



اشترى بالسر القمري والهمز الموحى
الى محمد بن الحارث
عمرها



٢٦٩

حقایق

شرح المنظومه تاليف الشيخ الامام العالم العامل
محمد بن محمد بن داود اللؤلؤي

رضی اللہ عنہ و عن ابیہ

محمد والہ

و

الحمد لله رب العالمين

باب

معرفة الأيام التي يكون في السنة وهي اثنا عشر يوما في كل شهر يوم واحد نعوذ بالله من
ولا تسافر فيها ولا ينقض حاجه ولا تدرس فيها ولا تدخل بها على السلطان وفيها نزول النعم ويتبع
فيها الفتر وهي الثاني عشر

من مؤلفه الله عز وجل
عبد الرحمن الشنبري
يوم التين وعن سائر
بنو النون والصلوات
آمين

لما يحته ويد ضا

قال النبي ﷺ حَتَّ الدُّنْيَا الْمَلِكُ اللَّهُ دَخَلَ فِي حِفْظِ عَبْدِهِ

اس کل خطیب صدق ہو انما حی بشیرا غا دار السعادة الشرفه

لست نتما و خمسين و مائة و الف

جميع ما في هذا الكتاب هو المسائل التي ذكرها
امام ابو حنيفة الثاني اعني ابا الليث الفقيه
كتاب الموسوم بمختلف الرواية وتفسير
وعبارة التحرير مطابقي بلا تبديل ولا
رحمة الله تعالى عليهما وعلي
جميع العلماء والمجتهدين

اسی

حرته اضغف العباد
عبد الرحمن الشيرازي
عفي عنه

امیر سلطان حسن بن برکات

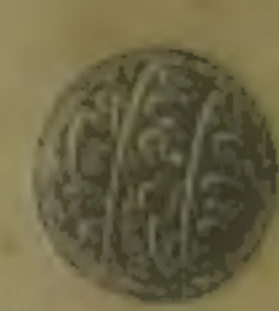
[illegible]

من هو على كل شيء قدير روح القدس السميع العليم

محمد امين

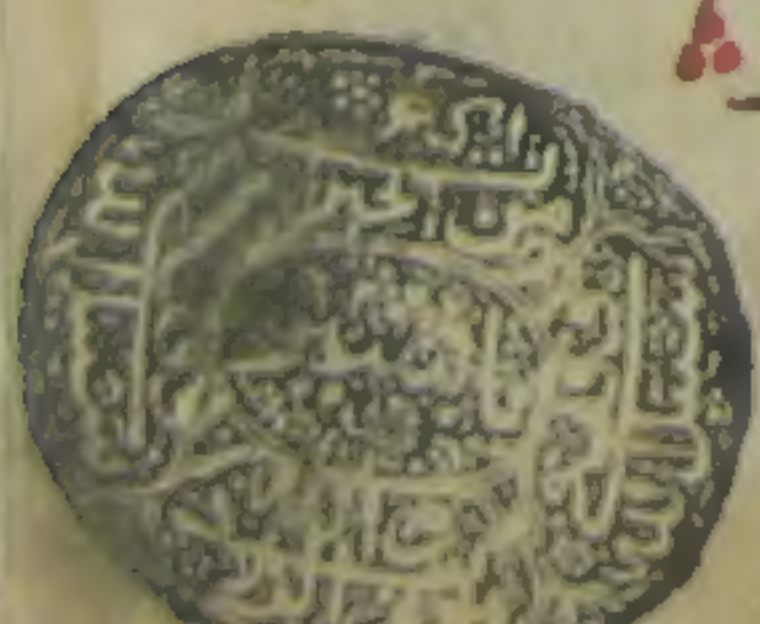
بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والاعانة
 الحمد لله الاحد بذاته الواحد في صفاته الواسع بحسن رافته المحسن بوسع رحمة والصلاة على سيد
 المرسلين وخاتم النبيين انعمهم في الفضل غاية وانهم هم معجز وآية وعلي اله واصحابه مقاليد السعادة
 ومفاتيحها ومجادح البركة ومصابيحها **وبعد** يقول الواثق بكرم المعبود عبد محمد بن محمد بن داود اللؤلؤي
 البخاري الافشجي فقهه الله في الدين وجعله لسان صدق في الآخرين قد طلب الي من تجمعت لدي ادم الله ثوابهم
 وسهل لي اقتباس العلوم طريقهم ان اشرح لهم صور مسائل المنظومة شرحا مقتصدا بين الاطناب والممل والافتلال
 المختل يقع به الفصل بين مواقع النزاع ومواضع الاجماع طنائهم لعل خطيت من رياض العلم بشي من شماله
 وقصبا بلسانهم ولست هناك واتي ذلك ولكن مع قلة البضاعة وخروجي عن اهل الصناعة اجتمعت الي ملتسمهم
 ومبتغاهم واسعفتهم حاجتهم ومتوجاه وشرعت فيه بتوفيق الله تعالى واقبلت عليه راجيا منه ان يجعل افيد
 من الناس تهوي اليه فيصيب قبول في القلوب وتثبت في البلاد مهابت الصبا والجنوب وسميته حقايق المنظومة
 ليكون الاسم دال على فحواه وخبر اعماق حواه وحسبي الله ونعم الوكيل نعم المولي ونعم النصير **قال الشيخ الامام**
الحق بن محمد بن احمد النسفي رحمه الله
باسم الله رب كل عبيد واجل الله ولي الحمد

اعلم ان الباطن تقضي تعلق باسم اما خبرا وامر وموضع الباطن على معنى ابتدأ وابتدوا اورفع على معنى ابتدأ
 من الاجاز واما المصير ليقع الافتتاح باسم الله لا بفعل ضمير نفسه وهذا ظهر رتبة الحبيب
 على الكليم عليهما السلام حيث قال الحبيب ان الله معنا وقال الكليم ان معي ربي من الاحقاق ونظير حذف متعلق اجاز
 في قوله تعالى في تسع ايات اي اذهب في تسع ايات من الكشاف ثم من حق من الوصل في بانهم الاله اثباتا في الكفاية
 لان اسقاطها في التسمية لكثر ما يكتب اول اقامة تطويل الباقيا مقامها كما حققه في الاحقاق والمعنيان لم يوجد ان
 فيما نحن بصدده فيبقى على قضية **والله** اسم للمعبود الحق واطلاقه على المخلوقات والمخلوقات كان تجري مجري الالفا
 وتخييل صورة المجاز لا يقوم لصدقات الحج وقوي البراهين ولذلك لما اظهر النبي عليه السلام مقالة لا اله الا الله
 لم يعارضه احد محاجه ولا انكار عقلي لا عتدافهم بذلك في الحقيقة وما لطف قوله رب كل عبيد عقيب ذكر الاله
 تبعيدا للباطل عن الافهام دفعا لاوهام او ليك الانعام **قال رب** المصلح من رب الصبيحة اي اصلها والدايم
 من ردت السحاب اي دامت وعلى المعنيين هو الذي اصلح شأننا اليوم وعدا وهو القايم الدائم ازل ولا يبدأ **والعبد**
 اسم للملوك من جنس العقلاء والملوك اسم للمقهور بالاستيلاء من امد الاقضي سبحانه القايم الدائم من تسبيح جبريل
 وميكائيل واسرافيل ومعناها مهيضة بود وهيضة باشد من تفسير الامام زاهد علاقا **قال** لفرم يقل رب كل شيء
 وهو اسمة **فيل** لان التكليف من الحكيم انما توجه على العقلاء والكتاب لبيا فما يخص العبد لهذا وليكون
 ذكر الاله مضافا الي العبد تحريكا لداعية الرغبة فيما امر وعما في في الانسان عند الاحسان مع ما في ذكر العبد



من حصول فائدة العجور ايضا لما ان نفوذ التصرف في الاعلى لشعره نفوذه في الأدنى وليستجران الادمي فاق
 جميع الاجناس بانواع احوال واصناف التدابير ولهذا يغلب بلطف جليلة وحسن تدابير جميع الحيوانات الارضية
 فيستخرج الاسود الضارية والافاعي الناهسة ويستخرج من قعر البحر الصيود الماهية ويستخرج من اوج البحر
 الطيور الهوائية فمن هذا اثنائه لما استراح في ظل تربية الرب جل وعلا فمن دونه احرى واواري لعل تخصيص العر
 الذي هو اعظم المخلوقات في مقام ذكر الاستيلاء والتدح بالعظمة والعلا بقوله تعالى الرحمن على العرش استوي
 يلتفت الي هذا المعنى ثم لما كان رب كل شيء وصانعه كانت المحامد باجمعها واجعة اليه ومتوجهة لديه فلذلك
 اصناف الشيخ رحمه الله جميع المحامد اليه بقوله واجد فاللام عند عدم العهد تفيد الجس لمعرف في اصول الفقه
فان قيل كيف تنضاف المحامد باسرها اليه وقد نجد دونه الاشياء من مقال وجمال وعلم وحلم وملاك ودولة اليها
 يكثر تعدادها من محاسن الدين والدنيا والناس مقبلون على مدح الصور الملية والاشن الفصيحة والمناظر البيجة
 والاراج الطبية والطعوم الملهمة والكلمات المشوقة **فيل** فاي شخص شكر بنعمة واي شيء مدح بفضل فانه
 هو المشكور والمدح بها في الحقيقة لانه خالق الكل ومقدره ومصوره ومدبره ليس ان من مدح خطا قد
 مدح الكاتبت غير ان اصحاب الحليم يمدحونه في حجب الشهوات فاما الحمد كله لا يرجع الا اليه ولا يتوجه الا اليه
 ويصدق في هذا قول **القبائل** وان جرت الالفاظ يوما بمدح فغيرك انسانا فانت الذي نغني
 وهذا التحقيق انما يستقيم على قاعدة مذهب اهل السنة دون الاعتزال بناء على مسلة خلق الافعال وانما اختيار
 لفظ الحمد لان الالفاظ في هذا المعنى ثلاثة المدح والشكر والحمد فالمدح اكثر ما يستعمل على الصفات الفاضلة
 والشكر على الانعام والحمد يجمع بينهما والله هو المستحق على الحقيقة بكل النوعين فليس كمثل شي وهو السميع البصير
 وما ربكم من نعمة فمن الله ولشموه حصص في الذكر في اول التنزيل **الله** اسم للموجود الحق الجامع لصفات الالهية المنعوت
 بنعوت الربوبية ويجري هذا الاسم في اسماء الله تعالى مجري الاعلام ولهذا اختار الجمهور ان الاشتغال بالاشتغال
 تعسف ذكره الغزالي في المقتصد الاقضي وانما خص هذا الاسم ما هنا لكون المحامد كلها مقرونة بمعانيها المستند
 لها فانه اسم ينفي عن جميع صفات الكمال **ولي الحمد** اي اولي به قال الشعالي في كشف البيان في تاويل قوله تعالى
 الله ولي الذين امنوا اي اولي بهم وحق لانه ربه **ثم التحيات بغير عدد**

على النبي المصطفى محمد النعمة المدنية وقيل السلام والنبي يحمز ولا يهز وجمع الاول نبأ
 كبري وبراء جمع الثاني انبيا كتي واتقيا من الاشباح قال الامام الزاهد الصفار في الابانة ومنه قول العباس
 بن مرداس في مدحة رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خاتم النبياء انك مرسل بالحق خير هدي الاله هذا كاه ومن
 هذا قال شمس الائمة الكوردية رحمه الله في ترجمته مؤداه بلند قد رجعا بين الماخذين النبأ والنبوة سمعته
 من شيوخ رحمه الله ثم هو فعيل يحمل الفاعل والمفعول فيجمع الوجهين في الماخذين فيقول هو المخبر والمخبر والرافع
 والمرفوع **وبعد** قد قال ابو حفص عمر **عمره الله وعقباه عمره**



والاستاد لابي حنيفة رحمه الله والوسط والثاني ويعقوب لابي يوسف رحمه الله والشيباني والعالم الرباني
والآخر والاخير المؤخر والحاكم لمحمد رحمه الله عليه. **ثم فتاوي العالم الرباني.**

ثم الذي تنازع الشيخان. والقوي مأخوذ من القوي وهو الشاب القوي احدث لانها
جواب في حادثة او احداث حكم او تقوية لبيان حكم مشكل من المغرب وقيل في تفسير قوله يوسف ايها الصديق
اقتنا اي قوتنا بجواب المسئلة فان من علم بجوابها فقد يقوي لعلمها والفتيا لغة فيها وجمعها فتاوي بفتح الواو
وكسرها كذا سمعته من ثقة كدعوي ودعاوي والرباني هو العالي الدرجة في العلم وقيل هو الذي يعمل بما يعلم
واصله من الرب فهو يربي المتعلمين بصغار العلوم قبل كبارها وزيدت الالف والنون للبالغة في النسبة كما
يقال الجباني وحماي وكلف المصنف العالم الشيباني وهذه النسبة له الي بني شيبان فهو محمد بن الحسن بن عبد الله
ابن طائوس بن هارم بن مالك بن شيبان اسلم علي يدي عمر رضي الله عنه وكان بينه وبين ابي حنيفة قرابة حيث
كان جد محمد بن الحسن جد ابي حنيفة رضي الله عنه فهو النعمان بن ثابت بن طائوس بن هارم بن مالك بن شيبان
محمد بن باب ابي يوسف رحمهما الله لانه تفقه علي ابي يوسف بعد ما حضر مجلس ابي حنيفة رحمه الله سنين فمن
هذا الوجه كان له عليه فضل ومصادقه ما حكى ان اسماعيل بن ابي رجاء قال رايت محمد بن الحسن في المنام
فقلت له ما فعل الله بك فقال غفر لي ثم قال لي لو اردت ان اعد بك لما جعلت هذا العلم في جوفك قلت اين
ابو يوسف قال بيني وبينه كما بين السما والارض فقلت اين ابو حنيفة فقال هيها هيها هيها هو في اعلا
عليين رحمهم الله وتنازع الشيخان اي فيه وهما ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله.

ثم اختلاف الطرفين فاعلم. ثم اختلاف الآخرين فافهم
اراد بالطرفين ابا حنيفة ومحمد او بالآخرين ابا يوسف ومحمد ارحمهم الله.

ثم الذي تختص كل واحد. فيه يقول بعد جاهد
اي ثم الباب الذي لان كلمة الذي صلة تستدعي موصولا والاختصاص بتعدي ولا يتعدي والمتعدي افتح اذ
هو لغة القرآن الذي انزل علي اهل طبقات الفصاحة قال الله تعالى تختص برحمته من يشاء ولكن تختص بفتح اليا
لفظ المصنف الجهد بالفتح المشقة ورجل مجهود اي ذو مشقة من المغرب وجاءه خرج للبالغة يقال
شعر شاعر وموت مايت كالذات اذ الكثر فيه وصف يوصف به فيقال هو كرم وجود سمعته من الامام المحقق
بدر الدين رحمه الله. **ثم فتاوي زفر وبعث.** ما هو قول الشافعي وحل.

صرف زفر انه غير منصور لضروة الشعر وحل اي منفردا وهي المال لغة.
ثم فتاوي مالك ابن انس. وهو لا هل الفقه خير مؤنس.

قال في الاحقاق في سورة الحديد وهو بضم الهاء وسكونه لغة وما هنا بالسكون رعايه للحر وكذا في اغلب هذا الكتاب
يعرفه من له عهد بالعروض واعلم ان ابيات هذا الكتاب من بحر الرحر وهو مستعمل من مرات في الاصل كما في البيت

بني شيبان

الاول من سوع ابي حنيفة رحمه الله عليه والرسم في تقطيعه ان يعتبر فيه الحركات والسكنات دون الخط صورته اعلموا
مستعملين سلما لغى مستعملين ما يسلموا مستعملين فلكيول مستعملين وريش مستعملين طينيلز مومستعملين وهكذا
دايك في التقطيع في اجمع غير ان ام الايات جازا حقا لا علي الاصل فستعمل له احد عشر فرعا مفاعيلن مفتعلن فعلن
مستعمل مفاعل مفتعلن فعلن مستعملان مفاعلان مفتعلان فعلنان واذا رايت بعض هذه الفروع مكان مستعمل فهو
من قبيل المواضع كما ترى في هذا البيت ثم مفتعلن واما لكب مستعملان ناسي فعلن وهو لغة مفتعلن للفقه مستعملين
رموني مفاعلن ولعل الشيخ رحمه الله انما خسر الرجز من جملة العصور الستة عشر تبركا بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه تلفظ به لا علي
فقد الشعر حيث قال انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب واذا ليس يتعلق هذا الجنب بغرضنا فلننجز الاطباب فيه
والفقه معرفة الشيء بمعناه الدال علي نظيره قاله الشيخ ابو منصور رحمه الله **ومعناه** ان من عرف حكم شي وعلمته
الموجبة له دلته العلة وجود مثل ذلك الحكم في محل وجديه مثل تلك العلة وهذا يشتمل علي الاحكام والكلام
ولهذا سمي ابو حنيفة رحمه الله تصنيفه في الكلام الفقه الاكبر الا ان هذا الاسم عند الاطلاق ينصرف الي علم الفروع
للعرف وتما في مناهج ابي المعين رحمه الله عليه وانما اخر باب مالك امام دار الهجرة عن باب الشافعي لما ان الشافعي
كان اقرب الي اصحابنا فانه كان يلمد كدحاى الفقه محمد بن الحسن رحمه الله حتى قال اخذت وقربعير من العلم
من محمد بن الحسن رحمه الله عليه وحيث قال احمد الذي اعاني في الفقه محمد بن الحسن رحمه الله كيف وقد قيل فيه
رحمه الله العلم زرعه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وسقاه علقه وحصد ابراهيم النخعي وداسه حماد وطحنه
ابو حنيفة وعجنه ابو يوسف وخبره محمد بن الحسن والناس ياكلون من خبره رايت بخط الامام الرباني حافظ الدين
عمره الله في نشر العلوم وقد عرف ان الحكم يضاف الي الاخير من الاوصاف **والله مجي نصبي وكسبي**
توكل عليه وهو حسبي اخي الشجر اي امكن ان تجتني منه من الديوان ولعل الشيخ رحمه الله استعمله
متعديا معناه الله ممكن اياي من جني ثمرات نصبي اي تعبي يويد هذا التاويل ما قال في الموضع في شرح قول الحريري
اجتني ثمره راعتك علي تقدير صيغة الامري مكنتني من جني ثمره راعتك قلت نظير الاعطام العطافي الثلاثي
يقال عطاي عطوا اذا اخذوا عطاه اذا مكنته من الاخذ وكذا احقرت بيورا واحقرت زيدا بيورا اي مكنته من الحفر
كذا في شرح الشهاب في الاخبار وانما اشتغل بهذا الدعاء خلقا خلقا خليل وسليمة عليه السلام في اشتغالها بالاعمال
عند الفراغ من الشاكا اخبر الله تعالى عنهما ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم وانما توكل علي الله فهو الذي يرفع عمله يرفع
اي لسهره ولا يضيع امله ومن يتوكل علي الله فهو حسبه **كتاب الصلاة**
الصلاة في اللغة نعمة من صلي كالزكاة من زكي واشتقاقها من الصلاة وهو العظم الذي عليه الايتان لان المصلي يحرك صلواته
في الركوع والسجود وقيل هو الدعاء قاله الله تعالى ان صلاتك سكن لمراي دعاء ضمت هذه الافعال المعهودة والاركان
المخصوصة صلاة لما فيها من الدعاء وانما بدأ بالصلاة لانها عماد الدين بل حديث ومن اراد فنبذ حجة بدأ بنصب العماد وبباب
ابي حنيفة رحمه الله لانه الاستاد المتقدم وكل الناس عيال له في الفقه وعلمه الجماعة لانها الادا الكامل وتكبيره الافتتاح لانها
فاحة الصلوات والله اعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ يَسِّرْ وَتَجَمَّ بِالسَّعَادَةِ ۝ ۝
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُتَقَرِّ بِذَاتِهِ ۝ الْمُتَقَدِّسُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ۝ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ الْمُؤَيَّدِ ۝
وَمُجَرَّاتِهِ الْمُبْلَغِ لِأَحْكَامِهِ وَرِسَالَاتِهِ ۝ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَذُرِّيَّتِهِ **وَبَعْدُ** فَإِنِّي
قَصَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ مَسَائِلَ مُخْتَلَفِ الرِّوَايَةِ وَارْتَمَتْ خِلَافَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ بَابًا عَلَى التَّرْتِيبِ
الَّذِي رَتَبَهُ بَعْضُ أَسَاتِيزِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ غَيْرِ الْأَصْحَمِ أَوْ رَدُّوا الْكُتُبَ كُلَّهَا فِي كُلِّ بَابٍ وَأَنَا أَوْ رَدُّ
الْأَبْوَابَ كُلَّهَا فِي كُلِّ كِتَابٍ وَأَذْكُرُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ نَكْتَةً شَافِيَةً وَجَمَّةً كَافِيَةً وَأَسْأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ
لِاتِمَامِهِ بِفَضْلِهِ وَانْعَامِهِ إِنَّهُ قَرِيبٌ مَجِيبٌ **بَابُ** قول أبي حنيفة علي خلاف قول
صاحبه

كِتَابُ الصَّلَاةِ

بَابُ الَّذِي اخْتَصَّ أَبُو حَنِيْفَةٍ بِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّرِيفَةِ ۝
يُكَبِّرُ الْقَوْمُ مَعَ الْإِمَامِ لَا بَعْدَهُ فِي أَوَّلِ الْقِيَامِ ۝

قَالَ أبو حنيفة رحمه الله يكبر المقتدي مقارنا لتكبير الإمام وقالا يكبر بعد تكبير الإمام
وقيل إن الاختلاف وقع في جواز الاقتداء وعدم الجواز فغلب قول أبي حنيفة رحمه الله يجوز
الاقتداء إذا كبر مقارنا لتكبير الإمام وعندهما لا يجوز وأشار إلي هذا في نكتة ذكرت لهما والصحيح
إن الاختلاف وقع في الأفضلية والأولوية **أَمَّا** الجواز فمتفق عليه في الوجهين جميعا **لَهُمَا**
قوله عليه السلام إذا كبر الإمام فكبروا وألفا للتعقيب ولأن الاقتداء إنما يجوز بالمصلي لا بغير
المصلي فما لم يفرغ الإمام عن التكبير لا يصير شارعا في الصلاة فلا يجوز الاقتداء به **لَهُ**
قوله عليه السلام إنما جعل الإمام أمما ليؤتمر به فلا تختلفوا عليه وتمايم الموافقة والتحرز عن
المخالفة إنما يكون بالقرآن **وَأَمَّا** قوله فإن ألفا للتعقيب **قُلْنَا** وقد يذكر القرآن أيضا
الآتري إلى قوله عليه السلام في آخر هذا الحديث إذا قرأ فأنصتوا وإذا ركع فاركعوا وقد
أريد به القرآن فحملناه للقرآن عملا بما ذكرنا **وَقَوْلُهُ** بأن الاقتداء إنما يصح بالمصلي **قُلْنَا**
بلي ولكن في حال ما يصير هو مقتديا يصير إمامه مصليا وهو بعد فراغها من التكبير

وَيَكْتَفِي الْإِمَامُ بِالشَّمْعِ فِي رَفْعِهِ الرَّأْسَ مِنَ الرُّكُوعِ

قَالَ إذا رفع الإمام رأسه من الركوع يقول سمع الله لمن حمده ولا يقول ربنا لك الحمد **وَقَالَ**
يجمع بينهما **لَهُمَا** ما روي عن النبي عليه السلام أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول سمع الله لمن
حمده وربنا لك الحمد وغالب أحواله كان هو للإمامة والمعنى أن الإمام بالشَّمْعِ يحرض غيره على
التحميد فلا يجوز أن ينسي نفسه مع قوله تعالى أتاُمِرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنْفَكُمْ أَلَا يَئِسُ
قوله عليه السلام إذا قال سمع الله لمن حمده قولوا ربنا لك الحمد قسم الذكرين الإمام والمقتدي ۝

والقسمه توجب قطع الشركة كقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر **وَالْمَعْنَى**
أن المقتدي يأتي بالتحميد عند الانتصاب مقارنا للشمع الإمام فلو أتى الإمام بالتحميد يقع تحميد
الإمام بعده وهو خلاف موضوع الإمامة **وَأَمَّا** الحديث فمحمول على حالة الانفراد في النوافل عملا
بما ذكرنا **وَقَوْلُهُ** بأنه حرض غيره **قُلْنَا** بلي ولكن الإمام بالحريض مثال ما ينال غيره بالفعل
علي ما قال النبي عليه السلام الدال على الخير كفا له وحظه في الثواب حظ فاعله
لَوْ أَكْتَفَى بِالْأَنْفِ فِي سَجْدَتِهِ ۝ جَازٍ بِأَعْدَرٍ عَلَى جَبْصَتِهِ ۝

قَالَ المصلي إذا وضع انفه في السجود على الأرض دون الجهة من غير عذر رجاو وقد أساء **وَقَالَ**
وروي أسد ابن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله مثل قولهما **لَهُمَا** قوله عليه السلام لا يقبل الله تعالى صلاة
من لم يمس انفه الأرض كما يمس جهته ولأنه مأمور بالسجود مطلقا فيصرف إلى السجود المعتاد والسجود
المعتاد إنما يكون بوضع الجهة مع الانف **لَهُ** قوله عليه السلام أمرت أن أسجد على سبعة أرباب
أعضاء اليدين والركبتين والقدمين والوجه وأشار إلى الانف والمعنى أن الانف عضو السجود
بدليل أنه يتأذى به في حال العذر ولو لم يكن هذا عضو السجود لما تأذى كوضع الدخن والخذ وما
روي من الأحاديث محمول على نفي الفضيلة والكمال حملناه على هذا عملا بما ذكرنا **وَقَوْلُهُ** بأنه مأمور
بالسجود المعتاد **قُلْنَا** بلي ولكن السجود في اللغة عبارة عن الميلان على وجه الخضوع والخشوع وقد
وجدناها فوجب القول بالجواز **وَلَوْ تَلَّ بِالْفَارِسِيِّ تَجْرِي ۝ وَجَوَّزَ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَجَزِ ۝**

قَالَ إذا قرأ القرآن في صلاته بالفارسية أو افتتح الصلاة أو شهد أو خطب الجمعة بالفارسية
وَقَالَ يجوز إذا كان يحسن بالعربية **لَهُمَا** أنه مأمور بقراءة القرآن مطلقا والقرآن اسم للنظم العربي
والمعنى جميعا **قَالَ** الله تعالى أنا جعلناه قرآنا عربيا وقال الله تعالى بلسان عربي مبين **لَهُ** أن القرآن
اسم للمعنى دون النظم دل عليه قوله تعالى وأنه في زبر الأولين وقال الله تعالى أن هذا في الصحف
الأولى وفي زبر الأولين وفي الصحف الأولى لم يكن بهذا النظم ما قوله أنا جعلناه قرآنا عربيا **قُلْنَا**
بلي ولكن هذا لا توجب اختصاص القرآن بلغة العرب دل عليه قوله تعالى أنا أنزلناه حكما عربيا
وهذا لا توجب اختصاص الحكم بلغة العرب فإن الحكم بالفارسي حكم ولا ينبغي أن يكون غير حكما

دَجَاجَةٌ يَهْأُ انْتِفَاحٌ وَجَدَتْ ۝ فِي الْبَيْتِ فِي مِثْلِ ثَلَاثِ قَسَدَتْ ۝
وَأَنِّي لَمُتَلَفِّحٌ مِثْلَ يَوْمٍ ۝ وَجَسَّاهَا مِنْذُ عِلْمِ الْقَوْمِ ۝

قَالَ إذا وجدت دجاجة في بيت ولا يدري متى وقعت فيها وماتت أن كانت منتفخة تحكم بنجاستها
منذ ثلاثة أيام وليا لها وإن كانت غير منتفخة منذ يوم وليلة وقالا يحكم بنجاستها في الحال لا في الما
لَهُمَا أن النجاسة في الحال متيقن وفيما مضى من الزمان مشكوك فيها لاحتمال انها ماتت خارج البيت

وانتفخت والآن وقعت فيها فلا يثبت نجاسة فيما مضى بالشك **له** ان الموت امر حادث فلا بد له من سبب ظاهر والوقوع في الماء سبب صالح فيحال اليه ونحن نعلم ان الحيوان لا يموت في الماء بمجرّد السقوط ماله بعض عليه زمان كثير ونهاية الكثرة ليس فيها حد مضبوط فقد رنا ذلك باد في الكثرة وهو يوم وليلة ثم نعلم ان زمان الانتفاخ اكثر من زمان الموت ونهاية الكثرة ليس فيها حد مضبوط فقد رنا ذلك بثلاثة ايام ولياليها وهذا تبين ان النجاسة فيما مضى بحكم الدليل لا بالشك

١٠ وليس يعني الروث فوق الدرهم **١١** وقد رآه بالكثير المظفر **١٢** وعكسه خرو طيور حرم **١٣** والهند واني بذلك تحكم **١٤** ويرغم الكرخي قال الآخر **١٥** الخو كالخو وقال طاهر

قال الاوراث كلها نجسة نجاسة غليظة يقدر ذلك بالدرهم وقال نجسة نجاسة خفيفة يقدر ذلك بالكثير الفاحش **لهما** ان فيه عموم البلوي لان هذه نجاسات تكثر اصابتهما لا متلا الطرق واكثانات منها **له** ان نجاستها يجمع عليها ولا ضرورة فيها لانه يمكن التحرز عنها مع كثرتها فاشبه حزة الدجاجة وخو الكلب وجميع الادمي قوله يكثرا صابتهما قلنا بلي ولكن فمن حيث يري فيمكن ان التها بالغسل والتحرز عنها **قال** خرو ما لا يוכל لحمه من سباع الطيور كالصقور والبازي ونحوهما نجسة خفيفة **وقال** نجسة غليظة هكذا ذكر الفقيه الهندواني وقال الكرخي هو طاهر عند ابي حنيفة واني يوسف رحمه الله وعند محمد نجسة غليظة فالصحيح هو الاول **لهما** علي رواية الهندواني انه لا يعم به البلوي لانه لا تكثر اصابته **له** ان فيه عموم البلوي لانها تذرق من الهوي فلا يمكن التحرز فيخفف حكمه ولحمد علي رواية الكرخي هذا شيء غير طبع الحيوان الي تنفس وفساد ولا ضرورة فيه فيتغلظ نجاسته كخرو الدجاجة **ولهما** انه مثل خرو ما يוכל لحمه من الطيور ولا فرق بينهما فلا يختلفان في الطهارة والنجاسة **١٦** لو ترك المسح علي الجبيرة **١٧** جازله من غير ضرر ضاير

قال رجل ترك المسح علي الجبيرة والمسح لا يضره لو تجزعه عندا هكذا ذكر محمد وسكت عن قول ابي حنيفة رحمه الله قال بعضهم هذه المسئلة علي الاتفاق والصحيح ان هذا قولها اما علي قول ابي حنيفة رحمه الله تجوز **لهما** ان عليا رضي الله عنه كسرت احدي زنديه يوم احد فامر النبي عليه السلام بالمسح علي الجبيرة والامر للوجوب ولان المسح علي الجبيرة بمنزلة المسح علي الخفين ثم المسح علي الخفين واجب لا يسقط الا بعد ترك ذلك المسح علي الجبيرة **له** ان المسح علي الجبيرة خلف عن غسل ماتحته وغسل ماتحته ليس بفرض فكذلك المسح علي الجبيرة بخلاف المسح علي الخفين لان غسل ماتحته واجب فكذلك المسح علي الخفين وما روي من الحديث قلنا الحديث ورد في المكسور وبه نقول لانه اذا انكشف ماتحته يجب غسله ولا كلام فيه انما الكلام في المخرج **١٨** والمسح لا يجزي علي الجوارب

دجاجة

١٩ وجوزاه في الخفين الصائب **٢٠** قال لا يجوز المسح علي الجواربين اذا كانا خنيتين غير منعلين **وقال** يجوز اذا كانا خنيتين **لهما** ما روي مغيرة ابن شعبه رضي الله عنه ان النبي عليه السلام مسح علي الجواربين من غير فصل **له** ان المسح علي الخفين عرفناه شرعا بخلاف القياس وهذا ليس بمعناه وانما يلحق به ما هو في معناه لانه لا يقطع به الاسفار فاشبهه اللقافة بخلاف المنعلين لانه يمكن قطع المسافة به وما روي من الحديث محمول علي المنعل ويروي رجوعه الي قولها وعليه الاعتماد

٢١ ثم خرو من صلاته **٢٢** بفعله فرض علي حالته

قال الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض وقال ليس بفرض **لهما** قوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك ولان الخروج من الصلاة قد يكون بفعل هو معصية كالنقصمة وحدوث العمد ونحو ذلك والمعصية لا تنص وصفها بالوجوب **له** ان الخروج من الصلاة خم الصلاة واتمامها والصلاة فرض فكان اتمامها فرضا ضروريا ولانا اجمعنا علي بقاء التيمم في هذه الحالة والخرومة لا يراد به ذاته وانما يراد به افعال الصلاة ولم يبق ها هنا فعل اخر سوى الخروج فكان الخروج فرضا ضروريا وما روي من الحديث قلنا تاويله اي قسرت الي التمام حملناه علي هذا اعلا ما ذكرنا واما المعجز قلنا لا يوجب من حيث انه معصية بل من حيث انه اتمام الصلاة وثمره الاختلاف يظهر في مسائل

الاثنين عشر احدها مصلي الجمر اذا طلعت عليه الشمس في هذه الحالة **والثانية** مصلي الجمعة اذا خرج الوقت في هذه الحالة **والثالثة** الماسح المقيم اذا انقضت مرة مسحه في هذه الحالة **والرابعة** الماسح المسافر اذا انقضت مرة مسحه في هذه الحالة **والخامسة** صاحب العذر اذا خرج الوقت في هذه الحالة **والسادسة** مصلي الوقتية اذا تذكر الفايضة في هذه الحالة **والسابعة** العاري اذا وجد ثوبا في هذه الحالة **والثامنة** المتمم اذا وجد الماء في هذه الحالة **والتاسعة** الموي اذا قدر علي القيام والركوع في هذه الحالة **والعاشرة** الامي اذا تعلم سورة في هذه الحالة **والحادية عشر** صاحب الجبيرة اذا سقطت الجبيرة عن نره في هذه الحالة **والثانية عشر** الماسح علي الخف اذا سقط خفه من غير صنعه في هذه الحالة في هذه الفصول تفسد صلاة عند ابي حنيفة وعندهما لا تفسد

٢٣ والمتوضي في صلاة العيد **٢٤** يبني اذا اخذت بالصعيد

قال رجل شرع في صلاة العيد بوضوء سبقة احدث جازله البناء بطهارة التيمم وقال لا يجوز **لهما** ان المسح للتيمم خشية الفتور وقد امسك لانه يمكن ان يتوضا ويقضي بعد فراغ الامام **له** اجمعنا انه جازله الشروع في الابتداء بطهارة التيمم فلان يجوز له البناء كان ذلك اولى قوله المسح خشية الفتور وقد امن قلنا ليس كذلك لانه يوم رجمة قتل ما يسلم من آفة تقطع صلاته في الطريق

٢٥ والجنب المقيم ان يمتما **٢٦** للبرد اجزاه خلافا لهما

فقد روت في التمام هذا المعجز
الرواية للفقهاء الزماني كاشف
سبع ثمانية للامام
التي قال في هذه الحالة
غيرها في كذا وكذا
صاحب الصلاة وغيره
الركوع على عذر كون الصلاة
الصلاة على عذر كون الصلاة
وكذا استدلوا بها
استدلوا بها
عليه السلام في هذا
ان قلت ان قولهم
ان قلت ان قولهم
شي من هذا الذي لا يسقط
شي من هذا الذي لا يسقط
اذا كان قارب التمام
الاستسلام في ركعة واحدة
الركعة في ركعة واحدة
ان قلت في هذه الحالة
يخفى في هذه الحالة
هو واضع في هذه الحالة
العبد الفقير الخليل

قال الجنب في المصر اذا لم يجد ما حاراً او خاف على نفسه الهلاك باستعمال الماء البار دجاز له التيمم
وقالا لا يجوز **لهما** انه نادى والنادر لا عين له في الحكم الشرعي **له** انه يجوز استعمال الماء حقيقة
فصار كالمريض والمسافر قوله بانه نادى قلنا بلي ولكن اذا تحقق لا بد له من مخلص والمخلص ما ذكرنا وقيل
هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان **وهو** **وَمِمَّا سَكَتُ الْحَبُوسُ لَيْسَ مَعَهُ**
مُطَهَّرٌ وَلَمْ تَجِبْ تَشْبِيهُهُ **روى ابو حفص عن الاخير** **وفاقه له علي التاخير**
قال المحبوس في السجن او في المخرج اذا لم يجد ما طهوراً ولا تراباً نظيفاً يؤخر الصلاة الى ان تجد ماء
يطهره وقالوا يشبه بالمصلين **لها** انه يجوز عن الصلاة حقيقة فوجب ان يشبه بالمصلين كالعاجز
عن الصوم يشبه بالصائمين **له** ان التشبه انما يجوز بفعل هو قرينة وطاعة في نفسه والصلاة
بغير طهارة غير قرينة وطاعة في نفسه بخلاف الصوم لان امساك بعض النهار جازان يكون قرينة
في نفسه كالامساك غداة الاضي وغير ذلك **روى ابو حفص** ان قول محمد مع قول ابي حنيفة رحمهم
الله **والعصر حين المُرِّي يَلْقَى ظِلَّهُ** **قد صار مثليته وقال امثلة**

قال خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر حين يصير ظل كل شيء مثليه سوي الظل الاصيل
وهو في الزوال وقالوا حين يصير ظل كل شيء مثله **لهما** ان جبريل عليه السلام ام النبي عليه السلام
في عصر اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله **له** ما روي انه ام النبي عليه السلام في ظهر اليوم
الثاني حين صار ظل كل شيء مثليه والثاني ناسخ للاول **ولا جلوس في اذان المغرب**
ولا كلام في اذان الخطيب **قال** لا يفصل المودن بين الاذان والاقامة في المغرب بالجلوس وقالوا
يجلس جلسة خفيفة **لها** ان الفصل بين الاذان والاقامة بالصلاة مشروع في سائر الصلوات الا
ان الفصل هاهنا يؤدي الى تاخير المغرب فيفضل بالجلسة الخفيفة كالجلسة بين الخطبتين **له**
ان الجلسة وان قلت تؤدي الى تاخير المغرب وانه مكروه لقوله عليه السلام لا يزال امتي بخير ما لم
يؤخر المغرب الى اشباك النجوم والفصل حاصل بتغيير الهيئة والنية قال يكن الكلام عند اذان
الخطبة واقامته وقالوا لا يكره **لها** قوله عليه السلام خروج الامام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام
له قوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وما روي من الحديث فيه بيان ان خروجه
يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام اما ليس فيه نفي ان خروجه لا يقطع الكلام

والشفق البياض دون الحمر **وليس للسجود شكر اعني**

قال الشفق البياض الحاضر وقالوا هو الحمر فما قاله قول ابي بكر وعائشة ومعاذ وابن الزبير وعمر
ابن عبد العزيز رضي الله عنهم وما قالوا قول عمرو وشداد بن اوس وعبد الله بن الصامت رضي الله
عنهم **لهما** ان الشفق في متعارف اهل اللغة واللسان هو الحمر **له** قوله تعالى اتم الصلاة لذكرك

الشمس اي لغروبها الى غسق الليل اي اجتماع ظلماتها وذلك بعد زوال البياض والمراد به صلاة
العشاء هكذا نقل عن ائمة التفسير قوله الشفق عبارة عن الحمر قلنا ليس كذلك بل الشفق عبارة عن
الرقعة يقال ثوب شفق اذا رقت نسجه او صار رقيقاً بمضي الزمان عليه والشفقة رقة القلب سمي
الشفق شفقاً لان نور الشمس يرق بالغروب والبياض ارق فكان الاسم له احق قال سجود الشكر ليس
بقربة وطاعة وقالوا هو قرينة **لها** ما روي عن النبي عليه السلام انه كان يفعل ذلك وروي عن النبي
عليه السلام انه كان اذا راى مبتلاً يسجد لله شكراً فاذا جاءه ما يسر يسجد لله شكراً **له** ان هذا ركن
واحد من اركان الصلاة فاشبه الركوع والفقهاء فيه ان التنفل بركعة واحدة ليس بمشروع فادوا
اولي وما روي من الحديث كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ذلك بنهي النبي عليه السلام عن البيئتين
والوتر فرض ويرى بذكره **في فخره فساد فرض فخره**
ولا يحد الوتر اذ يعاد **عشاؤه اذ ظهر الفساد**

قال الوتر فرض في حق العمل دون الاعتقاد وقالوا هو سنة **لها** قوله عليه السلام ان الله تعالى
فرض علي عباده في كل يوم وليلة خمس صلوات فلو قلنا يكون الوتر فرضا يكون زيادة علي النص
قوله عليه السلام او ترايا اهل القرآن والامر للوجوب وكذا قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم
صلاة الا وهي الوتر فضلوها وفي رواية فحافظوا عليها وما روي من الحديث قلنا زنا عليه هذا
النص والزيادة علي النص بنصر اخر يجوز وثمر الاختلاف يظهر في ثلاث مسائل **احداها** مصل الوتر
اذا تذكر فائتة تقصد عنده وعندهما لا تقصد **والثانية** مصل الفجر اذا تذكر انه لم يصل الوتر
تقصد عنده وعندهما لا تقصد **والثالثة** اذا صلي العشاء بغير طهارة ثم صلي الوتر بطهارة ثم اعاد
العشاء لا يعيد الوتر عنده وعندهما يعيد **والثالثة** ليلاً ونهاراً **اولي** **وقالوا بالليالي تسفع**
قال صلاة النفل اربعاً افضل وقالوا بالليل مثنى مثنى افضل **لها** قوله عليه السلام صلاة الليل مثنى
مثنى وفي كل ركعتين فسلم ولان كل شفع صلاة علي حدة فكان فيه تكثير الصلاة فكان اولي **له**
ان اكثر السنن والغزايض اربع ونوافل النبي عليه السلام اربعاً اربعاً فكان الاخذ به اولي ولانه اقوم
محترمة فكان اشق علي البدن فكان الاخذ به اولي وقد قال النبي عليه السلام لعائشة انما اجر لي علي
قدر تعبك ونصبك واما ما روي من الحديث قلنا معني قوله مثنى مثنى اي شفعاً شفعاً غير وتر
ومعني قوله فسلم اي فاقعد فسماه سلاماً لان فيه ذكر السلام كما سمي القعود تشهد لان فيه ذكر
الشهادة حملناه علي هذا ليل ما ذكرنا وما ذكر من المعني لا عبرة للكثرة واما العبرة لكثرة المشقة
وقلة الاستراحة والمشقة فيما قلنا اكثر فكان اولي **وتمنع المستبوق عن اتمامه**
ضحك اتمامه لذي اختتامه **قال الامام** اذا ضحك فمضه بعد ما قعد قد تشهد قبل

السلام فسدت صلاة المسبوقين وقال لا تقصد **لهما** ان القهقهة لا توجب فساد صلاة الامام فلا توجب
فساد صلاة المقتدي لانه بنا عليه فساد كالسلام والكلام **له** ان القهقهة اوجبت فساد الجوز الذي
لا تفته القهقهة الا انه لا تقصد صلاة الامام لانه لا يحتاج الي البناء اما المسبوقون فمحتاجون الي البناء واذا
فسد ذلك الجز تغذر البناء لانه يكون بنا الفاسد على الفاسد بخلاف السلام والكلام لانه محل لا قاطع
هـ امامة الائمة في قوما مثله **هـ** وقاريا تقصد ذاك ككلمة **هـ**

قال الامي اذا امر قوما اميين وقوما قارسين فصلاة الكل فاسدة وقال صلاة الامام ومن مثله حاله
جانب **لهما** انه معذور امر قوما معذوريين وغير معذوريين فجازت صلاته ومن مثله حاله كالحاري
اذا امر قوما عارسين ولايسين وامامة صاحب الجرح اصحاب الجراحة والاصح **له** انهم تركوا القراءة مع
القدر عليها لانه يمكنهم ان يقتدوا بالقاري فتكون صلاتهم بقراءة علي ما قال عليه السلام قراءة الامام
لهم قراءة بخلاف ما ذكر من الامثلة لان كسوة الامام وصحته لا يكون كسوة للقوم وصحة لهم **هـ**
هـ وتفسد الصلاة بالقراءة **هـ** من مصحف او جبا اساة **هـ**

قال المصلي اذا قرأ القرآن من المصحف فسدت صلاته وقال لا تقصد **لهما** ما روي عن عائشة رضي الله عنها
انها امرت ذكوان بالامامة في ليالي رمضان وكان يقرأ القرآن من المصحف ولو كان مفسدا للصلاة لم
تكن امرت بذلك ولان النظري المصحف عبادة زائدة وضم العبادة الى العبادة توجب الجواز اما لا
توجب الفساد **له** وجهان احدهما انه محتاج الي عمل كثير وهو النظري المصحف وتقليب الاوراق ورفع
المصحف وغير ذلك والعمل الكثير مفسد للصلاة وهذه النكتة تشير الي ان المصحف اذا كان موضوعا
بين يديه حتي لا يحتاج الي تقليب الاوراق ورفع او كان مكتوبا علي المحراب لا تقصد صلاته والثاني ان
هذا تعلم من المصحف وتلقن منه ففسد صلاته كما اذا تلقن من الغير وهذه النكتة تشير الي انه تفسد صلاة
كيف ما كان وما روي من الحديث قلنا تاويله انه كان يحفظ من المصحف ثم يشرع في الصلاة فيصلي شفعا
ثم يفعل للشفع الثاني كذلك والدليل علي صحة هذا التاويل ان هذا امر مكروه فلا يظن تحالفا لها انها امرت
بمكروه **هـ** ويكره التعبد يد في الصلاة **هـ** باليد للتسبيح والآيات **هـ**

قال يكره عد الاي والتسبيح بالاصابع في الصلاة وقال لا يكره **لهما** قوله عليه السلام لا وليك النسوة
اعدن لها بالانامل فانهم مسولات مستنطقات يوم القيامة ولان هذا امر محتاج اليه ضرورة العمل بما
جات السنة به وهو قراءة القرآن اربعين اية او ستين اية علي حسب ما قيل فيه **له** ان هذا اشتغال بما
هو ليس من اعمال الصلاة وانه يفوت به سنة وضع اليدين او تخل سنة وضع اليدين واما الحديث قلنا
ليس فيه بيان انه كان في الصلاة وما ذكر من الحاجة قلنا الحاجة تندفع بان يعد الاي ويقدرها مع نفسه
خارج الصلاة **هـ** وجاز قعوده في النفل **هـ** بعد الشروع قائما في الاصل **هـ**

قال المتنفل اذا شرع قائما ثم قعد من غير عذر جاز وقال لا يجوز **لهما** ان الشروع ملزم كالندرو ولو
نذر ان يصلي قائما فصلي قاعدا لا يجوز فكذلك هذا **له** ان ابتداء النفل قاعدا يجوز فالبقاء اولى لانه
اسهل وقوله الشروع ملزم قلنا الشروع غير ملزم باعتبار ذاته بل صيانة لما ادي عن البطلان وهن
الصلاة ابتداءوها وبقاوها لا يفتقر الي القيام فلا يلزمه المضي قائما صيانة له بخلاف النذر لانه ملزم
باعتبار ذاته فاشبهه النذر بالجح ماشيا مع الشروع في الجح ماشيا **وللذي تحضر في قرائته هـ**
هـ اقامة الغير علي خلافته **هـ** قال الامام اذا حضر عن القراءة جاز له الاستخلاف وقال لا يجوز **لهما** ان
جواز الاستخلاف عرفناه شرعا بخلاف القياس في الحدث السابق فلا يقاس عليه غيره الا اذا كان في معناه
من كل وجه وهذا ليس في معناه لان ذلك يغلب وجوده وهذا ايندر وجوده **له** ان الاستخلاف انما جاز
ضرورة العجز عن المضي والعجزها هنا قد تحقق فيجوز له الاستخلاف قوله بانه يندر وجوده قلنا ان كان
لا يغلب وجوده ولكن لا يندر وجوده وان كان يندر وجوده لكن اذا تحقق لا بد له من المخلص وهو ما ذكرنا
ثم عند ابي حنيفة رحمه الله انما يجوز اذا لم يقرأ مقدر ما يجوز به الصلاة اما اذا قرأ لا يجوز به الاستخلاف
بل ركع **هـ** ويكتفي بآية قصيرة **هـ** وبالثلاث اوجبا تقديف **هـ**

قال اذا قرأ في الصلاة آية قصيرة جاز وقال لا يجوز الا اذا كان آية طويلة او ثلاث آيات قصار **لهما** انه
ما مور بقراءة القرآن وهذا القدر لا يسمي قاريا للقران عرفا فاشبهه ما دون الآية **له** قوله تعالى فاقرأ
ما تيسر من القرآن امر بقراءة شيء من القرآن وهذا من القرآن فلا يجوز الزيادة علي النص قوله لا يسمي قاريا
قلنا ليس كذلك بدليل انه يتعلق به حكم القراءة وهو منع الحايض والحجب عن قرائته بخلاف ما دون الآية
لانه لا يتعلق به حكم القراءة فان الحجب والحايض غير ممنوعين عن قرائته **ومن يصلي صلوات عالما هـ**
هـ بقوت فرض كان حقا لازما **هـ** عليه ان يقضي ذاك وحده **هـ** واوجبا ذاك وخمسا بعده **هـ**
قال اذا فاتته صلاة مكتوبة فصلي بعدها صلوات كثيرة مع كونه ذا كرا للفايتة فعليه ان يقضي تلك
الفايتة لا غير وقال لا يقضيها ويجيد خمسا بعدها **لهما** انه ادي الخس حال قيام الترتيب لعدم كثرة الغويات
فوقع فاسدا والفاسد لا ينقلب جازا **له** ان الترتيب انما يستقطب كثرة الغويات والكثرة صفة الكل
فاذا ثبت يستند الي اول السبب وهو ابتداء الغويات كما هو الاصل في قاعدة الشرع ان الحكم اذا ثبت
يستند الي اول السبب فيظهر بطريق الاستناد انه لو ادي الخس حال فوات الترتيب قوله بانه وقع فاسدا
قلنا ليس كذلك بل وقع موقفا علي ما ذكرنا **ظهر وعصر فأتتا من يومين وليس يذري ولا المتر وكين هـ**
هـ قضاها ثم قضا اولاهما **هـ** ولا يعيد تلك في قنواهما **هـ**

قال اذا فاتته ظهر من يوم وعصر من يوم ولا يذري ايها اول فتخري ولم يقع تخريه علي شيء يقضي الظهر
العصر ثم الظهر حتي لو كانت الغايبة هو الظهر او كان الظهر الاول فرضا والثاني نفلا ولو كانت الغايبة

قال تكبيرات ايام التشريق من فجر يوم عرفة الى عصر اول يوم النحر فكان ثمان صلوات وقال من فجر يوم عرفة الى عصر اخر ايام التشريق فيكون ثلاثا وعشرين صلاة **لهم** ان الروايات قد تعارضت في هذا الباب فكان في باب العبادات الاخذ بالاكثر اولى احتياطاً **له** ان الجهر بالتكبير بدعة لان السنة في الدعاء الاخفاء على ما ورد به النص فلا يجوز الجهر الا بقدر ما ورد به الشرع يبين وذلك فيما قلنا وفي الزيادة شك فكان الاخذ بما انعقد عليه الاجماع اولى واما الاحتياط قلنا الاحتياط في ترك البدعة وذلك فيما قلنا **له** وهو على المقيم المكتوبة **له** في المصير في جماعة منذوبة قال هذه التكبيرات انما يجب على الرجال المقيمين في الامصار عقيب الجماعات المكتوبات المؤداة بجماعة مسجدة وهي جماعة الرجال وقال يجب على كل من صلى المكتوبة **لهم** انه يتبع المكتوبة فيجب على كل من صلى المكتوبة **له** قوله عليه لاجمة ولا تشريق الا في مصر جامع وعن علي رضي الله عنه انه قال لاجمة ولا تشريق ولا اضحى الا في مصر جامع واذا صار المصير شرطاً صار الباقي من الشروط شرطاً بنتيجة **له** الاجماع **له** ويغسل الطفل الشهيد والجنب **له** والمضكون بالصخور والخشب **له** قال الصبي والمجنون اذا استشهد يغسل وقال لا يغسل **لهم** ان الدلائل الموجبة لسقوط الغسل في حق الشهيد مطلق فيتناول الصبي والمجنون مطلقاً ولا الغسل انما يسقط في حق العقل لا حكم الشهادة كرامة لهم وقد وجدت الشهادة ما هنا **له** ان الموت منجس الا ان الشرع اسقط اعتبار نجاسته في العقل البالغين كرامة لهم وبيان ذلك ان الشهادة مانعة من حلول النجاسة لهم والصبي والمجنون في حق استحقاق الكرامة دون البالغين العاقلين فلا يمكن احاقهم بهم قال الجنب اذا استشهد يغسل وقال لا يغسل **لهم** ان ما وجب قد سقط بالموت لعدم الحاجة ولم يجب شيء اخر بالموت حكم الشهادة **له** ان حنظلة ابن عامر استشهد جنباً يوماً واحد فسلته الملائكة وغسل الملائكة كان للتعليم ولان اثر الشهادة في منع وجوب الغسل لا في اسقاط ما كان واجبا قبله وصار هذا كالتجاسة الحقيقية قوله غير محتاج اليه فلنا ليس كذلك فان هذه الحالة حالة التقدم الى الله تعالى فيحتاج الى التطهير كما في حالة الحياة قال المقتول بالمشقة بعد يغسل وقال لا يغسل بنا على ان هذا القتل موجب للقصاص عندهما فلم يخف اثر الظلم باجباب البدل كالقتل بالسيف وعند موجب للدية فخفف اثر الظلم كالقتل الخطاء **لهم**

كتاب الزكاة ولا يضرم ثمن السواوير من بعد ما روي الى الدرر **له**

قال ابو حنيفة رحمه الله ثمان ابل المزكاة لا يضم الى ما عنده من النصاب من الدراهم والدنانير او مال التجارة وقال لا يضم **لهم** ان المجانسة علة الضم في المستفادات وقد وجدت فصار كمثل الطعام العشور والعبد الذي ادي عنه صدقة الفطر **له** ان الضم يودي الى التثالاخاد المال والحول معني لان الثمن بدل الابل وبدل الشيء قائم مقام ذلك الشيء فاذا كان المال واحداً والحول واحداً

فالضم يودي الى التثالاخاد قال النبي عليه السلام لا شيء في الصدقة بخلاف ثمن الطعام المعشور لان العشر لا يتعلق بالحول بخلاف صدقة الفطر لانه مونة الرأس لا يتعلق لها بمال والله اعلم **له**

له وما ورائه الا ربعين في البقر **له** في الكل فرض واحساب يعقرو **له** وكان يروي اسد عنه **كما** **له** قال لا ابي ستمين عفوفاً علماً **له** وابن زياد قد روي العفو ابي **له** خمسين عن صدر العلوم والعل **له**

قال اقل البقر ثلاثون وفيها تباع او تبعة وهي التي جاوزت حولا ثم لا شيء فيها حتى تبلغ اربعين فيجب فيها مسن او مسنة وهي التي جاوزت حولين وفي الزيادة على اربعين عن ابي حنيفة رحمه الله عليه ثلاث روايات قال في الاصل في الزيادة بحسابه في كل واحد جزؤ من ثلاثين جزاً من تباع او جزؤ من اربعين جزاً من مسن الى ان يصير ستين ففيها تباعان وروي الحسن عنه انه لا شيء في الزيادة حتى يصير خمسين فيجب فيها مع المسنة ربع مسنة او ثلث تبعية وروي اسد ابن عمرو انه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهذا قولهما وجه الرواية الاولى قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وازيادة مال مطلق الا ان مادون النصاب حص بالنصر والاجماع وبين كل عقدتين من ستين الى ما فوقها وقص بالنصر والاجماع ايضا ولا نص ولا اجماع من اربعين الى ستين فوجب مراعاة هذه الاعداد بايجاب هذه الاجزاء وجه الرواية الثانية ان ما بين الثلاثين والاربعين وقص وفي الفقرة فرض وكذلك من ستين الى ما فوقها فكذلك ما بينهما وقد قال عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لا تاخذ صدقة البقر ما بين الاربعين الى خمسين وما بين خمسين الى ستين فجعل الخمسين حداً كالستين وجه الرواية الثالثة انه لو وجب في الخمسين شيء كان ثلث تباع او ربع مسن واجاب الكسور بخلاف الاصول بخلاف ستين **والابل العين الصدق احوالها** **له** في بيع الزكاة عنها زاي **له** قال فيمن تزوج امرأة على ابل سائمة باعياها فقبضتها بعد تمام الحول فلا زكاة عليها فيها وهو قوله الاخر وقال عليها زكاتها وهو قوله الاول **لهم** انها ملكها ملكاً تاماً بدليل انها ملك التصرف فيها فصارت كالمرورثة قبل القبض **له** ان ملكها فيها وهي فانه يبطل برودها او مطاوعتها ابن زوجها ويتنصف بطلانها قبل الدخول بها والملك الواهي لا يوجب الزكاة كالدية وبدل الكتابة قبل القبض بخلاف الموروثة اذ لا وهما فيها **والاحيل ان كانت لنسل يلزم** **له** في الواحد الدينا راوي يقوم **له** ولا وجوب بانفراد الذكر **له** وفي الايات وخذ هار وابتا **له** واوجب الكرخي وهو الراوي **له** عنه ويروي ضد الطحاوي **له**

قال احيل اذا كانت غير سائمة او هي سائمة ذكور فلا شيء فيها بالاجماع وان كانت ذكراً واناثاً فعند ابي حنيفة وذران شادي عن كل فرس ديناراً او عشرة دراهم وان شاقوها واعتبر في ذلك نصا الذهب والفضة فلو كان كلهما اناثاً فعن ابي حنيفة روايتان روي الكرخي عنه الوجوب فيها لا مكان النسل

قال تكبيرات ايام التشريق من فجر يوم عرفة الى عصر اول يوم النحر فكان ثمان صلوات وقال من فجر يوم عرفة الى عصر اخر ايام التشريق فيكون ثلاثا وعشرين صلاة **لهم** ان الروايات قد تعارضت في هذا الباب فكان في باب العبادات الاخذ بالاكثر اولى احتياطاً **له** ان الجهر بالتكبير بدعة لان السنة في الدعاء الاخفاء على ما ورد به النص فلا يجوز الجهر الا بقدر ما ورد به الشرع يبين وذلك فيما قلنا وفي الزيادة شك فكان الاخذ بما انعقد عليه الاجماع اولى واما الاحتياط قلنا الاحتياط في ترك البدعة وذلك فيما قلنا **له** وهو على المقيم للكتوبة **له** اني المصير في جماعة مندوبة قال هذه التكبيرات انما يجب على الرجال المقيمين في الامصار عقيب الجماعات المكتوبات المؤداة بجماعة مستحبة وهي جماعة الرجال وقال يجب على كل من صلى المكتوبة **لهم** انه يتبع المكتوبة فيجب على كل من صلى المكتوبة **له** قوله عليه لاجمة ولا تشريق الا في مصر جامع وعن علي رضي الله عنه انه قال لاجمة ولا تشريق ولا اضحي الا في مصر جامع واذا صار بالمصر شرطاً صار الباقي من الشرايط شرطاً بنتيجة هـ الاجماع **له** وَيُغْسَلُ الطِّفْلُ الشَّهِيدُ وَابْنُ الْحَبَشِ **له** وَالْمُضَلَّكُونَ بِالصُّحُورِ وَالْحَشْبِ **له** قال الصبي والمجنون اذا استشهد يغسل وقال لا يغسل **لهم** ان الدلائل الموجبة لسقوط الغسل في حق الشهيد مطلق فيتناول الصبي والمجنون مطلقاً ولان الغسل انما يسقط في حق العقل لا يحكم الشهادة كرامة لهم وقد وجدت الشهادة هاهنا **له** ان الموت منجمس الا ان الشرع اسقط اعتبار نجاسته في العقل البالغين كرامة لهم وبيان ذلك ان الشهادة مانعة من حلول النجاسة لهم والصبي والمجنون في حق استحقاق الكرامة دون البالغين العاقلين فلا يمكن احاقمهم **له** قال الجنب اذا استشهد يغسل وقال لا يغسل **لهم** ان ما وجب قد سقط بالموت لعدم الحاجة ولم يجب شي احزاب الموت حكم الشهادة **له** ان حنظلة ابن عامر استشهد جنباً يوماً واحد فغسلته الملائكة وغسل الملائكة كان للتعليم ولان اثر الشهادة في منع وجوب الغسل لا في اسقاط ما كان واجبا قبله وصار هذا كالتجاسة الحقيقية قوله غير محتاج اليه قلنا ليس كذلك فان هذه الحالة حالة التقدم الى الله تعالى فيحتاج الى التطهير كما في حالة الحياة قال المقتول بالمشقة عمداً يغسل وقال لا يغسل بنا على ان هذا القتل موجب للفصا من عندهما فلم يخف اثر الظلم باجباب البدل كالقتل بالسيف وعند موجب للدية فخف اثر الظلم كالقتل الخطاء **هم**

كتاب الزكاة **له** وَلَا يُضْمَرُ ثَمَنُ السَّوَابِ مِنْ بَعْدِ مَا رُكِبَ إِلَى الدَّرَكِ **هم**

قال ابو حنيفة رحمه الله ثمان الابل المزكاة لا يضم اليها ما عنده من النصاب من الدراهم والدنانير او مال التجار وقال لا يضم **له** ان المجاسة علة الضم في المستفادات وقد وجدت فصار كمثل الطعام المعشور والعبد الذي ادي عنه صدقة الفطر **له** ان الضم يودي الى التثا لاجتماع المال واحول معني لان الثمن بدل الابل وبدل الشيء قايم مقام ذلك الشيء فاذا كان المال واحداً واحول واحداً

فالضم يودي الى التثا وقد قال النبي عليه السلام لا شيء في الصدقة بخلاف ثمن الطعام المعشور لان العشر لا يتعلق بالحول بخلاف صدقة الفطر لانه مونة الراس لا يتعلق لها بمال والله اعلم **له**

له وَمَا وَرَاءَ الْأَرْبَعِينَ فِي الْبَقَرِ **له** فِي الْكَلِّ فَرَضٌ وَاحِسَابٌ يُعْتَبَرُ **له** وَكَانَ يَرْوِي أَسَدُ عَنْهُ كَمَا **له** قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا سِتِّينَ عَفْوَاً فَأَعْلَا **له** وَأَبْنُ زَيْدٍ قَدْ رَوَى الْعَفْوَ إِلَى **له** خَمْسِينَ عَنْ صَدْرِ الْعُلُومِ وَالْعَلَى

قال اقل البقر ثلاثون وفيها تباع او تبعة وهي التي جاوزت حولاً ثم لا شيء فيها حتى تبلغ اربعين فيجب فيها مسن او مسنة وهي التي جاوزت حولين وفي الزيادة على اربعين عن ابي حنيفة رحمه الله عليه ثلاث روايات قال في الاصل في الزيادة بحسابه في كل واحد جزؤ من ثلاثين جزءاً من تباع او جزؤ من اربعين جزءاً من مسن الى ان يصير ستين ففيها تباع وتروي الحسن عنه انه لا شيء في الزيادة حتى يصير خمسين فيجب فيها مع المسنة ربع مسنة او ثلث تبعة وتروي اسد ابن عمرو انه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهذا قولهما وجه الرواية الاولى قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وازيادتهم مال مطلق الا ان مادون النصاب خضع بالنص والاجماع وبين كل عقدتين من ستين الى ما فوقها وقص بالنص والاجماع ايضا ولا نص ولا اجماع من اربعين الي ستين فوجب مراعاة هذه الاعداد بايجاب هذه الاجزاء وجه الرواية الثانية ان ما بين الثلاثين والاربعين وقص وفي الفقرة فرض وكذلك من ستين الى ما فوقها فكذلك ما بينهما وقد قال عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لا تاخذ صدقة البقر ما بين الاربعين الى خمسين وما بين خمسين الى ستين فجعل اربعين حداً كالستين وجه الرواية الثالثة انه لو وجب في الخمسين شي كان ثلث تباع او ربع مسن واجباب الكسور خلاف الاصول بخلاف ستين **له** وَالْإِبِلُ الْعَيْنُ الصَّدَقَةُ الْكَائِلَةُ **له** فِي يَدِ الرَّاكَةِ عَنْهَا زَائِلَةٌ **له** قال فيمن تزوج امرأة على ابل سائمة باعياها فقبضتها بعد تمام الحول فلا زكاة عليها فيها وهو قوله الاخر وقال عليها زكاة لها وهو قوله الاول **لهم** انها ملكتها ملكاً تاماً بدليل انها تملك التصرف فيها فصارت كالموروثة قبل القبض **له** ان ملكها فيها وهي فانه يبطل بروجها او مطاوعتها ابن زوجها ويتنصف بطلاقها قبل الدخول بها والملك الواهي لا يوجب الزكاة كالدية وبدل الكتابة قبل القبض بخلاف الموروثة اذ لا وهما فيها **له** وَاحْتِلَ انْ كَانَتْ لِلسَّيْلِ يَلْزَمُ **له** فِي الْوَاحِدِ الدِّينَارُ أَوْ يَتَوَمَّرُ **له** وَلَا وَجُوبٌ بِإِنْفِرَادِ الْكَرَّانِ وَفِي الْإِنَاثِ وَخِدْ هَارٍ وَآيَاتٍ **له** وَأَوْجَبَ الْكَرْحِيُّ وَهُوَ الرَّأْوِي **له** عَنْهُ وَيَرْوِي صَدْرُ الْقُحَاوِيِّ

قال احتل اذا كانت غير سائمة او هي سائمة ذكور فلا شيء فيها بالاجماع وان كانت ذكراً واناثاً فعند ابي حنيفة وزفران شأدي عن كل فرس ديناراً او عشرة دراهم وان شافوها واعتبر في ذلك نصاً الذهب والفضة فلو كان كلهما اناثاً فعن ابي حنيفة روايتان روي الكرخي عنه الوجوب فيها لاسكان النسل

بالمستعار من الفحل وروي الطحاوي عنه انه لا يثني فيها الا انها لا تتناسل بانفسها وقال لا زكاة في الخيل اصلاً
لها قوله عليه السلام ليس في الخيل والرقيق صدقة ولان سائمة الفرس تندرو وجودها فلا تجب الزكاة فيها
كسائمة الحمار اعتباراً للاعمر والاعلم **له** ما روي الكرخي في اجماع الصغير باسناده عن ابن مسعود
رضي الله عنه ان النبي عليه السلام اوجب في كل فرس سائمة ديناراً وعن ابن عمر رضي الله عنه مثل مذهبنا ولان
السائمة من الخيل مال ناي فيجب الزكاة فيها كالبقرة والغنم واجماع بينهما ان ذلك لكونه متعلقة بوصف
النماء علي ما عرف واما الحديث الذي روي محمول علي غير السائمة او علي الذكور وحدها او معناه لاصدقة
فيها من عينها وقوله بان السائمة الفرس تندرو وجودها قلنا ليس كذلك بل يغلب وجودها في اربابها

وَمَا وَرَأَى الْمَائَتَيْنِ يَلْزَمُ عِنْدَ تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ دَرَاهِمُ

قال لا زكاة فيما زاد علي مائتي درهم حتي تبلغ اربعين فيجب فيها درهم ولا فيما زاد علي عشرين مثقالاً
حتي تبلغ اربعة مثاقيل وقال وهو قول الشافعي رحمه الله يجب فيما زاد بقدره قل او كثر لهما قوله
عليه السلام في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي الزيادة بحسب ذلك **له** قوله عليه السلام ليس فيما
دون اربعين درهما صدقة وقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لا تأخذ من الكسور شيئاً وهذا تبين ان
المراد بقوله عليه السلام فيما زاد بحسب ذلك من الاربعينات والمعني ان الايجاب في الكسور ايجاب مالا
يعرف ولا يقدر علي ادائه فان في مائتين وسبع دراهم اذا مضت عليها سنتان تجب للسنة الاولى خمسة
دراهم وسبعة اجزاء من اربعين جزءاً من درهم وفي السنة الثانية زكاة مائتين ودرهم وثلاثة وثلاثين
جزاً من اربعين جزءاً من درهم وهذا لا يعرف **له** **والضَّمَرُ فِي الصَّفَرِ وَالْبَيْضَاءِ**
لَيُجْعَلُ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالْأَجْزَاءِ قال اذا كان له فضة لا يبلغ نصاباً والذهب كذلك وبالفهم يصير ان
نصاباً يضم احدهما الي الاخر باعتبار القيمة فيجب الزكاة في عشرة دنائير وخمسين درهما اذا كانت
قيمة الدنانير مائة وخمسين درهما او قيمة الدراهم عشرة دنائير وقال يضم باعتبار الاجزاء حتي لو
كان احدهما ثلث النصاب فلا بد وان يكون الاخر ثلثي النصاب وكذلك النصف وغيرهما ان الزكاة
تتعلق بعين الذهب والفضة لا بقيمتها كما في حالة الانفراد فيجب اعتبار القدر في التكيل دون القيمة
كما في المعز والضان **له** ان ضم الذهب الي الفضة والفضة الي الذهب لكونهما ثمناً للاشياء وذلك
باعتبار القيمة الا ان في حالة الانفراد لا يظهر زيادة القيمة لان ذلك بالجودة والجودة في الذهب
والفضة ساقطة للاعتبار الا عند مقابلتها بخلاف جنسها فاما عند التكيل فيجب اعتبار القيمة

- وَبَعْدَ قَبْضِ الْأَرْبَعِينَ يَلْزَمُ** **إِنِّي دِينَ مَالِ الْإِبْتِجَارِ دَرَاهِمُ**
- وَبَعْدَ قَبْضِ الْمَائَتَيْنِ يَوْمَرُ** **إِنِّي دِينَ مَالِ لَيْسَ فِيهِ يُجْرَمُ**
- وَبَعْدَ مَا قَلْنَا وَحَوْلَ حَالًا** **إِنِّي كُلِّ دِينَ لَمْ يُقَابَلْ مَالًا**

- وَأُحِقُّ الْأَوْسَطَ بِالْأَخِيرِ** **إِنِّي قَوْلِي الْكَرْخِي بِالْتَقْرِيرِ**
- وَالْكُلُّ قَالًا فِيهِ مَا أَصَابَهُ** **زَكَاةُ إِلَّا الْعَقْلُ وَالْكِتَابَةُ**
- فِيهِمَا تَمَامُ حَوْلٍ حَائِلٍ** **شَرَطُ عَلَي قَبْضِ نَصَابٍ كَامِلٍ**

دراهم وسبع

قال الديون علي ثلاث مراتب قوي كالقرض وبدل مال التجارة وغلة مال التجارة وفيها الزكاة وتخطب
بالاداء اذا قبض منها اربعين كبدل مال لم يكن للتجارة وغلة مال هو كذلك وتخطب بالاداء اذا قبض
منها مائتين وضعيف كبذل مال ليس بمال كالمهر وبدل الخلع والقصاص والكتابة والسعاية ولا زكاة
فيها مالم يقبض منها مائتين وتحول عليها الحول وقيل هي عند اربع مراتب والرابع الميراث والوصية
فاذا صار له ذلك وقبضه بعد حول في رواية كتاب الزكاة هو كالدين الوسط وفي نوادر الزكاة هو
كالدين الضعيف وقال الديون كلها سواء وتخطب بالاداء اذا قبض ما قبض قل او كثر الا الكتابة والدية
قبل القبض بها ففي ذلك وجوب الاداء اذا حال الحول بعد قبض تمام النصاب والكرخي الحق الاوسط
بالضعيف علي قول ابي حنيفة رحمه الله فصارت علي مرتبتين **لهما** ان الدين مال الزكاة كالعين
ولهذا يجوز الشرايه وغيره من احكام الاموال الا انه ليس في يد فاذا صار شيء منه في يده خوطب
باد زكاته كالمال الغائب **له** ان الدين ليس بمال حقيقة وانما جعل مالا لحاجة الناس اليه في
المعاقدات فيعتبر بدله انه مال وليس بمال وهو للتجارة او ليس للتجارة وفيه جواب عما قاله

لَا أَخْذَ لِلْعَاشِرِ مِنْ بَرَطَابٍ عَلَي تَمَامِ الْحَوْلِ وَالنَّصَابِ

قال اذا مر التاجر علي العاشر بالبرطاب لم يأخذ منها الزكاة وقال لا يأخذ منها الزكاة **لهما** انه مال
التجارة وقد صار في حماية الامام فصار كغيرها **له** قول عائشة رضي الله عنها مضت السنة من
لدن رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم ومن الخليفين من بعده ان لا يؤخذ من الخضراوات شيء
ولان الزكاة تجب باعتبار النصاب والحول وهي لا تبقي حولاً فلو كان اخذ الامام ايها يأخذ باعتبار
مال اخر ليس معه وهذا لا يجوز كما اذا مر بدون النصاب وفي بيته نصاب

وَالْعُشْرُ فِي الْبَاقِي وَغَيْرِ الْبَاقِي **مِنْ غَيْرِ شَرَطِ خَمْسَةِ الْأَوْسَاقِ**

قال تجب العشر في كل خارج سوا يبق او لا يبق قل او كثر وقال لا عشر فيما لا يبق **لهما** قوله عليه
السلام ليس في الخضراوات صدقة **له** عموم قوله عز وجل واتوا حقه يوم حصاده وقوله عليه السلام
ما سقته السما ففيه العشر الحديث وروي عن ابن عباس وجابر رضي الله عنهما انهما كانا يوجبان
العشر فيها وعن انس رضي الله عنه انه كان يأخذ العشر من الخضراوات ولان سبب وجوب العشر ملك
الارض النامية عند حقيقة النماء بالحارج من الارض وقد وجد واما حديثهما فالمراد منه صدقة
ياخذها الامام اذا مر عليه هكذا فسرته عائشة رضي الله عنها علي ما مر ولان الصحابة عملوا بخلاف

ما ذكرنا فاعلم انهم عرفوا نسخه قال النصاب المقدر ليس بشرط لوجوب العشر وقال شرط حتى
لا يجب فيما دون خمسة اوسق والوسق ستون صاعا **لهما** قوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة
اوسق صدقة ولا نفع عباد ماله فيشترط فيها النصاب كالزكاة **له** عموم قوله عليه السلام ما
سقطت السما فيه العشر وما سقي بفرب او دالية ففيه نصف العشر ولان النصاب يشترط للنفقة
والنفقة صفة المالك والمالك ليس بشرط هاهنا بدليل انه يجب في اراضي الوقف وما روياه محمول علي
الزكاة في مال التجارة وكان مادونها لا يساوي ما في درهمين وميز والفرق بين العشر والزكاة
ما مر من اشتراط المالك وعدمه والله اعلم **• وَيُضْمَنُ الْوَكِيلُ اِنْ اَتَاهَا •**
• مِنْ بَعْدِ مَا اُتِيَ اَدَاَهَا • قال اذا وكل رجلا بادر الزكاة وسلم اليه ماله ثم زكي بنفسه
ثم ادي الوكيل او امر احد الشريكين لصاحبه بادر زكاة المال المشترك ثم ادي بنفسه ثم زكي الاخر
ضمن المودي وقال لا يضمن لهما انه ادي بامر له انه امره بادر الزكاة والمودي بعد ادايه بنفسه
ليس بزكاة فيضمن **مَا فِي رِكَازِ الدَّارِ لِلْإِنْسَانِ حِمْسٌ فِي الْأَرْضِ وَابْتِئَانٌ**
قال اذا وجد المعدن في دار مملوكة فكلها له ولا خمس فيها وقال فيها الخمس ولو وجد في الارض المملوكة
التي له عند ما يجب وعنه روايتان في رواية كتاب الزكاة لا يجب وفي رواية الجامع الصغير يجب
لهما عموم قوله عليه السلام وفي الركا ز الخمس ولانه مال مغنوم كالكنز له ان هذا من اجزاء الارض
لانها مركبة فيه باصل الخلقة فيملك بملك الاصل فكان مملوكا بالشر او نحوه لا مغنوما ولا خمس في
المملوك بالشر او ما روي من الحديث محمول علي الموجود في الاراضي المباحة والله اعلم
• وَالْأَرْضُ تَشْتَأُ جَرَوْهَا تَعَشْرُ • يَعَشْرُهَا الْأَجْرُ لَا الْمُشْتَأُ جَرُ •
قال اذا آجر ارض العشرية فعشرها علي المواجه وقال هو علي المستاجر **لهما** ان العشر في الخارج
وهو للمستاجر **له** ان الخارج له معنى لانه اخذ بدله وهو الاجر والمستاجر ثم كالمشتري له
• كَذَاكَ مَنْ يَدْفَعُهَا مَزَارَعَةً • يَدْفَعُ ذُو الْأَرْضِ بِلَا مَدَافَعَةٍ •
قال في المزارعة علي قول من تجيز المزارعة عشر حصة المزارع علي رب الارض وعند ما عليهما علي
الحصة والرجح علي ما مر **• وَلَيْسَ يُجْزِي امْرَأَةً نَحَالٌ •** اَيْتَاؤُهَا الزَّوْجَ زَكَاةَ الْمَالِ •
قال لا يجوز للمرأة ان تدفع زكاة مالها الي زوجها وقال لا يجوز **لهما** قوله عليه السلام لزيين امرأة
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حين سالت عن التصديق علي زوجها قال عليه السلام لك اجران اجر
الصدقة واجر الصلة ولانه تملك من الغير من كل وجه لان نفقة الزوج ليست عليها **له**
ان المنافع بينهما متصلة ولهذا لا تقبل شهادة احدهما للاخر فيعود منفعة المودي اليها معني فلا
يكون تملك للغير من كل وجه والحديث محمول علي صدقة النفل لانها لم تكن غنية

• اِذَا زَكَاةٌ وَجِبَتْ فِي بَيْتٍ • ثُمَّ غَلَا أَوْ جَارُ خَصِ السَّعْرِ •
• فَالْفَرَضُ رُبْعُ الْعَشْرِ أَوْ قِيمَةٌ ذَا • يَوْمَ تَمَامِ الْحَوْلِ لَا يَوْمَ الْأَدَا •
• وَفِي أَرْذَادِ الْوَصْفِ يَوْمٌ يَلْزَمُ • قَالُوا وَفِي النَّقْصِ اِذَا اسْلَمَ •

قال اذا كان له ما يتا فقيز حنطة للتجارة قيمتها ما يتا درهم فازداد السعر او انقص بعد
الحول فان ادي من عينه ادي خمسة اقنرة وان ادي القيمة يعتبر قيمته يوم تمام الحول وعند
يوم الاداء بناء علي اصل وهو ان الواجب من الابتداء العين والقيمة علي البدل عند فيعتبر قيمته يوم
الوجوب وعند ما الواجب هو الجز من النصاب وانما ثبت له ولاية النقل من العين الي القيمة بالاداء
فيعتبر قيمته يوم الاداء ولو كانت الزيادة والنقصان في العين بالجفاف والبلل ونحوها فان ادي
من عينه ادي خمسة اقنرة وان ادي القيمة اعتبر قيمته عند حولان الحول في الزيادة وعند
الاداء في النقصان بالاجماع لان الزيادة مستفادة بعد الحول ولا زكاة فيها والنقصان هلاك
بعض النصاب فيهلك بركائه **• مَنْ حَتَّى اَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ •** بِشَرِّطِ تَحْوِيلِ الْإِمَامِ فَعَلَهُ •
قال من احيى ارضا ميتة بغير اذن الامام لم يملكها وقال لا يملكها **لهما** قوله عليه السلام من
احيا ارضا ميتة فهي له **له** انها العامة اهل الدار فلا يملكها احد الا بتملك من هوناب عنهم وهو
الامام والحديث محمول علي انه كان اذنا القوم معينين لانها للشرع وللغار من السهمان في الغنمة
• وَيَا ثَلَاثًا أَوْ جِبَا تَهْمِي • قال للفارس من الغزاة سهمان من الغنمة وقال لا ثلاثة اسهم
لهما ما روي عن النبي عليه السلام اعطي الزبير ابن العوام خمسة اسهم سهمًا لقربته وسهمًا لامه وسهمًا له
وسهمين للفارس **له** ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطي يوم بدر للفارس
سهمين والراجل سهما ولان تفضيل الفارس علي الرجل بعيد واما الحديث قلنا ما رويناه اولي لانه اقرب
الي المعقول **كِتَابُ الصَّوْمِ** **• اِذَا نَوَيْ فِي رَمَضَانَ فِي سَفَرٍ •**
• عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ • وَلَوْ نَوَيْ النِّفْلَ فَغَنَ صَدْرَ الْأَجَلِ رَوَاتَانِ فَاحْفَظُوا بِلَا **•**
قال ابو حنيفة رحمه الله المسافر اذا صام في رمضان بنية واجب اخو ينع عما نوي وقال لا يقع
عن رمضان **لهما** ان الافطار رخصة شرعت حقها فاذا لم يترخص به صار هو والمقيم سواء **له**
ان الرخصة متى شرعت حقها فجاز له ان يترخص ولا يصوم جاز له ان يصوم فله ان يصوم فله ان يصوم فله ان يصوم
عند وهو الواجب الذي تقرر في ذمته فان صامه عن نفل فهو عن رمضان في اصح الروايتين
عند لانه هو الاهم **• وَيُغْنِي الصَّوْمَ دَوَّاقْدَحَصْلٍ •** فِي الْجَوْفِ مِنْ جَائِفَةٍ اِذَا وَصَلَ
قال الصيام اذا دوي جايغة او آمة بد واد وصل الي الجوف او الدماغ فسد صومه وقال لا
يفسد **لهما** انه لم يصل الي جوفه شي من المنفذ الاصيل وهو المنافي للصوم فصارت كالموطن بريح

ووصل سنانه الى جوفه **هـ** انه وصل الى جوفه ما يصلح بدنه في حال صومه وهو ذكر له فاشبهه
الاكل واما الطعن فاذا انفصل السنان وبقي الزج فيه فسد ايضا **و**

• لَا يَجِبُ التَّكْفِيرُ بِالْإِفْطَارِ • إِذَا نَوَى الصَّوْمَ مِنَ النَّهَارِ •

قال اذا اصبح في شهر رمضان ناويا للفطر ثم نوي الصوم قبل الزوال ثم افطر متعمدا لا كفارة عليه وقال عليه الكفارة **لهما** انه افطار كامل فان صومه جائز عندنا **له** انه غير صائم عند بعض العلماء فاورثت شبهة **ولاباكل العمد بعد اد طعمه في حالة النسيان والحكمه علم** قال اذا اكل الصائم ناسيا او شرب فظن انه فطره فاكل متعمدا فلا كفارة عليه بالاجماع للشبهة وان علم انه لم يفطر ومع ذلك اكل متعمدا فلا كفارة عليه عند ابي حنيفة وقال عليه الكفارة **لهما**

انه لما علم انه لم يفطر لم يشتبه عليه اكله فانتفت الشبهة **له** انه فسد صومه قياساً وهو قول مالك فتمكنت شبهة الدليل ان لم تمكن شبهة الاشتباه **لا فطر في العيدين اثنين** **و** **أوجباً عليهما نصفين** **قال** عبيد بن اشين فليس عليهما شي من صدقة الفطر وقال علي كل واحد منهما خمسة من الروس دون الاشقاص بنا علي اصل وهو ان ابا حنيفة رحمه الله لا يري هتمة الرقيق للتفاوت الفاحش فلم يتم لاحدهما نصاب كامل وهما يران ذلك قياساً علي الغنم والابل والبقر والفرق لاني حنيفة ان التعديل ممكن **وهما هنا لا والله اعلم**

وَهُوَ مِنَ الذَّيْبِ يَنْفُ الصَّاعِ وَجَا قَذْرُ الصَّاعِ بِالْإِجْمَاعِ

قال صدقة الفطر من الزبيب نصف صاع في رواية وفي رواية صاع كامل وهو قولهما **لهما**
انه اشبه بالتمر بل هو دونه فكان تقديره به **اولي** انه ما كوله فاشبهه الحنطة بخلاف التمر
لان النواة منه لا تؤكل بخلاف الشعير لانه تلتقي منه النخالة **هو** الاعتكاف بالخروج يفسد
يقول او يكثر حين يوجد **و** وصيراه **ساقط** اعتبار **ه** حتى يكون اكثر النهار **ه**
قال المعتكف اذا خرج من غير حاجة فسد اعتكافه وان قل وقال لا يفسد ما لم يكن اكثر النهار
لهما ان في القليل ضرورة وفي المنع عنه حرج فقد رنا اكثر النهار **ه** ان الاعتكاف هو الاقامة
واللبث والخروج منه فينقضه وما ذكرنا من الحرج والضرورة قلنا الحرج فيما اضطر اليه نحو
الخروج للتطهير والجمعة ونحو ذلك وقد عذرناه والله اعلم **كتاب الحج**

لَا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الضَّرِيرِ ، ، مَعَ الْغِنَاءِ وَالْقَادَةِ الْكَثِيرِ ، ،

قال ابو حنيفة رحمه الله لا حج علي الاعمي وان وجد قايده او عندهما عليه الحج وقد مرت الحج في مسله
الجمعة . وفي جوار المسجد الحرام . اِثْمٌ وَلَا جَمْعٌ بِلَا اِمَامٍ .

قال المجاور في مسجد احرام تكرم وقال لا تكم **لهما** ا قوله تعالى ان طهتيني للطايفين

ويعتبرها قاذرة
قوله وليدة القدر كذا
يعني التعريف اذا المراد
بهم رمضان وهو معين بالزمان
سواء في سنة الفلك او في سنة
عندنا في سنة مقدم وبتأخير
رمضان كونه مقدم او من
وتأخير الاختلاف في ليلة
قال الجميع في ليلة
القدر وان قالوا ليلة
دعوى شهر رمضان
اذا السمع الشهر لا مع
وان قالوا معني ليلة
لم يبق في علمهم
رمضان من العام
عندنا وعندنا الف
والعام القابل فاجاب
الوقت الذي حلف عليه
عمو كذا في السوطي

مطلقاً **له** ان كثرة المشاهدة تعل الحزمة عادة فكان مكروهاً واما الآية قلنا العكوف هو المقام دون المجاورة والدَّاءُ قال لا يجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفات الا بشرط وجود احرام الحج والجماعة فيها جميعاً حتى لو صلى الظهر وحده او كان فيها غير محرم بالحج ثم احرم وصلى العصر بجماعة في وقت الظهر لا يجوز قال لا يشترط الجماعة لانيها ولا فيها ما ويشترط احرام الحج فيها جميعاً فاعتبر في العصر وحدها **لها** ان تقدم العصر على وقتها شرع للتفرغ للوقوف وغيره والدعاء والمنفرد وغيره **سواء** ان تقدم الصلاة على وقتها بخلاف القياس ورد الشرع به في صورة وحده الاحرام والجماعة فيها جميعاً فيها رواه يبق على قضية القياس وما ذكرنا من المعنى لا يصح لانه شرع تمكينهم من اداء الصلاة بجماعة لما ذكرنا لان الصلاة لا تمنع الوقوف

وَيُفَرِّدُ الْحَجَّ فَبِذَاكَ أَفْضَلُ مِنْ مُتَعَةٍ يُؤْتِيهَا وَتُفَعَّلُ

قال التمتع افضل من الافراد باجماع اصحابنا في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله ان الافراد افضل وجه هذه الرواية ان الممتع يقع كل سفره للعمرة والمنفرد يقع كل سفره للحج فكان اولى وجه ظاهر الرواية ان اجمع بين العبادتين اولى من اداء احدهما كالقرآن وما ذكرنا من المعنى قلنا العمرة وان تقدمت افعالها لكنها تتبع للحج فكان سفرته للحج في الحقيقة .

مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَقَدْ جَاءَ مِنَ الْكُوفَةِ وَالْبَيْتِ قَصْدًا

يُخْرِجُ ذَاكَ الْعَامَ بَعْدَ الرَّجْعَةِ ، عَنْ سَفَرِ الْبَصَرِ فَيَقُومُ مَتَعَهُ ،

قال كوفي اتي مكة واعتمر في الشهر الحرام ثم خرج الى البصرة ثم عاد الى مكة وحج من عامه ذلك فهو متمتع وعليه دم المتعة وقال لا يكون متمتعاً **لها** ان التمتع اداء العمرة والحج بسفر واحد وحكم السفر الاول بطل فهذا سفر اخر فصار كما لو عاد الى الكوفة ثم جاء وحج من عامه ذلك **له** ان حكم السفر الاول قائم ما لم يعلم باهله **لها** ما صححنا فصار كما لو لم يخرج من الميقات بخلاف ما اذا عاد الى الكوفة لانه لم يعلم باهله **وهو عكسه مفسد** تلك العمرة **وقتي وحج بعد عود البصرة** .

قال ولوا فسد عمرته ثم خرج الى البصرة ثم عاد وفضناها وجمع من عامه فقوليس بمنع وقال لا هو متمتع
لهما ان يخرج الى البصرة بطل سفره الاول لما مر واذا عاد فهو آتاني فيكون له المتعة **له** ما ذكرنا
 ان حكم السفر الاول باق فصار كأنه لم يخرج عن مكة واهل مكة لا متعة لهم عندها

تَاخِيرُ نَسْكِ الْحَجِّ عَنْ أَيَّامِهِ ۝ وَحَلَقَهُ الْمَحْجَمُ فِي إِحْرَامِهِ ۝

قال تاخير شك الحج عن الزمان كتاخير الحلق وطواف الزيارة عن ايام النحر وتاخير رمي الجمار الى اخر ايام التشريق يوجب الدم وقال لا توجب **لهما** ما روي ان رجلا جاء الى النبي عليه السلام وقال يا رسول الله حلفت قبل ان اذبح فقال افعل ولا حرج فقال اخر حلفت قبل ان ارمي فقال افعل ولا حرج

ويعتبرها قاذرة
قوله وليدة القدر كذا
يعني التعريف اذا المراد
بهم رمضان وهو معين بالزمان
سواء في سنة الفلك او في سنة
عندنا في سنة مقدم وبتأخير
رمضان كونه مقدم او من
وتأخير الاختلاف في ليلة
قال الجميع في ليلة
القدر وان قالوا ليلة
دعوى شهر رمضان
اذا السمع الشهر لا مع
وان قالوا معني ليلة
لم يبق في علمهم
رمضان من العام
عندنا وعندنا الف
والعام القابل فاجاب
الوقت الذي حلف عليه
عمو كذا في السوطي

فما قيل عن تقديم وتأخير في ذلك اليوم الا وقد اجاب با فعل ولا حرج **له** انه ادخل نقصاً تأنيه
 فاشبه مجاوزة الميقات بغير احرام والا فاصحة من عرفات قبل الغروب ونقايض الحج مجبورة بالدم
 واما الحديث كان في ابتداء الاسلام حين لم يستقر افعال المناسك دل عليه انه سئل في ذلك
 اليوم سعيته قبل ان اطوف فقال افعل ولا حرج وذلك لا يجوز بالاجماع قال اذا حلق المحرم شعر
 المحاجر فعليه دم وقال عليه صدقة **لهما** ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم اختجم وهو صام محرم
 بالقاحه ولا يتوهم بالنبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم ارتكاب ما يكل بالدم ولان شعر موضع الحجامة
 "حلق تبعاً للرأس فصار كحلق الشارب **له** ان موضع المحاجر محل مقصود فان الحجامة عادة مستعملة
 للعرب واكثرهم غير محلقين رؤسهم فصار كالابط والعانة واما الشارب روي عن ابي حنيفة ان فيه
 كمال الدم واما الحديث قلنا يحتمل انه لم يكن موضع حجامة شعر دل عليه انه ان كان لا يجب به الدم
 بل يجب ما دون الدم ولا يظن بالنبي عليه السلام ذلك الا عن عند **والزيت** والخطمي مستأففة
في كليه دم وقال صدقة **له** قال اذا اذهن زيت فعليه دم وقال عليه صدقة **لهما** ما
 روي ان النبي عليه السلام ادهن بدهن ليس فيه طيب وهو محرم ولا نه ليس بطيب ولهذا الواك
 لا يلزمه شيء **له** ان في الدهن معنى الطيب بدليل ما روي عن ام حبيبة انها دعت بدهن بعد وفا
 اختها بثلاثة ايام وقالت ما بي الي الطيب من حاجة ولكني سمعت رسول الله عليه السلام يقول لا يحل
 لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحب علي ميت فوق ثلاثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشر اسمته
 طيباً بخلاف الاكل لانه ليس بطيب مطلقاً وانما فيه معنى الطيب واما الحديث فلا حجة لهما فيه لانه
 محظور لا يحل الا بعد روعند العذر وحل وان كان فيه دم قال اذا غسل راسه وحجته بالخطمي فعليه
 دم وقال عليه صدقة لهما انه دون الحلق فلا يجب ما يجب بالحلق **له** انه يزيل الشعث ويقتل
 هوام الرأس فكان جناية كاملة **واكله طيباً كثيراً فيه دم وفي القليل قدره وما انعده**
 قال اذا اكل الزعفران وحل او طيباً آخر وهو كثير فعليه دم وفي القليل صدقة والكثير ان يلتدق
 بكل منه واكثره وعن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله انه لا شيء عليه لهما انه استهلك لا استعمال الطيب
 فصار كاكله في الطعام **له** انه استعماله في عضو مقصود به وهو الفم فمكلت الجناية
وجايز في الحج رمي الراي **قبل الزوال ثالث الايام**
 قال رمي الجمار في اليوم الثالث قبل الزوال جايز وهو الاستحسان وقال لا يجوز وهو القياس **لهما** انه
 روي عن ابن عمر رضي الله عنه مثل من هبنا ولان القياس الظاهر على سائر الايام هذا **له** قول ابن
 عباس رضي الله عنه اذا ارتفع النهار في اليوم الثالث فارموا ولان وقتها في اليومين يزيد على نصف
 اليوم لان الليلة وقت لها نصف اليوم وهنا يخرج الوقت بدخول الليلة فكان ما قبله وقتاً لها

يكون

ليكون وقته مثل وقت سائر الايام والله اعلم **وجايز ذبح دم الاخصار**
 قبل زمان النحر لا سقيسار **له** قال يجوز ذبح دم الاخصار قبل يوم النحر وقال لا يجوز لهما
 انه دم محلل قائم مقام الحلق فصار كدم المتعة فينقض بيوم النحر له قوله تعالى فان احصرتم
 فما استيسر من الهدي ولم يشترط زماناً فلا يجوز الزيادة على الكتاب بالقياس ولانه دم كفارة لوقوع
 التحلل بدون الافعال فصار كجزاء الصيد وسائر الكفارات بخلاف دم المتعة والقران لانه دم
 نسك **ويغرم المحرم ايضاً ما اكل** **من بعد ما ادي جزاً ما قتل**
 قال اذا ذبح المحرم صيداً واكله قبل ان يودي جزاءه دخل ضمان ما اكل في ضمان الجزاء بالاجماع وان
 اكل بعد ما ادي جزاءه فعليه قيمة ما اكل عند وعندهما لا يلزمه شيء وعليه التوبة والاستغفار
لهما ان حرمة لكونه ميتة لا لكونه جناية على الاحرام وذلك لا يوجب الا التوبة والاستغفار فصار
 كما اذا اكله محرم اخر **له** انه تناول محظوراً احرامه فيلزمه الجزاء وانما قلنا ذلك لان النبي صلى الله
 عليه وسلم علق باحة الاكل في حديث ابي قتادة بعدم الاشارة والدلالة فقال النبي عليه السلام
 هل اعنتم هل اشرتم ولان حرمة في حق هذا المحرم لبطلان اهلية الذبح وذلك من قضاي احرامه فكان
 محظوراً احرامه بواسطة بخلاف محرم اخر لان حرمة في حقه لكونه ميتة فحسب **له**
ويكفر الاشعار في الهدايا **وتمنع النقضان في الضحايا**
وفوت ثلث العضوفوت الكل **وجوز اني فايث الاقل**
 قال الاشعار مكروه وقال لا مباح **لهما** ان النبي صلى الله عليه وسلم اشعر هديه وقلده وكذا الصحابة
 رضي الله عنهم **له** ما روي عن عائشة وعلي وابن عباس رضي الله عنهم في رواية الاشعار ليس بسنة ولانه
 مثله وانه حرام وما روي معناه والله اعلم انه اعلمه بعلامة لانه ادماء لان الاشعار هو الاعلام لا الادما
 او نقول كان ذلك في ابتداء الاسلام حين كانت العرب تنهب كل مال الا الهدي ولا يعرف ذلك الا
 بالاشعار ففعل ذلك هذه الضرورة ثم نسخ قال العيب القاحل في الهدايا والضحايا يمنع الجواز
 بالاجماع وهو كفوات الاذن والالية وغير ذلك وفي تقدير عن ابي حنيفة رحمه الله اربع روايات
 في رواية الربع وفي رواية الثلث وفي رواية الزايد على الثلث وفي رواية ما دون النصف عفو
 والزيادة عليه مانع وهو قولهما وفي النصف روايتان قال ابو يوسف قال ابو حنيفة الثلث
 مانع فذكرت له قولي في النصف فقال قولي مثل قولك قيل معناه اخذت بقولك وقيل بل معناه
 ان تقدير بالثلث اجتهاد مثل تقدير بالانصف وجه الرواية الاولى ان الربع اقيم مقام الكل
 في مسح الرأس والحلق في باب الحج وجه الرواية الثانية قوله عليه السلام في الوصية الثلث كثير
 وجه الرواية الثالثة ان الوصية بالثلث نافذة وبالاكثر من ذلك لا فاعلم ان ما وراء الثلث كثير

الأول

والثلث قليل وجه الرواية الرابع ان القلة او الكثرة تظهر عند المقابلة والاكثر من النصف
 في مقابلة الباقي كثير والاقل في مقابلة الباقي قليل **وَالصَّيْدُ مِمَّا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ**
مَا لَا يُضَحِّي لَمْ يَجُزْ ذَبْحُهُ قال اذا قتل المحرم صيدا او ضمن قيمته وهي تبلغ جذعا او نحوه
 فاشتراه بها ذبحه بالاجماع فان بلغت حملا او عنقا فلا يجوز ذبحه لكن يتصدق به وقال لا يجوز ذبحه
لَهُمَا قوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم من غير فضل وقوله تعالى هذا يا بالغ الكعبة ولانه يجوز
 ذبحه في الهدايا والضحايا في الجملة فان الاضحية اذا ولدت ولد ايدخ معها تبعا للام وكذلك الهدي
 فكذلك المشتري **لَهُ** ان القياس ان لا يكون اراقة الدم قرينة لانه تلويث للجرح لا فايدق لاحد فيه
 الا انا عرفناه بالنص والاصل فيه الاضحية ودم المنعة وذلك لا يجوز بالصغير فكذلك هذا وفيما
 ذكرنا من الصور انما وجب ذبحه تبعا للامر ولا كلام فيه **وَفِي يَدِ الْمُجْرِمِ صَيْدٌ هُوَ لَهُ**
يُضْمَنُهُ مَنْ مِنْ يَدَيْهِ أَرْسَلَهُ قال اذا احرم وفي يده صيد امر بارساله بالاجماع فلو ارسله
 غيره ضمنه وقال لا يضمن **لَهُمَا** انه فعل ما يلزم صاحبه فغله فكان محتسبا فيه فلا يضمن **لَهُ**
 انه اتلف ملك الغير فيضمن واما الاحتساب قلنا الواجب عليه ترك التعرض ويمكنه ذلك على وجه
 يمكنه اخذه بعد الاحلال فاذا فوت عليه ذلك فقد اتلفه من كل وجه فلا يكون محتسبا
وَإِنْ يَكُ الْمَأْمُورُ بِأَحْجٍ قَرَنَ **فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمُؤْتَمَنٍ**
 قال المأمور بافراد الحج من غير اذا قرن بحج رد نفقة الامر وقال لا يجب ويجوز عن الامر **لَهُمَا** انه
 اتى بما امر به وزاد لنفسه شيئا لا يتضرر به الامر فجاز كما اذا اتجر في حجه لنفسه **لَهُ** انه مأمور
 بصرف النفقة الى قطع المسافة لما امر به وقد صرفها اليه والى عبادة اخرى اذ اها لنفسه فلا يقع
 عن الامر فكان مخالفا لما امر به في الانفاق فيضمن وما قالاه من المثال قلنا ثمة لم يصرف بعض النفقة
 الى عبادة اخرى لنفسه **وَإِنْ تَمَّتْ هَذَا فَحِجُّهُ يَتَنَفَّسُ مِنْ مَنَزَلِ الْأَمْرِ لَاحِثٌ التَّلَفُ**
 قال المأمور بالحج عن غير اذا سار بعض الطريق ثم مات يبتدئ الحج اخر من منزل الامر وقال لا يومر
 غير بالحج من حيث بلغ الاول **لَهُمَا** ان قد رما فعله الاول وقع معتدا به لانه حصل بامر فصار كما اذا
 خرج من بيته للحج ثم مات في الطريق واوصي بان يحج عنه فانه يحج من هذا الموضع **لَهُ** ان قد رما فعله
 الاول لم يقع معتدا به لقوله عليه السلام اذا مات ابن آدم فميت قطع عمله الا الثلاث ولد صاحبه عواله
 بالخير وصدة جارية وعلم علمه الناس ولانه لم يقع موافقا لامر لانه امره بصرف النفقة الى قطع مسافة
 هو وسيلة الى الحج ولم يقع بصله الصفة وصار كانه لم يفعل شيئا بخلاف ما ذكرنا من الصورة لان امره
 انصرف الى موضع امره وكذا نقول في مسلتنا **وَالرَّجُلُ الْمُخْمِيُّ عَلَيْهِ الْعَاجِزُ**
إِنْ أَخْرَمُوا عَنْهُ فَذَلِكَ جَائِزٌ قال من خرج للحج اذا اغني عليه قبل ان يحرم فاحرم عنه اصحابه

وقضوا به المناسك جاز وقال لا يجوز **لَهُمَا** ان احرامهم عنه ايجاب افعال الحج عليه وليس لهم ولاية
 ذلك الا بانابته ولم توجد الانابة **لَهُ** ان الانابة قد وجدت دلالة لانه لما خرج مع الرفقة
 كان مستعينا بهم في تحقيق ما قصد اذا عجز بنفسه فصار كما لو احرم ثم قضوا به المناسك يجوز فكذلك
 هذا **مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ ثُمَّ أَحْرَمَ** **فَكُلُّهُمُ قَدْ أَجَبُوا فِيهِ دَمًا**
فَإِنْ يَعُدُّ مُلْتَبِئًا فَقَدْ سَقَطَ **وَأَسْقَطَاهُ عَنْهُ بِالْعَوْدِ فَقَطْ**
 قال اذا جاوز الميقات بغير احرام حتى لزمه دم ثم احرم ثم عاد الى الميقات فان اعاد التلبية عند
 الميقات قبل ان يشتغل بالافعال سقط عنه ذلك الدم وان لم يعد التلبية عند الميقات لا يسقط
 وقال لا يسقط **لَهُمَا** ان وجوب الدم بترك قضاء حق الميقات فاذا عاد اليه محرما قضى حقه وقدا
 الفأيت **لَهُ** انه ادخل نقصانا في احرامه فيجب رفعه وذلك انما يكون بحقيقة الانشاء
 ان امكن او بما هو في معناه وهو التلبية عند الميقات ان تعذر فلا يرتفع بما هو دونه وقوله
 انه تدارك الفأيت قلنا ليس كذلك لان قضاء حق الميقات ان تجاوز محرما اما حقيقة او معني
 وذلك باعادة التلبية عنده ولم يوجد **وَالرَّجُلُ الْمُكْسِيُّ قَدْ طَافَ الْأَقْلَ**
وَالْعُمْرَةُ لَبِيَّ الْحَجِّ وَأَهْلَ فَلْيَزْ فَضْ الْحَجِّ إِذَا وَلِيَ قُضِيَهُ وَأُفْتِيَ بِرَفْعِهِ لَا رَفْعَ لَهُ
 قال مكسى احرم بعمرة وطاف لها ثلاثة اشواط او اقل ثم احرم بالحج فانه يرفع بالحج ويتم العمرة وقال
 يترك العمرة فيحج ثم يقضي العمرة **لَهُمَا** ان رفض العمرة اليسر وادواها في كل وقت ممكن بخلاف الحج
 وصار كما اذا الربط للعمرة شيئا **لَهُ** ان احرام العمرة اتصل به الاداء فكان تركه رفضا وابطالا
 واحرام الحج لم يتصل به الاداء فكان تركه امتناعا معني فصار كما اذا طاف لعمرة اربعا وزيادة بخلاف
 اذا الربط شيئا لانه لم يتصل به الاداء **كِتَابُ النِّكَاحِ**
الضَّائِبَاتُ كَالنِّكَاحِ بَيِّنَاتٌ **فِي حُكْمِ حُلِّ الْعَقْدِ وَالزَّكَاةِ**
 قال ابو حنيفة رحمه الله الضائبة حلال بالنكاح للمسلم وقال لا تحل وعلى هذا الخلاف حل ذيبحتهم وعمل
 بناء على اشتباه مذهبهم فعند ابي حنيفة رحمه الله هم قوم من الضاري يعظمون الكواكب كتعظيم القبلة
 وعندهم هم قوم يعبدون الكواكب فكانوا كعبدة الاوثان والله اعلم
وَالْأَخُّ وَالْجَدُّ إِذَا مَا اجْتَمَعَا **فَالْمُنْكَحُ الْجَدُّ وَقَالَ لَا بَلَّ مَعَا**
 قال اذا كان للصغير او للصغيرة جد وخالاب وام او لاب فولاية التزوج الجدة وعندهما لها جميعا
 فاجد عند منزلة الاب ولهذا قال في الميراث انه الجدة للاخوة خلافا لهما والمسئلة موضعها
 في كتاب الفرائض **وَجَائِزٌ لِلْأَبِ تَزْوِجُ الْوَلَدِ** **يَفَاحِشُ الْغَبْنِ وَقَالَ لَا بَلَّ يَرُدُّ**
 قال اذا زوج الاب ابنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصانا فاحشا او زوجها من غير كفوا وزوج

ابنه امرأة بمهر فيه غبن فاحش جاز وعندها لا يجوز **لها** ان هذه الولاية مشروطة بشرط النظر وقد فات النظر هنا فصار كبيع ما لغيره فاحش **له** ان هذه الولاية بناء على دليل النظر والمصلحة وصدور التصرف من كامل الراي والشفقة دليل على ذلك بخلاف التصرف في المال لان

المصلحة ثم متعلقة بالمالية وقد علمنا نقصان المالية حقيقة **هـ**

هـ اذ اولى ذكر او انثى **هـ** اقتر بالتزويج فهو دعوي **هـ**

قال الولي اذا اقر على وليه او وليته بالنكاح لم يصدق الا بينة او بتصديقها بعد البلوغ معناه اذا ادعى الزوج ذلك عند القاضي فاقر الاب لا يصدق بغير البينة **هـ**

هـ كذا الوكيل وكذا موالي الذكر **هـ** وصدقوه في الامان ان اقر **هـ**

وعلى هذا الخلاف المولي اذا اقر على عبده او الوكيل على موكله **لها** انه اقر بما يملك انشاء فيصح كاتر المولي على امته بالنكاح وانفق فيه انه اذا ملك انشاء لا يكون مثمما فيه فيقبل اقرار **له** ان هذا اقرار على الغير فلا يقبل الا بينة او بتصديق ذلك الغير بخلاف اقراره على الامه لان ذلك اقرار على نفسه لان منافع بضعها له اذا ادعى الزوج رضاها ونفقت **هـ**

هـ فالقول ما قالت وقال احلفت **هـ** وليس يستخلف في النكاح **هـ** والفني والرجعة للاصلاح **هـ** والرق والولا والولاد **هـ** وفي نحو المراء لا يستلاد **هـ**

قال اذا زوج الرجل ابنته البكر بالغة رجلا ثم اختلف الزوجان فقال الزوج لها سكنت وقالت هي رددت فالقول قولها ولا تستخلف وعندها تستخلف اصل المسئلة ان الاستخلاف لا يجري في الاشياء الستة وهي النكاح والفني في الايلاء والرجعة والرق والولا والنسب وعندها يجري وكذا في دعوي الامه على مولاها الاستيلاد فاما المولي اذا ادعى ذلك على الامه فهو اقرار منه لها ولا يعتبر بخودها بناء على اصل وهو ان الاستخلاف بالقضاء للنكول والتكول يجري في هذه الاشياء عندها لانه اقرار فيه شبهة وعنده لا يجري لانه بذل والبذل لا يجري في هذه الاشياء وتما المسئلة في كتاب **ومن نزل عذر نهارها فزوجت فمتهارضاها**

قال البكر اذا زالت بكارتها بالجماع تزوج كما تزوج البكر وقال لا تزوج كما تزوج الثيب **لها** قوله عليه السلام الثيب تشاور وذهبت ولان السكوت محتمل فلا يصلح دلالة على الرضا وبدون رضاها لا ينفذ النكاح **له** ان الشرع جعل السكوت من البكر رضيا بعللة الحياء بالنص والمعقول اما النص فقوله عليه السلام سكوتها رضا جوابا لقول عائشة رضي الله عنها ان البكر لتسبحي يا رسول الله واما المعقول وهو ان اشتراط النطق يؤدي الى تعطيل مصلحة النكاح في حقها وذا لا يجوز وقد وجد الحياء في حق هذه لان الكلام فيما اذا لم يظهر فاحشتها عند الناس فكانت هي

والبكر سواء اما الحديث الذي روي اخص منه الثيب المجنونة والصغيرة والامة فيحصل المتنازع فيه بدليل ما ذكرنا **هـ** ذميمة تعقد وهي بعد **هـ** في عدة الكافر جاز العقد **هـ**

قال ذميمة طلقها زوجها الذي اومات عنها فلها ان تزوج قبل ان تحيض ثلاثا في الطلاق وقبل ان يمضي اربعة اشهر وعشر في الوفاة وعندها ليس لها ذلك **لها** ان النكاح باق بقاء العدة ونكاح المنكوحه باطل كما اذا كانت منكوحه المسلم **له** ان الطلاق مزيل للنكاح في ذاته وكذا الموت منهي له الا ان الشرع اوجب العدة واخر عمل الطلاق في حق المؤمنات بقوله تعالى والذين يتوفون منك ويذرون اذ واجهوا خطاب المسلمين وبقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قرو ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يومن بالله واليوم الآخر فتبقي الذميمة التي زوجها ذي على قضية الدليل واذا زال النكاح جاز العقد الثاني بخلاف ما اذا كانت تحت مسلم لا لها دخلت تحت النص الاول ووجبت العدة صيانة لما للمسلم تزوج الذميمة بالمحارم **هـ** يلحق بالعقد الصحيح اللزيم **هـ** كذا اذا اطلقها مرات **هـ** والحس والاختين في الزوجات **هـ** وليس للحاكم ان يفترقا **هـ** بينهما الا اذا ما اتفقا **هـ**

قال اذا تزوج الذي ذات رجم محرمة منه فحكمه حكم النكاح الصحيح وقال هو باطل حتى لو طلب احدها من القاضي التفريق لم يفعل ويقضي فيه بالنفقة ولا يزول احصائه بوطيها وتحد قاذفه بعد اسلامه خلا فالحما **لها** ان هذا نكاح فاسد حقيقة لعدم المحلية ولهذا لا يورث هذا النكاح شرعا الا ان لا تعرض لهم قبل المرافعة اليها كما في عبدة الاوثان وغير ذلك فاذا وجدت المرافعة يجب التفريق **له** انا امرنا بتركهم وما يدعون وهذا نكاح صحيح في اعتقادهم فلا يجب التعرض لهم في شرعنا وروي عن عمر بن عبد العزيز انه لما استخلف كتب الى الحسن البصري رحمه الله ما بال خلفاء الراشد بن رضوان الله عليهم اجمعين تركوا المجوس ونكاح محارمهم فكتب اليه اما بعد فانك متبع ولست بمبتدع والسلام بخلاف الارث لان القياس ان لا يورث بنكاح ما لانه يبطل بالموت وانما ورث بالنقص وهو قوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ومن ايتناول الزوجية مطلقا وذلك بالنكاح الصحيح مطلقا وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا وامر الموطوءة واجمع بين الخمس واجمع بين الاختين **هـ**

هـ والمهر في نكاح اهل الذمة **هـ** لو نفيها لم تجب في الذمة **هـ**

قال الذي تزوج ذميمة على ان لا مهر لها لم يجب شي ولو نرا فاعلى القاضي لا يقضي به وكذلك لو اسلم وقال لا يقضي بمهر المثل **لها** ان النكاح لم يشرع الا بمال قال الله تعالى اول الاية واحل لكم ما ورا ذلكم ان تبغوا باموالكم محصنين **له** ما ذكرنا في المسئلة المتقدمة انا امرنا بتركهم وما يدعون فاذا اسلم فمعه حالة البقاء والمال ليس بشرط في النكاح حالة البقاء **هـ** حريمية قد خرجت مراعاة **هـ**

تَبَيَّنَ وَالْعِدَّةُ غَيْرُ لَزْمَةٍ. قال الحريية اذا خرجت اليها مراغمة بانت من زوجها ولا عدة عليها وقال عليها العدة **لها** ان هذه مسئلة بانت من زوجها بعد الدخول فيجب العدة كما كانا في دار الاسلام فاسلمت هي وابي الزوج **له** قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن الآية ولان العدة تجب لصيانة ما محترم او ملك محترم ولا حرمة لما احزبي وملكه بخلاف الذي لان ملكه ومائة محترم.

وَوَارِثُوا الزَّوْجَيْنِ مِمَّا اَخْتَلَفُوا. في المهر لم يقض بشي فاعرفوا. قال اذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما في تسمية المهر فالقول قول من انكر التسمية ولا يقضي بشي وقا يقضي بمهر المثل **لها** انه عوض اصلي فلا يسقط بالموت كالمسمى **له** وجهان احدهما انه تعدد العتقا بمهر المثل لان موتهما يحتمل ان يكون بعد موت اقربهما من نسائ العشييرة وعند ذلك يتعدد الوصول الى مهر المثل والثاني ان العتقا به يودي الى القضا بالمهر مرارا لان اذا قضينا له ولو لا بشي لان من ان بجي ورثتهم بعد موتهم فيدعون كذا لك ثم ورثتهم وهذا بعيد قال في الاصل الاتري ان ورثة علي بن ابي طالب رضي الله عنه لو ادعوا علي ورثة عمر رضي الله عنه مهرام كلثوم بنت علي في ميراث عمر لم يقض بذلك الابدية علي مسمي هذا اذا لم يكن مسمي فان كان مسمي فعلي النكحة الاولى يجب وعلي النكحة الثانية ينبغي ان لا يجب **وَالْحَادِمُ الْمُطْرَبُ بَارِعِيْنَا. من الدناير وبالحمسين.**

في البيض ذاك في السود ا. واعتبرا بالرخيص والغلام. قال اذا تزوج امرأة علي خادمة يقضي بخادم وسط قيمتها اربعون دينارا ان كان سمي سوداء وخمسون دينارا ان كان سمي بيضاء وقال يختلف ذلك بالغلام والرخيص وقيل هذا اختلاف زمان لا اختلاف حجة وبرهان **وَان تَنَصَّفَ الْوَصِيْفُ الْمَهْرُ. فكل كسبه لها لا الشطر.**

قال اذا تزوج امرأة علي جارية فاكسبت اكتسابا قبل القبض ثم طلقها قبل الدخول بها فنصف الجارية يرد الى الزوج بالاجماع والاكساب كلها للمرأة عنده وقال لا يتنصف الاكساب ايضا لهما ان الاكساب تبع الجارية لانها ملكة ملك الاصل فيتنصف بتنصف الاصل كالولد له ان الاكساب حديث على ملكها مطلقا وليست بمهر طلاقا لها غير معقود عليها لا حقيقة ولا حكما اما حقيقة فظاهر وكذلك حكما لانها ليست من اجزا المعقود عليها فلم يثبت فيها حكم العقد بخلاف الولد لانه من اجزائها.

وَلَا تَكُونُ شَفْعَةً فِي شَفْعَةٍ. قابلهما مال ومالك متعة. قال اذا تزوج امرأة علي دار علي ان يرد عليه الف درهم او عبد ابينه فالدار تنقسم على مهر مثلها او الف حتى لو كان كلاهما سواء فالنصف مهر والنصف مبيع ولا شفعة في شي منها وقال لا يثبت الشفعة في حصة المبيع لهما ان العقد اشتمل على نكاح ومبيع فيعتبر كل واحد منهما بحسنه **له** ان البيع هنا حصل في ضمن النكاح وان عقد بلفظة النكاح فكان تبعاله لانه لو جعل اصلا كان هذا النكاح في بيع.

يفسد البيع فكان حكمه حكم النكاح ولا شفعة في النكاح عندنا.

وَاِنْ بَدَا الصَّدَاقُ خَمْرًا يَقْضَى. لها بمهر المثل لا المفروض.

قال اذا تزوجها علي هذا الدين من اجل فاذا هو خمر فلها مهر المثل وقال لها مثل ذلك الدين من اجل لهما انه سمي مال فصحت التسمية الا انه عجز عن تسليمه فيجب تسليم مثله كما في الهلاك والاستحقاق **له** انه اشار وسمي الاشارة ابلغ في التعريف لانها تقطع الشركة فيتعلق الحكم بالمشار اليه وهو لا يصلح مهر فبطلت التسمية فيجب مهر المثل والله اعلم **ومن يسمى المهر الفين اذا.**

كان كذا او الالف ان كان كذا. فالاول الصحيح دون الثاني. وصح في قوليهما الشرطان قال اذا تزوجها علي الف ان اسكنها في هذه البلدة وعلي الفين ان اخرجهما صبح الشرط الاول وبطل الثاني وقال صبح الشرطان جميعا **لها** ان هذا عقدين بيدلين معلومين وخير نفسه في احدهما فوجب تفحصهما علي سبيل التخيير كما اذا قال ان خيطت هذا الثوب خياطة رومية فلك درهم وان خيطته تركية فلك درهمان **له** ان الشرط الاول لا معارض له ولا خطر لانه لو اقتصر عليه صح والثاني فيه خطر وله معارض لانه يتعلق بانفساخ الاول فصح الاول وبطل الثاني فان وجد الاول فلها الالف وان وجد الثاني فلها مهر المثل ولا ينقص عن الالف لان الخرج رضي به ولا يزداد علي الالفين لانها رضيت

وَالْعَقْدُ بِالْأَلْفِ أَوِ الْفَيْنِ وَهَذَا أَوْ تِلْكَ فِي عَيْنَيْنِ. يوجب ما شابه مهر المثل. وجعله موجب الاقل.

قال اذا تزوجها علي الف او علي الفين او علي هذا العبد او علي هذا العبدتين يعتبر مهر المثل فان كان مهر المثل مثل او كسها او دونه فلها الاوكس الا ان يرضي الزوج بتسليم الارفع ولو كان مثل الارفع او فوقه فلها الارفع الا ان ترضي هي بالاوكس وان كان بينهما فلها مهر المثل وقال له الخيار ان يدفع اليها ايها شاء **لها** ان الاقل متيقن وفي الزيادة شك لدخول حرف الشك فيها فيجب الاقل وكان الخيار في الزيادة الى الزوج **له** ان العوض الاصلي في هذا الباب مهر المثل وانما يغدل عنه عند صحة التسمية وهما هنا لم تصح لانه لا يمكن ايجاب احدهما عينيا لانه لا يقين ولا ايجاب احدهما غير عين لانه لا يمكن تسليمه فصرنا الى مهر المثل لكن لا ينقص عن الاقل لرصاه به ولا يزداد علي الارفع لرصاه به **ونائح الثنتين بالالف وقد. صح علي احدهما ما قد عقد.**

كان لها الالف على الثامر. واعطياها القسط بانقسام. قال اذا تزوج امرأتين بالف واحدهما لا تحل له نكاحها بالنكاح بان كانت منكوحة الغيراو معتدة الغيراو ذات رحم محرمة منه فالالف كلها للتي صح نكاحها عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ينقسم الالف عليهما علي اعتبار مهر مثلهما فما اصاب حصة التي تحل له نكاحها ثبت وما اصاب حصة

التي لا يحل له نكاحها سقط **لها** انه جعل الالف بدل البضعين لانه ادخل حرف الباء عليها
فينقسم عليها كاللثنتين صح نكاحهما **له** ان الانفاس حكم دخولهما تحت العقد لا حكم الذكر بحرف
الباء ولم يدخل احدهما تحت العقد حقيقة لانها ليست بمحل وقد ذكر الالف مهرا في النكاح بقي
كله مقابلا بالآخري وصارت تسميتهما تسمية احدهما مجازا كما في قوله تعالى يا معشر الجن والإنس
الذين آمنوا منكم والذين آمنوا من الأنس لا يزالوا منكم الآية وقوله تعالى منها اللولو والمرجان
هـ وامرأة العنين بعد خولها **هـ** تبين بالتفريق لا بقولها **هـ**

قال امرأة العنين اذا مضى عليها الخول ولم يصل اليها خيترت فان اختارت نفسها بانت منه
في ظاهر الرواية وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انها اذا اختارت نفسها فزق القاض
بينهما ولا يقع الفراق من غير التفريق وجه هذه الرواية ان الزوج وجب عليه الامساك بالمعروف
او التستر بالاحسان فاذا امتنع عنه صار ظاهرا فتاب القاضي منابه في التفريق دفعا للظلم
وجه ظاهر الرواية وهو قولهما ان الشرع خيرها لدفع الضرر عنها فصار كان الزوج خيترها
وفي تخيير الزوج لا يحتاج الى تفريق القاضي كذا هذا **وخلوة المخبوب كالدخول**
موجبة المهر على التكميل قال خلوة المخبوب بامر ابيه صحيحة يجب بها كمال المهر والعدة
وقالا غير صحيحة **لها** انه عاجز عن الوطي حقيقة ولو كان عاجزا عن ذلك بحيث لا يصوم لم تنص
فهذا اولى **له** ان المستحق بهذا العقد في حقها التمكن من السحق وقد مكنته عن ذلك فاستحق
كل البدل بخلاف الصوم والحيض لان جماع الحايض حرام وكذا تمكينها وهي صائمة

واحرة المبانة المحرمة عدتها مائة عقد الأمة

قال اذا تزوج امه في عدة حرة من طلاق باين لا يجوز وقال لا يجوز **لها** ان النبي ورد عن
نكاح الامه على الحرة فيقتضي قيام النكاح مطلقا ولم يوجد فصار كما اذا حلف ان لا يتزوج
عليها امرأة فتزوج امرأة في عدتها لا تحت كذا هذا **له** ان نكاح الحرة مانع نكاح الامه وهو
باق في العدة من وجه فينزل منزلة الباقي من كل وجه كنكاح الاخت في عدة الاخت بخلاف
مسألة اليمين لان غرضه من اليمين عدم اشتراك غيرها اياها في القسم والنفقة وذا يتحقق
في العدة **هـ** وعدة العتاق في امر الولد **هـ** نفيد عقد اختها اذا عقدت **هـ**
هـ وجوز انكاحها في العدة **هـ** وحرما قراباتها في المدة **هـ**

قال اذا اعتق ام ولد ووجبت عليها العدة بثلاث حيض لم يتزوج اختها في عدتها
وقال لا يتزوج **لها** انه يملك التزوج باختها قبل العتق فبعد اولى لزوال حل الوطي بعد
له ان فراش ام الولد قبل العتق ضعيف لانه يملك نقله الى غير بالتزوج ويقطع نسب

الولد منه بالنفي وبعد العتق قوي فراشا حتى لا يملك نقله الى غير ولا ينفي ولدها في العدة فصا
كفراش العدة عن نكاح ثم عندهما ان صح نكاح اختها لا يبطا المنكوحة حتى تمضي عن العتقة كيلا يصير
جلسا بينهما وطيا حكما **هـ** ويسقط المهر بقتل السيد **هـ** قبل دخول الزوج فاحفظ واجهد **هـ**

قال اذا زوج امته رجلا ثم قتلها المولى قبل دخوله بها سقط وقال لا يسقط **لها** ان الموت مني بالنكاح
فيتقدر حكمه عند لان يبطل فصار كما لو قتلها اجني او احرة اذا قتلت نفسها **له** انه بالقتل حبسها
عن الزوج فليس له ان يطالبه ببذلها كما اذا اغتصبها بمكان لا يقدر عليها بخلاف قتل الاجني لانه لم يوجد
الحسن من المستحق للمهر بخلاف الحرة لا بها نصير قاتلة نفسها عند الموت وبعد الموت لم ينق اهلها
للمنع والحبس **واذنه لعبد ان ينكح** **يتنظر الفاسد والمصحح**

قال اذا اذن لعبد بالنكاح وقع ذلك على الجائز والفاسد جميعا وقال لا يقع على الفاسد وشمع الخلاف
تظهر في مسلتين احدهما اذا دخل بالمنكوحة في نكاح الفاسد فالمهر عليه يواخذ به في الحال عند
وعندهما يواخذ به بعد العتاق والثانية اذا تزوج الاخرى بهذا الاذن نكاحا صحيحا لم يجز عند
لانه امر واما لا يقتضي التكرار لان الامر بالواحد لا يكون امرا بالاثنتين فلا يجوز له ان يتزوج امرأة
اخرى بنكاح صحيح خلافا لهما **لها** ان المقصود من الاذن بالنكاح تخصيص دين العبد وذلك بالصحيح
دون الفاسد **له** انه اطلق واسم النكاح يقع على الصحيح والفاسد جميعا فصار كالبيع وما ذكرنا من المقصود
قلنا هذا امر باطن واللفظ ظاهر مطلقا **هـ** وبعد خولين رضاع معتبر **هـ**

هـ نصفان من الخول وقال بل هدر **هـ** قال احرمه تثبت بالرضاع الى سنتين ونصف وقال
الى سنتين لا غير **لها** قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وحمله
وضالاه ثلاثون شهرا واول مدة الحمل ستة اشهر ففي الفصال حولين لقوله تعالى وحمله وضالاه ثلاثون
شهرا والاستدلال به من وجهين احدهما ان المراد من هذه الحمل الحمل باليد دون الحمل في البطن فقد
قال في اول الآية حملته امه كرها ووضعته كرها والمراد منه الحمل في البطن فكان المراد من الثاني غير
حمله على فايد جديدة والثاني انه ذكر شيئين ثم ذكر لها مدة فكانت هذه المدة لكل واحد منهما
بكاله كالا لاجل المضروب للدينين الا انه قامت الدلالة على خروجهما من ان يكون مدة الحمل لقوله
عليه السلام الولد لا يبقى في بطن امه اكثر من سنتين ولو بقدر رطل مغزل ولا دالة على خروجهما من
ان يكون مدة الرضاع والمعنى ان الحولين ثبت مدة بالاية التي تلونا ثم لا يمكن قطع الولد عن اللبن دفعة
واحدة فلا بد من زيادة مدة يقطع بها العادة فخلط غدا به باللبن تارة وبالطعام اخرى واول مدة
ينقل لها العادة ستة اشهر اعتبارا بزمان الحرة والبز واما قوله حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضا
عمول على الرضاع المستحق حتى لا يستحق على الوالد نفقة الارضاع بعد ذلك

واللبن الغالب في الطعام لا يثبت الرضاع في الأحكام
قال إذا جعل لبن المرأة في طعام وهو على حالة لم يستهلك به فاكل الصبي كله لم يثبت حرمة الرضاع
وقلا يثبت **لها** ان شرب اللبن واكل الطعام فيثبت حرمة الرضاع بالشرب كما اذا افرد **له**
ان اللبن صار تبعا للطعام سوا كان غالبا عليه او مساويا له او مغلوبا فيه لان غير المايح يستتبع المايح
ولهذا يؤكل ولا يشرب فصار احكم للطعام والله اعلم **ونكح واحدة قد اغتقت**
وامرأتين وثلاثا في عقد قد مات قبل الوطى والبيان **قالا** رث بين جملة النسوان
سبع من الأربع والعشرين قالوا لمن افردتها تعيننا
ويقسم الباقي على النصفين بين الثلاث قال **والثنتين**
وجعلنا لمرأتين جمعا ثمانيا **وللثلاث تسعا**
قال رجل تزوج امرأة في عقد وثنتين في عقد وثلاثا في عقد ولا يدري كيف تزوجهن مات
قبل الوطى والبيان ولم يكن مخل بواحدة منهن فميراث النساء بينهما على اربعة وعشرين سهما سبعة
لتي تزوجها وحدها بالاجماع والباقي نصفه للثنتين ونصفه للثلاث وقال ثمانية اسهم من الباقي
للثنتين وتسعة اسهم للثلاث على اختلاف تخرجها اما ابو يوسف رحمه الله يعطين بينهما المنازعة
فيقول لامنازعة للثنتين في السهم السابع عشر لانهما لا يدعيان الا ثلثي الميراث وهو ستة عشر
فالسهم السابع عشر سلم للثلاث لانهن يدعين ثلاثة ارباع الميراث وذلك ثمانية عشر بقية ستة
عشر سهما استوت منازعة الفريقين في ذلك فيكون بينهما نصفين فيصير للثنتين ثمانية وللثلاث
تسعة ومحمد رحمه الله يعتبر الاحوال فيقول ان صح نكاح الثنتين فلها ثلثا الميراث وهو ستة عشر
سهما وان لم يصح فلا شيء لهما فلما نصف ذلك وهو الثمانية والثلاث ان صح نكاحهن فلهن ثلاثة
ارباع الميراث وهي ثمانية عشر سهما لان الواحدة رثت معهن وان لم يصح فلا شيء لهن فيكون لهن نصف
ذلك وهو تسعة اسهم فاتفق الجواب واختلف التخرج **ان الفريقين في الاستحقاق على السواء** لانه
يستحق في حال ولا يستحق في حال فصار كما لو لم يكن معهن واحدة ولو لم يكن معهن واحدة كان جميع
ميراث السار بين الفريقين نصفين كذا هذا ثم تخرج اصل المسئلة على اربعة وعشرين سهما لان
نكاح الواحدة صحيح على كل حال تقدم او تخلل او تاخر ونكاح احد الفريقين لا يجوز وهو المتأخر فان
صح مع الثنتين فلها ثلث الميراث وان صح مع الثلاث فلها الربع فتحتاج الى حساب له ثلث وربع
واقله اثنا عشر لها الثلث في حال وهي اربعة والربع في حال وهي ثلاثة فثلاثة اسهم ثابتا بين الفريقين والرابع
يجب في حال ولا يجب في حال فيتنصف فينكسر فيضعف فبصير اربعة وعشرين لها الثلث في حال
وهو ثمانية وربع في حال وهي ستة وستة ثابتا بين الفريقين وسهما يثبتان في حال ويسقطان في حال

فيثبت احدهما ويضم الى ستة فصار سبعة والباقي على ما ذكرنا
من نكح المرأة وابنتيها في عقد ولم يصح اليها
فالمهر والميراث بعد الحين نصف لها والنصف للثنتين
وصير اذا المهر والميراثا بين الثلاث كلها اثلاثا
قال اذا تزوج امرأة وابنتيها في عقد متفرقة ولا يدري الاولي منهن ومات قبل الوطى والبيان
فلهن مهر واحدة لان الصحيح نكاح احدها لا غير لانه ان تزوج الامرا ولا يجوز له ان يتزوج عليها
ابنتيها وان تزوج البنت او لا يجوز له ان يتزوج عليها امها ولا اختها ثم هذا المهر الواحد يقسم
نصفين نصف للام ونصف للثنتين وقال لا يقسم بينهما اثلاثا **لها** ان نكاح كل واحدة يصح في حال
ولا يصح في حالين فاستوين في حق الاستحقاق فصار كما اذا تزوج امرأة وامها وبنتها ولا يدري او لهن
ان ابهة الموجبة للحرمان فساد النكاح وجملة الفساد هي الامية والبنتية فالبتان تمتازان
بمعنى واحد والامر كذلك فاستوتا فالميراث ايضا على هذا الخلاف

والامتناع لا يتغيا الصدقة بعد الدخول لا يزال نفقة

قال الرجل اذا دخل بامرأته برضاها قبل ان يعطيها مهرها فلها ان تمنع نفسها عنه حتى يعطيها
المهر ولا تبطل نفقتها بهذا الامتناع لانه امتناع بحق وقال ليس لها الامتناع ولو امتنعت تبطل
نفقتها **لها** انها سلمت كل المعقود عليه برضاها ولهذا ايتا ككل المهر بالوطي الواحدة فلا تملك
الحبس بعد ذلك كالبايع اذا سلم المبيع برضاه **ان المهر مقابل بكل الوطيات** الموجودة في النكاح
حتى لا يودي الى اخلاء بعض الوطيات عن العوض الا انه يتأكد المهر بالوطي مرة واحدة لان ما واده
مجهول فلا يمكن الانقسام عليه ولكن اذا وجد وصار معلوما يزاحم الاول فصار كما اذا باع اشياء
وسلم البعض له حق حبس الباقي كذا هذا **وليس للحاكم بيع عرض** لفرض اهل او قضا فرض
قال المرأة اذا طلبت النفقة من الزوج عند القاضي فامتنع الزوج من الانفاق عليها امره
القاضي بالانفاق عليها وله عروض فانه لا يبيع القاضي عروضه في هذا وكذلك في سائر الديو
وعندها يبيع وهي مسلة الحرج على الحرج تعرف في كتاب الحرج **وجايز للاب في الاغسار**
بيع عروض ولد الكبار وان بطلوا في الدور والعقار **وجوزوا ذلك في الصغا**
قال الاب اذا وجب نفقته على الابن وهو غائب وله مال حاضر فللاب بيع عروضه وقال ليس له
ذلك **لها** انه لا ولاية له على الولد الكبير ولذا لا يملك ذلك حال حضرته ولا يملك بيع العقار
حال غيبته فصار كالأم والزوجة وسائر المحارم **ان الاب كامل الشفقة** فلا يحبس حق الولد
وفي بيع العروض نظر للغائب وهو يحفظ فيملك ذلك بخلاف ما اذا كان حاضرا لانه لا حاجة الى

حفظ غير ونحو العتار لانها محفوظة بنفسها وبخلاف الامر والزوجة لانها ليس من اهل هذا
الولاية بحال ما واما نفقة المحارم لا تصير ديناً في الذمة الا بقضاء والقضاء على الغايب باطل بخلاف
نفقة الوالدين لانها ثابتة بكل حال من غير قضاء ولها ولاية اخذ ذلك بكل حال

الغاضي

وَوَجَانِ مَاذُونٌ وَخَرُصَمًا وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ قَدْ تَكَلَّمَ

فَذَلِكَ لِلْحُرِّ وَقَالَ لَهَا قَالا اِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ وَادْعِي ذَلِكَ كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا لِنَفْسِهِ وَاحِدُهُمَا حُرٌّ وَالْآخَرُ عَبْدٌ مَاذُونٌ لَهُ فِي التَّجَارَةِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْحُرِّ وَقَالَ الْقَوْلُ قَوْلُهُمَا
جَمِيعًا لَهَا اِنْ الْمَاذُونُ كَالْحُرِّ فِي التَّجَارَاتِ وَالْخُصُومَاتِ حَتَّى لَوْ تَنَازَعَا فِي ثَوْبٍ وَهُوَ فِي أَيْدِيهِمَا
يُقْضَى بِهِ لَهَا اِنْ يَدَا الْحُرِّ اقْوَى لَهَا حَقِيقَةً وَيَدُ الْعَبْدِ مَجَازِيَةٌ لَهَا يَدُ نِيَابَةِ الْمَوْلَى أَوْ
لِلْغَرَمَاءِ فَاعْتَبَرُوا الْقَوَى أَوَّلِي وَفِيهَا ذِكْرُ الْمَوَاضِعِ قُلْنَا فِي التَّجَارَةِ جَعَلْنَا سَوَاءً فَعَلًا لِلضَّرَرِ عَنِ

يَعْقِدُ وَمَتَاعُ الْبَيْتِ لَيْسَ لِلتَّجَارَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ اِذَا ادَّعَى نِكَاحَهَا فَقَالَتْ
نَكَحْتُ أَخِي قَبْلَ وَاسْتَطَالَتْ وَأَثْبَتَا ذَلِكَ بِالشَّهَادَةِ وَالْأَخْتِ فِي الْغَيْبَةِ لَا الشَّهَادَةُ
فَقَضَى يَقْضِي بِزَوْجِيَّتِهَا وَوَقَفَا هُمَا إِلَى حَضْرَتِهَا

قَالَ رَجُلٌ ادَّعَى نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَادَّعَتْ هِيَ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أَخِيهَا قَبْلَهَا وَالْأَخْتُ غَائِبَةٌ فَأَقَامَا جَمِيعًا الْبَيْتَ
يُقْضَى بِنِكَاحِ الْحَاضِرَةِ وَقَالَ يَوْفَقُ الْأَمْرُ أَيْ وَقْتُ حُضُورِ الْغَائِبَةِ لَهَا اِنْ الْغَائِبَةُ رَمَتْهَا
وَتَقِيمُ الْبَيْتَ فَيُظْهِرُ بَطْلَانَ نِكَاحِ الْحَاضِرَةِ وَلَمْ يَثْبُتْ وَاجْتِبَ إِلَى التَّفْرِيقِ فَجَبَّ التَّفْرِيقُ احْتِيَاظًا
لَهَا اِنْ الزَّوْجُ اثْبَتَ نِكَاحَ الْحَاضِرَةِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَثْبُتْ نِكَاحُ أَخِيهَا قَبْلَهَا بِالْبَيْتِ الْحَاضِرَةِ لَهَا
مَا قَامَتْ لَهَا غَائِبَةُ فَجَبَّ الْقَضَاءُ بِمَا قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيْتُ وَقَوْلُهُ رَمَتْهَا يَظْهَرُ بَطْلَانَهُ قُلْنَا
رَمَتْهَا لَا يَظْهَرُ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْمُتَبَيِّنِ بِالشَّكِّ وَالتَّوَهُّمِ وَاعْلَمْ

كِتَابُ الطَّلَاقِ
حَيْضٌ وَفِيهِ طَلَقٌ وَرَجْعَةٌ فِي طَهْرٍهَا التَّطْلِيقُ غَيْرُ بَدْعٍ
وَالطَّلَاقُ هَكَذَا فِي طَهْرٍهَا بَيْنَهُمَا الرَّجْعَةُ أَوْ فِي شَهْرٍ
وَمَنْ يُطَلِّقُهَا ثَلَاثَ السَّنَةِ فِي حَالِ مَسْ شَهْوَةٍ فَصَنَعَتْ
يَفْعَلُ فِي الْحَالِ عَلَى الْوَلَاءِ وَأَوْقَعَا ذَلِكَ فِي الْأَقْرَاءِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالِ الْحَيْضِ ثُمَّ رَاجَعَهَا فِي الْحَيْضِ فَطَهَّرَتْ
ثُمَّ طَلَّقَهَا فِي هَذَا الطَّهْرِ لَا يَكْرَهُ هَذَا الطَّلَاقُ الثَّانِي وَقَالَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَكْرَهُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ لَوْ طَلَّقَهَا
فِي طَهْرٍ لَمْ يَجْعَلْهَا فِيهِ ثُمَّ رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَانِيًا وَكَذَلِكَ الْوَفْعُ ذَلِكَ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ فِي حَقِّ الْإِسْتِ
وَالصَّغِيرَةِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ لَوْ أَخَذَ بِيَدِ امْرَأَتِهِ لِلشَّهْوَةِ ثُمَّ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ يَقَعُ
عَلَيْهَا الثَّلَاثُ فِي الْحَالِ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ يَقَعُ الْأَوَّلُ ثُمَّ يَصِيرُ مُرَاجَعًا لَهَا بِالْمَتْنِ عَنْ شَرْهُونَ ثُمَّ يَقَعُ الثَّانِي

كَذَلِكَ ثَمَّ الثَّلَاثُ كَذَلِكَ وَعِنْدَ هَامِيقٍ وَاحِدٌ فِي الْحَالِ وَالثَّانِي فِي طَهْرٍهَا وَالثَّلَاثُ فِي طَهْرٍهَا آخِرُ
لَهَا اِنْ الطَّهْرُ الْوَاحِدُ أَوِ الشَّهْرُ الْوَاحِدُ بِالطَّلَاقِ لَوْ أَحَدٌ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَقَدْ طَلَّقَ السَّنَةَ
وَهَذَا الْوَاقِعُ الثَّانِي قَبْلَ الرَّجْعَةِ يَكْرَهُ فَكَذَا بَعْدَ الرَّجْعَةِ لِأَنَّ بِالرَّجْعَةِ لَا يَتَجَدَّدُ الْوَقْتُ وَكَذَا
بِالطَّلَاقِ فِي الْحَيْضِ خَرَجَ الطَّهْرُ الَّذِي يَعْتَبَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُحَلًّا لِلطَّلَاقِ السَّنَةَ كَمَا يَخْرُجُ بِالْوَطِيِّ وَهَذَا
لَوْ طَلَّقَ قَبْلَ الرَّجْعَةِ يَكْرَهُ وَبِالرَّجْعَةِ لَمْ يَتَجَدَّدِ الْوَقْتُ لَهَا اِنْ بِالرَّجْعَةِ ارْتَفَعَ حُكْمُ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ
وَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَكَرَاهَةُ بَاعْتِبَارِ الْجَمْعِ فَإِذَا ارْتَفَعَ حُكْمُ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا

لَوْ قَالَ رَاجَعْتُ فَقَالَتْ انْقَضَتْ يَقْبَلُ مَا قَالَتْ وَيُقْضَى مَا قَضَتْ
قَالَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِمُطَلِّقَتِهِ رَاجَعْتُ فَقَالَتْ بِحَبِيبَةٍ لَهُ انْقَضَتْ عِدَّتِي صَدَقْتُ وَلَا يَصِيرُ
مُرَاجَعًا وَقَالَ لَا تَصْدُقُ لَهَا اِنْ يَقُولُ رَاجَعْتُكَ ثَبَتَتْ الرَّجْعَةُ وَصَارَتْ مَجْزُوعَةً عَنِ الْإِخْبَارِ
فَصَارَتْ كَمَا لَوْ سَكَتَتْ سَاعَةً ثُمَّ قَالَتْ ذَلِكَ لَهَا اِنْ قَوْلُهَا انْقَضَتْ عِدَّتِي إِخْبَارًا عَنْ أَمْرِ سَابِقٍ
فَيَقْتَضِي ثَبُوتَ الْانْقِضَاءِ سَابِقًا عَلَيْهِ فَيَثْبُتُ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ مُقَارِنًا لِلرَّجْعَةِ أَوْ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهَا
فَلَا يَصِحُّ رَجْعَتُهُ وَقَوْلُهُ بِالرَّجْعَةِ صَارَتْ مَجْزُوعَةً قُلْنَا هَذَا اِنْ لَوْ صَحَّتْ رَجْعَتُهُ وَهِيَ لَمْ تَصِحَّ لَهَا
لَوْ أَنْكَرَتْ رَجْعَتَهُ وَالْمَوْلَى يَقْرَأُ لَا يَنْكَرُ مِنْهَا أَوَّلِي

قَالَ زَوْجُ الْأُمَةِ الْمُعْتَدَّةُ إِذَا قَالَ لَهَا رَاجَعْتُكَ وَصَدَّقَهُ الْمَوْلَى وَكَذَبَتْهُ الْأُمَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا وَقَالَ
الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَوْلَى لَهَا اِنْ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ اخْتِلَافٌ فِي مَلِكٍ بَضْعُ الْأُمَةِ وَالْقَوْلُ فِيهِ قَوْلُ الْمَوْلَى
لَا اِنْ التَّمْلِكُ يَقَعُ عَلَيْهِ لَهَا اِمْنِيَّةٌ فِي هَذَا الْبَابِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ فِي الشَّرْعِ وَقَوْلُهُ
بِأَنَّ التَّمْلِكَ يَقَعُ عَلَيْهِ قُلْنَا بَلَى وَلَكِنْ وَلَايَةُ الْإِخْبَارِ لِلْأُمَةِ لَهَا مَرَّةً إِذَا أَقْرَبَتْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
بِالْحَيْضِ فَالْشَّهْرَانِ أَذْنِي مَرَّةً وَكَتْفِيًا بِتِسْعَةِ الْأَيَّامِ إِلَى الثَّلَاثِينَ عَلَى أَنْضَامِهِ
قَالَ الْمُعْتَدَّةُ إِذَا أَخْبَرَتْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فِي مَرَّةٍ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا لَا تَصْدُقُ مَا لَمْ يَخْبَرِ فِي مَرَّةٍ
سِتِينَ يَوْمًا وَقَالَ تَصْدُقُ لَهَا اِنْهَا اِمْنِيَّةٌ أَخْبَرَتْ وَأَمَّا تَصْدِيقُهَا فِي خَبَرِهَا فَتَصْدُقُ وَبِهَا
الْإِمَّاكَانُ اِنْ جَعَلَ كَأَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي آخِرِ الطَّهْرِ وَحَيْضُهَا ثَلَاثَةٌ وَطَهْرُهَا خَمْسَةٌ عَشْرَةً اِنْ اتَّفَقَ
الْأَقْلُ فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ جَمِيعًا فِي غَايَةِ النَّدَرِ فَلَا يَجُوزُ بِنَاؤُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ ثُمَّ لِلتَّقْدِيرِ سِتِينَ يَوْمًا
عِنْدَهُ وَجَمَانٌ فِي رَوَايَةٍ مُحَمَّدٌ عَنْ رَحِمَهُمَا اللَّهُ جَعَلَ كَأَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي أَوَّلِ الطَّهْرِ لِأَنَّ الْمُسْنُوعَ هُوَ الطَّلَاقُ
فِي طَهْرٍ لَا جَمَاعَ فِيهِ وَطَهْرُهَا خَمْسَةٌ عَشْرَةً لَهَا غَايَةُ لَا كَثْرَ وَحَيْضُهَا خَمْسَةٌ لَهَا الْوَسْطُ وَالْأَكْثَرُ
وَالْأَقْلُ نَادِرٌ فَثَلَاثَةُ أَطْهَارٍ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ وَثَلَاثُ حَيْضٍ خَمْسَةٌ عَشْرَةٌ وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْهُ
تَجَعَّلَهُ كَأَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي آخِرِ الطَّهْرِ تَحَرُّزًا عَنْ تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ ثُمَّ حَيْضُهَا عَشْرَةٌ نَظَرًا لِلزَّوْجِ وَطَهْرُهَا
خَمْسَةٌ عَشْرَةً نَظَرًا لِلْمَرْأَةِ فَطَهْرَانِ ثَلَاثُونَ وَثَلَاثُ حَيْضٍ ثَلَاثُونَ فَيَكُونُ سِتِينَ

مَنْ طَلَّقَتْ فِي سَفَرٍ فِي بَلَدٍ ۖ لَمْ تَمْضِ خَوْمُ مَضَرِهَا وَالْمَقْصِدِ ۖ
فِي عِدَّةٍ إِنَّ يَكُ كُلُّ سَفَرٍ ۖ وَجَوْرًا بِمَحْرَمٍ وَخَيْرًا ۖ

قال اذا سافر بامر الله ثم ابانها او مات عنها زوجها فان كان الى منزلها دون مدة السفر رجعت الى منزلها وان كانت الى منزلها مدة السفر والى مقصدها دون ذلك سارت الى مقصدها وان كان الى كل واحد منهما مدة السفر وهي في المفاضة سارت الى اقرب بقعة يقع فيها الامن فان كانت في مأمن فعند تربص ولا تخرج حتى تنقضي عدتها وقالا اذا وجدت محرما خرجت معه الى ايها شأت **لهما** ان المحرم انشا السفر في العدة وهذا ليس بانشاء السفر **له** قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء وفي الخروج ترك التربص لان العدة تمنع الخروج من فقد المحرم بدليل انه لا يباح لها الخروج في المصر في العدة ويباح بدون المحرم ثم فقد المحرم هنا يمنع الخروج فالعدة اولى **هـ** سَيِّدُ امْرُؤٍ وَلَدٌ وَالبَغْلُ ۖ مَا تَأْتِي وَلَا يَعْرِفُ اَيُّ قَبْلٍ ۖ **هـ** **هـ** وَلَا الَّذِي يَبْنِيهِمَا مِنَ الْاَجْلِ ۖ اَقْدَرُ شَهْرَيْنِ وَخَمْسٍ اَوْ اَقْلَ ۖ **هـ** تَرَبَّصَتْ بَعْدَ شَهْوَرٍ اَرْبَعَةَ ۖ عَشْرًا وَمَا اَقْرَأُهَا شَرْطًا مَعَهُ ۖ

قال اذا مات زوج امر الولد ومولاهما وبين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام ولا يعلم ايها مات اولا اعتدت اربعة اشهر وعشرون المولي ان مات اولا لم يلزمها عدته لانها منكوحة الغير ويعتق موته فيلزمها عدة وفاة الزوج اربعة اشهر وعشرون وان مات الزوج اولا وهي امة لزمها شهران وخمسة ايام وموت مولاهما لم يلزمها العدة لانها معتدة من نكاح فيلزمها في حال اربعة اشهر وعشرون في حالة نصفه فتعتد بالاكثر احتياطا وان كان بين موتيهما شهران وخمسة ايام او اكثر اعتدت اربعة اشهر وعشرون لتستكمل فيها ثلاث حيض لان المولي ان مات اولا لم يلزمها عدته وبعد موت الزوج تلزمها اربعة اشهر وعشرون لو مات الزوج اولا لزمها شهران وخمسة ايام واذا مات المولي بعد لزمها ثلاث حيض عدة المولي لان عدة النكاح قد انقضت فيجمع بينهما احتياطا وان لم يعرف قدر ما بين موتيهما اعتدت اربعة اشهر وعشرون استكتلت فيها ثلاث حيض عندهما وعنده تعتد اربعة اشهر وعشرون دون الحيض **لهما** ما مر في الوجه الاول **له** انه اذا لم يعرف قدر ما بين موتيهما جعل موتيهما مائتا مائتا مائة اعتدت اربعة اشهر وعشرون لا غير بالاجماع كما في الهدي والغري والحري فلم تلزمها عدة المولي بخلاف المسئلة الاول لانا علمنا ما بين الموتين فتركنا الاحوال **هـ** لَوْ شَهِدَتْ قَابِلَةٌ بِالْوَلَدِ ۖ لَمْ يُعْتَبَرْ ذَاكَ بِلَا مَوْتٍ ۖ **هـ** وَهُوَ فَرِاشٌ قَائِمٌ اَوْ مَا ظَهَرَ ۖ مِنْ جَلٍّ اَوْ غَيْرِ اَيٍّ قَدْ صَدَّرَ ۖ

فلور قال شهادة القابلة على الولادة لا تقبل الا بمؤيد وهو اجل او ما ظهر من جلي او غير اَيٍّ قد صدَّرَ

حتى ان المعتدة عن وفاة اذا كذبها الورثة في الولادة وفي الطلاق البائن اذا كذبها الزوج في تعليق الطلاق بالولادة لا تقبل الابينة ولا تقبل شهادة القابلة الا عند وجود ما ذكرنا من القرائن وعندهما يقضي بشهادة القابلة وحدها في ذلك **لهما** قوله عليه السلام شهادة الفساجين فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه **له** ان هذه دعوى والزام الحكم على الغير فلا يثبت الا بحجة الا انه اذا اقرب اجل فقد ائتمنها على الولد فيقبل قولها في رد الامانة وكذا الجبل اذا كان ظاهرا والفراش قائما فمن حالة الايمان ايضا كحالة الاقرار به فتقبل شهادة القابلة فيه اما بدونه لا والحديث محمول على ما اذا تايده هذه القرائن **وان يعلق من اقرب بالجبل** طلاقا بوضع ما في البطن حل **ثم تقول قد ولدت صدقت**

فيه بلا قابلية وطلقت قال اذا قال لامرأته ان ولدت ولدا فانت طالق وقد كان اقرب بالجبل فقالت ولدت صدقت في حق الطلاق من غير شهادة القابلة وقالا لا تصدق الا بشهادة القابلة **لهما** انها ادعت عليه الحث فلا تصدق الا بحجة وشهادة القابلة حجة في باب الولادة على ما مر **له** انه متى اقرب بالجبل فقد اقرب بالشرط لان الولادة كاي لا محالة فاذا اخبرت بالولادة في هذه الحالة وهي امينة ثبت ما اقرب به في حق الحث الا انها لا تصدق في حق النسب الا بشهادة القابلة لان ذلك يقف على تعيين الولد وانه يثبت بشهادة القابلة **هـ** مَبْلَغُهُ مِنْ بَعْدِ تِسْعٍ تِسْعٍ ۖ وَلِلْجَوَارِي بَعْدَ عَشْرِ سَبْعٍ ۖ **هـ** وَالتَّحْمُسُ بَعْدَ الْعَشْرِ قَالَا فِيهِمَا ۖ فَذَلِكَ حَدُّ مَبْلَغٍ يَكْفِيهِمَا ۖ

قال بلوغ الجارية بالسنة بكمال سبع عشرة سنة وبلوغ الغلام بثمان عشرة سنة وقالا فيهما جميعا بتمام خمس عشرة سنة **لهما** ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه قال عرضت علي النبي عليه السلام يوم الحندق وانا ابن ربيع عشر سنة فردني وعرضت عليه في السنة الثانية فاجازني **له** قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشد قال ابن عباس رضي الله عنهما هو ثمانين عشرة سنة وكذا قال القتيبي هذا اشد الصبي فاما اشد الرجل اربعون سنة لقوله تعالى حتى اذا بلغ اشد وبلغ اربعين سنة الا ان الجارية اسرع اذراكا منه فنقمنا في حقها سنة لاشتغالها على الطبايع الا زيج واما الحديث الذي روي قلنا ليس فيه بيان ان النبي صلى الله عليه وعلى اله وسلم علم سنة ولان النبي عليه السلام كان يحيز غير البالغ ايضا حتى روى ان رجلا عرض ابنه علي النبي عليه السلام فردوه فقال يا رسول الله اترد ابني وتحيز رافعا وابني يرفع رافعا فامرهما بالمصارعة فاصطرا فصرعه فاجازه **هـ** وَرَدَّةٌ بِدَارِ حَرْبٍ يَلْحَقُ ۖ فَقَدْ لَغَا طَلَقُهَا الْمُعْلَقُ ۖ

قال اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثم ارتدت عن الاسلام ولحق بدار الحرب ثم دخلت

الدار ويجد الشرط في العذر روي عنه انه لا يقع عليها الطلاق وعنه ان يقع **لها** ان
 المعلق بالشرط يقع عند وجود الشرط من غير قصد واردة فصار كالواقع قبل الردة فلا يبطل
 بالردة والحق بدار الحرف **له** ان بالردة والحق بدار الحرف صار ميثاقاً حكماً فزال ملكه عنها
 فلا يقع عليها طلاقه **لو وهبت نصفاً من الصداق للزوج ديناً مع قبض الباقي**
فطلقت قبل الدخول ما قضت شيئاً وقالاً نصف ما قد قبضت
 قال اذا وهبت المرأة صداقاً من زوجها ثم طلقتها قبل الدخول بها فذا اعي وجوه اما ان
 كان في المهر عينا كالعرض والعبيد او ديناً كالدرهم والدينار وما ان قبضت الكل ثم وهبت
 او وهبت قبل القبض او قبضت البعض ثم وهبت الكل او البعض فان كانت عينا وهبت الكل
 قبل القبض او بعد لم يرجع عليها بشي لانه وصل اليه عين المستحق بالطلاق قبل الدخول وان كانت
 ديناً وهبت الكل قبل القبض فكذلك عندنا وقال زفريرج عليها بالنصف فيما جيعاً والجمع
 تذكر في بابها واما اذا قبضت كله ثم وهبت له كله او بعضه يرجع عليها بنصف المقبوض لانه لم
 يصل اليه عين حقه لانها لا تتعين في العقود فصار كهبه مال اخر ولو قبضت نصفه وهبت له
 الباقي او وهبت المقبوض او لم تقبض فعندنا لا يرجع عليها بشي الا اذا وهبت اقل من النصف فيرجع
 عليها الي تمام النصف وقال لا يرجع بنصف المقبوض قل او كثر **لها** ان هبة البعض حظ وبراء
 فصار كانه لم يزوجها الا على الباقي فيتنصف الباقي ولانها لو قبضت الكل ثم وهبت يرجع عليها
 بنصف الكل ولو لم يقبض شيئاً وهبت لا يرجع بشي فاذا قبضت النصف دون النصف يقع لكل
 نصف حكمه **له** انه وصل اليه عين حقه لان الدين في حق من عليه الدين متعين له ولهذا لو
 وهبت الكل قبل القبض لا يرجع عليها بشي ولو لا التعيين لرجع بالنصف كما لو وهبت بعد القبض
 وقوله ان بعد الخط يصير كانه تزوجها على الباقي قلنا هذا باطل بما اذا بقي بعد الخط اقل من عشرة
 لم يجب بشي آخر ولو كان كما ذكرتم لوجب تمام العشرة وهذا خلاف ما اذا وهبت الكل بعد القبض
 لان ثمة لم ترد عليه عين حقه لانه بعد القبض لم يبق ديناً

لو قال لست امرأتى اوقال ما او لست زوج هذه او ما انا
فانها تطلق ان كان نوي **ه** **وانبطلان نية وما عني**

قال اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامراة او ما انت لي بامراة اولست لك بزوج او ما انا لك بزوج
 ونوي به الطلاق يقع والطلاق لا يقع **لها** ان هذا انكار النكاح فلا يقع به الطلاق كما
 اذا قال لمرأتك وكنى ما انت لي بامراة او سئل هل لك امراة فقال لا ونوي به
 الطلاق لا يقع **له** ان هذا يصح انكار النكاح ويصح انشاء للطلاق بان يقول لست

لي بامراة لاني ابتكت فاذا نوي به الطلاق فقد نوي محتمل لفظه فيصح كما اذا قال لانكاح بيني
 وبينك خلاف ما ذكر من الصور لان قوله لمرأتك لا يصح انشاء وكذا ذكر اليمين لا يصح قرآن
 الانشاء به ولا يقرن به الاخبار وكذا النبي بعد السؤال اخبار فلا يحتمل الانشاء على ان الخلاف
 ثابت في هذه الفصول اجمع الا في قوله لمرأتك وكنى قاله الشيخ الاسلام رحمه الله اما هنا
 بخلافه **لو قال انت طالق واستثنى** **ه** **من بعد ما قال ثلاثاً مثني**
يقعن واستثناه لا يعتبر **ه** **وصحاه والطلاق قد هدر**

قال اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثلاثاً وثلاثاً ان شاء الله لا يصح الاستثنا وطلقت وعندها
 مع الاستثنا ولا يقع شي **لها** انه احق الاستثنا بالايقاع بكلام متصل فيصح كما لو قال انت
 طالق واحدة وثلاثاً ان شاء الله **له** ان قوله وثلاثاً لغو من الكلام فيصير فاصلاً بين الايقاع
 والاستثنا كالسكوت والتكلم بكلام آخر خلاف ما ذكر لان الواحد يحتمل الزيادة فقوله وثلاثاً لم يكن
 لغواً وعلى هذا الخلاف اذا قال لعبد انت حر وحر ان شاء الله **وفي اذا مالاً لم اطلق تخش**
بالموت لا بعد قليل يلبث قال اذا قال الرجل لامرأته انت طالق اذا لم اطلقك
 او اذا مالاً لم اطلقك فان نوي الوقت صح وان نوي الشرط صح وان لم ينو شيئاً فعندنا يجعل للشرط ولا
 تطلق ما لم تمت احدهما كما في قوله ان لم اطلقك وعندها للوقت وتطلق كما اذا سكت **لها**
 ان هذه الكلمة للوقت في الاصل قال الله تعالى اذا السماء انفطرت والمراد به الوقت وقال
 الشاعر **فاذا تكون كربة اذعي لها** **ه** **واذا يحاس الحين يدعي جندب** والمراد به الوقت فصار
 كمن دل عليه انه لو قال لها طلق نفسك اذا شئت كان كمن لا يقتصر على المجلس فكذا هذا **له**
 انها تطلق للوقت كما قالوا وتصلح للشرط قال الله تعالى ليس على الذين امنوا وعملوا الصالحات جناح
 فيما طعموا اذا ما اتقوا وقال الشاعر **استغن ما اغناك ربك بالغني** واذا تضمنت خصاصة
 فتحل جزمها باذاعلم انه شرط واذا صلح لهما فلي تقدر الشرط لا يقع في الحال وعلى تقدير الوقت
 يقع في الحال فلا يقع بالشك والاحتمال وهذا الفصل ما ذكر من الظاهر لان المشقة صارت في يدها
 فلا تخبر من يدها بالشك والله اعلم **وان يقل انت طالق في غدر**
وقال انو العضر لم يستبعد قال اذا قال الرجل لامرأته انت طالق في غدر ونوي به آخر

النهار صدق حتى لا يقع الطلاق في اول الغدر وقال لا يصدق حتى يقع في اول الغدر **لها** ان قوله
 انت طالق في غدر وانت طالق غداً سواء لانهما جميعاً للظرف ولو قال انت طالق غداً ونوي
 به اخر النهار لا يصدق لانه يقتضي كون كل الغد ظرفاً فكانت النية مخالفة له فكذا هذا **له**
 ان قوله انت طالق غداً للوقت لان الفعل يقع عليه كقوله اغطينت زيداً ادرهم فيقتضي الاستيفاء

اما قوله في عند يقتضي الظرفية والمظروف لا يستوعب الظرف بل يكون في بعضه الا انه اذا
لم ينو يقع في اول النهار لترجحه بالسبق فاذا نوي آخر النهار صح دل الفرق بينهما انه لو قال
له علي ان اصوم عمري لزمه صوم العمر ولو قال لله علي ان اصوم في عمري لا يلزمه الصوم في جميع
العمر فكذا هذا **انك كذا قبل وفات من ذكره** **بملك مستند لا مقتصر**
فلم ترث في قوله انت كذا **قبل وفاتي كذا اذا مضى**
كذلك في اجز ما سيملك **يستند اجزا حين يهلك**

قال اذا قال لها انت طالق قبل موت فلان بشهر فمات فلان قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم مضي شهر
قبل الموت ولومات فلان لتمام الشهر طلقت مستندا الي اول الشهر وقال لا يقع مقتصرا على حالة
الموت وعلى هذا اذا قال انت طالق قبل موتي او قبل موتك بشهر عند ما لا يقع شي لانه لو وقع وقع
الموت مقتصرا وعند يقع مستندا وعلى هذا الوقال آخر عبد املكه فهو حر او قال اخر امرأة
اتزوجها فهي طالق فملك عبد امرعبد او تزوج امرأة ثم مات يقع العتق والطلاق عند
مستندا الي وقت الملك والتزوج وعند ما يقع مقتصرا **لها** ان الموت شرط لوقوع الطلاق لانه
توقف عليه الوقت الذي اضيف اليه الطلاق والعتق وهو شهر قبل الموت والحكم عند الشرطية ثبت
مقصورا عليه كما في قوله قبل قدوم فلان **لها** ان الموت ليس بشرط لان الشرط ما يكون على خطر
الوجود كالقدوم والموت كالمحالة فلا يكون شرطا بل هو معترف للوقت المضاف اليه الطلاق
فاذا مات عند تمام الشهر وجد الشهر الموصوف بهذا الوجه فيقع الطلاق في اوله كما في قوله
انت طالق قبل رمضان بشهر يقع الطلاق في اول شعبان ولا ينتظر وجود رمضان دل عليه انه
لو قال انت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فمات احدهما لتمام الشهر يقع ولا ينتظر موت
الآخر ولو كان شرطا لكان ينتظر كالقدوم **لو قال من نكحت فهي طالق**
وطالق لم يك الا السابق قال اذا قال لاجنبية ان تزوجتك فانت طالق وطالق

وطالق فتزوجها طلقت واحدة وقال لا يقع الثلاث **لها** ان الواو الجمع والجمع بحرف الجمع كجمع
بلفظ الجمع فصار كقوله ان تزوجتك فانت طالق ثلاثا **لها** ان الواو الجمع المطلق فيجوز الجمع بصفة
الترتيب واذا ثبت احتمال الترتيب في التعليق فلا يقع الثلاث بالشك وعلى هذا اذا قال لمنكحته
ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق فدخلت الدار قبل الدخول بها

وانت ما بين كذا الي كذا **يدخل فيه المبتدأ لا المنتهى**

كذلك في اقراره بالدين **ويذكر لان فيهما الحدين**

قال اذا قال لامرأته انت طالق ما بين واحدة الي ثلاث او من واحدة الي ثلاث يقع طلقان وقالا

يقع الثلاث وقال زفر يقع واحدة فجة زفر تذكر في بابه **لها** ان مثل هذا الكلام فيما ليس
له طول وعرض يراوده الكل كقول القائل خذ من مالي من درهم الي عشرة **لها** ان الطلاق
الاول لا يبتدأ الغاية فلا بد من وجوده ليتصور وجود الثاني فيقع واما الثالث لانه الغاية
فلا ضرورة الي وقوعه فلا يقع الثالث لانه لم يوقعه قصد او ما ذكر من المثال قلنا قامت دلالة
ارادة الكل ثمة وهو اظهار الجود بخلاف الطلاق وعلى هذا اذا قال لعين لك علي من درهم الي عشرة
فصد يلزمه تسعة وعند ما عشرة وعند زفر ثمانية **وشاهد بطلقة وشاهد**
بطلقتين لم يثبت واحد **كذلك ان شأت ثلاثا وهو قد**

خيرها في واحد من العدد قال لو شهد شاهد بتطبيقه وشاهد بتطبيقين
لم يقض بشي وقال لا يقضي بتطبيقه وعلى هذا اطلقة وثلاث تطليقات وعلى هذا الوخيرها في طلبة
واحدة فاخترت ثلاثا لم يقع شي عنده وعند ما يقع واحدة **لها** انها اتفقا على الاقل فتقبل
فيه كما اذا شهد احدهما بتطبيقه والاخر بتطبيقه ونصف او على ثلثي تطبيقه او احدهما
على واحدة والاخر على واحدة وواحدة **لها** انها اختلفا لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر وكذا
معنى لان التطبيقين جمع وهو ضد الفرد بخلاف طلبة ونصف لانه فرد وفرد بخلاف قوله
طلقة وطلقة لانها فردان **وقابل في مرض قد طلقت** **وقد مضت عدتها فصدقت**
اقرب بالدين لها او اوصي ومات فهي تسحق الاذي
وصحح اقراره بالدين لها وما اوصي لها من عين

قال المريض في مرض الموت اذا قال لامرأته كنت طلقك ثلاثا في صحتي وانقضت عدتك
فصدقته ثم اقر لها بدين او اوصي لها بوصية ثم مات فلها الاقل من ميراثها وما اقر لها او اوصي
وقالا لها جميع الوصية وما اقر لها **لها** انها اجنبية فيصح الافراد والوصية لها مطلقا كساير
الاجانب **لها** انها متهمتان في التصديق على الطلاق وانقضاء العدة وقول المتهم مردود الا
ان التهمة فيما زاد على الميراث فلا يصح الزيادة **لو طلقت طلقا بها علي كذا**

فاوقع الواحد فاما لغا **كذلك ايقاع الثلاث وهي قد**

قابلت المال بفرد لا العدد قال اذا قالت المرأة لزوجها طلقني ثلاثا علي الف درهم
فطلقتها واحدة وقعت واحدة ولا يلزمها شي من الالف وقال عليها ثلث الالف **لها** ان كلمة
علي للمبادلة في هذا الموضع كحرف الباء ولا فرق بين قوله بعنتك بالف وبين قوله علي الف
وبين قوله اجرتك بكذا او علي كذا فاذا كان الالف عوضا عن الثلاث كان ثلث الالف عوضا
عن الواحد دل عليه انها لو قالت طلقني وضرتني علي الف درهم فطلقتها واحدة ما يلزمها

حصتها من الالف لو قسمت علي مصرهما فكذلك هذا **هـ** ان كلمة علي للشرط قال الله تعالى يبايعنك علي ان لا يشركن بالله شيئا وكذا في قوله اشتريت هذا العبد علي انه كاتب او خباز ونحو ذلك يفهم منه الشرط فصارت ايقاع الثلاث شرطا للزوم الالف والحكم لا يتوزع علي اجزاء الشرط دل عليه انه قال في التيسير الكبير اذا قال الكفار آمنونا سنة بالفسد درهم فامنوه ثم نقضوا الامان في نصف السنة استحقوا نصف الالف ولو قالوا علي الف لم يستحقوا شيئا بخلاف البيع والاجارة لانه حمل علي المعاوضة بقريضة وهو انه موضوع في الاصل معاوضة واما مسالة الضرة علي الاختلاف وان تجبها بثلاث وذكره علي كذا في القبول يعتبر به

وليس في جواب طلقني ولك الف لزوم المال اذ في ذاك شك
قال ولو قالت طلقني واحدة ولك الف درهم ففعل يقع ولم يجب المال عنده وقال لا يجب ولو اجاب فقال انت طالق ثلاثا علي الف لم يقع عنده الا بقبولها بعد هذا اخلافا لهما ولو بدا الزوج ه فقال انت طالق ثلاثا وعليك الف درهم طلقته بغير قبول عنده وقال لا يشترط القبول ه ويجب المال **لها** ان هذه معاوضة بدليل انه لو قال خذ هذا العبد وعليك الف درهم او قال لعبد اذ لي العاوانت حر كان معاوضة فكذلك هذا واذا كان معاوضة يقف علي القبول ويجب المال **لها** ان هذا في الظاهر امر منها بالطلاق واخبار ان للزوج الف الف او تطبيق من الزوج ودعوي المال عليها الا انه يستعمل للبدالة كما ذكرتم فاذا احتمل لا يجب المال بالشك بخلاف البيع لانه لم يشرع الامعاوضة فجعل عليه بقريضة الحال بخلاف الطلاق لانه مامشع معاوضة ومسالة العتق لا رواية فيه فتمنع ه

هـ وجاز في الخلع من جانبها هـ شرط الخيار برضا صاحبها هـ

قال اذا طلقها علي الف درهم علي ان الزوج باختيار ثلاثة ايام بطل الخيار بالاجماع لانه اثبات حق النقص والطلاق لا يحتمل ذلك فان شرط الخيار للمرأة قال ابو حنيفة رحمه الله يصح فان ردت الخلع في الثلاث بطل الخلع والاثم وقال لا يصح الخيار **لها** ان هذا اختيار في الطلاق فلا يصح سوا كان من جانبها او من جانبها **لها** ان الخلع من جانبها تمليك المال وانه يقبل الخيار كالباع هـ انت طلاق كيف شئت موقع هـ تطليقة نشأ أولا فاسمعوا هـ

قال اذا قال لامرأته انت طالق كيف شئت فلم تشائي المجلس شيئا يقع طليقة واحدة رجعية وان شئت في المجلس واحدة باينة او ثلاثا ونوي الزوج ذلك كان ذلك وقال لا يقع شي الا بمشيتها في المجلس **لها** انه فوض اليها الطلاق باي وصف شئت فيقف الوقوع علي مشيتها كما في قوله كمر شئت او ماشيت **لها** انه اوقع الطلاق وخيرها في الصفة لان هذه كلمة

استيضاف والمعدوم لا يستوصف قال القائل يقول خليلي كيف صبرك بعدنا هـ فقلت وهل صبر فتسال عن كيف هـ وقوله اختاري اذ انكرت اعم وان خصت هي الخيار هـ قال اذا قال لامرأته اختاري اختاري فقالت اخترت الاولى او قالت الوسطى او قالت الاخيرة طلقت ثلاثا وقال لا تطلق واحدة **لها** انها ما اختارت الا الواحدة فلا يقع عليها الزيادة كما اذا قالت طلقت نفسي واحدة **لها** وجهان احدهما ان قوله اختاري تعليق طلاقها باختيارها فاذا قال ثانيا او ثالثا علق الثاني والثالث باختيارها ايضا فاذا اختارت وجد الشرط في حق الكل فيقع الكل كما اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال كذلك ثم قال كذلك فدخلت مرة واحدة يقع عليها ثلاث تطليقات فصارت كما اذا قالت اخترت نفسي ه اختيار او قالت اخترت مرة او مرة او واحدة او بواحدة يقع الثلاث كذلك هذا والثاني ان قولها الاولى او الوسطى او الاخيرة وقع لغوا لانه يذكرك في المرتب وملك الطلقات الثلاث ليس بمرتب فصارت كما اذا قالت اخترت هـ وليس في اختاري من الطلقات ما هـ

هـ شئت شئت شئت شئت شئت شئت قال لو قال لها اختاري من ثلاث تطليقات ماشيت لها ان تختار واحدة او اثنتين دون الثلاث ولو اختارت الثلاث لا يقع شي وقال لها ان تختار الثلاث **لها** ان مثل هذا الكلام يستعمل للاستيعاب كما يقال خذ من مالي ماشيت **لها** ان كلمة من للتبعض فكان المفوض اليها بعض الثلاث لا كلها وفيما ذكر عدل عن حقيقة بقريضة وهو اظهار وجود وهذا لا يتحقق في الطلاق وموقع الواحد لو ثلثه بعد زمان صح ما استحدثه هـ

قال اذا طلق امرأته واحدة ثم قال بعد ذلك جعلتها ثلاثا كان ثلاثا وقال لا يكون الا واحدة هـ **لها** ان الواحدة لا تتصور ان تكون ثلاثا ولهذا الوقال في الابتداء انت طالق ونوي به الثلاث لا يصح فلا يملكه في الانتهاء **لها** ان الواحدة ان كان لا تتصور ان تكون ثلاثا في نفسها لكن تصير ثلاثا بضم الشنتين اليها يقال اجعل هذه الواحدة ثلاثا اي ضم ثنتين اليها فيجعل عليه نقيضها لكلامه فصارت كما اذا قال في الابتداء انت ثلاث ونوي به الطلقات الثلاث هـ

هـ انت حرام لي كظهر ابي هـ ليس يصير طليقة بالعزم هـ

قال اذا قال لامرأته انت علي حرام كظهر ابي ونوي الطلاق او الظهار او القوم المطلق فهو ظهار وقال ان اراد الطلاق فهو طلاق **لها** ان قوله انت علي حرام يحتمل الطلاق فاذا نوي صحت نيته فلا تبطل بقوله كظهر ابي لانه تشبيه بالحرمه ايضا **لها** ان هذا كلام واحد وهو صريح في الظهار حيث قال كظهر ابي وقوله حرام يحتمل الظهار ايضا فاذا نوي به الطلاق فقد نوي خلاف ما صرح به فلا يصح هـ مظاهر ووجه ارتد امعا هـ كان الظهار قائما ان رجعا هـ

قال اذا ارتد المظاهر مع امراته ثم اسلم ثم تزوجا فالظاهر حاله وقال
يسقط الظهار **لهما** ان الكفر يمنع صحة الظهار عندنا ولهذا لا يصح ظهار الكافر في الابتداء
وصار كاليمين بالله تعالى **له** ان الظهار تحريم والكفر لا يمنع الا انه لا يصح في الابتداء مع الكفر
لانه يوجب حرمة تنهي بالكفارة او ترتفع بالكفارة والكافر ليس من اهلها ما هنا انعقد في الابتداء
بهذا الوصف وهذه حالة البقاء والباقي ليس الا حرمة فيبقى بخلاف اليمين بالله تعالى لان الكفارة
فيها مقصودة لانه خلف عن البر والمبرم مقصود وانه ليس من اهل **له**

يَكُونُ فِي إِنْ نَكَهْتَهَا فَمِنْ حَرَامٍ يَنْبُو الْيَمِينَ مَوْلِيًا حَالَ الْكَلَامِ

قال اذا قال لامراته ان قريتك فانت علي حرام ونوي به اليمين كان مولى للحال وقال اذا قريها مرة
يصير مولى **لهما** انه على اليمين بقربانها فلا يصير مولى قبله كما اذا قال ان قريتك فوالله
لا اقربك **له** ان تحرم الحلال ممين فصار كانه قال ان قريتك فممين وذاك ايلاء للحال
فكذا هذا بخلاف ما ذكر من المثال لان تمتع نفسه عن القربان الثاني وهما عن القربان الاول
فصار كما اذا قال ان قريتك فانت علي كظرامي وثابت ايلاء اهل الذمة **له**
بالله وهو مثبت للحرمة قال اذا حلف الذي ان لا يقرب امراته ان كان بطلاق
او عتاق فهو ايلاء بالاجماع وان كان بصوم او صدقة او حج لا يكون ايلاء بالاجماع لانه ليس من اهل
وان كان حلف بالله تعالى فهو ايلاء وقال لا يكون ايلاء **لهما** انه يمكنه قربانها من غير كفارة
تلتزمه فصار كالحلف بالحج والصوم **له** انه لا يمكنه قربانها الا بخت يلزمه وهو حد الايلاء وهذا
لان الذي من اهل اليمين لقوله عليه السلام في حديث القسامة تحلف لكم اليهود خمسين ميمنا وكذا
تحلف في الدعوى بالله تعالى واذا صح ميمينه بحث فيه لوجود القربان الا انه لا يلزمه الكفارة
الرافعة لذنب الخث لانه ليس من اهله اما الخث فحاصل **له**

وَلَا لِعَانٍ قَالَ فِي نَفْيِ الْحَبْلِ وَإِنْ تَلَدَ فِي نِصْفِ حَوْلٍ أَوْ قَلٍ

قال اذا نفى الرجل حمل امراته وقال هو من الزنا لم يكن قد قالا لعان فيه ولا حد قال ابو حنيفة
رحمه الله لا يذري لعنه ربح وقال ان ولدته لا قل من ستة اشهر فهو قد فوجئت للعان وقطع النسب
لهما انهما متى جأت بولد لا قل من ستة اشهر يتقنا بوجوده عند النفي فصار كنفى الولد المولود
له انه تعليق القذف بالشرط معني فيصير كانه قال ان كان بك حمل فهو من الزنا وذلك
ليس بقذف فكذا هذا **وان نفى حضرة الولادة صح ولا صحة في الزيادة**
له ولم يؤقت فيه وقتا فاعلم وصح في الانعيتين فانهم **له**

قال ولو نفى الولد ولا عن انتفي اذا كان ذلك حين يولد او بعد بيوم او نحو ولم يؤقت ابو حنيفة

رحمه الله تعالى بشي غير هذا وروي حسن بن زياد عنه انه قد مر بسبعة ايام وقال هو موقف
الي اربعين يوما **لهما** ان النفاس اثر الولادة فكان زمان النفاس كحضرة الولادة **له** على روية
احسن ان النبي عليه السلام عتق عن احسن والحسين في اليوم السابع وهذا فعل يفعل الملتزم
لنسب الولد وعلى ظاهر الرواية ان النفي انما يعتبر بعد الولادة فيعتبر كحضرة الولادة اما نقا
العهد دليل الالتزام فلا يصح النفي بعد هذا اذا كان الزوج حاضرا فان كان غائبا ثم بلغه
الخبر فعند كوقت الولادة وقال ان بلغه الخبر في النفاس فالي تمام مدته وان كان بعد فعند
ابي يوسف له ان ينفية الي سنتين لان وقت النفاس قد مضى فيعتبر مرة الرضاع لان اثر الولادة
ايضا وعند محمد له ذلك الي اربعين يوما اعتبارا بمرق النفاس **له**

وَإِنْ تَمَّتْ بِنْتُ اللَّعَانِ عَنْ وَلَدٍ ثُمَّ أَدَّاهُ مِنْ نَفْيِ الْبِنْتِ فَسَدَ

قال فان مات الولد المنفي عن ولد فادعي الاب هذا الولد فان كان الولد المنفي انثى والثاني ذكر
او انثى لا يثبت النسب عنده وعندهما يثبت **لهما** ان بين الولدين احكام النسب من رد الشهاد
وعدم جواز اداء الزكاة فاشتركا في جواز الدعوة **له** ان نسب ولد الثاني الي ابيه فاستغني
عن اثبات النسب عن امه فلا يشارك الولد الميت بخلاف الذكر لان الثاني ينسب اليه ويحتاج الي
اثبات النسب كالاول فاشتركا **كتاب العتاق**
له لو شهد ا على عتاق المولى في العبد لم يقبل بدون الدعوى
له وفي عتاق احد العبدتين كذا لا تقبل من مدين **له**

قال اذا شهد شاهدان بعتق العبد والعبد ينكر العتق لا تصح وقال لا تصح **لهما** ان هذه شهادة على
العتق فتقبل من غير دعوى العبد كما في الامة واجماع ان العتق حق الشرع لتعلق حقوق الشرع به
فصار كالشهادة على الطلاق **له** ان هذه شهادة على حق العبد لان معظم المقصود من العتق نفع
العبد وهو الكفاية ودفع قهر الغير عنه فلا تقبل بغير دعوى كما في دعوى المال بخلاف عتق الامة
وطلاق المرأة لانه يتضمن تخيير الفرج وهو حق الشرع حتى لو لم يتضمن تخيير الفرج بان شهد ا على انه
اعتق احدي امتيه غير عين لا يقبل عنده وعلى هذا الخلاف اذا شهد ا على انه اعتق احد عبديه لا
يقبل عنده لعدم الدعوى من الجهول وعندهما يقبل **والوطي في العتق على الانهزام**
ليس ببيان ولا غلام قال اذا اعتق احدي امتيه ثم وطئ احداها لا تتعين
الاخرى للعتق وعندهما تتعين **لهما** ان الوطي تصرف لا يجل الا في الملك فالأقدام عليه يدل
على اختيار الملك كالبيع والاستيلاء والاجارة والندبير والكتابة وصار كالوطي في طلاق الميم **له**
ان العتق غير نازل في حق المعينة بل هو معلق بشرط البيان والوطي يصادف المعينة فكان حلالا

بدون البيان فالأقدام عليه لا يدل على البيان بخلاف وطى أحدي المطلقين ثلاثاً لأن الأقدام
على الوطى المنكوحه إنما يكون لغرض الولد والولد إنما يحصل باستيفاء النكاح أما هنا بخلافه
لو قال إن لم يرك وزن قيداً **رطلين أو أطلق فالعبد كذا**
فأثبتوا رطلاً وبالعتق حكمه **فجّل عن رطلين فالكل غير مرمه**

قال ولو قيد عبد وحلف بعتقه أن وزن قيد عشرة أراطل ثم حلف بعتقه أن حله هو أو غير
فهو حر فشهد شاهدان وزن قيد خمسة أراطل فقضي القاضي بعتقه ثم حله فإذا هو عشرة أراطل
وظهر أنها شهدا بإبطال ضمنا قيمته لمولاه وقال لا يضمنان وهي مسألة قضائية لشهادة الزور
عند ينفذ قضاؤه وعتق بالشهادة فلا يعتق بأكل بعد وعندهما لم ينفذ وعتق الآن بأكل
ولو كان أحل منهما وعتق لم يضمنان لأنهما حصلتا شرط العتق والعتق حصل بيمين المولى لا بأكل وفي
الشهادة على كونه خمسة أراطل إنما ضمنا عندم وإن كان شرطاً لأنهما شهدا على التعليق شيء موجود للحال
وهو كون وزن القيد أقل من عشرة أراطل فكان شهادة على التجيز

لو شهد أبا العتق ثم رجعا **فضمنا وأخران اجتمعا**
فليشهدا إن عتاق قبله **فذاك لا يقبل فأحفظ قوله**

قال لو شهدا بعتق عبد فقضي القاضي به ثم رجعا وضمنا ثم شهدا بعتاقه قبل شهادتهما
لم يسقط الضمان عنهما وعندهما يسقط قيل هذا فرع مسألة نفاذ القضاء بشهادة الزور والعبد
والامة فيه سواء وقيل هو فرع مسألة اشتراط الدعوى في العتق لأنه لما نال العتق لا يحتاج إلى الدعوى
فلم تقبل عندم وعلى هذا في مسألة الامة تقبل **وفي تجزي العتق والتدبير**

مسائل الأصل على التكثير قال عبد بين شريكين اعتق أحدهما نصيبه بغير إذن
صاحبه عتق نصيبه وصار الباقي كالمكاتب فإن كان المعتق موسراً فالشريك بالخيار أن شاء استسعا
وإن شاء اعتقه وإن شاء ضمن المعتق فإن اعتقه أو استسعا فالولاء بينهما وإن ضمنه فالولاء كله
للمعتق وإن كان المعتق معسراً فله الاعتاق والاستسعا دون التضمين وقالوا لا يعتق كله موسراً كان
أو معسراً غير أنه إن كان موسراً يضمنه ولا يستسعا العبد وإن كان معسراً يستسعي العبد ولا يضمنه
فأحاصل أن الاعتاق عندهما لا يتجزي وعند تجزي ويسار المعتق يمنع السعاية عندهما
وعند لا يمنع **لهما** قوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم من اعتق شقصاً من عبد عتق كله ليس به فيه
شريك وقوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم من اعتق شقصاً من عبد يئنه وبين شريكه قومه عليه
نصيب شريكه فيضمن إن كان موسراً ويسعي العبد إن كان معسراً وإن العتق قوة حكيمة تظهر في
آثار مخصوصة والقوة لا تجزي لأنه لا يتصور أن يكون بعض الشقص قوياً والبعض ضعيفاً ومالا

يتجزي إذا ثبت بعضه ثبت كله كالطلاق والعتق عن القصاص **له** ما روي ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وعلى اله وسلم من اعتق شقصاً من عبد كلف عتق نصيبه ولأن الاعتاق إزالة الملك لأنه
حق المالك الذي يقدر على إبطاله دون الرق والمالك يتجزي ثبوتاً وزوالاً وإذا زال الملك عن البعض
يزول عن البعض ويبقى الباقي فيبقى الرق في الكل ضرورة بقاء الملك في البعض وأما الحديث الأول
فهو موقوف على ابن عمر رضي الله عنه والاشترط يعارض الخبر والحديث الثاني دليلنا لأنه قال يسعي العبد
في قيمته سواه عبد أفل أنه لم يعتق كله **وما غني المعتق مما امتنع**

سعاية العبد لذ أو يدفع قال إذا شهد كل واحد من الشريكين على الآخر أنه اعتقه
وهو ينكر سعي العبد لهما كيف ما كان والولاء لهما وقال إن كانا موسرين لم يسع لهما وإن كانا معسرين
سعي لهما وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً سعي للموسر وحده أصله أن يسار المعتق لا يمنع السعاية
عندم وعندهما يمنع وكل واحد منهما عند اليسار يدعي الضمان على صاحبه وإذا كان أحدهما موسراً
فالمعسر يدعي عليه الضمان فلا يكون له حق السعاية والولاء موقوف عندهما لأن كل واحد منهما
يدعي العتق على الآخر **ومعتق يسعي لأجل الرقبة** **فحكمه حكم عبد كاتبه**
قال المستسعي في اعتاق أحد الشريكين والورثة والغرماء في اعتاق المريض كالمكاتب عندم وعند
حر عليه دين بناعلي تجزي الاعتاق على ما مر فاما العبد المرهون إذا اعتقه الراهن وهو معسر يسعي
وهو حر بالاجماع لأن الدين هنا على الراهن ولا حق له في رقبة العبد

لو اشترى مع امرئ قريبه فالعتق لأخبره نصيبه

قال رجلان ملكا عبداً ابشراً أو هبة أو صدقة والعبد قريب أحدهما عتق نصيبه ولا ضمان عليه
للآخر وقالوا يضمن وعلى هذا إذا باع نصف عبد من قريبه لا يضمن المشتري للبائع عند خلاها
لهما أنه أفسد نصيب شريكه فيضمن **له** أنه أفسد نصيبه برضاه لأنه رضي بالشراء أما
نضاً وأما دلالة وشراء القريب اعتاق والاعتاق أفساد نصيبه فلا يستحق الضمان كما إذا رضي به
بالاعتاق نضاً **مالك** نصيب العبد قومه شهدوا **بالعتق من شريكه وتجدد**
فالشئ لا يقبلها عليه **وهو خلاف قول صاحبيه**

قال إذا شهد شاهدان على الشريك الحاضر أن شريكه الغائب اعتقه والعبد يدعيه لم يقض
وقال لا يقضي بناء على أن الاعتاق عندهما لا تجزي فكان شهادتهما شهادة على عتق نصيب الحاضر
فكان خصماً وعند تجزي فكان قضاء على الغائب **مكاتب قد اشترى أخاه**
لم يتركه مكاتب ما قد اشتراه **كذلك في الزوج بذالك تحكم** **ومالاً لم تقوم**
قال المكاتب إذا ملك أخاه أو عمه وخوفاً لم يتركه عليه وله أن يبيعه وقال لا يتركه

عليه **لهما** انه لو كان حُرّاً يتحرّر عليه فاذا كان مكاتباً يتكاتب عليه والجامع بينهما تحقيق
صلة القرابة كالوالدين والمولودين **له** ان العتق والكتابة يبنيان على الملك ولا ملك
للمكاتب حقيقة الا فيما يقربه الى المقصود من الكتابة وحرية الوالد وحرية الوالد والولد
مقصود في الكتابة فظهرت ما كسبه في حقها اما حرية الاخ والعمر ليس بمقصود فلم تظهر ما كسبه
في حقه واذا ملك زوجته فعلى هذا الخلاف

قال امر الولد لا قيمة لها حتى لا تضمن باعتاق احد
الشريكين وغيره من الاسباب وقال في متقومة **لهما** انها مملوكة في حق الانتفاع كالمدة
وكانت متقومة **له** ان التقويم يبنى على الاحراز واما الولد لا يتحرر احراز الاموال وانما يتحرر
احراز المنكوحات دل عليه انها تعتق بموت المولى من غير سعاية ولو قتلت سيدها اعتقت من
غير سعاية بخلاف المدبر وما لها غرض وبالمدبر **له** لو هلكا في البيع عند المشتري
قال اذا اشترى ام ولد او مدبر وقبضها وهلكت عند لم يضمن قيمتها للبائع وكذا المكاتب
وقالا يضمن **لهما** انه مقبوض على سوم الشراء فكان مضمونا كالقن **له** ان ما ولاه ليسوا
محلل البيع والمقبوض على سوم الشراء انما يضمن اذا كان محلاً للبيع لان القبض ملحق بالعتق كما في القن
فاذا لم يكن محلاً للبيع لا يكون ملحقاً ففي القبض باذن المالك مطلقاً فلا يكون سبباً لل ضمان

هـ والقول قول العبد مما اختلفا في قد رما كاتبة به اعرفاه
هـ وصاحبه اوجبا تحالفا قال اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة
فالقول قول العبد مع يمينه وقالوا يتحالفا وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ولا **لهما** انهما
اختلفا في بدل عقد قابل للفسخ فوجب ان يتحالفا كالبيع والاجارة **له** قوله عليه السلام
البينة على المدعي واليمين على من انكر والمنكر هنا العبد ولان التحالف امر بخلاف القياس ورد الشرع
بدي باب البيع وهذا ليس في معناه لان ذلك مبادلة مال بمال وهذا مبادلة مال بغير مال
وهو العتق والمشتري لو قال ان العبد قد **هـ** دبره بايعه ثم عقده **هـ**
هـ وانكر البائع والعبد جني **هـ** فالأمر موقوف وقال لا يسي.

قال رجل اشترى من رجل عبداً ثم قال ان بايعه كان دبره قبل بيعه وانكر البائع وجني العبد
جناية فهو موقوف وقال هو في كسبه **لهما** ان موجب جنائته على مولاه واذا جعلناه ذلك في
كسبه فقد جعلناه على المولى **له** ان موجب جنائته على مولاه ومولاه مجهول والفقهاء على المجهول
متعذر **هـ** وقوله **أول ما يولد حر** **هـ** مقيّد بالحج فاحفظه ومز **هـ**
قال اذا قال لامته اول ولد تلد بينه فهو حر فولدت ولداً ميتاً ثم ولدت ولداً حياً عتق ابي وقال

لا يعتق **لهما** انه اعتق اول الولد واول الولد غير قابل للعتق لانه ميت فلغا وبطل اليمين **له**
انه اوجب الحرية في اول ولدي لانه وصفه بالحرية والحرية لا تحل الا في ابي فكانت دليلاً على تعيين
بالحياة فصار كانه قال اول ولد تلد بينه حياً فهو حر لو وقع الحربي عتق مثله **هـ**

هـ ثم لغا ان هو لم يتخل **هـ** قال الحربي اذا اعتق عبد الحربي في دار الحرب ثم اسلم او
صار ذمياً وهو عند مولاه لم يصح عتقه وقال لا يصح ويعتق **لهما** انه من اهل الاعناق فاذا اعتق
يصح كما اذا كان العبد مسلماً وكالحربي المستامن اذا اعتق عبد الحربي في دارنا **له** ان الاستيلاء
والاسترقاق مقارن للاعتاق فيمنع لانه لو طرئ على الحرية يبطئها الا اذا خلا سبيله زال استيلاؤه
وقهره عنه بخلاف العبد المسلم لان الاستيلاء عليه لا يتحقق وبخلاف ما اذا كان في دار الاسلام لانها
ليست بدار قهره **لَوْ عُلِقَ الْحَرْبِيُّ وَالْعَبْدُ بَمَا مَمْلُوكٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْعِتْقُ لَهَا**

قال اذا قال المكاتب او القن او الحربي كل مملوك املكه فيما استقبل ابي ثلاثين سنة او ابداً فهو حر
فعتق العبد واسلم الحربي ثم ملك عبد المربي وقال لا يعتق **لهما** ان المعلق بالشرط كالمفوض به
عند الشرط فان وجد الشرط بعد الحرية فقد صادف الملك فصح وان وجد قبله لم يصادف فلا يصح
له انه اضاف العتق الى ما يملكه وهو عبد لانه في الحال عبد ودليل الحرية ليس بظاهر وملكه
وهو عبد لا يكفي للعتق فلا يعتق **مكاتب** دبره مولاه **هـ** مات ولا مال له سواه **هـ**
هـ في ثلثي القيمة او ثلثي بدل **هـ** يسعي وقال لا تجب الا الاقل **هـ**

قال اذا ادبر مكاتبه ثم مات المولى ولا مال له غير المكاتب بالخيار ان ساعى في ثلثي قيمته وان شاء
سعى في ثلثي بدل الكتابة وقال لا يسعي في اقلهما بناءً على تجزي الاعتاق لان عندهما عتق كله فلا فائدة
في التخيير فيلزمه اقل المالين وعند عتق ثلثه بالتدبير وتوجه له ما هنا جتنا العتق في الباقي
احدهما ان يسعي في ثلثي قيمته حالاً فيعتق بالتدبير والثانية ان يسعي في ثلثي بدل الكتابة موجلاً
فيعتق بجهة الكتابة فيختار ايها شاء **مكاتب قد ملك الابن رهق**

ان تجل الابن والايسترق قال المكاتب اذا اشترى اياه او امه او ولده وتكاتبوا عليه ثم
مات لا يقومون مقامه في الاداء على الخوم بل يجلون او يردون في الرق وقال لا يؤدون على الخوم **لهما**
انهم تكاتبوا عليه وصاروا بمنزلة حتى ملك المولى اعتاقهم فصاروا كالولد المولود في الكتابة **هـ**
له ان الاجل ثبت بالعقد فلا يثبت في حق من لا يتناول العقد مقصوداً بخلاف الولد المولود في
الكتابة لانه سري اليه حكم العقد حال الاتصال اما ما هنا الولد منفصل من حين العقد وكان ينبغي في
القياس ان يباعوا بعد موته لغوات المتبوع لكن اذا عجلوا صار كانه مات عن وفاء والله اعلم
هـ مكاتب صالح عن غداً او قر **هـ** فالصالح بعد العجز للحال **هـ** **هـ**

قال المكاتب اذا قتل رجلا عمدا فضاكه على مال جاز فاذا ادي بدل الصلح ثم عتق او عتق ثم اراد
جاز فان لم يود حتى عجز ورد في الرق فالصلح في حق المولى فاسد ولا يواخذ به الا بعد العتق وقال لا يبطل
الصلح **لهما** ان الصلح قد صح وصار البذل دينا عليه فلا يبطل بحزم كدين الاقرار والشراء والاستهلاك
له ان الصلح عن دم عمد ليس بتجارة ولا كسب لانه بذل المال لا عن المال فلا ينفذ على المولى الا انه يطالب
في حال الكتابة لانه يودي به من كسبه فلا يتعدى الى المولى والآن صار كسبه حقا للمولى فيبطل في حقه
فضار كالعبد المجور اذا اقربقتل رجل عمدا وله وليان صح ويقتل به ولو عفا احدهما وقد صار مالا لا يواخذ
به الا بعد العتق لان القصاص يتناول روحه فصحه والمال حق المولى فلم يصح كذا هذا

من كوتبت اذا انت باني وهين جات بنت اخري
فاوقع المولى عتاق الوشي فعتقها بوجوب عتق السفلي

قال المكاتبه اذا ولدت بنتا ثم ولدت البنت بنتا ثم اعتمر المولى الوشي عتقت هي ولا تعتق العليا
لان عتق التب لا يوجب عتق الاصل وتعتق السفلي عنده وقال لا تعتق **لهما** ان السفلي تب للعليا لا
للسفلي ولهذا تعتق الوشي والسفلي يعتق العليا وهذا التبعان في كتابتها فلا تعتق السفلي يعتق الوشي
لعدم التبعية **له** ان السفلي تب للوسطي بغير واسطة وللعليا بواسطة فتعتق عتق كل واحد منهما
وهو كدين على رجل وبه كفيل وعن الكفيل كفيل اخر وابرا الاصيل ابرا **لها** جميعا وابرا الاخير ابرا له خاصة
وابرا كفيل الاول ابرا الكفيل الاخير دون الاصيل **له** لو قال عبيدي او حماري حر
له قال عبد حر واستبان الامر قال رجل قال عبيدي او حماري حر عتق العبد وقال لا يعتق **لهما**
ان كلمة او الشك فقد وقع الشك في عتقه فلا يعتق **له** ان احمار ليس بحل الحرية فتعين لها العبد
وكلمة او انما توجب الشك اذا دخل بين شيئين قابلين للايجاب ولم يوجد ههنا

كتاب المكاتب **مكاتب النصف له من كسبه**

ينصف وينصف كسبه لربه قال ابو حنيفة رحمه الله الكتابه تجزي حتى لو كاتب نصف عبيد
فنصف كسبه لمولاه ونصف له وقال لا يصير كله مكاتبا وكل الكسب له والدلائل مامر في تجزي الاعتاق
مستأمن يتباع عبدا مؤمنا **يعتق ان اخرجه من هاهنا**
كذا اذا اسلم عبدا ثممة **فابتاعه المسلم او ذومته**

قال حري مستأمن في دارنا اشترى عبدا مسلما وادخله دارا كرب عتق العبد من غير ولا وقال لا يعتق
وعلى هذا الخلاف عبيد الحري اذا اسلموا في دارا كرب فباعه من مسلم او حري او ذمي واجمعوا انه لو غنمه
المسلمون يعتق لانه يقوي به وهو مولا **لهما** ان العتق انما يثبت باعتاق المولى او باستيلاءه
على مولاه ولم يوجد هاهنا فصار كما قبل دخول دارا كرب وقبل البيع **له** ان العبد استحق الازالة

عن ملكه دفعا للذل عنه وقد تعذر الجبر على الاعتاق فتعتق كأمرة الحزبي اذا اسلمت بانت
بثلث حيض بدون التفريق والله اعلم **مكاتب اوصي بثلث وعتق**
ومات فالموصي به لا يستحق قال المكاتب اذا اوصي بثلث ماله ثم عتق ثم مات لم تجز وصيته
وقال يجوز وهو نظير ما مر في قوله كل عبد امك الى ثلاثين سنة فهو حر **كتاب الولاء**
ان والى المرأة ثم ولدت يتبعها المولود فيما عقدت
وان اقرت انها مولاة ذاك يلزم في طفل الذي في يدها

قال اذا والى المرأة الرجل على نفسها وعلى ولدها الصغير صح وقال لا يصح وعلى هذا اذا والى رجلا
ثم ولدت يثبت ولاؤه للرجل عنده خلافا لها وعلى هذا اذا اقرت بولايها الرجل وفي يدها ولد صغير
لا يعرف ابوه صار الولد مولاه له عنده خلافا **لهما** ان الامر لا ولاية لها على مال الصغير فكيف يكون
لها ولاية على نفسه **له** ان الولاء بمنزلة النسب فكان محض يقع في حق الصغير فتلك الامرات
كقبول الهبة **له** وان اقر بولاء العتق **فقال بل واليتني بالحق**
ثم اراد الا يتقال عنه فان ذاك لا تجوز منه
كذا اذا كذب فيما اقر اقراره لغيره لا يعتبر به

قال رجل اقر انه مولى لآل عتاقه فقال فلان انت مولاي ولا الموالاة فهو مولى موالاة لتصاد
على اصل الولاء وليس له ان يتحول بولايه عنه وان كان ولا الموالاة يقبل الفسخ والنقل وكذا اذا كذب
المقر له في الولاء اصلا ثم اقر بالولاء لاخر لم يصح عنده خلافا **لهما** ولو اقر له بولاء الموالاة وادعى المقر له
ولا العتاق فهو مولاة لكن له ان يتحول عنه مالم يعقل عنه لان ولا العتاق لم يثبت بمجرد
دعواه **لهما** ان اقراره بطل بتكذيب المقر له فصار كان لم يكن **له** انه اقر بما لا يحتمل النقص
فلزمه حكمه ولا يبطل بعد ذلك كمن شهد على رجل بنسب وردت شهادته لمعني ثم ادعى الشاهد بنسبه
لم يصح كذا هذا وهذا نظير من اقر بنسب ولد امته من فلان وكذب فلان ثم ادعى لنفسه لم يصدق

عنده خلافا **لهما** وقد عرف في موضعه والله اعلم **كتاب الايمان**

وليس في ايجاب مشي الحرم **والمسجد الحرام شي يلزمه**
والزماة حجة او غنم **وحمل على الوجوب امر**

قال اذا قال الرجل لله علي المشي الى الحرم او قال علي المشي الى المسجد الحرام لا يلزمه شي وقال عليه حجة
او عمر **لهما** انه لو قال علي المشي الى بيت الله تعالى او الى الكعبة او الى مكة يلزمه ذلك بالاجماع فكذا
هذا اذا لفرق بينهما **له** انه ليس في اللفظ ما يوجب حجة او عمر الا ان في مواضع الاجماع ثبت الوجوب
بالعرف فان الناس تعارفوا التزام الحجة والعمر بذلك ولا عرف هاهنا وصار كلفظ الايمان والذما

والسعي واخراج **هـ** وان يقل ما اكشبي من غزل ذاه **هـ** هذي فذاك لا زما اذا اكشبي **هـ**
هـ من سيج قطن يشترى في المؤتلف **هـ** وليس شرطان ملكه حين خلف **هـ**

قال ولو قال كل ثوب البسه من غزل ذاه فغزلت من قطن اشتراه بعد النذر فبيع وليس يلزمه
الهدى به وقال لا يلزمه الا ان يكون من قطن ملكه يوم اليمين **لهما** ان النذر لا يصح الا في الملك او مضاه
الي الملك والغزل ليس سبب الملك **هـ** ان المرأة تغزل من قطن زوجها عادة فالاضافة الي غزلها اضاه
الي مكة **هـ** **وَالرَّاسُ فِي يَمِينٍ مِّنْ لَا يَشْتَرِي عَلَى رُؤُسٍ غَيْرِ وَبَقَرَةٍ**

قال اذا احلف لا ياكل راسا فهو علي روس الغنم والبقرة ما لم ينو غير ذلك وقال علي روس الغنم خاصة بناء
علي اختلاف عرف الزمان فان في زمن ابي حنيفة رحمه الله كانوا يبيعون راس الغنم والبقرة في الاسواق وفي
زمنهما كانوا لا يبيعون الا راس الغنم واجمعوا انه لا يقع علي رؤس الجوز لعدم العرف الا رواية عن ابي
حنيفة ولا علي رؤس الطير الا ان ينويها والخبر في يمين من لا ياكل **هـ** من هذه الحنطة ليس يدخل **هـ**
قال اذا احلف لا ياكل من هذه الحنطة فاكل من خبزها لا تحت وانما يحت اذا اكلها قضمًا وقال لا يحت
لهما ان اكل الحنطة مجاز عن اكل باطن الحنطة وهو ما يتخذ منها وهو مجاز متعارف فينصرف اليه الا
انه اذا اكلها قضمًا يحت ايضا لانه مستعمل فيه ايضا كما اذا احلف ان لا يضع قدمه في دار فلان قد دخلها
حافيا او راكبًا تحت **هـ** ان الاكل قضمًا حقيقة مستعملة وما ذكره مجاز فالصرف الي الحقيقة
اولي واجمع بين الحقيقة والمجاز لا يجوز فصار كما اذا احلف لا ياكل من هذه الشاة لم تحت باكل لبنها ومنها
او حلف لا ياكل من العنب فاكل من عصيره او زبيب **هـ** **وَلَيْسَ مِنْ فَاكِهِ حَبُّ الْعِنَبِ** **هـ**

هـ كذلك الرمان ايضا والرطب **هـ** قال اذا احلف لا ياكل فاكهة فاكل عنبًا او رمانًا او رطبًا
لا يحت وقال لا يحت **لهما** ان هذه الاشياء من جملة الفواكه بل هي انفس الفواكه **هـ** انها ليست **هـ**
بفاكهة مطلقًا اما الرمان والرطب لان الله تعالى عطفها علي الفاكهة بقوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان
واما العنب فلان الله تعالى عطف الفاكهة عليها في قوله تعالى وانبتنا فيها حنًا وعنبًا الي قوله وفاكهة
وابتامًا لكم ولان الفاكهة ما يعد للنفقة خاصة وهذه الاشياء معدة للتغذي والتداوي فكان
معني التفكه فيها قاصرًا فلا تحت **هـ** **وَاللَّائِي وَخَدَّاهَا مِنَ الْحَلِيِّ مَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَ الْحَلِيِّ فَاعْقِل**
قال اذا حلفت المرأة لا تحلي لم تحم باللولؤ وحده وقال لا تحت **لهما** قوله تعالى وتستخرجون منه
حلية تلبسونها وانما يستخرج منه اللؤلؤ **هـ** انه لا يسمى حليًا عادة ولا تحلي به وحده عزًا وامثا
الاية قلنا ذكر بطريق المجاز كما قال الله تعالى في هذه الآية لحما طريًا والسمك ليس بحية حقيقة وقيل
هو اختلاف زمان كان في زمانه لا تحلي به وحده وفي زمانها تحلي به وحده **هـ**

هـ وليس شحم الظهر شحمًا فأغرفوا **هـ** اني حق من بالاكل منه تخلف **هـ**

قال اذا احلف لا ياكل شحمًا فاكل شحم الظهر لم تحت وقال لا يحت **لهما** ان الله تعالى سماه شحمًا بقوله
تعالى ومن البقر والغنم حرمنًا عليهم شحومهما الا ما حلت ظهورهما والاستثناء انما يصح من الجنس **هـ**
انه يسمى لحماً لا شحمًا ومرقته تسمى مرققة اللحم فلم يكن شحمًا مطلقًا واما الآية قلنا هذا الاستثناء بمعنى
لكن كما في قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوًا الا سلامًا ثم نكلوا في تفسير شحم الظهر قال بعضهم هو اللحم
السمين الذي علي الظهر وقول ابي حنيفة رحمه الله علي هذا التفسير اظهر وقال بعضهم هو شحم الكلية
الذي هو متصل بالظهر وقولها علي هذا التفسير اظهر وفي يمين الشرب من ذ **المشروع** **هـ**

هـ لا تحت في ذلك ما لم يكره **هـ** قال اذا احلف لا يشرب من الفرات فشرب منه اغترافًا لا تحت
ما لم يشرب منه كرمًا وقال لا تحت كيف ما شرب من مائه وهو نظير ما لو حلف لا ياكل من هذه الحنطة
بناءً علي ان عندهما ينصرف اليمين الي المجاز المتعارف وهو الشرب من مائه وصار كما لو حلف لا يشرب
من هذا البير وعنده ينصرف الي الحقيقة المستعملة وهو الكرم وصار كما لو حلف لا يشرب من هذا الكوز
فجعل مائه في الكف وشرب لا تحت بخلاف البير لان الكرم غير ممكن وغير معتاد **هـ**

هـ **وَالدَّهْرُ لَا يَذَرِي لَدَا الْإِمَامِ وَقَدْ رَأَى أَنَّهُ يَنْصِفُ الْعَامَ**

قال اذا احلف لا يكلم فلانًا دهرًا قال ابو حنيفة لا ادري ما مقدار ولوقال لا اكلم الدهر قليل
عنه ينصرف الي العمر كله وروي بشروع ابي يوسف رحمه الله ان التعريف في التكرير عند سواء
وقال ابي ستة اشهر **لهما** انه كالحين والزمان عند الناس يقال لم ار فلانًا منذ حين وزمان ودهر فممن من
الكل مقدار واحد والحين والزمان ستة اشهر فكن الدهر **هـ** لا نص عن احد من ارباب اللغة في
تقديره فيجب التوقف فيه وهذا دليل جلال قدره في العلم وكما حاله في الورع حيث لم يقف ما ليس له
به علم وهذا خلاف الحين والزمان فانه روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في الحين انه ستة اشهر وعن
ثعلب وابن الاعرابي ان الزمان عند العرب ستة اشهر **هـ** **وَالْقَدَرُ فِي الْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ** **هـ**

هـ وفي السنين العشر من مذكوره **هـ** وجمعة وسنة والعمر عندهما لما ذكرنا القدر **هـ**
قال لو حلف لا يكلم فلانًا ايامًا او شهورًا او سنين ولا نية له فهو علي ثلاثة من كل ذلك لانه اقل الجمع
الصحيح هذا هو الصحيح وذكر في الايمان ان النكرة والمعرفة في هذا سواء وفي المعرفة اذا لم ينوش شيئاً فصدق
علي عشرة من ذلك وقال في الايام سبعة وفي الشهور اثنا عشر وفي السنين جملة سنين **لهما** ان
اللام لتعريف المعهود والمعهود في الايام ايام الجمعة والاسبوع وفي الشهور شهور السنة وهي اثني عشر
واما السنون فلا معهود فيها فينصرف الي كل العمر **هـ** ان اقضي ما ينتهي اليه اسم الايام عند اقترانه
بالعدد عشرة يقال ثلاثة ايام واربعة ايام الي عشرة ايام وما وراءه يذكر باليوم يقال اجد عشر يومًا
الي ما لا يتناهى فانصرف الاسم الي ما يتناهى اليه والله اعلم **كتاب الحدود**

١ إِذَا زَنَا بِامْرَأَةٍ مُسْتَأْجَرَةٍ **٢** لِذَاكَ لَمْ يَزِمْنَاهُ حَدُّ الْفَجْرِ **٣**
قال اذا استأجر امرأة ليزني بها فزني لا يجب الحد وقالوا يجب **لها** ان منافع البضع لا تخل بالاجارة
فصار وجود الاجارة وعدمها بمنزلة كما لو اعطاها مالا من غير شرط الزنا **ل** ان امرأة استسقت
راعيًا لبنًا فابي ان يسقيها حتى تمكث من نفسها ففعلت فدرأ عمر رضي الله عنه الحد عنهما وقال ذاك
مهرها والمعنى ان الاجارة تملك المنفعة ومنافع البضع منفعة فيملكها على سبيل الشبهة
٤ عَلَى الْمَرْكُوبِينَ ضِمَانٌ مَزْجَمٌ **٥** إِنْ ظَهَرَ الشَّاهِدُ عَبْدًا وَعَلِمَ **٦**
٧ وَأَوْجِبَ ضِمَانُ هَذَا الْمُتَكَلِّفِ **٨** فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ فَأَعْرِفَ **٩**
١٠ وَفِي الْمَرْكُوبِينَ إِذَا هُمْ رَجَعُوا **١١** كَذًا أَوْ قَالَ عَزْرًا أَوْ أَوْجَعُوا **١٢**
١٣ وَإِنَّمَا ذِكُورَةُ الْمَرْكُوبِيِّ **١٤** فِي الْحَدِّ مَشْرُوطٌ بِغَيْرِ شَكٍّ

قال اربعة شهدوا على رجل بالزنا فزكاهم المزكون وقالوا هم احرار فزجرهم ثم وجد احدهم عبدًا ضمن
المزكون وقالوا لا يضمنون **لها** انهم يثبتون شرط الحجة وهي العدالة فصار كشهود الاحصان **ل**
ان الشهادة تصير حجة بالتركية فكان في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليها بخلاف الاحصان لانه شرط
محض وعلى هذا الخلاف اذا رجع المزكون عن التركية وعلى هذا الخلاف اشتراط الذكورة في المزي في المعنى
ما مر انه علة عنده وعندهما شرط **١٥** وَالْجَلْدُ إِنْ بَخَّرَ فَقَالَ وَاحِدٌ كَذِبٌ لَا يضمنُ هَذَا الشَّاهِدُ **١٦**
١٧ وَضَمْنًا فَإِنْ أُصِيبَ عَبْدًا **١٨** فَمَالُ بَيْتِ الْمَالِ قَالَ لَا يَقْدَرُ **١٩**

قال لو شهدوا على غير محصن بالزنا فجلد القاضي فمات ثم وجد بعضهم عبدًا الاضمان على احد وكذا
لو جرجه السياط وقالوا يجب دية النفس وضمان النقصان في بيت المال **لها** ان التلف حصل لحظاء
القاضي في الجلد فيجب ضمانه في بيت المال كما في الرجم **ل** ان الحد شرع غير متلف والتلف حصل
بخرق الجلد او بضعف المحل فلم يكن مضًا فالي الامام ولا يضمن الجلد ايضا لانه ما مور باصل الحد وعلى
هذا الخلاف لو رجع الشهود لا يضمنون عنده وعندهما يضمنون **هـ**

٢٠ لَوْ شَهِدَ وَاعْلَى زَنَا ثُمَّ شَهِدَ **٢١** عَلَى زَنَا هُمْ نَفَرًا كَمَا عَمِدَ **٢٢**
٢٣ فَلَا يَحْدُ أَحَدٌ وَفَالَا **٢٤** حَدُّ الشُّهُودِ وَحَدُّهُمْ بَكَالًا

شهدوا على رجل بالزنا با امرأة ثم شهدا آخرون على الشهود انهم هم الذين زناوا لم يحد المشهود عليه
بالاجماع لان الشهود حرجوا ولا يحد الشهود الاولون عنده وقالوا لا يحدون **لها** انه ثبت زناهم بشها
الارب **ل** ان قول الفريق الثاني هم الذين زناوا بها اثبات زنا الشهود مقام زنا الاول انهم فعلوا
ذلك لا الاول كما يقال زيد دخل في الدار فيقول اخر عمر وهو الذي دخل الدار وقد ثبت زنا الاول من
وجه لان شهادة الفاسق شهادة والقضاء بها نافذ واذا ثبت زنا الاول من وجه انتفى الزنا الثاني وهو

زنا الشهود من وجه فلا يوجب الحد بالشبهة **٢٥** لَوْ أَثْبَتُوا الزَّنَا بِطَوَّعِ الرَّجُلِ **٢٦**
٢٧ وَاخْتَلَفُوا فِي طَوَّعِهَا لَمْ يَقْبَلْ **٢٨** قَالَ اربعة شهدوا على رجل انه زني بفلانة فقال
اثنتان انها طليعة وقال اثنتان انه استكرهما لحد عليهما وقال لا يحد الرجل دون المرأة **لها** انهم اتفقوا
على زنا موجب الحد في حقه وان اختلفوا في جانب المرأة **ل** انهم شهدوا على فعلان مختلفين لان
اثنتين منهم شهدا على زنا موجب حدين واثنتان شهدا على زنا موجب حدًا واحدًا فلا يثبت **٢٩**
٣٠ شَهَادَةُ الرَّامِي بِسَوْطٍ يُقْدَرُ **٣١** وَجَاعَتُهُ إِذَا يُقَامُ الْأَكْثَرُ **٣٢**
٣٣ وَجَاعَتُهُ الرَّادِّجِينَ تَمَامًا **٣٤** وَذَاكَ قَوْلُ صَاحِبِيهِ فَأَعْلَمَاهُ

قال اذا ضرب الفاذف بعض الحد لم يبطل شهادته في ظاهر الرواية ما لم يضرب تمام الحد وروي
عن ابي حنيفة رحمه الله انه تبطل باقامة اكثر وروي عنه رواية اخرى تبطل بسوط واحد وجه هذه
الرواية ان الله تعالى امر برد الشهادة عند العجز عن اقامة اربعة شهداء والعجز يثبت بتعجز القاضي
فاذا ضربه سوطا ظهر عجزه فردت شهادته وجه الرواية الاولى ان رد الشهادة يثبت بضرب الكل
والاكثر يقوم مقام الكل وجه ظاهر الرواية ان رد الشهادة حكم الجلدات التي هي حد وانها لا تجزي
من حيث هو حد فيتعلق الحكم باحدهم وذاك قولهما **٣٥** وَلَا يَحْدُ إِنْ أَقْرَبَ بِالزَّنَا **٣٦**

٣٧ لَهَا فَقَالَتْ مَا زَنَيْ وَمَا جَنَّا **٣٨** قَالَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ زَنَيْتَ بِهَذَا فَقَالَتْ مَا زَنَيْتُ فِي فُلَانٍ
عَلَيْهَا وَقَالَ عَلَى الرَّجُلِ الْحَدَّ **لها** ان اقرا الرجل على نفسه صحيح وان لم يصح على المرأة فصار كالاقترار
بالزنا بغايبة وكما لو قالت الحاضرة استكرهني **ل** ان الزنا واحد وقد انعدم في حقها بتكذيبها
فيورث شبهة العدم في حقه وعلى هذا الخلاف اذا قالت زني بي وهو يكن بها لا يحد ان عنده وعندهما
تحد المرأة ولو قال الرجل صدقت حدثت المرأة لانه ثبت زناها ولكن لا يحد للرجل لعدم الاقرار اربع مرات
٣٩ وَلَيْسَ فِي لَوَاطَةِ مَنْ حَدٍّ **٤٠** وَلَمْ يَوْطِ إِلَّا خَبْرَ الْعَقْدِ

قال لا يجب حد الزنا باللوامة بعبد وجاريته وزوجته بالاجماع وفي الاجنبى والاجنبية كذلك
وقال فيها حد الزنا **لها** قوله عليه السلام اقتلوا الفاعل والمفعول به ولان الكتابة رضوان الله عليهم
اجمعين اجمعوا على حد لكنهم اختلفوا في وجوب الحد قال بعضهم يحبسان في اثنتين الموضع حتى يموتا وقال
بعضهم يهدم الجدار عليهما وقال ابو بكر الصديق رضي الله عنه يحرقان بالنار وقال ابن عباس رضي الله
عنهما ينكس من مكان مرتفع وقال علي رضي الله عنه حدة حد الزنا **ل** ان اللوامة لا يساوي الزنا
في كونه اضاعه للولد واذا دال الفرش فلا يساوي في الحد كوطي البهيمة والاحاديث محمولة على السبابة
وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف **هـ**

قال اذا تزوج محرمة ووطيها ثم علم باكرمة لا يحد ولا يحد وعلى هذا الخلاف المطلقة الثلاث

ومنكحة الغير ومعتدة الغير **لهما** انه وطئ حرام محض فكان زنا **له** انه وطئ تمكنت فيه شبهة الحل لوجود العقد المصنوع لذلك مضافا الى محل قابل لمقاصد النكاح حقيقة والوطئ مع الشبهة لا يوجب الحد كما اذا وطئ امته وهي اخته من الرضاة وشاهد قد ف اذا ما اختلفا في الوقت او مكانه لم يضر **فاما** قال الشاهدان على العقد اذا اختلفا في الزمان والمكان تقبل شهادتهما وقال لا تقبل **لهما** ان كل واحد منهما ان كان انشا فمما غير ان فليس على كل واحد منهما شاهدان ولا يمكن جعل احدهما انشا والاخرى اقرا لان الانشاء ان يقول زيت او انت زان والاقرار ان يقول قد فتك بالزنا وهما لا يتفقان **له** ان هذه شهادة قامت على القول وانه يتكر فصار كالطلاق والبيع والاقرار واجاب عما قاله انه محتمل ان احدهما سمع الانشاء والاخر الاقرار فيثبت عندهما قد ف فشهادته ومن يقبلها وتنج بنتها لم يسقط الاجصان ان وطئتها قال اذا مس اجنية بشهوة او نظرا لفرجها ثم تزوج امها وابنتها فوطئها لا يسقط احصانه حتى ان قاذفه وحدوقا لا يسقط **لهما** ان هذا الوطي حرام عندنا **له** ان كثيرا من الفقهاء قالوا لا يحرم هذا والنكاح صحيح

كتاب السرقة

ويوجب الضمان كسر المعرف قيمته لغيره فاعرف

قال اذا كسر بر لمسلم او طبله او دفة او زمزماره او شيئا من الملاهي ضمن قيمته لغيره وهو قال لا يضمن **لهما** انه محتسب فيه فلا يواخذ به **له** انه اتلف ما لا ينتفع به من وجه آخر سوى التلحق فيضمن قيمته من ذلك الوجه كما اذا استهلك جارية مغنية وحمامة لاعبة قيمة الجارية اذا كانت مائتين بالتغني ومائة اذا لم تكن مغنية يضمن المتلف قيمتها مائة والحمامة كذلك واما الاحتساب قلنا ذلك يحصل بالمنع والاخذ دون الاتلاف **لوشهدوا على اسراق البقر** واختلفوا في لو بها لم يضر قال رجلان شهدا على رجل بسرقة بقر فقال احدهما كانت سوا وقال الاخر كانت بيضاء تقبل شهادتهما وقال لا تقبل **لهما** ان المشهود به مختلف فيه ولم يقر على كل واحد منهما شاهدان فصار كما لو اختلفا في الذكورة والانوثة او شهدا بالغصب كذلك **له** ان البينة يجب قبولها ما امكن وقد امكنها هنا لاحتمال اشتغالها على اللونين احدهما في احد جانبيه والاخر في الجانب الآخر والحال حالة الاشهاد لان السرقة تقام في الليل بخلاف الذكورة والانوثة لان اجتماعهما ممتنع بخلاف الغصب لانه يقام بهما اجمعا فلا يشبهه والله اعلم **وما على ما مور قطع اليمنى** من سارق ارش تقطع اليسرى قال القاضي اذا امر بالجلاد بقطع يمينه فقطع يساره عمدا لا يضمن شيئا وهو الاستحسان والقياس ان يضمن نصف الدية وهو قولهما **لهما** انه خالف امره وقطع بغير امره **له** انه قوت محلا واخلف خيرا وهو اليمين فلا يضمن هذا اذا فعل عمدا فلو اخطأ بان قال

لا يضمن الا اذا علم

لسارق اخذ

لسارق اخذ يمينك فاخرج يساره فقطع لا يضمن بالاجماع لانه لو ضمن لرجع بالسارق لانه عمل يامر فلا يفيد **له** لو قطع السارق عن جلي **له** للبعض تبرأ عن ضمان الكل

قال اذا سرق سرقات فقطع في بعضها لا يضمن لو احد منهم وان لم يقطع يضمن جميعا وقال لا يضمن سوى ما قطع فيه **لهما** انه لو قطع للكل لا يضمن لهم وان لم يقطع ضمن لهم جميعا فاذا قطع للبعض دون البعض يعطى لكل بعض حكمه **له** ان القطع وقع للكل لان القطع جزا السرقة مطلقا الا ان حصومة الواحد شرط ظهورها فاذا ظهرت للكل يقطع وقع للكل **له** لا يقطع السارق من بيت الحث

والصهر لا المعطي له اجر الوطن قال اذا سرق من محرم غير ذي رحم نحو امرأة ابيه او امرأة ابنته والدار ليست لوالده ولا لولد او ابن امراته او ابوها والدار ليست لامراته لا يقطع استحسانا وقال لا يقطع **لهما** انه لا شبهة في المال ولا في الحز فيجب القطع **له** ان الخلق معهن مباح والدخول عليهن للزينة معتاد فاوثر شبهة الاذن بالدخول قال اذا سرق المواجه من المستاجر في المنزل الذي آجره يقطع وقال لا يقطع **لهما** ان له ان يدخلها بعد الاجارة للمرة والنظر لذلك **له** انه لا خلل في النصاب والحز واما الدخول للمرة وغير ذلك مباح باذن المستاجر لا بغير اذنه

وقاطع الطريق ان كان قتل واخذ المال منهم وحمل

فانه يقتل بعد القطع ويوجب ان القتل دون الجع

قال قطع الطريق اذا اخذ المال وقتلوا فالامام باختيار ان شاق قطع ايديهم وارجلهم من خلاف ثم صلبهم للقتل وان شاكنا بقتلهم وقال لا يقتلهم لغير **لهما** ان الجناية واحدة وهو قطع الطريق فيكتفي بعقوبة واحدة **له** ان الجناية متحدة معني كما ذكرنا لكن متعددة صورة وهو اخذ المال والقتل ولكل واحد منهما موجب عند الانفراد فالقاضي ان شأمال الى جهة الاتحاد وان شأمال الى جهة التعدد

كتاب السيرة

لو اربق العبد الى الكفار لم يرك بالآخذ لا خذل الدار قال العبد المملوك للمسلم اذا ابق الى دار الحرب فاخذ الكفار لم يملكوه وعندهما مملوك **لهما** ان استيلا الكفار على مال المسلم في دار الحرب سبب للملك عندهما وقد وجد فصار كالداية المنقلبة **له** ان العبد كما انفصل من دار الاسلام ظهرت يد على نفسه كزوال المانع من الظهور وهو يد المالك فيمنع استيلا يد الغير عليه بخلاف الدابة لانه لا يد لها وقد عرف في طريقة الخلاف

اسلم حربي له مال كسب ذو ذمة او مسلم منه غصب **له** او مودع منه لدي الحربي شيء **له** ثم على الدار ظهرنا فهو في

قال حربي اذا اسلم في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار وهو هناك فنجع ماله الذي في يده وكذا اما

كان في يد مودعه المسلم والذي اما ما كان في يد مودعه الحربي او غصبه منه بعد اسلامه مسلم
او في يده في يدي المسلمين وعندهما هو له ايضا **لهما** ان يد المودع الحربي يد معني وبالغصب لا يزول
ملكه فلا يزول عصمته وصار كالمودع الذي **له** ان يد الحربي يد غير محترمة وعاصمة والغاصب
لا يحوز المال لما لكها فصار كمال ضائع فيملك بالاستيلاء **وَلَسَقَطُ الْجَرْيَةِ إِذَا تَكَرَّرَ**
إِنْ مَرَّ حَوْلَ مَنْ يَهْمُ أَوْ أَكْثَرَ قال الذي اذا لم يؤد اجزية سجين لا يطالب بما مضى وقال
يطالب **لهما** انها حقوق واجبة في الذمة فلا يسقط بالتاخير قياسا على سائر الديون **له** ان اجزية
عقوبة الكفر فاذا اجتمعت يكتفي بالواحد كالحديد ولان الغرض هو الصغار ودفع الشر وهذا
يحصل بالواحد **وَإِنْ أَتَانَا كَافِرٌ بِلَا أَمَانَةٍ** **فَهُوَ لِأَهْلِ الدَّارِ فِي كَيْفِ كَانَ**
وَهُوَ لِمَنْ يَأْخُذُ عِنْدَهُمَا **وَحَرَرُ إِنْ كَانَ قَبْلَ اسْتِئْذَانٍ**
قال حربي دخل دارنا بغير امان فاخذ مسلم فهو في المسلمين ولا يجنس وقالوا يجنس والباقي لا اخذ
لها انه هو الاخذ فكان له كالمالك **له** انه كما دخل دارنا وقع في يد المسلمين فكان فيا لهم وعلي هذا
لو اسلم هنا ثم اخذ مسلم فهو في عنده لانه وقع في ايديهم قبل الاسلام وعندهما هو حر لانه اسلم قبل
الاسر **وَلَا يَضُرُّ مُؤْمِنًا يَسْتَأْذِنُ** **رَبُّوْا مَعَ الَّذِي هُنَاكَ يُؤْمِنُ**
قال اذا حربي بين المسلم المستامن في دار الحرب وبين مسلم اسلم هناك بيع درهم بدرهمين او ربوا آخر
او قمار فاخذ المسلم المستامن ذلك حله وقال لا يحل **لهما** انه ربوا او قمار بين مسلمين وهو حرام **له**
مال الذي اسلم ثمة لاعصية له عندنا فصار كمال الحربي وبما الحربي يجوز اخذ برضاه للمسلم
المستامن كذا هذا **وَكَسْبُ حَالِ الْارْتِدَادِ فِي رَدِّهِ وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ مِنْهُ شَيْءٌ**
قال المرتد اذا مات او قتل او قضى بلحاظه بدار الحرب وترك مالا كتشبه قبل الردة فهو لورثته
المسلمين وما اكتسبه بعد الردة فهو في يوضع في بيت المال وقال كلاهما لورثته المسلمين **لها** ان
ملكه ملك صحيح اما في كسب الاسلام فظاهر وكذا في كسب الردة لان عقوده نافذ عندهما فكان لورثته
له ان عقود المرتد موقوفة لتردد حاله فلم يكن ملكه صحيحا فكان حربي مقهور في ايدينا
وَشُرُوطُ جَعْلِ الدَّارِ دَارَ الْحَرْبِ **ثَلَاثَةٌ مِنْهَا اتِّصَالُ التُّرْبِ**
وَإِنْ يَزُولَ أَمْنُ كُلِّ أَهْلِيهَا **وَإِنْ جَوَزَ حُكْمُهُمْ فِي كُلِّهَا**
وَإِنْ كَتَفِيْنَا فِي جَعْلِهَا مَقَامَهُمْ **إِنْ يَظْهَرُ وَإِنِّي هَذِهِ أَحْكَامُهُمْ**
قال اذا ارتد اهل مصر وغلبوا عليه وهو متصل بدار الحرب ولم يبق فيه مسلم ولا ذي امان
بالامان الاول واظهروا فيه احكام الكفر صارت دار الحرب فان عدم شي من هذه الشرايط الثلاثة لم
تضر دار الحرب وقالوا اذا غلب عليه اهل الشرك واظهروا احكامهم صارت دار الحرب ولا يشترط الاتصال

وزوال الامان الاول **لهما** ان دار الاسلام ما ظهر فيه احكام المسلمين من غير شرط اخر فدار الحرب
ايضا ما يظهر فيه احكام اهل الحرب **له** ان هذا الموضع كان دار الاسلام لوجود هذه الامور الثلاثة فلا
يصير دار الحرب ما دام فيه شي منها بخلاف دار الاسلام لاننا رجحنا اعلام الاسلام واحكامهم اعلا لكلمة
الاسلام اما هاهنا بخلافه **وَقَاتِلِ الشَّاهِرَ فِي الْمَضِرِّ الْعَصَا** **يُقْتَلُ إِنْ كَانَ نَهَارًا أَوْ عَصِي**
قَالَ من قصد قتل انسان بالعصا في المضر فقتله المقصود بالسيف لزمه القصاص وقالوا
لا قصاص عليه **لهما** انه قتله دفعا واضطرا فصار كما لو قصد بالسيف او بالعصا ليلا او في
المفاز ليلا او نهارا **له** انه قتله عمدا او هو غير مضطر فيه لان القتل بالعصا لا يتجمل والغوث
يلحقه غالبا بخلاف السيف لانه لا يلبث ويخلف الليل والمفاز لانه لا يلحقه الغوث
بَعْضُ فِي قَتْلِ الْأَسْرَاءِ بَعْضُهُ مَا دِيَّةٌ وَلَا قِصَاصٌ فَرَضْنَا
قال اسير مسلم قتل اسيرا مسلما اخر في دار الحرب عمدا او خطأ لا شي عليه الا الكفارة في الخطاء
وقال لا يجب الدية في ماله في العمد والخطاء **لهما** انهما من اهل دارنا حقيقة ومقامهم ثمة بضرورة
وعارض فصار كالمستامين الا انه لا يجب القصاص لانه ليس دار استيفاء العقوبات وتجب الدية في
ماله لعدم العاقلة **له** ان الاسير مقهور في ايديهم يتبعهم في السفر والاقامة فصار كالذي اسلم ثمة
وَعَبْدٌ لَنَا فِي أَسْرِهِمْ قَدْ مَلَكَ **بَعْضُ الْغَزَاةِ بَعْدَ وَقْعِ الْمَعْرَكَةِ**
يَفْقَأُ عَيْنَيْهِ أَمْرِي فَيَغْرَمُ **ثُمَّ يَجِي الْمَالِكُ الْمُقْتَدَمُ**
فَإِنَّهُ يَأْخُذُ بِقِيَمَتِهِ **أَعْمَى وَقَالَ بَلْ عَلَى سَلَامَتِهِ**
قال الكفار اذا استولوا على عبد مسلم وحرزوه به ادهم ثم استولي عليه المسلمون وصار بالقسم
لو احدهم ثم فقا انسان عينيه فضمنه مالكة قيمة العينين وسلم اليه الجثة ثرجا المالك القديم ياخذ
بقيمتهم اعني وقالوا ياخذ بقيمته بصير **لهما** ان هذا فوات وصف فلا يسقط به شي من قيمته كالعومي باقة
سماوية **له** ان الطرف يصير مقصودا بالتناول فاذا فات بعض الاصل سقط حصته من القيمة
كالولد مع الام واسه اعلم **كِتَابُ الْغَضَبِ**
لَا يَضْمَنُ الزَّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةَ **بِالْبَيْعِ وَالتَّسْلِيمِ فَاحْفَظْ سَلَةَ**
قال الزايد المتصلة بالمغسوبة لا تضمن بالبيع والتسليم وقالوا تضمن **لهما** ان البيع والتسليم سبب
للتضمن بدليل انه يضمن به الزايد المتصلة وقد وجد **له** ان سبب الضمان لم يوجد في الزيادة
لان سببه الاستهلاك المعنوي وهو اخراج المحل من ان يكون منتفعا به في حق المالك والزيادة ما كانت منتفعا
بها في حق المالك لانه ممنوعة منع الاصل فلا يتصور اخراجها من ان يكون منتفعا بها في حق المالك وتما
عرف في طريقة الخلاف **لَا يَغْرَمُ الْأَطْرَافُ مِنْ هَيْلِكِهَا** **إِنْ أَمْسَكَ الْجُثَّةُ مِنْ مَمْلُوكِهَا**

قال رجل ففأعني عبد انسان او قطع يديه او رجله واراد المالك امساك الجثة ليس له ان يضمن الجاني شيئا وقال له ان يضمنه نقصان العي وغير **لهما** انه جناية علي مال فكان المالك باختيار ان شاء ضمنه قدر النقصان وامسك الاصل وان شأ مسلم الكل وضمنه قيمة الكل كافي تخريق الثوب **له** ان هذا ضمان كل البدن لانه مقدربه فاذا اخذ يزول الجثة عن ملكه كيلا يودي الي الجمع بين البدل والمبدل في ملكه **له** ان السواد موجب النقصان **له** وهو خلاف سائر الالوان **له** قال غضب ثوبا فصبغه اسود فهو نقصان عند تخريق الثوب وعند هما زيادة كالحمرة والصفرة **له** وسائر الالوان وهذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان فان الناس ما يلبسون السواد في زمنه ويلبسون في زمنهما **له** لا يمنع المالك عن قبض ذهابه او قبضة صاغرها من اغتصبت قال اذا غضب من انسان ذهب او فضة فصاغه شيئا لم ينقطع حق المالك وقال لا ينقطع **لهما** ان التركب الحاصل بهذه الصنعة ملكه والاصل ملك المغصوب منه ولا يمكن مراعاتهما جميعا فيجب قطع حق احدهما بالآخر وقطع حق المالك الي الضمان اولي لانه اقل ضررا وصار كما لو غضب حديدا فاخذ سيفا او سكين **له** ان الحاصل بصنيعه الجودة وهي غير متقومة في مال الربا ولهذا لو غضب حليا فكسره فاخذ المالك ليس له ان يضمنه لتقويت الجودة وحق المالك متقوم فكان رعايته اولي **له** ود ابع المغصوب بالمقوم **له** اذا هوان استهلكه لم يجرم **له** قال اذا غضب جلد ميتة فدبغه بماله قيمة فالمالك باختيار ان شاء اخذه وضمن ما زاد الدباغ فيه وان شأ تركه وضمنه قيمة جلد طاهر وللغاصب حبسه لاستيفاء حقه فان هلك بعد حبسه **له** سقطت قيمة الزيادة فان استهلكه لا يضمن قيمة الجلد للمالك وقال لا يضمن **لهما** انه استهلك ملك غير فيضمن كما لو دبغه بماله لا قيمة **له** انه محبوس عنده ببدل استحققه علي صاحبه فيكون مضمونا به لا بالقيمة كالبيع في يد البائع اذا هلك قبل استيفاء الثمن بملك بالثمن **له** مغصوبة ردت فماتت بالولد **له** والحمل حال الغصب لم يبرأ برده **له** قال المغصوبة اذا رنت عند الغاصب فجلت فردها الغاصب علي المالك فولدت في يد المالك ثم ماتت في نفاسها يضمن الغاصب قيمتها يوم علق وقالا لا يضمن شيئا **لهما** انها تعيبت في يد الغاصب بالحمل ولما ردها فولدت زال العيب فيزول الضمان ثم النفاس حدث في يد المالك فلا يضمن به الغاصب **له** انها هلكت عند المالك بسبب كان في ضمان الغاصب لان النفاس اثر الولادة والولادة اثر العلوق فصارت كما لو جنت في يد الغاصب ثم ردها ودفعها المولي بالجناية والله اعلم **كتاب الوديعة لا يضمن المودع بالمسافر **له** عند انعدام النهر والمخاطر **له** وتجعلان هذه مضمونة **له****

في كل ما حمل له مونة **له قال المودع اذا سافر بالوديعة في طريق آمن فملكته لا يضمن اصلا الا اذا كان الطريق مخوفا او اذا كان نهارا عنه وقالوا اذا كان لحمله مونة يضمن **لهما** انه غير راض دلالة لما يلحقه من المونة فصار كما لو نهار **له** انه امره بالحفظ مطلقا وهو قد اتى به وما ذكر من المونة فهو من ضرورات حفظ ماله فلا ياباه **له** والمودع ان اقتسما ثم وضع **له** هذا الذي الآخر يضمن ما دفع **له** قال اذا اودع عند رجلين شيئا مما يقسم فاقسما بالحفظ ثم وضع احدهما ما في يده في يد شريكه ضمن ولا يضمن القابض لانه مودع المودع وهو غير ضامن عنده وقالوا لا يضمنان **لهما** انه لما اودع عندهما مع علمه انه لا يمكنهما الاجتماع علي حفظه في مكان واحد فقد رضي بالمهاياة والقسمة **له** انه ترك الحفظ بوضع كل ذلك في يد صاحبه وما ذكر من الرضا قلنا المصريح به حفظهما فاما المهاياة والقسمة فضروري والضرورة تندفع بالقسمة فيما يقسم فلا يجوز المهاياة **له** لو اودع عامالا وغاب واحد **له** لم يأخذ النصف الشريك الشاهد **له** قال رجلان اودعا عند رجل وديعة فعاب احدهما فطلب الحاضر حصته لم يعطه ولو اعطي ضمن نصفه وقال له ذلك ولا يضمن **لهما** انه طلب نصيبه فيجب دفعه اليه ولا يضمن كما لو حضرا **له** انه مأمور بالحفظ لا بالقسمة وفي اعطاء نصيبه قسمة فاذا فعل بغير اذنه يضمن **له** لو اودع المودع عند الثاني **له** فالاول المخصوص بالضمان **له** قال المودع اذا اودع الوديعة عند آخر فملك عند الثاني ضمن الاول دون الثاني وقال لا يضمن الثاني ايضا **لهما** انه قبض مال غير بغير اذنه فيضمن **له** ان الوضع في يد الثاني ليس بسبب للضمان علي الثاني بدليل انه لو هلك قبل غيبة الاول لا يضمن فلما غاب فقد ترك الاول الحفظ فيضمن به ولم يوجد من الثاني بعد ذلك فعل فلا يضمن والله اعلم **كتاب العارية** ويكتب المعار قد اطعمتني ارضك لا يكتب قد اعزتني **له** قال اذا استعار ارضا للزراعة وكتب كما ياتى يكتب انه اطعمني ارضك او قالا لا يكتب انه اعازني **لهما** لفظ الاعارة حقيقة له فكان اولي **له** ان اعارة الارض قد يكون للزراعة وغيرها فكان متنها **له** والاطعام وان كان مجازا فهو معلوم لان كل احد يعرف ان ذات الارض لا يطعم فكان ابلغ في ابانة المراد فكان اولي **كتاب الشركة** ما دأب الشريك في العنان **له** لم يملك التاجيل فيه الثاني **له** ان لم يكن قيل له اعمل ما شري **له** وصححاني فسطه وقررا **له** قال شريكان شركة عنان اخر احدهما دينا علي احد من شركتهما فان كان قال كل واحد منهما لصاحبه اعمل برأيك جازا فان لم يقل ذلك لم تجزتا **له** خير في نصيبه ولا في نصيب شريكه وان كان هو العاقد صح بالاجماع لان حقوق العقد ترجع اليه وقال لا يجوز له**

التاجيل في نصيب نفسه لانه يملك الاسقاط فيملك التاخير **له** انه لو جاز يكون قسمه الدين
قبل القبض وانه باطل لانه يتميز نصيب احدهما عن الآخر في تعجيل المطالبة وانه لا يجوز **هـ**
لَوْ فَاَوْضَ الْمُرْتَدُّ ثُمَّ يُقْتَلُ قَالَ عَنَّا ذَا وَقَالَ يَبْطُلُ

قال المرتد اذا شارك المسلم شركة مفاوضة فهي موقوفة بالاجماع لعدم التساوي فان اسلم نفذت
وان قتل بطلت اصلاً وقال نفذت عننا **لهما** ان شركة المفاوضة انما بطلت لعدم التساوي
والتساوي ليس بشرط في العنان فانقلبت شركة عنان **له** ان الاصل في تصرفه الوقف فاذا قتل
بطل اصلاً كسائر عقود الموقوفة **مُفَاوَضٌ مُطَالِبٌ بِالْمُثْنِ فِي أُمَةٍ قَدْ اشْتَرَى لِلشَّكَنِ**
فَقَضَى مِنَ الشَّرْكََةِ حَقَّ الطَّالِبِ بِالْإِذْنِ لَمْ يَضْمَنْ نَصِيبَ الصَّاحِبِ

قال احد المتفاوضين اذا اشترى جارية لنفسه ليطاها بغير اذن صاحبه فهي بينهما بالشركة
فان كان باذنه فهي له خاصة والبايع يطالب بالتمن من ايتها شاء ولا يضمن المشتري نصف الثمن
للاخر وان ادي من مال الشركة وقال يرجع صاحبه عليه بنصف الثمن **لهما** انه فقي دين نفسه من مال
الشركة فصار كمن الطعام والكسوة **له** ان شراً الجارية وقع على الشركة لان الاصل في شركة المفاوضة
هذا الا ان الشريك بالاذن ملك نصيبه من الجارية ووجه له فلا يرجع عليه بشي وانما قلنا ذلك
محافظة على قضية المفاوضة ولا زفر تكفل المفاوض **هـ** شريكه في المال غير داحض **بطل**
قال اذا اكل احد المتفاوضين عن انسان بامر لزم ذلك شريكه وقال لا يلزمه **لهما** انه تبرع
ولهذا لو كان في مرض موته يعتبر من الثلث فلا يلزم صاحبه **له** ان الكفالة تبرع في الابتداء لكنه
ينقلب مفاوضة في حالة البقاء لانه يودي فيرجع على الاصيل مثله والكفالة انما تلزم صاحبه حالة
البقاء وهو تجارة في هذه الحالة ولهذا قلنا ان المريض اذا اقر بالكفالة يعتبر من جميع المال بخلاف
الابتداء **هـ** ولو اقر للاب المفاوض **هـ** فذاك في حق الشريك داحض

قال اذا اقر المفاوض بدين التجارة لمن لا تقبل شهادته له كالأب والابن لم يلزم شريكه وعندهما
يلزمه وهو كالمكيل اذا اقدم مع هؤلاء وقد عرف والله اعلم بالصواب **كتاب الصيد**
هـ ان الجنين مفرد حكمة **هـ** لا يتذكي بذكاة أمه **هـ**

قال الجنين لا يتذكي بذكاة أمه وقال لا يتذكي **لهما** قوله عليه السلام ذكاة الجنين ذكاة أمه وهي
للنياة ولانه من اجزاء الام فيتذكي بذكاة كسائر الاجزاء **له** ان ذبح الام ليس بسبب لخروج الدم
عنه بدليل انه يتصور بقاءه حياً بعد موت الام والد مكره تناوله لما عرف تمامه في طريقة
الخلاص واما الحديث فالمراد به التشبيه بدليل ما ذكرنا **هـ**

هـ واكل لحم الحنظل قال بكره **هـ** واحرمته المراد لا التزهر **هـ**

قال لحم الحنظل مكروه والاصح انه كراهة التحريم وقال غير مكروه **لهما** قول انيس رضي الله عنه اكلنا لحم
فريس على عهد رسول الله عليه السلام ولانه حيوان طاهر فصارك لا بل والغنم **له** قوله تعالى والحنظل والبغا
والحنظل تركبوها وزينة الله سبحانه وتعالى ذكر الامتنان بنعمة الركوب والزينة وترك الامتنان بنعمة
الاكل ونعمة الاكل فوق نعمة الركوب والزينة ولا يحسن في الحكمة الامتنان بادني النعمتين مع وجوده
الا على واما حديث انس رضي الله عنه قلنا لم يرو ان النبي عليه السلام علم بذلك ولم ينكره وبدونه لا يكون
حجة وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف **هـ** معلوم منه لصيد اكل **هـ** تحريم ما قد صاده من قبل **هـ**
قال الكلب المعلم اذا اكل من الصيد بعد ما حكم بعلمه يحكم به له ولم يוכל ما صاده قبل ذلك وقال لا يוכל **لهما**
انا حكمنا بعلمه بالاجتهاد فلا ينقض الامثلة **له** قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم شروط الامساك علينا
ولم يوجد ولا نه ثبت دليل الجمل فتبين انا اخطانا في الحكم بعلمه **هـ** وعلمه يعرف باجتهاده **هـ**
هـ لا يشترط الثلاث من اغداد **هـ** قال الكلب اذا كان يعلم فترك الاكل مرة لم يدل على علمه ماله
يكسر ولم يقدر ابو حنيفة رحمه الله في ذلك وفوضه الى رأي اهل الصناعة وقال اذا ترك ثلاث مرات
فقد تعلم فان صاد ثلاثة من الصيود او اكثر ولم ياكلها لم يוכל الاول والثاني لانه غير معلم بعد ويוכל
الرابع وفي الثالث روايتان **لهما** انه كثير **له** انه يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فيفوض الى رأيهم
والله اعلم **كتاب الوقف** **هـ** والوقف قال باطل اي يبطل **هـ**

هـ ويلزم الوقف الذي يسجل **هـ** قال الوقف باطل اي للواقف اعادته الى يده وقال اهولا زمر وهو قول
الشافعي رحمه الله ولو قضى القاضي يلزمه يلزم بالاجماع **لهما** عمل الصحابة والامة بعد هم وحاجة
الناس اليه ولانه تقرب الى الله تعالى بماله فيزول عن ملكه كجعل ارضه مسجداً **له** قوله عليه السلام لا
حس من فرائض الله تعالى ولانه لو صح لوجب مراعاة شرائط الواقف ولا يمكن ذلك بعد زوال ملكه كما في
المسجد والله اعلم **كتاب الهبة** **هـ** من وهب الشيء لمناولك لا ب **هـ**

هـ كان له الرجوع فيما قن وهب **هـ** قال رجل وهب لاجيه شيئا وهو عبد الاجني فله ان يرجع فيه
بالاجماع ولو وهب لعبد اخيه كذلك ايضا عنده وقال لا يرجع **لهما** ان الملك يقع لمولاه فهو اخوه **له**
ان الملك يقع للعبد من وجه ولمولاه من وجه فوقع الشك في بطلان حق الرجوع فلا يبطل بالشك في الفصلين
هـ ولا يجوز هبة العتق **هـ** لاشئين فاقبله ولا تارة **هـ**

قال اذا وهب دار من رجلين لا يجوز وقال لا يجوز **لهما** انه لا يمكن فيه الشروع لانه تملك الجملة منها
ولهذا الوقال في البيع بعت هذه الدار منكما بال فقبل احدهما لا يجوز فصارك من عين من رجلين **له**
ان تملك الكل منهما تملك لنصف الشايع من كل واحد منهما لاجله له سوي هذا وهو باطل وانما لا يصح
قبول احدهما في البيع لانه تفريق الصفقة على البائع وفي الرهن ذاك رهن من كل واحد منهما ولهذا الوقي

دين احدهما فلا آخر جس كله. وهكذا تصدق بمالك. على غنيين من الرجال. قال والتصدق بدار واحد على غنيين على هذا فاما الصدقة على فقيرين والهبة للفقيرين يجوز لانه اخراج المال الى الله تعالى وهو واحد لا شريك له فلا شيوخ حتى يمنع الحمد لله رب العالمين.

كتاب البيوع اعلام رأس المال فيما يسلم في الكيل والوزن بشرط يلزم. قال اعلام قدر رأس المال في المكيل والموزون والعدي المتقارب شرط صحة السلم وقال الاشاعرة تكفي لهما انه بدل عين فيكون فيه الاشاعرة كما في البيع. ان جهالة قدر رأس المال تنفي الى المنازعة لان المسلم اليه اذا انفق بعضه ووجد في الباقي زبوقا ورده ولم يستبد له في المجلس ينتقض السلم بقدره ولا يدري ذلك فتؤدي الى المنازعة ولانه قد يعجز عن دار المسلم فيه فيتفقان على الفسخ ولا يدري لم يرد فان زاد او نقص فهو ربنا بخلاف بيع العين لان المبيع ان كان قائما رده ولا يرد قيمته ولا ربا في ذلك زاد او نقص وصورته اذا قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كذا او اسلمت اليك هذه العشرة الدراهم وهذه الدنانير في كذا من الحنطة او قال اسلمت اليك هذا الطعام في ثياب كذا.

كذا بيان موضع الايفاء فيما له حمل من الاشياء ومثل ذلك الثمن المؤجل والاخر والقسمة فيها دخل.

قَالَ وَبَيَانُ مَكَانِ الْإِيفَاءِ فِيهَا حَمْلُهُ مَوْنَةً شَرْطٌ وَقَالَ لَا يَشْتَرُطُ وَبَيَانُ مَكَانِ الْعَقْدِ لَهُمَا أَنْ مَكَانَ الْعَقْدِ مُتَعَيِّنٌ لِلتَّسْلِيمِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّعْيِينِ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَفِيهِ أَلَا مَوْنَةً لِحَمْلِهِ أَنْ التَّسْلِيمَ أَمَّا يَجِبُ عِنْدَ حُلِّ الْأَجْلِ وَلَا يَدْرِي أَيْنَ يَحُلُّ الْأَجْلُ فَيَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ عِنْدَ الْعَقْدِ كَيْلَا يُوْدِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ خِلَافَ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يُوجِبُ التَّسْلِيمَ فِي الْحَالِ وَخِلَافَ مَا لَمْ يَكُنْ لِحَمْلِهِ لِأَنَّهُ لَا مَنَازَعَةَ فِي حَمْلِهِ وَلَئِنْ أَعْلَمَ قَدْرَ الْمُسْلِمِ فِيهِ شَرْطٌ بِالْإِجْمَاعِ وَقَدْ رَمَالِيَّةٌ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمَاكِنِ فَأَعْلَامُ الْمَكَانِ يَكُونُ أَعْلَامُ قَدْرِ مَالِيَّتِهِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافُ ثَمَنُ الْمُبِيعِ فِي الْبَيْعِ الْمَوْجَلِّ وَالْأَجْرُ فِي الْإِجَارَةِ وَمَا يَشْتَرُطُ فِي النِّمَةِ مِنْ ذَلِكَ لَتَعْدِيلِ الْقِسْمَةِ إِذَا كَانَ لَهُ حَمْلٌ وَمَوْنَةٌ وَلَا يَجُوزُ سَلْمٌ فِي الْحِمْرِ وَقِيلَ جَازٍ فِي نَزْرِ الْعِظْمِ.

قَالَ السَّلْمُ فِي الْحِمْرِ لَا يَجُوزُ وَقَالَ يَجُوزُ إِذَا بَيَّنَّ وَصْفَهُ وَمَوْضِعَهُ لَهُمَا أَنَّهُ وَزَنِيٌّ مُعْلُومٌ فَصَارَ كَالْحَنْطَةِ لِأَنَّهُ تَخْتَلِفُ بِكِبَرِ الْعِظْمِ وَصَغَرِهِ فَيُوْدِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ فِي مَنْزِعِ الْعِظْمِ وَهُوَ رَوَايَةُ الْكَلْبِيِّ بْنِ زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا تَخْتَلِفُ بِالْثَمَنِ وَالْمُزَالِ فَيُوْدِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ فِي مَنْزِعِ الْعِظْمِ وَهُوَ رَوَايَةُ ابْنِ شُبَّانٍ عَنْهُ. لَوْ أَجَلَ اسْتِصْنَاعَهُ فَهُوَ سَلْمٌ يَشْتَرُطُ فِيهِ كُلُّ مَا يَشْتَرُطُ تَمْرٌ. الاستصناع الصحيح اذا ضرب فيه اجل شهر فصاعدا يصير سلفا ويشترط فيه شرائط السلم وقال لا يصير سلفا لهما انه استصناع حقيقة فبالاجل لا يتغير لانه امكن تصحيحه سلفا ولكن تصحيحه استصناعا لوجود معنى السلم فيه فجعله سلفا اولي لانه عقد جات به السنة والاستصناع ثبت باصطلاح الناس

يجوز السلم

لا بالحديث

لا بالحديث. لو نال زيفا ينصف رأس المال. فرد كان النصف للابطال. وتقي في الكيل باستبدال. في مجلس الرد بلا امصال.

قال اذا قبض رأس المال وتقرقا ثم وجد بعضه زبوقا فردها واستبدل بها الجياد في مجلس الرد ان قلت الزبوق يجوز وان كثرت بطل بقدره وهذا قياس ظاهر وقال يجوز قل او اكثر استحسانا لهما قبض الزبوق صحيح لانه جس حقه الا انه ينتقض عند الرد بعيب الزيادة فاذا استبدل في مجلس الرد يجوز لانه وجد قبض بدله الآن. ان القبض ينتقض من الاصل ولهذا يعود الاجل لو كان الدين موجلا ويعود الرهن والكنالة فصار كأنهما تفرقا من غير قبض الا ان اتركنا هذا القياس في القليل ضروري ان الدراهم لا تخلو عن قليل زيف ثم القليل عند ابي حنيفة رحمه الله في اكثر الروايات ما دون النصف والكثير ما فوقه وفي النصف عنه روايتان. ان كان رأس المال نوعين نقد. هذا ودين ذاك فالكفد. ان لم يكن فسط ذا وفسط ذاه والبر في الشعير والزيت كذا.

قال اذا قال اسلمت اليك هذه العشرة الدراهم العين والعشرة الدنانير التي هي لي عليك في كذا من الحنطة لم تجز في حق الدنانير بالاجماع لعدم النقد في المجلس وفي الدراهم يجوز عند ما وعند لا يجوز وعلى هذا الخلاف اذا سلم كحنطة في كذا شعير وفي من من الزيت لا يجوز في حق الشعير بالاجماع لان الكيل لجمعها وفي حق الزيت عند لا يجوز وعند ما يجوز لهما ان المفسد وجد في البعض فيقتصر الفساد عليه كما اذا باع عشرين فاذا احدهما مدبر لهما ان هذا فساد قوي دخل في صلب العقد فشاع في الكل كما اذا باع دنانير من الحنط فاذا احدهما خمر ولان قبول العقد فيما فسد العقد فيه شرط صحة العقد في الآخر لانه باعها معا فكان شرطا فاسدا كما اذا باع عشرين فاذا احدهما خمر بخلاف ما اذا وجد احدهما مدبرا لان فساد بيع المدبر ليس مجمع عليه. ثوبان بالعشرين في باب سلم.

مستويان قبضا والاكثر تم. راجح ثوبا من ثوب العاقد على اعتبار العشر ففوق فاسد. قال اذا سلم عشرة دراهم في ثوبين من جنس واحد وبين جنسهما ونوعهما ووصفهما وقد ردها وقبضها عند محل الاجل واراد ان يبيع احدهما مراوحة على خمسة يكره وقال لا يكره ولو سمي لكل واحد منهما خمسة لم يكره بالاجماع لهما ان حصته كل واحد منهما من الثمن معلوم لانه ينقسم عليهما باعتبار الصفة وهما متفقان في الصفة فصار كما لو سمي حصته كل واحد منهما لهما ان الثمن ينقسم عليهما بعد القبض على قدر قيمتهما لاعلى قدر صفتهما لان الصفة في المعين لغو وانما يعتبر حين كان موصوفا في الذمة والقيمة تختلف باختلاف المقومين فكان مجهولا فيكره بيعه مراوحة كما لو اشتراها بعشرة.

وفي مكان الدفع منما اختلفا. تحلف المطلوب لم تحلفا.

قال اذا اختلف رب السلم والمسلم اليه في مكان الايفاء فالقول قول المطلوب والبينة بينة الطالب

قال الشافعي رحمه الله في السلم لا يجوز ان يكون الثمن من جنس واحد

ولا يتحالفان وقالوا يتحالفان **لهما** ان مونة الحمل ملحق براس المال ولهذا يجوز بيعه مراوحة على الحمل
فصار كالاختلاف في الثمن وراس المال **له** انهما اتفقا على المعقود عليه وبدله واختلغا في شرط ملحق
به فصار كالاختلاف في خيار الشرط في البيع وقوله ملحق براس المال قلنا بلى ولكن في حق بعض الاحكام
املا يصير راس المال ولهذا لا يجوز ان يقول في المراوحة اشتريته بكذا وقيل هذا ابنا على ان بيان
مكان الايفاء هل هو موجب العقد او موجب الشرط عندهما موجب العقد فصار كالثمن وعنده مؤ
الشرط فصار كشرط الخيار **والقول في التأجيل قول المذيع** ذلك لا للطالب المستعجل
قال ولو اختلفا في الاجل فقال رب السلم له اجل والمسلم اليه يقول لم يكن له اجل فالقول قول رب
السلم بالاجماع لان الاجل يستفاد من جهته ولان فيه صحة العقد ولو كان المسلم اليه يدعي الاجل ورب
السلم ينكره فالقول قول المسلم اليه عنده استحسانا وقالوا القول قول رب السلم ويفسد العقد وهو
القياس **لهما** ان المنكر هو رب السلم والقول قول المنكر وان كان فيه فساد العقد كرب المال مع المضار
اذا اختلفا فقال رب المال شرطت لك نصف الزرع الا عشرة وقال المضارب شرطت لي نصف الزرع
مطلقا فالقول قول رب المال **له** ان القول قول من يشهد له الظاهر والظاهر يشهد بصحة العقد
فصار كالزوجهين اذا اتفقا على النكاح وقال احدهما انه كان بالشهود وقال الاخر كان بغير شهود فالقول
قول من يدعي الشهود بخلاف مسلة المضاربة لان ثمة الاختلاف في نوع العقد لان المضاربة اذا فسدت صارت
اجارة فرب المال ينكر هذا العقد فكان القول قوله اما هنا بخلافه لانهما اتفقا على عقد واحد

والرطب الغض ينزك كالا تجوز والدقيق بالسويق لا
والخنزير بالحنطة لا يجوز اذ فيه عن تسوية تحيزه

قال بيع الرطب بالتمر تجوز اذا تساوى كالا وقال لا يجوز **لها** ان النبي عليه السلام سئل عن بيع الرطب بالتمر
فقال او ينقص الرطب اذا جف فقلنا نعم قال لا اذ اني وبين العلة ولان الشرط هو التساوي في اعدل
الاحوال وهو حالة البسوسة ولم توجد **له** ان الرطب تمر حقيقة لما روي ان النبي عليه السلام نهي عن
بيع التمر حتى يزهي فقلنا وما يزهي فقال ان تمخر او يصفو وهذا صفة الرطب فكان هذا بيع التمر بالتمر
مثلا مثل كالا بكيل فجوز بالحديث المشهور وما روي من الحديث طعن في نقله ولو ثبت فهو غريب لا
يعارض الحديث المشهور وتامة عرف في طريقة الخلاف قال لا يجوز بيع دقيق الحنطة بسويقهالا
متساويا ولا متفاضلا وقال لا يجوز متساويا ومتفاضلا **لهما** ان الجنس مختلف لان احدهما لا يعود الى صفة
صاحبه **له** انه مكيل فويل بحسنه من وجه ولا يعرف التساوي بينهما فلا يجوز كالمقنية بغير المقنية
وما قالنا الدقيق قد يبل فيعقل فيصير سويقا فكان شبهة المجانسة ثابتة في الحال وعلى هذا الخلاف
بيع خبز الحنطة بالحنطة والمعني ما يكتا **وجاز** لمسلم ان يأمر **له** اذ مئة ببيع خمرة وشرا

لو وكل المحرم غير محرم بان يبيع صيده لم يحرم

قال المسلم اذا وكل ذميا ببيع خمر او خنزير او بشرائه او بالسلم في الخمر يجوز واذا باشره وقع الحكم للمسلم
فيخلل المحرم ويسبب الخنزير وقال لا يجوز ولا ينفذ على المسلم **لهما** ان المسلم ليس من اهل تملك المحرم
والخنزير وتمليكهما وحكم تصرف الوكيل يقع للموكل فلا يجوز كما اذا وكل نكاح امرأة مجوسية **له** ان التمليك
والتملك وجد من الذي وهو اهل لذلك وانما يثبت الملك للمسلم حكما لا قصد بتملكه والمسلم من اهل ذلك
كما اذا ورث المحرم فصار كسلم له عبد نصراني ما دون او مكاتب اشترى خمر او صيد وثبت الملك للموكل وعلى
هذا الخلاف المحرم اذا وكل رجلا بشرا او صيدا او ببيعته بخلاف نكاح المجوسية لان الموكل هو الذي يصير عاقدا
وحقوق العقد ترجع اليه **لوقال** اسلم ما عليك في كذا **ولم يعين** رجلا فقد هذي
كذلك الامر بان يتناع له عبد ابيه ولم يعين ابطله

قال رجل وكل رجلا بان يسلم اليه عشرة دراهم من الدين الذي عليه في طعام كذا ولم يبين العاقد فاسلمها
له لم يكن سدا للامر حتى يقبض الطعام فيدفعه الى الامر وكذا في الشراء لم يكن ما اشتراه للامر بل له والدين
عليه بحاله وكذلك الصرف وقال يكون للامر **لهما** ان دراهم الدين لا تتعين في العقود حتى لو اشترى ثيابا
بدراهم دين شرطت ان لا دين عليه لا يبطل العقد واذا لم يتعين صار كانه اطلق الدراهم وصار كما اذا
عين العاقد وعين العبد في الشراء **له** ان هذا ان وكيل بتمليك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يصح
وهذا لان الدراهم تتعين في الوكالة حتى لو ملكك عند الوكيل بطلت الوكالة بخلاف ما اذا عين العاقد
لانه وكله بقبضه فصار كما اذا وهب ديناه على غيبه وكل الموهب له بقبضه وكذا اذا عين العبد
تعين مالكة ايضا اما اذا لم يعين فهذا ان وكيل انسان بمحمول فلا يجوز **وللوكيل** بيع ما وكل به
بما يعز او تصون فانتبه قال الوكيل بالبيع المطلق اذا باع ما عزره وان كان يجوز وقال
لا يجوز وهذا قول الشافعي **لها** ان المطلق يحمل على المتعارف وهو البيع بمثل القيمة او بغيره فصار
كالوكيل بالشراء **له** انه وكله بالبيع المطلق وهذا بيع مطلق فينفذ عليه وما ذكر من العرف قلنا انما
يشقق حاله يحتاج الانسان الى البيع باقل من القيمة واطلاق اللفظ واقدام الوكيل من غير رقعة دليل
عليه بخلاف الشراء لانه محتمل انه اشتراه لنفسه او لا فلم يوافقه فجعله للموكل فكان متما فيه حتى لو لم
يكن متما بان وكله بشرا شيئا معينا لا يملك الشراء لنفسه فهو على الخلاف الذي ذكرنا

واخذ الركن اليسير بالثمن وبيعه النصف تجوز فاعلن

وعلى هذا الخلاف اذا وكله ببيع العبد فباع نصفه جاز عنه لانه لو باع كل العبد بثلث نصفه جاز هذا
اولي وعندنا لا ينفذ عليه لانه يوجب التعيب فيتضرره وعلى هذا الخلاف اذا وكله بالبيع بثلث
مئتي وشرط عليه ان يرتفع بالثمن رهن فاخذ رهنه لا يساويه ولا يجوز للوكيل صفقته

مَعَ الَّذِي يُلْفِي لَهُ شَهَادَتُهُ: قَالَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِذَا كَانَ فَعَلْ ذَلِكَ مَعَ مَنْ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لَهُ بُولَادٍ أَوْ زَوْجِيَّةً لَا يَجُوزُ وَقَالَ يَجُوزُ لهما أَنَّهُ أَتَى بِمَا فُكِّلَ بِهِ وَالْأَمْلَاقُ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَمَنْ عَقَدَ مَعَهُ مُتَبَايِنَةً فَكَانَ عَاقِدًا مَعَ غَيْرِهِ فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ هَاوِلًا يَنْتَفِعُونَ بِعَضْمِ مَالٍ بَعْضُهُ عَادَةً فَصَارَ التَّصَرُّفُ وَاقِعًا ه

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْبَرْخِ ه لَمَّا اشْتَرَى مِنْهُمْ بِغَيْرِ شَرْحٍ ه

قَالَ إِذَا اشْتَرَى عَيْنًا بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ مِنْ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ لَهُ مِنْ هَوْلٍ أَوْ إِرَادَةٍ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ مَرَاخِةً لَمْ يَجُزْ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ عِنْدَ خَلْقِ لهما بَيَانًا عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَمُشْتَرِي الْمَعْدُودِ عَدًّا أَنْ يَبِيعَ مِنْ قَبْلِ عَدِّ فَاجْزَأُ مُتَبَعٌ ه قَالَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا عَدَدِيًّا بِشَرْطِ الْعَدِّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ مَا لَمْ يَعْطَ وَعِنْدَهَا لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ ذَكَرَ الْاِخْتِلَافُ فِي النُّوَادِرِ وَالْأَمْلَاقِ لهما أَنْ هَذَا الشَّرْطُ صَحَّ وَإِذَا فَادَ الْمَلِكُ لَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ فَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ كَالَّذِي عَمِلَ ه أَنْ الْمُبِيعَ قَدْ رَمَاتَنَا وَلَهُ الْعَدُّ حَتَّى يَجِبَ رَدُّ مَا زَادَ عَلَيْهِ عَلَى الْبَايَعِ فَصَارَ كَالْكَيْلِ وَالْوِزْنِ ه وَالْفَقْهُ فِيهِ أَنْ أَحْتِمَالِ الْخَطَا فِي الْعَدِّ قَائِمٌ فَكَانَ فِيهِ أَحْتِمَالُ التَّصَرُّفِ فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ خِلَافُ الذَّرْعِ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهِ صِفَةٌ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهَا إِذَا الزِّيَادَةُ تَابَعَةُ أَمَّا هَاهُنَا خِلَافُهَا وَمُشْتَرِيهَا شَارِطًا لِلْوُطِيِّ ه فَالْعَقْدُ مِنْهُ فَاسِدٌ اللَّتْمِيُّ ه قَالَ إِذَا اشْتَرَى أَمَةً بِشَرْطٍ أَنْ يَبْطَاهَا الْمُشْتَرِي يَفْسُدُ الْعَقْدُ وَقَالَ لَا يَفْسُدُ لهما أَنَّهُ شَرْطٌ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ فَلَا يُوْجِبُ فُسَادَ الْعَقْدِ ه أَنَّهُ شَرْطٌ فِيهِ نَفْعٌ لِلْبَايَعِ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ عَنِ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ بِالْوُطِيِّ فَصَارَ كَشَرْطِ الْخِدْمَةِ لِلْبَايَعِ ه وَبَيْعُهُ كَذًا إِذَا رَاعَا مَنْ كَذًا ه

مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْزِلِ لَا يَجُوزُ ذَا ه قَالَ إِذَا اشْتَرَى عَشْرَةَ أَذْرُعٍ مِنْ مِائَةِ ذِرَاعٍ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ مِائَةِ دَرَاهِمٍ لَا يَجُوزُ وَقَالَ يَجُوزُ لهما أَنْ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ مِنْ مِائَةِ ذِرَاعٍ قَدْ رَالِ الْعَشْرَ فَصَارَ كَشَرْطِ عَشْرِ الدَّارِ ه أَنْ الدَّرْعَ هُنَا اسْمٌ لِلْأَذْرُعِ وَهُوَ مَوْضِعٌ مُعَيَّنٌ وَأَنَّهُ مَجْهُولُ الْجُزْءِ عَيْنٍ مِنَ الدَّارِ خِلَافُ الْعَشْرِ لِأَنَّهُ الشَّايِعُ ه إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا أَعْلَى أَنْ يُعْتَقَ ه جَارِيَةً وَأَفْسَدَاهُ مُطْلَقًا ه

قَالَ إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً أَوْ عَبْدًا بِشَرْطٍ أَنْ يَعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْعَقْدِ فَالْعَقْدُ فَاسِدٌ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فَلَوْ اعْتَقَهُ انْقَلَبَ جَائِزًا عِنْدَهُ وَلَوْ مَرَّ الثَّمَنُ وَنَا الْقِيَمَةَ وَقَالَ هُوَ عَلَى الْفُسَادِ وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ لهما أَنْ الْعَقْدُ فَاسِدٌ هَذَا الشَّرْطُ وَقَدْ تَقَرَّرَ الشَّرْطُ الْمَفْسُدُ ه أَنْ مَلِكَ الْاِعْتِقَاقِ حُكْمُ الْعَقْدِ فَلَا يَكُونُ خِلَافُ قَضِيَّتِهِ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فِي وَجُودِهِ خَطَرٌ فَاسِدٌ وَبِالْاِعْتِقَاقِ زَالِ الْخَطَرِ فَزَالَ الْمَفْسُدُ

وَكُلُّ شَاةٍ يَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَفْسُدُ إِنْ لَمْ يَعْلَمَ بِأَجْمَلَةٍ

قَالَ إِذَا انْظُرَ إِلَى أَيْلٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ قِيقٍ أَوْ عَدْلٍ زُطِّي فَقَالَ قَدْ أَخَذْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ بَكْزَادَةٍ هَا وَلَمْ يَسْمَعْ جَمَاعَتَهَا فَابْيَعْ فَاسِدٌ وَعِنْدَهَا جَائِزٌ لهما أَنْ الْمُبِيعَ مَعْلُومٌ بِالْإِشَارَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ وَالْثَمَنُ مَعْلُومٌ فَيَجُوزُ الْبَيْعُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى بَوْرَنَ هَذَا الْحَجَرِ هَبًا أَوْ هَذَا الدَّرَاهِمِ وَلَمْ يَعْلَمْ وَنَحْنُ هَا ه أَنْ ثَمَنَ الْوَاحِدِ مَعْلُومٌ لَكُنْ

مطلوب إذا وطئ بالجارية لا ترد بالبيع

الْبَيْعِ بِمَجْهُولٍ لِلتَّفَاوُتِ وَثَمَنُ الْكُلِّ بِمَجْهُولٍ فَصَارَ كَشَرْطِ الشَّيْءِ بِرَقْمِهِ وَمَسْئَلَةُ الْحَجَرِ قِيلَ هُوَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ه وَكُلُّ صَاعٍ يَكُونُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَفْسُدُ إِنْ لَمْ يَعْلَمَ بِأَجْمَلَةٍ ه

فَإِنْ كَانَ هَذَا فِي كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ عَدَدٍ عِنْدَهُمَا يَجُوزُ فِي الْكُلِّ الْمَازٍ وَعِنْدَهُ يَجُوزُ فِي قَفِيزٍ وَاحِدٍ وَثَمَنُ وَاحِدٍ لَانْ هَذَا الْقَدْرُ مَعْلُومٌ وَالْبَايَعُ فِي مَجْهُولٍ لَمَّا مَرَّ هَا وَالصَّبْرُ تَانِ إِذَا هُمَا جُنْسَانِ ه

ه يَفْسُدُ فِي الْكُلِّ بِلَا تَبْيَانٍ ه قَالَ فَإِنْ كَانَ صَبْرٌ مِنْ خَطِئَةٍ وَصَبْرٌ مِنْ شَعِيرٍ فَبَاعَ كُلُّ قَفِيزٍ مِنْ ذَلِكَ كَلَّهُ بَدْرَهُ لَمْ يَجُزْ عِنْدَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاحِدَ مَجْهُولٌ بِيضًا فِي هَذَا ه وَشَرْطُهُ جَارِيَةٌ إِلَى الْعَدِّ ه

ه مُسْتَوْعِبٌ لِلْعَدِّ فَاحْفَظْ وَاجْتَنِبْ ه قَالَ إِذَا اشْرَطَ فِي الْبَيْعِ أَوْ الشِّرَاءِ اخْيَارًا إِلَى الْعَدِّ فَلَهُ اخْيَارُ فِي الْعَدِّ كُلِّهِ وَكَذَا إِلَى وَقْتِ الظُّهْرِ فَلَهُ وَكَذَا إِلَى اللَّيْلِ وَقَالَ لَا يَدْخُلُ الْغَايَةُ فِي اخْيَارِهِ لهما أَنْ الْغَايَةَ لَا تَدْخُلُ فِي الْمَضْرُوبِ لَهُ الْغَايَةُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ اتَّوَا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ فَصَارَ كَتَا جِيلِ

الدين إلى رمضان وكذا الاجارة واليمين ه هَذَا هَذَا غَايَةٌ لَا سَقَاطَ مَا وَرَأَاهُ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنِّي بِاخْيَارِي تَيَأْتِدُ اخْيَارُ فَإِذَا قَالَ إِلَى الْعَدِّ سَقَطَ مَا وَرَأَاهُ وَقَدْ قَرَّرْنَاهُ فِي مَسْئَلَةِ الْمُرَافِقَةِ فِي كِتَابِ

الصَّلَاةِ خِلَافُ تَا جِيلِ الدِّينِ لِأَنَّ الْمَطَالِبَةَ تَثْبِتُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ فَكَانَ التَّاجِيلُ لَتَاخِيرِ الْمَطَالِبَةِ فَكَانَ غَايَةَ الْإِثْبَاتِ فَلَمْ يَدْخُلْ وَكَذَا الْاِجَارَةُ وَالْيَمِينُ أَمَّا الْيَمِينُ لِأَنَّهُ مَنُوعٌ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْحَالِ ثُمَّ مَتَدَّ بِذِكْرِ الْغَايَةِ إِلَى مَا ذَكَرْنَا وَأَمَّا الْاِجَارَةُ لِأَنَّهُ لَا تَنْتَفِعُ عَلَى الْمَنَافِعِ الْمَوْجُودَةِ لِلْحَالِ فَذَكَرْنَا الْمَدَّةَ لِلْاِمْتِدَادِ إِلَيْهِ وَخِلَافُ الصُّوْمِ لِأَنَّ

مَطْلَقَهُ يَقَعُ عَلَى الْأَقْلِ فَذَكَرْنَا اللَّيْلَ لِأَمْتِدَادِ الصُّوْمِ إِلَيْهِ ه شَرْطُ اخْيَارِ أَنْ يَبْعَا فَصَاعِدًا ه

ه مَعْنَى بَيْعِ الْبَيْعِ يُصِيرُ فَاسِدًا ه وَقَالَ إِسْقَاطُ اخْيَارِ الْأَبَدِ ه

بَعْدَ الثَّلَاثِ لَيْسَ رَفْعُ الْمَفْسُودِ قَالَ إِذَا اشْرَطَ اخْيَارُ زِيَادَةً عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَسَدَ الْبَيْعُ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَقَالَ لَا أَنْ كَانَ مَعْلُومًا يَجُوزُ شَهْرًا كَانَ أَوْ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ وَلَوْ شَرْطُ اخْيَارِ الْأَبَدِ لَمْ يَجُزْ بِالْإِجْمَاعِ فَلَوْ اسْقَطَ اخْيَارَ الْمَوْبِدِ فِي الثَّلَاثِ يَجُوزُ عِنْدَنَا وَلَوْ اسْقَطَاهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ لَا يَنْقَلِبُ جَائِزًا

عِنْدَنَا لِأَنَّ اخْيَارَ إِلَى هَذِهِ الْمَدَّةِ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا يَنْقَلِبُ جَائِزًا لِأَنَّهُ يَجُوزُ إِلَى هَذِهِ الْمَدَّةِ عِنْدَهُمَا لهما مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَاعَ جَارِيَةً وَجَعَلَ لِلْمُشْتَرِي اخْيَارَ شَهْرًا وَلَانَ اخْيَارُ ثَبَتَ نَظَرًا

لِلْعَاقِدِ فَلَا يَتَقَدَّرُ بِالثَّلَاثِ كَخْيَارِ الْعَيْبِ ه أَنْ الدَّلِيلُ يَنْفِي هَذَا الشَّرْطَ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِقَضِيَّةِ الْعَقْدِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ جُوزْنَا فِي الثَّلَاثِ كَحَدِيثِ جَبَّانَ بْنِ مُنْقِذٍ لَضُرُورَةٍ وَلَا ضُرُورَةٍ فِيمَا وَرَأَاهُ وَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَجْهُولٌ عَلَى التَّاجِيلِ فِي الثَّمَنِ ه مُشْتَرِيَانِ بِاخْيَارِ وَاحِدٍ ه تَخْتَصُّ بِالرَّدِّ فَذَلِكَ فَاسِدٌ ه قَالَ رَجُلَانِ اشْتَرَا شَيْئًا عَلَى أَنَّهُمَا بِاخْيَارٍ ثُمَّ اجَازَا أَحَدُهُمَا لَيْسَ لِالْآخَرِ أَنْ يَفْسُدَ وَقَالَ لَهُ ذَلِكَ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ

خِيَارُ الرُّوِيَّةِ وَالْعَيْبِ قَبْلَ الْقَبْضِ لهما أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمْلِكْ فَسَخَ كَانَ الزَّامُ الْبَيْعَ عَلَيْهِ لَا بِرَضَاهُ وَابْطِلَ لَهُ لَشَرْطُهُ فَصَارَ كَمَا إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا أَعْلَى أَنَّهُ بِاخْيَارٍ فِي نِصْفِهِ ه أَنْ رَدَّ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ يُوْجِبُ

عيباً في البيع عيباً لم يكن عند البائع اعني عيب الشركة كما لو تعيب بعيب آخر في ملكه
• لا يملك السلعة مشتركة • ان هو كان بالخيار فيها •
• وان يك الخيار في البيع لمن • باع فذلك مانع ملك الثمن •

قال اذا كان الخيار للبائع والمشتري جميعاً لم يخرج المبيع من ملكه ولا الثمن عن ملك المشتري بالاجماع
وان كان الخيار للبائع لم يخرج المبيع عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري بالاجماع والثمن يزول عن ملك
المشتري بالاجماع لكن لا يدخل في ملك البائع عند وعندها يدخل ولو كان الخيار للمشتري لم يزول الثمن عن ملكه
ولم يدخل في ملك البائع بالاجماع وخرج المبيع عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري عند خلافاً لهما
ان المانع وهو الخيار شرع نظر المانع في منع زوال ملكه لا في منع دخوله في ملكه ولانه لو لم
يملك يودي الى تشييب العين • ان هذا الخيار شرع لدفع العين ولو افاد الملك في جانب من له الخيار فزله
الخيار رماً لا يقدر على دفعه بان كان المبيع عبداً هو فربما يعتق عليه او يتصرف تصرفاً يوجب المنع من
الرد فاما الزوال عن ملكه لا يمنع فاية الخيار فلا يمنع وثمة الخلاف تظهر في مسایل منها انه اشترى
قريبة لم يعتق عليه عند وعندها يعتق ومنها ان الخيار اذا كان للمشتري وفسخ العقد فالزوال يرد
على البائع عند وعندها للمشتري ومنها اذا اشترى زوجته الامدة وقد ولدت منه لم تصرف له ولده
عند خلافاً لهما ومنها ان هذا النكاح لا يبطل عند خلافاً لهما ومنها انه لو وطئها في النكاح بعد
الشراء وهي ثيب لم يصرفا بضعاً عند ولا يسقط الخيار خلافاً لهما ومنها انها لو حاصت في مدة الخيار لم
يحتسب من الاستبراء عند خلافاً لهما ومنها انه لو فسخ البيع قبل القبض وبعد لا يجب الاستبراء
على البائع عند وعندها ان فسخ قبل القبض لا يجب الاستبراء استحساناً وان فسخ بعد وجب قياساً واستحساناً
ومنها انه لو اشترى شيئاً على انه بالخيار وقبضه باذن البائع ثم اودعه عند البائع فهلك عند في مدة الخيار
اودع ملك على البائع وبطل البيع عند لان القبض قد انتقض وعندها يلزمه الثمن لانه اودع ملك نفسه
ومنها ان الماذون اذا اشترى من حر شيئاً على انه بالخيار ثم ابراه البائع عن الثمن فاختار باق وجوز رده وقال
لا يجوز لانه ملكه ورده تبرع لانه بغير ثمن ومنها ان الذي اذا اشترى خمرًا او خنزيراً من ذي علي ان
المشتري بالخيار ثم اسلم المشتري بطل البيع عند لان الاسلام يمنع التملك وعندها لا يبطل لانه تم الملك
• والقول قول مدعي الخيار • لا قول من يتقبحه بالانكار •
قال المتبايعان اذا اختلفا في اشتراط الخيار فالقول قول من سفيه في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله
القول قول مدعي الخيار وجه هذه الرواية انه ينكر زواله عن ملكه او وجوب الثمن عليه وجه ظاهر الرواية
انه ينكر عارضا وهو وجوب ثبوت حق الفسخ مع وجود العقد لمن يملك فكان القول قوله
• ورؤية المأمور بالسلم • كروية الأمر فاسمع وافهم •

قال اذا اشترى شيئاً ولم يمس فوكل انفساً باقبضه فروية الوكيل كروية وبطل خيار عند وعندها
لا يبطل لهما انه مأمور بالقبض دون الروية فصار كالرسول له ان التوكيل بالشي توكيل بتمامه وتمام
القبض بالروية وكونه حال لا ينتقض بالفسخ بخلاف الرسول لانه لا يملك اتمامه ولهذا قلنا ان الرسول لا يملك
التسليم الذي هو تمام البيع والوكيل يملك من اشترى فباعه بافضلاً ثم اشترى بما اشتراه أولاً •
• فانه يبيعه مراحمته • حاصل الضمان للمناصحة •

قال اذا اشترى ثوباً بعشرة وقبضه ثمانية عشر ثم اشترى بعشرة لم يبعه مراحمته الا على خمسة
فيخرج الزرع الاول ولو باعه بعشرين ثم اشترى بعشرة لم يبعه مراحمته اصلاً وقال له ان يبيعه مراحمته على
الثمن الثاني في الفصلين جميعاً لهما ان هذا شرائاً جديداً لا يتعلق له بالاول فلا يعتبر فيه ما ربحه قبل ذلك
كما اذا اداه له الايدي ثم اشترى هو • ان بيع المراحمته بناء على الامانة فيحترز فيه عن شبهة الخيانة
الا ترى انه لو اشترى شيئاً بالف نسيئة ليس له ان يبيعه مراحمته بالف نقد ما لم يبين وهنا شبهة الخيانة
ثابتة لان الزرع الذي ربحه في البيع الاول بعرض السقوط بفسخ بيع الاول فانما يتأكد ذلك بالبيع الثاني
فصار بالعقد الثاني مشترياً الثوب وتأكّد الزرع الاول وهو خمسة بعشرة وليس له ان يبيع الثوب وحن
مراحمته على ذلك بخلاف ما اذا اداه اولته الايدي لان الزرع تأكد ببيع بعد
• ولا رجوع في البائس استعلاً • يعلم غيب والطعام اكلًا •

قال اذا اشترى ثوباً فقبضه فلبسه فخرق فلبسه او طعماً فأكله ثم علم بعيب به لا يرجع بنقصان العيب
وقال لا يرجع بنقصان العيب لهما ان هذا تصرف مشروع فكان مقرر الملك فكان الهلاك على ملكه فلا يمنع
الرجوع بالنقصان كما في العتق • ان هذا اتلاف المبيع فكان كالتخريق والقتل بخلاف العتق لانه انفساء
الملك وليس بالتلاف وهذا لان الاكل والتخريق فعل يوجد بغير ملك وهو في نفسه يقتضي للضمان وانما
يسقط الضمان بالملك فصار سقوط الضمان كابدل الحاصل له فصار كما لبيع فيمنع الرجوع بالنقصان بخلاف
العتق لانه لا يتصور بدون الملك فلا يكون موجباً للضمان • لو قيل المقبوض بالبيع بان •
• كان مبأحافله كل الثمن • ورد واشترى فيمن يقطع • وفيهما بالنقصان قال لا يرجع •
قال اذا اشترى عبداً فوجده حلال الدم فباعه بغيره وقل عند يرجع على البائع بجميع الثمن وعندها
يرجع بتفاوت ما بين حلال الدم وحرام الدم وعلى هذا اذا قبضه وكان سرق عند البائع فقطع عند رجوع
بنصف الثمن وعندها بتفاوت ما بين كونه واجب القطع وغير واجب القطع لهما ان التلف حصل في
يد المشتري بفعل يقتصر عليه فلا يرجع به على البائع كما اذا كانت جارية حاملاً فولدت في يد المشتري ماتت
وكما لو ماتت في يد البائع وماتت في يد المشتري • وجهان احدهما ان القتل والقطع يضاف الى سبب
كان في يد البائع لان الوجوب في يد الوجوب يفتي الى الوجود الثاني ان التسليم لم يصح لانه مستحق القتل

والقطع فصار كأنه قُتل أو قطع قبل القبض وهذا مكن غضب عبدًا اقتل رجلا عنده عمدًا ثم رده على المولى
فقتل فصار كأنه ان يفتن الغاصب قيمته فكذا هذا وأما مسألة الحجى ان يعلم انه مات بالحجى يرجع عنده
ومسألة الولادة كذلك عند قال في الجامع الصغير في المصنوعة اذا حلت في يد الغاصب ثم ردت فولدت
في يد المالك وماتت له ان يضمن الغاصب جميع قيمته عند خلافا لما مثل ذلك
مبيعة ماتت ولم تسلم فكسبها المشتري بها فاعلم
قال اذا باع عبدًا او جارية فاكسب كسبًا قبل القبض ثم مات انتقض البيع وكسبها المشتري وقالاهو
للبيع لهما ان البيع انتقض وجعل كان لم يكن فتبين ان الكسب كان على ملك البائع له ان الكسب حصل
على ملك المشتري والنقض لم يظهر في حقه لان النقص برده على المبيع وهو ليس بمبيع
لَوْ قَالَ حَمَلُ امِّي مِنْكَ فَزَدْ فَلَايَصِحُّ بَعْدُ دَعْوَاهُ الْوَلَدُ
قال اذا قال لآخر حمل امي منك فقال ليس مني ثم قال المولى هو مني لم يصح لانه متناقض في دعواه وعندها
يصح لحفاء العلوق عند الاقرار ولو اقال البائع قبل قبضها فالوطي للبائع قبل قبضها
قال اذا باع جارية من رجل بيعا باثا ثم تقابلا قبل القبض فعلى البائع الاستبراء في قول ابي حنيفة رحمه الله الاول
ذكر في الامالي وهو القياس وفي الاستحسان وهو قوله الآخر وقولها لا يجب وجه قوله الاول انها زالت عن ملكه
والآن ملكها وجه قوله الآخر ان هذا العقد انفسخ من الاصل وجعل كان لم يزل عن ملكه والله اعلم
واما الانسان يشترى بها من عبيد المديون يشترى بها
قال لو اشترى جارية من ماذون له مديون فعليه الاستبراء وهو استحسان وعندها ان حاضرت عند الماذون
بعد قبضه اياها جازا المولى ان يطاها بئنا على ان دين العبد يمنع ملك المولى عنده وعندها لا وقد عرف
مكاتب قد اشترى الأخت عجز استبراء المالك فيها واخترز
قال اذا اشترى المكاتب اخته او خالته ثم عجز ورُدَّ في الرق فعلى المولى الاستبراء في هذه الجارية
وقالا لا يجب وهو فرع مأمور في العتاق لان هؤلاء لم يتكاتبين عليه فصرن كالأجنبيات وعندها يتكاتبن ضمن
كالمكاتب وبنته والمكاتبه نفسها اذا عجزت فلا استبراء فيها والله اعلم ولا على البائع عقر فاعلم
في وطى مباح ولم يسلم قال اذا باع جارية من انسان ثم وطىها البائع قبل القبض لم يلزمه
العقر لانه لو اتلف كله لا يلزمه شي وعمل يسقط شي من الثمن اذا لم ينقصها الوطي عند لا يسقط وعندها
يقسم الثمن على قيمة المنافع وهي العقر وعلى قيمة الجارية فاذا اصاب العقر يسقط وما بقي يجب فان نقصها
الوطي بان كانت بكر فعند يقسم الثمن على قيمة النقصان وقيمة الجارية فما اصاب قيمة النقصان يسقط
وما اصاب قيمة الجارية يجب وقال لا ينظر الى قيمة النقصان والعقر فيدخل الاقل في الاكثر ثم يقسم الثمن
على الاكثر وعلى قيمة الجارية فما اصاب الاكثر يسقط وما بقي يجب لهما ان منافع البضع ملحقة بالاجزاء

استبراء

وتسحق

وتسحق بالبيع فيسقط باطلاها عن المشتري حصتها من الثمن كسائر الاجزاء له ان منافع البضع ليست بهال
فلا يقابلها شي من الثمن ولهذا لا يتأكد على المشتري باطلاها شي من الثمن اذا لم ينقصها فلا يسقط باطلاها شي
والاجل المطلق في البيع يعد من حين قبض العين لا يوم عقد
قال اذا باع شيًا بثمان موزن الى سنة ومنعه البائع حتى مضت سنة له اجل سنة مستقبلة وقال لا اجل له بعد
معنى سنة لهما انه اجله سنة وقد مضت السنة فصار كما لو اجله الى رمضان فجاء رمضان قبل القبض له
ان الاجل للترفيه بتأخير المطالبة حال توجه المطالبة وقبل القبض لا مطالبة فينصرف الى سنة بعد خلاف
التأجيل الى رمضان لانه اجل الى رمضان معين وقد جاء اماهاها فذكر سنة مطلقة ذكر هذا في نوادر
مشاهير ومن يبيع شاة فجاءت تحمل فأتلف البائع هذا وقتل
ياخذها بفسطاط من اشترى بلا خيار وهما قد خيرا
قال اذا باع شاة فولدت ولدا قبل القبض فاستهلك البائع الولد سقطت حصته من الثمن بعد القسمة
على قيمة الشاة يوم العقد وقيمة الولد يوم الاستهلاك لانه صار اصلا بالتناول ولا خيار اصلا للمشتري
عنده وقال له الخيار وعلى هذا الشجر مع الثمر لهما ان الزيادة صار لها حكم المبيع حتى سقطت حصته من
الثمن فيختار به المشتري كما في الموجود عند العقد خلاف الهلاك لانه لم يصير اصلا له ان المبيع الذي
ورد عليه العقد مقصودا حاله قائم وهو الاصل فلا يختار المشتري كما لو هلك الولد بل اذ لانه ثمة
ياخذ بجميع الثمن وهنا بعضه كتابه
صرف وبيع باجتماع عقدا نسبة كلاهما قد فسدا
قال ابو حنيفة رحمه الله اذا باع جارية بها طوق ذهب بن ذهب او فضة الى اجل فسد في الكل وعندها
لا يفسد في الجارية وقد مررت اجناسه في كتاب البيع وأفلس القرض اذا الفس كسد
فالمثل لا القيمة يعطي ويرد والخلط في الدراهم استهلاك وليس فيها لهما اشتراك
قال اذا استقرض فلوسا رابحة ثم كسدت رد عينها ان كانت قائمة ومثلها ان كانت هالكة وقال عليه
رد قيمتها يوم قبضها لهما انه قبض مضمون وفي الكساد هلاك امثاله فصار مضمونا بقيمته له ان القرض
عارية والعارية رد عينها حقيقة او معنى برد مثلها قال اذا اخذ درهمين وخلطها بدرهم نفسه
فعليه ضمانها ولا سبيل للمالك على المخلوط وقال له ان يشاركه فيها وان شاء ضمنه ولو هلك قبل القبض هلك
من مالها لهما ان عين حقه قائم حقيقة الا انه تعذر التميز فصار كالهلاك فان شأنا مال الى جهة القيام
وشارك وان شأنا مال الى جهة الهلاك وضمنه له ان ماله صار بحال لا يوصل اليه ولا يمكن التمييز البتة فصار
مالا من كل وجه كالمبايعين والله اعلم والمشتري بالامر عينا الورضي
يفاجئ العيب ولما يقضي جاز الرضا منه على الموكل في أصله المعهود فاسمع واعقل

قال الوكيل بشرع عينه اذا اشتراه ووجد به عيبا قبل ان يقبضه فوضي به قال في السير الكبير علي قياس قول ابي حنيفة رحمه الله يلزم الامر سواء كان العيب فاحشا او غير فاحش وقال في الصرف وهو قولنا في الفاحش يلزم الوكيل وفي غير الفاحش يلزم الموكل وهذا استحسان ولم يذكر القياس وقيل القياس ان يلزم الامر كيف ما كان وقيل القياس ان يلزم المأمور بكل حال وما ذكر في السير فهو قياس قول ابي حنيفة رحمه الله في الوكيل بشرع عينه اذا اشتري عبدا مقطوع اليدين او الرجلين ونذكر في كتاب الوكالة

لا تأني في الصلح عن العيب بان زاد كثيرا وهو من جنس الثمن

قال اذا اشتري ابريق فضة في الف درهم مائة دينار وتقا بضائمه وجد به عيبا وهو قاييم فله ان يرد به فان صاحبه علي دينار وقبض جاز سواء كان الدينار اكثر من قيمة العيب او اقل وقالان كان الفضل قد رما لا يتخاض الناس فيه لا يجوز لها ان حصة العيب من الدينار صار دينيا في الذمة فاذا صاح علي اكثر منه صار كانه صاح عن عشرة دراهم دينيا علي احد عشر دراهم انه بدل عن الجزء الفايض ولا يربا بينهما اصل المسئلة اذا غضب عبدا فانلفه ثم صاح به علي اضعاف قيمته جاز عنده لانه مقابل بنفس العبد خلافا لها والمعني ما بيننا لو زاد بعد الصرف فيه درهما او بعد بيع العبد خمر او دما

يصح ما قد زاد والعقد فسد وان بطل اذا اصح ما عقد

قال اذا باع قلب فضة وزنه عشرة بخرق دراهم وتقا بضائمه زاد في الثمن درهما جازت الزيادة وفسد الصرف وكذا الوشرط الجواز فيه وكذا الوبايع عبدا بالف درهم ثم زاد رطلا من خمر وقال لا تجوز هذه الزيادة والعقد الاول يبي علي الصحة **لها** ان في تصحيح هذه الزيادة ابطالها لانه يبطل العقد والزيادة جميعا فلا يجب تسليمه **لها** انهما يملكان فسخ العقد فيملكان تعيين من الصحة الي الفساد قال ولو حط عن الثمن درهما يصح الحط ويفسد البيع ايضا وقال ابو يوسف لا يصح الحط ويصح الصرف الاول وقال محمد رحمه الله يصح الحط ولا يفسد الصرف ونذكر في باب ان شاء الله

كتاب الشفعة

اذا بناني فاسد الشراء **فالشفع** **الاخذ بالبناء** **اذا البناء واتخاذ المسجد** **يبطل حق الفسخ فاخفظ واجهد**

اذا اشتري دارا شرا فاسدا او قبضها وبنانيها انقطع حق البايع عنها وعلي المشتري قيمتها ويجب للشفع الشفعة فيهدم المشتري البناء لانه لم يدخل في البيع وعندها لا ينقطع حق البايع ويسترد ما البايع وقدم البناء **لها** ان حق البايع في الاسترداد اذ قوي من حق الشفع وحق الشفع لا يبطل وله نقض البناء فالبايع اولى **وله** وجهان احدهما ان حق الاسترداد في البيع الفاسد حق الشرع والبناء حق المشتري وحق العبد مقدمه حاجته والثاني ان المشتري بني بتسليط البايع فلا يكون له نقضه بخلاف الشفع لان حق الاخذ له لا للشرع وهو لم يسقط المشتري علي البناء فكان له نقضه قال فان اتخذها المشتري مسجدا فعلي هذا الخلاف وذكر

هلال في كتاب الوقف عن اصحابنا رضوان الله عليهم جميعا انه ينقطع حقه وجه هذه الرواية انه اخرجهما عن ملكه علي وجه التقرب فصار كما لو اشترى عبدا فاسدا فاعتقه وجه رواية الاولى ان الله تعالى لا يقبل الطاعة بالمعصية فصار كما لو وهب لغريم ولم يقبل لا ينقطع حق البايع

اذا اشترى الانسان دارا ما استحق **ظلتها ما لم يقل بكل حق**

قال اذا اشترى دارا وله طلة وهي التي احد طرفي جدرها علي حائط من الدار وطرفها الآخر علي حائط الجار المقابل ولم يكن مفتحا في هذه الدار لم يدخل بالاجماع فان كان مفتحا في الدار لا يدخل عنده ما لم يقل بكل حق هو لها وقال لا يدخل من غير ذكر الحقوق **لها** انه يرتفق بها صاحبها فكان تبعها لها كالكيف **لها** ان قرارها هذه الدار وبغيرها فكان تبعها لها من وجه دون وجه فلو ذكر الحقوق تدخل والا فلا والله اعلم بالصواب

ولا يجوز بيعه في علية **لوارث** **وجوز ابعثه**

وهو اذا ما باعه لاجني **والوارث الشفع لم يستوجب**

قال المريض مرض الموت اذا باع دارا من الاجني بالف درهم وقيمتها ثلاثة آلاف درهم ولا مال له غيرها ثم مات وابنه شفعها فلا شفعة له ولم تحك خلافا وكذا قال في الجامع الكبير اذا كان البيع للوارث باقل من قيمتها وقال في الوصايا بالشفعة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ياخذ بقيمتها ان شائنا علي ان الاخذ بالشفعة بمنزلة البيع منه وعند ابي حنيفة رحمه الله لو باع من الوارث بمثل قيمته او اكثر من القيمة لا تجوز وعندهما تجوز فكذا الاخذ بالشفعة اما اذا كان شرا الاجني باقل من القيمة فعندها لا ياخذ ايضا في هذه الرواية لانه لا يمكن الاخذ بالقيمة لان الاخذ بالشفعة شرع بما قام علي المشتري وانه لم يقر عليه بالقيمة ولا يمكن اخذ بالثمن لان فيه محاباة وهي للوارث باطله وفي رواية الوصايا ياخذ بالقيمة لانه يصير كانه باعه من الوارث بالفين وقيمتها ثلاثة آلاف فلا يسلم له الا بتمام القيمة قال فان كان هذا البيع مع الابن والاجني شفعها فلا شفعة عنده لان البيع باطل عنده فان اجاز الوارث جاز البيع والمحابات وثبتت الشفعة لان الوصية للوارث تجوز باجازه الوارث وعندها ان كان بمثل القيمة جاز البيع ويثبت الشفعة وان كان فيه محاباة فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بتمام القيمة وللشفيع ان ياخذ بذلك وان شاترك وردها وللشفيع ان ياخذ بالقيمة لان المحاباة كانت فاسدة فصارت تملك بالقيمة ولا يبطل حق الشفع برد المشتري ولو اجاز الوارث المحاباة جاز وللشفيع ان ياخذ بالثمن **كتاب القسمة**

وعدد الرؤس لا السهام **معتبر في اجرة القسام**

قال اجرة القسام علي عدد الرؤس في العقار والمنقول جميعا عنده وقال علي قدر الانصبا جتي لو كان المال بين ثلاثة لاحد سدسه وللآخر ثلثه وللثالث نصفه فالاجرة عليهم اثلاثا عنده وعندهما اسداسا **لها** انه يعمل في املاكهم بالاصلاح فيجب الاجر علي قدر ملكهم كاجر حمل حنطة مشتركة وحفر بئر مشتركة **له**

ما اشار اليه محمد رحمه الله في الكتاب لعل النصيب القليل اشد حسبا من النصيب الكثير والاجرة بقدر
 المونة والعمل وذلك يختلف فيعتبر عدد الملاك لا قدر الاملاك كما في الجراحات في القتل **هـ**
ولا يجوز قسمة العقار **هـ** بين ذوي الميراث بالاقرار **هـ**
 قال العقار اذا كان بين ورثة كبار حضوبا قروا عند القاضي انه ميراث لهم فطلبوا قسمة بينهم لم يقسمه
 القاضي ما لم يقيموا البينة على اصل الميراث وقال لا يقسم ويشهد على انه قسما بقرارهم **لهما** انه ثبت
 كونه لهم بقرارهم وطلبوا من القاضي امرامشروعا فيجيبهم الى ذلك كالموروث المنقول والعقار المملوك
 بالشراء والهبة **له** ان التركة قبل القسمة على حكم ملك الميت ولهذا الوصي بعد الانسان ثمرات وهو يخرج
 من ثلثه ثم زاد قيمته قبل القسمة لم يسلم له كله وبعد القسمة لا يبقى على ملكه حتى لو قسموا واعطوه
 العبد ثم زادت قيمته فهو له كله فكان هذا اقتضا على المورث بقرارهم وانه لا يجوز بخلاف غير الموروث
 لانه ليس قسما على غيرهم وبخلاف الموروث المنقول لان قسمته نظرا للميت لصيانته ماله لانه لو ملك
 لهلك على الميت والعقار لا يهلك فيها **والدور بين القوم كل واحد** **هـ** يقسم فيما بينهم على حدة **هـ**
وبالتراضي الجع بيع فاعلم **هـ** وليس للنهر حريم **فافهم** **هـ**
 قال القاذران بين رجلين تقسم كل واحد منهما قسمة على حدة ولا تقسمان قسمة واحدة بان جمع نصيب
 احدهما في احدهما الا عن تراض وقال للقاضي ان جمع اذ اري المصلحة فيه **لهما** انهما من جنس واحد فصار
 كبيتين في دار واحدة **له** انهما تتفا وتان بالمكان والمسجد والجيران وغير ذلك تفاوتا فاحشا ومبني القسمة
 على التساوي **هـ** ولا يجوز قسمة الرقيق **هـ** حكما على غير رضا الرقيق **هـ**
 قال الرقيق لا يقسم قسمة واحدة من غير تراض وقال لا يقسم اذ اطلب احدهما ذلك **لهما** ما ذكرناه وصار
 كالابل وخذها والبقر وخذها والغنم وخذها **له** ان القسمة في الرقيق بمعانيها الباطنية ولا وقوف عليها
 فلا يمكن التسوية والنظر بخلاف الابل والبقر والغنم لان قسمتها بمعانيها الظاهرة والوقوف عليها ممكن
 قال لا حرم للنهر عند خلافا لهما ونذكره في كتاب الشرب **هـ** لو باع بعد الاقتسام سائمة **هـ**
والمشتري فيه بني ورثة **هـ** وبغده ضمنه عينا علم **هـ** لم يبيع شريكه بما عجز **هـ**
 قال اذا صار له بعض الدار بالقسمة وباعه وبني فيها المشتري ثم وجد به عيبا ورجع على بايعه بالنقصان
 لم يرجع البايع على شركائه بشي ولم تحك خلافا وقيل هو قول ابي حنيفة رحمه الله استشهدا بما قال في كتاب
 الصلح اذ باع جارية فملك عند المشتري ثم اطلع على عيب بها رجع بالنقصان ثم البايع لم يرجع على بايعه
 بشي عنده وعندهما يرجع وبما قال في الدعوى اذ باع جارية ثم باعها المشتري من اخر فاستولدها المشتري
 الثاني ثم استحقها رجل واخذ قيمة الولد رجع على البايع بالثلث وقيمة الولد والبايع يرجع على بايعه بالثلث لا غير
 عنده ونذكره ثم ان شاء الله والله اعلم **كتاب الاجارات**

لا يضمن

لا يضمن العين الاجير المشترك **هـ** ان غاب لا بالصنع منه او هلك **هـ**
 قال ابو حنيفة الاجير المشترك اذا هلك العين في يد من غير فعل لا يضمن وقال هو مضمون عليه الا فيما لا
 يملك التحرز عنه كغلبة سرق او حرق او غرق **لهما** ان احفظ معقود عليه كالحمل فيتعبد بالسلامة عن
 اسباب الهلاك كنفس العمل هو الدق مثلا بخلاف اجير الواحد لان المعقود عليه نفسه لا غير **له** ان العين امانة
 في يد لانه قبضه باذن مالكه لهذا ولو هلك تحرق غالب لا يضمن لانه امين والامير لا يضمن الا بالحيانة
 وقوله احفظ معقود عليه ليس كذلك لان المذكور هو العمل دون الحفظ الا ان العمل لا يحصل الا بالحفظ فيثبت له
 ولايته الحفظ لان يجب الحفظ عليه **لو قال خطه اليوم والاخر كن** **هـ** ونصفه الاخر اذا خطت غدا **هـ**
فالاوّل الصحيح دون الثاني **هـ** وصح في قوليهما الشرطان **هـ**
 قال اذا قال الخياط ان خطت هذا الثوب اليوم فلك درهم وان خطه غدا فنصف درهم صح الشرط الاول
 دون الثاني حتى لو خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدا فله اجر المثل لا يجاوز به درهم ولا ينقص عن نصف
 درهم وقال صح الشرطان جميعا **لهما** انهما عقدان بدينين مختلفين فيصح كلاهما كما اذا قال ان خطه روميا
 او فارسيا **له** ان الشرط الاول لا غرض فيه والثاني فيه غرض لانه انما يوجد بفوات خياطة اليوم ولانه اجتمع
 في اليوم الثاني عقدان بدرهم ونصف درهم لانه لو اقتصر على الاول وخاطه في اليوم الثاني يستحق درهما
 بخلاف الخياطة الرومية والفارسية لانهما مختلفان **هـ** وباطل اجارة المشاع **هـ**
الا من الشريك في الصباغ **هـ** قال اجارة المشاع لا تجوز وقال لا تجوز **لهما** انه نوع تمليك
 فيجوز في المشاع كالبيع وكما لو اجر دار من اثنين وكما لو اجر من شريكه **له** انه عقد يعرى عن غرضه **هـ**
 لان الغرض هو الانتفاع في المشاع وانه لا يتصور وحده فلا بد له من التهاجي فيصير كل واحد منهما نايبا
 عن الاخر في النصف في نوبته والمالك لا يصلح نايبا عن المستاجر في الانتفاع بخلاف ما اجر من اثنين ومن
 شريكه لان كل واحد منهما يصلح نايبا عن صاحبه وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف **هـ**
والظير تستاجر للغلام **هـ** يجوز بالكسوة والطعام **هـ**
 قال اذا استاجر ظيرا اداة بطعامها وكسوتها ولم يزد على هذا يجوز استحسانا وقال لا يجوز قيا ساولها
 اجر مثلها اذا ارضعت **لهما** ان الاجرة مجهولة **له** انها جمالة لا تقضي في المنازعة لان الظاهر انه لا يضابقها
 فيما تريد تحت الولد فلا توجب فساد العقد **هـ** واشهر تبدل بالمشتمل **هـ**
فهي ثلاثون ثلاثون كل **هـ** قال اذا استاجر دارا سنة او سنين او شهرا اسماءه وقد مضى بعض الشهر
 تحسب كل شهر بالايام ثلاثين يوما والسنة بثلاث مائة وستين يوما وقال لا يعتبر الشهور المتخللة بالاهلة
 ويكمل الاول ثلاثين يوما بالاخير **لهما** ان الاصل اعتبار الشهور بالاهلة اذا امكن وقد امكن في الشهور
 المتخللة وتعذر في الاول فيكمل بالاخير **له** ان الشهر الذي وقع فيه العقد يجب تقيمه بالذي يليه فينقص

الذي يليه فكل الثالث وكذا الكل وعلي هذا البعد والاحتمال ونحوهما **والمكثري** يضم من ان مات الفرس
بضمه وكبحه اذا شمس قال اذا اكرى دابة فضر بها في السير او كبحها بالجماع فعطبت ضمن وهو
القياس وقال لا يضمن وهو الاستحسان **لها** ان الضرب في السير معتاد فكان ما دونها فيه **له** انه فعل غير
اذن صاحبه فيضمن كذا في القصار اذا تلف وما ذكر من العادة فمشتركة لان بعض الناس يعتادون السير بتحرك
الرجل والصياح فلا يثبت الاذن بالشك والاحتمال وعلي هذا الخلاف ضرب الاب انه الصغير للتاديب

عندهما لا يضمن الحاجة الي ذلك في التاديب وعند يضمن لان التاديب يقع بالزجر والتعريك
هـ لو حمل المسلم من الذي بالاجر كان جازيا في الحكم

قال ذي اذا استاجر بيتا من مسلم ليبيع فيها الحنزا واستاجر مسلما ليجل له حنزا او برعي خنازير او دابة
او سفينة لجلها جاز وقال لا يجوز **لها** انه استجار على المعصية فلا يجوز **له** انه استاجر على عمل معلوم باجر
معلوم فيجوز واما ما ذكر من المعصية قلنا نفس العمل والوضع ليس محراما فانه يحمل حملها للإراقة والتحليل واما
محرم بقصد حمله للشرب والعقد يرد على العمل لا على القصد وفي البيت يجب الاجرة بمجرد التسليم ولا معصية
فيه **هـ وفاسد اجارة الممتر** **ان لم يبين موضعه بالذكر**

قال اذا استاجر طريقا ليمر فيه في دار رجل ولم يبين موضع الطريق لا يجوز وعند ما يجوز وهي مسألة اجارة
المشاع وكذا اذا استاجر على منزل ليمر عليه وفي بعض الروايات قال ليني عليه وقيل هو خطأ لانه للبنا
يجوز بالاجماع لعدم الشروع وقيل هو صحيح وهو محمول على ما اذا كان العلول لرجل والسفل لرجل اخر وفي هذا ليس
لصاحب العلوان يبي فيه عند لما عرف فليس له ان يؤاجر غيره ليني فيه عند

ولا يصح قوله لمسلم **ارخبز لي اليوم كذا ابد زهم**

قال اذا استاجر رجلا ليخبز له هذه العشرة الاقصر اليوم بد زهم او ينقل له طعاما معلوما اليوم من
موضع الى موضع فلا اجارة فاسدة وقال لا يجوز ويقع العقد على العمل حتى لو فرغ منه في نصف النهار فله كل
الاجرة ولو لم يفرغ اليوم فعليه العمل في الغد **لها** ان هذا عقد على عمل معلوم الا ان ذكر الوقت للتجمل
ضار كما لو استاجر ليجل بد زهم وشرط عليه ان يفرغ منه اليوم **له** انه ذكر العمل وعين الوقت واجمع
بينهما غير ممكن لان عند تعيين الوقت يصير اجير وحده وعند ذكر العمل يصير اجير مشترك واحكامها
مختلفة وليس احدهما ولي من الآخر فيفسد وروي هشام عن محمد رحمه الله عليهما انه قال في قول ابي حنيفة رحمه
الله انما تفسد اذا قال علي ان يعمل اليوم هذا العمل حتى يصير من فاما لو قال في اليوم يجوز لانه ظرف لامر
وكذا لو استاجر دابة من الكوفة الى بغداد ثلاثة ايام فهو على هذا الخلاف

تسليمه الألبان ان يقيمها **وجعلنا تسريحها تسليمها**

قال اذا استاجر رجلا ليكتب له كذا البنا في داره فافسد المطر قبل ان يرضه او انكسر فلا اجر له لعدم التسليم

فان اقامه ولم يسرحه فعنده هو تسليم وقال التسريح من تمام التسليم **لها** ان المتعارف هذا فكان عليه
كالا قامة **له** ان الواجب عليه بالعقد التلبيس وهذا ليس من اتخاذ اللبن فلا يكون عليه كالحمل الي بيته
اذ البئر في غير بيته **له** لو رد دالا جري يتردد العمل في الدار فهو جازي بلاخلل

قال اذا استاجر دالا علي انه ان سكنها فاجر دهم وان اقعدها فيها حدا او قصارا او نصب فيها رجا
فاجر دهم وان استاجر دابة الي موضع كذا علي انه ان حمل عليها حنطة بد زهم وان حمل شعير بد زهم
او شرط ذلك في الارض بزراعة حنط او سمسر فسدت الاجارة في قول ابي حنيفة رحمه الله أولا وهو قولها
وقال اخر اجاز **لها** ان المعقود عليه واحد وهو تسليم الحمل بدليل انه لو سلم ولم يسكن ولم يحمل ولم يزرع

تجب الاجرة والاجران مختلفان ولا يذري انهما يجب ففسدت الاجارة **له** ان اقل الاجرين يجب بتسليم
الحمل والزيادة موقوفة على ظهور العمل ولو كان كل الاجر موقوفا علي ذلك جازي كما في مسألة الاجارة في خياطة
الرومية والفارسية فهذا اولى **له** لو ائلف الغاصب في المعصوب ما يقبض من غلبته لن يغرماء
قال ولو غصب عبدا فاجر العبد نفسه وقبض الاجر فاخذ الغاصب واكمله لا يضمن للمالك شيئا وقال

يضمن **لها** انه اتلف مال الغير بغير اذنه **له** انه اتلف مالا غير محرز في حق المالك لانه في يد الغاصب
ويد الغاصب ليست محروقة للمالك عن نفسه اعني الغاصب فلا يضمن **و** حامل الكتاب للحواب
هـ عاد لموت ذاك الكتاب قال اذا استاجر رجلا ليدب بكتابه الي بغداد وباتي بجوابه
فذهب فوجد قد مات فرد الكتاب الي المستاجر لا اجر له وقال محمد رحمه الله له اجره الذهاب وذكر الفقيه ابو

الليث قول ابي يوسف مع قول محمد رحمهم الله وغيره ذكر مع قول ابي حنيفة رحمه الله **لها** ان الاجرة تقابل الذهاب
دون حمل الكتاب لانه لا مونة فيه فلا يقابل الاجر وقد وجد الذهاب بالكتاب فيجب بقدره **له** انه باطل

تسليم المعقود عليه فلا يستحق البدل كما لو استاجر ليجل الطعام الي موضع فحمله ثم رده اليه قوله بان
الاجر لا يقابل حمل الكتاب قلنا ليس كذلك لانه امر مقصود وان لم يكن فيه مشقة وقد قابل الاجرة به فاذا
نقصه فقد بطل الاجر **و** مكثري المزك بالسرج **هـ او كفه يغرم كل المكثري**
قال اذا اكرى حملا بسرج فترع ذلك السرج واوكفه باكا في يوكف بمثله الحنط فذلك يضمن كل قيمته

وقال لا يضمن الا قدر الزيادة **لها** ان الاذن انعدم في قدر الزيادة **له** ان الاكاف يستعمل كما لا يستعمل
له السرج والاكاف يدق اطراف الدابة والسرج لا فصار مخالفا كما اذا حمل احد يد مكان الحنطة
المشروطة **كتاب ادب القاضي** لا يسأل القاضي عن الشهود

الابطن الخضم ذي الجحود وفي العقود والفسوخ لو قضي بالشاهد الكاذب
جاز ومضي قال يقضي القاضي بظاهر العدالة ولا يسأل عن الشهود الا اذا طعن الخضم فيهم الا في
الحدود والقصاص وقال لا يسأل في كل حادثة من غير طعن **لها** ان عدالة الشاهد شرط وفي الناس عدل وغير

عدل فيجب الاستكشاف بالسؤال **له** ان الاصل هو العذالة في المسلمين وقال عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض الا ان عند الطعن يزول هذا الظاهر فيجب البحث والعقوبات تحتال لدها
 فيجب السؤال لذلك وقيل ان هذا اختلاف زمان فان ابا حنيفة رحمه الله كان في العصر الذي عدلهم
 النبي عليه السلام بقوله ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وهما كانا في القرن الرابع قال فيهم النبي عليه السلام
 ثم يفسحوا الكذب والزور قال قضا القاض في العقود والفسوخ بشهادة الزور فينفذ ظاهر او باطنا
 وقال لا ينفذ باطنا وهو قول الشافعي رحمه الله **لهما** ان القضا اظهر ما هو ثابت لا اثبات ما لم يكن
 فصار كالاملاك المرسلة **له** انه قضي بامر الشرع لانه متى ظهر صدق الشهود صار مأمورا بالقضا فيقتل
 قضاؤه الى الشرع فصار كأن الشرع قال اثبت الحكمين كما خلا لاف الاملاك المرسلة لانه لا يمكن تنفيذ وقد
 عرف تمامه في طريقة الخلاف **له** لا يعمل الشهود والقضا **له** باخط اذ ينسون والرواية **له**
 قال اذا وجد القاضى محيضة فيها شهادة شهود عند وهو غير حافظ للحادثة لا يقضى بذلك وكذلك قال
 في الصلح وفي رواية الاخبار وقال له ان يقضي ويشهد ويروي اذا علم انه خطه على الحقيقة **لهما** انه
 يفيد علم غالب الظن وهو واجب العمل به **له** انه لا علم ما هنا بوجه ما بالحادثة والقضا والرواية والشهادة
 بدون العلم باطل **له** ومن قضي بما راي قبل القضا بلا شهود في الخصومات لغاه
 قال لا يجوز للقاضي ان يقضي بما راي قبل التقليد او بما هو في غير مصرع الذي هو قاض فيه وقال له ذلك
لهما انه قضا على العلم **له** ان هذا علم شهادة لا علم قضا ولا يمكنه ان يجعل علم نفسه وشهادة نفسه
 موجبا للقضا وانما يصير موجبا اذا شهد هو واخر عند الامام الذي هو فوقه فيقضي به **له**
له واخصمهما قال لا اعترف **له** به ولا انكر لا يستخلف **له**
 قال المديعي عليه اذا قال لا اقرو ولا انكر لا يستخلف وقال لا يستخلف **لهما** ان كلاميه تعارضا وساقطان
 كانه سكت **له** قوله عليه السلام اليمين على من انكر وهو صريح بانه لا ينكر والمديعي ان قال لي شهود **له**
له فقصده تخليفه مردود **له** قال اذا قال المديعي للقاضي لي شهود لم يستخلف المديعي عليه وقال له استخلا
لهما عموم قوله عليه السلام اليمين على من انكر **له** ان التحليف مشروط بعدم البيعة قال عليه السلام الك بيعة
 فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم لك ميمته جعل اليمين خلفا عن البيعة فلا يجعله عند قيام الاصل
 واحمد الله رب العالمين **كتاب الشهادات ايت** ان شهود الزور بالشهيرة **له**
له تجزؤن لا بالضرب والتعزير **له** قال اذا اقر الشاهد انه شهد بزور نبعت به الى اهل محله فيقال
 لهم انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروا وخذروا الناس عنه ولا يضرب ولا يجلس وقال لا يضرب ويطلق به
 فجلس الى ان حدثت توبة **لهما** انه ارتكب محظورا الاحد فيه فيعزر بما ذكرنا وما روي عن عمر رضي الله عنه من
 تشييم الوجه ونحوه فذلك كان لمصلحة عند وهو مثله فلا يفعل به **له** ان هذا ان كان رجلا الذي لم يشهد بزور

يمنع الذي شهد بزور عن الرجوع فلا يفعل ذلك وما ذكرنا يكفي لدفع شره فيكتفي به **له** وامرأة تشهد باستهلا
له لم تعتز في حق ارب المال **له** قال شهادة المرأة على استهلال الصبي مقبولة في حق الصلاة عليه
 اما في حق الميراث لا تقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وعندهما تقبل شهادة القابلة فيه ايضا **لهما** انه
 امر عند الولادة فكان مما لا يطلع الرجال عليه **له** ان هذا من باب القضاء والالزام والصوت مما يطلع عليه الرجال
 والنساء بشهادة القابلة **له** وشاهد بمائة وشاهد **له** بمائتين لم يصدق واحد **له**
 قال اذا شهد احد الشاهدين بمائة والاخر بمائتين والمديعي يدعي مائتين لا يقضي بشي عنده خلافا لهما وهو كالشهادة
 على طلقة وطلقتين وقدم في الطلاق والله اعلم **له** لو شهداها في النكاح اختلفا **له**
له في الالف والالف وفضل وصفا **له** حكم بالنكاح بالاقول **له** ويغنيان بفساد الكل **له**
 قال اذا شهداها بالنكاح بالف والاخر بالنكاح بالف وخمس مائة والزوج هو المديعي لا تقبل بالاجماع لانه عوي
 العقد وهما غيران كما في البيع والشراء وان كانت المرأة هي المدعية عند يقضي بالنكاح باقل المائتين وعند
 لا يقضي **لهما** ان هذا دعوي العقد فصار اصلا كدعوي الرجل **له** ان هذا من جهة دعوي المال لانه لا
 ملك لها في النكاح فصار كدعوي الزوج اختلف عليهما واختلاف الشاهدين في ذلك
له لو شهدا بوارث لم يعلم **له** سواء في ذا المضر لم يتكما **له**
 قال اذا شهدوا انه ابنه ووارثه ولا نعلم له وارثا اخر في المصر جاز وقال لا يجوز **لهما** انه يوهما انهم يعلمون
 له وارثا في غير هذا المصر **له** ان هذا بمنزلة قولهم لا نعلم له وارثا اخر مطلقا لان علمهم بانه لا وارث له
 في البلاد اجمع محال انما معني ذلك لا نعلم له وارثا في هذا المكان فاذا كان هذا الخاص مثل ذلك المطلق في
 المعني يجب قبوله **له** والد ارب ان لم يذكر واحد ود هاه **له** لشهرة لم يجعلوا شهود هاه
 قال اذا شهدوا على دار مشهورة ولم يذكر واحد ولا تقبل وقال اذا كانت معروفة تقبل **لهما** انه شهادة
 على المعلوم **له** ان هذه معلومة العين دون القدر فان الدار المعروفة بالنسبة يراى فيها وينقص منها فاك
 بجمولا **له** لو شهد الوصي لابن مختل **له** بما على مورثه لم يستقم **له**
 قال اذا شهد الوصي للوارث الكبير بالدين على اجني جاز بالاجماع فان شهد له بدين على الميت لا يقبل عنده
 وقال لا يقبل **لهما** انه شهادة للغير من كل وجه لان القبض للوارث لا للوصي كما في الدين على الاجني **له** انه
 شتم فيه لانه لو قضي به ثم غاب الوارث قبل القبض كان للوصي حقه الى ان يحضر بخلاف دين الاجني
كتاب الرجوع عن الشهادات ايت في شاهد وشاهدات عشر **له**
له الغرر بالاسد اسر لا بالشطر **له** قال اذا شهد رجل وعشر نسوة مال وقضي به ثم رجعا فعلى الرجل
 السدس وعلى النساء خمسة امدار المال وقال عليه النصف وعليهن النصف **لهما** ان النسوة وان كثرت
 يقمن مقام رجل واحد حتى لا بد من انضمام رجل اليهن فصرن كرجل واحد **له** ان حالة الانفراد كذلك واملا حالة

مطلب

أعبد ادعي أحدهم كلهم والآخر اثنين منهم وواحد واجدا منهم واقاموا البيعة فالحالي عن منازعة مدعي
الواحد والاثنين لمدي الكل والحالي عن منازعة مدعي الواحد بين مدعي الاثنين ومدعي الكل والذي
تنازعوا فيه بينهم اثلاثا فكذلك هذا اختلاف ما ذكر من الصور لان المتنازع فيه ابتدأ هو الدين في ذمة
الميت دون العين قال وان ادعاهما رجلان واقام احدهما البيعة على شراء الكل والاخر على شراء النصف
فلمدعي الكل ثلاثة الارباع بطريق المنازعة عنده ولمدعي النصف ربعه وعندهما المدعي الكل ثلثاه ولمدعي
النصف ثلثه لان مدعي الكل يضرب بـ ٤ ومدعي النصف بنصفه بطريق العول والوجه ما مر قال دارني
يد ثلاثة نفر ادعي أحدهم كلهما وادعي الاخر نصفهما وادعي الثالث الثلثين ففي يد كل واحد منهم ثلث الدار
واقاموا جميعا البيعة يقسم الدارينهم على طريق المنازعة على اربعة وعشرين سهما خمسة عشر لمدي
الكل وستة لمدي الثلثين وثلاثة لمدي النصف ووجه ذلك ان يجمع بين دعوي مدعي الكل ومدعي الثلثين
على ما في يد مدعي النصف فمدعي الكل يدعي كله ومدعي الثلثين يدعي نصف ما في يد فالنصف لمدي الكل
بلا منازعة والنصف الاخر تنازعا فيه فصار اربعاً واذا صار هذا الثلث على اربعة صار كل ثلث كذلك
فصار الكل اثنا عشر ثم يجمع بين دعوي مدعي الجميع ومدعي النصف على ما في يد مدعي الثلثين وهو الثلث
اربعة من اثنا عشر فمدعي الكل يدعي كله ومدعي النصف ربعه وهو سهم فسلت ثلاثة لمدي الكل وتنازعا
في سهم فتصنف فانكسر فيضعف اصل الحساب فصار الدار اربعة وعشرين في يد كل واحد منهم ثمانية
يجمع بين دعوي مدعي الكل ومدعي الثلثين على الثمانية التي في يد مدعي النصف فاربعة سلتم لمدي
الكل بلا منازعة لانه لا يدعي الا ستة عشر من الكل والثمانية في يد اربعة في يد مدعي الكل واربعة في
يد مدعي النصف والاربعة الاخرى بينهما نصفان لاستواءهما في المنازعة فحصل لمدي الكل ستة ولمدي
الثلثين سمان ثم يجمع بين دعوي مدعي الكل ومدعي النصف على ما في يد مدعي الثلثين فمدعي النصف
يدعي ربع ما في يد وهو سمان فستة سلتم لمدي الكل وتنازعا في سهمين فهما بينهما الكل واحد منهما
سهم فصار لمدي الكل سبعة ولمدعي النصف سهم ثم يجمع بين دعوي مدعي النصف ومدعي الثلثين على ما
في يد مدعي الكل وهو ثمانية فمدعي الثلثين يدعي نصف ما في يد اربعة ومدعي النصف ربع ما في يد
سمان وفي المال سعة فيأخذ مدعي الثلثين اربعة ومدعي النصف سهمين فيبقى في يد مدعي الكل سمان
فاذا حصل لمدي الكل ما في يد مدعي النصف ستة ومما في يد مدعي الثلثين سبعة وقد بقي مما في
يد سمان فجميعه خمسة عشر وهي خمسة اثمان الدار وحصل لمدي النصف مما في يد مدعي الثلثين
سهم ومما في يد مدعي الكل سمان وذلك ثلاثة وهي ثمن الدار وحصل لمدي الثلثين مما في يد مدعي
النصف سمان ومما في يد مدعي الكل اربعة وذلك ستة وهي ربع الدار وعندهما يقسم على طريق العول
فيجمع بين دعوي مدعي الكل ومدعي الثلثين على ما في يد مدعي النصف فمدعي الكل يدعي كله ومدعي الثلثين

قطر
سواء
الكل
خمس
بغير

يدعي نصفه فيضرب هذا بسهم وهذا بسهمين فصار ثلاثة ثم يجمع بين دعوي مدعي الكل ومدعي
النصف على ما في يد مدعي الثلثين فمدعي النصف يدعي ربعه ومدعي الكل كله ويخرج الربع اربعة فيضرب
هذا بسهم وهذا اربعة فصار ما في يد خمسة ثم يجمع بين دعوي مدعي النصف ومدعي الثلثين على ما
في يد مدعي الكل فمدعي النصف يدعي ربع ما في يد مدعي الثلثين يدعي نصفه والنصف والربع
تخرجان من اربعة فيجعل ما في يد اربعة فانكسر حساب الدار على الثلث والربع والخنس فاضرب
بعضها في بعض فاضرب ثلاثة في اربعة فيصير اثنا عشر ثم اضرب اثني عشر في خمسة فيكون ستين ثم
اضرب هذا في ثلاثة لان الدار في ايديهم اثلاثا فصار مائة وثمانين بينهما في يد كل واحد منهم ستون
فما في يد مدعي النصف ثلث ذلك لمدي الثلثين وذلك عشرون وثلثا لمدي الكل وذلك اربعون وما
في يد مدعي الثلثين خمس ذلك لمدي النصف وذلك اثني عشر واربعة اخماسه لمدي الكل وذلك ثمانية
واربعون ومما في يد مدعي الكل نصفه مدعي الثلثين وذلك ثلاثون وربعه لمدي النصف وذلك خمسة
عشر وبقي ما في يد خمسة عشر فجميع ما حصل له مرة اربعون ومرة ثمانية واربعون وبقي في يد خمسة
عشر فذلك مائة وثلاثة وجميع ما حصل لمدي الثلثين مرة عشرون ومرة ثلاثون وذلك خمسون وجميع ما
حصل لمدي النصف مرة اثني عشر ومرة خمسة عشر فذلك سبعة وعشرون وجملة ذلك مائة وثمانون
هـ واحضرن الجار بن لا لذي القمط كذلك احاط ذو الوجه فخطه
قال حص بين رجلين والقمط الى احدهما او حاط ووجهه الى احدهما اختلافا فيه هو بينهما وقال لا يقضي
لن اليه القمط ووجهه احاط لهما ان الظاهر يدل عليه **له** انهما استويا في الدعوي والحجة وما ذكر
من الدلالة فمحملة لانه قد يقوم القاد من ذلك الجانب لتعذر في هذا الجانب فيقع القمط اليه وقد
تحسن وجهه احاط الى مرأى الناس فلا يدل على الملك وصاحب السفلى اذا ما وتدا
هـ **بغير اذن صاحب العلو اغتدي** **من باع جملته فجات بايني**
هـ **ففلكت فقال هذا امي** **كان ابنه ورد كل ما قبضه واوجبا حصته من العوض**
قال علو لرجل وسفل لآخر فليس لصاحب السفلى ان يبد فيه وتبدأ او يفتح كوة او يدخل فيه جذعا ولا لصاحب
العلوان يبدى عليه كنيما او يضع جذعا لا باذن الآخر وقال له ذلك اذا لم يكن ضرر ظاهر **لهما** انه
ملكه فالاصل فيه اطلاق التصرف الامناع وهو الضرر **له** انه تعلق حق الغير به فالاصل هو المنع عن التصرف
الا اذا اتفقا بعدم الضرر واذن صاحب الحق قال اذا باع جاريتي فقلت عند المشتري لانه
من ستة اشهر ثم ماتت الام ثم ادعي البائع الولد يثبت نسبه منه وعلى البائع رد كل الثمن واخذ الولد وقال
يسقط من البائع حصة الام من الثمن بناء على ان ام الولد لا قيمة لها عنده ففلكت غير مضمونة وانتقض
الباع فبرد كل الثمن وعندهما لها قيمة فسقط حصتها **لو كانتا ها وفي جات بولك**

فَقَالَ هَذَا هُوَ مَنِّي لَمْ يَرُدْ، وَهِيَ كَمَا كَانَتْ وَقَدْ قَالَا لَقَدْ صَارَتْ عَلَى ذَاكَ لَهُ أُمُّ الْوَلَدِ
 قَالَ مَكَاتِبَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ عُلِقَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا صَارَ نَصِيبُهُ أُمُّ وَلَدٍ لَهُ لَهَا الْخِيَارُ أَنْ شَاءَتْ عَجَزَتْ نَفْسُهَا وَكَانَ
 كُلُّهَا أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَيُضْمَنُ لَشْرِيكِه نِصْفَ قِيمَتِهَا وَنِصْفَ عَقْرُهَا وَأَنْ شَاءَتْ مَضَتْ عَلَى الْكِتَابَةِ وَآخَذَتْ عَقْرُهَا
 مِنْهُ فَإِذَا آدَتْ عُنُقَتْ وَالْوَلَدُ لَهَا وَقَالَا صَارَ كُلُّهَا أُمُّ وَلَدٍ لَهُ وَنَفْسَتْ الْكِتَابَةُ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ ثُمَّ
 صَارَتْ مَكَاتِبَةٌ لِمُسْتَوْلِدٍ وَيُغْرَمُ لَشْرِيكِه نِصْفَ قِيمَتِهَا **لَهَا** إِنْ الْكِتَابَةُ قَابِلَةٌ لِلنَّقْضِ وَالْفَسْخِ فَإِذَا صَارَ
 الْبَعْضُ أُمُّ وَلَدٍ لِلوَاطِي وَآخَرُهُ لَا يَتَجَرَّى صَارَ كُلُّهَا أُمُّ وَلَدٍ لَهُ **لَهُ** إِنْ الْكِتَابَةُ تَمْنَعُ التَّنْقِيلَ مِنْ مَلِكٍ إِلَى مَلِكٍ كَالْمَلِكِ
 وَلَوْ كَانَتْ مُدَبَّرَةً كَانَ الْحُكْمُ مَا ذَكَرْنَا هَذَا قَوْلَهُ يَنْفَسَخُ الْكِتَابَةُ قَلْبًا لِأَضْرَوْهُ إِلَى ذَلِكَ فَلَا يَنْفَسَخُ هُنَا
 فَلَوْ اخْتَارَتْ الْكِتَابَةُ ثُمَّ عُلِقَتْ مِنَ الْآخَرِ وَوُلِدَتْ وَادْعَاهُ الشَّرِيكِ ثَبَتَ نِسْبَةُ مِنْهُ عِنْدَ لَانَهُ بَقِيَ مَلِكُهُ
 فِيهِ فَإِنْ عَجَزَتْ صَارَتْ أُمُّ وَلَدٍ لِلْأَوَّلِ وَيُغْرَمُ نِصْفَ قِيمَتِهَا لِلثَّانِي وَلَا يَغْرَمُ قِيمَةُ الْوَلَدِ لَانَهُ غَرِمَ قِيمَةَ الْآخَرِ
 وَالشَّرِيكِ الثَّانِي يَغْرَمُ قِيمَةَ الْوَلَدِ الَّذِي ادْعَاهُ لَانَهُ لَمْ يَضْمَنْ قِيمَةَ الْآخَرِ وَهُوَ كَوَلَدٍ مَغْرُوبٍ لَانَهُ وَطِئَهَا وَعِنْدَ
 أَهْلِ مَلِكَةٍ وَعِنْدَهَا لَا يَثْبُتُ النِّسْبُ مِنَ الثَّانِي لَانَهُ ادَّعَى نِسْبَ وَلَدِهَا وَلَمْ يَخْبِرْ عَلَى مَا مَرَدَّ اللَّهُ بِالصَّوَابِ
وَقَوْلُهُ لِعَبْدٍ هَذَا ابْنِي عَتَقْتُ وَإِنْ قَارَنَهُ فِي السِّرِّ

قَالَ إِذَا قَالَ لِعَبْدٍ وَمِثْلُهُ لَا يُوَكَّدُ لِمِثْلِهِ هَذَا ابْنِي عَتَقْتُ وَقَالَ لَا يَعْتَقُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ **لَهَا** إِنْ أَقْرَبَ مَا
 يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ فَيُلْغُو كَمَا إِذَا قَالَ اعْتَقْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَخْلُقَ **لَهُ** إِنْ أَمَكْنَ حَمْلَ كَلَامِهِ عَلَى التَّحْرِيرِ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ
 لَوْجُودِ الْمُصْطَحِّ لِلْمَجَازِ وَهُوَ السَّبَبِيَّةُ لَانِ الْبُنُوَّةُ سَبَبُ أَحَرِيَّةٍ فَيَحْمِلُ عَلَيْهِ تَصْحِيحُ الْكَلَامِ كَمَا فِي مَعْرُوفِ
 النِّسْبِ وَهُوَ أَصْغَرُ سَبَبًا مِنْهُ وَقَدْ عَرَفْنَا فِي طَرِيقَةِ الْخِلَافِ **لَوْ اشْتَرَى الْمُشْتَرِي الْمَغْرُورَ مِنْ**
بَايِعِهِ مَنْقُودَهُ وَمَا ضَمَّنْهُ فَعَوَى عَلَى بَايِعِهِ بِالْمُتَمَّنِّ يَرْجِعُ لِغَيْرِ الْأَفَاسْتَيْقِصِ **لَهُ**
 قَالَ إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً ثُمَّ بَاعَهَا فَاسْتَوْلَدَهَا الْمُشْتَرِي الْأَجْزُ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ وَضَمَّنَ قِيمَةَ الْوَلَدِ وَرَجَعَ
 عَلَى بَايِعِهِ بِقِيمَةِ الْوَلَدِ وَالْمُتَمَّنِّ ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ بَايِعُهُ عَلَى بَايِعِهِ إِلَّا بِالْمُتَمَّنِّ وَقَالَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيمَةِ الْوَلَدِ أَيْضًا
 وَيُظْهِرُ خِلَافَهُمْ فِي الرُّجُوعِ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ عَلَى مَا مَرَّ **لَهَا** إِنْ اشْتَرَى الثَّانِي يَرْجِعُ عَلَى بَايِعِهِ لِأَجْلِ الْغُرُوبِ
 وَهَذَا قَائِمٌ فِي الْأَوَّلِ **لَهُ** إِنْ بَايَعَ الْأَوَّلُ ضَمَّنَ سَلَامَةَ الْوَلَدِ لِلْأَوَّلِ لِلثَّانِي وَقَدْ انْقَطَعَ ذَلِكَ بِبَيْعِ الثَّانِي مِنْ
 ثَالِثٍ كَمَنْ حَفَرِيًّا عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ثُمَّ لَقِيَ إِنْسَانًا آخَرًا فِيهَا فَالضَّمَانُ عَلَى الْمَلِكِيِّ فِيهَا لِأَصْحَانِ عَلَى
 الْحَاثِلِ لَا نَقْطَاعَ خِيَانَتِهِ كَذَا هَذَا **لَوْ قَالَ هَذَا ابْنِي وَقَالَ الثَّانِي هِيَ ابْنَتِي وَجِيَّ بِالْبُرْهَانِ**
وَكَانَ خُتْنِي فَمَنْ هَذَا وَخَا وَأَوْجَبَا كَثْرَةَ الْبَوْلِ الْقَضَاءِ

قَالَ لَقِيْطٌ إِدْعَاهُ رَجُلَانِ أَقَامَ أَحَدُهُمَا الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ ابْنَتُهُ وَأَقَامَ الْآخَرُ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ ابْنَتُهُ فَذَا هُوَ حُتْنِي
 فَإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنْ مَبَالِ الْعُلَامِ فَمَوْلَدِي الْإِبْنُ وَإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنْ مَبَالِ الْجَارِيَةِ فَمَوْلَدِي الْبَنْتُ وَإِنْ
 بَالَ مِنْهَا وَلَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا عِلْمَ لِي بِذَلِكَ فَيُقْضَى بَيْنَهُمَا وَقَالَ لَا يَعْضِي بِأَكْثَرِهَا بَوْلًا

وهو يعرف في كتاب الخنثي كتاب الأقرار المال ما كان إذا تعدد

أَشْهَادُهُ مُعْتَرِفًا وَالْمَشْهَدُ قَالَ إِذَا أَقْرَبَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ مِائَةَ دَرَاهِمٍ وَاشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ
 ثُمَّ اشْهَدَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ شَاهِدَيْنِ آخَرَيْنِ مِائَةَ أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ فَعَلِيهِ الْمَالَانِ وَقَالَ عَلَيْهِ مَالٌ وَاحِدٌ فَإِنْ
 تَفَاوَتَا فَعَلِيهِ أَكْثَرُهُمَا **لَهَا** إِنْ الْأَقْرَارُ اجْتَارَ وَالشَّيْءُ قَدْ تَحَبَّرَ عَنْهُ مِنْ بَعْدِ آخَرٍ فَمَا رِثَا فِي هَذَا هُوَ الْأَوَّلُ
 كَمَا لَوْ كَانَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَكَانُوا شَاهِدِينَ عَلَى كُلِّ أَقْرَارٍ شَاهِدًا وَاحِدًا أَوْ فَاسِقَيْنِ **لَهُ** إِنْهُمَا أَقْرَارَانِ مُخْتَلِفَانِ
 وَالْمَالُ مَتَّحِبٌ وَقَدْ بَعْدَ وَقْتٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ بخلاف المجلس الواحد لانه جامع بخلاف
 اشهاد الواحد لانه لا يغني عن الاعادة **مُقَرَّرُ الْفِي قَرْضٍ أَوْ بَدَلٍ** **لَوْ قَالَ زَيْدٌ لَزَيْدٍ وَأَنْ**
كَذَا مُقَرَّرُ مَن يَقُولُ مَا هُ فَبُصْنُهُ ذَاكَ عَلَى ذَا فَاغْلَا

قَالَ إِذَا قَالَ لَهُ عَلَى الْفِ دَرَاهِمٍ مِنْ قَرْضٍ أَوْ مِنْ بَيْعٍ وَادَّعَى أَنَّهُ زَيْدٌ أَوْ نَهْرَجَةٌ أَوْ سَتُوفَةٌ أَوْ رِصَاصٌ
 لَمْ يَصْدُقْ وَصَلَّ أَوْ فَضَلَ وَقَالَ يَصْدُقُ إِذَا وَصَلَ **لَهَا** إِنْ أَسْمَا الدَّرَاهِمِ قَدْ تَسَمَّيَتْ فِيهَا ذِكْرُنَا إِلَّا أَنَّهُ
 تَغْيِيرٌ مِنْ حَيْثُ دَعَا عَيْبَ الزِّيَافَةِ أَوْ جَارَ زَيْدٍ غَوِي السَّتُوفَةِ فَكَانَ كَالِاسْتِثْنَاءِ فَيَصِحُّ مَوْصُولًا لِمَفْصُولٍ
لَهُ إِنْ مَطْلُوقُ أَقْرَارِهِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْجِيَادِ بَدَلًا لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَزِمَهُ الْجِيَادُ وَلَا الظَّاهِرُ أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ

وَالْبَيْعُ يَكُونُ بِالْجِيَادِ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَنْدَفِعُ بِهَا فَدَعَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ زَيْدٌ أَوْ كَذَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ فَلَا
 يَصْدُقُ كَمَا إِذَا قَالَ هَذَا الْخَاتَمُ لِفُلَانٍ إِلَّا أَنْ فَصَّلَ لِي وَرَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ رَوَايَةً أُخْرَى أَنَّ فِي الْبَيْعِ
 فِي دَعَايِ السَّتُوفِ وَالرِّصَاصِ لَا يَصْدُقُ لِأَنَّ الْبَيْعَ يَفْسُدُ بِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ جَائِزًا أَوْ جَوَابَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
 عَنْ هَذَا أَنَّهُ إِنْ أَقْرَبَ بَيْعَ فَاسِدٍ وَلَوْ قَالَ غَضِبْتُ مِنْهُ الْفِ دَرَاهِمٍ أَوْ دَعَا عَلَى الْفِ دَرَاهِمٍ
 ثُمَّ قَالَ هِيَ زَيْدٌ أَوْ نَهْرَجَةٌ يَصْدُقُ وَصَلَّ أَوْ فَضَلَ بِالْإِجْمَاعِ لَانَهُ لَا دَلَالَهَ ثَمَّةَ بَلِ الْإِنْسَانُ يَغْضَبُ مَا
 تَجِدُ وَيُدْعَى مَا يَمْلِكُ وَلَوْ قَالَ فِي الْغَضَبِ وَالْإِدْعَاءِ فِي سَتُوفَةٍ أَوْ رِصَاصٍ أَنْ وَصَلَ يَصْدُقُ بِالْحَجْلِ عَلَى الْمَجَازِ
 وَإِنْ فَضَلَ لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ مَحْضٌ قَالَ وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَى الْفِ دَرَاهِمٍ مِنْ ثَمَنٍ اشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ وَلَمْ يَرَقِبْهُ
 لَزِمَهُ الْمَالُ وَصَلَّ أَوْ فَضَلَ وَقَالَ إِذَا وَصَلَ لَمْ يَلْزِمْهُ شَيْءٌ **لَهَا** إِنْهُ مَنكَرٌ لِلْجَوَابِ فَصَارَ كَمَا لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ
 مِنْكَ جَارِيَةً إِلَّا أَنِّي لَمْ أَقْبُضْهَا **لَهُ** إِنْهُ أَقْرَبُ بِالْمَالِ صَرِيحًا وَادَّعَى التَّأْخِيرَ أَبَدًا إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْلَمْهَا إِلَيْهِ فَايَ
 مَتَاعٍ أَتَى بِهِ يَقُولُ هَذَا الِيسْ ذَكَرْتُ لَوْادِي تَأْخِيرَ الْمَطَالِبَةِ مُؤَقَّتًا لَمْ يَصْدُقْ فَهَذَا الْأَوَّلُ وَلَوْ قَالَ لَهُ
 عَلَى الْفِ دَرَاهِمٍ مِنْ ثَمَنٍ حَبْرٍ فَعَوَى عَلَى هَذَا الْخِلَافِ وَالْوَجْهُ مَا بَيْنَا **لَوْ تَرَكْتُ الْفِ وَهَذَا أَيْدِي**

دَيْنًا وَذَلِكَ قَالَ هَذَا مُوَدَّعِي وَالْإِبْنُ قَدْ صَدَّقَ هَذَيْنِ مَعًا
أَسْتَوْيَا وَأَعْطِيَا مَنْ أَوْدَعَا قَالَ وَلَوْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ هَذَا الْفِ الَّتِي تَرَكْتُهَا أَبُوكَ وَدِيعةً لِي
 وَقَالَ آخَرِي عَلَى بَيْتِكَ الْفِ دَرَاهِمٍ فَقَالَ صَدَقَ قَالَا لَفَ بَيْنَهُمَا نَصَفَيْنِ وَقَالَ صَاحِبُ الْوَدِيعةِ
 أَحَقُّ **لَهَا** إِنْ الْوَدِيعةُ ثَبَتَتْ فِي عَيْنِ الْآلِفِ وَالْآلِفُ يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ أَوَّلًا ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى التَّرَكَةِ

فكانت الوديعة اسبق وصار كما لو كان المورث حياً وقال لها صدقتم **له** ان الوديعة لم يظهر الا والدين
قائماً ظاهراً فيتحاشان كما لو اقر بالدين ثم بالوديعة وهذا لان الاقرار بالدين يتناول
التركة لان حقها في التركة دون ذمتها الميت فوقها معاً **لو كان عبداً فادعى عتاقاً**
وذلك ديناً يوجب استغراقاً فالدين اولى هاهنا وقال **العنق اولى** فاحفظ السؤال
قال رجل مات وترك عبداً فقال العبد للوارث اعطني ابوك وقال رجل آخر لي علي ابوك الف درهم فقال
الوارث صدقتم فالدين اولى ويسعى العبد في قيمته قال في الجامع الصغير وقال لا سعاية عليه **له** ان العنق
والدين يثبتان معا فيثبت الدين والعنق قد عتق فلا يتعلق برقبته **له** ان الاقرار بالدين اولى لان الدين
يقضي من جميع المال بكل حال لانه لا يمكن ابطاله فيدفع العنق ودفعه بالسعاية فيسعى **له**

لو قال سهم من جميع الدار له فسدس ذاك في الاقرار واشترطاً ببيان ذي الاجارة
قال اذا اقر لرجل بسهم من دار فهو اقرار بالسدس وقال البيان **له** انه محتمل لانه يصح ان يقال سهم من سهمين
ومن ثلاثة اسهم ومن عشرة اسهم فصار كاجزاء والنقص والنصيب والحق والطائفة والقطعة **له** ما روي
عن ابن مسعود رضي الله عنه انه سئل عن اوصي لرجل سهم من مال فقَالَ له السدس ولان السدس يخرج من ستة
وهو اعدل من خارج لانها يخرج النصف والثالث والسدس وحملته مثل اصله فاما ما يخرج من ثمانية واثنى عشر
واربعة وعشرين اقل من حملتها او اكثر يعرف عند الحساب فكان اولى بالتقدير

وقوله الف على اؤعلى هذا الجدار ملزم وأبطلاه

قال اذا قال له علي الف درهم او علي هذا الجدار فعليه الف وقال لا يلزمه شي **له** انه تردد في الوجوب عليه
بادخال كلمة او فصار كقوله لك علي الف او لا شيء **له** انه اضاف الوجوب الي ما يصلح للاضافة اليه والي ما لا
يصلح فثبت ما يصلح وبطل ما لا يصلح كما لو اوصي ثلث ماله لي ولميت انه لي قوله ادخل كلمة او قلنا ما ادخل في
الوجوب بل في موجب عليه وقد بطل احدهما فتعين الآخر **مقرر حنطة وكر**

من غيرها استثنى جميع البر والبعض من ذاك لزوم المالان وصحاح ثنياه بعض الثاني
قال ولو قال لفلان علي كرحنطة وكر شعير الا كرحنطة وقفيز شعير فاستثنا كرحنطة باطل بالاجماع لانه
استثنا الكل من الكل واستثنا قفيز شعير كذلك عند وقال لا يصح استثنا القفيز من الشعير وعلي هذا
الخلاف اذا قال لعبد انت حر وحران شاء الله وانت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله **له** ان قوله الا كرحنطة
لا يوجب الفصل لانه استثنا صحيح لفظا الا انه لا يفيد فايذ شرعية فصار كقوله لفلان علي الف يا فلان
الاماية **له** انه ادخل بين الاقرار والاستثنا لغوا فصار كالسكوت وذامنع الحاق الاستثنا كما لو قال لفلان
علي الف درهم سبحان الله الاماية بخلاف قوله يا فلان يفيد التنبيه فيليق بالاقرار

ويبطل الصك بان شاء الله **وأبطل آخره لا الجملة**

قال اذا كتب صكاً فيه ذكر حق وفيه بيان قدره واجله ووصفه ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه ان شاء
يبطل كله وقال لا ينصرف الي ما يليه وهو قوله من قام بهذا الذكر استحساناً **له** ان الصك يكتب للاستيثاق
فالظاهر انه لا يريد احاقه بالكل ولان الكتاب كخطاب وفي الخطاب لا بد من انقطاع النفس فلا يلحق الاستثنا
بكله **له** انه نظم بين كلمات من غير فصل واكتفى به الاستثنا فينصرف الي الكل كالملفوظ وقوله ان الصك
يكتب للاستيثاق قلنا وقد يكتب علي وجه الابطال لغرض واما تخطي نفس قلنا نوالي الشطور والكلمات
هاهنا كاتصال الكلام حقيقة **والعشر حد كثر الدراهم** **وما البضاب كما لا يلزم**

قال ولو قال له علي دراهم كثيرة ففي قياس قوله يلزمه عشرة وكذا في دنائير كثيرة وقال لا يلزمه ما يتاخر درهم
وفي الدنانير عشرون **له** ان هذا القدر كثير لانه يوجب الغنا ويوجب فيه الزكاة **له** ان العشرة افضي ما يذكر
بلفظ الجمع عند قرانه بالعدد **لو قال قد اسكنته في منزلي** ثم اخذت وهو قال هو ولي
فالقول للمقر لا المقر له **وهكذا كل العواري محمولة**

قال ولو اقرانه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذ او قال اعرت فلاناً ثوبي ثم اخذته او قال اسكنته داري
ثم اخذتها او قال الآخر الثوب والداري او قال خاط فلان ثوبي هذا درهم ثم قبضت منه وقال الآخر هو ولي
ففي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة رحمه الله **اولا القول قول المقر** وقال لا وهو القياس **قوله المقر له**
ان المقر اقر له باليد وادعي الاستحقاق فلا يصدق كما اذا قال اخذت منك الف درهم كانت وديعة لي
عندك **له** انه في يد الحال وانما اقرانه اثبت للغير عليه يد فكان القول قوله في كفيته كما اذا كانت
الدار معروفة انها له بخلاف الوديعة لانه ما اقر باثبات اليد من جهة حتى لو قال او دعها الف درهم
ثم اخذتها او قال كانت لي وديعة عندهم فاحذتها فالقول قوله عنده وهذا خلاف قوله اقتضيت من
فلان الف درهم كانت لي عليه او قال اقرضت فلاناً الفاً ثم اخذتها وانكر الآخر لانه ان جعل القول قوله
لا ينتفي الضمان لان استيناف الدين مضمون بالمثل ثم يلتقيان فصاحا علي ما عرف فكان معترفاً بالضمان مدعي
للبرائة **وانها تواضعا للتجنية** **واطلقا ينعما عند الفية**

تجوز الا ان يقر بالبنا **وأبطل ان لم يقر بالبنا**

قال اذا اتفق رجلان في السرعة شهود علي ان يتبايعا تجنية بشي مخافة البيع ثم قال المالك في مجلس آخر
بعثك بالي وقال الاخر قبلت ثم اختلفا فقال احدهما بئسنا علي تلك الموضة وقال الاخر استانغناه فابيع
جائز والقول قول من يدعي جوان وقال هو فاسد ما لم يتصادقا انهما اعرضا عن تلك الموضة **له** ان
المواضعة تثبت باتفاقهما فكان الحكم لهما لم يثبت خلافا **له** انهما اختلفا في اجواز والفساد والظاهر
يشهد لمدي اجواز **والبيع بالالفين والقصد بان يكون بالالف** **فاللذان الثمن**
قال اذا تواضعا في البيع بالي وتفاقدا في العلانية علي الفين علي ان الزيادة سبعة وتصادقا علي

ذلك او قامت به البيعة فالتمن الفان وقالوا **الف** ان البيع يستغني عن الالف الزائدة وقد جعلها
هزلاً فصار هزلاً كما في النكاح **له** ان البيع لا يصح الا بتمن والتمن المذكور الفان فتعلق العقد بكمه بخلاف النكاح
لانه يصح بغير تسمية المهر **وان اقرت بنكاح لرجل فصدق الزوج وقد ماتت بطل**
قال اذا اقرت المرأة بنكاح رجل وماتت ثم صدقها الزوج لم يجز تصديقها وقال لا يجوز وعليه مهرها وله
الميراث منها **لهما** ان الاقرار بالنكاح لا يبطل بالموت بدليل انه لو اقر الزوج فصدقته بعد موته يصح ولها
المهر والميراث فيلحقه التصديق **له** ان موته ازال النكاح بجميع علايقه فبطل اقرارها بخلاف جانبها لان
علايق النكاح بعد موته قائم وهي العدة وغيرها **تجوز ما ذون وبالذين يقتره**
وفي يديه المال صح واعتبره اني لها ابن فيقول لاحد انا ابنه وفي له أم الولد
وذلك قد صدق لكن ذواليد قال هيالي فمما للسيد

قال غلام في يد رجل فقال انا ابن فلان وامى اتروله وقال ذواليد انت عبدي وامك امي وقال المقر
له هو ابني فالقول قول ذي اليد وكذلك لو قال لذي اليد انا ابنك من ام ولدك هذه وكذبه المولي وقال
القول قول الغلام **لهما** انه لم يقرب بالرق بل ادعى انه كما علق علق خاله انه اقر بالرق حيث اقر برق الام
فدعوى احمية دعوى عارضة قال العبد الماذون اذا اجمع المولي وفي يده مال فاقتر لرجل يدين صح ويقضي من
هذا المال وقال لا يصح **لهما** انه اقر وهو مجور فلا ينفذ اقراره على المولي كما اذا انتزع المال من يده ثم اقر له ان
يجر المولي لا يقطع علايق تجارته المتقدمة فانه لو اقر باستيفاء ثمن ما باعه يصح وهذا من علايق تجارته
وتمن ما اشتراه حال اذنه واما اذا انتزع المال من يده قلنا لو انتزع حاله الاذن منع ذلك جواز اقراره بغيره
اولي والفقهاء فيه ان سبب نفاذ اقرار اليد وقد زالت يده والله اعلم **كتاب الوكالة**
وحصة التوكيل بالخصومة بلا رضاء الخصم به معدومة

قال التوكيل بغير رضاء الخصم لا يصح عنده وقالوا هو قول ابن ابي ليلى يصح **لهما** ان الدعوى حق المدعي فان
شأه باشر بنفسه وان شافوض الى غيره كقبض الدين والتفاضي **له** ان اجواب مستحق على الخصم بلسانه عينا
لانه هو المقدور له وفي التوكيل نقل هذا الحق الى غيره على وجه لا يعري عن الضرر لصاحب الحق وهو ضرر ردة
الخصومة فلا يجوز بغير رضاء كالحالة بالدين بخلاف قبض الدين والتفاضي لانه لا يختلف وقد عرف تمامه في
طريقة الخلاف **وكيل قبض الدين خصم فيه** يثبت ثمة يستوفيه

قال التوكيل بقبض الدين توكيل بالخصومة وقال لا يكون توكيلاً بالخصومة **لهما** ان التوكيل يتناول
قبض الدين لا غير فصار كالنوكيل بقبض الغبن **له** ان ما يقبضه الوكيل ملك المطلب فكان توكيلاً بالتملك
بطريق المعاوضة ولا يمكن من ذلك الا باثباته والخصومة فيه كالوكيل باخذ الشفعة والرجوع في الهبة
بخلاف العين لانه موجود بدون خصومته **والعزل لا يثبت من وجه الخبر**

المولى

الارمثنى او بعدل يعتبر كذا لا يثبت بالخيار **ترك الشفع ورضا الانكار**
قال الوكيل لا يعزل بعزل الموكل حال غيبته ما لم يعلم والعلم لا يتحقق الا بخبر اثنين او واحد عدل وقالوا
يقع خبر الواحد وان لم يكن عدلاً **لهما** انه معاملة فصار كالخيار بالتوكيل **له** ان فيه ضرب الرام وفيه
احتمال الضرر بالوكيل فيشترط احد شرطي الالتزام وهو العدد او العدة بخلاف التوكيل لانه مختار ولا
ضرر وعليه هذا الخلاف اعتاق العبد اجاني بعد الاخبار باجانية وصبر ورته مختاراً للفداء وسكون
الشفيع والبكر وقد زوجه المولي ومن اسلم في دار الحرب فاخبر بالشرائع وجرح العبد الماذون

ومن توكل بشرا الاماء يملك شرا السلا والعنساء

قال اذا وكل بشرا جارية وسمي جنسها وثمرتها فاشترها له عمياً او مقطوعة اليدين او الرجلين او مقطوعة
اليدين او الرجلين او مقطوعة او مجنونة ينفذ على الموكل وقالوا هو قول الشافعي رحمه الله لا ينفذ واجمعوا
على انه لو اشترى عوراً او مقطوعة يد او رجل واحد مثل قيمتها او بغيره يسير ينفذ على الموكل والجمع مرت في مسألة
التوكيل في البيع المطلق اذا باع بما عزمه في كتاب البيوع وفي شرا هذا او ذا بالالف **ان**
يشتري ذاً بالانصاف والفضل ضمن قال اذا وكله بان يشتري له عبيدين بالف درهم وقيمتها
سواء اشترى احدهما تخمسية او اقل جاز على الموكل بالاجماع لانه انفع فان اشتراه باكثر من خمسية يكون
الشرا لنفسه قاله في اجماع الصغير وقالوا ان كانت الزيادة قليلة وقد بقي من الثمن ما يمكن شرا الآخر بجاز
على الموكل **لهما** ان عرض الموكل ملك العبد بالف فاذا بقي ما يمكن شرا الآخر به حصل غرضه فلا يكون
مخالفاً له دل عليه انه لو اشترى الآخر بما بقي قبل ان يختصما نفذ على الموكل فكذا هذا **له** انه اضاف الالف
الى العبد من على الشوية فيقتضي الانقسام عليهما على السواء فصار كأنه نقض على شرا كل واحد منهما تخمسية
ولو كان كذلك لا يجوز الزيادة وان قل فكذا هذا فهد القياس يقتضي انه لو اشترى الآخر بالباقي لا ينفذ
الا انما استحسنا وقلنا ينفذ عليه لانه حصل المنصوص عليه وهو ملك العبد فلا نقول بدلالة الانقسام

اما هنا لم يوجد المنصوص عليه فنعمل بها **وفي شرا هذا انصاف الالف ان**

يشتري ذاً او ذاك بالالف ضمن قال لو قال له اشتر لي ذلك العبد تخمسية فاشتره مع عبداً آخر
بالف فعنده كان مخالفاً ذكر في الامالي **لو قال بيع عبدي بالالف تعد فباعه وعبده بالضعف**
قال لو قال له بيع عبدي هذا تخمسية فباعه مع عبده بالف وقيمتها سواء كان مخالفاً وقال لا يجوز على الموكل
لهما انه اذا كانت قيمتهما سواء لم يثبت المخالفة **له** ان الانقسام باعتبار القيمة وذات جري فيه التفاوت
فلا يعلم الموافقة بيقين **وان يقل خذ لي عبداً هكذا فقال فأنقذ فلك اشتريت ذاً**
فقال في تكديبه من وكلة لنفسك اشتريته فالقول له

قال ولو قال لرجل اشتر لي عبداً بالف درهم فاجابه وقال اشتريته لك بالف وطلب منه ثمنه فقال

الارمثنى

الأمور اشتريته لنفسك فالقول قول الأمر وقال القول قول المأمور **لها** انه امين والقول قول الامين
وصار كالموتد الثمن **له** انه يدعي الزام الثمن على الموكل وهو منكرو القول قول المنكر بخلاف ما اذا انقذ الثمن
لان الأمر هو المدي الضمان وهو ينكر **لها** لو قال بعه بخيار شهر **لها** فاشترط الثلاث جاز فاذر **لها**
قال ولو امر ان يبيع عبده وشروط الخيار لنفسه شهرا فباعه وشروط الخيار ثلاثة ايام جاز لانه يبيع فاسد
عنده والوكيل بالبيع الفاسد اذا باع بيعا جائزا جاز عنده وعند المالك جاز لانه يبيع جائزا وقد امر ببيع لاه
يزيل ملكه الى شهر وهو باعه بيعا يزيل ملكه قبل ذلك فلا يجوز **لها** لو قال اغتقه واني انصف ففعل
لها ففعل علي النصف وقال قد كمل **لها** لو قال اغتق نصفه ففعل **لها** فصاح جاز او ابطله **لها**
قال الوكيل باعتاق العبد اذا اعتق نصفه عتق نصفه عنده وعند المالك يعتق كله ولو كله بان يعتق
نصف عبده فاعتق كله لم يعتق شي منه عنده وعند المالك يعتق وفي فرع مسألة تجزي العتق وقد مر في باب
لها **وَالْوَكِيلُ بِالنِّكَاحِ الْعَقْدُ بِفَاحِشِ الْغَبْنِ وَقَالَ أَرَدُهُ**

قال اذا اوكله ان يزوجه امرأة ولم يسم لها مهرا فزوجه امرأة بمهر فيه غبن فاحش جاز عنده وقال لا يجوز
كما في البيع وقد مر في البيوع وكان ينبغي ان هذا لا يجوز عنده ايضا لانه بمنزلة الوكيل بالشراء وفي الشراء
لا يجوز الا انا نقول ان ثمة انما لا يجوز للثمة لانه لا يحتاج الي الاضافة الي الموكل فيؤتمم انه اشتراه لنفسه
ولم يوافقه وفي النكاح نضيفه الي الموكل لا محالة فلا يتوهم ذلك ولو زوجه غير كفوء جاز عنده وعند المالك
لا يجوز لانه ينقذ بالمعتاد كما في البيع **لها** وان يزوجه بنته منه بطل **لها** وجوز ان بلغت ثم فعل **لها**
قال ولو زوجه ابنته الكبيرة لم تجز عنده وعند المالك اذا عقد من لا يقبل لا يقبل شهادة
له وقد مر ولو زوجه عميا ونحوها جاز عنده وعند المالك جاز في الشراء وان يعين حرة ومن امر
لها زوج بعد السني صح واعتبر **لها** قال ولو امر ان يزوجه فلانة وفي حرة فارتدت ولحققت بدار الحرب
فسبيت فزوجه منه جاز عنده وعند المالك لا يجوز اصله الوكيل بالنكاح يملك تزوج الامة عنده خلافا
لها **لها** لو قال اجزها فما اجره **لها** صح كما في البيع فاعلم وانته **لها**
لها **وَحَصَصَ جَوَازَ هَذَا الشَّانِ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ وَالْأَثْمَانِ**

قال ولو وكله باجارة دار فاجرها بدارهم او دنابرا وعرض جاز عنده وعند المالك لا يجوز الا بالمتعارف
كالباع ونحوه ولو وكله باستيجار ارض فعنده ما استاجرها به من كيلي او زني بخير عينه جاز وبالحقوان
والكيلى والوزني بعينها لا يجوز وقال لا يجوز الا بالدارهم والدنابرا وما يخرج منها من الغلة اي بالمزارة
لها **وَلَا يَجُوزُ اخْذُ مَزَارَعَةٍ** **لها** في قوله استاجر لي مقاطعة **لها**
ولو وكله باستيجارها فاخذها له مزارعة لا يجوز عنده لفساد المزارعة خلافا لما
لها **وَيَنْفَعُ الصِّلَحُ عَلَى الْقَلِيلِ** **لها** عن واجب القصاص للوكيل **لها**

قال والوكيل بالصلح عن دم العبد من جهة الطالب اذا صاح على مال قليل جاز عنده وعند المالك لا يجوز
فالمعتبر في جميع ذلك عند اطلاق الأمر وعند المالك والعرف والعادة **لها** **وَالصِّلَحُ فِي مَوْضِعَةٍ كَانَتْ خَطَا**
لها **عَنْهَا وَمَا يَحْدُثُ مِنْهَا بِكَذَا** **لها** ان برأت فنصف عشر يسلم **لها** وردما ورا هذا يلزم **لها**
قال اذا صاح عن موضحة خطأ وما يحدث منها على خمسمية فبرأت فلم يشجوج نصف عشر بدل الصلح
ويؤد الباقي وقال لا يسلم له كله **لها** ان الصلح عن الشجة صلح عنها وما يحدث منها على ما عرف من اصلها
فكان ذكر ما يحدث والاقتصار على الموضحة سواء وفي الاقتصار يسلم له كله فكذا هذا **لها** ان الصلح وقع
عن جميع النفس وبدلها عشر الآف فلما جعل الخسمية باز اجمع النفس كان باز الموضحة نصف عشرها
والله اعلم بالصواب **كِتَابُ الْكِفَالَةِ وَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ مَتَى**

لها **سَلَّمَهَا فِي أَيِّ مَضْرُوقٍ أَيْ** قال الكفيل بالنفس اذا سلم المكفول به الي المكفول له في مصر اخره
وفيه السلطان يبرأ وقال لا يبرأ **لها** انه قد يكون شهوده في مصره الذي شرطه فلا يفيد تسليبه في
مصر اخره **لها** ان القضاة كلهم في القضا بحقه سواء فلا يفيد التقييد بمصره وقوله لا يفيد قلنا لا كذلك
بل يفيد بالاستيثاق منه بطريق آخر والله اعلم **لها** **مَا ذُوْنِي الْمَدْيُونُ إِنْ كَانَ كَفَلَ**
لها **عَنِّي بِأَذْنِي فَلَقَدْ قَالُوا بَطَلٌ** **لها** **فَإِنْ أُحْرِرَهُ لَدِي الْمَوْتِ فَلَا**
لها **يَنْفَعُ مَا لَمْ يَسْعَ مَا قَدْ كَفَلَا** قال اذا كفل العبد المديون الماذون عن مولاه باذنه لم تجز
لحق الغرماء فان اعتقه في مرض موته ومات فعلى العبد السعاية لغرمائه ومادام يسعي فهو كالمكاتب فلا
تنفذ تلك الكفالة وقالوا محرر عليه دين فنفذت كفالته وعند المالك اذا سعي وعتق نفذت تلك الكفالة
وقد عرف في العتاق **لها** وباطل اخذ الكفيل والطلب **لها** في حد قدف او قصاص قد وجبت
قال اخذ الكفيل في دعوى القصاص وحد القدف لا يجوز اي لا يجبر عليه وعند المالك جاز **لها** انه حق
العبد فيحتاج فيه الي التوثيق **لها** ان هذه عقوبات تسقط بالشهادات والكفالة للاستيثاق فلا يليق بها
لها **كَذَلِكَ يَنْبَغُ عَنْ فَقِيرٍ قَدْ هَلَكَ** **لها** **وَبِالَّذِي عِنْدَ الْأَجِيرِ الْمَشْتَرَكِ**

قال اذا دفع ثوبا الي قصار ليقتصر فضمن به رجل لا يبيع وعند المالك يبيع بنا على ان العين في يد الاجير المشترك
امانة عنده والكفالة بالامانات باطلة وعند المالك مضمون والكفالة بالمضمون صحيحة وقد مر قال اذا كفل
بالدين عن ميت مفلس لا يبيع وقال لا يبيع **لها** انه كفل دين باقي لا الموت لا يوجب سقوط الدين ولهذا لو
تبرع به انسان بآ الدين يبيع فيصح الكفالة كما لو مات مملوكا **لها** انه كفل دين ساقط لانه فعل تسليم المال
وانه لا يتصور من الميت فليست بخلاف حالة الملاء لان الوارث يقوم مقامه في التركة واما التبرع قلنا ليس
هذا تبرعا بقضا الدين بل بتخليص الميت عن العقاب والله اعلم **كِتَابُ الْحَوَالَةِ**
لها **وَلَا يَعُودُ الدَّيْنُ بِالتَّغْلِيلِ** **لها** **عَلَى الْمُجِيلِ فَتُؤَدُّ وَتَلْبِيسٌ**

قال المحتال عليه اذا قلته القاضي بشهادة الشهود لا يعود الدين عن المحتال عليه الى ذمة المحيل وقال ابو
لهما انه نوي ما عليه لعجز فصار كما لو لموت **له** انه عجز بقتل وارثه بعد موت المال فصار كما قبل تقيس
القاضي بخلاف الموت والله اعلم **كتاب الصلح** **فصل في غلتي عيني**
او في ركوب البغل والبغلين او غلتي بخلين ذاك او ذاك لذل ان هذا لا يجوز هكذا
قال اذا انتهى في غلتي عيني بينهما علي ان ياخذ هذا غلة هذا العبد شهرا او ذاك غلة هذا العبد شهرا
لا يجوز وقال ابو **لهما** ان الغلة يدلك الخدمة ويجوز المراهية في خدمتهما فكذا في الغلة فصار كالذاتين
له وجهان احدهما ان احدهما قد تجدد من يستاجر ولا يجد الآخر فلا يتحقق التسوية والثاني ان الاجر يجب
بالعمل لا تري انه لو سلم العبد فلم يعمل فلا يجب الاجر فكان فيه خطر بخلاف الدارين لان الاجر يجب بالتكليف
من السكنى **قال** ولو تهايبا علي ركوب دابة واحدة او غلتي غلتيها او علي ركوب دابتين او غلتيهما لم يجزاي
لا يجبرها القاضي عليه الا اذا اصطلح عليه فيجوز وقال لا يجوز في غلة دابة واحدة كما في غلة عبيد واحد
وتجوز في ركوب دابة واحدة ودابتين وغلة دابتين بناء علي ان القاضي لا يقسم الحيوان جبراً عند تفاوت
فيها فكذا في غلتيها للتفاوت ايضا وعندهما يقسم الحيوان جبراً فكذا امثالها وبذلك منها **هـ**
والعفو والصلح عن الشئ وعن امثاله اذا سري الى البدن
ينبطل والقتل في سائرهم لكنه بالمال فيه تحكم
قال العفو عن الشجة او الجراحة او القطع والصلح عنها لا يجوز ولا يكون عفواً وصحاً عن القتل الذي يحدث
منها حتي لو سري جيب الدية وقال لا يكون صحاً وعفواً عنه حتي لا يجب شي **لهما** ان العفو عن الشئ عفو عن
موجبه وموجبه القصاص في الطرف اذا اقتصر والقياس في النفس اذا اسري فكان عفواً عنهما كما اذا عني
عن الجناية **له** انه عني عن الشجة وهذا قتل وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف **هـ**
والاخذ بالقصاص للكبار يطلق قتل كبر الصغار
قال القصاص اذا كان بين الصغار والكبار فللكبار حتى الاستيفاء للمال وقال ليس لهم ذلك وهو قول الشافعي
رحمهم الله **لهما** انه حق مشترك فلا يستوفيه البعض كما اذا كان بين حاضر وغائب **له** ان ملك القصاص
ثابت لكل واحد منهم علي كماله لا يحد سبب ثبوته وهو البتة وانه لا يجزي فيثبت لكل واحد منهم علي
الكمال بخلاف الحاضر والغائب لان احتمال العفو من الغائب ثابت وتماه عرف في طريقة الخلاف
مدبر ائتلف انسانا خطا وصاح المولي علي عيني بلا
حكم وازدي ثانيا ايضا كذا فللولي نصف هذا ان يشاء
قالوا وقال الشيخ ان شأني من ربه قيمة نصف من جني
قال المدبر اذا قتل رجلاً خطأ فصاحه المولي علي عبيد بغير قضاء ودفعه المولي الي المولي ثم قتل رجلاً آخر

خطا فولي القتل الثاني باختيار ان شاء اخل من ولي القتل الاول نصف العبد وان شاء اخذ من المولي نصف
قيمة المدبر ثم رجع المولي علي ولي الاول وقال له الرجوع علي ولي القتل الاول لا علي المولي وذكر المسئلة في الزيادات
وذكر مكان الصلح دفع قيمة المدبر بغير قضاء **لهما** انه حين دفع القيمة الي الاول صارت القيمة كلها حقه
وانما يثبت حق ولي الجناية الثانية بعد ذلك فلم يظهر ان المولي اتلف حقه وصار كما اذا دفع بقضاء **له**
ان جنائيات المدبر وان كثرت لا توجب الا قيمة واحدة علي المولي فاذا جني جنائيتين كان لكل واحد منهما نصفها
فتبين انه دفع النصف الي الاول بغير حق بخلاف ما اذا دفع بقضاء لانه مجبور عليه ونظيره هذا الوصي اذا اقبى
دين الميت ثم ظهر غريم اخر يضمن الوصي ثم رجع علي الاول ان كان بغير قضاء وان كان بقضاء لا يضمن
والدين بين اثنين هذا قد جعل نصيبه مؤجلاً شهراً بطل
قال دين بين رجلين احدهما نصيبه شهر الا يصح خلافهما او قد مر في كتاب الشركة **هـ**
وان يزد في سلم قد انقضى صح ورد فسطه من العوض
قال اذا سلم درهم معدودة في كرحنطة الي اجل ثم اصطلح ابو زمان علي ان زاده المسلم اليه نصف كرحنطة
الي ذلك الاجل لم تجز بالاجماع لانها لو جازت لبطلت بيانه انها لو جازت خرج بعض راس المال من ذلك السلم
حتى يجعل با زاده الزيادة فصار ديناً علي المسلم اليه فيصير كانه سلم ديناً في الحنطة ثم اذا لم تجز فعلي المسلم
اليه ان يرد ثلث راس المال الي رب السلم وعليه كونه عند وقال لا يرد شيئاً وعليه كونه تام **لهما** ان اخراج
بعض راس المال كان حكماً للزيادة وانها لم تصح فبقي علي حاله **له** انهما قصد اثنيتين اخراج بعض راس المال
من المسلم فيه وادخاله في هذه الزيادة والادخال لم يقع لما منع ولا مانع من الاخراج فيصح **هـ**
والصلح بعد الغضب والموت بما زاد علي القيمة ماض فاعلم
قال اذا غصب عبد اقامت عند فصح مولا علي اكثر من قيمته درهم او دينار جاز وقال لا يجوز **لهما** ان
الواجب مقدراً بالقيمة فكان وبالله ان هذا يدل عن العبد لانه تقدر ضمانه ابتداء بهذا القدر ولا ريبا
بين العبد والدارم **وان يبيع عبيد اقباع المشتري ومات عند المشتري المؤخر**
فضمن البايع في عيب وجد لم يبيع بايعه بما نقد
لو زاد في المبيع شيئاً باجل من غير ذلك الجنس بالنقد بطل
قال اذا باع عبد من انسان ثم باعه المشتري من اخر ثم مات ثم اطلع علي عيب فوجع بالنقصان علي بايعه
لا يرجع بايعه علي بايعه وقد مر في مسئلة كتاب القسمة والدعوي قال اذا اشترى طعاماً فوجد به عيباً
فصاحه علي ان زاده طعاماً من غير جنس الاول الي اجل وكان ثمن الكل غير منقود فنقد في المجلس لا يجوز سناً
علي ان بعض الدرهم يصير بمقابلة الطعام الثاني وهو موجل فكان سماً واغلام قد مر راس المال عند شرط
وعندها ليس بشرط وقد مر في البيوع **كتاب الزهني**

مُرْتَهَنَانِ الشَّيْءِ مِمَّا يُقَسَّمُ هَذَا إِلَى ذَاكُلَهُ يُسَلَّمُ هـ
فَأَمَّا الدَّافِعُ نَصْفًا يَغْرُمُ هـ وَالْمُودَعَانِ مِثْلُ هَذَا فَاغْلُوهَا هـ

قال اذا رهن عند رجلين شيئا مما يقسم فوضع احدهما كله عند الآخر فذلك ضمن الدافع نصفه خلافا لهما
وقد مر هذا في المودعين في كتاب الوديعة هـ لو سَلَطَ الْوَدَّاعُ الَّذِي لَا يَعْقِلُ هـ
مَعْبَاةً بَعْدَ الْبُلُوغِ يَنْطَلِقُ هـ قال العزك الذي يوضع الرهن على يد لوكا صغيرا او كبيرا لا يعتد
لرهن رهنه بالا لاجماع لانه لا يصح قبضه وبه يصير رهنه ولو سَلَطَهُ عَلَى بَيْعِهِ فَكَبَّرَ وَعَقَلَ وَبَاعَهُ لَا يَجُوزُ وَهُوَ
القياس وقال يجوز استحسانا لهما انه امر ببيعه في المستأنف فلا يشترط قدرته للحال بل عند الامتثال
وقد وجد له ان الامر حين وجد وهو غير قادر وغير اهل فبطل الامر كما بطل الرهن هـ
هـ رَهْنٌ جَنِّيٌّ وَفِيهِ فَضْلٌ فَضْمَنُ هـ فدي جميع الحختين المرتهنين هـ
هـ وَغَائِبٌ رَاهِنٌ فَإِنْ أَتَى طَالِبُهُ هَذَا إِمَّا عَنْهُ فَدَى هـ

قال رجل رهن عبدا بالف وقيمته الفان فقتل رجلا خطأ فان شا الراهن والمرتهن دفعا ولا يتفرده
احدهما به لانه مملوك احدهما ومشغول بحق الآخر وان فدياه فالنفا عليهما نصفان والدين على حاله فان
فدي المرتهن والراهن حاضر لم يرجع عليه بالاجماع وان كان غائبا يرجع عليه بالنصف عنده وعندهما لا
يرجع بشي لهما انه غير مضطر فيه لانه لا يتوحي حقه بتوحي الامانة من الرهن كان متبرعا وصار كما لو كان
الراهن حاضرا هـ ان في فدا الامانة حياة حقه من وجه لانه يصل اليه بامساكه ولهذا اثبت له حق
جلسه فلا يكون متبرعا فيرجع بخلاف حالة الحضرة لانه يمكنه رفع الامر الى القاضي ليجبر على فدا الامانة
بخلاف المرتهن لان القاضي لا يجبر فيضطر الراهن اليه هـ مَا لِلرَّبِّ الْمَرْهُونُ بِالْجَنْشِ الْعَدَمُ هـ
هـ قَالَ دِينَ بِالْقَدْرِ يَرْوُلُ لَا الْقِيَمَ هـ قال اذا رهن قلب فضة وزنه عشرة وقيمته اقل من عشرة
بدين عشرة فذلك عند المرتهن هلك بكل الدين وقال على المرتهن قيمته من الذهب فيكون رهنه بكل
الدين لهما انه لا وجه ان يهلك بكل الدين لان المرتهن يتضرر به ولا وجه ان يهلك ببعضه لانه رآ
فوجب العمل بما قلنا تحوزا عنهما هـ ان هذا قبض محضة الاستيفاء وفي حقيقة الاستيفاء والمعتبر هو
الوزن دون القيمة فان من له على آخر ذراهم جيا د قبض الرئوف وهلك عنده صار مستوفيا حقه فكذا
هذا هـ مَفَاوِضُ أَعَارَني مَا أَرَهَنُ هـ فَهَوَّكَا كَانَ الشَّرِيكَ يَأْذَنُ هـ

قال احد المفاويزين اذا عار شيئا لسان ليرهنه بدينه جاز وقال لا يجوز وهو نظير اختلافهم في
كفالة احدهما بما له تبرع ابتداء معاوضة واستيفاء انتهى وقد مر في كتاب الشركة
هـ وَمَا جَنَى الرَّهْنُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ هـ كَانَ جَبَارًا هَدَرًا فَاسْتَيْقِنَ هـ

قال العبد المرهون اذا جني على المرتهن او على ماله ولا فضل في قيمته لم يجب شي للمرتهن على الراهن وقال
يجب لهما ان العبد ملك الغير فصار كجناية العبد الوديعة على المودع هـ ان العبد كله مشغول
بالدين وهو كالمالك في حكم الجناية حتى لو هلك كان حاصل الضمان عليه والجناية على المالك هـ
كاجنابة على الراهن كتاب المصاربة هـ مُضَارِبٌ أَمَّنْ كُلَّ الْمَالِ هـ
هـ فِي الْبَيْعِ وَاسْتَقْرَضَ لِلْأَخْمَالِ هـ رَاحَ إِنْ بَاعَ عَلَى الْمَالَيْنِ هـ وَلَا حِيزَانِ بِفَضْلِ الدِّينِ هـ
قال اذا اشترى بال ألف المضاربة شيئا وفي كل رأس المال واستقرض مائة درهم فاستكرى بهاد وابت
وكان قبل له اعمل برائك او لم يقل فحلتها الي مصير فله ان يبيعها مراوحة على الف ومائة فان باعها بالفين
كانت عشق اسهم من ذلك حصة المضاربة على شرطهما وسهم واحد للمضارب والكرائي فله خاصة
وقالا يبيعهما رب المال مراوحة على الف لا غير والتمن كله على المضاربة لهما انه متطوع بالكرائي لانه
صل بغير اذن رب المال فصار كما استكرى الاجنبي وذا لا يضم بالاجماع فكذا هذا هـ انه استقرض
لنفسه لان المامور بالاستقراض يصير مستقرضا فكانت حصة ذلك من الثمن له خاصة

كتاب المزارعة هـ وَبَاطِلٌ فِي قَوْلِهِ الْمُعَامَلَةُ هـ وَهَكَذَا الْمَزَارَعَاتُ بَاطِلَةٌ هـ
قال المزارعة والمعاملة فاسدتان وقال الاجازتان وقال الشافعي المعاملة جائز والمزارعة فاسدة الا
تبعاً للمعاملة لهما ان النبي عليه السلام دفع نخيل خيبر الى اهلها معاملة بالشطرون وعن اخلفا الراشدين
وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين انهم اجازوا ذلك ولا فاسدتا لاجاز في الابتداء وشركة
في الانتهاء وللناس حاجة اليها فيجوز كالمضاربة هـ ان النبي عليه السلام نفى عن المخايعة وعنه عليه السلام
انه نفى عن المحاقلة وهما المزارعة لغة وروي رافع ابن خديج ان النبي عليه السلام قال في بستان لا تسأجر
بشي منه ولا نجوان لو كان لكان بطريق الاجازة بدليل اشتراط اعلام المدق والبدل هاهنا معدوم ومجهول
وهذا يمنع صحة الاجازة واما الدفع الى اهل خيبر كان بطريق الصلح والمقاسمة هـ

هـ مَا يَشْتَرُطُ لِلْعَبْدِ ذِي الدِّينِ بِلَا هـ فَعَلَّ فَلِلْبَدْرِ وَلِلْسَيِّدِ لَا هـ

قال اذا كان العبد من قبل رب الارض وشرطت له الارض ونفسته وثلثه للمزارع وثلثه لعبد ما دون
مديون المزارع ولم يشترط العمل على العبد فالمشروط للعبد يكون لرب الارض عند اي حنيفة رحمه
الله على قول من يجيز المزارعة وقالوا هو للمزارع بناء على ان المولى لا يملك كسب عبد المديون المأذون
فكان اشتراطه للعبد ولم يشترط عمله كاشتراطه للاجنبي فلم يصح فبق للمالك الارض وعندهما ملك
وكان اشتراطا للمزارع هـ لَوْ قَالَ إِنْ تَزَرَعْتُهُ فِي شَهْرٍ كَذَا هـ فَحُظُّكَ النِّصْفُ وَالْإِثْلُ ثُلَاثُ ذَا هـ
هـ فَلَا أَوَّلَ الْعِيَمِ دُونَ الثَّانِي هـ وَصَحَّ فِي قَوْلِهِمَا الشَّرْطَانِ هـ

قال ولو شرط للمزارع على انه ان زرع في شهر كذا فله نصف الخارج وان زرع في شهر كذا فله ثلثه صح

الشرط الاول وفسد الثاني وقال اصح الشرطان جميعا وهي كبطانة اليوم والغد وقد مر في باب الاجارة
١ وان يقلد فقت بالنصف وذا قال ينصف ومن الكيل كذا هـ
٢ فالقول في ذلك قول الدافع هـ وافسد اخذ بقول الزارع هـ
قال اذا قال رب الارض شرطت لك النصف وقال المزارع لا بل شرطت لي نصف الخراج وزيادة عشرة
افقن وكان ذلك قبل العمل فالقول قول رب الارض على قياس قوله وقال القول قول المزارع ولو اقاما
البينة فالبينة بينة المزارع بالاجماع وهو قياس مسلة السلم اذا اختلفا في الاجل فعندهما القول قول
المنكروان كان فيه فساد العقد وعند القول قول من يدعي الصحة وقد مر في البيوع هـ
٣ ودفعه الارض الي اثنين علي ان لدا اثلثا وخمسين لدا هـ
٤ يفسد في الكل وقال اجازني حق اخ الثلث ففكر واغرف هـ
قال اذا دفع الي رجلين ارضا علي ان يزرعا يزرعا علي ان لا حدما ثلث الخراج وللآخر علي رب الارض
مائة درهم فالزراعة في الكل فاسدة وعندهما فاسدة في حق من شرط له الدراهم خاصة وجاز في حق
الآخر اما الفساد في نصيب الذي شرط له الدراهم ان رب الارض مواتا لارض فكان هذا بيعا للبذر
بالدراهم فكان بيعا في مزارعة والصفقتان في صفقة فاسدة ثم فساد البعض بوجوب فساد الكل
عنده خلافا لما وقد مر في البيوع وعلي هذا الشرطان الخراج بينهما اثلاثا ولرب الارض علي احدهما
بعت مائة درهم لانه شرط لرب الارض مع ثلث الخراج دراهم وهو سبب لقطع الشركة علي بعض
الوجوه هـ والعشر في الحاصل بالمزارعة هـ يدفع ذو الارض بلا مدافعة هـ
قال العشر في المزارعة علي رب الارض علي قول من يجيز المزارعة عند ابي حنيفة سواء كان البذر منه
او من العامل وعندهما نصيب المزارع عليه هـ انه حصل علي ملك المزارع له ان نصفه له ونصفه
حصل له بدله وهو منافع العامل كما قال في الاجارة هـ والعشر فيما زرع غصبا علي هـ
٥ ما ليها ان كان نقص حصلا كذا الخراج لازم صاحبها ويلزم ان عشرها غاصبها
٦ كذا الخراج ان يكن فوق الذي يعزمه والغرم عنه يفتي هـ
٧ وان يكن اذني فهذا يغرم هـ وزها خراجها يسلم هـ
قال المزارعة اذا فسدت باشتراط عشرين فقيرا للعامل والباقي لرب الارض ان كان البذر من رب
الارض فالخراج لرب الارض والعشر عليه بالاجماع وان كان البذر من العامل فالخراج له والعشر عليه
عندهما وعند علي رب الارض لانه ياخذ اجر مثل الارض ولو كان الفساد باشتراط البذر منهما فالخراج
لها والعشر في النصيبين عندهما وعند كمال علي رب الارض لان نصف الخراج له وفي النصف الآخر وجب
اجر مثل الارض له قال اذا غصب ارضا عشرة او خراجية فزرعها فالخراج للغاصب والعشر والخراج

عليه ان لم ينقص الارض لان منفعتها حصلت له فان نقصها وضمن العشر والخراج علي رب الارض قل
الضمان او كثر عنده والضمان كالا جرو وقال علي الغاصب بكل حال كذا ذكره الفقيه ابو الليث لانه في الخراج
والخراج علي رب الارض ان كان الضمان مثل الخراج او اكثر كما في الاجارة وفي ذلك اجماع وان كان دون
ذلك وجب الخراج علي الغاصب والضمان عليه للنقصان لان رب الارض لم ينتفع بها وهو خلاف ما اذا
آجرها باجر قليل فان الخراج عليه لانه يمكن من الانتفاع حيث امر غير بالانتفاع اما هاهنا لم يوجد
الامر والانتفاع **كتاب الشرب** حريم بئر الناضح الستون هـ
عندهما وقال اربعون هـ قال لا حرم للنهر وقال له حرم هـ ان النهر يحتاج اليه لانه
لا بد من ملقي طينه وممر صاحبه لاصلاحه له ان ملكه بالاحياء والاحياء في النهر لا غير وما ذكر من
الحاجة قلنا يمكنه اخراج الطين الي موضع آخر ومشي في بطنه لاصلاحه بخلاف البئر لانه لا يمكنه ذلك
فيه وعلي هذا لو كان نهر لرجل في ارض رجل فاختلغا في مستأته فالقول قول صاحب الارض والمستأنة
له عنده وقال علي لصاحب النهر لهما ما ذكرنا هـ ان المستأنة اشبه بملك صاحب الارض وينتفع بها
انتفاع الارض كالغرس والبناء وغيره فكان هو اولي به شرع عند ليس لصاحب الارض هدمها لما فيه من
الاضرار لصاحب النهر كالعلومع السفلى في البناء قال حريم بئر الناضح اربعون ذراعا وقال ستون ذراعا
لها قوله عليه السلام حريم بئر العطن اربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون ذراعا ولان الحاجة هـ
هاهنا الي الحزم اكثر ليس بئر الناضح لعق البئر له ان الاحاديث تعارضت فقد روي عن النبي عليه السلام
من حف بئرا فله ما حولها اربعون ذراعا من غير فضل بين الناضح والعطن فاخذناه بالاقول لانه متيقن
وانه اعلم هـ وكري نهر القوم بين المعشره من تعدوا ارضه فقد بري هـ
قال كري النهر المشترك علي الشراكه فمن جاوز ارضه سقط عنه وقاله علي كمال هـ ان كله مشترك بينهم
ولهذا لو بيعت ارض في اسفلها فالشفعة لهم جميعا ولان اهل الاسفل شاركوا اهل الاعلى في كري الاعلى
لانه مفتوح ما يصير فيشارك اهل الاعلى في كري الاسفل اهل لانه مصب ما بهم له ان الكري للحاجة الي
سقي الارض ولم يبق له حاجة فانه اذا سقاها ولم يجد مهيلا سد فوهة النهر واما الشفعة فانما يثبت
لهم لا شتر لهم في المنع **كتاب الاشربة** هـ وبيع غير الحمر مما حرم هـ
من الشراب جازر ومحكم هـ لا يجعل العصير خمر افاغرفه هـ وان غلا واشتد ما لم يقدر هـ
قال العصير لا يصير خمر احيي يغلي ويشد ويعذف بالزبد وقاله اذا غلا واشتد صار خمر هـ انه
اذا صار هذه الصفة يسمى خمر او قد فقه بالزبد كمال الغليان وذلك لانها له فلا يشترط له ان
احكام الخمر مقطوع بها والغليان امر مضطرب فاذا قذف بالزبد زالت الشبهة فيثبت الخمرية بكل
الاحكام قال تجوز بيع الشراب الباذق وكل شراب حرام سوي الخمر وقاله لا يجوز لها هـ انه في معنى

الحجر فسقطت ما ليتها **له** انه مال منتفع به يعاقبته فيجوز بيعه وهذا هو القياس في الحجر الا اذا تركنا القياس ثم بالنص **انفحة الميتة والالبان طاهرة ويستمر الشان** **و** **واوجبا في اجمادات غسلها وحرما في الذبايات اكلها**

قال انفحة الميتة طاهرة جامدة كانت او ذائبة وكذا البها وقلنا هي نجسة فاذا كانت ذائبة اريققت وان كان جامدة غسلت واكلت **لهما** ان المحل يتنجس بالموت فيتنجس ما فيه **له** ان الموت ليس بنجس بذاته بل النجس في الدماء والرطوبات وهذا لا يقبل ذلك والله اعلم **كتاب الاكراه**

لو رضيت بعد زوال الجبر دون الولي يانقص المهر **ف** **فلولي طلب الفراق** **له** **ان لم يبلغ كامل الصداق**

قال اذا ائتم الولي والمرأة على تزويجها بمهر فيه عيب فاحش ثم زال الاكراه فرضيت هي دون الولي فلولي حق الاعتراض وقال ليس له ذلك **لهما** ان المهر حقه ولو اسقطت كلها لسقط هذا الولي **له** ان تبليغ المهر الى مهر المثل حق الاولياء لانهم يتعبدون ويتضررون بالنقصان فصار كعدم الكفاة **لو اكره الانسان بالسيف على دخول نارا او وقوع من على** **و** **وذلك لا ينجي ولكن ربما خف فان لم تمتنع لن ياتمما**

قال اذا قال لغيري لا تمسكك او لتلقين نفسك في النار او من اجل ولا لئلا بحيث لا ينجونه لكن فيه نوع حجة فان شأ فعل وان شأ لم يفعل وقال لا يفعل اصله مسلة الشير الكبير اذا وقع الحريق في السفينة وهو يعلم انه لو صبر فيها محرق ولو اتى نفسه غرق وقد ذكرنا ثمة فلو اتى نفسه في النار واحترق فعلى المكره

في الام

العصا عنده لوجود الاكراه وعندها لا قضا عليه وعليه الدية لانه مختار **وقال لا اكراه الا من ملك** **و** **وحققا من كل حال منه مك**

قال الاكراه لا يتحقق الا من السلطان وقال اذا اجاء من غير السلطان ما يجي من السلطان فهو اكراه **لهما** انه تحقق الاكراه **له** انه مما يمكن دفعه غالبا فلا يتحقق **و** **ومعتق الكل وقد كان جبر** **في النصف فهو بادي لا مؤتمر** **و** **ان يكلف عتق عبد فعلى النصف فالمضمون نصف** **قال المكره على اعتاق نصف العبد اذا اعتق كله فهو مختار ولا ضمان على المكره** **وقال عليه الضمان** **و** **المكره على اعتاق الكل اذا اعتق نصفه فله عليه ضمان نصفه وقال له ضمان الكل عليه وفي فرع مسلة تجزي الاعتاق وقد مر والله اعلم **كتاب الحجر****

والحران اذرك وهو عاقل **ف** **فجزي الحكم عليه باطل**

قال الحجر على الجحر البالغ العاقل السفيف باطل وقال هو جائز **لهما** ان النبي عليه السلام باع ماله معاذ في ديونه ولانه يضر نفسه فيحجر عليه اما نظرا له او ذجرا له ولهذا يمنع عنده ماله **له** ان مالكية التصرف

يقتض كرامة

يقتض كرامة لابن آدم وهو آدمي مكرم او تمكينا من الجوري على موجب التكليف وهو مكلف وامسا الحديث قلنا باع ماله برضاه لا بغير رضاه ولا يظن به غير هذا وما ذكر من النظر يحصل منع المال فلا يجوز دفعه بغير اعظم منه وهو سلب اهلية التصرف وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف **كتاب الماذون** **و** **والحجر لا يثبت من وجه الخبر** **الارمثنى او بعدل يعتبز**

قال الحجر لا يثبت للماذون الا بخبر اثنين او واحد عدل خلافا لما اورد في العزل **يبيني وبين المزم ماذون ولي** **عليه ألف وكذا الاجنبي** **فبيع بالالف او بالالف ترك** **من بعد اذ لم يبلغ لكن هلك** **فالتثلي وثبته للاجنبي وصاحباة اقسيا بالربع الي**

قال عبد بين اثنين اذ ناله في التجارة فادانه احدهما مائة درهم وادانه اجنبي مائة درهم ثم بيع العبد بمائة درهم او مات وترك مائة تقسم تلك المائة بينهما اثلاثا ثلثه المولي الذي ادانه وثلثاه للاجنبي وعندها يقسم على طريق المنازعة ارباعا **لهما** ان المنازعة وقعت في العين وانه لا يقول فيقسم على اعتبار المنازعة فالمولي الذي ادانه لا شيء له في نصيب نفسه فيسلم للاجنبي ذلك ونصيب المولي الآخر بينهما لاستوايهما فضا

له الربع وللاجنبي ثلاثة ارباع **له** ان الحق كان في الذمة وتعلق في العين فامكن القسمة على طريق العول لمولي العبد بطل من دينه خمسون وحق الاجنبي في مائة فصار كمن مات وترك الفاء ولرجل عليه الف والآخر عليه الفان فالالف بينهما اثلاثا فكذا هذا **و** **وبينه من عبد المديون**

يفسد بالغبن اليسير الذون كذا الشرا وخيرا بين ان ينقض او يخلى عن الغبن الثمن

قال اذا باع المولي من عبد الماذون شيئا بغبن يسير فالبيع فاسد وقال لا يجوز وبطل المحاباة

فيقال للمولي بلغ تمام القيمة في الشرا او خط الزيادة في البيع او انقض البيع وهو نظير اختلافهم في بيع المريض عينا من وارثه انه لا يجوز عند اضلا وعند ما لا يجوز المحاباة واجماع هو التهمة وفرق ابو حنيفة

رحمه الله بينهما في حكم وهو ان البيع بمثل القيمة هنا يجوز وفي المريض لا يجوز لان نفس الايتار فيه بالغبن تقمة والتهمة هنا في النقصان **وينبطل الاقرار من ماذون للزوج والاولاد بالديون**

قال اقرار الماذون للزوج والوالدين والمولودين باطل عند خلافا **لهما** وهو نظير اختلافهم في بيع الوكيل من مولاه وكذا الواسطة احد منهم مالا معاينة واقرب يقبض ذلك الضمان لم يصدق عند

خلافا **لهما** **لو حجر العبد والفي يدي** **ثم اقر بعد اذن سيده** **بدين ألف سابق منه قضي** **واعطيا المولي فبيع او قدي**

قال لو حجر الماذون وفي يده الف فافر لرجل بعد ما اذن له ثانيا بدين الف كان لزمه في الاذن الاول قضي من تلك الالف وعند ما هن الالف للمولي ويصح هذا الاقرار فيومر المولي بقضائه او يباع

العبد فيه وقد مر نظيره في كتاب الاقرار: **لَوْ قَالَ بَعْدَ الْحَجَرِ هَذَا عَبْدِي**،
وَدِيْعَةٌ صَحَّ كَلَامُ الْعَبْدِ، قال ولو جهر على الماذون وفي يد مال فقال هذا اوديعة فلان
عندي صح اقرار بذلك عند خلافا لهما وهو على هذا ايضا ما باع وابتاع رقيق وعين،
يَجُوزُ لَوْ كُتِبَ اَوْ كَانَ اُذُنٌ، **كَذَلِكَ اِذَا قَالَ وَالْعَبْدُ سَمْنٌ**،
وازداد خيرا عندئذ استتب قال الماذون والمكاتب يجوز بيعهما وشراؤهما لا يتغابن
الناس فيه وقال لا يجوز **لها** ان الغرض من تصرفهما الفضل دون النقصان فصار كبيع الاب والوصي
والقاضي مال الصبي **له** انهما يتصرفان بما لهما من نفسهما والاذن فك الحجر فجوز تصرفهما كيف ما وقع خلاف
الاب والوصي والقاضي لانهم يتصرفون للغير فيحترز فيه عن الضرر قال وعليه هذا اذا اشترى الماذون
عبدًا ثم سمن عنه وازدادت قيمته فاذا قال الباع جاز عنده خلافا لهما لانه كالبيع **هـ**
وَهُوَ يَرُدُّ بِالْخِيَارِ بَعْدَ اَنْ اَبْرَاهُ بِاَيْعُهُ عَنِ السَّمْنِ **هـ**

قال ولو اشترى الماذون عبدًا على انه باختيار ثلاثا فوجب له بايعه منه ثم رده الماذون بحكم الخيار صح
عنده خلافا لهما وقد مر في البيوع في فروع مسئلة الخيار: **اِغْتَاقُ عَبْدٍ عَبْدٍ الْمَاذُونِ**،
يَبْطُلُ فِي مُسْتَعْرِقِ الدَّيُونِ، قال المولى اذا اعتق عبدا من كسب عبد الماذون المديون لا
يعتق عنده لانه لا يملك كسبه خلافا لهما وقد مر: **كَذَلِكَ قَوْلُهُ لَهُ هَذَا ابْنِي**،
وَقَتْلُهُ لَيْسَ كَقَتْلِ الْفَرَسِ، **يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ مُوَجَّلَةٌ**، **اِنِّي حَجَّجْتُ وَأَوْجَبْتُ مَعْجَلَةً**،
وكذا لو قال لعبد عبد له ماذون ولم يولد عند عبد هذا ابني وهو مجهول النسب لا يثبت نسبته منه
عنده خلافا لهما فانه يعتق عليه ويضمن قيمته للغرماء عندهما قال ولو قتل المولى عبد عبد الماذون
المديون فعليه قيمته في ثلاث سنين لانه لا يملكه كالاجنبي وعندهما يضمن قيمته للغرماء في الحال
لانه ملكه وفيه حق الغرماء **كِتَابُ الدِّيَّاتِ**

اِنَّ الدِّيَّاتِ مِنْ ثَلَاثٍ فَاَعْقِلْ، **مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَابِلٍ**،
وَجَعَلَ مِنْ هَذِهِ وَجْهًا، **مِنْ بَقَرَةٍ وَغَنَمٍ وَحُلَلٍ**،

قال الدية تجب من ثلاثة اشياء من الابل والذهب والفضة من الابل مائة ومن الفضة عشرة آلاف
ومن الذهب الف دينار وقال من هذه الثلاثة ومن الغنم الفان ومن البقر مائتان ومن الحلل مائتان **هـ**
وروي عن عمر رضي الله عنه انه جعل الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل الوري عشرة آلاف
وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الغنم ألفي شاة ميسرة وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الحلل
مائتي حلة وقيل انه لا خلاف في الحقيقة وانما قصروا بوجيفة رحمه الله الحكم على الاشياء الثلاثة لانها
غالب اموال اهل زمانه دل عليه انه ذكر في كتاب المعامل اذا صالح الولي على اكثر من مائة حلة واكثر من

ما في بقرة او اكثر من ألفي شاة لا يجوز فهد اقول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله فلو لا انه راي
الدية من هذه الاشياء لجاز عنده كالصالح على جنس آخر وقطعة الكف وفيها اصبغ **هـ**
اَوْ اَصْبَغَانِ الْكَفَّ فِيهَا تَبَعٌ، **وَكَانَ اَرَشُ الْأَصْبَعَيْنِ أَصْلًا**، **وَأَذْخَلَا فِي الْأَكْثَرِ الْأَقْلَا**،
قال اذا قطع كفًا فبها اصبغ او اصبعان او مفصل واحد عليه ادش ما بقي من الاصابع ويكون الكف تبعًا
لها وقال لا ينظر الى ارش الاصبع والى حكومة العدل في الكف فيدخل الاقل في الاكثر **لها** انهما جنايتان
في محل واحد فصار كالמושحة مع سقوط شعر بعض الراس **له** ان الاصابع اصل في الباب والكف تبع فان
قطع الاصابع يوجب دية كاملة وقطع الكف لا الاصابع والاصل وان قل يستتبع الفرع بخلاف ما ذكر لان ثمة
ليس احدهما تبعًا للآخر: **لَوْ اَصْبَغُ شَلَّتْ بِقَطْعِ الْأَصْبَعِ**، **فَفِيهِمَا الْأَرَشُ وَلَمَّا تَقَطَّعَ**،
وَأَوْجَبَا فِي الْأَوَّلِ الْقَطْعَ وَفِي، **تِلْكَ الَّتِي تُشَلُّ أَرَشًا فَاعْرِفْ**،

قال اذا قطع اصبع رجل فشلت الاخرى بجنبها او قطع يد اليمنى فشلت اليسرى فلا قصاص فيه وفيها الارش
وقال عليه القصاص في الاول والارش في الثاني وعليه هذا الوجه موضحة فذهب سمعه او بصره واجعوا
انه لو شحج موضحة فصار منقولة او كسر بعض سنه فاسود ما بقي او قطع الكف فشل الساعد او قطع اصبعًا
فشلت الكف او قطع مفصلًا فشل باقي الاصبع فلا قصاص في الاول وعليه ارش الكل **لها** ان الجناية قد
تعددت بتعدد تحملها حقيقة فسقوط القصاص في احدهما لا يوجب السقوط في الآخر كالوجني على عضو
عمد او على عضو آخر خطا وكما لو رمي سهمًا الى انسان ففقد واصاب آخر وما قال القصاص للاول والدية
لثاني بالاجماع **له** ان بين المحلين اتصال حقيقة والفعل الذي باشره هنا واحد وقد اثر فيها وتعد
اجاب القصاص لان انتهاء وقع تسببًا لا عن قصد فانقلب مالا فيصير الكل مالا ضرورًا كما في موضع
الاجماع والله اعلم: **وَإِنِّي اضْغَرَّ رِسْنَ خِرَافٍ ضَرَبْتُ**، **لَا شَيْءَ مِنْ حُكُومَةِ الْعَدْلِ تَجِبُ**،
وَحُلُقُ سَوْدٍ شَعْرُ حُرٍّ لَوْ نَبَتْ **هـ** **أَبْيَضُ فِيهِ ذَا الْخِلَافِ قَدْ نَبَتْ** **هـ**

قال اذا ضرب سن انسان فاصفرت فعليه قدر اسرها كالاوسود او سقطت ولم ينبت وعندها فيه حكومة
عدل **لها** ان الصفرة قد يكون في الانسان فلا تعد تغويتا للجمال على الكمال **له** ان فيه تغويت منفعة الجمال
وموجبه الارش قال الفقيه ابو جعفر الهندواني جوابه في الصفرة المشبعة وهو تغويت الجمال وجوابهما في
الصفرة التي يكون مثلها في الاسنان قال في نوادر هشام في هذا وفي حلق شعر الراس والحية اذا نبت
ابيض والرجل شاب لا تجب في الحرشي وفي العبد حكومة عدل عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعند محمد رحمه الله
في الحر والعبد جميعا حكومة عدل وقد روي عن ابي يوسف كذلك **لها** ما ذكرنا انه نقصان فيهما جميعا **له** ان في
الاحرار يعتبر فوات المنفعة او الجمال ولم يوجد لاهذا ولا هذا وفي العبد نقصان القيمة وقد وجد
من وجد القليل في محلة **هـ** **وهو اذ عي على سواها ففقدته** **هـ**

فَجَاءَ بَعْضُهَا وَلَا الْجَمْلَةُ ۖ يَشْهَدُ فَالشَّيْخُ يَرُدُّ قَوْلَهُ ۖ

قال القتيبي اذا وجد في محلة وادعي عليه فقتله علي غيرهم وشهد به اهل المحلة لا تقبل وقال لا تقبل لها ان الولي لما ادعي علي غيرهم يريد ابراهيم عن التهمة فاستفت التهمة عنهم اصلا فتقبل له انهم تعينوا الخصومة لوجود القتيبي بين اظهرهم فلا تقبل شهاده فصر وان خرجوا عن الخصومة بعد ذلك كالوكيل بالخصومة اذا شهد بعد العزل او الوصي شهد بعد الخروج عن الوصاية والله اعلم ۖ لو وجد القتيبي في مثواه كره ۖ

فَقَدْ رَوَيْتُ عَمَّا قُلُوهُ لِلْقَسِيرِ ۖ وَإِنَّمَا قَسَامَةُ الْقَتِيلِ ۖ عَلَى ذَوِي الْخِطَّةِ لَا الدَّخِيلِ ۖ قال اذا وجد الانسان قتيلا في دار نفسه فعلي عاقلة الدية وقال لا شيء عليهم لها انه لو وجد غير قتيلا في داره جعل كانه القاتل هو فكذا هذا وصار كانه قتل نفسه فلا تجب الدية علي عاقلة له ان هذا مكان لو وجد غير قتيلا فيه كانت الدية علي عاقلة فكذا هذا كواحد من اهل المحلة وجد قتيلا في المحلة والجامع بينهما انه موجب جناية التعصير في الحفظ وهل تجب القسامة علي عاقلة علي قوله اختلف المشايخ فيه

وَمَنْ لَهُ الْقَطْعُ فَضَاصًا فَعَلَّ ۖ مَاتَ يَضْمَنُ دِيَةَ النَّفْسِ الْكَمَلِ ۖ

قال من له القصاص في الطرف اذا استوفي ففسر الي النفس ومات القياس ان تجب عليه القصاص وفي الاستحسان ان تجب الدية وقال لا شيء عليه لها انه قطع باذن الشرع فصارك القاصي اذا قطع يد السارق وسري وكالبرأغ والفساد له انه قتل نفسا بغير حق لان حقه في القطع لا في القتل والمقتول مضمون بالدية فتجب الدية اذا استقط القصاص بالشبهة بخلاف ما ذكر لان ثمة الفعل واجب بقضية الامر والفعل الواجب لا يمكن تقييده بالسلامة ۖ وَمَنْ لَهُ فَضَاصٌ نَفْسٍ فَقَطَّعَ ۖ ثُمَّ عَفَا بِأَرْشٍ ذَاكَ يَتَّبِعَ ۖ

قال ومن القصاص في النفس اذا قطع يد من عليه القصاص ثم عفا فعليه دية اليد وقال لا شيء عليه لها انه استوفي بعض حقه لان كل النفس حقه في حق الاتلاف فصارك من استوفي بعض دينه وبرا عن الباقي له انه قطع طرفا بغير حق لان حقه في القتل الذي هو قصاص دون القطع قوله استوفي بعض حقه قلنا النفس والطرف ما صار حقا له الا في حق الاتلاف بالقتل فاتلافه بطريق آخر يكون بغير حق فيجب ضمانه ۖ

وَمَا عَلَى الْقَاتِلِ بِالْمُتَقَاتِلِ ۖ وَاحْتَقِقْ وَالتَّغْرِيقُ قَتْلٌ فَأَعْقِلْ ۖ

قال القتل بالمتقاتل لا يوجب القصاص وقال لا يوجب لها انه قتل من كل وجه فيجب القصاص بالنصوص له ان القصاص لو وجب لا يخلو اما ان يستوفي دقا او جرحا لا وجه الي الاول لانه منفي بقوله عليه السلام لا تؤد الا بالسيف ولا وجه الي الثاني لان فيه استيعافا الزيادة وهو الجرح والمماثلة شرط في هذا الباب ۖ

فِي الْقَطْعِ ثُمَّ الْقَتْلُ عَمْدُ الْوَلِيِّ ۖ وَعَلَيْهَا وَخَالَفَ فِي الْأَوَّلِ ۖ

قال اذا قطع يد انسان عمدا ثم قتله عمدا فللولي ان يقطع يده ثم يقتله وقال لا ان يقتله وليس له ان يقطعه لها انها جنايتان من جنس واحد صدرت من واحد علي واحد فدخل مادون النفس في النفس كما لو كانا خطأ

له انهما جنايتان لو انفرد كل واحد منهما بوجوب القصاص جزا فاذا اجتمعا يوفى علي كل واحد منهما جزا مع بخلاف الخطأ لان موجبة الدية ويبدل المحل لاجزا الفعل ۖ وَلَا يُقْبَلُ حَاضِرٌ نَحْتَهُ ۖ ۖ إِذَا أَخُوهُ غَابَ عَنْ حَضْرَتِهِ ۖ فَإِنْ يَعْلَمُ بِدَمْنِ إِعَادَتِهِ ۖ لِيَقْتُلَا وَكَفَيَا حَضْرَتِهِ ۖ ۖ وَالْأَخْذُ بِالْقَصَاصِ لِلْكِبَارِ ۖ يُطْلَقُ قَتْلُ كَبَرِ الصَّغَارِ ۖ

قال الابن اذا ادعي دما عليه علي رجل واخوه غايب واقام البيعة انه قتل اياه عمدا قبلت البيعة وحبس القاتل فاذا قدم اخوه كفلا جميعا اعادة البيعة وقال لا يكلفان ذلك لهما ان كل واحد من الورثة ضم فيما يدعي للميت والقصاص حق الميت بدليل انه يصح عفو ولو انقلب ما لا يقضي ديونه وتنفذ وصاياه ۖ فصار كالمقتل الخطأ له ان القصاص حق الميت من الوجه الذي قلتم وحق الاولياء من وجه آخر لان المقصود هو التثقي وهذا يحصل للولي لا للميت والواحد من الورثة ينتصب خصما عن الميت لاعن ولي آخر بخلاف الخطأ لان موجبه المال وهو حق الميت من كل وجه قال ومسألة القصاص بين الصغار والكبار ذكرناها في كتاب الصلح ۖ إِذَا الْوَلِيُّ وَالشَّهَادَةُ رَجَعُوا ۖ بَعْدَ الْقَصَاصِ ضَمَّنُوا مَا صَنَعُوا ۖ ۖ وَأَبْضَمُّ ضَمَّنَ لَمْ يَرْجِعْ وَبِئْسَ قَوْلُهُمَا هُمُ رَجَعُوا عَلَى الْوَلِيِّ ۖ

قال شهود القصاص اذا رجعوا بعد الاستيفاء ورجع الولي ايضا او جاء المشهود بقتله حيا ضمنا والدية وولي المقتول معناه ان شأ ضمن الولي وان شأ ضمن شاهدين فان ضمن الولي لم يرجع علي الشاهدين بالاجماع وان ضمن الشاهدين لم يرجع عنده علي الولي وعندهما يرجعان وفي قتل الخطأ يرجعان عليه بالاجماع ۖ ونظير مسألة المناسك محررا اخذ صيدا الحما محرم آخر فقتله في يده وضمن الأخذ لم يرجع علي القاتل عند خلافهما لها انها ضمتا بقتل الولي فيرجعان عليه ۖ انهما ضمتا بفعلهما فلا يرجعان علي غيرهما بخلاف القتل الخطأ لانهما ملكا المال بالضمن فاذا اخذ غيرهما ياخذان منه ۖ وَمَنْ دَخَلَ الْحَصِيرَ وَالْقَنْدِيلَ ۖ مَسْجِدَ غَيْرِ ضَارٍ مِنَ الْقَتِيلِ ۖ قَالَ مَنْ بَسَطَ حَصِيرًا فِي مَسْجِدٍ أَوْ عُلِقَ قَنْدِيلًا فِيهِ أَوْ بَنِيَ أَوْ حُفِرَ ۖ وَهَوَّلِسَ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ ضَمَّنَ مَا عَطَبَ بِهِ وَقَالَ لَا يَضْمَنُ فِي الْحَصِيرِ وَالْقَنْدِيلِ وَيَضْمَنُ فِي الْبَنَاءِ وَالْحُفْرِ ۖ لها ان كل واحد ما دون بالدخول في المسجد والصلاة فيه وبسط الحصير وتعليق القنديل من توابع ذلك بخلاف البناء والحفر له ان هذا امر يتولاه اهل المحلة فلا يملك غيرهم الا بشرط السلامة كالبناء فيه وبسط الحصير في دار الغير ۖ وَمَنْ شَرَفَ فِيهِ وَتَجَلَّسَ لِلْكَلَمِ ۖ فَيُعْطَبُ الْمَرْبُ بِهِ فَقَدْ عَرِمَ ۖ قال اذا تعد الرجل في مسجد حقه او نام فيه او قام فيه في غير صلاة او مر فيه فهو ضامن لما اصاب وقال لا يضمن لها ان كل واحد ما دون بالدخول في المسجد والقعود فيه فصارك بالدخول في منازلهما له ان المسجد اعتد للصلاة لا غير لكان غير مقيدا بشرط السلامة ۖ مَنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ طَرِيقَ غَمٍّ ۖ

فَمَا عَلَى الْكَافِرِ شَيْءٌ غَرَضًا ۖ قَالَ مَنْ جَفَرْتُكَ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَوَقَّعَ انْشَاءً فَمَا تَعْمَلُ لَهَا شَيْءٌ عَلَى الْكَافِرِ
 وَقَالَ لَا يَضُرُّ لَهَا أَنْ تَعْمَرَ مِنْهَا وَلَا الْبِيرُ فَاضِيفَ إِلَى الْكَافِرِ لَهُ أَنْ تَلْفَ لَمْ تَحْصِلْ مِنَ السَّقُوطِ وَالْمُضَافِ
 إِلَيْهِ لَيْسَ إِلَّا السَّقُوطُ ۖ عِنْدَ جَنِيِّ الْمَفْلِسِ فَاخْتَارَ أَنْ ۖ يَفْدِيَ لَمْ يُجْزِ عَلَى دَفْعِ الْبَدَنِ ۖ
 قَالَ إِذَا جَنِيَ عَبْدٌ انْشَاءً جَانِيَةً فَاخْتَارَ الْمَوْلَى امْسَاكَهُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَالْعَبْدُ عَبْدٌ وَعَلَيْهِ ارْشُ
 الْجَانِيَةِ يُؤَدِّي مَتًى وَجَدَ وَقَالَ إِنْ لَمْ يُوَدَّ الدِّينَةُ لِلْحَالِ فَعَلَيْهِ الدَّفْعُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْأَوَّلُ بِالْفِدَاءِ لَهَا إِنْ
 الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا إِمَّا الدَّفْعُ وَإِمَّا الْفِدَاءُ إِذَا امْسَكَ وَلَيْسَ عِنْدَهُ الْفِدَاءُ لَمْ يَضَعْ امْسَاكَهُ فَامْرُؤٌ بِالْدَفْعِ لَهُ
 أَنْ يَخْتَارَ بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْفِدَاءِ لَمْ يَخْتَارَ الدَّفْعُ صَحٌّ وَتَعَيَّنَ فَكُلُّ الْوَاقِعَاتِ الْفِدَاءُ إِلَّا أَنْ تَدْعُو عَسْرَةً فَلَهُ النُّظْرَةُ
 إِلَى الْمَيْسَرَةِ وَابْنُ عَرَبٍ ۖ أَشْنَانُ مَا تَأْتِي إِلَيْهِ الْعَبْدُ حَفَرٌ ۖ أَعْتَقَهُ بَيْنَهُمَا وَقَدْ شَعَرَ ۖ
 ۖ كَانَ عَلَيْهِ دِيَّةٌ وَالثَّانِي ۖ يَضْرِبُ فِي ذَلِكَ بِقَدَرِ الْجَانِي ۖ

هـ وَأَوْجَبْنَا تَمَامَهَا لِلأَوَّلِ هـ وَفِيهِمُ النِّصْفُ لِهَذَا أَفْعَلُ هـ

قَالَ عَبْدُ حَفَرٍ بِيْرًا فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَوَقَّعَ فِيهَا انْشَاءً وَمَاتَ وَعَلِمَ بِهِ الْمَوْلَى فَاعْتَقَهُ عَلَيْهِ الدِّينَةُ لِأَنَّهُ
 صَارَ خَتَارًا لِلْفِدَاءِ فَلَوْ وَقَّعَ فِيهَا آخَرُ مَاتَ فَوَلَّى الْجَانِيَةَ الثَّانِيَةَ يَشَارِكُ الْوَلَّى الْأَوَّلَ فِيهَا اخْذَ مِنَ الدِّينَةِ
 فَيَضْرِبُ هَذَا جَمِيعَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَالْأَوَّلُ جَمِيعَ الدِّينَةِ فَيَقْسِمُ بَيْنَهُمَا عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ لَا يَضُرُّ الْمَوْلَى لَوَلَّى الْجَانِيَةَ هـ
 الثَّانِيَةَ نِصْفَ الْقِيَمَةِ وَالدِّينَةُ لِلأَوَّلِ لَهَا إِنْ الْعَبْدُ صَارَ قَاتِلًا لِكُلِّهِمَا مِنْ وَقْتِ احْفَرٍ لَكِنَّ الْمَوْلَى اعْتَقَهُ
 وَهُوَ يَعْلَمُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ صَارَ خَتَارًا لِلْفِدَاءِ فِي حَقِّ مَنْ عِلْمٌ وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ لِلَّذِي لَمْ يَعْلَمْ لَهُ إِنْ
 دَفَعَ الدِّينَةَ كَدَفَعَ قِيَمَةَ الْعَبْدِ فَإِنَّهُ يَتَخَلَّصُ بِدَفْعِ الْعَبْدِ وَلَوْ كَانَ اعْتَقَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ وَغَرَمَ قِيَمَتَهُ لِلأَوَّلِ فَلَا
 يَغْرَمُ لِلثَّانِي شَيْئًا بِلِيشَارِكِهِ كَذَا هَذَا ۖ وَمَا جَنِيَ الْغَضَبُ عَلَى مَوْلَاهُ ۖ مُعْتَبَرٌ ذَاكَ وَأَهْدَرَاهُ ۖ
 ۖ وَهُوَ عَلَى الْغَاصِبِ مِنْهُ هَدَرٌ ۖ وَأَقْبَى بَأَنَّهُ مُعْتَبَرٌ ۖ

قَالَ جَانِيَةُ الْعَبْدِ الْمَغْضُوبِ عَلَى مَوْلَاهُ وَعَلَى مَالِ مَوْلَاهُ مُعْتَبَرٌ وَعِنْدَهَا هَدَرٌ وَجَانِيَتُهُ عَلَى الْغَاصِبِ وَعَلَى مَالِهِ
 هَدَرٌ وَعِنْدَهُ وَعِنْدَهَا مُعْتَبَرٌ فَهِيَ اعْتَبَرُ الْحَالِ وَهُوَ مِلْكُ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ فِي الْحَالِ جَانِيَتُهُ عَلَيْهِ هَدَرٌ وَعَلَى
 غَيْرِهِ مُعْتَبَرٌ وَهُوَ اعْتَبَرُ الْمَالِ لِأَنَّ الْغَاصِبَ يَمْلِكُهُ بِالضَّمَانِ فَيُظْهِرُ فِي الْآخِرَةِ أَنَّهُ كَانَ مِلْكًا لَهُ فَكَانَتْ الْجَانِيَةُ
 عَلَيْهِ هَدَرًا وَعَلَى غَيْرِهِ مُعْتَبَرٌ ۖ مَدْرُ يُقْتَلُ انْشَاءً خَطَا ۖ وَدَفَعَتْ قِيَمَتَهُ بِلَا قَضَاءٍ ۖ

ۖ ثُمَّ أَبَانَ ثَانِيًا لِلْمَوْلَى ۖ يَنْصِفُهَا قَالُوا اتَّبَاعُ الْأَوَّلِ ۖ
 ۖ وَإِنْ يَشَاءُ يَتَّبِعُ الْمَوْلَى ۖ وَذَاجِبُ الشَّيْخِ لَا أَصْحَابِهِ ۖ
 ۖ مَدْرُ يُقْتَلُ ذَا خَطَا وَذَا ۖ عَمْدًا وَذَا انْشَاءً لَهُ وَابْنُ عَرَفَا ۖ
 ۖ فَلِلَّذِي لَمْ يَعْفُ ثَلَاثُ قِيَمَتِهِ ۖ لَا الرَّبْعُ وَالْبَاقِي لِذِي الْحَصَّةِ ۖ

قَالَ مَدْرُ قَتَلَ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا خَطَا وَالْآخَرُ عَمْدًا وَكَانَ لِلْعَبْدِ وَلِيَانٌ فَعَفَا أَحَدَهُمَا بَطْلَ نَصِيبِهِ وَانْقَلَبَ
 نَصِيبُ الْآخَرِ مَالًا وَضَمِنَ الْمَوْلَى قِيَمَةَ الْمَدْرُ فَتَقَسَّمُ بَيْنَ وَلِيِّ الْجَانِيَةِ الْخَطَا وَبَيْنَ شَرِيكِ الْعَافِي بِطَرِيقِ الْعَوْلِ
 وَالْمُضَارَبَةِ اثْلَاثًا ثَلَاثًا لَوَلَّى جَانِيَةَ الْخَطَا وَثَلَاثًا شَرِيكَ الْعَافِي وَقَالَ لَا تَقْسِمُ بَيْنَهُمَا بِطَرِيقِ الْمُنَازَعَةِ أَرْبَاعًا
 ثَلَاثَةً أَرْبَاعًا لَوَلَّى الْجَانِيَةَ الْخَطَا وَرَبْعَهُ لَشَرِيكِ الْعَافِي وَهَاهُنَا ثَلَاثُ عَشْرَ مَسْأَلَةٍ فِي ثَلَاثٍ مِنْهَا الْاِخْتِلَافُ
 عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَفِي ثَلَاثٍ مِنْهَا الْاِخْتِلَافُ عَلَى عَكْسِ هَذَا وَفِي سِتَّةٍ مِنْهَا اتِّفَاقٌ أَنَّهُ يَقْسَمُ بِطَرِيقِ الْعَوْلِ وَالْمُضَارَبَةِ
 أَمَّا الثَّلَاثُ الْأَوَّلُ أَحَدَاهَا مِنْ الْمَسْأَلَةِ وَالثَّانِيَةُ لَوْ كَانَ الْقَاتِلُ عَبْدًا قَاتَنًا وَاخْتَارَ الْمَوْلَى الدَّفْعَ إِلَيْهَا كَيْفَ
 يَقْسَمُ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا وَالثَّلَاثَةُ مَسْأَلَةٌ ذَكَرَهَا فِي الْمَادُونِ الْكَبِيرِ عَبْدٌ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ إِذَا دَانَهُ اجْنَبِي مَائَةَ دَرَاهِمٍ
 وَإِذَا دَانَهُ أَحَدُ مَوْلَيْتَيْهِ مَائَةَ دَرَاهِمٍ فَيَبِيعُ الْعَبْدُ بِمَائَةِ دَرَاهِمٍ كَيْفَ يَقْسَمُ هَذِهِ الْمَائَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ هُنَّ
 ثَلَاثُ مَسَائِلٍ اِخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الَّتِي اِخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى عَكْسِ هَذَا أَحَدَاهَا اِثْنَانِ
 تَنَازَعَا فِي دَارٍ أَحَدُهُمَا يَدْعِي الْكُلَّ وَالْآخَرُ يَدْعِي النِّصْفَ وَقَامَا بِالْبَيْنَةِ فَعِنْدَهُ يَقْسَمُ بَيْنَهُمَا عَلَى طَرِيقِ الْمُنَازَعَةِ
 أَرْبَاعًا وَعِنْدَهُمَا بِطَرِيقِ الْعَوْلِ وَالْمُضَارَبَةِ اثْلَاثًا وَالثَّانِيَةُ رَجُلٌ أَوْصَى لِرَجُلٍ جَمِيعَ الْعَبْدِ وَالْآخَرُ نِصْفَهُ
 وَهُوَ تَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثَةِ كَيْفَ يَقْسَمُ الثَّلَاثُ بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ وَالثَّلَاثَةُ رَجُلٌ أَوْصَى بِجَمِيعِ مَالِهِ لِانْشَاءٍ
 وَلَا خَرِ نِصْفَ مَالِهِ وَاجازَ الْوَرِثَةَ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ وَأَمَّا السِّتَّةُ الَّتِي اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقِسْمَةَ بِطَرِيقِ الْعَوْلِ
 وَالْمُضَارَبَةِ مِنْهَا مَسَائِلُ الْفَرَائِضِ إِذَا ضَافَتْ التَّرَكَةُ عَنْ سَهَامِ أَصْحَابِ الْفَرَائِضِ وَمِنْهَا رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ
 الْفَرْ دَرَاهِمًا وَعَلَيْهِ الْفَرْ دَرَاهِمًا لِرَجُلٍ وَلَا خَرِ الْفَرْ دَرَاهِمًا بَيْنَهُمَا اثْلَاثًا وَمِنْهَا رَجُلٌ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ
 لِرَجُلٍ وَرَبْعَهُ لْآخَرِ فَالْقِسْمَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى طَرِيقِ الْعَوْلِ وَالْمُضَارَبَةِ وَمِنْهَا مَدْرُ قَتَلَ رَجُلًا خَطَا وَقَطَعَ يَدَ آخَرَ
 وَضَمِنَ الْمَوْلَى قِيَمَتَهُ يَقْسَمُ بَيْنَهُمَا عَلَى طَرِيقِ الْعَوْلِ وَالْمُضَارَبَةِ وَمِنْهَا عَبْدٌ قَتَلَ رَجُلًا خَطَا وَقَطَعَ يَدَ آخَرَ
 وَاخْتَارَ الْمَوْلَى دَفْعَهُ وَمِنْهَا مَسْأَلَةُ الزِّيَادَاتِ رَجُلٌ أَوْصَى لِمَرْأَتِهِ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَاجْنَبِي كَذَلِكَ وَلَا وَارِثَ لَهُ
 سِوَاهَا ثُمَّ مَاتَ دَفَعَ أَوَّلًا إِلَى الْجَانِيَةِ ثُلْثَ مَالِهِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِالثَّلَاثِ مَقْدَمَةٌ عَلَى الْمِيرَاثِ وَكَذَا عَلَى الْوَصِيَّةِ هـ
 لِلْوَارِثِ ثُمَّ يَدْفَعُ إِلَى الْمَرْأَةِ رُبْعَ مَا بَقِيَ لِأَنَّ الْمِيرَاثَ مَقْدَمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ وَالْوَصِيَّةُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فَيَقَعُ
 الْحَاجَةُ إِلَى حِسَابِ لِهْ ثُلْثٌ وَرُبْعٌ وَاقْلَهُ اثْنَا عَشَرَ ثُلْثًا لِلْجَانِيَةِ أَرْبَعَةٌ وَرُبْعُ الْبَاقِي لِلْمَرْأَةِ سَهْمَانِ وَالسِّتَّةُ
 الْبَاقِيَةُ تَقْسَمُ بَيْنَهُمَا عَلَى طَرِيقِ الْعَوْلِ وَالْمُضَارَبَةِ بِالْإِجْمَاعِ لَكِنَّ فِيهِ اِخْتِلَافٌ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ وَهُوَ أَنَّ الْجَانِيَةَ يَضْرِبُ
 ثَمَانِيَةً عِنْدَهَا لِأَنَّهُ أَوْصَى لَهُ بِجَمِيعِ الْمَالِ وَقَدْ وَصَلَ إِلَيْهِ أَرْبَعَةٌ وَالسَّهْمَانِ اللَّذَانِ اخْذَتَهُمَا الْمَرْأَةُ يَسْتَحِقُّ
 الْجَانِيَةَ الضَّرْبَ بِمَا لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهَا بِاجَانَةِ الْمَرْأَةِ فَامَّا الْمَرْأَةُ تَضْرِبُ بِسِتَّةٍ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الضَّرْبَ بِمَا
 اخْذَتْهُ مِنَ الرَّبْعِ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَرْبَعَةَ الَّتِي اخْذَهَا الْجَانِيَةُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا بِاجَانَةِ الْمَوْلَى لَهُ فَتَضْرِبُ فِي بَعْتِهِ
 وَالْجَانِيَةُ ثَمَانِيَةً وَبَيْنَهُمَا مَوَافَقَةٌ بِالنِّصْفِ فَيُرَدُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَيْهِ فَصَارَ لِلْجَانِيَةِ أَرْبَعَةٌ وَلَهَا ثَلَاثَةٌ وَهِيَ سَبْعَةٌ
 فَيَقْسَمُ الْبَاقِي وَهُوَ سِتَّةٌ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبْعَةٍ فَلَا يَسْتَقِيمُ فَيَضْرِبُ سَبْعَةً فِي أَصْلِ الْحِسَابِ وَهُوَ اثْنَتَا عَشَرَ فَيَصِيرُ

اربعة وثلاثين منه تخرج المسئلة وعند أبي حنيفة رحمه الله الاجنبي يضرب بستة ايضا لانه لا يستحق ما
 اخذته المرأة لانه تسحقها من الاصل ففي حقها في ستة وحققها في ستة فكان الباقي بينهما نصفان وتخرج المسئلة
 من اثنا عشر ومسئلة واحده تقسم على طريق المنازعة بلا خلاف وهو ما ذكر في الجامع الكبير رجل باع عبد رجل
 بغيره امره من غير وباع من اخر نصفه بغير امره فاجاز المولى البيعين جميعا قسم العبد بين المشتريين
 بطريق المنازعة اذا اختار اخذ العبد ربعه لمشتري النصف وثلاثة ارباعه لمشتري الكل **لهما في المسائل**
 الثلاث الأولى انه وجد حكم شرعي يميز به احدا النصفين عن الآخر وهو العفو في المسلتين الاوليين وسقوط
 الدين في نصيبه في مسئلة الماذون فصار كل نصف كانه عين على حقة فيسلم احدا النصفين لصاحب الكل
 والنصف الاخر مشترك بينهما وصار كمسئلة الجامع الكبير بخلاف المسائل الثلاث الاخرى لانه لم يوجد دليل
 يميز احدا النصفين عن الآخر فان يئنه مدعي النصف يوجب ثبوت حقه في نصف الدار شيئا وما من جز
 منها الا ويئنه يوجب استحقاق نصفه فيجب قسمة كل جزء على قدر حقهما وكذا مسئلة الوصية **له**
 ان في المسئلة الاولى من المسائل الثلاث الأولى اجنابية لاحق لهم في قيمة المدبر فانما حقهم في بدل المتلف
 وهودية كل القليل او نصف القليل الا انهم يستحقون به الضرب في قيمة المدبر فكانت القيمة فارغة عنه
 حقوقهم الا ان حق احدهما اكثر وحقوق الآخر اقل فيستحقون بقدر حقوقهم وهذا لو كان في المحل سعة اخذ كل
 واحد منهم جميع حقه وصار كمسئلة دين الالف والالفين وكما في مسئلة الموارث فانه يثبت الاستحقاق
 في شي مقدرو هو الربع او النصف ثم يستحق بذلك الضرب في شي من التركة وفي مسئلة الوصية بالثلث والربع
 كذلك بخلاف المسائل الثلاث الاخرى لان في مسئلة الدار البينة او جبا استحقاق عين كل الدار ونصفه فلا
 حق لصاحب النصف فيما وراء النصف وكذا في الوصية بنصف العبد وبكله وبكل المال بخلاف الوصية
 بالثلث والربع لانه لم يصف الى شي بعينه **كتاب الجنايات**

قال من اعتقه في عتقه يستع ليقض عتقه في قيمته
هذا باجماع ويستعي ثانيا قال مما صار عليه جانيا
ويوجبان للقتيل ديتة ويلزم ان هذه عاقلته
 قال اذا اعتق عبد في مرض موته ثم ان هذا العبد قتل مولا خطا فعليه ان يسعي في قيمتين وقال يسعي في
 قيمة واحدة بناء على اصل وهو ان السنسعي حر عند ما يجب عليه قيمة واحدة ردا للوصية بعتقه ويجب
 الدية على عاقلته بالقتل وعند كالمكاتب فجب قيمة واحدة نقضا للوصية وقيمة اخرى بالقتل لان المكاتب
 اذا قتل مولا فعليه الاقل من قيمته ومن الدية **مدبر من بعد موت السيد يقتل انسانا بلا تعدد**
وكان يستعسي بؤدي قيمته ويلزم ان دية عاقلته
 قال اذا مات وترك مدبرا ولا مال له غيره فقتل هذا المدبر انسانا خطا فعليه ان يسعي في قيمته لو لم

القتيل وعندهما فيه الدية على عاقلته وهذا بيان على انه كالمكاتب عند وعندهما حر
قسامة المقتول في المكان **ينع ولم يقبض على الشكان**
وعينا ما لكها لذا لكها وفي الجار من يصير ما لكها

قال رجل اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد فيها قتيلا فهو على البايع وان كان فيه خيار لاحدهما فهو على عاقلته
 الذي في يده وقالا اذا لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي يصير له
 فهما اعتبار الملك لان الحفظ يملك به وهو اعتبار اليد لان امكن الحفظ يثبت به
دار ثلاث واحد منهم حفر **فيها بلا اذن هو ي فيها بشر**
كان على الحافر ثلثا ديتة وضمانه نصفها بفعلته

قال دار بين ثلاثة نفر حفر احدهم فيها بئرا او بئرا حاططا فغط به انسان فعليه ثلثا الدية اذا كان بغير
 اذن صاحبه واذا كان احاطط ما يلا بين خمسة نفر فاشهد على اقدم فسقط على انسان فقتله فعلى عاقلة الذي
 اشهد عليه خمس الدية وقالا فيه نصف الدية في المسائلتين جميعا **لها** ان الاجنابية نوعان هدر ومعتبر فانقسم
 نصفان **له** ان العلة في احاطط هي الثقل وهي علة واحدة الحكم فيضان اليها ثم يقسم الحكم على ارباعها على قدر
 الملك فكذا البير على هذا **وان يقع بينهما في رديته فلا انتفاها هنا الدية**
 قال لو روي سهما الى مسلر فار تد المرمي اليه ثم اصابه السهم فقتله فعلى الرامي الدية وقالا لا شيء عليه **لها**
 ان الفعل يصير قتلا عند الاصابة وهو غير معصوم في هذه الحالة **له** انه يصير قاتلا بفعله وفعله وجد
 وهو معصوم الا انه لم يجب القصاص للشبهة لو كان بين الرمي والوصول **عتق فما القيمة للبطوك**
 قال اذا روي الى عبد سهما فاعتق المولى العبد ثم وصل به السهم فمات فعلى الرامي قيمة العبد للمولى وقالا عليه
 فضل ما بين قيمته مرميا وغير مرمي لو كان عبد **لها** ان العتق يبطل السراية وهو نفس الرمي صار جانيا
 عليه فبطلت جنايته فلم يجب قيمته **له** انه يصير قاتلا من وقت الرمي لان فعله الرمي وهو عبد جاني حقيقة
من ادب الابن فمات غرمة كذا الوصي فاجتهد ان تعلم

قال الاب والوصي اذا ادب الابن الصغير بالضرب فمات الابن ضمن وقال لا يضمن واجمعوا على ان المعلم اذا
 ضرب العبي او العبد للتعليم بغير اذن الاب والمولى يضمن اذا هلك ولو ضرب باذنهما لا يضمن واجمعوا
 على ان الزوج اذا ضرب زوجته للتاديب فماتت يضمن **لها** ان لها تاديب الصغير ولا حصول لذلك
 عادة الا بالاضرب **له** ان التاديب يحصل بالزجر والتهديد والتعريك فلا يكون الضرب ما دون في الشرع
 فيه ثم المعلم اذا اضربه باذن الاب لا يضمن وان كان الاب يضمن اذا اضربه بنفسه ووجه ذلك ان نفع ضرب
 الاب يعود اليه لان نفع تاديبه يعود اليه فالما المعلم فنفعه لا يعود الى المعلم بل الى الاب والاضرب كان باسم
كتاب الحنث **حنثي يقول بينهما لا يعلمه قالا ولا اكثر فيه تحكم**

قال الحنفى يحكم بما له لقوله عليه السلام الحنفى يورث من حيث يبول فان بال منهما وسبق احدهما فاحكم له لانه حين وجد لامعارض له فان كانا معا فعند يتوقف فيه لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقالوا الحكم لاكثرهما بؤله انه دلالة القوة له ان ذلك قد يكون لسعة المخرج وغيره فبقي الاشتباه والله اعلم

كتاب الوصايا الاقربا محرمين الاقرب **اولي وما في ذاك ابن اوب** **واكتفيا بواحد وسويا** **بين جميع الاقربا فاذا ريتا**

قال اذا اوصى لاقربائه يشترط فيه خمس شرائط وهو كونه ذارح محرم منه واثنين فصاعدا واذ كان ماسوي الولد والوالد من لا يرث والاقرب فالاقرب وقال كل من جمعه واباه اقصاب في الاسلام دخل تحته والمحرم وغير المحرم فيه سواء وانفقوا على اشتراط القرابة لان الاسم له وان لا يكون وارثا لقوله عليه السلام لا وصية لوارث وانه يعتبر الاثنين فصاعدا لانه اسرجع والمشي كالمجموع في باب الوصية لانها اخت الميراث وفي الميراث كذلك فلا يدخل الوالد والولد لانه لا يسمى قريبا عرقا واختلفا في شريطين احدهما في المحرمية بالرحم بشرط عند وعندهما الوحم يكفي والثاني انه يشترط الاقرب فالاقرب وهما يسويان بين الاقرب والابعد **لهما ان الاسم شامل لكل قال** الله تعالى في آية التحريم ولذي القربى وهو يتناول كل قريب **له** ان ذكر القريب والقريب المطلق هو المحرم والاقرب لان غير المحرم والابعد بعيد من وجه ولهذا جاز النكاح في غير المحرم فلا يتناول اللفظ باطلاقه **وان يكن اوصي لذاتك** **وذاتك نصف واخي ذوالارث** **فثلثه بينهما نصفين** **ليس على الثلث والاثنين**

قال اذا اوصى لاسنان ثلث ماله ولا خير نصف ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما نصفين وقال لا يقسم بينهما على خمسة اسهم سهمان لصاحب الثلث وثلاثة اسهم لصاحب النصف اصله ان الموصي له باكثر من الثلث لا يضرب في الثلث باكثر من الثلث اذا لم تجز الورثة عند الا الموصي له بالعق والموصي له ببيع عين منه والموصي له بالالف المرسلة وعندهما يضرب بجميع ما اوصى **لها** ان الوصية اخت الميراث والوارث يضرب بكل حقه في التركة فكذا هذا **له** ان الموصي لم يضرب بما يستحقه وهو لا يستحق ما ورا الثلث الا باجازه الورثة ولم يوجد وصار كما اوصى بعيدين بالحياتين لانهما لا تساق وقبيلهما مثل نصف المال ولا خير ثلث المال ثم استحق احدهما لم يستحق الضرب بقيمة المستحق في الثلث بخلاف الالف المرسلة لانها غير باطلة في الحال بل موقوفة لتصل ظهور مال آخر ليخرج هذا من الثلث بخلاف الموصي له بالعق والبيع لهذا

وان يكن اوصي ثلث اعبد **ثلاثة** **واثنان مائتا في الغد** **فثلث هذا العبد دون الكل له** **والا فثلاثة في الرقيق ابطله** **لا يضرب الموصي له بالاكثر** **من ثلثه الا بثلث فاذا ذكر** **الا الذي يوصي له ان يعتقا** **او يبيع عين او بالف اطلقا**

قال اذا اوصى لرجل ثلث ثلاثة اعبد باعيا فميراثا ثلثان منهم فلموصي له ثلث هذا العبد وقال له كله وهي مسلة قسمة الرقيق فعند يقسم كل عبد على حدة فكان مشتركا فاما هلك هلك على الشركة وعند يقسم لكل قسمة واحدة وقد مر قبل هذا اوصي بسيف لك يسوي بمائة واولي سدس وله خمسمائة **فنصف سدس السيف لي والفضل لك** **واوصي بثلثي سبعة اهلك** **عولا وحكم الشيخ بالنزاع** **وسدس ثلثي بالاجماع**

قال اذا اوصى لاسنان بسيف قيمته مائة درهم ولا خير سدس ماله وله خمسمائة درهم سوي السيف فلصاحب السدس سدس الخمسمائة ولصاحب السيف خمسة اسداس السيف وسدس السيف بين صاحب السيف وصاحب السدس نصفان وقال لا يقسم السيف بينهما على سبعة اسهم لصاحب السدس سهم واحد ولصاحب السيف ستة اسهم ولصاحب السدس سدس الخمسمائة بناء على ان القسمة عند بطريق المنازعة ولا منازعة لصاحب السدس في السيف فيما ورا السدس لان وصيته بسدس المال فيعطي خمسة اسداس السيف للموصي له بالسيف بلامنازعة وسدس السيف استوت منازعتهما فيه فيكون بينهما نصفان فان كسر فصا والسيف على اثنا عشر سهما احد عشر لصاحب السيف وسهم واحد لصاحب السدس واذا صار السيف على اثنا عشر سهما صارت الخمسمائة على ستين سهما فيكون لصاحب السدس منه السدس عشر اسهم فكان جميع المال اثنين وسبعين وقد نقدنا الوصية في اثنين وعشرين سهما لكل واحد منهما احد عشر سهما وثلث المال فاما عندهما القسمة بطريق العول والمضاربة فيضرب صاحب السيف بجميع السيف وصاحب السدس بسدس السيف فيضرب السيف على سبعة يضرب صاحب السيف بستة وصاحب السدس بسهم فيقسم على سبعة واذا صار السيف سبعة وقيمتها مائة صارت الخمسمائة على خمسة وثلثين كل مائة سبعة وليس خمسة وثلثين سدس صحيح فيضرب جميع المال وذلك اثنان واربعون في ستة فيصير مائتين واثنين وخمسين فحصة السيف من ذلك اثنان واربعون لصاحب السدس سبعة وذلك ستة والباقي لصاحب السيف وهو ستة وثلاثون فبقي مائتان وعشرة فلموصي له بالسدس سدس ذلك وهو خمسة وثلاثون فصارت سهمان الوصايا سبعة وسبعين وهذا اقل من ثلث المال لان ثلث المال اربعة وثمانون

وان يكن اوصي ثلث ماله **لثالث وفصلنا بحاله** **فثلاثة ثلثة وسبعون** **حظك فيه تسعة وعشرون** **ومنه لي سهمان والخمسة له** **والسبع والعشرون حظ الورثة** **والنقد فاجعل مائتين ومائة** **وخمس عشر يقسم بين الفيه** **فلي ثلاثون اذا الستون له** **وما ورا حظنا للورثة** **ويقسمان السيف بالاثني عشر** **سدس له ونصف سدس لي غير** **وليسلم الربع لهم والنصف لك** **قالا كذا جوابه من غير شك**

وَالْتَقَدُّسْتُونَ لَهُ عَشْرُونَ بَلِيٍّ، خَمْسٌ وَلِلْوَارِثِ مِنْهُ مَا بَقِيَ،

قال ولو كان اوصي مع هذا الثلث المال لآخر فقد اجتمع في السيف ثلاث وصايا وصية بالكل ووصية بالثلث ووصية بالسدس والقسمة عند علي طريق المنازعة ولا منازعة لصاحب الثلث والسدس فيما زاد على الثلث فيكون ذلك لصاحب السيف وهو ثلثا السيف بقي ثلث السيف ولا منازعة لصاحب السدس فيما زاد على السدس وهو السدس ايضا ولصاحبه فيه منازعة فيقسم ذلك السدس بين صاحب السيف وصاحب الثلث نصفين فصار السدس على سهمين وجميع السيف على اثني عشر بقي السدس وذلك سهمان واستوت بينهما منازعتهم فيقسم بينهما ثلاثا وليس للسهمين ثلث صحيح فيضرب اصل المال وهو اثنا عشر في ثلاثة فيصير ستة وثلاثين فصار السيف ستة وثلاثين ثلثاه وذلك اربعة وعشرون لصاحب السيف وسدسه وذلك ستة بين صاحب الثلث وصاحب السيف نصفان لكل واحد منهما ثلثه والسدس الباقي وذلك ستة بينهم اثلاثا لكل واحد منهم سهمان فحصل لصاحب السدس سهمان ولصاحب الثلث خمسة والباقي لصاحب السيف وذلك تسعة وعشرون واذا صار السيف الذي قيمته مائة على ستة وثلاثين صار كل مائة من الخمس مائة على ستة وثلاثين فيصير الخمس مائة على مائة وثمانين لصاحب الثلث ثلثه وذلك ستون ولصاحب السدس سدسه ثلاثون فحصلت سهام الوصايا مائة وستة وعشرون وجميع المال مائتين وستة عشر فكانت سهام الوصايا اكثر من الثلث فان اجازت الورثة يقسم كذلك وان لم تجز الورثة جعل الثلث على قدر سهام الوصايا وذلك مائة وستة وعشرون وجميع المال ثلثمائة وثمانية وسبعين والسيف سدسه فيكون ثلاثة وستين فيدفع اليهم جميعا من ذلك ما كان يدفع ٥ وذلك ستة وثلاثون ويدفع الي صاحب الثلث والسدس ما كان يدفع اليهما وذلك تسعون فحصلت سهام الوصايا مائة وستة وعشرين مثل ثلث المال ولما علي قولها فقد اجتمع في السيف ثلاث وصايا والقسمة عندها بطريق العول والمضاربة فيضرب صاحب السيف بالسيف كله وصاحب الثلث بثلث السيف وصاحب السدس بثلث السيف والسيف ستة اسهم فيصير القسمة على تسعة لصاحب السيف ستة ولصاحب الثلث سهمان ولصاحب السدس سهم واذا صار السيف على تسعة اسهم صار كل مائة من الخمس مائة على تسعة فيصير خمسة واربعين لصاحب الثلث ثلثه خمسة عشر ولصاحب السدس سدسه سبعة ونصف فانكسر بالنصف فيضعف فيجعل على سبعين فيصير حق كل واحد منهم ضعف ما كان فيصير لصاحب اثنا عشر ولصاحب الثلث اربعة من السيف ولصاحب السدس سهمان من السيف ولصاحب الثلث من باقي المال ثلاثون ولصاحب السدس خمسة عشر فبلغت سهام الوصايا ثلاثة وستين وجميع المال مائة وثمانية فزادت سهام الوصايا على الثلث فان اجازت الورثة فلهم ذلك وان لم تجزوا ١١ جعل ثلث المال على قدر الوصايا الا على قدر سهام الوصايا هكذا روي عنهما والوصايا ثلث وسدس ايضا لان السيف سدس فيجعل كل سدس سهما فيصير الثلث اربعة اسهم وجميع المال اثنا عشر سهما سهم من الثلث لصاحب السيف وذلك كله في السيف وسهم لصاحب السدس سدس ذلك

الثلث

في السيف وخمسة اسداسه في باقي المال وسهمان لصاحب الثلث سدسهما في السيف والباقي وهو خمسة اسداسه في باقي المال فانكسر الاسداس بالاسداس فاضرب اصل المال وذلك اثنا عشر في ستة فصار اثنين وسبعين الثلث منه اربعة وعشرون كان لصاحب السيف سهم ضربناه في ستة فصار ستة كله في السيف وكان لصاحب الثلث سهمان ضربناه في ستة فصار اثنا عشر سدسه في السيف وذلك سهمان والباقي وذلك عشرة في باقي المال وكان لصاحب السدس سهم ضربناه في ستة فصارت ستة سدسه في السيف وذلك سهم والباقي وذلك خمسة في باقي المال فبلغت سهام الوصايا اربعة وعشرين وثلث المال اربعة وعشرون

وَاِنْ يَكُنْ اَوْصِي بِكُلِّ الْمَالِ لَهُ، وَبِثُلْثٍ وَاَجَازَ الْوَرَثَةَ،
فَوَاحِدُ السَّيْفِ وَخَمْسَةُ بَلِيٍّ وَخَمْسٌ وَلِلْوَارِثِ مِنْهُ مَا بَقِيَ،
هَـ وَتَقْسِمَانِ الْكُلَّ ثَمَرًا وَالثَّلْثَ هَـ هُنَا عَلَى الْأَرْبَاعِ فَاحْفَظْهُ وَبِث

قال ولو اوصي لانسان بجميع ماله ولا حريثك ماله فان لم تجز الورثة قسم الثلث بينهما نصفين عند وفا يقسم ارباعا كما مر فلو اجازت الورثة فالكل يقسم بينهما ارباعا عند وفا عند ابي حنيفة رحمه الله يخرج ابي يوسف رحمه الله انه لا منازعة لصاحب الثلث فيما زاد على الثلث فيدفع الثلثان الي صاحب الجميع بلامنازعة واستوت منازعتهم في الثلث فيكون بينهما نصفين فنصيب صاحب الثلث السدس وصاحب الجميع خمسة الاسداس قال الحسن ما قاله ابو يوسف رحمه الله فيصح فانه يصيب للموصي له بالثلث عند وجود الاجازة مثل ما يصيبه عند عدم الاجازة فانه يصيبه عند عدم الاجازة نصف الثلث والآن كذلك وهو فيجب ان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثنا عشر بينهما نصفين لان الاجازة في قدر الثلث ساقطة العبرة بقي ثمانية اسهم وهي الثلثان فصاحب الجميع يدي كل وصاحب الثلث لا يدعي من ذلك الاسهمين فانه يقول حتى في الثلث وذلك اربعة وقد وصل الي سهمان بقي حقي في سهمين فلا منازعة له فيما ورا السهمين وذلك ستة فيعطي الموصي له بالجميع ستة اسهم بلامنازعة بقي سهمان استوت منازعتهم فيه فيقسم بينهما نصفين فنصيب كل واحد منهما سهم فصار للموصي له بالثلث ثلاثة اسهم من اثني عشر سهما وذلك ربع المال فافادت الاجازة في حق صاحب الثلث قال وكذا الواو صي لرجل بجميع ماله ولا حريثك ماله ولا حريثك ماله فان لم تجز الورثة يقسم الثلث بينهم على قولها على اربعة عشر سهما فيجعل كل سدس سهما فيضرب صاحب الجميع بستة اسهم وصاحب النصف بثلاثة اسهم وصاحب الثلث بسهمين وان اجازت الورثة فكل ذلك الجواب الا انه يقسم جميع المال بينهم على اربعة عشر سهما فاما عند ابي حنيفة رضي الله عنه فان لم تجز الورثة قسم الثلث بينهم اثلاثا وان اجازوا فغيرها قول ابي يوسف والحسن بن زياد رحمه الله علي ما مر وفي الباب مسائل كثيرة علي هذا الاختلاف قال اذا اوصي لرجل بنصف ماله ولا حريثك ماله ولا حريثك ماله ولم تجز الورثة فالثلث يقسم بينهم على اربعة عشر سهما فصاحب النصف يضرب بالثلث اربعة وصاحب الثلث

كذا لك وصاحب الربع يضرب بالربع ثلثه فيكون ذلك احد عشر سهما وهذا عند لان الموصي له باكثر
 من الثلث لا يضرب الا بقدر الثلث عند وعندهما يضرب صاحب النصف بالنصف ستة وصاحب الثلث
 بالثلث اربعة وصاحب الربع بالربع ثلاثة فصار ثلاثة عشر سهما واصل الحساب من اثنا عشر فالت سهم
 ولو اجازت الورثة فعلي قولها يجعل المال على ثلاثة عشر سهما فيضرب كل واحد منهم بجميع حقه كما مر **واما**
 عند ابي حنيفة رضي الله عنه فعلي خلاف ذلك واختلف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في تخرج ذلك على قوله قال
 ابو يوسف يجعل المال على اثنا عشر حاجتنا الى الثلث والربع والنصف فصاحب الثلث والربع لا يدعيان
 في النصف اكثر من حقهما وذلك اربعة فبقي سهمان لصاحب النصف بالامانة ثم صاحب الربع لا يدعي اكثر
 من الربع وهو ثلثه فبقي سهم يدعيه صاحب النصف وصاحب الثلث فيجعل بينهما نصفين فانكسروا في المال
 سعة فيعطى كل واحد منهما سهما بقي ثمانية اسهم استوت منازلهم فيها فيجعل بينهم اثلاثا وثمانية على ثلاثة
 لا يستقيم فيضرب ثلاثة في اصل الحساب وهو اثني عشر فصار ستة وثلاثين كان لصاحب النصف مرة
 سهمان ضرب ذلك في ثلاثة ومرة سهم ضرب في ثلاثة فصار الكل تسعة وصاحب الثلث كان له سهم ضرب
 في ثلاثة فيصير ثلاثة فبقي اربعة وعشرون بينهم اثلاثا لكل واحد منهم ثمانية وكان لصاحب النصف تسعة
 فصار مع ثمانية سبعة عشر وكان حقه ثمانية عشر لهما نصف ستة وثلاثين فانقص من نصيبه
 سهم وكان لصاحب ثلاثة فصار مع ثمانية احد عشر وكان نصيبه الثلث اثني عشر فانقص من نصيبه
 سهم وصاحب الربع صار له ثمانية لا غير فكان نصيبه الربع تسعة فانقص من نصيبه سهم وقال محمد
 رحمه الله في تخرجه ان الموصي له بالنصف لما اخذ السدس وهو سهمان من اثني عشر بقيت عشرة فيقسم بينهم
 فصاحب الثلث يضرب بالثلث اربعة وصاحب النصف يضرب بالثلث ايضا اربعة لان حق صاحب النصف
 الثلث بعدما اخذ السدس وصاحب الربع يضرب بالربع ثلاثة وقد بقي عشرة فيقسم بينهم على هذه السه
 وفي احد عشر وعشرة لا تستقيم على احد عشر فاضرب احد عشر في اثني عشر فصار مائة واثنين وثلاثين
 وقد كان لصاحب النصف مرة سهمان ضرب ذلك في احد عشر فصار اثنين وعشرين بقيت مائة وعشرون
 فاجعل كل عشرة سهما فياخذ صاحب النصف ربعين سهما لانه كان ياخذ من احد عشر اربعة اسهم وقد صار كل
 سهم عشرة وكذلك صاحب الثلث ياخذ اربعين سهما لانه كان ياخذ اربعة اسهم من احد عشر وياخذ
 صاحب الربع ثلاثين سهما لانه كان ياخذ ثلاثة من احد عشر فاحاصل ان صاحب النصف اصاب مائة اثنا
 وعشرون ومرة اربعون جملة اثنان وستون وكان حقه ستة وستين وهو نصف الكل فانقص من
 نصيبه اربعة وصاحب الثلث اصاب اربعين وكان حقه اربعة واربعين وهو ثلث الكل فانقص من
 نصيبه ايضا اربعة وصاحب الربع اصاب ثلاثين وكان حقه ثلاثة وثلاثين وهو ربع الكل فانقص من
 نصيبه ثلاثة **وان يكن اوصي بظهر مركبة في سبيل الله فلا عين له به**

الثلث

المحابة في النصف من الثلث والربع

وليس وقفا في الجهاد فائتبه وتجعلان فيه وقفا فائتبه

قال رجل اوصي بظهره ابنته في سبيل الله لا يجوز لانه لا يري الوقف ولا يمكن تصحيحه بطريق الوصية لانه
 مجهول من ينفق عليها ولا يجوز بطريق الوقف ويكون في يد الامام ينفق عليها من بيت المال
او وصي بثلث ماله لعبد **فثلثه يعتق بعد فقده**
وصار في ثلثه يسعي ومالك **من سائر الاموال ثلثا ان ترك**
واعتقا جميعه وكثلا **من ماله الثلث له ان فضلا**

قال رجل اوصي لعبد بثلث ماله صحت الوصية له وعتق ثلثه لانه من جملة مال الميت فملك ثلث
 نفسه كما يملك ثلث سائر امواله ومن ملك نفسه عتق فاستحق ثلث سائر امواله وسعي في ثلثي القيمة
 للورثة وللجهد ثلث المال في سائر التركة لانه كالمكاتب عند الوصية لمكاتبه صحيحة فان لم يخرج من
 الثلث سعي فيما لا يخرج من الثلث لهم وعليهم ان يرثوا الثلث ما في ايديهم فان كان في ايديهم شي من جنس القيمة
 وقت المقاصة وان لم يكن لم يبقا صوا الا بالتراضي وقال لا يعتق كله ويبدأ بالعتق من الثلث فان بقي
 من الثلث شي دفع اليه وفي فرع مسألة تجزي العتق **لو اعتق المريض ثم حابا**
تساويا في ثلثه استحب ابا **فان حاب اولاهو احق** **وابتدا بالعتق اي ما سبق**
وبين عتقين محاباة لها **نصف ونصف لهما**

قال المريض اذا باع عبدا او اشترى عبدا بغبن فاحش واعتق عبدا ان بدأ بالمحابة يدي بها وسعي العبد
 في القيمة وان بدأ بالعتق ثم بالمحابة تساويا والمشتري باختيار وقال العتق اولى تقدم او تاخر **لهما**
 قول ابن عمر رضي الله عنهما اذا كان في الوصايا عتق يدي ولان العتق لا يحتمل النقص بعد وقوعه فكان
 اولى **له** ان المحابة اذا تقدمت ترجحت من وجهين احدهما السبق والثاني انها معاوضة من وجه فانه جعل
 المحسوبة ثمة لكل العبد ولهذا لم يكن بعض العبد ربا ولهذا يملك بنفس العقد خلاف التبرع من كل وجه
 والمعاوضة من كل وجه مقدمة على العتق ويعتبر خروجه من كل المال فالمعاوضة من وجه اذا اقترن به السابق
 كانت كذلك بخلاف ما اذا بدأ بالعتق لانه ترجح بالسبق وهو غير محتمل للنقص فكان اولى قال ولو كانت الوصية
 محاباة ثم عتقا ثم محاباة فنصف الثلث للمحابة الاولى والنصف للمحابة الثانية مع العتق لان المحابة
 الثانية تساوي المحابة الاولى فصار الثلث بين المحاباةتين ثم العتق يشارك المحابة الثانية لانه تقدمها
 وعندهما العتق اولى بكل حال لما مر **وعتقه بين المحاباةتين** **نصف في الاولى وفي هذين**
 قاد ولو اعتق ثم حابا ثم اعتق فالثلث بين العتق الاول وبين المحابة نصفان لما مر ان العتق اذا سبق
 اذا سبق المحابة تحاصلا ثم اصاب حصص المحابة كان لها لا غير لانهما سبقتا على العتق وما اصاب العتق الاول
 كان بين العتق الاول والثاني نصفان لانهما من جنس واحد وعند العتق اولى بكل حال لما مر

وليس وقفا

لو اشترى الابن مريضاً وهلك، عن ثروة لم ينع والارث ملك،
ولو يرث اذا سعي واقتى، فورا فيهما واستسعى.

قال اذا اشترى ابنه في مرض موته بالف درهم وهي قيمته وله الفان سواء عتق ويرث منه بالاتفاق لحوجه
من الثلث ولا سعاية عليه وقال يسعي في قيمته **لهما** ان العتق في المرض وصية ولا وصية للوارث فيجب
السعاية نقضاً للوصية معني ولا يمكن النقص في العتق **له** انا لو اوجنا السعاية عليه لبطلت من حيث جئت
لان السعاية اذا وجبت صار كالمكاتب والمكاتب لا يرث واذا لم يرث صارت الوصية لغير الوارث فصحت
فاذا كان في الاجاب ابطال فلا يجب قال ولو ان المريض عتق عبداً آخر يساوي الف درهم ولا مال له غير هذين
العبدين والا فغير فعند ثلث ماله بينهما نصفان وذلك الف وثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث لان كل ماله
اربعة آلاف وهو بينهما لكل واحد منهما ستمائة وستة وستون وثلثان فيسقط هذا ويسعي في الباقي وهو ثلثمائة
وثلاثة وثلاثون وثلث درهم ولا يرث لانه مستسعي وعندهما الثلث كله للعبد الاخر وعتق بغير سعاية لانه
تخرج من الثلث ولا وصية لابنه لانه وارث لان المستسعي عندهما حرمديون ويسعي الابن في كل قيمته رداً
للوصية ويسقط عنده مقدار ميراثه على المقاصة **له** اذا اشترى الابن بالف في المرض
له وقيمة الابن كضيف ذال عوض وكان منه عتق عبداً قيمته كقيمة الابن وحانت ميتته
له نفذ ما احاباه والابن سعي في الكل والعبد كذلك ان قاسمعا
له قالوا ما احاباه ففوض محقق **ه** والابن في الكل سعي لا المعتق

قال ولو اشترى ابنه بالف وقيمته خمسمائة واعتق عبداً اخر له قيمته خمسمائة ولا مال له غيرهما فقد اجتمعت
في هذه المسئلة ثلاث وصايا وصية للبائع بزيادة خمسمائة على قيمته ووصية لابنه باعتاقه بالشراء ووصية
للعبد الاخر باعتاقه فالبائع اولي بالوصية لان المحاباة المتقدمة عنده اولي فصار الثلث للبائع فعلى العبدين
ان يسعي كل واحد منهما في قيمته لان البائع يستحق الثلث ولا ميراث لابنه عنده لانه كالمكاتب وعندهما العتق
اولي من المحاباة فينصرف الثلث كله الى العبد الاخر لان المستسعي حرمديون عندهما وهو وارث ولا وصية له
فليسعي الابن في كل قيمته وعلى البائع ان يرد الخمسمائة لمحاباته ويرث الابن لانه حر
له وان تحرر امة ثم نكح **له** في مرض الموت وتسعي ما صلح

قال اذا عتق امة ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها الف ومهر مثلها فان كانت قيمتها ومهر مثلها
تخرجان من الثلث فلها المهر والميراث وجاز النكاح لانها عتقت من غير سعاية فصيح النكاح وثبت حكمه
وان لم يخرج ولم يمتها السعاية صارت كالمكاتب عنده فلا يجوز نكاحها ولا مهرها بالدخول بالعقد
الفاقد ويؤخذ لها مهر مثلها ثم يرد ثلث ما بقي بعد المهر وسعت فيما بقي من قيمتها لانها وصية وهي من
الثلث ولا ميراث لها لفساد نكاحها وقال النكاح جائز بكل حال لانها حرة ولها مهر المثل والزيادة عليه باطلة

لانها وارثه وتسعي في جميع قيمتها لانه لا وصية لوارثه ويدفع من قيمتها مهر مثلها وميراثاً قاضاً وتسعي
في الباقي **له** قال اشترى ابناً مائة ديناراً **له** واعتقه رده هذا رداً
له كذا بالف وعلى الثلث نما **له** ونفذ ايم ثلثه ما زعمنا

قال رجل اوصي بان يشترى بكل ماله عبداً فيعتق عنه ولم تجز الورثة بطلت الوصية وقال لا يشترى له
بالثلث ولو اوصي بان يشترى له ستمائة درهم وثلث ماله لا يبلغ مائة بطلت عنه وقال لا يشترى بالثلث
ويعتق عنه **له** ان هذا وصية بالقرنه فينفذ من الثلث كما لو اوصي بان يحج عنه بكل ماله او بمائة من ماله
وثلث ماله لا يبلغ مائة **له** ان الموصي له عبد يشترى بكل ماله او بمائة وهذا غير ذلك فلا يصرف اليه بخلاف
الحج لان المقصود بزيادة البيت لانها لا تختلف **له** وجاز للمرئض نصيب عتق وصي صبيان له من بغير
قال رجل اوصي الى عبد نفسه وفي الورثة صغار وكبار لا يجوز لان للكبير ان يبيعه فلا يمكن تنفيذ الوصايا
وان كان الورثة صغاراً اجاز عنده وقال لا يجوز **له** انه ايضاً الى عبد الغير لانه ملك الورثة بعد موته والا
الي عبد الغير لا يجوز **له** انه ايضاً الى من هو اهل التصرف وليس هناك ممنعه عنه لان الصغير لا ولاية له فصار
كالا يوصي الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره بيع الوصي والشرا من الصبي **له** تجوز مالهما ظهر النفع الوفي
له ومنع يعقوب على القول بالبدي قال الوصي اذا باع مال نفسه من اليتيم واشترى ماله لنفسه
جاز اذا كان خير اليتيم بان اشترى باكثر من قيمته او باع باقل من قيمته وقال محمد وهو قول ابو يوسف الاول
لا يجوز بحال وهو القياس **لهما** انه مأمور بالحفظ فصار كالوكيل والوكيل لا يملك ذلك **له** ان قزبان مال
اليتيم على وجه الاحسن جاز بالنص وهو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن وصار كالاب

له ينفع الوصي العرض والعقار **له** وهو يبي الصغار والكبار
له الغائبين عنه والحضار **له** مصحح يعتبر اغتبارا
له وانظرا في حصص الكبار **له** واستثنى الغيب بالاشغار

له فجوز الكسوي العقار قال الورثة اذا كانت كلهم كباراً حضورا ولا دين ولا وصية فليس للوصي
بيع شي من التركة لعدم الولاية على الكبار وان كان الكبار غيباً فلهم ان يبيع العروض والعقار لان له ولاية الحفظ
وان كانت الورثة صغاراً فله بيع الكل لانه قائم مقام الاب ولو كانوا صغاراً وكباراً فله بيع العروض والعقار
من نصيب الصغار والكبار عنده وقال له بيع نصيب الصغار من العروض والعقار دون نصيب الكبار الحضرة
فان كان غيباً باع عروضهم لعقارهم **لهما** انه لا ولاية له على الكبار الحضرة ولا له بيع عقار الكبار الغيب
لانه ليس من الحفظ **له** ان في بيع نصيب الصغار وحده ضرراً بالصغار لان بعض العقار مشاع لا يشترى
بما يشترى به الجملة ولا ضرر على الكبار ببيع الكل بل فيه نظر اهلهم بزيادة الثمن وله ولاية النظر بالكل والله اعلم
ه وللوصي بيع كل التركة **ه** للدين والوصية المشتركة

وَقَدَّرَ ابْنُ الدِّينِ وَالْوَصِيَّةُ : فَجُوزَ اَوْ اَنْطَلَا الْبَقِيَّةُ :

قال اذا كان علي الميت دين واوصي بوصية وهي درهم او دينار ولا درهم ولا دينار في التركة والورثة كبار حضور فللموصي بيع كل التركة وقال ليس له ذلك الا بقدر الدين والوصية **لهما** ان البيع لاجلها فلا يجوز الا بقدرها **له** ان كل جزء من التركة مشغول بذلك فانه اذا هلك شي منها يجب قضاء الدين وتنفيذ الوصية من الباقي فكان له ولاية بيع الكل ولو وصي قال قد جعلت ذاك وصي ما اترك صار فيهما **له** قال الوصي اذا حضر الموت فاوصي الي رجل في تركة نفسه مع وصار وصيائي تركته وتركه موصيه في ظاهر الرعاية وروي عنهما انه يصير وصيائي تركته خاصة **لهما** انه نص علي الا يصار في تركته فيقتصر عليه **له** ان تركة موصيه تركته ايضا لان له ولاية التصرف فيها **له** ان ولدت موصي بها بعد التوي **له** قال قلت منها ثمنه محتوي واحق قال لا فيهما علي السوا **له** قال اذا اوصي لرجل تجارية ثم مات الموصي فولدت التجارية اولاداً واكتسبت اكتساباً ثم قبل الموصي له الوصية فالكل له ان خرج من الثلث وان لم يخرج فعنده تنفذ من الاموال ثم من الولد والكسب وقال تنفذ من ذلك كله **لهما** ان الحادث بعد الوصية قبل القبض كالموجود عند العقد فصار كانه اوصي بالكل **له** ان الحكم يثبت في الولد والكسب تبعاً للام ولا يجوز اثبات الحكم في التبع علي وجه يبطل الحكم في الاصل او في بعضه **له** **والاهل في الايصاء من يقول له زوجته لاكل من يعوله** قال اذا اوصي لامل فلان بكذا فاهله زوجته وقال لاكل من كان في عياله **لهما** ان الاسم يطلق عليه قال الله عز وجل خيراً عن يوسف صلوات الله عليه واتوني يا هلككم اجمعين فيعمل علي الكل **له** ان غالب الاستعمال في الزوجة قال الله تعالى وسار باهله انس ويقال من تأهل ببلد فهو منهم اي تزوج فلا يتناول غيرها بالشك **له** **والسهم اذ في حق اهل الارث** **له** فان يزد فالسدر دون الثلث **له** قال اذا اوصي له سهم فله ادي سهم الورثة اذا التجاوز السدر لانه اقل وهو متيقن فان جاوز فله السدر لما مر في كتاب الاقراء ان السهم عند السدر وقال للموصي له ادي سهم الورثة الا ان يكون اكثر من الثلث فله الثلث لان محل الوصية الثلث والله اعلم **له** **وجايز ايصاء اهل الدمة** **له** **ليبيعة بني وليدته** قال اذا اوصي الذي يارض له لبني بيعة او كنيسة او بيت نار او بعبادة ذلك جاز وقال لا يجوز **له** انه معصية **له** انه قربة في اعتقادهم وقد امرنا بتركهم وما يدينون **كتاب الفرائض** **وتجب** الجدة جميع الاخوة **له** وفاسد الجدة عظيم الخطوة **تجب** بنت الاخ وابن الاخت وقد روي ذلك في ابن البنت قال الجدة تجب الاخوة والاخوات وهو مذهب ابي بكر الصديق وجماعة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين وقال لا يحجبهم **لهما** ان الاخ يدي الي الميت بواسطة واجد كذلك فاستويا **له** انه قائم مقام الاب بل هو اب قال الله تعالى كما اخرج ابوكم

من الجدة

من الجدة ولهذا يستحق ما يستحق الاب الا انه ان بعد من الاب كابن الابن ثم انهم يحتجون بابن الابن فكذا باب الاب والفقهاء فيه ان ارتصاهم بالميت اقوي وعلي هذا الجدة الفاسد وهو اب الاقارب من اولاد الاخوات وبناء الاخوة عنده وعند هابنات الاخوة واولاد الاخوات متقدمون عليه لان الجدة الصبيح عندهم مقدم علي اصولهم فكذا الجدة الفاسد مقدم علي فروعهم وعند هابنات مقدمون لانهم من قوم الاب وفي قول ابي حنيفة رحمه الله الاول الجدة الفاسد مقدم علي اولاد البنات ثم رجوع وقال الاقرب اولاد البنات ثم اب الامم بنات الاخوة واولاد الاخوات وقد عرف في موضعه **كتاب الكراهية**

توسد الديباج والحريير **والاقتراش جابر التفسير**

قال ابو حنيفة رحمه الله توسد الحريير واقتراشه مباح للرجال وقال محمد رحمه الله اكره له ذلك وذكر القدوري قول ابي يوسف مع قول محمد رحمه الله والفقهاء ابو الليث ذكر مع قول ابي حنيفة رضي الله عنه لمحمد رحمه الله العمومات الواردة في تحريم الحريير علي الرجال ولان هذا مثل اللبس في التستر فكان حراماً كاللبس لابي حنيفة رحمه الله ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما كان له علي بساط من فقة حريير ولان القليل من الملبوس حلال كالاعلام ونحوها فكذا القليل من اللبس وهو التوسد والاقتراش لانه ليس باستعمال كامل **لبس الحريير في الحروب يكره** **واطلاقه واجاز امره**

قال لبس الحريير الخالص في الحروب يكره وقال لا يكره **لهما** ما روي الشعبي ان النبي عليه السلام رخص في لبس الحريير والديباج في الحرب ولان الحاجة ماسة اليه لانه ادفع للسلح واهيب في عين العدو وله ان الثمن عامر في الباب ولان احرام لايجل الا عند الضرورة والضرورة تندفع بالخلو طبل هو فوق الخالص لانه اثن من منه **له** **ولا يشد سنبه بالذهب** **له** في وصل انف مذهب **له** قال يشد لاسنان بالفضة وقال محمد رحمه الله لابس بالذهب ايضاً وذكر قول ابي يوسف معه في الامالي **لهما** ما روي ان عذبة اصبحت انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا من فضة فانتن فامر النبي عليه السلام ان يتخذ انفاً من ذهب **له** ان المحرم لايباع بالضرورة والضرورة تندفع بالفضة وفيما روي ضرورة لانه انتن بالفضة **له** **ولا اختكار في الذي قد اشترى** **ثم اتي المضربه من القرى**

قال لا احتكار فيما اشترى من الراسين وعن محمد رحمه الله انه قال هو احتكار **له** ان القرى تابع للمصر والشرا منها كالشرا في المصر لابي حنيفة رضي الله عنه قوله عليه السلام المحتكر ملعون والجالب مرزوق وهذا جالب ولانه لم يتعلق به حق اهل المصر فلا يكره شراؤه والله اعلم **باب** **قول ابي يوسف علي طلاق قول ايضاً**

حيث بلغ مقابلة

باب الذي اختص به يعقوب **وهو لطيف حسن مرغوب** **له** **لا يقطع الصلاة نفع يسمع** **له** **وكان في التافيف قال يقطع**

قال النفع المسموع المنجى وهو قوله ان وقف لا يقطع الصلاة سواء راد به التافيف او لم يرد وكذلك آه واخ وف

والانين من وجع او مصيبة والبكا المرتفع وكان يقول اولاً يقطع الصلاة بكل حال وهو قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله ثم رجع وقال ان اباد به التافيف قطع والا فلا ثم رجع وقال لا يقطع بكل حال لهما ما روي عن النبي عليه
السلام انه قال في سجود صلاة الكسوف اُف اُف المرتعدني ان لا تغد لهم وانا فيهم ولو كان قاطعاً للصلاة
لما فعل له ان هذا كلام الناس لانه حرف وصوت دل عليه قوله عليه السلام لربايج حين مر به وهو كان يلغ في
صلاته وقال له اما علمت ان من نغ في صلاته فقد تكلم والكلام قاطع للصلاة واما الحديث فيجمل انه كان في
ابتداء الاسلام حين الكلام في الصلاة مباح ثم نسخ فلا يصح التعلق به والله اعلم كان
ولا شروع بسوي التكبير: وذلك بالتعريف والتشكي.

ابتداء الاسلام حين لم يكن للاركان اذكار معهوده فانه كان يذكر في كل حالة ما يختبر عن تلك الحالة كان يقول في الركوع اللهم ركع لك ظهري وفي السجود اللهم سجد لك وجهي ففسخ ذلك بشريعة الازكار في الاركان .
وَقَالَ لَا بُكَرَةَ سُورِ الْهَزْلِ . وَأَجْمَعُوا عَلَى ثُبُوتِ الظُّهْرِ .

تقرى عليه السلام الحق اليك
والله اعلم بالذي راوه قلنا
هذان زائلان فبقى الخط

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

تناول الصعيد الطيب وهو التراب المثبت الأثافي الحقا الرمل به بالحديث فان الاعراب قالوا يا رسول الله انا نسكن الرمال ولا نجد الماء شهرا او شهرين وفيما الجنب واكايض فقال عليه السلام عليكم بارضكم فاما غبار الثوب واللبد فليس بتراب من كل وجه بل هو ثوب ولبد من وجه خروجه عنهما فلا يجوز الا عند الضرورة **لهما** قوله تعالى فيتمموا صعيدا طيبا والصعيد وجه الارض لانه ما خوذ من الصعيد من الارض والطيب الطاهر كذا قال اهل اللغة والغبار تراب حقيقة وان استخرج من غير الارض **وجايز في الشروع والاحكام** **تيمم الكافر للإسلام**

الكافر اذا تيمم بنية الاسلام واسلم له ان يصلي بذلك التيمم وقال ليس له ذلك **له** ان شرط صحة التيمم ان ينوي به عبادة وقد وجد **لهما** ان التيمم طهارة ضرورية وكان شرط صحة التيمم بنية عبادة لا تصح بدون الطهارة ولم توجد **ومن يصلي بصعيد فيجد** **في الرجل ما كان لا يدري بعد** المسافر اذا تيمم في رحله ما لا يعلم به او نسيه وصلي ثم علم به في الوقت او بعد تؤضا واعاد الصلاة وقال لا يعيد **له** انه ترك طلب الماء في موعده لان رجل المسافر معدن الماء فصار كما ترك الطلب في قرية عامرة **لهما** انه تيمم عند العجز عن استعمال الماء حقيقة فيجوز وقوله رجل المسافر معدن الماء قلنا هو معدن ما السقة لا معدن ما الوضوء غالبا فلا يفترض عليه الطلب فيه والله اعلم

هـ وما أتى المحبوس بالتيمم لم يقض روي عنه هذا فاعلم

قاله المحبوس في السجن في المصر اذا لم يجد ما طهر أو تيمم وصلي ثم خرج روي عن ابي يوسف انه لا يعيد ذلك بالوضوء ولا يعيد **له** انه فعل ذلك بامر الشرع عند العجز عن استعمال الماء فصار كما للمريض والمسافر **لهما** ان العجز ثبت بفعل العباد فلا يجعل عذرا إمتالانه يمكن ان الله في الجملة غالبا اولانه يمنع لا من قبل من له الحق فلا يوجب سقوط حق صاحب الحق فصار كما اذا كان معه ماء ومنعه غيره عن استعماله بخلاف المريض والمسافر الذي لم يجد الماء وليس بالتشويب بأس فاعلم **في كل فرض للامير فافهم**

لا بأس للموذن ان يقول للامير في كل صلاة الصلاة يرحمك الله وقال لا يكره ذلك **له** ما روي ان عمر رضي الله عنه نصب زيد ابن ثابت رضي الله عنه لاعلامه بأوقات الصلاة وحضور واجتماعات ولا نه مشغول بمصالح المسلمين فلا بد من زيادة الاعلام رفقا به **لهما** ما روي عن بلال رضي الله عنه انه قال امرني رسول الله ان اتوب في الحجر ولها في ان اتوب في غير ما هو عام والله اعلم وما روياه اولى لان هذا خبر وذلك اثر والاثر لا يعارض الخبر **وجايز اذا انه للجحر في الليل من بعد ذهاب الشطر**

اذا اذن للجحر بعد نصف الليل قبل طلوع الفجر جاز وقال لا يجوز الا بعد الفجر **له** ان بلال رضي الله عنه كان يفعل ذلك ولا نه وقت نوم وغفلة فلا بأس بتقديم الاذان للتأهب للصلاة **لهما** قوله عليه السلام لبلا لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا أو مد يدك غرضا ولا ان الاذان شرع للاعلام بدخول الوقت

وبل الوقت

وقبل الوقت تجهيل ولهذا لا يجوز في سائر الصلوات ولما احدث قلنا انما كان ذلك ليرجع القايض ويقوم لنا ويتحضر الصائم لا للاعلام بدخول الوقت واما ما ذكر من التأهب قلنا وقت التحريم سعة فيتسع لكل الاشغال فلا حاجة الى الاستحلال **ويصلح الامي للذي تلاه خليفة في الآخرين فاعفاه**

القاري اذا سبقه احدث بعدما قرأ في الاوليين فاستخلف اميا جاز وقال لا يجوز وفسدت صلاة الكل **له** ان فرض القراءة اذيت في الاوليين فلا حاجة الى القراءة في الآخرين فكان استخلاف الامي وغيره **لهما** انه استخلف من لا يصلح اماما له ففسدت صلاته كما اذا استخلف صبيا او امرأة قوله فرض القراءة اذيت في الاوليين قلنا القراءة لا تختص بالاوليين بل كل الصلاة محتاج الى القراءة بالحديث الا ان القراءة الموجودة في البعض حقيقة تجعل موجودة في الباقي تقدير او انما يجعل في حق من هو اهل القراءة حقيقة والامي ليس من اهل ذلك فبقيت هذه الصلاة بغير قراءة حقيقة وتقديرا ففسد **وبعد شفيع الفرض لو تعلم** **شيئا تلي في الآخرين فافهم** قال ابي صلي ركعتين بغير قراءة ثم تعلم سورة فقرأ في الآخرين جاز وقال لا يجوز **له** ان هذا ابتداء فرض لزمه فلا يؤثر في فساد الماضي كالامة اذا اعتقت في خلال الصلاة فتقنعت ومضت **لهما** ان القراءة كانت فرضا في صلاته ركنها الا انه عذر بتركها للعجز فاذا زال العجز استأنف كالعاري اذا وجد الكسوة بخلاف المعتقة لان السترة يمكن فرضا عليها قبل العتق اضلا

هـ والمقتدي بقارن في الفجر يتبعه فيه كما في الوتر

قال اذا اقتدي من يفتي في الفجر يتابعه فيه وقال لا يتابعه ثم اختلف المشايخ على قولها قال بعضهم يسكت قائما وقال بعضهم مجلس تحقيقا للمخالفة **له** انه التزم متابعتها بالاقداء فيتأبعه وان لم يكن ذلك مذهبه كما في تكبيرات العيد اذا زاد الامام على معتقده **لهما** ان هذا خطأ يفتي لانه منسوخ بيقين فان النبي عليه السلام قنت شهرا ثم تركه ولا متابعة فيما هو خطأ يفتي كالتكبير الخامسة في صلاة الجنازة بخلاف تكبيرات العيد لا نها مجتهد فيها فلا يظهر الخطأ بيقين حتى لو خرج عن اقبال الصحابة رضي الله عنهم لا يتابعه **ومن يصلي ربعا تطوعا وما تلا شيئا قضاها ربعا**

قال اذا صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقرأ فيها شيئا يلزمه قضا اربع ركعات عنده وقال لا يلزمه قضا ركعتين بناء على ان التيمم هل تبطل بترك القراءة في الاوليين عند لا تبطل فصيح الشروع في الشفع الثاني وفسد بترك القراءة فيها فيلزمه قضا الكل وعندهما تبطل فلم يصح الشروع في الشفع الثاني فلا يلزمه القضاء **له** ان ترك القراءة لا يفسد الصلاة ولهذا يصح الشروع في الصلاة في الابتداء بدون القراءة وكذلك يصح صلاة الاخرس والامي والمقتدي بدون القراءة **له** ان القراءة ليست بشرط الصلاة في ابتداء التيمم بدليل صحة صلاة الاخرس والامي والمقتدي بدون القراءة فلا تكون شرطا في حالة البقاء لان حكم البقاء اسهل **لهما**

سورة

ان التحريم عقدت لانفعال الصلاة والافعال قد فسدت بترك القراءة التي هي فرض كما يفسد بترك فرض آخر كالركوع والسجود وفسد التحريم التي شرعت لها خلاف الامي والاخر لان في حقها الاحتياج الافعال الى القراءة بخلاف المقتدي لان قراءة الامام قراءته ثم اختلف ابو حنيفة ومحمد فيما بينهما فعند محمد يفسد التحريم بترك القراءة في ركعة واحدة وعند ابى حنيفة بترك القراءة في الركعتين جميعا على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله **ومن نواها اربعاً حين شرع كان عليه اربع اذا قطع**

اذا اشرع في التطوع ينوي اربعاً ثم افسد على نفسه لزمه الاربع وقال لا يلزمه الا شفع **له** ان الشروع ملزم كالنذر ولو نذر ان يصلي اربع ركعات لزمته فكذلك هذا **له** ان الشروع ليس سبب لزوم في ذاته بل ضرورة صيانة ما ادى عن الابطال وذلك لا يتعلق بالشفع الثاني بدليل انه لو شرع في النفل ولم ينو العدد لزمه شفع واحد بخلاف النذر لانه ملزم بذاته **ومن سمي عن سورة في الفرض**

فليس في الشفع الاخير يقضي **له** اذا سمي عن السورة في الاولى والثانية من الفرض التي هي اربع روي عن ابى يوسف انه لا يقضيها وقال لا يقضيها ولو سمي عن الفاتحة لا يقضيها وعن الحسن ابن زياد انه قال بالنفل في الفصلين وقال يحيى ابن اكرم رحمه الله يقضي الفاتحة دون السورة **له** ان المفروض اصل القراءة وقد وجد فلا يلزمه قضاء السورة كما اذا ترك الفاتحة دون السورة **له** ان ترك الواجب يوجب القضاء ان امكن وقد امكن قضاء السورة لان الاخيرتين ليسا محل السورة اذا اختلفت الفاتحة لان الاخيرتين محل الفاتحة اذا اثنان اقتصر على الواحدة يقع اداء وان كرر يودي الى مخالفة المشرع **تعديل** بل اركان الصلاة فرض **وتترك ذلك في الصلاة** تفرض تعديل اركان الصلاة وهو الطمأنينة في الركوع والسجود وتمام القيام بين الركوع والسجود والعقود بين السجدين فرض حتى لو تركه يفسد صلاته وهو قول الشافعي وقاله هو واجب ولا يفسد بتركه **له** قوله عليه السلام للاعرابي حين خفف الركوع والسجود فمضى فانك لم تصل وقوله عليه السلام ان اسوأ الناس سرقة من يسرق من صلاته وفسد بالذي لا يقيم صلاته في الركوع والسجود وقوله عليه السلام للذي نكث كتمانك الذي تلك صلاة المنافقين وصلاة المنافقين فاسدة **له** ان الله تعالى امر بالركوع والسجود مطلقاً بدون اشتراط الطمأنينة في الركوع والسجود والزيادة على النقص لا ينجح فلا يجوز واما الاحاديث التي رواها فيها دلالة وجود الصلاة ولكن بصفة النقصان وهو مذموم بما بيانه ان في الحديث الاول ترك الاعرابي حتى اتم الصلاة ولو لم تكن صلاة لما تركه لانه امر بالاعادة جبر النقصان وقتل حاله عن العادة الذميمة وفي الحديث الثاني سماها صلاة ولو كانت فاسدة لما سماها صلاة والطلاق اسم السرقة لاجل النقصان وكذا في الحديث الثالث **لو ضحك المستحلف المسبوق اذ تشهدوا يستقبلون حين اذ** **له** قال ابو يوسف رحمه الله الامام اذا سبقه الحدث

فاستخلف مسبوقاً فلما اتم نهم صلاة الامام ضحك ففقدت صلاته وصلاة القوم وقال صلاة القوم تامة **له** انه ضحك ما مضى من صلاة الخليفة بالتمسك في خلاها فيفسد صلاة القوم لانها بناء على صلاته **له** ان للفسد في حق الخليفة وجد في خلال الصلاة فيفسدها وفي حق القوم وجد بعد تمامها فلا يفسدها **وفي انتصاح البول والشح بنا ان هو للوضوء والغسل اثنا**

اذا انتضخ البول على ثوب المصلي اكثر من قدر الدرهم له ان ينصرف ويغسل وينوي على صلاته وقال لا يستقبل الصلاة **له** ان الشرع ورد بالبناء في الحدث السابق وهذا مثله لانه يقع من غير قصد واختيار **له** ان الشرع ورد به في الحدث بخلاف القياس وهذا ليس في معناه لان الحدث لا يندرج وجوده وهذا يندرج وجوده وعلي هذا الخلاف اذا اصابه حجر ضجه **وليس ما بين العذر والاذن**

من وجهه بعد النبأ فاعلم قال البياض الذي بين العذر والاذن يسقط غسله بالاتجاه وقال لا يسقط **له** انه استتر بحايل فلا يبقى من الوجه كالذقن **لهما** ان غسله كان واجباً ولم يتغير عن حاله لانه لم يصير مستوراً بغير خصوصاً في حق خفيف اللحية فبقي الغسل واجباً كما كان وقوله استتر بحايل قلنا هذا امر مختلف باختلاف قلة اللحية وكثرتها والغسل كان واجباً فلا يسقط بالشك بخلاف الذقن لانه استتر باللحية **وكشف ريع الرأس عفو واذا ما كان دون النصف ايضاً قلنا** اذا انكشف ريع العورة لا يمنع جواز الصلاة وقال لا يمنع جواز الصلاة فالزائد على النصف عند مانع وما دون النصف ليس بمانع وفي النصف عنه روايتان **له** ان الكثير مانع دون القليل والقلة والكثرة تظهر بالمقابلة فان كان المكشوف اكثر من النصف كان كثيراً والا فلا **لهما** ان ريع الشيء قد يقوم مقام الكل في بعض الاحكام كسح الرأس والحلق في باب الاحرام وغيره فيقام مقام الكل ها هنا احتياطاً ولان اسم الشيء قد يطلق على ريعه في العرف يقال رايت فلاناً وقد رايت ريعه لانه رايت احد جوانبه الاربع وفيه جواب عما قاله **واشأن في الجمعة جمع وكذا سد الطريق ومحاذات النساء**

الاشان جمع في حق انعقاد الجماعة للجمعة وفي حق محاذات النساء وارتفاع خلو الطريق بقيامهما فيه وقال اقل الجمع الصحيح ثلاثة **له** ان الجمع ما خذ من الاجتماع وقد وجد في الاثنين **لهما** ان الاثنين اخص باسم على جهة ونظرة على جهة وهي لفظ التثنية كالبواحد اخص بلفظة على جهة وهو الواحد فيجب ان يكون لاسم الجمع معنى آخر وقل ذلك ثلاثة لانه ليس له اسم اخر من هذا النوع يقال وحدان وتثنية وجمع **لو ذكر الله مصلح خبر** بما يسر أو يسو يعذر

اذا اخبر المصلي بخبر يسر فقال الحمد لله او بخبر يسو فقال لا حول ولا قوة الا بالله او بما يجبه فقال سبحان الله واراد به الجواب واعلامه لا يقطع صلاته وقال لا يقطع **له** ان هذا شأنه باصله ووضع فلا يتغير بقصد ككلام الناس لا يعير ذكراً وشاً بقصد **لهما** انه اخرج الكلام مخرج الجواب لانه يصلح جواباً وقد ذكر

تامة

في موضع الجواب فكان كلام الناس كما لو قال فلان يا يحيى خذ الكتاب بقوة وهو يريد خطاب يحيى ولان الجواب يتضمن ما في السؤال فصار كأنه قال الحمد لله علي قدوم يحيى ولو قال ذلك تفسد صلاته ففانك ذلك

وَالنَّفْلُ لِلرَّاكِبِ فِي الْبُلْدَانِ تَجَوُّزُ قَالَ ذَلِكَ بِاسْتِحْسَانٍ

اذا صلي النفل على الدابة في المصر روي عن ابي يوسف انه يجوز ذلك استحسانا وقال لا يجوز له ان من نافله يجوز ادائها على الراحلة كما في خارج المصر لها ان الشروع ورد بجوازه على الدابة خارج المصر بخلاف القياس وهذا ليس في معناه لان في التزويج وربط الدابة خارج المصر حرجا يتناوله ولا كذلك

وَوُظِّهَرُ ذِي الْعُذْرِ كَمَا يَزُولُ عِنْدَ الْخُرُوجِ فَكَذَا الدُّخُولُ

طهارة المغذور تنقضي عند خروج الوقت ودخوله جميعا وقال لا تنقض عند الخروج ودون الدخول له ان من طهارة ضرورة كون الحدث مقارنا للوضوء فيقدر بقدر الضرورة والضرورة مقدرة بالوقت فلان ثبت قبل الوقت بعد لها ان الشرع انما اسقط اعتبار الحدث باعتبار الحاجة وخروج الوقت دليل زوال الحاجة ودخول الوقت دليل على وجود الحاجة فكان اضافة الانتقاض الى الخروج الذي هو علم على زوال الحاجة اولى من اضافته الى الدخول الذي هو علم على حدوث الحاجة كان ينبغي ان لا يجوز تقديم الطهارة على الوقت كما قاله الا انما جوزنا ذلك باعتبار ضرورة اخرى وذلك لان الشرع ممكنه من ادائها في جميع الوقت ولا يمكنه اذا الصلاة في جميع الوقت لا بتقديم الطهارة على الوقت حتى يتمكن من شغل كل الوقت بالاداء وثمة الخلاف يظهر فيما اذا توضا بعد طلوع الشمس ثم زالت الشمس عندها لا تنقض طهارتها لعدم الخروج وعند تنقض لوجود الدخول ولو سجدت في مكان ذي قدر

تَجَوُّزُ لَوْ اَعَدَّتْهُ حَيْثُ طَهَّرَ الْمَصْلِي اِذَا سَجَدَ عَلَى مَوْضِعِ الْخِجَاسَةِ رَوَى عَنْ ابِي يُوسُفَ اَنْ سَجَدَ

تفسد دون صلاته حتى لو اعادها على موضع طاهر جاز وفي ظاهر الرواية فسدت صلاته وهو قولها له ان اذا السجدة على الخجاسة غير معتبر فصار كما لعدم فوجب ان يسجد على موضع طاهر ويمضي لها ان هذه السجدة ركز من اركان الصلاة وقد افند هذا الركن فيفسد الباقي ضرورة انه لا يتجزئ

وَلَا تَصِيرُ حَاجِبًا بِكُدْرَةٍ اِلَّا بِسَبْقِ حُمْرَةٍ اَوْ صَفْرَةٍ

الكُدْرَةُ لا تكون حيفضا الا ان تكون في آخر الايام بعد الحمر والصفرة وقال ابي حنيفة في ايام الحيض بكل حال له ان الكدرة بقية المابع فيلحق مما تقدمها لا بما تاخر عنها لانها لا تتقدم على الصافي لها ان الكدرة من الوالد الحيض فان عايشة رضي الله عنها جعلت ماسوي البياض الخالص حيفضا بقولها لا حتى يبرق الغضنة البيضاء ولقوله تعالى ويسا لونك عن الحيض قل هو اذني وهذا اذني وقوله الكدرة بقية المابع قلنا نعم اذا كان انصبها من الاعلى فاما اذا كان من الاسفل فالكدرة تخرج اولها فكذا كذلك والحيض يومان وليلتان واكثر الثالث عند الثاني اقل من الحيض يومان واكثر من اليوم الثالث وقال ثلاثة ايام ولياليها

المرة

من غير نقصان له ان الشرع قد راقى اقل من الحيض بالثلاث وهذا اكثر وللاكثر حكم الكل لها قوله عليه السلام اقل الحيض للحائض البكر والثيب ثلاثة ايام واكثر عشرة ايام قد راقى بالثلاث فلا يجوز النقصان عن تقدير الشرع بالقياس ومرة تكفي لنقل العادة واشترطا للعادة الاعادة

قال العادة تنقل بمرة واحدة وقال لا تنقل له ان عادة الطهر الاضلي كما في المبتدئة تنقل بروية الدم مرة ابتدا فكذا في غيرها لها ان العادة مأخوذة من العود والاعادة وذلك انما يكون بالتكرار ولان اعادتها فيما مضى من الزمان دليل على ان ايامها كذلك فلو بطل انما يبطل به دليل مثله وذلك انما يكون بالاعادة والتكرار بخلاف المبتدئة لانه لا معارض في حقها ومن اتي ركوع عيب سبحا

وَلَمْ يَكْبِرْ وَبَعِثَ صَرَخًا قال رجل اقتدي بالامام في صلاة العيد والامام في الركوع ياتي بالتسبيحات وقال لا يشتغل بالتكبيرات له ان تسبيحات الركوع في محلها والتكبيرات فاتت عن محلها والاشياء مما هو في محلها اولى لها ان التكبيرات واجبة والتسبيحات سنة والاشياء بالواجب اولى

وَمَا صَلَاةُ الْخَوْفِ بِالْمَشْرُوعَةِ فِي يَوْمِنَا لَكِنَّهَا مَرْفُوعَةٌ

قال صلاة الخوف بطائفتين غير مشروعة في زماننا وقال مشروعة له ان الشرع ورد به خلاف القياس ضرورة احرار فضيلة الصلاة خلف النبي عليه السلام وقد فات ذلك في زماننا ولان صلاة الخوف عرفت بقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فالتقم طائفة منهم معك وهذا خطاب له على الخصوص لها ان الاصل ما ثبت في حق النبي عليه السلام ثبت في حق الامة تحقيقا للمتابعة والموافقة الا اذا قام الدليل بخلاف ذلك دل عليه ان الصحابة رضي الله عنهم صلّوها بعد وفات النبي فانه روي عن جديفة ابن النعمان انه صلي صلاة الخوف بطريقتان وقال الحسن صلي بنا ابو موسى الاشعري صلاة الخوف

وَلَيْشَرْعَ الْمَسْبُوقُ فِي الْجَنَازَةِ بِلَا انْتِظَارٍ فَلَهُ اجَازَةٌ

قال اذا انتهى الى الامام في صلاة الجنائز وقد سبق ببعض تكبيراتها يكبر ويشرع معه ولا ينتظر تكبير الآخر وكذلك اذا كان بعد تكبيرات الاربع قبل السلام وقال لا ينتظر تكبير آخر فيتابع الامام في ذلك التكبير ولو كان بعد تكبيرات الاربع لا يمكنه الشروع اصلا له ان هذه التكبير بمنزلة تكبيرة الافتتاح والمقتدي اذا ادرك الامام بعد ما كبر تكبيرة الافتتاح يكبر ويتابعه في اي حال وجد فها هنا كذلك لها ان صلاة الجنائز ليس لها ركن اخر سوى التكبيرات فكان كل تكبير قائما مقام ركعة والمقتدي اذا ادرك الامام بعد ما صلي ركعة لا يبتدئ بالركعة الفاتية فلو كبر قبل تكبيرة الامام ثانيا كان ابتداء بالتكبير الفاتية وذلك لا يجوز واذا فاتت كل التكبيرات فقد فاتت جميع اركان الصلاة فلا يمكنه الاقتداء بعد روي هذا عن ابن عباس رضي الله عنه

وَالنَّفْلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ السَّيِّئُ وَلَا يَكْفِيهِ فَعْلُ اَرْبَعٍ تَنَفُّلًا

قال الشئ بعد الجمعة سيئ ركعات وقال اربع ركعات له انه روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي

عليه السلام كان يصلي بعد الجمعة أربع ركعات ثم يصلي ركعتين إذا أراد أن ينصرف **لها** قوله عليه السلام
من شهد منكم الجمعة فليسبغ فيها أربعاً وبعدها أربعاً ورواه ابن عمر قلنا ذاك من أو راد النبي عليه السلام
لأنصرف لا بسنة الجمعة حملناه على هذا دليل ما ذكرنا **كتاب الزكاة**
وتكسر الزكاة في الفضل وفي الجاهل وفي الحملان

قال أبو يوسف رحمه الله في الحملان والفضلان والجاهل زكاة تجب فيها وأحد منها وبه كان يقول أبو حنيفة
رحمه الله ثم قال لا شيء فيها وهو قول محمد رحمه الله أن النصوص تقتضي إيجاب الزكاة في الأبل والبقر والغنم
مطلقاً والاسم يتناول الصغار كما يتناول الكبار ولهذا يجب إذا كان فيها مسنة إلا أن إيجاب ما في الكبار
أضراراً وإنحافاً لصاحب المال فيجب وأحد منها كما لها زيل **لها** ما روي عن سويد بن غفلة أنه قال اتانا
مصدق رسول الله عليه السلام فتبعته فسمعتة يقول في عهدي أن لا أخذ من راضع اللبن شيئا ولا أن تصاب
منها إلا غنيمته والغنا شرط وأما العمومات قلنا اسم الأبل والبقر والغنم لا يتناول الصغار وحدها بخلاف ما إذا
كانت معها مسنة لأنه يتناولها وهي تستتبع الصغار والله أعلم **لوقال قد أعطيتهم مصدقاً**
قبلك من غيرهم صدقاً إذا قال صاحب السائمة للمصدق أدت الزكاة إلي مصدق
آخر وأني بالبرأة ولم تكلف مصدق وقال لا يصدق ما لم تكلف **لها** أنه شهد له الظاهر وهو الخط **لها** أنه
أنكر حقاظاً ظاهراً فلا يصدق إلا بالكلف وأما الخط يشبه الخط فلا تزول بالشبهة والله أعلم
دين زكاة المال قد أتوا لا يجمع الوجوب في سواه

قال دين زكاة النصاب الذي استهلكه بعد حولان الحول من الأموال الباطنة لا يجمع وجوب الزكاة في نصاب
ملكه بعد ذلك وحال عليها الحول وقال لا يجمع **لها** أنه دين لا مطالب له من جهة العباد فصار كدين النذر والكفارة
بخلاف النصاب القايماً لأنه إذا مر على العاشر به طال به بركاته **لها** أن هذا الدين من جنس ماله مطالب
من جهة العباد فكان مطالباً به في الجملة كالدين الموجب والخمس في العنبر واللؤلؤ **لها**
في زبيب ويغسلان فاعقلا قال تجب الخمس في العنبر واللؤلؤ وقال لا خمس فيها **لها**
أن عمر رضي الله عنه كان يأخذ الخمس من العنبر واللؤلؤ مثله ولأنه أشرف ما يوجد في البحر فصار كالأشرف ما
يوجد في البر وهو الذهب والفضة **لها** أن ابن عباس رضي الله عنه سئل عن العنبر فقال هو شيء دسوسه
البحر ولا خمس فيه ولأن العنبر يتولد من الحيوان ولا خمس فيما يتولد من الحيوان كالمسك واللؤلؤ في باطن البحر
وباطن البحر لا يدخل تحت استيلاء أحد فلا يكون له حكم الغنمة قال لا خمس في الزبيب وقال فيه الخمس **لها** أنه
جوهر سيال كالماء ولا خمس في الماء **لها** أنه من جواهر الأرض فصار كالحديد والرصاص قال أبو يوسف في
الأملا مالت أبا حنيفة رحمه الله عن هذا فقال لا شيء فيه فلم أزل حتى قال فيه الخمس وكنت أظنه كالرصاص
والحديد ثم بلغني أنه ليس كذلك **والكنز للواحد لا المختص** من بعد ما تخمس بالشرط

الكنز الموجود في أرض مملوكة تخمس والبها في الواجد وقاله لصاحب الخطم ولورثته أن مات فإن لم
يعرف فهو لاقصي مالك يعرف **لها** أنه مباح سبقت يدع إليه فيكون له كالموجود في موضع غير مملوك **لها** أن المالك
الأول ملك الأرض وما فيها بالاستيلاء إذا الاستيلاء فعل حقيقي يرد على الكل وبالباع أزال ملكه عن الرقبة
وهو لا يتناول الكنز في ملكه فصار بمنزلة من اصطاد سمكة في بطنها دية ملكها فلو باع السمكة لا يزول
الدية عن ملكه **إذا اشتري زرعاً وكان بقللاً فشم لا عشر عليه كلاً**

بل ما ورأ قيمته القصيل وهو على البائع بالدليل

إذا باع الزرع وهو بقل فقصله فشم على البائع وما بقي على المشتري وقال الكلى على المشتري **لها** أن بدل القصيل ملكه
يوسف أن عشر قدر القصيل على البائع وما بقي على المشتري وقال الكلى على المشتري **لها** أن بدل القصيل ملكه
فكان كالحاصل **لها** أن العشر يجب في الحبوب والحبث انعقد على ملك المشتري **لها**

وقال في تجبيل عشر الشجرة تجوز من قبل خروج الثمر

قال ولو عمل عشر الثمر قبل طلوعه بعد ملك أصله جاز وقال لا يجوز **لها** أنه عمل بعد وجود سببه فيجوز
كما لو عمل عشر زرع بعد ما نبت قبل أن ينبت **لها** أن السبب إنما ينعتق في حق الحمل ويحل العشر
الخارج من الأرض قال عليه السلام ما أخرجته الأرض فيه العشر ولم يوجد الخرج فلا يكون سبباً بخلاف
الذرع لأنه خرج ولهذا فصله فليس عليه العشر **ويأخذ العاشر الخنزير عشر من الذي يأمرو**
قال إذا مر الذي على العاشر بالخنزير وروى عن أبي يوسف في الأمالي يأخذ نصف عشر قيمتهما
وروي عنه أنه قال إذا مر بالخنزير وحدها عشرها وإن مر بالخنزير وحده لم يغش وان مر بهما أخذ منهما
وقال لا يغش الخنزير ولا يغش الخنزير **لها** على الرواية الأولى أنهما مالان متقومان في حق أهل الذمة فيأخذ
عشرهما كسائر الأموال وعلى الرواية الثانية أن الخنزير يستتبع الخنزير إذا مر بهما جميعاً **لها** أن الإمام يأخذ
العشر بعلة الحماية والمسلم ملك حماية خمر نفسه ليتحلل فيملك حماية خمر غيره ولا يملك حماية خنزير نفسه
فلا يملك ذلك لغيره وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال في الخنزير ولو هو بيعها وخذ وانصف عشر
قيمتها والله أعلم **ودافع الزكاة بالتجري** بعيد إن بان غنياً فأذره

إذا دفع الزكاة إلى رجل عرفه فقيراً بتجريبه فظهر أنه غني فعليه الإعادة وقال لا إعادة عليه **لها** أنه ظهر
خطأؤه بيقين فيلزمه الإعادة كما إذا اتوا ضامراً أو صلي في ثوب ثم ظهر أنه نجس **لها** أنه أتى بما أثر به لانه
ماسور بالآدالي من هو فقير عند لا إلى من هو فقير حقيقة لأن الإنسان لا يعرف فقر نفسه وغناه في
الحقيقة فقد يموت للفقير مورت غني وهو لا يعلم به وقد يستغني بما ورث وقد يكون في ذمة المورث
دين فكيف يعرف ذلك في غير خلاف ما ذكر من المسائلين لأن ثمة يمكنه أن يملك الماء الطاهر والثوب
الطاهر ويغله علامة فاذا لم يفعل فقد قصر **لها** يسهم ذو الأفراس لا شين وقل

قَالَ لَا لِأَجْلِ وَاحِدٍ مِنَ الْعَدَدِ الْغَازِي بِسَهْمٍ لِفَرَسَيْنِ وَقَالَ يُسَهَّمُ لِفَرَسٍ وَاحِدٍ **له** ان الواحد قد
يُغَيَّرُ فَيُحْتَاجُ إِلَى فَرَسٍ آخَرَ **لهما** ان ما زاد على الواحد فضل وليس الثاني اولى بالاعتبار من الثالث والرابع والخامس
فيطرح **كتاب الصوم** **يُفْطَرُ الْإِقْطَارُ فِي الْأَخِيلِ**

وَاضْطَرَبَ الْآخِرُ فِي ذَا الْقَيْلِ قَالَ أَبُو يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا أَقْطَرَ الصَّيَّامُ فِي الْأَحِيلِ شَيْئًا ضَدَّ صَوْمَهُ
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مَضْطَرَبٌ وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْهُ أَنَّهُ وَقَفَ فِيهِ وَهَذَا
بَنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ هَلْ مِنَ الْمَعْرُوفِ إِلَيْهِ مَنْفَذٌ أَمْ لَا وَهُوَ مِنْ بَابِ الطَّبْ لِأَنَّ بَابَ الْفَقْهِ وَالشَّرِيعَةِ فَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ
اضْطَرَبَ قَالَ أَبُو يَوْسُفَ أَنَّهُ وَصَلَ الْمُغْتَرِي هُنَا إِلَى جَوْفِهِ مِنْ مَنْفَذٍ أَصْلِيٍّ فَيَفْسُدُ صَوْمُهُ لَا فِي حَنِيفَةِ رَحِمَهُ
اللَّهُ أَنَّهُ لَا مَنْفَذَ هَاهُنَا وَانَّمَا يَصِلُ الْبَوْلُ إِلَى الْمَثَانَةِ مِنَ الْمَعْرُوفِ بِطَرِيقِ التَّرْخُجِ وَهَذَا التَّرْخُجُ كَدَمْعِ الْعَيْنِ ثُمَّ الصُّومُ
لَا يَفْسُدُ بِالْإِقْطَارِ فِي الْعَيْنِ فَكَذَا هَذَا مُكَفَّرٌ بِالصُّومِ لِلظَّهَارِ جَاءَ مَعَهَا بِاللَّيْلِ عَزَّ ذَكَرَهُ

ه **أَوْ نَاسِيًا جَامِعًا بِالنَّهَارِ مَضَى عَلَى الصُّومِ عَلَى اعْتِبَارِهِ**
قَالَ الْمَظَاهِرُ إِذَا كَانَ يَصُومُ عَنْ كِفَارَةِ الظَّهَارِ جَامِعًا الَّتِي يَكْفُرُ عَنْ ظَهَارِهَا بِاللَّيْلِ عَامِدًا وَبِالنَّهَارِ نَاسِيًا
لَا يَلْزَمُهُ الْإِسْتِقْبَالُ وَقَالَ لَا يَلْزَمُهُ الْإِسْتِقْبَالُ **له** أَنَّهُ لَا يُوجِبُ فُسَادَ الصُّومِ فَلَا يُوجِبُ الْإِسْتِقْبَالُ
كَوَطِيئِ غَيْرِهَا وَاجْتِمَاعُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ صِفَةُ التَّابِعِ فِي الصُّومِ **لهما** أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ شَأْنُ فِيلْزَمَهُ تَقْدِيمُ هَذَا الصُّومِ عَلَى الْمَسِيئِ وَأَخْلَاؤُهُ عَنِ الْمَسِيئِ لِمَنْعِهِ مِنَ التَّقْدِيمِ وَبَعْدُ
الْمَسْرِ أَنْ يَعْزَّزَ عَنْ التَّقْدِيمِ قَدْ رُفِيَ عَلَى الْأَخْلَاءِ فِيلْزَمُهُ ذَلِكَ وَلَا كَذَلِكَ وَطِيئِ غَيْرِهَا **ه ه**

وَصَوْمُ يَوْمٍ أَيْدٍ يُقْضَى بِإِنْ شَرَعَ **فيه** عَلَى تَنْفِيلٍ ثُمَّ قَطْعٌ **ه**
قَالَ إِذَا شَرَعَ فِي صَوْمِ يَوْمٍ الْعِيدِ أَوْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مُتَتَابِعًا قَطَعَهُ فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهُ قَالَهُ فِي الْأَمَالِي فِي ظَاهِرِ
الرِّوَايَةِ وَهُوَ قَوْلُهَا لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ **له** أَنَّ هَذَا الصُّومَ مُشْرَعٌ عِنْدَنَا فَكَانَ مَحَلًّا لِلزُّومِ بِالشَّرْعِ كَمَا هُوَ
مَحَلٌّ لِلزُّومِ بِالنَّذْرِ **لهما** أَنَّ جُوبَ الْقَضَاءِ بِنَاءً عَلَى لُزُومِ الْمُقْضَى وَلِزُومِ الْمُقْضَى لُجُوبُ صِيَانَةِ الْمُؤَدِّي عَنِ الْإِبْطَالِ
وَهَذَا الشَّرْعُ مَا أُوجِبَ عَلَيْهِ صِيَانَةُ الْمُؤَدِّي لِأَنَّهُ فِيهِ ارْتِكَابُ الْمُنْهَى وَاحْتِرَامُ خِلَاقِ النَّذْرِ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ لِلنَّذْرِ
بِوَضْعِهِ **ه** **لَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَى صَوْمٍ ذَا** **ه** **وَهُوَ بِالْيَمِينِ وَالنَّذْرِ نَوِي**
ه **فَذَاكَ نَذْرٌ لَيْسَ بِالْيَمِينِ** **ه** **وَأَشْبَاهُهَا عَلَى التَّعْيِينِ** **ه**

قَالَ إِذَا قَالَ اللَّهُ عَلَى صَوْمٍ كُلِّ يَوْمٍ الْخَمِيسَ ثُمَّ افْطَرَ خَمِيسًا قَضَاهُ وَهَذَا عَلَى سِتَّةِ أَجْزَاءٍ أَمَّا أَنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَوْ نَوَى
أَنْ يَكُونَ نَذْرًا وَلَا يَكُونَ يَمِينًا أَوْ نَوَى النَّذْرَ وَلَمْ يَخْطُرْ بِأَلِ الْيَمِينِ كَانَ نَذْرًا لَا يَمِينًا بِالْإِجْمَاعِ حَتَّى لَا يَلْزَمَهُ
الْكِفَارَةُ وَأَنْ نَوَى أَنْ يَكُونَ يَمِينًا لَا نَذْرًا فَهُوَ يَمِينٌ لَا غَيْرَ أَنْ افْطَرَ خَمِيسًا كَفَرَ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ لَا صَوْمَ عَلَيْهِ
بِالْإِجْمَاعِ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَخْلَالِ الْيَمِينِ وَأَنْ نَوَى جَمِيعًا كَانَ نَذْرًا وَيَمِينًا عِنْدَهَا وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ
يَكُونُ نَذْرًا لِغَيْرِ نَوَى الْيَمِينِ وَلَمْ يَخْطُرْ بِأَلِ النَّذْرِ كَانَ يَمِينًا وَنَذْرًا عِنْدَهَا وَعِنْدَهُ يَكُونُ يَمِينًا لَا

غَيْرَ **له** أَنَّ هَذَا نَذْرٌ حَقِيقَةٌ يَمِينٌ نَجَازًا لِأَنَّ صِيغَتَهُ صِيغَةُ النَّذْرِ وَاجْتِمَاعُ بَيْنِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ لَا يَجُوزُ
فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ جَعَلْنَاهُ نَذْرًا أَعْتَبَارًا الْحَقِيقَةُ فَانْتَفَى الْمَجَازُ وَفِي الْفَصْلِ الثَّانِي جَعَلْنَاهُ يَمِينًا مَجَازًا الْوُجُودِ
النِّيَّةُ فَانْتَفَتْ الْحَقِيقَةُ **لهما** أَنَّ مَعْنَى النَّذْرِ وَالْيَمِينِ وَاحِدٌ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِجَابَةٌ إِلَّا أَنَّ النَّذْرَ إِجَابَةٌ
لِعَيْنِهِ وَالْيَمِينَ إِجَابَةٌ لِعَيْنِهِ لَعَيْنِهِ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ أَظْهَرَ فَاذْهَبَا يَمِينًا كَلَامًا وَادْنَوِي
الْيَمِينَ وَلَمْ يَخْطُرْ بِأَلِ النَّذْرِ يَثْبُتُ مَعْنَى النَّذْرِ بِاللَّفْظِ وَمَعْنَى الْيَمِينِ بِالنِّيَّةِ لَا أَنْ يَكُونَ هَذَا جَمْعًا يَمِينِ
الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ **ه** **وَالْقَدْرُ فِي الصَّاعِ السَّوِيِّ الْعَدْلُ** **ه** **خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ رَطَلٍ**

قَالَ الصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ رَطَلٍ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَقَالَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ **له** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الصَّاعُ
خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ رَطَلٍ الصَّاعُ صَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ثُمَّ قَالَ صَاعُنَا أَصْغَرُ الصَّيْعَانِ وَمُدُّنَا أَصْغَرُ الْأُمْدَادِ
لهما قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ فَامَّا صَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
فَقَدْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْحَجَّاجَ كَانَ يَمُنُّ عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ وَيَقُولُ أَلَا أَخْرَجَ لَكُمْ صَاعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةَ
أَرْطَالٍ وَهُوَ صَاعُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْعَدِيمِ وَكَانَ التَّغْيِيرُ مِنَ النَّاسِ وَقَوْلُهُ صَاعُنَا أَصْغَرُ الصَّيْعَانِ مَعْنَاهُ صَاعُ هَذِهِ
الْأُمَّةِ أَصْغَرُ مِنْ صَيْعَانِ الْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ **ه** **وَنَازِرًا غَرَّتْكَ فَيَوْمَئِذٍ أَتَيْتَ** **ه** **يَبْدَأُ قَبْلَ الْفَجْرِ دُونَ الْمَغْرِبِ**
قَالَ إِذَا نَذَرَ وَاعْتَكَفَ يَوْمَيْنِ دَخَلَ اللَّيْلَةُ الْمُتَخَلِّلَةُ فِي الْإِجَابِ ضَرُورَةُ الْإِتِّصَالِ دُونَ اللَّيْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ذَكَرَهُ
فِي غَيْرِ رَوَايَةٍ الْمَسْئُوفُ وَقَالَ دَخَلَ اللَّيْلَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ **له** أَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ لَا يَكُونُ ذِكْرَ اللَّيْلِ حَقِيقَةً إِلَّا أَنَّ اللَّيْلَةَ
الْمُتَخَلِّلَةَ دَخَلَتْ ضَرُورَةُ الْإِتِّصَالِ فَلَا يَدْخُلُ الْمُتَقَدِّمَةُ كَمَا فِي الْيَوْمِ الْوَاحِدِ **لهما** أَنَّ ذِكْرَ الْأَيَّامِ ذَكَرَ مَا يَأْتِيهَا

مِنْ اللَّيَالِي وَكَذَلِكَ ذِكْرَ اللَّيَالِي ذَكَرَ مَا يَأْتِيهَا مِنَ الْأَيَّامِ بِدَلِيلِ قَضَاءِ ذِكْرَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي آيَةِ وَثَلَاثَ
لَيَالٍ فِي آيَةِ أُخْرَى وَالْيَوْمَانِ جَمْعٌ مِنْ وَجْهِ فَاحِقٍ بِاجْتِمَاعِ كُلِّ وَجْهِ احْتِيَاظًا **له** **لَا يَصْلُحُ الدَّيْمِيُّ قَطْعَ مَضْرُفًا** **ه**
لِلصَّدَقَاتِ الْوَاجِبَاتِ فَأَعْرِفَا **ه** **صَرَفَ صَدَقَةَ الْفُطْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ إِلَى الْفُقَرَاءِ** **لهما** **ان محل الصدقة مطلق**
لَا يَجُوزُ وَقَالَ لَا يَجُوزُ **له** أَنَّ هَذِهِ صَدَقَةٌ وَاجِبَةٌ فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى الْغَنِيِّ كَالزَّكَاةِ **لهما** **ان محل الصدقة مطلق**
الْفُقَرَاءُ الْقَوْلُ تَعَالَى إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَانْخَفَوْهَا وَتَوَنَّوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ إِلَّا أَنْ الزَّكَاةَ
فَقَدْ حَصَّنَتْ بِنَفْسٍ خَاصَّةٍ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا عَافَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَذَهَا مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَرَدَّهَا إِلَى فُقَرَائِهِمْ فَبَقِيَ الْبَاقِي

عَلَى قَضِيَةِ الدَّلِيلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **كتاب الحج** **ه** **لَوْ طَافَ أَسْبُوعَيْنِ لَمْ يَصِلْ** **ه**
لِلْفَضْلِ لَمْ يَأْتِ بِهَذَا الْفِعْلِ **ه** قَالَ لَا بَأْسَ بِاجْتِمَاعِ بَيْنِ الْأَسْبُوعِ مِنَ الطَّوَافِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ
رَكْعَتَيْنِ لِلأَوَّلِ إِذَا انْصَرَفَ عَنْ وَتَرِ ثَلَاثَةَ أَوْ خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ وَقَالَ لَا يَكْرَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَسْبُوعَيْنِ وَالْأَسْبُوعُ قَبْلَ
أَنْ يَصِلَ لِلأَوَّلِ رَكْعَتَيْنِ **له** مَا رَوَى أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا طَافَتْ ثَلَاثَةَ أَسْبُوعٍ ثُمَّ صَلَّتْ لِكُلِّ سَبْعٍ رَكْعَتَيْنِ
وَرَوَى عَنْهَا أَنَّهُ قَالَتْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا انْصَرَفَ عَنْ وَتَرٍ وَلَا نَكْرَاهَةَ أَمَّا أَنْ يَكُونَ لِلتَّأْخِيرِ وَاللَّاسْتِعْجَالِ
بَطْوَانِ آخِرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُ مَكْرُوهٍ **لهما** قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ سَبْعًا فَلْيَصِلْ رَكْعَتَيْنِ

مطلوب
الوجوب
الصدقات
في كل أسبوع

فقد يقتضي الفصل بين الاسبوعين بالصلاة ولان المأثور والمؤثر قد افلا يجوز خلافه واما حديث
عائشة رضي الله عنها قلنا يجمل انها فعلت ذلك بعد الكراهة في الوقت او لاستحباب الصلاة في البيت تسترا
والكراهة ليست بما قال بل لتترك الفعل المشروع **ومن يصلي فرضي المرد لفة**
فقل الوصول جاز بعد عرفة قال اذا صلي المغرب بعرفات او في الطريق قبل ان يصل الى المزدلفة
لا يجب اعادتها بمزدلفة وقال يجب له انه اذا ما في وقتها ولم يعد ما حتى طلع الفجر لا يجب عليه اعادتها
لما حديث اسامة بن زيد رضي الله عنه انه كان رديف النبي عليه السلام من عرفة الى مزدلفة وقال الصلاة فقال
عليه السلام الصلاة اتممك فهذا يقتضي فراغ الحال عنها الا ان هذا خبر واحد يوجب العمل به دون العلم فانما
بالقضاء حيث صلي النبي عليه السلام وتبين انه في وقتها فاذا ذهب ذلك الوقت بان طلع الفجر فالقضاء بعد
لا يكون عمدا هذا الخبر فيجب العمل بدليل الموجب للجواز في وقت المغرب عملا بالدليلين
لو خلق المحرم في غير الحرم في الحج والعمرة لم يلزمه دم
قال اذا خلق المحرم للحلل من الحج والعمرة خارج الحرم فلا دم عليه وقال عليه دم **له** ان التأخير عن الزمان
لا يوجب الدم لما روي من الحديث في تلك المسئلة والتأخير عن المكان مثله **لهما** ما مر لا يحنيفة رحمه الله
في التأخير عن الزمان فحمد رحمه الله فرق بين التأخير عن المكان والزمان فقال الحديث ورد في الزمان لا في
المكان **وتخلق المحرم في الإحصار من بعد ذبح الهدى لا يستبشاره**
قال المحصر اذا ذبح عنه الهدى يخلق ثم يرجع ولو رجع من غير خلق فلا شيء عليه وروي عنه انه قال هو واجب
وقال لا يخلو ويرجع من غير خلق **له** انه عجز عن اداسا بر المناكح لم يعجز عن الحلق فيأتي به لانه ركن من اركان
الحج **لهما** ان الحلق ليس من جملة المناكح بل هو للحلل وهو مند الا حرام فكان للحلل فقط وقد حصل التحلل
بالهدى فلا حاجة الى الحلق **والبدن منما وجبت بذرها فاسوي مكة ما وى بخرها**
قال اذا اوجب على نفسه بدنة بالنذر لا تجوز نحرها في غير الحرم وقال يجوز **له** قوله تعالى والبدن جلنا
لكم من شعاب الله الي قوله ثم محلها الى البيت العتيق **لهما** ان الايجاب مطلق من غير تخصيص بمكان فلا يختص
بالحرم كالجوز وخلاف الهدى لان لفظ الهدى يدل على النقل فيقتضي النقل الى الحرم واما الآية قلنا ذلك في
بدنة المتعة او القران دون النذر **ومحرم لنفسه من آخر ما عمن واحد من امرئيه منيها**
وجايز نبيانه عندهما قال اذا امر رجل رجلا بحجة ورجل اخر بحجة فاهل حجة عن احدها
مبهاصح احرامه عن نفسه وقال صح عن احدهما وله البيان **له** ان كل واحد منهما امر بتعيين حجة وقد خالفه
لهما ان الاهلال بالجهول يصح ليسين لما روي ان عليا رضي الله عنه اهل فقال اهلكت بما اهل به رسول الله
عليه السلام ثم علم بعد ذلك فبين فكذلك الاهلال للجهول وهذا لان الاهلال وسيلة الى الافعال فاذا بين قبل
الافعال فقد بين عند المقصود فيجوز وقوله انه مأمور بالتعيين قلنا بلي وقد عين عند ادما هو المقصود

بالامر **ولورعي الانسان مالا في احرمه فآيه بأس وقالا قد ظلم**
قال لا يقطع حشيش احرم بالاجماع لقوله عليه السلام لا تحتل خلاها ولا يعضد شوكها ولا ينفر صيدها
واما رعي الدابة فيها فعن ابي يوسف رحمه الله لا بأس به وعند ما لا يرعي به ايضا **له** ان النهي ورد عن القطع
والرعي ليس في معناه لان منع الدواب عنه متعذر **لهما** انه لا فرق بين قطعه بالمنجل وبين قطعه باسنان
الدواب ولا ضرر فيه فان حمل الحشيش من الحل ممكن **كتاب النكاح**
يصح إسهاد على الكتاب بلا بيان مقتضي الخطاب
قال رجل كتب كتابا الي امرأة ليخطبها واشهد على الكتاب ولم يقرأ عليهم ولم يخبرهم بما فيه يجوز وقال لا
يجوز **له** انه اشهد على المشار اليه يمكن العلم بما فيه بالرجوع اليه نظرا فيه وقرأة **لهما** انه اشهد على
مجهول فلا يصح وقوله يمكن العلم به قلنا بلي ولكن العلم عند الاشهاد غير موجود وهو شرط وعلى هذا الخلاف
كتاب القاضي الي القاضي **لو نكحت بغير كفوفرضوا** **الا قليلا جاز ان يعترضوا**
قال اذا تزوجت المرأة بغير كفوفرضي به بعض الاولياء فلبا قين حق الاعتراض وقال ليس له ذلك **له**
ان الكفاءة حق الكل فلا يسقط الا برضا الكل **لهما** ان الكفاءة حق واحد لا يتجزئ ثبت بسبب لا يتجزئ
فيثبت لكل واحد منهم على الكمال كولاية الامان فاذا ابطال احدهم لا يبقى ضرر
ومن على الإنفاق والمهر قدز كفولين فاق غناها وظلم
ولا يضرب تجن عن مهرها **وجايز الإنفاق ذا وصد ذاه**
قال العجز عن المهر والنفقة او عن احدهما لا يبطل الكفاءة رواها ابن زياد عنه وروي الحسن بن ابي مالك
عنه ان من ملك المهر دون النفقة لم يكن كفوا وعلى العكس يكون كفوا وقالوا القدرة عليها جميعا شرط الكفا
له على الرواية الاولى ان المال غادر وراح وعلى الرواية الثانية ان المهر نوع دين فاما النفقة فزاة
والعجز عنه يفوت مقاصد النكاح فكان القدرة عليها شرطا **لهما** ان المهر عوض عن المستحق بالعقد
وهو البضع والنفقة تقف عليها مقاصد النكاح فكانت القدرة عليها شرطا **ه ه**
ولا يعتد في الكفاءة بحرف **والأب مثل الأبوين في الشرف**
قال الحرف لا تعتبر في الكفاءة وقال لا تعتبر **له** انها غير لازمة بل يمكن دفعها بالانتقال الى جوفه اخرى
لهما ان التقا خريعت به عادة وتغير المرأة بالذي منها وقوله يمكن دفعها قلنا اذا دفع يرتفع التغيير
حينئذ قال من له ابوان في الاسلام فهو كفولن له ابا في الاسلام بالاجماع واما من له اب واحد في الاسلام
فقد روي عن ابي يوسف انه يكون كفوا لمن له ابوان واب في الاسلام وقال لا يكون كفوا وقيل يجب ان يكون
قول محمد مثل قول ابي يوسف **له** ان ذكر الجدة ليس بشرط في التعريف في الشهادة كما هو مذموم فلا يذكر
غائبا فلا يقع به التغيير **لهما** ان التعريف يقع باحد سواء كان شرطا او لم يكن فخذ الانسان يعرف وان لم

يُذَكِّرُ غَالِبًا وظاهرًا فيقع به التعبير بخلاف جد الاب لأنه لا يعرف غالبًا والله اعلم

قال غير الاب والجد اذا تزوج الصغير او الصغيرة من كفوفبلغ لاختيار له وقال له الجبار **لما** ان النكاح
صد عن ولاية التنفيذ فيلزم كل نكاح الاب والجد والجامع ان النفاذ دل على حصول المصلحة بحجة
الكمال فابطال له يكون ابطالا للمصالح **لها** ان شفقة غير الاب والجد قاصرة فباصل الشفقة ثبت
اصل الولاية ولتقصاها انتفت ولاية الزوم تقيما للنظر في حق الصغير والصغيرة هـ

هـ وَجَايزُ تَوْقِيفِ شَطْرِ الْعُقْدِ هـ عَلَا قَبُولِ نَاكِحِ الْبُعْدِ هـ

وليس صحيحاً كما في نسخة الشيخ قال الفسوي إذا قال زوجت فلانة من فلان ولم يقبل عن ذلك قابل أو قال الرجل تزوجت فلانة أو قال
 وكروء الهراية أو كقولك
 حث وهو أن يصح عاقداً من الجانبين إذا كان بائناً ولم يقبل عن الآخر أحد يتوقف ويتم العقد بالاجابة وقالوا هو باطل **له** أن الوا
 حثاً الذي يباين في صحة يصلح عاقداً من الجانبين إذا كان بائناً ولم يقبل عن الآخر أحد يتوقف ويتم العقد بالاجابة وقالوا هو باطل **له** أن الوا
 الباطنية وليس في رواية الزوج خلعت فلانة بكذا وهي غايبة **لها** أن هذا شرط العقد فلا يتوقف ما وراء المجلس لأن التوقف
 من الباطنية إذا كان
 الثاني الصغير والصغيرة إنما يكون بعد تمام ركن العقد بخلاف المأمور لأن اللفظ الواحد عقد تام وهذا لا يصح رجوعه ولا يبطل

عليها الخيار عند البلوغ بقيامه عن المجلس اما هذا اشطر العقد بدليل انه يصح رجوعه ويبطال بقيامه بخلاف الخلع من الزوج عند الاغلام وقال في الخيار ايضا لانه يمين ولهذا لا يصح رجوعه حتى لو قالت المرأة خلعت نفسي من زوجي بكذا الم يتوقف لانه من بل هو نافذ ولا رواتبه
عن ابي يوسف ولا يخفى انه جهمتها ليس بيمين حتى يصح رجوعها عنه قبل جواب الزوج والله اعلم واي ابي الزوج حكم الفرقة
ابو يوسف قال لا يبيح حكم انفاسخ العقد دون الطلقة قال اذا اسلمت المرأة فعرض الاسلام علي زوجها فابي يفرق
ومر رجوعا وانما

بينهما هذه الفرقة **منخ** وقال في طلاق **له** ان هذه الفرقة **يُتَصَوَّرُ** من جهة المرأة والطلاق لا يتصور من جهةها فصار كالرد في خيار البلوغ **لها** ان الزوج عجز عن الامسال بالمعروف فناب القاضي منابه في التسخير بالاحسان وذلك طلاق وقوله الطلاق لا يتصور من جهة المرأة قلنا الطلاق يوجد من المرأة في الجملة بان **فَوُضَّ الزَّوْجُ اِلَيْهَا الطَّلَاقُ وَالْقَوْلُ فِي الصَّدَاقِ قَوْلُ الْبَعْلِ** **انْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنَكِرًا فِي الْعَقْلِ**

وَلَمْ يُحْكَمْ فِيهِ مَضْرُ الْمَثَلُ ۖ قَالَ إِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَقْدَارِ الْمَسْمُومِ فِي الْعَقْدِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ

الزوج الا ان يدعى شيئاً مستنكراً جداً اي ما دون العشرة وقيل اي ما لا يتزوج مثلها بمثله عادةً وقالوا

تَحْكُمُ مَهْرَ الْمَثَلِ فَإِنَّهُمَا شَهِدَاهُ مَهْرَ الْمَثَلِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ **لَهُ** أَنَّ الرُّوْحَ هُوَ الَّذِي يَخْتَصُّ بِلِزْوَمِ الْمَهْرِ

فكان هو المنكر فكان القول قوله مع يمينه بالنقض وقبائلاً على ما ير المنكرين بخلاف المتبايعين اذا اختلفا

في الثمن لانا اعتبرنا قول البائع نصاً بخلاف القياس وبخلاف الصنيع مع رت الثوب اذا اختلفا في مقدار

الاجرة فانما يستحقان لانه نوع بيع وهو بيع المنفعة والنقل ورد في البيع **لهما** ان الزوج منكراً زيادة المهر

والمراة منكراً وجوب تسليم نفسها لا بتسليم الزيادة التي تدعيها فكان القول قولها فيما انكرت وصار

كالمُتَبَاعِينَ إِذَا اخْتَلَفَا فِي مَقْدَارِ الثَّمْرِ وَالسَّلْعَةِ قَامَهُ ۖ وَلَيْسَ هَهُنَا الْمَثَرُ هَهُنَا الْمَثَرُ ۖ

• لو وقع الطلاق قبل الوقعة: قال الرهن بمهر المثل ليس برهن بالمتعة في قول أبي

وَأَفِي ظُهُورِ الْمَهْرَجَةِ الْقِيَمَةُ عِنْدَ أَوَّلِ أَلَمَفٍ مِثْلَ خَلْطِهِ

قال اذا تزوج امرأة على هذا العبد فاذا هو حر يلزمه قيمته لو كان عبداً او قال يلزمه مهر المثل **له انه**

سَيِّئاً مَا هُوَ مَالٌ وَغَمَزَ عَنْ تَسْلِيمِهِ فَضَارَ كَالِاسْتِحْقَاقِ وَالْهَلَاكِ **لَهُمَا** مَا ذَكَرْنَا لِيُخَفِّفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَابِهِ

فَمَا إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى هَذَا الدِّينِ مِنْ أَحَدٍ فَأَظَاهُو حُرًّا وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَتِلْكَ ■

المسئلة ووجه الفرق ان الاختلاف بين المسمي والمشار اليه اذا كان اختلاف جنس فغلب الحكم بالمسمي واذا كان

اختلاف وصيف تعلق الحكم بالمشار اليه والاختلاف بين الحر والعبد واختلاف وصف لاتفاق منافعهما

فيتعلق الحكم بالمشار إليه وهو حر فبطلت التهمة وبين الخلل والخمر اختلاف ذات فتتعلق الحكم بالمسء

وَإِنْ يَكُ صَدَاقُهُمْ مَوْحَلًا فَقَدْ نَقَدْتُمْ هَذَا الدُّخْلَ لَهَا

قال اذا تزوجها على الف درهم الى سنة ففي قول ابي يوسف الاحقر ليس له ان يدخل بها حتى ينفذ المهر

رواه المصنف في قوله الاول وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله له ذلك ولعلها ان تمنع نفسها ان

ملك البضعة لا يعرى عن ملك المدل فلا يعرى وجوب تسليمه عن تسليم البدل **لها** انما رخصت بتأخير

البدر فلم يكن لها حُجس المُنْدَل كما في البيع. والمَهْرُ مَهْرُ السَّرَّاءِ الْعَلَانِيَةِ.

٤٠٠: **إِنْ عَقَّدَ الْعَقْدَ النِّكَاحَ ثَانِيَةً**، قَالَ إِذَا تَزَوَّجَهَا فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مَهْرٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِي الْعِلَاقَةِ بِالْكَفَرِ

منه رأياً وسمعةً فان اشهد اعلی السمعة لمرتب الزيادة بالاجماع وان لم یشهد اروی عن ابی یوسف

ان لها مهر النسيء وقال لها مهر العالنة **له** ان البضع ملك بالاول فلا تصور تملكه بمال آخر لها

ان التملك وقع بهذا العقد ظاهر افيصير بمنزلة ما اذا زاد على المهر الاول والزيادة على المهر الاول

عِنْدَنَا مَمْلُوكَةٌ ۖ وَبِمَلِكِ الْمَادُونُ تَرْوِجُ الْأُمَّةُ ۖ وَصَاحِبُ الْعَيْنَانِ وَالْمُضَارَبَةِ ۖ

قال تجوز للعد الماذون له والشريك شركة العنان والمضارب تزويج الامة وقال لا يجوز له ان هذا

تمديد يبدل فملكه هؤلاء كالبيع والاجارة وصار كالمفاوض والاب والوصى والقاضى والمكاتب لها ان

مولا لا يملكون الا التجارة وليس هذا تجارة بخلاف ما عدلناهم مملكون الكسب وهذا كسب ولا يجوز لهم
 تزويج العبد بالاجماع لانه اضراؤا بايجاب المهر والنفقة **والأب لزوج مملوك الصبي**
مملوك الصبي جاز للأب قال اذا كان للصغير عبدا وامة تزوجها ابوه منه جاز وقال
 لا يجوز له انه انما لا يملك تزويج العبد لما فيه من ايجاب المهر عليه وما هنا لا يجب على العبد شي لان العبد
 والامة يكونان لمولي واحد فلا فائدة لايجاب المهر على العبد فيكون العبد والامة في هذا سواء فجاز نكاح
 العبد كالامة **لها** انه جمع بين ما يملك وما لا يملك فلا يصح العقد وما ذكر من وجوب المهر فدان حكمه
 والكلام في جواز النكاح فلا نراي **وعتقها صداقتها من بعلها ويوجبان فيه مهر مثلها**
 قال اذا اعتق امته على ان يتزوجها ثم تزوجها روي عن ابي يوسف ان عتقها صداقتها ليس لها غير ذلك
 وقالها مهر مثلها كذا ذكر في الزيادات **له** ما روي ان النبي عليه السلام اعتق صفيية ثم تزوجها وجعل
 عتقها صداقتها **لها** ان العتق لو جعل مهر لا يخلوا اما ان جعل قبل العتق او بعده لا وجه الي الاول لانها
 امة ولا وجه الي الثاني لانها حرة ورقة احرى لا تصح مهر اطفال في كمالين جميعا ووجب مهر المثل
لو طلق العبد ثلاثا من نكحها بغير اذن فاجبر فافتح
وجدد العقد باذن مؤنته لم يكره العقد لاجل ما سلف

قال العبد اذا تزوج امرأة بغير اذن مولاه ثم طلقها ثلاثا ثم اجاز المولي هذا النكاح ثم اذن له فتر وجهه
 يكره وقال ابو حنيفة يكره وقول مجمل مضطرب فيه **له** ان الطلقات الثلاث صادفت نكاحا غير منعقد
 فصار كما لو لم تجز المولي وكذا لو طلقها ثلاثا في نكاح فاسد **لها** انه وجد دليل وقوع الطلاق لان
 الطلاق مملوك بالنكاح وقد توقف النكاح فيوقوف ما يملك به ايضا ثم ينفذ بنفاذه ولهذا يتوقف العتق
 بتوقف الملك وينفذ بنفاذه الا ان اتركنا هذا الدليل بدليل اظهر منه وجعلناه متاركة لان الطلاق
 رفع القيد وهو ثابت من وجه لكن لم نتيقن ببطلان الدليل الاول فبقيت الكراهة بخلاف ما اذا لم
 تجز لانه لم ينفذ النكاح فلا ينفذ ما يملك به **كفيل انفاق لكل شهر**
يؤخذ مادام النكاح قادرا والزم اذ لك لشهر وتبر
 قال اذا كفل بنفقة المرأة كل شهر يؤخذ الكفيل بنفقة كل شهر ما بقي النكاح وقال لا يؤخذ الا بنفقة
 شهر واحد **له** انه التزم نفقة كل شهر فيؤخذ به كما لو قال كفلت بنفقتك ابدا اما عشت **لها** ان
 الشهر الاول معلوم وما وراه مجهول فلم يصح بالمجهول بخلاف ما ذكر من الصورة لانه بين مدعي العروهي معلومة
تفرض للمرأة ذات الخدم لاثنين لا الواحد منهم فاعلم

قال تفرض في نفقة المرأة لخدمين وقال لا تفرض الا لخدم واحد **له** انها تحتاج الي خادمين احدهما
 في البيت والاخر خارج البيت **لها** ان الزيادة على الواحد فضل والواحد يقوم بكل ذلك ولان الثانية

ليس يابلي من الثالثة والرابعة لو احتاجت اليها **وفاسد نكاح حلي من زنا**
وجا عن محمد ايضا كذا قال لا يجوز نكاح اكامل من الزنا ولا يجوز له انها مشغولة
 بالولد وذلك لانه يابلي طلب الولد الذي شرع له النكاح **لها** انه لا نسب لهذا الولد فلا يكون الفراش ثابتا وهو
 المانع وقوله انها مشغولة قلنا هذا شغل يزول فصار كما غتر ارض العدة قبل الدخول وروي ابن سماعه
 عن محمد مثل قول ابي يوسف رحمه الله والله اعلم **كتاب الطلاق**

تقديم انشاؤا وخير الجزاء بغير فائه هو والفاء سواء **وابطالوا**
 قال ابو يوسف اذا قال الرجل لامرأته ان شاء الله انت طالق لا تطلق وقال لا تطلق **له** انا اجمعنا انه لو قال
 ان شاء الله فانت طالق لا يقع لان النكاح لا ينفك بالتعليق فكذا هذا يد رج فيه حرف الفاء حتى لا يلغوا ذكر
 المشيئة او يقدم الطلاق فيصير كانه قال انت طالق ان شاء الله تصح كلامه **لها** ان التعطيل فضيئة
 التعليق مشيئة الله تعالى والتعليق يحذف التعليق ولم يوجد وما ذكر من الادراج والتقديم فيه اعتبار
 نصره من غير دليل قوله حتى يلغوا ذكر المشيئة قلنا في الادراج والتقديم الغاء كل الكلام من غير دليل
 وانه لا يجوز **والعدة الاقرا في الفرار لا اجمع بعد موت شيخ الدار**
 قال امرأة الغار تعتد بثلاث حيض لا غير وقال اجمع بين الحيض وبين اربعة اشهر وعشر **له** انها مبنا
 عند الموت وانما تؤثر بها بالفرار لا بالزوجة فلا يلزمها عدة الوفاة **لها** ان تؤثر بها دليل لبقائه
 النكاح في حقها حكما فكانت متوفى عنها زوجها حكما ومبنا حقيقة فتجمع بين العدة بين علم بالدين
 بقدر الامكان **وعدة الحلي بموت بعلها طفلا شهردون وضع حملها**

قال الصبي اذا مات وامرأته حامل فعدها اربعة اشهر وعشر وهو القياس وقال اعدتها تنقضي بوضع
 الحمل وهو الاستحسان **له** انا تيقنا بان هذا الحمل ليس من الزوج فصار كالحمل الحادث بعد الموت **لها**
 عموم قوله تعالى واولات الاخمال اجلهن ان يصنعن حملهن بخلاف الحمل الحادث لانه لما مات وليس لها حمل
 وجبت العدة بالاشهر فلا يتغير بعد ذلك حدوث الحمل اما هنا وجبت العدة بوضع الحمل

صغيرة بان شجانت باين فمومن الزوج الي حولين
وفضل ربع الحول في ذي الرجعة ونفيا بعد شهرد تسعة

قال الصغيرة اذا طلقها زوجها بعد الدخول بها فولدت فهذا لا يخلو التان اقربت بان نقضاً عدتها عند
 مفاتي ثلاثة اشهر واقربت بالحمل ولم تقرب بشي والطلاق رجعي او باين اما اذا اقربت بالانقضاء عند
 مفاتي ثلاثة اشهر ثم ولدت لاقل من ستة اشهر لا يثبت نسب ولدها منه لانها اخطأت في الاقرار وان
 ولدت لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب وهو من علوق طرد والرجعي والباين في هذا سواء وان
 اقربت بالحمل فان كان الطلاق باينا يثبت النسب الي سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعي يثبت

مطلوب
 يجوز نكاح الحلي من زنا

الي سبعة وعشرين شهرا ما في البابين فلانها كبيرة لما اقرت باجل صارت اذا ولدت وحكم الكبيرة هذا
واما في الرجعي فلانها اذا ولدت لاكثر من ذلك ظهر ان العلوق كان بعد العدة فلم يصير مراجعا فلم يثبت
النسب واما اذا لم تقرب شي فعند سكوتها كدغوي الجمل فان كان الطلاق باينا يثبت النسب الي سنتين
وان كان رجعيا فالي سبعة وعشرين شهرا وعندهما كالاقرار بانقضاء العدة بثلاثة اشهر فان جات به
لاقل من تسعة اشهر من وقت الطلاق يثبت نسبه منه ولاكثر منه لا يثبت في الرجعي والباين له ان اذراكها
قد يكون باجل فاذا لم تقرب بانقضاء العدة عند مضي ثلاثة اشهر فكأنها اقرت باجل **لها** ان مضي ثلاثة اشهر
متعين لانقضاء عد الصغيرة فصار مضيا كاقراها بالانقضاء والله اعلم

١٠ مَبْنُوثَةٌ مِنْ بَعْدِ حَوْلَيْنِ تِلْكَ: فَالزَّوْجُ مَا انْفَقَهُ لَا يَسْتَرْدُ: **١١**
١٢ وَأَثْبَتْنَا فِي قَدْرِ نِصْفِ الْحَوْلِ: **١٣** وَالْأَبْنُ مِنْ بَنِي كُلِّ الْحَوْلِ: **١٤**

قال المبنوثة اذا ولدت بعد سنتين وقد كانت اخذت نفقة كل المدّة ولم تقرب بانقضاء العدة لا يثبت
نسب الولد منه بالاجماع ولا ترد شيئا من النفقة على الزوج عند وقال ترد عليه نفقة ستة اشهر **له**
انها معتدة في الظاهر وقد اخذت النفقة بحق ظاهر لانها لم تقرب بانقضاء العدة والزنا محتمل وهو لا يبطل
النفقة **لها** ان حمل امرءا على الصلاح واجب وذلك بان تحمل على انها تزوجت بزوج آخر ولدت منه وستة
اشهر اول مرة يتصور فيها الولد والتزوج منها اقرار بانقضاء العدة فترد هذه نفقة هذه المدّة ولا ترد الزيا
لوقوع الشك فيها **لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ سَنِيَّةٌ أَوْ عَدْلَةٌ فَالظُّهْرُ لِلشَّرْطِيَّةِ** **١٥**

قال رجل قال لامرأته انت طالق طلاق عُدْلَةٌ اوسنِيَّةٌ اوعادِلَةٌ اوحسنة اوجميلة وهي حايفض وقعت
طلقة رجعية للحال عندهما وقال ابو يوسف لا يقع الا في طهر لاجماع فيه **له** ان هذا هو المسنون والمشروع
مطلقا فصار كقوله اعدّل الطلاق واحسنه واجمله **لها** انه وصفه بالسنة واحسن بدون التفضيل والواقع

في هذه الحالة مشروع ثابت بالسنة في الجملة فيقع خلاف ما استشهد به لان التفضيل لا يثبت الا بكونه
مسنونا من كل وجه والله اعلم **لَوْ قَالَ إِنْ قَرَّبْتُهَا فَكُلَّمَا: أَمْلَكَ فِي مُسْتَقْبَلِ فَهَذَا: ١٦**
قال اذا قال لامرأته ان قربتك فكل مملوك املكه فيما استقبل فهو حرة لا يصير موليا وقال لا يصير موليا **له**
انه يمكنه قربا من غير شي يلزمه بان لا يملك عبدا فصار كقوله فكل مملوك اشترى فهو حر **لها** انه لا
يمكنه قربا من غير شي يلزمه وهو عتق ما يملكه بالارث والوصية ونحو ذلك الا انه يلزمه في الثاني لاني
الحال وهذا يكفي للايلا كقوله ان قربتك فلي حجة بعد ذلك بسنة خلاف قوله اشترى لانه يمكنه ان لا
يشترى اصلا **١٧** **أَوْ قَالَ مَا أَقْرَبَ حَتَّى اغْتَفَقَ: فَلَيْسَ بِالْإِبْلَاءِ مَا قَدْ أَطْلَقَ: ١٨**

قال لو قال والله لا اقربك حتى اغتفقي عهدي او اطلق امرأتني لا يكون موليا وقال لا يكون موليا **له** ان العتق
والطلاق قد يوجد قبل اربعة اشهر فيقربها من غير شي يلزمه فصار كقوله حتى يموت فلان او حتى يأذن **١٩**

لها انه قد تمتد الي اربعة اشهر فصار كقوله حتى اموت انا او حتى تموتي انت **٢٠**
٢١ **وَأَذْخَلُوا فِي قَوْلِهِ لَا أَقْرَبُ: إِحْدَاكُمَا مَجْهُولَةٌ لَا تَقْرُبُ: ٢٢**
٢٣ **فَإِنْ تَبَيَّنَ مَذْهَبُ قَدْرِ انْقَضَتْ: ٢٤** **لَفَرْسِ الْأَخْرَبِ بِأَخْرَبِ انْقَضَتْ: ٢٥**

قال اذا قال لاربعة نسوة له والله لا اقرب احداكن فهو مولي من احدهن لان احدي اسم الواحد وقد
اضيفت الي الكناية والكنيات معارف فلم يعمّر فان قرب احدهن حث وسقط الايلا وان لم يقرب فنهى
حتى مضت اربعة اشهر بانت احدهن واليه البيان ولا يصح بياؤه قبل مضي المدّة كما لو علق طلاق احدهن
بمجي الغد ثم بين قبل الغد فلو صرف الطلاق الي واحد منهن بعينها ثم مضت اربعة اشهر اخري فن ابي
يوسف انه لا تبين امرأة اخري وقالابانت واحدة من البواقي **له** انه الي من احدهن لامن كل واحدة منهن
لها ان اليمين باقية ففي الايلا وزالت مزاجه الاولى ففي البواقي كما لو ماتت واحدة منهن بعد
المدّة **٢٦** **لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِلَى كَذَا: فَطَالِقٌ لِلْحَالِ لَا إِذَا مَضَى: ٢٧**

قال اذا قال لامرأته انت طالق الي شهر تطلق للحال وهو قول زفر وقال تطلق بعد شهر **له** ان الطلاق لا
يحتمل التوقيت فبطل التوقيت وبقي تطبيقها للحال **لها** ان الواقع ان كان لا يحتمل التوقيت فالواقع يحتمله
فجحد تا جيلا للايقاع لانه لو لم يجعل كذلك لبطل الاجل اصلا **٢٨** **إِنْ قَالَ إِنْ نَكَحْتُهَا فَهِيَ كَذَا: ٢٩**

٣٠ **مَنْ قَبِلَ دَا تَطْلُقُ إِذَا الشَّرْطُ أَتَى: ٣١** قال اذا قال لاجنبيه اذا تزوجتك فانت طالق قبل ذلك
ثم تزوجها تطلق وقال لا تطلق **له** انه اوقع الطلاق عليها وقت التزوج ثم اراد ان يقع ذلك الواقع بعينه
في وقت آخر وهو قبل التزوج فيلغو ذكر الوقت الثاني كما في قوله انت طالق الي يوم عند **لها** ان المعلق بالشرط
يصير كالمفوض به عند وجود الشرط فصار كانه قال عند التزوج انت طالق قبل ان تزوجك فلا تطلق

٣٢ **لَا يَلْتَقِي الْمُلْتَعَانُ أَبَدًا: ٣٣** **عَقْدًا وَإِنْ كَذَبَ ثُمَّ عَقَّدَ: ٣٤**
٣٥ **لَوْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ لِي فَكَذَا: ٣٦** **دَعَا الظَّنَّ الْعَزِيزَ وَالْغَيْرَ عَنَّا: ٣٧**

قال اذا فرق القاصي بين المتلاعنين ثم الكذب الزوج نفسه ليس له ان يتزوجها وهو قول الشافعي وقال
له ان يتزوجها برضاها وعلي هذا اذا بطل اهلية اللعان في احدهما بان خرس او حذفت القذف او اقرت
المرأة بالزنا او وطئت حوائطا **له** قوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا **لها** ان اللعان له حكمان
قطع النسب وحرمة الاجتماع ثم احدا الحكيم وهو قطع النسب لا يتأبد ويبطل بالكذب فكذا الآخر واما
احدث فعناه مادام متلاعنين وقد بطل ذلك فصار كقوله تعالي لكفار ولن تقبلوا اذا ابدأ معناه
ماداموا كافرا والله اعلم **كتاب العتاق: ٣٨** **وَإِنِّي السَّرِيُّ طَلَبُ الْوَلَدِ: ٣٩**

٤٠ **شَرَطُ مَعَ التَّخْصِينِ وَالْإِسْكَانِ: ٤١** قال اذا قال الرجل لامته ان تسويتك فانت حر فالسري ان
ان يزوجها بيتا ويخصنها ويمنعها من الخروج وان يطلب ولدها وقال طلب الولد ليس بشرط **له** ان السري للوطي

والوطي غالباً يكون لطلب الولد ولأنه ينبغي عن الشرف والامة تتشرف بالولد **لهما** ان الشري من السوء وهو
الجماع قال الله تعالى ولا تؤاخذوهن سراً اي جماعاً او من السر الذي هو الخفاء او من السر وهو الشرف والفضل
وشي من ذلك لا ينبغي عن طلب الولد والله اعلم **له** لو علق العتق بدفع نقد **له**
له لم يقتصر على مكان العقد حتى اذا باعته ثم اشترى **له** الزم ان يقبله ان اخضرأه
قال بعد ان اديت الي الف فانت حرفا في المجلس عتق عليه وان ادي في غير ذلك المجلس لم يعتق في ظاهر
الرواية روي بشور عن ابي يوسف انه لا يقتصر على المجلس ولو باعه ثم اشتراه ثم نقض الف انزل قابلاً وعتق اذا
خلى بينه وبينها كما في قوله اذا ومي **له** على هذه الرواية انه شرط مطلق فلا يقتصر على المجلس باي لفظ كان
كالعتق بالدخول ونحو وجه ظاهر الرواية انه طلب الالف للحال فيقتصر على المجلس كما في قوله ان شئت
بخلاف اذا ومي لانها الوقت قوله فانه شرط مطلق قلنا نعم ومعني المعايضة فيه معتبر حتى يجبر على القبول
وفي المعايضة يشترط القبول في المجلس الا اذا وجد لفظ يدل على عموم الاوقات وهو اذا ومي **هـ**

كتاب المكاتب

قال ولو كاتب عبد علي الف على ان يرد المولى اليه وصيفاً وسطاً يجوز الكتابة ويبطل في حق الوصيف وقال
لا يجوز الكتابة **له** ان هذه جملة مستند ركة فلا تمنع جواز الكتابة كالكتابة على وصيف اما في حق الوصيف
بيع واجماله تمنع جواز البيع وصار كما لو كانت على الف على ان يرد المولى عبداً بعينه فاستحق العبد **لهما**
ان هذه كتابة باحصة وهي باطله كما لو قال كاتبتك على حصتك من الالف لو قسمت عليك وعلي وصيف وسط
بخلاف ما ذكر من المثال لانه تمت صحة التسمية ثم تبطل بالاستحقاق في حصة المستحق نظير ان اشتري
حرّاً وعهدت بالف لاجوز في حصة العبد لما مر ولو اشترى عبيدين ثم استحق احدهما بقي العقد في الآخر
هـ والعجز ما لم يترك عن تخمين **هـ** لم تجز الفسخ ورد العين **هـ**

قال اذا عجز المكاتب عن اول النجم لا يرد في الرق ما لم يمتد الى عليه نجان وهو قول ابن ابي ليلى وقال لا يرد له ما
روي عن علي رضي الله عنه المكاتب اذا اتوا في الرق **لهما** ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما
انه كاتب عبد الله فجز عن اول نجم فزده في الرق ولا نجان عن نجم عجز عن النجوم ظاهراً وحديث علي رضي الله
عنه ليس فيه نفي ما ذكرنا والله اعلم **له** مكاتب المسلم بالخمر دفع **له** اليه تلك الخمر فاعتق وقع **له**
له ثم سعي في الاصل اذا متفق **له** وعنه ما بالخمر ليس يعتق **له**

قال المسلم اذا كاتب عبد المسلم على خمر لم يجز فان اذا ما قبل ان يختصما عتق لان حكم الفاسد يوجب من الجائز
وعليه قيمة نفسه لان المقبوض بالعقد الفاسد مضمون بالقيمة ولان المولى ما رضي بعتقه مجاًناً وروي ابو
يوسف عن ابي حنيفة انه لا يعتق باء الخمر الا ان يقول اذا اديت الي هذه الخمر فانت حر فعتق اذا اداها
وعليه قيمة نفسه فيكون العتق بحكم الشرط لا بحكم العقد وقال في خلاف ذفر ويعقوب قال محمد رحمه الله اذا

المالك يبيع العبد
بما يشاء

ادي قيمة نفسه يعتق واذا ادي الخمر لا يعتق فصار الحاصل ان علي قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يعتق
بأداء الخمر لان القيمة في العقد الفاسد كالمسي في العقد الصحيح فيعلق العقد بها وعلي قول ابي يوسف ايها
ادي عتق اما الخمر بالشرط واما القيمة فلفساد العقد **لهما** مولي مولاة وانني معتقة **له**
له بينهما الاولاد منه معلقة **له** هم لمولي الاب دون الام **له**

هـ واقتيا بعكس هذا الحكم **له** قال رجل هو مولي مولاة امرأته معققة قوم فولدت منه ولداً فولد
الولد لمولي الاب وقال لمولي الام **له** ان الولد بمنزلة النسب والنسب من الاب **لهما** ان التزويج انما يكون من
جانب الاب عند استواء الولد في القوة ولا العتاقة اولى من ولا المولاة بل هو ساقط عند ولاه العتاقة
له ويثبت النسبة فيمن قد اقر **له** مع امتناع نقل امر من ذكر **له**

قال امنه ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى الام واحداً الولدين فاعتق المشتري الام والولد ثم ادعى
البائع الولد الذي عنده ثبت نسبهما منه وبرد حصة الابن الذي باعه من الثمن لانها تؤمان لا ينفصلان
واتقضى عتق المشتري في الولد ان كان العلوق عند البائع فان لم يكن عنده بان اشتراها حاملاً فولدت عنده
يثبت النسب لكن لا يسلط البيع فان اعتق المشتري الام دون الولد اخذ الولد اذا كان العلوق عند البائع
وامتناع نقل الامر الى البائع بسبب العتق لا يمنع ثبات النسب وعندهما يمنع **له** ان الولد اصل في النسب **له**
فان لم يمس من ضرورة اثبات النسب ملك الام وصير ورثها ام ولد له كما في الولد المغرور وكما تزوج جارياً لا غير

لهما ان الاصل في صحة ثبات النسب ملك الام فاذا تعذر ملك الام ونقض البيع فيها لا يثبت النسب
هـ باع فتاة لا ابنها ثم اقر فيه ابوا البيع بالنسبة قره **هـ**

قال اذا ولدت امة الرجل ولداً فكتب الجارية او باعها او رهنها وترك الولد ثم ادعى اب المولى هذا الولد
يثبت نسب الولد ويغرم قيمته وان لم تقصر الجارية ام ولد له وقال محمد في الجماع الكبير لا يثبت النسب مستحسناً
وقيل قول ابي حنيفة مع قوله **له** ما مر في المسئلة الاولى **لهما** انه لم يملك الجارية فلا يكون العلوق في ملكه فلا
يثبت النسب منه **كتاب الولد** **له** عبد لا نني اغتقته قد هلك **له**

له وهو اب المولاة والابن ترك **له** فآله بينهما اسداً اساء وخرومان الاب عنه رأسه
قال امرأة اعتقت عبداً ثم ماتت وترك ابناً ثمرات العبد فسد الميراث للاب والباقي للابن وقال كل
الميراث للابن **له** ان الاب مع البنت عصبة فكذلك الابن لانها في درجة واحدة الا ان مع الابن صار صاحب
فرض لكن في حق الميت عصبة فيرث من المتفق **لهما** ان اقرب العصبات الابن فلا تظهر عصوبة الاب مع قيامه
له لو اغتق الحرزني عبداً مثله **له** في دارهم كان ولاؤه له **له**

قال الحرزني اذا اعتق عبد الحرزني في دار الحرب وخلاه عتق ولاؤه له وقال لا ولاؤه له ان يوالي من شأ
له انه عتق من محته فيثبت ولاؤه له لقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق **لهما** انه عتق بالتخلية لا بالاعتاق فصار



كما لم أره قال المسلم اذا دخل دار الحرب بامان فاشترى عبدا حرييا فاعتقه ثمة فالقياس ان لا يعتق بدون
التخلي لان في دار الحرب لا تجري احكام الاسلام وفي الاستحسان يعتق من غير تخلية لانه لم ينقطع عنه احكام
المسلمين ولا والله عندهما وهو القياس وقال ابو يوسف رحمه الله له الولد وهو الاستحسان وذكر قول محمد مع قول
ابي يوسف في كتاب السير فرق محمد في تلك الرواية بين المسيلتين ووجه الفرق ان المسلم لا يصير ماله في
فصار اعتاقه في الدار من سوا ذلك هذه الصورة في كتاب المكاتب وقال في كتاب الولد مسلم دخل دار الحرب
بامان او حربي اسلم ثمة فاشترى عبدا حرييا فاعتقه ثم اسلم العبد لم يكن مولاه عندهما قتيلا وقال
ابو يوسف رحمه الله هو مولاه استحسانا له ان النبي عليه السلام اعتق زيد بن الحارثة وابوبكر اعتق صهييا
وبلا الامكة وهي دار الحرب فصاروا موالا ونحن نقول كان ذلك قبل الامر بالقتال فلم تكن مكة دار الحرب

كتاب الأيمان وليس في النذر بدخخ الولد إيجاب ذبح الشاة فاحفظوا
قال اذا نذر بدخخ الولد لا يلزمه شيء وهو قول الشافعي وقال لا يلزمه ذبح الشاة له انه نذر بالمعصية فيقع
باطلا لقوله عليه السلام لا نذر في معصية الله تعالى **لها** ان الناذر بدخخ الولد ما مور بدخخ الولد لقوله تعالى
وليوفوا نذرهم فيلزمه ذبح الشاة بطريق الفداء كما في قصة الخليل صلوات الله عليه ووجه ذلك ان
صيانة امر الله تعالى عن التعطيل واجب بتوفير موجه عليه وتلازم موجبان احدهما وجوب عين ما تناوله
بطريق الابتداء والثاني وجوب غير ما تناوله بطريق الفداء كما في قصة الخليل وها هنا لم يجب عين ما تناوله
فيجب غير ما تناوله **وقول من قال وحق الله كقول والله بلا اشتباه**

قال وان قال وحق الله يكون يمينا وقال لا يكون يمينا **له** ان حق الله حقيقة الله تعالى وهو صفته فصار كقوله
وعطية الله **لها** انه يحتمل ما قلتم وتحتمل الحق الذي يلزمه على عباده فلا يكون يمينا **هـ**

اعنته عني قال من غير بدل تجزي عن الأمر هذا ان فعله

قال اذا قال لغريم اعتق عبدك عني ولم يذكرا البديل فاعتقه يقع العتق عن الأمر وقال يقع عن المأمور **له** انه
لو اعتقه عنه ببدل يقع عنه فكذا اذا اعتقه بغير بدل فصار كقوله اطعم عني عشرة مساكين **لها** ان الملك
بغير بدل يثبت بالهبة والهبة لا تفيد الملك بدون القبض والقبض امر حقيقي فلا يمكن اثباته بمقتضى الاعتاق
بخلاف الاعتاق ببدل لانه يقتضي البيع والبيع يفيد الملك بدون القبض بخلاف الاطعام لان الفقير يصير
قابضا للأمر اولاً ثم لنفسه اما العبد فلا يصير قابضا قبل العتق والله اعلم **هـ**

لو قال لا ادخل دار الفضل لم يكف حشا ملك وقت الفعل

قال ولو قال والله لا ادخل دار فلان لا يحث الا بدخول دار كانت في ملك فلان يوم اليمين والحث جميعا ولو قال
حنت بدخول دار ملكها بعد اليمين **له** ان اوهاه الناس يقع على ما قلنا لان ملك الدار لا يستحدث عادة **لها**
انه عقد يمينة على ادر غير مشار اليها فلا يختص بوجودها للحال كما في قوله لا اكلم عبد فلان وما ذكر من العادة

غير مستقر بل هي مشتركة والله اعلم **وإن يقل اذنت فاذهب وارجعي** فقولته اذن
وإن لم يسمع قال اذا قال لامرأته ان خرجت من هذه الدار بغير اذني فانت طالق فاذن لها من
حيث لا تسمع هو اذن وقال لا يكون اذنا **له** ان حكم هذا الاذن يختص بالحلف فلا يشترط علم غيره كالرضا

لها ان الاذن من الاذن وهو الاعلام ولم يوجد فصار كاذن العبد في التجارة والله اعلم

لو قال لا اكل بسرأ فاكل من رطب اذناه بسر لم يبل

والشرط منهما كان اكل الرطب فالمر لا تحث بالمذنب

قال ولو حلف لا ياكل بسرأ فاكل بسرأ فاكل رطباً فاكل رطباً مذنباً يحث بالاجماع لانه اكل ما حلف
عليه وهو الغالب فان حلف لا ياكل رطباً فاكل بسرأ مذنباً او حلف لا ياكل بسرأ فاكل رطباً فيه شيء من السر
لا يحث عنده وقال لا يحث **له** ان الاسم يقع على الغالب والمقتضود من الاكل هو الغالب فلا يحث بالمغلوب
لها انه اكل ما حلف عليه وغيره وما حلف عليه معاً غير مستهلك بغيره فصار كالوميزها شرأكل وصار
كاليمين في السويق فهو يري **وإن يقل لا شرين اليوم ذاه** فصبت ففوحانت اذا مضى **له**

كذلك موت من يقول اقله واكل ذاك من يقول اكله

وإن يقل لا قتلن جعفر اه وكان مات قبله ومادري

او قال اقضي حقه لا البت فانه للحان فيه تحث

وإن يقل ان اريعتوب ولم اغلظك فالعبد كذا كما زعم

ثم رآه معه فما نطو شيئا ولم يعلمه فالعبد عتق

قال ولو قال لا شرين الماء الذي في هذا الكوز اليوم فصبت الماء قبل مضي اليوم سقطت اليمين عندهما حتى
لومضي اليوم لا يحث في يمينة وعنده لا تسقط وتحث اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف مسائل منها ما اذا
حلف لياكلن هذا الطعام اليوم فاكله غير قبل مضي اليوم **منها** ما اذا حلف ليقتلن فلانا اليوم فمات
قبل مضي اليوم **ومنها** اذا قال لا قضين حقه اليوم فسقط حقه عنه بالبراء وخروج او مات احدهما في اليوم
ومنها اذا حلف ليقتلن فلانا وقد كان مات وهو لا يعلم بموته **ومنها** اذا قال ان رايت فلانا فلم اغلظك
فبعدي حترأه مع الرجل اصله ان تصور البرهل هو شرط لان عقاد اليمين وبقاؤه عندهما شرط وعنده
ليس بشرط **له** ان اليمين قد تنعقد على ما لا يتصور عادة كما في قوله والله لا مسن السماء ولا حولن هذا الحجر
ذهبا فينعقد على ما لا يتصور حقيقة لانها في عدم امكان البرسوا والفته فيه ان الكفارة حكم اليمين كما
ان وجوب البر حكم اليمين فينعقد لاحدهما **لها** ان الحكم الاصيل لليمين وجوب البر والكفارة خلف عنه
فاذا لم ينعقد الاصل لعدم تصور لا ينعقد الخلف بخلاف ما ذكرناه من تصور الا انه محجز عنه بحكم العادة فيحث
لحال **كتاب الحدود** ويثبت الإحصان في القضية **هـ**

لو اطي المنكوحه الذميه قال المسلم اذا تزوج نصرانية فدخل بها ثم اسلمت يكونان محصنين وان لم يدخل بها بعد الاسلام وقال لا يكونان محصنين ما لم يدخل بها بعد الاسلام **له** ان وطئ الكناينة مرغوب فيه من حيث هو قضا الشهوة ومن حيث هو استلذاذها فكل زاجرا وبه يثبت الاحصان **لهما** قوله عليه السلام لكعب بن مالك رضي الله عنه حين اراد ان يتزوج كناية دعها فانها لا تحضنك ولان في الرغبة اليها تكاذا ووطئا خلاصا ركاما والمجنونة والله اعلم **وكل حد غير حد الحبر** فهو على المستامين **نجري** **ولو زني المؤمن بالمستامنة** **حد او قال لا المكنة** **ولو زنا مستام من مؤمنه** **حد او قال لا هو كالمستامنة**

قال الحد وكلها تجب على المستام من الاحد شرب الخمر وقال لا يجب عليه الا حد القذف فحد الشرب لا يجب عليه بالاجماع لانه يراه حلالا وحد القذف يجب بالاجماع لان فيه حق العبد وحد الزنا والسوقه عند يجب وعندهما لا يجب **له** انه بمنزلة الذي ولهذا يواخذ بالقصاص وحد القذف **لهما** انه لا يلزمه الا ما التزم وهو التزم حقوق العباد ضرور التمكن من الرجوع لاحقوق الله تعالى وينبغي على هذا ما سأل منها اذا زني حربي مستام من بدمية او مسلمة عند ابي حنيفة رحمه الله محد المرأة دون الرجل وعند ابي يوسف تحدان وعند محمد لا حدان **ومنها** الحربي المستام اذا زني بحريية مستامنة فلا حد عليها عندهما وعند ابي يوسف تحدان ولو زني مسلم او ذمي مستامنة فعلى الرجل وحدهما عندهما وعند ابي يوسف تحدان فاحاصل ان المستام والمستامنة عند ابي حنيفة بمنزلة الغايب والغايبه لانه زنا وحرام في نفسه وامتناع الحد لما في كفاي الغايب والغايبه بخلاف المجنون لان فعله ليس بزاونا وعند ابي يوسف بمنزلة الذي والذمية وعند محمد رحمه الله بمنزلة المجنون والمجنونة لان فعلهما غير موجب للحد كفعل المجنون والمجنونة والله اعلم **والرأس في الحد له نصيب** **يضرب كي يرتدع المضروب** قال يفرق الجلدات على الاعضاء ما خلا الوجه والفرج ويضرب الرأس وقال لا يضرب الرأس ايضا **له** ما روي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه قال اضربوا الرأس فان الشيطان يدخل فيه وعن علي رضي الله عنه انه قال اتقوا الوجه والمذاكير ولم يستثن الرأس **لهما** ان الحد شرع زاجرا لا مثلفا والضرب على الرأس مثلف ظاهر لانه يجمع الحواس وموضع العقل واما حديث ابي بكر رضي الله عنه روي انه كان المضروب حرييا ودمه مباح فلا يتحرر عن التلف ولانه يحتمل انه كان تعزيرا بشي لا يخاف وحديث علي رضي الله عنه قلنا استثنى الوجه والمذاكير استثنى الرأس دلالة والله اعلم **وان يعقب شهود رجم حضروا** **حد بما قالوا** ولم ينتظروا **له** قال اربعة شهدوا علي رجل بالزنا وهو محصن ثم غابوا الا يرم ما لم يحضروا بالاجماع في ظاهر الرواية وروي عن ابي يوسف يرم ولا ينتظر حضورهم **له** ان الغيبة لا تبطل الشهادة وبداية الشهود شرط عند حضرةهم لا عند غيبتهم وجه ظاهر الرواية ان بداية الشهود

شرط باناد الصابة فيتوقف على حضورهم وبدائتهم **وليس بالتلقين للشهود** **بأش وهذا في سوي الحدود** قال لا باس بتلقين الشهود في غير احدى ودعدهما يكرم **له** انه يحتاج اليه لان مهابة مجلس القاضي مانعة **لهما** انه ضرب ميل فيكرم والله اعلم **وان يطا صغيرة لا تشتهى** **لم يرتزج أمها وبنتها** قال اذا وطئ صغيرة لا تشتهى فافضاها يثبت حرمة المصاهرة وقال لا يثبت **له** انه وطئ في القبل فيوجب حرمة المصاهرة كوطئ كبيره التي لا تشتهى **لهما** انه ليس بسبب للولد فاشبه اللواطة بخلاف الكبير لانه يحتمل الخلق والله اعلم **وان زني من جنت عليه** **فلا زني ان دفعت اليه** **يقتل كذا اذا زني ثم عقد** **عقد نكاح أو شر المرحله**

قال جارية جنت جنانية فيها قصاص فزني بها ولي الجنانية ثم دفعت اليه بالجنانية لم تحدد وهو استحسن وكذا من زنا بامة غيره ثم اشتراها وقال لا يجد وهو القياس **له** ان العارض بعد الوجوب في الحد ودكا للموجود عند وجود السبب وهو كالمسارق اذا ملك المسروق قبل الاستيفاء **لهما** انه لم يملك ما وجب الحد بتناؤله وهو منافع البضع المستوفاة بالزنا بخلاف السرقة لانه يملك المسروق بعينه **كتاب السرقة** **ويقطع النباش لكن من سرقه** **عبد اصغير المرحب قطع يخنق** قال النباش يقطع وهو قول الشافعي وقال لا يقطع **له** قوله عليه السلام من نبش قطعاؤه ولانه سرقة من حرز مثله لان حرز الكفن القبر من دخل تحت النباش ان النباش ليساوي السرقة من الأختاء في كونه خيا وقبلا لان ذلك اتلاف مال يتعلق به النقا وهذا ليس بهذه الصفة فلا يساويه في الموجب وقامه عرف في طريقة الخلاف وقوله انه سرقة قلنا لا نسلم لان السرقة من الميت لا يتحقق لان الحفظ منه لا يتحقق وغير الميت غير مترصد لحفظه واما الحديث فيحول على السياسة قال اذا سرق عبد اصغير لا يعتل لا يقطع استحسانا وقال لا يقطع **له** انه يقل الرغبة فيه للحاجة الي تربيته وحفظه نصا ركا لصغير العاقل انه مال متقوم يمكن اخذه ولا يصسر كالدواب بخلاف ما اذا كان عاقل لا يتكلم لانه غضب او خديعة **وليس سرقة** **وتقبه الدار واخذ النطع** **بلا دخول موجب للقطع**

قال ومن نقب البيت فادخل به واخرج المتاع منه لا يقطع لقول علي رضي الله عنه السارق الظريف لا يقطع قيل له وما ظرافته قال يدخل بره في بيت وتخرج المتاع منه بخلاف الاخذ من الجواليق لان الدخول في الجواليق غير ممكن اما هنا ممكن فلو دخل الدار واخذ المتاع وناول له صاجاله خارجا ثم خرج وذهبها به روي عن ابي يوسف ان الخارج لو ادخل به فناول له الداخل قطعوا واخرج الداخل به فاعطاه فاقطع علي الداخل خاصة وهذه الرواية توجب ان عند ادخل به في البيت واخرج المتاع يقطع ايضا وقال لا قطع علي واحد منهما **له** انه اخذ من الحرز نصا ركا لو روي من البيت الي الطريق ثم خرج واخذ **لهما**

ان هذه الامور كلها واحد ما غير سارق ولم يجز عليه القطع فلا يجب على الآخر ان يفعل واحدا خلاف
ما اذا دمي الى الطريق ثم اخذ لانه لم يصبه وحسن والله اعلم **لو شق ما يسرقه في المخذع**
وبعد اخرجته لم يقطع قال السارق اذا اخذ الثوب في البيت وشقه نصفين ثم اخرج
وقيته مشقوقة عشرة فان ضمنه وتركه عليه لا يقطع بالاجماع لانه تملكه بالضمن فان اخذ الثوب
مشقوقا ولم يضمنه لم يقطع ايضا وقال يقطع **له** ان سبب الملك قائم عند تمام السرقة وهو الشق الذي
سبب الضمان فصار كما اذا اشترى ثوبا على ان البائع بالخيار ثم سرقه ثم فسخ البيع **لهما** ان الشق
لا يصير سببا للملك في الحال وانما يصير سببا عند اد الزمان ولم يوجد **وسارق المصحف قال يقطع**
والحرط فلا الحلي ينزع قال لا يقطع سارق للمصحف عند اخذ الا للشافي رحمه الله وعن ابي
يوسف رحمه الله في الامالي مثل قوله وكذلك لو كان مقتصضا عند نال ان الفضة تبع للمصحف وجه رواية
الامالي انه نصاب محرز كسائر الاموال وجه ظاهر الرواية ان الناس لا يظنون بالمصاحف لقراءة القرآن
فكان شبهة الاذن ثابتة قاله اذا سرق صبيا صغيرا حرا وعليه حلي لا يقطع الا رواية عن ابي يوسف رحمه
الله وجه هذه الرواية انه سرق المال وغير المال فصار كما لو سرق ثوبا خلقا لاساوي بشي وعلي طرفه عشرة
دراهم مضروبة وجه ظاهر الرواية ان المقصود من الاخذ هو الصبي دون الحلي لانه لو قصد الحلي لاخذ وحده
واما ما ذكر من المثال قلنا ان لم يعلم السارق بالداره لا يقطع وان علم يقطع

ه لا يقطع السارق بالاقراره الا اذا شأه بالثلاثة

قال اذا قال سرت انا وفلان لا يجب القطع على المقر عند وعندهما يجب اما على المنكر فلا يجب عند الكل
وان يقل ذاك الغني كان معي وذلك ينفيه فذالم يقطع
قال لا يقطع السارق بالاقرار مرة واحدة ويشترط الاقرار مرتين وهو قول ابن ابي ليلى وكذا في شرب
الخمر ولا يقطع السارق بالاقرار مرة واحدة **له** ما روي عن علي رضي الله عنه انه اتى بسارق فاقترع مرتين
فقال شهدت علي نفسك مرتين وقطعه ولانه حد فلا يقام بالاقرار مرة واحدة كحد الزنا الا ان ثمة يشترط
الاربع اعتبارا بالحجة الاخرى وهي الشهادة **لهما** قوله عليه السلام لذلك السارق اسرقت ما اخاله سرق
فقال بل سرت فامر بقطعه ولانه لم يشترط فيه زيادة العدد في الشهادة فلا يشترط في الاقرار كسائر
الحقوق والقصاص وحديث علي رضي الله عنه اتفاني لا قصدي **كتاب السيرة**
عقار من في دار حرب اسلم ليست نصيب للغزاة معنما

قال الحربي اذا اسلم في دار الحرب ثم استولى المسلمون على تلك الدار روي عن ابي يوسف ان عقاره لا يصير
قينا وفي ظاهر الرواية يملكونه وجه تلك الرواية ان العقار في يد فصار كغيره من الاموال وجه ظاهر
الرواية ان ارض دار الحرب في يد جميع اهل الحرب فاذا جعلوها دارا لاسلام فقد ابطلوا ايدهم عنها واشتروا

عليها والله اعلم **والمسلم الداخل دارا حرب ليس له في بيعه ان يربي**

قال المسلم الذي دخل دارا حرب بامان اذا باع من حربي درهما بدرهمين واقام من واخذ المال لا يحل له
ذلك ولا يحل له **له** ان الربا والتمار حرام **لهما** ان ما لهم مباح الا ان بالامان لا يحل اخذ بغير رضاهم
فاذا رضي باي طريق كان محل **وتحرم الباغي يقتل العادل** عن ابيه فذاك حكم القاتل
قال العادل اذا قتل مورثه الباغي في الحرب برثه بالاجماع لانه محقق ولو قتل الباغي مورثه العادل لا يرث
منه وهو قول الشافعي **له** انه قتل بغير حق فهو جرح حرمان الميراث **لهما** انه قتل عن تاويل وان كان فاسدا
فهو محقق بالصحيح في حقه لانه يظنه كذلك ولهذا الرجحان القصاص ولا الدية ولا الكفارة

كتاب التجري وشارع لا بالتجري لو علمه بانته اصاب يمضي ويتم

قال اذا اشتبهت عليه القبلة فبطلت اليه جهة التجري ثم ظهر في الصلاة انه اصاب يمضي فيها وعند
يستأنف **له** انه لو قطع يستأنف اليه عين هذه الجهة فلا يفيد **لهما** ان حاله بعد العلم اقوى من حاله قبله
وبناء القوي على الضعيف لا يجوز كقتل القاري بالامي والقيام بالمومي **كتاب اللقيط**
وقاتل اللقيط لا يقتضيه واثبتاه للامام فانتبه

قال اللقيط اذا قتل عدوا فللامام ان يصاح على الدية لانه نافع للمسلمين وليس له ان يعفوا لانه ابطال حتمهم
وليس له ان يستوفي القصاص عند وقال له ذلك **له** انه لا يخلو عن ولي قريب اما الاب او الام ان كان
عن رضى الا انه اشتبه فلا يستوفي **لهما** قوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له ولا ولي له ظاهرا
وما ذكر من الاحتمال قلنا الولي الذي لا يصل اليه ولا ينتفع برأيه وولايته وجوده وعدمه بمنزلة

كتاب اللقطة من يلتقط للرد شيئا فزده لم يجز العزم وان لم يشهد

قال اذا التقط لقطة ليردها على مالكها اذا وجد لم يضمن اذا هلكت اشهد او لم يشهد وقال اذا لم
يشهد يضمن **له** انه اخذ باذن الشرع فصار كالخذ باذن المالك **لهما** ان اذن الشرع مقيد بشرط الاشهاد
قال عليه السلام من اخذ لقطة فليشهد عليها ذوي عدل ولان اخذ مال الغير سبب للضمان وانما يمنع
الضمان اذا اخذ لما لكه وذلك انما يعرف بالاشهاد والله اعلم **كتاب جعل الابق**
من رد المورث عبدا ووصل مات قبل القبض فاجعل بطل

قال راد الابق اذا ادخله المصروم ملكه مورثه فان قبل التسليم اليه لا جعل له وقال له اجعل له ان
اجعل بحجب بالتسليم اليه بدليل انه لو ملك في المصروم قبل التسليم لا يجب الجعل وعند التسليم هو له اوله
شركة في العبد **لهما** انه اسحق الجعل برده الى مصر فلا يسقط بصير ورثه له كالاجير المشترك اذا عمل
لمورثه ثمرات المورث قبل التسليم اليه ويؤخذ العبد بقطع الشقة بدون موالي بالشهود الصدة
قال اذا قامت البينة على عبد بسرقة والمولى غائب يقطع وعندهما لا يقطع حتى يحضر المولى **له** انه في الحدود

منزلة الحر ولهذا يقطع باقران عند غيبه المولى **لها** ان البينة قامت على المولى لانه يتلف ماله وعلى العبد
ايضا فيشترط حضرتهما **يصح في العبد كتاب القاضي** واقتيا بالردة والاذخاض
قال يقبل كتاب القاضي في العبد وقال لا يقبل **له** ان فيه ضرورة لان الاباق منهم غالبها
انه منقول فصار كالحواري والجماع ان الاشارة اليه عند الدعوي شرط وما ذكر من الضرورة قلنا لا يمكن
دفعها فانه يقع الحاجة الي الاشارة في الدعوي وانه لا يمكن من غير احضار **كتاب الوديعه**
لو اتلف الصبي والمملوك ما قد اودعاه ضمنا وغرما
قال اذا اودع عند صبي مجبور عليه مالا وعند عبد مجبور عليه مالا فاستهلكه يضمنان للمال وهو قول
الشافعي وقال الا ضمان على الصبي اضلا والعبد يضمن بعد العتق **له** ان الابداع ان صح يضمن بترك الحفظ وان
لم يصح صار كما لو استهلكه قبل الابداع **لها** ان الصبي اتلف مالا تالفا في حق المالك بما تالاه من وجه لانه
كما وضع المال في يد الصبي صار معجوزا لا تنفع في حقه لان يد يد ما نفع لوجود الداعي الى المنع وعدم الصادر
واتلاف مال هذا حاله لا يوجب الضمان رعاية للمماثلة وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف والله اعلم
ه والزوج من وديعة الانسان يطيب للعامل بال ضمان
قال المودع اذا تصرف في الوديعه فرح فحوله ويطيب له وعندها لا يطيب له ويتصدق **له** ان الممنوع
زوج مالا يضمن وهذا ربح ما قد ضمن **لها** ان عدم الملك في افادة الخبث فوق عدم الضمان وقد عدم
الملك **كتاب العارية** **وفضله من زرع ارض الغصب**
يطيب بال غزو كل كسب قال اذا زرع في ارض غصبها ضمن نقصا لها طاب له الفضل
على البذر والمونة وقال لا يطيب وهو كالزوج في الوديعه وقد مر في بابه والله اعلم **كتاب**
الشركة **لوفاء وض المسلم والنصراني** صح ولم يصرف الي العنان
قال اذا اشترك المسلم والكتابي شركة مفاوضة كانت مفاوضة وقال ابي عنان **له** ان كل ما يملكه الذي
من شر الحنوز والحنوز يملكه المسلم بتوكيله غير فيتحقق التساوي **لها** ان الذي يملك ذلك بنفسه
وتوكيله والمسلم لا يملك بنفسه فانتفي التساوي ومبني المفاوضة على التساوي وصار كالحر مع العبد
لا يلزم الشريك ما يغرمه **مفاوض بالغصب هل تغله**
قال احد المفاوضين اذا غصب عينا ثم هلك او غاب فضمن لم يؤخذ شريكه وقال لا يؤخذ شريكه به **له**
انه ليس من ضمان التجار فصار كالمهر والارش **لها** انه يملك المضمون عند اداء الضمان فينقلب ضمان تجارة
كتاب الوقف **وما الصلاة لا تخاذ المسجد** شرطها بها يلزم ما حفظ واجهده
قال اذا جعل دان مسجدا قبل ان يقضي فيه والقبض ليس بشرط في هذا وفي كل وقف وقال لا تصير مسجدا
قبل الصلاة فيه **له** انه اذا ملك مملوك فصار كالا عتاق **لها** قول الصحابة رضوان الله عنهم لا يجوز الصدقة

الاحون مقبوضة ولا نه تقرب الى الله تعالى بعين ماله فيشترط القبض فيه كالصدقة ثم عند ابي حنيفة
رحمه الله قبضه بالصلاة فيه بجماعة وعند محمد اذا صلى فيه واحد يكفي ولا قول لابي حنيفة فيما وراء المسجد
لانه لا يرى الوقف لمح رحمه الله ان استغراق الجنس غير ممكن فيكتفي باقله وهو الواحد **له** ان المسجد بني للصلاة
بجماعة فقبضه يكون بذلك **كتاب الهبة** **لوقال داري لك رقي او ذكرك**
لفظ جيبس فهو عقد معتبر قال رجل قال داري جيبس لك او لك جيبس او قال عليك مكانك
او قال رقي مكان جيبس فهذا كله اعارة عند ما قال ابو يوسف رحمه الله في كلمتين هوبة لك جيبس لك
رقي **له** رواية جابر عن النبي عليه السلام انه اجاز العنزي والترقي ولان قولك تملك فالزيادة عليه
شرط فامد فيلغو **لها** ما روي عن النبي عليه السلام انه اجاز العنزي وابطل الرقي ولانه تملك بطريق
الجيبس وهو غير مشروع وعلى هذا الخلاف اذا قال رقتك والله اعلم **لو اوجب التصديق الموهوب له**
او كان ضحي فالرجوع ابطاله قال ولو وهب شاة فضحي بها الموهوب له ليس للواهب ان يرجع
فيه اصلا وعند ما له ان يرجع في اللحم **له** انه صار لله تعالى ولهذا لم يجز بيعه عند **لها** ان القرية اراقة الدم
فاما اللحم ففيه على ملكه فكان له حق الرجوع فيه ولو قال الموهوب له لله علي ان تصدق به فهو على هذا الخلاف
كتاب البيوع **لو صاح الكفيل رب السلم برذ رأس المال صح فاعلم**
وما على المطلب للكفيل واشترط اجارة الاصيل
قال الكفيل بالمسلم فيه بامر المطلب اذا صاح رب السلم على رأس المال فان كان رأس المال عينا لم تجز وان
كان ديناً فهو جائز في حق الكفيل فان شا الطالب اخذ من الكفيل رأس المال ثم هو ياخذ من المطلب الطعام فان
شا اخذ من المطلب الطعام ويرى الكفيل عن رأس المال وقلا يوقف على اجارة الاصيل فان اجاز جاز ورذ
هو رأس المال وان ابطال بطل والسلم بحاله **له** ان الصلح على رأس المال في هذا الباب كالصلح على ابي مال كان
في سائر الديون وذلك جائز فكذا هذا **لها** ان هذا ضح في حق المطلب عقد لانه ياخذ رأس المال وذال لا يؤخذ
الا بعد الفسخ اما الاستبدال فلا يجوز قال عليه السلام لا تاخذ الا سلمك او رأس مالك فيتوقف على اجارته
بخلاف سائر الديون لانه يؤدى بدل الدين وذلك جائز ثم **هو حكم رقي سلم صاح ذاه**
في قسطنطية ياخذ ما أعطي كذا قال رجلان اسما الى رجل في طعام ثم صاح احد هما على حصته
من رأس المال جازا الصلح على المضاع وله نصف رأس المال فصاح به باختيار ان شا ركه فيما قبض وفيما بقي
من الطعام وان شاسم اليه للقبوض وتتبع المطلب بنصف الطعام الا اذا توي ما عليه فيرجع على شريكه
نصفه وان عدم اتبع الشريك فالشريك باختيار ان شا دفع اليه بنصف ما قبض وان شا دفع اليه ربع
الدين بمنزلة دين بين اثنين هو قرض او غصب او مرقا يوقف على اجارة شريكه ان رده بطل اصلا
وبقي الطعام كله بينهما وان اجاز نفذ عليهما كأنهما جميعا صالحا فيكون نصف رأس المال بينهما والطعام

الباقى بينهما **له** ما مر في المسئلة المتقدمة ولانه عاقد فيملك الفسخ في نصيبه **لهما** ان هذا قسمه الدين قبل القبض فلا يجوز كرجلين لهما على رجل دراهم وعلى آخر دراهم فاصطلى على ان لهذا امالي هذا ولهذا ما على هذا اوبى ان انه قسمه الدين ان يمتاز النصيبان ولانه فسخ على الشريك عقد بدليل عود اس المال اليه لما مر فلا يجوز بغير رضاه ولو كان بهذا السلم كغبل فصاح احد ربي السلم الكفيل على حصته من راس المال فهو على هذا الخلاف والله اعلم **يجوز خذ ثوبي وايتنا درهما ان جابا بالنقص مما اسلمنا** **هـ كذا في مال الربا اشتداه** **ورد في الأجود اوفي الاردي** قال اذا كان المسلم فيه عشرة اقصة فجاء باحد عشر قفيزا فقال خذها وزدني درهما فقبل الاخر جاز لانه باع الزيادة بثمن معلوم ولو جابا بنقص منه بغيره وقال خذها وارزد عليك درهما فقبل الاخر جاز لانه اقاله في معلوم فلو جابا بخطة ازيد منه في الصفة وقال خذ هذا وزدني درهما جاز عنده وكذا لو جابا بنقص منه صفة ورد معه درهما جاز ايضا عنده وقال لا يجوز **له** انه احسان من الجانيين وقد قال عليه السلام خيركم احسنكم قضاء **لهما** ان هذا اعتياض عن الجودة ولانه لا قيمة لها في مال الربا او اقاله على ما لاحصه له من الثمن فلا يجوز ولهذا قلنا ان من غصب من آخر حنطة فعنت عنده ثم ردها لا يرد معها شيئا آخر لما قلنا قال وفي الذريعات اذا جاب ثوب ازيد بذراع وطلب درهما فقبل جاز لانه باع ذراعا من الثوب ويمكنه تسليمه مع الثوب المسلم فيه بخلاف ما اذا باعه مفردا فان جابا بنقص منه بذراع ورد معه درهما فقبل جاز عنده لما مر وعندها لا يجوز لانه اقاله فيما لا يعلم حصته لان الذراع في الثوب وصف وحصته بمحمولة فاذا جابه ازيد في الصفة وطلب درهما فقبل جاز لان الجودة في الثوب معتبرة ولهذا قلنا يضمن في الغصب واذا جابه انقص في الصفة ورد درهما فقبل الاخر جاز عنده لما مر وعندها لا يجوز لما مر وقول ابي يوسف مذکور في كتاب الصلح **وبيعه الصوف على ظهر الغنم تجوز فاحفظ وهو حكم مقتضى** قال اذا باع الصوف على ظهر الشاة قال في كتاب البيوع لا يجوز وقال في كتاب الصلح ان من ادعى على آخر مالا دعوى فاصطلى على صوف على ظهر الشاة جاز عند ابي يوسف خلافا لما قال بعضهم البيع كذلك **له** انه باع مالا معلوما مقدورا التسليم فيجوز كييع قوائم الخلاف **لهما** ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه ابطل بيع الصوف على ظهر الشاة ولان موضع القطع غير معلوم فكان مجهولا لانه لا يمكنه القطع من اسفله بحيث لا يبقى شيء ولان الصوف يزداد ساعة فساعة فيضلط المبيع بغيره فصار كييع اللبن في الضرع مثلا بيع القوائم لان موضع القطع من اسفله وهو معلوم وانما يزداد من اعلاها فكان على ملك المشتري قاما الشعر يزداد من اسفله **لهما** ما للوكيل بالسر الاقالة **هـ** والحظ والتأخير والحوالة **هـ** قال الوكيل بالعقد لا يملك الا برأوا الحظ والرضا بدون حقه وصفا والتأخير عن الاجل المشروط والاقالة وقبول الحوالة وهو استحسان وعندها يملك جميع ذلك ويضمن الموكل **له** انه تصرف بغير امر ولا ملك

فلا يصح كالا عتاق ولهذا اقالا يضمن الموكل **لهما** انه عاقد في حق نفسه ومن عقد معه وحقوق العقد ترجع الي العاقد فيملكه الا انه يضمن الموكل لانه عاقد الموكل في حق الموكل وقد ابطال حقه فيضمن ثم قال محمد بن مقاتل الرازي في قول ابي يوسف انه استحسانا غلط بل هو قياس وانه اظهر لانه ابطال حق غيره والصحيح ما ذكره ابو يوسف لان قبض الثمن حق العاقد وهو العاقد فكان قولها اظهر **هـ**

المشتري يفسخ بالخيار بغيبه البايع والتواري

قال من له الخيار اذا فسخ العقد بغيبه الاخرى بغير علمه يصح وهو قول الشافعي وقال لا يتوقف على علم الآخر في المدة ان علم به في المدة تجوز والا فلا ولو اجاز بغير علم الآخر تجوز بالاجماع **له** انه سلطه على فسخه فاذا اتى به يصح كما اذا جاز **لهما** انه يتصرف على صاحبه با دخاله المبيع او الثمن في ملكه فلا ينفذ عليه من غير علمه دفعا للضرر والغرور عنه كما في عزل الوكيل بخلاف الاجازة لانه تصرف على نفسه لا غير لان العقد نافذ في حق شريكه **هـ** لو خان فيما باع بالبرخ تحط **هـ** ما خان والقسط من البرخ فقط **هـ** وخيرا **هـ** بين ان يقضه بملكه وبين ان ينقضه **هـ**

قال اذا اشترى شيئا بتسعة وقال الاخر اشتريته بعشرة وابتاعك بربع درهم فاشتراه منه على ذلك ثم تبين انه خانه في درهم من الثمن تحط قدرا بالخيانة من الثمن وحصته من الربع ولا خيار له وقال المشتري الخيار ان شارني مما اشتراه وان شافخ البئع ولا يحط شيئا ولو خان في بيع التولية على هذا الوجه ثم ظهر خيانتة فعند ابي حنيفة وابي يوسف تحط درهم وعند محمد بن يحيى للمشتري كما ذكرنا فابو يوسف قال باحط في المسيلتين ومحمد قال بالخيار فيهما وابو حنيفة قال باحط في التولية وبالخيار في المراجعة لمحمد رحمه الله انهما تراصيا على مقدم من الثمن فلا معنى للحط عنه الا ان المشتري صار معزورا فيختياره دفعا للضرر عنه لا يبي يوسف رحمه الله ان بيع المراجعة والتولية بناء على الثمن الاول فيستقدر بقدره وتحط عنه الزيادة لا يبي حنيفة رحمه الله ان التولية بيع بمثل الثمن الاول من كل وجه فيستقدر بقدره اما المراجعة ليست كذلك وذكر الثمن الاول للمنع من النقصان لا للتقدير به فلا معنى للحط عنه ولكنه يخيبر كما قال محمد رحمه الله والله اعلم

هـ اذا اراد الرد بالعيب ولزم **هـ** يدع من باع الرضا من خصم **هـ**

هـ او موجبا لردده إسقاطا **هـ** حلفه القاضي به اختياطا **هـ**

قال المشتري اذا وجد في المشتري عيبا وجابه ليرده على البايع والبايع لا يدعي انه رضي به او فعل فعلا يبطل به حق الرد لحلف القاضي المشتري على ذلك وقال لا يحلفه **له** ان فيه صيانة لقضائه عن النقص في ثاني الحال لظهور ذلك **لهما** ان هذا انشا الخصومة وانه نصب لقطع الخصومات وما ذكره فوه غير معتبر **هـ** ولو جني البايع في المسلم **هـ** حال خيار المشتري لم يكره **هـ**

قال اذا كان الخيار للمشتري والمشتري في يد فجي عليه البايع جناية لا تسقط الخيار ولا يلزمه البيع

وقال يلزمه البيع بجميع الثمن **له** ان البائع لا يتمكن من ابطال خيار المشتري قولاً فكذلك فعلاً **لها** ان
جنايته بعد القبض كجناية الاجنبي وفيها الارش وذلك يمنع الرد **هـ**

الفصل بين الوالد والولد بالبيع للإبطال فاحفظ واجهده

قال اذا فرق بين صغير وكبير من المحارم بالرحم بالبيع ونحو كره وتجوز البيع الا في حق الوالدين والمولودين
فانه لا يجوز وروي عنه رواية اخرى انه لا يجوز في الكل وهو قول زفر والحسن ابن زياد وقال لا يجوز في الكل
مع الكراهة لزفر والحسن ابن زياد رحمهم الله قوله عليه السلام من فرق بين والد والدة وولدها فرق الله تعالى بينه
وبين اجنته يوم القيامة وعن النبي عليه السلام انه وهب لعلي رضي الله عنه اخوين صغيرين وسأل عن حالهما
بعد ايام فقال علي رضي الله عنه بعث احدهما فقال عليه السلام بهما اوردهما وعنه عليه السلام انه راي امرأة
والهة بين السبايا فقال عن ثلثها فقيل لم يبع ولدها فامرهم بالرد فالوعيد والامر بالرد دليل الفساد
لا يوسف ان الوعيد في الخبر الاول والامر بالرد في خبر الاخير كما في الولد والوالدة اما حديث علي رضي الله
عنه ففيه دلالة لجواز البيع لانه امر ببيع الثاني او بالاقالة في الاول وذلك دليل جواز بيع الاول **لها**
انه باع خالص حقه ومملكه ولا مفسد في البيع فيجوز والمراد من الاجاديب بيان الكراهة كما اذا اشترى شيئا
وهو في استيثار الغير تجوز البيع ويكره لمعني آخره **واحيض قبل القبض في رواية هـ**

بذلك في استيثارها كفاية

قال اذا اشترى امه في الحيض فطهرت او حاضت بعد
البيع في يد البائع ثم قبضها فنحن ابي يوسف انه تجوز بذلك عن الاستيثار وفي ظاهر الرواية عليه ان يستبرأ
وكذا روي عنه فمن اشترى جارية من امرأة او مكاتب او ما ذون له مديون او اشترى جارية بكر او اجارة
في حرام على البائع بنسب او رضاع او مصاهرة او جارية قد ولدت وخرجت من نفاسها عند البائع او عند
فلا استبرأ عليه وهو قول مالك وجه تلك الرواية ان الاستبرأ واجب لتعريف براءة الرحم ولا حاجة اليه في
هذه المواضع لانه ثبت براءة الرحم ظاهراً وجه ظاهر الرواية ان سبب وجوب الاستبرأ في الحقيقة الإقرار
على الوطى لانه لا جل الوطى بشرط توهم اشتغال الرحم بالغير وذلك يكون بعد القبض والمالك واما تعريف
براءة الرحم فحكمه ذلك والحكم يدر على السبب دون الحكمة وقد وجد السبب هاهنا فيجب الاستبرأ

هـ أرض باللف ونحو هكذا **هـ** أثمر ما القيمة ألف في الشراء

هـ فأكل البائع فالثالث سقط **هـ** عندهما وعند الربع فقط **هـ**

قال اذا اشترى أرضاً ونحوها فثمرت قبل القبض وقيمة الأرض والخيل والتمر سواء فاتفق البائع والشر
يسقط ربع الثمن عن المشتري وقال ثلث الثمن فاحص ان الثمر الحادث قبل القبض زيادة على الخيل عند
خاصة لانه قائم به حقيقة فيقسم الثمن على الأرض والخيل أولاً نصفين ثم النصف الذي اصاب الخيل يقسم عليه
وعلى الثمر فكان حصة الثمن ربع الثمر وعندهما زيادة على الأرض والخيل جميعاً لان الخيل تابع للأرض فالزيادة

عليه زيادة على اصله ايضاً كمن اشترى جارية فولدت قبل القبض ثم ولدت ولداً اولداً فيقسم الثمن
على الكل اثلاثاً ولو اثمرت ثمرتين قيمة كل ثمرة ألف فاستهلكها البائع فعنده يسقط ثلث الثمن لان الثمن يقسم
على الأرض والخيل نصفين ثم ثمن الخيل يقسم عليه وعلى الثمرتين اثلاثاً لان قيمة الخيل ألف وقيمة الثمرتين
الفان يسقط ثلثا النصف وهو ثلث الكل وعندها سقط نصفه لانه يقسم على الأرض والخيل والثمرتين
وقيمة الأرض والخيل الفان وقيمة الثمرتين الفان فصا نصفان والله اعلم

هـ لو اعتق المفسر ما اشتراه **هـ** في حالة الجبس في فتواه **هـ**

هـ بايعه في القيمة استسعا **هـ** ثمره العود على مولاه **هـ**

قال اذا اشترى عبد اباً له وكل رجلاً باعته قبل نقد الثمن وقبل قبضه في قول ابي يوسف الاول
يضمن الوكيل قيمته فيجسه البائع الى ان يستوفي الثمن وفي قوله الآخر وهو قولهما الا يضمن الوكيل وعلى المشتري
الثمن وجه قوله الاول ان القبض بالاعتاق الد من القبض باليد لانه لا يحتمل النقص ثم يقبض اليد يضمن
فهذا اولى **لها** ان اعتاق الوكيل لا يصح الا باذن المشتري فصا رلسائه كلسائه بخلاف القبض باليد لانه
يصح بغير امره فصا ركا لغاصب في حق البائع واقصر عليه في حقه قال ولو ان رجلاً اشترى عبداً فلم يقبضه
حتى اعتقه وهو مفسر فلا سبيل للبائع على استسعا العبد في قولهما وهو قوله الاول ثم رجع ابو يوسف وقال
في رواية هشام يسعي في قيمته للبائع ثم يرجع بها على المشتري كما قالوا جميعاً في المرهون اذا اعتقه الراهن
له ان ما لسته احبست عنده فكانت السعاية عليه **لها** انه لا تعدي منه والضمان لا يجب بدونه

هـ مشترياً رجاذاً القبض **هـ** فلينفذ الكل لأخذ بعضه **هـ**

هـ وما له على الشريك مرجع **هـ** ونقد في حقه تطوع **هـ**

هـ ويثبتان القبض في الجميع **هـ** ويطلقان الجبس للرجوع **هـ**

قال رجلان اشترى ابداً فغاب احدهما ليس للآخر ان يقبضه حتى يودي كل الثمن بالاتفاق لان للبائع
حسبه بكل الثمن فلو ادي كله لم يقبض الا نصفه ولا يرجع بما ادي عنه على صاحبه وقال لا يقبض كل العبد ويرجع
بما ادي عنه عليه **له** انه ليس بوكيل في قبض نصيبه واد الثمن عنه فكان متبرعاً في قضاء دينه فلا يرجع
عليه **لها** انه متى غاب بعد شراهما بجملة مع علمه انه يحتاج الى قبض ما اشترى ولا يتمكن من قبض نصيبه
وهره ولا من قبض كله الا باذن كل الثمن كان راضياً بقبض نصيبه وبأداء الثمن عنه ولانه وان كان مؤدياً
بغير امره لكنه مضطراً فيه فصا ر كبير الرهن فله حسبه عن صاحبه الى ان يقبض حقه كوكيل بالشراء
والله اعلم **هـ** لو أنفق الزيف الذي تسلمه **هـ** وحقه الجيد ثم علمه **هـ**

هـ يرد مثل ما اقتضاه واقتضي **هـ** من الغريم حقه تجوز ذاه **هـ**

قال ولو اقمضي دينه وهو درام جيد ثم علم بعد ما اتفق وعلك عند انما يوفى برؤ مثله ما قبض

ويطلب احيا دوقا لاشي له عليه له ان رعاية حته في صفة الجودة واجبة ولا يمكن الرجوع بقيمتها
لانه ربنا فيعتبر ما قلنا لها ان حته كان في فسخ الاقتضاء وقد تعد ذلك فطل ذلك اصلا

كتاب الشفعة ١٠ وحجة المبتاع في فضل الثمن

١٠ احق من نقص الشفع فاعلم قال اذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن بعد نقد فالقول
قول المشتري لان الشفع يدعي عليه التملك باقل الثمنين وهو يكر ولو اقاما البينة فالبينة بينة
المشتري ايضا وهو قول الشافعي وقال البيهقي بيعة الشفع ١٠ ان بيعة المشتري تثبت زيادة
الثمن والبيات تترجح بزيادة الاثبات ١١ او جهان احدهما ان بيعة الشفع ملزمة وبيعة المشتري
غير ملزمة لان الشفع لو ترك يترك فكانت البيعة الملزمة اولى والثاني انه لا تناقض بينهما فتقبل
كلاهما فصار كما نه اشترا بالثمن ثم اشترا بالثمنين فياخذ بما شاء والله اعلم

١٢ ذواليد خصم الشفع ان وهبه او باع هذا مشتريه وذهب
١٣ والمشتري لو غاب فالموهور له ١٤ خصم الشفع ان قبول البيعة

قال رجل اشترى دارا فوهبها لغيره او باعها ثم حضر الشفع وغاب المشتري الاول فان صدقه
الموهور له او المشتري الثاني له ان ياخذها بالشفعة وان انكر فاراد الشفع ان يقيم البيعة فهو خصم
فتقبل بيئته وقال لا يكون خصما ذكر الاختلاف في الجامع الكبير ولما دون له انه يدعي رقبته الدار
وهي في يده فكان خصما فاذا قضى به فعند اي يوسف يستوثق بالثمن كفيلا نظرا للغايه او ياخذ الثمن
ويمنعه في يد عدل لها ان فيه ابطال حتى عقد الغايه فصد او نقله الي نفسه فكان قضا على الغايه

كتاب الشهادات ١٥ اشهاد في غير المشار ذو بصيرة

١٥ يشهد من بعد عماه يعتبر ١٦ قال من كان بصيرا عند تجل الشهادة واعني عند الادلة فتقبل شهادته
في غير الحدود وهو قول مالك والشافعي وابن ابي ليلى وقال لا تقبل له ان الاشارة اذا تعدت امكن اداء
الشهادة على الاسم والنسب فصار كما في الموت والغيبه لها انه لا يمكن له التمييز بين المدعي والمدعي عليه
الا بالنسبة وفيها شبهة فلا بد من العلم والاشارة حاله الحضره فهو متعذر وما في حالة الغيبه والموت
فلا بد من حضره الوكيل او الوصي والاشارة اليه وهو متعذر في حته

١٧ وقال تلقين الشهود جيد ١٨ وفي الولي بالسماح يشهد

قال الشهادة على الولي جائز بالسماح في قوله الآخر وقال لا يجوز له ان يشهد ان ثوبان مولي
رسول الله عليه السلام وبلا مولي ابي بكر الصديق رضي الله عنهما ولان الولي الحجة كالحجة بالنسب
فصار كالنسب لها انه قل ما يشهر فلا يفيد العلم ولانه يثني على الاعتاق والاعتاق قد يكون محض
من لا يشهر فصار كالطلاق والعتاق بعينه بخلاف النسب لانه يثني على النكاح والنكاح انما يكون محض

الناس ١٩ وما اشتراه الكافر المضلل ٢٠ من مسلم ثم ادعاه رجل
٢١ والكافرون يشهدون تقبل ٢٢ عليه مقصودا او قالا لا تقبل

قال كافر اشترى من مسلم امه او صارت له من جهته هبة او صدقة ثم جاء مسلم او ذمي واقام شاهدين
ذميين انها له تقبل في حق الاستحقاق على الكافرون الرجوع على المسلم بالثمن وهو قوله الآخر وهو قول
ابن ابي ليلى وقال لا تقبل اصلا وهو قوله الاول ٢٣ انها قامت على كافر بالاستحقاق وعلى المسلم بالرجوع
فتقبل على الكافرون المسلم كشهادة كافر من يدين في تركه كافر مات وترك ابنين كافر فلم احدما
تقبل في حق الكافرون المسلم ٢٤ انها قامت على المسلم اصلا لانها تظهر ان المسلم باعها وهو لا يملكها
والمشتري هاهنا كالوكيل عنه في الخصومة فلا تقبل بخلاف ما ذكرناه فانها قامت على المورث او لا وهو كافر

٢٥ الا انه لم يظهر في حق المسلم لانها ليست بحجة في حقه بمنزله اقرار احد على الآخر والله اعلم كتاب الرجوع عن الشهادات ٢٦ لو اثبتوا نكاحا فاكسوا

٢٦ لم يضمنوا ان رجعوا اما تحسوا قال اذا ادعي نكاح امرأة على مائة وقالت تزوجتني على الف
ومهر مثلها الف فاقام شاهدين على مائة وقضى به ثم رجعا بعد الدخول بها لا يضمنان لها شيئا وقال لا يضمنان
لها تسعماية بنا على ان القول قولها الي تمام مهرها فكان يقضي لها بالف لولا شهادتهما فلهما اتلفا تسعماية
وعنده القول قول الزوج فلم يثبتا عليها شيئا وقدم في كتاب النكاح ٢٧ الدخوي
٢٨ نكاح جلي من زنا محرم ٢٩ واجري الميراث ليس يلزمه

قال اذا شهد شاهدان ان هن الدار كانت لجد فلان هذا وهذا ابن ابنة لا وارث له غير او قالا كانت
لابيه مات وهذا ابنة ووارثه قضي له بالميراث وعندهما لا يقضي حتى تجز الميراث فيقولان مات وتركها
ميراثا له ٣٠ انهم اثبتوا املك الميت واثبتوا سب الزوال واثبتوا انه ابنه فيزول اليه ضرره لها
ان الشهادة خالفت الدخوي لان المدعي يدعي الملك لنفسه وهما شهدا بالملك للميت فلم يشهدا انه تركها
ميراثا له لم يشهدا بالملك له والله اعلم ٣١ ولو اقام حجة بان ذاه قد كان امس عند حق القضا
قال اذا ادعي غيبا في يد انسان انه كان في يد المدعي امس فانكر ذواليد فاقام المدعي البيعة على ذلك قضى به
وامر ذواليد بالتسليم اليه وقال لا يقضي به ٣٢ ان اليد حجة مقصودة فتقبل البيعة عليه كما لو اقر ذواليد
انه كانت في يده وكما لو قامت البيعة ان فلان مات وهو في يد لها ان مطلق اليد محمولة لانه قد تكون يد
ملك ويد غصب ويد ودعيه وغير ذلك فلا يقضي به بخلاف الاقرار لانه بالجهول يصح بخلاف اليد عند الموت
لان الايدي كلها يملك لانه مات مجهلا وملكه بالثمن ٣٣ كتاب الاقرار

٣٤ له على الالف فيما اعلم ٣٥ ان قاله فهو صحيح ملزم

قال اذا قال له على الف درهم فيما اعلم او قال في علي لزمه المال وقال لا يلزمه ٣٦ انه اثبات العلم بما اقرب

مطلب
اذا اقرت له بالدين
فانما هو في حكم
دينين ان ذلك الذي لا
يدين

فوجب تأكيده كما لو قال قد علمت **لهما** ان هذا ايد كره للشك فصار كقوله فيما احسب او اظن بخلاف قوله علمت لانه للتحقيق دل على الفرو ان الشاهد لو قال استهكك فلان على فلان القأ فيما اعلم او قال الرجل ليس علي فلان شيء فيما اعلم او في علمي ثم ادعى لا تقبل شهادة الشاهد ويصح دعوي هذا الرجل بعد ذلك وفي قوله علمت تقبل الشهادة ولا يصح دعوي الرجل **لو قال ما ذون ازالتي اصبعي عذرتيها يؤخذ الحال اسمع** قال الماذون له اذا اقر انه اقتض حرة او امه او صبيته با صبيح لزمه الزمان للحال وقال لا يلزمه الحال **له** انه اقر بضمان المال لانه يومر المولي فيه بالدفع او التذارة فصار كحال آخر **لهما** انه اقر بالجناية حقيقة فلا يصح في حق المولي كما اذا اقطع يدها او فني عينها قوله هذا ضمان مال قلنا بلي لكنه لو يجب بدلاءها هو مال وهذا لا يملك الماذون قال ولو اقر انه تزوجها ثم اقتضها عند ما لا يختلف الجواب وعند ابي يوسف لا يلزم للحق لان النكاح ليس تجارة والعبد ما يلزمه بالنكاح يتأخر المطالبة به الي ان يعتق الحرة لما تزوجته فقد رخصت بالتأخير وفي الامة انكر مولي الامة انكاحا منه يضمن للحال لانه ضمان مال وان اقر مولاه ومولاه منكرا للنكاح لم يضمن العبد لان مولاه اقر انه لم يلزمه بالاقتضاء بل بالنكاح وذلك يتأخر اذا كان بغير اذن مولاه

انني تقول ذاك قد دبرني او انه استولد او كاتني

صدقتها ذاك وقال ذوالبيد بل امي فهي لذاك السيد

قال امه في يد رجل فقالت انا ام ولد فلان اومد برته او مكاتبتته وصدقتها فلان وقال ذوالبيد بل انت امه في القول قولها وقال ذوالبيد **له** انها ادعت شعبة من شعب العتاق فصار كالحا ادعت حرية الاصل **لهما** انها اقرت بالرق ثم قصدت اخراجها من يد ذي اليد او اثبات ملك كسبها من جهة الغير وهي في يد ذي اليد حقيقة فلا تصدق عليه وصاد كحال المقتدر له هنا انت امه في قائل ذي اليد وعلى هذا الخلاف اذا قالت انا معتقة فلان وصدقتها فلان والله اعلم **من عند ما يقول هلك اخك تحتي ولنا ما تركت** **فقال ما انت لها بالبعول فليست ترد النصف دون الكل**

قال رجل في يد مال قال لرجل ماتت اخك وهي زوجتي وترك هذا المال ميراثا بيني وبينك نصفه لي ونصفه لك وقال فلان كله لي لانك لست بزوجه لا ياخذ الاخ الا النصف وقال ياخذ الاخ كل المال ولا شيء لذي اليد مالم يثبت الزوجية بالبينه **له** ان المال في يد وليرقر للاخ الا بالنصف والاخ يدعي الزيادة وهو منكرو **لهما** ان الاخوة يثبت بتصادقهما وهو سبب لاستحقاق الكل ما لم يثبت الزوجية والاخ ينكر الزوجية فلا يثبت الا بحجة والله اعلم **كتاب الوكالة** اقرار انسان على من وكلة

قد كان يعقوب زمانا ابطله ثم اجاز ائنه كان وهما قد جوزا عند القضاة فاعلما

قال الوكيل بالخصومة اذا اقر على موكله لم يبيع اصلا في قوله الاول وهو قول ذفر والشافعي ثم رجع وقال يبيع في مجلس القضاء وغيره وقال يبيع اقرار مقيدا بمجلس القضاء **له** على القول الاول انه وكله بالمنازعة والمخاصمة ومن

مسألة ومساعد فصار كالمصاحفة وعلى القول الآخر انه نائب الموكل قائم مقامه فصار اقراره كقرار الموكل فينفذ اينما وجد **لهما** انه وكيل لجواب الخصم بطريق المجاز واجواب المحتاج اليه والمعتبر في الحكم هو اجواب مجلس القضاء لا في غيره وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف ثم عندهما ان لم يبيع اقراره في غير مجلس القضاء لكنه خرج عن كونه خصما لان المقر لا يبيع خصما والله اعلم **كذا الوكيل بالخصم يغرر**

يشهد قال آخر لا يقبل وصاحبا يقبلان ما شهد ان لم يكن خاصم فاخفظ واحصد

كتاب الكفالة وجايز كفالة بالانفس بلا خطاب قابل في المجلس

قال اذا كانت الكفالة بالنفس او بالمال بخصم المكفول له والمكفول عنه صححت بالاجماع فان كان الطالب غايبا ففي جازع وقال لا يجوز الا ان يقبل عنه قابل فيتوقف على جازته **له** انه لا ضرر على الغائب في هذا العقد لانه ان شاطأ به وان شاء تركه فباعتد بغيثته كالمكفول به والمكفول عنه **لهما** انه تصرف في حق المكفول له فلا يصح الاقبوله ورضاه كالباع في ماله والله اعلم **لو كان قال اقض فلانا اربعا**

ولم يقبل عني فاذا رجعا قال اذا قال لرجل اجني ليس بخليله ولا هو في عيال الامر اقض

فلانا الف درهم ولم يقبل عني فقضاها لم يرجع بها على الامر عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول ابي يوسف

اولا ثم رجع وقال يرجع بها عليه **له** انه امره بالقضاء والقضا لا يكون الا بدين واجب عليه والظاهر ان الانسان

انما يامر غيره بقضاء دين واجب عليه لا على غيره لانه لغو فصار كقوله اقض عني **لهما** ان الانسان كما يامر غيره

بقضاء دين نفسه يامر بقضاء دين المأمور بصحة له اذا كان عرفت مما طلبته في ذلك فلا يثبت الرجوع بالشك

كما في قوله ادفع اليه الف درهم **كتاب الصلح** لو قال ابرأت عن النصف علي

ان ينقذ الباقي بومي كمالا فطلقا يبرأ عنه فاغرفه وينقذ النصف وفي اوم

قال اذا كان له على رجل الف درهم فقال ابرأتك عن النصف او حطت النصف عنك علي ان تعطيني النصف

الباقي ولم يوقت وقتا فاعطى الباقي في هذا اليوم او لم يعطه بربي عن النصف لان البراءة مطلقة ولو قال ابرأتك

عن خمسمية علي ان تعطيني الباقي اليوم فاعطاه اليوم خمسمية بري عن خمسمية بالاجماع وكذا اليوم يعطه عند

ابي يوسف وقال لا يبرأ ما لم يعطه **له** انه لو لم يوقت به اليوم كان الحكم فيه ما ذكرنا كذا هذا **لهما** انه علق البراءة

بشرط مرغوب فيه ولم يوجد ولو قال بعد قوله علي ان تعطيني اليوم ما بقي فان لم تعطه فالانف عليك فلم يعطه

اليوم فالانف عليه بالاجماع ولو قال صاحبك في هذا اكله فهو علي هذه الوجوه ايضا ولو قال ان اديت الي خمسمية

او متي اديت فانت بري من الباقي فاذا يبرأ لان تعليق البراءة بالشروط باطل **ه**

ارقالة البيع بكل حال بيع وقيل القبض لا ينطاك كتاب الرهن

لوزا دي الدين لجعل الرهن بكنه فهو صحيح فاعلم

قال اذا اتفق الراهن والمرهن على الزيادة في الدين على الرهن يجوز وقال لا يجوز صورته ان يجب المرهن على

الرهان دين آخر فجعلان الرهن بالاول رهنا بعد اتم الاول **له** ان الزيادة على الرهن في الدين جائز عندنا
فكذلك الزيادة على الدين في الرهن اعتبارا لاحد العوضين بالآخر كالتمن والمتمن في البيع **لها** ان الزيادة في
الدين تؤدي الى شيوع الرهن لان بعضه يصير بالدين الثاني والبعض بالاول وذلك مانع جواز الرهن بخلاف
شيوع الدين ولهذا الورهن ببعض الدين يجوز **له** لو ادعى ارضه ان عينه وادعى **له**
له ثانيا كذاك والغريم قد مضى **له** واثبتا ردا وقال لا يجعل بينهما رهنا وليس ينطك **له**
قال لو ادعى الرهن الواحد رجلا كل واحد منهما يدعي انه ارضته بالف وقبضه والراهن واحد وقدمات ولم
يوزع الرهن في ايديهما لا يقضي بالرهن والعين بين الغرماء با حصص وهو القياس وقال لا يقضي لكل واحد منهما
بنصفه يباع في نصف دينه استقصا **له** انه لا يمكن القضا برهن الكل لكل واحد منهما لاجل التعارض ولا
القضا برهن الكل منهما لان البينة ما قامت عليه ولا القضا لكل واحد منهما بالنصف لانه مشاع فصار كما
لو كان الراهن حيا **لها** ان المقصود من الرهن بعد الموت كون الرهن احق به من سائر الغرماء لا الاحتبس والشايع
محل لهذا فيقضي به بخلاف حالة الحياة لان المقصود هو الاحتبس نظير دعوي رجلين نكاح امرأة بعد موتها
يصح لاجل الميراث الذي هو المقصود وفي حالة الحياة لا يصح لان المقصود هو الحمل والله اعلم

لو قال امسك ذاك الي ان اعطيتك مالك فاليداع لا الرهن سلك
قال اذا دفع الى الطالب عينا وقال امسكه الي ان اعطيتك حقا فهو ودعة لا رهن وقال ابو حنيفة في الجامع
الصغير هو رهن وقول محمد رحمه الله مضطرب فيه **له** ان الامر بامسك العين يحتمل الاحتبس ويحتمل الاحتفاظ فلا يثبت
الرهن بالشك **لها** ان اخر كلامه وهو قوله حتى اعطيتك حقا دليل ارادة الرهن فصار كقوله امسكه يحق

كتاب الاكره لا يوجب القصاص قتل المكرم **له**
له وهو على المكروه قالوا فافقه **له** قال المكرم على القتل اذا قتل لا قصاص عليه ولا على المكرم وعلى المكرم
الدية في ماله وقال لا يجب القصاص على المكرم دون المكرم **له** ان المكرم مستحب والمكرم مضطر فلا قصاص
عليهما ويجب الدية بالتسبب **لها** ان القاتل هو المكرم والمكره كالا لانه كان المكرم قاتلا حقيقة وقد عرف
تمامه في طريقة الخلاف والله اعلم **له** وقاطع اليد كرها لو قطع **له** رجلا بلا كره وفي الموت وقع **له**
له فدية الميت في ماله **له** ولا قصاص هاهنا عليهما **له**

قال لو اكرهه على قطع يد عديده ففعل ثم المامور قطع رجله بغير اكره فان من ذلك كله فعليها الدية وقالوا
عليهما القصاص لان في قطع اليد على الامر الدية عنده فصار نصيب الآخر ما لا وعندهما مات بفعلين احدهما نقل
الي المكرم والاخر اقتصر على القاطع فصارا قاتلين **كتاب الماذون**

له اذا قال بعد إسقاط الثمن جاز وقال لا يجوز فاعلم **له**
قال اذا اشترى العبد الماذون له جارية بالف درهم وقبضها ولم ينقد الثمن فهو البايع ثمنه ثم تقايلا صحت

الاقالة فيرد الجارية وياخذ الالف لما مر ان الاقالة بيع عند وعندهما باطلة لان عند ابي حنيفة
فبيع محض ولا يمكن جعله فسخا لانه لا ثمن له وعند محمد ليس بفسخ ولا يمكن جعله بيعا لانه لا ثمن له فلو تقايلا
بثمن آخر بطلت عند ابي حنيفة وعندهما بيع هذا الثمن لما مر في البيوع **كتاب الديارات**
له لو ابوا اليمين في القسامة **له** فيا لبا تجب الغرامة **له** وبعد حبس رايا الزامة
قال اذا وجد قتيلا في محلة فان اهل المحلة يحلفون خمسين مينا ثم يغرمون الدية فان امتنعوا عن
اليمين حبسوا حتى يقرؤا وتحلفوا وعن ابي يوسف انهم اذا انكلوا قضى عليهم بالدية **له** قياس هذا
على سائر الاموال **لها** ان اليمين مستحق عليهم فيجب الاحتبس والجبر على ايقائه **له**
له وانما قسامة القتيل **له** على ذوي الخطاة والذخيل **له**

قال اذا كان في المحلة اصحاب الخطاة والمشترون والسكان فالكل سوا في القسامة والدية وهو قول ابن
ابي ليلى وقال القسامة على اهل الخطاة حتى لو لم يكن الا واحد كره عليه خمسون مينا والدية على عاقلة
له ان وجوب الدية والقسامة عليهم لا التزامهم الاحتفاظ لوجود القتيل بينهم والكل في ذلك سوا **لها** ان
مبنى هذا الامر على التدبير والراي والنسبة وذلك الى اهل الخطاة وغيرهم اتباعا لهم الا يرى انه اذا وجد
في دار فهو على مالهما دون الخدم واجرايه واذا وجد في مسجد محلة فعلى اهل المحلة واذا وجد في مسجد جامع
فعلى جماعة المسلمين فكذا هذا **له** وقيمة العبد القتيل تلزم **له** بالغة ما بلغت فاعلموا **له**

قال العبد اذا قتل خطأ وقيمتة اكثر من عشرة الاف درهم يجب قيمته بالغة ما بلغت وهو قول الشافعي
وقال لا يجب عشرة الاف درهم الا عشرة **له** انه اتلف ما لا متقوما فيجب قيمته بالغة ما بلغت كسائر
الاموال **لها** ان الواجب ضمان لادبي وبذل الدم ثم بدل ادبي هو حرمه انه اشرف حالا لا يزاد على عشرة
الف درهم فهذا اولى بل ينقص ادبي مال له خطري في الشرع اظهار الاخطا رتبته وذلك عشرة خلاف
قليل القيمة لان الشرع جعل القيمة والمالية مغيرا لهذا البذل ثم وقد عرف في طريقة الخلاف والله اعلم
له وسبب الجاني اذا اخار الفداء وصار قتيلا لم يخير بل وذا **له**

قال اذا جرح العبد رجلا فحوصم المولى فيه فاعطى الارش ثم صار ذلك قتيلا بالسراية فالقياس ان يكون المولى
مختارا او عليه الدية وهو قول ابي يوسف الاخر في قوله الاول وهو قول محمد وهو يستحسن ان لا يكون مختارا
وتخير الآن ان شادفع العبد واسترد ما اعطى وان شادفاه بتمام الدية وقيل قول ابي حنيفة كذلك
وجه القياس ان الجراحة اصل واختيار الاصل اختيار لما تولد كالواعق وجبه الاستحسان انه اخاره
امساك العبد باقل المالين وذا لا يدل على اختيار اكثر المالين والدفع مكن فيختار بخلاف الاعتاق لان

الدفع بعد غير ممكن والله اعلم **كتاب الجنائيات**
له عتد هما اتلف مولى **له** وذا عفا سلم ربعا او فدا **له**

وَقَتْلَهُ الْمَوْلَى لَهُ ابْنَانِ كَذَا، قَالَا وَلَا يَلْزَمُ شَيْءٌ فِي الْقَضَاءِ.

قال عبد بن اثنين قتل مولاها اي وليا لها فغنا احدهما لا يجب عليه شيء في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يقال للعاني ادفع نصف نصيبك او افرج ربع الدية ذكرها في الجامع الصغير **له** ان نصيب الذي لم يبق لما انقلب مالا بعفو صاحبه صار نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فما اصاب ملك صاحبه لم يسقط وهو الربع وما اصاب ملك نفسه سقط **له** ان القصاص واجب لكل واحد منهما في النصف من غير تعيين فاذا انقلب مالا احتمل الوجوب من كل وجه وهو ان يعتبر الواجب متعلقا بنصيب صاحبه واخذ السقوط من كل وجه وهو ان يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحتمل التصف وهو ان يعتبر شائعا فلا يجب للمالك بالشك والاحتمال وعلي هذا اذا قتل مولا له وله ابنان فغنا احدهما فهو علي هذا الخلاف علي رواية محمد بن الله في الجامع الصغير لكن ذكر محمد قول نفسه في الفصل الثاني مع قول ابي حنيفة ولما عرّض الجامع الصغير علي ابي يوسف خطأ محمد اني سئلت مسائلا في روايته عن ابي حنيفة منها هذه المسئلة وقال ما رويت عن ابي حنيفة الخلاف في الفصل الاول بل قوله فيه كقولنا وانما قال ذلك في الفصل الثاني ثم الفرق في الفصلين لمحمد ان **له** القصاص في الفصل الثاني وجب للمولي المقتول وهو واحد وملك لكل الرقبة فاذا صار القصاص مالا وكله مملوك له لا يجب شيء كما لو قتله خطأ وفي الفصل الاول المالك اثنان فيثبت حق كل واحد منهما في نصيب صاحبه فيتصف ابو يوسف يقول في المولى الواحد الاستيفاء للوارثين وهو مشترك بينهما والله اعلم **كتاب الوصايا** وباطل ايضا انه لم يزل قتل وان اجاز وارثوه ما فعل

قال اذا وصي لقاتله فاجازت الورثة لا يجوز وقال يجوز ذكر قوله في الزيادات **له** ان امتناع جواز الوصية له لجناية وهي قائمة بعد الاجازة **له** ان امتناع جواز الوصية لحق الورثة كما امتناع جواز الوصية للوارث بدليل ان نفعه عايد اليهم ثم ذلك يجوز باجازه فكذا هذا **هـ هـ**

والغرماء بعضهم للبعض **شهادة في الإرث فذا التقصر**

قال رجلان شهدا بدين علي الميت لرجلين ثم شهدا للمشهود لهما للشاهدين بدلين علي الميت لا تقبل شهادتهم وقال لا تقبل الشهادتان جميعا **له** ان احدا الفريقين اذا قبض شيئا من التركة بدينه يشتركه الفريق الآخر فيه فصار هذا نفسه وصار كالشهادة بالوصية بالثلث **لهما** ان كل فريق شهد بالدين في الذمة ولا شركة لم في ذلك ولهذا الوترع اجني بقضاء دين احدهما لا يشاركه الاخر فيه الا انه قد ثبت الشركة في المقبوض بعد القبض ضرورة انه مال الميت وقد تعلق به حق الغريمين وذا لا يوجب قسمة عند الشهادة **هـ هـ** خلاف الوصية بالثلث لانها يشتركان في الثلث اضلا وفي الوصيتين اذا الفرد فعل **هـ** ما كان من تصرف جاز العمل وباطلا الاشرا الكفن ورد مال المودع المعين **هـ** والاخت صام وقضا الدين ودفع ما وصي به من عين **هـ** والاختصاص

والايتصاب للصغار والشراء حاجتهم من اللباس والغذاء

قال اذا وصي الي رجلين يتفرد كل واحد منهما بالتصرف وقال لا يتفرد الا في سبعة اشياء شر الكفن وقضا الدين وتنفيذ الوصية في عين ورد الوديعة وشر الطعام والكسوة للصغير والخصومة وقبول الهبة **له** ان الوصي يتصرف بحكم الولاية لا بالامر لانه يبطل بالموت والولاية لا تجزي فيثبت لكل منهما التصرف علي الكمال كما في الاشياء السبعة **لهما** ان الميت رضي بوايهما لا يري احدهما فوجب اعتبار ذلك الاينما فيه ضرورة كما في بعض الاشياء السبعة او فيما لا يحتاج الي الوصاية كقبول الهبة ونحوه وهنا لا ضرورة فيقبض والله اعلم **كتاب الكراهية ومعقد العزم من العرش اذا**

دعابه المرفلا بتأثير **له** قال لا باس بان يدعو الانسان ما روي اسالك بمعقد العزم من عرشك وقال لا يكره **له** ان النبي عليه السلام امر بذلك في صلاة الحاجة **لهما** ان العين ان كان بعد القاف فهو تشبيه الله بالخلق في القعود فهو كفر وان كان قبله يوم تعلق بمن الله بالعرش وهو باطل لانه قد تم والعرش مخلوق ومحدث وما روي فهو غريب والتاويل غير واضح فيجب الكف عنه **وليس بالعناق والتقبيل** **هـ** **باس وهذا ان من التجمل** **له** قال لا يكره للرجل ان يقبل من الرجل اويده او شيئا منه او يعانقه **هـ**

وقال لا يكره ذلك كله **له** ما روي ان النبي عليه السلام عانق جعفر بن ابي طالب وقبل بين عينيه حين قدم من الحبشة يوم فتح خيبر **لهما** ان النبي عليه السلام نهي عن المكامعة وهي المعانقة وعن المكامة وهي التقبيل **هـ** **وجاين بيع اراضي مكة وفعله الشيخ رأي وتركه** **هـ**

قال يجوز بيع اراضي مكة وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية ابن زياد عنه كذلك وفي رواية الجامع الصغير يكره **له** انها مملوكة لهم كالاينة لا في حنيفة علي رواية الجامع الصغير انها عتيقة كالمساجد فلا يباع والله اعلم **باب فتاوي العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني** **هـ** **ويأخذ اليد من حين يقرأ ما ذاك في كل قيام ينشأ** **هـ**

قال رسول الصلي يد في حالة التلوي والقنوت وتكبيرات العيدين وفي صلاة الجنان ولا يضع يمينه علي شماله وقال لا يضع يمينه علي شماله كما هو السنة **له** ان هذه قومة ليس فيها قرأة فلا يكون وضع اليمين علي الشمال فيها سنة كما في حالة الركوع والسجود والقعود **لهما** ان هذه قومة فيها ذكر مسنون فوجب ان يكون وضع اليمين علي الشمال من سنته كالقومة في حالة القراءة فاحاصل ان وضع اليمين علي الشمال سنة القراءة عنده وعندهما من سنة القيام **له** لا يجس الما الذي يستعمل وطاهر بول اللواتي يؤكل **هـ**

قال الما المستعمل طاهر غير طهور وقال هو نجس غير ان عند ابي حنيفة نجس نجاسة غليظة علي ما روي الحسن ابن زياد عنه وعند ابي يوسف نجاسة خفيفة وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفيه اقوال اخر في ابوابها ان شاء الله تعالى **له** ان بلا ارضي الله عند اخرج ما وضو رسول الله عليه السلام فبادرت العصابة رضوا **هـ**

بلغ مقابله

عليهم اجمعين اليه فسيروا به وجوههم فلو كان نجسا لما فعلوا ذلك ولان قد اُما طاهر استعمل في محل طاهر فوجب
 ان لا يصير نجسا الا انه تغير في استعماله حقيقة فيعتبر حكما وهو ان لا يبقى طهورا لها ان هذا الماء استعمل في
 محل نجس لان الله تعالى سمي هذا الفعل تطهيرا وذلك لا يكون الا بسابقة النجاسة فيثبت ان هذا الماء استعمل في
 محل نجس فينجس وانما ما روي من الحديث قلنا ذلك مخصوص بالنبي عليه السلام كما روي ان ابا طيبة انجاء شرب
 دم النبي عليه السلام فقال عليه السلام انما هذا فقد حرم الله جسده على الناس وهذا الحكم مخصوص بدم رسول الله
 عليه السلام لاسائر الدماء فكذلك هنا قال بول ما يوكله طاهر وقال الحسن له حديث العريتين امرهم
 بشرب ابوالابل والبا نهما حين مرضوا فلو كان نجسا لما امرهم بذلك له قوله عليه السلام استنزهوا من البول
 فان عامة عذاب القبر منه مطلقا من غير فصل وما روي من الحديث فمحول على ابتدء الاسلام ثم نسخ كالمثلية
هـ والثوب لا يظهر بالفضاء اذا غسلته بما يجليس بها هـ
 قال ازالة النجاسة الحقيقية بما سوى الماء من المايعات الطاهرات كالخل وما الورد واللبن والعصير وغير
 ذلك غير جازية وقال جابر له ان هذه المايعات لا يجوز ازالة النجاسة الحكيمة فلا يجوز ازالة النجاسة
 الحقيقية ايضا لان في الحكيمة تقدير الحقيقية فلما لم تجز ازالة ما هو الا في فلا يجوز ازالة ما هو اقوي بطريق
 الاولي لها ان اخل مزيل النجاسة حقيقة كالماء فاذا زالت النجاسة فقد زال المانع من جواز الصلاة بخلاف
 الحكي لان ذلك ليس عينا بل شيء ثبت حكما فتدفع فيه مورد الشرع ولا يري في فاحش المباشرة
هـ نقض الوضوء للوجوه الظاهرة هـ قال اذا باشر الرجل امراته مباشرة فاحشة وانتشرت الته
 وتماش الفرجان من غير حائل ولم يربللا لا ينقض وضوءه وقال لا ينقض له قوله عليه السلام لا وضوء الا من
 حدث والحديث اسم الخارج النجس ولم يوجد الخروج لها ان الحدث وجد دليلا لوجود اقصي ما يدل على خروج
 المدي وهو المباشرة مع الانتشار واقامة السبب مقام السبب امر جازي مخصوصا في امر العبادات احياطا
 كالتمسك الخنايين في حق الفصل واليثر بالذلو الاخير تطهر والذلو بعد في الهواء انقطر
 قال فان ماتت في بيوت من عشرين ذلوا والذلو الاخير بعد في هوا البير فتوضا منها انسان جاز
 وقال لا يجوز له ان البير معدن الماء الطاهر والذلو معدن الماء النجس وقد انفصل احداهما عن الاخر تميز
 النجس عن الطاهر فوجب ان يجوز قياسا على ما اذا نجى عن راس البير لها ان الواجب الفصل بين الماء النجس عن
 الطاهر لا فصل الطرف عن الطرف ولم يوجد ما هنا لان الذلو مادام في هوا البير لا تعري عن التقاطر فلم يوجد
 انفصال ماء النجس عن الطاهر فكان نجسا بخلاف ما اذا نجى عن راس البير لانه قد انفصل حقيقة وهذا الوعد منه
 شيء يجب نزحه ثانيا **ولا يصلي قاعا بقاءهم هـ وعادما الماء بغير عادم هـ**
 قال اقتدا المتوضي بالميتيم والقياس بالقاء لا يجوز وهو القياس وقال لا يجوز وهو الاستحسان له ان هذا اقتدا
 كامل الحال بناقص الحال فلا يجوز كاقدا اللابس بالعارى والقاعد بالمومي والقاري بالاي لها ما روي عن النبي

عليه السلام

عليه السلام انه صلى اخر صلاته قاعا او الصحابة خلفه قاعا ولان القعود خلف عن القيام والتمسك خلف عن الوضوء
 وقيام الخلف كقيام الاصل ولو كان الاصل قائما كان الاقتراب جازيا فضا كذا في هذا كذا في الغسل
 بالماء على الخفين وبالماء على الجباير بخلاف ما ذكر من المسائل لان ثمة لم يوجد ما يقوم مقامه
هـ وفي فساد جهة الفرضية هـ فساد اصل هذه المنوية هـ
هـ والشمس في الفجر اذا ما طلعت هـ لم تنقح تحتها وانقطعت هـ
 قال رجل تذكر الغايبة في اثنا الفريضة الوقتية بطلت صلاته اصلا وقالا بطلت فرضيته وتبقى نفلا وعلي
 هذا الخلاف اذا طلعت الشمس وهو في اثنا الفجر وعلي هذا اذا خرج وقت الظهر وهو في الجمعة له ان التحريم
 انعقدت للفرض وقد بطل الفرض فبطلت التحريم التي انعقدت لاجلها فبطلت ضرورة لها ان هذا العارض
 ينفي صفة الفرضية لا اصل الصلاة وليس من ضرور بطلان صفة الفرضية بطلان اصل الصلاة لانه يتصور
 بدونه **هـ ومن تلا في النفل في الاولي وفي هـ رابعة بركتين يكفي هـ**
 قال اذا صلى اربع ركعات تطوعا وقرأ في احدى الاوليين واحدى الاخرين يجب عليه قضا الركعتين وقالا
 يجب عليه قضا الاربعة فحمد رحمه الله مر على صله وابو يوسف رحمه الله مر على صله وابو حنيفة رحمه الله فرؤيت
 ما اذا ترك القراءة في الركعات كلها وبين ما اذا قرأ في احدى الاوليين واحدى الاخرين ووجه الفرق وهو ان المبطل
 للتحريم ترك القراءة المفروضة يبين والقراءة في ركعة واحدة فرض يبين اما القراءة في الركعة الثانية
 فمجهد في فغند الحسن البصري القراءة فرض في ركعة واحدة لا غير فلم يوجد المبطل للتحريم هاهنا وهو ترك
 القراءة المفروضة يبين بخلاف ما تقدم لان ثمة وجد المبطل والله اعلم **هـ ومن يصل اربعا وما قعد هـ**
هـ في وسطها وذاك في النفل فسد هـ قال اذا صلى اربع ركعات تطوعا ولم يقعد على راس الثانية فسدت
 صلاته وهو قول من فرجه الله وهو القياس وقالا لا تفسد صلاته وهو الاستحسان بناء على ان القعود في كل شفع
 من النوافل فرض عند وعندهما ليس بفرض له ان كل شفع من النوافل صلاة على حدة بدليل انه لا يتعلق جواز
 بغير والقعود الاخرة في كل الصلاة فرض لها ان كل شفع انما يكون صلاة على حدة اذا اذني تحريمة واحدة اما
 اذا اذني الاربعة بخرامة واحدة كان الكل صلاة واحدة فيكفي بقعود واحدة لما في الظهر ونحوها والله اعلم
هـ وسنة الفجر لها قضا هـ من بعد ما ينتشر الضياء هـ
 قال سنة الفجر اذا فاتت بدون الفرض اجب الي ان يقضيها اذا طلعت الشمس وارتفعت وقالا لا يقضيها
له ما روي ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال من فاتته ركعتا الفجر فليقضهما لها انفاضة
 فاتت عن وقتها فلا تقضي كما ير السن لان السنة ما فعله الرسول عليه السلام وانه عليه السلام ما فعل سنة
 الفجر الا تبعا للفجر لما اذا في الوقت كسائر الاوقات او قضا كما في صبيحة ليلة التعريس وما روي من الحديث
 فمحول على ما اذا فاتت مع الفرض وفي سوي الفجر يطيل ما تلا في الركعة الاولى فيتلو كالا

قال ويطول القراءة في الركعة الاولى على الثانية في سائر الصلوات وقال لا يطيل الا في صلاة الفجر **لهما** ما
روي ابو قتادة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يطيل القراءة في الركعة الاولى على غيرها في الصلوات كلها
ولانا اجعلنا على ان يطيل الركعة الاولى على الثانية في الفجر فكذلك في سائر الصلوات **لهما** انهما استويا في حق
استحقاق اصل القراءة فيستويان في قدر القراءة لان الركعة الثانية في كونها صلاة كالاولى وما روي من الحديث
قلنا تاويله انه كان يطيل الركعة الاولى على الثانية بالثناء والتعوذ والتسمية بخلاف صلاة الفجر لانه وقت
نوم وغفلة فيستحب تطويل القراءة في الركعة الاولى على الثانية ليدرك الناس ثواب تكبير الافتتاح
لهما سلام من كان عليه السهولة **لهما** تخرج عن الصلاة فاغفلا

قال سلام من عليه سحرة السهولة يخرج عن الصلاة اصلاً وهو قول زفر وقال يخرج من وجهاً موقوفاً ان عاد الى
السجود عادت التحريمة والافلال **لهما** ان هذا السلام لو كان مخرجاً له عن الصلاة لما عادت التحريمة الا بتحريمه حديث
في فوت اماكن التدارك بالسجدة **لهما** ان السلام متمم ومحل في وضعه وقد وجد فيوجب التحلل الا ان الشرع
اخرجه من ان يكون محللاً باعتبار الحاجة والحاجة تندفع بالخروج على سبيل التوقف ان عاد الى سجود لم تحققت
الحاجة فيعود والا فلا وثمة الخلاف يظهر في مواضع منها الواقتدي به انسان بعد السلام قبل سجود السهوي
من الحالة صح اقتداؤه عنده وعندهما ان عاد الى السجود كصح اقتداؤه والا فلا ومنها انه لو نوى الإقامة في من
الحالة ينقلب فرضه اذ بعاد عنده وعندهما لا ينقلب ومنها انه اذا قصه في هذه الحالة ينتقض طهارته
عنده وعندهما لا ينتقض **وتخرج القوم من التجرمة** **لهما** تحلل الإمام بالسليمة
قال سلام الامام في اخر الصلاة يخرج المقتدي عن الصلاة وقال لا يخرج **لهما** ان المقتدي تبع للامام وصلاته
بناءً على صلته فما خرج الامام عن صلته خرج المقتدي عن صلته ضرورة كالحديث العهد والفتنة **لهما** ان سلام
الامام يوجب تمام صلته وتام صلته لا يوجب تمام صلاة المقتدي بدليل انه لو كان مسبوقاً كان عليه ان يتم
صلاته ثم يخرج فتمام صلاة كل واحد منهم بفعله لا بفعل غيره بخلاف الحدث والعمية لان ذلك قاطع وليس
بمتمم والله اعلم **لهما** ولا يصلي عارياً اذا قذر **لهما** علي لباس كله مع القذر

قال المسافر اذا كان معه ثوب كله نجس يصلي فيه قائماً بالركوع والسجود ولا يصلي عارياً بالايما وقالاهم مخير في
ذلك ان شأني فيه قائماً بالركوع والسجود وان شأني عارياً بالايما **لهما** ان هذا ترك فرض واحد وهو ازالة النجاسة
وفيما قلتم ترك فرض وهو ستر العورة والقيام والركوع والسجود ولا شك ان الاول اولى **لهما** انه اشلي بلبنتين
يفتحا رايها شاك العاري الذي لا يجد ثوباً فيختار بين ان يستر ويصلي قاعداً بالايما وبين ان ينكشف فيتم الركوع
والسجود قوله ان هذا ترك فرض واحد وفيما ذكرتم ترك فرض قلنا نعم لكن في حق صلاة الصلاة هما على السواء
لهما ولا يجوز بيع عظم الفيل **لهما** والانتفاع منه بالقليل

قال الفيل نجس العين لا يجوز بيع عظمه ولا الانتفاع بشي منه وقال ليس بنجس العين ويجوز بيع عظمه والانتفاع به

له انه بمنزلة الخنزير في حق تناول اللحم وغيره فكان نجس العين كالخنزير **لهما** ان هذا حيوان منتفع به حقيقة
يجب ان يكون منتفعاً به شرعاً اعتباراً بآثار السباع هذا هو الاصل الا اذا قام الدليل بخلافه كما في الخنزير وقد
قام الدليل في حق الخنزير من ادعي قيام الدليل هنا يحتاج الى دليل والله اعلم **لهما**

لهما لو خرج الامام واستخلف من به اقتدي من خارج فهو حسن

قال المسجد اذا كان ملأ من القوم وخارج المسجد صفوف متصلة فاحدث الامام فانصرف ليتوضأ فخرج من المسجد
فاستخلف رجلاً من كان خارج المسجد جازاً لا استخلاف وقال لا يجوز وضعت صلاة الكل **لهما** ان مكان الصلاة متحد
بدليل جواز الاقتداء به فصار استخلافه هنا كاستخلاف من في المسجد **لهما** انه اذا خرج من المسجد لم يبق في موضع
الامامة فلم يبق له حق الاستخلاف واذا استخلف فحدثت صلاته وصلاته ايضاً لم تكن امامهم عن الامام واما
جواز الاقتداء بما كان باعتبار اتحاد المكان بل لا نعدم الاحوال وجواز الاستخلاف يعتمد اتحاد المكان ولم يوجد

مسافر في شفوعه لم يقرأه نوي المقام قاعداً فليبدأ

قال المسافر اذا صلى من الظهر ركعتين بغير قراءة ثم نوى الإقامة فحدثت صلاته فلا تجوز بالقراءة في الاخرتين
وقال يصير فرضه اربعاً فيقرأ في الاخرتين وتجوز صلاته **لهما** ان التحريمة بطلت بترك القراءة في الاوليتين
لهما انهما ينظر لما قبل هذا وليستجداً ونما تلاًه المقتدي **لهما** بعد الفراغ فاخفظن واجهدن
قال المقتدي اذ قرأ آية السجدة خلف الامام ضمها الامام والقوم اجعوا على انهم لا يسجدونها في الصلاة وبعد
الفراغ كذلك عندهما وقال محمد رحمه الله يسجدونها بعد الفراغ **لهما** ان سبب وجوب السجدة قد وجد وهو
السمع والممانع قد زال فيثبت الحكم كما اذا سمعها ممن هو خارج الصلاة والحايض والجنب **لهما** ان للمقتدي بحجور
عن القراءة لكونه مولى عليه من جهة غير وتصرف المحجور لا يتعلق به حكم بخلاف الجنب والحايض لانهما ممتنعان لحق
الشرع لا بحجوران لغيره **لهما** ومن اتت بالولد الكثير كان نفاسها من الاجير

قال اذا ولدت المرأة ولداً او في بطنها ولد آخر فالنفاس من الولد الآخر وهو قول زفر رحمه الله وقال النفاس من الولد
الاول **لهما** ان المرأة حامل مادام في بطنها ولداً آخر ودم الحامل ليس يحض عندها فكذا النفاس نفاساً لانهما في حق الحكم
سواء لعليه ان العدة تنقضي بالولد الاخير فكذا النفاس لانها احكام متعلقان بالولادة **لهما** ان النفاس اما
ان يكون مشتقاً من نفس الرحم او من خروج النفس الذي معنى الولد او معنى دم واي ذلك كان قد وجد بالولد الاول
وقوله الحامل لا يحض قلنا ان الحمل دليل السداد في الرحم فكان الخارج دم غير الرحم اما ما هنا بالولد الاول انفتح
ثم الرحم فكان الخارج دم الرحم وهذا بخلاف العدة لانها تنقضي بوضع الحمل بالنصر والحمل اسم لجميع ما في البطن
لهما والحيض لا يندأ بالظهور ولا **لهما** تحتم ايضاً وهما قد فعلا

قال الحيض لا يندأ بالظهور ولا يندأ به وان تقدم على الاول دم وتاخر عن الآخر دم وقال لا يجوز ذلك **لهما** ان هذين
الدمين المختلطين ليسا يحض فلا يجعل ما ليس بحيض حيضاً **لهما** ان هذا طهر فاسد فكان دمًا حاكمًا كالدم

الفاسد طهرًا حكمًا فكان هذا ابتداءً واختتامًا بالدم لا بالطهر **وفاصل طهر الثلاث فأعلم**
بين الدمين إن يزدي عليهما وليس نصف الشهر شرطًا **الفصل**
واشترط ذلك في ذالفصل قال الطهر إذا تخلل بين الدمين أن كان الطهر أقل من ثلاثة أيام
 لم يفصل بحال لانه قليل وإن كان ثلاثة أيام أن كان أقل من الدمين لم يفصل أيضًا لانه صار مغلوبًا وكذلك إذا
 كان مثلها تغليبًا للمحرم على المباح فإذا زاد الطهر عليهما فصل ثم يجعل المحرم من الدمين حيثما كان
 فاسبقهما هو الحيض وقال لا يفصل الثلاث إذا احاط بها دمان **له** أن الطهر غالب فيجعل فاصلًا **له** أن هذا
 طهر فاسد فصار كالدمن علي ما مر في المسئلة بقاصيل وأما ويل عرفت في موضعها
لا يقطع الجمعة ذكر الفجر في حال قوت هذه الظاهرة
 قال مصل الجمعة إذا تذكر أنه لم يصل الفجر أن علم أنه لو اشتغل بالفجر يترك شيئًا من الجمعة يبدأ بالفجر
 بالاجماع ولو علم خروج الوقت أصلاً بفوته الجمعة والظهر جميعاً مضى فيها بالاجماع ولو علم أنه يفوته الجمعة
 ويكنه أدا الظهر في الوقت معني في الجمعة عند مجيء رحمه الله وقال لا يبدأ بالفجر بناءً على أن الفرض الأصلي في
 الوقت هو الجمعة أو الظهر عند الجمعة وعندهما الظهر وقد عرف في موضعها
ومدرك الجمعة في التشهد ينتمها شفعين فأحفظ وأجهد
 قال إذا أدرك الإمام في الجمعة في القعدة يصلي أربعاً ويقعد في الثانية ويقرا في الكل وقال لا يقضي ركعتين
 وقول من فرم مثل قول محمد رحمه الله في أنه يصلي أربعاً إلا أنه لا تبطل بترك القراءة في الكل ولا بترك القعدة في
 الأولى كما في الظاهر **له** قوله عليه السلام من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها ومن أدركها فعوداً يصلي أربعاً
 فهذا يقتضي وجوب الأربع إلا في وجبت القعدة في الثانية والقراءة في الكل يخرج عن العدة بيقين سواء
 كان الجمعة أو ظهرًا **له** قوله عليه السلام ما أدركتم فصلا وما فاتكم فاقضوا وقد فاتت ركعتان وما رواه لا
 يعارض هذا الحديث لانه غريب وهذا مشهور ثم نقول تأويله أدركتم فعوداً بعد السلام
وإني منّا ليس تقام الجمعة وتخلع الميت لغسل الثعنة
 قال لاجتماعه بمنّا أصلاً وهو قول زفر رحمه الله وقال لا تجتمع به في أيام الموسم **له** أنه ليس بمصروف فصار كعرفات
له أن له صورة المصروف فيه إلهية وسككا فإذا اجتمع الناس فيه في الموسم يوجد معني المصروف وهو اجتماع
 مصاح الدين والدنيا فكان مصراً بخلاف عرفات لا تماماً لأن لبناء فيها وانما يجوز إقامة الجمعة إذا كان
 الإمام هو الخليفة أو أمير الحجاز أو أمير مكة فاما أمير الحج فليست له ولاية إمامة الجمعة إلا إذا ولاه
 الخليفة أو من له ذلك وهو مقيم قال أنا غسل الميت وكفن وقد بقي عضو منه لم يغسل ينزع الكفن منه غسل
 بالاجماع فإن بقي أصبع ينزع أيضاً عند وقال لا ينزع **له** أن الغسل لم يتم فصار كما لو ترك عضو أو هذين يغسل
 إذا علم قبل أن يكفن **له** أن هذا القدر محتمل أنه قد غسل وجف ونزع الكفن قبيح فلا يجوز بالشك بخلاف للعضو

الكامل لانه لا احتمال في خلاف ما قبل التكفين لانه وقت الغسل بعد موطن علي الميت بالتيمم
صلي فلما نفي بعيد فأعلم قال إذا صلي على جنازة بالتيمم لخوف الفوت ثم حضرت أخرى والماء
 قريب منه لكنه لم يقدر على التوضي لخوف الفوت يتيمم ثانياً ثم يصلي وقال لا يصلي بالتيمم الأول **له** أن
 التيمم الأول بطل لانه جاز لضرورة وقد زالت تلك الضرورة **له** أن التيمم الأول قد صح مطلقاً لوجود
 شرطه فلا يزول إلا بالحدث أو القدر على استعمال الماء ولم يوجد والله اعلم **كتاب الزكاة**
هلاك بعض العفو والنصاب يسقط فسط ذلك في الإيجاب
والعفو لا يهلك مضر ويسقط فوط الأصل بعد تحذره
 قال إذا كان لرجل نصاب وعفو فذلك بعضه بعد حلول الحول يصرف الهلاك إلى الكل ويسقط من
 الزكاة بقدره وقال لا يصرف إلى العفو فجعل كان لم يكن فلم يسقط من زكاته شيء فإذا أصاب الأصل سقط
 من الزكاة بقدره **له** أن وجوب الزكاة شايع في الكل لما هلك هلك من الكل **له** أن العفو تبع النصاب
 والأصل في السببية هو النصاب فيصرف الهلاك أولاً إلى العفو كما في المضاربة يصرف الهلاك إلى الزرع أولاً
 ثم إلى رأس المال وصورته إذا كان له ثمانون من الغنم وجب فيها شاة فذلك أربعون وبقي أربعون عليه نصف
 شاة عنده وعند ما شاة كاملة والمسئلة لما طول يعرف بفروعه في الجامع الكبير والله اعلم
دين علي مفلس يقضيه من تعد حول زكاة فيه
 قال إذا كان له دين علي مفلس فقضاه بعد سنين فلا زكاة عليه لما مضى وقال لا تجب إذا كان مقرراً **له** أنه
 بمنزلة الضمان لانه لا يصل إليه يد فصار كالمجود **له** أن طريق الوصول إليه مأموك فكان مالاً دائماً في نفسه
 بخلاف المجود والضمان والله اعلم **والتعالي يشترى العشرية** لم يكره العشران في القضية
وحققها عشر بلا مزية قال التعالي إذا اشترى أرضاً عشرية لم يضاعف عليه العشر وقال لا يضاعف
 عليه العشر **له** أن الوظيفة الأصلية هذا فلا يتبدل بتبدل المالك كالحراجة إذا اشتراها مسلم وهذا
 لأن العشر مونة فيها معني العبادة فلا تجب على الكافر ابتداءً بالشك ولا يبطل عنه انتهاً بالشك كالحراج مونة
 فيها معني العقوبة فلم تجب على المسلم ابتداءً بالشك ولم يبطل عنه انتهاً بالشك **له** أن عمر رضي الله عنه صالحهم على
 أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الحقوق الواجبة في الأموال **وإني أدرك الزيف عز جاد**
والعكس لا عبرة للأعداد بل هو ما أنفع للعباد
 قال إذا كان النصاب من درهم أو دينار أو كيلياً أو وزنياً للتجارة فإدي زكاته من جنسه لكن أجود من النصاب
 أو أدنى منه يعتبر انفعهما للفقراء من القدر والقيمة وقال لا يعتبر فيه القدر ودون القيمة **له** أن كل ذلك يصح
 واجباً إلا أن لا تنفع في حق الفقراء أو في نظرهم **له** أن أجود ساقطة العبرة في أموال الزبوية عند المقابلة
 بالجنس فنصوته إذا أدي خمسة دراهم زبوني عن خمسة جياذج عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله وعند

محمد رحمه الله لا يجوز وعليه من اسائر اموال الربوية **كتاب الصوم**

وَلَوْ مَرَّ بِضِلَّ الشَّهْرِ صَحَّ عَشْرًا. وَمَاتَ كَانَ الْفَرَضُ هَذَا الْقَدْرًا. وَعَنْهُمَا يُرْوَى وَجُوبُ الْكُلِّ. وَلَيْسَ هَذَا فِي كِتَابِ الْأَصْلِ.

قال اذا مرض شهر رمضان كله ثم صح بعد ذلك عشرة ايام ولم يصم ثم مات فعليه صوم عشرة ايام لا غير في ظاهر الرواية حتى يطعم عنه لعشر ايام وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ان عليه صوم كل الشهر **له** انه لم يدرك من العشر الا هذا القدر فلا يلزمه الا هذا القدر **لهما** ان هذه العشرة صالحة لقضاء العشرة الاولى والوسطى والاخرى فصارت له ادر ذلك الكل **ما صدقات الفطر كالديون لازمة الصبي والمجنون** قال صدقة الفطر لا تجب في مال الصبي والمجنون وقال لا تجب **له** ان هذه عبادة فلا تجب على الصبي والمجنون كالزكاة **لهما** ان هذه مونة فاشبهت النفقة ذلك عليه قوله عليه السلام ادوا عمن تمونون فعلم ان هذا من باب المون فتجب عليها كالنفقة بخلاف الزكاة لانها عبادة محضة **ولا يري التحجيل قبل الشهر** في صوم نذر واغتكاك نذر قال اذا قال الله علي ان اصوم رجبا او اعتكفت فصام او اعتكف شهر اقبله وذكر الصلاة على هذا الوجه لم تجز عن النذر وهو قول زفر وقال لا يجزيه **له** انه التزم عبادة بدنية في زمان مخصوص فلا يجوز تقديرها عليه كصوم رمضان قبله وصلاة الظهر قبل الظهر **لهما** انه ادى الواجب بعد وجود سببه فيجوز كما لو نذر ان يتصدق في رجب فتصدق قبله والجامع بينهما ان الداء اخل تحت النذر ما هو قربة وقربة نفس الفعل لا تعيين الزمان بخلاف صوم رمضان وصلاة الظهر لانه لم يوجد سبب وجوبها والله اعلم

كتاب الحج وقيل ان تحريم لو تطيب يكره فيما رتبه لم يذنب

قال اذا تطيب قبل الاحرام ثم احرم وقد بقي ذلك يكره وقال لا يكره **له** ما روي ان عمر رضي الله عنه انه خرج من مكة فوجد راحة الطيب فقال من هذا فقال معاوية مني فقال انت لها يعني مثلك يعمل هذا فقال يا امير المؤمنين طيبتي اختي حبيبة فقال لترجعن وتغتسلن فرجع وغسل وعن عثمان رضي الله عنه انه امر رجلا فقل ذلك ان يغسله بالطيب **لهما** قول انيس رضي الله عنه رايت وبصر الطيب على مفرق رسول الله عليه السلام وهو يلقي وعن ام حبيبة انها قالت انتهيتنا الى الروحاء والطيب يسيل من جباهنا من العرق وما روي قلنا امر ذلك قطعاً يوم اجاهل انه فعل ذلك بعد الاحرام **ولو اهل في الوفاء محرم** **هـ** حجة اخرى فليست تلزم قال الافلاك مجتئين او عرتين معاً لا يصح وقال لا يصح وكذا حجة ثم حجة او حجة ثم حجة **له** ان الاحرام عقد على الاداء فلا ينعقد الا لتصور الاداءه واداء مجتئين او عرتين معاً لا يصح فلا ينعقد عليهما كما لا ينعقد على اداء الصورتين **لهما** ان الاحرام بالتحريم محض في الذمة ولهذا يصح منفصلاً عن الاداء حتى يصح في غير شهر الحج فيصح مجتئين كالنذر **لهما** بخلاف الصلاة لانها لا تقع الا متصلاً بالاداء **لو قص خمساً من يديه محرم**

له لم يكره تصدق لكن دمر **له** قال اهرم اذا قص اظافر من يدين او رجلين او من يد ورجل او زاد

علي الخنس حتى قص من كل واحد ربعاً فعليه دم وقال عليه صدقة **له** انه ربع وزيادة فصارت كقص يد واحدة او رجل واحدة **لهما** انه ليس بارتفاق كامل ولا تنزيه كامل اما الارتفاق فلانه يتأذى به وكذلك التنزيه لانه يشين في الاعين بخلاف يد واحدة او رجل واحدة لانه كامل في الارتفاق والتنزيه والله اعلم **وقصه الكل موضعين** **فيه دم وأوجباً دمين**

قال اذا قص اظافر يدي واحدة ولم يكتف عن ذلك حتى قص اظافر يدي اخرى او فعل ذلك في يد ورجل او في رجلين في مجلسين مختلفين فعليه دم واحد وقال عليه دمان **له** ان الخنس واحد فيقتل اخل كترك الحمار في ايام رمي الجراد والافطار في ايام رمضان وصار كما اذا قص الكل في مجلس واحد وكما اذا حلق ربع راسه ثم حلق ربعه في مجلس آخر **لهما** ان الفص يشبه جناية واحدة فحلق جميع الراس لانه قص كل واحد ويشبه جنايات مختلفة لانها تحل اعضاء متفرقة فان اتخذ المجلس جعل واحداً حكماً وان اختلف المجلس جعل متعدداً حكماً عملاً بالشبهين بخلاف حلق الراس لان محله واحد وبخلاف رمي الجراد لان ذلك جناية ترك الواجب والكل واجب واحد في جنسه ومنه جناية ارتكاب المحذور فلا يجوز قياس احدهما بالآخر بخلاف كفارة الفطر لا تنادي بالشبهات ولهذا لا يجب على المكرم والناسي والمخطي اما هنا فبخلافه **في قتل صبي مثله من النعم** **ان كان ذاملاً والا فالحكم**

يقضي بصوم او طعام او يدم **واوجب الشيطان في الحل القيمة** **ثم اهدا القاتل اخيأ رشم** **في الهدي والاطعام والصوم قسم**

قال المحرم اذا قتل سيده ما كولا اللحم يقومه عدلان لها بصارت في المكان الذي قتله فيه واخيأ رشم في تعيين النزع والتصدق او الصوم الى الحكيم ايضاً ان شاء احلما عليه بالهدي وان شاء بالاطعام وان شاء بالصيام وقالوا اخيار فيه الى القاتل **له** قوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة الآية فنصب الهدي لوقوع الحكم عليه **لهما** ان الواجب على القاتل فكان الاختيار في التعيين اليه كما في كفارة اليمين وانما حكم العدلين لبيان قدر الواجب بالتقويم واما النص قلنا فتاويله والله اعلم فجزا المقتول اذا كان من النعم هدياً او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صيماً مثل ما سحتم به ذوا عدل منكم هدياً فيكون مقصوداً اعلى بيان المثل ونصب هدياً اعلى حال في حال الاهداء يسبق ما قبله ايجاً با على العبد من غير حكم اهدا ذكر بكلمة او فيكون اليه اخيار قال وان وقع الاختيار على الهدي فالمعتبر هو المثل من حيث الصورة دون القيمة فقط عند حجب في الحمار الوحش بقرة وفي النعامة جمل وفي الظبي شاة وفي الارنب عناق اوجدي وفي اليربوع جفء وان لم يكن له مثل كالحمامة والظير يشترى بقيمته هدياً وقالوا المعتبر هو المثل من حيث القيمة **له** قوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم اوجب للمثل من النعم وذلك بما قلناه وعن عمر رضي الله عنه انه اوجب من النعم كما قال محمد رحمه الله **لهما** انه حيوان غير مضمون بالمثل فيكون مضموناً بالقيمة كالمملوك واما الآية فالمراد منه من النعم المقتول من النعم لان يكون المثل من النعم وقوله فجزا مثل ما قتل يعبراً مرفوعاً متوقفاً اي فعليه جزاء ثم قرئ فقال مثل ما قتل من

النعم ومثل الحيوان قيمته لانه مماثله معني واما حيوان آخر لا مماثل له لا ذانا ولا معني ويقرا فجزا مثل برفع الاول
 وخفض الثاني اي فعله جزا مثل ما هو المقتول وجزا عينه سواء الثاني ان هذا يقتضي ايجاب
 المثل والمثل علي نوعين صورة وقيمة فالمثل من حيث القيمة صار مراد بالاجماع حتي لو لم يكن له مثل كالحامة يجب
 القيمة فلا يصير المثل من حيث الصورة مراد لانها مختلفان من ساق المتعة هديا واغتمره
وَابْتِ قَبْلَ خَلْقِهِ إِلَى الْمَقَرِّ وَحَجَّ بَعْدَ عَوْدِهِ مِنْ عَامِيهِ لَمْ يَكُنِ الْمُتَعَةُ مِنْ أَحْكَامِيهِ
 قال الانافي اذا اعتمر في اشهر الحج ثم عاد ولم يخلق حتي الم باهله او كان طاف اكثر طوافه والتم باهله ثم عاد وحج
 من عامه ذلك لا يكون متمتعاً وقال لا يكون متمتعاً وعلي هذا الخلاف اذا اعتمر في اشهر الحج ومن نيته التمتع وقد
 ساق الهدي لمتعته ثم الم باهله ثم عاد وحج من عامه ذلك لان سوق الهدي يمنع القتل له انه اذا سافر من حقيقة
 والمتمتع من يجمع بينهما يسفر واحد **لها** ان احرامه متى كان باقيا لم يصب المامه باهله فكانه بمكة فكان حكم السفر الاول
 قائما **كتاب النكاح** مجنونته كبري في السن تزويجها للاب لا لابن
 قال اذا كان المجنون اب وابن فولاية تزويجها للاب وقال ابو حنيفة رحمه الله لابن وهو احدى الروايتين عن ابي
 يوسف رحمه الله وفي رواية لهما ويقدم الابن للاب **له** ان شفقة الاب او فراه ثبات الولاية له اولى كولاية التصرف
 في المال **لها** قوله عليه السلام النكاح الي العصبات ولان قوابة الابن اقوي ولهذا كان ميراثه اكثر فان السدين للاب
 والباقي للابن واما التصرف في المال قلنا هذا باطل بالجد مع الابن فانها لو اجتمعا فولاية التصرف في المال للجد
 وولاية التزويج للابن **والفسق ليس يسقط الكفاة الا الذي ادى الي الدناة**
 قال الفاسق كفو للمصلحة الا ان يكون محال يستحق به بان يسكر ويدخل في السوق فيسخر به الصبيان وقال
 ابو حنيفة لا يكون كفوا وقال ابو يوسف ان كان فاسقا مغلبا فكذلك وان كان مستترا كان كفوا **له** ان فسق
 الزوج اذا لم يسقط جاحده لا يغير به في العرف فلا يفوت مقاصد مصالح النكاح **لها** ان الدناة مقصودة في
 باب النكاح قال عليه السلام عليك بذات الدين ولان الفسق خصوصاً علي وجه الاغلا بوجوب الشين ويحل
 بالسكن والازدواج وبعض مقاصد النكاح ناكح معتد به طلقها وقيل ان يقرنها فارقتها
مهرها ينصف ولا يكمل والعدة الاولى ولا تستقبل
 قال اذا ابا ان امراته المدخول بها ثم تزوجها في العدة ثم اباها قبل الدخول بها فلها نصف المهر وعليها اكمال
 العدة الاولى وقال عليها استيناف العدة ولها اكمال المهر **له** ان من اطلاق قبل الدخول حقيقة وذلك بوجوب نصف
 المهر لكن بوجوب اكمال العدة الاولى لانها وجبت بالطلاق الاول لكن لما تزوجها ثانيا لم يظهر حكمها فاذا ابا النكاح
 بالثاني ظهر ذلك **لها** انه تزوجها وهي في فوضه لا اشتغال رجها بما به مما سبق من وطيه وهو بمنزلة تجديد
 فيضه بابداء فعله وهو كمن غضب عينا ثم اشتراه من مالكه ان الثمن يتاكد عليه بنفس الشراء قبل تجديد فيضه
 كذا هذا والله اعلم **لو نكح المسلم ذو الايمان ذمية لم يكف ذميان**

مطلوب ولاية تزويجها للاب

قال اذا تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين لا يجوز وقال لا يجوز **له** انما شاهدان في حقها لا في حقها فكانها
 سمعا كلامها لا كلامه وذلك لا يكفي لان الشهادة تشترط لصحة النكاح والنكاح كلامهما **لها** ان الشهادة شرط
 لوقوع ملك المتعة لا لوقوع ملك المهر لان ملك المهر مال فيشترط الاشهاد عليها وقد اشهد عليها من يصلح
 شاهدا عليها فحوز **وردة الزوج طلاق زوجته وهي لدى الشئخين فتخضع لهما**
 قال اذا ارتد الزوج وحرمت عليه امراته فهي فرقة بطلاق وقال هي فرقة بغير الطلاق وهي فسخ **له** ان
 الردة تضاد احكام النكاح فصار ردافعا له كقوله طلقك **لها** ان الردة ابطال الدين لا ابطال النكاح
 الا ان الشرع حرم المحل لانعدام فوايد النكاح فيوجب الفرقة بطريق الفسخ **اسلم حربي مع النشوان**
وهن خمس اوها اختان تختار منها اربعا او اثنا والبت ان يقرن بامر بنتا
وانبلا اخرها اذا صنع مرتبا وكلها اذا جمع
 قال اذا اسلم حربي وتحت خمس نسوة او اكثر وتحت اختان له ان تختار واحدة من الاخنتين واربعاً من
 الخمس وقال لا يفرق بينه وبين الكل ان تزوج من جملة وان نكحهن علي التعاقب او الاربع جملة ثم الخامسة
 بقي نكاح الاربع وفرق بينه وبين الخامسة وان نكح واحدة منهن ثم اربعا جاز نكاح الواحدة وحدها **له**
 ما روي ان غيلان الديلي اسلم وتحت عشرين نسوة اسلمن فخير النبي عليه السلام فاختر اربعاً منهن
 وعن فيروز الديلي انه اسلم وتحت اختان فخير النبي عليه السلام فاختر احدهما ولان النكحهن صحيح
 لان خطاب النكح لا يتناول الكفار وانما يقع احرمه بعارض فيخير كما لو طلق احدا من **لها** ان هذه النكحة
 فاسدة في نفسها لانعدام شرعية الاخنتين والنكح جملة الا اننا لا نتعزم من له لانا امرنا بان نتركهم وما يدبرون
 فاذا اسلموا جبت التعزم من لهم حكم الفساد كنكاح المحارم واما تخيير الرسول عليه السلام كان في التزوج بعد
 الفرقة حملناه علي هذا ابدل ما ذكرناه **لا تمنع الزيادة المتصلة تنصف المهر الذي قد اوصله**
 قال المهر اذا زاد بعد القبض زيادة متصلة ينصف الكل وقال لا ينصف الكل وعليها رد نصف قيمة
 الاصل يوم قبضت **له** ان تنصف الاصل واجب بالطلاق قبل الدخول والزيادة قائمة بالاصل تابعة لها
 فينصف ينصف **لها** ان الزيادة غير مفروضة عند العقد حقيقة وحكما فلا يمكن تنصيف الزيادة
 ولا تنصيف الاصل بدونها بخلاف ما قبض **والقول في مقدار مهر المثل لو ارث المرأة لابي الفضل**
والقول في ذلك في الحائض لو ارث الزوج لدى الشئخين
 قال اذا وقع الاختلاف بعد موت الزوجين بين ورثتهما في قدر مهر المسمى فالقول قول ورثتهما اذا كان
 مهر المثل يشهد لهم ولا يصدقون في الزيادة وقال القول قول ورثته ولا يعتبر مهر المثل الا بايوسف يرد
 قولهم في المستنكر في حالة الحياة والموت جميعاً وقد اشرنا الي الحجج في اختلاف الزوجين في قدر المسمى في
 حالة الحياة في باب ابي يوسف وفي اختلاف الورثة في اصل التسمية في باب ابي حنيفة رحمه الله

وَأَنَّ يَكُ الْمَرْءُ رَجُلًا فَإِلَّا وَلَدَ: حُرُّ عَلَى الْفِيمَةِ لَا عَجْدُ بَرْدَ:

قال العبد والمكاتب والمداير إذا تزوج امرأة فغرة رجل انما حرق فولدت منه اولادهم ظهر ذلك بخلافه فالاولاد احرار وقالوا هم احرار قال ما قد ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم ان ولد المغرور حر بالقيمة من غير فصل لها ان هذا ولد حصل بين رقيقين فلا يمكن القول بحريته بخلاف الاب احرار لانه طلب حريته وهذا حر فامكن اثباته واما اجماع الصحابة قلنا ثبت ذلك حكما منهم بذلك لا قولا وكان ذلك في الاب احرار **وَرَدُّهَا الزَّوْجُ بِعَيْبٍ فَحُشٌّ: تَجُوزُ كَيْلًا بِعُسْرِ النَّعِيْشِ:**

قال المرأة اذا وجدت زوجها مجنوناً او مجذوماً او ابرصاً لها حق الرد وقال لا ليس لها حق الرد له ان هذه العيوب تحل بمصالح النكاح لانه لا يمكنها التمكن منه في اجزاء اللشش ولخوف العذوي فصار كما اذا وجدته عتيقاً او مجنوناً **لَهَا** ان هذه العيوب لا تقوت المستحق بالعقد هو الوطي وحل الاستمتاع الا انه يوجب نفقة طبيعتها وذلك لا يوجب الرد كما لا يوجب الفروج الفاحشة بخلاف الحب والغنى لانها يقوتان المستحق بالعقد

هـ وَالْإِطْلَاقُ يُسْقَى لَبَنًا ثَلَاثِينَ خَلْطًا وَكَانَ مَسْفُوتَيْنِ هـ

هـ كَانَ الرِّضَاعُ مِنْهُمَا وَالْأَكْثَرُ: لَا يُسْقَى أَقْلٌ بَلْ يَقَرَّرُ:

قال اذا اختلف لبن امرأتين وارضع به صبي واحداً قليلاً والاخر كثيراً فالرضاع يثبت منهما وقال يثبت حكم الرضاع من ذات اللبن الاكثر **له** ان الجنس لا يغلب الجنس ولكنه يكثره فكان لكل واحد منهما حكم نفسه **لَهَا** ان القليل صار مغلوباً بالكثير حقيقة وانه يصير كالاستهلاك فصار كخلط اللبن بالماء ونحوه **هـ وَمَوْتُهُ أَوْ مَوْتُهَا فِي الْمَدَّةِ: يَوْجِبُ فِيمَا اسْتَجَلَّتْ رَدَّهُ:**

قال اذا مات احد الزوجين بعد استكمال النفقة شهراً او سنة قبل مضي المدّة والنفقة قائمة او مستهلكة يسترد بقدر ما بقي من المدّة وهو القياس وقال لا يسترد بشئ وهو الاستحسان **له** انها عوض عن الاحتباس ولم يوجد الاحتباس في جميع المدّة **لَهَا** انها وجبت بطريق الصلة فينا كد الموت وينقطع حق الرجوع كالموهوب وكما لو هلك النفقة من غير استهلاكها والله اعلم **كتاب الطلاق**

هـ: تَطْلِيقُ حُبْلَى كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً: لَيْسَ بِمَسْنُونٍ وَهَذَا أَيْدَرُ:

قال اكامل لا تطلق للسنة الا واحدة وهو قول زفر وقال لا تطلق ثلاثاً للشبهة ويفرق بين كل تطليقتين بشهر **له** ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه وجابر والحسن مثل مذهبه لانه طهر واحد فلا يصلح للتفريق كالطهر المتدلهما انه مدّة كاملة فيفصل بين كل طلاقها بشهر كالايسة والصغيرة والجامع بينهما اقامة شهر مقام طهر فيكون تجديد الرغبة واما الحديث قلنا المروي عنهم ان احسن الطلاق ان تطلق الحامل واحدة وبه نقول **هـ: وَتَبْطُلُ الرَّجْعَةُ بِالتَّيْمُمِ: فِي آخِرِ الْعِدَّةِ مِنْهَا فَأَعْلَمُ:**

قال التيمم يقطع الرجعة في التي ايامها دون العشرة وقال لا يقطع ما لم تفصل او يثبت فيها حكم من احكامه

الطهارات **له** ان التيمم طهور عند عدم الماء مطلقاً وهذا محلها اداء الصلاة فصار كالإغتسال بالماء **لَهَا** ان التيمم طهره ضرورة فلا يظهر حكم طهارته الا عند اداء ما لا يتأدى الا بالطهارة وفي الصلاة وما يجري مجراها ولم يوجد **هـ: صَغِيرَةٌ مُعْتَقَةٌ الْمَوْتُ تِلْكَ: مَا دُونَ يَضْفُ الْحَوْلُ بَعْدَ يَسْتَبْدِلُ:** **هـ: وَإِنْ تِلْكَ بَعْدَ شَهْرٍ عَشَرَ: وَعَشْرًا يَوْمًا كَذَلِكَ قَادِرُ:**

هـ: فَضْوَمِنَ الْمَيْتِ فَاسْمَعْ وَادِرُ: وَتَابَتْ أَيْضًا لَدَيْ الشَّيْخَيْنِ: نَسَبَتْهُ مِنْهُ إِلَى الْحَوْلَيْنِ: قال الصغيرة المتوفى عنها زوجها يثبت نسب ولدها الي عشرة اشهر وعشرة ايام وقال يثبت الي حولين **له** ان مضي اربعة اشهر وعشرة ايام طريق متعين لانفساً عدتها فاذا مضت صار كما انها اقرت بانفساً عدتها ولو اقرت ثم ولدت بعد ذلك لسته اشهر لا يثبت نسبه من الزوج وجعل كانه من علوق حادث ولو ولدت لاقبل من ذلك يثبت نسبه لعلوقها في الاقرار فكذلك هذا **لَهَا** ان احتمال العلوق في كل المدّة قائم فصارت كالكبيرة وفي الكبيرة اذا لم تقر بانفساً العدة يثبت النسب الي حولين فكذلك هذا

هـ لَا يَهْدِمُ الثَّانِي مِنَ الزَّوْجَيْنِ هـ تَطْلِيقُهُ الْأَوَّلَى وَلَا الثَّانِي هـ

قال المطلقة بطلاقين اذا تزوجت بزواج آخر ثم عادت الي الاول تحرم عليه بما بقي من الطلقات الثلاث وهو قول زفر والثاني وقال لا تحرم عليه الا بثلاث تطليقات **له** ان الزوج الثاني منهي للحرمه الثابتة بالثلاث لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ولا ينصّر انما قبل شوبها وبعد الطلقة والطلاقين لم تثبت الحرمة فكيف تنتهي به **لَهَا** ان الزوج الثاني مثبت للحل لقوله عليه السلام لعن المحلل والمحلل له والمراد منه زوج الثاني واذا كان مثبتاً للحل مطلقاً يجب ان يثبت به اصل الحل ووصفه الا انه تقاعد عن اثبات اصل الحل لانه ثابت في المحل فيثبت وصف الحل وهو كونه محالة لا تحرم الا بالثلاث

هـ: لَوْ عُلِقَ الْمُؤَيَّ عِتَاقُ أُمِّهِ: وَطَلَّقْتَهُمَا زَوْجًا بَعْدَ وَتِهِ:

هـ: وَحَلَّ بِالشَّرْطِ أَنْ رَأَى: رَجَعَتْهَا فِيمَا أَبَوْ حَفْصٌ رَوَى:

قال اذا قال لامرأته وهي امه انت طالق ثنتين اذا عدا وقال لها مولاه انت حر اذا عدا عدا عتقت وطلقت ثنتين وله ان يراجعها وقال ليس له ان يراجعها وعلي رواية ابي حفص وذكرني رواية ابي سليمان **هـ** قوله مثل قولها واجمعوا علي انه لو قال لها انت طالق ثنتين مع عتق مولانا ايّاك فاعتقها المؤي له ان يراجعها **له** ان العتق يثبت مقارناً مع الاعتناق لانه حكمه وكذا حكم الطلاق بقا رنه فالطلاق يعلقان بمجي الغدا فاذا عدا الغدا يعلقان معاً ثم العتق يصادفها وهي امه فكذلك الطلاق والامه تحرم تطليقتين بخلاف قوله انت طالق ثنتين مع عتق مولانا ايّاك لان الطلاق ثمة معلق بالعتق فيقع بعد بيان انه جعل الطلاق مقارناً للعتق والمقارنة اما تثبت بان يتعلق بشرط واحد او بان يتعلق بالطلاق بالعتق وهما تام يتعلقان بشرط واحد فيتعين الطريق

الثاني والله اعلم. **وَمَنْ يَقُولُ فِي الْيَمِينِ كَلَامًا نَكَحْتُهَا فَهِيَ طَلَقٌ مِنْهَا هـ**
إِنْ يَتَزَوَّجَهَا ثَلَاثًا وَدَخَلَ فِي كُلِّ عَقْدٍ وَهُوَ فِي يَوْمٍ حَصَلَ
تَطْلُقُ ثَلَاثًا وَالْمَهْرُ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفُ مَهْرٍ وَاجِبٌ أَيْضًا مَعَهُ
وَيُوقَعَانِ هَاهُنَا ثَلَاثِينَ وَيُوجِبَانِ النِّصْفَ وَالْمَهْرَيْنِ

قال اذا قال لامرأة كلما تزججت فانت طالق فترجوها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة بانت منه بتطبيقات وعليه اربعة اصدقية ونصف وقال ابو يوسف في الامالي هي امراته وقد طلقت طلقتين عليه صدقان ونصف وهو قياس قول ابي حنيفة رحمه الله **له** انها لما تزوجها اولاً وقت طلقة قبل الدخول وجب نصف مهر بالدخول بعد وجب مهر آخر للشبهة فاذا تزوجها ثانياً صح وقت طلقة قبل الدخول ايضاً لان الدخول الاول ليس بدخول في هذا النكاح فيجب نصف مهر آخر فاذا دخل بها يجب مهر آخر ولم يصرمراجعاً فاذا نكحها ثانياً طلقت ثالثاً قبل الدخول ايضاً فوجب نصف مهر ثم بالدخول مهر آخر فطلقت ثالثاً لوجود الشرط ثلاث مرات ووجب بكل نكاح نصف مهر وبكل دخول مهر فصارت اربعة مهور ونصف مهر **لهما** لما تزوجها اولاً طلقت ووجب نصف مهر لما تزوجها ثانياً فادخلها تزوجها ثانياً يقع طلقة واحدة رجعية لانه بعد الدخول عندها لان الدخول الاول دخول في النكاح الثاني عندها فيجب مهر تام فاذا دخل بها بعد صار مراجعاً فلما تزوجها ثالثاً لم يكن ذلك نكاحاً فلا يقع الطلاق الثالث فكان الواقع طلاقين لا غير ووجب عليه نصف مهر بالطلاق الاول ومهر بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني **وإن يزدمع الطلاق بايناً**
فَقَدْ رَأَوْقَ الثَّلَاثِ كَيْبَاناً وَأَتْبَعَا خَمْسًا مِنَ الْمَهْرِ نِصْفًا وَلَا فَرْقَ لَدِي الْآخِرِ
قال ولو قال لها كلما تزججت فانت طالق باين فترجوها ثلاث مرات في يوم واحد ودخل بها في كل مرة بانت بثلاث بالاجماع ولها عند مجرد اربعة مهور ونصف مهر كما في الفصل الاول لان كل طلاق قبل الدخول عنده وعندهما عليه خمسة مهور ونصف مهر لانه لما تزوجها اولاً طلقت قبل الدخول ووجب نصف مهر وبالدخول بعد وجب مهر كامل وبالنكاح الثاني يجب مهر كامل لانه طلاق بعد الدخول ويجب مهر آخر بالدخول بعد ولم يصرمراجعاً لان الطلاق باين وبالنكاح ثالثاً طلقت ثالثاً ووجب مهر كامل لانه طلاق بعد الدخول ثم بالدخول يجب مهر آخر تام فصارت المهور خمسة ونصف بالطلاق الاول ومهر بالطلاق الثاني ومهر بالطلاق الثالث وثلاثة مهور بالدخول ثلاث مرات **لَوْ قَالَ كَلَّمَ وَلَدْتُ بِأَنَّهُ فَطَلَقَ أَنْتَ طَلَاقَ السَّنَةِ**

فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً فِي بَطْنٍ فَوَاحِدٌ حَلٌّ بِأَوَّلِ ابْنٍ هـ
وَلَمْ يَقَعْ تَانِ بَيْنَ وَمَضَتْ بِالثَّالِثِ الْعِدَّةَ مِنْهَا وَانْقَضَتْ
فَإِنْ يَتَاخَرُهَا فَتَانِ يَقَعُ وَلَمْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِ شَيْءٍ فَاسْمَعُوا
وَأَوْقَعَا بَعْدَ النِّقَاسِ الْأَوَّلِ وَاشْتَيْنِ فِي ظَهْرَيْنِ بَعْدَ فَضْلٍ

قال في الجامع الكبير اذا قال لامرأته كلما ولدت ولداً فانت طالق للسنة فولدت ثلاثة اولاد في بطن واحد عند مجرد من فرجهما الله طلقت واحدة بولادة الاول ولا يقع بولادة الثاني شي عندهما لان الكامل عندهما لا تطلق للسنة الا واحدة فاذا ولدت الثالث انقضت عدتها فلا يقع شي فان نكحها بعد ذلك طلقت اخري لوجود وقت السنة بالكلام الثاني الذي صار كالمفوض به عند ولادة الثاني ثم لا يقع شي لان الكلام الثالث الذي صار كالمفوض به عند ولادة الثالث صار حال انقضاء العدة فلم ينعقد وقال يسع الطلاق الاول حين تطهر من النفاس بعد الولد الثالث ثم اذا حاضت وطهرت وقت اخري شر اذا حاضت وطهرت وقت اخري وبانت بثلاث وهذا ابن علي اصل وهو ان النفاس من الولد الاول او من ولد الاخير عندهما من الولد الاول والنفاس ليست محللاً للطلاق السنة فيتاخر الطلاق الاول الي ان تطهر من نفاسها بعد الولد الثالث ويتاخر الثاني الي طهر آخر والثالث الي طهر اخر وعند مجرد من فرجهما الله النفاس من الولد الاخير فاذا ولدت الاول وجد شرط طلاق السنة وفي محل الثاني والثالث علي ما ذكرنا

وَالْقَوْلُ لِلْمَرْأَةِ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ لَطَلَاقٍ فَارِقٌ

قال اذا قال لامرأته انت طالق واحد ولا شي فهي واحدة وهو قول ابي يوسف الاول ثم رجع وقال لا يقع شي وهو قول ابي حنيفة وذكر في الجامع الصغير اذا قال انت طالق واحدة او لام يقع شي عندهما وعند مجرد رجعه يقع واحدة **له** انه ادخل الشك في قوله واحدة ولا شي فبطل ذلك وبقي قوله انت طالق كما في قوله هذه طالق وهذه او هذه طلقت الاولى لا غير لانه شك في الاخرين **لهما** انه ادخل الشك في الواقع وغير الواقع فلا يقع لان العدد مع الطلاق اذا ذكر فالواقع هو العدد وهذا يقع العدد لا ان يكون ايقاء وعدداً ولهذا الوقا لها قبل الدخول انت طالق ثلاثاً يقع ثلاثاً ولم يقل انها بانت بقوله انت طالق فلا يقع الثلاث وصار كما اذا قال انت طالق اولاً ولو قال لها انت طالق ثلاثاً ولا شي فهو علي هذا الخلاف **وموقع الرجعي لا يملك أن يجعل ذلك بايناً فليعلمن** قال اذا طلق امرأته طلاقاً رجعياً ثم قال جئت ذلك الطلاق بايناً لا يصير بايناً وعندها يصير بايناً **له** انه قصد تغيير المشرع فلغا **لهما** انه يملك جعله بايناً بشرط البند فدل انه داخل في ولايته فيصح احاق هذا الوصف نصيحاً التصرف فيه وتحصيلاً لغرضه

وَإِنْ يُعْلِقُ رَجُلٌ لِرُؤُوسِهِ طَلَقًا لَهَا بِفِعْلِهَا فِي صِحَّةٍ
وَلَمْ يَجِدْ بَدَنًا وَحَالَ عِلَّتِهِ تَفَعَّلَهُ تَحَرُّرٌ عَنْ وَرَاشَتِهِ

قال الصحيح اذا علق طلاق امرأته بفعلها وهو فعل لا بد لها منه كالصلاة والصوم وكلام الابوين وطلب الحقوق من الخصوم والاكل والشرب ونحو ذلك فنعلت في مرضه ذلك لا تصير فاراً ولا ترث المرأة وقالوا تصير فاراً وترث **لهما** انه لم يطل حقا في مرضه لان تعليقه وجدي حال الصحة **لهما** انها مضطرة الي هذا الفعل فانتقل فعلها اليه كمن فعل القاضي الي الشاهد اذا رجع لان القاضي صار ملجأ من جهة فصار كالتعليق بفعل نفسه

لَوْ عَلِقَ الْمَرْجُوحُ الْقَلْبَ لَهَا الطَّلَاقُ لَمْ يَقَعْ بِالْكَذِبِ

قال اذا قال لامرأته ان كنت تحبيني بقلبك فانت طالق فقالت اجبت وهي كاذبة لا تطلق وقال لا تطلق له ان المحبة اذا علقت بالقلب يراد بها حقيقة الحب ولم يوجد حقيقة الحب لهما ان المحبة لا تكون الا بالقلب فلما ذكره فضا وكانه اطلق ولو اطلق بتعلق بالاجابة عن المحبة كذا هذا لو كثر الابدان للشرب يد

تكرر الطلاق للتعدد يد قال اذا قال لامرأته والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا اقربك في مجلس واحد واراد به التكرار فاليامين واحد والايلاء واحد وان لم يوشيا واراد به التشديد وهو لا يمتد ادون التكرار فالأيمان ثلاثة بالاجماع والايلاء ثلاثة

في القياس وهو قول محمد وفي الاستحسان واحد وهو قولها ان الأيمان قد تعددت وتعددت مدتها لان مدة الاولى تنقضي قبل مدة الثانية فيلزمه وكذلك الثانية مع الثالثة فصار كما اذا اختلف المجلس لهما ان الطلاق في الايلاء لا يقع بتعدد اليامين بل بترك الشيء وهما هنا ترك الشيء واحد لان المجلس واحد فجمع الكلمات المتفرقة فصار كقوله اذا جاء غدا فواسه لا اقربك قالها ثلاثا فجاء غدا كان الايلاء واحدا وثلاثة ايمان كذا هذا والله اعلم بالصواب

كتاب العتاق عتقان بين خارج وثابت ود اخل مع البيان الغايث
للتأيت الثلاثة الأرباع والنصف للخارج بالاجماع
والربع للداخل في قتياله والنصف فيما قاله شيخنا

قال رجل له ثلاثة اغنياء دخل عليه اثنان فقال احدهما حرثم خراج احدهما ودخل الثالث فقال احدهما حرثم ذلك في صحته ثم مات قبل البيان اجمعا على انه يعتق من الثالث ثلاثة ارباعه ومن الخارج نصفه واختلفوا في الدخول قال محمد رحمه الله يعتق منه ربه وقال لا يعتق نصفه كالخارج ولو كان منه في المرض ولا يخرج ذلك من الثلث

يضر كل واحد منهم في الثلث بعد رحيته فعند ما وصية الثابت بثلاثة ارباعه ووصية الخارج بنصفه ووصية الداخل بنصفه فاحتجنا الى عدد له ربع ونصف وذلك اربعة فيجعل كل رتبة على اربعة اسهم يضرب الثابت بثلاثة اسهم والخارج بسهمين والداخل بسهمين فيصير سبعة هذا الثلث المال والثلاثان

ضعف ذلك فيصير الكل احدا وعشرين كل رتبة سبعة يعتق من الثالث ثلاثة ويسعى في اربعة ومن الداخل سهمان ويسعى في خمسة ومن الخارج كذلك فكانت الوصية سبعة وسهام السعاية للورثة اربعة عشر فاستقام الثلث والثلاثان وعنده الثابت يضر بثلاثة والخارج بسهمين والداخل بسهم واحد فيكون ستة والثلاثان اثنا عشر فيلزم ثمانية عشر كل رتبة ستة فيعتق من الثالث ثلاثة ويسعى في ثلاثة ومن

الخارج سهمان ويسعى في اربعة ومن الداخل سهمان ويسعى في خمسة فصار الوصية ستة وسهام السعاية اثنا عشر فاستقام الثلث والثلاثان ان الداخل يصيب العتق بالكلام الثاني دون الاول والكلام الثاني صحيح في حال دون حال لانه ان بين العتق في الثالث بالكلام الاول فالكلام الثاني لانه خرج بين حر وعبد وادامح

في حال

في حال دون حال فيفيد عتق نصف رتبة بين الثابت والداخل فيصيب كل واحد منهما نصف النصف دل عليه ان الثابت يصيب الربع بالاجماع حتى لا يعتق نصفه الباقي بالكلام الثاني فكذلك الداخل لهما ان الكلام الثاني صحيح في حال داخل على كل حال لان الكلام الاول افاد عتق رتبة منك في حال يظهر في كون الثابت حر اعلى التعيين فلا يلغوا الكلام الثاني فيفيد عتق رتبة كاملة بين الثابت والداخل فهذا يقتضي ان يعتق النصف الباقي من الثابت لانه لا يعتق لان الكلام الثاني فيفيد عتق نصفه شايئا في النصفين وقد عتق نصفه بالكلام الاول فما اصاب ذلك النصف من الكلام الثاني يلغوا لانه اعتاق المعتق بقبي نصف الباقي وهو الربع

لو ادعى على الشريك في الأمة بانه استولدها فاستغطه
فالنصف موقوف ونصف المنكر سعاية لا خدمة ففكر

قال امة بين رجلين قال احدهما انها ام ولد لصاحبه وانكر صاحبه سعي المنكر في نصف قيمتها وعتق ولا سبيل للمقر عليها وهو قول ابي يوسف الاول وقال ابو حنيفة وهو قول ابي يوسف الاخرى ام ولد موقوف تخد للسكر يوما وترفع عنها الخدمة يوما ونصف كسبها للمنكر والنصف موقوف ونفقتها في كسبها فان لم يكن لها كسب فنفقتها على المنكر ان المقر افند نصيب شريكه لانه اقر بالاستيلاء عليه ولم يثبت لانكاره فانقلب عليه وتعددت قيمته لانه يدعي الاستيلاء عليه فتجب السعاية للمنكر ولا سعاية للمقر لانه يدعي ضمان التملك على الشريك دون السعاية الا ان ذلك يثبت على الشريك لانكاره لهما ان نصف التجارية ملك المنكر يبين لان المقر ان كان صادقا فالكل ام ولد وان كان كاذبا بقي مشتركا بينهما فكان نصف الخدمة مستحقة له

يدين وقع الاشتباه في نصف الآخر فيوقف وتعد ربع نصيب شريكه لاجل التوقف

لو اعتق العبد على خدمته حولا ومات العبد من ساعته
فانه يرجع في نعمته بقيمة الخدمة لا قيمته
ومعتق العبد على الحر اذا اسلم ذاك او ذاك فاحكم كذا
تلمزمه قيمة تلك الحر لا قيمة النفس تأمل تذر

قال اذا قال لعبد انت حر على ان تخدمني سنة فقبل عتق كما اذا قال انت حر على ان تخدمني سنة فمات العبد من ساعته فمات المولى فعلى العبد قيمة خدمته وقال عليه قيمة نفسه فان مات العبد وترك مالا فالرجوع في ماله على هذا اصل المسئلة اذا باع نفس العبد منه تجارية ثم استحققت تجارية عند ما يرجع بقيمة العبد وعند بقيمة التجارية وعلى هذا الذي اذا اعتق عبد الذي على خبر فاسلم احدهما فعليه قيمة نفسه عندها وعند قيمة الحر

والمسئلة تعرف في كتاب البيوع والله اعلم بالصواب **كتاب المكاتب**
مكاتب يقتل عند اعز وفا والوارث المولى فلا يقتصر ذاك

قال المكاتب اذا قتل عند اعز وفا ولا وارث له الا المولى لا قصاص على القاتل وقال لا يجب القصاص له ان

اشتبه جهة استحقاق القصاص لان العجاجة رضوان الله عليهم اختلفوا ان المكاتب مات حرًا او عبدًا فان مات عبدًا كان القصاص للمالك ابتداءً بجهة الملك وان مات حرًا كان بجهة الولاء فاشتبه فلا يجب **لها** ان الاستيفاء للمولى على كل حال وان اختلف جهة الولاية فلم يشتبه المولى المستوفى فلا يمنع الوجوب اضلاً باختلاف الجهة كما ثبتها واشترط الخيار له **فولدت وهلكت وبطلت** **وأنقيا خياره وعقده** **وأبطل ما هو حق عنده**

قال رجل كاتب امته على انه باختيار ثلاثة ايام فولدت في مرة الخيار وماتت هي وبقي الولد القياس ان تبطل الكتابة وهو قول محمد ولا تقع اجازة المولي وفي الاستحسان لا تبطل وله ان يجيزها واذا اجاز بيع الولد على نحو امه واذا اذيت عتقت الامر في آخر جزء من اجزائها وعتق ولدها وهو قولها **ان المقصود عليه** مات في مثل الخيار فيبطل العقد كما في البيع والقبض فيمن الولد انما يصير مكاتبًا ويقوم مقام الامر تبعًا للام والامر لم يصر مكاتبًا بعد **لها** ان في بقائه عقد الكتابة هنا فابعد بان يجيز المولي ويقوم الولد مقامه فينفذ العقد في الام في الحال بنفاذه في حق الولد ثم يستند الي وقت الانعقاد بخلاف البيع لان ولد البيعة لا يقوم مقامها **مات مريض كاتب العبد على** **الف يساوي بضمها الى كذا** **هـ ينقض ان لم يقض ثلثي قيمته لا ثلثي المشروط من كتابته**

قال رجل كاتب امته على انه باختيار ثلاثة ايام فولدت في مرة الخيار وماتت هي وبقي الولد القياس ان تبطل الكتابة وهو قول محمد ولا تقع اجازة المولي وفي الاستحسان لا تبطل وله ان يجيزها واذا اجاز بيع الولد على نحو امه واذا اذيت عتقت الامر في آخر جزء من اجزائها وعتق ولدها وهو قولها **ان المقصود عليه** مات في مثل الخيار فيبطل العقد كما في البيع والقبض فيمن الولد انما يصير مكاتبًا ويقوم مقام الامر تبعًا للام والامر لم يصر مكاتبًا بعد **لها** ان في بقائه عقد الكتابة هنا فابعد بان يجيز المولي ويقوم الولد مقامه فينفذ العقد في الام في الحال بنفاذه في حق الولد ثم يستند الي وقت الانعقاد بخلاف البيع لان ولد البيعة لا يقوم مقامها **مات مريض كاتب العبد على** **الف يساوي بضمها الى كذا** **هـ ينقض ان لم يقض ثلثي قيمته لا ثلثي المشروط من كتابته**

قال مريض مرض الموت اذا كاتب عبده على الفين وقيمه الف ومات ولا مال له غير يقال للمكاتب عجل ثلثي قيمتك والارددت في البرق وقال يقال له عجل ثلثي الفين والارددت في البرق وعلى هذا الخلاف في المريض اذا باع عبده بالفين الى اجل وقيمه الف **له** ان ما زاد على الف ملكه للمولي موجلاً فبقي على ذلك الاجل كما اذا خلع امراته على الف موجلاً في مرضه فاما الف فذلكه حالاً فينفذ في ثلث هذا ويجز في ثلثيه **لها** ان بدل الكتابة قائم مقام الرقبة فصار هذا تبرعاً بالفين في حق التاجيل فينفذ في ثلث ذلك **هـ** **كتاب الأيمان ونذر ذبح العبد مثل الولد فيوجب الشاة لدي محله**

قال اذا نذر ببيع عبده يلزمه ذبح الشاة وقال لا يلزمه شيء **له** انه لو نذر ببيع الولد يلزمه الشاة فكذا العبد لان له ولاية على كل واحد منهما **لها** ان الشرع جعل الشاة فدائاً للولد والعبد ليس في معناه لان شفقة الانسان على عبده لا يكون مثل شفقة على ولد والتقريب بالنذر ببيع العبد لا يكون مثل التقريب بالنذر ببيع الولد **هـ** **اطعام عشرة واكل ثمنها صاعاً الخنثيين بجوز عنهما**

قال اذا كان عليه كفارة يمينين فاطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعاً كاملاً عنهما جميعاً جاز وقال لا يجوز بل يكون عن احدهما **له** ان اكل عدد كل واحد منهما من الواجبين والمسكين الواحد يصلح مصرفاً لهما جميعاً فصار ككفارتين من جنسين مختلفين **لها** ان نية التعمين والتميز في الجنس الواحد باطل لانه لا ينفيد واذا بطل التمييز بقي نية مطلق التكفير والصاع الكامل يصلح اطعام مسكين واحد بطريق الاستحسان فيقع عن واحد

مختلف ما اذا اختلف الجنس فان التمييز مفيد **ان لم ائح العام فالعبد كذا** **ان قاله وقال قد اذيت** **هـ وسهده اخبره بالكوفة** **هـ حكم باخريته الموصوفة**

قال اذا قال الرجل عبدي حر ان لم ائح العام فشهد شاهدان انه صحى العام بالكوفة وهو يقول حجت عتق عبدي عند وعند ابي حنيفة لا يعتق ولم يذكر في الجامع الصغير قول ابي يوسف **له** انها شهد اعلى الاثبات لفظاً ومعنى فاللفظ قوله صحى والمعنى ثبوت العتق فتقبل **لها** انها شهادة على النبي في الحقيقة وهو انه لم يحج ثم العتق يثبت به والشهادة على النبي غير مقبولة **وتحنت الداخل بعد البيع في دار فلان هزم باحلف** **هـ وفي يمين اكل هذا البر** **هـ كل سويق منه ترك البر**

قال اذا حلف لا يدخل دار فلان هزم او لا يملك عبد فلان هذا اولاً يركب دأبته هزم او لا يلبس ثوبه هزم **هـ** فباع فلان ذلك ففعل ذلك حنت وقال لا يحنت **له** انه جمع بين الاضافة والاشارة والاشارة البغ في التقرير فاعتبار اولي والمشار اليه قايماً فحنت كما في صديق فلان او زوجة فلان فزال الصداقة والزوجة **لها** ان العبد لا يباع دي لنفسه والكلام في الدأبته والثوب اظهر فكان الداعي الي اليمين كونه ملكاً للمالك فيستقيد اليمين بكونه ملكاً له فكانت الاضافة لتقييد اليمين به لا لتعريف بخلاف صديق فلان وزوجته **هـ** لا يعادي لنفسه **قال** اذا حلف لا ياكل من هذا الحنطة فاكل من سويقها حنت وقال لا يحنت فحمد رحمه الله عز وجل على امله ان اليمين على اكل الحنطة يقع على ما يصنع منها ولهذا لو اكل من خبزها حنت وابو حنيفة مر على امله انه يقع على عينها فانه لو اكل من خبزها لا يحنت وابو يوسف رحمه الله يقول ان اليمين تنصرف الي ما يسبق اليه النهم وهو ما يصنع منها للاكل عرفاً والسويق ليس كذلك لانه لا يتناول او يشرب

هـ واللحم والبيض دام والجبن هـ فلا يقض في الاقتباس لا يقض هـ قال اذا حلف لا ياكل اداماً ولا بيته له فهو على كل شيء يوكل مع الخبز غالباً فيدخل فيه اللحم والبيض والجبن وقال هو على كل ما يوكل مع الخبز مختلطاً به كالحل والزيت واللبن ولا يتناول اللحم والبيض والجبن **له** قوله عليه السلام سيد ادم اهل الجنة اللحم ولانه يؤقدهم من هذه الاشياء عرفاً **لها** انه ما خوذ من المودة وهي الموافقة والوضلة يقال في الدعاء ادام الله بينكما اي آلف ووصل وهذا لا يتحقق بدون الاختلاط ولانه اذا لم يختلط بالخبز لا يصير تبعاً له فلا يكون هو جعل اداماً للخبز اولى ان يجعل الخبز اداماً له واما الحديث ورد في ادم اهل الجنة ولا كلام فيه والله اعلم **هـ ومركب الماذون في الآية** **هـ مركب المولي بغير نيته**

قال اذا حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد الماذون له حث نوي او لم ينو كان عليه دين مستغرق ولا وعند ابي حنيفة وابو يوسف رحمه الله لا يحنت مطلقاً لكن بينهما خلاف من وخبه آخره ذكر في باب ما تفرد كل واحد من اصحابنا الثلاثة **كتاب الحدود** **هـ** **ان قضى القاضى ولم يحلف** **هـ وشاهد يرجع حد وحده** **هـ** قال اذا شهد الشهود على رجل محض بالزنا فقتل القاضى بالزعم

فرجع واحد منهم قبل الرجوع بعد الامضاء وتجدد الرجوع خاصة وهو قول زفر وقال اهوكا الرجوع قبل القضاء
وتجدد جميعا عند الخلاف **له** ان القضاء حصل بالشهادة ورجوعه يبطل شهادته في حقه لا في حق غيره **لهما** ان
الامضاء في باب الحدود ملحق بالقضاء فصار كانه رجع قبل القضاء ولهذا يلحق اسباب الجرح الحادثة في الشهود بعد
القضاء بالموجودة قبل القضاء ولهذا يرجع واجد قبل القضاء **تجدد** فكذلك هذا
له لو امر القاضي بترجيح وجهه **له** لم يفعلوا ما لم يروا من قد شهد
قال اذا امر القاضي على رجل بالرجوع بالشهود وقال للناس ان رجوعهم ان يرجعوا وان لم يرجعوا ادا الشهادة
وروي عن محمد رحمه الله انه لا يسعهم ذلك وجه هذه الرواية ان قول الواحد اذا لم يكن معصوما ليس بحجة لاحتمال
الكذب فيه ما لم يعاين الحجة وجه ظاهر الرواية ان الحاجة مسست الي قبول قول القاضي في هذا الباب لانه
لا يقدر على احضار العوام عند الشهادة والقضاء فصار كقبول قول النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وقيل القضاء
ثلاثة عالم عاقل وجاهل جابر وعادل جاهل فالاول يقبل قوله مجمل ومفسر والثاني لا يقبل قوله لا مجمل ولا مفسر
والثالث يقبل قوله مفسر لا مجمل **له** والعقر لا يسقط في القضاء عند كمال دية الا قضاء **له**
قال اذا زني بصغيرة فافضاها فان كان فضا تستمسك البول ففيه ثلث الدية لانه في معنى الحايضة والامة
وفيها ثلث الدية بالخبر ويجب المهر فلا يجب الحد ويعز ولا يبرئ ويحب القتل لانه قضا الشهوة فان
كان لا تستمسك البول ففيه كل الدية لانه ا تلف جنس المنفعة ولا حد عليه ويعز ولا يجب المهر عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمه الله وقال يجب المهر **له** ان الدية تجب بالاقتضاء والمهر يجب بالوطي وهما سببان مختلفان
فلا يمنع احدهما الآخر **لهما** انه ضمن بدل المحل فلا يضمن بدل منافع كمن استأجر دارا ثم اشتراها سقط الاجر وجوب
التمن بخلاف ما اذا كان تستمسك لانه لا يضمن كل بدل المحل قال فان وطئ كيرة مستكومة فافضاها حذ لا نه
زنا والصغيرة اذا لم يفضها وطئته حذ لانه ظهر باحتمالها الوطي انه زنا وفي الكبيرة اذا افضاها وحذ فان
كانت لا تستمسك البول ففيه الدية فان استمسكت البول فثلث الدية فان سقط الحد بشبهة هل يجب المهر
فعلى هذا الخلاف الذي مر في الصغيرة لو اثبتوا الزنا بانني حكم **له** واخرى ليسوا بها فرجعهم
له فلا تحذون اذا هم رجعوا **وكلمهم على الضمان ان جمعوا**
قال اربعة شهدوا على رجل بالزنا بفلانة واربعة اخري شهدوا عليه بالزنا بامرأة اخري فرجع الفريقان
جميعا ضمنوا الدية ولا تحذون وقالوا لا تحذون **له** ان رجوع كل فريق لا يصح في حق الاخر في ايجاب الحد عليهم **لهما**
انه لم يبق على الشهادة احد وقد اقر كلهم انهم قد ذفوا فصار كما لو كانوا اربعة فرجعوا وعلى هذا الخلاف اذا
رجع اكثرهم وبني الاقل من الاربعة وليس لابن البنت حق الحد **له** في حق مؤذيه بقذف الجسد **له**
قال لو ولد البنت طلب الحد بقذف الجسد في ظاهر الرواية وعن محمد انه ليس ذلك وجه هذه الرواية ان نسبته
من قوم اخرين غير المقدوف وجه ظاهر الرواية ان العار يلحقه كما يلحق ولد الابن فكانوا سواء والله اعلم **ه**

وقوله

له وقوله لرجل يا زانية **له** قدف يقام حدك علانية

قال اذا قال لرجل يا زانية يجب عليه الحد ولا يجب **له** ان الها في صفة الرجل للبالغة فكان ادعى على
ايجاب الحد **لهما** انه محتمل انه اراد به المبالغة ومحتمل انه وصفه بزنا المرأة وهو التمكن من الزنا وهو محال من
الرجل فلا يجب الحد بالشك **له** وقوله لقد زنا في الجبل **له** ليس بقذف فالتعود محتمل **له**
قال ولو قال زنا في الجبل وقال عنيت به الصعود لا يجب الحد ولا يجب **له** ان الزنا في اللغة عبارة عن
الصعود فقد عني به حقيقة اللفظ **لهما** ان المتكلم قد تضمن كان المراد عند ذلك الزنا وقد دل الدليل على
ذلك من وجهين احدهما دلالة الحال الداعية الى القذف والثاني انه قال في الجبل والصعود يد كركلة على
دون كلمة في فضا ركوله يا زانية بالهجرة **له** وليس في الشرب بقا الرج **له** شرط مع الشهود للتصحيح
قال وتقبل الشهادة على شرب الخمر على من لا يوجد منه ربح الخمر وكذا الحد باقرار وهو صاحي لا يوجد منه ربح الخمر
وقالا لا يحد وجود الراحة شرط الا اذا جاء المقر من مكان بعيد او جاء الشهود به من مكان بعيد يزول رايحة
الخمر عند ذلك فلا يشترط ذلك لانه لا يمكن **له** ان عثمان رضي الله عنه اقام الحد على الوليد بن عتبة بشهادة الشهود
ولم يشترط وجود الرخ ولان ربح الخمر قد يشبه ربح الخمر فلا يمكن اشتراطه **لهما** ان عمر رضي الله عنه كان
يشترط ذلك وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال في ذلك الرجل استنكهوه فان وجدتم راحة الخمر فاجلدوه
واما حديث عثمان رضي الله عنه قلنا فقد روي انهم جاؤا به من بعيد وقوله يشبه ربح الخمر غير قلنا التمييز
ممكن في الجملة فيلشترط **كتاب السرق** **له** يضيغ ما يسرق ثم يقطع **له**
له يردده وبالمزيد يرجع **له** قال اذا سرق ثوبا فقطعت يده ثم صبغته احمر او اصفر او نحو ذلك
ان ياخذ ويضمن ما زاد الصبغ فيه وليس له ان يترك الثوب ويضمن قيمته لان القطع والضممان لا يجتمعان
وقالا لا سبيل له على الثوب ومسئلة لت السويق بالسمن على هذا الخلاف **له** ان اصل الثوب ملكه الا انه
انقلبه مال غير فها حذ بقيمة ماله كما في الغصب **لهما** انه لو ثبت له ذلك لكان له ان يمسك الثوب الى ان ياخذ
حقه فكان شبهة الحق ثابتا واعتراضها بعد القضاء كقيامها عند القضاء فيطهرانه قطع بغير حق وذال يجوز
كتاب الغصب **له** ويضمن المثل بغصب الدار **له** وحق فعل الغصب في العقار
قال محمد رحمه الله الدور والعقار تضمن بالغصب وقال لا تضمن **له** ان الغصب اثبات اليد على مال الغير على وجه
يزيل يد المالك وهو سبب الضمان في المنقول وقد وجدها هنا **لهما** ان سبب الضمان اخراج العين من ان يكون
منتفعابه في حق المالك وذلك بتفويت الوصف القريب او بازالة التركيب ولم يوجد ازالة التركيب ما هنا والتباعد
لا يتصور لما عرف **له** لو قال مني سرقك لم ينجح **ه** ذا اليد وان اثبت ملك المودع **ه**
قال عيسى بن يزيد رجل فاجر رجل واذعاه وقال انك غصبته مني او سرقته مني فادعي ذا اليد انه ودعيه فلان عند
واقام البينة لا تندفع عند الخصومة لانه خصم في دعوي الغصب عليه فان قال غصب مني على فعل لم يسم فاعله يندفع

عنه الدعوي باقامة البينة على ايد اع الغير بالاجماع لانه لم يدع فغله فان قال سرق مني على ما لم يسم فاعله
القياس كذلك وهو قول محمد وزفر رحمه الله وفي الاستحسان لا تندفع وهو قولها **له** انه لم يدع فغله فصار كالاول
لها ان هذا محمول على ان الشاهد من عرف ان ذا اليد سرقه منه لكنهما قالوا ذلك اخفا للسريقة حملناه على ذلك
احيا الحق المدعي وتحقيقا لاختفاء السرقة لانه مندوب **كتاب البتير**
وَجَائِرُ أَمَانُ عَبْدٍ تَجَرُّهُ وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ ذَاكَ يَذْكُرُهُ وَحُكْمُهُ مُثَبَّتٌ مُقَرَّرٌ

قال امان عبد المحجور عليه عن القتال صحيح وهو قول الشافعي وقال لا يصح **له** قوله عليه السلام المسلمون يتكافؤون
دما وهم وليسعي بذمتهم ادناهم من غير فصل وروي ان عبدا آمن قوما محصورين فاجان عمر رضي الله عنه وقال
هو امان رجل من المسلمين فكيف أردته ولان الامان لا يصح الا في حال ضعف المسلمين فكان نظرا لهم والعبد والحر فيه
سواء **لها** ان امان العبد تصرف في ملك المولى على وجه لا يعري عن احتمال الضرر به فلا يلزم الا برضا المولى بيانه
ان الامان يحترم القتال والاستغناء فلا يتهيأ للمولى استعمال عبده في ذلك ولما الحديث فالمراد منه الاحرار
بدليل ما ذكرنا والمراد من الايدي القريب وعمر رضي الله عنه اجاز امان عبد الماذون وبه نقول وما ذكر من

المصلحة تعرف بالاجتهاد فلا ينفذ على المولى والله اعلم **كتاب الهبة**
وَجَائِرُ أَنْ تَهَبَ الثَّلاثِينَ وَالْثَلَاثُ مِنْ عَقَارِهِ لاثْنَيْنِ

قال اذا وهب دار لرجلين بعقد واحد احدهما ثلثها والاخر ثلثيها يجوز وقال لا يجوز له انه تملك منهما
ولاشيوع فيه لما روي في حيفه رحمه الله ما روي في اذاه لرجلين وابو يوسف فرق بين هذا وبين تلك
المسئلة وجه ذلك انه متى أقر نصيب كل واحد وبين على التفاوت صار شايعا واذا اطلق لم يصح شايعا
يجوز **لَوْ وَهَبَ الْوَالِدُ مَالَ وَلَدِهِ عَلَى شَرْطِ عَوْضٍ لَمْ يَفْسُدْ**

قال الاب اذا وهب مال ابنه الصغير على شرط عوض جاز وقال لا يجوز له انه يبيع معني وهو علك ذلك **لها**
ان هذا تبرع ابتداء وان كان معاوضة انتهى كما عرف وهو لا يملك التبرع بماله **كتاب البيوع**
وَالشَّاةُ بِالْحِمْرِ يَكُونُ فَاسِدًا إِذَا مَا الْحِمْرُ كَانَ زَائِدًا

قال يبيع لحم الشاة بالشاة لا يجوز الا اذا علم ان اللحم المفترأ اكثر ليكون الزيادة قابلا بالسقط وقال لا يجوز كيف
ما كان **له** انه باع الموزون بالموزون وبغير الموزون فلا يجوز الا على وجه الاعتبار وكبيع دهن الجوز بالجوز **لها**
انه باع الموزون بغير الموزون لان الشاة ليست بموزونة لانه لا يعرف مقدار ثقلها بالوزن لانها تحققت
نفسها وتثقل بخلاف الدهن في الجوز لانه موزون **ولا يجوز الفلاس بالفلسين**

وَجَوْزٌ أَذَلِكَ فِي عَيْنَيْنِ قال يبيع الفلاس بالفلسين باعيانها لا يجوز وقال لا يجوز له انه ثمن
فصار كالدرهمين **لها** صار ثمنها باصطلاح الناس فخرج عن ذلك باصطلاح العاقدين تصحبا لتصرفها
بخلاف الدرهم لانها خلقت ثمن **ولا العقار المشتري ببيع من قبل ان يقبضه المبتاع**

قال يبيع العقار المشتري قبل القبض لا يجوز وقال لا يجوز **له** في النبي عليه السلام عن بيع مالم يقبض **لها** ان عدم
القبض في المنقول مانع من اجواز الخطر انفساخ العقد في هلاك المعقود عليه وهذا لا يتحقق في العقار والمراد
من الحديث المنقول وقد عرف في موضعه **وبيعه التمر على رأس الشجرة بشرط ان ينزك شئرا مقبضا**
قال اذا اشترى التمر على رؤس الشجر بشرط الترتك جاز استحسانا وهو قول ابن ابي ليلى وقال لا يجوز قياسا **له** انه
شرط متعارف فصار كشر النخل والشران على ان تحذوق البائع **لها** ان هذا جاز وبيع وقد نفي النبي عليه السلام
عن صفقين في صفقة وقوله انه متعارف قلنا المتعارف هو الترتك بدون الشرط لا بشرط الترتك
لو باعه وقرطعا في البلد في منزل المبتاع يوفيه فسد

قال اذا اشترى طعاما بشرط ان يوفيه في منزله في مصر ذلك لا يجوز وهو قياس وقال لا يجوز استحسانا **له**
انه صفقتان في صفقة فلا يجوز كما في مصر آخر وكما لو شرط حمله الى منزله **لها** ان شرط الايقاف شرط التسليم
والمصرح بتأين ما يرا اطرافه مكان التسليم فيصح اشتراطه لانه مقتضي العقد واما شرط الحمل قيل هو على هذا
الخلافا ولئن سلمنا فالحمل ليس بتسليم بل هو عمل آخر بخلاف مصر آخر لانه ليس مكان التسليم
منقوع الزبيب بالمنقوع وباليديس لا تجوز فأنمع
والرطب المتلوك في البركة اه بالمثل واليابس لا يجوز ذاه

قال يبيع الحنطة الرطبة والمبلولة بالحنطة اليابسة والتمر المنقوع بالتمر المنقوع وبغير المنقوع والزبيب المنقوع بالمنقوع
وبغير المنقوع لا يجوز وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة رحمه الله يجوز وهو قول ابي يوسف آخر انا ابو حنيفة جوز في
الكل لما ذكرنا في بيع الرطب بالتمر لعموم قوله عليه السلام الحنطة بالحنطة مثل مثل والتمر بالتمر مثل مثل ومحمد
لا يجوز كل ذلك لما مر من المعني في بيع الرطب بالتمر وابو يوسف جوز ذلك في الكل كما قال ابو حنيفة رحمه الله الا انه
خص الرطب بالتمر لما روي في تلك المسئلة **وشرط ان لا يبطا المشتري لم يفسد البيوع في القضية**
قال اذا اشترى جارية بشرط ان لا يبطاها المشتري جاز وعندهما لا يجوز **له** انه شرط لانفع فيه لاحد المتعاقدين
وهو يضر بالمشتري وعند شرط ما يضر باحد المتعاقدين لا يفسد العقد ذلك الكرخي في جامع الصغير لانه
شرط لا يكون غالبا فلا يتناول النهي **لها** انه شرط ينفع به البائع فانها اذا استحققت لم يكن على البائع قيمة الاولاد
ومثل هذا الشرط مفسد ولئن كان شرطا يضر احد المتعاقدين فهو مفسد ايضا عند ابي يوسف رحمه الله لاطلاق النهي
عن بيع وشرط **في البيع بعد الهلك والتغير تحالف ولا يحصر المشتري**

قال هلاك السلعة في يد المشتري لا يمنع التحالف عند الاختلاف في الثمن وقال لا يمنع **له** ان كل واحد منهما مدعي
ومنكر لان كل واحد منهما يدعي عقدا غير ما يدعيه الآخر فصار كحال قيام البيع **لها** ان المنكر هو المشتري حقيقة
لان البائع يدعي عليه زيادة الثمن فاما المشتري لا يدعي على البائع شيئا لان البيع سلم كله له وقد قال النبي عليه السلام
البينة على المدعي واليمين على من انكر وحال قيام السلعة عرفنا التحالف بالنصر بخلاف القياس

وَبَعْدَ مَسْئَلَةِ الْمُشْتَرَاةِ الْمُشْتَرِي: خِيَارُهُ بَاقِي بِلَا تَغْيِيرٍ.
 قال اذا اشتري جارية على انه باختيار ثم انما مسته بشهوة لم يطل خياره وقال لا يطل ويلزم البيع له انه لم يوجد
 من المشتري ما يدل على الرضا بطلانه وهو حق فلا يطل **لها** ان هذا المس او جبر حصة المصاهرة فيلزم البيع لانه
بِالْعَشْرِ ثَوْبَانِ خَمْسٍ وَاحِدٌ لَوَ رَاحَ الْوَاحِدَ فَهُوَ فَايِدٌ
وَالْفَتْخُ دُونَ الْخَطِّ الْمَشْتَرِي: لَوْ خَانَ فِي تَوَلِيَةٍ فَاسْتَبْهَرَ.
 قال مسلة الخيارات في التولية مروت في باب ابي يوسف قال اذا اشتري ثوبين بعشرة كل واحد منهما خمسة بعقد
 واحد ثم باع احدهما مراوحة على خمسة يكره ما لم يبين وقال لا يكره **له** ان عادة التجار ضم الردي الى الجيد للترشح فتكثرت
 فيه التهمة **لها** ان ثمن كل واحد منهما معلوم سواء كان جيداً او ردياً فانفتحت التهمة كما لو اشترى اهما بصفتين
وَقَالَ فِي اسْتِبْرَامِشْتَرَاةٍ: سَمَكَتُ فِيهَا الطَّنْزُ بِالشَّكَاةِ
تَمَكَّتْ قَدْرَ عِدَّةِ الْوَفَاةِ: وَالنِّصْفُ عِنْدَ أَحَدِ الرِّوَاةِ.
 قال اذا اشتري جارية قد ارتفع حبسها لا بسبب الاياس فعن محمد رحمه الله روايتان في رواية يتركها اربعة اشهر
 وعشرة ايام ثم يبطاوها وفي رواية يتركها شهرين وخمسة ايام وعن ابي حنيفة رحمه الله يتركها حتى يستبين
 انها غير حامل ولم يفسر وعن ابي يوسف انه قد نزل ثلثة اشهر وقيل هو تفسير قول ابي حنيفة رحمه الله وعن
 زفرانه قد ريسنتين وعند الشافعي مقدّر باربع سنين وقال ابو مطيع البطي رحمه الله مقدّر بثلثة اشهر
له ان المعتاد في مرة الحمل هذا وللشافعي ان الولد يبقى في البطن اربع سنين فلا يعرف فراخ الرحم الابه لزفر
 ان الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين لما عرف محمد رحمه الله على الرواية الاولى ان هذا القدر عدة وفاة الحرة
 وتعرف براءة الرحم فتتقدّر به وعلى الرواية الثانية انها عدة وفاة الامة فتعرف بها براءة الرحم **لها** ان هذا
 عدة الآيسة والصغيرة وتعرف بها فراخ الرحم فتتقدّر بها في حق هذه لانها اشبه بالآيسة والله اعلم
وَبَيْعُ دُودِ الْقَرِّ وَالْبَيْضِ يَصِحُّ: فَاقْضِهِ وَاحْفَظْهُ بِقَلْبٍ مُنْشَرِّخٍ.
 قال بيع دود القر وببيضه يجوز وقال لا يجوز **لها** انه معناه فيجوز للحاجة **لها** انه ليس بمال لانه لا ينتفع به في الحال
 وما يتولد منه معدوم والله اعلم **وما يبيع فاسد ملكته: وفي يدك اذ اد فاستهلكته.**
فَإِنَّمَا الْقَاضِي عَلَيْكَ يَقْضِي: يَخْرُجُ حَالُ الْهَلَاكِ دُونَ الْقَبْضِ.
 قال اذا اشتري عينا فاسدا وقبضها ثم ازداد قيمتها في يدك فاستهلكتها لخصما قضى عليه بقيمة يوم
 الاستهلاك وقال بقيمة يوم القبض **له** انه تقرّر القيمة عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمتها حينئذ **لها** انها ظلت
 في ضمانه يوم القبض فيعتبر يوم القبض كالمغصوب **لو باع نفس العبد منه سادته:**
بِأَمْرِهِ تَمَّ اسْتِحْقَاقُ لَمَنَّهُ: كَانَ لَهَا قِيمَتُهَا لَا قِيمَتُ سَادَتِهِ.
 قال اذا باع نفس العبد منه جارية او اعنته على جارية بعينها ثم استحققت يطالبه المولى بقيمة الجارية وهو قول

ابي حنيفة رحمه الله اولاً وهو قول زفر والشافعي رحمه الله وفي قوله الآخر وهو قول ابي يوسف يرجع بقيمة العبد
له ان هذا يدل ما ليس بمال وهو العتق لان بيع نفس العبد منه اعتاق والعتق لا قيمة له يرجع به فيرجع ببذله
 وهو الجارية وقد عجز عن تسليم الجارية فيجب تسليم قيمتها كما في المهر والخلع والصلح عن دم العبد **لها** ان الجارية بدل
 نفس العبد وهو مال فاذا عجز عن تسليمها فيجب تسليم بدلها وهو العبد وقد عجز عن تسليم نفس العبد بالعتق فيجب
 تسليم قيمته وقد عرفت تمامه في المختلف **كتاب الصرف والمشتري اختار ابتاع من جني**
في الصرف لم يجعل لقبض المشتري: فلا يفارقه ولا يستبدل: وليعلم ان التولي للأول
 قال اذا اشتري سيفاً محلاً بفضه فضته خمسون درهماً مائة درهم او عشرة دنانير ونقد الثمن ولم يقبض السيف
 فلم يفتقر قاضيه حتى افسد رجل من حامليه شيئا او جفنه واختار المشتري تضمين المفسد قيمة ما افسد وقبض السيف
 ثم افرق من غير قبض الضمان جاز لان الفساد في غير الفضة فلا يكون الضمان بدل الصرف فان افسد السيف كله
 واختار المشتري تضمينه ونقد ثمنه للبايع ولم يقبض الضمان حتى فارقه المفسد لم يقبض بالاجماع لان الصرف
 لم يتعلق به فان فارق البايع المشتري قبل قبض المشتري القيمة من المفسد انتقض كل عند محمد لعدم القبض
 وهو قول ابي يوسف الاول وجاز عند ابي يوسف رحمه الله وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله كذلك لان
 اختيار تضمينه كالقبض ولو استبدل بهذا الضمان شيئا آخر قبل قبضه حقيقة جاز عندها كانه قبضه ثم اشترى
 به غير فمحمد رحمه الله اعتبر الحقيقة فان المطالبة ثمة قايمة والتسليم واجب **لها** ان تسليم المبيع منقطع عن
 البايع اصلاً فخرج المبيع عن ضمانه ودخل في ضمان المشتري كما لو اعتق العبد المشتري بخلاف الحوالة ببدل الصرف
 لان التسليم لم ينقطع عن المحل اضلاً بل يعود اليه اذا تولى على المحتال عليه والله اعلم **كتاب الشفعة**
وليس للموالم والوصي: تسليم حق شفعة الصبي.
 قال تسليم الاب والوصي شفعة الصبي او تسليم الوكيل شفعة الموكل لا بيع وهو قول زفر وقال لا بيع **له** انه
 ابطال حق محترم للصبي فلا يجوز **لها** ان هذا اخذ بملك يبدل بملكه فكان كالشراء ثم الشراء بمال الصبي لا
 يجب **لها** ان يتركها فكذا هذا **كتاب الاجارات: يجوز ان يستأجر المزرل ان:**
يقتل انساناً قصاصاً فاعلمن: قال رجل استأجر انساناً ليقتل قاتل ابنه قصاصاً جاز ذكر قوله في
 السير الكبير لان الاجارة فاسدة وذكر في الاجارات انه يبيع الاجارة واطلق ما هنا الجواب انه يجوز وعندها
 لا يجوز **لها** انه عمل معلوم فصارت كمنع الشاة **لها** انه لا تعارف في هذا والاجارات تجوز في المتعارف بالحاجة ولان
 محل القتل غير معلوم والقتل يختلف باختلاف محله بخلاف الذبح لانه متعارف ومحله معلوم والله الهادي
كتاب الشهادات: ومن يقول نعت في ذي القعدة ويدي ذاك اريها نأبعده
ودين ذاك انقص من ذاك الثمن: واثبتنا فالرهن أولى فاعلمن
 قال دارني يد رجل اقام رجل البيعة انه باعها منه بالفي درهم في رمضان واقام صاحب اليد البيعة انها ارضها

منه في شؤله بخمسماية يقضي بالرهن وقال لا يقضي بالبيع **له** ان المدعي اثبت اقرار المشتري ان الملك صار
له بالشر في رمضان وصاحب اليد اثبت اقرار المدعي ان الملك ليس لذي اليد لان الرهن مقتان المرتضى لا
ملكه فيبطل الاقرار الاول والثاني كما لو ثبتا معاينة **لها** ان البيع اقوي لانه يرفع الرهن والرهن لا يرفع البيع
والبيع يثبت في رمضان فلا يبطل بما هو دونه لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة فصار كما عاينا انه
باعه في رمضان ثم رهنه في شؤله لا يبطل البيع كذا هذا **وشاهد ا رهن وقبض عدا**
في الوقت والمأوى اختلافا ردا قال اذا شهدا على الرهن والقبض جميعا واختلفا في الزمان
والمكان او كان ذلك في الهبة والصدقة مع القبض لا تقبل وقال لا تقبل **له** ان القبض فعل لا يتكرر **لها** ان
التسليم قد يقع بقوله اقبض وهو قول يتكرر **يعذر الواحد او يترجم**

لم يكف والاثنان شرط يلزم قال اذا لم يفهم القاضي لغة الشاهد يترجم له رجلان او رجل وامرأتان
وقال لا يكفي في ذلك رجل مسلم عدل او امرأة واثنان اجاب علي هذا الخلاف اشتراط العدول في المزمع ويشترط
الاربع في الزنا عند كاشه **له** ان الشهادة تصير حجة به فصار كالشهادة فيشترط فيه شرائط الشهادة
ولهذا يشترط الذكور في باب الحدود والقصاص **لها** انه يشبه الشهادة من وجه كما ذكرت وليس بشهادة
حقيقة ولهذا لا يشترط لفظة الشهادة ومجلس القضاء ومن حيث هي شهادة شرطنا الشرائط المقبولة وهي
العدالة والاسلام والحرية ومن حيث هو غير الشهادة لا يشترط العدول لانه غير معقول والله اعلم

وقاسما قاضيا داما شهدا **ه** بقسمة لم تقبل بل طردا **ه**
قال الورثة اذا انكروا القسمة فشهد قاسما القاضي علي انهما قاسما بينهما واستوفي كل واحد نصيبه لا تقبل وقال
تقبل **لها** انهما شهدا علي فعل نفسها فيورث التهمة **لها** ان هذه الشهادة في الحاصل علي استيفاء كل واحد منهما
نصيبه لان الحاجة مست اليه اما الحاجة الي اثبات القسمة وهذه الاتهمة فيه وقيل هذا اذا لم يستاجر علي
القسمة ونهذ اعلى في الاصل وقال لانهما لا تجوز ان الي انفسهما نفعا **كتاب الرجوع عن الشهادات**
لورجع الأصول بعد الحكم **ه** بنائينهم وقعوا في العزم

قال اذا شهد شاهدان علي شهادة شاهدين ففقي به ثم رجع الاصلان يضمنان وقال لا يضمنان **له** انهما نقلتا
شهادة الاصلين فصارا كانهما شهدا ثم رجعا **لها** انه لم يوجد من الاصلين اداء الشهادة عند القاضي والمعتبر
في الضمان هو الاداء والرجوع عند القاضي وعلي هذا اذا رجع الاصلان والفرعان فالضمان علي الفرعين عندهما
وعند بخير ان شأمن الاصلين وان شأمن الفرعين لما يثبت **كتاب الدعوي**

دو اليد والخارج كل للشر **ه** من خصمه يثبت ما تضرأه
ه ودو اليد المالك منهما أثبتا **ه** قبضين والخارج متهما سكتا

قال دار في يد رجل ادعي خارج انه اشتراها من ذي اليد وادعي ذو اليد انه اشتراها من الخارج واقاما البينة

يقضي بهما جميعا فان ذكر الشهود القبض جعل القبض الموجود لا خرا القبضين فيقضي بها الذي اليد ويجعل كان
ذو اليد باعها له وسلمها ثم اخارج باعها وسلمها وان لم يذكر الشهود القبض فقي بها للخارج ويجعل كان
الخارج باعها وسلمها ثم ذو اليد باعها ولم يسلم فيومر بالتسليم وقال لا تها تريت البينتان ويترك الدار في يد
صاحب الدار **له** ان العمل بالبينة واجب ما امكن وقد امكن هنا بالطريق الذي قلنا **له** انه تعذر القضاة بها
جميعا لانه لا يتصور ان يكون كل واحد منهما باعها ومشتريا في حالة واحدة ولا دالة على السبق والترجيح فتعذر
اصلا هذا اذا لم يوقتا فان وقتا فان كان السبق للخارج فقي بالبيعين والملك لذي اليد وان كان السبق لذي
اليد فقي بالبيعين والملك للخارج بالاجماع **لو جأ مؤلود من المعتد قبيل حولين وثاني بعد**
ه فعند الأول مثل الثاني **ه** اذا نفى ويعكس الشخان

قال اذا اطلق الرجل امراته طلاقا بائنا فولدت ولدين لاقل من سنتين فنسبها ثابت منه فان نفاها او نفى احد
حد لانه قد ف محصنة ولا يقطع النسب الا باللعان ولا لعان بعد البيونة وان ولدتهما لاقل من سنتين لا يثبت
نسبهما منه ما لم يبع الزوج فان نفاها او احدهما لم يثبت لان نسبه غير ثابت فان ولدت احدهما لاقل من سنتين
بيوم والاخر لاقل من سنتين فعند محم لا يثبت نسبها ولا يثبت بالنفي وقال لا يثبت نسبها **له** ان الولد الثاني
من علوق حادث بعد الابانة لانه ثبت بحديث عائشة رضي الله عنها ان الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين
وصار الاول تبعا له لان نسبه يثبت بالاجتهاد والنسب فرق الاجتهاد **لها** ان نسب الاول يثبت سابقا فيثبت
نسب الثاني تبعاً له كمن باع جارية فولدت عند المشتري ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر من وقت البيع والاخر
لاكثر ثم ادعي البايع الاول او كلاهما يثبت نسبهما من غير تصديق المشتري **كتاب الاقرار**

ه اقرتني بالبيت في الدار احد **ه** من صاحبها والشريك قد جحد
ه فاقسما والبيت لاني سئمه **ه** قاسمت من اقرتني في قسمه
ه فما ورا قد رذا البيت له **ه** وقد ر نصف البيت لي لأكله

قال دار بين رجلين اقرارا أحدهما ببيت معين فيها لرجل وانكر صاحبه فهذا الاقرار في الكال لا يصح لان فيه ضرراً
لشريكه لان شريكه لو قاسمه وتما ينفرد نصيبه لكن للمقر له ان يطلب القسمة حتي يستوفي حقه من نصيب
المقر واذا اقتسما وقع البيت في نصيب المقر اخذ ولا يشك وان وقع في نصيب شريكه فنصف الدار التي
وقع في نصيب المقر يكون بينه وبين المقر له علي مقدار نصيبهما يضرب المقر له بنصف ذراع البيت والمقر
بحقه حتي لو كانت الدار مائة ذراع والبيت منها عشرة اذرع يضرب المقر له خمسة اذرع والمقر بخمسة
واربعين ذراعاً وقال ابو حنيفة وهو احدي الروايتين عن ابي يوسف رواية اخرى انه تجوز اقراره في نصف البيت ولا يحتاج
الي القسمة لمجرد حمد الله انه اقر بالبيت ونصف البيت ملكه ونصفه ملك شريكه فيصح اقراره في ملكه لاني ملك

غيرهما انه لو وقع البيت كله في نصيبه كان كله للمقر له فاذا وقع في نصيب شريكه ووصل بدله اليه له ان
ياخذ كل بدله من اقره بعد الرجل ثم قتل العبد وضمن القاتل قيمته فني للمقر له والله اعلم
• وَلَوْ أَقْرَرَجُلٌ فِي الْعِلَّةِ • لَوَارِثٌ وَعَيْنٌ بِالْجَمَلَةِ •
• فَرَدَّ الْوَارِثُ وَالْغَيْرُ مُحَمَّدٌ • شَرَكْتَهُ جَارَ لَهُ وَمَا فِيكَ •

قال مريض مرض الموت اذا اقر بين رجلين واحدهما وارثه وتكاذب المقر لها بجوزا اقراره في حق الاجني وقال بطل
اقراره اضلالا ان اقراره للوارث لم يصح فلم يثبت الشراكة له فيصح للاجنبي كما لو اوصي لوارثه وللاجني لهما انه ما
اقرار الهمال مشترك فاذا التزمت الصفة بطل اقراره اصلا كما لو تصادقا وبطل استثناء وزن قائم
والكيل والدينار من درهم قال اذا قال علي الف درهم الدينار انا لقياس وهو قول مجوز فان يلزمه
الالف ولا يصح الاستثناء وقال يصح ويطرح من الف قيمة الدينار وكذا لو قال الف لفلان او الاكثر حنطة او عددا
متقاربا له انه استثنى خلاف الجس فلا يصح كما لو قال الاشاة او ثوبا فصار كما اذا قال بعثك هذا العبد بالف درهم
الدينار انه يفسد البيع بينهما كذا هذا لهما انه استثنى مقدار من متدر وهو جنسه معنا وهذا يكفي للاستثناء
كما في قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما وهو جنسه معني لانه مسموع واما فساد البيع فلان فيه نوع جماله وانه
يفسد البيع دون الاقرار بخلاف الشاة لما ذكر في باب الشافي • لَوْ قَالَ مَنْ اسْلَمْتُ اتْلَفْتُ لَدَا •
• فِي الْحَرْبِ مَا لَوْ هُوَ فِي الْحَالِ ادْعَى • اَوْ قَالَ قَدْ اتْلَفْتُ خَيْرًا لَدَا • بَعْدَ هَذِهِ قَالَ بَقِيْلُ الْهَدْيِ
• اَوْ قَالَ قَدْ اتْلَفْتُ مَا لَا اُوِيْدُ اِهْلُ الْعَتَقِ فِي رَفِيهِ • وَاسْنَدَاهُ •
• فَقَالَ بَلْ بَعْدَ فَلَيْسَ يَغْرَمُ • فِي الْكَلِّ وَاللَّهِ تَعَالَى اَعْلَمُ •

في قال لو اقر مسلم قد كان حربيا انه اخذ حال حربيه من فلان الف درهم وقال فلان اخذت ما متي بعد اسلامك لا يضمن
عند مجز وقال لا يضمن وكذا لو اقر المسلم انه اخذ من هذا الحربي في الحرب وقال الحربي اخذته بعد الاسلام وكذا لو اقر انه
اتلف علي هذا اخرا او خيرا بعد اسلامه وقال هو لا بل فعلته قبل اسلامي وكذا اذا اعتق الرجل ثم قال قطعت يدك
او استهلك مالك قبل العتق وقال هو لا بل بعد واجمعوا انه لو كان المالك قائما اخذ منه المالك له انه اسند الاقرار
الى حالة معهوده نافية للضمان فيصدق كما لو اسند الى حالة الصبأ والجنون المعهود وكذا لو قال لامته بعدما
اعتقها وطيتك حالة الرق وقالت بل بعد العتق لهما انه اقر بسبب الضمان واسند الى حالة لا يبرئ عن الضمان
لا بحالة فلا يصدق كما اذا قال لغيره فقات عينك وعيني صحيحة ثم ذهب عيني بعد وقال الاخر بل كانت ذائبة
وعليك الارش وبينا انه ان الحربي اذا دخل البينا بآمان فاودع ماله وعاد فاتفقه مسلم يضمن وكذا اذا اتلف مال
عبد او قطع يده وعليه دين بخلاف وطى الامة لانه غير مضمون بحال فادله اعلم **كِتَابُ الْوَكَالَةِ**
• مَنْ كَانَ مَأْمُورًا بِبَيْعٍ يَفْسُدُ • خَالَفَ بِالْبَيْعِ الصَّحِيحِ يَعْقِدُ •

قال اذا وكله ببيع فابعد فباع بيعا صحيحا كان مخالفا وهو القياس وقال لا يكون مخالفا وهو الاحتسان له انه

وكله ببيع لا يزيل ملكه بنفس العقد وقد اتى ببيع يزيل ملكه بنفس العقد فصار كما لو كبل بالبيع بشرط الخيار
اذا باعه بيعا ثانيا لهما انه وكله ببيع مطلق وقد اتى به فيجوز وقوله بانه وكله ببيع لا يزيل الملك قلنا ليس
كذلك لان البيع الفاسد قد يزيل الملك بنفسه بان كان العين مقبوضا في يد المشتري وقد وكله به مطلقا فيدخل
كلها ما دل عليه ان المبيع لو كان عبدا فباعه بيعا فاسدا من قريبه ملكه بنفس الشرع وعق عليه •
كِتَابُ الْكِفَالَةِ • وَبَاطِلٌ اِنْ لَمْ يَحْضُرْ غَدَا • بِنَفْسِ هَذَا اَعْلَى نَفْسُ ذَا •

قال اذا قال كفلت لك بنفس فلان وان لم يوافك به غدا فانا كفيل لك بنفس فلان وهو غرم له اخر اوقال انا
كفيل بمالك علي فلان هو غرم له اخر الكفالة الاولى صحيحة بالاجماع والثانية باطلة عند محمد رحمه الله وقال لا
صحيحة ايضا له ان الكفالة الثانية ليست مقترنة للاولي فلا يصح بناؤها علي الاولي كما اذا قال فعلي مال فلان
علي فلان اخر لطالب اخر لهما انه تعليق كفالة بمال يترك المؤاودة بالنفس فيصح كما لو قال ان لم اوافك بنفس
هذا فانا كفيل بمالك علي هذا المطلوب بعينه وهذا مناسب للاولي لان الثاني في حق هذا الطالب كالاول بخلاف
طالب اخر لانه لا يناسبه والله الهادي **كِتَابُ الصَّلْحِ** • وَجَائِزُ صَلْحٌ مِنَ الْمُوَدَعِ لَكَ •
• مِنْ بَعْدِ مَا قَالَ رَدَدْتَ اَوْ هَلَكَ • قال اذا قال المودع ضاعت الوديعة عندي وقال رب المال
استهلكتها ثم صاح على مال تجوز وكذا لو قال دفعتها اليك وقال لا يجوز له ان الصلح لقطع الخصومة وقد تحققت
الخصومة هنا بالمرافعة الي القاضي وتحليفه عليه لهما ان المودع امين وهو مصدق علي ما قال فصار كما لو قامت

البينة علي الرد او الهلاك **كِتَابُ الرَّهْنِ** • رَاهِنٌ اَجَلَ كُلِّ شَاةٍ بِكَذَا •
• يَفْتَكُ مَا حَصَنَتْهُ مِنْهُ قَضِي • قال اذا رهن عند رجل مائة شاة بالف كل شاة بعشرة ثم قضى
بعضها لم يكن له ان يفتك منها شيئا حتي يوفي المالك كله في ظاهر الرواية وقال في الزيادات اذا قضى عشرة دراهم
فله اخذ شاة وهو قول مجز له ان كل شاة بحبوسة بعشرة ولهذا وهلك واحدة هلكت بعشرة فليس للرهن ان
يعبسها باكثر من عشرة وجه ظاهر الرواية ان العقد واحد وان سمي لكل عشرة شاة ولهذا الوكيل العقد في البعض

دون البعض لا يصح كما في البيع فكان الكل محبوبا بالكل فلا يملك اخذ البعض دون البعض •
• وَقَالَ فِي انْكَسَارِ قَلْبِ الرَّهْنِ يَفْتَكُ اَوْ جَعَلَهُ بِالذِّبْنِ •
• وَضَمَّنَاهُ بِخِلَافِ جَنْسِهِ • وَافْتَكُهُ الرَّاهِنُ بَعْدَ جَلْسِهِ •

قال اذا رهن قلب فضة وزنه عشرة بعشرة فانكسر عند المرهن فالراهن بالخيار ان شاء افتكه وان شاء جعله
بالدين وقال لا يضمن المرهن قيمته من الذهب ويكون رهنا مكانة والمكسور له بالضمان الا ان يشاء الراهن ان يفتكه
ناقصا بجميع الدين له ان الرهن انعقد ليصير الرهن هائلا بالدين والمرهن مستوفيا لدينه في الحال من وجبه
وفي الثاني من كل وجه ولم ينعقد موجبا للقيمة فكان ما قلنا اولي لهما ان هذا القبض لم ينعقد سببا لتملك المرهن
الرهن فان عند الهلاك لا يصير ملكا له حتي كان الكفيل علي الراهن فلا يمكن جعله سببا لملك المرهن بالدين فاضطرنا

إلى أن تمكك بقيمتها اذهب الضمان ضمان تلك العين والاعيان تلك بقيمتها هـ
وقال الرهن الذي يدفع به هـ إن كان مثل عشرة في قيمته هـ
فإنه في تركه تخير هـ والفك بالكل وقال لا تجبر هـ

قال إذا رهن عبد قيمته ألف درهم فقتله عبد قيمته مائة فدفع به قام مقامه وبقي كل الدين عندنا ثم عند محمد رحمه الله أن شأ الرهن افتكه بالف درهم وإن شأ تركه على المرتفن بالدين وقال لا تجبر الرهن على افتكاكه بالدين كله هـ أنه تغير في ضمان المرتفن فأوجب التخيير كالمبيع إذا تغير في يد البائع أو قتله عبد قيمته أقل منه ودفع به وهو بري جواز جعله بالدين على ما مر هـ إن الثاني قام مقام الأول كما ود ما صار كأنه تراجع سفع إلى مائة ولا فبالدين جعله بالدين لما رواه الله أعلم **كتاب الأشربة** لا يشرب المثلث القوي هـ
عولا الزبيدي ولا الثمري هـ قال المثلث ونبذ التمر ونبذ الزبيب قليلها وكثيرها حرام وهو قول الشافعي وقال لا يجل طاهر غير التلبي والسكر وعند أبي حنيفة هذا ما يجب اعتقاده في الدين كما يودي إلى تفسيق الصحابة رضي الله عنهم أجمعين هـ قوله عليه السلام ما أسكر كثير فاجزعه منه حرام ولأنه مسكر كما جاز صار كالباق والمنتصف هـ ما روي عن عمرو بن عبد الله بن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبي مسعود الأنصاري وغيرهم مثل مذهبننا وروى عن النبي عليه السلام أنه مر في غزوة تبوك يقوم يرقون أي يرقون فامرهم أن يشربوا ولا يشكروا وما رواه فالحسك هو القمح الأخير وبه يقول والله أعلم هـ

كتاب الدييات في شبه الغد ثلاثون جذع ومثلها من الحقائق تبع هـ
ثم الثنيات إلى البوازل هـ باقية والكل من حوامل هـ
وأوجب فيه على الأربع هـ من المخاضات إلى الجذاع هـ

قال في قتل شبه العمد الدية المغلظة واختلفوا في تفسيرها قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه مائة من الإبل خمسة وعشرون منها جذعة وخمسة وعشرون منها حقة وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون بنت مخاض وقال محمد رحمه الله وهو قول عمرو بن عثمان وعلي وزيد ومغن و أبي موسى الأشعري رضي الله عنهم أجمعين يجب ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون ثنية كلها خلقات في بطونها أولادها هـ قوله عليه السلام إلا أن قتل خطأ العمد قتل السوط والعصا فيه مائة من الإبل منها خلقات في بطونها أولادها ولأن هذه الدية أغلظ من دية الخطأ فوجب إظهار غلظها بما قلنا هـ قوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من الإبل وفي إيجاب الحوامل إيجاب الزيادة على المائة وما رواه غير ثابت بدليل اختلاف الصحابة فيه فلو ثبت فالترجيح لرواية ابن مسعود رضي الله عنه لأنه موافق للصواب وما ذكر من القياس لا مجال له في هذا الباب والله أعلم هـ
وفي يميني رجلين أتلها هـ وواحد بعد القضا قد عفا هـ
كان لغير من عفا أرش اليد هـ دون قصاص اليد فأخفظ وأجهد هـ

قال رجل قطع يميني رجلين قطعت يمينه لهما وعزم لهما دية بينهما عندنا فان عفا أحدهما قبل القضاء فلا آخر القصاص لزوال المراح ولو كان العفو بعد القضاء قبل استيفاء الدية ففي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لهما له القصاص وفي قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد رحمه الله ليس له القصاص بل له جميع دية اليد وللعا في نصف دية اليد هـ إن القاضي قضي لكل واحد منهما نصف الدية ومن ضرورة ذلك بطلان حق كل واحد منهما في نصف القصاص لهما إن القصاص في العقوبات انصفا وهما فاذا التزمض فصار كأنه لم يقض فصار كالعفو قبل القضاء هـ لو قتل المغصوب خرا وصنع هـ كذا أن بعد الرد والمولى دفع هـ
كان على الغاصب نصف قيمته هـ يأخذ المولى على سلامته هـ
والزماه دفعه للأول هـ ثم له به الرجوع فأعقل هـ

قال رجل عصب عبداً فقتل عند قتيلا خطأ ثم رده إلى المولى فقتل عند آخر خطأ فاختار دفعه بهما كان بينهما نصفين لاستواء جثتهما ثم يأخذ المولى من الغاصب نصف قيمة العبد لأن نصف العبد استحق بجنائية كان في ضمانه فاذا أخذ المولى يسلم له وهو قول زفر وقال لا يدفع ذلك للنصف إلى ولي القتل الأول ويرجع مثله أيضا على الغاصب فيكون للمولى هـ أن نصف القيمة التي أخذها المولى من الغاصب بدل ذلك النصف الذي وصل إلى الأول فلو أخذ اجتماع البدل والمبدل عند ذل لا يجوز لهما أن يحل الأول في كل العبد وقد وصل إليه نصفه ولو وجد في يد المولى شيئا من العبد يأخذ فكذا إذا وجد بدله هـ قطع سري في عبد غير وعق هـ
بينهما ورؤحه منه زهو والوارث المولى على التفرده ففيه أرش اليد دون القود هـ
الجامع الصغير رجل قطع يد عبدا فاعنته مولاة مات العبد من ذلك القطع فان كان له ورثة سوى المولى فلا قصاص على القاتل بالاتفق لا شتبا ما لو في وإن لم يكن له ورثة سواء فذلك وعليه أرش اليد وما نقص من ذلك إلى وقت العتق وقال له القصاص في وجه الثاني هـ أن جهة الولاية قد اشتبهت لأننا لو اعتبرنا ابتداء الفعل فالولي هو المولى لجهة المثلث وإن اعتبرنا حاله الآخر فالولي هو المولى لجهة الولاية هـ أن الولي في الكالين جميعا هو المولى واختلاف جهة الولاية لا يمنع ثبوت الولاية بخلاف ما إذا كان له وارث آخر لأن الولي قد اشتبه

ومسلم يقطع ثم يشرك هـ ثم يتوب منه ثم يهلك هـ
ففيه أرش اليد لكل الدية هـ وتجعلان مرهقا تعديته هـ
قال إذا قطع يد مسلم ثم ارتد المقتوع والعياد بالله ثم أسلم ثم مات من القطع ففيه أرش اليد لا غير وقال فيه كل الدية هـ أنه لما ارتد انقطع حكم السراية بسقوط عصمته وبعد أسلم لا ضل من إيجاب فيه هـ أن المثل معصوم حالة القطع وحال فوات الحياة والمعتبر في الضمان هاتان الكالتان هـ من مات في بئر طريق جوعا هـ
هبري على حافرها رجوعا هـ قال لو حفر بيرا على قارعة الطريق فوقع فيها انسان ومات جوعا يضمن وقال لا يضمن هـ أنه مات بسبب فعله وهو الحفر لهما أنه مات بسبب عدم الطعام وذلك الإيضاف إلى حفره ولا إلى بئر

والله اعلم **كتاب الوصايا** الحجة وابن الابن من قرابته
 في حكم ما اوصي وفي اصابته قال اذا اوصي لذوي قرابته يدخل فيه الجد وولد الجد ذكره في الزيادات
 وقال لا يدخل له انهما من جملة الاقارب حقيقة وانما خرج الوالد والولد بالنسبة في غيرهما داخلان لهذا ان هذا
 الاسم لا يتناول الوالدين والمولودين عرفاً دل عليه انه عطف الاقارب عليه بقوله تعالى الوصية للوالدين والآل
 والجد كما لو ولد والنافلة كاولده واسم المساكين ينال المثنى لا الواحد المفرد فيما اوصي
 ففصل وضع الثلث في فلان وفي المساكين على ذال الشان
 فيجعلان المال بالتصفتين وعندك بالثلث والثلثين
 قال ولو قال ثلث مالي لفلان وللمساكين فثلثه لفلان وثلثه للمساكين وقال لا نصفه لفلان ونصفه للمساكين
 انه ذكر المساكين باسم الجمع وهو يتناول الاثنين فصاعداً في باب الميراث لما عرف والوصية اخت الميراث لما انه
 لا يمكن صرف هذا الاسم الى اجنس فيصرف الى الواحد لما عرف وعلي هذا اذا اوصي للمساكين ثلث ماله فصرف الى واحد
 جاز عند وعند ما لا يجوز قال في اجماع الصغير اذا اوصي لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين قسم
 الثلث على خمسة ثلاثة لامهات اولاده وسهم للفقراء وسهم للمساكين عندهما وعند محمد رحمه الله على سبعة اسهم ثلاثة
 لامهات اولاده وسهمان للفقراء وسهمان للمساكين يتابعي ما مر وكل من اوصي الى انسان
 في الدين والاخرى في الاغنيان صار كما قال وقال لابلها ماصاراً وصيكتين جميعاً فيهما
 واضطرب الاوسط فيه فاعلم قال اذا اوصي الى رجل في المال العين والى اخري في نقاضي الدين فمما
 وصيان جميعاً فيها استحساناً عندهما وقال محمد رحمه الله كل واحد منهما وصي فيما جعله وصياً فيه وعلي هذا الخلاف
 اذا جعل احدهما وصياً لبعض ولهم وميراثه وجعل الاخر وصياً للبقية وميراثهم وذكر هلال في كتاب الوقت قول ابي
 يوسف مع محمد انه انتمى لكل واحد منهما في شيء لم يات من الاخر فيه وخصه به فيخص به وان كان بناؤه على العموم كالصنادق
 بتخصيص بعض التجارات فيختص فثبت الاختصاص عند التخصيص به لما ان العين قد تصير ديناً بالاستهلاك
 والدين قد يصير عيناً بالقبض فحصلت الوصيتان في كل الاموال ضرورة **كتاب الفرائض**
 وقسمته الارث لدي الشيتاني على اعتبار الاصل لا الابتداه
 قال اذا اختلف الابان والابا والجد في ذوي الارحام فالقسمة عليهم على الاصول وهو قول ابي يوسف الاول
 وعلي قوله الاخر على اعتبار الابان وقيل قول ابي حنيفة رحمه الله مع قول ابي يوسف وقيل مع قول محمد والاول اصح
 لانهم يرون بسبب انهم يرون وعلم لا بانفسهم فيعتبر فيه اصولهم لانهم يرون بقرباه انفسهم الا ان قربانهم
 بواسطة الاصول فيعتبر حالهم لا حال غيرهم وعلي هذا حكم الاجداد الفاسدين والاولاد هاهنا كالا جداد في الاول
 ما جحد لها قرابتان ومن لها واحدة مثلاً
 قال اذا اجتمعت جدتان احداهما ذات قرابتين وهي ام ام الام وهي مع ذلك ام اب الاب والاخرى ذات قرابة واحدة

وهي ام الاب فعند محمد وفرد محمد الله السدس بينهما اثلاً ثالثاً لذات قرابتين وثلث لذات قرابة واحدة
 وقالهما سوا الله ان الاستحقاق بعلة القرابة فاذا اجتمع في شخص واحد قرابتان صار ك شخصين كالاخ لا ثم اذا كان ابن
 عم يورث بالغرض والتعصيب كذا هذا **كتاب الوصايا** ان الاستحقاق لكونها جحد وفي صفة واحدة فصار كالاخ لاب وام مع
 الاخ لاب لا يستحق نصيب الاخ لاب ونصيب الاخ لا موكذا هذا اختلاف ما ذكر من المثال فانه يستحق بكل قرابة
 نصيباً واما ذات قرابتين اذا انفردت لا تستحق بهما الا السدس وذات قرابة واحدة تستحق ذلك فاستويا والله
 اعلم **باب فتاوي الشيخ مما الثاني** ياتي ولا نص عن الشيتاني
باب قول ابي حنيفة رحمه الله على خلاف قول ابي يوسف ولا قول لمحمد رحمه الله
كتاب الصلاة ومنع ربيع الحجية المفرض لا كلها ولا اجمع يرفض
 قال ابو حنيفة رحمه الله في كتاب اختلاف زفر ويعقوب رحمه الله الحجية يفترض ربعاً وعن ابي يوسف روايتا
 احدهما انه يفترض مسح كلها لانها قائمة مقام ما تحتها وكان ما تحتها يغسل كلها فصار كالجاء والثانية يستقطبها
 اصلاً لان وظيفة هذا العضو كان هو الغسل وقد سقط فيسقط اصلاً كما في اليد المقطوعة لابي حنيفة رحمه الله ان
 هذه وظيفة انتقلت الى الشفر فيتعد بالربع قياساً على الرأس والجمع ان الربع قد يقوم مقام الكل والله اعلم
 ومن تحف خروج بول فانصرف لم يبين بعد طهره بل انتف
 قال من خاف سبق حدث وهو في الصلاة فانصرف ليقضي حاجته ويتوضأ ويغسل ليرجى ذلك وقال ابو يوسف يجوز
 ذكر الاختلاف في كتاب اختلاف زفر ويعقوب انه في معنى الحدث الذي ورد الشرع به لانه عجز عن المضي في
 الصلاة لابي حنيفة رحمه الله ان جواز البناء امر عرف بخلاف القياس في موضع سبقة الحدث حقيقة وهذا ليس
 في معناه من كل وجه فلا يجوز قياسه عليه وليس في الكسوف جهره ابي يعقوب ذاك والاخر اضطرر
 قال لا جهر في صلاة الكسوف وقال ابو يوسف رحمه الله جهر فيها بالقراءة وقول محمد مضطرب فيه له ما روي
 ان علياً رضي الله عنه جهر فيها ولان هذه صلاة تقام بها على الجمع والشهر فكان الجهر من سنتها كصلاة الجمعة والعيد
 والجمع ان الجهر انتفع في التشهير ولا في حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام صلاة النهار عجم اي لا يسمع فيها القراءة وروي
 ثمان من بشير ان النبي عليه السلام صلى صلاة الكسوف فلم يسمع فيها حرف وما روي من الاثر والقياس لا يبيح معارضة
 للمخبر والله اعلم **كتاب الصوم** لا يفطر المقطر في الاحليل واضطرب الاخر في ذال القيل
 قال مسلة الاقطار في الاحليل قد مر في باب ابي يوسف رحمه الله **كتاب الحج**
 ويأكل الميتة من يضطرب في احرامه ولا يصيد فاغرف
 قال ابو حنيفة رحمه الله المحرم اذا اضطر الى اكل ميتة او قتل صيد ياكل الميتة ولا يقتل الصيد وقال ابو يوسف
 يقتل الصيد له ان الكفاية تقوم مقام القتل فاكل الميتة لا يقوم مقامه شي لابي حنيفة رحمه الله ان اكل الميتة امس
 فان الحق فيه هو تعالى وقد اباحه للضرورة وقتل الصيد حراماً حقاً للصيد لاستحقاقه الامس

وَمَنْ أَهْلُ حَتِّينَ لَمْ يَصِرْ رَافِضَ حَجٍّ وَاحِدٍ مَّا لَمْ يَسِرْ

وَالْأَخْرَ الْوَاحِدُ فِيهِ يَعْتَبِرُ قَالَ إِذَا أَحْرَمَ حَتِّينَ لَمْ يَرْتَفَعْ أَحَدُهُمَا مَالًا يَشْتَغِلُ بِالْفِعْلِ حَتَّى لَوْ أَحْصَرَ قَبْلَ الْعَمَلِ يَحْتَلِكُ هَذَيْنِ وَلَوْ جُنِيَ بَوَاحِدٍ كَمَا ذَكَرْتُمْ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَرْتَفَعُ أَحَدُهُمَا فِي الْحَالِ وَعِنْدَ مَعْدٍ لَمْ يَلْزِمَهُ إِلَّا وَاحِدٌ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ قَوْلٌ فِي الارتفاعِ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمَا حَجٌّ فِي حَقِّ الْوَجوبِ لِأَنَّهُ مَبْشُورٌ فِي حَقِّ الْأَدَاءِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَبْشُورٍ فَلَمْ يَكُنْ فِي حَقِّ الْأَدَاءِ جَمِيعًا لَا فِي حَنِيفَةٍ أَلَا تَنَاقُ فِي بَيْنِ الْأَحْرَامِينَ أَمَّا التَّنَاقُ فِي الْأَدَاءِ فَيَنْتَفِلُ بِالْأَدَاءِ لِأَنَّهُ لَا يَزُولُ إِذَا أَخَذَ أَحَدُهُمَا **كِتَابُ النِّكَاحِ** مِنْ تَحْتٍ وَقَصُرَتْ فِي الْمَهْرِ فَلِلْوَلِيِّ الْإِعْتِرَاضُ فَادْرُ

وَالْقَوْلُ لِلْآخِرِ فِيهِ لَا يَرُدُّ فَعِنْدَهُ نِكَاحُهَا لَا يَنْعَقِدُ

إِذَا أَمَّا أَكْرَهَتْ مَعَ الْوَلِيِّ ثَمَّةً تَرْضَى فَيَجُوزُ مَا يَلِي

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا زَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا مِنْ كَفْوٍ وَقَصُرَتْ فِي مَهْرِهَا فَلِلْوَلِيِّ الْإِعْتِرَاضُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ لَيْسَ لَهُمْ حَقٌّ لِّلْإِعْتِرَاضِ وَلَا يَجِي قَوْلُهُمْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِأَنَّهُ لَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا كَفْوًا لَمْ يَزَلْ يَجُوزُ عِنْدَهُ وَنَافِي جُوزَ فِي صَوْرَتَيْنِ أُخْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَأْذَنَ الْوَلِيُّ لَهَا بِالتَّزْوِجِ وَلَمْ يَسْمَعْ لَهَا مَهْرًا فَعَقِدَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَالثَّانِي لَوْ أَكْرَهَ السُّلْطَانُ امْرَأَةً وَلَيْسَ عَلَيْهَا تَزْوِجُهَا مِنْ كَفْوٍ مَهْرًا قَلِيلًا فَعَلًا ثُمَّ زَالَ الْأَكْرَاهُ فَرْضِيَّتِي فِي دُونِ الْوَلِيِّ وَقَوْلُهُ فِي هَاتَيْنِ صَوْرَتَيْنِ مَعَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْمَهْرَ خَالِصٌ حَقُّ الْمَرْأَةِ وَلَهُدَاكَ أَكْرَهَتْ لَهَا الْهَبَةَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ وَكَانَتْ بِسَبِيلِ مَنْ أَحْكَمَ وَالنَّقْصَانُ لَا فِي حَنِيفَةٍ أَنْ يَكُنَّ الْمَهْرُ إِلَى مَهْرٍ مِثْلِ حَقِّ الْأَوَّلِيَّةِ لِأَنَّهُمْ يَتَعَيَّرُونَ بِنَقْصَانِ ذَلِكَ وَيَتَفَاخَرُونَ بِكَمَالِهِ فَكَانَ مَمْنُولَةً الْكِفَاةَ وَهُوَ أَعْلَمُ وَقَالَ فِي عُنْتِ زَوْجٍ أَمْتُهُ لَهُ إِجْنَارًا لَهَا فِي فَرْقَتِهِ

قَالَ الْأَمَّةُ إِذَا وَجَدَتْ زَوْجَهَا عَيْنًا فَالْخُصُومَةُ وَخِيَارُ الْفَرْقَةِ لِلْوَلِيِّ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْأَمَّةُ ذَكَرَ الْخَصَافُ قَوْلَ أَبِي يُونُسَ وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَقِيلَ هُوَ مَعَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ نَظِيرُ مَسْئَلَةِ عَزْلِ الْمَاءِ عَنْ الْأَمَّةِ الْمُنْكَوْحَةِ أَنْ

الْأَذَنُ فِيهِ إِلَى الْمَوْلَى أَوِ الْوَلِيِّ وَقَدِمَتْ الْمَسْئَلَةُ فِي بَابِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

لَوْ طَلَبْتَ مِنْ زَوْجِي كَفِيلًا يَنْفَقُ لِمَا خَافَتِ الرَّجِيلَا

لَمْ يَجِبِ الْقَاضِي وَقَالَ الثَّانِي يُعْطَى لِشَهْرٍ وَهُوَ بِاسْتِحْسَانٍ

قَالَ إِذَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ لِلْقَاضِي أَنْ زَوِّجِي بَرِيدًا يَغِيبُ فَخُذِي كَفِيلًا مِنْهُ بِالنَّفَقَةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَحْسَنَ أَنْ اخُذَ بِنَفَقَةِ شَهْرٍ كَفِيلًا ذَكَرَ الْخَصَافُ فِي كِتَابِ النِّفَقَاتِ لَا فِي يُونُسَ أَنْ يَنْفَقَ أَنْفَقَ وَنَظَرُ الْمَرْأَةِ وَالْقَاضِي نَصَبَ نَظَرَ الْمُسْلِمِينَ لَهُ مَا كُنِيَ عَنْهُ أَنْ قَالَ لَا أُوجِبُ عَلَيْهِ كَفِيلًا بِنَفَقَةٍ لَمْ يَجِبْ لَهَا بَعْدُ وَأَشَارَ إِلَى الْعَلَّةِ وَبَيَّنَّ أَنَّ الْكِفَالَ أَنْ يَجِبَ بِدُونِ الْأَمْرِ بِدُونِ الْإِزْمِ وَهُوَ أَعْلَمُ وَمَا لَهَا عَلَيْهِ أَنْفَاقًا إِذَا

حُجَّتْ وَإِنْ قَدْ دَخَلَ الزَّوْجُ بِهَا قَالَ إِذَا خَرَجَتِ الْمَرْأَةُ لِلْحَجِّ بَعْدَ مَا دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا أَطْلَقَ الْجَوَابُ فِي الْجَمَاعِ الْكَبِيرِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَمَالِيِّ أَنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا كُنْ لَكَ فَمَا بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا فَلَهَا النِّفَقَةُ لِأَنَّ يُونُسَ أَنَّهُمَا مَوْدِيَّةٌ لِلْفَرْضِ فَلَا تَكُونُ نَاشِئَةً لَكِنْ تَعْتَبَرُ نَفَقَتُهَا عَلَى قَدْرِ مَعْرِ الْبَلَدِ دُونَ سَعَرِ مَكَّةَ لِأَنَّ احْتِبَاسَهَا

عليه بالنكاح هنا فيعطى نفقة شهر واحد والباقي إذا خرجت له أنما منعت نفسها عن الزوج بالخروج وإن كان المنع بآلٍ فَرَضَ عَلَيْهَا فَلَا تَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ لِأَنَّهُمَا مُقَابِلَةٌ بِالْحَبْسِ وَهُوَ أَعْلَمُ **كِتَابُ الطَّلَاقِ**

وَإِنْ يَقُلْ أَنْتَ كَذَا ثُمَّ كَذَا إِذَا دَخَلْتَ دَارَكَ

لَمْ يَتَعَلَّقْ كُلُّهُ بِلِأَحْرَمٍ وَكَانَ تَحْجِيزُ الطَّلَاقِ سَائِرُهُ

قَالَ إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْتَ طَلَّقْتِ شَرَطًا ثُمَّ طَالِقٌ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ يَخْرُجُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي وَيَتَعَلَّقُ الثَّالِثُ بِالْدُخُولِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَتَعَلَّقُ الْكُلُّ بِهِ وَذَكَرَ الْاِخْتِلَافَ فِي الْأَمَالِيِّ أَنْ كَلِمَةً ثُمَّ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ فَيَجْعَلُ بَيْنَ الْكَلِمَةِ فِي التَّعْلِيقِ كَالْوَاوِ وَالْعَاقِلَةُ لَا فِي حَنِيفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ كَلِمَةً ثُمَّ لِلتَّارِخِيِّ وَالْفَصْلِ مَعَ الْفَصْلِ لَا يَكُنُّ الْقَوْلُ يَتَعَلَّقُ الْكُلُّ **كِتَابُ الْعَتَاقِ** وَإِنْ يَقُلْ لِلْعَبْدِ وَهُوَ يَنْطِقُ أَنْتَ لِلَّهِ فَلَيْسَ يَعْتَقُ

قَالَ إِذَا قَالَ لِعَبْدٍ أَنْتَ لِلَّهِ لَمْ يَعْتَقُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَعْتَقُ لَهُ أَنْ الْأَمَّ لِلْاِخْتِصَاصِ فَيَقْضِي خُلُوصَ الْأَصَانَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَذَلِكَ بِزَوَالِ مِلْكِ الْعَبْدِ لَا فِي حَنِيفَةٍ أَنَّهُ إِخْبَارٌ وَصَدَقَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ فَلَا يَجْعَلُ أَشْيَاءَ لِلْعَتَقِ **وَجَازِلُوكَاتُ بِالْعَيْنِ وَلَا بِحَبِيرٍ يَعْقُوبُ وَيَرْوِي عَكْسُ ذَاه**

قَالَ إِذَا كَتَبَ عَبْدٌ عَلَى شَيْءٍ يَعِينُهُ مِنْ كَسْبِهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَوَاتَانِ فِي رَوَايَةٍ جَازٍ وَفِي رَوَايَةٍ لَا جُوزَ وَكَذَلِكَ عَنْ أَبِي يُونُسَ أَيْضًا رَوَاتَانِ وَلَا رَوَايَةً عَنْ مُحَمَّدٍ وَجِهَ رَوَايَةً عَدَمَ الْجُوزِ أَنْ هَذَا الْعَيْنُ سَلَّمَ لِلْوَلِيِّ خَالِصًا فَلَا يَسْتَفِيدُ مِنْ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ شَيْئًا فَصَارَتِ التَّسْمِيَةُ وَجُودَهَا وَعَدَمُهَا سَوَاءً وَالْكِتَابَةُ بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ بَاطِلَةٌ وَجِهَ رَوَايَةُ الْجُوزِ أَنَّهُ سَمِيَ مَا لَمْ يَعْلَمْ مَقْدُورًا وَالتَّسْلِيمُ يَصْلُحُ بِدَلٍّ فَيُصَحُّ كَمَا فِي النِّكَاحِ وَهَذَا لِأَنَّهُ كَاتِبُهُ عَلَى هَذَا الْعَيْنِ صَارَ الْعَيْنُ مُحْتَضًا بِالْمَكْتَبِ كَمَا لَكَتَبَهُ حَالَةَ الْكِتَابَةِ فَيُصَحُّ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ وَهُوَ أَعْلَمُ **كِتَابُ الْأَيْمَانِ**

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ وَوَجْهَهُ اللَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَيْمَانِ بِلَا اسْتِثْبَاهٍ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ وَوَجْهَهُ اللَّهُ لَا يَكُونُ أَيْمَانًا وَقَالَ أَبُو يُونُسَ يَكُونُ أَيْمَانًا أَنْ وَجْهَهُ تَعَالَى عَمَّا عَنِ ذَاتِ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ فَصَارَتْ أَيْمَانًا بِاللَّهِ تَعَالَى لَا فِي حَنِيفَةٍ أَنَّهُ يَرُدُّهُ غَيْرُ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتُهُ يُقَالُ فَعَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ تَعَالَى وَجْهَهُ أَيْ ثَوَابَهُ فَلَا يَكُونُ أَيْمَانًا بِالشَّكِّ **كِتَابُ الْحُدُودِ** فِي أَمَةٍ يَزْنِي بِهَا فَتَقْتُلُ فَاحْدًا بِالْقِيَمَةِ لَيْسَ يَنْطَلُ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا زَنَى بِجَارِيَةٍ غَيْرِ فَقَتَلَهَا فَعَلَيْهِ الْقِيَمَةُ وَالْحُدُودُ قَالَ أَبُو يُونُسَ فِي الْأَمَالِيِّ عَلَيْهِ الْقِيَمَةُ دُونَ الْحُدُودِ لِأَنَّ يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَمْلِكُهَا بِالْأَيْمَانِ فَصَارَ كِلَا السَّارِقِ الْمَسْرُوقِ لَهُ أَنْ هَذَا زَنَاءٌ وَبِالْأَيْمَانِ لَمْ يَمْلِكْ مَا وَجِبَتْ الْحُدُودُ لَهُ وَفِي الْمَنَافِعِ الْمُسْتَوْفَاةَ بِالزَّوْنِ الْمَآمُرُ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ أَعْلَمُ **كِتَابُ الْمَسْرِقَةِ** وَمَا عَلَى سَارِقٍ نَقْدٌ زَيْفٌ قَطَعَ وَإِنْ كَانَ يَرُوجُ فَاعْرِفْ

قَالَ إِذَا سَرَقَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ رَدِّيَّةً لَمْ يَقْطَعْ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَاحِدِي الرُّوَابِئِينَ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنْ كَانَتْ تَزْوِجُ قَطَعَ وَجْهَهُ الرُّوَايَةُ أَنَّهُ مَمْنُولَةٌ لَمْ يَجِدْ لَمْ يَرُوجْ وَجْهَهُ ظَاهِرُ الرُّوَايَةِ أَنَّ نَقْصَانَ الْوَصْفِ يوجبُ نَقْصَانَ الْمَالِيَةِ

كنقصان العدد فصار شبهة مانعة من القطع **كتاب البيوع**
وفي المبيعين هلاك الواحد **تغير القول قول الجاحد**
وإذا استحق المشتري ومن أخذه **أجازه بعد القضاء ما نفذ**

قال في باب ما نفرد كل واحد من أصحابنا الثلاثة فيه بقول علي حدة فنذكر في ذلك الباب قال ابو حنيفة رحمه اذا اشترى عبدا فقبضه ثم استحقه رجل بدينه وقضي القاضي له فاجاز المستحق هذا البيع فلا يجوز وقال ابو يوسف يجوز له ان يكون ملكا للغير لا يمنع انعقاد البيع كما في الفضولي فلا يمنع بقاءه لابي حنيفة رحمه الله ان اقدمه على الدعوي وطلب القضاء به دليل استيفاء المحل على ملكه وذلك اما ان الفسخ فلا يجوز بعد ذلك **ومن يكرت ما اشترى وحرراه**
بالمال لم يرجع بعينه ظهرا قال اذا اشترى عبدا فكتبه او اعتقه على مال ثم اطلع على عيب به لم يرجع بنقصانه في رواية الامالي عنه وفي ظاهر الرواية وهو قول ابي يوسف يرجع وجه رواية الامالي انه اذا ملكه ببذل فصار كالبيع وجه ظاهر الرواية ان البذل والمبدل ملكه فلا يكون بدلا لحقيقة فصار كالاعتاق وغير مال والله اعلم

وان دري بعد ابا والمشتري بالعيب لم يرجع بنقصان ما دري

قال اذا اشترى امة فابقت منه ثم علم المشتري بها عيبا لم يرجع بنقصانه مادامت حية في رواية الحسن ابن زياد عنه وروي الحسن ابن ابي مالك عن ابي يوسف رحمه الله ان له حق الرجوع في الحال لمان العجز في الحال متحقق والعود موهوم لابي حنيفة ان العود ممكن فكان الرد ممكنا في الجملة وذا يمنع الرجوع بالنقصان

ويبيع دار بالفناء فاسد وعقد قائم فيها العاقد

قال اذا اشترى دارا بفنائها لم تجز وهو قول زفر وقال ابو يوسف تجوز له انه يراد به حق المرور فصار كذكر الطريق لابي حنيفة رحمه الله ان الفناء من طريق العامة فلا يجوز بيعه ولانه مجهول القدر فلا يجوز والله اعلم **كتاب القسمة**

اقتسم اربعا بغير جبره على استواء قيمة لا قدره

ثم استحق نصف المقتضى لكن اذا ما شأنا نقضا يعترض

وفي الرضا بقدر ذاك ينقلب على الشريك والاخير مضطرب

قال ابو حنيفة رحمه الله دار بين رجلين نصفين اقتسما ما واخذا احدهما الثلث من مقدمها وقيمتها ستمائة واخذ الآخر الثلثين من مخرجها وقيمتها ستمائة ثم استحق نصف نصيب احدهما مشاعا لا تبطل القسمة فالمستحق عليه بالحق ان شاء ابطال القسمة واستأنف وان شاربني بعيب الشركة ورجع على شريكه برجع ما في يد وقال ابو يوسف تبطل القسمة وتستانف فيما بقي بينهما ومحمد مع ابي حنيفة في رواية ابي حفص ومعه ابي يوسف في رواية ابي سليمان رحمهم الله **له ان استحقاق نصف الدار كلها شاعا يبطل القسمة فكذا استحقاق نصف نصيب احدهما لابي حنيفة رحمه الله ان الاستحقاق لا يوجب شيوعا في نصيب الآخر فلا تبطل القسمة كما في استحقاق بعضه مقسوما غلانا استحقاق نصف الجملة شاعا لانه ظهر شريك ثالث فلو لم تبطل احتاج الى قسمة ما في يد كل واحد منهما فيستعرف نصيبه وانما يرجع برجع ما في يد شريكه لانه**

لو استحق كل ما في يد برجع بنصف ما في يد شريكه فاذا استحق نصفه يرجع بنصف ذلك **كتاب الوكالة**
توكيل اثبات قصاص قد وجب تجوز والاخر في ذاك اضطررب

قال التوكيل باثبات القصاص وحد القذف وحد السرقة جائز واذا ثبت للموكل استيفاءه وقال ابو يوسف وزفر لا يثبت ولا يستوفي وعن محمد واثان لابي يوسف رحمه الله ان خصومة الوكيل بدل عن خصومة الموكل ولا مدخل للابن في هذا الباب ولهذا لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين بالشهادة على الشهادة لابي حنيفة رحمه الله انه يثبت القصاص واحد عند القاضي بحجة كاملة فيجب استيفاءه بخلاف الشهادة على الشهادة وشهادة الرجال مع النساء لان ثمة في الحجة قصورا وقوله بدل قلنا لونه بدلا او اصلا لا يخل بالظهور فلا يمنع الثبوت كما اذا قضى به نايب القاضي

جاء وكيل رب دين غائب ليقبض الدين بأمر الطالب

فانكر الامر وبالدين اقره فلا يمين هاهنا فليدكره

قال الوكيل يقبض الدين اذا جاف قال الغريم ما وكلت بعدا وهو مقربا لدين فلو وكيل ان حلفه في ظاهر الرواية فان حلف بري وان نكل قضي عليه بالمال للوكيل وذكر الحراف انه لا حلف عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف تحلف له انه انكر شيئا لواقربه لزمه فيحلف حتى ينكل فيكون في تحليفه فائدة لابي حنيفة رحمه الله ان التليف انما يثبت بعد ما ثبت

انه خصمه ولم يثبت من غير حجة **كتاب الأثرية** لا يبلغ التعزير أربعين

ولا يجيز الخمس والسبعين ولا الثمانين بطرح مفرقه والاضطراب فيه عن محمد

قال لا يبلغ التعزير اربعين سوطا وقال ابو يوسف لا يبلغ ثمانين اصله قوله عليه السلام من بلغ حدا في غير حد فهو

من المعتدين الا ان ابا يوسف اعتبر فيه الحد الكامل وهو حد القذف في الاحرار وابو حنيفة رحمه الله اعتبر بحد العبد

لان في نفسه حد كامل والذي ينقص منه سوط في رواية وخسة في رواية وقول محمد مع ابي حنيفة في رواية ومع ابي

يوسف في رواية **كتاب الوصايا** اوصي بسكني داره لجاره وليس الا بتلك في يساره

لم يبيع الوارث ثلثي داره اعاد ثار رب الوري من نار

قال اذا اوصي بسكني داره لرجل ولا مال له غيرها فاراد الورثة ان يبيعوا الثلثين روي عن ابي حنيفة رحمه الله انه

ليس لهم ذلك وقال ابو يوسف لهم ذلك **له ان الوصية بالسكني دون الوصية بالرقبة ولو اوصي له بكل الدار كان له ان**

يبيعوا الثلثين فهذا اولى لابي حنيفة رحمه الله ان حقه في ثلث السكني شاعا في كل الدار وفي بيع شي منها ابطال السكني

في ذلك فلا يجوز والله اعلم **باب فتاوي الشيخ والشيبة في خالفه وفات نصر الثاني**

كتاب الصلاة هو ناقض وضوء في الدم وليس شرط نقضه ملاء القم

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا قادم انتقض وضوءه وان لم يملأ الفم وقال محمد رحمه الله لا ينتقض ما لم يملأ الفم

واجواب على الاطلاق بينهما لا غير وقد روي عن ابي يوسف رحمه الله على التفصيل انه ان كان من قرح في الحلق انتقض

بالقتيل وان كان من الجوف لا ينتقض حي ملاء الفم لمحمد رحمه الله انه في ذلك شرط فيه ملاء الفم كالماء والماء لابي حنيفة

رحمه الله ان المعدة ليست موضع الدم فكان الدم خارجا من موضع آخر فصار كما لو دمي فيه او حلقه وفي هذا جواب عما قاله **وَمَا الصُّوقُ التُّرْبُ فِي التِّيمَمِ بِالْيَدِ شَرْطًا عِنْدَ فُلَيْعَلَمَ**
قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز التيمم بما كان من اجزاء الارض وان لم يلتصق باليد وقال محمد رحمه الله لا يجوز اذا لم يلتصق به **له** ان المأمور به المسح بالتراب فيشترط الالتصاق فيه كسح الراس والحفين لابي حنيفة رحمه الله قوله تعالى فتمسوا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم الآية واذا وضع يده على الارض فقد تيمم بالصعيد واذا مسح به الوجه واليدين فقد امتثل الامر كيف ما كان والله اعلم **وَالْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ بِالسَّاعَاتِ**
في مسقط الاعمال الاوقات قال الاعن اذا زاد على يوم وليلة بساعة فهو مسقط لفقنا الصلوات وقال محمد رحمه الله لا يسقط ما لم يستوعب اوقات ست صلوات **له** ان المسقط هو الكثرة بعله الحرج والكثرة بدو الواجب في حد التكرار وحقيقة التكرار فيما قلته ولا يحنيفة رحمه الله انه لما دخل وقت الوظيفة الاخرى فقد وجد سبب التكرار فيكتفي به **وَلَا يَصِلُ الْجَمْعُ فِي اسْتِسْقَاةٍ وَقِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ هَذَا جَاوَهُ**
وَلَيْسَ فِيهِ الْقَبْرُ لِلرَّدِّ او ما قال وليس في الاستسقاء صلاة وقال محمد رحمه الله يصلي فيه ركعتين باذان واقامة **له** ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في الاستسقاء ركعتين لابي حنيفة رحمه الله ان المشهور عن النبي عليه السلام في الاستسقاء الدعاء على المنبر يوم الجمعة من غير صلاة لاجل الاستسقاء وما روي من الحديث محمول على الدعاء لان الصلاة اسم الدعاء حقيقة قال لا يقلب الامام رداءه في الخطبة والدعاء وقال محمد رحمه الله يقلب رداءه وهو ان يجعل جانب اليمين على اليسر وجانب اليسر على اليمين **له** انه روي في خبر صلاة الاستسقاء ذلك لابي حنيفة رحمه الله انه ليس في الخبر المشهور في الباب ذلك بل المشهور تركه **كِتَابُ النِّكَاحِ**
لَوْ اَذْهَبَ الْعَذْرَاءُ عَنْ مَنكُوحَتِهِ بِالدَّفْعِ لَمْ يَجْعَلْ كَوْطُي زَوْجَتَهُ
وَاضْطَرَبَ الْاَوْسَطُ فِي مَقَالَتِهِ قال اذا دفع الرجل امراته البكر فاذهب عذرتها ثم طلقها قبل ان تخلوها لها نصف المهر وقال محمد رحمه الله لها المهر كاملا وروي الحسن ابن زياد قول ابي يوسف مع قول ابي حنيفة وذكر محمد قوله مع قول نفسه **له** ان هذا العمل يعمل على الوطئ فيوجب تأكل المهر لابي حنيفة رحمه الله ان هذا اطلاق قبل الدخول والخلوة فيوجب سقوط نصف المهر بالنصر والله اعلم **وَالْأَمْرُ وَالْحَالُ وَكُلُّ ذِي رَحِمٍ**
لِكُلِّهِمْ تَزْوِيجٌ مِّنْ لَّمْ تَحْتَلِمَ قال للام والحال وما يردوي الارحام تزويج الصغير والصغيرة عند عدم العصباء وقال محمد رحمه الله ليس لهذا ذكر قول ابي يوسف مع قول ابي حنيفة رحمه الله في اكثر الروايات وذكر الكرخي قوله مع قول محمد **له** قوله عليه السلام النكاح الى العصباء لابي حنيفة رحمه الله انهم ورثة بالقرابة فكانوا كالعصباء والفقه في ذلك ان علة الولاية الحاجة وشرطها صلاح الدين وقد وجد لما ذكره في مسألة غير الاب والجد ولعليه قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله مطلقا وما روي من الحديث قلنا النكاح الى العصباء حال وجودهم وبه نقول قال القاضي لولاية له عليهما في التزويج مادام هما قريبين وقال محمد رحمه

هذا ما ذكره في كتاب النكاح من غير ما ذكره في كتاب الطلاق
هذا ما ذكره في كتاب النكاح من غير ما ذكره في كتاب الطلاق
هذا ما ذكره في كتاب النكاح من غير ما ذكره في كتاب الطلاق

مادام لهما عصبية لما ذكرنا والله اعلم **وَلَا خِيَارَ بَعْدَ عَقْدِ الْقَاضِي لِلصَّغِيرَةِ وَالنِّكَاحُ مَا ضَرَى**
قال اذا زوج القاضي الصغير والصغيرة فلها الخيار اذا بلغا وقال محمد رحمه الله ليس لهما الخيار **له** ان هذه ولاية كاملة بناء على تقليد الشرع وهو مطلق فصارت كولاية الاب لابي حنيفة رحمه الله ان القاضي مؤخر عن الاخ والعم والجد وثمة لهما الخيار فلها هنا اولى والفقه فيه ان تاخير يدل على قصور ولايته
وَالْحَرَّانِ سَمِي لَهَا خِدْمَتُهَا بِنَفْسِهِ مَبْنِيًا مَدَنِيًا
كَلَفَ مَهْرَ الْمَثَلِ لَا يَمْتَنَاهَا وَاضْطَرَبَ الثَّانِي وَمَا أَثْبَتَهَا
قال الحار اذا تزوج امرأة على خدمتها اياها سنة يجب مهر المثل وقال محمد رحمه الله يجب عليه قيمة خدمتها سنة وقول ابي يوسف مضطرب ولو كان الزوج عبدا اجاز النكاح ولها خدمته سنة لان خدمة العبد مملوكة للمولى والمرأة بالنكاح تصير مملوكة للعبد فلا يصير العبد مملوكا للمرأة **له** ان التسمية قد صحت لان الخدمة متقنة فالحقة بالاموال لكنها ممنوعة عن الاستيفاء كيلا يصير المالك مملوكا والمملوك مالكا فصار كما اذا تزوجها على عين فاستحقت كان لها قيمة العين كذا هذا لابي حنيفة رحمه الله انه اذا لم يكن لها حق الاستيفاء فقد ضللت التسمية فصار كما انه لم يسم شيئا والله اعلم **لَوْ قَالَ هَذِهِ الثِّيَابُ الْعَشْرُ مَهْرُكِ وَهِيَ الثَّيَابُ فَهِيَ الْمَهْرُ**
وهو ماهر مثلها قد وقرن **له** قال اذا تزوجها على هذه الثياب العشرة فاذا هي تسعة فلها هذه التسعة لا غير وقال محمد رحمه الله لها هذه التسعة وتام مهر مثلها وهو نظير ما اذا تزوجها على هذه الثياب فاداه احداهما حروقة يعني هذا في باب ما تفرد به كل واحد منهم الا انه لم يثبت هنا قول ابي يوسف ولا يقر في قوله في تلك المسئلة ان لها قيمة اخر لو كان عبدا لان ذلك يعرف فاما المقدوم فلا **كِتَابُ الطَّلَاقِ**
أَنْتَ عَلَى مِثْلِ أُمِّي لَوْ ذَكَرَ وَمَا نَوَى فَلَا ظَهَرَ أَرْبَلْ هَذَرُ
قال اذا قال لامرأته انت علي كاتي فان نوي به الظهار فهو ظهار ولا نه محتمل له وان نوي البر والكرامة كان ذلك لاحتماله ايضا فان لم يكن له نية لا يكون ظهارا وقال محمد رحمه الله هو ظهار وسكت عن قول ابي يوسف وذكر في بعض الروايات مع قول ابي حنيفة رحمه الله **له** انه لو شبهها بجوز من اجزاء الام كان ظهارا بان قال انت علي كظهي ابي فاذا شبهها بكلمة كان اولى وصار كما اذا قال انت علي كبدن ابي **له** لابي حنيفة رحمه الله ان مثل هذا الكلام يراد به معنى البر والكرامة في العرف فلا يعدل عنه الابنية ولم يوجد خلاف ما ذكر من المثالين لانه لا يذكر لك عرفا **كِتَابُ الْأَمَانَةِ لَا حَنْثَ فِي صَدِيقٍ ذَا وَزَوْجَتَهُ بِالْفِعْلِ مِمَّا انْقَطَعَ عَنْ حُجَّتِهِ**
قال اذا حلف لا يكلم صديق فلان هذا او زوجة فلان وكلهما بعد زوال الصداقة والزوجة تحت كذا ذكرني لام الجامع الصغير وقال في الزيادات تحت قال لو ما ذكرني في الزيادات قول محمد رحمه الله وما ذكرني الجامع الصغير قول ابي حنيفة رحمه الله لمجد رحمه الله ان الاضافة للتعريف والمقصود هو المضاف وهو قائم لابي حنيفة رحمه الله ان الانسان قد يعادي لنفسه وقد يعادي لصديقه وزوجته فيحتمل ان المقصود به فلان وتحتمل ان المقصود به المضاف اليه فلا

حث بالشك . **وَلَيْسَ فِي النَّذْرِ بَخْرٌ نَفْسِهِ** . **إِنْ جَاءَ ذَنْجُ الشَّاةِ بَيْنَ جَنْبَيْهِ** .
 قال ولو قال الله علي ان اخرج نفسي لا يلزمه شي وقال محمد رحمه الله يلزمه ذبح الشاة **له** انه مثل النذر بذبح الولد
 ولا يخي حنيفة رحمه الله ان النذر ردي الولد وهذا ليس في معناه في حق الرضا بفوات الحياة والله اعلم
كِتَابُ الْحُدُودِ . **وَيُثْبِتُ الْإِحْصَانَ بِالْإِجْمَاعِ** . **لَوْ شَهِدَ بِأَلْعَقِدِ وَالْإِجْمَاعِ** .
وَهَكَذَا أَجَوَابُهُ لَوْ ذَكَرْنَا . **لَفُظَ الدُّخُولُ لَا الْإِجْمَاعُ مُظْهِرًا** .
 قال اذا قال شهود الاحصان لشهد انه تزوج امرأة مسلمة حتى عاقله بالغة ودخل بها يثبت الاحصان وقال محمد
 رحمه الله لم يثبت لمحمد رحمه الله ان الدخول قد يراد به الزياره وقد يراد به الوطى فكان محتملاً **له** ان الدخول بالمنكحة
 لا يذكر الا للوطى وفي غير يقال دخل عليه فلا يكون محتملاً **كِتَابُ السَّرَقَةِ** .
وَإِنْ اسْتَرَأَقِ الثَّوْبَ تَحْتَ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي الْحِمَامِ قَطْعٌ فَأَعْقِلْ .
 قال اذا سرق ثوباً من تحت رجل من الحمام يقطع في رواية الحسن ابن زياد عنه وقال محمد رحمه الله في رواية ابن سماعة
 لا يقطع وجه الرواية الاولى انه مال محرر بصاحبه وجه القول الثاني ان الناس ما ذؤن بدخول الحمار فاختل الحوز فصار
 كسرقة ثوب موضوع فيه والله اعلم **كِتَابُ السَّيْرِ** . **وَلَا يَطَأُ جَارِيَةً شَرَاهَا** .
فِي دَارِ حَرْبٍ وَإِنْ سَتَبَرَاهَا . **وَلَا النَّبِيَّ إِمَامَهُ أَعْطَاهَا لَكِنْ إِذَا أَخْرَجَهَا أَتَاهَا** .
 قال اذا اشترى امه من اهل الحرب او نقلها الامام واستبرأها بحضرة لم يقرها حتى تحررها بدار الاسلام وقال محمد
 رحمه الله **له** ذلك انه ثبت الملك له لو جرد سببه لابي حنيفة رحمه الله ان الملك لا يتم الا بعد الاحراز بدار الاسلام
 لما عرف **له** لو خاض ما فيه خوف الهلك . **جَازَ فِرَارًا عَنْ حَرِّقِ الْفُلْكِ** .
وَاضْطَرَبَ الْأَوْسَطُ فَاحْظُوا خَلْفَهُ . قال اذا وقع الحريق في السفينة وهو يعلم انه لو صبر فيها اُحرق فالتقى نفسه
 في الماء وهو يعلم انه يغرق لم يكن له ذلك وقال محمد رحمه الله يكنه وقال ابي يوسف مضطرب **له** ان هذا القائل النفس في
 التهلكة عن اختيار خلاصه الصبر في السفينة لانه يتحمله باضطراب لابي حنيفة رحمه الله انه ابتلي ببلتين وهما سوا
 في الاضطرار الى الهلاك فاختار بينهما شأناً فالصبر باختياره كاللقاء **كِتَابُ الْغَضَبِ** .
تَجَوُّزُ عُنُقِ الْمُشْتَرِيِّ مِمَّنْ غَضِبَ . **إِذَا أُجِزَ الْبَيْعُ وَالشَّيْءُ اضْطَرَبَ** .
 المشتري من الغاصب اذا اعتق العبد المشتري قال ابو حنيفة رحمه الله يتوقف اذا اجاز للمالك البيع ينفذ
 وقال محمد رحمه الله يقع باطلاً وقول ابي يوسف رحمه الله مضطرب **له** قوله عليه السلام لا تعتق فيما لا يملك ابن آدم
 لابي حنيفة رحمه الله ان الاعناق صادرة ملكاً موقوفاً لوجود سبب الملك وهو الشراء لما ذكره في بيع الفضولي الا
 انه امتنع بثبوت الملك في حواسير الاحكام دفعا لضرر المالك ولا ضرر في ثبوت الملك في حق توقف الاعناق فيثبت
 الاعتناق **كِتَابُ الْأَسْحَانِ** . **فِي الْخَيْضِ مَا دُونَ الْأَزَارِ يُحْتَبَرُ لَا الْفَرْجُ لِأَغْيَرٍ وَيُعْقَبُ اضْطَرَبَ**
 قال يحتجب الرجل من امراته الخايض ما تحت الارزاق لمحمد رحمه الله يحتجب شعار الدم وهو الفرج **له** ما روي مثل

ذلك في الخبر ولان المحرم هو اللوث واللوث فيما ذكرنا لابي حنيفة رحمه الله ظاهر قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض
 وهذا يمنع مقارنته كل بدنها الا انه ما ورا الا زارخص بالحديث وهو قوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها حين حاضت
 قوي واتزري وعودي لي مضجعك فبقي الباقي داخل تحت النضر وما روي قلنا ما تحت الارزاق شعار الدم لان الدم قد
 يتعدى اليه والله اعلم **كِتَابُ الْبَيْعِ** . **لَوْ اشْتَرَى ثَلَاثِينَ فَكَانَ وَاحِدًا مَحْرُومًا فِي الْجَمِيعِ فَاسِدٌ** .
وَذَلِكَ فِي مَفْضَلِ الْأَثْمَانِ . **وَقِيلَ يُعْقَبُ مَعَ الشَّيْبَانِ** .
 قال اذا اشترى عشرين بالفل وكل واحد منهما عشمية فظهران احدهما حر فالبيع في الآخر فاسد وقال محمد رحمه الله جائز
 وقول ابي يوسف مضطرب وقدم في باب ابي حنيفة رحمه الله وشرطه في تركه نقد الثمن .
فَوْقَ الثَّلَاثِ مُفْسِدٌ فَلْيَعْلَمَنَّ . قال اذا اشترى شيئا بثمن معلوم على انه لم ينقد الثمن في اربعة ايام فلا
 بيع بينهما فهو فاسد وعند محمد جائز ولم يذكرها هنا قول ابي يوسف وروي الحسن ابن ابي مالك ان قوله مثل قول محمد
 وروي محمد ان قوله مثل قول ابي حنيفة فالحاصل ان هذا شرط الخيار معني الا انه مقدر بربعة ايام وابو حنيفة لم يجزه
 كما مواصله ومحمد رحمه الله اجاز كما مواصله وعن ابي يوسف رحمه الله روايتان فعلي احدي الروايتين فرق بين
 هذا وبين شرط الخيار الى اربعة ايام صريحاً وجه ذلك ان الدليل على اشتراط الخيار لما عرف الا اننا جردنا ذلك ثمة
 حديث ابن عمر انه شرط الخيار شهرين ولا خيارها هنا فلا يجوز ولا يجوز بيع محل العسل .
وَاضْطَرَبَ الْأَوْسَطُ فِيهِ فَأَعْقِلْ . قال لا يجوز بيع الثعلب ولا يضمن متلفه وعن محمد رحمه الله انه اذا كان
 محرراً مجموعاً يجوز ويضمن متلفه **له** انه مال منتفع به باعتبار عاقبته فصار كالحشيش والمهر لابي حنيفة رحمه الله
 انه ليس بمال ولا ينتفع به في الحال والذي يتولد منه معدوم والدفع في الزجاج ان شراه .
مِنْ خَارِجٍ مَنْ بَعْدَ مَا اشْتَرَاهُ . **فَذَلِكَ لَا يَبْطُلُ حَقُّ رُوَيْتِهِ** . **وَاضْطَرَبَ الْآخَرُ فِي رَوَايَتِهِ** .
 قال اذا اشترى دهنًا في الزجاج ونظر اليه من خارج لم يكن ذلك روية حتى يصبه على كفه رواه الحسن ابن زياد عن
 ابي حنيفة وهشام عن محمد وروي ابن سماعة عن محمد انه روية وجه من الرواية ان الزجاج لا ينجي صورة الدهن
 فيعرف صفته فيكتفي به وجه الرواية الاولى انه لم يرو عنه وبه يبطل خيار الروية والله اعلم
هَذَا كَحَمَامٍ مِنْ بَعْدِ وَطْئِ الْمَوْلَى . **أَوْ بَعْدَ مَا كَانَ رَأَى مِنْهَا الزَّانَا** .
حَلَّ لَهُ الْوَطْئُ بَعْدَ اسْتِبْرَاءٍ . **وَقِيلَ يُعْقَبُ يَقُولُ هَكَذَا** .
 قال المولي اذا وطئ جاريته ثم زوجها فللزوجة ان يطاها من غير استبراء وكذا من تزوج امرأة قد علت انما زنت
 فلا استبراء عليه وقال محمد رحمه الله احب الي ان يستبرأها وقيل قول ابي يوسف مع قول ابي حنيفة رحمه الله **له** ان
 احتمال سقي ما به ذرع غير ثابت فيجب التحرز عنه لابي حنيفة رحمه الله ان علة وجوب الاستبراء استحداث ملك
 الوطى بملك اليمين ولو وجد وما ذكر حكمه فلا يراي . **بَاعَ حَلَالٌ مِنْ حَلَالٍ صَنِيدٌ حَلَالٌ** .
وَاحْرَمُ الْمَوْضِعِ لِلْعَقْدِ حَلَالٌ . قال حلال باع من حلال صنيدها حل وما عند البيع في المحرم جائز فما

رواه الحسن بن زياد عنه وعن محمد بن بطلان هذا تعرض في الحرم للصيد لان فعلهما وجد في الحرم وأنه حرام
لا يحنيفة رحمه الله ان الحرم هو التعرض في الحرم بصيد الحرم او الجناية على الاحرام ولم يوجد والله اعلم

كتاب الشفعة في المباح باليسير تسليم حق شفعة الصغير

قال تسليم الاب شفعة الصبي والشرا باقل من القيمة بكثير عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجوز وعن محمد رحمه الله انه
لا يجوز ولا رواية عن ابي يوسف انه بمنزلة التبرع بماله لا يحنيفة رحمه الله انه امتناع عن ادخاله في ملكه لا

باب الدعوى لو ولدت ثلاثة في بطن

ازالة عن ملكه فلا يكون تبرعا كتاب الدعوى لو ولدت ثلاثة في بطن
اورثها ابصرهم في موطن فقال بعضهما ولا ولدي ومات يعق ثلث كل مفرد

واعتق الاخر ثلث الاكبر ونصف ثانياهم وكل الاصغر

وجاء عن يعقوب هذا فاغلبه ولكنه اعتق نصف الاكبر
قال امة لها ثلاثة اولاد ولد نصر في بطون مختلفة اقر المولي في صحته ان احدم ابنه ولم يبين حي مات لا يثبت

نسب احدم لان النسب لا يثبت في الجهول وتعق الجارية لانه اقرها بأمه ميتة الولد واما الاولاد فعند يعق
ثلث كل واحد منهم ويسعى في ثلثي قيمتهم ومهر كل مكاتب كما هو مذهبه في المستنبي وقال محمد رحمه الله يعق من

الاكبر ثلثه ومن الاوسط نصفه ومن الاصغر ويسعى الاول والثاني في الباقي وهما حر كما هو مذهبه وهو احدي الروايتين
عن ابي يوسف وفي رواية قال في الاكبر يعق نصفه وفي الاصغر والاولى كمال محمد وهذا على اصل وان مثل

هذا الكلام اذا تعدد راجع في النسب صار مجازا عن الاعتناق عند اصدده مسألة هذا اني فصار كانه قال لهر احدم
حر والكم فيه ما مر وعند ما ينزل العتق على اعتبار العلوق ان اسكن والا يلقوا وما هنا امكن التنزيل بيانه ان عني

الاكبر بكماله عتق وان عني الاصغر والاولى يعق في حال ولا يعق في حالين فيعتق ثلثه وابي يوسف في
رواية جعل احوال الحرمان حالة واحدا وحوال الحرمان احوال كاحوال الاصابة فذلك قال يعق نصفه في تلك

الرواية واما الاوسط فان عني الاول يعق لانه ولد له وان عناه يعق ايضا ولا يعق ان عني الاصغر وحوال
الاصابة حالة واحدا فيعتق في حال ولا يعق في حال فيعتق نصفه والاصغر يعق على كل حال سواء عناه او الاوسط

او الاكبر كتاب الوصايا واجاز في الايصا كل احد لا زقه لا كل اهل المسجد

قال اذا وصي لغيره فهو للملازين وهو قول زفر وقال محمد رحمه الله الجيران كل من يصلي في مسجد تلك السكة ذكر
في الزيادات وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة كذلك له فهو جيران شعبة وعرفا ولهذا يقال جيران ملازق

وجار غير ملازق فيتناول الكل لا يحنيفة رحمه الله ان الجار المطلق هو الجار الملازق ولهذا اثبت له حق الشفعة
دون غير قال عليه السلام الجار احق بسبقه والله اعلم باب مقالات الامام الثاني

على خلاف مذهب الشيباني وقات نصر ابي حنيفة في هذه المسائل الظرفية

كتاب الصلاة ويستعبد المقتدي بعد الشا ولا يقود من يقوم للقضاء

بمعنى قوله

وفي صلاة العيد عند الابتداء مبتدأ الصلاة لا القرآن ذاه

قال ابو يوسف رحمه الله التعوذ في الصلاة للصلاة وقال محمد رحمه الله للقرآن له قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ
بالله من الشيطان الرجيم اي لا رادة قرأة القرآن ولا يي يوسف ان التعوذ انما وجب بالنقص صيانة للعبادة عن الخلل

بدفع وسوسة الشيطان والصلاة المشتملة على القرأة وغيرهما من الاذكار والافعال اخرج الى ذلك من القرأة المجردة
ومرقة الاختلاف تظهر في ثلاث مسائل احدها ان المقتدي يتعوذ عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يتعوذ

والثانية المسبوق اذا قام للفضلا يتعوذ عند ابي يوسف لانه قد تعوذ عند الافتتاح للصلاة وعند محمد رحمه الله
يتعوذ للقرأة والثالثة الامام في صلاة العيد يتعوذ بعد تكبير الافتتاح عند ابي يوسف وعند محمد بعد تكبيرات والله

لو اذخل الرأس لمسح في الاناء جار ولم يغسله واحف كذا

اعلم وحكم غسل العضو في الاواني والغسل في الابار للانسان
فان افساد كل الملالا التطهير وبالثلاث طهر الاخير

قال اذا دخل رأسه او شعره او خفه في الاناء للمسح بخرجه عن المسح وقال محمد رحمه الله لا يجزئ له ان الماء مستعملا
بنيمة التقرب والماء المستعمل غير مطهر ولا يي يوسف رحمه الله ان الماء انما يصير مستعملا بالاسالة والمسح حصل بالاصابة

قال اذا غسل العضو في الاواني افسد المياه كلها ولا يطهر العضو اذا قال محمد رحمه الله تخرج من التلثة طاهر واما
الثلاثة نجسة وما وراه في غسل النجاسة الحقيقة طاهر ومطهر وفي النجاسة الحكيمة طاهر غير مطهر لان الغسل

مؤثر في ازالة النجاسة فيطهر به العضو كما يطهر به الثوب لا يي يوسف ان القياس يابي حصول الطهارة بالغسل في
الاواني في العضو والثوب جميعا لان الماء الاول يتنجس باذخال النجس فيه والثاني والثالث كذلك فلا يزول النجاسة الا بالاصب

الا ان اتركنا القياس في الثياب للثمن ولعادة الناس بقي العضو على اصل القياس والاعتسالة في الابار على هذا الخلاف
والله اعلم وفي سقوط الشعر من خنزير في البئر افساد للملأ البير

قال شعر الخنزير نجس العين حتى لو وقع في الماء القليل افسد والبزاية على قدر الدرهم منه مع المصلي يمنع جواز الصلاة
وقال محمد رحمه الله هو طاهر لا يفسد الماء ولا يمنع جواز الصلاة لانه ان بالناس ضرر اليه لاستعماله في الحوز وغيره ولا يي

يوسف رحمه الله ان الخنزير نجس العين والشعر منه والضرر قد تدفع باستعماله في الحوز فيمكن مونة الماء والصلاة عنه
وما باخر اوراق رسول القدر ولا حمار صار ملأ يطهر

قال الروث اذا احرق وصار دما او العذرة اذا وقعت في البيرو صارت ممرود الزمان حارة او الحمار اذا وقعت في
الملحة صار مضي الزمان ملحا فالنجاسة باقية وقال محمد رحمه الله يزول نجاسته ويطهر له انه تبدل الاسم والعين صار

شيا اخر صار كالعلقة النجاسة اذا صارت مضغطة يطهر فكذا هذا الا يي يوسف انه تغير وصفه لاذنه ولم يزد عليه
ما يزيل نجاسته فبقى نجسا لو نجس الشيء الذي لا يعصر فهو مثليث الجفاف يطهر

قال اذا نجس بالانعصر بالعصر يغسل ثلاثا ويخفف في كل مرة فيطهر وقال محمد رحمه الله لا يطهر ابد الله ان بدون
بمعنى قوله

العصر لا يزول نجاسة عنه فبقي فيه ضرر ولا يبي يوسف ان الخفيف له اثر في استخراج النجاسة كالعصر فيظهر
 بالثلاث اذ لا يطبق سواه وصورته اذا تجست الخطية بما يحس اصابها واحتشبه الجديف والخوف احدى وهو السكين
 اذ اموه بما يحس واخصير اذا تجس واللم اذا اغتسل بالماء النجس والله اعلم **مبطل بطله فيه قدره**
صلي على ظاهره لم يعتبر قال اذ اصلي على مصل مبطن على بطانة نجاسة فقام على الظاهر في الطهارة
 فصلاته فاسد ذكره في الامالي وقال محمد رحمه الله صلته جائز وذكره في النوادر لما نه لا يستعمل النجاسة لا فاعلى البطانة
 دون الظاهر لابي يوسف رحمه الله انه ثوب واحد معي وعرفا صار مستعملا لكله وقيل قول ابي يوسف في المضرب
 وقول محمد في غير مضرب فلا خلاف في الحاصل ولو نوي نفلا وفرضا اذ شرع فذلك فرض ليس يلغو ما صنع
 قال اذ شرع في صلته وهو بنوي فرضا ونفلا جميعا كان عن الفرض وقال محمد رحمه الله لا يعتبر هذه الصلاة اضلا ذكر للاختلاف
 في الجامع الكبير **له** انه لا يمكن ان يكون عنهما جميعا للتنافي ولا عن احدهما عينه ولا بعضه عن احدهما وبعضه
 عن الآخر لانه لا يجزي فيبطل الوصفان جميعا فيبطل اصل الصلاة لما قد مر من اصل محمد رحمه الله لابي يوسف رحمه الله انهما
 اذا تعارضا فالقوي اولى والله اعلم **لوقامرات وبالجماع الغلب** قال لجلس الجامع ذاك لا السبب
 قال اذا قامرا قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملا الفم ان احدا لجلس مجمع والا فلا وقال محمد رحمه الله ان اخذ السبب
 وهو الغنيان مجمع والافلا **له** ان الغنيان الاول اذا سكن فالظاهر ان الثاني غني فلا يكون متحدًا لابي يوسف ان لاتحاد المجلس
 اثر في جمع المتفرقات في الجملة فيؤثرنا احتياطا وفي هذا جواب عما قاله **ولو أعاد سنة إلى الفم**
جاء وإن جاوز قدر الدرهم قال اذا سقط سنة واعادها الى مكانها جازت الصلاة معها ولا يجوز ان يفعل
 ذلك بس غير قال وبينهما فرق لا يحضرني وقيل في الفرق بينهما ان سنة انصرفت مكانها فصارت كأنها لم تزل ولا ذلك
 سن غيب ولا وصلها بغير مكانها تحقيق للادلة وما ائبن من الحي فوميت وقال محمد رحمه الله لا يجوز في سن نفسه
 ايضا اذا زادت على قدر الدرهم **له** ان الوصل على وجه لا يقبل الزوال ولا ينقطع الا يتحقق فكان هذا مجزى وضع النجاسة
 ولا يبي يوسف ما قلنا انه وضع في مكانه فقبل كان لم تزل وان كان يقبل الزوال كما في المرة الاولى

هـ وناذر الصلاة لا بالطهر يلزمه ذلك بطهر فادره

قال اذا قال الله علي ان اصلي ركعتين بغير طهارة لزمه ركعتان بطهارة وقال محمد رحمه الله لا يلزمه شي لانه ذكر في آخر
 كلامه ما ينبغي انه لم يلزم شي لان الصلاة بغير طهارة غير مشروع فقد التزم ما ليس مشروع فصار كما لو قال في آخر ان تأله
 تعالى لابي يوسف رحمه الله ان قوله الله علي ان اصلي ركعتين نذر صحيح فيلزمه الصلاة بطهارة وهو المشروع فيصير كأنه قال
 الله علي ان اصلي ركعتين بطهارة ثم قال بغير طهارة ولو قال ذلك كان رجوعا ونقيا لما اثبتته فمد كذلك

هـ وإن كفي الماء الوضوء وحده **هـ أو غسله لمعته إن ودّه**
هـ فغسلها الواجب والتيمم **هـ وجاز في التيمم التقدير**
هـ وإن يكن عن حديث تيمما **هـ بعد الذي لمعته تقدما**

هـ فالباطل الأول والثاني ومبطل كليهما الشيباني

قال جنب اغتسل وبقي على جسده لمعة لم يصبها الماء فيتمم للجنب ثم احدث قيسم للحدث ثم وجد ما يكفي للوضوء وحده
 او للمعة وحدها ولا يكفي لما قال في نوادر الصلاة يبطل تيمم جنبته ولا يبطل تيمم حدثه وقيل هو قول ابي يوسف وذكر
 في الزيادات انه يبطل تيممه لما جميعا فيغسل المعة وتيمم للحدث ثم يصلي وقيل هو قول محمد لما نه قدر على الماء في حق واحد منهما
 فصار كجماعة من التيممين وجدوا ما يكفي لواحد منهم يبطل تيمم الكل كذا هذا لابي يوسف رحمه الله ان هذا الماء مستحق للصرف
 الى المعة فصار كالعدم في حق الحدث كاستحق الصرف بازالة العطش فان لم يكن تيمم للحدث قبل وجود هذا الماء فيتمم قبل غسل
 المعة للحدث يجوز عند ابي يوسف لانه مستحق الصرف الى المعة وعند الاما ذكرنا وسجدة الصلاة بالوضع تيمم
هـ والرفع لا يشترط حتى تحتسب قال التيمم تيمم بالوضع وقال محمد رحمه الله برفع الراس **له** ان تمام الشيء بانتهائه
 واخر وانتهى السجدة بالرفع لابي يوسف ان السجدة هو التلطؤ لغة وذلك تيمم بالوضع فلا يتوقف على الرفع وشرة
 الاختلاف تظهر فمن صلي الظهر خمسا ولم يقعد في الرابعة قدر التشهد وقعد الخامسة بالسجدة وحدث في هذه السجود
 حدثا سابقا امكنه اصلاح صلته عند محمد رحمه الله بان يذهب ويتوضا ويصلي ويتم الغرض وعند ابي يوسف لا يمكنه
 لانه مجزى وضع الراس فسد فرضه والله اعلم **والسنة الاولى من الظهر اذا فاتت فقبل شفعها بالاقضاء**
 قال من فاتته اربع قبل الظهر قضى بعدها في الوقت وقدمها على الركعتين وقال محمد رحمه الله يقدر ما الركعتين عليها **له**
 ان حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام انه كان فاتته اربع قبل الظهر صلي ركعتين ثم اربعًا ولان السنة
 الاولى فاتت عن وقتها فلا يجوز تفويت الثانية عن محلها لانهما شرعت متصلة بالفرض لابي يوسف رحمه الله ان الواجب
 تقديم اربع على الظهر والركعتين جميعا فاذا عجز عن تقديمها على الظهر قدر على تقديمها على الركعتين

هـ ومن يصلي الظهر خمسا وقعد ثم اقتدي في نفل به احد
هـ كان عليه نفل ما مضى **هـ وهو اذا افسد ذا الشفع قضا**

قال اذا صلي الظهر خمسا ساها وقد قعد في الرابعة قدر التشهد فاقتدي به انسان في الخامسة والسادسة بصير
 شارعا في هذا الشفع وقال محمد رحمه الله يصير شارعا في ست ركعات بنا على اصل وهو ان تحرمه الفرض هل بقيت عند
 ابي يوسف لم يبق لانه شرع في النفل وهو صد الفرض وعند محمد رحمه الله بقيت لانه لا يخالفه في الاصل وانما يخالفه في
 الوصف فلو افسد هذا المقدي على نفسه يلزمه قضا ركعتين عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يلزمه شي
له انه غير مضمون بالقضا في حق الامام لانه كان فيه فلو جعل مضمونا بالقضا في حق المقدي كان هذا اقتدا مقتر
 بمنفعل وانه لا يجوز لابي يوسف انه مضمون بالقضا في حق الامام في نفسه الا ان سقوط القضا عنه لعذر ولا عذر

في حق المقدي فبقي مضمونا بالقضا على الامام فيما يرجع الى المقدي فلا يكون اقتدا مقتر بمنفعل
هـ ومن برت عورته فاستتر حتى مضى ما لوقضي ركنا قدره
هـ أو صار للزخمة في صف النساء أو موضع الأخماس أو تجسسا

١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

قال اذا انكشف عورته في الصلاة فسترها من غير لبث جازت صلاته بالاجماع لان كثير الانكشاف في قليل المدة عفو كليل
الانكشاف في كثير المدة وان ادي ركنا مع الانكشاف ثم ستر فسدت صلاته بالاجماع ولولا يوم شيئا لكانت قد ارموا على اداء
الركن ثم ستر فسد ابي يوسف نفسه وقال محمد لا تقصد له انه لم يرد شيئا من الصلاة مع الانكشاف وهو المفسد للصلاة لابي يوسف
وجه الله ان هذا انكشف العورة في الصلاة من غير عذر وهو المفسد وعلي هذا اذا نام الناس ففتح في صف النساء او قام على موضع
نجس او اصاب ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرع فعلى هذا الوجوه الثلاثة والله اعلم بالصواب ٥

ومن تلافي الركعتين السجدة فسجدة تكفي قيا ساعده

قال اذا قرأ آية السجدة في ركعة ثم اعادها في الركعة الثانية ففي قول ابي يوسف الاخر تكفيه سجدة واحدة وهو القياس وفي
قوله الاول وهو قول محمد وهو استحسان يجب عليه سجدتان له ان القراءة الحاصلة في الركعتين لا يمكن القول باتحادها لانا
لو فعلنا ذلك لانا لخيرنا احدي الركعتين عن القراءة فبقيت القراءة متعددة فتعد بالسجدة ضرورة لابي يوسف رحمه الله
عليه ان المكان والمجلس واحد فتعد القراءة في حق السجدة كما لو قرأها في ركعة واحدة مرتين وقوله تخلوا اخدي الركعتين
عن القراءة قلنا لا جرم جعلناه متعددا في حق جواز الصلاة فلا ضرورة الي جعله كذلك في حق السجدة والله اعلم

لو ماتت المرأة وفيه مغسرة كان على الزوج جهار المقبره

قال اذا ماتت المرأة ولا مال لها فكفنها على الزوج وقال محمد رحمه الله ليس ذلك عليه لمان الزوج صار اجنبيا عنها بالموت
كسائر الاجانب لابي يوسف رحمه الله انها لو تركت مالا ورثه الزوج فاذا تركت مونة وحاجة غرمها الزوج ليكون اخراج
بالضمان ذكره هذا الاختلاف خلف ابن ابيوب رحمه الله مما عاها الله اعلم ويغسل المقتول ان اوصي بشي

او انقضت ثلثا نهار وهو حي وما تمام اليوم شرط يا بني

قال المخرج اذا وصي بوصية ثم مات غسل وقال محمد رحمه الله لا يغسل لمان الوصية امر يحتاج اليه بعد الموت فكان من امور الاخر
فلا يعد من مرافق الحياة فلا يبطل حكم الشهادة لابي يوسف انه ارتفق بحياته في الجملة بتنفيذ تصرفه فصار كالاكل والبيع وغيرها
وقيل قول ابي يوسف في الوصية بشي من امور الدنيا ومحمد لا يخالفه فيه وقول محمد في الوصية بشي من امور الاخر وهو لا يخالفه فيه
فلا خلاف في الحاصل قال ولولا عمل الاموات بعد تمام يوم وليلة غسل بالاجماع لانه ارتفق بحياته مئة معتبر فان كان اقل
من ذلك ان عاش اكثر النهار يغسل وقال محمد رحمه الله ان كان اقل من يوم وليلة لم يغسل له ان هذا قليل ولا غلو اكل شهيد عن
مثله ولا يبي يوسف ان لا اكثر حكم الكل فصار كالوعاش يوما وليلة كتاب

ولا زكاة عند في مال من ابي اكثر الحول نحن فاعلمن

قال ابو يوسف رحمه الله اذا اجن صاحب النصاب بعض السنة جنونا عارضا ان كان مقيما في اكثر الحول فعليه الزكاة والا فلا
وقال محمد رحمه الله ان افاق شيئا من السنة وان قل فعليه الزكاة له ان الزكاة وظيفة السنة كالصوم وظيفه الشهر فلو لم يوافق
شيئا من الشهر وان قل يلزمه الصوم كذا هذا لابي يوسف انه لو جئن كل السنة لا يلزمه الزكاة فكذا اذا اجن اكثرها لان لا اكثر حكم

الكل وفي صوم رمضان صرفنا النص عن قضيتة الدليل والله اعلم والاحتياط لا امتناع الشفعة

او الزكاة مطلق في الشرع قال اذا استبدل نصاب السائمة بغيرها في آخر الحول فزاد من وجوب

الزكاة لا يكسر وقال محمد كبر له ان فيه قصدا الي ابطال حق الفقرا بعد وجود سببه وهو النصاب لابي يوسف رحمه

الله انه امتناع من الوجوب لا انقطاع الواجب وابطال حق الفقير وعلي هذا الخلاف اذا احتال لمنع ثبوت الشفعة

يقوم الشيء الذي لا يؤسف ثم ياذني جنس ذاك يلحق

وقد رآه الاخر ذابا جنس مما به تغدير ذاك الجنس

قال اذا كان ما لا يدخل في الوسق يقوم فيعته ياد في ما يدخل تحت الوسق فان بلغت قيمته خمسة اوسق يجب فيه

العشر والا فلا واستثنى العسل فقد ربع بعشر ابطال بالخبر وقال محمد يقد الخمسة من اقصي ما يقد ربه ذلك الذي يفقد

المسك والزعفران خمسة امنا والقطر خمسة احوال كل حمل ثمانية من والعسل خمسة امنا في رواية وفي رواية خمسة

قريب وفي رواية خمسة افراف كل فرق ستة وثلاثون رطلا وحملته تسعون مثنا فمحمد اعتبر الصون وابو يوسف يعتبر

المعني وهو القيمة وكل ما يسقي نهار بكره ففي خراجي وليس بعشر

قال ما يسقي نهارا الفرات ونبلة وخبثون ويخون فخر ابي وقال محمد رحمه الله هو عشرين له ان هذه الانهار لا تدخل

تحت استيلا احدا فاشبهت البحار ومياه الامطار والعيون لابي يوسف رحمه الله ان هذه المواضع كانت تنسب الي الكفار

وقد صارت للمسلمين فاشبهت الانهار التي شقها الاعاجم وقوله لا تدخل تحت استيلا احد فليس كذلك لانه يمكن الاستيلا

عليها بوضع القناطر والشفن فيها وعيايل اليقيم ان اطعمه عن الزكاة صح ما سئل

قال اذا كان لرجل بعون تيمنا فاطعمه بنية الزكاة روي عن ابي يوسف انه يجوز وناويل قول ابي يوسف

انه مسلم غنى الطعام اليه اما اذا لم يسلم لا يجوز بالاجماع لان الواجب هو التمليك واليتا وذلك انما يحصل بالتسليم لا بالاباحة

والله اعلم ومن عليه الدين بالغرام مثل نصاب عند تمام

ابراه في العام للانعام وتقر لم يلزم زكاة العام

قال اذا كان له ما يتادرم وعليه ما يتادرم دين فابراه الطالب عن الدين في بعض السنة وتم الحول لم يلزمه الزكاة

ويعتبر ابتداء الحول من وقت سقوط الدين وعن محمد انه يجب الزكاة عند تمام الحول الاول له ان الذين ليس بشي حقيقة

بل هو وصف حلي اعطي له حكم الاموال باعتبار عاقبته لانه يصير مالا في العاقبة بالقبض فاذا سقط تبين انه لم يكن له

هذه العاقبة فصار كأن لم يكن فظهر انه كان مالا للنصاب ولا مانع من الوجوب لابي يوسف ان نصاب المديون انما لا يقع
سببا للزكاة لكونه متعينا لدفع المطالبة واكسب وبالا سقاط في المستقبل لم يتعين ان استحقاق المطالبة عدم واجب لم
يكن ثابتا في الماضي كتاب الصوم وبالنهار ان راو هلالا فليظروا ان سبق الزوال

قال ابو يوسف اذا رآه هلالا نهارا ان كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية حتى لو كان هلالا العيد افطروا وان كان
هلالا رمضان صاموا وان كان بعد الزوال فهو ليلة الجايئة وعن محمد رحمه الله انه لا يعتبر الروية بالنهار ولا يتعلق به

صوم ولا يفطر حتى يري عشيته حيث يري الهلال له ان المعتبر بديه الهلال في هذا الوقت لا بالنهار ولان سائر النهار يتصور فيه الروية محلة البصر وان لم يكن ناس الشهر لابي يوسف قوله عليه السلام صوموا الرؤيته وافطروا الرويته الا انه لو راي قبل الزوال فهو ليلة الماضية لانه اقرب للنهار وان كان بعد الزوال فهو ليلة الجايئة لانه اقرب اليها

لَوْ قَامَ مَلَأْنِيهِ ثُمَّ رَجَعَ ۖ قَالَ لَصَوْمٌ قَدْ قَاتَ بِلَا صُنْعٍ صَنَعَ ۖ
وَعَمَلُهُ إِنْ قَامَ مَا دُونَ الْفَمِ ۖ ثُمَّ أَعَادَ ذَلِكَ فَكُنْ تَفْهَمُ ۖ
وَهَكَذَا إِذَا اسْتَقْبَلْتُمْ عَمَلًا ۖ مَا دُونَ مَلَأْنِيهِ فَافْهَمُوا رَأْسَهُ ۖ

قال اذا قام الصائم لم يفطر ملائمة اول ليلة الفم لقوله عليه السلام من قام فلا شيء عليه فان عاد وهو ما دون ملائمة لم يفطر بالاجماع وان اعاد فكذا عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يفطر وان عاد وهو ملائمة فالحال على العكس قال وان تقبلا دون ملائمة لم يفطر عند ابي يوسف وعند محمد يفطر وهو قياسي اصله وفي رواية يفطر لتأكد احد الفعلين بالآخر وان تقبلا ملائمة لم يفطر بالاجماع فالحاصل ان هذا يعتبر الفعل في حق فساد الصوم لقوله عليه السلام من تقبلا فعليه القضاء والاعادة فعل كالتيقن وابو يوسف يعتبر الخروج لان الفطر انما يتحقق بالادخال بعد الخروج وذلك انما يتحقق بملائمة والله اعلم

هَوَاطِي تَمْسِكُ لِلْفَجْرِ طَلَع ۖ اسْتَفْضَ الصَّوْمُ الَّذِي فِيهِ شَرَعٌ ۖ

قال اذا طلع الفجر وهو محال طاهله فانزع فصد صومه وقال محمد لا يفسد له ان هذا شيء يسير لا يمكن التحرز عنه فصار كاتزاع الناسي بعد ما تذكر لابي يوسف ان الانتزاع اخراج وهو بعض الوطي الا انه اخر الوطي فيعتبر باوله وفي الفجر اوله عدوه مفسد وفي النسيان اوله مع النسيان وهو غير مفسد ودفعه فطر عبيد سكنوا

مَضْرَأُ سَوَاهُ حَيْثُ هُوَ لَا حَيْثُ هُوَ ۖ قَالَ يُوْدِي صَدَقَةٌ فَطَرَّ عَبِيدَ حَيْثُ هُوَ ۖ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ هُوَ ۖ
هَوَاطِي تَمْسِكُ لِلْفَجْرِ طَلَع ۖ اسْتَفْضَ الصَّوْمُ الَّذِي فِيهِ شَرَعٌ ۖ

موله ان الواجب على المولى وهو المودى فيعتبر حاله ومكانه لابي يوسف ان الاداء عنهم والوجوب بسببهم فيعتبر حالهم ومكانهم كالزكاة تؤدى من حيث الماله والابن ينال ابوين فطره يلزمه كلاكه لا شطره قال ابن الائمة الذي اذا ادعاه المولى ان ويثبت نسبه منهما عليها صدقة فطر ثم عند ابي يوسف على كل واحد منهما نصف صاع من خنطة وقال محمد رحمه الله عليهما جميعا نصف صاع له ان المودى عنه واحد والسبب راسه فلا يتعدد الواجب مع اتحاده لابي يوسف ان السبب راسه بموئنه وبلي عليه وقد وجد في حق كل واحد منهما راسه بموئنه وبلي عليه

شَيْءٌ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ عُمَانُ يَصِلُ ۖ يَقْضِي إِذَا جَاءَ صَحْيٌ وَقَدْ أَكَلَ ۖ

قال اذا قال الله علي صوم يوم الذي يقدم فيه فلا يفطر فلا يفطر قبل الزوال بعد ما اكل هذا الرجل فعن ابي يوسف انه يلزمه قضاء صوم ذلك اليوم وعن محمد انه لا يلزمه شي لان للعلق بالشرط كالمفوط عند الشرط فصار كانه قال بعد الاكل لله علي صوم هذا اليوم لابي يوسف انه اضاف النذر الى اليوم مطلقا بدون الاكل فصار التزامه ثم يجوز عن آية بسبب الاكل فلزمه القضاء اذا قالت المرأة لله علي ان اصوم غدا فحاضت في الغد كتاب الحج

مَنْ تَخَذَ مَكَّةَ أَوْ أَبْغَدَانَ ۖ حَجَّ وَحَلَّ نَفَرَهُ إِلَى الْوَطَنِ ۖ

وانما جاءه فطر ابي يوسف لا يفطر ايضا وفي الاعادة عند رواية ابي يوسف لا يفطر

فَسَا فَطَرَهُ عَنْهُ طَوَافُ الصَّدْرِ ۖ وَبِاتِّفَاقٍ قَبْلَ نَفَرِ النَّفَرِ ۖ

قال الحج يجب وجوبا مضيقا لا يجوز تاخير عن السنة الاولى وقال محمد رحمه الله يجب وجوبا موسعا وقول ابي حنيفة مضطرب وهو بناء على ان الامر للمطلق على الفور على التراخي وقد عرف في اصول الفقه قال اذا توطن الحاج مكة بعد ان حل النفر الاول يسقط عنه طواف الصذر وعن محمد رحمه الله انه لا يسقط له ان جاء وقته وتأكد فلا يسقط عنه كما بعد الشروع فيه لابي يوسف ان طواف الصذر لا يجب الا على من يقصد رعيته وهو لا يقصد خلاف ما اذا شرع فيه لانه لزمه بالشروع

وَجَائِزُ ابَاحَةِ الطَّعَامِ ۖ فِي حَلْقِهِ الرَّأْسُ مِنَ الْهَوَامِ ۖ

قال يجوز في اطعام الفدية التملك والاباحة وقال محمد لا يجوز الا التملك له ان عن صدقة قال الله تعالى فدية من صيام او صدقة او نسك فصارت كالزكاة لابي يوسف ان هذه كانت فيجوز بالاباحة قياسا على كثران اليمين والجامع ان الواجب هو الاطعام وهو يسي اطعاما بخلاف الزكاة لان الواجب ثمة هو الايتاء والتمليك واسم الصدقة لا يقتضي التملك قال عليه السلام نفقة الرجل على اهله صدقة وذلك بالاباحة لا بالتمليك **كِتَابُ النِّكَاحِ**

قَالَ أَبُو زَوْجٍ وَالزَّوْجَانِ قَدْ تَخَصَّصَا وَلِشَهِدِ ابْنَاهُ يَرُدُّ ۖ

قال ابو يوسف رحمه الله اذا زوج الرجل ابنته رجلا بشاة دة ابنه فشهدا عند الزوج ودعوى الاب والابنة كمين لا تقبل وقال محمد تقبل واجمعوا على ان الابنة اذا كانت صغيرة لا تقبل له ان عن شهادة بغير الاب حقيقة فكان دعواه كالدعوى لابي يوسف ان للاب منفعة في هذه الشهادة وهي ثبوت صدقه عند الناس فكانت في هذه الشهادة شبهة ثمة ولا شهادة للمتهم **وَمُسْلِمٌ زَوْجٌ لِنَصْرَانِيَّةٍ ۖ تَحْتَسِبُ تَنْقِطُ الزَّوْجِيَّةَ ۖ**

وَإِنْ يَكُنْ صَدَاقُهَا مُوجَّاهَ لَمَرْبِكُ فِي الْحَالِ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ ۖ

قال مسلم له امرأة نصرانية تجسأ جميعا او تهودا وقت الفرقة بينهما في الوجع من جميعا عند ابي يوسف رحمه الله وعن محمد انه لو تجسأ فيها على النكاح لان سبب الفرقة منها جميعا فصار كارتداد الزوجين المسلمين ولو تهودا وقعت الفرقة بينهما لان سبب الفرقة من الزوج خاصة فصار كردة الزوج المسلم وحل لابي يوسف ان الزوج لا يقر على ذلك الدين والمرأة تقر عليه فصار كردة الزوج وحل **لَوْ أَدْعَتْ بِكَاحِهِ وَبَزَهَتْ لِلْسَبْقِ وَالْأَخْتِ كَذَلِكَ ۖ**

وَلَمْ يَبَيِّنْ فِرْقَا وَالْمَهْرُ لَا ۖ وَأَوْجَبَ الْآخِرُ مَهْرَ الْهُمَا ۖ

وَيَنْصَفُ مَهْرِي كِتَابِ الْأَصْلِ ۖ بَيْنَهُمَا عَلَى اتِّفَاقِ الْقَوْلِ ۖ

قال اختان ادعتا على رجل انه تزوجها واقامت كل واحدة منهما بيته على السبق والزوج يقول تزوجت احدهما ولا يدري ايتهما لم يقض بشي لانه لا يمكن القضاء بنكاح احدهما وبفريق بينه وبينها وعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب النكاح لان نكاح احدهما صحيح بانفراده والاخر فاسد وقد فرق بينه وبين صحة النكاح قبل الدخول فينصف المهر وليست احدهما اولى من الاخرى فاشتركا فيه وعن ابي يوسف رحمه الله في من انه لا شيء لهما عليه وعن محمد في رواية هشام عنه ان عليه مهرهما كاملا بينهما **اِنْ نَزَّاجٌ مَقْرُورٌ صَحَّ النِّكَاحُ لِاحِدَاهُمَا وَلَمْ يَطْلُقْهَا فَجَبَّ تَمَامُ**

المهر كما في الموت لا ييوسف رحمه الله ان المقتضى لها مجهول فصار كرجل قال لرجلين لاحد كما علي الف درهم لم يجب شي كذا
هذا وقوله ان الزوج لم يطلقها قلنا القاضي متى فرق بينهما صار كالطلاق منه والله اعلم

وَوَاطِيَّ اِحْدَى ثَلَاثٍ قَدْ كَفَى **جَمِيعَهُنَّ خِلَّةً وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ**
طَلَّقَ اِحْدَاهُمَا كُلَّ مَا مَلَكَ **وَعَنْهَا وَاحِدَةً ثُمَّ هَلَّتْ**
فَلِلَّيْنِ جَمَاعٌ مَهْرٌ وَحَصَلَ **مَهْرٌ وَرَنَعَ لَهَا بِمَا فَعَلَ**
وَالثَّلَاثُ لَا رَنَعَ لَدِي الشَّيْبَانِي **وَفِي الزِّيَادَاتِ كَقَوْلِ الشَّامِيِّ**
وَازَتْ ذَاتُ الْوُطِيِّ رَنَعَ وَسَدَسٌ **لَا خُمْسَةَ الْاُمَانِ فَاحْفَظْ وَارْتِشْ**

قال اذا تزوج ثلاث نسوة في عقد ودخل بواحدة منهن لا غير ثم طلق احداهن واحدة والاخرى ثلاثا ومات قبل البيان فللذي
دخل بها مهر كامل وللآخرتين مهر ورابع مهر عند ابي يوسف رحمه الله وكذا قول محمد في الزيارات وقال في كتاب النكاح عند محمد
لها مهر وثلاث مهور لان المدخول بها في حق غير المدخول بها كغير المدخول بها لان الحكم انما يتغير بالدخول وذلك وجد في حق
من فلا يوجب التغيير في حق غيرها في الزيادة والنقصان ولو كن غير مدخول بهن كان لهن مهران لسقوط مهر بالطلاقين
فيقسم بينهما فيصيب كل واحد ثلثا مهر لان مهر المدخول بها ثم بالدخول ففي حق غيرها على حالة وهو مهر وثلاث
لا ييوسف ان احد الطلاقين يقع على احدهما بكل حال والاخر يقع في حال ولا يقع في حال ان وقع يسقط نصف مهر الآخر
وان لم يقع لا يسقط فيسقط نصف النصف وهو ربع الكل فيسقط من مهر من مرة ونصف ومرة ربع ففي مهر ورابع
مهر بينهما نصفين **وَعَادِمُ الرِّضَابِ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ اِنْشَاقٌ عَلَى الْاَقَارِبِ**
وَلَا يَرِي عَلَى مِقْلٍ يَحْمَلُ **فِي الشَّيْءِ مِنْ قُوَّةِ الْجِبَالِ يَفْضَلُ**

قال الذي لا يملك نصابا لا يقضي عليه بنفقة الاقارب فيما روي عن ابي يوسف رحمه الله وروي هشام عن محمد رحمه الله
ان من لا شيء له ويكتسب كل يوم درهما ويكفيه واهله ثلثاه ربح انفق الفضل على ذي الرحم المحرم المحتاج **لَهُ** انه قادر على
كفاية القريب العاجز فصار كولي في حق الوالد لا ييوسف رحمه الله ليس بموسر فلا يوجب القريب المعسر لانه
واجب على الموسر والله اعلم بالصواب **كِتَابُ الطَّلَاقِ** **اِذَا اشْتَرَتْ وَاعْتَقَتْ زَوْجًا لَهَا**
لَمْ تَعْتَدْ اِنْ يَطْلُقَهَا لَعَنًا **كَذَا اِذَا طَلَّقَ مِنْهَا جَرَمٌ قَدْ هَاجَرَتْ مِنْ قَبْلِهِ فَلْيَعْلَمَنَّ**
قال حق زوجها عبدا اشترته فاعتقه فطلقها وهي في العدة قال ابو يوسف رحمه الله في الامالي يقع الطلاق ثم يرجع وقال
لا يقع الطلاق وعن محمد رحمه الله يقع وعلى هذا اذا خرجت المرأة اليها مسلمة ثم خرج زوجها مسلما فطلقها عند محمد
يقع وهو قول ابي يوسف الاول وفي قوله الاخر لا يقع **لَهُ** ان العدة قايمة والمعتدة محل للطلاق لا ييوسف ان ملك النكاح
قد بطل اضلا فلا يبقى محلا للطلاق والله اعلم بالصواب **مُعْتَدَةٌ قَدْ تَرَكَتْ مِنْ عَسَلِهَا**
مَضْمُونَةٌ لَمْ تَقْطَعْ مِنْ بَعْلِهَا **قَالَ الْمُعْتَدَةُ اِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا مِنْ اِحْمِيضَةِ الثَّالِثَةِ فَيَمَادُونَ الْعَشْرَ فَاعْتَسَلَتْ**
وَتَرَكَتِ الْمَضْمُونَةَ وَالْاِسْتِنْشَاقُ ذَكَرَ عَنْ اَبِي يُوْسُفَ رَوَايَتَانِ فِي رَوَايَةِ تَنْقُطُ الرَّجْعَةُ فِي رَوَايَةِ لَا تَنْقُطُ وَذَكَرَ الْكُرْجِيُّ

عن محمد انه تنقطع الرجعة لكن لا تزوج بزواج آخر ولو بقي عضو آخر لم يفسخ ذكر في الاصل ان القياس تنقطع الرجعة
وفي الاستحسان لا تنقطع ولو بقي اصبع او اقل منه تنقطع الرجعة لانها قد تغسل وتجب ولكنها لا تزوج بزواج آخر
احتياطا وجه رواية الانقطاع انما تسمى مغسلة مع ترك المضمنة والاستنشاق ووجه رواية عدم الانقطاع ان حكم
الحض قايمة فكانت العدة قايمة بخلاف الاصبع لما مر **مَوْلَى مَرِيضٍ بِاللِّسَانِ لَمْ يَفِي**
وَبَانَتْ الْمَرْأَةُ بِالْوَقْتِ يَحْيَى **فَصَحَّ اَذِي مَرَّةٍ ثُمَّ رَجَعَ** **فَقَالَ الْقَوْلُ اِلَى الْمَرْأَةِ صَحِيحٌ**
قال اذا اتي من امراته وهو مريض ولم يفت اليها باللسان حتى مضت اربعة اشهر وبانت منه ثم صح في ادي مدة ولم
يطاها حتى تزوجها وهو مريض ففأ اليها باللسان صح النبي وعند محمد لا يصح **لَهُ** انه قد روي النبي بالجماع في بعض المدة
فبطل النبي باللسان لا ييوسف انه عاجز عن النبي بالجماع حال كون الا بالظلمة وهي حالة النكاح والا يلا انما كان طلاقا
لكونه ظلمة يمنع حقا **وَنَادَرُ الصَّلَاةِ بِالتَّغْلِيْقِ** **بِالْوُطِيِّ لَمْ يُوَلِّ عَلَى التَّحْقِيْقِ**

قال اذا قال لها ان قربتك فعلي صلاة فهو مولي في قول ابي يوسف اول وهو قول محمد وقال ابو يوسف اخر الا يكون
موليا ولم يذكر قول ابي حنيفة في الاصل وذكر الحسن ابن زياد والطحاوي قوله مع قول ابي يوسف لمحمد رحمه الله ان
من قربة تلزم بالنذر فصار كالصوم والصدقة واج لا ييوسف رحمه الله ان هذا مما لا يحلف به عادة فصار كصلاة

الجنان وسجن التلاوة والله اعلم **وَإِنْ يَقُلْ أَنْتِ ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ تَشَاقِي الْوَاحِدَ الْأَقْلَامَ**
فَشَاتِ الْوَاحِدَ كَانَ وَاحِدًا وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لَعْوًا فَاسِدًا

قال اذا قال لامراته انت طالق ثلاثا الا ان تشاى طلقة واحدة فشأت واحدة وطلقت واحدة وقال محمد لا يقع شي
لان معنى هذا الكلام ان لم تشاى واحدة فانت طالق ثلاثا فان شأت الواحدة لا يقع شي كما اذا قال انت طالق ثلاثا
الا ان يقدم فلان فقدم فلان لا ييوسف انه اثبت لها مشيئة الواحدة فاذا شأت الواحدة يقع هذا هو مقتضى صريح
كلامه الا ان يقوم دليل بخلافه **لَوْ عُلِقَ الطَّلَقُ بِالْجَمَاعَةِ** **فَاللَّبْسُ فِي جَمَاعَتِهَا مُرَاجَعَةٌ**
وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ بِالثَّلَاثِ **يَلْزِمُهُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْبَيِّنَاتِ**

قال اذا قال لامراته اذا جامعتك فانت طالق فجامعها فلم ينتزع ساعة صار مراجعا فعلا وقال محمد رحمه الله لا يصير
مراجعا الا ان ينتزع ثم يعاود ولو كان المعلق به ثلاث تطليقات ومكث على ذلك فعند ابي يوسف عليه العقد وعند
محمد لا عقرب عليه **لَهُ** ان هذا كله جماع واحد ولهذا لو كان الوطى بالشبهة لا يوجب الاعقار واحدا ولو كان المعلق به
ثلاث تطليقات لا يجب احدا لا ييوسف رحمه الله انه حث بالايلاجة الاولى لانه جماع تارة والبقا عليه كالابتداء
فصار مراجعا وانما يجب مهر واحد لان المنافع المستوفاة بالايلاجات تقومت تقويتا واحدا وانما لا يجب احدا في
الثلاث لشبهة الاتحاد والله اعلم بالصواب **كِتَابُ الْعَتَاقِ** **لَوْ قَالَ اِنْ كَلَّمْتَهُ فَأَنْتِ حُرٌّ**
فَقَالَ قَدْ كَلَّمْتَنِي مَائِسَرٌ **وَلَيْشَهِدُ اِبْنَاهُ بِهِ فَذَاكَ رَدٌّ** **وَالْحَقُّ لَمْ يَكُنْ اِذَا الْمَوْلَى تَحَدَّى**
قال رجل قال لعبد ان كلمت فلانا فانت حر فقال كلمته وصدقه فلان ومحمد المولى وشهد ابنه فلان بذلك لا

تقبل وقال محمد تقبل وقد ذكرنا نظير في كتاب النكاح في باب أبي يوسف مع محمد رحمه الله
١ **وَأَنَّ مَوْتَ الْقَيْنِ وَالْمَدَّ** **٢** **إِنْ قَالَ شَخْصٌ مِنْكُمْ حَرَّرَ**
٣ **وَأَيُّمَا صَاحِبَهُ مَسَدَّ بَرِي** **٤** **فَأَلْعَقَ الْقَيْنَ عَلَى الثَّقَرِ**
٥ **وَأَيُّمَا التَّكْبِيرِ وَصَفَ الْآخِرَ** **٦** **وَلَمْ يَشِيعَا فِيهِمَا فَاسْتَبْصِرْ**
قال رجل له عبدان قن ومدر فقال احدهما حر والآخر مدر برعتن القن والآخر مدر برما كان وقال محمد اذ مات ولم يدين
شاع العتق فيها ونصف القن مدر برأيضا وقيل قول أبي حنيفة كذلك **له** ان قوله احدهما حر اقل انقسام العتق عليها حاجتها
الي العتق فلو جعل قوله والآخر مدر اخبارا محضا بطل حق المد بر من الكلام الاول لابي يوسف ان قوله والآخر مدر صلح
اخبارا فلا حاجة الي جعله انشا ولا لوجعل انشا صدر تدبير اللقن وبقي الآخر مدر بر افساد مد بر من وهو بخلاف اللفظ
لانه جعل احدهما مدر بر اوصارا كما اذا بدأ بالتدبير فقال احدهما مدر بر والآخر عتق القن وبقي الآخر مدر بر بالاجماع كذا
هذا والله اعلم **٧** **وَالْعَبْدُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَوْ خَرَجَ** **٨** **هَذَا أَوْ ذَاكَ مَعَهُ دَبْرٌ** **٩**
١٠ **فَصَاحَ مِنْ لَيْصِفِهِ مَرَّ حَرًّا** **١١** **فَنَازِلُ دَبْرٍ لَا مَدَّ بَرًا**
قال عبد بن رجلين اعتقه احدهما ودبر الآخر معا فذا العتق وبطل التدبير فيعتق كله فيضمن قيمة نصيبه قنا
وقال محمد رحمه الله وقع التدبير والعتق جميعا ثم غلب العتق على التدبير فيضمن قيمة نصيب شريكه مدبر **له** ان
كل واحد منهما تصرف في نصيب نفسه تصرفا مشروعا فينفذ الا انه تعذر انفاذها فيغلب العتق لانه اقوى لابي يوسف
ان التدبير لا يجزي والعتق كذلك فلا يمكن الجمع بينهما فترجح العتق من الابتداء لانه اقوى **كتاب المكاتب**
١ **مَكَاتِبُ اثْنَيْنِ وَذَا حِصَّتِهِ** **٢** **أَعْتَقَ فَاَلْمُضْمُونُ نِصْفُ قِيمَتِهِ**
٣ **فَأَوْجَبَ الْآخِرُ فِي ذَاكَ الْأَقْلَ مِنْ قِيمَةِ النَّصْفِ وَمِنْ نِصْفِ الْبَدَلِ**
قال عبد بن رجلين كاتبا ثم اعتقه احدهما عتق كله ثم ان كان المعتق موسرا ضمن قيمة نصيب شريكه وان كان مسورا
سعى العبد وقال محمد يسي في الاقل من نصف قيمته ومن نصف بدل الكتابة وعند أبي حنيفة العتق والكتابة تجزي فلا
يتاقي هذا ان مال المولى احد الثنتين اما بدل الكتابة او القيمة وفي الاقل يقين وفي الاكثر شك فيجب المتيقن
كالمرضي اذا اعتق مكاتبه ثم مات وعليه دين معي المكاتب في الاقل من قيمته ومن الكتابة لابي يوسف انه لما اعتقه احدهما
بطلت الكتابة وبقي اطلاق الرقبة فصار كعبد بين اثنين اعتقه احدهما دل عليه انه لو قتله رجل عزم القيمة دون الكتابة
كذا هذا والله اعلم **كتاب الأيمان** **لَوْ قَالَ إِنْ أَكَلْتُ تَوْبِي إِلَّا خُبْرًا فَأَخَارَ عِيْدِي كَلًّا**
١ **فَأَكَلَ الْخُبْرَ بِحَمٍّ أَوْ جَبْنٍ** **٢** **أَوْ بَيْضَةٍ فَأَتَحَثَ فِيهِ لَمْ يَكُنْ**
٣ **وَكَانَ هَذَا تَبَعُ الْخُبْرِ وَفِي** **٤** **ذِكْرِ الْإِدَامِ بَعْدَ كَسَانِ فَأَخْرِفْ**
قال اذا قال الرجل ان اكلت اليوم الاربعين فبدي حرقا فكله مما هو ادمر بالاتفاق لا يثبت لانه تبع للرغيف ولو اكل
بالجبن او اللحم لا يثبت عنده وقال محمد يثبت ذكر في اجماع الكبير لمحمد رحمه الله ان هذا وان كان ادمرا عندني ولكنه يוכל

مقصودا

مقصودا فلا تصير ما هنا تبعا للخبر بالشك فيبحث لكن بحث في يمين الادام **له** انه ادم من وجه لانه قد يوكل تبعا وقد
يوكل وحده فلا يثبت في المسلمين جميعا اعني من المسلمة وما اذا حلف لا ياكل ادماء لوقال ما املكه عدا كذا **له**
١ **تَنَاولُ أَكَادِثَ فِيهِ لَا سَوِي** **٢** **قَالَ فِي أَجْمَاعِ الْكَبِيرِ إِذَا قَالَ كُلُّ مَلُوكٍ أَمْلَكُهُ عَدَا فَوَحْرًا لِيَعْتَقَ إِلَّا مَا اسْتَحْوَتْ**
ملكه في غير وقال محمد رحمه الله يعتق ما كان يملكه للحال وما يملكه في اليوم اذا بقي العدم وما استحدث ملكه في غير **له** ان
هذا اللفظ صالح لاستدراك الملك وبقائه وهو حقيقة فيهما جميعا فينتا ولها جميعا بخلاف قوله اشتريه عدا
٣ **لَوْ قَالَ لَا أَدْخُلُ بَعْدَ دَفْنٍ** **٤** **إِنِّي الْفُلُكُ فِي الْمَاءِ وَلَمْ تَخْرُجْ هَدْرًا**
قال رجل حلف لا يدخل بغداد مَرَّهَا فِي سَفِينَةٍ لَا يَخْتَلُجُ مَالٌ تَخْرُجُ إِلَى الْحَرِّ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَحْتَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ دَجَلَةَ
من بغداد حقيقة وهذا الوقدر البغداد من الموصلي حتى دخل البغداد في سفينة صاد مقيما **له** ان بغداد اسم موضع يقع
عليه الايدي ودجلة لا يقع عليها الايدي يعني اهل بغداد فلم يكن منها خلاف الاراضي **٥**
٦ **وَلَا يَصِيرُ قَارِيًا بَانَ نَظَرًا** **٧** **وَلَيْسَ لِحِمِّ الثَّوْرِ مِنْ حِمِّ الْبَقَرِ**
قال ولو حلف لا يقرأ كتاب فلا ينظر فيه وفهم ولم ينطق لا يثبت وقال محمد رحمه الله تحت **له** ان مبني الايمان على العرف
والمجاور للعارف في قراءة الكتاب هذا بخلاف قراءة القرآن في الصلاة لان الامر المطلق يتناول الحقيقة لابي يوسف
رحمه الله ان القراءة هي التكرار حقيقة ومن حقيقة غير مضمومة فلا يجوز العدول عنها كما في قراءة القرآن قال ولو حلف لا
يشترى بقرة فاشترى ثورا لا يثبت والوكيل بشرائه محالف وقال في اجماع الكبير تحت والوكيل لا يصير مخالفا وقيل
هو قول محمد رحمه الله ان البقرة اسم جنس فتناول التوعين لابي يوسف رحمه الله ان الاسم للثاني لغة قال الله تعالى بقر
صفوا فاقع لونها تسر الناظرين والثور اسم المذكر فاسم احدهما لا يتناول الآخر ولهذا لا يتناول اسم الثور للثاني والله اعلم
٨ **وَمَنْ يَسْمُرْ عَلَى فَرَّاشَيْنِ فَقَدْ نَامَ عَلَى الْأَسْفَلِ فِي حَلْفٍ عَقْدٍ**
قال ولو حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل عليه فراشا آخر ونام عليه قال ابو يوسف رحمه الله في الاماني تحت وقال في
اجماع الكبير لا يثبت وقيل هو قول محمد **له** انه غير وهو مثله فلا يتبعه فكان نائما على الاول دون الثاني لابي يوسف انه نام
عليهما جميعا حقيقة وكذلك عرفا لانه يقال نام على فراشين فقد وجد شرط الحنث وزيادة فيبحث كما اذا حلف لا تكلم فلانا
فكلمه واخر معه في خطاب واحده **له** قال لا اللفظ حتى تلفظا **٩** **فَأَسْتَبَقَا لَرَبِّكَ حَنًّا فَاحْظَا**
قال رجل قال لغيري والله لا اكلك حتى تكلمني فتكلم معا لم يثبت وقال محمد تحت **له** انه منع نفسه عن الكلام الى غاية وجود
الكلام منه وقد تكلم قبل وجود الغاية فيبحث لابي يوسف ان معنى هذا الكلام في العرف ان لا اسبقك في الكلام ولم يسبقه
والله اعلم **١٠** **لَوْ قَالَ زَوْجُ الْأُمَةِ الْمُوَافِقُ** **١١** **إِنْ مَاتَ مَوْلَاكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ**
١٢ **مَاتَ فَالزَّوْجُ أَخُوهُ فَوَرِثَ** **١٣** **كَانَ الطَّلَاقُ وَاقِعًا وَقَدْ حَنَثَ**
قال ولو قال لامرأة الامة انما مات مولاي فانت طالق ثنتين فمات المولى والزوج وارثه طلقت ثنتين وحرمت عليه حرمة
غليظة وقال محمد في لا يقع **له** انه علق الطلاق بموت مولاه وهو في زمان ثبوت ملك الزوج وفسادا للنكاح والطلاق

لا يقع مقارنًا لوال ملك النكاح كما في قوله انت طالق مع انقضاء عدتك وكما اذا قال لها اذامات مولان وتملكت فانت طالق فثنتين لاني يوسف ان الطلاق معلق بالموت وملك الوارث يقع بعد الموت بزمان لانه يثبت بعد استيفاء المورث فكان وقوع الطلاق حال استيفاء المورث قبل ملك الوارث والله اعلم **وقوله الا يا امري ان امره**
به وعمر وقته ثم جرحه فجاء بالفعل فلا حث حصل وحشوه في الخصوص ان فعله
قال اذا قال لامرته ان خرجت من هذه الدار الابادي فانت طالق يشترط الاذن لكل مرة فلو قال لها اذنت لك ان تخرجي كلما شئت ثم نهاها عن ذلك فخرجت لا تطلق وقال محمد رحمه الله تطلق **له** ان الاذن قد بطل بالنهي فكان خروجها بغير اذن فصار كما اذا اذن لها بالخروج مرة فلم تخرج حتى نهاها ثم خرجت لاني يوسف انه لما قال لها اذنت لك بالخروج كلما شئت لم يبق الخروج بغير اذن في الحال وبعد اصلاً فقد انعدم شرط اليمين اصلاً فبطل اليمين وبالنهي لا يعود بخلاف ما ذكر من المثال لان ثمة اليمين باقية لمقا الشرط في الجملة والله اعلم **لو قال لا اتيك عرساً بنفسف**
فزوجوه امرأة حيث وصف وهي بئس ما جازته بها لم يرك جنشاً ولا شراً هلك اه ز
قال لو حلف لا يتزوج امرأة بالكوفة فقبل بالكوفة نكاح امرأة وهي مكنة فزوجها منه فبطلت الخبر بمكة فاجا لا حث وقال محمد بن حنث وعلي هذا الشراء **له** ان بالاجازة نفذ النكاح الموجودة منه بالكوفة فكان تزوجها بالكوفة فيحث لاني يوسف رحمه الله ان تمام النكاح بالنفاذ والنفاذ بفعلها وهي مكنة فلا يكون تزوجها بالكوفة مطلقاً فلا يحث والله اعلم بالصواب **كتاب الحدود لو شهدوا على زناه فاقروا بما حلفوه مرة فقتل هدره**
قال اربعة شهدوا على رجل بالزنا وقضي القاضي به ثم اقر هو بذلك مرة بطلت الشهادة ولا يجد وقال محمد لا تبطل بحد **له** ان البينة وقعت معتبرة فلا تبطل الا باقرار معتبر والاقرار مرة غير معتبر في هذه الباب لاني يوسف رحمه الله ان شرط صحة البينة انكار الخصم وقد انعدم **كتاب السير لو اسروا جارية من عندنا**
ثم غدرت ما سورة الجندنا فاشتريت فولدت فانت والابن باق بعد ما قن فانت
فليقد يبرأ خذ اذ انقذه ما نقد المبتاع لا قسط الولد
قال ابو يوسف رحمه الله الكفار اذا اسروا جارية مسلمة فاحرزوها بدارهم شرط عليهم المسلمون فوفقت في سهم رجل فباعها من آخر ثم من معلوم وولدت عند المشتري ثم ماتت وبقي الولد ثم جاء المالك القديم له ان ياخذ الولد بكل الثمن وفي قوله الاول وهو قول محمد بن يحيى خصته من الثمن والمسئلة في الجامع الكبير لمحمد رحمه الله ان هذا الحكم يبيح سري الى الولد صار كان الاسر وردها عليها فياخذ الباقي بخصته لاني يوسف رحمه الله انه جزا الامور قائم مقامها فصار كان الاصل قائم وفات بعض اطرافه فانه ياخذ الباقي بكل الثمن فكذلك هذا **وجايز ان نوسروا او يقتلوا**
واذ هرع على حكم الاله انزلوا قال اذا احاصر المسلمون اهل حصن فتركوا على حكم الله تعالى جاز ان يحكم فيهم بالاسر والقتل وقال محمد رحمه الله لا يجوز **له** ان حكم الله تعالى في ذلك مختلف فيه بين العلماء فلا يعلم يقيناً والى هذا اشار النبي عليه السلام فانه كان اذا امر امير اهل حصن قال له اذا احاصرت اهل حصن فارادوك ان تنزلهم على حكم الله تعالى فلا

تنزلهم فانك لا تدري هل تصيب فيهم حكم الله تعالى لاني يوسف انهم اهل الحرب وحكم الله تعالى فيهم معلوم وما روي كان ذلك في ابتدا الاسلام ثم علم ذلك **ولا يزاو في خراج الاصل يكونها مطيعة للفضل**
قال لا تجوز الزيادة على الخراج الموظف بتوظيف الامام وان اطاعت الارض وقال محمد رحمه الله يجوز له ان يجوز نقصان عند نقصان الطاقة فيجوز الزيادة عند زيادة المال لاني يوسف ان عمر رضي الله عنه لم يزد في خراج سواد العراق مع قولها لوزن الاطاعت **كتاب جعل الربى وكل اجعل لمن يقوم بنصفه ولا تحطوهم**
قال اذا رد ابقا ليبلغ قيمته اربعون يجب اربعون وقال محمد رحمه الله ينقص عن الجعل درهم **له** ان وجوبه ثبت صيانة لحقوق الناس نظراً لهم وليس له من النظر ايجاب اربعين برء المال لا يساوي ذلك لاني يوسف رحمه الله ان هذا انعقد برء ورد الشرع به ولم يفصل فلا يحط بنقصان القيمة كصدقة الفطرو الله اعلم بالصواب **كتاب الغصب لو اتلف الذي خمر مثله يبرأ ان اسلم بعد فعله**
ولا يري محمد برأته كل حكي عن شيخه مقالته
قال اذا اتلف الذي خمر الذي ثم اسلم المتلف يبرأ عن ضمان الخمر وهو رواية عن ابي حنيفة وقال محمد رحمه الله لا يبرأ وعليه قيمة الخمر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ان سبب الضمان قد وجد الا انه تعذر ايجاب الخمر لان من يجب عليه الضمان مسلم فيجب عليه القيمة كالوا تلف المسلم خمر الذي ابتد لاني يوسف ان الاختلاف في الابتداء انعقد موجباً للخمر لا للقيمة فلا يصير موجباً للقيمة بعد ذلك ولم يوجد منه سبب آخر ولو اسلم صاحب الخمر يري المتلف لان الخمر لا قيمة لها في حقه والله اعلم **ومن ليسق رزق خمر مسلم لم يرك في الرزق ضمان فاعقل**
قال اذا اشق رزق خمر مسلم لا يضمن وقال محمد رحمه الله يضمن **له** انه مال متقوم واداة الخمر بدونه ممكن لاني يوسف رحمه الله انه من جملة الامور بالمعروف ومن ضروراته فصار ركسر المعازف **وليس للمالك اخذ الغاصب**
يدفع جعل بالابق واجب قال العبد المغصوب اذا ابق عند الغاصب فزده رجل على المالك من مسيرة سفر ولزمه الجعل لا يرجع به على الغاصب وقال محمد رحمه الله يرجع به **له** انه ضمان بجهة بسبب وجد عند الغاصب فيرجع عليه كالدفع بجناية وجدت من العبد عند الغاصب لاني يوسف انه بمنزلة الاجر على العمل وليس بضمان والعمل للمالك فالاجر عليه **لو برهن الغاصب ان المقتصب مات لذي المالك والموت قلب**
فالقلب اولى والضمان قد وجب **أورد هذ ابي الامالي وكتب**
قال اذا غصب دابة انسان ثم اقام البينة صاحب الدابة انها هلكت عند الغاصب واقام الغاصب البينة انه ردها عليه قال في الامالي بيينة صاحب الدابة اولى وقال محمد بيينة الغاصب اولى **له** ان وجوب الضمان بالغصب ثابت ظاهر او كانت بيينة الغاصب مزيلة لهذا الظاهر فكان اولى لاني يوسف رحمه الله ان حاصل الاختلاف في الضمان ونفيه وبينه للمالك مثبتة فكان اولى ولا نأمنل بها جميعاً فيجعل كانه رد ثم غصب وملك عنده والله اعلم بالصواب **كتاب الشركة لو شارك في حطة قد خلط فلا يجوز فضل ربح شرطه**

قال ابو يوسف رحمه الله لو اشتركا في كلب او وز في اوعدي متقارب ولم تخطها فلا شركة بينهما ولكل واحد منهما ماله له ربحه وعليه وصيغته فان خلطا ثبتت بينهما شركة ملك فان باعها للربح والوضيعة بينهما علي قدر ما لهما كسائر الاعيان المشتركة فلو خلطا ثم اشتركا فمن ابي يوسف انه لا يجوز الشركة فلا يجوز اشتراط فضل الربح لاحدها وعن محمد رحمه الله انه يجوز الشركة بعد الخلط انه يصير في معنى الشركة بالاثمان والاستغناء في شركة العقد جائز لابي يوسف انه لا يصح شركة العقد قبل الخلط لان مال الشركة يجب ان يكون من الاثمان فكذا بعد الخلط
لو ائتمنت حجة مفاوضة فقال ذاك الخصم في المعارضة
ملك ذاك العين بلامعاوضة وجاها حجة في داحضة
وفي العقار المستحق هكذا اذا ادعى المحجوج اخذت البناء

قال رجل ادعي علي رجل انه مفاوضه وان المال الذي في يده مال الشركة وانكر فاقام عليه البينة ثم ادعي ذو البديعة انه ملكه لا بطريق الشركة فانكر واقام البينة لا تقبل هذه وقال محمد رحمه الله تقبل ان الشهود شهدوا به بالمفاوضة بينهما في الماضي فيقضي بذلك فلا يكون المال مشتركا بينهما في الحال الا ان الشركة يثبت قضية لاستصحاب الحال ولم يضر هو مقضي عليه بالشركة في هذا المال فيسمع دعواه فيه لابي يوسف رحمه الله ان القاضي لا يقضي بالمفاوضة في الحال لانه جاحد بالمفاوضة تنقضي بمجرد احدها عند حضرة الآخر ولا يقضي بها فيما مضى لانه لا يعيد فكان هذا قضا بكون المال مشتركا بينهما فصار هو مقضي عليه وصار كما اذا شهدوا علي المفاوضة علي ان المال مشترك بينهما وعلي هذا اذا ادعي عقارا في يده انه ملكه وحقه وفي يده بغير حق واقام ذو اليد بينة انه احدث هذا البناء لم يقبل عنده خلافا لمحمد رحمه الله فان كان المدعي ذكر البناء في الدعوي لم تقبل بينة ذي اليد اجماعا

لو شارك في الاختطاب فاختطبت هذا اذا اعانه علي الطلب
حتى استحق اجر مثل ما اكتسب لم يجاوز ذاك عن نصف الخطب
قال اذا اشتركا في الاختطاب والاحتشاش حتى لم يبع اذا اختطبت احدها واعانه الآخر فلم يعين اجر مثله لانه عمل بعقد فاسد ولا يتجاوز به عن نصف من المجموع وقال محمد رحمه الله يجب بالغا ما بلغت له انه لا يمكن تقدير نصف قيمة المجموع لانه مجهول جماله فاحش لابي يوسف رحمه الله انه رضي به وهو مجهول للمال ولكنه يعرض ان يصير معلوما عند الجمع فيقدر به مفاوض باع وجا المشتري يرد بالعيب علي ذاك الآخر
فليس يستحق اصلا فاشعر واخلف بالعلم الذي المؤخر

قال رجل اشترى من احد المفاوضين شيئا فوجد به عيبا فانكر البائع فلم يشترى ان يحلف البائع علي البتات والآخر علي العلم ولم يحلف خلافا في كتاب الشركة وذكر في اجماع الكبار انه لا يحلف الا خلافا عند ابي يوسف وحلف علي العلم عند محمد لانه كل واحد منهما صار كفيل عن صاحبه والكفيل يحلف اذا انكر بسبب المطالبة لابي يوسف رحمه الله ان كل واحد منهما كالوكيل والنايب عن صاحبه في الخصومة والوكيل والنايب لا يستحلف لان الحلف

لا يجري فيه النيابة واحدا قضاهن بالشوب يقرب بكونه عندهما لم يقتصر

قال الشريكان في القصة اذا اقراهما بانها جميعا قبضا ثوب فلان للقصة ومحمد شريكه نقد اقراهما عليهما وقال محمد رحمه الله نقد اقراهما عليه خاصة لانهما كشريكي عنان فلا يلزم اقراهما صاحب لابي يوسف رحمه الله ان العين في يد الاجير المشترك مضمون عندهما وهما يشتركان في ضمان الشركة

والقبض والتأييد والاقرار بدو الوقف الجواز
حتى يجوز وقفه المشاعا وشروطه لنفسه انتفاعا
وتزكته التسليم ليس صايرا وترك ذكر الفقرا اخر

قال ابو يوسف رحمه الله القبض والاقرار والتأييد ليس بشرط لصحة الوقف وهو شرط عند محمد رحمه الله اما القبض والاقرار له ما روينا عن الصحابة رضي الله عنهم ولانه تقرب الي الله تعالى بماله فصار كالصدقة المملوكة لابي يوسف رحمه الله انه اذا ملك لامتلك لما مر قال اذا وقف ارضا واستثنى منها لنفسه جاز وعند محمد رحمه الله لا يجوز بناء علي هذين الشرطين واستحقاق بعض المشاع من ارض وقفها يبطل الوقف عند محمد بناء علي ما مر واما التأييد فقد قال في اخر كتاب الوقف اذا وقف مساكين علي اموات اولاده ما عيش فاذا امتن ردت علي الورثة لم تجز عند محمد خلافا لابي يوسف وقال الحضانة ذكر الوقف ذكر التأييد عند ابي يوسف وعند محمد لا بد من ذكر في كل وقف علي وجه معلوم يشترط ان يقال اذا انقض ذلك اخذ الفقرا اليوجد التأييد

ومسجد مالا يعود ملكا بان حوي وتركوه تركا

قال المسجد اذا استغني عنه اهله فتركوه لم يعد ملكا للواقف ولورثته وقال محمد رحمه الله يعود لما مر ان عند محمد لا يصير مسجد الا بالصلوة فيه فيخرج من ان يكون مسجدا بتركه ووقفه الثقل بالاصالة
ليس يجوز فاحفظوا مقالاه قال وقف المنقول لا يجوز الاتبع للعقار بان وقف قرية وفيها عبيد

والآلات الزراعة وقال محمد رحمه الله ما تعارفوا وقفه من الحيوانات والنفاس والقدور والطست ونحوها يجوز له ان خالد ابن الوليد رضي الله عنه وقف دروعا في سبيل الله تعالى فاجاز النبي عليه السلام وجعل رجل ناقته في سبيل الله تعالى فارادت امراته ان تحج عليها فقال الرجل رسول الله عليه السلام عن ذلك فقال الحج من سبيل الله تعالى لابي يوسف رحمه الله ان الدليل سفي لزوم الوقف كاقوال ابو حنيفة رحمه الله الا اننا جونا بعل الصحابة في العقارات والمنقولات تبعها لها
الهبة وفي الذي يوهب للمكاتب

بجوز بعد العجز عود الواهب قال اذا وهب لمكاتب شيئا ثم عجز فله الرجوع وقال محمد رحمه الله ليس له ذلك ولو عتق فله الرجوع بالاجماع فان كان المكاتب اخل الواهب فعتق لم يرجع فيه بالاجماع ولو عجز ورد في الرق فله الرجوع عند ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله واصل المسيلتين واحد وهوان محمد يقول ان العين كان ملكا للمكاتب ويتصرف فيه تصرف المالك فاذا عتق تقر ملكه فله الرجوع فاذا عجز انتقل ملكه الي مولاه فبطل الرجوع كما

لوبياعه من غيره وابو يوسف رحمه الله يقول بان الهبة وقعت للمكاتب من وجهه ولولا من وجهه كسار كسابه
ولهذا لا يملك المولى ان يتزوج امته من كسبه ولو تزوج المولى امته ثم اشترها المكاتب لا يفسد النكاح وبالعق
يصير ملكا له من كل وجه وبالعجز يصير ملكا للمولى من كل وجه واذا صار ملكا لاحدهما من كل وجه بطل حق صاحبه وهو
الملك من وجهه فاستنوي الوجهان وفي احدهما لا يبطل الرجوع فكذلك في الآخر وفي المسئلة الثانية صار للاجنبي فيرجع فيه
والعدل بين الابن والابنت اذا اعطاهما في النصف لابي الثلث ذاه

قال اذا كان للرجل ابن وابنت فخص احدهما بهبة شي يكره والعدل التسوية بينهما قال النبي عليه السلام لذلك الرجل
الذي وهب لاحد ولديهم دون الآخر لا تشهدنا علي الجور ثم العدل عند ابي يوسف ان يجعل لكل واحد منهما مثل ما للآخر
وعند محمد رحمه الله ان يجعل الثلثين للابن والثلث للابنت **له** ان الشرع جعل ميراثهما كذلك فكان هو العدل لابي يوسف
رحمه الله ان العدل هو التسوية لغة والارضاة من التصفيف فيصار اليه ومسئلة النخبة بالاشاة الموهوبة مرث في
باب ابي يوسف رحمه الله **ولو وهبت العبد من كان له دين علي عبدك وهو قبله**
وليسقط الدين من ذلك العين **وهذت فيه عاد كل الدين**
وقال لا وقد روي هشام انه ان الرجوع عنده حراره

قال رجل له علي عبد دين فوهبه مولاه للفرم سقط دينه فان رجع الوهاب في هبته فله ذلك ويعود الدين وعند محمد
رحمه الله لا يعود وروي هشام عن محمد انه لا يملك الرجوع فيه لان سقوط الدين زيادة فيه معني والزيادة المتصلة
تمنع الرجوع **له** ان الدين قد سقط فلا يتصور عوده لابي يوسف رحمه الله ان زوال الدين كان حكما للملك الموهوب له
وقد بطل الملك وصار كمن له علي آخر دين موجب فقطي الدين قبل الاجل فاستحق ذلك عاد الدين موجلا ولهذا قلنا
انه بطل القضا فبطل حكمه وهو سقوط الاجل **كتاب البيوع** لو اثبتنا تفاوتا في السلم
في طرف او طرفين فاعلم يقضي لكل واحد بفضل **واحكم بالعقدين غير قوله**
قال ابو يوسف رحمه الله اذا اختلفت السلم والمسلم اليه في قدر راس المال او السلم فيه او فيها فاقاما البيعة قضى
بعقد واحد ويثبت الفضل وقيل هو قول ابي حنيفة ايضا وقال محمد رحمه الله يقضي بسلمين **له** ان البيعتين تجب العمل
بهما ما امكن وقد امكنها بالقضا بعقدين كما اذا ادعيا وصار كما اذا كان راس المال ثوبين وقال احدهما
كان راس المال هذا وقال الآخر لا بل هذا لابي يوسف رحمه الله انهما اتفقا انه لم يجز بينهما الاعتدوا حدا فالقضاء
بهما قضا بما لا يدعيه احدهما وصار كما لو كان راس المال ثوبا واحدا اختلف الثوبين لانهما لم يتفقا علي راس المال فلم
يتفقا علي عقد واحد **والمشتري عند الوكيل يهلك كالمشتري اذا تمسك**

قال الوكيل بشرائي اذا اشتراه ونقد الثمن من مال نفسه فله حبسه عن الموكل لاستيفاء الثمن عندنا خلافا لفرع علي ما
نذكر في بابيه ولو حبسه وهلك في يده فعند ابي يوسف رحمه الله يهلك كهلاك الموهون حتي لو كان فيه وثا بالثمن
سقط ولا يرجع بالفضل علي الموكل وقال محمد رحمه الله يهلك هلاك المبيع ويسقط كل الثمن **له** انه كالباع من الموكل فاصل

كالباع في يده لابي يوسف رحمه الله انه ليس ببايع حقيقة لكنه بحسبه بدين عليه وهو الثمن وهذا هو الرهن
والاب باع بالخيار والوصي وفي الثلاث كان اذراك الصبي
تمروني قول الاجير قد بقي **والفسخ لا التثنية فملوك الوالي**
فان مضي الميقات جاز بالمضي **وعنه يروي بل يجوز اذ رضي**

قال الاب او الوصي اذا باع مالا لصبي علي انه بالخيار ثلاثا فبلغ الصبي في الثلاث تم البيع وقال محمد بقي الخيار **له**
ان العقد باق فيبقى شرط العقد وهو الخيار لابي يوسف ان المالك لم يكن ماعدا حتي ثبت الخيار له والذي كان الخيار
له زالت ولايته فضا وكوته ثم عند محمد رحمه الله للوصي والاب فسخ العقد في المدة لانه امتناع عن ازالة ملكه والخيار
باق وليس له ان يجيز لانه اذا ازالة ملك المالك فلم يبق له عليه ولاية فلو مضت المدة لمز البيع لزوال المانع وروي عن

محمد ان العاقل له ان يجيز في الثلاث لانه كان بايعا عن المالك كالوكيل **ولو وكيل اشترى وما نوي**
لنفسه او غيره حين اشترى **فقول من من ماله نقد الثمن لا للوكيل كيف كان فاعلم**
قال الوكيل بشرائي موصوف غير معين اذا اشترى ولم يحضر النية عند الشراء انه يشتريه لنفسه او لموكله حكم
بالنقد فيه وقال رحمه الله هو للوكيل **له** ان كل جز عامل لنفسه حتي يقوم الدليل علي خلافه لابي يوسف ان المطلق يحكم
كل واحد منهما علي السواء فيحكم بالنقد فيه كافي حالة التكاذب والله اعلم **من اشترى عبدا فباع وحمده**
عني بابه حين يراد ان يرد **وبرهن الثاني ورد فاعلم** **ان له الرد علي المقدم**

قال اذا اشترى عبدا وباعه من آخر فاشترى الثاني يرد به يعيب يدعيه فانكر هذا الباع العيب فاقام المشتري البيعة
فرده فله ان يرد علي الباع الاول لهذا العيب وقال محمد رحمه الله ليس له ذلك **له** انه ابطال حق الرد باقراره وافرازه فافزع
علي نفسه لابي يوسف انه صار ملكا باع عليه بقبضه القاصي بالبيعة فلا يعبر رعه باعا ودامات وذا وارث ذاه
ثم ادعي المتاع عني فابي تخلف في نصيبه بالجرم وليس في الباقي يمين العلم
قال رجلان باعا من رجل ومات احدهما والباع الاخر وارثه فاراد المشتري الرد عليه يعيب حتي حلف الوارث علي البتات
في حصة نفسه وسقط عنه اليمين في نصيب المورث وقال محمد رحمه الله تخلف في نصيب نفسه علي البتات وفي نصيب صاحبه
علي العلم ذكر في الجامع الكبير وهو نظير مسئلة المفاومين وقد مر في كتاب الشركة في هذا الباب والله اعلم بالصواب

ومشتري المملوك بين اثنين من غير ما مؤر ببيع العين
مخير يرد ان شاء اذا **اجاز ذاه في قسطه ورد ذاه**

قال عبد بين اثنين باعه رجل بغير اذنهما فباعهما اخيرا فاجاز احدهما ورد الآخر فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ حصة الميز
ثمنه وان شأ تركه وقال محمد رحمه الله يلزمه حصة الميز ثمنها **له** انه متى قبل نصيب كل واحد منهما علم انه قد لا يجتمعان
علي الاجاز فقد رضي بغيره والصفقة عليه لابي يوسف رحمه الله انه رضي بتملك الكل ولم يسلم له الكل بل النصف مع عيب
الشركة فيخير فيه وقوله انه رضي قلنا ليس كذلك لانه رعا ان يقر رجلا من جيرانه **والجورس بيع ما هزم ذكوا**

أَوْ خَنَقُوا أَوْ قَذَّوْا أَوْ جَرَحُوا قَالَ المجوسي اذا خنق شاة او قذها او ذبحها فباعها من مجوسي اخر جاز البيع
وقال محمد رحمه الله لا يجوز له ان يامته ولا يمتد لها عند احد لابي يوسف انها ذكيت وما لديهم فصار كالمجرد واختير
وَبَيَّ شَرَّ الْخَلِّ لَوْ أَطْلَقْتَهَا مَلَكَتْ عَيْنَ الْخَلِّ لَأَمَّا تَحْتَهَا
قال اذا اشترى شجرة او خلة للقطع لم يدخل الارض في البيع ولو شرط القرار يدخل ما تحت الشجرة من الارض ولو اطلق لم
يدخل عند ابي يوسف وعند محمد رحمه الله يدخل له ان الشجرة اسم المستقر ولا قرار الا بالارض لابي يوسف ان الارض اصل
والشجرة فرع والتبع لا يستتبع الاصل **وَلَوْ رَأَى الْوَجْهَ بِلَا مَوْخَرٍ فِي الْخِيَوَانِ مَا كَفَى فِي النَّظَرِ**
قال النظر الى وجه الدابة لا يبطل خيار الروية حتى يري مَوْخَرَهَا وقال محمد رحمه الله يبطل له ان الاصل في الحيوان
هو الوجه فيكفي برؤية الوجه كالعبد والامة لابي يوسف رحمه الله ان اللوغر موضع مقصود منها فيلشترط رؤيتها
وَلَوْ لَوَّيْتُ الصَّدْفَ اشْتَرَاهُ جَازَ وَخَتَّارُ إِذَا رَأَاهُ

قال اذا باع لولو في صدفة جاز وقال محمد رحمه الله لا يجوز له ان يولد في بطن جارية لابي يوسف انه وعاله كالحقة
وتجوز له الخيار اذا رآه بخلاف الولد في بطن الامة لانه تبع لها **هُوَ الْاِخْتِكَارُ فِي الَّذِي لِلنَّاسِ ضَرَرٌ**
فِيهِ وَلَا يَخْتَصُّ أَقْوَاتُ الْبَشَرِ قال الاختكار مكر في كل شيء يتضرر الناس بحسبه وقال محمد رحمه
الله ذلك في كل الاقوات خاصة **لَهُ** ان الحاجة اللازمة للراتبة الى الاقوات دون غيرها فلا يكون حبسها لابي يوسف
رحمه الله قوله عليه السلام المحتكر ملعون اطلق ولانه انما يكون الاحتكار بالاقتات لما فيه من ضرر للناس وهذا في الكل سواء
وَلَوْ تَبَرَّأَ بَايَعُ مِنْ شَجْنَةٍ وَشَجْتَانِ بَانَتَا حَجْنَتِهِ
عَيْنَ آيَا شَاءَ لِلْبَرَاءَةِ وَلَمْ يَخْصُ الْمَشْتَرِي مَا شَاءَ

قال اذا باع عبد اعلى انه بري من شجرة به فاذا به شجنتان فللبايع ان يعين ايتهما شاء للبراءة وقال محمد رحمه الله تعين ذلك
على المشتري **لَهُ** ان حق الرذكان له بكل عيب وانما يبطل برضاه فله ان يعين ما رضي به لابي يوسف رحمه الله ان اشتراط البراءة
من جهة البايع فكان البيان اليه والله اعلم **كِتَابُ الصَّرْفِ وَلَوْ شَرَّ فَاكُهُ بِدَرَاهِمٍ**
فَلَسَا يَجُوزُ كَالْقَلِّ فَا فَهْمٌ قال اذا اشترى فاكه بدائق فلوس او قيراط فلوس لا يجوز عند زفر وعندنا
يجوز لما نذكره في بابها فان اشترى بد درهم فلوس قال هو كذا في القياس ولم يذكر انة يجوز اولاد عن ابي يوسف انه يجوز
وعن محمد انه لا يجوز له ان يتعارف فيه بخلاف دائق فلوس لابي يوسف رحمه الله انه باع بثمن معلوم فصار كدائق فلوس والله اعلم
كِتَابُ الشَّفْعَةِ وَصَاحِبُ الْعُلُوِّ إِذَا تَهَدَّمَ لَمْ يَكُنْ فِي السَّفْلِ شَفِيعًا فَاعْلَمْ
وَلَا شَفِيعَ دَارِ جَارٍ إِنَّمَا شَفِيعُهَا ذُو السَّفْلِ لَا كَلَامُ

قال سفل رجل وعلو اخر فيبيت دار بينهما فالشفعة لها لانها جازان فان اهدمت الدار قبل الاخذ بالشفعة فالشفعة
لصاحب السفل لا لصاحب العلو وقال محمد رحمه الله لما جيعا **لَهُ** ان حق صاحب العلو قائم لانه يبنى العلو اذا بني صاحب
السفل سفل وله ان يبنى السفل بنفسه ويبني عليه علوم ويمنع صاحب السفل من الانتفاع ليعطيه حقه لابي يوسف رحمه الله

ان الجوار بالارض قائم في حق صاحب السفل فاما هو فاي في حق صاحب العلو ان يبنى وعلى هذا الخلاف اذا اهدم العلو
باع صاحب السفل سفل فلا شفعة لصاحب العلو عنده خلافا لمحمد رحمه الله والمعنى ما مر **وَقَوْلُهُ اخَذَ نِصْفَ الدَّارِ**
لَا يَقْتَضِي تَسْلِيمَهَا لِلشَّارِي قال اذا قال الشفيع اخذ نصف الدار بالشفعة لا يكون تسليم الكل وقال
محمد هو تسليم الدار لانه ترك النصف وسكت عنه وهو تسليم فكان تسليم الكل لانه لا يتجزئ لابي يوسف رحمه الله ان هذا نصريح
بالطلب فلا يثبت التسليم الذي هو مضمون دلالة والله اعلم **لَوْ ادَّعَى شَرَّ الْبِنَاءِ أَوَّلًا**
ثُمَّ اشْتَرَى اَرْضَهُ مَفْصَلًا وَيَدَّعِي شَفِيعَهُ اِجْمَالًا وَبَرَهْنَا فَاَلْمَشْتَرِي يَقْضِي لَهُ
قال ولو اقام المشتري البينة انه اشترى البناء اولاً بالالف ثم الارض بغير ثبوتها بالالف ولاحق للشفيع في البناء و اقام للشفيع
البينة انه اشترىها معا بالالفين في صفقة واحدة ولم يورخا فالبينة بينة المشتري وقال محمد رحمه الله البينة بينة الشفيع
لَهُ انها مثبتة للاستحقاق وحاصل الاختلاف فيه لابي يوسف رحمه الله ان القول قول الشفيع استحقا نالهما اتفاقا على شرايها
معا والمدعي يدعي التفريق في الصفقة وهو ينكر واليهين حجة المنكر فالبينة حجة المدعي والله اعلم

وَلَوْ وَكَّلَ لِلشَّفِيعِ خَصْمًا وَالْمَشْتَرِي قَالَ الشَّفِيعُ سَلَامًا
فَالشَّرْكُ حَتَّى يَخْلِفَ الْمُوَكَّلُ لَا اخْذَ ثُمَّ لَرَدَّ جِبْنٌ يَتَكَلَّمُ

قال اذا قال المشتري لو كلف الشفيع قد سلم موكلك الشفعة لا يقضي بالشفعة حتى يحضر الموكل فحلف وقال محمد رحمه الله يقضي
بها واذا حضر الموكل فله تحليفه **لَهُ** ان الحق ثابت ظاهرا فلا يؤخر ولا يرموهم لابي يوسف رحمه الله انه لو اُمِر بالتسليم الى
الشفيع ثم حضر الموكل وحلف ونكل يحتاج الى نقض القضاء فيجب التأخير ثم راعى ذلك **كِتَابُ الْقِسْمَةِ**
لَوْ قَسَمُوا اِزْنًا وَبَعْضُ غَائِبٌ مَاتَ قَبْلَ الْعِلْمِ ذَاكَ الذَّاهِبُ
ثُمَّ اجَازَ وَارْتَوَاهُ الْاَنَّا قِسْمَةُ ذَاكَ جَارَتْ اسْتِحْسَانًا

قال اذا قسم الورثة بغير امر القاضي وبعضهم غيب فالقسمة موقوفة على اجازة الغائب فان مات الغائب قبل ان يجيز
فاجاز ورثته جاز استحسانا وقال محمد رحمه الله انه لا يجوز فيما سأل **لَهُ** ان القسمة توقفت على اجازته فلا ينفذ باجازه غير
كالبيع لابي يوسف رحمه الله ان القسمة الاولى ولو بطلت فلم ان يستأنفوا قسمة اخرى بالتراضي وقد تراخوا على هذه
القسمة فيجوز **وَيَنْصَفُ عَرْضَ النِّهْرِ مِنْ كُلِّ طَرَفٍ حَرَمُهُ لِرَضْعٍ ذَا فَهْمٍ سَرَفٌ**

قال للنهر حرم عندهما فان اختلفا بمسح بطن النهر فيجعل نصفه من جانب ونصفه من جانب عند ابي يوسف رحمه الله وقال
محمد رحمه الله يقدر بطن النهر من كل جانب **لَهُ** انه قد لا يمكن القاء الطين عليه من الجانبين فيحتاج الى القاية في احد طرفيه
فيقدر كل طرف بطن النهر لابي يوسف رحمه الله ان الاعتبار بالحاجة الغالبة وذلك ينقل تراهه عند الكري الى جانبيه فيكتفي به
كِتَابُ الْاِجَارَاتِ لَوْ اجْرَتْ اِمَاهَا مَكَاتِبُهُ اَوْ نَفْسُهَا طَيْرًا عَلَى الْمُخَاطَبَةِ
لَمْ تَنْتَقِضْ بِعَجْرِهَا وَرَدَّهَا فِي رِقَّتِهَا مَا اُبْرِمَتْ مِنْ عَقْدِهَا

قال ابو يوسف رحمه الله المكاتبه اذا اجرت نفسها او امتهما طورا ثم عجزت فردت في البرق لا تنتقض الاجارة وقال

قال واذا اقام الخارج البينة ان القاضي قضى هذه الامة له بشهادة الشهود ولم يشهدوا على اقرار القاضي به
واقام به ذوالبيد البينة على النتائج يقضي بها الخارج وقيل هو قول ابي حنيفة ايضا وقال محمد رحمه الله يقضي به لذي
اليده ان الشهادة على قضا القاضي اثبات الملك للخارج بسبب وهو القضا بشهادة الشهود فلا يجوز الزيادة عليه
وهو القضا باقرار ذي اليد ببيع من الخارج وبدونه لا يقضي للخارج وصار كما لو شهدوا على اقرار القاضي بالقضا له
لا يبي يوسف رحمه الله ان القضا قد ثبت صحيحا فلا ينتقض بالشك وانما ينتقض اذا ظهر خطأ أو بيقين ولم يظهر
لاحتمال ان ذاليد اقر له او باعه منه والقاضي قضا ببينة قامت بذلك

لو ادعى ما ولدت مبيعتة وقال يبيعي منذ شهر مدته
واحكم قال نصف حول قدح وبرز هنا فالمشتري له القضا

قال اذا باع جارية فولدت عند المشتري فقال الباع بعثها منذ ستة اشهر والولد مني وقال المشتري بعثها
لاكثر من ستة اشهر فالولد ليس منك فالقول قول المشتري بالاتفاق لانه ينكر نقض البيع ولو اقاما البينة
فالبينة بيينة المشتري ايضا وقال محمد رحمه الله البينة بينة الباع **له** ان بيينة الباع تثبت نسب الولد
واستيلاد الجارية ونقض البيع لا يبي يوسف رحمه الله ان بيينة المشتري تثبت زيادة مدة في الشراء وبطلان هذه
الاشياء والله اعلم بالصواب **لو اعتق الزوجة بعد ما اشترى ثم انت بولد فما ادعى**
اواشترها ثم باع فادعى ما ولدت ولم يصدق والاشراه
فدون نصف الحول لا احوكين يلزمه المولود في الفضلين

قال اذا اشترى امراته الامة وقد دخلها ثم اعتقها ثم جات بولد لاكثر من ستة اشهر منذ اشترها لا يثبت
النسب الا ان يدعيه الزوج وقال محمد رحمه الله يثبت من غير دعوة الي سنتين منذ اشترها **له** ان علما اشترها
ارتفع النكاح ووجبت العدة لكنه لم تظهر ملك اليهين وبالعتق ظهرت وحكم المعتق هذا لابي يوسف رحمه الله
ان قبل العتق لا يثبت من غير دعوة والعتق ما زادها الابدان ولو لم يعتقها لكن باعها فولدت لاكثر من ستة اشهر
منذ باعها عند ابي يوسف رحمه الله لا يثبت وان ادعاه الابن بصدق المشتري لما مر ان النكاح صار كان لم يكن وعند
محمد رحمه الله يثبت من غير تصديق كما قال في فضل العتق الا ان هذا لا يثبت بدون الدعوة عند لان العدة تظهر
ثمة لاهنا والله اعلم **عبد يقول للقيط قدمة** ذا ولي من زوجتي وهي امه
وصدق المولى له من بعد وصحت الدعوة فهو عبد

قال عبد هذا للقيط ولي من زوجتي هذه وهي امه وصدقه مولا يثبت النسب لانه نفع في حق الصغير وهو
عبد وقال محمد رحمه الله موخر **له** ان اللقيط حر فلا يسلط ان الايجرة واقرار العبد والمولى يلزمه لابي يوسف
رحمه الله ان الشرع حكم بكونه ولدا لامة وعبد **لو ان عبد كان عند نصر**
فقال بكر بعته من بشرو وقال بشر بعته من بكر **والثمنان** اختلفا في الذكر

واثبتاه اخذاه فاعلمن ملكا بلا بيع وتنصيف الثمن

قال دارني يد رجل جار حبلان وادعي كل واحد منهما انما له باعها من صاحبه المدعي هذا او احدهما ادعي البيع
بالف درهم والاخر بما يدينه واقاما البينة قضى لهما بينهما بغير بيع ولا شي من الثمن وقال محمد رحمه الله يقضي للملك
والبيع لكل واحد منهما في النصف بنصف الثمن بنا على ما ذكرنا قبل هذا ان البيئات على البيع في مثل هذه الصوة
تتأثر عند ما بقي بيينة على الملك المطلق فيقضي بالدار لهما وعند محمد رحمه الله لا تتأثر ما امكن وهاهنا ما
امكن اثبات البيع في النصف **كتاب الاقرار** غصبت ثوبا في ثياب عشرة
معترف بواحد من ذكره قال رجل غصبت منه ثوبا في عشرة اوثاب يلزمه ثوب واحد وقال
محمد رحمه الله يلزمه احد عشر ثوبا **له** ان الثوب النقيس الواحد يلف في اوثاب كثير فصار كالذي يصلح ظرفا
فيدخل تبعاً لابي يوسف رحمه الله انه لا يصلح ظرفاً عادة فصار كقوله في درهم

وقوله على الف درهم الحمل هذا البطن غير ملزم

قال ولو قال على الف درهم لهذا الجنين لا يلزمه شي وقال محمد يصح اقرار **له** انه اقرب من لمن يثبت الدين بسبب من
الاسباب وهو اتلاف ماله فيحمل عليه تصحيحه لابي يوسف رحمه الله ان الاقرار المطلق ينصرف الي ضمان العقود فان
اقرار الماذون مطلقاً يصح ويحمل على ذلك والعقد من الجنين لا يتصور فطفل وامامه على الاستهلاك فلا يصح لانه حمل
امن على النساء **وان يقل غصبت من ذا او ذاه هذا او كل منهما الكل ادعاء**

وانفق ان ياخذاه بعد ما قد خلفاه لا تجوز فاعلماه

قال ولو اقرانه غصبت هذا العبد من هذا او من هذا او كل واحد منهما يدعيه واستخلفاه فحلف لهما ثم اراد ان
يصلحهما على اخذهما العبد بينهما لم يكن لهما ذلك في قول ابي يوسف رحمه الله الاخر وفي قوله الاول وهو قول محمد
رحمه الله لهما ذلك **له** انهما لما اقر لاحدهما قد اثبت لهما حق الاصطلاح واليمين لا يبطل الاقرار في هذا الحق لابي يوسف
رحمه الله انهما كانا غير من بين الاصطلاح والاستخلاف ثم اذا اصطحا لم يكن لهما ان يستخلفا فاذا استخلفا لم يكن
لهما ان يصطحا لان المختير بين الامرين اذا اختار احدهما فقد انكسر الآخر **لو قال هذا عبد زيد ودفع**

بالحكم لم يضمن اذ المولى رجع قال اذا قال هذا العبد فلان ثم قال لا بل او دعيه فلان اخر او
اعا رنيه قضى به للاول لانه استحقه باقراره ورجوعه لم يصح في حقه فان دفعه الي الاول بغير قضاء ضمن
للثاني ولو دفعه بقضاء لا يضمن وقال محمد رحمه الله يضمن **له** انه اقر بالوديعة ثم عرضته للتلف باقرار لابي
يوسف رحمه الله ان القبض كان باذن المالك والدفع كان بامر القاضي واكرامه به

لو قال هذا الالف بالمضاربة عندي لهذا ابل لتلك الغائبة

واستثمر المال اصاب المشتراط هذا او مضمون لها الالف فقط

ولم يكن هذا كذلك فاعتبر لياخذ الاصل مع الربح المقتدر

قال ولو قال هذه الالف التي في يدي دفعها الي فلان مضاربة بالنصف ثم قال لابل هو مضاربة فلان وادعي كل واحد منهما انما له دفعه مضاربة بالنصف ثم عمل به المضارب ونزع فاما للاول وله نصف الزرع ويغرم للثاني مثل راس ماله ولا يضمن له شيئاً من الزرع وقال محمد رحمه الله يغرم لكل واحد منهما راس ماله والزرع كله له ويتصدق به **له** انه اتلفه على الاول باقران للثاني واتلفه على الثاني باقران للاول فصار قراره بالنصف منهما لابي يوسف رحمه الله انه لما اقر للاول جازا اقر له وظهرت المضاربة بينهما فلما اقر للثاني كان اقران على الاول فلا يصح في حق عين المال فكان اقراراً على نفسه بالصمان فيصح وبقيت المضاربة بينهما وبين الاول على جملها فكان الزرع بينهما وبين الاول فلان للثاني لان المال مضمون على المضارب في حق الثاني **وقوله على ألف درهم** **له** **والألف غير ملزم** **وأوجب الآخر للمقدم**

قال ولو قال للفلان على ألف درهم والألف لفلان لا يلزمه شيء للاول ولا للثاني وهو كقوله للفلان او للفلان وقال محمد رحمه الله الالف للاول ولا شيء للثاني **له** ان هذه الكلمة تذكر للتاكيد كقول الرجل ان فعلت كذا والافاعي حجة كان معني التاكيد لابي يوسف رحمه الله ان قوله والألف يستعمل للتخيير يقال اذكبت هذه الدابة والاهن الذابة او انزل هاهنا والاهنا وقد يستعمل للتاكيد وانما يظهر احدهما من الآخر معني وهو انه اذا كان يصلح جزاً او بدلاً عن الاول فهو تخيير وما لا يصلح جزاً او بدلاً فهو تاكيد وهنا يصلح جزاً فكان تخييراً كقوله أو للفلان **هـ** **والشرك في العبد اذا أقر به نصف ولم يؤمر بشرح فأنليه** قال ولو قال للفلان شرك في هذا العبد بدون الهاء له نصفه وقال محمد رحمه الله ان يدين ما شاء له ان

الشرك في اللغة هو النصف كما قال الله تعالى وما لهم بهما من شرك اي من نصيب وذلك لا يختص بالنصف لابي يوسف رحمه الله ان الشرك والشركة في اللغة واحد كما قال القائل وشاركنا قريننا في ثأما وفي أنشأها شرك الجنان اي شركة العنان والشركة تقتضي التسوية وقول لم اقبض عقيب ان اقره **هـ** **بالتفيع أو بالنقد مردود** قال ولو قال دفع فلان الي ألف درهم او نقد الي ألف درهم ولم اقبض انا ووصل لم يصدق وقال محمد رحمه الله يصدق لكان هذا اللفظ يستعمل للتسليم والتخلى فصار كقوله خلّيت بيني وبين الذراهم لكنني لم اقبض وصار كقوله اقرضتني او أسلفتني واسلمت او استودعني او وضعت عندي او اعطيتني ولم اقبض لابي يوسف رحمه الله انه اقر بفعل يتم بهما والذي هو فعله القبط فاذا قال لم اقبض كان مجرداً كقوله قبضتها فلم تتركني حتى اذهب بها بخلاف ما ذكر لان هذه عقود اما غير الاعطاء فظاهر وكذلك

الاعطاء لانه لو قال اعطيتك هذا المال كان هبة والعقد لا يلزم القبط والله اعلم **هـ** **ولو أمر بقبض قال هذا القطعة** **ويدعون كذبه وغلطه** **هـ** **تصدق قوا من بغير بثليته** **ولم يك الكل لا ماله ارضه** قال المريض اذا اقر بالف درهم بعينها انما القطعة عندي ليس له مال غيرها يصدق في ثلثها ويتصدق به

فلا يصدق في الثلثين ان لم يصدق الورثة وقال محمد رحمه الله ان لم يصدق الورثة في ذلك فكلها ميراث **له** انه بمنزلة قوله ليست لي ولو قال ذلك لا يبطل الميراث ولانه اقرار للجهول وذلك باطل لابي يوسف رحمه الله ان هذا وصية بالتصدق في الحقيقة لان حكم اللقطة في المال هذا الا يري ان الورثة اذا صدقوه تصدقوا بها والوصية بالتصدق تبرع فيصح بالملك خلاف قوله ليست لي لانه لا يقتضي التصديق **هـ** **ومن يقل على عبد يقتضي قيمة عبد وسط لاما يشاء**

قال ولو قال للفلان على عبد ثم انكره فقي عليه بقيمة عبد وسط كما في المهر وقال محمد رحمه الله القول قوله في قيمته **له** انه اقر بضمان العبد والعبد قد يضمن بالقبض والقبض على سومر الشراء او البيع الفاسد وذو الاختصاص بالوسط لابي يوسف رحمه الله انه اقر بالدين لان كلمة على تستعمل في الديون والعبد لا يجب ديناً في الذمة الا بالنكاح والخلع والصلح عن دم العبد وفي هذه العقود يجب عبد وسط والله اعلم

هـ **مجهولة تقر بالرق وقد صدقها المذكور والزوج محمد** **هـ** **ثم أتت لينصف حول بولد فهو رقيق عند فليعتق**

قال اذا تزوج مجهولة نسب فاقرت انها امه فلان جازا اقرارها على نفسها لابي ابطال حق الزوج في النكاح فان ولدت بعد ذلك لاكثر من ستة اشهر فالولد رقيق وقال محمد رحمه الله هو حر **له** انه تزوجها على شرط حرية نفسها وحرية اولادها منه فلا يصدق على ابطال هذا الحق كالمواثيق المولي لم يكن لها اختيار لنفسها لابي يوسف انه ولد لامه فيكون رقيقاً لو عتق انما يعتق بالغرور ولا غرورها هنا لان اسمها بعد الاقرار وطلب الولد منها رضاً برق الولد ولها الوطية تطليقتين بعد الاقرار حرمت عليه

هـ **من مات عن ثلاثة من الولد وعن الوف درهم يدي العدة** **هـ** **ويدعي الكل عزم فيقزر** **هـ** **أصغرهم بثليتها ويقتصر** **هـ** **واعترف الأعلى بكل الدين وصدق الأوسط في الألفين** **هـ** **لم يعطه الأوسط كل ألفه بل سدسها ينقي له في كفه** **هـ** **ولا خلاف أن ألف الأكبر يعطي له وثلاث ألف الأصغر**

قال اذا مات الرجل وترك ثلاثة بنين وترك ثلاثة آلاف درهم فاقسموها واخذ كل واحد منهم الفافادعي رجل عليا بينهم ثلاثة آلاف درهم فصدق الأكبر في الكل والأوسط في الألفين والأصغر في ألف منها ياخذ من الأكبر جميع الالف التي في يده ومن الأوسط خمسة اشدها الالف ومن الأصغر ثلث الالف وقال محمد رحمه الله من الأكبر والأصغر كذلك ومن الأوسط ياخذ الالف ان الأكبر اقر بثلاثة آلاف فقد اقر انه لا ميراث له ولا لآخيه والأوسط والأصغر يقولان في التركة دين وميراث فكان اقرار الأكبر مخالفاً لاقرارها فيتحقق اقراره ويجمع بين اقرارها لانهما من نوع واحد فياخذ الغريم من الأكبر كل ما في يده فيكون ثلثها في يده نفسه وثلثها

ما في يد صاحبيه لانه هكذا ملكها باقران ولا حجة على المالك فيما يملكه فجعل الغريم مستوفيا من الالفين اللذين
اقرهما الاوسط ثلثي الالف وبقي من اقران الف وثلث الالف ومن اقرار الاصغر ثلثا الف ثم جمع بين اقرانها
وهما اتفقا على ثلثي الالف فياخذ من كل واحد منهما نصف ما اتفقا عليه وذلك ثلث الالف بقي من اقرار الاوسط
ثلثا الالف وفي يد ذلك فياخذ ولا يبقى في يد شي لابي يوسف رحمه الله ان الكل اتفقوا على الف واحد والتركة
في ايديهم على السوار والذين يستوفون من الورثة بقدر حصتهم فياخذ المقر له من يد كل واحد منهم ثلث الالف وفي
اخذ فصل اليه جميع ما اقر به الاصغر ثم اتفق الاوسط والاكر على الف اخري فياخذ من كل واحد منهما نصفه
فجعل مستوفيا جميع الالف التي اتفقا عليه وبقي في يد الاوسط سدس الالف وفي يد الاكر سدس الالف وقد بقي في
تما حق الغريم في زعم الاكر سدس الالف فيدفعه اليه فيبقى للاوسط سدس الالف واخذ منه خمسة اسداسه

زَيْدٌ وَعَمْرُوهُمَا دَارَا قَرَّ زَيْدٌ بَهَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ ذَرَّةٍ
وَقَالَ عَمْرُوهُمَا اَيْضًا عَمْرُو **فَالرُّبْعُ مِنْ حِصَّةِ عَمْرٍو يُعْتَوَرُ**
وَهُوَ اِي مَا فِي يَدَي زَيْدٍ يُضَمُّ وَيُنْفِئُهُ وَبَيْنَ ذَرَّةٍ يُقْسَمُ
ثُمَّ تَسَاوَى عَمْرُوهُمَا وَفِي مَا لَدَى عَمْرٍو وَتَمَّ الْأَمْرُ
كَذَا رَوَى عَنْ شَيْخِهِ وَقَدْ رَأَى مُحَمَّدٌ فِي الرَّبْعِ خُمْسًا وَرَوَى

في

قال داود بن رجلين اقر احدهما انها بينهما وبين فلان اثلاثا واقر الاخر انها بينهما وبين هذا المقر له اربا غاي فجد
الداري يد اخوين اصغروا كبرا فالاكر اقر انها بينهما وبين زيد اثلاثا واقر الاصغر انها بينهما وبين زيد وعمر
اربعا اما زيد فقد اتفقا عليه واما عمرو فقد اقر له الاصغر واثم الاكر فغدا في يوسف رحمه الله لزيد ان ياخذ
الرابع من يد الاصغر ويضم الي ما في يد الاكر فيجعل بينهما نصفين وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وقال محمد وهو
رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ياخذ من يد الاصغر خمس ما في يد ويضم الي ما في يد الاكر فيكون بينهما نصفين له ان
زيد اقراله جميعا فمن حجة الاصغر ان يقول له لو كان لبي الاكر كان لك ما في يدي سهم ولي سهم ولعمرو سهم فلما صدق
الاكر فيك خامة فقد رفع نصف مؤنتك عني فبقي لي سهم ولعمرو سهم ولك نصف سهم وذلك سهمان ونصف سهم
فانكسر فيصير خمسة فياخذ خمس ما في يد ويضم الي ما في يد الاكر فيصير ستة بينهما نصفين لكل واحد
منها ثلاثة وبقي في يد الاصغر اربعة بينه وبين عمرو نصفان لابي يوسف رحمه الله ان الاصغر اقر ان الدار بين اربعة
انفس وزيد باعهم ولو كان جميع الدار في يد دفع اليه ربعها فاذا كان نصفها في يد دفع اليه ربع ما في يد فصار الذي
في يد اربعة فصا والنصف الآخر الذي في يد الاكر اربعة فياخذ زيد سهمان من الاصغر ويضم الي ما في يد الاكر فيصير
خمس بينهما نصفان فانكسر فاضرب اثنين في اصل المسئلة وهي ثمانية التي هي كل الدار فيصير ستة عشر فاخذ زيد
من الثمانية التي في يد الاصغر سهمين ويضم الي ما في يد الاكر فيصير عشرة فيصير لكل واحد منهما خمسة وبقي ما في يد
الاصغر ستة فيقسم بينه وبين عمرو نصفان لكل واحد منهما ثلاثة **كَبَابُ الْوَكَالَةِ**

وَمَنْ مَضَى لِحَاقَهُ وَرَدَّتْهُ وَعَادَ بَعْدَ لَمْ تَعُدْ وَكَأَلَتْهُ

قال ابو يوسف رحمه الله الوكيل اذا ارتد وكفى بدرا وكرب وقضي بالحاقه ثم عاد مسلما لم يكن وكلا وقال محمد رحمه
الله يعود وكلا **لانه** مأمور بالتصرف في ملك غيره ولم يبطل الملك فلا يبطل الامر لانه لم يصح تصرفه في ملك غيره
لجزم وقد زال العجز وصار كالجنون المطبق اذا زال عن الوكيل لابي يوسف رحمه الله انه حكم بموته ولهذا حل ديونه وعتق
مُدَبَّرُوهُ وامهات اولاده وقسم ميراثه والوكاله تبطل بالموت والله اعلم بالصواب **كِتَابُ الْكِفَالَةِ**
وَقَوْلُهُ بَرَيْتَ لِلْإِيْفَاءِ وَلَيْسَ لِلْإِسْقَاطِ وَالْإِبْرَاءِ

قال ابو يوسف رحمه الله اذا قال الطالب الكفيل ابرأتك عن المال فهو اسقاط عنه حتى لا يسقط عن الاصيل ولا
يرجع به الكفيل على الاصيل لانه اخبر عن براءة ابتداءها منه وانتهى بها الى الكفيل وبالا اسقاطا لا بالاستيفاء ولو
قال بريت الي فهو اقرار بالايفاء فيسقط عن الكفيل ويرجع به على الاصيل لانه اقر ببرائة ابتداءها من الكفيل وانتهى
الي الطالب وهو الايفاء ولو قال بريت ولم يقل لاي فهو كذلك عند وقال محمد رحمه الله هو اسقاط لانه اخبر عن براءة
وهو بطريقين الايفاء والابراء فثبت المتيقن به وهو الابراء لابي يوسف رحمه الله ان البراءة التي ابتداءها من الكفيل
يكون بالايفاء فيحمل به **لَوْ اَبْرَأَ الْمَيِّتَ وَالْوَارِثُ رَدُّه فَاَلَّذِينَ غَيْرُ سَاقِطٍ فَلْيَنْتَقِ**

قال ولو ابرأ المطلوب بعد موته فرد وارثه يرتد وقال محمد رحمه الله لا يرتد لان الدين في ذمة المورث فلم يكن عليه
للمورث فلا يرتد بركه لابي يوسف رحمه الله ان الوارث قام مقام المورث في المطالبة بالدين فرده كرد المورث
كِتَابُ الصَّلْحِ وَقَالَ فِي الصَّلْحِ عَلَى الْمَنَافِعِ هَلَاكَ رَبِّ الْعَيْنِ غَيْرُ قَاطِعٍ
كَذَاكَ مَوْتُ الْمَدْعَى فِي الدَّارِ وَالْعَبْدُ لَا فِي الثَّوْبِ وَالْأَجَارُ
كَذَاكَ لَوْ قَاتَ مَحَلَّ الْمَنْفَعَةِ بِفِعْلٍ مَنْ يَضْمَنُ فِيمَا صَنَعَهُ
وَالْمَدْعَى بَيْنَ شَرِّ امْثِلْهُ حَبْرٌ وَبَيْنَ دَعْوَى اضْلِهِ
وَهَلَكُهُ بِالْأَصْمَانِ يُبْطَلُ وَمَالُكَ الْعَيْنِ لَهُ تَقْبُلُهُ
وَهُوَ لَدَى الْآخِرِ كَالْمُسْتَأْجَرِ وَكُلُّ ذَاكَ مُبْطَلٌ فَاسْتَبْصِرْ

قال ابو يوسف رحمه الله اذا صاحك على خدمة عبد سنة او سكتي دار او زراعة ارضه او لبس ثوبه او ركوب دابة
منه معلومة ثم هلك المدعي عليه او محل المنفعة قبل الاستيفاء ان هلك المدعي عليه لا يبطل الصلح والمدعي
يستوفيه ولو مات المدعي لا يبطل ايضا في خدمة العبد وسكني الدار وزراعة الارض والوارث يقوم مقامه واما في
ركوب الدابة ولبس الثوب يبطل وقال محمد رحمه الله يبطل الصلح في الكل وهو القياس ولو كان بعد استيفاء البعض انتقض
بقدره ما بقي كالأجارة وما قاله ابو يوسف رحمه الله استحسانا لمحمد رحمه الله انه نوع اجارة لانه وارد على المنفعة
ولهذا الاجوز الاموثا والاجارة تبطل بهذه الاسباب لابي يوسف رحمه الله ان الصلح قطع الخصومة والوارث يقوم
مقام المورث في الخصومة فكذا في قطعها الا ان الزكوب واللبس يعجز الوارث عن استيفاءهما لان الناس يتفاوتون

الابراء

قَالَ رَجُلَانِ لَهَا عَلِيٌّ رَجُلٌ الْفُدْرَهُمْ مِنْ مَثْنٍ مَبِيعٍ فَاتَّفَقَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِ مَتَاعًا حَتَّى صَارَ قَضَاءً أَحْصَتْهُ لَيْسَ لِلشَّرِيكِ
أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِنَصْفِهِ وَقَالَ عَهْدُ رَجْمِ اللَّهِ لَهُ ذَلِكَ **لَهُ** أَنَّهُ بِالْأَنْفَاءِ مَلَكَ الْعَيْنَ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَبْضٌ لَأَيُّ يَوْسُفَ رَجْمِ اللَّهِ
أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ بِهَذَا الْفَعْلِ مَا لَمْ يَلَا يَرْجِعْ عَلَيْهِ شَرِيكُهُ كَمَا إِذَا جُنِيَ عَلَيْهِ جَانِبٌ مُوجِبٌ لِلْأَرْشِ وَصَارَ قَضَاءً وَاللَّهُ أَعْلَمُ
وَلَوْ تَبَرَّأْتَ عَنْ عِيُوبِ الْعَبْدِ ۖ مَا احْتَضَرَ بِالْمَوْجُودِ عِنْدَ الْعَقَبِ ۖ
بَلْ دَخَلَ الْحَادِثُ قَبْلَ الْقَبْضِ ۖ فِي ذَاكَ وَالْقَاضِي بِهَذَا يَقْضِي ۖ

کتابخانه

قال رجل له علي رجل مائة درهم ومائة دينار فضاكه من ذلك علي مائة درهم وعشرون دراهم علي ان ينقل خمسين
درهما وستون الي اجل ثم نفد خمسين قبل التفرق جاز وقال محمد رحمه الله لا يجوز له انه لما اجله في السنتين
صارا التاجيل شرطا في الصوف فافسد كما لو باع عشرة دنانير بدرهم علي ان يوجره عنه ديناً آخر لابي يوسف رحمه الله
ان المقبوض يجعل من الصوف وغيره وليس هذا اشراطا لانه لم يذكر لفظ الشرط حتي لو قال علي ان السنتين الي اجل
كان الصوف باطلا **كتاب الزهني** لو أثبت ارفقانه مع امرئ

وَقَامَتِ الْبَيْتَةُ عَلَىٰ أَحَدِهِمَا وَحَلَفَ الْآخَرُ وَاسْمُهُ **عَلَمٌ** **مُرْتَفِعًا** **أَرْضَ** **مَدِينٍ** **قَالَ** **ذَا هَـ**
تَلْجِيَةٌ **هَذَا** **وَلَا** **دِينَ** **لَنَا هـ** **وَأَنكَرَ** **الْآخَرُ** **فَالرَّغْبُ** **بَطَلَ** **لَا** **أَنَّ** **خَصَّ** **دِينَهُ** **دَوْرَ** **الْكَمَلِ**

قال سرجان لكل واحد منهما علي رجل الف درهم فانهما منه ارضا له بينهما وقضاها ثم قال احد المرتفين
ان المال الذي لنا علي فلان باطل والارض في ايدينا تجزية وانكر صاحبه يبطل الرهن وقال محمد رحمه الله لا يبطل
وهرامن حصته ذكر هشام وهي كالمسئلة الاولى والله اعلم بالصواب **مُسْتَأْمِنٌ قَدْ رَهَنَ الشَّيْءَ فَقُلْ**
عَنْ دَارِنَا وَسَبِّهْ بَعْدَ حَصَلِ **فَالرَّهْنُ لِلْقَائِضِ وَالتَّيْنُ بَطْلٌ**
لَا الدِّينُ يُقْضَى مِنْهُ وَالْفَضْلُ نَفْلٌ **وَاضْطَرَبَ الْغَتَوِي عَنْ الصَّدْرِ الْأَجَلُ**
قال حري مستامن رهن رفقنا به دين عليه عند مسلم او ذمي او مستامن في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب وظهر للمسلمون

عليهم وأمره يصير الرهن مذكراً للرهن بدنيته وقال محمد رحمه الله وهو من علي حله ببيع في دينه فان فضل من ثمنه
 شي فهو للذي أسره لانه اقرب الناس اليه وعن ابي حنيفة فيه روايتان **له** ان لا سر كالموت وبالموت لا يبطل الرهن فكذلك
 هذا لابي يوسف رحمه الله ان الرهن مستوفى عليه وسبق ذلك استيلاء الغزاة فكان اولى به بخلاف مودعه ومستعين
 لانها امانة لا مستولى **كتاب المضاربة** **لو زاد سدس الربح للمضارب**
بعد اقتسام فموجب الضابط قال ابو يوسف رحمه الله اذا اقتسم رب المال والمضارب الربح واخذ رب
 المال راس ماله ثم زاد رب المال سدساً فالقياس انه يجوز وهو قول ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز وهو
 الاصح **له** ان العقد لا ينفق فلا يصح الزيادة فيه كالزيادة في الاجرة بعد تمام العمل لابي يوسف رحمه الله ان المضارب
 لو زاد لرب المال يجوز فكذلك اذا زاد رب المال والله اعلم **وليس بالفلس المضاربة**
والشيخ عنه النفي والإثبات قال لا يجوز المضاربة بالفلس وقال محمد رحمه الله يجوز ذكر الاختلاف في غير
 كتاب المضاربة وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يجوز وجه علم الجواز انها
 يقبل الكساد فكانت كالعروض وجه الجواز انها تروى كرواج الاثمان فحكمها كحكم الاثمان والله اعلم
مضارب بالنصف في الألف وقدره أصاب مثل الأصل ربحاً واشتد
أعطاه رب المال ألفاً أخرى **بالتك والتفويض فيه أجرى**
فشاب نصفه من ماسكف **فضاع ألف ومن الربح التلث**
والخمس من هذا الذي الشيباني **وقيل قول الشيخ قول الثاني**
 قال اذا دفع اليه ألفاً مضاربة بنصف يعمل فيه برأيه فعل فيها ورجع القام أعطاه ألفاً آخر مضاربة بالتلث يعمل
 فيها برأيه فخلط خمسية من هذه الألف بالمضاربة الاولى ثم هلك منها ألف فاهلك من ربح المال الاول وقال محمد
 رحمه الله الألف يعمل من ذلك كله بالحساب حتى يكون له اربعة اخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني لمحمد
 رحمه الله ان الربح تبع للمال الثاني فلا يمكن ان يصرف الهلاك في حق المال الثاني فيجب صرفه الى الكل اذا كان
 المال الثاني مذكوراً الى غير لابي يوسف رحمه الله ان الالفين والخمسية كلها لو احدى والالف وخمسية اصل والالف
 تبع فاذا ورد الهلاك يصرف الى التبع ولو لم يكن شي من ذلك لكن تصرف في الكل ورجع القام اخرجي خمس هذا الربح من
 المضاربة الثانية واربعة اخماسه من الاول بلا خلاف لانه يستفاد بهما ولو كان دفع الالف الاخرى الى رجل آخر
 بالتلث يعمل فيها برأيه فخلط المالين لم يضمن لانه به واداهلك شي من ذلك هلك على الحصة بلا خلاف لان الالف
 الربح لا يكون تبعاً للمال الثاني في حق غيره **والأجر لا المشروط كان واجبا في جعله أجره مضارباً**
 قال اذا استأجر رجلاً عشرة أشهر باجر معلوم ليشترى له البزج فان دفع اليه في هذه المدة مالا مضاربة بالنصف
 فعل ورجع فيه المال كله لرب المال وله اجر المشروط وقال محمد رحمه الله له ما شرط في المضاربة ولا اجر له مادام يعمل
 بعد المال والاجان لا تبطل بالإجماع **له** انها كانا جعلاً بدل منافع العامل في هذه المدة مائتاً والآن جعلاً بدلها

نصف الربح فيصح كما لو دفع اليه غير المستأجر مالا مضاربة صححت على الشرط وسقط اجره قدر مئة عمله المضاربة
 لابي يوسف رحمه الله انه دفع المال مضاربة الى من هو منافع مملوكة له فلا يصح كالمودع الى عبد ولا دين عليه وهذا
 لان المضاربة لا تنفع الاجارة لان الاجارة اقوى لانها لازمة والمضاربة ضرب التوكيل وهو غير لازم
والأجر مثل فاسد المضاربة **ان جاوز المشروط في المحاسبية**
لترجيح الفضل وان لم يستفد ربحاً فلا أجر ففكر واجتهد
 قال اذا دفع اليه الف درهم مضاربة على انهما شريكان في الربح ولم يستفد ربحاً وكذا لو قال علي ان للمضارب شركة في
 الربح والربح بينهما سوا ولو قال علي انه شركا فعند ابي يوسف رحمه الله هو كذلك وعند محمد رحمه الله لا يجوز لانه مجهول
 وقد مر من قبل قال اذا فسدت المضاربة فللمضارب اذا عمل اجر مثل العمل لا يزداد على المشروط ولا اجر له اذا لم
 يحصل فيه ربح عند وقال محمد رحمه الله يجب ذلك بالغاً ما بلغ **له** انه لا يمكن تقدير نصف الربح لانه مجهول جهالة
 فاحشة فبطلت التسمية اصلاً كما لو قال استأجر جرتك بمال لابي يوسف رحمه الله انه رضي به وان كان مجهولاً للمال
 فانه يعرض ان يصير معلوماً عند حصول الفضل فيستفد به والله اعلم **كتاب المزارعة**
والبذر من هذا ومن ذاك البقر والأرض **والفعل صحيح معتبر**
 قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان البذر والعمل من احدهما والأرض والبقر من الآخر جاز وقال محمد رحمه الله لا يجوز
 ان منفعة البقر من جنس منفعة العامل لا من جنس منفعة الأرض فامكن جعلها تبعاً للعامل دون الأرض ففي هذا
 استيجار الأرض ببعض الخارج فيجوز ويجعل البقر تبعاً للأرض **وشروط أن تحصد المزارع**
يجوز لا للجواز مباح قال اذا شرط الحصاد على المزارع فسدت المزارعة من ايها كان البذر
 والقباس والتنقية والحمل لا ينزل الاخر وعند ابي يوسف رحمه الله انه اجاز شرط الحصاد على المزارع **له** انه متعا
 مضارب كشرط حد والتعل على الباع وجه ظاهر الرواية انه شرط عليه ما ليس من المضاربة لان عليه ان يعمل ويحفظ
 الى ان يدرك فاذا ادرك فالباقي عليها **وان تزوجت على ان زرعت أرضك بالنصف ببذر**
فصفت آخر الأرض مضرراً فسد **وفي الطلاق ربعة فليعتق**
وكان مهر المثل عند ابن الحسن **وفي الطلاق مئة فليعلن**
وشروط فعل الزوج في كرومها **وان ضارباً ببذرها أيضاً كذا**
واجعوا في فعلها في خيل **وبذره في أرضها بفعله**
وفعلها في أرضه ببذر **على صداق المثل فائتم وأذره**
 قال اذا تزوج امرأة على ان تزرع المرأة أرضاً بعينها للزوج هذه السنة على ان الخارج في مزارعة بينهما نصفان و
 وشرط البذر عليها او على الزوج او تزوجها على ان يزرع هو أرضها ببذرها والخارج بينهما نصفان جاز النكاح وفسد
 المزارعة لانه نكاح في مزارعة ومزارعة في نكاح والمزارعة تفسد بالشروط الفاسدة دون النكاح فلو عمل العامل

ان هذا الاستيجار لا يفسد المزارعة
 قصد الاستيجار لا يفسد المزارعة

فيها وخرج زرع كثير فخرج كله لرب البذر وعليه اجر مثل الارض او العمل ثم ان كان العمل من المراه والبذر منها
فمنع اي يوسف رحمه الله نصف اجر مثل الارض ثم نزلها فسطع عنها نصف اجر مثل الارض ويودي النصف اليه وعند
محمد رحمه الله ما الاقل من مهر مثلها ومن جميع اجر مثل الارض حتى لو كان الاخر اقل من مهر مثلها سقط عنها كل الاجر **له**
ان الزوج بدل شيئا واحدا وهو منافع الارض وهي بذلت شيئين نصف الكارج ومنافع بعضها فيقسم المنافع على قيمة
الكارج وقيمة منافع بعضها والكارج مجهول جهالة فاحشة فصار المهر مجهولا جهالة فاحشة فتبطل التسمية فيجب
مهر المثل لابي يوسف ان الكارج وان جهل لكن منافع البضع معلومة والشيء متى قيل معلوم ومجهول انقسم عليها
نصفين لتعذر القسمة باعتبار القيمة ولوجود الاضافة اليها على الشوازي كما لو اوصي بثلاث ماله لفلان وللقرأه
كان لفلان نصفه فكذا هذا لو كانت البذر من الزوج فلها مهر المثل بلا خلاف لان الزوج جعل نصف الكارج
بأثر منافع بعضها ومنافع بدنها وهو مجهول جهالة فاحشة واما اذا كان الزوج هو العامل في أرضها فان كان البذر منه
فلها مهر المثل لانه جعل نصف الكارج بأثر منافع بعضها ومنافع أرضها وجمالته فاحشة ولو كان البذر منها فعند ابي
يوسف رحمه الله نصف اجر مثل عمل الزوج مهرها فيسقط عنها نصف الاجر وعليها النصف وعن محمد رحمه الله ما الاقل
من مهر مثلها ومن اجر مثل الزوج وللزوج عليها اجر مثله فينقضان ويتراذان الفضل والله اعلم **كتاب الحجر**
وَنَافِذُ تَصَرُّفِ الْمُبْدَرِ **ابن ماله بالشرع مالم يتحجر**
قال اذا بلغ سيفها جاز تصرفه مالم يتحجر وقال محمد رحمه الله بلغ محجورا الله ان السفه علة الحجر وقد وجد لابي يوسف رحمه الله
ان السفه علة استحقاق الحجر لعله لا يسلب الاهلية فاذا حجر القاضي لان يتحجر والله اعلم **كتاب**
الديان **بئر طريق ذلك هذا فعلق يدا او ذابداك والكل زلق**
ووقع البعض على البعض ولا يعلم موت الكل كيف حصلا
فغارم ثلث البئر من حفرة وثلثه الثاني وثلث قد هدر
ويغرم الأول نصف الثاني في قوله والنصف للبطلان
والأوسط الواقع وسط البئر يغرم كل ذي ذية الأخير
ولا الكافر الغارم هذا هو دائر اذا ذاك اذا هم ملكوا
قال اذا حضر بئر على قارعة الطريق وقع فيها رجل فعلق بأخر والاخر باخر فوقعوا جميعا وقع بعضهم على بعض وماتوا
ولا يدري حال موتهم فالقياس وهو قول محمد ان ذية الاول على الحافر وذية الثاني على الاول المتعلق به وذية الثالث على
الثاني وفي الاستحسان قيل هو قول ابي يوسف رحمه الله ذية الاول اثلاث ثلثها على الحافر وثلثها على الاوسط وثلثها على
وذية الثاني نصفان نصفها على الاول ونصفها هدر وذية الثالث على الثاني بالاجماع وجه القياس ان بوقوع الاول في البئر
ظهر موته وسببه سابق وهو الحافر فيضاف اليه مالم يتبين سبب اخر وكذا موت الثاني ظهر بسبب جرح الاول اياه وموت
الثالث ظهر بسبب جرح الثاني اياه فهو على ذلك مالم يتبين سبب اخر وجه الاستحسان وهو ان اسباب التلف ظهرت في حق

الاول وهو وقوعه ووقوع الثاني والثالث عليه وليس بعضها اولى من بعض فيقسم اثلاثا الا ان ثلثه هدر لانه هو
الذي جرح الثاني على نفسه وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني لانه هو الذي جرح الثالث على الواقع وكذا الثاني لانه ظهر في
حقه سببان وهو وقوعه ووقوع الثالث عليه ونصفها هدر لانه هو الذي جرح الثالث على نفسه ونصفها على الاول
لانه هو الذي جرح واما موت الثالث فلا يكون الامن جهة واجبة وهو جرح الثاني فذية عليه
لو وجد القتيل في دار امرأة وماله في المضر رهط وبيته
فعاقلوها حلفوا وعقلوا ولا يقول حلفت وبدلوا
قال ابو يوسف رحمه الله اذا وجد القتيل في دار امرأة في مصر ليس من عشرينها احد قال ابو يوسف رحمه الله ولا وهو
قول محمد رحمه الله القسامة على المرأة خمسين ميمنا والدية على عاقلتها وقال ابو يوسف رحمه الله آخر القسامة عليها والقسامة
والدية على عاقلتها **له** انه لو كانت الدعوى عليها خاصة حلفت فكذلك اذا وجد القتيل في دارها كالجرح لابي يوسف
رحمه الله ان القسامة على اهل النضرة وهي ليست من اهلها بخلاف ما اذا ادعى عليها لان ذلك يمين واحد وهو يمين الدعوى
دون القسامة والله اعلم بالصواب **كتاب الوصايا اوصي لذي ايتهم من عنده**
ثم لذي ايتهم من بعده قال الفضل الثاني ولم يستهمما ومحمد ما اوصي رجوع فاعلماء
قال اذا اوصي لرجل غلام وبغضه لآخر في عقد واحد فكل واحد منهما ما اوصي له فان كانا في عقدين فعند ابي يوسف رحمه الله
اه كذا ذلك وعند محمد رحمه الله احكام للذي اوصي له والفضل بينهما نصفين قاله في الزيادات وكذلك اذا اوصي بدار لرجل وبيننا
لاخر وبجارية لاشان وبما في بطنها لاخر وبالقمر لرجل وبالعوض لآخر وبالحمل لاشان وبتمرها لاخر لمحمد رحمه الله ان
تسمية الحائض تسمية للفضل وقد جعله الثاني من غير رجوع عن الاول فاجتمعت فيه وصيتان فاشتركا فيه لابي يوسف
رحمه الله ان الفضل يدخل في وصية الاول دلالة وقد جعلها للثاني نصا فبطلت به الدلالة وقول ابي حنيفة رحمه الله
مضطرب قال ولو اوصي ببيت لاشان ثم محمد تلك الوصية فهو رجوع قاله في الاصل وفي الجامع الكبير ليس برجوع وروي
المعنى عن ابي يوسف رحمه الله انه رجوع ورواه عن محمد رحمه الله انه ليس برجوع وجه رواية الرجوع ان الوصية تحتمل الرد
والنقص فصار الرجوع رجوعا كرجوع التوكيل عزله وهو المتبايعين اقاله وجه الرواية الاخرى ان الوصية عمليك
بعد الموت فكان صادقا في قوله لم املكه في الحال فلا يكون رجوعا **والمتر بومي لبي فلان**
وهو اب الرجال والنسوان فهو على اخصوص للذكرات
واشترك الكل لذي الشيباني واضطرب القول بخن الثخان
قال ابو يوسف رحمه الله اذا اوصي لبي فلان وله اولاد ذكور واناث فالوصية للذكور لا غير وقال محمد رحمه الله يتناول
الكل **له** ان اسم البنين يتناول الذكور والاناث عند الاختلاط وكذلك اسم الاخوات والنس قال الله تعالى فان
كانوا اخوة رجالا ونساء فمتناول الكل لابي يوسف رحمه الله ان البنين جمع الابن واسم الابن لا يتناول البنات فكذلك اذا
قام الدليل بخلاف هذا الاصل والله اعلم **اوصي لمولاه ولا مولاه له فعند مولي ابيه ناله**

قال اذا اوصي لوالديه وله موالى الاب وقد مات ابوه وورث ولا هم فالثالث لهم وقال محمد رحمه الله لا يثني له انه لم يعقلم فلم تكن موالية حقيقة لابي يوسف رحمه الله انه مولى له حكما فثبتنا وطهر مطلق الامم والله اعلم
أَوْصَى لَدَى امْتِلَ سَهْمًا وَاحِدًا مِنْهُمْ وَهُمْ ثَلَاثَةٌ لِلْوَاحِدِ الدَّ
وَكَانَ أَوْصَى لِامْرِئٍ بَثْلَثَ وَلَمْ يَجْزِ ذَلِكَ أَهْلَ الْإِثْثَ
فَصَاحِبُ الثَّلْثِ لَهُ ثَلَاثُهَا وَالثَّلْثُ لِلْآخِرِ فِي فَتَوَاهُ
وَاعْتَبَرَ الْآخِرُ فِي هَذَيْنِ ثَلَاثَةُ الْأَخْيَارِ وَالْخَمْسِينَ

قال رجل له ثلاث بنين اوصي لرجل مثل نصيب اعدم وثلث ماله لآخر فاجازوا فالغريضة من ستة لصاحب الثلث اثنا عشر وللوصي له مثل نصيب اعدم منهم واحد وكل واحد من البنين سهم لانهم لما اجازوا وجب تنفيذ الكل والثلث سهمان من ستة لصاحب الثلث ونصيب اعدم واحد من ثلاثة فاذا زيد على ثلاثة صار واحدًا من اربعة فصار على ما قلنا فان لم يجز الورثة فالثلث بينهما اثلاثا عند ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله الثلث بينهما على خمسة اسهم لصاحب الثلث ثلاثة ولصاحب النصيب سهمان لان صاحب الثلث مع البنين يكون له الثلث والباقي بين البنين اثلاثا وذلك يخرج من تسعة له ثلاثة وكل واحد من البنين سهمان وصاحب النصيب له نصيب اعدم وهو سهمان فكان اخا لابي يوسف رحمه الله ان عند الاجازة كان لصاحب الثلث في الكل سهمان ولصاحب النصيب سهم فصار في الثلث كذلك
وَفَاسِدٌ اَيْضًا وَهُوَ الْمَسْجِدُ وَذَكَرَ الْإِنْفَاقَ رَفَعَ الْمَفْسِدَ

قال اذا قال الرجل اوصيت المسجد فهذا باطل الا ان يقول تنفق على المسجد وقال محمد رحمه الله يصح ذكره في نواذر هشام له انه امكن تصحيحه بالحمل على الاتفاق الى مصاحبه فيحمل عليه لابي يوسف رحمه الله ان المسجد ليس من اهل الملك والوصية تملك فاذا ذكر بالنفقة عليه كان وقفا على مصاحبه فيجوز حينئذ وفي سبيل الله عز ورفاستمع
وَلَا يَجُوزُ لِلْغَرِيبِ مُنْقَطِعٌ وَثَلْثَ مَا لِي فِي السَّبِيلِ يَجْعَلُ مَا لِي فِي السَّبِيلِ يَجْعَلُ يَنْدَكُ
 قال ولوا وصي بثلث ماله في سبيل الله هو الغزو وقال محمد رحمه الله هو الحجاج والغارحي لواعطى الوصي حاجا منقطعا جازله ان هذا من سبيل الله تعالى لانه روي ان رجلا جعل ناقته في سبيل الله فارادت امراته ان تخرج عليها فسال زوجها عن ذلك رسول الله عليه السلام فقال لا يحج من سبيل الله لابي يوسف رحمه الله ان المتعارف في المتفاهم هو الجماد واليه ينصرف قوله تعالى في آية الصدقات وفي سبيل الله تعالى فيصرف اليه والله اعلم

لَوْ قَالَ أَدَيْتُ خَرَّاجًا لِلصَّبِيِّ أَوْ جَعَلَ عَبْدًا بَقِي وَهُوَ صَبِي
صَدَّقَ مِنْ غَيْرِ قِيَامِ الْبَيْتَةِ إِذْ هُوَ بَعْضُ الْأَمْنَةِ الْأَمْنَةِ

قال اذا قال الوصي اديت خراج الصبي او قال ابق عبد فاني به رجل من مسير سفه فاديت جعله صدق من غير بينة وقال محمد رحمه الله لا يصدق الا بينة والمسألة في الجامع الكبير انه ان هذا امر قد يكون وقد لا يكون ولا غلبة فيه فلا يصدق الا بحجة فاذا قال قضي القاضي بشفقة ذي رحم محرر منه في ماله فاديتها لابي يوسف رحمه الله انه امين

في خراج الصبي وهذا من خواجه فيصدق فيه كما في نفقته ونفقة عبيده بخلاف نفقة محارمه لانها ليست من حاجة الصبي والله اعلم **كِتَابُ الْفَرَائِضِ وَتَحْلِيلِ الشَّعْبِيِّ ارْتِ احْنِي نَصْفَ نَصِيبِ ابْنِ نَصْفِ ابْنِي**
وَقَالَ يَعْقُوبُ عَلَى خُرُوجِ ذَا لَوْلَا احْنِي مَعَ ابْنِ قَدْ بَدَا
ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ فَلَيْتَ كَرًا لَأَخْسَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْعَارِ

قال الشعبي رضي الله عنه الحنثي المشكل يرث نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الانثى فادامات رجل وترك اثنا وولدا حنثي فعلى قول ابي يوسف رحمه الله على قياس قوله ان يجعل المال بينهما على سبعة اسهم للحنثي ثلاثة وللان المعروف اربعة وقال محمد رحمه الله على قياس قول الشعبي يقسم المال بينهما على اثنا عشر سهمًا خمسة للحنثي وسبعة لابن المعروف لان الحنثي لو كان ذكرًا كان له نصف المال ولو كان انثى كان له ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباقي لآخر فيحتاج الى حساب له نصف ونصف ونصف وثلث وثلثه نصف واقل ذلك اثني عشر له ونصف نصفه في حال وهي ثلاثة ونصف ثلثه في حال وهي اثنان فيكون خمسة والباقي لآخر وذلك سبعة فلا ييوسف رحمه الله ان نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت ثلاثة ارباع نصيب الابن فيجعل كل ربع سهمًا فيصير ثلاثة اسهم وللان نصيب ابن كامل وهو اربعة اسهم فيكون جملة سبعة والله اعلم

بِأَمْرِ الَّذِي تَحْتَضِرُ كُلَّ وَاحِدٍ بِمَذْهَبٍ وَابَابُ ذُو فَوَائِدِ
وَالْمَا يَسْتَعْلَى فِي الْأَبْدَانِ فَذَاكَ كَأَحْمَرِ لَدَى النِّجَانِ
وَهُوَ كَبُولِ الشَّاةِ عِنْدَ الثَّانِي وَنِشْبَةِ الْحُلِّ لَدَى الشَّيْبَانِ

قال ابو حنيفة رحمه الله في رواية الحسن عنه الما المستعمل في الوضوء والغسل نجس نجاسة غليظة وقال ابو يوسف رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة نجاسة خفيفة وقال محمد رحمه الله هو طاهر غير طهور فوجه قول ابي حنيفة ومحمد ما ذكرنا في باب محمد رحمه الله ولا ييوسف رحمه الله ان نجاسته مجتهد فيها فيخفف حكمه كقول ما يוכלل بحه وجواب ابي حنيفة رحمه الله ان ما ازيل اليه من الحدث والنجاسة قليلة مانع جواز الصلاة في المحل الاول فكذلك الثاني
وَلَا يَحِلُّ شَرْبُ بَوْلِ الْغَنَمِ وَخَوَّهَا فِي كُلِّ حَالٍ فَاعْلَمْ
وَجُوزَ الثَّانِي لِأَجْلِ السَّقَمِ وَطَاهَرُ عِنْدَ الْآخِرِ فَأَقْصُرْ

قال ابو حنيفة رحمه الله بول ما يוכלل بحه لا يحل شربه بحال وقال ابو يوسف رحمه الله يحل شربه للتداوي
 وقال محمد رحمه الله يحل شربه مطلقا فا ابو حنيفة رحمه الله مزيل اصله انه نجس ومحمد رحمه الله مزيل اصله انه طاهر وابو يوسف رحمه الله انه اباح شربه مع انه نجس لضرورة التداوي بالحديث وجواب ابي حنيفة رحمه الله عن الحديث ما مر في باب محمد رحمه الله اعلم
وَيُطَهَّرُ الْخُفُّ بِغُرْلٍ يُوجَدُ فِي يَاسٍ مِنْ جَبَسٍ لَسَجَسِدٍ
كَذَاكَ عَنْ يَعْقُوبَ رَطْبٌ مُفْسِدٌ وَمَوْجِبٌ غَسْلُهُمَا مُحَمَّدٌ

قال ابو حنيفة رحمه الله النجاسة المستجدة اذا اصاب الخف ونحوه وجفت فزالها باحتط طهر وفي الرطب لا

يطهر الا بالغسل وقال ابو يوسف رحمه الله يظهر في الرطب اذا مسح بالتراب وبالخ وحت وقال محمد رحمه الله لا يظهر فيها جميعا الا بالغسل لمحمد رحمه الله ان هذا عين تجس باصابة الجاسة فلا يظهر الا بالغسل كما في غير المسجس وكالمستجسد الرطبة وكذا اذا اصاب الثوب والبدن لابي يوسف رحمه الله قوله عليه السلام في ذلك الحديث فان كان بهما اذى فليتمسهما على الارض فان الارض لها طهور من غير فصل بين الرطب واليابس لان التراب اليابس يجذب الرطوبات فصارت كالذي جف وحت لا في حنيفة رحمه الله ان الجلد شي صلب لا يتشرب كثير الجاسة فيبقى الرطوبة على ظاهره فاذا جفت الجاسة عادت الرطوبة الى جرمها فيزول بزواله ولا كذلك الثوب والبدن لان في الثوب تخللا يدخله الجاسة وفي البدن حرارة تجذب الرطوبات وما رواه ابو يوسف رحمه الله من الحديث المراد منه اليابس دون الرطب: **وَأَجْنِبُ الدَّخْلَ بِرَأْيِنَا نَحْسُ الدَّلْوِ لَا يَطْهَرُ وَالْمَاءُ حَسَنٌ وَالْكَلْبُ بِكُلِّ كَالٍ يَفْتَوِي الثَّانِي: وَقَدْ رَأَيْ طَهْرَهَا الشَّيْبَانِي:**

قال جندب انحس في البير لطلب الدلو ولم ينو الاغتسال الماء نجس والرجل طاهر وقيل على قوله الماء نجس والرجل نجس ايضا كوجه من الماء نجس والاول اصح وقال ابو يوسف رحمه الله الماء نجس والرجل نجس وفي رواية الماء نجس والرجل نجس وقال محمد رحمه الله الماء طاهر والرجل طاهر لمحمد رحمه الله ان الماء لا يبدنه وهو مطهر فيطهر ولا ينجس الماء لان نية التقرب شرط عند لصيرورة الماء مستوعلا ولم يوجد ولا في يوسف رحمه الله ان صب الماء شرط لازالة الحدث عند ولم يوجد فيجب جنبا والماء نجس على الرواية الاولى لانه لا فائضا وهو البدن وعلى الرواية الثانية طاهر لانه لم يعمل في البدن شيئا فلا يتخير حكمه لابي حنيفة رحمه الله ان الماء مطهر بذاته فاذا اصاب البدن يطهر وانما يتنجس الماء بعد مزايته عن البدن فلا يوجب نجاسة البدن وينقض المسح زوال العقب وعند يعقوب خروج الغلب **وَالْمَسْحُ بِنَفْسٍ حِينَ يَبْقَى مَا كُنِيَ لِلْمَسْحِ فِي قَوْلِ الْأَخِيرِ فَأَعْرِفَاهُ** قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اراد نزع اخف فبداه ثم بداه فتركه ان خرج ظهر القدم الى موضع الساق ثم اعاده بطل مسحه لان ما فوق الكعب ليس محل المسح وان بقي من ظهر القدم في مقدم الخف شي يعتبر فيه العقب ان زال العقب اترك عن موضعه بطل المسح والا فلا وقال ابو يوسف رحمه الله ما لم يخرج ظهر القدم الى موضع الساق لا يبطل وقال محمد رحمه الله ان بقي من ظهر القدم او اصابه في مقدم الخف مقدار ما يكفي للمسح بقي المسح له ان المعتبر محل المسح فاذا بقي بقدر ذلك بقي المسح ولا في يوسف رحمه الله ان قليل القدم قد يخرج عن الخف لسعته فلا يمكن التمسك عنه فيسقط اعتبار ما في ظهر القدم لابي حنيفة رحمه الله ان المسح انما يجوز اذا كان موضع الغسل في الخف باقيا واذا اخرج العقب عن موضعه لم يبق محل الغسل في الخف وفيه جواب عما قاله: **وَمَنْ يَكُنْ بَيْدَ تَمْرٍ عِنْدَهُ** لا الماء فالقرض الوضوء وحده: **وَعِنْدَ يَعْقُوبَ هُوَ التَّيْمَرُ: وَالْجَمْعُ فِي قَوْلِ الْأَخِيرِ يَلْزِمُ** وقاطع صلاة ذي التيمر: **رُؤْيَاهُ تَبِيدَ تَمْرًا عُلِمَ:** **وَعِنْدَ يَعْقُوبَ يَوْمَ الْمُتَعَدِّ وَلَيْمُضْ فِي قَوْلِ الْأَخِيرِ وَلَيْمُضْ:**

قال ابو حنيفة رحمه الله المتيمر اذا وجد في الصلاة نبذ التمر يقطعها ويتوضا به ويستقبل الصلاة وقال ابو يوسف رحمه الله يمضي فيها ولا يعيدها بعد ذلك وقال محمد رحمه الله يمضي فيها ثم يتوضا بنبذ التمر ويعيدها بعد ذلك وهذا بناء على اصل وهو ان نبذ التمر طهور عند ابي حنيفة رحمه الله حتى ان عادم الماء اذا وجد نبذ التمر يتوضا به عند وقال في الجامع الصغير ولا يقيم معه اي لا يلزمه وقال في كتاب الصلاة احب الي ان يقيم معه وعند ابي يوسف رحمه الله ليس بطهور اضلا فيتميم ولا يتوضا به وعند محمد رحمه الله طهور بالشك فينجح بينه وبين التيمر وروي نوح ابن ابي مرزم عن ابي حنيفة رحمه الله مثل قوله لابي يوسف رحمه الله وروي الحسن بن زباد عن ابي يوسف مثل قول محمد رحمه الله لمحمد رحمه الله ان التوضي بنبذ التمر عرف حديث ليلة الجن ولا يعرف التاريخ بينه وبين آية التيمر فكان مشكلا فيجمع بينهما احتياطا ولهذا التمر يقطع الصلاة في المسئلة الاولى بل يلزمه المضي والاعادة بالنبذ لابي يوسف رحمه الله ان هذا ليس بما مطلق فلا يجوز التوضي به كسائر الاندق لابي حنيفة رحمه الله حديث ابن مسعود رضي الله عنه ليلة الجن فانه قال عليه السلام تمرة طيبة وما طهوره فاخذ وتوضا به والله اعلم: **لَوْ جَمَعُوا ابْنِي جَامِعِينَ فِي بَلَدٍ نَهَوُا وَفَوْقَ اثْنَيْنِ عَنْ يَعْقُوبَ ر: تَمْرًا رَأَيْ هَذَا الصَّبِيحُ بَاطِلًا ه إِنَّ لَمْ يَكُنْ تَمْرًا كَبِيرًا فَاصْلَاهُ** **وَجَوْرَ الْجَمْعَةِ فِي الْجَوَامِعِ: مُحَمَّدٌ فِي كُلِّ مَضْرَجٍ مَعَ:**

قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز اذا الجمعة في موضعين في مصر واحد وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز في موضعين ثم رجع عن هذا وقال لا يجوز الا ان تكون بلدة فيها تهر كبير كهر بغداد وغيره فيصير كصيرين وقال محمد رحمه الله يجوز في مواضع لمحمد رحمه الله ان المصر الواحد قد يتباعد اطرافه فيحتاج الى اقامته الجمعة في كل طرف كصيرين لابي يوسف رحمه الله ان الحاجة تنفذ بها في موضعين فلا ضرورة الى اكثر من ذلك لابي حنيفة رحمه الله انها انما سميت جمعة لاستدعائها الى نفسها فلا يجوز التفرق في اقامتها في موضعين: **وَتَلْزِمُ الْجَمْعَةَ مِنْ خَرَاجِهِ: مَعَ خَرَاجِ الْبَلَدِ اسْتِخْرَاجُهُ:** **وَمَا وَرَأَى السُّورَ عِنْدَ الثَّانِي: وَسَامِعَ الدَّاعِيَ لَدَا الشَّيْبَانِي:**

قال ابو حنيفة رحمه الله الجمعة على اهل البلدة وعلى اهل كل قرية يجي خراجها مع خراج اهل البلدة وعن ابي يوسف رحمه الله ان كل قرية كانت داخل السور فعليهم الجمعة واهل الخارج فلا جمعة عليهم وعن محمد رحمه الله ان كل قرية ليسمع اهلها اذان الجمعة فعليهم شهودها واما من لا يسمع فلا جمعة عليهم لمحمد رحمه الله قوله عليه السلام الجمعة على من سمع النداء لابي يوسف رحمه الله انه من كان داخل السور فهو من اهل المصر معني ومن كان خارج السور فليس من اهل المصر والمصر شرط لابي حنيفة رحمه الله ان كل قرية يجي خراجها مع خراج اهل البلدة فهو تبع للمصر فيثبت الحكم فيه بعلة التبعية: **وَهُوَ لَيْسَ بِمَرَّةٍ وَقَدْ رَوَى: يَعْقُوبُ تَكَرَّرَ أَوْ تَوَاهُ كَذَا:** **وَكُرَّرَ الْأَخْرَ إِلَّا إِذْ جَهَرَ: وَهَكَذَا أَجْوَابُهُ بَيْنَ السُّورِ:**

قال ابو حنيفة رحمه الله فيما روي الحسن بن زياد عنه **يسمي المصلي في الركعة الاولى لا غير وروي ابو يوسف رحمه الله عنه انه يسمي في كل ركعة وهو قول ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله اذا خافت ويسمي في كل ركعة بين الفاتحة والسورة فاذا جهر ترك لمحمد رحمه الله ان التجوز عن الجمع بين الجهر والخافه واجب وذلك فيما قلناه لا يبي يوسف رحمه الله ان كل ركعة لها قراءه على حدة فيجب افتتاحها بتسمية على حدة لا يبي حنيفة رحمه الله ان حالة الصلاة جامعة للقراءة فكان افتتاحها واحدا فيكفي تسمية واحدا والله اعلم **كتاب الزكاة** اذا اشترى الذي ارضى العشرة يلزمه اخراج عند الصدرة ويلزم العشرة عند الثاني وفي كما كانت لدي الشيباني**

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اشترى الذي ارضى عشرة من مسلم تصير خراجية وقال ابو يوسف رحمه الله يضاعف عشرا ويصرف مصارف اخراج وقال محمد رحمه الله تبني عشرة كما كانت ويصرف مصرف الصدقات في رواية ويصرف مصرف اخراج في رواية لمحمد رحمه الله ان في العشرة معنى المونة والعبادة فمن حيث انه عبادة لا تجب عليه ابتداء ومن حيث انه مونة لا يبطل عنه انتها عملا بالشبهين وصار كاخراج في حق المسلم لان فيه معنى العقوبة والمونة فلا تجب عليه ابتداء ولا يسقط عنه في حالة البقاء لا يبي يوسف رحمه الله ان العشرة قريبة والكافر ليس من اهلها لا ابتداء ولا بقا فلا بد من ضرب تغيير والقول بالتضعيف تغيير وله نظير في الشرع كما في التغلي فوجب القول به فاما ابطال هذه المونة ووضع اخراج ابتداء بديل هذه المونة كرها وذلك لا يجوز لا يبي حنيفة رحمه الله انه تعد رابعا العشرة كما قاله ابو يوسف رحمه الله فصار الارض خالية عن المونة والذي يليق بالكافر ابتداء وهو اخراج فيوضع عليه اخراج كالجوسي اذا اتخذ دارا يستأجر الله اعلم بالصواب **كتاب الصوم** هم اقل الاعتكاف النفل يوم لدي اشتادنا الاجل واكثر النهار عند الثاني وساعة في مذهب الشيباني

قال ابو حنيفة رحمه الله اقل الاعتكاف النفل مقدار يوم وقال ابو يوسف رحمه الله مقدار اكثر النهار وقال محمد رحمه الله مقدار يساعة له ان الاسم يقع على هذا القدر وهو المتبرع به واليه تقديم ولا يشترط الصوم لصحة اعتكاف النفل لقوله عليه السلام ليس على المعتكف صوم الا ان يوجب على نفسه اي يوجب الاعتكاف لا يبي يوسف رحمه الله ان اكثر النفل بمنزلة كله لا يبي حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام لا اعتكاف الا بصوم وقل الصوم مقدار يوم والله اعلم **كتاب الحج** موصى حج افرزوا لما ذكره ما لا فضاء كان ثلث ما عتبر له وبارق الثلث عند الثاني ولتجبت شي لدي الشيباني

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اوصي بان يحج عنه فافرز الوصي ما لا يحج عنه فذلك في يده او في يد المأمور بالحج يحج عن ثلث جميع ما بقي وقال ابو يوسف رحمه الله يحج من ثلث جميع المال ان بقي شي منه يحج به والا فلا وقال محمد رحمه الله بطلت الوصية ولا يحج من الباقي له ان الوصي قائم مقام الوصي فصار افران كافر الوصي ولو افرز الوصي وملك

بطلت الوصية فهذا كذلك لا يبي يوسف رحمه الله ان محل الوصية ثلث جميع المال فان بقي شي منه بقيت الوصية والا فلا لا يبي حنيفة رحمه الله ان افران لم يصح لانه لم يوصد الي فرضه وهو الحج به فصار كما لو لم يفرض حتى ملك شي من المال ولو كان كذلك تبقى الوصية على حالها من الباقي كذا هذا وصار كما اذا اوصي بالثلث لفلان فافرز الوصي وبعث به على يد انسان اليه فملك في الطريق تبقى الوصية في الباقي **كتاب النكاح**

الحجر والخنزير بمهران عينين والزوجان كافرين فاسلما يقضي لها بالعين واوجبت قيمة حنر الدين وكان في الخنزير مهر المثل والكل فتوي صدرنا الاجل ومهر مثل قدره الثاني اي كله والقيمة الشيباني

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا تزوج ذي ذمية على حرة او خنزير ثم اسلم احدها قبل القبض ان كانا عينين فلها ذلك لا غير وان كانا موصوفين في الذمة ففي الحرة قيمتها لا الحجر وفي الخنزير مهر المثل وقال ابو يوسف رحمه الله لها مهر المثل فيها في العين وغير العين وقال محمد رحمه الله لها قيمتها في العين وغير العين لمحمد رحمه الله ان التسمية في العقد كانت صحيحة وبلاسلام يحجز عن القبض فاشبه الهلاك والاستحقاق فيصاري القيمة فيها جميعا لا يبي يوسف رحمه الله انهما اسلما واسلم احدها صارت هذه تسمية الحجر والخنزير في نكاح المسلم فطلعت اصلا فيجب مهر المثل كما في الابتداء لا يبي حنيفة رحمه الله انه اذا كان عينا فقد ملكته المرأة بالعقد عينا وتصرفا وبالقبض لا يستحدث ملكا فلا يمنع عن القبض بعد الاسلام بخلاف ما لو باع حرة او اشتراه ثم اسلم قبل القبض لان ملك التصرف ثم يستفاد بالقبض فيصير مملوكا للحرة او مملوكا فلا يمنع عن القبض بعد الاسلام واما في غير العين ففي الحجر التسمية صحيحة عند العقد وبلاسلام يحجز عن قبضها لما فيه من استحداث ملك التصرف فاشبه الهلاك والاستحقاق واما في الخنزير فالقياس كذلك ايضا وفي الاستحسان يجب مهر المثل لان تسمية الحيوان تسمية له وليقيمه ولهذا قلنا لوجاهه او يقيمه قبل الاسلام اجرت في علي القول خلاف الحجر وقد عجزت بالاسلام عن اخذ العين فكذلك اخذ القيمة لانها سببان فاذا بطل اعتبار القيمة وجب مهر المثل بالسبب والله اعلم

لو امهر العبد والواحد حرة فالعبد كل المهر والامر ليس به وعند يعقوب مع العبد لها قيمة هذا الحرة عبد اكلها واوجب الآخر عين العبد وما يتم مهر مثل العقد

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا تزوج امرأة على هذين الصدين فاذا احدهما حر فلها العبد لا غير اذا كان يساوي عشرا او اكثر وقال ابو يوسف رحمه الله لها العبد وقيمة الحرة لو كان عبدا او قال محمد رحمه الله لها العبد وتام مهر المثل ان كان اكثر من قيمة العبد وهو رواية ابن سماعة عن ابي حنيفة رحمه الله لمحمد رحمه الله انه لو تزوجها على هذا العبد فاذا هو حرة يجب مهر مثلها واذا وجد احدهما حرا بكل مهر المثل ايضا لئلا يكثر الزيادة السمي باهل المسمى لا يبي يوسف رحمه الله

انه سمي المال وعجز عن تسليمه فيجب القيمة كما اذا سمي العبد وهلك واستحق لابي حنيفة رحمه الله انه وجب بعض
 المسمى وهو العبد فلا يجوز الجمع بينه وبين مهر المثل كما اذا تزوجها علي هذا الثوب وقيمة الثوب خمسة بجخسة
 اخري دون تمام مهر المثل فكذا هن او الله اعلم بالصواب **ولو بدد العبد الصدق حراً**
والخل خيراً فهو ألفي الذكري واعتبر الثاني وفي الحرقضي بقيمة والخل في الحزري
ووافق الثاني في الثاني ومن هو البدي في البدي ابن الحسن
كذلك ألفي الشيخ خيراً ثمهره أو مينة وبالحلاف يظهر
وَجَاءَ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُ الثَّانِي أَنَّ الْمَشَارَ الْمَهْرُ بِالْعَيَانِ
وَأَوْجَبَ الْأَخْرُشَاءُ الْأَكْلَ لكن رأي في الخل مهر المثل

قال اذا تزوجها علي هذا العبد فاذا هو حر او علي هذا الدين من الخل فاذا هو حر لها مهر المثل فها قال ابو يوسف
 رحمه الله لها قيمة الحز لو كان عبداً ومثل هذا الدين من الخل ومحمد مع ابي حنيفة رحمه الله ومع ابي يوسف رحمه الله
 في الحز وقد مرت مسلة الحز في باب حنيفة رحمه الله ومسلة الحز في باب ابي يوسف رحمه الله قال ولو تزوجها علي هذا
 الدين من الحز فاذا هو خل او علي هذه المينة فاذا هو ذكية او علي هذا الحز فاذا هو عبد فلها مهر المثل في جميع ذلك
 كذا روي عن محمد رحمه الله وقال ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ان لها المشار اليه في جميع الوجوه
 وقال محمد رحمه الله في العبد والذكية لها المشار اليه وفي الخل لها مهر المثل لمحمد رحمه الله ان بين الحز والعبد والذكية
 والمينة اختلاف وصف فيتعلق الحكم بالمشار اليه كما اذا اشترى حيواناً علي انها نجة فاذا هي كبش والمشار اليه مال
 وبين الحز والخل اختلاف جنس وذات لاختلاف مناضرها فيتعلق الحكم بالمسمى كما اذا اشترى فضاً علي انه ياقوت
 فاذا هو زجاج والمسمى ليس بمال ففسدت التسمية فيجب لها مهر المثل وجه رواية الاولى لابي حنيفة رحمه الله انه سمي
 غير المال ففسدت التسمية ووجه الرواية الثانية وهو قول ابي يوسف رحمه الله انه جمع بين الاشارة والتسمية
 والاشارة ابلغ في التعريف لانها تقطع الشبهة فيتعلق الحكم بها والمشار اليه مال والله اعلم

ولو لبون طلق فأنقطعت فنكحت فحبلت فارتضعت
فهو من الأول عند الأول **وعند يعقوب كذا في المشكل**
وهو من الثاني إذا منه نزل ومنهما عند الأخير ما احتمل

قال امرأة لها لبن من الزوج طلقها وانقضت عدتها فزوجت بزوج آخر فحبلت منه ونزل اللبن فارضعت
 صبية فالرضاع من الاول الي ان تلد من الثاني وقال ابو يوسف رحمه الله اذا علم انه من الثاني فهو من الثاني وبطل
 الاول وقال محمد رحمه الله هو منهما جميعاً لمحمد رحمه الله ان احتمال كونه منهما قائم فيثبت الحرمة منهما احتياطاً لابي
 يوسف رحمه الله ان هذا ما يعرف بالرقعة والغلظة فينظر فيه لابي حنيفة رحمه الله انه من الاول بيقين واليقين
 فوق الشك في كونه من الثاني فلا يرتفع اليقين بالشك وقوله بان يعلم بالرقعة والغلظة قلنا هذا مما يختلف باختلاف

احال والغدة افلا عبقة له **كل من الزوجين ما يصلح له من المتاع فهو في النزاع له**
ولو ائماً المشكل للزوج إذا عايشا وإن مات فللمرأة ذاً
وتجعل الأخير ما فيه يشك لو ارب الزوج إذا الزوج هلك
وصير الثاني جهاراً مثلها لها وما ورأه لبعليها

قال اذا اختلف الزوجان او ورثتهما او ورثة احدهما مع الاخر في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للزوج وما
 يصلح للنساء فهو للمرأة والمشكل للزوج ان كان حياً وان كان ميتاً فهو للمرأة وقال ابو يوسف رحمه الله لها قد
 جهاراً مثلها والباقي للزوج وقال محمد رحمه الله ما يصلح للرجال فهو له وما يصلح للنساء فهو لها والمشكل للزوج حال
 حياته ولورثته بعد موته لمحمد رحمه الله ان يد الوارث يد الزوج حكماً ولو كان الزوج حياً كان يده أولى فكذا هذا
 لابي يوسف رحمه الله ان في قدر جهارها الظاهر شاهد لها فاما الباقي في يد الزوج فكان له لابي حنيفة رحمه الله
 ان يدها بعد موت الزوج يد حقيقيّة ويبدأ الوارث بيد الزوج حكماً والحقيقي اولى بالاعتبار من الحكمي والله

اعلم بالصواب **كتاب الطلاق** **لوشروط التخييل في العقد انعقد**

محلاً أو عند يعقوب فسك وجان في قول الأخير العقد ولا تخل للبدي بعد
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا تزوج امرأة مطلقة ثلاثاً بشرط ان يحلها للاول صح النكاح وتخل للاول اذا
 وطى وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصح النكاح ولا تخل للاول وقال محمد رحمه الله صح النكاح ولا تخل للاول ان النكاح
 غير موقوف في ذاته الا انه بقصد الاحلال قصد تغيير ما شرع له النكاح فلا ينفذ قصد لابي يوسف رحمه
 الله ان هذا الوقت معي فصار متعة فلا يصح فلا يفيد احلالاً لابي حنيفة رحمه الله ان النكاح قد صح لانه غير موقت

حقيقة والنكاح الصحيح يفيد احلالاً عند الدخول والله اعلم **والخلع لا يسقط عند الصدر**

كذلك المبررات تأمل تدبر وفي المبررات وفاق الثاني وفيها بخلاف الشيناني

قال اذا خال امراته او بارأها علي ما سمي عين او دين سقط المهر عن الزوج فان كان مقبوضاً لم يدخل بها الزوج
 سلم لها ذلك وقال ابو يوسف رحمه الله كذلك في المبراة وفي الخلع لا يسقط وقال محمد رحمه الله لها المهر علي الزوج وللزوج
 الرجوع عليها بالنصف اذا كان مقبوضاً قبل الدخول **لما** ان هذا اطلاق بعوض مسمي فلا يدخل فيه غير المسمي ولهذا
 لم يسقط نفقة العدة ولا ساير الديون فصار كقوله طلقك بكذا او لابي يوسف رحمه الله ان المبراة تقتضي البراة
 المطلقة من الجانين والخلع لا يقتضي ذلك لفظاً لابي حنيفة رحمه الله ان المبراة كما يقتضي براءة كل واحد منهما
 عن حقوق العقد فالخلع يقتضي الاخلاع والانفصال ايضاً وذلك بانقطاع جميع الحقوق فلا يبقى لاحدهما علي
 الاخر سبيل **وعن ممول ابد آمن في رجب تخلف لا يقرب تلك للغضب**
حيث يتم صوم شعبان الا حبس **وعند يعقوب إذا يوم ذهب**
منه وما صار فأبلاً وجب **وهو لذي الأخير الخال سبب**

وَقَبْلَ ثَلَاثِ أَحْوَالِ شَهْرِ الْوَكْسِ صَوْمًا لَعَايِلًا وَهُ فَلْيَكْتَبْ

قال اذا قال لامرأته وهو في رجب والله لا اقربك حتي اصوم شعبان لا يكون مولياً وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون مولياً في الحال ما لم يَنْتَه صَوْمُ شعبان فاذا فاتته صوم شعبان صار مولياً من ذلك الوقت وقال محمد رحمه الله يصير مولياً في الحال فان صام شعبان او شهراً قبل مضي اربعة اشهر سقط الايلا **له** انه جعل غاية يمينه ما يحلف به ويُنْذِرُ وهو الصوم وبذلك يصير مولياً عِنْدَ علي مائز وصوم شعبان له بَدَلٌ وهو القضاء فلا تحقق الفوات فلا يمكن فزها الا بصوم شهر كما لو قال حتي اصوم شهراً الا بي يوسف رحمه الله ان الصوم اذا جعل غاية لا يكون مولياً ما عرفت من اصله لكنه عيّن فاذا فاتت الغاية بغير صوم يوم من شعبان تاكدت يمينه كما في مسألة صَبَّحْنَا الْكُوْزَ فصار مولياً جنيب ولا يبي حيفه رحمه الله انه يمكن قربانها في المَقْبَلِ بلا شيء يلزمه لانه اذا ترك صوم شعبان او صوم يوم منه فاتت الغاية قبل مضي مدة الايلا والقضاء ليس بغاية لانه لم يتلفظ به فاذا فاتت الغاية قبل مضي مدة الايلا تبطل اليمين عند فلا يكون مولياً والله اعلم **، اَذْنِي رَمَانٍ عِنْدَ تَصَدَّقَ ، فِيهِ الَّتِي عِنْدَ الْوَلَادِ تَطْلُقُ ،**

هـ هـي الثمانون مِئَتٌ تَقْرَنُ • وَمِائَةٌ فِيمَا رَوَاهُ الْحَسَرُ •

هـ وَالْأَحْمَسُ وَالسِّتُونُ عِنْدَ الثَّانِي وَحَطَّ إِحْدَى عَشْرَةَ الشَّيْبَانِي

قال اذا قال لامرأته انت طالق اذا اولدت فولدت وطلقت ثم اقرت بعد ذلك بانقضاء عدتها بالحيض يروي
محمد بن ابي حنيفة رحمه الله انها لا تصدق في اقل من خمس وثمانين يوماً خمسة وعشرون نفاساً وخمسة عشر طهر
وخمسة حيض ثم طهر ثم حيض كذلك يروي الحسن بن زياد عنه انها لا تصدق في اقل من مائة
يوم وكل حيض عشرة والباقى على ما ذكرنا وقال ابو يوسف رحمه الله يصدق في خمس وستين يوماً نفاساً واحداً عشر يوماً
وطهرها خمسة عشر ثلاث مرات واحيض ثلاثة ثلاث مرات وقال محمد رحمه الله يصدق في اربعة وخمسين يوماً واماعة
نفاساً ساعة والباقى كما قال ابو يوسف رحمه الله **له** ان اقل النفاس لا يقدر بشئ نقلاً فلا بد من وجوده فقدر رباعية لانه
اقل النفاس وطهرها خمسة عشر واحيض ثلاثة لانه متصور فوجب تصديقها في ذلك لا يبي يوسف رحمه الله ان اكثر
احيض عشرة والنفاس اكثر منه عادة فيزيد عليه بيوم فصار احد عشر يوماً والباقى كما ذكر محمد رحمه الله لا يبي حنيفة
ان نفاسها خمسة وعشرون على الروايتين لانه لو كان اقل منه ثم كان بعد طهر خمسة عشر ثم ذكر كان في الاربعين فكان
نفاساً كله عند لان الطهر في الاربعين وان كثر منه لم يفصل عنده واما الحيض فبعض الرواية الاولى مقدار خمسة لانه هو
الوسط الخمسة وعشرون نفاساً وخمسة واربعون ثلاثة اظهاها وخمسة عشر ثلاث حيض فيكون خمسة وثمانين وعلى
الرواية الثانية الحيض مقدار بعشرة لانا قد زنا الطهر خمسة عشر وهو الاقل فيقدر الحيض بالاكثر ليعدل فيزيد
على الاول خمسة عشر فكان مائة **كتاب العتاف** **جارية اثنتين يقول واحد**

شَرِيكِي اسْتَوْلَدَ وَهُوَ جَاهِدٌ، يَغْرَمُ نِصْفَ مَا جَنَّتْهُ الْبُكَرُ، وَالنِّصْفَ مَوْقُوفٌ يَقُولُ الْكَبِيرُ
وَأَدَّتِ الْمَوْقُوفَ عِنْدَ الثَّانِي، وَأَعْطَتِ الْكُلَّ لَدَى الشَّيْبَانِي.

قال ابو حنيفة رحمه الله جارية بين رجلين اقر احدهما انها ام ولد لشريكه وانكح الحكم الخدمه ما مر في باب محمد
رحمه الله فان جئت فنصف الارش علي المنكر والنصف الآخر موقوف لان الكل لو كان موقوفا كانت الاجنانية موقوفة
عنده وقال ابو يوسف رحمه الله النصف علي المنكر والنصف عليها لان عند الكل اذا كان موقوفا كانت الاجنانية عليها
وقال محمد رحمه الله الارش كله عليها لانها عند شعبي للمنكر ولا تخدم لو احب منها فصار كالكاتبه فلو جني عليها
فغند ابي حنيفة رحمه الله النصف للمنكر والنصف موقوف وعند ابي يوسف رحمه الله النصف للمنكر والنصف لها وعند

علي يامره والعبد بين اثنين لو علق ذاك عتاقه بفعله يوم كذا

وَذَا ابْنَرِكِ الْفَعْلُ فِيهِ وَمَضَى ، وَالْفَعْلُ لَمْ يَبْدُ وَلَا التَّوَكُّدُ ،

٥٠ فالنصف بالمجان حرّوسى ، في نصفه بكل حال لهما

كذ الذي الثاني ولكن لايري سعاية لدي اليسار منها

وهو لذي الأخر يسعي لهما في الكل حال الفقر لا حال الغنا
قال عبد بن شريك قال أحدهما إن دخل فلان من الدار غداً فانت حرقا
غداً فانت حر وفي الغد وانتقيا إنما لا يدريان أنه دخل أو لم يدخل يسعي العبد في نصف قيمته لما كان وقال
أبو يوسف رحمه الله إن كان موسر لا يسعي لهما في شيء وإن كانا معسرين يسعي لهما في نصف قيمته وإن كان أحدهما موسراً
والآخر معسراً يسعي في ربع قيمته للموسر وقال محمد رحمه الله يسعي في كل قيمته لهما إن كانا معسرين وإن كانا موسرين
لا يسعي لهما وإن كان أحدهما موسراً والآخر معسراً يسعي للموسر منهما في نصف قيمته أمّا الكلام في السعاية عند
تيسار المعتق فقد مر في باب أبي حنيفة رحمه الله والخلاف ها هنا في سقوط نصف السعاية مع محمد رحمه الله
له أن المقتضى عليه بسقوط نصف السعاية مجهول فلا يمكن القضاء به وصار كما إذا قل كل واحد منهما العبد على
حرة تملكه لا يعتق واحد منهما لأن المقتضى بالعتق مجهول له أنا يتقنا بعتق نصفه تجزئاً من جهة أحدهما فتعد
إيجاب السعاية في ذلك النصف قوله المقتضى عليه مجهول قلنا المقتضى له معلوم وجهالة المقتضى عليه ترتفع بالتوزيع

مَاتَ وَلَا مَالَ لَهُ سِوَاهُ ۖ فِي ثَلَاثِ الْقِيَمَةِ أَوْ كَلَّ الْبَيْدَ ۖ يَسْعَى وَهَذَا مَذْهَبُ الصَّدْرِ لَا خِلَافَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَثَالِ لِأَنَّ ثَمَّةَ الْمُقْضِي لَهُ وَالْمُقْضَى عَلَيْهِ مَعْمُورٌ وَابْنُ أَعْلَمَ ۖ مُدَبَّرٌ كَاتِبُهُ مَوْلَاهُ ۖ

وَهُوَ لَدَىٰ يَعْتَوِي يُسْمِعُ فِي الْأَقْلَامِ، مِنْ ذَاوَدَ إِذَا بَلَاحِيَارِ حَمَلْ،

كَذَا الَّذِي الْآخِرُ لَكِنْ قَدْ جَعَلَ، مَكَانَ كُلِّ بَدَلٍ ثَلَاثِي بَدَلٍ،

قال رجل دثر بعد ثم كاتبه ثم مات ولم يترك مالا آخر فالعبد بالخيار ان شاء يسبي في ثلثي قيمته وان شاء يسبي في كل بدل الكتابة وقال ابو يوسف رحمه الله لا تخير ولكنه يسبي في الاقل من ثلثي قيمته وكل بدل الكتابة وقال محمد رحمه الله لا تخير لكنه يسبي في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة فالحلاف في الموضعين احدهما في التخير عند تخير وعند ما لا تخير والآخر في موقوف ثلث بدل الكتابة عند محمد رحمه الله يسقط وعند ما لا يسقط اما التخير

بنا على تجزي الاعتاق فعند تجزي فاما اذا مات المولى عتق ثلثه بحجة التدبير توجه وخوه في الباقي جهتا عتق
جهة التدبير والكتابة واحكامها مختلفة فيختار بينهما وعندهما لا يجزى فيعتق كله ولا فائدة في التخيير لانه محذور
الاقل واما سقوط ثلث بدل الكتابة عند محمد رحمه الله ان بالموت عتق ثلثه مجازا بالتدبير فيسقط حصته من
بدل الكتابة فيبقى الثلثان وصار كما اذا كانت له ثم دبر وبقي المسلة يحالها له انه اذا دبره أولا استحق عتق الثلث
مجانا فاذا كانت له بعد ذلك كان كل بدل الكتابة عليه بخلاف ما اذا كانت له ثم دبر لان بدل الكتابة حصل مقابل لكل الرقبة

لو كانت المرتدة عتقت او قتل عندهما جاز وقال يضمن
وكالا صحاح رآه الثاني وكالمريض على الشيباني

قال المرتدة اذا كانت عتقت ثم قتل على رده بطلت الكتابة كسائر تصرفاته وقال ابو يوسف رحمه الله ينبغي كما ينبغي
تصرف الصحيح وقال محمد رحمه الله ينبغي كما ينبغي تصرف المريض والصحح رتد كرتي كتاب السير والله اعلم **كتاب**
المكاتب مكاتب اثنين وذا حصته اعتق فالباقي على كتابته
واعتقاه ثم تاني فرقتة قد جعل المضمون نصف قيمته
واوجب الاخر في ذاك الاقل من قيمة النصف ومن نصف البدل

قال مكاتب بين اثنين اعتقه احدهما لم يعتق حصته السالك وعندهما يعتق واختلغا في ضمانه على ما مر
كتاب الايمان مركب عبد المومن مركبه في الحث ان ينو ولا دين به
واول الوصفين عند الثاني شرط ولم يشترطهما الشيباني
وفصل اعتقت عبيدي وله عبيد عتد في الخلاف مثله

قال اذا حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عتد الماذون ان لم ينو لا يجتاضا ولا وان نوي ان كان على العبد
الماذون دين مستغرق فكذلك وان لم يكن بحث وقال ابو يوسف رحمه الله ان نواه بحث وان لم ينو لا يجتاضا
كان عليه دين مستغرق او لم يكن وقال محمد رحمه الله بحث نوي او لم ينو كان عليه دين مستغرق او لم يكن **لما** ان العبد
وما في يده لمولاه فلا يحتاج الى النية ودين العبد لا يمنع ملك المولى في كسبه لما عرف عندهما لابي يوسف رحمه الله ان
كان ملك المولى لكنه مضاف الى العبد عرفا فلا يضاف الى المولى عند الاطلاق لابي حنيفة رحمه الله ان النية شرط كما قال
ابو يوسف رحمه الله ودين العبد اذا كان مستغرقا يمنع ملك المولى في شرط فراغه عن الدين ايضا عنده لما عرف قال

اذا قال عبيدي احرار هل تدخل عبيد الماذون فهو على هذا الخلاف **كتاب الحدود**
ذميمة او ذات اسلام زني بها الذي استامن حدت وهو كالا
ويضربان الحد عند الثاني ولا حد ان لدي الشيباني

قال ابو حنيفة رحمه الله احري للمستامن اذا زني بذميمة او مسلمة تحدا المرأة دون الرجل عند ابي حنيفة رحمه الله
وعند ابي يوسف تحدان وعند محمد لا يجدان وقد مررت المسلة في باب ابي يوسف رحمه الله عليه والله اعلم

كتاب الحدود

كتاب السرقة لو سرق المسروق من انسان لا رد بعد القطع عند الثاني
ورد مجازا لدي النعمان وقوم الصنيع لدي الشيباني

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا سرق ثوبا فقطع به ثم صبغه اسود يرد على المالك مجازا وقول ابي يوسف ومحمد فيه
كقولهما فيها لو صبغه احمر كما ذكرنا في باب محمد رحمه الله وهما يعتبران السواد زيادة كالحمر و ابو حنيفة رحمه الله
يعتبر نقصانا وبالنقصان لا يمنع الرد ولا يضمن بالنقصان كما لا يضمن بالاستهلاك

لو قال محجور سرق من علي هذا ومولاه يقول العين لي
فالقطع والرد لدي النعمان والقطع دون الرد عند الثاني
وقد نفى كليهما الشيباني وقال بعد العتق بالزمان

قال اذا اقر العبد المحجور بسرقة مال بعينه من فلان وكذب مولاه وقال لابل هو مالي يقطع يده ويرد العين لي
فلان وقال ابو يوسف يقطع يده ولا يرد العين الي فلان وقال محمد رحمه الله لا يقطع يده ولا يرد العين الي فلان الا انه
يؤخذ بضمانه بعد العتق ان هذا اقرار العبد على مولاه بقضريه وقطع ملكه عن العين فلا يصح فلم يثبت سرقته
هذا العين فلا يقطع الا انه صح اقراره بالزمان في حق نفسه فيؤخذ بعد العتق لابي يوسف رحمه الله ان الاقرار بالسرقه
في حق القطع اقرار على نفسه فيصح وفي حق المال اقرار على المولى فلا يصح لابي حنيفة رحمه الله ان اقراره بالسرقه في
القطع اقراره على نفسه وهو غير ممتهم فيه فيصح مطلقا ومن ضرورة ان يكون المسروق ملكا للمسروق منه فيصح

الاقرار به ضمنا ايضا **كتاب الغصب** لو غصب المثل ثم انصرمما
فالواجب القيمة يوم اختصما ويوم غصب العين عند الثاني وحالة الفقد لدي الشيباني
قال ابو حنيفة رحمه الله اذا غصب مثليا فهلك عنده ثم انقطع جنسه من ايدي الناس فخاصمه المالك بعد ماله فعليه
قيمة يوم الخصومة وقال ابو يوسف رحمه الله عليه قيمة يوم الغصب وقال محمد رحمه الله عليه قيمة يوم الانقطاع له
ان حقه انما ينتقل الي القيمة يوم الانقطاع فصار الآن كالذي لا مثيل له لابي يوسف رحمه الله ان سبب وجوب القيمة
هو الغصب فيعتبر قيمته يوم الغصب لابي حنيفة رحمه الله ان بعد الانقطاع عود الجنس ممكن فلا ينقطع حقه عن
الجنس الي القيمة الا بالقضاء فيعتبر يوم القضاء **كتاب الوديعة** من اودع المحجور شيئا فوضع
عنده مساويه فضاغ مادفع يضمن الاول اذ عتق بدها وما على الثاني ضمان ابدا
وضمنا في الحال عند الثاني وبعد اعتاق لدي الشيباني

قال ابو حنيفة رحمه الله في اجماع الكبير رجل اودع عند عبد محجور عليه وديعة ودفع العبد الي عبد محجور عليه
اخر فهلك عند الثاني ليس له ان يضمن الاول مالم يعتق ولا يضمن الثاني اصلا وقال ابو يوسف رحمه الله ان يضمن
اياهما شالحا وقال محمد رحمه الله لا يضمن الاول مالم يعتق كما قال ابو حنيفة رحمه الله ولا يضمن الثاني ايضا مالم يعتق
واحد منهما فابو يوسف رحمه الله مولى على اصله ان المحجور يضمن بالاتلاف للحال والدفع الي الثاني اتلاف من الاول ومحمد رحمه

قال ابو حنيفة رحمه الله في اجماع الكبير رجل اودع عند عبد محجور عليه وديعة ودفع العبد الي عبد محجور عليه
اخر فهلك عند الثاني ليس له ان يضمن الاول مالم يعتق ولا يضمن الثاني اصلا وقال ابو يوسف رحمه الله ان يضمن
اياهما شالحا وقال محمد رحمه الله لا يضمن الاول مالم يعتق كما قال ابو حنيفة رحمه الله ولا يضمن الثاني ايضا مالم يعتق
واحد منهما فابو يوسف رحمه الله مولى على اصله ان المحجور يضمن بالاتلاف للحال والدفع الي الثاني اتلاف من الاول ومحمد رحمه

يقول الاول مجرود مودع وضمانه بعد العتق عند وكذا الثاني لانه لو ضمنه الحال يرجع به على الاول لانه استعماله
فيصير ذلك تضمين المودع قبل العتق وهو لا يقول به وابو حنيفة رحمه الله يقول الاول مودع مجرود عليه كما ذكرنا
واما الثاني فهو مودع المودع وهو لا يضمن عند اضلا اذا اهلك في يد المودع عند ثالث مثلهما
لم يترك قط عند مفرما وحكمه في الاولين قد علم والكل في الحال لدى الثاني غرم
ويضمن الاول بعد العتق لدى الاخير وهما في الوقت

قال ولو اودع الثاني عند الثالث فملك في يده فغرم ابي حنيفة رحمه الله لاضمان على الاول مالم يمتق لما مودع ويضمن الثاني
لحال لانه مودع المودع لكنه استهلكه بالدفع الى الثالث ولا ضمان على الثالث لانه مودع المودع وقد هلك في يد
وعند ابي يوسف رحمه الله لانه ان يضمن اتم شي في الحال ما الاول والثاني لما راما الثالث لانه قبض ماله بغير اذنه
وعند محمد رحمه الله لاضمان على الاول مالم يمتق لما مودع وهو باختيار ان شاء ضمن الثاني وان شاء ضمن الثالث في الحال بفعلها
من غير تسليط المالك والله اعلم **كتاب الصيد والذبايح** لو ذبح المجرور حل ان علم
حياته يوما لو الذبح غدره واكثر اليوم لدى الثاني ففي قول الاخير فوق ما ينبغي الذي
وليس في الظاهر من خلاف بل ذبح ذاك وهو حي كافي

قال اذا قطع اوداج الممنقعة او الموقودة او المتردية او النطيحة او التي تقرب الذيب بطنها وبها حياة حلت ولم يفسد
في ظاهرها رواية وروي عن ابي حنيفة انها اذا اكلت لحال تعيش يوما لولا الذكاة وعن ابي يوسف رحمه الله انها
اذا كانت بحالة تعيش اكثر من يوم لولا ما وعن محمد رحمه الله انه اذا بقي من جياها اكثر من حياة ما قطعت اوداجه تحل
له انها اذا اكلت بهذه الصفة تيقن انها زالت بالقطع الذي هو ذكاة لابي يوسف رحمه الله ان اكثر الشئ بمنزلة كلمة اليوم
زمان معتبر فيقدر براكش وجد رواية ابي حنيفة رحمه الله انه اذا كان بحالة يموت سرعة لا يدري انها ماتت بالذكاة
او ما اصابه فيدخل الشك في الحل فيعتبر فيه زمان مزبذ وهو يوم كامل وجه ظاهر الرواية قوله تعالى لا ما ذكيتم مطلقا
وقال عليه السلام الذكاة ما بين اللمبة واللمبين وقد وجد **والمذبح المري والحلقوم**
والودجان عدد معلوم وبالثلاث يكفي الشيخ وعن يعقوب ايضا ذاك يروي فاعلن
وسرطه الحلقوم فيها يروي ايضا ويروي فيه عنه اخوي
ان يقطع الحلقوم والمري **وودج ليؤكل الذكي**
والسرطاني اكثر كل مفرد **من هذه الاربعة عن محمد**

قال عروق الذبح اربعة الحلقوم والمري والودجان وعند ابي حنيفة رحمه الله اذا قطع ثلاثا منها اي ثلاث كان تحل وعن
ابي يوسف رحمه الله ثلاث روايات احداها من الثانية انه يشترط قطع الحلقوم واخرتين والثالثة انه يشترط قطع
الحلقوم والمري واحد الودجين وعند محمد رحمه الله لا بد من قطع اكثر كل واحد من هذه الاربعة **له** ان الكلا اصول فلا يتوب
احدا الودجين عن الآخر لانه مثله لابي يوسف رحمه الله على الرواية الثانية ان الحلقوم اعظمها فكان سلا فلا بد منه وعلى

الرواية الثالثة ان احدي الودجين من جنس الاخرى فيكتفي باحداها لابي حنيفة رحمه الله ان الكل في باب الذكاة سواء
لان قطعها سبب لانها رالدم الذي هو الزك في الذكاة فاد اوجد الثلاث وهو الاكثر من الكل يقوم مقام الكل
كتاب البيوع **واكثر يستقرض بالوزان والعد لم يطلق لدى الثمن**
وجايز بالوزن عند الثاني ومطلق كليهما الشيباني

قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز استقراض الجوز وزنا وعدا وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز وزنا لاعداد وقال محمد رحمه
الله يجوز وزنا وعدا **له** ان التفاوت بينهما ما قط شرعا للتعامل وحاجة الناس اليه لابي يوسف رحمه الله ان الوزن
يوجب التساوي والعدد لا يوجب التساوي لابي حنيفة رحمه الله ان التفاوت في العدد ظاهر من حيث القدر وفي الوزن
يتفاوت من حيث الاوصاف فلا يثبت التساوي لادنا ولا عددا فلا يجوز تخزاعن الربا

لا رد بالعيب ولا رجوع به **من بعد اكل البعض فاعقل وانته**
واوجبا نقصان ما كان اكل **وجوز ارد البواقي ان قبل**
فان ابي يرجع عند الثاني ويملك الرد لدى الشيباني

قال اذا اشتري طعاما فاكل بعضه ثم اطلع على عيب به لا يرد ما بقي ولا يرجع بالنقصان في حق ما اكله وعن ابي يوسف
رحمه الله انه يرجع بنقصان ما اكله وفي رد نصف الباقي عنه روايتان في رواية يرد بغير رضا البائع وفي رواية لا يرد
بغير رضاه يرجع بالنقصان وعن محمد رحمه الله انه يرد الباقي ويرجع بنقصان ما اكله اصله انه لو اشتري طعاما واكل
كله ثم علم بعيب لا يرجع بنقصان العيب عند ابي حنيفة فكذا في اكل البعض وعند ابي يوسف رحمه الله يرجع بالنقصان في اكل كله فكذا في
بعضه **له** انه تصرف مشروع فيتقرر به ملكه فلا يمنع الرجوع بالنقصان كالعتق بخلاف القتل انه اطلاق حقيقة
فكان كخرق الثوب بخلاف العتق لانه ليس بالتلاف واما رد ما بقي فهو كشين ملك احدهما على ما نذكر والله اعلم

في الخطة المسلم فيها لو وجد **عيبا وعيب فيه قبل الرد جد**
ان قبل الدافع عاد السلم **وان ابي فليس شي يلزم**
وقال يعقوب يرد ان ابي **مثل الذي اعطى وبالشرط وفي**
قال الاخير ان ابي فليغرم **نقصانه من راس مال السلم**

قال اذا قبض الخطة المسلم فيها فوجد بها عيبا فلم يرد ما حتى حدث بها عيب اخر فان قبلها المسلم اليه مع العيب
الحادث عاد السلم ولا تقاض القبض فان ابي فله ذلك كحدث عيب اخر وليس عليه شي اخر وقال ابو يوسف رحمه الله ان
ابي ان يقبله رد عليه مثل ما قبض ويرجع عليه بما شرط في السلم وقال محمد رحمه الله ان ابي ان يقبله فله ان يرجع عليه بقدر
النقصان في راس المال ذكر المسئلة والاختلاف في مختصر الطحاوي **له** انه منع بعض المبيع فيرجع عليه ببعض الثمن لابي يوسف
رحمه الله ما ذكرنا من مذهبه فيما اذا قبض من عزمه درهم وانفق ثم علم انها زبونة رد مثل ما قبض ويرجع حقه لابي حنيفة
رحمه الله ان قابض السلم يجب في ذمته مثل ما قبض ثم يصير ذلك قضا ما يملكه عليه ولا يعتبر الجوده لانها سا نقطة العيب فلو

أخذ للعب شيئا آخر صار ربا لأنه فضل على المقدار والله أعلم **لو باع شيئا فاشتري الوكيل له**
ومن قبل نقد بالآقل حل له وينبطل التوكيل عند الثاني **ويفسد البيع لدى الشئبان**

قال البائع إذا وكل غير بشر أما باع بالآقل ما باع قبل نقد الثمن فنقد على الموكل بيعا صحيحا وقال أبو يوسف رحمه الله ينفذ على الوكيل وقال محمد رحمه الله ينفذ على الموكل بيعا فاسدا فابو حنيفة رحمه الله مروي على أصله أنه لم يملك ذلك لكنه يملك التوكيل مما لا يملك مباشرته بنفسه كتوكيل المسلم الذي بشر الأحمري وأبو يوسف رحمه الله مروي على أصله أنه لا يملك ذلك بنفسه فلا يملك التوكيل ومحمد رحمه الله يقول لو اشتراه الموكل هنا ينفذ فاسدا فكذا إذا وكل به بخلاف التوكيل بشر الأحمري أنه لا يملك أصلا

اختلفا في ثمن العبدين **بعد هلاك أحدهما**
فالحق قول المشتري مع الخلف **ولم تجب خالف كما عرفت**
وخلفا في الحي عند الثاني **وفيها ما في مذهب الشيباني**

قال إذا اشتري عبدين فمات أحدهما بعد القبض ثم اختلغا في ثمنهما لا يتخالفان والقول قول المشتري مع يمينه إلا أن يشأ البائع أن يأخذ الحي ولا يأخذ من ثمن الميت شيئا وقال أبو يوسف رحمه الله يتخالفان ويتأدان في القام والقول للمشتري مع يمينه في ثمن الميت وقال محمد رحمه الله يتخالفان فيهما ويتأدان العين وقيمة الهالك والقول في قيمة الهالك قول المشتري مع يمينه فمحمد رحمه الله مروي على أصله أن هلاك السلعة لا يمنع التحالف على ما مر وأبو يوسف رحمه الله يقول لو كان الكل قائما يتخالفان في الكل ولو كان الكل هالكا لا يتخالفان في شي فإذا هلك النصف دون النصف يعطى لكل نصف حكمه وأبو حنيفة رحمه الله يقول المنكر هو المشتري لأن البائع يدعي عليه زيادة الثمن فكان القول قوله إلا أن عرفنا التحالف حال قيام كل السلعة بالحديث فإذا هلك بعضه يمسك بالأصل وعلى هذا إذا اشتري عبدا وقبضه ثم باع نصفه ثم اختلف البائع الأول مع المشتري الأول في ثمنه عند أبي حنيفة رحمه الله لا يتخالفان في الكل والقول قول المشتري وعند أبي يوسف رحمه الله يتخالفان في النصف الذي بقي على ملكه أن رضي بايعه بقبول هذا النصف بعد التحالف وعند محمد رحمه الله يتخالفان في الكل وإذا حلفا رد المشتري على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الباقي على ملكه أن قبله البائع مع عيب الشركة وإن أبي رد قيمة هذا النصف أيضا **لو باع نصف العبد ساري كله**

واختلغا لم يخلفا في قوله **وخلفا في النصف يعقوب اعتقد** **إن رضي البائع بالنصف رد**
وخلفا عند الأخير فيهما **وقيمة النصف المبيع سلكا**
وينصفه الباقي إليه عودته **فإن أبي البائع ردت قيمته**
أقالة البيع بكل حال **فسخ لدى الصديق لا إشكا**
وهي لدى يعقوب بعد القبض **بيع وقبل القبض ففسخ**
والأعقار ففسخ بغيره **وقبله وليس فسخا عنده**
وفي غير جئش ذاك الثمن **وزايد يبيع لدى ابن الحسن**

وهي مما سمي قبل أو أقل **فسخ وما أجل أو حط بطل**

قال الأقالة فسخ بالثمن الأول على كل حال ولا يثبت الزيادة والنقصان في الأقالة ولا خلاف الجئش ولا أجل وقال أبو يوسف رحمه الله في بيع جديد فإن كان بعد القبض صححت الزيادة والنقصان وخلاف الجئش ولا أجل وإن كان قبل القبض في العقار كن لك وفي المنقول عنه روايتان في رواية لا يجوز كالباع وفي رواية يجوز ويجوز فسخا كما قال أبو حنيفة رحمه الله وقال محمد رحمه الله أن كانت الأقالة بالثمن الأول فكما قال أبو حنيفة رحمه الله وإن كانت خلاف جئشه أو جئسه باقلا أو باكثر فكما قال أبو يوسف رحمه الله والحاصل أن الأقالة عند فسخ إذا اتخذ ويجعل بيعا وعند أبي يوسف يبيع إلا إذا اتخذ فيجعل فسخا وعند أبي حنيفة رحمه الله فسخ بكل حال لمحمد رحمه الله أنه فسخ صيغة لكن وجد فيه معنى البيع لأنه تمليك المال بالمال فإن أمكن العمل بصيغته يعمل ولا يعمل بصورته ولا في حنيفة رحمه الله أن الأقالة مبنية عن مبادلة المال بالمال وهو بيع وإن أمكن العمل به يعمل ولا يعمل بصورته ولا في حنيفة رحمه الله أن الأقالة مبنية عن الفسخ والإزالة لغة يقال في الدعاء اللهم أقلني عشرين يعني الرفع والإزالة فلا يحتمل معنى لفرا إذا اتخذ رجلا فسخا أصلا يجعل فاسدا **ومن له حط من الدار إذا باع فعلم العاقدين شرط ذاه**

وجأ عنه أنه لا يشترط **وجأ علم المشتري ذاك فقط**
وقوله الثاني جواب الثاني **وذا الأخير مذهب الشيباني**

قال إذا اشتري من رجل نصيبه من هذا الدار ولم يعلم مقدار البائع والمشتري لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله في رواية وفي رواية أخرى يجوز وإن لم يعلم وهو قول أبي يوسف رحمه الله وروى عنه رواية ثالثة أنه يشترط علم المشتري لا غير ويقول به محمد رحمه الله وجه الرواية الأولى أنه مجهول وجه الرواية الثانية أن هذا جهالة لا تنفي للمنازعة لأنهما رضيا بذلك وجه الرواية الثالثة أن الجهالة تنشأ من جهة المشتري وهو الذي يصير له المبيع فيشترط علمه دون غيره والله أعلم بالصواب واليه يرجع المالب **كتاب الصرف** **لو حط بعد الصرف شيئا هو قد**
في التساوي صح والعقد فسد **ولا يصح الحط عند الثاني** **وصح داود الذي الشيباني**
قال أبو حنيفة رضي الله عنه إذا باع قلب فضة وزنه عشرة وعشرون وقبضها وصح الصرف ثم حط عن الثمن ورها صح الحط ويصير البيع بتسعة فيفسد البيع وقال أبو يوسف رحمه الله لا يصح الحط وقال محمد رحمه الله صح الحط ولا يفسد الصرف **له** أنه لا يمكن تصحيح هذا الحط على وجه يلتصق بأصل العقد لأنه يفسد العقد فيجعل مبداء الحط كل الثمن ومجتما ما من جانب الزيادة في هذه المسئلة في باب أبي حنيفة رحمه الله **كتاب الشفعة**

لا ينبتل الشفعة تأخير الطلب **من بعد إتمامه قد وجبت**
ولو مضى مجلس حكم وعقل **عن طلب فعند يعقوب بطل**
ولو مضى شهر ولم يطلب سقط **عند الأخير فاحفظوا ما قد شرط**

قال أبو حنيفة رحمه الله إذا طلب الشفعة طلب موأبقة وطلب الشهادة وأخر طلب الأخر لم يبطل شفقتي في

ظاهرا الرواية وان طال التأخير وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا ترك الطلب مجلسا من مجلس القضاء بطلت في رواية
قدوم بثلاثة ايام وعند محمد رحمه الله انه اذا ترك شرا بطل له انه لو لم تبطل تأخير مدة طويلة يتضرر به المشتري
بنقض تصرفاته فقد رنا ذلك باذي الاجال وهو شهر لابي يوسف رحمه الله ان تركه مجلسا او ثلاثة ايام دليل الاعراض عنه
وانه تسليم لابي حنيفة رحمه الله ان الحق قد يثبت بالطلب فلا يبطل بالتأخير كما يراى الحق **لو سلم الشفعة او به اقتر**
وكيل ذاك عند قاض يعترف وكان يعقوب بكل حال يلغي وقد صحح في الماء
و ينطل التسليم عند الخاتم وصحح الاقرار عند الخاتم

قال الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم الشفعة او اقر على الموكل انه سلمها يصح في مجلس القضاء في غير وقال ابو يوسف رحمه الله
اولا لا يصحان كلام رجوع وقال يصح ان كان وقال محمد رحمه الله وزفر والشافعي رحمهم الله لا يصح تسليمها اصلا ويصح اقراران في
مجلس القضاء وهو نظير مسألة اقرار الوكيل باخصومه وقد ذكرناها في كتاب الوكالة في باب ابي يوسف رحمه الله
واما الوكيل بطلب الشفعة اذا سلم فقد مر في باب محمد رحمه الله **كتاب القسم**

باعتان من علو بئاع السفلى في قسمة الدار بوصف العدل
والباع بالبائع لذي الثاني وفي قول الأخير قوما فليعرف
قال ابو حنيفة رحمه الله العلو الذي لا سفله والسفلى الذي لا علوه تختص في القسمة ذراع من السفلى بذراعين
من العلو وقال ابو يوسف رحمه الله ذراع بذراع وقال محمد رحمه الله بالقيمة له ان المنافع تتفاوت فيقع التعديل
بالنقوم لابي يوسف رحمه الله ان القسمة اقرار الانصاف وهي الاعيان لا القيمة ومنافعها السكنى وهما في ذلك سوا
على اعتبار الاصل لابي حنيفة رحمه الله ان منفعة المتفعل ضعف منفعة العلو لان العلو يعوت بقوات السفلى
والسفل لا **كتاب الدعوى** لو قال ابي مودع اذ يدعي ما عنده وهو يريد مدفعه
كفى الشهود ان يقولوا او دعة من نحن نذريه اذا كنا معه
ورددني المختار عند الثاني وشارط تعريفه الشيناني

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا ادعى عينا في يد انسان انها ملكه في يد هذا بغير حق فقال ذو اليد هي ودعة فلان
عندي ولا خصومة للمدعي لا تندفع عنه الخصومة ما لم يتم البيينة على اليد اع ولو اقام البيينة وقال شهوده او دعه
رجل لو ادناه عرفناه ولا نعرف اسمه ونسبه كفي ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان ذو
اليدين معروفا بالاحتيال لا يقبل هذا منه وقال رحمه الله لا بد للشهود من تعريف ذلك بآسمه ونسبه **له ان العقصا**
بالجهول باطل لابي يوسف رحمه الله ان احتمال المواضعة مع انسان آخر يودع عنده ويهد عليه وهو لا يملكه لدفع
الخصومة ثابت فان كان من يعرف بالحيلة لا تقبل الا قبل والاصل لابي حنيفة رحمه الله ان القضاء لا يقع على ذلك
الرجل بشي ليشترط العلم باسمه ونسبه وانما يقضي على المدعي بقصر يدين عن ذي اليد وهما حاضران معا ومن اعلم
مدعي ارض ومالك وقتا فاحكم للسابق منهما اثبتا

وذكر وقت واحد لا يعتبر وكان يعقوب يرى الكل هذره
ثم قضى بالسبق مهما اورداه وللذي وقت ان تفردا
روي ابو حفص عن الاخير مثل جواب شيخه الكبير
لكننا ابو سليمان ذكره الوقت والوقتان في الاثر هذره
والمالك فيه السابق اوي ان ثبت وان يوقت واحد من سكت
ان كان دا عندهما او عندك لم يعتبر توقيت حضور وحلف

قال رجلان تنازعا في عين بطريق الميراث او الملك المطلق واقاما البيينة فعند ابي حنيفة رحمه الله ان ارضا
وتاريخ احدهما سبق قضى له لانه اثبت الملك لنفسه في وقت لا ينازعه فيه غيره وان ارجح احدهما فلا عبرة له وكان
ابو يوسف رحمه الله يقول اولالا عبرة لتاريخهما ولا لتاريخ احدهما ثم رجوع وقال اذا ارجحا فكا قال ابو حنيفة رحمه الله
وان ارجح احدهما فمضى للذي ارجح وروي ابو حفص عن محمد رحمه الله انه قال مثل قول ابي حنيفة رحمه الله في الميراث والملك
المطلق جميعا وروي ابو سليمان عنه انه قال في دعوى الميراث انه لا عبرة لتاريخهما ولا لتاريخ احدهما فكا كما اطلقا

وفي دعوى الملك المطلق فان ارجحا فكا قال ابو حنيفة رحمه الله وان ارجح احدهما فان كان العين في يد غيره قضى
لذي لم يورث **له** على هذه الرواية ان في الميراث لا يدعيان ان الملك لا نفسها بل للموثر ولا تاريخ في ملك الموثرين
فاستويا فاما في دعوى الملك المطبق اذا ارجح احدهما والعين في يد ثالث فالموثر يقتصر ملكه على وقت التاريخ والمطلق
ملك من الاصل ولهذا يرجع الباعه بعضهم على بعض ويستحق الزايد المنفصلة فكان المطلق اسبق لابي يوسف رحمه الله
فيما اذا ارجح احدهما انه يثبت الملك لنفسه في ذلك الوقت والذي لم يورث يثبت للمالك بيقين وفي ثبوته وقت التاريخ
شك فلا يعارضه لابي حنيفة رحمه الله انه وان ارجح احدهما يجمل ان الاخر اسبق تاريخا منه لو ارجح والمطلق تحتل ذلك فلا
يعتبر هذا اذا كان العين في يد غيرهما فلو كان في يدهما او في يد احدهما فعندهما لا يختلف الجواب واما عند محمد
رحمه الله فلا عبرة لتاريخ احدهما لان المطلق لو كان ذا اليد لم يقبل بيئته لان يد تدل على الملك المطلق فتقبل بيئته
الخارج لانه يحتاج اليه ولو كان الموثر هو ذا اليد فهو محتاج الى الملك الموثر لان يد لا تدل عليه فيجب قبول بيئته ويجب
قبول بيئته الخارج الا ان الخارج اولى لان المطلق اسبق على ما مر ولو كان العين في ايديهما فالذي لم يورث لا يقبل بيئته لان
يد تدل عليه بغير بيئته والذي ارجح يجب قبول بيئته لان يد لا تدل على التاريخ الا انه لا يمكن قبوله لان الاخر اسبق

نا رجا على ما مر فصار كما نهما لم يقبل بيئته فيقضي بينهما لا استويا في اليد واسم العلم والولد الواحد من كثير
يثبت عند شيخنا الكبير واثنين لا غير يغتوي الثاني وجوز الثلاثة الشيناني
قال جارية بين جماعة ولدت ولذا فادعوه جميعا يثبت نسبه منهم وان كثروا وقال ابو يوسف رحمه الله لو كان اثنين
ثبت منهما ولا يثبت من اكثر من ذلك وقال محمد رحمه الله يثبت من ثلاثة ولا يثبت من اكثر من ذلك اصل عند اقول عمر رضي الله
عنه في المدعين هو ابنهما يرثهما ويرثانه وهو الباقي منهما فمحمد رحمه الله انه يقول لما جاز من اثنين بالحديث جاز من ثلاثة

لانه قريب من اثنين فاما الاربعة ضعف ما ورد فيه النص فلا يتبعه وابو يوسف رحمه الله يقول هذا من خلاف
القياس فلا يتعدي مورد الشرع وابو حنيفة رحمه الله يقول ان علة ثبوته من اثنين الاشتباه والدعوة وقد وجد
في ثلاثة واربعة وامرأة المنع بالكذب اذا تزوجت بعد اغتداده قد مضى
فولدت فهو من المقدم في اي وقت كان عند الاغظم
كذلك الذي يعقوب منها ولدت قبل شهر سنة مد عقدت
وهو من الثاني لذي الشباني ان تمر بعد وطيئه حولا

قال اذا نفي الى المرأة زوجها فاعتدت وتزوجت بزوج اخر وجأت باولاد فجا الزوج الاول حيا فالاولاد للاول وقال
ابو يوسف رحمه الله ان كان من وقت النكاح الثاني الى وقت الولادة اقل من ستة اشهر فالولد للاول وان كان اكثر
منه فهو للثاني وقال محمد رحمه الله ان كان من وقت ابتداء وطى الزوج الثاني الى وقت الولادة اقل من سنتين فهو للاول
وان كان اكثر من سنتين فهو للثاني لانه في الوجه الاول احتمال انه من الاول واحتمل انه من الزوج الثاني ونكاح
الاول صحيح فاحاق به اولى وفي الوجه الثاني يتيقن انه ليس من الاول فيجعل من الثاني لابي يوسف رحمه الله انه متى
كان من النكاح الثاني اقل من ستة اشهر يتيقن ان العلوق ليس بعد نكاح الثاني فلا يكون منه اضلا انا فان كان اكثر
منه يحتمل انه منه والمستقرش هو حقيقة فكان الفراش له فيلحق به لابي حنيفة رحمه الله ان الفراش يوجب النسب
بالحديث وهو ثابت لما الان فراش الاول ونكاحه صحيح والثاني فاسد باعتبار الصحيح اولى **كتاب الافراء**
مكاتب عليه غرم فاسمع يقول اقتصضتها بالاصبع
يسقط بالعجز ونقي الثاني وقبل حكم اسقط الشباني

قال ابو حنيفة رحمه الله المكاتب اذا اقرانه اقتصض حرة او امته او صبيته باصبع فهذا اقرار باجناية يواخذ به في
الحال مادام مكاتباً واذا عجز لم يواخذ به كما قال فيما اذا قضى عليه بارش جناية خطأ ثم عجز وقال محمد رحمه الله ان
كان قضى عليه لم يسقط بعجزه وان لم يقض يسقط بعجزه كما قال في ادش جناية قضى عليه او لم يقض عليه وقال ابو يوسف
رحمه الله هذا اقرار بالمال فيواخذ به في الحال وبعد العجز وقد مر في باب الماذون اذا اقر **كتاب الوكالة**
لو باع عبداً باختيار بكذا وكيله فازداد سعر المشتري
ثم اجاز العقد هذا اوسكت حتى مضى المدة جاز وثبت
ولم تجز غير السكوت الثاني ولم تجز كليهما الشباني

قال ابو حنيفة رحمه الله الوكيل بالبيع اذا باع وشرط اختيار لنفسه ثلاثا فازداد بعجز المبيع في المدة ثم اجاز في المدة
اوسكت حتى مضت المدة لزم البيع وقال ابو يوسف رحمه الله ان سكت حتى تمت فكذلك وان اجاز بالقول لم تجز وقال
محمد رحمه الله لا يجوز في وجهين جميعا فابو حنيفة رحمه الله مر على اصله انه لو باع ابتداء بعين فاجزى بغيره عند فكذا
هذا ومحمد رحمه الله مر على اصله ايضا لان ابتداء العين عند علي هذا الوجه لا يجوز فكذا اذا اثبت بمعنى من جمته وهو

السكوت او القول وابو يوسف رحمه الله فرق بين الاجازة بالقول والسكوت ووجه ذلك ان الاجازة بالقول
من جنس انشاء البيع بخلاف السكوت لانه لا صنع منه **كتاب الكفالة**
لو قامت الحجة بالقذف علي عبد وفي المجلس مولاة ابي
تخس هذا العبد في فتواه ويؤخذ الكفيل من مولاة
وعند يعقوب من العبد اخذ ومنها عند الاخير حينئذ

قال ابو حنيفة رحمه الله عليه اذا ادعي قذفا علي عبد واقام البينة عليه محض مولاة بحسب العبد لانه صار
متما ويؤخذ الكفيل بنفس مولاة لان الحد يقام على ماله ويشترط حضرته عند الاقامة وقال ابو يوسف رحمه
الله يؤخذ بنفس العبد كفيلا دون نفس مولاة لانه لا يشترط حضرته عند وقال محمد رحمه الله يؤخذ الكفيل بنفسها
جميعا لانه مع ابي حنيفة رحمه الله في اشتراط حضرة المولي والعبد الا ان ابا حنيفة رحمه الله لا يري الكفالة في الحدود
والقصاص فبحسب العبد عند ولا يؤخذ منه كفيلا لهما نصح الكفالة في الحدود ودون القصاص والله اعلم

كتاب الصلح عبدان في صلح دمر العبد اذا ما ظهر الواحد حرا وبدا
فالعبد كل الحق والثاني قضى بقيمة الحرة رقيقا مع ذا
واوجب الاخر عين العبد الى تمام ارشه من نقده

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا صاح عن دم عبد علي هذين العبدين فاذا احدهما حر له العبد الاخر وقال ابو يوسف
رحمه الله له العبد وقيمة الحرة لو كان عبدا وقال محمد رحمه الله له العبد وتام ارشه من الدرام وقد مر مثله في
النكاح والله اعلم بالصواب **كتاب الرهن** مرهن قلبا بوزن عشرة ومثلها والقيمة اثنا عشرة
يعرّم عند الانكسار قيمته وتلك رهن فاحفظوا مقالاته
وقيمة الخمسة من اسداسه عرّمه يعقوب في قياسه
وقال هذا مع سدس العين رهن لديه ممسك بالدين
وان نيك النقصان سدا او اقل عند الاخير افتك خبرا ان نكاه
وان يز دخير بين تركه بحملة الدين وبين فكه

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا الرهن قلب فضة وزنه عشرة بعشرة دراهم وقيمته لجودته وصياغته اثنا عشر فان كسر
عنده يعرّم جميع قيمته ذهباً ويكون رهنا عند الدين وقال ابو يوسف رحمه الله يعرّم خمسة اسداس قيمته من الذهب
ويكون مع سدس القلب رهنا وقال محمد رحمه الله ان كان النقصان قد راد درهمين او اقل ذهب من الامانة وان كان اكثر
من درهمين فان شأ الراهن جعله بالدين وان شأ افتكه وهنا اختلاف في اختلاف احدهما ان عند ابي حنيفة وابي
يوسف رحمه الله جعلوا الهلاك بالدين والانكسار بالقيمة لا بالدين وعند محمد رحمه الله ان الهلاك بالدين والانكسار
بالدين وان كان الهلاك بالقيمة فالانكسار بالقيمة والدليل مر في باب محمد رحمه الله واختلاف آخر ان عند ابي حنيفة

رحمه الله اذا كان الوزن مضموناً فالصياغة كذلك تبعاً له حتى لو كان الوزن مثل الدين وقيمة الصياغة أكثر
 ضمن جميع قيمته وعند أبي يوسف رحمه الله الصياغة كعين مال قائم والضمان فيها جميعاً وعند محمد رحمه الله
 يصرف الضمان الى الوزن والامانة الى الصياغة **له** ان الامانة تابعة في الرهن والصياغة تابعة للوزن فيصرف
 التابع الى التابع والاصل الى الاصل لا في يوسف رحمه الله ان الصياغة مال متقوم ولهذا قلنا ان المريض مرض
 الموت اذا باع ابريق فضه لرجل وزنه مائة وقيمته لصياغته مائتان مائة فانه يعتبر من الثلث كما لو تبرع
 بالعين لا في حنيفة رحمه الله ان الصياغة لا قيمة لها على الانفراد الا ترى ان من كسرا ابريق فضة لرجل لم يكن للمالك
 ان يسلك العين ويضمنه قيمة الصياغة واذا لم يكن لها قيمة بالانفراد وجب اتباعها للوزن لانه هو الاصل
 والمعتبر في الحقيقة الاستيفاء وحق الاستيفاء الوزن كما مر رهن بعشرين يوماً ان اثنا عشر
 قيمته تزداد ستمائة فانكسر خمسة الاسداس من قيمته عليه وفي الرهن في قضية
 وقد روين ديبه من قيمته يجعله يعقوب في غرامته
 وان يك التقصان ستمائة او اقل عند الاخيرا فتك جبراً ان كل
ه فان يزد خيرتين تركيه خمسة اسداس وبين فكه

قال ولو كان الوزن اثنا عشر والقيمة ثلاثة عشر والدين عشرة فانكسر عند المرتض فغدا في حنيفة رحمه الله
 الراهن باختيار ان شأفتك ناقصا بجميع الدين وان شأمن المرتض خمسة اسداس قيمته فيكون تلك القيمة مع سدس
 القلب رهنا لان المعتبر وزنه عنده وهو اثنا عشر والمضمون منها عشرة وهي خمسة اسداس وعند أبي يوسف
 رحمه الله يغرم عشرة اجزاء من ثلاثة عشر جزاً لانه يعتبر الضمان في اجماله والصياغة كعين مال قايم عنده وعند
 محمد رحمه الله ان كان التقصان درهما او اقل اجبر على افتكاكه وان كان اكثر من درهم فهو باختيار ان شأفتك بجميع
 الدين وان شأجل خمسة اسداسه بالدين وياخذ السدس لما مر **كتاب الاكرام**
ه لو قال الق النفس من راس اجل او انا اريد بك بسيفي ففعل
ه ففوعلى عاقلة المكلف وعند يعقوب على المخوف واوجب القتل الاخير فاغرت
 ولو قال لتلقين نفسك من راس اجل والا لاقتلتك بالسيف فالذي نفسه مات فعند أبي حنيفة رحمه الله
 تجب الدية على عاقلة المكر وعند أبي يوسف رحمه الله على المكر وعند محمد رحمه الله على المكر القصاص اصله
 القتل بالمثل وهذا في معناه فعند في القتل بالمثل تجب الدية على العاقلة فكذا هذا وعند محمد رحمه الله يجب
 فيه القصاص فكذا هذا وعند أبي يوسف رحمه الله حصل بطريق الاكرام وان كان موجبا للقصاص فكان موجبه
 الدية عليه **كتاب الديات** في المشتري يقتل قبل القبض قتل برّد المشتري او مخفي
ه وقيمة ان رد عند الثاني وفيهما تلك لدي الشيباني

قال ابو حنيفة رحمه الله عبد مشتري قتله انسان عمدا قبل القبض فالمشتري ان اجاز البيع فالقصاص له وان

نقض البيع فالقصاص للبائع وقال ابو يوسف رحمه الله ان اجاز المشتري فله القصاص وان نقض فلاقصاص
 للبائع وقال محمد رحمه الله تجب القيمة في الوجهين جميعاً دون القصاص **له** انه اشبه الولي لاحتمال الاجازة
 والنقض لا في يوسف رحمه الله انه اذا اجاز المشتري كان هو المالك من الاصل اما اذا نقض فالبيع لم يكن مالاً
 عند القتل فجب له القيمة على القاتل لا في حنيفة رحمه الله انه اذا نقض البيع صار كانه لم يكن وظهر ملك البائع

كتاب الوصايا **ه اوصي بكل المال انسان لذاه وبيع عبد من فلان بكاه**
ه وماله مال سوي العبد ذكره فانه يقسم بالاثنا عشر
ه يجعل سهم منه في وصيته ه وبيع باقيه لذاه حصته
ه ثم لمن اوصي ثلاث صافية ه ووارثوه لهم الثمانية
ه فيصنف سدس العبد والربع الثمن له وثلاثان لهم فليعلم
ه وبيع كل العبد عند الثاني بالكل منه الثلث والثلثان
ه وسدس ذاك العبد سدس الثمن لمن له اوصي لدي ابن الحسن
ه والارث ثلثا ثمن العبد اعلم ه وخمسة الاسداس بيعت فافهم

قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اوصي بان يباع عبد من فلان بالف وقيمته الف واوصي بجميع ماله لآخر ومات
 ولا مال الا هذا العبد ففي مسألة باب العروس في الزيادات فعند موسى له بجميع المال لا يضرب في ثلث المال الا بالثلث
 لان هذا مذهب وصاحب البيع يضرب بجميع المال في الثلث فيقسم الثلث بينهما على اربعة صا والكل على اثنا عشر
 فيدفع الى الموصي له بالمال سهم وبقي احد عشر سماً يباع من صاحب وصيته بالبيع باحدى عشر سماً من اثنا عشر
 سماً من الف ويدفع ثلاثة اثنى عشر من الثمن الى الموصي له بالمال لانه من المال ليصير هذه الثلاثة مع سهم الواحد من العبد
 اربعة وهو ثلث المال ويكون للورثة ثمانية اسهم فاستقام الثلث والثلثان وقال محمد رحمه الله الموصي له بالمال
 يضرب بجميع الرقبة في الثلث كما هو مذهب الموصل بالبيع يضرب بجميع الرقبة ايضاً فيقسم الثلث بينهما
 نصفان ولما صار الثلث على سمين صار الكل ستة اسهم فلو وصي له بالمال سدس العبد وبيع خمسة اسداسه
 بخمسة اسداس الف ويدفع واحد من الثمن الى الموصي له بالمال ليتم له الثلث وبقي للورثة اربعة اسهم وعند أبي
 يوسف رحمه الله يباع جميع العبد من الموصي له بالبيع بالف وقيم فيدفع ثلث الثمن الى الموصي له بالمال والثلثان
 الى الورثة فانفق ابو حنيفة ومحمد رحمه الله انه لا يباع جميع العبد وقال ابو يوسف رحمه الله يباع كله **له** ان الموصي
 له شريك الورثة وحق الورثة لا يمنع البيع ويحول حقه الى الثمن فكذا في حق الموصي له بالمال **لهما** ان الميت اوصي
 له بجميع المال والعبد والثمن كلاهما من ماله فينفذ وصيته فيهما جميعاً ولا يبطل في احدهما لان وصية الميت
 كانت فيهما جميعاً والله اعلم **ه لو قال انت طالق او هو حره ولم يوطأها وبلا شرج يمر**
ه في النصف يسعي العبد قالوا ولها في قوله المهر وميراث النساء

وَنُصِفُ مِيرَاثَ وَرَثَةٍ مِيرَ . عِنْدَهَا قَدْ بَطَلَا فِي الْقَدَرِ .
لَكِنْ لَدَيَّ يَعْقُوبُ مَا وَرَآهُ . فِيمَا سَعَى الْعَبْدُ وَغَيْرَ مَا سَعَى .
كَذَاكَ نَصْفُ الْمَهْرِ عِنْدَ الْآخَرِ . وَرُبْعُهُ وَإِنْ شَاءَ فِي السَّائِرِ .

قال في الزيادات اذا قال الرجل في صحته لامرأته ولعبد امرأتي طالق او عبدي حر وهي غير مدخول بها فله ان يبتئن مادام حيا واذا اختار احدهما بطل الآخر فان مات قبل البيان عتق نصف العبد لانه يعتق في حال ولا يعتق في حال والمراة لا تطلق مادام حيا واحدهما غير واقع في المعين كما هو مذهبه وانما يثبت بعد الموت والعتق يقع بعد الموت دون الطلاق ولها المهر والميراث على الكمال لبقاء النكاح وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يسقط نصف الميراث ورب المهر لان الطلاق يقع في حال دون حال كالعق فان وقع بطل الميراث وسقط نصف المهر فان لم يقع لا يبطل شيء من المهر والميراث فيتنصف الميراث فيتنصف نصف المهر فبطل ربعه غير ان عند ابي يوسف رحمه الله لما ذلك كله من السعاية وغير السعاية من التركة لان السعاية من تركة الزوج وحقتها في جميع تركته وعند محمد رحمه الله نصف المهر في السعاية وغير السعاية فاما ربع المهر والنصف من الميراث فهو من سائر التركة سوى السعاية . انما تدعي زيادة المهر والميراث بسبب ان العتق وقع في الصحة ولم يقع الطلاق والعتق في الصحة لا يوجب السعاية فقد اقرت بان لا حق لها في السعاية فاما قدر نصف المهر فواجب بكل حال وقع الطلاق ام لا فكان في كل التركة لابي يوسف رحمه الله ان حقتها في التركة كيف ما كان والسعاية من التركة

لَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ بِثَلَاثَةِ عُمَرَاءَ أَوْ عَامِرٍ فَقَوْلِي الشَّيْخُ هَذِهِ .
وَإِذَا أَخَذَ بِالصَّلَةِ عِنْدَ الثَّانِي . وَالْوَارِثِينَ حَيْرَ الشَّيْبَانِي .

قال اذا قال اوصيت بثلث مالي لفلان او لفلان فالوصية باطلة وقال ابو يوسف رحمه الله لما ان يصطلحا على اخذ الثلث وقال محمد رحمه الله اخيرا للورثة يعطون ايهماء شاء الله ان الوارث يقوم مقام المورث والمورث لو اتهم ثمةين صح فكذا اذا بين الوارث لابي يوسف رحمه الله ان الموصي رضي بثبوت الحق لاحدهما فصاحب الحق رضي بجعل نصيبه للآخر فان تفعت المنازعة فصحت لابي حنيفة رحمه الله ان الموصي له بمجهول وهذه الجمالة لا ترتفع الا ببيان الموصي وقد فات البيان والله اعلم بالصواب واليه يرجع المآب **كتاب الفرائض**

يُوقَفُ لِلْجَلِ نَصِيبُ أَرْبَعَةٍ . مِنَ الْبَنِينَ مَعَ وَرَاثٍ مَعَهُ .
وَحِصَّةُ ابْنٍ فِي جَوَابِ الثَّانِي . وَحِصَّةُ ابْنَيْنِ لَدَيَّ الشَّيْبَانِي .

قال ابو حنيفة رحمه الله الجمل يورث ويوقف حقه فان مات وترك ابنتين وامرأته حمل روي ابن المبارك عنه انه يوقف نصيب اربعة بنين فيوقف ثلثا ماله وبه اخذ المبارك والبخعي ومالك وشريك وقال ابو يوسف رحمه الله يوقف نصيب ابن واحد وهو ثلث المال وقال محمد رحمه الله يوقف نصيب ابنتين وهو نصف المال له ان ولادة ولد من غالب كولد الواحد فيحمل كونهما ذكرين لابي يوسف رحمه الله ان الاغلب ولادة الواحد

لأبي حنيفة رحمه الله ان ولادة الاربع في بطن قد يكون قال شريك رايت بالكوفة لابي اساميل اربعة بنين

باب

من بطن واحد فيجب اعتباره احتياطا والله اعلم

قَوْلُ زَوْجٍ خَلَا قَالُوا لِقَوْلِ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُ **كِتَابُ الصَّلَاةِ** **بَابُ الْجَوَابَاتِ الَّتِي قَالَ زَوْجُهُ**
مُخَالَفًا أَصْحَابَهُ فِيمَا ذَكَرَهُ . قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ لِلْقِيَامِ . وَثَانِيًا مُفْتَحُ الْأَمَامِ .

قال زفر رحمه الله اذا قال المودن قد قامت الصلاة اول مرة قام الامام والقوم واذا قال ثانيا كبروا وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر من باب ابي يوسف رحمه الله ان المودن امين الشرع فيجب تصديقه وذلك فيما قلنا ولنا ما مر في باب ابي يوسف رحمه الله والكعب والمزق ليسا في الوضوء . واضبع للمسح مدت صح هو . وَلَوْ تَوَضَّأَ مُحَدِّثٌ بِمَا . فَهُوَ طَوْرُ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ .

قال المرافق والكماب لا بد خلان في وظيفة الوضوء وهو قول الشافعي رحمه الله وعندنا تدخل له ان الله تعالى جعل المرفوع غاية والغاية لا تدخل فيها ضربت له الغاية لقوله تعالى ثم اتوا الصيام لي الليل لنا ما روي جابر بن عبد الله ان النبي عليه السلام توضأ وأدار الماء على مرفقيه فاما الآية فدليلنا لان هذه غاية الاسقاط لا غاية الاثبات لانه لو اقتصر على قوله وايدىكم يتناول الايدي الباطل ان اليد اسم لهذه الجملة فاذا قال الى المرافق فقد اسقط ما وراء المرفق فبقى المرافق دخلا تحت صدر الكلام بخلاف الليل في باب الصوم لانه غاية الاثبات لانه لو اقتصر على قوله ثم اتوا الصيام يتناول صوم ساعة فلا تدخل الغاية في الاثبات قال اذا مسح راسه باصبع واحد ومدها حتى صار ثلاث اصابع

جاء وعندنا لا يجوز بنا على اصل وهو ان الماء المستعمل على طهور فغسلنا ليس بطهور وعند طهور فاذا وضع الاصبع صار مستعملا قبل المد فالمسح بعد حصل بما غير طهور وعند طهور فيجوز المسح به لانه طاهر لانه لا نجاسة في الاعضاء حقيقة فاذا كان طاهرا كان طهورا كالذي غسل به ثوب طاهر ولنا ما مر في باب محمد رحمه الله وروث ما يؤكل فيه خفة . وَحَرْمَةُ الْأَكْلِ تَقْوِي وَصَفَهُ . قَالَ رُوِيَ مَا يُوَكَّلُ بِهِ نَجَسٌ خَفِيفَةٌ وَرُوِيَ مَا لَا يُوَكَّلُ بِهِ نَجَسٌ غَلِيظَةٌ . وَعِنْدَنَا لَفَرْقٌ بَيْنَ مَا كَوَّلَ اللَّحْمَ وَغَيْرِ مَا كَوَّلَ اللَّحْمَ غَيْرَ أَنَّ بَيْنَ عَلَيْنَا الثَّلَاثَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ اخْتِلَافًا مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَلِيٍّ مَا مَرَّ فِي بَابِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ حَرَّمَ الْأَكْلَ لَهْ إِثْرُ خِصَّةِ النِّجَاسَةِ كَمَا فِي الْأَبْوَالِ وَلَنَا مَا مَرَّ فِي بَابِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَمَا بَدَأَ مِنْ بَدَنِ مِنَ الْحَبَثِ . أَيْنَ بَدَأَ وَكَيْفَ بَدَأَ فَهُوَ حَدَّثَ .

قال النجاسة الخارجة من غير السبيلين قليلها وكثيرها حدث عند فلا يشترط السيلان ولا ملا الفم في القي وعندنا لم يسئل ولم يكن ملا الفم لا ينتقض الوضوء له قوله عليه السلام الفلن حدث من غير فضل ولان الخارج من غير السبيلين اذا كان حدثا يستوي فيه القليل والكثير كالحارج من السبيلين لنا قوله عليه السلام ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوحي يكون ما يلا وقال في الخبر الذي عد الاحداث جملة او سعة تملأ الفم والمعنى ان الحدث هو الخارج النجس والخروج في القي لا يحصل الا بملا الفم لان الفم له حكم الظاهر من وجه وحكم الباطن من وجه لما عرف وقد اعتبرناه باطنا في حق القي القليل فلا تحقق الخروج واعتبرناه ظاهرا في حق الكثير حتى تحقق الخروج وفي غير القي لا يحصل الخروج الا

بالسبلان لان بدونه يكون ظهورا لاخر وجا خلافا للسبلين وما روي من الحديث محمول على ملا الغبريد ليلما ذكرنا
والله اعلم **وَبَعْدُ نَزَعَ أَحَدُ الْمُؤَقِّينَ ۖ يَعَادُ مَسْحَ الْخُفِّ الْإِثْنَيْنِ ۖ**

قال اذا لبس الجرموقين على الخفين ومسح عليهما ثم نزع احد الجرموقين بطل مسح علي ذلك الرجل فيمسح على الخف
الذي ظهر ولا يمسح على الجرموق الآخر وعنده ناي بعيد المسح على الجرموق الآخر له انه لو مسح في الابتداء على احد الجرموقين
واحد الخفين تجوز في حالة البقاء اولى **لَنَا** ان الجرموقين على الخفين بمنزلة الخفين على الرجلين ولو نزع احد الخفين
بطل مسح على الخف الآخر كذا هذا **وَلَا يَسُ احْفَ بِظَهْرِ الْعُذْرَةِ ۖ مَسْحٌ مَقْدَارُ صَحِيحِ الظُّهْرِ ۖ**

قال اذا لبس خفيه على طهارة العذر من سبلان الدم ونحوه فله ان يمسح عليهما تمام من المسح وهو يوم وليلة للمقيم
وثلاثة ايام ولياليها للمسافر وعندنا يمسح في الوقت وليس له ذلك بعد خروج الوقت **لَا** ان هذه طهارة كاملة في حقه
حتى جازت صلاته فكان اللبس على طهارة كاملة فصار كما لصحيح **لَنَا** ان الخف شرع به مانعا ثبوت سراية الحدث
في الرجل لا رافعا واما هنا يصير رافعا لان طهارته ضرورية الا انه سقط اعتبار الحدث في الوقت فاذا اخرج الوقت
ظهر حكم الحدث من ذلك الوقت فيظهر ان اللبس حصل على غير الطهارة فلا يجوز المسح والله اعلم **هـ**

هـ وَالْأَرْضُ لَا تَطْهَرُ بِالْيَتِيمِ الْعَلِيمِ ۖ وَالْأَزْيَدُ أَذُنَا فِضْرِ التَّيْمِمِ ۖ

قال الارض اذا اصابها نجاسة ثم جفت وذهب اثرها لا حكم بظهارتها عندنا وعندنا يطهر **لَا** ان هذا عين تجسس
فلا يطهر باجفاف كالثوب وغيره **وَلَنَا** قوله عليه السلام زكاة الارض ينسها ولا ينسها بيزيله الشمس والريح
وبعضها تنسب الارض فلا يبقى على ظاهر الارض الا القليل وذلك عفو بخلاف التوب لان كلها باقية فيه قال
المسلم اذا تيمم ثم ارتد بطل تيممه حتى لو اسلم لم يقبل به وعندنا لا يبطل **لَا** ان الردة لو قارنت التيمم منع صحته
فاذا طرأت عليه ابطلته ورفعته واجامع انه عبادة فلا يجامع الكفر **لَنَا** ان التيمم قد صح في حال وجوده فبعد
ذلك لا يبقى الا وصف الباقي صفة كونه طاهرا او الكفر لا ينافيه كما لو توجسا ثم ارتد والعباد ذبا لله واما اذا قارنته
الردة انما لم يصح لان النية من شرطه ولم توجد والله اعلم **وَالْمُتَوَضِّي خَلْفَ مَنْ تَيَمَّمَ ۖ**

ۖ إِذَا رَأَى الْمَاءَ مَقْبِي وَتَيَمَّمَ ۖ قال المقتدي اذا كان متوضيا والامام متيمما فرأى المقتدي الماء في
صلاته ما لم يمسح والامام لم يمسح صلته وعندنا تنفس صلاة المقتدي **لَا** ان التيمم انما يبطل بروية التيمم
الماء بروية غيره والامام لم يمسح الماء والمقتدي الذي رآه ليس بتيمم **لَنَا** ان الامام صار واجدا للماء فيما يرجع
الي المقتدي فيبطل تيمم الامام فيما يرجع اليه ففسدت صلاته فيما يرجع اليه فيفسد صلاته لاننا بنا عليه
وَبِأَيْ طَلِّ تَقْدِمُ التَّيْمِمُ ۖ لِمَنْ لَهُ سُورُ أَحْجَارٍ فَاعْلَمْ ۖ

قال اذا اعدم الماء المطلق ووجد سور احجار وأمر بالجمع بين التوضي به وبين التيمم فبدأ بالتيمم لا يجزئ
وعنده ناي تجزئه **لَا** ان التيمم وجد وعندنا مؤمرا بالتوضي به فيكون باطلا كما لو وجد ماء مطلقا فلا بد من
استعماله أولا ليصير عادما للماء **لَنَا** ان الغرض من اجمع حصول الطهارة بيقين وقد وجد لان سور الاحجار

ان كان طاهرا وطهورا فالتيتم بعد او قبله وقع ضايقا وان لم يكن طهورا فالتيتم قبله او بعده وقع معتبرا
فكيف ما كان حصلت الطهارة بيقين فجوز **وَضَحَكُهُ فِي مَوْضِعِ السَّلَامِ لَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ بِالْإِزَامِ ۖ**

قال القهقمة بعد التشهد قبل السلام لا ينقض الوضوء شيئا وعندنا ينقض استقسانا **لَا** ان القهقمة عرفت
حدثا بالنقض خلاف القياس في موضع اوجبت فساد الصلاة وفي هذه الحالة لم توجب فساد الصلاة فلا تكون ناقضة
للوضوء فلا يلحق بما ورد الشرع فيه **لَنَا** ان القهقمة انما جعلت حدثا لمصادفتها حرمة الصلاة وهذه وقعت
في حرمة الصلاة وقولهم توجب فساد الصلاة قلنا لا بل توجب فساد الجواز الذي لا قاة الا انه لم يظهر في فساد ما
مضي لانه لا حاجة الي البناء عليه بخلاف ما اذا حصل في أثناء الصلاة لانه يحتاج الي البناء على ذلك الجوز

ۖ وَفِي التَّزَامِ رَكْعَةٌ لَا يُلْزَمُ ۖ شَيْءٌ وَشَفَعُ بِالثَّلَاثِ تَحْتَمُّ ۖ
ۖ وَنَذَرُهُ النَّفْلَ بِالْقِرَاءَةِ ۖ لَا يُوجِبُ الْأَصْلَ وَلَا الْإِفَاءَةَ ۖ

قال اذا نذر ان يصلي ركعة لا يلزمه شيء واذا نذر ان يصلي ثلاث ركعات يلزمه شفع واحد واذا نذر ان
يصلي ركعتين بغير قراءة لم يلزمه شيء وعندنا في الفصل الاول يلزمه ركعتان وفي الثاني يلزمه اربع ركعات
وفي الفصل الثالث يلزمه ركعتان بقراءة **لَا** انه التزم ما ليس بقربة لان الركعة الواحدة لا تكون صلاة والصلاة
بغير قراءة ليس بقربة فلا يلزمه شيء **لَنَا** انه التزم بعض ما لا يجزئ فكان التزاما للكل كايقاع بعض ما لا يجزئ
يكون ايقاعا للكل كالطلاق ونحوه ولان الصلاة عبادة في نفسها والركعة الواحدة صلاة الا انه لا صحة لها بدون
القراءة وبدون ضم ركعة اخري اليها وفي التزام الشيء التزام له ولما لا صحة له الا به كالتزام الصلاة التزام
للوضوء وغيره **وَهُوَ إِذَا اسْتَخْلَفَ أَنْتِي صَلَّيْتُ ۖ خَلِيفَةُ النِّسَاءِ فِيمَا افْتَحَتْ ۖ**

قال الامام اذا سبقه الحدث وخلفه رجال ونساء فانصرف ليتوضا فاستخلف امرأة صح ذلك في حق النساء وعندنا
تنفس صلاة الكل **لَا** ان الحاجة الي الامام في حق القوم دون الامام لانه كالمفرد في نفسه لانه يمكنه ان يتوضا
وبني من غير امام واما يحتاج الي الاستخلاف لاصلاح صلاة القوم والمرأة تصلح اماما للنساء دون الرجال فصح في
حقهن **لَنَا** انه متى استخلف المرأة صار مقتديا بها فبطلت صلاته واذا فسد صلاته تنفس صلاة الكل ضرورة كما
اذا حدث متعدي في هذه الحالة والله اعلم **وَجَائِزُ إِمَامَةِ الْمُعَذُّورِ ۖ لَغَيْرِ فِي الْعُذْرِ بِلا قُضُورٍ ۖ**
ۖ كَذَا الْبَنَاءُ بَعْدَ قُوتِ الْعُذْرِ ۖ تَجُوزُ أَيْضًا فَتَامِلْ تَدْرِي ۖ

قال امامة المعذور لغير المعذورين جائز كما مائة العاري للابس والامي للقاري والجرح للمصيح وعندنا لا يجوز
لَا ان صلاة الامام جائز في حق نفسه بالاجماع فكذا صلاة المقتدي في حق نفسه فيصح اقتدا وغيره فيها كما مائة الميتم
للمتوضي والماسح للغسل **لَنَا** ان الاقتداما بعة وبنا في حق الاركان وقد انعقدت الاركان في حق الامي حقيقة
وفي حق العاري والجرح حكما لعدم شرطه فلا يتحقق البناء والمتابعة بخلاف ما استشهد به لان ثمة قام الخلف مقام
الاصل فيتحقق البناء وعلي هذا البناء بعد فوت العذر جائز عندنا وعندنا لا يجوز لان فيه بنا آخر صلاته على اولها

فصار كنبأ غيب صلاته على صلاته والله اعلم **وَقَضَىٰ إِمَامَةُ النِّسَاءِ** **لَيْسَ بِشَرْطٍ صِحَّةُ اقْتِدَائِهِ**
 قال بنية امامة النساء ليس بشرط لصحة اقتدائها به وعندنا في شرطه ان الذي يحتاج الى النية هو المقتدي
 دون الامام لانه كالمفرد في حق نفسه ولهذا لا يشترط بنية امامة الرجال **لنا** ان الامام باقتدائها بالمرأة به يلزمه حكم
 وهو صاदा الصلاة بحاذا لها اياه فلا يلزمه الا بالتزامه وذلك بنية الامامة بخلاف الرجل لانه لم يلزمه باقتدائه
 شي والله اعلم **تَرْتِيبُ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ قَدْ فُرِضَ** **وَعِنْدَ الْمُظَنُّونَ يَقْضَىٰ لَوْ نَقَضَ**
 قال مراعاة الترتيب في افعال الصلاة شرط حتى لو بدأ باللاحق بما فيه الامام قبل ادائها فانه لا يجوز وعندنا ليس
 بشرطه ان افعال الصلاة وجبت مرتبة فوجب ان ياتي بها والسجود قبل الركوع لا يجزئ لانه تغيير للمشروع فها هنا
 كذلك **لنا** ان الماخوذ عليه تكميل الصلاة بادرها دون ترتيبها ولهذا يجوز ان يتلوا آية السجدة في الركعة الاولى
 ثم يسجد لها في الاخرى بخلاف السجود قبل الركوع لان الركعة شرعت على وجه يكون وجودها بالقيام ثم بالركوع ثم
 بالسجود فاذا لم يحصل على هذا الوجه لم يكن الموجود صلاة اماها هنا كل ركعة صلاة على وجه الا انها يتكرر بالتأني
 والثالثة فيوجد صلاة كاملة بدون الترتيب قال اذا شرع في صلاة او صوم على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس
 عليه فقطعه فعليه القضاء وعندنا لا قضاء عليه **له** ان بعد التبين بقي في فعل صحيح والتفعل مضمون بالشرع **لنا**
 انه شرع مسقطا لا موقفا وقد عرف تحقيقه في موضعه والله اعلم **وَالنَّفْلُ لَا يُلْزَمُ بِالشَّرْعِ**
في حالة الغروب والطلوع قال اذا شرع في صلاة النفل عند الطلوع او في الزوال او عند الغروب
 ثم قطعها لا قضاء عليه وعندنا عليه القضاء **له** انه منهي عنه فلا يلزمه بالشروع كصوم يوم العيد واما
 الشريق **لنا** انه قطع عبادة صحيحة فيلزمه قضاؤها قايما على الصلوات في سائر الاوقات بخلاف صوم يوم
 العيد لان المنهي عنه صوم وكل جزء من اجزاء الامساك يسمى صوما فاجز الذي شرع فيه لا قاه النبي ففسد ولا
 يلزمه اتمامه ولا قضاؤه بالقطع وهذا النهي يتناول الصلاة والافتتاح ليست بصلاة مالم تنتهي الى السجود فحين
 افتتح لم يلاقه النبي فلم يفسد **ولو تلا عند الطلوع وسجد عند الزوال او اذا غابت قسدت**
ولو تلاها رابعا ثم نزل وجن عاد رابعا ادي بطل
 قال اذا قرأ آية السجدة عند الطلوع فلم يسجد للمال حتى كان وقت الزوال او وقت الغروب فسجد لها لم تجز
 عند وعندنا يجوز **لنا** انه لما لم يسجد حتى فات الوقت المكروه لزمه الاداء في وقت غير مكروه فصار في ذمته
 دينيا كاملا ولا يتأذي بالتأخير **لنا** انه اذاها كما وجبت لانه بمضي الوقت لا ينقلب الواجب شيئا اخر
 وعلى هذا اذا تلاها وهو راكب فلم يسجد بها بالامام حتى نزل ثم ركب فادى لها لم تجز عند وعندنا يجوز لما ذكرنا
 والله اعلم **وَيَقْعُدُ الْاَاحِقُ لِلْاَوَّلِي وَإِنْ لَمْ يَقْعُدِ الْاِمَامُ فاعلم واستبين**
 قال الامام اذا ترك القعدة الاولى في ذوات الاربع ناسيا وخلفه لاحق نام فانقبه او سبقه احدث فذهب
 وتوضأ ثم جا وقد سبقه الامام بركعات يقعد لللاحق في موضع القعود وعندنا لا يقعد **له** ان القعود واجب

او ما
مكره

فلا يترك

فلا يترك بترك الامام كالمسبوق **لنا** ان اللاحق كان خلف الامام ولهذا لا يترافيا بما يقضي ولا يسجد للمسبوق
 فيجب عليه متابعتة وفي الاثنيان بالقعدة مع ترك الامام مخالفتة فلا يجوز كما لو كان معه حين تركه الامام خلاف
 المسبوق لانه كالمفرد ولهذا لا يسجد للمسبوق والله اعلم **وَيُلْزَمُ الْاِمَامُ بِالْقَلْبِ اِذَا**
لَمْ يَقْوَانِ نَوْحِي بِالرَّاسِ كَذَا قال المريض اذا عجز عن الائمة بالراس في الصلاة اوى بقليه وعندنا يوخ
 الصلاة الي ان يقدر **له** ان القلب محل يقام به فرض من فريض الصلاة بكل حال وهو النية والا خلاص فجوز ان
 يقام به سائر الفريض عند العجز **لنا** ان الصلاة عبادة تتعلق بهذه الاعضاء شرعا فالصلاة بالقلب نوع اخر
 لم يرد الشرع به فلا يجوز شرعه ابتداء بالراي **من اقتدي عند الركوع فركع**
بعد ان تصاب الاصل اخري فاصنع قال اذا اقتدي بالامام وهو راكع فقام الامام وركع المقتدي بعد
 فقد ادرك تلك الركعة وعندنا لم يدرك **له** انه انما شرع معه حالة الركوع فقد ادركه واداه ايضا وان تاخر
 عنه فجوز كما لو ادركه في القيام ولم يركع معه حتى ركع وركع بعد **لنا** ان ادراك الركعة يقف على الموافقة في القيا
 اتمام وجه او من كل وجه ولم يوجد لانه لم يدركه في حالة القيام ولم يتابعه في الركوع حتى يكون متابعه في
 القيام من وجه خلافا لما ذكر من المثال لانه ادرك القيام حقيقة وتابعه فيه **ومن ليسا فرحين لا يسبح**
لركعتين فعليه اربع قال المقيم اذا سا فر في آخر الوقت في ذوات الاربع ان بقي من الوقت
 مقدار ما يسبح فيه ركعتان فعليه صلاة السفر ركعتان وان بقي اقل من ذلك فعليه صلاة الاقامة اربع ركعات
 وعندنا العبرة بالخبرة الاخيرة من الوقت في السفر والاقامة والحض والطهر ونحو ذلك **له** ان الوقت جعل سببا
 ليؤدي فيه فاذا اخرج عن اول الوقت وبقي مقدار ما يسبح ركعتين امكن اذا ركعتين فيه فيعتبر فيجعل ذلك سببا
 فتعتبر فرضه وان لم يبق مقدار ذلك كان السبب اول الوقت وهو كان مقيما حينئذ **لنا** ان الوقت سبب
 للوجوب ثم الوجوب قد يكون للاداء وقد يكون للقضاء فامكن تعليقه باخرجه منه وان لم يسبح فيه الاداء ولهذا
 لو اقام المسافر في اخر جزء منه فعليه اربع ركعات بالاجماع وان لم يسبح فيه الاداء ولهذا قال زفر رحمه الله
 في المرأة اذا احضت في آخر الوقت ولم يبق ما يسبح لفرض الوقت لم يسقط عنها الفرض وتقصيها اذا ظهرت
وَيُلْزَمُ التَّرْتِيبُ فِي الْفَوَائِتِ **شَهْرًا وَنَصْرُ الْفَضْلِ غَيْرُ ثَابِتٍ**
 قال مراعاة الترتيب شهرا في الفوائت شرط عند وعندنا اذا صارت الفوائت شئا سقط الترتيب ولا
 نص عنه في الزيادة على الشهر فان شرط ذلك الى سنة كما قال ابن ابي ليلى اوفي جميع العمر كما قال بشر فلم يجز
 النصوص الواردة في ايجاب الترتيب من غير فصل وان خص على شهر **له** ان ما دون الشهر قليل لانه عاجل ولهذا
 لا يجوز جعله اجلا في باب السلم وما ورا الشهر كثير فيعتبر مسقطا للترتيب **لنا** ان الفوائت اذا تكررت
 وصارت شئا في الامر بالبداية بما خوف فوت الوقتية وانما الزمناه مراعاة الترتيب حفظا للوقتية
 في وقتها فلا يجوز اتينا لها على وجه يؤدي الى تفويتها والله اعلم **ومن يصلي الظهر لا بالطهر**

والعصر بالطهر وكان يدري: ثم أعاد الظهر دون العصر: لم تجز المغرب حال الذكر
قال إذا صلى الظهر بغير طهارة ثم صلى العصر بطهارة وهوذا كذلك ثم قضى الظهر ولم يقض العصر
وصلى المغرب وهوذا كذلك لا تجوز المغرب عند وعندنا تجوز له أنه صلى وعليه العصر وتذكر الفايضة
منع جواز الوقتية لنا أن المانع من جواز الوقتية تذكر الفايضة بيقين وهذه فايضة بالاجتهاد لأن عند
الشافعي رحمه الله طهارة وليست بفايضة والشرع ورد بالمنع من جواز الوقتية مع النصوص مقتضية للجواز
عند الفايضة بيقين ولم يوجد وجه من في دار حرب أسلم بالفرض لا ينبغي الوجوب فأعلم
قال إذا سلم الحرب في دار الحرب ولم يعلم بفرضية الصلاة والزكاة ونحوها حتى مضى زمان ثم علم به فله ادائها
وعندنا لا يلزم ذلك له أن الجهل بالشرايع لا يمنع وجوبها كما لو أسلم في دار الإسلام ولم يعلم بالشرايع لنا أن الشرايع لا
يلزمه إلا بالسماح ولم يوجد خلافه أو الإسلام لأنه دار علم وشيوع الأحكام فأقيم مقام حقيقة العلم

محاصرون حصن كفار نوواه إقامة لشوكة فقد ثووا

قال الغزاة إذا حاصروا بلدة أو حصناً ونووا إقامة خمسة عشر يوماً كان بالمسلمين شوكة صاروا مقيمين
وعندنا لم يصيروا مقيمين له أنه وجدت نية الإقامة في محلها فتعتبر لنا أن حاكمهم تخلف عزيمتهم لا ينعزم حاله
لو اجتمع الكفار لأزجوه عن هذا المكان فلا يقدر على الإقامة وروي عن أبي يوسف رحمه الله أنه فضل الجواب
وقال لو كانوا خارج المصير لا يصيروا مقيمين ولو فتحوا البلدة وحاصروا حصناً صاروا مقيمين

ولا حق مسافر قد رجعا للظهور في المضرا ثم أربعا

قال المسافر اللص إذا نوى الإقامة في حال إيماء فاته أو أخذت ودخل مصرع للوضوح صار مقيماً يتم صلاته أربعاً
وعندنا يتمها صلاة السفر له أنه لو جعل كانه منفرد فحكم المنفرد هذا وإن جعل كانه خلف الإمام فحكمه هذا أيضاً
لنا أن ما يأتي به اللص بعد فراغ الإمام قضاءً عما لزمه مع الإمام والقضاء لا يتغير بالسفر والإقامة كمن خرج وقته
وهو مسافر فأقام فانه قفي ما عليه كما لزمه فلما فسدها ثم افتتحها أتمها أربعاً لأنه مقيم والوقت قائم وعلي هذا إذا
افتتح المسافر العصر فغربت الشمس ثم نوى الإقامة أتمها أربعاً عند وعندنا يتمها أربعين والمدار على أن القضاء
لا يتغير: مسافر في العصر عابت شمس: ثم أقام فليتم نفسه: ثم أركع ثم المقتدي: يلحقه لم تجزه بل فسدها:

قال إذا ركع المقتدي قبل إمامه ولحقه الإمام قبل قيامه لم تجزه وعندنا يجوز له أن ابتدأ الركوع وقع فاسداً حتى
لوقام قبل أن يلحقه الإمام لا يعتد به والبناء على الفساد فاسد لنا أنه شاركه في بعض الركوع وشرط الاقتداء الموافقة
في جز من الركن فصار كما لو ركع معه وقام قبله والله أعلم: ومن يؤدى النفل خلف المفترض:
ثم أتى منه فساده معترض: ثم اقتدي بنوي قضا ما فرض فهو ابتداء القضاء المستوفى
قال إذا شرع متنفلاً مقتدياً بمفترض ثم أفضل المقتدي على نفسه ثم اقتدي به في ذلك الفرض ونوى قضاء

ما لزمه بالافساد لم يكن قضاء بل كان ابتداءً نفلاً عند وعندنا يجوز ويكون قضاءً أنه لما لزمه بالشروع فقد
تجاوز الفرضان وأنه يمنع صحة الاقتداء فصار كما لو شرع وحده في نفل ثم أفضل ثم اقتدي بمفترض بنوي قضاءً
ذلك وكما لو اقتدي بهذا بعد فرائضه وشروعه في فرض آخر بنوي قضاءً ذلك لنا أنه التزم بالشروع الأول عند
الصلاة والتي يأتي به قضاء غير هذه الصلاة بخلاف ما استشهد به لأنه غير ما التزم والله أعلم بالصواب

والحيض حين الوقت لا يتسع لفرضه وجوبه لا يمنع: وفي انقطاع الحيض ما لم تغتسل فوطئها الزوجها ليس بحل:

قال الحائض إذا طهرت فليس للزوج أن يطأها ما لم تغتسل وهو قول الشافعي رحمه الله وعندنا إذا كانت أيامها عشرة
فله أن يطأها كما انقطع دمها على العشرة وإن كانت دون العشرة فله ذلك إذا مضى عليها بعد الانقطاع وقت صلاة
كامل له قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن بالشديد والاطهار لا يغتسل لنا أن القراءة بالتخفيف حتى يطهرن
أي يخرجن من الحيض فصارت القرأتان كائنتين فيجب العمل بهما فنعمل عند الاغتسال وعند الانقطاع ونقول وهو
الصحيح نعم بقراءة الشديد فيما إذا كان أيامها دون العشرة ولم يمتص عليها وقت صلاة كامل ونفل بقراءة التخفيف إذا
كان عادتها عشرة عملاً بالقرأتين جميعاً والله أعلم: وطهر ذي العذر إذا الوقت خل بطل لإيجاز الخروج:
قال طهارة المستحاضة ومن معضاها تبطل عند ذلك الوقت وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر قد ذكرنا في
باب أبي يوسف رحمه الله أن طهارة المستحاضة مقدرة بوقت الصلاة ولوقلتنا بأنه ينتقض بالخروج لا بالدخول
لأنه إذا دخل وقت الصلاة وجوابه ما مر في باب أبي يوسف رحمه الله وقوله مع قول أبي يوسف في تلك الصورة

والثاني إذا توضأت في وقت الفجر ثم طلعت الشمس فنقض طهارتها عندنا لوجود الخروج وعندنا لا ينتقض لعدم الدخول والله أعلم بالصواب لو أوجبت نفلاً غداً ثم بداه في الغد حيض لم يكن فيه قضاء

قال إذا قالت المرأة لله علي أن أصلي غداً ركعتين أو أصوم غداً فحاضت في الغد لم يلزمها شيء وعندنا يلزمها قضاء
ذلك إذا طهرت له أن صوم يوم الحيض والصلاة فيه ليس بمشروع والنذر بغير المشروع باطل لنا أنها أضافت
النذر إلى يوم مطلق غير مقرون بما يمنع صحة النذر فيصح نذرها واعتراض الحيض يمنع الأداء ما لا يمنع الوجوب
كالحبض في رمضان بخلاف ما إذا قالت لله علي أن أصوم يوم حيض لأنها أضافت إلى غير المشروع

وكوأتي الجمعة من لا تلممة: ففرضه الظهر الذي يقدره:

قال من لا يفترض عليه الجمعة إذا صلى الظهر في بيته ثم شهد الجمعة ففرضه الظهر الذي أداه وعندنا فرضه الجمعة
له أن المأمور به في حقه هو الظهر دون الجمعة فانه لا يكلف بأقامتها فكان فرضه الظهر لنا أن الجمعة فرض على كل أحد
لأنه لم يصر بالأداء الجزم عن شهودها فإذا شهد وأدى فقد قدر عليها فكان فرضه الجمعة من الابتداء
: وإن يؤدى من عليه جمعة: طهر أبعد فوطئها أعادته:
قال الحارثي الصحيح المقيم إذا صلى الظهر في أول الوقت لا يجوز فإذا فاتت الجمعة أعادها وعندنا يجوز ظهر له أن

الجمعة هو الاصل والظاهر خلف عنه فلا يجوز تقديم الخلف على الاصل الا عند العجز **لنا** ان الظاهر فرض كل يوم الا انه امر باسقاط هذا الفرض عن نفسه باء الجماعة فان اذها سقط والا فلا

ولا يجوز للإمام الجماعة ان يفرض فلو فعل فمعه

قال الجماعة اذا انفرد واعن الامام في الجمعة قبل ان يقعد قدرا للشهيد يبطل الجمعة فيصلي الظهر وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر علي ما مر في باب ابي حنيفة رحمه الله **لنا** ان الجماعة شرط الجمعة فيكون شرطان كهما كالامام والشرايط الاخر وجوابه ما مر في باب ابي حنيفة رحمه الله **وبعد موت الزوج مهما ارتدت** **بحل ان تغسله ما اعتدت** **وعكسه الاسلام حال العدة** **من المجوسية والمزنية** **فان تمت عن وطئ امراته** **بشبهة فابتليت بعدته** **وانقضت العدة بعد ميتته** **فلا يحل غسله لزوجه**

قال اذا مات الزوج ثم ارتدت امراته فلها غسله وكذلك لو حدثت مصاهرة وعندنا ليس لها غسله ومثله لو كان زوجان مجوسيين فاسلم الزوج فلم تسلم هي حتى مات الزوج ثم اسلمت او كانت تعتد عن وطئ رجل بشبهة وانقضت عدتها بعد موته او كان الزوج وطئ اختها بشبهة وكان لا يحل له وطئ امراته حتى تحيض اختها الموطوءة ثلاث حيض فانقضت حيضتها الثلاثة بعد موته فليس لها غسله عنده وعندنا لها ذلك فاذا حصل ان المقبر عندنا في حل الغسل حاله الغسل لاحالة الموت وعندنا حالة الموت **لنا** ان استحاق الغسل يثبت بالموت فيعتبر به اقلية الغسل عند الموت كالارث **لنا** ان اهلية الفعل يشترط عند الفعل لا قبله كما في حل الاستمتاع والله اعلم بالصواب **وعسب امر الولد المولي يسع** **ومقتد اكبر خمسا يتبع**

قال اذا مات وله ام ولد عتقت بموته ولزمتها العدة لها غسله وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الاول وفي قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله ليس لها غسله **لنا** انها معتدة منه فحل لها غسله كالمنكوجة والعتدة من نكاح **لنا** ان هذه عدة الوطئ لا عدة النكاح فلا توجب حل الغسل للمعتدة من نكاح فاسد قال الامام في صلاة الجنان اذا اكبر خمسا تابعه المقتدي في الخامسة وعندنا لا يتابعه **لنا** انه التزم متابعة الامام فيها يفعل فيلزم متابعتها كما في تكبيرات العيد اذا اراد الامام على مقتد المقتدي **لنا** ان هذه خطا بيقين لانه منسوخ باجماع الصحابة على الاربع فلا يتابعه في الخطا بيقين بخلاف تكبيرات العيد لانها مجتهد فيها لاختلاف الصحابة فيها ثم اذا لم يتابعه عندنا كيف يفعل عن ابي حنيفة رحمه الله فيه روايتان في رواية يسكت ويسلم مع تسليمه وفي رواية يقطع للحال تحقيقا للخالفه والله اعلم بالصواب **كتاب الزكاة**

وتلزم الزكاة في الصغار بقدر ما تلزم في الكبار

قال زفر رحمه الله يجب في الحملان والفضلان والعجايل من الزكاة ما يجب في الكبار وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر وقد مر في باب ابي يوسف رحمه الله ان النصوص الواردة في هذا مطلقة وجوابه ما

مر في باب ابي يوسف رحمه الله عليه **وان بيع سائمة بمثلها لم ينقطع بذل حكم حولها** قال اذا كان له نصاب من السائمة ومضى بعض حوله فاستبدل بمثله في باقي الحول بقي حكم الحول فاذا تم تجب عليه الزكاة وعندنا ينقطع حكم الحول فيستأنف للثاني حول على حدة **لنا** ان الثاني من جنس الاول في المائنة والاسامة فلا ينقطع حكم الحول كما استبدل الذهب بالفضة **لنا** ان بالبيع بطلت الاسامة والمطلوب من الاسامة هو الدر والنسل وقد حدثت اسامة اخرى فينقطع حكم الحول الاول بخلاف الذهب مع الفضة لانه يعدل للتجارة والغرض المطلوب بهما وهو الزرع **وتلزم الزكاة في المحود والغصب والابق والمفقود**

قال الذين المحود والعين المغصوب والمال المفقود والمنهي بعد ما دفعه في الصعارة او اودعه عند من لا يعرفه يجب فيها الزكاة يؤدونها اذا وصلت يدها اليها وعندنا لا يجب **لنا** انه ملك نصابا كاملا فلا يجب فيه الزكاة فيه لان النصوص لا تعرف **لنا** ان النصارى ليس بمالك ناري لا حقيقة ولا تقدير لانعدام دليل الثبوت وهو التكن من التجارة ولا زكاة بدون وصف الثبوت دل عليه قول علي رضي الله عنه لا زكاة في المال القمار واما نصوص الزكاة مخصوصة بفحص المتنازع فيه بدليل ما ذكرناه **والف مهر قبضت وحالت فنصفت زكاة نصف زالت** قال اذا تزوج امرأة علي الف فقبضتها ثم طلقها قبل الدخول بها بعد الحول فعليها رد مثل نصفها لا عينها لانها لا يتعين وهو دين حادث فيسقط به زكاة النصف وعندنا لا يسقط **لنا** ان الغنا شرط تيسير الاداء فيشترط عند الاداء **لنا** ان الغنا شرط لوجوب الاداء لا حقيقة الاداء ووقت وجوب الاداء عند تمام الحول ولو مضى بمائتين حقت **فخمس لكل حول تجب** قال اذا كان له ما يتأد رقه وحال عليها احوال ولم يزكها فعليه لكل حول خمسة

عنده وعندنا لا يجب في سنة الثانية والثالثة شي **لنا** ان دين الزكاة في الذرام دين لا مطالب له من جهة العباد **فصار كدين النذر والكفارة** **لنا** ان دين الزكاة مطالب له من جهة العباد علي ما عليه الاصل فان حق الاخذ في سائر الاموال كان للساعي الا انه فوض الاداء اربابها المصلحة وقد بقيت هذه المطالبة في بعض الاحوال حتى لو مر على الساعي يطالبه **والمال لا يسقط عنه واجبه لو كان لا يحكم عاد واجبه**

قال اذا وجب نصابا لرجل فلما حال الحول رجع فيه بغير قضاء لا يسقط عن الموهوب له زكاة وعندنا يسقط ولا زكاة على الواهب ايضا **لنا** انه ابطال ملكه باختياره فصار كهبية جديدة وكالاستهلاك **لنا** ان الموهوب له قد استحق عليه ملكه من الاصل فصار كانه ملك وقوله بانه مختار فيه قلنا ليس كذلك لانه لو لم يفعله اختيارا يجبر القاضي عليه واما الواهب فلانه لم يملكه في هذا الحول ودفعه الزئوف عن حياته **والعكس بالقيمة لا العداد**

قال النصاب اذا كان كيليا او وزنيا فاذا زكاة من جنسه لكن يجوز منه او اودي منه يعتبر فيه القيمة دون القدر وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر مر في باب محمد **لنا** ان الربا لا يجري بين العبد وسيد وجوابه ان الله تعالى عاملا في معاملته الاحرار ومعاملة المكاتبين علي ما عرفت **وان يكن ذو المائتين تجزأ زكاة الف لم تجزأ المستفصلا** قال اذا ملك نصابا كاملا فجعل زكاة نصيب ثم استفاد مالا آخر فجعل وتم الحول على الكل لا يجوز الا عن نصاب واحد وعندنا

يجوز عن الكل **له** ان التعجيل عن المستفاد كان قبل ملكه فكان هذا اذا قبل وجود سبب الوجوب ل ان المستفاد تبع الاصل
في حق الوجوب فليحق به في حق انعقاد الحول فصار كان الحول كله حايلا عليه والله اعلم **ولو أعار أرضه من مسلم**
للزراعة فالعشر على المسلم قال اذا اعار أرضه مسلماً ليزرعها فزرعها فعشر الخارج على المعبر عنه وعندنا

على المستعير **له** ان المستعير ملك منافع الارض بملك المعبر فصار كما لمستاجر مع المواجه على اصل ابي حنيفة رحمه الله
لنا ان الزرع قد حصل على ملك المستعير من كل وجه فكانت المونة عليه بخلاف المستاجر مع المواجه على اصل ابي حنيفة
رحمه الله لان المواجه اخذ بدله وهو الاجر فصار حايلاً عليه معني والله اعلم **وتحفظ التعيين في النذور**
لليوم والذره والفقير قال اذا قال لله علي ان تصدق بكذا غذا فتصدق به اليوم او قال بهذا الذره

فتصدق بدله او قال لله علي ان تصدق علي هذا الفقير فتصدق به علي غير ما لا يجوز عن النذر وعندنا يجوز لانه التزم
ذلك في مال مخصوص او علي فقير مخصوص او في زمان مخصوص فلزمه كما التزمنا ان الد اخل تحت النذر ما هو قربة وهو
اصل التصديق دون التعيين فيسقط التعيين ولزمته القربة **كتاب الصوم**
ولو طئ كفت اذا الفجر طلع **او ذهب النسيان فالصوم انقطع**

قال زفر رحمه الله اذا طلع الفجر وهو بخلاف امله او كان يفعل ناسياً فافتد كرافترع من غير ان يثبت فسد صومه وقال
ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يفسد صومه فيهما وابو يوسف رحمه الله معهما في النسيان دون الطلوع وقد مر في باب ابي
يوسف رحمه الله مع محمد رحمهما **وصوم شهر الصوم لا بالنية** **تحصل للمسلم للعينية**
ولو نوي في مرض او في سفره باليوم صوم شهر لم يجز

قال صوم رمضان يتأدي بغير نية للصحيح المقيم ولا يجوز للمسافر الا بالنية من الليل وعندنا لا يتأدي الا بالنية **له** ان النية
للمتعين وهو متعين في حق الصحيح المقيم فلا حاجة الى النية وهو غير متعين في حق المسافر فحتاج الى النية **لنا** قوله عليه السلام الاعمال
بالنيات ولان الواجب عليه صوم موعودة فلا وجود للعبادة الا بالنية التقرب والله اعلم بالصواب

ويسقط التكفير لو سوفرية **كرها عقيبت الفطر عدا فان نية**
قال اذا افطر في صوم رمضان متعمداً ولزمته الكفارة ثم سوفرية مكرهاً في ذلك اليوم سقطت عنه الكفارة وعندنا
لا يسقط **له** ان هذا العارض لو تارة للافطار منع وجوب الكفارة فاذا اطرأ عليه يسقط كالحيض والمرض **لنا** ان سبب

الوجوب عري عن الشبهة فلو سقط الواجب انما يسقط هذا العذر ولانه لا يجعل عذراً لانه حصل من غير صاحب الحق
وهو الشرع بخلاف الحيض والمرض لانها حصل من جهة صاحب الحق والله اعلم **وفي ابتلاع الشئ في اسنانه**
فطر وإن قل على لسانه قال اذا ابتلع الصائم ما بين اسنانه من الطعام فطر وان قل وعندنا القليل

لا يفطر **له** انه وصل المغذي الي جوفه فصار كابتلاع مسمة **لنا** ان في القليل من وجوه لانه بقي بين الاسنان فيدخل من
غير قصد بخلاف ما لو ابتلعه قصداً **ونأي يرمي في خلقه الماء يصب** **فلا فساد والقضاء واجب**
قال الصائم التام اذا صبت في خلقه الماء او جمعت النايمة لا يفسد صومه وعندنا يفسد **له** ان هذا ائذ من الناي

وفيه نص **لنا** انه وصل المغذي الي جوفه وذلك ينأ في الصوم الآن في الناي بقي صائماً بخلاف القياس وهذا ليس في معناه
لان ذلك يغلب وجوده وهذا **وفطر عند بيع باختيار** **علي الذي له الخيار الجاري**

قال صدقة الفطر في العبد المشتري بشرط اختيار علي من له الخيار فان كان لها فليبيع وعندنا يبيع علي من يشتري ملكه
له ان الخيار ان كان للبايع فالمالك له فكان عليه وان كان للمشتري فكذلك عندنا وعندنا يبيع حنيفة رحمه الله ان لم يكن
للمشتري فهو كما للمالك في حق استحقاق الشفعة في ايدار المشتراة بحجب من الدار واذا كان هو المالك او كالمالك

يجب عليه **لنا** ان صدقة الفطر يثبت على الملك والمالك موقوف فكذلك ما يثبت عليه بخلاف الشفعة لانه بطلب الشفعة
يصير مبطلاً لغيره فيملكه الا انه كالمالك قبله **وناذر الصلاة في مأوي اذا اقام في الاذن لا تجزئه**
قال اذا نذر ان يصلي في مكان فضلي في مكان هو دونه في الفضل لا يجوز وعندنا يجوز **له** انه ادى انقص مما التزمنا ان

الملتزم هو القربة والانتقال من مكان الى مكان ليس بقربة فلا يلزمه والله اعلم **وناذر اعتكاف رمضان اذا**
صام ولما يعتكف فلا قضاء قال اذا نذر ان يعتكف رمضان بعينه اعتكف بصومه فان صامه ولم
يعتكف فيه سقط عنه وعندنا يلزمه اعتكاف شهر بصوم مقصوده **له** ان النذر بالاعتكاف لا يوجب الصوم ابتداءً بل

يوجب ضرورة صحة الاعتكاف وفي هذه الصورة الصوم واجب بدونه فلا يقع نذره موجباً للصوم فكيف يجب عليه
الصوم بعد ذلك فبقي اعتكافاً بلا صوم فلا يجب عليه لانه غير مشروع **لنا** انه اذا مضى الشهر بقي التزاماً بالاعتكاف
شهر مطلق وذلك التزاماً لصحة له الابه وهو الصوم كاللزام للصلاة التزاماً للوضوء **كتاب المناسك**

ومن يصلي الظهر ثم اخرماً جازله العصر بجمع فاعلم
قال اذا صلى الظهر يوم عرفة وهو غير محرم ثم اخرم فصلي العصر في وقت الظهر جاز وعندها لا يجوز **له** ان المغفر

عن الاصل هو العصر في شرط الجمع في حق العصر **لنا** ان هذا امر ثبت بخلاف القياس والشرع ورد فيها اذا
كان محرماتهما جميعاً فاذا لم يوجد لا يجوز **وتخطب الامام يوم التروية ويوم تعريف ويوم نضجة**
وعندنا تخطب يوم السابع ويوم حادي عشر وتاسع

قال تخطب في الحج ثلاث خطب في ثلاث ايام متواليات يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وعندنا اولها قبل
يوم التروية بيوم ثم الثانية بعرفات يوم عرفة ثم الثالثة بمعي في يوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم
له ان هذه الخطبة للمؤسر الخاص وقد وجد المؤسر الخاص وشرطه هو الجمع **لنا** ان يوم التروية ويوم النحر يوم

اشتغال فكان الاجمع في القلوب بالخطبة في الايام التي عدناها **ومن يوسط فرضي المزدلفة**
تفلاً يؤذن ثانياً واستأنف قال وتجمع بين صلاة المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء
باذان واحد ولا يتنفل بينهما فان تطوع بين الفرضين بشي اذن للعشاء ثانياً وعندنا لا يؤذن له ثانياً **له**

انه غير عن السنن المشروعة فيرد الى المعهود كما في سائر الايمان **لنا** ان الجمع شرع باذان واحد وهذا القدر
لا يتبع كثير فضل فلا يجوز تغيير المشروع في الجمع والله اعلم **ويأخذ الخلق فيما قد ضمن**

حَالِقُهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَاسْتَبِينَ: قال اذا حلق راس محرم بغير امره وغمره المحلوق عليه دماً رجع به على الحالق
وعندنا لا يرجع له انه هو الذي ادخله في هذه العترة فيرجع به عليه كما اذا قتل صيداً في يد **لنا** ان هذه الكفار
وجبت للارتفاق والزينة وهما حاصلان فلا يرجع به على الغير بخلاف الصيد لان القتل لم يقع له والله اعلم
وَقَصَّ أَظْفَارَ ثَلَاثٍ فِيهِ دَمٌ لَا يَصِفُ صَاعٌ مَعَ صَاعٍ يَلْتَزِمُ:
قال المحرم اذا قص ثلاثة اظفار من يده واحدة عليه دم وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الاول وقال ابو حنيفة
رحمه الله آخر وهو قولنا عليه لكل اصبع نصف صاع **له** انها اكثر اصابع يده واحدة فيقام مقام الكل **لنا** ان الثلاث
من ايدين والرجلين قليل وانما يجب الدم في يده واحدة لا في اربع الكل وهذا دونه **وَمَحْرَمٌ يَقْتُلُ صَيْدَ مِثْلِهِ**
وَضَمِنَا جَزَاءَهُ بِفِعْلِهِ لَمْ يَرْجِعِ الصَّيْدُ فِي مِغْيَتِهِ: علي الذي اُتلفه بقيمة **له**
قال المحرم اذا قتل صيداً اخذ محرم آخر فلي كل واحد منهما جزءاً لتعرض كل واحد منهما له ولا يرجع الاول على الثاني
وهو القاتل بما ضمن من الجزاء وعندنا يرجع **له** ان الاخذ لم يملكه فكيف يرجع بالضمنان علي غير **لنا** انه اكد عليه ضماناً
علي شرف السقوط لانه كان بسبيل من الارسال فكانه هو الذي ادخله في هذه العترة فيرجع عليه كشاهدين شهدا
انه طلق امراته قبل الدخول بها ثم رجعا والله اعلم **وَمِنْكَانِ تَجْعَلَانِ فِي الْقَبَائِلِ بِلَا يَدَيْنِ فِدْمٌ قَدْ جَاءَ**
قال اذا جعل المحرم القبا على منكبيه ولم يدخل فيه يديه وجب عليه الدم وعندنا اذا لم يترك فلا شيء عليه **له** انه ليس
المخيط **لنا** انه كالزبداء وذلك مباح كوضع ثوب آخر على منكبيه قوله بانه مخيط قلنا بلي ولكن ارتفق به ارتفاق
غير المخيط والله اعلم بالصواب **وَلَا تَجُوزُ الصَّوْمُ فِي أَجْزَاءِ لِقَادِرِ الْأَطْعَامِ وَالْإِبْتَاءِ**
قال لا يجوز الصوم في جوارق الصيد اذا قد دعي الاطعام وعندنا يجوز **له** ان الصيام بذل عن الطعام في كفارة
اليمن فكذا في هذا والبدل لا يجوز مع القدرة على الاصل **لنا** ان الله تعالى ذكر بكلمة او بقوله او عدل ذلك صيماً
وذلك للتخيير دون الترتيب **إِذَا اشْتَرَى مُحْرَمَةٌ وَمَادَرِي:** قال ردلاً التحليل فيما قد شري
وَهَكَذَا نِكَاحُهُ مُحْرَمَةٍ: ليس له تحليلها ان علمه **له**
قال امة اُحرمت باذن مولاهما بحجة النفل ثم باعها ليس للمشتري ان يحللها لكن يردّها بالعيب وعندنا له ان يحللها
وعلي هذا الخلاف احرمت بحجة النفل ثم تزوجت له ان يحللها عندنا خلافاً **له** ان احرام الامة صح ولزم
لانه كان باذن المولي وكذا احرام الحرة اذا وجدت محرماً فلها ان تحرم بالنفل واذا صح ولزم لم يكن للغير ان
يبطله كالأمة اذا تزوجت باذن المولي ثم باعها المولي لم يكن للمشتري ابطال النكاح **لنا** ان الاذن انما يحتاج اليه لبقاء
الاحرام لا لابتدائه فانها لو احرمت بغير اذن المولي صح وله ان يحللها والبقاء في ملك المشتري وملك للزوج فيشترط
اذنهما ولم يوجد بخلاف مسألة النكاح لان نكاح الامة محتاج الى الاذن في الابتداء فانها لو تزوجت بغير اذن المولي
لم يصح وقد وجد الاذن في الابتداء **لنا** لو اُحرمت بغير اذن البعل فحللت وكان ذاك في النفل
ثم خرج هذين من عسايمها: فمعة تلزم في إتمامها **له**

قال اذا احرمت الحرة بغير اذن الزوج بحجة النفل فحللها ثم اذن لها فحلت من عامها لا يكون عن الحجة التي رفضتها
الابنية القضاء وعندنا يكون عن تلك الحجة ثوب القضاء **لنا** ان الحجة صارت ديناً في ذمتها فصار كما اذا تحولت
السنة **لنا** ان هذا ادائياً وقتها لان وقتها قائم فلا يحتاج الى نية القضاء قال فان فوت القضاء كان عن الاول ويلزمها
مع قضاء الحج عن كفائت الحج وعندنا لا يلزمها العمرة بنا على ان هذا اذا أعندنا وعندنا قضاء

لو جاوز الميقات ثم احرماً: والدم فيه صار حراً **له**
لم يرتفع بعوده ملكياً: وبالفساد القضاء ثانياً **له**

قال الا فاني اذا جاوز الميقات غير محرم ثم احرمت ثم عاد الى الميقات ولبي عنده لا يسقط عنه دم ترك الوقت وبين
علمائنا الثلاثة خلاف من وجّه آخر على ما مر في باب ابي حنيفة رحمه الله **له** ان الذم انما وجبت لتركه قضاء حق الميقات
وبالعود اليه لم يبين انه لم يترك فلا يسقط عنه وجوبه ما مر في باب ابي حنيفة رحمه الله وعلي هذا اذا افسد تلك
الحجة او العرة ثم قضاهما باحرام عند الميقات لا يسقط عنه الدم عندنا وعندنا لا دم عليه **له** ما ذكرنا **لنا** ان الذم
كان ناقصاً قد زال وهو الذي هو فيه كامل من سبها في صلاته فقطعها ثم اعادها بلا سهو فلا شيء عليه

وهو اذا جاوزه ثم قرن يلزمه فيه دمان فاغلب:

قال اذا احرمت داخل الميقات وقرن فعليه دمان وعندنا عليه دم واحد **له** انه ادخل التنصيف في الاحرامين
لنا ان الدم انما يجب بترك قضاء حق الميقات بمجاوزته غير محرم ومن جنانية واحدة ولو اتي مكة غير محرم
فما ايج العار اسقاط الدم: قال الا فاني اذا دخل مكة بغير احرام فله بدلك حجة او عمره ثم حج **له**
من عامه ذلك حجة الاسلام لم يسقط عنه ما لزمه بدخول مكة قياساً وعندنا يسقط **له** ان هذا واجب آخر فلا يسقط
حجة الاسلام كالمندور وكما اذا تحولت السنة **لنا** انه تدرك الفايضة في وقته لانه ما لم يحولت السنة فهو في
حد الاداء فصار كما اذا احرمت عند الميقات بحجة الاسلام بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه تقرّر في ذمته قضاء
نظير حجة المجدد انما يسقط عنه الحجة بآل الوقتية قبل الخروج فلو خرج ثم عاد فاذي الوقتية لم يسقط
عنه الحجة والله اعلم **لو قتل احلال صيد احرماً:** فلا يجوز الهدي دون القيمة **له**

قال حلال قتل صيد في احرام فعليه قيمته لانه ضامناً ولا يجوز دفع الهدي عنه كافي اتلاف حيوان مملوك وعندنا
يجوز لاطلاق النحر وهو قوله تعالى هذان بالغ الكعبة وهو في كل صيد ولا يجوز الصوم بالاجماع لانه كفارة وهذا ليس
بكفارة **له**

في قتله الصيد الذي لا يؤكل: قيمته على التمام فاغلقوا **له**
والهدي والاطعام والصوم كما: قد عرفت وأوجبوا فيه دماً **له**

قال اذا قتل المحرم صيداً غير ما كوله فعليه قيمته بالغة ما بلغت وعندنا لا يجاوزها ما قال شيخ الكرخي **له**
رحمه الله لا يبلغ دماً **له** انه صيد فكان كالمملوك **لنا** قوله عليه السلام الضبع صيد وفيه كبش اذا قتله المحرم
اوجب الشاة ولم يفصل ولنا انما نوجب ضمانه على تقدير كونه ما كوله اللحم وعلي هذا التقدير لا يزداد قيمته على قيمة

الحم

الذمة تبع لاهل الاسلام فاذا تزوجت بكاح المسلمين بغير شهود فكذلك انكاحهم لان اشتراط الشهادة في
النكاح عرف بخلاف القياس لانه توقيف مصباح النكاح على شرط وفيه منع من تحقيق مقاصد النكاح على بعض
الوجوه وجا الشرع به في النكحة المسلمين صيانة لها عن التجاخذ بنظر الهمم والذمة لا يستحق النظر مثل المسلم
فبقي على اصل القياس واما الحديث ورد في النكحة المسلمين لما ذكرنا قال اذا ارتد الزوجان معا وقعت الفرقة بينهما
وعندنا لا يقع الا اذا تعا قبا في الردة او في الاسلام له ان ردة احدهما توجب الفرقة وفي ردة واحدة احدهما
وزيادة لنا ان العرب ارتدوا في زمن ابي بكر الصديق رضي الله عنه بمنع الزكاة ولم يامرهم الصحابة بتجديد
النكحة بعد الاسلام وان ارتدوا على التعاقب لكن متى جهل التاريخ جعل كارتدادهم معا واجماع الصحابة حجة
ولان ردة احدهما توجب الفرقة بينهما لانها مع اختلاف الدين لا يأتلفان فيختل مقاصد النكاح وهذا المعنى
لم يوجد في ردة واحدة معا لانها اذا ارتدت معا واسلم معا ذلك على الألفة والمودة بينهما وفيه جواب عما
قاله **وَيَبْطُلُ التَّوْقِيتُ فِي النِّكَاحِ وَتَحْمِلُ الْعَقْدُ عَلَى الصَّلَاحِ**

قال اذا تزوج امرأة متعة معلومة جاز النكاح وبطل التوقيت وعندنا بطل النكاح لانه انما النكاح بشرط
فيه شرطا فاسدا او النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة كسائر الشروط **لَنَا** ان هذه متعة والمتعة منسوخة وهذا
لان المعنى في اثبات الحلل للاستمتاع لا لتحقيق مقاصد النكاح والنكاح الموقت بهذه الصفة باطل لان مقاصد
النكاح لا تحصل في مدة معينة حتى لو ضربا مدة لا يعيشان اكثر من ذلك عادة ويتحقق فيه مقاصد النكاح
تجوز **وَيَجْزِي مَهْرٌ قَبْضَتُهُ زَوْجَتُهُ وَوَقَعَتْ قَبْلَ الدَّخُولِ طَلْقَتُهُ**
فَعَتَقَ كُلَّ مَنْهَا فِي نَصْفِ ذَا هُ تَجُوزُ قَبْلَ الرِّدِّ حُكْمًا أَوْ رِضًا
وَعِنْدَنَا اِغْتَا قَهْرًا فِي الْكُلِّ يَنْفَعُ لَا اِغْتَا قَهْرًا هَذَا الْبَعْلُ

قاله اذا تزوج المرأة على عبد وسلم اليها ثم طلقها قبل الدخول بها عاد نصفه الي ملك الزوج بحجبه بالطلاق
حتى لو اعتقاه نفذ اعتقاه كل واحد منهما في نصفه وعندنا يبقى على ملكها وينفذ اعتقاه في كله ولا ينفذ
اعتاق الزوج قبل القبض فيه الا بقضاء او رضا **لَنَا** ان الطلاق قبل الدخول يوجب نصف المهر واعادة هـ
نصفه الي ملك الزوج وصار كما اذا لم يكن مقبوضا وفيه اجماع **لَنَا** ان ملكها كان تابعا من كل وجه بعد القبض
وبا لطلاق قبل الدخول يجب نفعه في النصف ولا ينتقض الا بقضاء او رضا كملك والمشترا بشرأ فاسدا
وَالَّتِي تَمَهَّرَتْ بِالنِّكَاحِ لَمْ تَأْخُذْ بِقِيَمَةِ جَبْرًا فَاعْلَمَنَّ

قال اذا تزوج امرأة على ثوب موصوف في الذمة فجأ بالقيمة لا تجبر المرأة على القبول وعندنا تجبر على القبول
لَنَا انها استحققت عين الثوب بالتسمية فلا تجبر على اخذ غيره كما في السلم وشرا العيب **لَنَا** ان الثوب اذا لم يكن هـ
عيناً فهو قيمته في المالية والجهالة على السواء فابها أي به تجبر على القبول فصار كحيوان الموصوف في الذمة
وفيه اجماع وروي عن ابي حنيفة رحمه الله مثل قول زفر رحمه الله وهو الاصح لان الثوب واجب في الذمة وجوبا

مستقرا كما في السلم بخلاف الحيوان لانه لا يجب ديناً في الذمة بالسلم فلا يستقر وجوبه والله اعلم بالصواب

وَإِنْ بَيَّسَ حَمْسَةً فِي الْمَهْرِ يَقْضَى مَهْرُ الْمِثْلِ لَا بِالْعَشْرِ هـ
وَإِنْ تَطْلُقَ قَبْلَ وَطْئِهَا فَهِيَ لَهَا رَهْنُ الصَّدَاقِ عَزَمْتُ فِي النِّصْفِ لَنَا

قال اذا تزوجها على خمسة دراهم يجب مهر المثل وعندنا يكمل عشرين **لَنَا** انه سمي ما لا يصح مهرأ ففسدت التسمية
وجب مهر المثل كما اذا سمي الخمر **لَنَا** ان العشرة في كونها مهرأ لا تجزي وذكر بعض ما لا يجزي كذكر كله وصار كالاطلاق
ونحوه وكما في العفو في القصاص **لَنَا** اذا تزوج امرأة على مهر سمي ورهن به رهنأ ثم طلقها قبل الدخول بها ثم
هلك الرهن تغرم المرأة نصف المهر قياسا وعندنا لا شيء عليها استقصا **لَنَا** انها صارت مستوفية كل المهر بالرهن
وقد وجبت عليها ردة نصفه با لطلاق قبل الدخول بها فغرمت ذلك **لَنَا** انه لما طلقها قبل الدخول بها يسقط
نصف المهر من الاصل وخرج نصف الرهن عن الرهن بقي نصفه رهنأ بالباقي فاذا هلك هلك به فلا تغرم شيئا
وَاحْتَلَفَ فِي شَرْطِ طَلْقِ تِلْكَ لَا يَوْجِبُ تَبْلِيغَ الصَّدَاقِ كَمَلًا

قال اذا تزوج امرأة على ألف علي ان يطلق الزوج امرأة أخرى له فلم يطلقها ومهر مثلها اكثر من ألف ليس لها إلا
ما سمي وعندنا يبلغ الي تمام مهر مثلها **لَنَا** ان طلاق امرأة أخرى لا يصح مهرأ فكان ذكره وعدم ذكره سواء **لَنَا** انها
ما رضيت باقل من مهر مثلها الا بشرط مرغوب فيه وهو طووس الفرائش والقلم لها فاذا لم يحصل فوات الرضا
فوجب تمام مهر مثلها والله اعلم بالصواب **حَرْبِيَّةٌ يَنْكَحُهَا حَرْبِيٌّ بِنَفْيِ مَهْرٍ وَجَبَ الْمَنْفَعِيُّ**

قال حربي تزوج حربية علي ان لا مهر لها يجب مهر مثلها وعندنا لا يجب **لَنَا** ان النكاح لم يشترع الاجمال كما في حقنا وهذا
نكاح فلا يعري عن المهر **لَنَا** ان لزوم المال في النكاح حكم شرعيته وهم لم يلتزموا احكام شريعتنا فلا ولاية لنا عليهم
لننكحهم فلا يلزمهم **وَالْمَهْرُ بِالْعَيْبِ الْبَاسِ يَوْجَدُ بِهِ يَرَدُّ فَاَحْفَظُوهُ وَاجْهَدُوا هـ**

قال المهر يرد بالعيب الباسي وعندنا لا يرد **لَنَا** انها ما رضيت الا بوصف السلامة فاذا فانت السلامة كان لها
الرد كما في البيع **لَنَا** انه لا فائدة في الرد لان فائدة الرد انفساخ العقد وارتفاع النقصان من كل وجه والنكاح
لا يقبل الفسخ فيجب مثله ان كان مثليا او قيمته ان لم يكن مثليا وذلك لا يخلو عن قليل النقاوت بخلاف العيب
الفاضح لان المثل والقيمة يخلو عنه بخلاف البيع لانه يفسخ بالرد **لَوْ كُتِبَ بِغَيْرِ اِذْنٍ فَحُصِّلَ**
عَتَقَ فَلَا يَنْفَعُ ذَاكَ بَلْ يَطْلُقُ وَإِنْ يَرِثُهَا أَوْ شَرَاهَا رَجُلٌ لَا يَمْلِكُ الْوَطْئُ فَإِذَا بَطُلَ
وَعِنْدَنَا تَجُوزُ إِنْ أَجَازَ ذَا هـ وَإِنْ يَفْعَلُ فِي مِلْكٍ أَنْتِي فَكَذَا هـ

قال الامه اذا تزوجت بغير اذن مولاهم اعتقت لا ينفذ النكاح وعندنا ينفذ **لَنَا** ان النكاح توقف على اجازة
المولي فلا ينفذ باجازه غير كما اذا باعها المولي بعد التزوج فاجاز المشتري **لَنَا** ان النكاح قد تم بركنه لصدون
من الامل وامتناع النفاذ حتى المولي فاذا زال حق المولي زال المانع بخلاف الشرا لانه ارتفع التوقف وبطل الشرا
ولا ننظر في ملك بات على ملك موقوف اعني ملك المتعة فيرد فغرم حتى لو كان المشتري امرأة او رجلا لا يحل له

وطيها فاجاز سفن الله اعلم **لو عتقت منكوحة مكاتبه** لم يثبت ان خيار المطالبة **قال** المكتبة اذا تزوجت باذن مولاهم غنقت فلا خيار لها وعندنا خيار العتق **ان** هذا ان كان حصل برضاها معتبرا لان نكاح المكتبة لا ينفذ بدون رضاها فلا يثبت لها خيار كالحق بخلاف الامه لانه حصل لا برضاها **لنا** انه اذا داد الملك عليها بالعق فيثبت لها الخيار وفعلا زيادة الملك عليها كالامه دل عليه ان بريرة كانت مكاتبه عايشة رضي الله عنها فعتقت فقال لها عليه السلام ملكيت بضعتك فاختراري وقوله رضيتم قلنا رضيتم باصل الملك لا بالزيادة **ومانع عدة امر الولد تزوج الاربع فاحفظ واجهت** قال اذا عتق امر ولد ولزمتها العدة بثلاث حيض ليس للمولي ان يتزوج بربع نسوة في عدتها وعندنا ذلك **له** انما معتدة والعدة ما نكح الاربع كما في عدة النكاح **لنا** ان المولي يملك التزوج بالاربع قبل عتقها مع قيام حل الوطى فبعد اولى وهذا لان المنع من الجمع حكم النكاح ولا نكاح ما هنا لان وجهه ولا من كل وجه بخلاف العدة من نكاح لانه نكاح من وجه وامان نكاح اختها في عدتها لا يجوز عند ابي حنيفة وزفر رحمهما الله وقدم في باب ابي حنيفة رحمه الله **ويثبت الحرمة بالرضاع** **إلى ثلاث حجج تساع** **قال** حرمة الرضاع تثبت الى ثلاث سنين وبين علمنا الثلاثة خلاف من وجه اخر على ما مر في ابي حنيفة رحمه الله **له** ان النصف يقتضي تقدير مدة الرضاع بحولين ونصف لقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا ثم الفطام لا يتحقق دفعة واحدة فلا بد من مدة فقد رنا ذلك بسنة اشهر لانه ادني ما يتغير به العادة **لنا** ما مر في باب ابي حنيفة رحمه الله **هـ نكاح معتل به والفرقة هـ بلاد حول قاطع للعلة هـ** **قال** اذا دخل الرجل بامرأته ثوبا بها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها فلا عدل عليها وعندنا عليها العدة **له** ان العدة الاولى قد بطلت بالنكاح الثاني والثاني لم يجب لانه طلاق قبل الدخول **لنا** ان رجما مشغول بما به حكاه الوطى في النكاح الاول لقيل من الفرائض والمعني الداعي الى وجوب العدة هذا ذات الوطى **لو ادعت نكاح زوج مرتجل** **وهرهنت لاجل نفاق قبل** **قال** اذا اقامت المرأة البينة على غيب انه تزوجها ليا مراما القاضي بالاستدانة عليه قبلت بينتها وعندنا لا تقبل **لنا** ان هذه بينة قامت على اثبات حق مقصود فتقبل كما في الدابة الوديعه **لنا** ان هذه قضا على النفاق فلا يجوز الا للضرورة وفي حق الدابة ضرورة لانها لا تقدر على النفاق على نفسها فتسلف والمرأة تقدر على الانفاق على نفسها فاندفعت الضرورة **وامرأة الغائب باستدانة** **يو مولا بالآخذ من أمانته** **قال** القاضي يا مرامرأة الغائب بالاستدانة عليه ولا يعطيها من وديعة الزوج التي كانت عند رجل وعندنا يعطيها من وديعة اذا كان المودع مقرا بالوديعة والزوجة **له** ان الزوج امر المودع بالحفظ دون الدفع وحق المرأة يصل إليها بالاستدانة لانه امر مشروع كما اذا لم يكن ثمة وديعة **لنا** قوله عليه السلام لعند ابي سفيان امرأة خدي من مال ابي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف ولان هذا مال الزوج فلها ان تنفق منه

على نفسها **لو أن مولى الأمه المطلقة** **بوا فالزوج عليه نفقة** **قال** رجل زوج امته من رجل ولم يبيوها معه بيتا حتى يطلقها ثم يواها معه بيتا في العدة فعلى الزوج النفقة وعندنا لا نفقة لها عليه **لنا** انها صارت محبوسة بحقه فلتسحق النفقة عليه كما افادها المولى بيتا معه فاخرجها الزوج ثم طلقها ثم اعاد المولى اليه **لنا** انها النفقة لم تكن مستحقة عند الطلاق فلا تسحق بالاحتباس بعد وصار كما اذا ارتدت والعياذ بالله فوكت الفرقة ثم اسلمت في العدة واجمع ان هذا الاحتباس ليس خالص حق الزوج فلا يكون مكانه من الاستمتاع بها بخلاف ما ذكر من الصورة لانها كانت مستحقة قبل الطلاق فصارت الناشئة اذا عاد اليه **وخالة الصغير من أم الأب** **أولي به فاسمعه واحفظ واكتب** **قال** الخالة اولى بالصغير من أم الأب وعندنا أم الأب اولى **له** ان الاحق به من الأب والخالة من قوم الأم وأم الأب من قوم الأب **لنا** ان الجدة أم والخالة اخت الأم وغير الأم لا يزايم الأم وفي متاع البيت مما اختصما **فانما مشكله بينهما ثم لكل أخذ ما يصلح له من ذلك المتاع فاحفظ مسئله** **قال** اذا اختلف الزوجان في متاع البيت بعد الفرقة فما يصلح للرجل فهو للزوج وما يصلح للنساء فهو للمرأة والمشكل بينهما وبين علمنا الثلاثة خلاف من وجه اخر **لنا** استويا في الدعوى والحجة **لنا** ما مر في باب ما تقدم كل واحد من اصحابنا الثلاثة والله اعلم **كتاب الطلاق سنة من كنيسة تحيض بعد ما** **توطأ بشهر في الطلاق فاعلم** **قال** زفر رحمه الله طلاق السنة في الصغير والايمة بعد وطئها بمضي شهر وعندنا له ان يطلقها للحال **له** ان وقت الطلاق السنة في حق ذوات الاقراء اذا احاضت وظهرت بعد اجماع والشهر في حق الايمة والصغيرة قايما مقام حيض وظهر **لنا** ان المانع من ذلك في حق ذوات الاقراء احتمال الندم بظهور الحمل وهو معدوم هنا وفي انقطاع الحيض ما لم تغتسل **فرجعة الأزواج تبقى وتحلل** **قال** المعتدة اذا اظهرت من حيضها الثالثة للزوج ان يراجعها ما لم تغتسل على الاطلاق وعندنا اذا كانت ايام حيضها عشرة وماتت تنقطع الرجعة بدون الاغتسال **له** اطلاق قوله عليه السلام الزوج احق برجعتها ما لم تغتسل **لنا** انه لا حيض الا من عشرة فاذا امت خرجت عن الحيض وانقضت العدة فاذا مضى عليها وقت صلاة كما يثبت حكم الطاهرات فلم يبق الحيض ايضا **لو سافر الزوج بمن طلقها رجعية فالشرع قد اطلقها** **لو ولدت معتدة الوفاة** **بعد مضي عدة الممات** **لنصف حول لم تكن نسبة ذاء** **منه وان لم تغتفر بالانقضاء** **قال** للزوج ان يسافر بالمطلقة طلاقا رجعيًا وعندنا ليس له ذلك **له** ان النكاح بينهما قايما فصارت كما قبل الطلاق **لنا** ظاهر قوله تعالى ولا تجزوهن من يوفون قال المعتدة عن وفات اذا ولدت بعد اربعة اشهر وعشرون سنة اشهر فصاعد لا يثبت النسب من الزوج وان لم تغتفر بانقضاء العدة وعندنا ان اقربت بانقضاء العدة فكذلك فاما

اذا لم تقرب بثبت النفس له ان مضي اربعة اشهر وعشرون متعين لا تقضى عدتها اذا لم تكن حاملا واذا ولدت
لسته اشهر بعد ذلك لم يتيقن بكونها حاملا فانقضت عدتها بذلك فلا يثبت نسب الولد بعد ذلك **لنا** ان الولد
يبيح في البطن لا يستبين فاذا لم تقرب بانقضت العدة حمل ذلك على معرفتها بالولد فجعلت حاملا فلا تنقض عدتها
بالاشهر لانه لا يتعين لانقضت العدة فيثبت نسبه الي سنتين **وان يقل أنت حرام ونوي**
يقوله ثنتين صح واستوي قال اذا قال لامرأته انت علي حرام ونوي به طلقين صحت نيته **عندنا**
لا يصح ويقع واحد **لنا** انه لو نوي الثلاث صح فاذا نوي الثنتين اولي لان في الثلاث ثنتين وزيادة **لنا** انه نوي
ما لا يحتمل لفظه لان الثنتين عدد والواحدة نعت فزاد لا يحتمل العدد ونية الثلاث به صحت باعتبار النوع
على ما عرف والله اعلم **وباب في قولك أنت واحد كسائر الألفاظ فيه الواردة**
قال ولو قال لها انت واحد ونوي به الطلاق كان بايئا عنده وعندنا هو رجي **لنا** انه كناية والكنايات كلها
بوابين **لنا** ان هذا ليس من الكنايات بل يصير الطلاق مضمرا فيه عند النية والمضمر كالصريح فكان رجعا
ه ووصف الطلاق حين أوقعه بالطول والعرض المراجعة
قال ولو قال لها انت طالق تطليقة طويلة او عريضة فهو رجي وعندنا هو باين **لنا** انه وصف الطلاق مالا
يقبله فلغا الوصف وبقي مطلق الطلاق **لنا** ان وصف الطلاق بالعظم فانه يقال ليس لهذا الأمر طول وعرض
ويراد به العظم فضا وكقوله عظمه والله اعلم لا يبطل التعليق بالاطلاق **والعضومنها قابل الطلاق**
قاله التخيير لا يبطل التعليق وعندنا يبطل **لنا** ان اليمين انعقدت في الملك والشرط وجد في الملك فزوال الملك
فيما بين ذلك لا يمنع نزول الجزاء كما اذا ابا لها بطلقة او طلقين **لنا** انه لم يلتزم بهذا التصرف طلاقا يبطل
حلا سيحدث بعد التصرف فلا يقع بدون التزامه بيبا انه التزم طلاقا منع عنه الشرط او محله عليه وذلك
أمر مخيف وهو الطلاق الذي يبطل جلا قايما للمال لا الطلاق الذي يبطل جلا سيحدث لانه لا يغلب وجوده

ه وعند الإبانة المعلقة بالباين الناجز غير ملحقه

قال اذا قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق باين ثم ابا لها قبل دخول الدار ثم دخلت الدار في العدة لا يقع
المعلق به وعندنا يقع **لنا** ان الباين لا يلحق الباين كما اذا ابا لها ثم خالها او على العكس **لنا** ان كلام السابق وقع بحال يصير
سببا لزوال القيد عند دخول الدار والقيد قائم عند دخول الدار فيقع من يلا له خلاف ما ذكر من المثال لان الابانة
بعد الابانة بكلام مستأنف مما يمكن حمله على الاخبار فلا يجعل انشأ خلاف التعليق السابق لانه وقع انشاء عند وجود
الشرط قال اصنافه الطلاق الى كل جزئ معين عن البدن كاليد والرجل يصح وهو قول الشافعي رحمه الله وعندنا
لا يصح **لنا** انه اصناف الطلاق الى جزئ مستمتع بالكاح فيصح كما اذا اضافت الي وجهها او فرجها **لنا** ان حكم الطلاق لو
ثبت في البدن لا يخلو اما ان يثبت ابتداء او بناء على ثبوته في اليد لا وجه الى الاول لانه لم يضاف الطلاق اليه
ولا وجه الى الثاني لانه لا يتصور ثبوت حكم الطلاق في اليد لان حكمه زوال القيد والاطلاق واليد لا توصف

بكونها مقينة او منطلقة بخلاف الوجه والفرج لانه يعتز به عن كل البدن لو وهبت لزوجها ما قبضت
من مهرها العين التي قد اقتضت فطلقت قبل الدخول عرمت لزوجها نصف الذي قد
واحكم فيما وهبت قبل اقتضا في مهرها الدين وفي العين كذا
قال المراد ان عينها فوهبت المرأة لزوجها قبل القبض او بعد او كان دينها فوهبت كله قبل القبض ثم طلقها
قبل الدخول بهاله عليها نصف المهر وعندنا لا شيء له عليها **لنا** ان الزوج بالطلاق قبل الدخول بها يستحق نصف
المهر وقد وصل اليه نصف المهر بسبب آخر فصار كما لو وهبت من اجني ثم وهب الاجني من الزوج **لنا** انه وصل
اليه عين حقه لان بالطلاق قبل الدخول تبين ان النصف مستحق له من الاصل وقد وصل اليه بتلك الجملة
ولا يصح في ثلاث السنة نيته وقوعه من جملة

قال اذا قال لامرأته انت طالق ثلاثا للسنة ونوي به وقوع الجملة في طهر واحد لا يقع في الحال بل يقع في وقت
السنة وعندنا يقع في الحال **لنا** انه نوي ما لا يحتمل لفظه لانه اتي بلفظ السنة ومنه بدعة **لنا** ان السنة نوعان
سنة في الايقاع وسنة في الوقوع يعني وقوعه عرف بالسنة فاذا نوي الثاني يصح **يتر**
وفي ميمنا لم اطلق لودكره تغليق طلقات ثلاث واستمر فأوقع الواحد وصلا
قال اذا قال لمي لم اطلقك واحد فانت طالق ثلاثا ثم قال لها موصولا انت طالق واحد ويصح الثلاث
وعندنا لا يقع الثلاث **لنا** ان شرط وقوع الثلاث زمان خالي عن التطبيق وقد وجد وكما فرغ عن التعليق قبل ان يقول
انت طالق واحد هذا زمان خالي عن التطبيق **لنا** وجهان احدهما انه لم يوجد زمان خالي عن التطبيق لان
هذا الكلام من اوله الى اخره تطبيق والثاني ان وجد لكن شرط حنثه زمان خالي عن التطبيق وهو يمكن فيه
من التطبيق ولم يوجد مثل هذا الزمان وطلقة قبل قد ومن ذكرهم مدة مستندة لا مقتصره
ه وأطول العرسين عمر اطلق في ساعتي فضل بعد الاحق

قال اذا قال لها انت طالق قبل قد ومن فلان بشهر ففقد فلان قبل تمام شهر لا يقع الطلاق لعدم الشرط وان
قد مر بعد مضي شهر يقع الطلاق مستندا الى اول شهر وعندنا يقع الطلاق مقصورا على الحال **لنا** انه اوقع الطلاق
في شهر قبل القدر فوجب ان يقع من اول الشهر كما اذا قال قبل رمضان بشهر **لنا** ان القدر وصار شرطا للطلاق
لانه لا وجود للوقت المضاف اليه الطلاق الا به وهو على خطر الوجود وهو مودوم فصار شرطا والحكم المعلق بالشرط
يقع مقصورا على طاله الشرط كدخول الدار وعلى هذا الخلاف قوله لامرأته اطولكما عمرا طالق الساعة ثلاثا اذا
مات احداهما طلقت الاخرى مستندة عند وعندنا مقتصره وذكره تطليقة ونصفا

قبل الدخول واحد لا ضعفا قال اذا قال لها قبل الدخول بها انت طالق واحد ونصفا طلقت
واحد وعندنا يقع طلقان **لنا** ان نصف تطليقة واحدة فصار كقوله واحد واحد **لنا** انه لا اسم لواحد
ونصف الا هذا فلا يكون عطف بل ايقاع لهذا العدد جملة كقوله ثنتين وعلى هذا الخلاف اذا قال انت طالق واحد

وعشرين او اثنين وعشرين واجمعوا على انه لو قال انت طالق احدي عشرة تطليقة او اثني عشرة تطليقة تقع
 الثلاث لانه اسم واحد لا عطف فيه **وَعِنْدَ ذِكْرِ عَلِيٍّ بَقِيَّ مَعْدُودِهِ لَا يَدْخُلُ الْحَدَّ فِي الْمَحْدُودِ**
 قال اذا قال لها انت طالق واحدة الى ثلاث فهي واحدة وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر له ان الغاية الاولى
 والثانية لا تدخلان في الكلام فبقي المتوسط كقوله بعث هذا الارض من هذا الحايط الى هذا الحايط **لَا مَرَّ فِي بَابِ**
ابِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ وَاعْلَمْ وَطَالِقُ ثَلَاثِينَ فِي ثَلَاثِينَ أَنْ نَوِي بِهِ الضَّرْبَ ثَلَاثَ فَاسْتَبِينَ
 قال اذا قال لامرأته انت طالق اثنين في اثنين ان نوي به الضرب يقع طلقان بالاجماع لان الطلاق لا يصح
 ظروفا للطلاق فلما الثاني وان نوي الجمع يقع الثلاث اقامة لكلمة في مقام كلمة مع وان نوي به الضرب والحساب يقع
 ثلاثا عنده وعندنا يقع ثلثان **لَمَّا انْثَنِينَ فِي الْاِثْنَيْنِ يَكُونُ اَرْبَعَةً عِنْدَ الْحَسَابِ** فيكون ايقاعا للاربعة **لَمَّا انْ**
الضَّرْبُ يَوْجِبُ تَكْثِيرَ اجْزَاءِ الْمَضْرُوبِ لَا زِيَادَةَ فِي الْعَدَدِ فطلاق له اجزا كثيرة وطلاق له اجزا قليلة **سَوَا**
وَكُلُّ يَوْمٍ طَالِقٌ أَنْتَ إِذَا **لَمْ يَنْوِ شَيْئًا كَانَ لِلتَّعَبِ يَدٌ**
 قال اذا قال لها انت طالق كل يوم ان نوي الثلاث مع ويقع كل يوم تطليقة وان لم ينو شيئا فذلك عنده وعندنا
 يقع طلقة واحدة **لَمَّا انْ** هذا ايقاع معلق بكل يوم لانه ذكر بكلمة التكرار في تكرار بكلمة **لَمَّا انْ** هذا ايقاع واحد
 الا انه وصفا لهذا الواقع في كل يوم والطالق في اليوم طالق في كل يوم فلا حاجة الى التكرار
وَمَا كُنَّا أَنْتَ كُنَّا الْيَوْمَ وَعِنْدَ **وَعَكْسُهُ إِذَا كَانَ فَرْدًا لَا الْعَدَّةُ**
وَحَنُّ فَلَمَّا فِي غَدٍ وَالْيَوْمِ لَا عَكْسُهُ تَعْدُدِيَا قُومَرُ
 قال اذا قال انت طالق اليوم وغدا او اليوم يقع طلقة واحدة في اليوم في الوجهين عنده وعندنا كذلك
 في قوله اليوم وغدا وفي قوله غدا او اليوم يقع طلقان **لَمَّا انْ** لفظة الايقاع واحدة لانه لم يذكر بكلمة التكرار **لَمَّا انْ**
 ان في الوجه الاول اذا طلقت في اليوم كانت طالقتا في الغد فلا حاجة الى طلاق آخر اما في الوجه الثاني قوله انت
 طالق غدا ايقاع الطلاق في غدا لا يصير طالقتا في اليوم فيقع طلقة اخرى في اليوم لتصير موصوفة بذلك
لَوْ شَهِدَ اَطْلَقَ بَعْضُهَا وَلَا عَيْنًا وَلَكِنَّا نَسِينَا قَبْلًا
 قال اذا شهد رجلان على رجل انه طلق احدي امرأتين يعنيها لكننا نسينا تقبل وعندنا لا تقبل **لَمَّا انْ** جملة
 المطلقة لا يمنع قبول الشهادة كالوشهد انه طلق احدها بغير عينها ولا نعملا الشهادة على التطبيق والتعيين
 وشهد اعلى احدهما فتقبل من سمع خبرين فروي احدهما **لَمَّا انْ** نعملا فتقبل على نفسها بالغفلة وشهادة الغافل لا تقبل
 ولان القاضي لا يمكنه القضاء بهذه الشهادة لانه لا يمكنه القضاء بطلاق المعينة لانها لم يشهدا عليها ولا يمكنه القضاء
 بطلاق المنكرة ليكون البيان الى الزوج لان الزوج لم يفعل ذلك والله اعلم **لَوْ عَلَّقَ الزَّوْجُ طَلَّاقَ امْرَأَتِهِ**
بِأَفْعَلٍ مِنْ غَيْرِهَا فِي صَحْتِهِ كَانَ فَرَارًا فَعَلَهُ فِي عِلَّتِهِ
 قال صحيح علق طلاق امرأته بفعل اجني فوجد ذلك في مرض الزوج كان فارا وعندنا لا يصير فارا **لَمَّا انْ** المعلق

بالشرط كالمنجز عند وجوده فصار كأنه طلقها للحال **لَمَّا انْ** حين تكلم به لم يكن حقها متعلقا بماله وحين تعلق
 حقها بموالة المرض لم يوجد من الزوج فعل فلا يصير فارا **طَلَّقَهَا بَعْدَ فَقِيلَتْ**
فَقِيَمَةُ الْعِنْدِ عَلَيْهَا حَصَلَتْ قال اذا قال لامرأته انت طالق ثلاثا على عهدي هذا فقبلت طلقت
 وعليها قيمته وعندنا طلقت بغير شيء **لَمَّا انْ** سمي ما هو مال وعجزت عن التسليم فصار كما لو سمي عند الغير **لَمَّا انْ** التسمية
 لواقع أصلا لانه لا يتصور تسليم المسمى بخلاف عبد الغير لانه يمكن تسليمه عند الاجازة والله اعلم
وَالْاِخْتِلَاعُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ لَا ثَلَاثُهُ فِي حَالَةِ اِعْتِدَالٍ
 قال المريضة اذا اختلعت على مال يعتبر من جميع المال وعندنا يعتبر من الثلث **لَمَّا انْ** هذه معاوضة لان البضع يعد مالا
 عند الدخول في ملك الزوج فكان ذلك عند الخروج **لَمَّا انْ** من التزما مال لسقوط الملك عنها لا يملك شيئا فكان
 تبرعا لا معاوضة والله اعلم **وَإِنْ يَقُولُ أَنْ شَيْئًا فَأَنْتُمْ كَذَافَاتٌ طَلَّقْتُ فَاحْكُمَا**
 قال اذا قال الرجل لامرأته ان شيئا فانتما طالقان تطلق كل واحدة منهما بمشيئتها وخدما وعندنا لا تطلق بامتنان
 كل واحدة منهما طلاقها وطلاق صاحبها **لَمَّا انْ** انه اضاف المشية الى شخصين فتقتضي انفراد كل واحد في قوله ان ركبتهما
 دأبتكما او دخلتما داركما ان الشرط مشيئتهما طلاقهما هذا هو قضية اللفظ فلا ينزل الا عند كمال الشرط كما اذا قال
 لها انت طالق ثلاثا ان شئت فطالقت واحدة لم يقع خلاف ما ذكر من المثال لان ثمة تركا الحقيقة بالعرف ودلالة
 الحال **وَطَالِقٌ أَنْتَ غَدًا إِنْ شِئْتَ** **إِنْ قَالَ فَالْمَجْلِسُ لِلتَّوْقِيفِ**
 قال ولو قال انت طالق غدا ان شئت فلما المشية في الغد ولو قال ان شئت فانت طالق غدا فلما المشية في المجلس
 والطلاق في غدا في ظاهر الرواية وقال ابو يوسف رحمه الله في الامالي عن ابني حنيفة رحمه الله لها المشية في غدها جميعا
 وقال ذفر رحمه الله لها المشية في المجلس في الوجهين جميعا **لَمَّا انْ** الطلاق مضاف والمشية مرسلة في الوجهين جميعا
 فيقتصر على المجلس وجه رواية الامالي ان المشية شرط الطلاق والطلاق في غدا فكان الشرط كذلك وجه ظاهر
 الرواية ان قوله ان شئت فانت طالق لواقصر عليه كانت المشية في الحال فاذا قال غدا ابعد ذكر الطلاق كان
 الطلاق في غدا وبقيت المشية للحال اما اذا قال انت طالق غدا فهذا تطبيق في غدا وقوله ان شئت تطبيق
 ذلك المشية فيكون في غدا ايضا والله اعلم **لَوْ خَيْرْتِ فِي يَوْمٍ وَبَعْدَ غَدٍ فَرَدَّتِ الْأَوَّلَ فَالْثَّانِي قَسَدٌ**
 قال اذا قال لها اختاري نفسك اليوم وبعد غدا فردت اليوم فلا خيار لها بعد غدا وعندنا لها الخيار بعد غدا
 انه اضاف امرأوا احد اليه وقتين فيبطل بالرد في احدهما كما اذا قال اليوم وغدا **لَمَّا انْ** هذا امرين لانه فصل بين
 كل واحد منهما بوقت لا يدخل في الآخر فلا يمكن جعله امرأوا واحدا ورده احدهما لا يكون رد الآخر خلاف ما ذكر من المثال
 لانه لم ينص له **لَوْ قَالَ طَلَّقَ زَوْجَتِي إِنْ شِئْنَا لَا يَقْتَضِي بِالْمَجْلِسِ التَّوْقِيفَ**
 قال رجل قال لغيري طلق امرأتي ان شئت لا يقتصر على المجلس ويملك عزله وعندنا يقتصر ولا يملك عزله **لَمَّا انْ**
 ان هذا توكيل بدليل انه لو سكت عن ذكر المشية كان توكيلا وحكم التوكيل ما ذكرنا **لَمَّا انْ** هذا توكيل وتفويض لانه

لما علقه بالمشية وجد حق التملك في التفويض وحكمه ما مر والله اعلم **وَمَنْعُ التَّكْفِيرِ جَبَّ وَخَصَاهُ**
وَقَطَعَ أَذْنَيْنِ لِمَا قَدْ نَقَصَا قال اذا اعتق عبداً مجتوباً او خصياً او مقطوع الاذنين عن كفارة الظهار لا
يجوز وعندنا يجوز له ان يقطع المذكر الكبير والخصاء وقطع الاذنين يجب كمال الدية فكان استهلاكاً واعتاق المستهلك
لا يجوز عن الكفارة كالا عي لنا ان المستهلك فابت جنس المنفعة اصلاً كالا عي وجنس المنفعة هاهنا قائم فان اخصي
بجامع والمجبوب يتحقق فيحصل الولد ومقطوع الاذنين يسمع فلا يكون مستهلكاً **وَالْفِي الْحَرَمِ بِالْقَوْلِ إِذَا هـ**
كَانَ تَمَامَ مَدَّةِ إِلَى الْأَدَاءِ وَلَوْ ذَكَرَتْ سَنَةٌ مُسْتَتْنِيَةً يَوْمَ مَا قَدْ أَحْتَمَ وَكَانَ مَوْلِيَاهُ
قال المحرم اذا اتي من امراته وبينه وبين تمام الحج اربعة اشهر فصاعداً ففينة باللسان وعندنا باجماع **له** انه عاجز
عن اجماع شرعاً لانه حرام عليه **لنا** انه قادر حقيقة والشرط هو العجز حقيقة حتى لا يكون ظاهراً بالامتناع عن الوطئ حقيقة
قال اذا قال لامرته والله لا اقربك سنة اياماً يصير مولى للحال وعندنا لا يصير مولى ما لم يقربها وبقي بعد ذلك
اربعة اشهر فصاعداً **له** ان الاستتناء ينصرف الى اليوم الاخير كما في قوله اجرتك هذه الدار سنة الاياماً وكذا اذا
قال هاهنا الانقضاء يوم **لنا** انه استثنى يوماً منكراً فيمكنه قربانها في اي يوم يريد فلا يكون مولى وفي باب الاجاز
صرفنا هذا المنكر الى آخر السنة تصحياً للعقد لانه لو صرف الى المنكر يفسد لجهالة المدد وفي قوله الانقضاء يوم
صرفنا الى آخر السنة عرفاً لان النقص ان يختص بأخر عرفاً **لَوْ قَالَ لَا أَقْرُبُ أَحَدِي هَآؤُلَاءِ**
هَلْ يَسْقُطُ الْإِبْلَاءُ وَطَيُّ الْبَعْضِ قال اذا قال لاربعة نسوة له والله لا اقرب احدكن صار مولى لمنهن حتى لو
قرب احداهن بقي مولى عن الباقي وعندنا صار مولى من واحدة منهن فان قرب احداهن حث ويسقط الايلاء **له**
ان قوله احدكن وواحدة منكن سواء لو قال والله لا اقرب واحدة منكن يصير مولى لمنهن كن اهد **لنا** انه اذا
احدى اليهن فصار معرفته فلا يغير بخلاف قوله واحدة منكن لانها كره في موضع النفي فيمد دل على الفرق بينهما
ان كلمة كل تصحب هذه صح ان يقال كل واحدة منكن ولا تصحب تلك فانه لا يصح ان يقال كل احدكن
هـ مَنْ قَالَ لَا أَقْرُبُ كُلَّ الْأَنْبِيعِ هـ اِبْلَاءُ وَهُوَ بَعْدُ الثَّلَاثِ فَاسْمَعِ هـ
قال ولو قال لاربعة نسوة له والله لا اقربكن فالقياس ان لا يكون مولى ما لم يطل ثلاثاً منهن وهو قول زفر رحمه الله وفي
الاستحسان صار مولى لمنهن حتى لو مضت اربعة اشهر منهن ابن جميعاً **له** انه يمكنه قربان الثلاث بغير حث لان
شرط الحث وطئ الكل فصار كقوله لامرته وامنه والله لا اقربكم الا يصير مولى حتى يطل الامة كذا هذا الثالثة قصد
الاضرار من جميعاً يمنع حثهن وهذا المعنى صار لا يطل اطلاقاً قوله لا يحث بوطئ الثلاث قلنا بلي لكن كل واحدة منهن
يحتمل ان يصير في الاربعة فكان الظلم متحققاً والله اعلم **هـ لَا يَبْطُلُ الْإِبْلَاءُ أَنْ بَانَتْ بِهِ هـ**
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَفَكَّرَ نَفْسَهُ قال اذا بان بالايلاء ثلاث مرات بانقضاء ثلاث مدد لا يبطل الايلاء
وعندنا يبطل وفي مسألة التخيير **هـ وَبَيَّنَّتِ الْفَرْقَةُ مِنْ غَيْرِ قَضَاءٍ بَعْدَ اللَّعَانِ مِنْهَا قَدْ انْقَضِيَ**
قال اذا التعن الزوجان وقعت الفرقة من غير تفريق القاضي وعندنا لا يقع الا بتفريق القاضي **له** ان الفرقة

حكم اللعان لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابداً وقد وجد اللعان **لنا** ما روي عن النبي عليه السلام انه
فرق بين هلال ابن امية وامرته بعد اللعان ولو وقعت الفرقة بدونه لما صح تفريقه ولان هذا الحالف بين
العاقدين فلا يوجب الفسخ الا بقضاء كالبيع والله اعلم بالصواب **كِتَابُ الْعَتَاقِ**
هـ لَوْ شَهِدَ أَعْتَقَ بَعْضُ هَوَلا هـ عَيْنًا وَلَكِنَّا نَسِينَا قِيلًا هـ
قال شاهدان شهدا انه اعتق احد عبده بعينه لكننا نسينا تقبل هذه الشهادة وعندنا لا تقبل وقد مرر المسئلة
في الطلاق **هـ وَالْعَتَقُ لَوْ عُلِقَ بِالشَّرِيِّ هـ صَحَّ وَكَانَ الْفِعْلُ فِيمَنْ يَشْرِي هـ**
قال اذا قال لامة الغيران تسريتك فانت حرة فاشترها ثم شراها عتقت وعندنا لا يعتق **له** ان التسري
لا يصح الا في الملك فاضافة العتق اليه كالاضافة الى الملك **لنا** ان التسري ليس بسبب الملك الا انه يقع في الملك
غالباً فلا يكون اضافة الى الملك ولا الي سببه كما اذا قال ان وطيتك **هـ وَبَاطِلُ لِلرَّجُلِ الْمُخَاطَبِ هـ**
هـ اِعْتَاقُهُ ابْنُ عَبْدِ الْمُكَاتِبِ قال اذا اعتق المولى ابن المكاتب الذي ولد في كتابته او ولد الذي
اشتراه لا يصح اعتاقه وعندنا يصح اعتاقه **له** ان المكاتب ان ياخذ اكساب ولد ما دام مكاتباً فاذا اعتقه المولى
قد ابطل حقه **لنا** ان القصد من الكتابة واستحقاق الاكساب عتق المكاتب وعتق اولاده وهذا تحقق هذا المقصود
فكان راضياً به **هـ وَلَوْ جَنَى الْمُكَاتِبُ مَرَارًا تَكَرَّرَتْ قِيمَتُهُ تَكَرَّرًا هـ**
قال المكاتب اذا جنى جنايات يلزمه لكل ولي جنائية قيمته تامة وعندنا يجب لكل قيمة نفسه مرة واحدة
له ان القاضي لو قضى الاول بغيره ثم جنى في قيمة اخرى فكذا اذا لم يقض واجامع بينهما رعاية حق كل واحد
منهما **لنا** ان جنايات العبد تتعلق برقبته دفعا للضرر عن المولى الا انه اذا امتنع بغير القيمة وهذا المكاتب لم
يمنع الارقبته واحدة فلا يغرم الا قيمة واحدة بخلاف ما اذا قضى الاول لانه صار دينا عليه مطلقاً وصارت رقبته
فارغة وهذا شغل مبتدأ والله اعلم **هـ وَمَا جَنَى مُكَاتِبٌ وَهُوَ خَطَا هـ يَوْخَذُ بَعْدَ الْعَجْرِ مِنْ غَيْرِ قَضَاءٍ هـ**
هـ لَا يُؤْمَرُ الْمَوْلَى بِدَفْعِ أَوْفِدَاءِ قال المكاتب اذا جنى جنائية خطا لم يحجز قبل ان يقضي عليه بشئ فهو من
عليه مخاطب به للحال وعندنا يخير مولا بين الدفع والعدا **له** ان جنائية المكاتب توجب عليه قيمته لو دفع
الى القاضي يقضي به فلا يسقط بالحجز كما اذا قضى به **لنا** ان موجب جنائية العبد تتعلق برقبته وانما يصير دينا مطلقاً
بقضاء القاضي فاذا حجز قبل القضاء بقي متعلقاً برقبته فيختر مولا كالعق من الاصل **هـ**
هـ وَارِثُ مَرْثَةِ يَوْلي عْبْدٍ هـ كِتَابَةُ فَالْقَتْلُ مُضِي عَقْدٍ هـ
قال مسلم ارتد والعياذ بالله وله عبد فكانت ابنته ثم قتل المرتد جازت الكتابة وعندنا لا يجوز لادن الابن ورث
مال المرتد من وقت رذته فكان مكاتباً لملك نفسه **لنا** انه كان ملك الاب حال كتابته وانما يثبت الارث عند
القتل والحسوة بدار الحرب فكان تصرفاً في ملك الاب والله اعلم **هـ مَكَاتِبٌ يَلْحَقُ بَعْدَ رَذِيَّتِهِ هـ**
هـ يَدُ ارْحَبٍ فَهُوَ مِثْلُ مَيْتَةٍ هـ قال المكاتب اذا ارتد ولحق بدار الحرب جعل لوته فيودي بدل

الكتابة من كسبه وحكم بعثته وعندنا يتوقف فيه فان مات فقبل ذلك وان عاد مسلماً اتي بنفسه وعقوله ان
 حقوق الميراث بداد الحرب كونه فذلك المكاتب المرتد لنا ان الكتابة تعلق بها حقه وحق المولى واحتمال العود
 مسلماً قابلاً يجب رعاية حقهما بالتوقف حتى يؤدّي للعقاق ووقف في قولنا حتى يقال قد تلفت
 لو قال ان مات فلان او انا فانت حر فموتك بيبر لنا
 قال اذا قال لعبد اذ مات فلان او مت انا فانت حر صار مدبراً وعندنا لم يصير مدبراً له ان عتقه تعلق بموت
 كل واحد منهما على الافراد والتعليق بموت المولى يوجب التدبير لنا ان احتمال موت فلان قبل موت المولى قائم وعلي هذا
 التقدير لا يكون مدبراً كذا اجواب قبل موته كذا فلا يجوز فيه بيع وشراء
 قال اذا قال لعبد انت حر قبل موته بثلاثة ايام او قال بيوم او قال بشهر فضمت تلك المدح صار مدبراً مطلقاً عندنا
 هو مدبر مقيده انه تعلق عتقه بموته وهذا هو المدبر المطلق لنا ان التدبير المطلق هو ايجاب العتق عند الموت
 مطلقاً من الابتداء وهذا التعليق بشرط قد يوجد وقد لا يوجد فلا يكون ايجاباً مطلقاً فيقبل الفسخ والله اعلم
 مدبر الذي حين يحكم عليه بالقيمة حين يسلم
 حر وقلنا انه مكاتب ما لم يسلم ما به يطالب
 قال الذي اذا اسلم مدبر الذي او امر ولد قضي عليه بالسعاية وعتق للحال فيسعي وهو حر وعندنا صار كالملك
 بعد القضاء بالسعاية فالمرء يود لم يعتق له انه بالاسلام صار واجب الزالة عن ملكه وتعذر الزالة بالبيع فتعين
 بالعتق فيعتق للحال تحقيقاً للزالة لنا انه لو عتق للحال يتكاسل في السعاية فيؤدي الى تعطيل حق الولي فيتوقف
 عتقه على الاداء رعاية للحالين كتاب المكاتب ولو قضي في قاسد المكاتب
 للعق ما شرط فيه صاحبه وذاك فوق قيمة المحل كان له استرداد ذاك الفضل
 قال اذا كاتب عبد على الف وعمل خدمته ابداً فمضت الكتابة لانه شرط يخالف قضية العقد فان اذني لالف
 عتق بحكم الشرط فان كان الالف اقل من قيمته ياخذ المولى منه تمام القيمة بالاجماع لان المقبوض بحكم العقد الفاسد
 مضمون بالقيمة وان كان اكثر من القيمة يسترد المكاتب الفضل عند زفر وعندنا لا يسترد له ما ذكرنا ان العقد
 الفاسد يوجب ضمان القيمة لا الاكثر كالباع لنا ان العتق هنا حصل بحكم الشرط وهو اداء الالف فلو استرد شيابطل
 بعض الشرط فلا يعتق بخلاف البيع لان معنى الشرط فيه غير مراد كاتب عبد بن علي ان يجزاه
 ان ادبا عتقا ومهما تجزاه رد الى الرق فاؤدي واحده نصفاً فذلك للعقاق واحد
 قال اذا كاتب عبد له كتابة واحدة على الف على ان ادبا عتقا وان تجزاه في الرق فاؤدي احدها حصته
 يعتق وعندنا لا يعتق واحد منهما ما لم يصل كل بدل الكتابة الى المولى ان كل واحد منهما التزم حصة نفسه لا
 حصة الآخر فيعتق باء احصته لنا انه علق عتقهما جميعاً باء اكل بدل الكتابة فلا يثبت شي من الحكم الا بوجود كمال الشرط
 ونظير ما ذكرنا فيمن قال لا مرايتن له ان شيئا فانتا طالق او لعبد يد ان شيئا فانتا حر ان فثبات احدهما او

شأ احدهما لا يقع الطلاق والعتق عندنا خلافاً له كتاب الايمان وقوله اشهد ما لم يقل
 بالله ليس باليمين فاعقل قال اذا قال احلف لا فعلن كذا او اقسم او اعزم او اشهد لم يقل
 بالله لا يكون يمينا عندنا وعندنا هو يمين بالله ان احتمال الحلف بغير الله تعالى ثابت لنا ان الحلف المشروع هو الحلف
 بالله فعند الإطلاق يصرف اليه دل عليه قوله تعالى يحلفون لكم لترضوا عنهم وقال الله تعالى اذا قسموا ليصر منكم
 مصحين وقال الله تعالى قالوا لشهد انك لرسل الله ثم قال اخذوا ايما قسم جنة جعل ذلك القدر يمينا
 وقوله اعنته عني بكذا ليس عن الامر ان اعنتك ذا
 قال ومن قال لغريم اعنتك عبدك عني على الف درهم او بالف درهم فقل لا اعتقت يقع العتق عن المأمور والولاء
 ولا يلزمه الالف وعندنا يعتق عن الامر والولاء ويلزمه الالف ان الامر لا يملك العبد وقد قال عليه السلام
 لا عتق فيما لا يملكه ابن اذر لنا ان الامر يطلب منه الاعتاق عنه بواسطة اثبات الملك له والمأمور اياه باثبات
 العتق عنه بواسطة اثبات الملك له وامكن تصحيح ذلك فيصح وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف
 ومعتق الرقاب عن ايمان ليس عن الجمع ولا الوحدان
 قال اذا حث في ايمان ولزمته كفارت فاعتق رقاباً عنهم ولم يعين عن كل واحد واحد لا يجوز عن الكل ولا عن
 البعض وعندنا يجوز عن الكل انه لما اعتق عن الكل انقسم كل اعتاق عليهم فكان اشقاصاً وانه لا يجوز كما في الكفا
 المختلفة لنا ان الواجب عليه تكميل العقد دون التعيين لان الجنس متحد والتعيين لا يفيد عند اتحاد الجنس وقد
 وجد تكميل العقد بخلاف الكفارات المختلفة لان التعيين مفيد فيشترط والله اعلم
 من يعط كل واحد من عشرة صاعاً عن اهلين فهو اهدره
 وعنهما جاز لذي محمد وصاحبه جواراً عن مفرد
 قال اذا كان عليه كفارتان ليمينين فاطم عشرة مساكن عن كل واحد صاعاً عنهما لم يجز لما مر لا عنهما ولا عن
 احدهما وعندنا يجرهما الله بجوز عنهما وعندنا يجرهما الله بجوز عن احدهما وقد مر في باب مفرد
 والمستحيل عادة لا يعتق فيه يمين الناس فاحفظ واجتهد
 قال اذا قال لا حولن هذا الحجر ذهباً او لأمسن التما لم يعتق يمينه وعندنا لا يعتق ونحو الحال له انه
 محال عادة فلا يعتق عليه اليمين كالحال عليه حقيقة وهو قوله لا شربن الماء الذي في هذا الكور اليوم وليس
 فيه ما لنا انه متصور في الذم فاعتق يمينه عليه الا انه عجز بحكم العادة فيجوز خلاف المستحيل حقيقة
 لانه لا يتصور حقيقة ولا تكون هبة في الحلف الا بقبض وقبول فاعرف
 واي في الشراء والشراء فاسداً فالقبض شرط الحث فاحفظ راشداً
 قال لو حلف لا يهب فلان فوجب ولم يقبل لا يحنث وعندنا يحنث له ان تمام الهبة بالقبول فلا يحنث بدو
 كما في البيع لنا ان الهبة تملك وانه يتم بالملك الا ان القبول شرط ثبوت الملك لا شرط وجود الهبة فصار

كالاقرار والوصية بخلاف البيع لانه اسم تملك بعوض قال ولو حلف لا يبيع او لا يشتري لم يثبت
بالفاسد من ذلك قبل القبض وعندنا يثبت به الملك والمالك يثبت بعد القبض لنا انه يبيع وشرا
حقيقة الا ان ثبوت الملك توقف على القبض وعلى هذا الخلاف البيع بشرط اختيار **كتاب الحذو**
شهادة الرجال والنسوان **ترد ان قامت على الاحصان**
قال زفر رحمه الله الاحصان لا يثبت بشهادة رجل وامرأتين وعندنا يثبت له انه شرط في معنى العلة لانه يوجب
تعليط الجنابة فيلحق بالعدة وهو الزنا في شرط الذكوة لنا انه شرط الاهلية لان الزنا به يصير اهلا للزوم
واحكم لا يضاف الي الاهلية فكيف يضاف الي شرطها فتدعوى تمامه في طريقة الخلاف وعلى هذا الخلاف اذا رجع
شهودا لزنا وشهود الاحصان بعد الزمان على شهود الزنا وعندنا على شهود الزنا والا حصان جميعا
والشاهدون بالزنا ان رجعوا من بعد رجيم لم تحددوا فاسمعوا
وهتم مع الشهود بالاخصان **في الحرم مما رجعوا سيان**
قال اذا شهد اربعة بالزنا فرجعوا اربعة واحد منهم لا يجب حدة القذف وعندنا يجب له انه لم يكن قاذفا
حين شهد لان كلامه وقع شهادة وبعد ذلك لم يوجد منه القذف لانه بالرجوع ينفي عنه الزنا لنا انه صير ذلك
الكلام قذفا في الحال فصار كالمالك اذا كذب نفسه بعد ما فرق القاضي بينهما مجد وان كان ينفي القذف
للمالك **وشاهدوا الزنا متى ما اختلفوا في موضع الفعل فصر قذفا**
قال اربعة شهدوا على رجل بالزنا واختلفوا في المكان او الزمان لم يقبل بالاجماع وحده ووجد القذف عنده
وعندنا لا يجدون له انه متى لم يثبت الزنا بقوله صرا واذا قذفه لنا انهم جاؤوا بحجج الشهود الا انهم لم يقبلوا
للسبب فبقي حكم الشهادة في نفي احد عنهم وعلى هذا اذا شهدا لقتل بذلك بخلاف رجل وامرأتين والعميان
والعبيد والمخدومين في القذف لانه لا شهادة لهم واما الفاسق له شهادة والله اعلم
ولو زني في ملك امرأ أو اب فقال قد ظننت حلا يضرب
قال اذا زني بجارية والدم او والدته وقال قد ظننت انها تحل لي حذو وعندنا لا حذو له انه وفي حرام لا تاويل
فيه فكان زنا كوطي جارية الاجنبي بخلاف جارية الابن لانه فيه تاويل لقوله عليه السلام انت ومالك لا يبيك لنا ان
فيه شبهة الاشتباه باعتبار كثرة البساطة بينهما فاذا ادعى يعتبر واه اعلم **والابن لو ساهل في قذف الاب**
لم يركب الابن حق الطلب قال اذا قذف ميتا وله ابن وابن ابني فبقي الابن ليس لابن الابن ان يطالبه
باحد وعندنا له ذلك ان الحق للاقرب فاذا ابطال بطل كولاية الاعتراض في الكفاة لنا ان حق المطالبة انما
يثبت دفعا لما يلحقه العار فكان له حق المطالبة مما يدفعه والله اعلم **ومن يقل لقاذف لقد صدق**
حذو كما لو كان بالقذف نطق قال رجل قذف رجلا فقال اخرصدت حد القاذف والثاني ايضا وعندنا
لا حذو الثاني له ان تصديق القذف بمنزلة قذف لنا انه ما ذكر المتدوف فلا يصير قاذف له حتى لو قال صدقت

وهو كما قلت حذو والله اعلم بالصواب **كتاب السرقة ولو اقربنا او سرقة**
تقاد ما ردك قول الفسقة قال زفر رحمه الله اذا اقربنا متقا دما وبسرقة تقادمت لا يجب الحد
وعندنا يجب له ان يظن بشيئين باليقينة والاقرار وانه لا يظهر باليقينة بعد ما تقادمت العمد وكذا بالاقرار لنا
انه اقرار لا يثبت فيه فتقبل بخلاف الشهادة لا تهاوت لتهمة الضعيفة لانهم متى لم يشهدوا في الابتداء او اقرارا
الستر تحمل شهادة تهم على ذلك واليه اشار عمر رضي الله عنه بقوله انما شهود شهدوا على حد ولم يشهدوا به عند حضر
فانهم شهود ضغن فلا شهادة لهم **وليس يستوفي بدعوى المودع قطع يد السارق فاسمعه ورجع**
قال السارق من المودع والمستجير والمضارب والمستبضع والمرقن لا يقطع خصومة ما ولا وعندنا يقطع له
ان شبهة الاذن بالاخذ او التملك من المالك قائم عند خصومة هؤلاء والقطع لا يجب مع الشبهة لنا ان من سرقة
ظهرت نجحة كماله وهي شهادة رجلين عند خصومة معتبر لان هؤلاء حق الخصومة لا عادة حقهم في الانتفاع
او اعادة يدهم كماله سواء واذا ظهرت السرقة يجب القطع بالنقض وما ذكر من الشبهة قلنا هذا مجرد وهم لا امان
عليه وهذا التقدير لا يثبت الشبهة لانه في كل موضع وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف
ولو زني الداخل ثوبا واخذه بعد اخروجه لم تجب قطع وجده
قال السارق اذا دخل الدار واخذ المال فلما انتهى الى الباب رماه ثم خرج واخذ لا يقطع وعندنا يقطع له انه لا
يجب القطع بالبري لانه لو تركه لا يجب ولا يجب باخذ لانه اخذ من السكة كما لو اخذ غنم لنا انه صار محررا من
الحرم بميمه فتمت السرقة بخلاف ما اؤلم باخذ لانه تضيق وليس بسرقة والله اعلم **كتاب الوديعه**
لو وجد الامانة المؤمن عند سؤال الاجنبي يضمن
قال زفر رحمه الله اذا قال اجنبي للمودع اعندك وديعه فلان فقال لا يضمن وعندنا لا يضمن له انه وجد الوديعه
فيضمن كما لو كان المالك حاضرا او كاستهلاك عند غيبته لنا ان محمود الوديعه عند الاجنبي من تمام الحفظ لانه
رما يخاف على الوديعه من جهته فلا يكون سببا للضمان بخلاف المحمود حال حضرة المالك **كتاب العارية**
وما المعير للبناء لو دفع موقتا بصا من اذ رجع
قال زفر رحمه الله اذا اعار رصه للبناء او للفرس وبين له وقفا وبني وغرس ثم اراد ان يسرقه قبل الوقت فله ذ
ويامر بقطع بناءه وغرسه ولا يضمن شيئا وعندنا يضمن له قيمة بناءه وغرسه له انه متى بني وغرس مع علمه
ان له حق الاخذ متى شا فقدر رضي بقلعه ولو ظن بخلاف ذلك كان مغيرا للمغروا فلا يرجع عليه ضار كغير الموقت
لنا انه لما وقت له وقتا فالظاهر هو الوفا بما وعد وقد اعتمد على قوله ووثق به فاذا اخلفه فقد غره
فيرجع عليه بخلاف غير الموقت **والمستجير لو تعدي ما شرط من موضع وعاد فالغرم سقط**
قال اذا احتار دابة الى مكان معلوم فجاوزها ضمن فلو عاد الى ذلك المكان بري وعندنا لا يبرأ الله انه امين
خالف ثم عاد الى الوقف فصار كالمودع لنا انه لما انتهى الى ذلك المكان لم يبق العقد فاذا عاد الى ذلك المكان لم يوجد

الرد إلى المالك ولا إلى نايبه بخلاف المودع لأن الأمر واحد هو باقي حالة الخلاف لما عرفنا **كتاب الشركة**

لو شارك الحياط والاشكاف يفسد إذ في العمل اختلاف

كذا الدنانير مع الدراهم والخلط شرط في اتحاد قايوم

قال إذا اشترك الحياط والاشكاف شركة تقبل لا يجوز وعندنا يجوز الشركة وعلى هذا الخلاف إذا اشترك بمالين مختلفين كالدراهم والدنانير تجوز الشركة عندنا خلافاً له وعلى هذا الخلاف إذا اتحد المالكان ولم يخلط مع عندنا ولا يصح عندنا أن الشركة في الخلطة لغة ولا خلطة عند اختلاف المال والعمل وبدون الخلطة لا يتحقق الشركة **لنا** أن أول هذا العقد توكل بالنصرف وأخرج اشتراك في الترخ فصار كالمضاربة فلا يشترط اتحاد المال والخلط **لو كان رأس المال أثلاثاً وقدره قال بأن الترخ نصفان فسد**

وشرط ثلث الترخ والمال سوا **بفسده والعملان هكذا**

قال زفر والشافعي رحمه الله لا يجوز اشتراط المساواة في الترخ والمالان على التفاوت ولا على العكس وعندنا يجوز **له** أن اشتراط الوضعية على هذا الوجه لا يصح فكذا الترخ **لنا** قول علي رضي الله عنه الترخ على ما شرط العاقدان والوضعية على المال ولأن صاحب الكثر المالكين يصير كانه قال للأخيراً عمل أنت في مالك والترخ لك وأنا أعينك فيه وأعمل في مالي على أن لك ربع ربحه وأنا أعينك فيه أيضاً وهو جائز فيكون معني المضاربة فيصح على هذا الوجه بخلاف شرط الوضعية لأنه شرط زيادة الضمان بغير سبب والله أعلم **كتاب الصيد والذبائح**

لو رمي صيداً معافوقاً على ارتداد لم يحل فأسمعاه

وعندنا حل وكان من سبق ما يملكه دون الذي قد التحق

قال رجلان رميا إلى صيد معافوق بالصيد سهم أحدهما قبل الآخر ثم وقع سهم الثاني فمات لا يحل أكله وعندنا يحل أكله وهو الأول **له** أن الأول أخرجه من أن يكون صيداً وقد مات بحرين وجرح الثاني ذكاة اضطراري بعد ما خرج عن كونه صيداً فيشترط ذكاة الاختياري فاجتمع المحرم والمباح فيهرم كما لو تعاقبا في الرمي والإصابة جميعاً **لنا** أنها إذا رميا معافوقاً اجتمع الفعلان في حال كونه صيداً والذكاة هو الفعل فقد وجد من كل واحد منهما ذكاة **له** الاضطراري في الصيد فيحل وهو الأول لأنه مجزؤه والله أعلم **ولو رمي الذئب ولكن نضله** **لو أصاب صيداً الترحل أكله** قال إذا رمي خنزيراً أو أسداً أو ذئباً فأصاب صيداً أو قد كان سمي عند الرمي لم يحل أكله وعندنا يحل أكله **له** أنه رمي إلى ما لا يؤكل لحمه وهو ليس بذكاة فصار كإرمي إلى آدمي أو كلب **لنا**

أنه رمي إلى الصيد وأصاب صيداً فيصير فعله ذكاة بخلاف الكلب والادمي لأنه ليس بصيد والله أعلم

كتاب الأضحية **ولو نشاة الغنص ضحى ودفع قيمته لم تجزه ما قد صنع**

قال إذا غضب شاة وضحي بها ثم ضمن قيمتها لم تجز عن الأضحية وعندنا يجوز **له** أنه لم يكن ملكاً له عند التفجئة **لنا** أنه ملكها بأداء الضمان مستند إلى ذلك الوقت لما عرفنا **كتاب الهبة**

وإن هبت شيئاً بشرط العوض جاز وإن شاع وإن لم يقبض

قال زفر رحمه الله الهبة بشرط العوض بيع ابتدأ وانتهى وعندنا هو تبرع ابتدأ ببيع انتهت حتى لا يجبر على التسليم ولا يملك قبل القبض ولا يصح في المشاع ولا يثبت فيها الشفعة فإذا انقضى الآن بثلث أحكام البيع وصورته أن يقول وهبت هذا لك علي أن تعوضني كذا أو اجمعوا علي أنه لو قال وهبت هذا لك بكذا أنه يبيع **له** أن هذا التملك ببدل من الاستدانة لأنه ذكر البديل فكان بيعاً كقوله وهبت بكذا **لنا** أن الهبة تملك بغير عوض وقد وجد أنه طلب منه أن يملكه بدلاً مما لم يملك ذلك فلا يصير عوضاً فلا يصير بيعاً بخلاف قوله بكذا لأنه تملك بعوض

و يرجع الواهب في نصف الهبة إذا استحق النصف مما توبه

وعندنا في الكل عاد إن يرد ما بقي الآن ولا لم يعد

قال وإذا استحق نصف العوض يرجع الواهب في نصف الموهوب وعندنا لا يرجع في نصفه لكن له أن يرد ما بقي من العوض ويسترد كل الموهوب **له** أنه لو استحق كله يرجع عليه في كل الهبة فإذا استحق نصفه يرجع في نصفه **لنا** أن الشركة عيب ولو مرض بها المعوض جث عوض طلباً للسلامة في الكل فلما الواهب فاشترط في العوض شيئاً جث وجب **وإن يقل مالي وميلكي صدقة تناول الكل لما قد أطلقه**

قال إذا قال الرجل جميع مالي صدقة أو جميع ما أملكه صدقة يقع على كل مال له وكل ما يملكه وعند أبي حنيفة وكذا رحمه الله يقع على كل مال الزكاة والعشر وقال أبو يوسف رحمه الله في المال كذلك وفي الملك يقع على كل ما يملكه وقال مالك رحمه الله يتصدق بثلث ماله وقال الشعبي لا يلزمه شيء وقال الشافعي رحمه الله أن علقه بشرط المنع كان يميناً وإذا حنث كان عليه كفارة كما في قوله علي حجة أو صور الدرهم علي ما مر وجه قول الشعبي أن عين ما تلفظ به لا نظيره في الشرع وجه قول مالك اعتبار هذا بالوصية الواجبة وجه قول زفر رحمه الله أن اللفظ عام فيعمل بعمومه **لنا**

أن التذراً اقتداً بالمشروع والصدقة الواجبة في الشرع متعلقة بالمالك فمختص بما ذكرنا وهي الزكاة فينصرف إليه كما في قوله عليه السلام ما توارب عشرين أو ثمانين ينصرف إلي أموال الزكاة كذا هذا إلا أن أبا يوسف رحمه الله يقول لفظ الملك أعم من لفظة المال فيستعمل **لو قال عني سمن العبد ولا**

رجوع للواهب فيه قبلاً وكذب الواهب في مقالته إن الذي وهبته كالحية

قال إذا وهب عبداً أو سملته إليه ثم اختلفا بعد زمان وقد أراد الواهب الرجوع فيه فقال الموهوب له كان صغيراً فكبر وحن عني وزيادة مانعة من الرجوع وانكر الواهب ذلك القول قول الموهوب **له** وعندنا القول قول الواهب **له** أن الواهب يدعي هبة شتمين الأصل والزيادة وهو ينكر فصار كما لو قال الموهوب له بليت فيه أو صبغت وانكر الواهب **لنا** أن الموهوب له يدعي لزوم العقد وبطلان الرجوع هذا هو الأصل والواهب ينكر والكنز ليس بشي يقصد ليصير مديني بخلاف ما استشهد به **كتاب البيوع** **وأجوز لو أسلم فيه عدداً**

أو ينض طير لم تجز بل فسد قال زفر رحمه الله إذا أسلم في الجوز والبيض عدداً لا يجوز وعندنا يجوز

له انهما يتفاوتان في الصغر والكبر فلا يرتفع التفاوت الا بالوزن لنا انه عدي متقارب لا تجري فيه المنازعة
ولهذا يضمن مثله عند الاتفاق فيجوز السلم فيه **لو اخرج احيار عن عقد السلم**
بعد الدخول فالفساد ما انعدم والأجل المجهول في البيع اذا استقط لم يرفع فساد العقد
وقال إسقاط خيار الأبد قبل الثلاث ليس رفع المفسد
قال اذا اتم بشرط الخيار لا يجوز لانه يمنع وجود القبض المستحق فلو اسقط من له الخيار قبل ان يفتقرا عاد الى الجواز
عندنا وعند لا يعود وهو قول الشافعي رحمه الله وعلي هذا اذا باع بشرط الخيار ابد اتم اسقط الخيار قبل مضي ثلاثة
ايام وعلي هذا اذا باع الى اجل مجهول ثم اسقط الاجل قبل حلوله **له** ان البيع وقع فسادا فلا ينقلب جائزا كما اذا باع
وشرط فيه الحرج فاسقطه **لنا** انه اسقط المفسد قبل تفرغ جعله كان لم يكن دل عليه ان في الاجل الصحيح والخياره
الصحيح اذا اسقط بعد مضي بعض المدة جعله كان لم يكن الا في هذا الوقت ويتم البيع كذا هذا
لو عذر المسلم فيه بعد ما حل فقد جاز الفساد فاغلام
قال اذا حل اجل السلم والمسلم فيه موجود فلم يقبضه حتى انقطع ينفسخ السلم وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله
وفي ظاهر الرواية عندنا له الخيار ان شاء يترتب حتى يعود وان شاء فسخ واخذ راس ماله **له** انه صار كالسلم في المنقطع
فينتقض **لنا** ان هذا تعتبر المعقود عليه بعد صحة العقد فيوجب التخيير دون الفسخ كالأباق وغيره والله اعلم
وذكرهم زيف يرد في السلم بعد فراق ثم يستبدل ثم
فانه منتقض بقدره ولم يعد الى الجواز فادره
قال اذا وجد بعض راس مال السلم زيوفا بعد ما افترقا فدره وهو قليل انتقض السلم بقدره وبين علمائنا
الثلاثة خلاف من وجه آخر ذكر في باب ابي حنيفة رحمه الله ان القبض انتقض من الاصل وجعل كان لم يكن فصار
كالرصاص وجوابه ما مر في باب ابي حنيفة رحمه الله والله اعلم **ولو قال سلم اثم قبل**
مكان رأس ماله الغير تجل قال اذا تقايلا السلم ثم اخذ مكان راس ماله مالا آخر جاز وعندنا لا يجوز
لما من مقي انتقض السلم صار رأس المال دينام مطلقا فيجوز الاستبدال به **لنا** قوله عليه السلام لا تأخذوا لاسلك
اوراس ماله معناه الاسلك حال قيامه اوراس ماله حال فسخه لانه لا يحدد حال قيامه
ورهنه برأس مال السلم لغو ولفظ البيع أيضا فاغلام
قال الرهن برأس مال السلم او يبدل مال الصراف لا يجوز وعندنا لا يجوز **له** ان الرهن استيفاء لبدل الدين فيصير
مستبدلا برأس المال فلا يجوز **لنا** ان الرهن استيفاء عين الدين لا بدله لان الدين يصير فيه فاذا هلك هلك مما فيه
لما عرف قال السلم بلفظ البيع لا يصح وهو قول عبي بن ابيان وعندنا يصح **له** انه عقد خاص اختص باسم السلم
فغيره لا يكون **لنا** انهما متحدان معني لان كل واحد منهما يملك مال ماله فكان السلم بيعا حقيقه
وفي اختلاف القول في قدر الاجل تحالف لا قول من قال لا قل

قال اذا اختلفا العاقدان في السلم في قدر الاجل تحالفا وعندنا القول قول منكر الزيادة **له** ان زيادة الاجل
توجب نقصان المائمه والقيمة فصار كاختلافهما في قدر لنا ان القياس ياتي جواز التحالف وعرفناه بالنقل فيما
اذا اختلفا في المعقود عليه او بدله والاجل ليس كذلك والله اعلم **والزيت بالزيتون ما لم يعلم**
فقدان فضل الزيت جاز فاهم وعندنا يفسد ما لم يعلم زيادة الزيت تأمل تعلم
والصرف في السيف المحلي هكذا عندنا زيادة وانتقاص واستنوا
قال اذا باع زيتا بزيتون والزيت الذي في الزيتون كثر او مثله لا يجوز لان بعض الزيت او الثقل ربانان
كان اقل يجوز بالاجماع والفضل بالثقل فان لم يعلم ذلك جاز عندنا زفر رحمه الله وعندنا لا يجوز وعلي هذا بيع السيف
المحلي بالفضة بقصة خالصة هي على الوجوه الاربعة **له** ان الاصل في العقد هو الجواز فلا يفسد بالشك والاحتمال
لنا ان جهة الفساد غالب لانه يفسد من وجهين ويصح من وجه واحد والله اعلم **وليس امسك المبيع بالثمن**
حق الوكيل بالشرافا علمن وهو يدالك ضامن لا مؤتمن
قال ليس للوكيل بالشراف جسد المشتري عن الموكل لاستيفاء الثمن ولو هلك عنده يضمن وعندنا ذلك **له**
انه امين وليس للأمين جسد الامانة **لنا** انه بمنزلة البائع من موكله وللبائع حق الجسد فكذا هذا والله اعلم
لو باع عبدين فكان واحد مدبرا في الجميع فاسد وهكذا المكاتب المتعاقدين
قال اذا اشترى عبدين بائع درهم ولم يبين حصه كل واحد منهما شرطه ان احدهما مدبر او مكاتب او ام ولد
لا يجوز في القبر وعندنا لا يجوز **له** ان يقول العقد في الذي لا يجوز جعل شرط في بيع القبر فلا يجوز كما لو كان
احدهما حر **لنا** ان هذا الفساد ليس ممتنع لانه مختلف فيه وقد ذكرناه في باب ابي حنيفة رحمه الله عليه والله اعلم
لو قال ان مالا ثلاثا والبذل لم اسلمه فلا بيع بطل
قال اذا باع شيئا بثمن معلوم علي انه ان لم ينقد الثمن لثلاثة ايام فلا بيع بينهما لا يجوز وعندنا لا يجوز **له** انه بيع
شرطت فيه اقاله فاسد ولو شرطت فيه اقاله صحيحة لا يجوز فهذا اولى لنا ان هذا في معنى البيع بشرط الخيار
ثلاثة ايام لا انه جعل عدم النقد في الثلاث علما على الفسخ والنقد علما على الاجازة وذلك جائز
والثوب من رؤيته ان ينشرا والدار ان يدخلها فينظرا
قال اذا اشترى ثوبا مطويا ولم ينشره فله الخيار ما لم ينشره ولم يراكله وعندنا لا خيار له الا اذا كان ذا علم
فلا بد من رؤيته **له** انه ليس بمخفي فلا يعرف كله بروية بعضه **لنا** انه لا تتفاوت اطرافه ظاهرا وبروية البعض
يعرف الباقي كما في الكلي والون في الان يكون في طيه شي مقصود كالعلم وغيره قال اذا اشترى دارا اقراي خارجها
فله خيار الرؤية ما لم يرد اخلا وقال اصحابنا في كتاب القسمة اذا راي خارجها فهو روية والاصح ان هذا في
دورم فانها تعرف بروية الخارج فانما في ديارنا فاما قال زفر رحمه الله **ومشتري اثنين يرد الواحد**
بالعين قبل القبض فافسر اشد قال اذا اشترى عبدين فوجد باحدهما عيبا قبل القبض رد حصته

من الثمن وعندنا يردّها او يمسكها **له** انه لو وجد به عيبا بعد القبض يردّه خاصة فذلك قبل القبض لان حق الرق لا يختلف **لنا** ان الصفقة قبل القبض غير تامة بدليل انه يملك الرد بالعيب بغير قضاء فكان ردّه احداهما تميم العقد في احدهما دون الآخر بغير رضا صاحبه فلا يجوز كما لو باعه شيئين قبل احدهما بخلاف ما بعد القبض لان العقد قد تم ولهذا لا يملك الرد بغير قضاء والله اعلم **و** **مشترا بنفسه تعيبا** **هـ** ما لم يكتسب فاكثبا **هـ** قال اذا اشترى شيئا بثمن معلوم وقبضه فتعيب عند لا يصنع احد ليرسل ان يبيعه مراعاة من غير بيان ذلك ولو باعه فلم يشترى الخيار فان هلك او استهلك بطل خياره وعندنا **له** ان هذا نقصان ظاهر فصار كالنقصان بفعل المشتري او بفعل الاجنبي **لنا** انه لو منع شيئا من المبيع فلا يمنع عنه شيء من ثمنه وهذا انجز العايت لا يحسنه له شيء من الثمن المرمي بمقصودها بالتناول ولم يوجد والله اعلم **هـ** **وبيعه بشرطه الشرطي** **هـ** من كل عيب لا يجوز فاذره **هـ** قال اذا باع بشرط البراءة من كل عيب جاز البيع وبطل الشرط وعندنا جاز البيع والشرط **له** ان سلامة المبيع ليس حكم العقد بل حكم ثبوت الملك في المبيع على اي صفة كان انما السلامة مقتضى الشرط لان المشتري يطلب السلامة فاذا شرط البراءة فقد ترك شرط السلامة فكان مقرا قضية العقد فلا يفسد العقد الا ان الشرط لا يعتبر في ذاته لان العيوب مجبولة حتى لو كان معلوما **لنا** انه شرط يفتر مقتضى العقد وهو تسليم المبيع كما هو غير مشروط بالسلامة فيعقد العقد والشرط كما لو شرط ان يملكه ابد **له** لو باع نصف المشتري ثم وجد عيبا فيا لنقص رجوع ان قصد **هـ** قال اذا اشترى عيبا وباع بعضه او تصدق بها روي عن محمد وزفر رحمهما الله انه يرجع بنقصان العيب في الباقي اذا وجد به عيبا ولا يرد الباقي لحدوث عيب الشركة وعندنا لا يرجع بالنقصان لاني المزال ولا في الباقي **له** انه لو زال كله لم يرجع ولو بقي كله يرجع فاذا زال بعضه وبقي بعضه يعطى لكل بعض حكمه **لنا** ان امتناع الرد في الباقي يثبت بفعله وهو ازالة البعض عن ملكه فصار كما اذا باع كله لو باع بالنقص ثم بالاقلة من ذهب يبتاع قبل النقد **له** قال اذا باع شيئا بداراهم ثم اشتراه بدنانير اقل قيمة منها قبل نقد الثمن جاز وهو القياس وعندنا لا يجوز استقصا **له** ان امتناع جواز شراء ما باع باقل مما كان الدبا والربا لا يجري بين الذهب والفضة **لنا** انه جنس واحد في كونهما قيمة لاشياء فظهر قصد الاستفصال والربا من وجه فلا يجوز **هـ** **وان يقع من امة زنا وهاهنا كان على سيد ها استبرا وهاهنا** قال اذا زنت جارية فهي المولى الاستبرا وعندنا لا يجب الاستبرا **له** ان فيه شيء ما به زرع غير وهو منهي بل حديث **لنا** ان سبب الاستبرا استحداث ملك الوطي بملك اليمين ولم يوجد ولان هذا مما لا يجب صيانتها فلا يجب الاستبرا لاجله **هـ** **لو اشترى من خيضا مرفيع** **هـ** فهو بها حولين لا يستمتع **هـ** قال اذا اشترى جارية ارتفع خيضا لا بالاياس يستبرأ بها سنتين عنده وقد مر في باب محرمه الله **هـ** **ولو أعاد احبس اذ نال الثمن** **هـ** من الزئوف جاز هذا **له** قال اذا سلم الثمن وقبض المبيع ثم وجد البايء كله زئوفا فرده فله ان يسترد المبيع ويجلسه بالثمن وعندنا ليس ذلك **له**

انه لم يستوف حقه ولهذا يردّه فلا يجب عليه تسليم المبيع فكان له نفعه **لنا** انه استوفى اصل حقه ولهذا لا يجوز **له** هذا يجوز الا انه يرد حكم العيب فكان تسليمه صحيحا فلا يكون له حق النقض لكن ثبت له ولاية المطالبة بالشرط كما لا باع اذا اعار المبيع من المشتري قبل نقد الثمن **هـ** **يعين شرط الخيار** **هـ** في واحد فهو عليه يقصر **هـ** قال اذا اشترى عدل بربيعه على انه باختيار في عدل البز ثلاثة اثاره الخيار في العدل دون العبد فان اعتقه الاخر يجوز **هـ** وعندنا له الخيار فيهما **له** انه قصر الخيار على احدهما فيقتصر حكمه عليه **لنا** انه مشتري العدل بالعبد فكان العبد ثمنا وخيار المشتري منع خروج الثمن عن ملكه **هـ** **مبتاع خمر قبل قبض اسما** **هـ** تخلت لزم ملك التسليم **له** قال اذا اشترى ذي من ذي خمر اسم قبل القبض ثم تخلت الخمر قبل ان يقضي القاضي بنقض البيع فلا بيع بينهما وعندنا بيعي البيع وله الخيار **له** ان البيع فسد باسلامه فكيف يعود الى الجواز **لنا** ان البيع وقع صحيحا الا انه اغترض عليه المفسد وبطل ارتفع هذا فنقروم فصار كزوال الجمالة الاجل على ما مر الا انه يتخير للتغيير والله اعلم **هـ** **وان يسمى الهروي في الشراء** **هـ** **وبند بحتا تجز وخيرا** **هـ** قال اذا اشترى ثوبا على انه هروي فاذا هو بلخي يجوز البيع وله الخيار وعندنا لا بيع بينهما واذا حصل ان هذا عند اختلاف وصيف وعندنا هذا اختلاف جنس لتغا وتما في الانتفاع والاستعمال **هـ** **ولا يجوز بيع دار بالطرق** **هـ** فالحق فيها شامل اهل الاقارب **هـ** قال اذا باع دارا بطريقها لا يجوز **له** انه يعم طرق العامة فلا يجوز **لنا** انه ينصرف الى طريقها الخاصة بدلالة الكالك **كتاب الصرف** **هـ** تصارفا فاستقرضا فاديا **هـ** فان هذا لا يجوز فاذ ربا **هـ** **كذا اذا استحق ما قد أعطيا** **هـ** فاستبدل من قبل ان يوليا **هـ** قال زفر رحمه الله الدراهم والدنانير يتعين بالتعيين في عقود المعاوضات وتزوجها وهو قول الشافعي رحمه الله حتى لو تصارفا وعينا الدراهم شرارا وان يسلم غير ذلك ليس لها ذلك ولو هلك احدها قبل القبض ينقص الصرف وعندنا لا يتعين وان عينت **له** انه احدا البديلين فيتعين بالتعيين كالبديل الاخر وهو السلعة والفقه فيه انهما اثبتا حكم العقد في هذا فلا يثبت في غير **لنا** ان شرط التعيين مخالف لمقتضى العقد لان قضية العقد في جانب الثمن وجوده ووجوبه في الذمة وفي التعيين بطلان ذلك فيعمل التعيين على بيان الجنس والنوع وقد عرف في المختلف **هـ** **صارف دينار بعشر تجل** **هـ** هذا اقصاص ما عليه يبطل **هـ** قال اذا اشترى الف درهم بدنانير فندفع الدنانير وكان لمشتري الدنانير على البايع دراهم فتراضيا على المقاصاة قبل ان يفرقا لم تجز وعندنا يجوز **له** انه استبدل بدل الصرف قبل القبض **لنا** ان هذا افصح منها للصرف الاول وبيع الدنانير بملك الدراهم الغني عليه وهو كالمقبوض في يد فيجوز كما اذا جعل ذلك ابتداء والله اعلم **هـ** **وان يبيع شيئا بنصف درهم** **هـ** فلسا ولم يخذذه ذكر اخرم **هـ** قال اذا اشترى فائمة بنصف درهم فلو لم يجز وعندنا يجوز **له** ان الله راها لا تقدر بالثمن فكان يجوز **لنا** انه معلوم يعرف الناس وباصطلاحهم فيعلم انه لم يوجد بذلك فيجوز كما اذا سمي عدد الفلوس **هـ**

وَبَطُلَ الْفَرْقَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ: فَضًا مَنْ يَغْرُمُ حَلِّي يَقْضِي ٥
وَبَطُلَ تَأْجِيلُ غَرْمٍ لَا زِمَ: عَلَى امْرِئٍ مُسْتَهْلِكٍ الدَّرَاهِمَ

قال اذا استهلك حي ذهاب لاشيان ففقي القاضي عليه بقبضته من الدراهم اعتبارا للصياغة وتحررا عن الربا
فالقبض شرط حتى لو اقر قاض قبضه بطل القضا وعندنا لا يبطل وعلي هذا اذا استهلك درهم فضمن مثله واجلها
الطالب فهو باطل عندنا وعندنا يجوز له ان يصر في حقيقة فليشترط شرابط الصرف لنا انه ضمان والضمان قائم
مقام العين المضمون كانه هو وليس بمبادلة فلا يشترط فيه شرابط الصرف والله اعلم بالصواب **كتاب الشفعة**
وليس للدينار حكم الدرهم: اني تركه الشفعة فتركهاهم

قال زفر رحمه الله الشفع اذا اخبر ان البيع با ل ف درهم فسلم فاداه مائة دينار قيمتها الف درهم لا تبطل شفعتها
وعندنا تبطل **لنا** انهما جنسان مختلفان فصار كالحنطة والشعير والفقه فيه انه قد يتعدر عليه اذا جسد دون
جنس **لنا** انهما جنس واحد في كونهما مثالا شيئا واحدا حكم يتعلق به والله اعلم **يبتان في مضرين بيعا جله**
تجوز اخذ واحد بالشفعة قال اذا اشترى دارين في مضرين في صفقة واحدة وشفيعهما واحد
فله ان ياخذ احدهما دون الاخرى وعندنا ليس له ذلك **لنا** ان تفرق المكان كتفرقا لصفقة فصار كانه اشتراها
بصفقتين **لنا** ان تفرق الصفقة المتحدة حقيقة ضرر به وهذا يجوز **واليد تكفي حجة اجوار**
لشفعة تدفع بالانكار قال اذا كانت الدار في يد انسان وبيعت دار مجنبها فطلب الشفعة
باجوار وانكر المدعي عليه ان يكون له او ملكه استحق الشفعة بظاهر الملك الثابت باليد وهو قول الشافعي رحمه الله
وعندنا لا يستحق ما لم يثبت الملك بالبينة **لنا** ان اليد دليل الملك ظاهر الماعرف **لنا** ان الظاهر يكفي للدفع لا للالزام

لو اشترى للابن دارا ما اختوي بشفعة لنفسه حال الصبي

قال اذا اشترى الاب لابنا الصغير دارا والاب شفيعها ليس له ان ياخذها لنفسه بالشفعة حتى يدرك الصبي
وعندنا له ذلك بناء على ان الاب اذا اشترى مال ابنه لنفسه لا يجوز عنده ان الواحد لا يصلح بايضا ومشتريا وعندنا
يجوز ويصير بمنزلة الشخصين باعتبار الحاجة وكالولاية **كتاب الاجارات**

وما جنت يد الاجير المشترك فليس فيه مغرم ما فيه شك

قال زفر رحمه الله الاجير المشترك لا يضمن ما هلك او فسد بعمله كالندق والعشور في الطريق في الحمل والوقوع
في الماء في سوق الدواب ونحو ذلك وعندنا يضمن **لنا** انه على باذن المالك فلا يضمن ما تلف به كلاجير الواحد
وكالحثان والغصاة وانما لم يضمن **لنا** انه اتلف مال الغير بغير اذنه لان الاذن يستفاد بالعقد والمطلوب من العقد
العمل المصلح دون المفسد بخلاف الاجير الواحد لان المعقود عليه ثمة منافع نفسه ولا نفسه وقد عرف تمامه في طريقة
الكلاف

لو قال خذني اليوم والاجر كذا: والنصف لوفي الغد خذت فسد
كذلك مما اختلفا الفعلان: واختلف الاجران يفسدان

قال اذا قال للخياط ان خطت اليوم فلك درهم وان خطته غدا فنصف درهم فسد الشرطان جميعا وبين
علمنا الثلاثة خلاف من وجد اخر **لنا** ان المعقود عليه واحد والبدل مختلف وجوابه ما مر في باب ابي حنيفة رحمه
الله وكذلك ان قال ان خطته روميا فلك كذا وان خطته فارسيا فلك كذا فسد العقدان جميعا وعندنا صح
جميعا **لنا** ان البدل للمال مجهول **لنا** انهما عملان مختلفان بيد اثنين مختلفين وكل واحد معلوم فتعين احدهما باختياره
فيرتفع الجهالة فلا يفي لهما المنازعة **لو كسر احمال في الطريق: بالعمد ما تجمله في السوق**
عمره قيمته محمولا: واخر بعض الحمل لن يزولا
وعندنا المالك ان لم يرضه: فغير محمول واخر الحمل لا

قال اذا استاجر حملا ليجل له على ظهره او دابته الى موضع كذا فحمله بعض الطريق ثم اوقعه فكسره فسد يضمن
قيمته في المكان الذي كسر ويجب له اجر ما حمل ولا خيار للمستاجر وعندنا يتخير المستاجر ان شاء ضمنه قيمته
غير محمول ولا اجر له وان شاء ضمنه قيمته محمولا واعطاه الاجر بقدر **لنا** انه اتلفه في هذا المكان فيضمن قيمته
فيه الا انه اؤتي بعض العمل فيستحق الاجر بقدر **لنا** انه فاق بعض المعقود عليه بتفويته فصار كالبيع المعين
اذا فاق بعضه فيتخير المشتري في ان له يرض بهذا القدر فكذا هذا والله اعلم **لو اكترى البغال نحو موضع**
لنا لا تجوز لا يطلب ما لم يرض **لنا** قال ابو حنيفة رحمه الله اوله وهو قول زفر رحمه الله اذا استاجر بالاكالى
مكة ذاهبا وراجعا ليس للموارجان يطلب بعض الاجر حتى يرجع وكذا اقالا في اجارة الدار والارض والعبد للخدمة
ثم رجع ابو حنيفة رحمه الله وقال كلما سار مسيرا من الاجر شي معلوم فله ان ياخذ حصته وكذا في سكنى الدار
وخدمة العبد **لنا** انه لم يسلم له جميع المبدل فلا يطالبه ببطله كما في البيع العين اذا سلم البعض ليس له ان ياخذ
شيئا من الثمن **لنا** انه استوفى بعض المعقود عليه على وجه يمكنه نقصه فيجب بقدر من البدل نظرا له وتسوية
بين العاقلين كما لو قبض بعض المبيع واستهلكه بخلاف الحياطة ونحو لان الثوب في يد فليصير شيئا من العمل
مسئلا للمالك **استأجرا او اجرا واحدا مات فقسط الحي ايضا فاسد**

قال اذا اجرا او استأجرا ثمان جملة ثم مات احدهما ينسخ العقد في حصته وفسدت حصه الحي وعندنا لا ينفسد
لنا انه ما راجارة المشاع وانما فاسدة **لنا** ان الشيوع الظاهري لا يفسد الاجارة لانه لا يصير كالشرط الفاسد في

العقد وهو شرط تسليم الباقي ليمكن من الانتفاع به بخلاف المقارن لانه لا يصير كذلك
لو قال عشرة اجرة الى كذا: وقال ذاك العشر اخر نصف ذاك
وبرهننا فكلتاهم الاجر: خمس وعشرا لتمام عشر

قال اذا اكترى دابة ثم اختلفا فقال الترتيها الى العشر بعشرة دراهم وقال المستاجر الى بعد اذ بعشرة دراهم ولم
يركباها فلو تراء فان اقاما بالبينة في قول ابي حنيفة رحمه الله الاول وهو قول زفر والحسن رحمه الله يعقبيهما
الى بعد اذ خمسة عشر درهما وقال اخر وهو قولما يعقبي البينة المستاجر الى بعد اذ بعشرة **لنا** ان المدعي يدعي الى

القصر خمسة لانه منصف الطريق بين كوفة وبعد اذ وصاحب الدابة يدعي الي القصر بعشر فيقبل بينته
في اثبات زيادة خمسة ثم ان رب الدابة انكر الاجارة ما ورا القصر الي بعد اذ خمسة فيقبل بينته فيصير خمسة
عشر **لنا** اتفاقا انه ما جري بينهما الاعتد واحد بعشر والاختلاف وقع في زيادة المسافة والمستاجر هو الذي
يثبت الزيادة فتقبل بينته **ولو عدا مستأجر عما شرط من موضع وعاد فالعزم سقط**
قال اذا استأجر دابة الي مكان معلوم فجازع حتى ضمن ثم عاد يترأخ الضمان وعندنا لا يبرأ عن الضمان وقدم
مثله في العمارة والله اعلم **وحامل الطعام بالاجر الي زيد اذا رد له الاجر بلي**
قال اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الي موضع كذا فحمل اليه ثم اعاده الي هذا المكان فله الاجر وعندنا سقط
الاجر **له** انه اوفاه العبد **لنا** انه نقض ما عمل واسترد والله اعلم **كتاب الشهادات**
وشا هذا بيع اذا ما اختلفا في وقته او المكان صرفا
وليس يكفي للقبول فاشعروا ثلاثة من احدى وتذكروا
علي البيع قال زفر رحمه الله الشاهدان اذا اختلفا في الزمان او المكان لا تقبل شهادتهما وعندنا تقبل انهما ينعان
مختلفان وليس علي كل واحد منهما شاهدان **لنا** ان البيع قول وانه يتكرر ويرجع الثاني الي الاول قال اذا شهد علي
محدد وذكر ثلاثة حدود وسكتا عن الرابع لا تقبل وعندنا تقبل **له** ان التعريف لم يتم **لنا** ان لاكثر حكم الكل والله
اعلم **كتاب الدعوي لو ادعي المسلم والذي ماء قد ولدت جارية بينهما**
تساويا ولا اخضر المسلما قال زفر رحمه الله جارية بين مسلم وذمي فجات بولد فادعياه جميعا
ثبت نسبه منها وعندنا يثبت من المسلم **له** ان صحة الدعوة بالملك وهما فيه سواء **لنا** ان المسلم ترجح بالاسلام لقوله
صلى الله عليه وسلم الاسلام يعلو ولا يعلى ولانه انفع للصغير **والاب والابن كذاك ادعياء**
فقال لا تختص بل تساويا قال وكذلك الجارية المشتركة بين الاب والابن اذا ادعيوا ولدها فهوها
عندنا لا تساويهما في الملك وعندنا هو من الاب لان الاب لو ادعي نسب ولد جارية الابن يبيع والابن لو ادعي ولد
جارية الاب لا يبيع فترجح الاب **لو ولدت ثلاثة في ابطن جارية من غير زوج بين**
فيلدعي الاكبر مولاها استقر على الجميع لا خصوصا من ذكره
قال جارية ولدت ثلاثة اولاد في بطون مختلفة ولها مولي ولا زوج لها فادعي المولي نسب الاكبر ثبت نسب
الكل منه وعندنا لا يثبت ما لم يدعي **له** ان الجارية صارت امر ولد له فالأخوان ولدوا له فثبت نسبهما ما لم
ينفهما **لنا** ان الاستيلاء ثبت الآن فلا يظهر في المنفصل لان تخصيص الاول نفى **كتاب الاقرار**
له علي الالف بل الفان تلك هي الثلاث لا الثنتان
قال زفر رحمه الله اذا قال لفلان علي الف درهم لفلان يلزمه ثلاثة آلاف درهم وعندنا يلزمه الفان **له**
انه اقر بالف ثم رجع واقر بالغين فصح اقراره ولم يبع الرجوع كما في قوله انت طالق واحدة لا بل ثنتين **لنا** ان هذا

اخبار تجري فيه الغلط فيصح الاستدراك ويلزمه الاكثر خلاف للطلاق لانه انشا فلا ملك ابطال ما انشا
اقرب الدين لا جنبة في مرض وحدثت زوجية
يبطل اذا اقرار بالجنبة كهنبة الاموال والوصية
قال اذا اقر لا جنبة في مرضه ثم تزوجها ثم مات بطل هذا الاقرار وعندنا لا يبطل **له** انه طري عليه ما يمنع
صحته فيبطل كما اذا وصي لها او وهبها ثم تزوجها وصار كما لو اقر لابنه وهو نصراني ثم اسلم **لنا** انه اقر وليس بينهما
سبب التهمة فلا يبطل بسبب تحدث بعد خلاف الوصية لانها تملك عند الموت والنزوحية قائمة عند الموت
وخلاف الابن لان سبب التهمة قائم وهو البوة والله اعلم **مضارب قد قال نصف ما معي**
ونسخ ونصف راس مال المدعي وقال ذاك الكل بالكمال مالي قال قول لرب المالك
قال ولو دفع الي رجل مالا مضاربة فجأ المضارب بالقي درهم وقال قد كان راس المال الف وقد ربح الف وقال
رب المال كله راس المال ولم يترج قال قول رب المال في قول ابي حنيفة الاول وهو قول زفر وفي قوله الاخر هو
قولها القول قول المضارب **له** ان رب المال ينكر شركة المضارب في ماله فكان القول قوله **لنا** انه ينكر قبض الزيادة
علي الف وكان القول قوله كما في النصف **واحد قال غصبناه اذا قال معي نصف يصح في القضا**
قال ولو قال واحد غصبنا من فلان الف درهم ثم قال كذا عشرة انفس وفلان ادعي انه هو غاصب للالف منه
يلزمه عشر الالف ولو قال كذا ثلاثة يلزمه ثلث الالف وعلي هذا اذا قال اقرضنا او اقرضنا او اعارنا او قال
له علينا وعندنا يلزمه الالف كله **له** انه اضاف الاقرار الي نفسه والي غيره فيلزمه حصته **لنا** ان هذه الصيغة
تستعمل في الواحد قال الله تعالى انا انزلناه وقال الله تعالى ان علينا جمعة وقرانه فيحمل عليه بظاهرا كالان الظاهر
ان الانسان يشغل ببيان فعل نفسه دون غيره فاذا اعترف الي غيره فقد رجع عن البعض فلا يصح ولو قال غصبنا
جميعا او علينا جميعا او كلنا وشار الي قوم يلزمه حصته بالاجماع لانه لا يستعمل في الواحد
لو قال ما عندي ثراث عن ابي لي ولد او هو اخي في النسب
فقال ابي الابن لا انت استرد منه جميع المال لا النصف فقد
قال ولو قال هذا المال الذي في يدي ميراث عن ابي لي ولهذا وهو اخي فقال المقر له انا ابن الميت لانت ولما
كله لي فالمال كله له وعندنا يدفع اليه النصف **له** انه ظهر بنوة هذا بتواقيهما ولم يثبت بنوة صاحب اليد **لنا**
انه ما اقر له الا بالنصف فلا يدفع اليه الا ذلك **ويبطل الاقرار بالزيف اذا**
ما قال لا بل جيد ديني ذاك الف تمننا عن عرض فقال بل عن امية او قرض
كذلك ابي اقرار بالالف له لو قال لا بل لفلان ابطله
قال ولو قال لفلان علي الف درهم زبوني فقال المقر له بل هي جاد بطل اقراره ولا يلزمه وعندنا عليه الزبوة
له انه رد اقراره بالزبوة فبطل وادعي عليه الجاد وهو ينكر **لنا** انه صدقته في الاصل وادعي عليه صفة الجودة

فبطل الصفة وبثت الاصل قال لوقال له علي الف درهم من ثمن عبد فقال المقر له بل هي ثمن جارية او هي قرص
 علي من الخلاف وانما ما مر قال لوقال له علي الف درهم فقال المقر له من الالف لفلان لا يدرمه شي وعندنا
 ياخذ وسلكه الي فلان له انه رد اقرار له وادعي مالا لغيره **لنا** انه صدقه في وجوب الالف له ثم اقر به لغيره
 بسبب غير الذي اقر به وهذا ليس رد الاقرار له بالالف **لوقال هذا لك منك ابتغته**
متصلا بمبرهنا دفعته قال اذا قال هذا العبد لك ابتغته منك متصلا بالاول صح اقراره
 له ودعواه الشرائع باطل حتى لو اقام عليه بينة لم تقبل وعندنا تقبل ببيتة **له** انه اقرار بالملك له في الحال
 ودعوي الشرائع منه قبل هذا الزمان وهو لنا ان معنى هذا الكلام عند الوصل انه كان لك فابتغته منك
 الا انه خلاف الظاهر لم تقبل الامجة والله اعلم **لوقال اوصي مورثي بالثلث**
للفضل بل للفتح بل للثبث كان لكل واحد ثلث ولا يكفيه ثلث منه يعطي الاولى
 قال ولوقال ابن اوصي ابي ثلث ماله لفلان لابل لفلان ثلث ماله ولا يتي
 للابن شي وعندنا الثلث للاول ولاشي للثاني والثالث **له** ان اقراره للاول صح واستحق الثلث ثمر رجوعه عنه
 يصح واقراره للثاني صحيح فاستحق ثلثا آخر وكذلك الثالث فصار كمالا لوقال بالف درهمين لهذا ثم قال لا
 بل لهذا الثاني ثم قال لا بل لهذا الثالث **لنا** ان الوصية نفاذها من الثلث وقد اقر بها للاول فاستحق فلم يصح
 رجوعه عنه بعد ذلك ولا يصح اقراره للثاني بها لانه لا في حق الاول بخلاف الدين لانه مقدم على الوصية
 والميراث والله اعلم **كتاب الوكالة وكل من في مجلس القاضي اقره على الذي وكله لا يعتبر**
وان يوكل باخصامه مثني في الذاب دون ذاك دعوي
 قال اذا وكل رجلين باخصومة فحاضم احدهما دون الآخر لم تجز وعندنا يجوز **له** ان الموكل رضي برأيهما لا يراي
 احدهما فصار كالبيع **لنا** ان اجتماعهما على ذلك يودي الي الشغب وتشويش الامر فبما شر احدهما يراي الاخر حتى
 لو باشر بدون راي الآخر لا يجوز عندنا ايضا والله اعلم **وكيل عقد وكل الغير فعل**
ونحضره الاول ما قال بطل قال الوكيل بالبيع وغيره اذا وكل غير به ففعل الثاني بخضه الاول
 لا يجوز وعندنا يجوز **له** ان التوكيل الثاني لا يصح فلا ينفذ تصرفه كما لو فعل بغيره الاول **لنا** ان الموكل رضي بالتصرف
 برأي الاول وهذا وقع برأيه فيصح بخلاف حالة الغيبة **ثم الوكيل بشر اعيان**
مخالفتا بالفعل في عقدين وعندنا جاز على من وكله ان لم يخاصمه الى ان حله
 قال اذا وكله بشرا عبد بعينه بالف درهم فاشترى نصفه او لا يخاصمه ثم الباقي بعد ذلك صار مشتريا
 كله لنفسه وعندنا اذا اشترى النصف الباقي قبل ان يخاصمه ويلزمه القاضي الوكيل صار كله للموكل **له** ان
 بشرا النصف الاول صار خالفا ونفذ على المشتري فبعد ذلك اشترى النصف الثاني للموكل بعد ما صار النصف
 الاول ملكا له والموكل لم يرض به **لنا** انه قد لا يتفق شراء الكل حلة فاذا اشترى النصف لم يقع الوكيل بل يوقف

لاحتمال شراء الباقي له فاذا اشترى فنقد حصل مقصوده فزال التوقف ونفذ الكل على الموكل
ومن يوكل بشرا فاشترى بالكيل او بالوزن ديننا جاز اذا
 قال اذا وكله بشرا شي فاشترى به كيل او وزني في الدمة جاز على الموكل وعندنا لا ينفذ عليه **له** ان هذا شر من
 كل وجه لان الكيل والوزن في الدمة ثمن كالدرهم والدنانير بخلاف ما اذا عتينا لانه بيع من وجه **لنا** ان التوكيل
 ينصرف الي المتعارف وهو الشراء بالاثمان المطلقة وهي الدرهم والدنانير **لوقال بيع في السوق هذا ففعل**
بيع داره العقد الذي قال بطل قال ولوقال بيع هذا في السوق فباعه دار لم ينفذ وعندنا ينفذ **له**
 انه خالفه **لنا** انه تعييد لا يفيد فلا يعتبر وبقي مطلقا وكل ما مور ينفذ **لوقال** وخالف الامر الي خير بطل
 قال الوكيل اذا خالف الي خير لا ينفذ على الموكل وعندنا ينفذ لانه وفاق معني والموكل راض به والله اعلم **كتاب الكفالة**
عند عن السيد بالالف كفل وبعد نيل العتق ما قال فعل
عاد على المولي بما قد ادي ان ضمن المالك باذن المولي
 قال زفر رحمه الله العبد اذا كفل عن مولاه بمال بامر شرعتي فاذا رجع به على المولي وعندنا لا يرجع **له** ان الكفا
 بامر موجبة للرجوع الا انه قبل العتق لا يرجع لما منع وقد زال المانع **لنا** ان هذه الكفالة وقعت غير موجبة
 للرجوع فلا تصير موجبة للرجوع بعد ذلك كالكفالة بغير اذن اذا اتصلت به الاجازة
وان يقل كفلت لي عنه كذا بامر وشهد واذا قال لا
وطول الكفيل للوجوب فماله عود على المطلوب
 قال من ادعي على آخر انه كفيل عن فلان بامر بالالف يدعي عليه وانكر المديعي عليه فاقام بينة على ذلك والزمه
 القاضي فاذا لا يرجع على الاصيل وعندنا يرجع **له** ان في زعمه واقراره انه لا رجوع له عليه **لنا** انه صار مكذبا
 شرعا في هذا الزعم **والدين لو حل موت من كفل وعجل الوارث هذا حين حل**
عاد على الاصل به قبل الاجل قال الكفيل بدين مؤجل اذا مات حل الدين واذا اداء الوارث يرجع
 على الاصيل وعندنا لا يرجع حتى يحل الاجل **له** ان الدين صار حالا واداءه بالكفالة بامر فيصير في حق الاصيل
 لان الدين واحد **لنا** ان الاجل حق الغريم وانما بطل في حق الكفيل لانتقال الحق الي التركة العين فاما في حق الاصيل
 فدين الكفيل عليه بوجله ولم يصير عينا فلا يسقط حقه بغير رضاه بطلان حق غيره والله اعلم بالصواب واليه
 يرجع المالب **كتاب الحوالة والاصل لا يبرأ باحواله وحكمها كالحكم في الكفالة**
 قال زفر رحمه الله احوالة غير مبرية وعندنا مبرية **له** انه عقد استيثاق وذلك ببقاء الدين على الاول كافي
 الكفالة **لنا** ان احوالة نقل الدين واذا تحول وانتقل لا يبقى في المحل الاول **والمشتري لو رد بالعيب بطل**
حوالة المشتاع فيه بالبدل قال رجل باع عبدا بالف درهم ثم ان البائع احواله غرما له على المشتري
 ثم وجب للمشتري بالعبدا فردة بطلت احوالة ولا يكون للغريم طلب دينه من المشتري وعندنا لا يبطل **له** ان الحوالة

مفيدة بالثمن وقد بطل الثمن وصار كما لو استحق العبد أو وجد حراً **لنا** ان الثمن كان واجباً ولم يتبين انه لم يكن واجباً
بل يسقط للمال فلا يظهر ذلك في حق المحتال له بخلاف الاستحقاق والحرية لانه يظهر ان الثمن لم يكن واجباً

وَبَعْدَ مَا مَاتَ الْحِجْلُ كَانَ مَا أَجِيلَ لِلْمُحْتَالِ دُونَ الْغَرَمَاءِ

قال الحجل اذا مات قبل اداء المحتال عليه الماد الى المحتال له وعلى الحجل ديون المالك له للمحتال له خاصة وعندنا هو بينه
وبين الغرماء باحصار له انه صار له باجواله **لنا** انه لم يصير ملكاً له قبل القبض لان تملك الدين من غير من عليه الدين
لا يجوز واذا بقي ملكاً للحجل كان جميع الغرماء بخلاف الرهن لان الرهن صار مستوفياً دينه منه عند القبض

كِتَابُ الرِّهْنِ وَبَعْدَ إِتْرَ إِذَا الرِّهْنُ عُطِبَ فَرَدَّ قَدْرُ الدَّيْنِ فِي الشَّرْعِ يَجِبُ

قال زفر رحمه الله الرهن اذا ابتز الراهن عن الدين او وهبه له والعبد الرهن في يده فملك يضمن قيمته وهو
القياس وعندنا لا يضمن وهو الاستحسان **له** ان الرهن صار قابضاً للدين بقبض الرهن وبالأبراء والهبة سقط
الدين فظهر انه استوفي الدين ولا دين فيرد كما لو كان مكان الهبة قرضاً **لنا** ان الدين بالبراء والهبة صار
كان لم يكن لان الدين انما اخذ حكم الوجود لعرضيته القضاء بالعين وقت الطلب وقد بطلت هذه العرضية فبطل
الدين واذا بطل الدين بطل الرهن فلم يكن هذا قبضاً استيفاً فلا يكون مضموناً بخلاف قرض الدين لانه صار موجوداً
بالاداء وصار قبضاً استيفاً **من يوف من غير تظوعاً فطلقت وهو بها ما استمتعاً**

فَنَصَفَ ذَا الْمَهْرِ إِلَى الزَّوْجِ يَرُدُّ وَعِنْدَنَا الْمَرْدُ وَدَحَى مَنْ نَقَدَ

قال رجل رهن عبداً بالف عليه ففضي رجل ذلك الدين تطوعاً ثم هلك الرهن عند المرتهن يهلك بالدين ويرجع
الراهن بالدين على المرتهن وعلى هذا لو اشترى عبداً وتطوع رجل له باءاً منه ثم رد العبد بعيب يرجع المشتري على
البائع بالثمن وعلى هذا من تطوع باءاً من امرأة غيره ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها يرجع الزوج عليها بنصف
ذلك وعندنا المتطوع هو الذي ياخذ ما ادى من القابض في هذه المواضع **له** ان المتطوع قضا عن ما ولاه فصار له
كتضامه هو لا وكما لو قضى بامر هو لا **لنا** انه لو تملك المودي عنه فبين ان المتطوع ادى ديناً غير واجب فيجب
الرد عليه بخلاف ما ادى بامر هو لانه يرجع عليهم بما ادى فملكوه بالضمان والله اعلم

وَهَكَذَا الرَّدُّ بِعَيْبٍ وَالثَّمَنُ وَقَاسِدُ مَا زَادَهُ فِيمَا رَهْنَهُ

قال اذا زاد الراهن رهناً آخر بالدين الاول ورضى به المرتهن لم يجز وعندنا يجوز **له** انه جعل الزيادة ببعض الدين
ولو جعلها بكل الدين لا يجوز فانه رهن عتقاً بدين ثم جاء بعين آخر وقال خذ هذا رهناً كان الاول لم يكن الثاني رهناً
الي ان يرد الاول على الراهن فكذلك اذا جعله ببعض الدين **لنا** انه جعل الثاني مع الاول رهناً بالدين فصار كانه رهنهما
جميعاً في الابتداء الماتر في الزيادة في الثمن والتمش بخلاف الزيادة في الدين على الرهن على ما مر في باب ابي يوسف

يَأْتِي رَهْنٌ وَبَيْنَ يَجْعَلُ فَيَجْعَلُهُ بَعُودَهُ لَا يَبْطُلُ

قال اذا بقي العبد الرهن وجعل قرضاً بالدين ثم عاد لم يعد رهناً بل يكون ملكاً للمرتهن وعندنا يعود رهناً **له**

انه ملكه بالدين فصار كالمغصوب **لنا** ان الرهن لا يملك بالدين بل يقع بقبضه للاستيفاء من وجهه وبم عند
الهلاك فاذا عاد فقد ظهر انه لم يهلك فيجب محبوساً بالدين قال العبد المرهون اذا كانت قيمته الفاً فقتله عبداً
آخر قيمته مائة ودفع به والدين الف يسقط تسعاً من الدين وعندنا لا يسقط منه شيء **له** انه هلك كله ثم عاد بهذا
القدر فصار كالشاة الميتة اذا دفع جلدها يعود الدين بقدر **لنا** ما مر في باب محمد رحمه الله والله اعلم

كِتَابُ الْمُضَارَبَةِ لَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ قَدْ قُلْتُ أَعْمَلُ فِي نَوْعٍ ذَا وَقَالَ بَلْ عَمَلْتُ

صَدَقَ رَبُّ الْمَالِ لَا مُضَارِبَةَ وَعِنْدَنَا صَدَقَ ذَا الْأَصَاحِبَةَ

قال اذا اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال اذنت لك بالعمل في تجارة كذا على اخصوص وقد خالفتني
وقال المضارب لا بل اذنت لي على العموم فالقول قول رب المال وعندنا القول قول المضارب **له** ان الاذن يستفاد من
جهة رب المال فالقول في الجهة قوله كما في الوكالة **لنا** ان مبني المضاربة في الاصل على العموم لان المقصود هو الرجوع
وذلك يحصل بالتصرف في جميع الانواع والقول قول من يمسك بالاصل **مضارب باع من المضاربة**
لصاحب المال لغا المخاطبة قال اذا اشترى رب المال مال المضاربة من المضارب لا يجوز وعندنا يجوز

له ان المال ملكه والمضارب حق التصرف وشراً الانسان ما لنفسه لا يجوز **لنا** انه صار ملكاً للمضارب لاجل

التصرف وهو كغير المملوك لرب المال فلا يملك رب المال ابطاله عليه الا بالشرأ فيجوز وصار كالمولى مع المكاتب

مُضَارِبٌ صَارِبٌ وَهُوَ مَا أَذِنَ صَنَاعَ لَدَيْ الثَّانِي وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ

قال المضارب اذا دفع الى غيره مال المضاربة مضاربة ولم يقل له رب المال اعمل فيه براك لم يجز واذا سلم المال اليه
ضمن وعندنا لا يضمن بنفس الدفع مالم يعمل فيه الثاني ويرى **له** انه دفع ماله الى غيره بغير اذن **لنا** انه كالايداع
قبل العمل وهو ملك الايداع بنفس المضاربة والله اعلم **لو سلم المضارب المال الي**

في المال كي يعمل فالتقيد انتهى قال المضارب اذا دفع المال الى رب المال مضاربة انفسى الاولى وعندنا

بقي على المضاربة الاولى **له** ان تصرفه يقع في ملك نفسه لنفسه **لنا** انه عمل فيه بامر المضارب فصار عمله كعمله

وهذا لان مضاربة المضارب مع رب المال لا يصح فصار اعانة له وعمله لا يقال بان التولية شرط ولم يوجد هاهنا

لانا نقول التولية وجدت في الابتداء وبعدها ايد المضارب فلا يبطل بل حتى لو اخذ بغير رضاه وعمل فيه

اكتفت المضاربة كتاب الاكراه وقوله اقتلني لا ينفى القود

بقتله وفي زنا المكروه حد قال زفر رحمه الله اذا قال رجل لآخر اقتلني فقتله فعليه القصاص وعن

اصحابنا الثلاثة رحمهم الله ثلاث روايات احديهن والثانية انه لا يجب شيء والثالثة انه يجب عليه الدية في ناله

وهو رواية الاصل **له** ان هذا الاذن باطل فانه لا يثبت به الاباحة فصار كقتل بغير اذن وجه الرواية الثانية

ان نفسه حقه فاذا اتلفها باذنه صار هدر كما لو اتلف ماله باذنه وجه الرواية الثالثة ان النفس لا تجري فيها

الاباحة الا انه يسقط القصاص للشبهة فيجب الدية في ماله لانه عمد قال المدعي على الزنا اذا زني حد وهو قول

ابن حنيفة رحمه الله ولا وفي قوله الآخر وهو قولها لا يجد له ان انتشار الآلة دليل الطوعية لنا ان الاكراه يورث
 الشبهة والانتشار قد يكون طبعاً لا طوعاً والله اعلم **كتاب المأذون والاذن في نوع من الأنواع**
لا يشمل الأنواع باستخارج قال زفر رحمه الله المأذون في النوع لا يصير ما ذوناً الا في ذلك النوع
 وهو قول الشافعي رحمه الله وعندنا يصير ما ذوناً في الأنواع كلها انه يستفيد الولاية باذن المولي فيملك ما
 يتناوله الاذن دون غير كالوكيل لنا ان العبد يتصرفه ما لكتبة نفسه لوجود دليل المالكية وهو التكليف والحاجة
 الا انه يحرق المولي كيلا يتعطل منافعه عليه فاذا رضي شغل منافع في نوع بطل حقه أصلاً إذا لم يفرق بين
 تعطيها في هذا النوع ونوع آخر فظهرت ما لكتبة في كل أنواع والله اعلم **وما سكوت سيّد العبد إذا**
راه باع واشترى إذ نأبذاه قال اذا اراد بيع ويشتري فسكت لا يصير ما ذوناً في التجارة وهو قول
 الشافعي وعندنا يصير ما ذوناً ان السكوت محتمل فلا يثبت الاذن بالشك لنا ان السكوت يدل على الرضا
 بالتصرف لانه لو لم يكن راضياً به يمنعه حرمانه على موجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واذا ثبت دلالة الاذن
 والرضا يجري عليه احكام صريح الاذن دفعا للضرر عن الناس وصيانة لحقوقهم عن الضياع وقد عرفت في المختلف
هـ وإذنه للعبد شئراً يقتصره وفي إذا ما استولت لم يتجز
 قال اذا قال لها اذنت لك في التجارة شئراً يقتصر عليه عند وعندنا يصير ما ذوناً مطلقاً وهي بناء على مسألة هـ
 المأذون في النوع قال اذا اذن لامتة في التجارة فاستولت لها لا تتجز وعندنا تتجز لها ما تجتمع الاذن فانه لو
 اذن لام ولول يصح فصار كالنائب لنا ان الاستيلاء دليل تحمينها ومنعها من الخروج وهو دلالة التجز خلاف
 ما اذا اذن لها ابتداء لا يعمل بالدلالة عند التصريح هـ **وفي الصبا لو باع ثم بلغا**
ثم أجاز لم يتم بل لغا قال الصبي المحجور العاقل اذا باع ماله بغير اذن وليه ثم بلغ فجاز لم
 ينفذ وعندنا ينفذ له انه وقع باطلاً لان تصرف المحجور لغو لنا انه موقوف على اذنه وليه وقد صار ولياً
 بنفسه فجاز فيجوز باجارته ولا يقال بانه توقف على اذنه غير فلا ينفذ باجارته لا نقول الولي عامل له
 في الاجازة وقد عمل هو بنفسه والله اعلم **ما لغر بمر العبد أخذ ما وجب من صدقات وهبات وولده**
 قال العبد المأذون المديون اذا اوجب له هبة او تصدق عليه بصدقة او كان ذلك للامة المأذونة المديونة
 او قد ولد لها ولد بعد حقوق الدين لا يثبت حق الغرماء في ذلك وعندنا الغرماء احق بذلك كله من مولاها
 وتباع في ديونهم له ان هذا من التجارة فلا يقضي الا ما عند من مال التجارة وصار كالولد المولود قبل حقوق
 الدين لنا ان الهبة والصدقة كسبه فتشترى بدينه واما الولد فقد يثبت هذا الحق في الارفيسري اليه
 بخلاف المولود قبله والله اعلم **لو بيع مأذون بدين كان حله وكان أيضاً فيه دين باجل**
يجل الحضانة والسيد لا بمسك حتى الاجل الموجب لا
 قال ولو كان على العبد المأذون الف درهم حال والف درهم موقبل فباعه القاضي بالغين ودفع الالف الى صاحب

الدين حال ودفع الالف الباقية الى آخر الحال وعندنا يدفع الالف الباقية الى المولي فاذا حل الاجل اعطاه المولي
 ذلك له ان الدين يحول الى الثمن فصار كتحوله الى التركة وثمة محل الدين كله فكذلك هذا لنا ان الدين كان في الذمة
 فلم يحول الى الثمن فانه لو هذا الثمن كان جميع الدين على العبد ففي الاجل فلا يطالب للحال والله اعلم **كتاب الديار**
لو ذهب العقل بشئ وعزمه للنفس فالأرض به أيضاً لزم
 قال زفر رحمه الله اذا حجه موضحة فذهب بها عقله وذال خطأ وعزم كمال الدية بذهاب العقل ويلزمه ارش
 الموضحة ايضاً وعندنا لا يلزمه ارش الموضحة له ان هذه جنایات مختلفة في مواضع متعددة فيجب موجب كل
 جنایة كما لو ذهب به بصر او سانه لنا ان العقل ليس له موضع يشار اليه فصار كالزوج في الجسد والموضحة اذا
 افضت الى خروج الروح كان فيها كل الدية دون ارش الموضحة كذا هذا بخلاف البصر واللسان لانها محلان غير
 محل الموضحة **ولو جري الماء مقتول حكم به على أديني القري إذا علم**
 قال القتل اذا وجد في نهر عظيم كالفرات ونحوه تجري به فالقسامة والدية على اهل اقرب القري والارضين
 منه وعندنا مدهدر له انه ظهر في هذا المكان فصار كالمحبوس الى جانب منه لنا انه ينتقل من مكان الى
 مكان ولا يدري موضع قتله بخلاف المحبوس الى جانب منه لانه لا يتقل ثمة والله اعلم هـ
هـ وصلى قتل العمد حال العلة في قدر ثلث المال في الجدة
 قال الصلح عن دم العمد في مرض الموت يعتبر من ثلث المال وعندنا يعتبر من جميع المال انه تبرع لا يقابله
 مال لنا انه يقابله أعز الاشياء وهو النفس فلا يكون تبرعاً والله اعلم **ولو عني ابن وأخ العاني جمل**
مطالب القاتل بالقتل قتل قال دمر بين رجلين عني احدهما ولم يعلم الاخر فقتله على وجه القصاص
 فعليه القصاص وعندنا عليه الدية في ماله لنا انه قتل عني في محل معصوم لنا انه استوفاه وعندنا حقه
 فاورث الشبهة **اجارة الجاني اختيار للفداء والرهن والعرض على البيع كذا**
 قال العبد اذا جاني جنایة موجبة للدفع او الفداء فاجر مولا بعد العلم به او رهنه او عرضه على البيع فهو اختيار
 للفداء وعندنا ليس باختيار له ان هذه الاشياء دلالة الامساك فصار كالنائب والاستيلاء لنا ان الدفع ممكن
 بعد هذه الاسباب في الجملة فلا يبطل الاختيار وسيد الجاني اذا اقر به **لغيره فوضو اختيار فانتبه**
 قال مولي العبد الجاني اذا اقران العبد لفلان بعد العلم باجنایة فهو اختيار للفداء وعندنا ان كذبه فلان في الملك
 بطل اقراره وبقي الاختيار وان صدقه اخذ ولا شيء على المقر له انه ملكه ظاهراً وبالاقرار جعله لغيره فصار كالبيع
 لنا انه متى كذبه بقي على ملكه ففي الاختيار واذا صدقه ظهر انه ملك الغير فيختير المقر له بين الدفع والفداء
 والله اعلم **لو علق العتق بقتل العبد زيد اجأ القتل لا بالعبد**
فان مولاة عليه قيمته ولا اختيار لتؤدي دينه
 قال اذا قال العبد ان قتلت فلانا فانت حر فضر به بالسيف او بالعصا او بالسوط او بيد او جرحه فانت

منه عتق وعليه قيمته ولا يكون مختاراً للفداء وعندنا مختاراً للفداء **له** انه لم يوجد الاختيار بعد اجنابة
لنا ان تعليقه العتق بالقتل مع علمه بان يصير اعتاقاً عند القتل ليدل اختياره الفداء والله اعلم
مَكَاتِبُ قَدْ قُتِلَ اثْنَيْنِ وَمَا كَانَ قَضِي الْقَاضِي مَنْ تَقَدَّمَ مَا
كَانَ عَلَيْهِ قِيمَتَانِ فَأَعْلَمَ كَذَلِكَ فِي الْمَدَبَرَيْنِ قَاتِمَا
قال المكاتب اذا قتل اثنين ولم يكن القاضي قضي بالقيمة للاول حتى قتل الثاني يلزمه في كل مرة قيمة وعندنا لا
يجب بالكل الاقيمة واحدة **له** ان اجنابة الاولى اوجبت القيمة ديناً في رقبته ولا تضايق في الواجب في الذمة
فصار كما لو قضي للاول ثم جني **لنا** ان اجنابة قبل القضاء غير موجبة للقيمة لاحتمال مكان الدفع لعجز المكاتب
فانما يصير ديناً بالقضاء ولم يوجد وجوب زفر في قتل المدبر اثنين كذلك انه يوجب قيمتين على المولى لما قلنا
وعندنا على المولى قيمة واحدة للكل لانه لم يمنع الارصة واحدة واذا قتل الاول وأدى المولى قيمته الى الاول ثم قتل
ثانياً فهذا على الوجهين اما ان دفع بقضاء او بغير قضاء وحكم الضمان والرجوع على الاول مرة باب اي حينة
رحمه الله والله اعلم **كُتِبَ الْوَصَايَا أَوْصِي لَهُ بِثَلَاثَةِ ثَلَاثَةٍ فَهَلَكَ الثَّلَاثَانِ مِنْهَا جَمَلَةٌ**
أُعْطِيَ ثَلَاثَ مَا بَقِيَ لَكُلِّهِ قال زفر رحمه الله اذا اوصي لرجل ثلث هذه الغنم بعينها ثم مات ثم هلك ثلثها
هذه الغنم للموصي له ثلث ما بقي وعندنا كله **له** ان التركة مشتركة بينه وبين الورثة اثلاثاً فما هلك هلك
على الشركة وما بقي بقي كذلك لو اوصي بثلث ماله مطلقاً فمات ثلثا ماله **لنا** ان الموصي به ما هنا معين وموتك
هذه الاغنام فوجب تنفيذ في ثلثها وتسليمه للموصي له فاذا هلك الثلثان تعين هذا الثلث لذلك
وَلَوْ مَحَابَاةً وَعَتَقُ جَمْعًا فِي السَّفْمِ فَالْأَوَّلُ أَوَّلِي فَاسْمَعَا
قال المريض مرض الموت اذا حصل منه محاباة وعتق والثلث لا يسعها فاولها اولى لانه اهرج حيث بدأ به وبين
علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر وقد مر في باب اي حينة رحمه الله **وَالْأَبُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَالَ الْوَلَدِ**
لِنَفْسِهِ بِغَيْرِ غَبْنٍ يَفْسُدُ قال اذا اشترى الاب مالاً لابنه الصغير لنفسه من نفسه بمثل قيمته لا يجوز
وعندنا يجوز **له** ان حقوق العتق من الجانيين متساوية لا يتصور قيامها بشخص واحد **لنا** ان الاب لكال ولايته
وشفقته وحاجة الصغير جعل كخصيص يتولى الطرفين **من مات عن ثلاثة من الولد**
وَعَنْ الْوَلَدِ ذَرْوِهِمْ بِذَلِكَ الْعَدَدِ فَاقْتَسَمُوا فَادْعَ الثَّلَاثَ بِشَرٍّ وَصِيَّةً وَوَاحِدَةً أَقْرَبَ
أَعْطَاهُ بِمَا نَالَ بِالْإِرْثِ ثَلَاثَةُ الْأَخْيَارِ دُونَ الثَّلَاثِ
فَإِنْ يَكُنْ لِمَيْتٍ ابْنَانِ وَحَسَمٌ مِنَ الْمُقَرَّبِ نَصَفَ لَا الثَّلَاثَ فَقَدْ
قال رجل مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة الاف درهم فاقسموها واخذ كل واحد منهم الف درهم فجاء رجل وأدعى
ان الميت اوصي له بثلث ماله فصدقه واحد منهم ياخذ منه ثلاثة اخماس ما في يده وعندنا ياخذ منه ثلث ما في يده
لنا من زعم ان ثلث كل التركة له والثلثان بينهم اثلاثاً فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثه ثلث واقل ذلك تسعة

ثلاثة للموصي له وهو ثلثه ولكل ابن سهمان فصار اخماساً **لنا** انما قرار بالثلث في كل التركة شائعاً في جميع من التركة
ثلث فياخذ ثلث ما في يده ولو كان للميت ابنان فصدقه احدهما عند ياخذ نصف ما في يده لانه يزعم ان حقه وحق
الموصي له سواء وعندنا ياخذ ثلث ما في يده للامرك وليس يحق مع معتقينه **بنا** بنم المولى معتقوا ابيه
قال اذا اوصي بثلث ماله لموا اليه دخل فيه مواليه وموالي ابيه لانهم يستنون مواليه وقد صار ولاه له وعندنا
يوسف رحمه الله لا شيء لهم مع مواليه وعند محمد رحمه الله لا شيء لهم اصلاً وقد مر في باب اي يوسف رحمه الله
قَالَ وَلَوْ أَوْصِي إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ لَا فِي وَجْهِهِ لَا أَقْبَلُ
وَبَعْدَ يَقْبَلُ فَهُوَ يَبْطُلُ وَلَيْسَ شَرْطًا فِيهِ قَاضٍ يَجْزِلُ
قال رجل اوصي لرجل فقال في غيبته في حياته او بعد وفاته لا اقبل ثم قبل لم يجز وعندنا يجوز ما لم يخرج القاض
له ان من ما يتردد برده بدل لانه لو رد في وجهه يرتد فكذا هذا **لنا** ان الموصي اعتمد عليه فاذا لم يعلم برده
لا يرتد كيلا يتضرر به بخلاف ما لو علم لانه يمكنه نصب غيره فلا يتضرر به ولو يثلث لك اوصي رجل
مُعْتَقَاتٍ فِي حَيَاتِهِ لَا أَقْبَلُ وَبَعْدَ مَمَاتٍ قَبِلْتُ يَبْطُلُ وَبَابُنَا هَذَا يَكْمَلُ
قال اذا اوصي لرجل بثلث ماله فقال في حياته لا اقبل لا يجوز قبوله بعد موته وعندنا يجوز **لنا** ان الوصية ترتد
بالردة فاذا رده لا يصح قبوله بعد ذلك كالقرار اذ اردته المقر **لنا** ان الوصية تمليك بعد الموت لا في الحال فيعتبر
القبول والرد فيه بعد الموت قال اذا اوصي لرجل بابنه ومات الموصي في رواية عنه يعق عليه الحال بالقرابة
وفي رواية لا يعق الاب بالقبول فان مات الاب قبل القبول بطلت الوصية وعندنا ان رده الاب بطل فصار للورثة
وان قتل او مات قبل الرد عتق عليه **له** على الرواية الاولى انه تبرع فبطلت الوصية بدون القبول لانه تمليك عند الموت
فيفيد الملك عند الموت وعلى الرواية الثانية انه تمليك كالهبة والبيع فيشترط القبول **لنا** انه تمليك فيفيد
الملك بنفسه الا انه يرتد بالرد ليمكن الموصي له من دفعه والله اعلم بالصواب واليه يرجع المطالب
وَإِذَا جَاءَ الْوَلَدُ عَلَى التَّمَامِ وَلِلرَّسُولِ أَفْضَلُ السَّلَامِ
وَقَرَّ هَذَا الْبَابُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فِي سَنَةِ الثَّلَاثِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
بَابُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ عَلَى خِلَافِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ
بَابُ قِتَاوِي الشَّافِعِيِّ وَخَلَفَ وَمَا بِهِ قَالَ وَقُلْنَا ضِدَّهُ
كِتَابُ الصَّلَاةِ **يُسْنَى فِي الْأَخْيَارِ يَسْتَجِي هَاهُنَا تَشْلِيهِ لِمَا رَوَيْنَا فِي بَابِهَا**
قال الشافعي رحمه الله السنة في الاستحباب بالاحجار التثليث بكل حال وعندنا اذا اكفاه ما دون ذلك او كان حجراً
له ثلاثة احرف فبح كل حرف مرة يكفي به **له** قوله صلى الله عليه وسلم لا ين مسعود رضي الله عنه اثنى ثلاثة
أخياراً استجني هاهنا اخر هذا الحديث فانه روي ان ابن مسعود رضي الله عنه اثنى ثلاثاً واستجني بالحجرين
ورمي الروث ولم يطلب بالثالث ولان الغرض من الاستحباب هو الانقاء والتطهير فاذا حصل بدون الثلاث يكفي به

بلغ مثله

هـ وَيُؤْخَذُ الْمَاءُ بِكَفِّ الْفَهِمِ وَالْأَنْفُ بِضَفَّتَيْنِ ثَلَاثًا فَأَعْلَمَهُ

قال السنة في المضمضة والاستنشاق ان ياخذ كفًا من الماء فيمضمض ببعضها ويستنشق بالبعض ثم يفعل ثانياً وثالثاً كذلك وعندنا في مضمض أو ثلاثاً ثم يستنشق ثلاثاً **له** ما روي عن عبد الله ابن زبير ان النبي عليه السلام مضمض واستنشق بكف واحد **لنا** انهما عضوان منفردان فينفردان بالماء والترتيب كسابر الاعضاء وما رواه محمود علي انه استعمل فيها كفًا واحدًا والله اعلم **هـ** **وَسُتَّةُ غَسَلُهَا بِالْجَنَبِ وَأَنُوالِ الْوُضُوءِ يُعْتَبَرُ وَرَتْبُ** قال المضمضة والاستنشاق ستتان في الوضوء والجنازة جميعاً وعندنا ستتان في الوضوء وفرضان في باب الجنازة **له** قوله عليه السلام عشرة من الفطر أي السنة وذكر فيها المضمضة والاستنشاق **لنا** ما روي ابن عباس وجابر رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام انه قال انهما فرضان في الجنازة ونفلان في الوضوء ولقوله عليه السلام تحت كل شعرة جنازة الا قبلوا الشعروا نقوا البشرة وداخل الفم بشرق وداخل الانف شعرة ولان الانف والفم لها حكان حكم الظاهر من وجه وحكم الباطن من وجه كما ذكرنا في مسلة التي القليل فاعتبرناهما ظاهرين في حق الجنازة باطنين في حق الحدث وما رواه محمود علي حال الحدث قال النية شرط لصحة الوضوء وعندنا ليس بشرط **له** قوله عليه السلام لا عمل الا بالنية وقوله عليه السلام الاعمال بالنيات ولان هذه طهارة حكيمة فلا يصح الا بالنية كالتيتم **لنا** ان الله تعالى امر بغسل هذه الاعضاء عند القيام الى الصلاة ولم يشترط النية هنا فلو شرطنا ما لزمنا على النص وذلك لا يجوز لانه نسخ واما الحديث قلنا لا ظاهر له لانه قد نفى العمل بدون النية واثبت عند النية وحقيقة العمل على توقف على النية فبعد هذا امان ان العمل على نية الجواز او على نية الفضيلة والكمال لا وجه الى الاول لانه يخالف النص فحل على نية الفضيلة والكمال واما التيمم قلنا النية ليست بشرط فيها ولكنه اذا اتم في غير طاعة ارادة الصلاة لا يجوز لان التراب ما جعل طهوراً الا في حالة مخصوصة وفي حالة ارادة الصلاة فاذا لم يرد الصلاة لا يكون طهوراً **لـ** الترتيب شرط لصحة الوضوء وعندنا ليس بشرط **له** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ان الله تعالى امر بغسل الوجه عقيب القيام الى الصلاة بحرف الفاء وانه للوصل وهذا يمنع تخلل عضو آخر بينهما ولان الله تعالى ذكر هذه الاعضاء مرتبة فيجب غسلها مرتبة **لنا** ان الله تعالى امر بغسل هذه الاعضاء ذكرها معطوفاً بحرف الواو والواو للجمع المطلق دون الترتيب فاحل على الترتيب تقييد النص وقوله ذكر الوجه بحرف الفاء قلنا اعقب كل هذه الاعضاء عقيب القيام الى الصلاة بحرف الفاء لانه عطفت البعض على البعض بحرف الواو وانه للجمع المطلق فصار كأنه قال اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا هذه الاعضاء والله اعلم **هـ** **وَفَرَضُ مَسْحِ الرَّأْسِ قَطْرًا أَوَّلُهُ** **هـ** **وَالسُّتَّةُ التَّثْلِيثُ فِي كُلِّ الْمَحَلِّ** قال الفرض في مسح الرأس مقدار ثلاث شعرات وعندنا مقدار ثلاث اصابع اليد **له** ان لما مر به ليس هو مسح الرأس بل المسح بالرأس وهذا القدر يسمى مسحاً بالرأس كقوله مسح يدي باجدر اذ لمس شيئاً منه وان قلنا ان المسح فحل مقتضود فالمر به امر باستعمال اليد ضرورة والآلة هي اليد فصار الآلة مذكورة مقتضى لا عموم له فيثبت بقدر ما تندفع به الضرورة وهو الاذي وثلاثة اصابع اليد

ادني الآلة لانه يقوم مقام كل اليد لانها اكثر اليد الا انه دون كله فيصير مأموراً باستعمال هذا القدر ضرورة قال السنة في مسح الرأس التثليث وعندنا الاستيعاب دون التثليث **له** ما روي عن عبد الله ابن ابي اذني ان النبي عليه السلام توضأ ومسح برأسه ثلاثاً ولان هذا احد اعضاء الوضوء فوجب ان يمسح وظيفته بالتثليث كسابر الاعضاء **لنا** ما روي عن عثمان وعلي وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم ان النبي عليه السلام توضأ ومسح برأسه مرة واحدة ولان هذا مسح فوجب ان لا يمسح تثليثه قياساً على التيمم والمسح على الخفين والجباير وفقهه ان التثليث يشبه الغسل فيعود على وضوءه بالنقض وحديث عبد الله ابن ابي وفي محمود علي اذا قبل يده وأدبر تحقيقاً للاستيعاب فظن الراوي انه مسح ثلاثاً والله اعلم **هـ** **وَالْأَذُنُ بِالْمَاءِ الْجَدِيدِ مُسْحٌ** **هـ** **وَالْقَوْلُ بِاسْتِثْبَائِهَا لَا يَصْلُحُ** قاله ياخذ لمسح الاذنين ما جديداً وعندنا يمسحها بالماء الذي اخذ لمسح الرأس **له** ما روي عن النبي عليه السلام انه اخذ للاذنين ما جديداً ولان الاذن عضو على جفء ولهذا يجوز ان يكمل به فرض مسح الرأس فيغرد بالماء كسابر الاعضاء **لنا** ما روي ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام انه اغترف غرفة من ماء فمسح برأسه واذنيه ظاهرهما وباطنهما ولقوله صلى الله عليه وسلم الاذان من الرأس والمراد منه بيان الحكم لا الحقيقة ولا حكم سوا هذا فيعمل عليه ولا يمتنع من الرأس لقيامها بالرأس حقيقة فيتبعه في حق الماء وما روي من الحديث قلنا يحتمل انه اخذ لها ما جديداً لانه لم يبق على يده بله وبه نقول وانما لم يحز تكميل فرض مسح الرأس به لان فرضيته ثبت بكتاب الله تعالى وكون الاذنين من الرأس ثبت بالخبر الواحد فصار بمنزلة التوجه الى الحطيم في الصلاة مستند بر الكعبة والله اعلم **هـ** **وَمَسْحُ الْفَرْجَيْنِ بِالْكَفِّ حَدَثٌ** **هـ** **وَهَكَذَا مَسَّ النَّسَاءُ الْبَعْثُ** قال مس الفرجين بباطن الكف حدث وعندنا ليس بحدث **له** ما روت بسرة بنت صفوان عن النبي عليه السلام انه قال من مس فرجه فليتبوضأ ولان مس الفرج بغير حائل سبب خروج البول فاقم مقام حقيقة الخروج احتياطاً **لنا** ما روي قيس بن طلق بن علي رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام قال لمن سألته انتوضأ منه قال لا ما هو كبضعة منك ولان الحديث هو الخارج من الخس ولم يوجد حديث بسرة رده يحيى بن معين ولو ثبت فهو محمول على غسل اليد اذا مسحه ولم يكن استنجى بالماء وقد عرف وقوله انه سبب خروج النجاسة قلنا ليس بسبب ظاهر بل هو محتمل وليش كان سبباً فالسبب انما يقوم مقام المسبب اذا تعدد الوقوف على حقيقة المسبب وذلك في حالة النوم والغفلة وهذه حالة اليقظة فامكن الوقوف على حقيقة الخروج **لنا** من المرأة بشهوة وبغير شهوة حدث وعندنا ليس بحدث ما لم يخرج المذي **له** قوله تعالى ولا مستم النساء الاية وحقيقة المس باليد ولانه سبب خروج الحدث فاقم مقامه على ما مر **لنا** حديث عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج الى الصلاة ولا يتوضأ والمعنى ما مر في مسلة المتقدمة واما الاية قلنا المراد من المس الوقوع مجازاً والتيمم المذكور هو التيمم للجنازة كذا نقل عن ابي التفسير والجواب عن المعنى ما مر والله اعلم **هـ** **هـ** **وَلَيْسَ فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ وَضُوءٌ وَلَا إِذَا قَهَقَهُ فِي الصَّلَاةِ هُوَ**

قال الخارج النجس من غير السبيلين لا ينقض الوضوء قل وأكثر وعندنا ينقض الوضوء إذا سال وفي الحديث
 إذا كان ملا الغلم ما روي عن النبي عليه السلام أنه أحجم ولم يتوضأ وروي أنه قال ولم يتوضأ ولأن القليل ليس
 بحدث فكذا الكثير كالدفع وغيره والجامع أن غسل غير موضع النجاسة غير معقول فيقتصر على مورد النص
 قوله عليه السلام لتلك المستحاضة توضأي وصلي وإن قطر الدم على الحصى فإن ذلك دم عرق النجس وكله
 أن للتقليل وقوله عليه السلام ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوحي يكون سائلا وفي حديث علي رضي الله
 عنه أنه سعى ثلثا الفم وهذا لا يعرف قياسا فالظاهر أنه قال سماعا والمعنى أن هذا خارج نجس من الأدي فيؤثر
 في نجس الأعضاء الأربعة حكما إذا هو من لوازمه في الخارج من السبيلين ولا فرق بينهما إلا من حيث المخرج وما روي
 من الحديثين أما الأول معناه فإنه لم يتوضأ لئلا يسبب الحجامه وعندنا الوضوء يجب بسبب القيام إلى الصلاة
 عند إرادة الصلاة والحديث الثاني محمول على أن قل من ملا الغلم وقوله بأن القليل ليس بحدث قلنا لأنه ليس سائلا
 فلا يكون خارجا والكثير سائل وخارج **قال** الفقهية في الصلاة لها ركوع وسجدة التلاوة وخارج
 وعندنا هو حدث **له** أن الحدث هو الخارج النجس ولم يوجد ولهذا لم يكن حدثا في صلاة الجنان وسجدة التلاوة وخارج
 الصلاة **له** ما روي أن النبي عليه السلام كان يصلي بصاحبه فدخل رجل وفي بصره سواد فوقع في حفرة في المسجد
 ففعل بعض القوم فلما فرغ النبي عليه السلام من صلاته أمرهم بأعادة الوضوء والصلاة فتركنا القياس بهذا الأثر
 والأثر ورد في الصلاة المعهودة فبقيت سجدة التلاوة وصلاة الجنان على أصل القياس **له**

وفي المنام قاعدا قولان وناقض في سائر الأزكان

قال النوم حدث في سائر الأحوال لا في القعود في الصلاة فإن له فيه قولان وعندنا النوم في حالة الصلاة ليس
 بحدث على أي هيئة كان وأي صفة كان ونوم المتمكن خارج الصلاة كذلك ونوم المتكفي والمضطجع حدث **له** حديث
 صفوان بن عسال المرادي أن النبي عليه السلام أمرنا أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام وليا إليها إذا كنا سفرًا إلا عن
 جنابة ولكن من غايط أو بول أو نوم وقال عليه السلام العيان وكأ السد فمن نام فليتوضأ أمرنا بالوضوء ونبه على
 العلة وهو ذهاب وكأ السد والمعنى أن النوم سبب خروج الحدث بواسطة ذوال وكأ السد فصار كالنوم متوركا
 ومضطجعا **له** ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام أنه قال ليس الوضوء على من نام قائما أو راكعا
 أو ساجدا أو قاعدا إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله وعن حذيفة بن اليمان أنه
 قال لم ينام في المسجد إذ رقدت فإذا أنا برجل وضع يده على كتفي فالتفت فإذا أنا برسول الله عليه السلام فقلت يا
 رسول الله هل علي في هذا وضوء فقال لا حتى تضع جنبك والمعنى وهو أن عين النوم ليس بحدث لأنه ليس بخارج نجس
 إلا أن يكون سببا للحدث عند استرخا المفاصل وذوال المسكة عن الأرض ما مع قيام المسكة لا يكون سببا لخروج
 الحدث فلا يوجب نقض الوضوء بخلاف المتورك والمضطجع لأنه ذال المسكة وما روي من الحديثين محمول على
 النوم مضطجعا لما ذكرنا والجواب عن المعنى ما ذكرنا **له** وظاهر ذي العذر لفرض فردد

ليس لكل الوقت بالمتد قال صاحب العذر يتوضأ لكل فرض وله أن يصلي ماشيا من النوافل
 بذلك الوضوء وعندنا يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي من الغرايض والنوافل ماشيا في الوقت **له** قوله عليه السلام
 المستحاضة تتوضأ لكل صلاة والمعنى وهو أن هذه طهارة ضرورية لكونها حدث مقارنا له فيتقدر بقدر الضرورة
 وإذا أدى الفرض زالت الضرورة على ما عليه الأصل أن في كل وقت فرض واحد إلا أن النوافل تبع للفرض فيظهر في
 حق النوافل أيضا **له** قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة والمعنى وهو أن الشرع اسقط اعتبار الحدث
 في حقه باعتبار الحاجة إلى أداء الصلاة ولا يمكن اعتبار حالة الأداء باعتبار ذاته لأن أحوال الناس مختلفة في ذلك
 ولأن الشرع أطلق له أداء الصلاة على وجه يستوعب كل الوقت فأقيم وقت شروع الصلاة مقام وقت الأداء حقيقة
 وما روي من الحديث المراد منه وقت الصلاة يقال أتيك الظهر أي وقت صلاة الظهر حملناه على هذا توفيقا
 بين الحديثين **ثم المني طاهر بلا حرج** **والاغتسال واجب كيف خرج**

قال المني طاهر وعندنا نجس **له** قول عائشة رضي الله عنها كنت أفرك المني عن ثوب رسول الله عليه السلام وهو يصلي
 فيه فلو كان نجسا لمنع الشروع فيها ولأن هذا أحد أصلي الأدي فيكون طاهرا كالأخر وهو التراب **له** قوله عليه السلام
 لعن ابن يسرجين مرأه يغسل ثوبه من النجاسة قال ما تخامتك ودموع عينيك والماء الذي في ركبتك الأسواء
 وإنما يغسل الثوب من خمس من البول والغايط والدم والقي والمني والمعنى وهو أن الواجب بخروجه أكبرها رتين وهو الغسل
 فذلك ذلك على نجاسته لأن إيجاب الطهارة لا يعقل إلا في محل النجاسة وما روي من الحديث معناه وهو يصلي فيه
 بعد ذلك لا في تلك الحالة كما يقال كنت أخيط الثوب وهو يلبس وكنت أخبز وهو ياكل حملناه على هذا بما روينا قوله
 هذا أحد أصلي الأدي قلنا هذه حالة عارضة على هذا الأصل فإزان يتجسس كالعلة **قال** خروج المني لأعن شهوة
 بسقوط أو حل أو خوف أو شيء موجب للاغتسال وعندنا بوجوب الوضوء والغسل **له** قوله عليه السلام المائس الماء
 وقوله عليه السلام وفي المني الغسل ولأن الغسل يتعلق بالمني لكونه خارجا نجسا والخارج من السبيلين عندي لا عبرة
 بالشهوة فيه كدم الحيض **له** ما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت عن رسول الله عليه السلام عن المرأة ترى في
 منامها مثل ما يري الرجل فقال لا تجد بذلك لزم فقالت نعم فقال النبي عليه السلام فلتغسل علق الاغتسال بالذوق
 ولأن هذا ليس بمشي حقيقة بل يشبه المني لأن المني هو الماء الذي تدفعه الشهوة وإذا انعدم الشهوة لا يكون مائسا
 وكان في معنى البول وقد خرج الجواب عن حديث الثاني أما الحديث الأول محمول على خروج الماء عن الشهوة بدليل ما

ذكرنا وأعلم والماء لا نجس بالورود على النجاسات من الصعود

قال الماء إذا ورد على النجاسة لا نجس وإنما نجس إذا وقعت فيه النجاسة وعندنا نجس في الحالين **له** أن الماء إذا ورد
 على النجاسة فهو الغالب ويصير بمنزلة الماء الجاري ولا كذلك إذا وقعت فيه النجاسة **له** أن الموتى في نجاسة الماء
 اختلاط النجاسة به وهذا يختلف وأما الماء الجاري سقط حكم نجاسته بخلاف القياس **له**
ويغسل الإنا سبعا إن ولغ **في ذاك كلب كحديث قد بلغ**

وَعَصَبُ الْمَيْتَةِ وَالْعِظَامِ. وَالشَّعْرُ أَيْضًا نَجِسٌ حَرَامٌ.

قَالَ الْمُسْلِمُ

قال الارض اذا اتجست ثم جئت لا تظهر عند وعند ذفر وعندنا يظهر وقد مر في باب زفر رحمه الله
ثم دم الحيض غيبط اسود **و** والحيض للحامل ايضا يوجد **و**

قال الحيض هو الدم الغيبط الاسود وعندنا ما سوي البياض الحالم الحيض قوله عليه السلام دم الحيض هو اسود
غيبط محتد **و** حار **و** لنا قول عائشة رضي الله عنها لا حي من الفضة البيضاء وهذا ما لا يعرف قياسا فالظاهر انها قالت
سما غا وما روي من الحديث قلنا ليس فيه نبي عيسى قال دم الحامل حيض وعندنا لا **و** انه دم الرحم خرج في وقت معتاد
فكان حيضا كالحامل لنا قوله عليه السلام الا لا توطأ احبالا حتى يصنع حمل ولا احبالا حتى يستبرأ من حيضة حمل
الحيض علامة على فراغ الرحم فدل انه لا يتصور مع الشغل ولان الحيض عبارة عن دم الرحم وهذا ليس دم الحمل لان
م الرحم قد انسب بالولد **و** اليوم والليلة اذ في مدته **و** ونصف شهر هو اقصى غايته **و**
قال ادني مد الحيض يوم وليلة وعندنا ثلاثة ايام ولياليها واكثر خمسة عشر يوما وعندنا عشرة ايام **و**
في الاقل قوله عليه السلام في الصلاة ايام اترابك من غير فصل بين القليل والكثير **و** ما روي ابو امامة الباهلي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقل الحيض للحرية البكر والثيب ثلاثة ايام ولياليها واكثر عشرة ايام وما روي

من الحديث ليس فيه تقدر بر يوم وليلة بل فيه بيان انها لا تنصلي في وقت الحيض وبه نقول **و** له في الاكثر ان الشهر
في حق الائمة والصغيرة اقيم مقام حيض وطهر فينقسم عليهما نصفين لنا حديث ابي امامة رضي الله عنه علي ما
روينا **و** قال من ذا الاصل والاساس **و** ستون يوما اكثر النفاس **و**

قال اكثر النفاس ستون يوما وعندنا اربعون يوما **و** انا اجمعنا ان اكثر النفاس اربعة امثال اكثر الحيض
ولهذا قلنا بان اكثر اربعون وقد ذكرنا ان اكثر الحيض خمسة عشر فيكون اربعة امثاله ستين ضرورة **و** لنا
ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه وابي هريرة وعائشة وام سلمة وام حبيبة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال مثل مذهبا بالفاظ مختلفة وقوله بان النفاس اربعة امثال اكثر الحيض قلنا هذا لا يعرف بالقياس
فاتبعنا النص فيما جميعا والله اعلم **و** حيض من يبلغ باستمراره **و** قيل ضمناؤه الى النهار **و**
و قال ايضا ان حيض مثلها **و** مقياسه حيض نساء أهلها **و**

قال المرأة المبتدأة اذا رات الدم واستمر بها ذلك له فيه ثلاث اقا ويل احدها ان حضها يوم وليلة لانه اقل
وهو متيقن وثانيها ان حضها سبعة لان الغالب هو الوسط وثالثها ان حضها يعتبر بحيض نساء عشيرتها وهذا
بعيد لان ذلك يختلف باختلاف الأعزيم والطباع وعندنا العشرة من اولها حتى لا تدخل في الحيض
متيقنة فلا يخرج بالشك **و** لو طهرت في وقت عصر وعشاء **و** فالظهور والمغرب في حد القضا
قال اذا طهرت الحيض في وقت العصر فعليها قضا الظهر والعصر جميعا واذا طهرت في وقت العشاء فعليها
قضا المغرب والعشاء جميعا وعندنا في الفصل الاول عليها قضا العصر لا غير وفي الثاني قضا العشاء لا غير بنا على اصل
وهو ان وقت الظهر والعصر عند واحد وهو ما بعد الزوال الي وقت الغروب ووقت المغرب والعشاء واحد وهو

ما بعد الغروب الي ثلث الليل ولهذا جواز الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما وبين المغرب والعشاء
في وقت احدهما بعد المطر والسفر وعندنا لكل صلاة وقت على حد **و** انا اجمعنا على جواز الجمع بعرفة
ومزدلفة وذلك يدل على اتحاد الوقت **و** لنا الاجاويد المشهور في بيان المواقيت فلا تعارض ما ذكر من الاجتهاد
ثم نقول ان الجمع بعرفة ومزدلفة تغيير ورد الشرع به كاحاجة محسومة ولهذا لم يتعد مورد الشرع فلا يجوز
للمفرد ولا لغير المحرم **و** وحيضها بعد مضي قدر ما **و** فيه يصلي ليس يسقط القضا **و**

قال اذا احاضت المرأة بعد ما مضى من الوقت قدر ما يصح فيه فرضه لم يسقط عنها قضا **و** وعندنا اذا احاضت
في الوقت سقط عنها فرضها وان بقي شيء قليل بنا على اصل وهو ان الوجوب عند باول وقت وعندنا باخر **و** **و**
الخطاب متوجه في اول الوقت ولهذا الوادي يقع فرضا فلا يسقط باعتراض الحيض بعد الوجوب كما اذا احاضت
بعد الوقت **و** لنا ان تاكد الوجوب في حق من لم يرد في اول الوقت كان في آخر الوقت بدليل انه لا يام بالترك في اقل
الوقت ولهذا الوادي في آخر الوقت كان موقفا لا قاضيا فاذا اعترض الحيض في وقت الوجوب كما اذا استوعب
الوقت **و** وطهرها للعشر ما لم تغتسل **و** ليس ينجس وطهرها ولا تحل **و**

قال الحائض اذا انقطع دمها لعشر ايام لم يقر بها الزوج ما لم تغتسل عند وعندنا له ان يقر بها
وقد مر في باب زفر رحمه الله والله اعلم **و** لا يجوز لبسوي التراب **و** يتم ولا بلا استيعاب **و**
قال لا يجوز التيمم بغير التراب وعندنا يجوز بكل اجزا الارض واجب من الجانين ما مر في باب ابي يوسف رحمه الله
عليه **و** الاستيعاب في التيمم شرط وعندنا ليس بشرط **و** انه شرط في باب الوضوء فكذا في التيمم والجامع
ان الحدث لا يجزي قليله يمنع ككثير **و** لنا ان في اشراط الاستيعاب في التيمم حرج لان التراب لا يصل
الي كل موضع منه الا بتكلف واخرج مد فوع بخلاف الوضوء لان المايصل الي كل موضع من غير تكلف والله اعلم **و**

و لا لفرضين وقبل الوقت **و** ولا بغير طلب وفوت **و**
قال التيمم لكل فرض عاقل وعندنا يصلي يتيمم واحدا من التوافل والفرايض ما لم يحدث او تجد الماء **و**
ان منع طهارة ضرورية فلا يبقى لفرضين كطهارة الشخصية لنا قوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو لي عشو
جمع ما لم تحدث او تجد الماء وهذا نص في الباب قال التيمم قبل دخول الوقت لا يجوز لما ذكرنا وعندنا يجوز لا وينا قال
طلب الماء شرط لجواز التيمم في السفر فيطلب من كل جانب علوة وعندنا ليس بشرط **و** ان عدم الماء شرط لجواز التيمم ولا
يتحقق العدم اذا لم يطلب **و** لنا ان الشرط ان لا يجد الماء وهو غير واجب الماء وان لم يطلب والله اعلم **و**

و ولا لذى المار به اجازة **و** خوف شفع العيد واجازة **و**
قال اذا تيمم في المص الحرف صلاة العيد وصلاة الجنازة لم يجوز وعندنا يجوز بنا على اصل وهو انها تقضيان عند فلم
يتحقق خوف الموت اصلا وعندنا لا تقضيان لانها ما شرعنا لاجتماعه وامام وليس في وسعه تحصيلها وروي عن
عمر رضي الله عنه انه قال اذا جاتك جنازة وتحنى فواتها وانت على غير وضوء فتمرها **و** ولا يزول بوجود الماء

من بعد ما يشرع في الأداء قال المتيتم اذا وجب في خلال الصلاة مضى فيها وعندنا يتوضا ويستقبل
 الصلاة له ان حرمة الصلاة مانعة من التوضي فصار عاديا كما حكمنا لو وجد الماء زيادة دائق على من مثله بل اولا
 لان حرمة الصلاة فوق حرمة دائق لنا انه فان شرط جواز الصلاة وهي الطهارة لان التيمم جعلت طهارة عند
 عدم الماء وقد وجدنا حقيقة وقوله حرمة الصلاة مانعة قلنا يلي لوبعيت وما هنا بطلت هـ
ولا يجوز لمريض لم يخف هـ ذهب نفس في الوضوء او طرف هـ
 قال المريض انما يباح له التيمم اذا خاف على نفسه ذهاب نفسه او طرفه لو توضا وعندنا اذا خاف زيادة المرض
 او متدادة فله ذلك له قوله تعالى وان كنتم مرضي قال ابن عباس رضي الله عنه هو المجدور ونحوه وذلك يخاف تلف
 النفس والطرف لنا اطلاق النص لانه يتناول كل المرضي ولا يجوز تقييد بقول الصحابي هـ
والغاية الرسخان في اليدين هـ فيه وهذا اول القولين هـ
 قال التيمم في اليد الى الرسغ في قوله القديم وعندنا الى المرفق لان اسم اليد مطلقا يتناول هذا القدر بل قوله
 تعالى فاقطعوا ايدهما ثم هو واجب من الرسغ كذا هذا لنا حديث عمار رضي الله عنه فان النبي عليه السلام قال له حين
 رآه يتعك في التراب اما يكفيك الوجه واليدان وان وقوله عليه السلام كما يكفيك ان تضع كفيك على الارض فتمسح
 بهما وجهك ثم تعيد ما فتمسح بهما بذلك الى المرفقين والمعني ان اسم اليد عندنا لا يطلق يتناول هذه الجراحة الى
 الابط ولهذا اهمت الصلابة التيمم الى الابط الا ان ما رواه المرفق سقط لان التيمم خلف عن الوضوء وذلك ما قط في
 الوضوء فكذلك في الخلف واما قطع يدي السارق الى الرسغ عرف بفعل رسول الله عليه السلام لا باللفظ والله اعلم هـ
هـ واجنب المجروح ثلثاه اعلم هـ يغسل ما صح مع التيمم هـ
 قال اذا كان الكثر يد به مجروحا واجنب تيمم الجراح وغسل الصالح وعندنا يقتصر على التيمم وان كان الاكثر صحيحا
 عندنا يجب غسلها ولا يتيمم وعندنا يتيمم له انه قدر على استعمال الطهور في هذا القدر فيجب عليه لنا ان الجمع
 بين البدل والاصل ممتنع فيعتبر الاكثر وان تجد ما لبعض طهره فليكتف بالتيمم بعد غسل قدره هـ
 قال المسافر اذا كان معه ما قليل لا يكفي لوضوءه غسل ذلك القدر ثم يتيمم وعندنا يكفي بالتيمم له ان جواز التيمم
 مشروط بعدم ما منكر لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا فبينا وكل جزء من اجزاء الماء ولانه قدر على استعمال
 الطهور في البعض فيجب ازالة الحدث عن ذلك البعض كما اذا وجد ثوبا ما يستريح به عورته لنا ان عدم الماء الذي
 يغيد الطهارة المحللة للصلاة متحقق فيباح له التيمم كما اذا كان معه عند ما يحس او يحتاج اليه لعطشه وهذا لان
 الغسل بالماء واجب لعينه بل لا باحة اذا الصلاة فاذا لم يجد غسل هذا القدر باحة اذا الصلاة صار كعدم وبه
 تبين ان المراد من قوله تعالى فلم تجدوا ماء اي محلا للصلاة لان الآية سبقت له والماء المحلل للصلاة ما مقدروا ولم يوجد
 بخلاف الثوب لانه ليس معه شي اخر يستريح اما هنا التيمم يطهره وليس للباني الجديت الفاجر هـ
هـ ترخص برخص المسافر هـ قال الباني لا يترخص برخص المسافر من القصر والافطار واستكمال من

المسح وتناول المية عند المحرصة وعندنا يترخص له قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ولان
 هذه الرخصة تثبت بطريق الكرامة فلا يستحقها العاصي لنا ان النصوص مقتضية جواز المسح ثلاثة ايام ولها
 في حق المسافر والاباحة والقصر والافطار مطلقة ولانه مسلم وبه صار اهلا للكرامة فلا تبطل بعصيانه دل عليه
 ان المقيم العاصي يمسح يوما وليلة كالمقيم المطيع فكذلك المسافر اما الآية التي تلاها فقد جاز في التفسير غير باغ اي غير
 طالب لذلك وهو جحد الحلال ولا عذر والمراد من العادي هو المعتدي عن حد الحاجة وهو سد الرمق هـ
هـ ولا يجوز مسح خف قد لبس هـ قبل تمام الظهر او ظهر نكس هـ
 قال اذا غسل المحدث رجله اوله وليس خفيه ثم غسل ما بقي من اعضائه قبل ان يحدث ثم احدث لا يمسح على خفيه
 وعندنا يمسح ولو توضا على الترتيب لكن لما غسل رجله اليمنى لبس خفه الايمن ولما غسل اليسرى لبس خفه الايسر
 لا يمسح اذا احدث عنده وعندنا يمسح له ان في الفصل الاول ان الوضوء غير صحيح لغوات الترتيب وفي الفصل الثاني
 ان شرط المسح لبس الخف على طهارة كاملة وحين لبس الخف الاول لم تكن طهارته كاملة لنا ان في الفصل الاول
 صحت الطهارة لان الترتيب ليس بشرط على ما مر وفي الفصل الثاني قوله عليه السلام لمغير ابن شعبة اذا لبست
 الخفين والقدمان طهران فامسح عليهما ولان النصوص مقتضية جواز المسح على الخف مطلقة والمعني وهو ان الخف
 جعل ما نغاسر به حكم الحدث الى الرجل فاحتج الى كمال الطهارة للزخيلين عندنا حدث لا عندنا لبس والله اعلم هـ
هـ ولا على الجرموق فوق الخف هـ وما نعه قليل الكشف هـ
 قال اذا لبس الجرموقين على الخفين لم يمسح عليهما وعندنا اذا لم يمسح على الخفين حتى لبس الجرموقين له المسح عليهما
 له ان الخف بدل عن الرجل والبدل لا يكون له بدل لنا ما روي عن عمر رضي الله عنه انه فعل ذلك وروي انه راي
 النبي عليه السلام انه فعل ذلك ولانه بمنزلة الخف ذي طاقين ولبس فوق الخفين في الاسفار فيحتاج الى المسح عليهما
 وقوله يصير بدلا عن الخف قلنا نعم اذا مسح على الخف ثم لبس الجرموق واما اذا مسح على الخف صار بدلا عن الرجل
 كخف ذي طاقين قاله قليل الخرق في الخف يمنع جواز المسح وعندنا لا يمنع حتى لا يكون قد وثلاثة اصابع له ان هـ
 انظر هو وان قل يسري الحدث اليه فيسري الى الباقي لانه لا يتجزئ لنا ان النبي عليه السلام امر بالمسح على الخف من
 تقييد وخاف المسافر من لا يخلو عن قليل الخرق في العادة خصوصا جفاف الفتره ولان هذه الرخصة ثبتت
 دفعا للخروج في النزح واللبس عادة يقع مع الخرق للقليل فيقع الخرج في نزعه وان لبس فوق بعد ما المسح برئي
 لم تردد المدح فاحفظ واجتهد قال المقيم اذا ابدى بالمسح على الخف صافر قبل تمام يوم وليلة لم يمسح بعد
 تمام يوم وليلة وعندنا اتمه كما يتم للمسافر له انه شرع فيها بحكم الاقامة وهو مقدور بمقدار ما لا يتغير
 بسفره كمن افتتح الصلاة في سفينة في مصر فسارت وخرجت من العرانات لم يمسحها ركعتين لنا قوله عليه
 السلام يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولها ايها وهو في هذه الحالة مسافر فيتم ثلاثة ايام ولها ايها والمعني
 انه لو شرع فيه وهو مسافر ثم اقامت كما يتم المقيم فاذا شرع فيه وهو مقيم ثم سافر اتمه كما يتم المسافر بخلاف ما

استشهد به لان تلك صلاة واحدة وهذه مسحات متعددة والله اعلم **وقال بالترجيع والافراجه**
ولا يركب التثويب للمنادي قال في الاذان ترجيع وهو ان ياتي بشهادتين اولاً مخافتة ثم يجهر بهما ^{عندنا}
لا ترجع فيه **له** حديث ابي مخنف انه قال امرني رسول الله عليه السلام بالاذان يوم الفتح فامرني ان ارجع فيها
لنا انه ليس في حديث النازل من السماء ولا في حديث بلال وفي سائر الاخبار ترجيع وحديث ابي مخنف فذكر في ان
النبى عليه السلام انه امر بالاذان ففعل واستجى من الكفار فخفض صوته بالشهادتين فامر باعادةهما جهراً **قال**
الاقامة فرادي **فرادي** وعندنا مثنى مثنى **له** رواية ابي مخنف عن النبي عليه السلام انه قال الاذان مثنى مثنى
والاقامة فرادي **لنا** ان المروي في حديث النازل من السماء وحديث بلال وحديث ابي مخنف في الرواية
المشهور ما قلنا وتاويل ما روي الجمع بين الكلمتين في الاقامة دون الاذان **قال** لا تثويب في صلاة الفجر وعندنا
فيه تثويب وهو قوله الصلاة خير من النوم وقيل هو النداء بالصلاة والفلاح مرتين بعد الاذان **زمان له**
اعتبار الفجر سائر الصلوات **لنا** قول بلال رضي الله عنه امرني رسول الله عليه السلام ان اؤتب في صلاة الفجر
ونهايني ان اؤتب في صلاة العشاء ولان وقت الفجر وقت نوم وغفلة فاجتمع الي زيادة اعلام بخلاف سائر الصلوات
هـ ولا يقيم غير من يؤذن والسبوق في كل صلاة احسنه

قال اذا اذن رجل فقامر عيين ان غاب الاول جاز ولم يكن فان كان حاضراً او يلحقه الوحشة بذلك يكن فان رضي
به يكره عند وعندنا لا يكره **لنا** ان النبي عليه السلام بعث بلالاً في حاجة له في سفر وامر عبد الله بن زيد بن الخطاب
الصديق ابي بالاذان فحضر بلال واراد ان يقيم فقال عليه السلام ان احال الصديق ابي هو الذي اذن فهو الذي يقيم
لنا ان النبي عليه السلام قال لعبد الله بن زيد لا نصاري صاحب رؤيا الاذان **القة** على بلال فانه انذني صوتاً منك
فعل **واذن** بلال فقال لعبد الله اذنت وما روي قلنا ان عبداً له كان حديث العهد بالاسلام وكان يلحقه الوحشة
بذلك **قال** اذ الصلاة في اول وقتها افضل وعندنا التثويب بالفجر افضل والبراد بالظهر في الصيف افضل
وتأخير العصر في كل فصل افضل وتبجيل المغرب بكل حال افضل وتأخير العشاء الى ثلث الليل افضل **له** قوله تعالى
سابقوا الى مغفرة من ربكم وقوله وسارعوا الى مغفرة وقوله عليه السلام اول الوقت رضوان الله ولان فيما قلناه
مبادرة ومسارعة الى امتثال امر الله تعالى فكان اول **لنا** في الفجر قوله عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم
للأجر وفي الظهر قوله عليه السلام اسفروا بالظهر فان شق الحز من فيجهم وفي العصر قول عبد الله ابن رافع
امرنا رسول الله عليه السلام بتأخير العصر وفي المغرب قوله عليه السلام لا يزال اتي بخير ما لم تؤخر المغرب الى
اشتباك الخوم وفي العشاء قوله عليه السلام لو اسقم السقيم وضعف الضعيف لأخرت العشاء الى ثلث
الليل واما الآيات قلنا المسابقة والمسارة تحصل بالتسهي لها واما الحديث فقد قال عليه السلام وآخر الوقت

عفو الله اي فضل الله قال الله تعالى يا لولئك ماذا ينفعون قل العفو اي العفو والله اعلم **هـ**
وجوز التكرار للجماعة **هـ** والوقت للمغرب قد رُساعة **هـ**

قال يجوز تكرار الجماعة في كل مسجد باذان واقامة وعندنا كل مسجد له امام معلوم وقوم معلومون فلا يباح
لهم تكرار الجماعة **له** ان الفريق الثاني في حق وجوب الصلاة والجماعة كالفريق الاول فكان لهما الجماعة كالفريق
الاول وكما اذا صلى غير اهل هذا المسجد وكما في مسجد الشوارع **لنا** ما روي عن النبي عليه السلام انه كان يخرج ليصلح
بين الانصار فرجع وقد صلى اهل المسجد فدخل بعض حجر نسيه وجمع اهله وصلي بهم ولوجازت الجماعة الثانية
لما اختارت الجماعة في البيت على الجماعة في المسجد ولان في تجوين تقليل الجماعة وانه مكروه بخلاف ما اذا قام غير
اهل المسجد الجماعة لان حقهم لا يبطل بفعل غيرهم بخلاف مسجد الشوارع لان كل الناس فيها سواء **قال** وقت المغرب
غير ممتد وعندنا ممتد الى غيوبة الشفق **له** ان جبريل عليه السلام ام النبي عليه السلام المغرب في الليلتين
جميعاً في ساعة واحدة وفي سائر الصلوات بين اول الوقت وآخر الوقت ولو كان وقت المغرب ممتداً لفعل
ذلك **لنا** قوله عليه السلام في بيان المواقيت واول وقت المغرب حين تغرب الشمس وآخر حين تغيب الشفق
وما روي من حديث جبريل فذلك دلالة الاستجاب **هـ** **شوب** بطلق الجمع **لأجل السفر**
بين الصلاتين وعذر المطر **قال** يجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت احدهما وبين المغرب والعشاء
في وقت احدهما بعد السفر والمطر فان شأنا في الثانية فاداهما في وقت الاولى وان شأنا آخر الاولى فاداهما في وقت
الثانية وعندنا لا يجوز الجمع بحال وقد مررت من المسئلة قبل هذا **هـ** **ولا فساد لصلاة الرجل**
بامرأة كادته فاسمع واعقل **قال** صلاة الرجل لا تفسد بمحاذاة المرأة في صلاة يشتركان فيها وعندنا تفسد
له ان المحاذاة لا توجب فساد صلاة المرأة فكيف توجب فساد صلاة الرجل والمعني ان فساد الصلاة بترك اركانها
او بوجود ما ينافيها ولم يوجد من الرجل شيء من ذلك **لنا** ان الرجل اخطأ مكانه للصلاة ففسد صلاته كما اذا تقدم على الاما

ودليل ذلك ان مكانه أمام المرأة قال النبي عليه السلام احره من حيث اخرهن الله جل ثناؤه خير المرأة وضاع على الرجل
فاذا خالف الامر لم يبق مقامه وصلاة المرأة انما لم تفسد لان التأخير واجب على الرجل لا على المرأة **هـ**
ولا بان يسأل في الصلاة من ربه الاملاك والزوجات **هـ**
قال اذا دعاني صلاته مما يشبه كلام الناس بان دعا الانسان باسمه او قال اللهم زوجني فلانة او ابشري ثوباً او اعطني
درهما ونحوها لا تفسد صلاته وعندنا تفسد **له** ان النبي عليه السلام كان يقول في ثوب الوتر اللهم ابني الوليد ابن
الوليد والمستضعفين بمكة اللهم اشدد وطأتك علي مغير واجعل بينهم كسفي يوسف عليه السلام **لنا** ان هذا من
جنس كلام الناس وقد قال النبي عليه السلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الحديث وما روي كان ذلك
قبل نسخة في الصلاة والله اعلم **هـ** **وجازر امامة الصبيان** **له** **للبلالين وذوي الاسنان**
قال امامة الصبي للبالغين تجوز كيف ما كان وعندنا لا تجوز بنا على اصل وهو ان اقتد المفترض بالمتفعل لا يجوز
وعندنا صلاة الصبي بفعل غير مضمون بالقضاء صلاة البالغ فرض وهو نفل مضمون بالقضاء وعندنا يجوز كيف ما
كان على ما ياتي بعد هذا ان شاء الله تعالى **هـ** **والوتر فرد ركعة وبعد ما** **هـ** **يركع يدعوه وهو في الفجر** **له**

قال الوتر ركعة واحدة في قول وثلاث بقعة واحدة في قول وثلاث بتسليمتين في قول وعند ثلاث ركعات
له قوله عليه السلام صلاة الليل مثني ثم في فان خشيته الصبح فوتر ركعة **لنا** ما روي محمد بن كعب القرظي ان النبي
عليه السلام يعني النبي **لنا** وهو ان يوتر الرجل ركعة واحدة وعن الحسن البصري رحمه الله قال اجمع المسلمون على ان الوتر
ثلاث ركعات وما روي كان ذلك في ابتداء الاسلام ثم نسخ **قال** القنوت في الوتر بعد الركوع وعندنا قبل الركوع **له**
ما روي انس بن مالك رضي الله عنه ان النبي عليه السلام صلى صلاة الفجر وقت بعد الركوع **لنا** ما روي عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه قال بت عند رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم اثنا عشر صلاة بالليل فوتر بثلاث وقت قبل الركوع
وارسلت والدي في الليلة القابلة فوات كذلك وما رواه منسوخ بهذا قال وقت في صلاة الفجر وعندنا لا قنوت
فيها **له** ما روي انس بن النبي عليه السلام لم يزل قنوت في صلاة الفجر حتى فارق الدنيا **لنا** ما روي عن انس انه قال قنوت
رسول الله عليه السلام في الفجر ثم ترك فتعارضت روايتان فتسا قنوت ما روي ان النبي عليه السلام قنوت
شرا يذبح على رغل وعصية ثم تركه بلا معارض الله اعلم **وان يصلي المتخري المجتهد**
له مستحب البيت الحرام فليكون **قال** اذا صلى بالتخري الى جهة ثم ظهر انه استدبر القبلة فانه لا يجوز وعندنا يجوز
له انه مأمور بالاستقبال وقد استدبر **لنا** قوله تعالى فايما تولوا فثم وجه الله اي قبله الله والآية نزلت في حق
المصلي بالتخري والمعني انه مأمور بالصلاة الى جهة الكعبة عند اي عند المصلي اذ ليس في وجهه سواها في هذه الحالة
وقد اتى به فيجوز كما اذا تيامن او تياسر **والفرض لا يكره عند المظلم** **ولا الزوال والغروب فاسخ**
قال لا يكره قضاء الفوائت عند الظلوع وزوالها وغروبها وعندنا يكره **له** عموم قوله عليه السلام من نام عن صلاة
او نسيها فليصليها اذا ذكرها فان ذلك وقتها **لنا** حديث عقبة بن عامر الجهني ثلاث ساعات لها رسول الله عليه
السلام ان يصلي فيها وان تغرب فيها موتا اذا اطلعت الشمس بارعة حتى ترتفع واذا قام قيام الظهيرة حتى تزول
الشمس واذا انقضت الشمس للغروب حتى تغرب فصار هذا مختصا بهذا اليوم

ه والتفل في البيت الحرام جازر فيها وما عن اجواز حازر

قال لا يكره التفل في هذه الساعات الثلاث بمكة وعندنا يكره **له** قوله عليه السلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا
طاف هذا البيت وصلي في اي ساعة شأ من ليل او نهار وروي ابو ذر انه نهي الصلاة في هذه الاوقات مقرونا
بقوله الاممكة **لنا** ما روي من حديث عقبة بن عامر وانه عام وحديث ابي ذر غريب لا يجوز الزيادة به على الحديث
المشهور وما الحديث الاخر قلنا الشرح يعني عن الصلاة في هذه الاوقات لا ينوب عبد مناف **ه ه**
ه والتفل بعد الفجر والعصر اذا **كان لذك سبب فهو كذا**
قال كل نفل له سبب كسنة الفجر وركعتي الطواف والحقية لا يكره بعد اداء الفجر والعصر واما يكره ابتداء النوافل
وعندنا يكره **له** ما روي عن ثوبان انه صلى بعد الفجر ركعتين فقال له النبي عليه السلام ما هذا فقال ركعتا الفجر كنت
لم اركعها فسكت النبي عليه السلام **لنا** ما روي عن ابي عبد الله عن النبي عليه السلام انه قال لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع

اوقات
حرم

الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن عمر رضي الله عنه انه طاف بالبيت سبعا بعد الفجر ولم يصل حتى خرج
الى ذي طوى ثم صلى ركعتي الطواف بعد ما ارتفعت الشمس وما روي من الحديث قلنا السكوت عن البيان في الحال لا
يدل على التقدير **ه وتركه الترتيب في الفوائت** **ه تجوز واجبات غير ثابت**
قال مراعاة الترتيب في الفوائت ليس بشروط لصحة الاداء وعندنا شرط **له** ما روي ابن عباس رضي الله عنه عن
النبي عليه السلام انه قال من نسي صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بها التي هو فيها فاذا فرغ منها فليقف
التي ذكرها وان الترتيب في الاداء كان كترتيب الاوقات فاذا فاتت الاوقات بقي الاجابات مرسلات كصوم رمضان
لنا حديث ابن عمر رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي
هو فيها ثم ليقف التي ذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام ولقوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصليها اذا
ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت التذكرو وقت الغايبة فلا يبقى وقتا للوقتية لانه لا يسع لها جميعا وما روي
فهو غريب وما رويناه فهو مشهور فيترجى على ما روي **وما القليل من كلام الناس** **ه بموجب قطع صلاة**
قال كلام الناس والحاطي والمكره اذا قل لا يفسد الصلاة وعندنا يفسد **له** قوله عليه السلام رفع عن امتي الخطايا
والنسيان وما استكروها عليه ولان معاوية ابن الحكم السلمي تكلم في صلته فلم يامر به باعادة الصلاة والمعني ان الكلام
ليس بمنافي للصلاة بل ليل انه اذا سلم على ظن انه ام الصلاة لا تنفس صلته بل هو محظور والصلاة يزول هذه الاعذار
لنا قوله عليه السلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وقوله عليه السلام في حديث البنا ما لم يتكلم او يحدث
وقوله عليه السلام فاذا تكلم فليستقبل والمعني ان الصلاة لا يجمع الكلام العهد فلا يجامع كلام الناس قياسا على الحديث
واقام ما روي من الحديث الاول المراد منه رفع الائم واما حديث معاوية قلنا لما نبتهم على فساد الصلاة فقد اسره
بالقضاء وقوله الكلام ليس بمنافي الصلاة قلنا لا بل هو مناف للصلاة بحديث معاوية ابن الحكم وانه اعلم **ه**

ه ولا افتتاح بسوي التكبيره ويبطل التعجيل للتخبره

قال لا يجوز افتتاح الصلاة الا بقوله الله اكبر والله اكبر وبين علمنا بنا الثلاثة خلاف من وجه اخر وقد ذكرناه
انهم كانوا الجانبيين في باب ابي يوسف رحمه الله **وايته من الصلاة عنده** **ه وسنة وجهت وجهي بعده**
قال التحريمة من اجزاء الصلاة واحرام الحج كذلك حتى لا يجوز الاحرام بالحج قبل شهر الحج عنده كما لا يجوز افعاله وعندنا
ليست من اجزاء الصلاة ولا الاحرام من نفس الحج **له** ان التحريمة متصلة بساير اركان الصلاة ويشترط لها سائر
شرايط الصلاة من الطهارة والنية واستقبال القبلة وغير ذلك فكانت من نفس الصلاة **لنا** قوله تعالى وذكر اسم
ربه فضلي والفاء للتعقيب والعطف والمعطوف غير المعطوف عليه والمتعقب للشيء غير وقوله يشترط لها سائر شرايط
الصلاة قلنا ليس كذلك بل يشترط وجود هذه الشرايط لما يتصل بها من اركان الصلاة لانفس التحريمة **قال** يقول
المصلي بعد التكبير الاول اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الاخر وقوله ان صلاتي وسكوتي ومحياي ومماتي
هو رب العالمين وعندنا يوسف يقول بعد الشاء قبل القراءة وعندنا لا يبدؤ على الشاء وقد مرت المسئلة في باب ابي

الناس
والخط

الشمس

يوسف رحمه الله والاسماعيل **وَأَحْمَدُ فِي كُلِّ قِيَامٍ يُقْرَأُ فَرَضًا وَلِبَسْمِ اللَّهِ جَهْرًا يُبَدَأُ بِهِ**
قال قراءة الفاتحة في كل ركعة فرض وعندنا مطلق القراءة فرض **لَهُ** لقوله عليه السلام لأصلاة الأبقاة حجة الكتاب
ولأصلاة الإمام القرآن والي غير ذلك من الأخبار وكل ركعة صلاة **لَنَا** قوله تعالى فافروا ما ينزل من القرآن والمراد
منه حالة الصلاة والتقيد بالفاتحة **لَنَا** فلا يجوز بخبر الواحد حملناه على نفي الفضيلة والكمال قال جهم بالشبهة
في صلاة التي يجهر فيها بالقراءة وعندنا يخاف بها في سائر الصلوات **لَهُ** ما روي عن علي رضي الله عنه أن النبي
عليه السلام كان يجهر بها في الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة **لَنَا** قول ابن مسعود رضي الله عنه ما جهر به رسول الله
عليه السلام في صلاة مكتوبة قط ولا أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ولأنه ذكر اسم الله تعالى تقدم على القراءة على وجه
التبرك لا على وجه قراءة القرآن **فَخَافَتْ** ما كالتعوذ وما روي من حديث جهمول على حالة الاتفاق دون القصص
وكماروي أن النبي عليه السلام كان يستهم في صلاة الظهر والعصر الآتية والآتين والله أعلم

هـ وَهَكَذَا التَّامِينَ فِيهِ الْجَهْرُ وَمَوْضِعُ الْكُفَيْنِ فِيهِ الْخَرُّ
قال يجهر بالتأمين في صلاة يجهر فيها القراءة وعندنا يخاف به **لَهُ** ما روي عن وإيل بن حجر أن النبي عليه السلام
قال آمين ومدة بها صوت **لَنَا** ما روي عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم أنهم قالوا مثل مذهبنا والمعني أن
هذا دعاء والسنة فيه الأخفاء لقوله عليه السلام خير الدعا الخفية وما روي من الحديث رده الخفية فقال سمع
وأيل ولم يسمع عبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما أي كان وإيل قد مرأفدا وعبد الله ابن مسعود كان معه دائما فهو
أعلم به ولو ثبت فهو محمول على الوفاق دون القصص قاله يضع يديه في القيام على الصدر وعندنا تحت الشرة
لَهُ قوله تعالى فصل لربك وانحر قال علي رضي الله عنه أي ضحك على خرك ولأن السنة في حق الشاهد أفكذ في حق
الرجال لأن الأصل عدم المخالفة **لَنَا** ما روي أن النبي عليه السلام أنه قال إن من السنة وضع اليدين على الشمال
تحت الشرة في الصلاة ولأن هذا أقرب إلى التعظيم بخلاف النساء لأن مبنين أمورهن على المنكر وهذا استمرهن
وأما الآية قال أهل التفسير المراد من قوله فصل صلاة العيد والمراد من قوله وانحر خراجه

وَسُنَّةُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ إِذَا رُكِعَ ۖ وَعِنْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ مِنْهُ إِذَا رُفِعَ ۖ
قال يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وعندنا لا يرفع **لَهُ** ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن
النبي عليه السلام أنه كان يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع **لَنَا** ما روي عن جابر بن سمرة أنه قال كنا
نرفع أيدينا عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فخرج النبي رسول الله عليه السلام وقال مالي أراكم راقيي أيديكم
كما أنها أدنا بخل شمس قاروا في الصلاة وفي رواية فاشكوا وما روي رافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ما قولا عليه
ومرفوعا إلى رسول الله عليه السلام لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن عند تكبيره الاقتراح وتكبيرات العيدين
وتكبيرة القنوت وفكرا أربعة في الحج ومن عندنا تسليم الحجر وعلى الصفا والمروة وبعرفات وجنح وعند المقاتلين
عند البحرتين وما روي كان ثم انتبه بما ذكرناه وللهو من جلسة لا تترك وفي القعود الآخر تترك

قال إذا اراد أن يقوم إلى الثانية والرابعة جلس جلسة خفيفة ثم قام وعندنا يكن **لَهُ** ما روي أبو جهم الساعدي
أن النبي عليه السلام كان يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم **لَنَا** ما روي أن النبي عليه السلام وأصحابه غومروا وعلي وعبد الله
ابن مسعود وعبد الله ابن عمر رضي الله عنهم أجمعين كانوا يهتفون على صدقهم وإفادتهم والمعني أن القيام من الجوده
للاستعجال في ركعتي آخر وهو القيام فلا يفصل بينهما بالجلوس كسائر الاستغالات وما روي محمول على حالة الضعف عند
كبر السن **ق** السنة في القعدة الأولى أن يفرش رجله اليسرى ويقعد عليها وينصب اليمنى نصبا وفي الأخير
يتورك وصورته أن يخرج رجله إلى اليمنى ويقع باليمنى إلى الأرض وعندنا في القعدة الثانية جميعا كما قاله في الأولى
لَهُ ما روي أبو جهم الساعدي أن عليه السلام كان يفعل كذلك **لَنَا** أن عائشة رضي الله عنها حكيت فقود النبي عليه
السلام في القعدة الثانية كذلك وما رواه جهمول على حالة الضعف **وَلَا زِمَ تَشْهَدُ الْقُعُودَ**

هـ وَالْوَاوُ بِالْإِفْرَادِ وَالتَّوْجِيدِ قال لا تشهد في القعدة الأخيرة فرض وعندنا ليس بفرض بل هو واجب **لَهُ**
مبالغة النبي عليه السلام في تعليمه فقد قالت الصحابة رضي الله عنهم كان رسول الله عليه السلام يعلمنا
سورة من القرآن وكان يأخذ علينا بالواو والالف ولأن النبي عليه السلام قرأ التشهد وقال صلوا كما رأيتموني أصلي
لَنَا قوله عليه السلام إذا قلت هذا أو فلت هذا أفقدت صلاتك حكم بتمامها بالفعل وحده وما روي من
الحديثين والمبالغة محمول على بيان السنة كما بالغ في الترغيب في ركعتي الفجر **ق** التشهد قوله القيات
والصلوات الطيبات الزاقيات التاميات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين شهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وعندنا يقول القيات لله والصلوات والطيبات
بواوين ويقول للسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته بالالف واللام **لَهُ** أن ما روينا أنه شهد ابن عباس رضي
عنه رواه عن النبي عليه السلام **لَنَا** أن ما روينا أنه شهد ابن مسعود رضي الله عنه فرجناه على تشهد ابن عباس رضي الله
عنه لأن الناس لما اختلفوا فيه علمهم أبو بكر تشهد ابن مسعود رضي الله عنه على منبر رسول الله عليه السلام ولأن فيما
قلناه زيادة شئنا وأوال العطف توجب تعدد الشئ كقوله بالله والرحمن والرحيم لا يفعل ذلك أكنت إماما ولو قال
والله الرحمن ليجر كانت ميمنا واحدة والله أعلم **وَالصَّلَوَاتُ فِيهِ لِلْإِزَامِ ۖ وَهَكَذَا التَّحْلِيلُ بِالسَّلَامِ**
قال الصلاة على النبي في القعدة الأخيرة فرض وعندنا في سنة **لَهُ** قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما والأمر للوجوب ولا يجب في غير حالة الصلاة بالإجماع فتعين في حالة الصلاة **لَنَا** قوله عليه السلام إذا قلت هذا
أو فلت هذا أفقدت صلاتك وعن عمر وعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما في الصلاة على النبي عليه السلام أنها سنة
والآية محمول على الندب والاستحباب بما روينا **ق** أصابة لفظ السلام فرض وعندنا ليس بفرض **لَهُ** قوله عليه
السلام وتحليلها التسليم فسركلة التحليل بالتسليم **لَنَا** ما روينا في المسئلة الأولى وما روي عن النبي عليه السلام
أنه صلى الظهر خمساً لم يدروا أنه أعادها وما روي قلنا فيه بيان أن التحليل يقع بالتسليم وليس فيه نفي غيره **هـ**
وَمَنْ سَمِيَ بِقَبْلِ السَّلَامِ بِسَجْدَةٍ ۖ وَلَوْ عَلَى الْكُورِ جَدَّتْ تَفْسُدُ ۖ

قال يسيء السهو قبل السلام وعندنا بعد السلام **له** حديث عبد الله بن حنبل عن النبي عليه السلام سجد للسهو قبل السلام والمعنى وهو انه شرع للجهر فيشترط ان يكون في محل النقصان وهو الصلاة وذلك قبل السلام **لنا** قوله عليه السلام لكل سهو سجدتان بعد السلام ولان جهر الشيء انما يكون بغيره والمغايرة لا يتحقق الا بالسلام وما روي من الحديث محمول على تقدسها على السلام بعد توفيقا بين الاخبار وقوله الجهر في محل النقصان قلنا بالعود الى سجود السهو يعود الى حرمة الصلاة فيقع الجهر في محل النقصان **قال** اذا سجد على كور العمامة لم تجز وعندنا يجوز **له** قوله عليه السلام مكن به جبهتك على الارض حتى تجذ جبهتها وهذا يمنع عن ذلك **لنا** ما روي جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام سجد على كور العمامة ولان ركعتي السجدة يتبادر في هذا الما ذكرنا في مسألة السجود على الارض لا يمنع جهرها قلنا لو منع لا يجوز عليها وانما يجوز اذا وجد حجم الارض والله اعلم **والركبتان واليدان ان يقع على الخجاسات فاصلي انقطع** **له** **قال** اذا وضع يديه وركبتيه في الصلاة على موضع الخجاسة فسدت صلاته وعندنا لا تنفس **له** انه استعمل الخجاسة في الصلاة فصارت كالوجهين **لنا** ان وضع اليدين والركبتين على الارض في السجود ليس بشرط الجواز فلا يكون طهارة موضعهما شرطا لجواز الصلاة كحوالي موضع الصلاة والله اعلم **والمقتدي منفرد فلو ظهر من امر غير طاهر فلا ضرر** **له** **والاقتداء بالامام المومي** **له** **محذور للقائم المأموم** **له** **ولم تنب قراءة الامام عنه ولا التسميع للقيام** **له** **ومن يصلي الظهر خلف من شرع في النفل او في العصر جازما صنع** **له** **قال** المقتدي غير متصل صلاته بصلاة الامام ولا بمنية صحته وفسادها عليها بل هو منفرد عنها وهو متابع للامام في الافعال صورة لاحقيقة وعندنا صلاة المقتدي تتعلق بصلاة الامام صحته وفسادها **له** ما روي ان معاذا رضي الله عنه كان يصلي مع رسول الله عليه السلام صلاة العشاء ثم رجع الى اهله فيصلي بهم وهي له تطوع ولهم فريضة ولان الامام والمقتدي يروى كل واحد منهما ما عليه وليس هذا مما يتجمله الانسان من غير فان العبادة البدنية لا تجري فيها النيابة فلم يصح القول فيها بالامالة والتبعية **لنا** قوله عليه السلام الامام ضامن معناه انه ضامن لصلاة القوم فان كل مصلي ضامن لصلاة نفسه ومعني ضامنه لصلاة القوم ان صلاتهم صلاة القوم صارت في ضمن صلاته صحته وفسادها لان الله لم يضمن صلاتهم في الذمة وجوبا ولا آداء لانه لا يسقط عنهم باء الامام فكانت في ضمن صلاته صحته وفسادها ولان صحة الاقتداء تعتمد بتأصل صلاة القوم على صلاة الامام على سبيل الاتصال به دليل انه يلزمه اتباع الامام ولو صلي قبله لم تجزواذ ان النبي عليه صارت تبعا له فتفسد بفساده ضروري وما روي من الحديث قلنا فعل الصحابة في زمن رسول الله عليه السلام لا يكون حجة الا اذا علم به وقرن بالنبي عليه السلام لم يكن عالما به او محمل على انه كان جازما في ابتداء الاسلام ثم نسخ وينبغي على هذا مسائل **منها** ان الامام اذا ظهر انه كان جازما بفساد صلاة المقتدي الظاهر عنده وعندنا تنفس **منها** ان اقتداء القائم بالمومي جازع عنده وعندنا لا يجوز **منها** ان قراءة الامام لا تكون قراءة

المقتدي عنده وعندنا تكون **منها** ان المقتدي يقول سمع الله من حمد وبنالك الحمد والامام كذلك وعندنا يسقط تسميع المقتدي بتسميع الامام **منها** ان اقتداء المقتري بالمتنقل او بالمفترض فرضا اخر جازع عنده وعندنا لا يجوز **منها** ان الامام اذا مات في الصلاة او جازا واحدا عدا لا تنفس صلاة المقتدي عنده في هذه المسائل كلها وعندنا تنفس **له** **وان يصلي ركعة ايتي شرتلا جاز له المضي** **له** **قال** الامام اذا صلي ركعة واحدة بغير قراءة ثم تعلم سورة وقراها فيما بقي من صلاته جاز وعندنا لا يجوز ويستقبل الصلاة **له** ان هذا ابتداء فرض لزمه وقد اذاه كما قدر فحوز كالامة اذا اعتقت فتجرت من ساعتها في الصلاة **لنا** انه قدر على اداء هذه الصلاة بقراءة فيفسد ما ادي بغير قراءة وهذا لان القراءة فرض في حقه وكان يجب عليه التعلم الا انه عذر بتركه باعتبار التجوز وقد زال العذر فظهر اثر الوجوب والفرضية بخلاف الامة لانه المستر لم يكن واجبا عليها الى الان والله اعلم **ومن يصير اخر وقت الفرض اهلا فلا فرض عليه يقضي** **له** **قال** الكافر اذا سلم والصبي اذا بلغ او الكافر اذا طهرت من حيضها في اخر الوقت لم يلزمهم فرض الوقت عنده وعندنا يلزمهم بناء على ان الوجوب يتعلق باول الوقت عنده وعندنا باخره على ما مر قبل هذا **ومانع كشف قليل العورة عن اجواز ثم منها الشرع** **له** **قال** يمنع انكشاف قليل العورة جواز الصلاة عنده وعندنا لا يمنع والكلام فيه كالكلام في الخجاسة القليلة على ما مر قال الشرع من العورة عنده وعندنا ليست عورة له ان ما بين السرة والركبة عورة والاحتياط في باب الحرمات الحاق الحدين بالحدود **لنا** ما روي عن النبي عليه السلام انه تقبل سورة الحسن بن علي رضي الله عنهما ولا يظن به من العورة من غير خلاف الركبة لانها ليست بعضو على جرة بل بعضها من الفخذ وبعضها من الساق والفخذ عورة فيجب ستر الركبة لتعذر التمييز اما هنا السرة عضو على جرة والله اعلم **وليس للعاري الصلاة قاعدا بل قائما وراكعا وساجدا** **له** **قال** العاري يصلي بقيام وركوع وسجود وليس له ان يصلي قاعدا بالامام وعندنا يتخير بينهما **له** ان فيما قلته ترك فرض واحد وهو السجود في الاما ترك فروض وهي القيام والركوع والسجود فالاول اولي **لنا** انه ابتلي بليتين فختار ايهما شاء وقوله هذا ترك فرض واحد وذلك ترك فروض قلنا نعم لكن في حق فساد الصلاة هما سواء **واليوم والليلة اذني سفر** **له** **وانزع اقامة في الحضر** **له** **قال** اقل مد السفر يوم وليلة في قول وثمانية واربعون ميلا وهي ستة عشر فرسخا في قول وستة واربعون ميلا وهي خمسة عشر فرسخا وثلاث فرسخ في قول وعندنا ثلاثة ايام ولياليها **له** قوله عليه السلام للظائع ركعتان من غير فضل وقول ابن عباس رضي الله عنهما انا اخرج الى الجرح والطائف واقصر الصلاة ولان رخصة السفر تنبتني على المشقة الزائدة على مشقة الحضر وذلك تحصل مسير يوم وليلة **لنا** قوله عليه السلام يسع المقيم يوما وليلة والمسا فر ثلاثة ايام ولياليها اثبت هذا الحكم لكل مسافر مسلم ولا يتعمد الا بما قلناه ولان الرخصة بناء

علي المشقة الزايفة كما قال وذلك يحصل بان يسير من غير اهله ويبيت في غير اهله وذلك انما يحصل غالباً ه
بمسيرة ثلاثة ايام ولها ما روي قلنا الطاعن هو المسافر فلم قلت بانه يصير مسافراً بهذا القدر وقول ابن
عباس معارض بقول ابن عمر رضي الله عنهم فانه قد روي بثلاثة ايام قال اقل مدة الإقامة اربعة ايام وعندنا
خمس عشرة يوماً **له** ما روي عن عثمان رضي الله عنه انه قال من اقام اربعاً اتم ولان هذه المدة قد رت لا ثلاث
عذر السفر وذلك يحصل بالثلاث لان الامهال لا بلا العذر بالثلاث اصل في الشرع الا انا اعتبرنا الثلاث
سوي يوم النزول والخروج ليكون تماماً **له** ما روي عن ابن عمر مثل مذهبنا وهذا لا يعرف بالقياس فالظاهر
انه سماع عن النبي عليه السلام ولان السفر مسقط والاقامة مثبتة فاشبهه الحيض والطهر اقل الحيض ثلاثة
واقل الطهر خمسة عشر يوماً فكذا هذا وانما روي قلنا روي عن عثمان رضي الله عنه ما يدل على خلاف ذلك
فلا يصح الرواية عنه **هو القصر بخبري والتما أفضل وتارك الصلاة عمداً يقتل**
قال القصر رخصة واذا ترك كان الكفر فرضاً ولو فات الوقت بقضيتها اربعاً وعندنا هو عزيمة **له** قوله تعالى
واذا حضرتكم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة شرع بلفظة لا جناح وانها لا باحة لا للايجاب
وروي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان اذا سافر قصر وأتم والمعني ان اصل الوقت سبب للاربع
والسفر سبب للقصر فاختار ايها شأنا **له** ما روي عن عمر رضي الله عنه وعن عائشة رضي الله عنها وغيرهم من الصحابة
رضي الله عنهم صلاة المسافر ركعتان تأخر من غير قصر على لسان نبيكم وقال ابن عباس رضي الله عنهما ان الله تعالى فرض
الصلاة على لسان نبيكم للمقيم اربعاً والمسافر ركعتين وقال الشعبي من أتم الصلاة في السفر فقد رغب عن ملة
ابراهيم عليه السلام والمعني وهو ان الاخرين نقل بدليل انه لو فعلها أثيب عليه ولو تركها لا يأتى وهذا أحد
التوافل وما روي محمول على انه قصر ذوات الاربع وأتم غيرها واذا ثبت هذا فمن صلى اربعاً فالشفع الثاني نقل
له وتكون القنعة على راس الركعتين مفسد للصلاة لانها فعدة آخر الصلاة **بيان**

قال من تولى الصلاة عمداً قتل وعندنا لا يقتل **له** قوله عليه السلام
من تولى الصلاة عمداً فقد كفر وحكم الكفر هو القتل **له** قوله عليه السلام لا يجل دم امريء مسلم الا باحدي معان ه
ثلاث الحديث وما رواه محمول على ما اذا تركها اعتقاداً ولا يراها فرضاً **والوقت يستوعبه الاغماء**
ه فليس في صلاته قضاء قال الاغماء اذا استوعب وقت صلاة اسقطها وعندنا اذا كان اقل من يوم
وليلة لا يسقط **له** انه يجزئه عن فم الخطاب فيسقطه كالجنون **له** ما روي عن عمار انه اغشى عليه في اربع صلوات
فانفق فقضاها من على الولا وعن ابن عمر رضي الله عنه انه اغشى عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضيهن والمعني انه قد
يقصر كالنوم وقد يمتد كالجنون فاذا قصر الحق بالنوم واذا امتد الحق بالجنون ه
والنفل ليلاً أو نهاراً مثني وسنت السجدة فيما ينل
قال النفل مثني مثني ليلاً ونهاراً وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر على ما مر في باب ابي حنيفة رحمه الله

له قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل والنهار مثني مثني وفي كل ركعتين تسلم واجواب ما مر في باب ابي حنيفة
رحمه الله قال سجدة التلاوة سنة وعندنا واجبة **له** ما روي زيد ان النبي عليه السلام قرأ سورة النجم
ولم يسجد وقول عمر رضي الله عنه انها لم تكتب عليكم **له** قوله عليه السلام السجدة على من سمعها وعلي من تلاها
ولان في بعض آيات السجدة امر بالسجود وفي بعضها ذكر على قول السجود وانه يدل على الوجوب وما روي قلنا
الترك في الحال قد يجوز لا عذر وقوله لم تكتب اي لم تفرض وهذا ليس بفرض بل هو واجب ه
ه **والمزبوني ركباً ما تلا وهو على الارض يجوز فاغفلاً**
قال اذا قرأ على الارض وسجد ركباً بالايما جازعده وعندنا لا يجوز لا نهاراً ولا ليلاً واجبة عنده
ه **وليس في سورة صاد سجدة واحج فيه جدران عند**
قال لا سجدة في سورة صاد وعندنا فيها سجدة **له** ان المذكور في الآية ركوع لا سجود **له** ما روي عن عثمان رضي الله
عنه انه سجد فيها في صلاته وسجد الناس معه وقد قال سجد فيها النبي عليه السلام وقال سجد هادوا وعليه
السلام توبة ونحن نسجد لشكرها قال في سورة الحج سجدتان وعندنا فيها سجدة واحدة **له** ما روي عن عقبة
ابن عامر الجعفي عن النبي عليه السلام انه قال فضلت سورة الحج بسجدتين من لم يسجد هالما لم يقرأها **له** ما روي
عن البراء بن عازب عن النبي عليه السلام انه قال عذبت السجدة القرآن وعذبت فيها سجدة واحدة وما رواه به تقول
لكن الاولى سجدة تلاوة والثانية سجدة صلاة فانه قال او كوا واحجداً واجمع بينهما وهما في الصلاة لان السجود
الذي يقدر منه الركوع انما يكون في الصلاة لا في غيرها **ثم لها التحليل والخبر**
ه **وذانك التكبير والتسليم** قال كيفية السجدة التلاوة عند ان يقوم ويكبر ويجزئاً جداً ثم يرفع
راسه ويتعد ويسلم تسليمتين وعندنا يسجد سجدة واحدة من غير زيادة والصحيح ما قلنا لان المأمور به ليس
الا بالسجود وما قال له لا قذوة له فيه والله اعلم **قال ولوصلي المريض مؤملاً فليضطجع للجنب لا مستلقياً**
قال المريض اذا صلى بالايما يصلي جنبه الايمن وعندنا يصلي مستلقياً على قفاه ورجلاه الى الكعبة **له**
قوله عليه السلام لعمران ابن حصين صل قائماً فان لم تستطع فقا عداً فان لم تستطع فعلى الجنب توي ايماً
والمعني وهو ان فيما قلناه يقع ايماً وه الى جهة الكعبة وفيما قلتم الى السماء فكان ما قلناه اولى **له** قوله عليه
السلام لعبد الله ابن عمر رضي الله عنهما فان لم تستطع فعلى قفاك توي ايماً والمعني ان فيما قلناه ايماً الى جهة
الكعبة حالاً ومماً لا خصوصاً ما اذا رفع راسه عن الارض قليلاً وفيما قلتم ايماً الى اليسار الكعبة فكان ما قلناه
أولى وحديث عمران ابن حصين قلنا ان ذلك كان في مرض لا يستطيع ان يستلقي على قفاه ومعني الجنب هو السقوط
قال الله تعالى فاذا وجبت جنوبها اي سقطت وتفسير هذا السقوط ما رويناه في حديث ابن عمر رضي الله عنده
ه **والمزبوني جراً للأذان وخوّه جاز بلا بطلان**
قال الاستيجار على الاذان والامامة وتعليم القرآن والحج وخوها يجوز وعندنا لا يجوز **له** ما روي عن النبي عليه

السلام انه زوج رجلا امرأة بما معه من القرآن اي بتعليم ما معه من القرآن والمعني ان هذا استيجار على عمل
معلوم مقدور التسليم فيجوز كالاستيجار على بنا المسجد وغيرها من اعمال الخير **لنا** قوله عليه السلام لعثمان ابني
ابي العاص الثقفي انه قال لا تأخذ علي الاذان اجرا ولا ان هذا عمل لله تعالى فلا يصح الاستيجار عليه كالصوم والصلاة
والجامع بينهما ان ثواب العمل من الله تعالى يحصل للفاعل لا غير لقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه فكان اخذ الاجرة
على عمل لنفسه للمستاجر وما روي من الحديث قلنا لا يمكن العمل بحقيقته لان عين القرآن لا يصلح مهر الخلفاء على
المجاز وجعلنا حرف الباء مجازا عن اللام يعني زوجا لاجل ما معه من القرآن والله اعلم **هـ**

هـ وَلَيْسَ شَرْطُ الْجُمُعَةِ الْمَصْرُورَ وَلَا ذُو الْأَمْرِ لَكِنْ أَرْبَعُونَ رَجُلًا

قال تجوز اقامة الجمعة في غير المصر الجامع وعندنا لا يجوز **لنا** قوله عليه السلام الجمعة على من سمع النداء
وروي ان عمر رضي الله عنه كتب الي ابي هريرة رضي الله عنه فجمعوا حيث كنتم **لنا** قوله عليه السلام لاجمة ولا
تشريق ولا اضني الا في مصر جامع وما رواه معناه من سمع نداء الجمعة وبه نقول ولكن لاجمة الا في المصر عندنا
واما كتاب عمر رضي الله عنه كان جواب كتاب ابي هريرة رضي الله عنه من البحرين في استيذان انه لا اقامة الجمعة بها
فعناه فجمعوا حيث كنتم من الامصار كالبحرين ونحو قال السلطان ليس بشرط لا اقامة الجمعة وعندنا شرط **لنا** ان
عليها رضي الله عنه جمع بالصحابة وعثمان رضي الله عنه كان محصورا وكانت الولاية يومئذ لعثمان ابن عفان رضي الله
عنه **لنا** قوله عليه السلام في حديث جابر روى له امام عادل او جابر بشرط الامام واما حديث علي رضي الله عنه فلو ما فعل
بامر عثمان رضي الله عنه وكان نائبا عنه قال الجماعة شرط وانهم اربعون كلهم احرار مقيمون وعندنا اقل
الجمع شرط غير ان عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ذلك ثلاثة سوي الامام وعند ابي يوسف رحمه الله اثنان وقد
مر في باب ابي يوسف **لنا** حديث انس بن زادة رضي الله عنه انه اقام بهم اول جمعة بالمدينة وهم اربعون
كلهم احرار مقيمون **لنا** ما روي ان الصحابة رضي الله عنهم خرجوا ينظرون الي العير وكان رسول الله عليه السلام
يخطب فلم يبق معه الا اثناعشر رجلا فنزل وجمع بهم ولان الشرط هو الجماعة فايتم عليه اسم الجماعة يكفي
به وما روي من الحديث قلنا وقع ذلك اتفاقا قال انه كان شرطا لا محالة **والكل احرار مقيمون وقد**
أبي شهودا معينين في بلد قد مر مسألة الاحرار المقيمين قال ولا يجمع في مصر واحد في موضعين
لانها سميت جمعة لانها جامعة للجماعات فلا يجوز التفرق وقد مر هذا في بيان مذهب اصحابنا **هـ**
اقاويل الثلاثة والله اعلم **هـ** وجابر روى رد السلام في الخطب **هـ** وسنة الجمعة فيها يستحب **هـ**
قال يرد السلام في الخطبة يوم الجمعة وعندنا لا يرد **لنا** انه واجب فلا يجوز تركه **لنا** ان فيه ترك فرض الاستماع
والانصات قال تودعي سنة الجمعة في حال الخطبة وعندنا لا تودعي **لنا** ما روي ان النبي عليه السلام كان يخطب
فدخل سديك العطفا في فامره ان يصلي ركعتين **لنا** قوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام وحديث
سليكم فقد روي ان النبي عليه السلام سكت حتى صلى هو ركعتين فصار كانه في غير حالة الخطبة **هـ**

هـ وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ فَرَضٌ بِجُلُوسَةٍ فَلَا جُوزَ الرِّفْضِ

قال الفصل بين خطبتي الجمعة بجلوس خفيفة شرط وعندنا ليس بشرط **لنا** ان المأثور والمتواتر من السلف
هذا **لنا** قوله تعالى فاسعوا الي ذكر الله من غير فضل ولا ن عثمان رضي الله عنه لم يخطب الخطبة الاولى في خلافته
الا بقوله الحمد لله ولم ينكر عليه احد **هـ** ولومضي الوقت وفيها شرعا **لنا** لم ينقطع لكن يتم اربعا **هـ**
قال اذا خرج وقت الجمعة والامام في الجمعة اتمها اربعا وعندنا يستقبل الظاهر **لنا** ان الجمعة ظهر مقصور بعذر
الخطبة ومشقة السعي كما في حالة السفر قال عمر وعائشة رضي الله عنهما انما قصرت الصلاة لكان الخطبة وشرط
قصرها ان وقت فافا فافا الوقت عادت اربعا **لنا** ان الجمعة غير الظاهر اسما وقد راو شرط ولا يجوز اداف من نحو
فرض آخر **هـ** ويغسل الميت في ثيابه **هـ** ومضمضوا واستنشقوا في ثيابه **هـ**
قال ويغسل الميت في ثيابه ولا يجرد عنه وعندنا يجرد **لنا** ما روي ان النبي عليه السلام غسل في قميصه **لنا** ان
الغسل على هذا الوجه لا يتحقق من غير تجريد عادة وما روي قلنا النبي عليه السلام خص بذلك فانهم ارادوا ان
يجردوه فنودوا ان لا تجردوا بئكم قال ومضمض الميت وليستنشق وعندنا لا **لنا** ان تمام غسل لاجيا بهما وهذا
الغسل يعتبر بغسل الاجزاء **لنا** ان في ادخال الماء الميت وانقه واخرجه خرجا وهو مدفوع **هـ**

هـ وَسَرَحُوا الْحَيْثُ وَشَعَرَهُ وَقَصَرُوا شَارِبَهُ وَظَفَرَهُ

قال يسرح الميت ويقصر شاربه ويقلم اظفان ويزال شعر الذي حقه الازالة وعندنا لا يفعل شي من ذلك **لنا**
قوله عليه السلام اصنعوا موتاكم كما تصنعون بعروهم **لنا** ما روي ان عائشة رضي الله عنها رأت ميتا يسرح
ناصيته فقالت للمقوم علام تنصون صاحبكم اي لما تدون شعرا ناصية صاحبكم وما رواه محمود بن علي التميمي والظاهر
دون النقصان الا ترى انه لا يخن وان كان سنة في حق الاجزاء **هـ** وجابر روى للزوج غسل زوجته **هـ**
هـ بعد الوفاة وانقطاع وصليته قال للزوج ان يغسل زوجته وعندنا ليس له ذلك **لنا** قوله عليه السلام
لعائشة رضي الله عنها لو مت قبل غسلتك وكفنتك وصليت عليك وعد لها الغسل فلو كان حراما لما وعد ولان
لها ان تغسل للزوج فكذلك ان يغسلها **لنا** ان حل الغسل والمستثبت تبعا للمقاصد المطلوبة من النكاح وانها زالت
بالموت وما رواه محمود بن علي التميمي دون المباشرة وهذا خلاف جانيها لان بعض المقاصد قائم وهو الفراش والله اعلم

هـ لَوْ ادْخَلْتُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَنَائِزَ لَكِي يَصْلُوا فِيهِ فَهَوْجَائِزُ

قال تجوز ادخال الجنائز في المسجد والصلاة عليها فيه وعندنا لا يكون ذلك **لنا** ان عائشة رضي الله عنها صلت على جنازة
معدن ابي وقاص في المسجد فانكر عليها الصحابة فقالت ماتي رسول الله عليه السلام علي سهيل بن البيضاء في المسجد
لنا قوله عليه السلام من ماتي علي جنازة في مسجد جماعة فلا شيء له من الاجر وما روي قلنا انكار الصحابة دليل الكراهة
وصلاة النبي عليه السلام على جنازة سهيل في المسجد كانت بعد المطر عند بعضهم وبعد الاعتكاف عند آخرين والله
اعلم **هـ** وعندنا السلام فيها فرد **هـ** ويرفع الايدي ويتلى الحمد **هـ**

قال السلام في صلاة الجنازة واحد وعندنا تسليمتان من الجنازة **له** انه روي في بعض الاخبار كذلك **لنا** المأثور
 والمتواتر والمشهور ما قلنا وما رواه غريب قال **ل** ترفع الايدي فيها وعندنا لا ترفع الا في تكبير الافتتاح **له** ان هذا
 تكبيرات يؤتى بها حالة القيام فترفع الايدي فيها لتكبير الافتتاح وتكبيرات العيدين والقنوت **لنا** ما روي ان النبي
 عليه السلام كان يكبر للافتتاح ثم لا يعود وروي انه عليه السلام قال لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وقد مر قبل هذا
 قال **ل** تقرأ الفاتحة فيها وعندنا لا تقرأ **له** قوله عليه السلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب **لنا** قول ابن مسعود رضي الله
 عنه انهم يوقت في صلاة الجنازة شي من القرآن فادع بما شئت وما روي يتناول صلاة مطلقة وهذا ليس بصلاة
 مطلقة ولهذا الوجه لا يصلي فصلي على جنازة لم يحث في عينه **موجبا** في فعلها **التكرار**
وفي القبور يدخل الاوتار قال يجوز ان يصلي على ميت واحد مرارا وعندنا لا يجوز **له** ما روي ان النبي عليه
 السلام صلي على جنازة حمزة سبعين صلاة **لنا** ما روي ان النبي عليه السلام صلي على جنازة وحضر عمر رضي الله عنه فاراد
 ان يصلي عليها فيها وقال انا قد صلينا مرة وما روي فتاويله انه صلي على حمزة وتركه موضوعا الى ان يصلي على سبعين في بقا
 وكان يدعوه في كل مرة قال **ل** ويدخل القبر لدفن الميت وتروى عننا لابس بان يدخل شفع أو تروى **له** ان الوتر افضل للاعد
لنا ما روي انه دخل قبر رسول الله عليه السلام العباس والفضل وعلي وصالح مولي رسول الله عليه السلام وهو اربعة ولان
 الدخول الحاجة فاذا اندفعت الحاجة بعد بلا معنى للمزيد عليه **وفي على الغائب والعضو يصح**
وذلك في حق الشهيد قد طرح قال يجوز الصلاة على ميت غائب وعندنا لا يجوز **له** ان النبي عليه السلام
 صلي على الجاشي وقد مات بحبشة والنبي عليه السلام بالمدينة **لنا** ان صلاة الجنازة شرعت على الميت ولا يتحقق
 الصلاة عليه بدون حضرته وما روي انه محمول على انه دعاه لاحيائه حقيقة الصلاة قال اذا وجد عضو ميت او نصف
 بدنه بلاراس او راس بلا بدن يصلي عليه وعندنا لا يصلي عليه فينودي الى تكرار صلاة الجنازة وانه جازع عند وعندنا
 لا يجوز قال لا يصلي على الشهيد وعندنا يصلي عليه **له** قول جابر رضي الله عنه انه لم يصلي النبي عليه السلام على شهيد
 احد لان هذا من حقوق الاموات وهو احياء عند ربهم على ما نطق بها النص **لنا** ما روي ان النبي عليه السلام صلي على حمزة
 سبعين صلاة ومعناه ما بيننا وقال النبي عليه السلام صلوا علي من قال لا اله الا الله ولان الصلاة على المؤمنين شرعت
 رحمة لهم علي ما قاله الله تعالى وصل عليهم ان صلو اتيك سكن لهم اي رحمة لهم ورحمة الله تعالى يستحق اصلها بالاسلام
 وتما بها بالظهور عن الاثام فاذا وجد المعنيان لا معنى للمعنيان وما روي تاويله انه لم يصلي على كل واحد منهم صلاة
 على حدة اولهم الزاوي وقوله بانهم احياء قلنا بلي ولكن في حق الآخر لا في حق الدنيا ولهذا قسمت موازيتهم وبانت
 ازواجهم **ومشيه امامها من القرب وحملها بين العودين حب**
 قال المشي في قدام الجنازة افضل وعندنا في خلفها افضل **له** ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يتقدمان ولا يضر
 شفعاه والشفيع ابد يتقدم **لنا** قوله عليه السلام الجنازة متبوعة لبس معها من تقدمتها ولان الماشي خلفها اشد
 اتعاطا واقدري اعانة الحاملين واما ما روي قلنا روي عن علي رضي الله عنه انه قال ان ابا بكر وعمر كانا يتقدمان

علي الجنازة وهما يعلمان ان فضل المشي خلف الجنازة على المشي قدماها كفضل المكتوبة على النافلة الا انها كانا
 يتقدمان الامر على الناس ان لا يأتوا آخر الميت قدماها احد فيشقق عليهم وقوله بان الشفيع ابد يتقدم قلنا الشفيع
 انما يتقدم في الشاهد خوفا عن مبادرة المشفع اليه الى الانتقام ليكون ما نعاله عن ذلك والمنع في حق الله لا يتصور
 والتسليم الى الله تعالى اقرب الى الاجابة قال **ل** تحمل الجنازة اثنان بين العمودين وعندنا اربعة **له** ان جنازة سعد
 بن معاذ حملت كذلك **لنا** قوله عليه السلام من حمل الجنازة من جواربها الاربع غفر له مغفرة حتما ولان هذه أضواء
 للميت واسرع وصولا الى القبر وايسر على الحاملين واما جنازة سعد بن معاذ حملت كذلك لغزوة ضيق الطريق
 فقد روي ان النبي عليه السلام كان يمشي على راس اصابعه **ه** **وليس في الاكفان من سر بال**
واحق للولي لا للوالي **ه** قال لا تقيس في الاكفان وعندنا الكفان الرجل ثلاثة الكفافة وهي الرداء
 وهي من الراس الى الرجلين ودخلها الارزاق كذلك ودخلها القيص وهو من الكتف الى الرجلين **له** قوله عائشة رضي
 عنها كفن رسول الله عليه السلام في ثلاثة اثواب بيض بحولية ليس فيها قميص **لنا** قول ابن عباس رضي الله عنه كفن
 رسول الله عليه السلام في ثلاثة اثواب منها قميصه الذي مات فيه غسل وجففت والبس والرجال هم الذين باشروا
 ذلك وكانوا يعلم فيه من النساء وتاويل قول عائشة ليس فيها قميص كقيص الاحياء قال **ل** حق الصلاة على الميت للولي عند
 لا للسلطان وعندنا اذا حضر السلطان فهو احق **له** ان هذا من حقوق الميت والولي اقرب الناس اليه في حقوقه
لنا ان احسن ابن علي رضي الله عنهما لما مات قدّم الحسين سعد ابن العاص وهو كان اميرا فضلي عليه وقال لولا السنة
 لما قدّمك وروي ان ابا بكر رضي الله عنه صلي على فاطمة ولانه رضي بامامته حالة الحياة في حالة الموت اولى والله اعلم
وفي القبور السل والتربيع وتحسن التلقين والشميع
 قال الجنازة توضع في يمين القبلة ويسل في القبور سلا وعندنا يوضع من قبل القبلة وتدخل في القبر من جهتها
له ان النبي عليه السلام ادخل في القبر وسل سلا **لنا** ما روي ان النبي عليه السلام اخذ ابا دجانه رضي الله عنه من
 قبل القبلة فاما ما روي قلنا روي الطحاوي عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ادخل من قبل القبلة فاما
 تلك الرواية فقد روي ان ابا بكر رضي الله عنه روي ان الانبياء عليهم السلام يقبرون حيث يقبضون وكان فراس
 النبي عليه السلام عند الجدار فرفع ووضع الي اليمين وحفر جث قبض وسل اليه سلا وكان ذلك امرا ضروريا قال
 يرفع القبر وعندنا يسلم **له** ان النبي عليه السلام جعل قبر ابيه ابراهيم رضي الله عنه مرتعا **لنا** ما روي عن النبي عليه
 السلام انه في عن تربيع القبور وتطيبها وتقصيصها اي تجصيصها وعن عبد الرحمن بن رافع بن خديج قال رايت
 قبر رسول الله عليه السلام مثل بنا الحاريط مستمما وما رويناه متأخر فينبغي ما رواه قال **ل** يلقن الميت وعندنا لا يلقن
له قوله عليه السلام ليقنوا موتا ثم شهد ان لا اله الا الله **لنا** ان هذا امر بخلاف القياس لانه استماع الميت وما
 روي معناه القريب من الموت ليكون اخر كلماته الشهادة **ولا يغطي رأس كل محرم**
موجبه ان مات فاغرف واعلم قال المحرم اذا مات لا يغطي راسه ووجهه وعندنا يغطي **له** ما روي ان محمدا

وقفت ناقته في اخا فيق جزذ ان بمكة فاندقت عنقه فاخبر به النبي عليه السلام فقال عليه السلام لا تجزواوه
فانه يبعث يوم القيامة ملتبسا لنا قوله عليه السلام غطوا رؤوس موتاكم ولا تشبهوا باليهود وعن علي وعائشة
رضي الله عنهما مثل مذهبا وماروي قلنا ذلك مخصوص ومنصوص بتنصيص النبي عليه السلام علي بها احرامه بعد الموت
فاما عين فينقطع احرامه بالموت لقوله عليه السلام اذا مات ابن آدم ينقطع عمله الا الثلاث الحديث والله اعلم
وفي صلاة الخوف مما اتبعته طائفة في ركعة تسرعت
فأكملت من قبله ورجعت
وركعة مع الامام ركعت
ثم قصت في مكته ماضيتها

قال الامام في صلاة الخوف تجل التوم طائفتين فيصلي ركعة بطائفة ويقف حتي يصلي القوم الركعة الثانية قبل
الامام ويسلمون وينصرفون الى العدو وتجي تلك الطائفة ويصلي الامام بهم الركعة الثانية فاذا شهد الامام قاموا
وامتوا صلاتهم ثم سلم الامام بهم ولو فعل لا علي وجه الذي نقوله تفسد صلاتهم وعندنا يصلي ركعة بالطائفة الاولى ثم
ينصرفونه ويقفون بازاء العدو ويأتي الطائفة الثانية فيصلي الامام بهم الركعة الثانية فاذا سلم انصرف هولاء
الى العدو وعاد الاولون فصلوا الركعة الثانية بغير قراءة لانهم لاحقون فاذا فرغوا انصرفوا الى العدو وعاد اوليك
فصلوا الركعة الاولى بقراءة لانهم مسبوقون **له** ماروي عن النبي عليه السلام انه فعل كما قلنا **له** ما رواه ابن مسعود
رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام فعل كما قلنا والاخذ بهذه الرواية اولي لان سبق المقتدي علي
الامام في الاداء الفراغ خلاف اصول الشرع فلما المشي فيها للضرورة فقد ثبت في حديث البنا اذا سبقه احد

وشروطها اخذ السلاح فيها وما لقتال ضايرا اهليها

قال اخذ السلاح فيها شرط وعندنا ليس بشرط **له** قوله تعالى ولياخذوا حذرهم واسلحتهم **له** انه ليس بشرط في
الصلاة وليس من جنس شرائط الصلاة والآية محمول على الندب **له** وفي الكسوف ركعتان يركع

بعدا لقيام مرتين فاسمعوا قال صلاة الكسوف ركعتان كل ركعة بركوعين وسجودين وعندنا
هي والفجر سوا **له** ماروي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام صلي كذلك **له** ماروي ثمان ابن شيرانه عليه

السلام صلي ركعتين كاحدي صلواتكم وهي صلاة الفجر والاخذ بها اولي لانه موافق للاصول ومارواه مخالف لها **له**
والعيد تكبيراته في الاولى سبع وخمسة في ابتداء الاخرى

قال تكبيرات صلاة العيد سبع زوايد في الاولى وخمس في الاخرى ثم يضم اليها تكبير الافتتاح وتكبيرتا الركوع **له**
فيصير خمسة عشر وعندنا هي تسع في العيدين جميعا تكبير الافتتاح ثم ثلاث زوايد ثم القراءة ثم تكبير الركوع وفي
الثانية القراءة ثم ثلاث زوايد ثم تكبير الركوع **له** ماروي عوف المزني عن النبي عليه السلام انه كبر اثنا عشر
تكبيرة سبع في الاولى وخمس في الاخرى قال واراد بها الزوايد فاذا ضم اليها تكبير الافتتاح وتكبيرتا الركوع فيصير
خمس عشرة **له** ماروي ابن مسعود وعن ابن عمر وخذيفة وابي مسعود الانصاري وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم

انهم قالوا مثل مذهبا وروي البراء بن عازب عن النبي عليه السلام انه كبر في صلاة العيد تسعا ووالي بين القرأتين
وعمل العامة اليوم علي قول ابن عباس رضي الله عنه وعنه ثلاث روايات والله اعلم **وبين كرا الشبيخ في خلافة**
مع صلاة المصطفى وآله قال يسبح ويصلي علي النبي عليه السلام في خلال التكبيرات وعندنا لا يكون
التكبيرات الزوايد **له** انه روي عن ابن عباس رضي الله عنه نحو ذلك **له** انه لم يرد به الشرع وماروي عن ابن
عباس رضي الله عنه ذلك اختياره وقد تفرد به ولم ينقل عن غيره مثل ذلك بل ينقل خلافه **له**

ومبدأ التكبير ظهر الخبر والقطع في الرابع بعد الفجر

قال تكبيرات التشريق من ظهر يوم النحر الي فجر آخر ايام التشريق وهي خمسة عشر صلاة وهو من هب عبدالله
ابن عمر رضي الله عنهما قال هو من شبان الصحابة وهم اذ ركوا الاخر من فعل النبي عليه السلام فصارنا بخالفين
وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر وقد مر في باب ابي حنيفة رحمه الله والله اعلم **له**

وهو تكبير الصلاة عادة ثلاث مرات بلا زيادة

قال وهذا التكبير قوله الله البراه الله الكبر لا يزيد علي هذا وعندنا يزيد عليه قوله لا اله الا الله والله اكبر
الله الكبر والله الحمد **له** اعتبار هذا التكبير بتكبيرات الصلاة **له** ان الماثور فيه والمتوارث من تحليل صلوات

الله عليه السلام عند النجاة عن ذبح الولد هذا فيجب الاخذ به **له** والنفل قبل العيد نوع قرب **له**
وتبطل الصلاة فوق الكعبة قال النفل قبل صلاة العيد مشروع وعندنا يكره ذلك **له** ماروي

من الاحاديث المطلقة في الترغيب في صلاة الضحى من غير فضل **له** ماروي عن علي رضي الله عنه انه راي قوما
يصلون قبلها في الجبانة فقال انا صلينا مع النبي عليه السلام هذه الصلاة فلم ينفل قبلها فقال واحد منهم انا

اعلم ان الله تعالى لا يعذب بني علي الصلاة فقال علي رضي الله عنه وانا اعلم ان الله تعالى لا يثيبك علي مخالفة رسول الله
عليه السلام قال لا يجوز الصلاة علي سطح الكعبة وعندنا يجوز **له** انه يصير متوجها الي غير الكعبة **له** انه متوجه

الي هوايها وهو منها **له** وان يصل كافر في الجمع **له** فلا يعذب مسلما في الشرع **له**

قال الكافر اذا صلي جماعة لا يحكم باسلامه وعندنا يحكم باسلامه **له** قوله عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتي
يقولوا لا اله الا الله وهذا لم يقل ولان الصلاة ركن واحد من شريعتنا فلا يحكم بالايان بفعله كما لا يحكم بالكفر

بتركه كالصوم والحج وفقهه ان الايمان متعلق بالاعتقاد ولا وقوف عليه الا بدليل والصلاة لم توضع دليلا عليه
وصار كما اذا صلي الي الكعبة وحده **له** قوله عليه السلام من صلي جماعة فهو متا ولان الصلاة بجماعتنا من خصايص

شريعتنا كذا لا خبرنا في ذلك فعلة علي قبول شريعتنا بخلاف الحج والصوم لانهما لا يختصان بشريعتنا بخلاف
الصلاة الي الكعبة وحده لانه يوجد من يصلي الي الشمس اذا وافق استقبال القبلة استقبال الشمس علي انه روي

عن ابي حنيفة رحمه الله انه يصير مومنا ومن يؤذي الغرض ثم يرتد في وقته وفيه تاب لم يعذب
قال من صلي فرض الوقت ثم ارتد والعباد بالله ثم احلم في الوقت ليس عليه اعادتها وعندنا يجب عليه اعادتها **له**

قوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم علق احتباط أعمالهم بالموت على
الردة ولأن الإسلام شرط صحة الصلاة وقد وجد حالة الآداء فزواله بعد الآداء لا يبطلها ولا يوجب القضا كالطهارة
واستقبال القبلة **لنا** قوله تعالى ولو أشركوا حبط عنهم ما كانوا يعلمون علق الاحتباط بنفس الاشتراك بعد الإيمان
وقوله تعالى ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وإذا حبط عمله جعل كانه لم يصل فإذا أسلم في الوقت يجب عليه
الآداء ولأن الكفر ينقض الإسلام من الأصل فلا يبقى صحيح الآداء ما لا يتأدى الامع الإسلام دل عليه أن الإيمان
بالله تعالى لا يصح ولا يكون إيماناً باعتماد الوحدانية إلى وقت دون وقت فإذا بطل في وقت بطل من الأصل
وأما الآية التي تلاها قلنا نحن نقول بموجب النصين فيجري المطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده والله اعلم
وهو إذا أسلم بعد الردة: فليقتض مشروكات تلك المدع.

قال إذا مضت على المرتبة أوقات الصلوات ثم أسلم امر بقضائهما وعندنا لا يومر له أنه لو لم يرتد ولكنه
لم يصل يجب عليه القضا فذلك إذا ارتد ولم يصل بل ولي وصار كما لو تركها مشغولاً بنفسه آخر **لنا** قوله تعالى
قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ولأنه يمكن ما مؤد بال صلاة حالة الردة لا بعد أم الاهلية
فلا يجب القضا كاللحاق الأصلي والله اعلم **كتاب الزكاة: وبعد عشرين بغير أو مائة** **لنا**
لا تجب الفريضة المبتدأة: بل حقة في كل خمسين تكون: والأربعون فرضها بنت
قال الشافعي رحمه الله إذا زاد في الأبل على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون فإذا صارت مائة
وثلاثين ففيها حقة وبنتا لبون ثم يردو بحساب على الأربعينات والخمسينات ففي كل أربعين بنت لبون
وفي كل خمسين حقة وعندنا إذا زادت على مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس شاة إلى أن يصير خمسين
وعشرين فيجب فيها بنت مخاض فإذا صارت ثلاثين ففيها مع الأول ثلاث حقات ثم تستأنف الفريضة على ما قلنا
إلى خمس وعشرين ثم في كل ستة وثلاثين بنت لبون وفي ستة وأربعين حقة وفي الخمسين كذلك ثم تستأنف
الفريضة وأحكم في كل خمسين بعدها حكم الخمسين الزاوية **لنا** ما روي في كتاب كتبه النبي عليه السلام وقربه بقرا
سيفه وعمل به بعد أبو بكر وعمر رضي الله عنهما إذا زادت الأبل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي أربعين
بنت لبون **لنا** ما ورد في كتاب النبي عليه السلام لعمر بن حزم إذا زادت الأبل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة
وفي كل أربعين بنت لبون فما كان أقل من ذلك ففي كل خمس ذود شاة وما رواه الشافعي فعليه ولكن تخلل الغنم فيما
بينهما بدليل ما ذكرنا والله اعلم **وفي نصاب اثنين والمديون: فرض ومال الطفل والمجنون**
قال النصاب الواحد إذا كان بين اثنين عليهما زكاة إذا صحت الخلطة وصحتها باعتماد المري والمري والمالك
والبهر والدنو وعندنا لا زكاة عليهما **لنا** قوله عليه السلام لا يفرق بين مجتمج خشية الصدقة وما قلتم تفرق
دل عليه العمومات الواردة من غير فضل نحو قوله عليه السلام في خمس من الأبل شاة من غير اشتراط اتحاد الملك
ولأن الزكاة حكم قد يتعلق بالنصاب وقد وجد **لنا** أن ملك بعض النصاب ليس بمعني وقد قال النبي عليه السلام

لا صدقة إلا عن طهر غني وقد قال عليه السلام إذا نقصت سائمة الرجل من أربعين شاة فليس فيها شيء وما روي
من الحديث قلنا وقد قال في هذا الحديث ولا يجمع بين متفرق وانت تجمع الملك المتفرق ثم نقول معناه أنه ليس
للساعي أن يجعل الثمانين من الغنم التي في مكانين لواحد كما فعل الاثنين في أخذ شاتين ولأن جعل الأربعين التي في
لأثنين كما فعلوا أحد في أخذ منها شاة ولا لرجلين لكل واحد منهما أربعون شاة أن يجمعها في مكان واحد فيكتفي بشاة
ولا لرجل له أربعون شاة أن يفرقها في مكانين كيلا يؤخذ منه شيء وأما العمومات قلنا الملك والغنا شرط بدليل
ما ذكرنا قال الدين الذي له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة وعندنا يمنع **له** العمومات الواردة في
الباب ولأنه ملك نصاباً كما لا مكان سبباً لوجوب الزكاة **لنا** أنه مال مشغول بحاجة المالك وحاجته حاجة أصلية
أعني به حاجة دفع الأثم والحبس فلا يجب الزكاة فيه قياساً على ثياب البدلة والمهنة وأما العمومات قلنا
قد خصت منها الأشياء وهي ثياب البدلة والمهنة وغيرها فيخص المتنازع فيه بما ذكرنا قال **الزكاة تجب في مال**
الصبي والمجنون وعندنا لا تجب **له** العمومات الواردة في هذا الباب ولأن هذه مونة مالية فاشبه العشر وصدقة
الفطر **لنا** أن الزكاة عبادة لما عرف من الأحاديث والعبادة لا تؤدي إلا باختيار صحيح ومما ليس من أهل الاختيار الصحيح
وفي الزكاة باطل دفع القيمة: وجاز أخذ الجذع في الغنم
قال دفع القيمة في باب الزكاة والعشر والكفارة والنذر لا يجوز وعندنا يجوز **له** أن الواجب هو عين الشاة أو
الجزم من النصاب بالنصوص والواجب ما لا يخرج عن الهندق الأباد آية ولوجوزنا إذا القيمة يخرج عن الهندق
لأباد آية **لنا** أن المقصود من الأمر بأداء الزكاة إلى الفقير قضاه في الفقير في الرزق الموعود له وأداء القيمة يشارك
أقاعين الشاة في هذا المعنى فيخرج عن الهندق قال يجوز أخذ الجذع في زكاة الغنم وعندنا لا يجوز ما دون الشيء إلا
على اعتبار القيمة **لنا** ما روي عن سويد بن غفلة أنه قال أتانا مصدق رسول الله عليه السلام فبعتته فبعتته
يقول امرني رسول الله عليه السلام أن أخذ الجذع من الضان والشيء فضاء ولأن الجذع من الضان بمنزلة الشيء
من سائر الأسنان حتى جاز في الأضحية فكذلك هذا **لنا** ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال مثل مذ هبنا ولأن الجذع
لا يؤخذ من الأسنان فكذلك في الغنم هذا هو القياس في الأضحية إلا أن تركناه بالاثرة وهو قوله عليه السلام نعم الأضحية
الجذع من الضان وحديث سويد غير ثابت وقد روي عن علي رضي الله عنه خلافه والله اعلم **له**

ولا يضمر فضة إلى ذهب: والمستفاد هكذا مع النص:

قال لا يضمر الذهب إلى الفضة لتكامل النصاب وعندنا يضمر **له** أنهما جنسان مختلفان بدليل أنه لا يجري بينهما
ربا بالنقد فلا يضمر أحدهما إلى الآخر كالسوايم **لنا** ما روي الكرخي في جامع الصغير بأسناده في حديث عمرو بن
حزم إذا بلغ الذهب قيمته ما يتدبره في قيمة كل أربعين درهماً ورم وهذا دليل على أن الوجوب فيها باعتبار القيمة
لأن المقصود منها مقصد وهو كونها ثمناً للأشياء فاشبهها عرض التجارة بخلاف السوايم لأن الوجوب فيها باعتبار
أعيانها لا بقيمتها والعز يضمر إلى الضان لاتحاد الجنس قال المستفاد من جنس النصاب لا يضمر إلى ما عنده من

النصاب في حكم الحول وعندنا يضم له قوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولأن المستفاد اصل
 بنفسه في السببية كاصل النصاب فكان اصلاً في حق الحول بخلاف الجنس لنا ان الحول في باب الزكاة شرع للتيسير
 واعتباره في المستفاد يودي الى التفسير لكثرة اسباب المستفادات فلا يشترط له حول على وجه كذا يودي الى
 التناقض فصار كالاولاد والارباح والله اعلم ولا وجوب في نصاب قد كمل في ظرف في حوله وفي الوسط خلل
 قال نقصان النصاب في السؤام في اثنا الحول ينقطع الحول وعندنا لا ينقطع الحول وفي اموال التجار عندنا
 لا يبطل ايضاً اذ اتم في آخر الحول وعندنا يبطله وان دام النقصان الى تمام الحول يبطله بالاجماع له ان النصاب انما
 يصير سبباً لوجوب الزكاة بعد معلوم وصفة معلومة وهي الاسامة ثم زوال الصفة في اثنا الحول يبطل النصاب
 فذهاب القدر اولى ولأن العلة نصاب حولي ولم يتم الحول على كل النصاب لنا ان كمال النصاب انما شرط غنا
 المالك ليصير بوصف الغنا أهلاً لوجوب الزكاة عليه فيشترط في ابتداء الحول لانه زمان انعقاد سبب الوجوب
 وفي آخره لانه زمان ثبوت الحكم وفيما بين ذلك لا حاجة الى الاهلية فلا يشترط كمال النصاب بخلاف صفة الاسامة
 لانه ما شرطت لاهلية المالك بل ليصير المالك به مال الزكاة والله اعلم اذا اشتري سائمة متجراً
 زكي بوصف السؤام لا وصف الشريك قال اذا اشتري نصاباً سائمة للتجارة وحالها الحول يودي زكاة السائمة
 اي شاة في خمس من الابل ونحو ذلك وعندنا يودي زكاة التجارة اي من مايتي درهم من قيمتها خمسة دراهم ونحو
 ذلك له ان زكاة السائمة منصوص عليها وقال عليه السلام في خمس من الابل السائمة شاة وزكاة التجارة مجتمعة
 فيها فانها تقوم فيجب فيها ربع العشر والنص اقوي فاعتبار اولي لنا ان زكاة السائمة يجب في الابل السائمة
 ووصف الاسامة يبطل بالشراء بقصد التجارة ولأن التجارة اخراج والاسامة امساك وبينهما تنافي واذا بطلت
 الاسامة لم يبق الاجرة التجارة **واحق لا يسقط بالهلاك** **والأخذ بالجبر لذي الإمساك**
 قال اذا فرط في اداء الزكاة بعد التمكن منه حتى ملك النصاب لا يسقط عنه الزكاة وعندنا يسقط له ان قدر
 الزكاة صادراً في ذمته فلا يسقط بهلاك المال كسائر الديون وكذا اذا استهلك النصاب هنا **لنا** ان الواجب
 في الزكاة هو الجبر من النصاب لما قد عرف وبقا الواجب جزواً من النصاب بعد هلاك النصاب لا يتصور خلاف
 الاستهلاك لانه دخل في ضمانه بالاستهلاك وصار ديناً قال اذا امتنع صاحب السائمة عن الاداء اخذ المصدق
 جبراً من غير اذنه ورضاه وعندنا يامر حتى يودي بنفسه فيقبض وهذا بناء على ان الزكاة عندنا عبادة فلا يودي
 الا بالاختيار وعندنا حق الفقراء في اخذ جبراً كسائر الحقوق **والأخذ ان مات بلا إعطاء**
ومن حمله المال بلا إعطاء قال من عليه الزكاة اذا مات تؤخذ من تركته وعندنا لا تؤخذ اذا المر
 يوص به واذا اوصي اعتبر من الثلث بناء على ما ذكرنا ان الزكاة عبادة فلا يتصور اداؤها بعد الموت وعندنا حق
 الفقراء في اخذ كسائر الحقوق والله اعلم **وأخذ بعض السبعة الأصناف لصحة الإيتاء غير زكاة**
 قال يصرف الصدقات الى الاصناف السبعة المذكورين في الالة فلا يجوز الصرف الى البعض وحرمان البعض

وعندنا اذا صرفه الى صنف واحد منهم جاز له قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والآية وهم المولفة
 قلوبهم سقط بالاجماع ففي سبعة اصناف اضافة اليهم بلام التملك فيصير مشتركة لنا قول ابن عباس رضي الله
 عنهم واما الآية قلنا ذكرها ولا دليل على الاستحقاق لانهم مجهولون والمجهول لا يصلح سبباً للاستحقاق ونحن
 نقول بان الكل مصارف اي محل الصرف والله اعلم ولا زكاة في الحلي فاذر **وما اخراج مسقط العشر**
 قال لا زكاة في حلي النساء وعندنا فيه زكاة له انه مال مبتذل في حاجة المالك وهي حاجة الحلي لانها حاجة
 معتبر فلاجب الزكاة فيها كغالب البذلة والمهنة لنا ان الزكاة في الذهب والفضة حكم متعلق بوصف ملائم
 لهما وهو الثمنية لان الزكاة متعلقة بوصف النماء والنماء انما يحصل بالتجارة ودليل التجارة في الذهب والفضة
 وصف الثمنية والثمنية قايمة فيبقى الزكاة قال في ارض اخراجية العشر واخراج جميعاً ولو كانت للتجارة
 فيها الزكاة ايضاً عندنا مع العشر واخراج وعندنا لا زكاة فيه حال والواجب هو الوظيفة الاصلية وهي
 العشر واخراج ولا تخان معناه انه اجتمعت اسباب مختلفة فيجب موجباتها بها نه ان سبب وجوب الزكاة
 ملك نصاب التجارة وسبب العشر اخراج وسبب اخراج ملك الارض النامية فصار كاجرة الحافظ ومونة
 الماء وغيرهما من الحقوق لنا ما روي ابو حنيفة رحمه الله باسناده عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عليه السلام
 قال لا يجمع في ارض مسلم عشر واخراج ولان الجمع بين اسباب هذه الحقوق غير ممكن لان سبب العشر ملك ارض
 امم اهلها طوعاً او سقي بما العشر وسبب اخراج ملك ارض فحقت عنوة او سقي بما اخراج وهما لا يجتمعان وكذا
 سبب وجوب الزكاة مال يستثنى بالتقليب وسبب العشر واخراج ارض تستثنى بالامساك وهما لا يجتمعان
هـ وماح الفرض من السؤام به بنفسه الفقير غير غارم

قال صاحب السائمة اذا ادى الزكاة بنفسه الى الفقراء سقطت عنه مطالبة الامام وعندنا لا يسقط وله
 ان ياخذ منه ثانياً له انه ادى ما عليه ودفع مونة الصرف عن الامام لنا ان ولاية الاخذ للامام بالنصوص فلا
 يملك ابطاله كالمشتري من الوصي اذا دفع الثمن الى الصبي والله اعلم **استعمل الساعي وأدى ثم من**
وفي الاخذ زال الفقر فالساعي ضمير قال الساعي اذا استعمل الزكاة واذا ما الى الفقير ثم صار غنياً عند حوالان
الحول ح مولى باهل لدفع الزكاة اليه فتبين انه صرفها الى غير مستحق فيضمن لنا انه لو ضمن انما يضمن
 بفعله وفعله حين وجب لم يكن صرفاً الى غير المستحق وبعد ذلك لم يوجد منه فعل فلا يجوز تضمينه والله اعلم
ولا يزكي ربحه المفروض **وبيع ما فيه الزكاة داحض**

قال حصة المضارب من الربح اذا كان نصاباً لاجب فيه الزكاة وعندنا نجب الزكاة له انه لم يملك نصيبه
 قبل القسمة فلا يجب فيه الزكاة وبيان انه لم يملك نصيبه فان راس المال اذا كان النماء والتجارة صارت
 جاريتين قيمة كل واحدة منهما الهن لا يملك شيئاً منهما حتى لو اعتق واحده بعينه لا يعتق شيء منها والفقير
 فيه ان استحقاقه ليس بطريق الاجر لان العمل مجهول ولا بطريق الشركة لانه لا مال له بل بطريق العمالة كالساعي

فلا يملك قبل افراده **لنا** انهما شرطتا تساويهما في استحقاق الرزق فيستويان فيه ورب المال ملك نصيبه قبل القسمة فكذا صاحبهما وامامسلة الجارين فيمن لم يظهر الرزق فيستويان فيه لان كل واحد منهما مستحقه براس المال لان احتمال هلاك احدهما ثابت وليست باحدهما اولى من الاخرى وقوله الاستحقاق بطريق العمالة قلنا ليس كذلك بل بطريق الشركة من احدهما المال ومن الآخر العمل جواز الشرع ذلك حاجة الناس فقد يكون لاحد مال وللآخر هداية قال اذا باع نصابا فيه زكاة لا يجوز في حصص الزكاة وعندنا يجوز في الكل **له** ان قدس الزكاة حق الفقير لما عرف من اصله **لنا** ان الملك ياتي على ملكه وانما الامر توجه اليه نادى بعض الفقهاء لا عليه ان النصاب لو كانت جارية للتجارة يحل له وطهرها **ولا وجوب عن** في الحصر

ويؤخذ العشر من المستأجر وقد عرف دليل كلنا المسلمين في باب ابي حنيفة رحمه الله **عند قبيل الحول** ان قيمته **صارته نصابا وجبت فيه بصلته** قال اذا كان له عبد للتجارة قيمته اقل من ما ياتي درهم فلما قرب تمام الحول صارت قيمته ما ياتي درهم فعليه فيه الزكاة وعندنا لا زكاة فيه **له** ان النصاب هو ذات العبد وقد ملكه حولا كاملا فذلك ملك النصاب حولا كاملا **لنا** ان المعتبر في مال التجارة القيمة والمالية لا العين وما يتيه وقيمتها لم يكن ما يتيه في اول الحول فلم يملك نصاب الزكاة حولا كاملا والله اعلم **وملك خمسين من الدراهم يمنع اخذ كل حق لا زكاه**

قال من ملك خمسين درهما لا يحل له اخذ الزكاة وعندنا اذا لم يكن له نصاب او قيمة نصاب فاضل عن حاجته فله اخذها وان كان صحيحا مكتسبا **له** قوله عليه السلام لا تحل الصدقة لمن ملك او قية او فصا عدا او قية اربعون درهما **لنا** قوله عليه السلام من ملك وعنده ما يغنيه فقد ساك الحاقا قيل وما الذي يغنيه قال ما يتا درهم او عذرها لان هذا هو الغني الشرعي بحيث لا يجب الزكاة بدونه فبدونه يكون فقيرا فدخل تحت قوله انما الصدقات للفقراء وحديثه محمول على حرمة السؤال وليس للعشر وجوب في العسل فاخذه بالجهد ودفع عنك قال لا عشر في العسل وعندنا ان كان في ارض عشرية ففيه العشر **له** ان العشر في الخارج من الارض بالنسب وهذا من متولد من الحيوان فاشبهه دود القتر **لنا** ان النبي عليه السلام كان يحكي خلايا قوم وكان يجي اليه عشرها وعن عمر رضي الله عنه انه كان يأخذ من كل عشر قريب منه قربة ولان الارض تعد للاستغلال بها فاشبه ساير انزال الاراضي بخلاف دود القتر لان في المنازل دون الاراضي قوله بانه متولد من الحيوان قلنا اصله من انزال الاراضي لان الخلد يأكل من انزال الارض فيتولد منها العسل **كتاب الصوم**

وَصَوْمُهُ فِي رَمَضَانَ لَوْ حَصَلَ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ مِنَ اللَّيْلِ بَطُلَ قال الشافعي رحمه الله صوم رمضان لا يتأدي بمطلق النية وبنيته النقل وعندنا يتأدي **له** ان هذا صوم قريش فلا يتأدي الابنية الفرض كلفقضا والكفارة **لنا** انه صوم عتيق فلا يسقط الابنية القرنية وذلك حصل بمطلقه النية كالنفل خارج رمضان قال ولا يتأدي صوم رمضان الابنية من الليل وعندنا يتأدي بنيته قبل الزوال

في الزكاة

له ان الامساك في اول النهار وعبادة كالامساك في آخر النهار فلا يتأدي بدون النية كالقضاء **لنا** ان الشرط قرآن النية باقل جزء ممكن لان القرآن بكل اجزا متعذر وفي المقدمة اخلا الك من النية وقد وجد الا اننا جوازنا بالنية من الليل بطريق الرخصة بخلاف التقضا والكفارة لان التعيين من الليل شرط والله اعلم

وفطر من لم يقبلوا شهادته **علي الهلال موجب كفارته** قال اذا شهد في هلال رمضان وحده فزاد الفاضل شهادته فشرع في الصوم ثم افطر بالجماع فعليه الكفارة وعندنا لا كفارة عليه **له** ان هذا افطار كامل فكان سببا لوجوب الكفارة لان الكلام فيها اذا اتيقن بالروية بحيث لو شكك فيه نفسه لا يشكك **لنا** انه تمكنت فيه شبهة عدم الرضائية لان دليل الروية عارضة دليل الغلط في الروية وهو تفرد بدعوي الروية مع مساواة غيره اياه في اسباب الروية مع تباعد المسافة ودقة المروي والشبهة مانعة وجوب الكفارة **والصوم لا يفسد بالماء يقع** **في الحلق ان مضمض لا يبتلع**

قال اذا مضمض فوقع الماء في حلقه من غير قصد لا يفسد صومه وعندنا يفسد **له** قوله عليه السلام رفع عن

اثنين التلاذ اخطا والنسيان وما استكرهوا عليه ولانه بمنزلة النسي في العذر **لنا** انه وصل المفدي لياجو

يفعل العمد وذلك ينال في الصوم وانما الحديث فالمراد منه رفع الائم وليس هو كالناسي لان الامتناع عنه ثمة ليس في وسعه وغاها في وسعه في الجملة وانما وصل بضرب تعصير منه **والصبي في النوم كذا فليست**

وطهرها في النوم ايضا ان صنع قال اذا صب الماء في حلق الصائم التام او جمعت النائمة فعلى هذا الاختلاف وقد مر في باب زفر **والنفل لا يلزم من فيه شرع وما القضاء لا زما اذا قطع**

قال النفل لا يلزم بالشروع وعندنا يلزم **له** قوله عليه السلام لا مراهي حين افطرت في صوم النفل ان شئت

فاقض وان شئت لا وقوله عليه السلام الصائم المتطوع امير بنفسه ما لم تنزل الشمس ولانه محير في الشرع فيكون

محيرا في المعنى لان الكل نفل غير مجزي **لنا** ان الامتناع عن الصوم ابطال لما انعقدت سببا للشباب وهو الصوم

في اول اليوم وباطال العمل حرام فيلزمه المعنى تحوزا عن هذا الحرام وحديث ام هاني محمول على التجيل والتاخير

في القضاء والمراد من الحديث الثاني ايجز في الشرع بدليل انه انفي ايجز الى وقت الزوال وهو حين الشروع

لاخير المعنى **ولا يكون في سوي المواقعة كفارة ولا على المطاوعة**

قال اذا افطر في رمضان بالاكل والشرب لا كفارة عليه وعندنا يلزمه الكفارة **له** ان الدليل ينفي وجوب

الكفارة لان التوبة كافية لدفع الذنب الا اننا تركنا العمل به في باب المواقعة فيبقى المتنازع فيه على قضيتة

الدليل **لنا** ان الكفارة في باب المواقعة تعلقت بجناية افساد الصوم وهن جناية افساد الصوم فالشرع

الوارد ثمة يكون واردا هنا قال والمطاوعة في باب المواقعة لا كفارة عليها اصلا في قول وفي قول وهو

قول زفر رحمه الله تلزمها وتجهلها الزوج وفي قول مثل مذهبا وعندنا عليها الكفارة **له** على القول الاول مامر

في مسلة المتقدمة وعلى القول الثاني انها مونة الوطي فكان على الزوج كتمان ما لا اغتسال **لنا** انها شاركت الزوج

والله اعلم

في افساد الصوم فتشاركه في الوجوب والله اعلم. **وَالْفِطْرُ بِالْوُطْئِ إِذَا تَكَرَّرَ تَكَرَّرَ الْوَاجِبُ كَيْفَ مَا جَرَى**
 قال اذا واقفها مرارا في ايام رمضان ولم يكفر الاول يلزمه لكل افطار كفارة وعندنا يكفيه كفارة واحدة
له انه تعدد الموجب وهو الافطار بالموافقة فيتعذر الموجب كما في الظهار واليمين **لنا** ان الكفارة انما وجبت
 ليكون نفس الاداء مفيدا للمعنى الزجر واداء الكفارة الثانية في هذه الصورة لا يفيد معنى الزجر لحصوله باذنا
 الاول فلا يجب بخلاف كفارة الظهار لان حكم الظهار حرمة موقته الى غاية التكفير وقد تعدد الظهار فيتعذر
 هذه الحرمة بخلاف كفارة اليمين لانها وجبت بحكم حرمة اسم الله تعالى وقد تعدد الهتك والله اعلم
ه وفي اذا ما وجبت لا تدرى **ه** لا اجل حين أو سقام يعثري **ه**
 قال اذا وجبت عليها الكفارة ثم حاصت في ذلك اليوم وامرست لا يسقط عنها الكفارة وعندنا يسقط **له**
 ان هذا عند حدث بعد تقرر الوجوب فلا يسقط الوجوب كالسفر **لنا** ان اعتراض الحيض والمرض يورث الشبهة
 في الماضي لانه تبين ان هذا اليوم لم يكن يوم صوم في حقها والشبهة تمنع وجوب الكفارة بخلاف السفر لانه تعلق
 باختياره فجعل كعدمه والله اعلم **والأفضل الإفطار في حال السفر: يلحق أو لا يلحق النفس ضرره**
 قال الافطار في السفر افضل وعندنا اذا لم يلحقه المشقة فالصوم افضل **له** قوله عليه السلام ليس من البر
 الصيام في السفر **لنا** ان النبي عليه السلام صام في السفر حتى شكى الناس اليه اجهد فافطروا ثم بالافطار ولان
 الصوم عزيمه والاخذ بالعزيمة مع اعتقاد الرخصة او لي فضل الرجلين مع اعتقاد جواز المسح على الكفين وما
 روي من الحديث عدد في حق من تربه وقد غشي عليه بسبب الصوم **وإن يفته رمضان وانقضت**
ما كثر من عام فدي إذا قضا قال اذا كان عليه قضا من ايام رمضان فلم يقضه حتى مضى رمضان
 الثاني يقضي ويقضي من طعام كل يوم وعندنا عليه القضا لا غير **له** قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
 فدية طعام مسكين **لنا** قوله تعالى فدية من ايام أخرس غير ذكر الفدية وما تلا من الآية جازي التفسير معنا
 اي لا يطيقونه وهو الشيخ الفاني العاجز عن الصوم على وجه لا يتركه **وَحَامِلٌ قَدْ أَفْطَرَتْ أَوْ مَرْضِعٌ**
بين القضا والفدية وكذا الحامل والمرضع اذا افطرتا تقضيا نه وتقديرا نه بهذا النقص
 الذي مر ولان منفعة افطارها حصلت لشخصين الام والولد فيجب القضا لنفع الام والفدية لنفع الولد قلنا
 انه لا صوم على الولد فكيف يجب على الام لاجله شي **ه** **والابن عن واليه يصوم**
وبالصلاة بعده يقوم قال اذا مات انسان وعليه صوم او صلاة فعلى الابن ان يصلي ويصوم
 عنه وعندنا لا يصوم ولا يصلي عنه **له** ان النبي عليه السلام أمر ابنا بذلك بعد موت الاب **لنا** ان المشهور ما روي
 عنه عليه السلام انه قال لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد وما روي ما غريب ولان هذه عبادة بدنية
 والمقصود منه الاتيان بحمل المشقة وهذا لا يحصل باذنا الغير بخلاف المالية **وصوم تكفير اليمين مطلق**
بجمعه إن شأ أو يفرق قال صوم كفارة اليمين ثلاثة ايام مطلقة وعندنا متتابعة **له**

قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام من غير ذكر التتابع **لنا** قراءة ابن مسعود رضي الله عنه فصيام ثلاثة ايام متتابعة
 وقرائته لا تختلف عن روايته عن النبي عليه السلام فيجب العمل به وهو مشهور فيجوز تقيد المطلق به والله
 اعلم **ه** **ومسقط جنون بعض الشهر** بقدره الصوم تأمل تدرى **ه**
 قال المجنون اذا افارق في بعض الشهر لا يلزمه قضا ما مضى عنده وعندنا يلزمه **له** انه اذا استوعب الشهر
 بمنع وجوب الكل فاذا استوعب البعض منع بقدره كالكفر والقتل واجمع عدم القدر على الاداء **لنا** ان
 الصوم واجب عليه في رمضان بدليل سبب الوجوب وهو قوله تعالى كتب عليكم الصيام او لوجود الشهر الذي
 هو سبب الوجوب وقد تركه فيجب عليه قضا **ه** كالناير والمغني عليه بخلاف المستوعب لان ثمة وجد المسقط
 وهو الحرج لدخول وقت وظيفة اخري القاي مقام التكرار وهو العذر عن الكفر والقتل **ه**
ه **والاستيطان آخر النهار** يكره للصيام باختيار **ه**
 قال يكره السواك للصيام في آخر النهار وعندنا لا يكره **له** انه يزيد الخلوف وهو امر مرغوب فيه فاشبه ازالة
 دم الشهادة بالغسل **لنا** قوله عليه السلام خير طلال الصيام السواك ولانه طهارة فاشبه المضمضة وما ذكر من
 الخلوف فهو يزيد الخلوف لان يزيده **ونك رة بصوم يوم الخير** **والفطر والتشريق غير نذر**
 قال اذا نذر بصوم يوم الخير وايام التشريق لا يلزمه شي وهو قول زفر رحمه الله وعندنا يلزمه فيفطره ويقضي
 في يوم الاخر مكانه **له** انه نذر بالمعصية وقد قال النبي عليه السلام لا نذر في معصية الله تعالى وبيان انه
 معصية انه منهي عنه لقوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعل **لنا** انه نذر
 بصوم مشروع فيصح النذر به لقوله عليه السلام من نذر وسمي فعله الوفاء بما سمي وما ذكر من النهي فقد ورد في غير
 الصوم لان عين الصوم لا يقبل قضية النهي لانه مشروع كالصلاة في ارض مغمومة **ه**
ه **وفي زكاة الفطر صاع برة** **ووقتها أول ليل الفطر**
 قال المقدار من الحنطة في صدقة الفطر صاع وعندنا نصف صاع **له** قول ابي سعيد الخدري رضي الله عنه كما
 تخرج الفطرة على عهد رسول الله عليه السلام من الحنطة صاعا كما كما تخرج من التمر والشعير صاعا **لنا** رواية عبد
 ابن ثعلبة ابن صغير العدوي عن النبي عليه السلام انه قال في الحنطة ادوا عن كل خير وعبد صغيرا او كبيرا ذكرنا
 او اثني نصف صاع من برة او صاعا من تمر او صاعا من شعير واما حديث ابي سعيد محتمل انه كان يخرج الزيادة
 تطوعا ولان الاخذ بما رويناه اولى لانه موافق الاصول من حيث المعادلة في القيمة قال وقت وجوبها عند
 دخول ليلة الفطر وعندنا عند دخول يوم الفطر **له** ان هذه صدقة الفطر وكما دخلت الليلة دخل وقت الفطر
 لانه انتهى وجوب الصوم **لنا** ان هذه صدقة مختصة بالفطر في وقت الصوم لا بمطلق الفطر وذلك هو
 النهار والله اعلم **ه** **وفي علم من نال فوق القوت** **عن كل من مومن في البيوت**
ه **تكرمه عن نسوة في عقده** **ومن يعول من كبار ولده** **ه**

قال وجوبها على من ملك فضلا على قوت يومه وعندنا يشترط نصاب او قيمة نصاب فاضل عن حاجته
 الاصلية **له** ان الخطاب المطلق يتناول القادر وهو قادر **له** قوله عليه السلام لاصدقة الا عن ظهر غنا وان
 الشوط في المكنة الميسرة كافي باب الزكاة فلم توجد **له** ويؤدي عنه كل من مومنه ومساؤه واولاده الكبار
 وعندنا يؤدي عنه يلى عليه ومومنه وهم مما يكد واولاده الصغار دون الكبار والنساء **له** قوله عليه السلام ادوا
 عن تمونون **له** ان النبي عليه السلام بني هذه الصدقة على المونة المطلقة لما روي من الحديث وذلك انما يثبت
 بالولاية والمونة المشتملة على الراتبة والعارضة كالدوا والعلاج ونحو ذلك وذلك لا يتحقق في حق الكبار والله
 اعلم بالصواب **وهو عبد اشتراه لا تجارة** **والاعبد الا باق لا الكفار**
 قال ويلزمه عن عبد اشتراه للجنة وعندنا يلزمه **له** قوله عليه السلام ادوا عن تمونون مطلقا وقوله ادوا
 عن كل حر وعبد **له** ان الزكاة واجبة بسببه فلو اوجبت صدقة الفطر يودي ذلك الى الشك وذلك منفي بالنسخ
 ولان الشروع بني هذه الصدقة على المونة وهذا العبد معد للجنة لا للمونة **له** ونلزمه عن عبد الباقي وعندنا
 لا يلزمه والحق مرتبة في زكاة الصغار **له** ولا يلزمه عن عبد الكافر وتلزمه عندنا **له** انه روي في هذا الحديث
 عن كل حر وعبد من المسلمين ولان الكفار ليسوا من اهل الظهرة وهذه الصدقة لاجل الطهر **له** اعوم ما روينا
 من الحديث وتلك الزيادة غير مشهورة ولين ثبت فعلها جميعا بالمطلق وما ذكر من المعنى قلنا الوجوب
 على المولى وهو من اهل الله والله اعلم **وهو واجب في العبد بين اثنين** **يؤدي بانه على التصفين**
 قال العبد الواحد بين اثنين عليهما صدقة الفطر وعندنا لا يجب وهي مسئلة النصاب المشترك في الزكاة
 وقد مرت والله اعلم **والاعتكاف لا بصوم جاز** **وليس للتقيل فيه حارج**
وقال ايضا نفس ذاك مبطل **وعندنا ينظر حين يترك**
 قال اذا نذر اعتكاف يوم يلزمه الاعتكاف دون الصوم وعندنا يلزمه الاعتكاف بالصوم **له** قول علي رضي الله
 عنه ليس على المعتكف الا ان يوجهه على نفسه والها كناية عن الصوم لانه عن اسم سبق ذكره ولم يسبق هنا الا اسم الصوم
 والمعنى ان الصوم ليس بشرط لاعتكاف الواجب ولو كان شرطا له لشرط في النقل كالطهارة للصلاة **له** قوله عليه
 السلام لا اعتكاف الا بصوم وعن علي رضي الله عنه مثله والمعنى فيه انه لو قال الله علي ان اعتكف صايما يلزمه الصوم
 بالاجماع وانما يلزمه من حيث هو شرط الاعتكاف الواجب لان قوله صايما نصب على الحال كقوله دخلت القار راكبا
 او نصب على مصدر محذوف كقوله ضربته وجيعا اي ضربا وجيعا وكذلك يوجب دخول الصوم في نذر روم
 حديث علي رضي الله عنه قلنا ما روينا عنه معارض على ان الاثر لا يعارض الحديث والاعتكاف بالنقل ممنوع
 بخرواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يصح بدون الصوم **له** اذا قبل المعتكف امراته لا يفسد اعتكافه
 وان انزل في قول وفي قول نفس التقيل يفسد الاعتكاف وعندنا ليس للمعتكف ان يفعل ذلك ولو فعل وانني فسد
 اعتكافه **له** على القول الاول انه ليس بمباشرة حقيقة فصارت كالنظر على القول الثاني انه داعي الى المباشرة

فالحق بها احتياطا **له** ان المفسد هو المباشرة لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد او في معناه
 في فقنا الشهوة والتقبل مع الانزال في معناه وبدونه **له** ولو اتي الجمعة فيه يفسد **له**
وشهره المطلق لا يقيد **له** قال لا يخرج المعتكف للجمعة ولو خرج اليها فسد اعتكافه وعندنا
 يخرج اليها **له** ان الجمعة ان كانت فرضا في الجملة لكنها تسقط بالاعذار فصارت كصلاة الجنازة واجبا الغريق فانها
 يفسدان الاعتكاف والاجماع ان الاعتكاف لبث وقرار وهذا انقيضه **له** قول علي رضي الله عنه للمعتكف يخرج
 للغايط والبول والجمعة والمعنى ان هذا وطيفة عمر لا بد له منها فصارت كالغايط والبول والوضوء بخلاف صلاة
 الجنازة واجبا الغريق لان ذلك قد يقوم بغيره **له** اذا قال الله علي ان اعتكف شهر اني شأتايع وان شأتا
 فرق وعندنا يلزمه متبعا **له** انه لم يلزمه التتابع نصا فلا يلزمه كالصوم **له** ان الشهر متتابع وكلمه صاحب
 للاعتكاف فيلزمه التتابع كما في اليمين والاجازة بخلاف الصوم لان الليالي ليست بصاحبة له علم يكن في الاصل
 متصلا **له** ونأذرا اعتكاف شهر ان بقي **له** عشرين لم يلزمه ما لم يلق **له**
 قال اذا قال الله علي ان اعتكف شهرا فاش بعد نصف شهر مات يلزمه قد رما ادرك وعندنا عليه اعتكاف
 شهر **له** انه لا يقدر الا على هذا القدر فيستقدر الوجوب به كما في قضاء رمضان **له** انه التزم الكل والمراعي فيما
 يلزمه العبد التصور لا التحقيق فانه لو قال الله علي الف حجة لزمه الكل وان لم يعش الف سنة والله اعلم **له**
وفي اعتكاف في الثلاث موجب **يبدا قبل العجودون المغرب**
 قال اذا قال الله علي ان اعتكف ثلاثة ايام لا يدخل الليلة الاولى في الوجوب وعندنا يلزمه اعتكاف ثلاثة ايام
 ولياليها **له** انه لم يذكر الليالي الا ان الليلتين المتخللتين دخلتا الضرورة والوصل ولا وصل في الاولى **له** ان ذكر
 الايام ذكر لما زايها من الليالي بدليل قصة زكريا عليه السلام ثلاثة ايام وكذا ذكر الليالي ذكر لما زايها من الايام
 كقوله تعالى ثلاث ليال سويا عند الاطلاق محل عليه **كتاب المناسك**
افراد من القرآن افضل **والاعتمار لا يلزم ولا يضمن**
قال الشافعي رحمه الله الافراد افضل من القرآن وعندنا القرآن افضل **له** ما روي جابر بن الانبي عليه السلام
 اهل حجة وعائشة رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام افرد حجة وعن عثمان رضي الله عنه انه كان ينهي عن القرآن
 ولان القارن يأتي محلق واحدا بالاجماع ويأتي في اوله منقرا والمفرد ياتي لكل واحد منهما ويحلق لكل واحد كان
 افضل **له** ما روي ان النبي عليه السلام كان يقول لبنيك حجة وعمرة ولا يجمع بين عبادتين فكان اولي واما
 حديث جابر قلنا روي عنه ان النبي عليه السلام قون وليس في الرواية الاخرى في العمرة بل فيه اثبات الحج وحديث
 عائشة رضي الله عنها معناه افردا فالحال كل واحد منهما وحديث عثمان رضي الله عنه متروك العمل لانه ليس بمنهني
 وما ذكر من المعنى قلنا الحلق للخروج وذلك يحصل عنهما محلق واحد واما التلبية فهي غير محصورة فيزيد ما شاء
 وقيل خرج فرع لمسألة اخري وهو ان القارن يطوف طوافين عندنا ويسعي سعيين فكان جمعا بين العبادتين من كل وجه

وعند يطوف طوافاً واحداً ويسعي سعيًا واحدًا فكان تقليل العبادة **له** ما روي جابر بن عمر رضي الله عنهما
ان النبي عليه السلام طاف لها طوافاً واحداً وقوله عليه السلام دخلت العمرة في الحج ابي يوم القيامة ولان الاحرام
لكن من اركان الحج علي صلته لما عرف والركنان من عبادة واحدة لا يتصور اداؤها في حالة واحدة كسعيين وطوافين
فلما جاء الشرع به علم انه احداها بديل في الاخرى **لنا** ما يروي عن علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام فعل كما قلنا
وروي عن جُحَي بن مَعْبُد انه قال خرجت حاجًا مع زيد بن سوجان وسلمان ابن ربيعة فاحرمتهما فطفت
بطوافين وسعيت سعيين فقال احدهما لصاحبه دَعُهُ فانه اضل بعيره وكنت رجلاً حديث العهد بالاسلام
فاخذني ما قَرَّب وما بَعَد فلما قدمت مكة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فضرب يده علي صدره وقال
هديت سنة نبيك والمعني انه لو تمتع بهما لم يكن بد من طوافين وسعيين فكذا اذا قرن لانه ليس في تحت القران
الا الجمع بينهما وما روي من الحديث الاول معناه طاف طوافاً علي هيئة واحدة كما يقال ضرب الامير فلانا وفلاناً
ضرباً واحداً والحديث الثاني معناه دخل وقت العمرة في وقت الحج لانا لوجعلنا دخول الفعل في الفعل لم يكن قرناً

الزاعم بل يكون اسقاطا لاحدهما وما ذكر من المعنى قلنا الاحرام محض وهو شرط الاداء عندنا لما عرف

هـ وَالسَّغِيِّ لِلْقَارِينِ فَرْدٌ وَكَذَا هـ فَعَلُ الطَّوَّافِ وَالْجَزُّ الْوَجْنِي هـ

قال القارئ اذا جني فعليه جزا واحدا وعندنا عليه جزاان بناء على ما ذكرنا انه محرم باحوالنا وعندنا وعند

محرم باحوام واحد وشرح السعي والطواف في المسئلة المنقمة ومن أتى مكة لا لزورة.

فَأَعْلَيْهِ حُجَّةٌ أَوْ عَمْرٌ. قال من جاوز الميقات ودخل مكة بغير إحرام لم يلزمه شيء وعندها

يلزمه حجة او عمر **له** ان النبي عليه السلام دخل مكة يوم الفتح من غير احرام ولا ن العباداة لا تنزم الا ابتداء وشروع

ولم يوجد لنا رواية ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام انه قال لا يدخل مكة احد من الناس من اهلها

تعالى ولا من غيرهم الا باحرام ولان الشريعة وصف مكة بكونه حرماً قال النبي عليه السلام الا ان مكة حرام منذ خلقها املاً

تخل لأحد قبلي ولا تخل لأحد بعدي أما احتلت بي جماعة من بنيها. ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة وأثر كونها حراماً إلى يوم

القيامه ان لا يحل الفعل المخصوص فيه وهو الدخول الا اننا توافقنا علي حل الدخوله هذا الشرط وهو ان يلزمه حجة

او عمره وفيما قلنا جواب عما قاله وتبين ان النبي عليه السلام كان مخصوصا بذلك يوم الفتح هـ

• ضرورة الحج عن سواه • أو ثقله ففرضه أداه • هـ

قال الصرونه اذا حج عن غير ادب عن نفسه نفلا يقع عن الفرض وعندنا يقع عما نوي له ما روي ان النبي عليه

السلام انه سمع رجلا يلقي عن شبرمة فقال هل حججت عن نفسك فقال لا نال عليه السلام حج عن نفسك ثم عن

شبهة ولان مطلق النية ونية التفعل في هذا سواء ولو اطلق كان عن الغرض فكذا اذا نوي التفعل او فرضا عن

غير لان فرض غير نفل **لنا** ان النبي عليه السلام جوز الخشعيه ان يحج عن ايها من غير ان يساها

هل حججت عن نفسك ولأن هذا الوقت غير متعين لغرضه فاذا اقم الى سنة اخري بترك الحج في هذه السنة

30

جاز فيملك اذا النفل فيه وادأ فرض غير واما الحديث فلا حجة له فيه لانه لم يقل انت حاج عن نفسك كما هو
مذهبك بل قال حج عن نفسك وهو الاستيناف وكان يجوز ذلك في وقت يجوز فيه الاحرام ثم نسخ فاما اذا اطلق
النية فالظاهر من حال العاقل انه يتحمل هذه المشقة للفرض فانصرف المطلق اليه

وَحُطِبَ الْكَفَّارُ بِالشَّرَاحِ ۝ وَاحْجِ مِنْهَا مَا لَكَ مِنْ مَانِعٍ ۝

قال الحج فرض على الكافر عديم وعندنا ليس بفرض بنا على ان الكفار هل مخاطبون بالشرايع ام لا وفي مسألة من

مسائل الأصول: وحجج انني ليس بالمحرم مع الأمينات بغير محرم.

قال المرأة اذا كانت صحيحة البدن موسرة فعليها الحج وان لم يكن لها زوج او محرم اذا وجدت نسأ صاحبها يخرج

معهم وعندنا لا حُجَّ عليهم **له** قوله تعالى من استطاع اليه سبيلاً وقد استطاعت **لنا** أن من شرط الاستطاعة

وجود المحرم والزوج لانها منهيبة عن المسافرة بدونها **والعبد لو اُخِرَ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ**

فَلَيْسَ لِلَّيْثِ أَنْ يُحْكَمَ لَهُ ۖ قَالَ الْعَبْدُ ذَا الْحَرَمِ بَاذِلُ السَّيِّدِ الْحُرِّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْكَمَ لَهُ وَعِنْدَ نَالِهِ ذَلِكَ

له انه قد رضي به فضح ولزم فصار كما لو اذن لامراته بذلك ففعلت **لنا** ان منافع العبد مملوكة للولي وبالأذن

اعلموا منه فله ان يرجع ويتردد بخلاف الزوج مع المرأة لا يتردد الى البيت الا بالزوج فله ان يرجع

افنه فاذا اذن مرة بطل حجه، والزيمم الذي ينال المزكاة، والذاد فالحج عليه وحجاً

قال المقعد عليه ايج اذا ملك الزاد والراخلة وعندنا لا اجم عليه له قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا والنبى

عليه السلام فصرها **لنا** ان اشتراط الزاد والراحة لمعني التيسر فدل على اشتراط سلامة الآت القدريه

بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ وَاسْمِهِ اعْلَمْ وَيَبَاطِلُ إِجْرَامُهُ بِحُجَّتِهِ قَتْلُ شُهُورِ حُجَّهِ وَمُدَّتِهِ هـ

قال الاحرام بالحج قبل السؤال لم يصح وعندنا يصح بناء على اصل وهو ان الاحرام عند ركن الحج فلا يجوز قبل وقته

وعندنا شرط لا لتزلم إلا إذا، فيصح قبل وقت، ثم يصير محرماً بدنيته، ويكره المزيدي في تلبيتة،

قال اذا نوى الاحرام صار شارعا فانه من غير ذكر التلبية وعندنا لا يصير شارعا الا بتلبية او نحوها **له** ان

هذه عبادة تضمنت ترك اشياء فاشتهت الصوم **لنا** ان هذه عبادة تضمنت اركاناً مختلفة فعلا وتركها

فاشبهت الصلاة وتحقيقها في المشروع في العبادة يكون بفعل لا بحجر والعزم **الزيادة على التلبية**

المائة المشهورة في رواية الترمذي عنه وعند الجوز وهو رواية المزي في عنه له ما يروي سعد ابن

ابى وقاص مرضى الله عنه انه سمع رجلا يقول لَبَنُكَ ذَا الْمَعَارِجِ لَبِيكَ قَالَ سَعِدَنِي هُوَ ذَا الْمَعَارِجِ وَلَكِنَّا لَنَقُولُ

ممكن اى الصحابة لم تعد ولا المشروع ولانه ذكر معهود فلا يجوز تغييره كالاذان والاقامة **لنا** ان الصحابة

م الذين شاهدوا التبليغ النبوي عليه السلام وقد روي عنهم فيها زيادات فدل أنهم عرفوا جوان وروي عن ابن

مسعود رضي الله عنه انه قال لبيك بعد الدراب لبيك وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال لبيك وسعديك والخير كله

فِي يَدَيْكَ وَالرَّغْبَاتِ إِلَيْكَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَبِيكُ الْخَلْقُ لَبِيكُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَلَا يَصِيرُ حُجْرًا بِسَوْفِهِ هَذَا لَهُ قَلْدٌ وَالتَّوَجُّهُ

قال اذا قلد البدنة وساقها وتوجه معها لم يصير حرمًا وعندنا يصير حرمًا **له** انه لو جعلها او شعرها او قلد الغنم وتوجه معها لم يصير حرمًا فكذلك هذا **لنا** ان التقليد في البدنة من خصائص الاحرام فصار كالنكاح في خلاف ما ذكر من الافعال لانها ليست من خصائص الاحرام والله اعلم **لو لم يثبت كل الليالي بمناء**
كان عليه الدَّم فيه اذ جئ قال اذا لم يثبت بمناء في هذه الليالي فعليه دم وعندنا لا دم عليه **له** انه يوجب نكاحًا في الاحرام فيجبر بالدم في الكثير وهو الليالي وبالصدقة في القليل وهو الليلة والليلتان كترك شوط او شواطس الطواف **لنا** ان البتوتة بمعنى ليس من افعال الحج وانما وجبت لتسهيل الرمي عليه في هذه الايام فلم يوجب نكاحًا في الحج فلا تقع الحاجة الى جبر بالدم **وليلة الخرقا مَتَان**

وعندنا يفرد كالأذان قال يصلي المغرب والعشاء بمزدلفة في وقت العشاء اذان واقامتين في قول وفي قول آخر باقامتين بغير اذان وعندنا باذان واحد واقامة واجز **له** على القول الاول ما روي جابر ان النبي عليه السلام فعل ذلك ولانه جمع شرع الحاج فيكون باذان واقامتين كما في الظهر والعصر بغيره وفيه اجماع وعلى قول الآخر ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام صلّاها ولم يودع في كل واحد ولم يناد في واحدة منهما بالاقامة اي اقام لكل واحد منهما **لنا** ما روي ابو ايوب الانصاري رضي الله عنه ان النبي عليه السلام فعل ذلك والاخذ بهذا الاول لانه مشهور وما رواه غريب غير مشهور **ولا اعتبار للطواف ناكسا ومُحْدَثًا وَعَارِيًا وَفَارِسًا** قال طواف المحدث والحج والكافض والعريان وطوافه منكوسا او محمورا او راكبا غير معتبر وعندنا هو معتبر ولكنه ناقص ان امكن بعبادة والنجس بالدم **له** قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة ولا صلاة بدون الطهارة واللبس مما ذكرنا **لنا** قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير شرط فلا يجوز الزيادة عليه الا بدليل مثله ولان سائر اركان الحج تجوز بغير طهارة وبغير ما ذكرنا فكذلك هذا واما الحديث قلنا هذا تشبيه وليس بتحقيق كقوله عليه السلام الواحد شيطان والاثنان شيطانان والثلاثة ركب والله اعلم **ولا وجوب في الطواف للصَّدر** والسعي فرض لا رُمُّ فلا تذر

قال طواف الصدر ليس بواجب وعندنا واجب **له** ان الكافض يصدّر من غير طواف وكذا الايجب على المكي مع ان الناس كلهم في افعال الحج سواء **لنا** قوله عليه السلام من اراد ان يرجع الى اهله فليكن اخرجه من البيت الطواف والامر للوجوب وروي عنه صلى الله عليه وسلم رخص للحجّض وللفظ الرخصة لا يطلق الا في ترك الواجبات واما المكي فلا يجب عليه لانه للصَّدر وهو لا يصدر **قال** السعي بين الصفا والمروة ركن وعندنا واجب وليس بركن **له** قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله وانما يكون من شعائر الله لتعلق اذ فرض به ليكون علما من اعلام الهدين فكان كالوقوف بعرفة والطواف بالبيت وقال النبي عليه السلام كتب عليكم السعي فاسعوا **لنا** ان الحج فريضة ثبت بكتاب الله بيقين فلا يجعل شي منها ركنًا لا بدليل يوجب العلم ولان السعي وجب بخبر الواحد وانه لا

يوجب العلم ولان السعي به بعد الاطلال التامة لانه يودي بعد طواف الزيارة وبعد ذلك يحل له كل شيء ولو كان ركنًا لما اذني بعد الاطلال فصار كرمي الجمار وطواف الصدر واما الآية قلنا كونه من شعائر الله مثبت بتعلق الواجب به والحديث قلنا هو مكتوب وجوبًا لا ركنًا على ما رواه الله اعلم **ورميته اجمار قبل الفجر**

تجوز في ليلة يوم النحر قال تجوز رمي جمرة العقبة ليلة النحر في النصف الاخير وعندنا لا تجوز **له** ان النبي عليه السلام امر ميمونة ان تؤتي مكة في وقت طلوع الفجر ولا يمكن ذلك الا بعد ان ترمي ليلا **لنا** قوله عليه السلام لا ترموا جمرة العقبة الا مصبحين واما حديث ميمونة رضي الله عنها فقد رده ابو جعفر الطحاوي واحمد بن حنبل ولان ثبت فيحمل انها عادت الى منى ثم رمت او كانت قد رمت بعد والله اعلم **ولا يجوز رمي اجمار المذبر** ويا بس الطين وترب ينشر

قال ولوروي في اجمار المذبر او طين يابس او قبضة تراب لم يجز وعندنا يجوز **له** ان الماثور والمتوارث هو الحصيت فلا يجوز خلافه ولهذا المذبر الخشبات واجواهر **لنا** ان المشهور للمشروع رمي شي من اجزاء الارض اهانة للشياطين وذلك يحصل بما كان منها نافي نفسه من اجزاء الارض وليست اجواهر كذلك لغيرها ولا الخشبات لانها ليست من اجزائها **لو ترك الترتيب في اجماره فما رماه ساقط اعتبار**

قال اذا رمي من اجمرة الاولى اربع حصيات ثم من الوسطي كذلك ثم من العقبة كذلك يستقبل الثانية والثالثة بعد تمام الاولى وعندنا يتم كل واحدة بما بقي لكن الافضل ان يستقبل مراعاة للشبهة **له** انه ترك الترتيب فلا يجوز ويستقبل كما اذا رمي من كل واحدة ثلاثا او اقل **لنا** انه ليس فيه الا ترك الترتيب وانه ليس بشرط في افعال الحج لان النبي عليه السلام ما سئل عام حجة الوداع عن شي قدمه او اخر الا قال افضل ولا حرج ولانه لو ترك الاولى اصلا واذي الثانية يجوز فكذلك اذا ترك بعضها **والرُمي تحليل فليس يلزم** من تغيب باللبس والطيب دم قال اذا فرغ من رمي جمرة العقبة فقد تحلل حتى لا يلزمه بلبس المحيط والتطيب دم وعندنا لا تحلل **له** انه تحلل له الحلق وهو محظور الاحرام فدل ذلك على التحليل **لنا** ان الرمي من نفس الحج والحزج عن العبادة لا يكون بما يتاذي به العبادة فلا بد من فعل آخر وهو الحلق وصار كالسلام في باب الصلاة فانه يتحلل وقبلة لا يتحلل وان كان يحل له السلام كما يحل له الحلق هنا والله اعلم **والبدن للبعير ليس للبقر** وسن اشعار الهدايا في الخبر

قال اذا التزم بدنة فهو على الجز و بدون البقرة وعندنا هي على الجز و بدون البقرة جميعا **له** قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله الى قوله فاذكروا اسم الله عليها صواف اي قايمات وهي من الابل خاصة وعن جابر رضي الله عنه انه قال خرنا مع رسول الله عليه السلام البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فهذا يوجب التغير **لنا** ما روي عن علي رضي الله عنه انه جعل الهدي من ثلاثة من الابل والبقر والغنم والبدنة من الابل والبقر ولان البدنة مأخوذة من البدانة وهي الفخامة وهي تحقق فيهما واما الآية قلنا فيها اطلاق اسم البدنة على الابل وبه نقول ولما احدث قلنا هذا اعطى النوع على الجنس وانه جائز لقوله تعالى فيها فأكمة وغل ورمات قال الاشعار بالطنن في سنام البدنة سنة في جانب الايمن وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجد آخر ذكرناه في باب ابي حنيفة رحمه الله

له ما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام اشعرنا قته ثم ركبها وروي انه اشعرها في صفحة سنامها
 الايمن وجوابه ما مر في باب ابي حنيفة رحمه الله **وَيَا خُذْ الْخَالِقَ يَوْمَ الْخَيْرِ**
مِنْ شَارِبٍ وَلَحْيَةٍ وَظَفَرٍ قال اذا حلق للتحليل ياخذ من خيته وشاربه واطفانه وعندنا
 لا ياخذ **لَنَا** ان عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما فعل ذلك **لَنَا** ان المشهور هو الحلق او التقصير في الكتاب واخباره لا
 غير وفعل ابن عمر رضي الله عنه وقع اتفاقا لا قصدا **هـ** في نفس لبس الثوب **إِنْجَابُ الدَّمِ**
وَمَا تَمَامُ الْيَوْمِ شَرْطًا فَاعْلَمْ قال المحرم اذا لبس محظورا فاعلم انه محظور الاحرام فلا يشترط دمه واما لو جوب
 يوما كاملا او ليلة كاملة لا يلزمه دم بل يلزمه النطق بقدر **له** انه محظور الاحرام فلا يشترط دمه واما لو جوب
 الدم كسائر المحظورات **لَنَا** ما روي ابي ابن كعب رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال في المحرم يلبس المحيط
 ان عليه دما اذا لبس يوما كاملا قاله مجيبا عما سئل فلو كان واجبا قبله لما قصر عليه ولان اللبس ارتفاق من حيث
 دفع الحرد البرد واما التزين والتجمل فليس بمقصود اصلي من اللبس والارتفاق مما قلنا لا يكمل الا بالدم وقد رنا
 ذلك بيوم كامل وما نقص عن ذلك كان له الارتفاق ناقضا فتجب الصدقة دون الدم **هـ**

وَحَلَقُ شَعْرَاتٍ ثَلَاثَ مَلْزَمَةٍ دَمًا وَمَا أَهْلُ النِّكَاحِ الْحَرَمُ

قال اذا حلق ثلاث شعرات في احرامه يلزمه دم وعندنا لا يلزمه ما لم يحلق الربع وهو نظير مسح الرأس في باب
 الوضوء وقد مر في كتاب الصلاة **قال** لا يجوز نكاح المحرم وعندنا يجوز **له** ما روي عثمان رضي الله عنه عن النبي
 عليه السلام انه قال لا ينكح المحرم ولا تنكح المحرمة وعن عمرو بن زيد بن ثابت رضي الله عنهما انها ردا نكاح محرمين
 ولان النكاح سبب موضوع للجماع فالحق به كما في حرمة المصاهرة **لَنَا** العمومات الواردة المبيحة للنكاح من
 غير فصل وروي عنه عليه السلام انه تزوج ميمونة وهو محرم والمعني وهو ان الجماع انما حرم لما فيه من الارتفاق
 كالنكاح وليس في نفس النكاح ارتفاق فلا يحرم وقوله انه سبب للجماع قلنا بلي ولكن السبب لا يقام مقام
 المسبب في كل موضع الا ترى ان شرا المحيط لا يلحق بلبسه فكذلك احدث عثمان رضي الله عنه محمول علي الوطي
 دون العقد وحديث عمرو بن زيد بن ثابت فتاويله انها ردا في الاحرام لكن بسبب آخر غير الاحرام **هـ**

وَمَا عَلَى الْحَرَمِ فِي قَتْلِ الضَّبْعِ مُبْتَدِئًا شَيْءٌ وَفِي كُلِّ سَبْعٍ

قال اذا قتل المحرم ضبعا او سبعا اخر لاشي عليه وعندنا يجب عليه الجنا **له** ان النهي عن صيد ما يوكل لحمه فانه
 قال بعد ما حل واذا حلت لم فاصطادوا وهذا يتناول المأكول ولقوله عليه السلام خمس من الفواسق لا جناح علي المحرم
 ان يقتلهن في اجل واحرم الغراب والحدأة والفأرة والحية والكلب العقور وفي رواية السبع العادي والحداد
 من الكلب السبع لانه اسم لكل ما يكلب لا الكلب الاهلي **لَنَا** قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم من غير فصل
 بين الحلال والاحرام وهذا صيد **قال** امير المؤمنين علي كرم الله وجهه **هـ**

صَيْدُ الْمَلُوكِ أَرَانِبٌ وَتَعَالِبٌ فاذا ركبته فصيد **الْبَطَالُ** ولما روينا من الحديث
 في باب زفر وعن عمر رضي الله عنه انه قتل ضبعا فاهدي كبشا وقال اتا ابتدأناه واما الاباحة فيتناول كل ذلك ايضا

لان الاصطياد والاخذ مباح وان لم يحل اكله والله اعلم **هـ** **وَرَفَقَةٌ تَقْتُلُ صَيْدًا يَلْزَمُ**

مُ فيه جزاء واحد عليهم **م** قال جماعة من المحرمين قتلوا صيدا فغلبهم قيمة واحدة وعندنا علي كل
 واحد منهم جزاء علي **لَنَا** ان هذا جزاء ضمان المقتول والمقتول واحد **لَنَا** ان كل واحد منهم صار جانيا علي احرامه
 جناية كاملة فيلزمه جزاء كامل **هـ** **وَلَيْسَ فِي لُبْسِ الشَّرَاوِيلِ إِذَا** **لَمْ يَجِدِ الْمَيْزَرَ تَحَابَاتِ اجْزَاءَ**
 قال المحرم اذا لم يجد الازار ولبس الشراويل لاشي عليه وعندنا يلزمه الدم **له** ما روي عن النبي عليه السلام انه
 قال المحرم اذا لم يجد الازار فيلبس الشراويل لم يلزمه شي ولو كان يلزمه شي لم يثبت كما في قوله عليه السلام المحرم
 اذا لم يجد الثعلين فيلبس الخفين وليقطع هوما اسفل الكعبين ولانه مضطر فيه فلا يلزمه شي **لَنَا** ما روي
 عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال المحرم اذا لم يجد الازار للبس الشراويل واقتدي ولانه لبس المحيط فيلزمه دم
 والضرون تنفذ بالفتق والحديث الذي رواه مدان علي ابن عمر رضي الله عنهما وهو اتي بخلافه علي عدم صحته

وَلَا يَلْبَسُ الْعَصْفَرِي وَالْغَطَاهُ لَوَجْهَهُ لَكِنْ بِسْمِ الطَّيِّبِ ذَاهُ

قال اذا لبس الثوب المعصفر جاز وعندنا لا يجوز **له** ما روي ان اسماء بنت ابي بكر الصديق رضي الله عنه لبست
 ثوبا معصفرا وهي محرمة ولانه لون لطيب **لَنَا** ان له راحة طيبة فكان كالورس والزعفران وفيها نص
 قال النبي عليه السلام لا يلبس المحرم ثوبا مسه ورس ولا زعفران **قال** لا بأس بان يغطي المحرم وجهه وعندنا ليس
 له ان يغطي وجهه ولا راسه **له** قوله عليه السلام احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها وعن عثمان وابن
 زبير وابن عمر رضي الله عنهم افسحوا نوايتنا مون وهم محرمون ويغطون وجوههم **لَنَا** ان محرمات وقصت ناقتهم في
 اخافيق جزدان فاندقت عنقه فقال النبي عليه السلام لا تحترأوا وجهه ولا راسه فانه يبعث يوما القيامة مليئا
 فدل ان احرامه فيها جميعا وانما لا يغطين من المحرمات اذ ان آخر انتسخ بغير من الاخبار وبقي الاول
 وليس في قوله عليه السلام احرام الرجل في راسه نفيه عن وجهه وما رواه من الصحابة رضي الله عنهم فيجمل انهم
 فعلوه بعد ذلك **قال** اذا شتم المحرم الطيب فعليه ما علي المتطيب وعندنا يكره ذلك ولكن لاشي عليه **له** انه
 مرتفق كالمتطيب **لَنَا** انه اثر لعين والاثر عفو والله اعلم **هـ** **وَاللَّبْسُ وَالطَّيِّبُ عَلَى نِسْيَانٍ**

عَفْوٌ وَلَا عَفْوٌ عَنِ الصَّبْيَانِ قال اذا لبس المحيط او تطيب ناسيا لاشي عليه وعندنا عليه ما علي النسا
له قوله عليه السلام رفع عن امي الخطا والنسيان **لَنَا** انه محظور احرامه فيستوي فيه عدم وخطاه كالاكل
 والشرب في الصلاة والجامع ان المنافة لا تقف علي العمد والنسيان **قال** الصبي اذا ارتكب محظورا الاحرام
 لزمه ما لزمه البالغ وعندنا لا يلزمه **له** انه باشر السبب فيلزمه الموجب كالبالغ **لَنَا** ان الجزاء انما يلزم بارتكاب
 المحظور والحظر بالنهي والنهي غير متوجه علي الصبي والله اعلم **هـ** **لَوْ ذَنَحَ الْحَرَمُ صَيْدًا لَمْ يَصْرُ**

مَيْتًا وَحَلَّ الْأَكْلُ فَاسْمَعُ وَأَذْكُرْ قال اذا ذبح المحرم صيدا لم يصير ميتة عند من يحل للحلال اكله وعندنا
 موميتة **له** انه مذبوح بذكاة فلا يكون ميتة وانما نفي عن اكله المحرم فلا تحرم علي غيره **لَنَا** ان الله تعالى سمأه

قتلًا لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم فبيد لا على انه ليس بذكاة ولان المحرم يحرم الذبح عليه لمعني في نفسه وهو الاحرام فخرج به من ان يكون اهلاً للذبح شرعاً فصار كذبح المجوسي ولو نزل اظني على الشاة فناء **أنت به فقتله قتل الظبا** قال اذا نزل اظني على الشاة فولدت منه ولداً حكمه حكم الظبي في حق جواز التضحية ووجوب اجزاء بقتله وعندنا حكمه حكم الغنم فهو يعتبر الاب كما في النسب ونحن نعتبر الام كما في الزرق والحرية **لو ادخل الحلال صيداً في الحرم لم يجز** **الرسالة بالادخال ثم**
 قال الحلال اذا دخل الحرم صيداً لا يجب عليه ارساله وعندنا يجب عليه ارساله **له** ان هذا ليس من صيد الحرم فانه ادخله فيه معه وقد خرج من ان يكون صيداً لانه غير ممتنع **لنا** ان ابن عمر رضي الله عنهما اهدي اليه بيض نعامة وطيخين وطيور مكة فزدهما الحصولا بمكة ولا نه صار من بعض صيد الحرم وهو بالادخال لا يخرج من ان يكون صيداً لبقائه متمتعاً في نفسه والله اعلم **ويكره المحرم ان يرسل ماله**
في يديه من الصيد فاعلى قال من احرم وفي بيته صيود فعليه ارسالها وعندنا ليس عليه ارسالها **له** ان الذي في يديه في بيعه معني فكان ممسكاً له معني **لنا** انه لا يصنع منه بعد الاحرام والمنوع هو الغرض للصيد بعد الاحرام وصار كمن جرح صيداً ثم مات الصيد فلا شيء عليه ولان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يجرمون وفي بيوتهم صيود وادخلوا ولم ينقل عنهم ارسالها والفقهاء في ذلك ان المنهي عنه الاصطفاً لا صيانة المال عن التلف والله اعلم **وهو اذا نال الصيد قاصداً تخلصاً فما اجزاء واحداً**
 قال المحرم اصاب صيوداً كثيرة على وجه الاحطال ورفض الاحرام متاً ولا يعتبر تاويله ويلزمه لكل مخلوط كفاً على حق وعندنا يعتبر ولا يلزمه الاجزاء واحداً **له** ان وجود التاويل وعدمه بمنزلة لان الاحرام لا يرتفع به قعدت الحماية **لنا** ان التاويل الفاسد معتبر في دفع الضمانات الدنياوية وكانه كالباعى اذا اتلف مال العادل او اراق دمه لا يضمن لانه اتلف عن تاويل والله اعلم **وقال لا جزاء في صيد قتل**
على الذي دل عليه ففعله قال محرم دل محرم على صيد فقتله لا جزاء على الدال وعندنا على كل واحد منهما جزاء **له** ان التلف يضاف الى القاتل لا نسبة له الى الدال بوجه ما فلا يجب عليه جزاءه وصار كالحلال اذا دل على قتل صيد احرم فقتله المدلول او دل انساناً على قتل انسان فقتله **لنا** قوله عليه السلام الدال على الخير كفارة والدال على الشر مكروه ولانه ارتكب محظوراً احرامه لانه التزم الامن وعدم التعرض للصيد باحرامه فاذا فوت عليه الامن وجب عليه الجزاء وصار كالمودع اذا دل سارقاً على سرقة الوديعة بخلاف الحلال لانه لم يلتزم ذلك **لو قتل الحلال صيداً في الحرم** **فالاوجب التكفير لا غرم القيمة**
فدخل الصيام والاطعام **فيه** **وقلنا الواجب الغرام**
 قال الحلال اذا قتل صيد احرم فعليه قيمته وللصوم فيها مدخل وعندنا لا مدخل للصوم فيه **له** ان هذا جزاء الصيد والصوم فيه مدخل كما في حق الحرم **لنا** ان الواجب عليه الضمان والصوم لا يصلح ضماناً بخلاف الحرم

لان الواجب عليه كفارة والصوم يصلح ان يكون كفارة والله اعلم **لو قتل الحلال صيداً محرم**
والزمر المحرم حكمه المغرم **فما على القاتل عوداً فاعلم** **وسنة تقليد** **للفنم**
 قال من قتل صيداً في يد محرم وضمن المحرم لا يرجع عليه بذلك الضمان وعندنا يرجع وقد مر في باب زفر رحمه الله **قال** تقليد الغنم سنة وعندنا ليس بسنة **له** ما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت اهدي النبي عليه السلام شاة مقلقة ولان تقليد البقر والابل سنة فكذا الغنم والجامع اظها رانه دم النسل **لنا** ان الشرع وده في البدن والبقر دون الغنم قال الله تعالى والهدي والقلأيد والطف دليل المغاير وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا تقبل الغنم **والحرم جبراً او جزاً يسرق** **فواجب بالقيمة التصديق**
 قال دم الكفارة واجزاً اذا سرق او هلك بعد الذبح يتصدق بقيمته وعندنا لا شيء عليه وهو نظير مسلة التقريط في الزكاة وقد مر **وفي جزاء الصيد والفدية لم** **يكف اذا اطعمه اهل الحرم**
 قال اذا دفع جزاء الصيد او الكفارة في الحرم وتصدق به على فقراء غير اهل مكة لا يجوز وعندنا يجوز لانه لا يجوز الذبح في غير الحرم فكذا التصديق والجامع ان الذبح في الحرم انما وجبت توسعاً على فقرائه **لنا** ان التصديق قرينة في كل مكان بخلاف الذبح لانه لا يعقل قرينة في كل مكان والشرع عين الحرم والله اعلم **لو حلق المحرم راس غيره لم يتصدق خافياً لضيم**
 قال اذا حلق المحرم راس حلال او محرم آخر لا شيء عليه وعندنا يجب على الحلق صدقة **له** ان حلق الناس انما كان جنابية من حيث انه ارتفاق وازالة النفث وذلك يحصل للمخلوق دون الحلق وصار كاللباس المخطط وتطيينه فان المحرم لو فعل ذلك لغريم لا يلزمه شيء **لنا** قوله تعالى ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ ظاهره يقع على حلق راس غيره لانه لا يقدر على حلق راس نفسه ولان الحرم متى منح عن الحلق فقد ثبت باحرامه الأمن للشعر كما ثبت للصبية ونبات الحرم فصار الحلق محظوراً احرامه فيجب الضمان بتفويت الامن عليه الا انه في الحماية دون حلق راس نفسه فيلزمه دون ما يلزمه بذلك وهو الصدقة وثابت في حرم المدينة **أحكام أرض مكة المكيه**
 قال للمدينة حرم لا يجوز اخذ صيد عند وعندنا ليس كذلك **له** قوله عليه السلام ان ابراهيم عليه السلام حرم مكة وانا احترم المدينة وقال من قتل صيداً بالمدينة يؤخذ سلبه **لنا** ما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان لآل محمد بالمدينة وحوش مسكونها وقال النبي عليه السلام يا ابا عبد الله ما فعل القديرو كان طيراً يمسه ولا يدخله بغير ارام جائز فدل انه لا حرم لها وما روي من الحديث معناه اجعل لها حرمة والامر باخذ السلب ليست باثبات الشرع لانه لا يفعل ذلك بمكة بالاجماع مع كونه حرماً لكن المدينة كانت دار هجرة فكان ينبغي عن اخذها للبيع او لقتلها لاكلها كيلا يتضيق عليهم ليتوسعوا بالاصطفاً فشد ديد كذا **والمحصرا حج عليه الحجة**
بلا اغتصا **لأنه بعد امر الحجة** **قال** المحصر اذا احتل بالهدي فعليه حجة لا غير وعندنا عليه حجة قضا حجة وعمره للحال **له** انه احصر عن الحج فلا يلزمه عليه غير كمن احصر عن العمرة لا يلزمه غيرها **لنا** قوله تعالى

فان احصرتم فما استيسر من الهدي الي قوله فمن تمتع بالعمرة الى الحج ذكر العمرة في القضاء ومعرفة بالآلاف واللام
فدلتنا ذلك على عمرة معهودة واجبة عليه وليست تلك الا العمرة الواجبة بالاحصار هكذا نقل هذا التاويل
عن علقمة وهكذا رواه سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ولان المحصر من الحج فابت الحج فاحتل بالفعال
العمرة فاذا لم يأت بالعمرة في الحال يجب عليه قضاء ومما والله اعلم **والمحصر المعسر بالصوم تجزئ**
واجل لا بالخبر قلنا لا تجزئ قال المحصر اذا لم يجد من الهدي تجزئ بالصوم وهو ان يقوم شاة
وسطا بالطعام فيصوم باذنه كل يومين وعندنا يبيح محرما هذا **له** انه يحجز عن الهدي في الحج فيلزمه الصوم كما في
المتعة وكفاح خلق الواسع عن الذي لنا قوله تعالى ولا تعلقوا روسكم حتى يبلغ الهدي محله ابني احرمه الى غاية الخلق
وهذا يمنع زوالها قبله **ويثبت الاجصار ايضا في احرمه وهو يكون بالعدو ولا السقم**
قال الحاج اذا احصر بعد دخوله مكة وهو محصر وعندنا لم يكن محصر بل مكث فان قدر على الاداء ادي وان دام
العجز حتى يغني الوقت حكمه حكم فابت الحج فيقتل بالفعال العمرة وعليه قضا حجة لا غير لانه اني بالفعال العمرة **له** قوله
تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي من غير فضل لنا ان المراد من النص المحصر خارج احرمه الا ترى انه قال ولا
تعلقوا روسكم حتى يبلغ الهدي محله وهو احرم فدل على كونه خارج احرم والعجز في احرم لا يكون مثل العجز خارج احرم
لان الاول نادر والثاني غالب فلا يلحق الاول بالثاني **قال** الاحصار لا يكون الا بالعدو وعندنا يكون بالعدو وبالمرض
ايضا **له** قوله تعالى فان احصرتم فاطلبوه رسول الله عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم وكان ذلك لهم بالعدو وولاه
قال في سياق الآية فاذا امنتم والامن لا يكون الا من العدو **لنا** ان المذكور هو الاحصار وهو في اللغة المنع باي شيء كان
قال الفرأ وهو ما ابتلي به في الحج من مرض او غيره وكذا نقل عن ائمة التفسير حصص العدو واحصره المرض ولان
الاحصار بالعدو انما يتحقق بالمنع بالمضي في الحج والمرضى في معناه وذكر الامن لا يدل على انه لا يتناول المرض فانه
يستعمل فيه ايضا قال النبي عليه السلام الزكاه امان من الجذام والله اعلم **وما على المحصر في التقل قضا**
والحج والعمرة في ذلك سواء قال المحصر في حجة التقل لا قضا عليه عنده وعندنا عليه القضاء وهي
مسئلة الشروع في التقل وقد مر حجة **قال** الاحصار في العمرة لا يتحقق عنده وعندنا يتحقق وله ان يحتل بالهدي **له**
انه ليس لها وقت معلوم فيمكنه المكث الى ان يزول الاحصار ثم يودي **لنا** قوله تعالى وابتوا الحج والعمرة لله فان
احصرتم فما استيسر من الهدي ذكره عتيقهما وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه قيل عن معتمر لدغ فقال ابتعوا عنه
قديبا فاذا ذبح عنه فقد حل ولانه يحجز عن الاداء للحال وفي البقاء على الاحرام مدة غير معلومة خرج فابيح له التحلل
بالهدي نظرا له كما في الحج والساعلم **والذي لا يحصر في غير احرمه تجوز في المأوي الذي احصرتم**
قال تجوز ذبح دم الاحصار حيث احصر وعندنا لا يجوز الا في احرم **له** ما روي ان النبي عليه السلام احصر بالحد يتيمة
وحل لها وهي في الحل ولان موضع الاحصار موضع التحلل فكان موضع التحلل وهو الذبح **لنا** قوله تعالى ولا تعلقوا
روسكم حتى يبلغ الهدي محله والمحل كسوا كما عابرة عن المكان كالسجد والمجلس والنهي عن الخلق حتى يبلغ الهدي محله اي

موضع حله نص على انه غير نافع للحال وروي عن النبي عليه السلام انه احصر فبعث الهدي الى التجر عنه بمكة وما روي
قلنا الحديثية بعضها في احرم وقد روي ان خيمته كانت في الحل ومصلاه في احرم فكان خرا الهدي في احرم
لو افسد ابا لوطي حجفا اذا ما قضيا يفترقان في القضاء
قال الزوجان اذا افسدا حجما باجماع قبل الوقوف بعرفة ثم جا يقضيان من قابل يفترقان في ذلك المكان
وعندنا ليس عليهما ذلك **له** ما روي عن عمرو بن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم اجمعين انه قالوا ذلك
ولانما اذا وصل الى ذلك المكان تذكر اما فعلا فيحل وقوعها في ذلك ثانيا فوجب ان يفترقا احتياطا **لنا** ان
النكاح سبب المواصلة وانه قائم في هذه الحالة فلا يجب عليهما المفارقة قيا ساعلي غير هذا المكان وما روي نحو
على الاستحسان اذا خشيا معاودة وقوله ان ذلك تذكرها قلنا هذا الابل ان تمنعها عن الوطى خوفا من حقوق
المسقة بالقضلاء ولي من ان يحملها على الوطى **وفابت الحج اذا تحللا بعمره اراق ايضا فاعقلا**
قال فابت الحج اذا تحلل بالفعال العمرة فعليه هدي ايضا وعندنا ليس عليه ذلك **له** انه يجب بالنقصان
فيه فبالفوات اولي **لنا** ان القضاء واجب وانه يقوم مقام الاداء فيرفع النقصان والله اعلم
وحجة وعمرة ورجعة بينهما فان ذاك متعة
قال الاقاي اذا اعتمر في شهر الحج ورجع الى اهله وعاد وج فتمت متعة وعليه دم المتعة وعندنا ليس بمتعة **له**
انه اعتمر ورجع في عام واحد **لنا** انه لم يحصل له كلاهما بسفر واحد فيلزمه الدم شكر لذلك ودم المتعة شرع
لذلك **لو صام للمتعة بعد عمرته ثلاثا قبل افتتاح حجته**
لم تجزوه كذا اصيام السبعة بعد تمام الحج قبل الرجعة
قال المتمتع اذا لم يجد هديا فصام ثلاثة ايام قبل احرام الحج وبعد احرام العمرة وسبعة ايام رجوع لا يجوز وعندنا
يجوز **له** قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج فلا يجوز قبل احرام الحج **لنا** انه اذا اذاه بعد احرام العمرة فقد
اذاه بعد سبب الوجوب لانها يتوصل الى المتعة الا يري ان سوق الهدي قبل احرام الحج المتمتع جازي وسقته
ذلك على الاحرام واما قوله تعالى في الحج فنعناه والله اعلم في وقت الحج قال لا يجوز صوم السبعة الا بعد رجوعه الى
اهله وعندنا يجوز بعد ايام التشريق في أي مكان كان **له** قوله تعالى وسبعة اذا رجعت **لنا** ان معناه اذا رجعت
عن الحج اي فرغتم منه هكذا نقل عن ائمة التفسير والله اعلم **لو لم يصم ثلاثة المتمتع**
حتى اتي الاضحي فبعد الرابع وعندنا لم يأت في الحج ولم يصم زمان النهي فالواجب
قال فان لم يصم ثلاثة ايام حتى جاء يوم النحر يصوم بعد ايام النحر وعندنا لا يجزيه ان يصوم وسقط عنه الصوم
ويلزمه الدم **له** انه صوم موقت فأت عن وقته فيلزمه القضاء كصوم رمضان **لنا** ما روي عن عمر رضي الله عنه
ان رجلا قال له تمتعت ولم اصم حتى مضت يوم عرفة فقال عمر عليك الهدي فقال لا اجد فقال سل قومك فقال ما اجد
ها هنا من قومي فقال عمر رضي الله عنه لعلام له اغوطه من شاة فتركنا القياس بهو من قضى فابت حج يحرمه

مَنْ حَيْثُ قَدْ أَخْرَجَ قَبْلَ فَاَعْلَوْا، وَعِنْدَنَا مِنْ مَوْضِعِ الْمِيقَاتِ، وَلَا يَضُرُّ تَرْكُهُ الْفَضْلَاتِ

قال اذا احرم قبل ان يصل الى الميقات ثم اضد حجه بالجماع في القضاء يحرم من حيث احرم اولاً وعندنا يحرم عند الميقات
ويكفيه **له** ان القضاء على حسب الاداء والاداء كان بالاحرام من ذلك الوقت والمكان **لنا** ان الزيادة التي اتى اولاً
حاجة اليها بدليل انه لو تركها لا يلزمه شي فلا يؤخذ في القضاء بها كمن نوي صوم النفل من اول الليل ثم افطر بالنهار
فاذا قضاه لم يلزمه النية من اول الليل فكذا ههنا **له** والله اعلم **وَبَعْدَ مَا قُلْنَا هَذَا بِأَحْزَمٍ**
وَعِنْدَنَا يُؤَخَّرُ الْمَقْدَمُ قال يقبل الهدى قبل الاحرام وعندنا بعد الاحرام **له** ان عابسه رضي الله
عنها روت ان النبي عليه السلام فعل كذلك **لنا** ان ابن عباس رضي الله عنهما روي ان النبي عليه السلام فعل

وما روينا اولي لان الرجال لعلم بامور مناسكه من النساء على انها جازان لكن التأخير افضل عندنا لانه بالتقليد
يصير محرماً لكنه غير مسنون فكان التأخير اولي **وَوُطِئَهُ بَعْدَ الْوُقُوفِ مُفْسِدٌ وَالْهَدْيُ بِالْوُطُيَّاتِ كَالْهَدْيِ**
قال اجماع بعد الوقوف بعرفة يفسد الحج وعندنا لا يفسد **له** ان ما كان مفسداً للعبادة لا يفتقر الى اكمال فيه بين حصول
في اولها وبين حصوله في آخرها كالاكل في الصوم والحكام في الصلاة **لنا** قول ابن عباس رضي الله عنه في الحرم اذا جامع
قبل الوقوف بعرفة ان حجه يفسد وعليه شاة وان جامع بعد الوقوف فعليه جزور وحجته تامة والحديث المعروف
وهو قوله عليه السلام الحج عرفة فمن وقف بعرفة فقد تم حجه ولان عدم ما بقي بعد الوقوف بعرفة لا يفسد
ما مضى ففساده اولي بخلاف ما ذكر لان فساداً جزوئياً يوشري فساداً بالياً وعنده كان للقول واذا وطئ
بعد الوقوف مراً لا يجب للكل الا دم واحد وعندنا يجب للاول جزور ولما بعده شاة وكذلك اذا تكرر في كل وطئ
شاة **له** ان الجنائيات كلها جنس واحد فكانت كجنسية واحدة **لنا** ان ايجاب الجزور باجماع الصحابة في احرام غير
ناقص وما بعده ناقص فيلزمه دون ذلك وهو الشاة والله اعلم **وَلَا يَجِلُّ الْأَكْلُ لِلْإِنْسَانِ**

مَنْ دَمِيَ الْمُتَعَةِ وَالْقِرَانِ، وَقَبْلَ يَوْمِ الْخُرَيْدِ كَحَانَ، تَجُوزُ فَاحْفَظْهُ عَلَى الْإِيقَاتِ
قال تجوز ذبح دما المتعة والقيران قبل يوم الخريد كحان **له** تجوز فاحفظه على الاوقات
منه وعندنا لا يجوز قبل يوم الخريد ولصاحبه ان ياكل منه ويطعمه الاغنياً بنا على اصل وهو ان هذا دم جبر عند
لان الافراد عندنا افضل من التمتع فكان كدم الكفارة وعندنا هذا دم شكر لان المتعة عندنا افضل من الافراد
فصار كدم الامنية والله اعلم **مُعْتَمِرٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ طَافَ وَقَفَ، فِي عَرَافَاتٍ فَهُوَ رَفُضٌ أَيْتَنَفَتْ**
وَالَّذِي سَاقَ زَكُوبَ الْبَدَنَةِ، بِالْأَصْرُورَةِ أَصَابَتْ بَدَنَهُ
لَوْ رَكِبَ الْبَدَنُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَالْأَعْمَارُ لَا زِمَ فَاَنْتَبِهَ

قال ويترك البدنة وعندنا لا يركبها الا من ضرورة **له** ما روي عن النبي عليه السلام انه راي رجلاً يسوق بدنة
فقال اركبها وتحتك فقال هي بدنة يا رسول الله فقال اركبها وكحك كلمة ترخم وويلك كلمة وعيد **لنا** قوله
تعالى لكم فيها منافع الى اجل مسمى ثم محملها الى البيت العتيق لجماع اي لكم فيها منافع الى ان تجعل بدنة فقد افى

ويترك

الاستفهام

الانتفاع بها الى غاية ثم قال ثم محملها الى البيت العتيق فينتهي عندها ولانه لو انتقص من ركوبه ضمنه ولو ابيع
له ذلك لما ضمن كالمستعير والمستاجر وعكسه الغاصب قال العروة فريضة وعندنا في نفل **له** قوله تعالى واتوا
الحج والعمرة لله وقوله عليه السلام العمرة هي الحجة الصغرى وقول ابن عمر رضي الله عنه علي كل مسلم حجة وعمرة واجبتا
فمن زاد علي ذلك فهو التطوع **لنا** ما روي جابر ان النبي عليه السلام سئل عن العمرة اي واجبة ام لا قال لا وان تعمتر
خير لك وقال عليه السلام الحجة مكتوبة والعمرة تطوع واما الآية قلنا فيها امر بالانتهاء وذلك بعد الشروع ونحن نقول
به اذا شرع وقول ابن عمر مبالغة في الترغيب كقوله عليه السلام غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم والله اعلم **هـ**

كِتَابُ النِّكَاحِ، وَلَوْ خَلِيَ لِلصَّلَاةِ الرَّجُلُ، فَإِنَّهُ مِنَ النِّكَاحِ أَفْضَلُ

قال الشافعي رحمه الله الخلي لنفل العباد افضل من النكاح وعندنا النكاح افضل **له** ان الخلي عبادة وهي المقصودة
من الخلق والنكاح معاملة وقد تفرق في قضاء الشهوة ولا شك ان الاول اولي **لنا** ان النكاح واجب بالاوامر الواردة
في النكاح والتحليل ليس بواجب والاشتغال بالواجب اولي ولان النكاح تسبب الى التوحيد بواسطة تحصيل العبد
الموحد وتحسين النفس عن الزنا وهو اولي من النفل والله اعلم **لَا يَبْتَئُ الْمَصَاهِرَاتُ بِالزِّنَا**

وَالنَّظَرُ أَجْلٌ لِلْفَرْجِ كَذَا قال الوطي احرام لا يوجب حرمة المصاهرة وعندنا يوجب **له** ان حرمة
المصاهرة من باب النعمة والزنا حرام محض واحكام لا يصح سبباً للنعمة **لنا** قوله تعالى ولا تشكروا ما منع اباؤكم من
النساء حقيقة في الوطي والعقد جميعاً بطريقة العموم والمطابقة لانه مستعمل فيهما جميعاً والا شراك ليس باصل
فكان مقتضياً تحريم وطي موطوءة الاب وعقد معقودة الاب واذا حرم الوطي فسد النكاح ضرورية والمعنى ان سبب الوطي
للاختاد بين الوطي والموطوء حكماً بدليل اضافة الولد اليهما على الكمال واذا ثبت الاتحاد على الكمال بينهما حكماً صارت
انها أمهات حكماً فتحرم عليه قاله المس والنظر عن شهوة في الملك لا يوجب حرمة المصاهرة حتى لو مس منكوحته ثم
طلقتها قبل الوطي لا تحرم عليه بنتها ولو مس الاب امته ولم يطأها لا تحرم على الابن وعندنا تحرم **له** ان المس والنظر ليس
بمؤثر في الجزوية في ذاته فلا يؤثر في الحرمة فلو اثرنا بغيره لقيامها مقام الوطي وانه لا يقوم مقام الوطي بدليل
انه لا يقوم مقامه في فساد الصوم والصلاة وفساد الاحرام وجوب الغسل **لنا** قوله عليه السلام من مس امرأة
بشهوة حرمت عليه امها وابنتها والمعنى انه قام مقام الوطي في حق الحرمة لانه سبب مقتضي اليه غالباً فصار كالنكاح
بل فوقع لانه في الاضمار الى الوطي ابلغ من النكاح بخلاف ما ذكر من الاحكام لانه لا يتعلق بذات الوطي لا بما يقام

مقامه ولهذا لا يثبت بالنكاح امها ما يثبت بخلافه ويثبت من الزنا جلاله **هـ**
بِالْمَلِكِ وَالنِّكَاحِ فَاحْفَظْ مَسْئَلَهُ، وَجَلَّزْ عِنْدَ طَلَاقِ الْبَيْتِ، فِي عِدَّةِ الْأَخْتِ نِكَاحُ الْأَخْتِ
قال نكاح الاخت في عدة الطلاق باين او ثلاث يجوز وعندنا لا يجوز **له** ان نكاح الاولى زال من كل
وجه لوجود القاطع من كل وجه وهو الطلاق البائن او الثلاث فلا يكون جمعاً بين الاختين فيجوز كما بعد العدة **لنا**
ان النكاح الاول قائم من وجهه بدليل قيام احكامه وهو الفرائض والانحراج عن الخروج والهروض والتزوج بزوجه **هـ**

ح

آخر فكان جمع بينهما نكاحاً بالنظر الي هذه الاحكام فيجوز بالنقض دل عليه ما روي عن ابي عبيدة السلمي انه قال
ما اجتمع اصحاب رسول الله عليه السلام على شيء كما جتمعوا على تحريم نكاح الاخت في عدة الاجتهاد
والعقد لا يوقف للإجازة أو جزأ أصلاً فاعتبروا بآثاره
قال عقد الفضولي في النكاح والبيع وغيرهما لا ينعقد أصلاً وعندنا ينعقد ويتوقف النفاذ على إجازة من
عقد عليه العقد **له** ان انعقاد هذه التصرفات مفيد لأحكامها موقوف على الولاية ولا ولاية للفضولي **لنا**
ان محل المتصرف وكلامه سبب الحكم في نفسه لانه تصرف في كلامه وهو حق فكأن بتبديل من ذلك اظها بالمالكية
والكرامة المستفاد بكونه آدمياً فلو امتنع انما يمتنع لكونه ضرراً بما عقد عليه العقد ولا ضرر في نفس الانعقاد بل
فيه نفع انما الضرر في النفاذ عليه وعندنا لا ينفذ الابراء واجازته **ولا يجوز في النكاح يا أبا**
عبارة الأبي ولا لفظ الهبة قال النكاح لا ينعقد بعبارة النساء وعندنا ينعقد **له** قوله عليه السلام
الا لا يزوج النساء الا الأوليا ولأن النكاح مصاح عامنة لا تستدرك الا بكال العقل والراي والمرأة ناقصة
العقل فلا ينعقد بعبارة كما لصغيرة **لنا** قوله تعالى ولا تعضلوهن ان ينكحن ازاوجهن يعني عن منعهن عن النكاح
واضاف النكاح اليهن وكل ذلك دليل بقصور النكاح منهن ولا نفا عاقلة متميز محتاجة الى النكاح لتحقيق مقاصد
واذا ابا شرركن النكاح على قصد تحقيق المقاصد وجب ان ينعقد دفعا لحاجتها واما الحديث قلنا هذا في بطريق
الشفعة صيانة لها عن النسبة الى الوقاحة فقلنا على هذا عملاً بما ذكرنا وقوله بان عقلا ناقص قلنا القدر الذي
لها من العقل يكفي لدرك مصالح النكاح ومقاصد بديل انما تستدرك ما هو أغص منها وهو التوحيد والنبوة
فيكفي للانعقاد قال النكاح لا ينعقد بلفظة الهبة وعندنا ينعقد **له** ان معنى النكاح لغة وشرعاً مخالفاً معني
الهبة فلا ينعقد احدهما بالآخر ولهذا لا ينعقد الهبة بلفظ النكاح فكذلك هذا **لنا** ان هذا لفظ انعقد به نكاح
النبي عليه السلام فينعقد به نكاح الامة لانه اسوة وقدوة لنا مطلقا وبيان انعقاد نكاحه عليه السلام قوله تعالى
وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنبي الآية ولان الهبة سبب ملك المتعة بواسطة ملك الرقة والنكاح اثبات
ملك المتعة فجاز ان يجعل مجازا عنه لان السببية طريق المجاز لما عرف والله اعلم

ولا نكاح شرط الخيار ولا نكاح ناكحي شعارة

قال اذا تزوج بشرط الخيار ثلاثة ايام لا ينعقد النكاح أصلاً وعندنا ينعقد النكاح ويبطل الشرط **له** ان اشترط الخيار
ممنوع عن اثبات حكم العقد والعقد لا يثبت الا للحكم **لنا** انه باشر ركن النكاح حقيقة الا انه شرط الخيار واشترط في
عدم الرضا بالحكم والرضا ليس بشرط هنا لقوله عليه السلام ثلاث جد هن جد وهد هن جد النكاح والطلاق والعقاق
قال نكاح الشعارة وهو ان يزوجه الرجل أخته او ابنته علي ان يزوجه أخته او ابنته فيجعل نكاح كل واحد منهما
مهر الآخر باطل أصلاً وعندنا جازا النكاح ويجب لكل واحد منهما مهر مثلهما **له** ان النبي عليه السلام نهي عن
نكاح الشعارة **لنا** ان ركن النكاح صدر من اهل الحل لا انه لم يذكر فيه ما يصلح مهرًا فيصح النكاح بمهر المثل كما اذا سمى

الخزير والمحرم واما النبي فالمراد منه اخلا العقد عن المهر دل عليه رواية ابن عمر رضي الله عنه مقترنا هذا ان
تتبع المرأة بالمرأة وليس لواحدة منهما مهر والله اعلم **ولا الشهود العتي والمحدود**
في القذف والمفسق المردود قال لا ينعقد النكاح بشهادة الفاسقين والاعميين والمحدودين في
القذف وعندنا ينعقد **له** قوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل ولان العدالة والبصر وكونه غير
محدود في القذف شرط لظاهر النكاح فيكون شرطاً لانعقاده كالعقل والحرية **لنا** اطلاق قوله عليه السلام لا نكاح الا
بشهود ولهؤلاء شهادة اما المحدود في القذف فلان الله تعالى نهي عن قبول شهادته لقوله تعالى ولا تقبلوا له شهادة
ابداً وهذا يدل على انه له شهادة وكذا الاعمي فان شهادته مقبولة عند بعض العلماء واما الفاسق فلان الله تعالى امرنا
بالتبين في خبر لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا او فانية التبين هو القبول عند ظهور
الصدق ولان خبرها ولا اثر في تغليب الظن فيحصل صيانة النكاح عن التجاحد بشهادتهم والشهادة في النكاح
ما شرطت الا لهذا واما الحديث الذي رواه فالمراد منه لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل اي شاهدين مسلمين لانه
لم يجعل العدالة صفة للشاهد بل اضاف الشاهد الى العدل وذلك يدل على ما قلنا

ولا اثنتان ضمتا الي ذكره ولا ولي فاسق كذا ذكره

قال لا يظهر النكاح وغيره من الحقوق الذي ليست بمال كالعتق والطلاق ونحو ذلك بشهادة رجل وامرأتين وعندنا
يظهر **له** انه ليس بمال ولا متصل بمال فلا تقبل فيه شهادة الرجال مع النساء كالمحدود والقبض **لنا** لقوله عليه السلام
لا نكاح الا بشهود وحي ام جمع وذلك فيما قلنا ولان هذه شهادة تؤثري تغليب الظن فيظهر به كل حق ليس بعقوبة
كالخلاف الحدود والقصاص لانه عقوبة والعقوبة تسقط بالشبهة قال تزوجه الولي الفاسق لا يجوز وعندنا يجوز
له ان الولاية من باب الكرامة والفاسق لا يستحق الكرامة وصار كالشهادة عندي **لنا** ان الفاسق يبي على نفسه وماله فيل
يحاول اولاده الصغار قبيلاً على العدل والجامع بينهما كونه آدمياً مكرماً او كونه مكلفاً محتاجاً على ما عرف

ولا نكاح امة الذميمة والثيب الصغيرة الصبيته

قال لا يجوز للسلم ان يتزوج امة نصرانية او يهودية وعندنا يجوز **له** قوله تعالى من لم يستطع منكم طولا ان ينكح
المحصنات المومنات من ما ملك ايها انكم من فتياتكم المومنات نقل الحكم من احوال المومنات الى الاما المومنات دون
اهل الكتاب ولان الكفر يوجب نقصة ذرية فيمنع نكاح المسلم كالمجوسية **لنا** قوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا
الكتاب من قبلكم وهي العفاف كذا نقل عن ائمة التفسير لان الامة الكتابية محل وطئها بملك اليمين فحل بملك
النكاح كالمسلمة ولا كذلك المجوسية واما ما تلامن النص قلنا فيه اباحة المومنة وليس فيه تحريم الكتابية وما ذكر من
النقص لا يمنع مقاصد النكاح فلا يمنع جواز النكاح قال الولي لا يملك تزويج الثيب الصغيرة وعندنا يملك **له** قوله
عليه السلام ليس للولي مع الثيب امر وقوله عليه السلام الثيب تنشا **لنا** ان للفتي للولاية الحاجة وشرط صلاح
الولي وقد وجد الامران جميعاً واما الحديثان فمحمولان على الثيب البالغة وبه نقول بديل ما مر والله اعلم

١٨٢ وَلَا فَتَاهُ مَعَ طَوْلِ الْكُفْرَةِ: وَفَرْدَةُ عِنْدَ انْجِدَامِ الْقُدْرَةِ ١

قال طول الحق يمنع جواز نكاح الأمة وعندنا لا يمنع **له** قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايهاكم هذا يقتضي ابا حة الثانية عند ضرورة فخذ الاولي كقوله تعالى فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ولان نكاح الأمة اذفاق للجزو والدليل يقتضي المنع عنه الا عند الضرورة **لنا** ان النصوص الواردة في ابا حة النكاح والترغيب فيه من غير فصل ولان كل مصلحة تحصل من نكاح الأمة حال عدم طول الحق يحصل حال وجوده فيجوز النكاح في الحالين جميعا واما الآية قلنا تخصيص الشيء بالذكر لا ينفى ما عداه فلا ينفى الجواز حال طول الحق وعلي هذا الاصل قال الشافعي رحمه الله للعبد ان يتزوج امة على حق لعدم طول الحق في حقه وعندنا ليس له ذلك وكذلك الحر اذا تزوج امة واحدة ليس له ان يتزوج امة اخرى لعدم الضرورة وارتقاعها بالواحدة **وعندنا** له ذلك لما ذكرنا والله اعلم **ولا اذا انكح جبراً فثبته: أو زوج الابن اباه امة: ٢** قال المولي لا يملك اجبا رعيه على النكاح وعندنا يملك **له** ان النكاح تصرف يختص بالادي والعبد غير مملوك له من حيث انه ادي فصار كالمكاتب بخلاف الأمة لان النكاح في جانبها تمليك البضع من غير وهذا مما يختص بالاموال **لنا** انه يملك العبد رقبته ويؤا فملك كل تصرف يشعر بصيانة ملكه والنكاح طريق الصيانة لانه يصونه عن الزنا الذي هو سبب الهلاك والنقصان فيملكه وصار كالأمة بخلاف المكاتب لانه لا يملكه يد اقا قال الاب اذا تزوج بحارية ابنه لا يجوز وعندنا يجوز **له** ان الحارية مملوكة له من وجه لقوله عليه السلام انت ومالك لا يبيك والمالك من وجه يمنع جواز النكاح **لنا** انه تزوج بحارية غير مملوكة للاب اصلاً لانها مملوكة للابن من كل وجه بدليل حل الوطي ونفاذ العتق وذا يمنع كونها مملوكة للاب بوجه من الوجوه واذ اخلت من ملك الاب يجوز نكاحها بالادلة المقتضية لجواز النكاح مطلقا واما الحديث ما سبق لاثبات الملك بدليل انه ما ازيل به الملك في الابن والامانة اضافة واحدة فحملناه على الاستخدام والتملك عند الحاجة لما ذكرناه

٣ أَوْ زَوْجَ الْأَبْعَدُ دُونَ الْوَالِي: حِينَ يَغِيبُ أَقْرَبُ الْمَوَالِي ٤

قال الولي الاقرب اذا غاب غيبة منقطعة لا للابعد ولاية التزوج بل يزوجه القاضي وعندنا يثبت للابعد ولاية التزوج **له** ان الاقرب بالغيبة منع حق الصغير والصغيرة في التزوج فيقوم القاضي مقامه دفعا للنظم كما اذا كان حاضرا وعصل **لنا** ان المفتي لولاية الابعد قائم مطلقا وهي الحاجة والقرابة منع الداعية الى التفقة لانه امتنع ثبوت الولاية له حال حضرة الاقرب احرار الزيادة النظر الحاصل تصرف الاقرب وبالغيبة المنقطعة زال هذا المانع لان الخاطب لا ينتظم فنعمل بالدليل المقتضي لولاية الابعد عليه **٥**

٦ وَلَا وَكِيلَ الظَّرْفَيْنِ وَالْوَلِي: يَمْلِكُ لِقَظِ الْجَانِبَيْنِ لَوْ وَلِي ٧

قال الواحد لا يصلح وليا ولا وكيل من الجانبين في النكاح وعندنا يصلح **له** ان الواحد لا يتولي طرفي العقد في باب البيع كذا في النكاح والجامع بينهما صيرورة الواحد مملوكا ومتملكا وفيه تنافي **لنا** ان حقوق العقد هاهنا

يرجع الي من وقع العقد له لا الي العاقد بل هو سفير ومعتز والواحد يصلح سفيراً او معتزاً عن شخصين فلا يودي الي الجمع بين الاحكام المتضادة بخلاف البيع لان حقوق المصدق فيه يرجع الي العاقد فيؤدي الي الجمع بين احكام متضادة والله اعلم **٨ وَفَرْدَةُ الرَّدَّةِ وَالْإِبْرَاءِ: وَهَجْرَةُ كَانَتْ مِنَ النِّسَاءِ: ٩** **١٠ مَوْقُوفَةُ الثَّلَاثَةِ الْأَقْرَابِ: وَإِنْ يَكُ بَعْدَ الْمَسِّ وَالْإِفْصَالِ:**

قال اذا ارتد احد الزوجين ان كان قبل الدخول بها تقع الفرقة في الحال وان كان بعد الدخول لا تقع الا بعد ثلاث حيض وعندنا يقع في الحال في الوجهين جميعا **له** ان الردة معني بفساد النكاح لانه تفوت مقاصد وهو السكن وقضاء الشهوة وغيرهما فاشبهه الطلاق فيعمل عمل الطلاق **لنا** ان الظاهر ان المرتد لا يعود الى الاسلام فيقع اليه من حصول مقاصد فتقع الفرقة في الحال كالرضاع والمصاهرة قاله اذ اسلم احد الزوجين الذي ان لم يدخل بها بانت في الحال وان دخل بها بانت بعد ثلاث حيض كما في الردة عنده وعندنا يعرض الاسلام على الآخر فان ابي فرق بينهما في الحال في الوجهين جميعا **له** ما ذكره في الردة **لنا** ما روي ان اهل مكة اسلموا ولم يامرهم النبي عليه السلام بتجديد النكحهم وان كان فيهم من لم يدخل بامرته وروي ان امر حليم اسلمت فعرض النبي عليه السلام الاسلام على زوجها فاسلم فبقي نكاحهما وروي ان دهقانة بنت نهرام الملك اسلمت فعرض عمر رضي الله عنه الاسلام على زوجها كردوس التخلي فبقي ففرق بينهما ولان النكاح كان صحيحا وفي بقائه فابق فبقي كما بقي في امرأة لمزمتها العدة من غير الزوج **وعاجل بفرق الزوجين: بالسبي لا بتباين الدارين ١١**

قال الزوجان احريبان اذا اسلم احدهما وخرج اليها لا تبين منه عنده وعندنا تبين ولو سبيها معا واخرجا معا تبين عنده وعندنا لا تبين فالحاصل ان علة الفرقة عند السبي وعندنا تبين الدارين فلو سبيت المرأة **وخدها** واخرجت بانت بالاجماع لكن عندنا بتباين الدارين وعندنا بالسبي **له** في تبين الدارين ما روي عبد الله ابن عمرو ابن العاص ان زينب بنت رسول الله عليه السلام هاجرت الي المدينة وحدها ثم اسلم زوجها ابن العاص يوم الفتح فردّها النبي عليه السلام بالنكاح الاول ولان اختلاف الامكنة لا تاثير له في الفرقة **لنا** قوله تعالى اذا جأكم المؤمنات مهاجرات فامتنعنهن الآية فلا استدلال بها من وجوه احدها انه قال فلا ترجعوهن وهذا دليل قطع الوصلة بينهما والثاني انه قال لا هن حل لم والثالث قال ولا هن محلون لهن والرابع انه قال ولا جناح عليكم ان تنكحن ولان تبائن الدارين محل بمقاصد النكاح فيوجب الفرقة واما ما روي من الحديث قال ابن عباس رضي الله عنه ردّها بنكاح جد **له** في السبي انه يوجب خلوص الملك للسبي وهذا يوجب قطع ملك الزوج كما اذا سبيت وحدها **لنا**

ان السبي وضع لاثبات ملك الرقبة دون زوال ملك النكاح وملك الرقبة ينفك عن ملك النكاح ثبوتاً وزوالاً وكذا اذا كانت المسببة منكوحة لسلطان ولذي فليؤثر في زواله والله اعلم **١٢ وَعَقْدُ غَيْرِ الْأَبِ وَالْأَجْدَادِ: عَلَى الصِّغَارِ ظَاهِرُ الْفَسَادِ: ١٣** قال غير الاب واجد من العصبة لا يملك تزويج الصغير والصغيرة وعندنا يملك **له** قوله عليه السلام لا تنكح القيمة حتى تستأمر والبيهمة اسم للصغيرة انهي عدم النكاح الي غاية الاستيما

هن

والاستينما وانما يكون بعد البلوغ ولا يملكون التصرف في مالهما فكذا في النفس بل اولي لان امر النفس اهم من
اموال المال ان الصغير والصغير يحتاجان الى النكاح والاخ والنعم يصلحان لمباشرة النكاح علي وجه تدفع به حاجتهما
فثبت لهما الولاية كالاب والجد واما الحديث فالمراد منه الكبير التي لا باب لها لانه انهي عدم النكاح الى غاية الاستمرار
فكان المراد منه من يتحقق في حق الاستمرار وفي الكبير دون الصغير بخلاف التصرف في المال لانه يشمل على التهمة
والنكاح لا يشتمل عليها **وَالْأَبُ إِنْ زَوَّجَ ثِيْبًا بِكْرًا بِالْغَةِ جَارِ رِضًا وَجَبَرًا**
قال الاب والجد يملكان تزويج البكر بالغتها على الاكراه وعندنا لا يملكان **له** ان رضاها غير مشروط في الانكاح
بدليل انه ينفذ عند سكوتها فيملكه الولي بدون رضاها **وَحَالًا** قوله عليه السلام البكر تسنأمر في نفسها واذ لها
صماقتها ولا تها من اهل الرضا فلا ينفذ التصرف في نفسها الا برضاها كالثيب واما اذا سكوتت فالتسكوت اقيم مقام
الرضا شرعا وعرفا **وَمَنْ يُزِلْ عَذْرَتَهَا الثَّوْبُ وَالحَيْضُ وَالتَّغْيِيسُ فِي ثِيْبٍ**
قال البكر اذا زالت عذرتها بوثبة او بظفر او بدور او بغيره او بسؤال او استنجا تزوج كما تزوج الثيب وعندنا
تزوج كما تزوج البكر **له** قوله عليه السلام الثيب تشاور وهذا ليست ببيكر فكانت ثيبا ضرورة **لَنَا** قوله
عليه السلام في البكر سكوتها رضاها وهذا بكونه لان البكر من كان مصيبها اول مصيب لها والثيب من كان مصيبها
عابدا اليها في الاصابة وهذا من قبيل الاول دون الثاني **وَمَا خِيَارُ الْعَتَقِ حِينَ الزَّوْجِ حُرٌّ**
وَالْمَهْرُ مَا سُمِّيَ قُلْ أَوْ كَثُرَ قال الامة اذا اعتقت وزوجها حرا لا خيار لها وعندنا لها الخيار
له ان حالها بعد العتق كحال الزوج فلا يتصور رد وام نكاحه بخلافه اذا كان عبدا لا نها تنصت ربه **لَنَا** ان النبي عليه
السلام خير بركة حين عتقت وزوجها حرا ولا خيار للعاقبة انما ثبت لدفع زيادة الملك عليها بالعتق
وهذا المعنى قائم هنا فيثبت قال اقل المهر غير مقدرة بعشرة وعندنا مقدرة **له** قوله عليه السلام المهر ما
ترأى عليه الاهلون من غير فضل ولا المهر خالص حقا بدليل انه يسقط بعد الوجوب باسقاطها فاذا رخصت
بالنقصان يجب ناقصا **لَنَا** قوله عليه السلام لا مهر اقل من عشرة دراهم ولان البضع محل محترم فلا يجوز تملكه الا بآراء
له خطر في الشرع واقله العشرة التي هي نصاب السرقة **وَلَا صَدَاقٌ إِنْ نَفَاهُ أَوْ سَكَتَ**
إِنْ مَاتَ عَنْهَا وَالدَّخُولُ مَا ثَبَتَ قال اذا تزوج امرأة على غير مهر ومات عنها قبل الدخول بها لا مهر لها
وعندنا لها مهر المثل **له** قول ابن عباس وابن عمر وزيد رضي الله عنهم في هذه المسئلة حبسها الميراث ولا مهر لها
والمعنى ما مر في المسئلة المتقدم **لَنَا** ان ابن مسعود رضي الله عنه سئل عن هذا فقال بعد اجتهاده شهرا اري لها مهر
مثل نسائها لا وكس فيها ولا شطط فقام معقل بن سنان فقال لا شهد ان رسول الله عليه السلام قضى في تزويج بزوج
بنت واشق لا جمعية مثل قضائك هذا ولان البضع محل محترم حق الله تعالى فلا يحل تملكه الا بعوض خطير وهو
المهر **وَتَلْزَمُ الْمُتَعَةُ عِنْدَ الْفَضْلِ وَإِنْ تَعَدَّتْ بَصْفَ مَهْرٍ الْمِثْلُ**
قال اذا اطلق امراته قبل الدخول بها ولم يسم لها مهر يجب المتعة بالغاة ما بلغت وعندنا لا يزاد على نصف مهر

المثل **له** قوله تعالى ومتعوهن من غير فضل والمتعة خمار ودع وملحفة كذا في التفسير على الموسع قدره وعلى
المقتدر **لَنَا** ان المهر اذا كان مسمى قبل الطلاق قبل الدخول لا يستحق الثمن بصفه فاذا لم يكن مسمى كيف يستحق اكثر
من نصف مهر المثل وحال عدم التسمية التي للوجوب من حال وجود التسمية **وَحِينَ مَا تَنْصَفُ الْمُسَمَّى**
تَلْزَمُ الْمُتَعَةُ أَيْضًا حَتَّى قال اذا اطلق امراته قبل الدخول بها والمهر مسمى يجب نصف مهر المتعة
ايضا وعندنا يجب نصف المسمى لا غير **له** قوله تعالى اذا نكحتوا المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن اي قوله
فتعوهن وسرجهن من غير فضل **لَنَا** قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة
فنصف ما فرضتم جعل نصف المفروض جزاء الطلاق قبل المسيس لانه ذكر بحرف الفاء وما تلا من النص محمول على
الايجاب حال عدم التسمية او على الاستيجاب حال وجود التسمية لما ذكرناه **وَالْفَرْضُ بَعْدَ الْعَقْدِ مِثْلُ الدَّخُولِ**
فِي الْعَقْدِ فِي حِمِّ انْتِصَافِ الْمَهْرِ قال اذا تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم فرض لها مهر ثم طلقها قبل الدخول
بها فعليه نصف المفروض وعندنا عليه المتعة **له** ان هذا كما المفروض عند العقد فيتنصف بالطلاق قبل الدخول
بالنصف **لَنَا** ان الواجب بالعقد بدون التسمية مهر المثل بالنص وهذا التقدير تقدير مهر المثل به ومهر المثل لا
يتنصف بالطلاق قبل الدخول به بل يسقط اعتبار فجب المتعة والله اعلم **هـ**
وَيُسْقِطُ الْمَهْرُ بِقَتْلِ الْحُرَّةِ قَبْلَ الدَّخُولِ نَفْسَهَا الْمُغْتَرَّةُ
قال الحرة المنكحة اذا قتلت نفسها قبل الدخول بها يسقط مهرها وعندنا لا يسقط **له** انها حبست المبدل حبسا
دائما فلا يبقى لها حق المطالبة بالمبدل كلامة المنكحة اذا قتلتها مولاها قبل الدخول بها **لَنَا** ان الموت منهي للنكاح
والعقد اذا انتهى بقرار حكمه وتأكد كما اذا قتلتها اجني وقوله انها حبست نفسها قلنا الاحتباس انما يتحقق بعد الموت
وبعد الموت لم يبق في اهل الفعل اصلا فلا يضاف احبس اليها بخلاف المولي اذا قتل الامة لانه اهل للفعل والله اعلم
وَصَاحِبُ خِدْمَةٍ زَوْجِ حُرٍّ مَهْرًا وَتَجَرِي شَفْعَةً فِي الْمَهْرِ
قال الحرة اذا تزوج حرة على خدمته اياها سنة مهر لها مهرها ذلك وعندنا لا يجعل الخدمة مهرا لكن عند ابي
حنيفة رحمه الله لها مهر المثل وعند محمد رحمه الله لها قيمة خدمته سنة وقول ابي يوسف رحمه الله مضطرب
على ما مر في باب ابي حنيفة مع محمد رحمه الله **له** انه سمي بما هو متقوم لان المنافع عندي مال متقومة مطلقا وعندنا
تصير متقومة بالعقد وقد وجد العقد فكان مالا متقوما فوصل مهرها صارا كما اذا تزوجها على رعي غنمها او بنادارها
وغير ذلك **لَنَا** انه تعذر جعل الخدمة مهرا لانه يودي الى جعل المرأة مالكة لزوجها في حق الاستخدام مع كونها مملوكة
وهذا محال بخلاف السقي والرعي وغذ ذلك لانه لا يودي الى هذا المعنى **قال** اذا تزوج امرأة على نصف دار فللشريك
فيها حق الشفعة وعندنا لا شفعة فيها **له** ان هذا مملوك بعوض مومال وهو منافع بضعها نصا كما لجعل اجره ثم
مجمول القاد التي جعلها اجره ثبت فيه الشفعة فكذا هذا **لَنَا** انه ملك ما ليس بمال لان نفس الحرة ليست بمال
ومنافع بضعها ملحق بجزوها نصا كما للمملوك بطريق الصدقة **وَلَا جُوزُ أَحْيَاوَانٍ الْمُبْهَمُ**

مَهْرًا وَمَهْرُ الْمَثَلِ فِيهِ يَلْزَمُ قال رجل تزوج امرأة علي كذا من الابل والبقر والغنم او علي عبد او امه فلها مهر المثل لا المسمى وعندنا يجب الوسط من ذلك **لنا** ان المسمى مجهول فصار كما اذا سمي دارا او دابة او ثوبا **لنا** ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه انه اجاز الكتابة علي الوصف والخلاف فيما واحد وما يصلح بدل الكتابة يصلح مهرا ولان الوسط من هذه الاشياء اقل جهالة من مهر المثل او مثله في الجهالة فاجابه اولي خلاف ما استشهد به لانه اكثر جهالة منه **ولا تكون الخلوة الصحيحة** **مكحلة الصداق المنكوحه** قال الخلوة الصحيحة لا تزوج كمال المهر والعقد وعندنا توجب **له** قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الاية وهذا الطلاق قبل المسيس ولان الزوج لم يستوف المهر فلا يتاكد عليه البذل **لنا** قوله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا الي قوله تعالى وكيف تأخذونه وقد افضي بعضكم الي بعض والا فضا فهو خلوة ولا فضا مكنت الزوج من قبض المهر فيجب عليه تمكينها من قبض كل البذل كالبائع اذا سلم المبيع واما الاية قلنا الخلوة قائمة مقام المسيس فلا يكون طلاقا قبل المسيس حكاه الله اعلم **وردها بالقرن والترق تحض وباجنون والجنان والبرص** قال المنكوحه ترد بالعيوب الخمسة هو الرق والقرن والبرص والجنون وعندنا لا ترد بغير ما **له** ما روي ان النبي عليه السلام انه تزوج امرأة فوجد علي كفتها بيضا فردها ولان هذه العيوب تحل بمقتضى النكاح فتوجب حق الفسخ كما اذا وجدت نوحا عتيقا او مجنونا **لنا** ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال مثل مذهبنا ولان هذه العيوب لا تحل بالمستحق بالعقد وهو ملك الوطي فلا يوجب حق الرد كما يجب والصغرة والخمر وغيرها وما روي من الحديث قلنا المروي انه قال لها انجي باهلك وهذا من كنايات الطلاق عندنا وبه نقول **للبكر سبع قبل قسم الاقدمه وللي ثلث ثلاث فاعلمه** قال اذا كان للرجل امرأة فتزوج اخرى ان كانت الحديثة ثيبا اقام عندها ثلاثا وان كانت بكر اقام عندها سبعا ثم دار بالسوية وعندنا يسوي بينهما في القسم في الابتداء **له** ما روي ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال من تزوج امرأة بكر وعندها امرأة اخرى يقيم معها سبعة ايام فان تزوج ثيبا يقيم عندها ثلاثة ايام ثم تستأنف القسم فيما بينهما وروي عنه عليه السلام انه قال لام سلة حين تزوجها ان شئت سبتك لك وسبتك لهن وان شئت ثلثت لك ودوت كذا رواه محمد بن الكتاب **لنا** قوله عليه السلام من كان تحت امراتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة واحد شقي مائل وكان النبي عليه السلام يعدل بين النساء وكان يقول هذا قسمي فيما املك فلا تأخذوا في فيما تملك ولا املك من الثفا وتاي في الحب وحديث ام سلمة دليلنا فانه بدأ بقوله ان شئت سبتك لك وسبتك لهن وما قال في آخر معناه ان شئت دوت علي الثلث وحديث ابي هريرة رضي الله عنه محمول علي هذا وما رواه في آخر ثم تستأنف القسم هذه الزيادة غريبة فلا يعمل بها والله اعلم **مكاتب قدمات مولاه فسد عقد علي البنت الذي مات عقد** قال المكاتب اذا تزوج بابنة مولاه ثم مات الولي ضد النكاح وعندنا لا يفسد الا اذا عجز ورد في الرق الآن يفسد

له انما ملكك زوجها بالارث ولهذا كان البذل لها ولها اينفذ اعتنا قهاله **لنا** انما ما ملكك المكاتب لانه لا يحتل المثل من ملك الي ملك وانما ملكك ما في ذمته من الكتابة واما الاعتنا قلنا هذا ابرأ عن بدل الكتابة ثم يثبت العتق بعد ذلك **والنفقات للنساء ما مضى دين بلا سبق قضا او رضا** قال نفقة الزوجة يصير دينها في ذمة الزوج بدون القضاء حتي كان لها ان تطالبه بنفقة ما مضى وعندنا لا يصير دينها الا بقضاء **له** ان النفقة وجبت بدلا عن الاحتباس فلا يفت وجوبه علي القضا كالا جرة في باب الاجارة **لنا** ان هذا نوع صلة تجب بقدر الكفاية عند الاحتباس لا انه بدل عن الاحتباس فصار كوزن القاضي الكفاية دون الاجرة ولهذا لو منعت نفسها لطلب المهر العاجل لا يسقط وفي الاجارة اذا شرط التجديد فحسب لاجلها ومضت المدونة تسقط للاجر والله اعلم **وليس في غير ولا نفقة** **علي قريب مع قرط الشفقة** قال نفقة ذوي الارحام من المحارم سوى ابوالدين والمولودين غير واجبة وعندنا واجبة **له** انه لا بعضية بينهما ولا جزوية فلا يجب نفقة بعضهم علي بعض كفي الاعمام **لنا** قوله تعالى وايضا ذبي القربي وقوله وعلي الوارث مثل ذلك ولان بينهما قرابة واجبة الوصل فتوجب النفقة صلة لها كقرابة الولاد وهذا نظير اخلافهم في العتق عند الملك والله اعلم **ويثبت العجز عن الانفاق للعريس حق طلب الفراق** قال العجز عن النفقة يوجب لها حق المطالبة بالتفريق وعندنا لا يوجب بل يامرها القاضي بالاستدانة **له** انه عجز عن الامساك بالمعروف فتعين التستر بالاحسان وقد امتنع عنه فتاب القاضي منابه في التفريق كما في الحب والعتة **لنا** قوله تعالى وان كان ذوا عسر فنفرة الي ميسرة ولان التفريق انطال حق الزوج لا الي خلف والمنع منه تاخير حق المرأة فانها تسدين عليه ففصل اليها في الزمان الثاني ولا شك بان عمل التأخير اولي من عمل الابطال **مسائل الرضاع** **لو ارضعت صرقة فحرمت** **واكدت نصف الصداق غرمت شات به حرمتها او اكرمت** قال رجل له امراتان صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حتي ضدتها كما يجب علي الزوج نصف مهر الصغيرة ويرجع به علي الكبيرة سواء تعدت الفساد او لم تعد وعندنا لا يرجع اذا لم تعد الفساد **له** ان الرجوع حكم افساد النكاح وتأكد نصف المهر علي الزوج وذا يحصل بالارضاع فلا يختلف بالعد وعدم العد **لنا** ان الرجوع ما ثبت بسبب الائلاف بطريق المباشرة بل بطريق التسبيب ومباشرة الشرط لان الفتاة ثبتت بالارضاع وهو فعل للصغيرة وفعل المرأة شرط وضمان الشرط يجب بشرط التعدي والتعدي بالتعدي **والارضاعات الخمس شرط يلزمه** **ولبن الميتة لا يحرمه** قال حرمة الرضاع لا يثبت الارضاعات وعندنا يثبت بمصاة واحدة **له** قوله عليه السلام لا تحرم الميتة ولا المصتان ولا الاملاحة ولا الاملاحتان وقالت عائشة رضي الله عنها ان مما كانت تنبي في كتاب الله تعالى عشر رضعات تحرم من شحم خمس رضعات تحرم من لبن حرمة الرضاع يثبت بانشار العظم ولبنات اللحم وذا يحصل بالكثير

دون القليل **لنا** قوله تعالى وامها ثم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة من غير فصل بين القليل والكثير
وقوله عليه السلام تحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل وما رواه مردود بالكتاب او منسوخ وما ذكر
من المعنى قلنا الرضاع وان قل يوجب انبات اللبم بقدر **قال** لا يثبت حرمة الرضاع بلبن الميت وعندنا ثبت
لنا الرضاع سبب احرمه فختص بحالة الحياة كحرمة المصاهرة بالوطي **لنا** ان حرمة الرضاع تبتني على انبات
اللبم وانتشار العظم وهذا يختلف بالموت والحياة بخلاف حرمة المصاهرة لا يثبتني على جزئية وهذا يحصل
بعد الموت والله اعلم **واللبن المغلوب بالدواء محرم وهكذا ابالماء**
قال اذا جعل لبن المرأة في ماء او دواء حتى صار اللبن مغلوبا فشربه مني ثبت حرمة الرضاع وعندنا لا يثبت
له انه تناول اللبن مع غيره فثبتت احرمه بتناوله **لنا** ان اللبن صار مغلوبا فلا يثبت له حكم كافي اليمين
والله اعلم **وَضَرَّتْ اَنْ رَضَعَتْ كَبِيرَةً هَذَا وَتِلْكَ حُرْمَةُ الْاَخِيرَةِ ه**
قال رجل له امرأتان فرضعتان اجنبية على التعاقب حتى صاروا اختين من الرضاع يفسد نكاح
الاخيرة لا غير وعندنا يفسد نكاحهما جميعا **له** ان الاختية تثبت بارضاع الاخيرة فيثبت احرمه في حقها
كما اذا تزوجها على التعاقب **لنا** ان المحرم هو الجمع بين الاخيتين نكاحا وعند الرضاع الاخيرة يثبت الجمع في النكاح
بينهما معا فيفسد نكاحهما جميعا **وقوله ايني لها رضيع يكره حتى تبطل الرجوع**
قال اذا قال لامرأته هذه اخي من الرضاعة حرمت عليه ولورجع عن ذلك لا يصدق وعندنا يصدق **له** انه اقر
بسبب احرمه فلا يصدق في الرجوع عنه كما اذا اقر بالطلاق ثم رجع **لنا** ان هذا باب تجزي فيه الخطأ والغلط
فكان معذورا في الرجوع عنه **كتاب الطلاق** **ارسال طلقات الثلاث حله**
والطلاق عضوها محل **قال** الشافعي رحمه الله ارسال طلقات الثلاث جملة او تقريرا في
ظهر واحد مباح وعندنا محظور **له** قوله تعالى لا جناح عليكم ان تطلق النساء اطلقا قار وروي ان الجلائي
قال بعد اللعان ان امسكها فهي طالق ثلاثا ولم ينكر عليه النبي عليه السلام **لنا** قوله تعالى الطلاق مرتان فشرع
جنس الطلاق متفرقا لانه ذكر بالالف واللام فلا يبيح الجمع مشروعنا ولا نارسال الثلاث جملة سدا باب
التدراك وفيه احتمال الوقوع في الزنا فكان حراما واما حديث الجلائي قلنا المذهب عندك ان تقع
الفرقة بمجرد اللعان فكان تطبيق الاجنبية فيها لا انكر النبي عليه السلام على انه روي ان محمود بن وليد يطلق
امراته ثلاثا عند النبي عليه السلام **قال** النبي عليه السلام **انكعبون بكتاب الله تعالى وانا بينكم** وهذا
انكار عليه ومسألة اضافة الطلاق لا يندمرت في باب زفر رحمه الله والشافعي معه
ومبطل طلاقه الإجمار ثم قروا العدة الاظهار
قال طلاق المكره لا يقع وعندنا يقع **له** قوله عليه السلام لا طلاق في اغلاق والاغلاق هو الاكراه هكذا افسره
ابو عبيدة والمعنى ان الاكراه يسلب القصد والطوعية فصار كالتيام **لنا** قوله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق

الصبي والمجنون وروي ان امرأة وضعت السكين على صدر زوجها فقالت لتطلقني ثلاثا والا فقتلك فطلقت
ثلاثا ثم سال النبي عليه السلام فقال النبي عليه السلام لا قيلولة في الطلاق والمعنى ان الطلاق مشروع في حق
المكره بالدلائل المطلقة من النص والمعقول فلا بد من صورة يوضح تلك الصورة وليس ذلك الا هذا وما روي
من الحديث قلنا فسر غير ابي عبيدة الاغلاق باجنون لا بالاكراه **قال** القروا في العدة هي الطهر وعندنا هي
الحيض اعلم ان القروا حقيقة في الحيض والطهر جميعا لانه مستعمل فيهما لغة وشرعا واما اللغة فنقول الشاعر
وصفا شحيا يا رب ذي طعن علي فارض له قروا وكفروا كما يضر واراد به الحيض **وقال** اخر مورثة مالا وفي الحي رغبة
لما ضاع فيها من قروا نسايبا والمراد منه الطهر واما الشرع **قال** النبي عليه السلام دعي الصلاة ايام اقر ايلك
والمراد منه الحيض **وقال** النبي عليه السلام ان من السنة ان يطلق في كل قروا تطليقة والمراد منه الطهر
وهذا لان اصل القروا الوقت ولكل واحد منهما وقت على حدة فكان حقيقة لهما الا ان اصحابنا رحمهم الله رخصوا
الحيض في باب العدة والشافعي رحمه الطهر **له** ان المذكور في النص هو القروا وانه جمع الطهر كما في قوله قروا نسايبا
واما الحيض فجمع بالاقرار كما في قوله عليه السلام دعي الصلاة ايام اقر ايلك ولانه ذكر جمع الموت لقوله تعالى ثلاثا
قروا وادخل الثاني في الجمع وهذا اشارة انه مذكور والطهر مذكور والحيض مؤنث ولانا لو جعلناه طهرا انقضت
مدة الحرام لان الطهر التي فيها الطلاق محتسب من العدة ولو جعلناه حيضا بطول لانه لا بد من بقية الطهر
وثلاث حيض كواحد فكان ما قلناه اولى **لنا** قوله تعالى والاي لم يحضن فذكر الحيض عند البذل دليل على ان
الاصل هو الحيض وقوله عليه السلام عن الامة حيضتان فكان عدة الحرة ثلاث حيض وروي عن خلفا الرشد
الاربعة وابي الدرداء رضي الله عنهم مثله مذهبنا وقوله القروا جمع الطهر قلنا وقد يذكر جمع الحيض كما في قوله
قروا وكفروا الحايض واما ذكر جمعه بلفظ التذكير لان لفظه مذكر صورة وان كان مؤنثا معنا وما ذكر من المعنى
لا اعتبار في موضع النص **والخلع لا يلحقه الطلاق وليس للمبتوتة الاتفاق**
قال المختلعة لا يلحقها صريح الطلاق وعندنا يلحقها في العدة **له** ان الطلاق شرع لانه ملك النكاح وحله
ولم يبق الملك والحل **لنا** ان قيد النكاح قائم لقيام المنع عن الخروج والبروز والحجر من التزوج بزواج آخر والطلاق
شرع لحل قيد النكاح **قال** المبتوتة لا تسحق نفقة العدة وعندنا تسحق **له** ما روي عن فاطمة بنت قيس
انها قالت لم يجعل يا رسول الله عليه السلام نفقة ولا سكي **لنا** ظاهر قوله تعالى فانفقوا عليهم حتى يضعن حملهن
واما الحديث مردود لقول عمر لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا بقول امرأة لا تدري اصدقت امرك بنت والله
اعلم **ولا يصح رجعة بفعل** **وشروطها الاشارة عند القول**
قال لا يصح الرجعة بالفعل وعندنا يصح والاشهاد شرط الرجعة عندنا ليس بشرط بناء على ان الطلاق له
محرم للوطي عند ومزيل للنكاح وعندنا لا يحرم ولا يزيل **لنا** ان الطلاق الرجعي قد وقع وهو مزيل للنكاح **لنا** قوله
تعالى ويؤولنهن احرى بردين والبعل هو الزوج ولانا اجمعنا على انه يملك مراجعتها بغير رضاها ولو كان النكاح

زابلاً من وجهه او من كل وجه لما ملكه وموقع الرجعي لا جامع ثم الكنايات لها رواج
 قال الكنايات رواج وعندنا بواين له ان الواقع هذه الالفاظ هو الطلاق بدليل انه لو نوي الطلاق يقع
 والا فلا وكذا لو قال لامرأتي طلق نفسي فقلت انت نفسي يقع الطلاق ولو لم يكن طلاقاً لما وقع والطلاق
 يعقب الرجعة وصار كقوله اعتدي واستبري رحمك وانت واحدة لنا ان الابانة على سبيل التجمل مملوكة
 للزوج لسان الحاجة اليها وقد اتي بالابانة فيقع البينونة كما قبل الدخول خلاف ما ذكرناه لا تعمل بنفسها
 بل يصير الطلاق مضماً فيها ورقه منصف الطلاق لا رفقاً والأصل بالاطلاق
 قال ملك عدد الطلاق معتبر برق الرجال وخبرتهم لا برق النساء وخبرتهن وعندنا معتبر برق النساء
 وخبرتهن لا برق الرجال وخبرتهم صورة المسئلة ان الحر اذا كان تحت امته يملك عليها طليقتين عندنا وعند
 ثلاثا والعبد اذا كان تحت حرة يملك ثلاثا عليها عندنا وعند ثنتين له قوله عليه السلام الطلاق بالرجال
 والعرة بالنساء وقوله عليه السلام يطلق العبد ثنتين وتعتد الامه حيضتين ولان المالك للطلاق هو الزوج
 والمالكية تتكامل بشرف المالك وتنقص بخسسته لا بالملوك لنا قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي لظهارهن
 فاذا لم يكن للامه الا طهران لا يتصور الا تطبيقان ولان محليته النكاح نعمة في حقها فينتقض برقها لا برق غيرها
 كما لتيته النكاح في جانب الرجل حتى لا يملك العبد الا التزوج بالمرأتين والجامع بينهما ان الرق يشعر بنقصان
 الحال واما الحديث الاول معناه وجود الطلاق من جهة الرجال كما ان وجود العتق من جهة النساء والحديث
 الثاني يطلق العبد تطليقتين اي امراته الامه بدليل ما ذكرناه والله اعلم

وَلَوْ نَوَيْتُ التَّلَاقَ بِالثَّلَاثِ صَحَّ **أَوْ قَالَ إِنِّي طَلَقْتُ مِنْكَ صَحَّ**
 قال اذا قال لامراته انت طالق ونوي به الثلاث صحته ويتبع الثلاث وعندنا لا يصح له قوله انت طالق
 يقتضي ذكر الطلاق فيصح نيته الثلاث فيه كما في قوله انت طالق الطلاق وقوله انت باين لنا انه نوي ما لا
 يحتمله لفظه لان الثلاث عدد وقوله انت طالق نعت فرد والعبد عند الفرد قوله الطلاق صار مذكوراً قلنا
 لا شمل بل صار مقتضياً والمقتضي لا عموم له بخلاف قوله انت باين لان البينونة متنوعة ويحتمل من حيث
 النوع قال اذا قال لامراته انامك طالق يقع الطلاق اذا نوي وعندنا لا يقع له ان الطلاق شرع لا زالة ملك
 النكاح والنكاح قائم بهما جميعاً وصار كقوله انامك باين او حرام لنا ان الطلاق شرع لا زالة قيد النكاح والقيود
 عليها للرجل لا لها على الرجل بخلاف الابانة والتحريم لانه وصله النكاح والحكم مشترك بينهما والله اعلم

وَمَا بَطُلَ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَى وَجُودِ الْمَلِكِ بِالْإِطْلَاقِ

قال تعليق الطلاق بالملك او بسبب الملك لا يصح وعندنا يصح له قوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح والمراد
 منه التعليق لان نفي التجيز لا يخفى على احد ولانه لا يملك تجيز الطلاق فلا يملك تعليقه لان التعليق ليس الاخير
 المختار لنا انه وقع التصرف تطبيقاً عند الشرط وهو التزوج والشرع جعله بسبيل منه حاجته اليه فيقع

الطلاق عند التزوج قياساً على ما اذا قال لمكوحته ان دخلت الدار فانت طالق واما الحديث فالمراد
 منه التجيز لان مطلق الطلاق هو التجيز وكل اني لزمها العدة في عتق لم تضيها بمدة
 قال العدتان لا تنقضيان مدة واحدة وعندنا تنقضيان له انهما حقان واجبان فلا يتأديان بواحدة
 كما سير الحقوق لنا ان العدة شرعت لتعرف برأة الرحم وهذا الغرض يحصل بمضي مدة واحدة في حق الكل
وَعَتَقُهَا فِي عِدَّةِ التَّحْرِيمِ يَغْيِرُ الْعِدَّةَ بِالشَّهْرِ

قال الامه اذا طلقت ثانياً وعتقت في العدة نصير عدتها حرة وعندنا لا نصير له انه تغير حالها
 في العدة فيستغير عدتها كما في طلاق الرجعي لنا انها عتقت بعد زوال الوصلة والحكم من كل وجه فلا يتغير
 عدتها الواجبة كما لو عتقت بعد انقضاء العدة لو ماتت زوج الحامل الصغير

فَإِنْ نَسَا عِدَّتُهَا الشَّهْرُ قال الصبي اذا مات وله امراة حاملة فعدتها تنقضي باربعة
 اشهر وعشرة بوضع الحمل وعندنا تنقضي بوضع الحمل له عموم قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون
 ازواجا الآية ولان هذا ليس من الزوج حقيقة فصار كالحمل بعد موت الصبي لنا عموم قوله تعالى ولا
 الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وهذا ناسخ لما تلا واما اذا حملت بعد موته فالعدة وجبت بالاشهر فلا يتغير
 اماها هنا خلافه **وَحَيْضَةُ عِدَّةِ أَمِّ الْوَلَدِ وَفَرْقَةُ الْغَنَيْنِ فَسُخُّ الْعَقْدِ**

قال عدة ام الولد في العتاق حيضة واحدة وعندنا ثلاث حيض له ان هذا العدة وجبت لتعرف برأة الرحم
 فصار كاستبراء لنا ان هذه عدة وجبت لزوال الفراش فصار كعدة الطلاق قال فرقة الغنين فسخ وعندنا
 هو طلاق له انه رد بالعيب فصار كرد المبيع بالعيب لنا انه عجز عن الامساك بالمعروف فيجب عليه التيسر بالاحسان

فاذا امتنع ناب القاضي منابه فكانت فرقة من جهة الزوج وهو الطلاق وفي قرار الزوج بالثلاث
 لاحق للمرأة في الميراث قال امراة العاقلة تراث وعندنا تراث له ان النكاح قد زال بجميع احكامه ولهذا
 زال الحكم من كل وجه فصار كالموت فبطلت لنا ان الطلاق لم يعمل في ابطال ملك النكاح في حق الارث لان حقها تعلق بما
 المريض مرض الموت فباطل النكاح يكون ابطالاً لحقها وليسبب حقها وذال يجوزها وواقع ظهار اهل الذمة
 وعوده الامسان دوز العزيمة قال ظهار الذي يصح ويكفر بالعتق وعندنا لا يصح له ان هذا نوع تحريم فيملكه

الذي كالطلاق لنا ان حكم الظهار رحمة تنتهي بالكفارة والذي ليس من اهل الكفارة لا نكاح عاده قال العود في
 باب الظهار العزم على امساكها بعد الظهار حتى لو طلقها موصلاً بالظهار لا كفارة عليه وعندنا العزم على جماعها
 ففي عزمه على ذلك لم يخلو حتى يكفر ولو مات هي بعد مدة قبل ان يكفر سقطت عنه الكفارة لغوات العزم على جماعها
 لمان الشرط هو العود كما قال الله تعالى ثم يعودون والعود للشي ليس هو عاده بل ذلك عود فيه واليه بل ابطال حكمه
 والاثبات بضد قال الله تعالى ولوردوا لعاذوا ولما نكحوا عنه اي خالفوا النبي والظهار سبب الفراق فالعود له
 امساكها لنا ان العود للشي هو الاثبات بما يصانده لكن حكم الظهار ليس ترك المرأة بل الامتناع عن وطئها فسد العزم

علي وطيبها **وَالْفِي بَعْدَ مَدَّةِ الْإِسْلَامِ فِي وَلَمْ تَحْرُمْ بِلَا قَضَاءِ**

قال اذا مضت مدة الايلاء ولم يقربها لم يكن منه لكن القاضي يامر بالفرقة فان لم يقربها يامر بالفرقة فان ابي فرق القاضي بينهما وعندنا بانت منه الحال **له** قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم تربصوا اربعة اشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم والفا للتعقيب فاقضي جواز الف في بعد المدة ولانه تعالى قال وان عزموا المطلق فان سمع عليم ولو وقع الطلاق بمضي المدة لا يتصور العزم عليه بعد ذلك ولان هذا امتناع عن الامساك بالمعروف فكان موجبه الامر بالنسج بالاحسان **لنا** قوله تعالى تربصوا اربعة اشهر وفيما قال زيادة عليه ولان الايلاء كان طلاقا معجلا في الجاهلية والشرع جعله موجلا كقوله انت طالق اذا مضت اربعة اشهر واما الفا هولا لتعقيب على الشرع في المدة ولهذا اقر ابن مسعود رضي الله عنه فان فاءوا فيهن فصار كرواية عن النبي عليه السلام واما قوله تعالى فان عزموا الطلاق روي عن علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ان عزيمة الطلاق انقضا اربعة اشهر والله اعلم

وَرَفْعُهَا لَا يُوجِبُ التَّنْصُفَ لِمَدَّةِ الْإِيْلَاءِ مِنْهَا فَأَعْرِفَاهُ

قال مدة الايلاء في الامة المنكوحة اربعة اشهر وعندنا شهر **له** عموم قوله تعالى تربصوا اربعة اشهر **لنا** ان الرق موثر في تنصيف مدة العدة فكذلك في هذه المدة واجماع بينهما انه منقضى لحل المحلية

وَلَا يَكُونُ الْفِي بِاللِّسَانِ بِالسَّقْمِ أَوْ مَسَافَةِ الْبُلْدَانِ

قال لا في باللسان في حق المريض والغايب عنها مسافة اربعة اشهر وعندنا في هاهنا باللسان **له** قوله تعالى فان فاءوا فان الله الآية وتفسير في الحديث هو اجماع **لنا** قول ابن مسعود وعلي رضي الله عنهما في المريض بلسانه وهو ان يقول فيت اليها ولانه اذا اها باللسان دون الفعل لعجزه عن الفعل فكان الارضا باللسان ايضا

وَلَيْسَ بِالشَّهَادَةِ اللَّعَانُ لَكِنَّا الْفَاضَةُ أَمَانُ

فَلَمْ تَكُنْ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ بَيْنَهُمَا شَرْطُ آلِهِ يَأْسَادُهُ

قال كلمات اللعان ايمان فيجري بين الزوجين اذا كانا من اهل اليمين وعندنا شهادت مؤكدة بالابمان فيشترط فيها شرايط الشهادة وهو كونها حرين مسلمين عاقلين بالغين غير محمدين في قذف **له** قوله عليه السلام في الملاءمة حيث انت بالولد على النعت المكروه ولولا ايمان سبقت لكان لي ولها شان ولانا اجمعنا ان الفاسق والاعمى من اهل اللعان ولا شهادة لهما **لنا** قوله تعالى ولم يكن لهم شهاد الا انفسهم فشهادة احدهم اربع شهادت بالله استثنى انفسهم من الشهادة وسمي قوله شهادته دل عليه قوله عليه السلام لاللعان بين اهل الكفر واهل الاسلام ولا بين العبد وامرته ولا بين الحر وامرته اذا كانت امته واما الحديث قلنا مائة يمينا وعندنا فيه معنى اليمين وهذا لا ينفي معنى الشهادة واما الفاسق والاعمى لهما شادة ولهذا ينقض النكاح بهما عندنا لانه قد لا تقبل شهادتهما في بعض المواضع لمعني اخرى ويثبت الفرقة باللعان من عنده قبل لعان الثاني قال اذا فرغ الزوج من كلمات اللعان تقع الفرقة قبل لعان المرأة وعندنا لا يقع ما لم يفرق القاضي بينهما بعد

فراغهما من اللعان **له** ان الفرقة بيد الزوج فيقع بكلامه ولعان المرأة بعد ذلك لدنك احدهما قال الله تعالى وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابُ ان تشهد اربع شهادت بالله الآية **لنا** ما روي عن النبي عليه السلام انه فرق بين هلال وامرته بعد اللعان ولان هذا امتناع عن الامساك بالمعروف فكان موجبه التسريح بالاحسان فيقوم القاضي مقام الزوج في التقريب والله اعلم **ويوجب اللعان نفى الجبل من قبل وصنع الجبل فاسمعه واعقل**

قال اذا نفى جبل امراته وقال وهو من الزنا يجب اللعان في الحال ويقطع النسب وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجد آخر قد منحه في باب ابي حنيفة رحمه الله ان النبي عليه السلام لا عن بين هلال وامرته وهي حاملة وأحق الولد بها واجواب ان هلالا كان صرح بقذفها بالزنا وذلك موجب اللعان وانما الكلام في مجرد نفى الجبل **لنا** لو شهد الزوج عليها بالزنا مع الثلاث لم تجز وقد روي

قال اذا شهد الزوج مع ثلاثة رجال علي زنا امراته في غير حالة القذف لا تقبل وعندنا تقبل **له** انها اُحْقِبَ العاديه بالزنا فيتهم الزوج في ذلك للغيظ **لنا** ان هذه شهادة على نفسه من وجه وهي من اصدق الشهادات وما ذكر من التهمة فهو على العكس لان الظاهر ان الانسان يسعي في ستر حال امراته فكان ابعد من التهمة والكذب **ه** **والولد العاقل في التفرق يحق أي الأبوين ينتقي**

الولد **ه** قال اذا وقعت الفرقة بين الزوجين وبينهما ولد عاقل يختار في المقام مع ايتما شا وعندنا لا يختار بل الام احق بالابن مالم يستغن وبالبنات ابنتي **له** ما روي ان النبي عليه السلام خير ولداني ذلك **لنا** ان الصغير لا يعرف الاصلح ولا النفع في حقه فلا يجوز تخيير وما روي من الحديث قلنا كان ذلك الصغير مخصوصا بدها الرسول عليه الصلاة والسلام فانه قال اللهم وفقه الصواب فاختار المقام عند الاب **ه**

وَالْخَلْعُ فَنَحْ وَعَلَى الذِّمَّةِ وَالْطِفْلَةُ أَحْدَادُ فِي الْمَبِيتَةِ

قال الخلع فسخ حي لو خالها ثلاثا لا تحرم حومة غليظة وعندنا هو تطليقة باينة **له** قول ابن عباس رضي الله عنه الخلع فسخ ولان الخلع في اللغة هو الانفصال وذلك بالفسخ من الاصل **لنا** قوله عليه السلام الخلع تطليقة باينة وكذا روي عن عمرو وعلي رضي الله عنهما ولان النكاح عقد لا يحتمل الفسخ لانه عقد ضروري لما عرف بخلاف خيار العلق وخيار البلوغ لانه امتناع عن التزام الملك انما الفسخ يقع ضرورة لما عرف قالوا الصبيحة وعلي الذميمة احداد في عدة الوفاة وعندنا لاحداد عليها **له** عموم قوله عليه السلام لا تحل لامرأة تؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر ان تحل علي ميت فوق ثلاثة ايام الاعلى زوجها اربعة اشهر وعشرا **لنا** ان هذا حق الشرع وهما غير مخاطبين بتحقيق الشرع واهما علم **ه** **وليس في البت حد اذا علم ولا من الفحل رضاع فاغلم** قال لاحداد علي المبتوتة وعندنا عليها احداد **له** ان النص ورد في عدة الوفاة **لنا** انها معلولة بعدة التاتف علي زوال نعمة الزوج وقد وجد هاهنا قال لا يثبت حرمة الرضاع من قبل الزوج وهو قول مالك وعندنا يثبت لعان الحرمة باللبن وهو منها لامن **لنا** قوله عليه السلام يثبت من الرضاع ما يثبت من النسب وقوله عليه السلام

لعائشة رضي الله عنها ليبلغ عليك أفعل فإنه عتق من الرضاع وكانت امرأة أخيه أرضعت عائشة رضي الله عنها
ولأن اللبن نزل بفعل الزوج وهو الوطى فكان له حظ منه في الحرمة كما له حظ في الحرمة منه بسبب الولادة والله
اعلم **كتاب العتاق** ومملكه ذارحم المحرم في غير الولاد ليس عتقا فأعرف
قال الشافعي رحمه الله من ملك ذارحم محرم منه غير الوالد بن والمولود بن لا يعتق عليه وعندنا يعتق له أنه ملك
معصوم فلا يزول إلا بالزلة وعتاقه كعتق كعتق الأعمام **لنا** قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرم منه فهو حر وفي رواية
عتق عليه ولأن هذه قرابة واجبة للوصل بالنسب وبذلك يلزم ما وجب حرمة المناكحة فيوجب العتق عند الملك
تحقيقا للوصل كترابة الولاد وفي عبيد أغتقوا ولم يسع **لنا** ثلث المال حكم بالقرع
قال مريض مرض الموت اعتق ثلاثة أغيب قيمتهم على السواء ولا مال له غيرهم ومات عتق واحد منهم وأقرع بينهم
من خرجت قرعته حكم بعتقه وعندنا يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى للموت في ثلثي قيمته **له** أن المستحق
للعتق ليس إلا الواحد لأن هذه وصية والوصية تنفذ من الثلث وهم كل ماله فكان الثلث أحدهم وهو منهم فيستخرج
بالقرعة لأن طريق مشروع روي أن النبي عليه السلام كان إذا سافر بين نسائه من خرجت قرعته سافر بها **لنا**
أنه أوقع العتق على الكل فلا يجوز حرمان البعض بل يجب التوزيع عليهم على السوية نسوية بين المستحقين بقدر المال
وأما الحديث قلنا الإقرار كان لتطبيب قلوبهم لا لبيان الاستحقاق لأنه لا حق لمن بعد مسافرة الزوج والله أعلم
ه لو قال أنت طالق وقد نوي به العتاق صح ذاك واستوي
قال إذا قال لامته أنت طالق أو أنت باين ونوي به العتق تعتق وعندنا لا تعتق له أنا أجمعنا على أنه لو قال
لامرأته أنت حرة ونوي به الطلاق يقع فكذلك إذا قال لامته أنت طالق وأجماع بينهما أن لكل واحد منهما لفظا موقفا
لإزالة نوع ملك فيستعمل أحدهما مكان الآخر وصار كقول ملك لي عليك ولا سبيل عليك **لنا** أنه نوي ما لا يجمله
لفظه لأن هذه اللفظة تنفي عن إزالة القيد ولا قيد في المحل لأن فيه ما ينفي في القيد وهو الرق لأن القيد هو المنافع
من الفعل مع القدرة عليه والرق ضعف وعجز فكان منافيًا للقدرة وإذا لم يثبت ما ينفي عنه اللفظ وهو زال القيد
فانتهت شي آخر لا ينفي عنه اللفظ خلاف الحقيقة وأنه لا يجوز بخلاف قوله لا ملك لي عليك لأنه ينفي عن زوال
الملك صريحاً **من ولدت من زوجها الذي عقد ثم اشتراها لم تصر أم ولد**
لو كانت العبد الصغير قد روجا بربيع الذي يدبر
قال إذا كاتب عبد له صغير لا يجوز وعندنا لا يجوز لأن الصبي من أهل التصرف عندنا خلافاً له وسندكم في
كتاب المأذون قال بيع المدبر المطلق بجور وعندنا لا يجوز **له** ما روي عن النبي عليه السلام أنه باع مدبراً له بثمان
مائة درهم ولأن هذا تعليق العتق بالشرط فلا يمنع البيع كسائر الشروط ولأن هذه وصية وسائر الوصايا غير
لزامة فكذلك هذا **لنا** ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال المدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث
وهو حر من الثلث والمعنى أن التدبير سبب الحرية في الحال لأنه لا يمكن جعله سبباً بعد الموت لأنه حال بطلان أهلية

التحرير وإبطال سبب الحرية لا يجوز ما لا يبيع إلا لزماناً ولا نه حق المدبر وما روي من الحديث معناه أنه
أجرة فان الاجارة نوع بيع أو كان ذلك في وقت كان يباع الحر كما روي أن النبي عليه السلام باع سرقاً في دينه

وباطل كتابة بلا أجل وفيه حتم حظه ربع البدل

قال لا يجوز كتابة الحالة وعندنا يجوز **له** أن الغرض المطلوب من الكتابة لا يحصل إلا بالآداء والآداء بالكسب وأنه لا
بدل له من مئة كما قلتم في باب السلم فإذا لم يشترط التأجيل لا يفيد عرضه فلا يجوز **لنا** أن النصوص مقتضية لجواز
الكتابة من الكتاب والسنة مطلقة من غير فصل ولأن بدل الكتابة ثمن كالثمن في البيع والقدرة على آداء الثمن
ليس بشرط لجواز العقد كالمفلس إذا اشترى شيئاً بالوف بل وهو القدرة يكفي وما هنا وهو القدرة ثابت بالاستقرار
وخو خلاص السلم لأن المسلم فيه مبيع والقدرة على تسليم المبيع حال وجوب تسليمه شرط قاله إذا كاتب عبد
على مال يحط ربع أو ثلث يصح ويلزم حط ما التزم وعندنا لا يلزم حط شيء منه **له** قوله تعالى وأتوم من مال الله الذي
أنكم وعن علي رضي الله عنه أنه قال معناه حطوا بعض بدل الكتابة **لنا** قوله عليه السلام إمام عبيد كوتب على مائة أو
فأدي الأعرس أو أقي فهو عبد ولأن الكتابة قد صح بهذا البدل فلا يلزم حطه لأنه لا معنى لإيجابه للحط وأما الآية
قلناه أعطوهم من زكاة أموالكم والله أعلم **وموت من كوتب فتح العقد يموت عن ماله أو فقده**
قاله المكاتب إذا مات عن وفاء قال زيد بن ثابت رضي الله عنه مات عبد أو المال كله للمولى وهو قول الشافعي
وقال علي وابن مسعود رضي الله عنهما يودي كتابته وحكم بحريته وهو من ماله **له** أن فائدة بقا الكتابة العتق
وتعذر إثبات العتق بعد الموت لأنه ميت وتعذر إثباتها قبل الموت لأنه قبل الآداء ولأنه لا بد أن يثبت عند الآداء
ثم يستند وتعذر إثباته عند الآداء **لنا** أنا أجمعنا على بقا عقد الكتابة بعد موت المولى كاجته إلى العتق
فيبقى بعد موت المكاتب أيضاً كاجته إلى العتق وقوله تعذر إثباته بعد الموت وقبله قلنا لا بل كل ذلك ممكن
بعد الموت أما بعد الموت بأن يقدح حياً فيثبت العتق ويظهر في حق الأكساب والأولاد وقبل الموت العتق يثبت
بشرط أن يوجد الآداء بعد الموت فإذا الذي يثبت أن العتق كان ثابتاً **ولا تراث بالموالات ولاه**
عتق بها وباطل هذا الولاء قال ولا المولاة ليس بشي فلا يورث به ولا يعقل به وعندنا هو مشروع
ويورث به ويعقل ويرث الأعلى من الأسفل ولا يرث الأسفل من الأعلى **له** أن سبب الإرث في الشرع إما الغرض أو
التعصيب كما نطق به النصوص وهذا ليس من أحدهما في شي ولهذا لا يرث ذوي الأرحام عند **لنا** قوله تعالى بالذين
عاقبت إيمانكم فأتوهم نصيبهم وروي تميم الداري عن النبي عليه السلام أنه قال في الرجل الذي أسلم على يدي تميم
وولاه وهو أخوك ومولاه تعقل عنه وترث **كتاب الأيمان**

إن الغوس من يمين العتق والغوما قال بغير عمد

قال الشافعي رحمه الله اليمين الغموس توجب الكفارة وعندنا لا توجب **له** قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم
ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم أثبت المواخذه في يمين مكسوبة بالقلب وهي المقصودة ومن ذلك وفستو

المواخنة في آية أخرى بالكفارة لقوله تعالى ولكن يواخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارتها الآية دل عليه قوله تعالى ذلك كفارة إيمانكم وهذه من الإيمان **لنا** ان هذه جناية مكفرة بالتوبة بالنصوص العامة فلا يجب الاعتناق موجبا لها كالاشراك بالله تعالى ولانه محظور محض كالشرك والزنا وعقوق الوالدين وقد ورد الوعيد فيه قال الله تعالى ان الذين يشتركون بهدي الله ويماثلونهم مثاقيلها وعينهم وتماهم عرف في طريقة الخلاف قال لا كفارة على المكروه والحاطي وعندنا عليه الكفارة **له** قوله تعالى لا يواخذكم الله باللغو في إيمانكم ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم اي قصدت قلوبكم وهذه غير مقصودة فكان لغوا **لنا** ان هذه يمين حقيقة فيتعلق بها الكفارة واما يمين اللغو فهو ان يرك شخصاً يظنه زيدا فيحلف عليه فاذا هو عمرو ونحو ذلك وهذا مذهب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وهذا لان اللغو ما يلغي اي يبطل ولا يعتبر وذلك ما قلنا والله اعلم **وجايز تكفيره بالماء** **من قبل أن تحنث في الماء** قال التكفير بالماء قبل الحنث جايز وعندنا لا يجوز **له** قوله عليه السلام من حلف على يمين فزاي غير ما خير منها فليكفر بيمينه ثم ليأت بالذي هو خير ولا نه ادي الواجب بعد وجوب سببه وهو اليمين فيجوز كتجمل الزكاة والتكفير بعد الحنث قبل الموت ودلالة انه سبب اصنافها الى اليمين وتكثيرها بتكرار اليمين وغير ذلك **لنا** ان الاعتناق الواقع قبل الحنث لم يقع تكفيراً فلا يفيد في اسقاط الامر الوارد بالتكفير بعد الحنث كالتكفير قبل اليمين وبيان انه لم يقع تكفيراً لان الكفارة شرعت لدفع اللغو ولا ذنب قبل الحنث وقد عرف تمامه في الخلافات والله اعلم **وقوله ان غاب فهو كافر** **ليس يميناً والدليل ظاهر** قال ولو قال ان فعلت كذا فهو كافر او هودي او نصراني او قال بري من الله فهذا ليس بيمين وعندنا هو يمين **له** انه حلف بغير الله تعالى فلا ينعقد **لنا** قوله عليه السلام من حلف ما يهودية او نصرانية فهو يمين رواه ابن عباس رضي الله عنهما ولا نه ابلغ في الايجاب من تحريم الحلال وذلك يمين وهو في معنى اليمين بالله فكذا هذا **وان يعلق نذره بما عرفه ان لا يريد كونه فهو حلف** قال اذا قال ان فعلت كذا افعلني حجة او صوم سنة فهو يمين ان حنث فيها فعليه الكفارة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه اخذ بها في اخر عمره وفي ظاهر الرواية اذا حنث فعليه ما ساء **له** قوله عليه السلام النذر يمين وكفارتها كفارة يمين ولا نه في معنى اليمين بالله تعالى لانه قصد به نفي ما نفاه لو اثبات ما اثبته وجه ظاهر الرواية قوله تعالى او فوا بالعقود ولان المعلق بالشرط كالملفوظ به لذي الشرط فصار كانه قال لدي ذلك على حجة او صوم سنة وذا لا يرتفع بالكفارة فكذا هذا **والوضع في الواجد في الأتار** **يجزي عن الواجد التماس** قال اذا اطعم مسكينا واحدا عشر ايام واعطاه كل يوم نصف صاع لا يجوز الاغن واحد وهو قول زهر وعندنا يجوز عن الكل استحصانا **له** ان المشروع اطعام عشر مساكين وهذا مسكين واحد **لنا** ان المقصود سد عشر جوعات وقد وجد **والشرط في اطعامه الايتام** **وليس بالاباحة الكفا** قال لا يجوز اطعام المساكين عن كفارة اليمين الا التملك وعندنا يجوز

الاباحة ايضا **له** انه حق مالي فلا يتادي الا بالتملك كالزكاة **لنا** ان المذكور في الآية الاطعام وذلك يقع على الاباحة كما في قوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم وذلك اباحة فكذا هذا **ثم اعني بالفقر فيه والغنا** **وقت وقوع الحنث لا وقت الاداء** قال علي الواجد التكفير بالماء وعلى العاجز التكفير بالصوم والمعتبر في ذلك حالة الوجوب عند وعندنا حالة الاداء **له** ان الاداء واجب فيعتبر فيه حالة الوجوب كالعبد اذا نذر ثم اعتق اقيم عليه حد العبد **لنا** ان هذا بدل ومبدل فيعتبر فيها حالة الاداء كالنحو مع التمسك بخلاف ما ذكر لان حد العبد ليس بيد من حد الاحرار **والعتق في اعتقه عن تكفيري** **بلا لاف عن معتقه المأمور** قال ومسألة اعتق عبدك عني على الف درهم قوله فيها مثل قول ذفر رحمه الله وقد مر في باب **ومعتق الكافر والمكاتب** **اني احنث غير مسقط للواجب** قال اذا اعتق مربية كافرة عن كفارة يمينه او ظهاره لا يجزيه وعندنا يجزيه **له** ان الكفارة حق الله تعالى فلا يصرف الى عدو الله تعالى كالزكاة وكما في كفارة القتل **لنا** ان الواجب عليه تحرير مربية مطلقة بالنقض وقداي به بخلاف كفارة القتل لانها مقيدة بقيد الايمان نصاً على ما عرف قال اذا اعتق المكاتب عن كفارة يمينه لا يجزيه وعندنا يجزيه ما لم يؤد شيئا من البدل **له** ان المكاتب يستحق العتق بجمعة الكتابة وصار حراً من وجه فصار كالمعتق وام الولد **لنا** ان الكتابة امان يكون مانعة من التكفير او لم تكن مانعة فان كان الثاني يقع تكفيرا وان كان الاول يفسخ الكتابة مقتضاه سابقاً عليه ويقع تكفير الماعرف ولو بواؤه في شرا الاقارب **فذلك ايضا عنه غير نايك** قال اذا اشترى اباه ناء عن كفارة يمينه او ظهاره لا يجزيه وعندنا يجزيه **لنا** انه استحق عليه العتق عند دخوله في ملكه بجمعة القرابة فيقع العتق عن تلك الجمعة لاعن كفارة كما اذا اشترى المحلوف عليه بعتقه ناء عن كفارة **لنا** ان الواجب عليه الاعتناق وقد وجد لقوله عليه السلام لن يجزيه ولد والد الا ان يجرد مملوكا فيشترى به فيعتقه اخبر انه يعتقه عقيب الشراء ولو لم يجعل نفس الشراء اعتاقاً لما تقصروا الاعتناق بعد فصار نفس الشراء اعتاقاً كما في قوله اطعمه فاشبعه سقاه فاشراه وتعرف تمامه في طريقة الخلاف **وفي يمين الكافر الكفارة ودأره بالملك لا الإجارة** قال يمين الكافر بالله تعالى صحيحة واذا حنث فعليه الكفارة بالماء كظهار الذي وعندنا غير صحيحة وقد مر في الطلاق قال اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل داراً في بيع باجارة او اعاره لا يحنث وعندنا يحنث **له** ان حقيقة الملك مراد بهن اليمين حتى لو دخل داراً يملكها يحنث فلا يبقى المجاز مراد **لنا** ان اليمين عقدت على المضاف اليه والدار قد يضاف اليه حكم الملك وقد يضاف حكم السكنى فيقتضى ولها جميعاً دل عليه ان النبي عليه السلام تركها في فاجبه فقال لمن هذا فقال رافع بن خديج يا رسول الله استأجرتها اضاف الى نفسه ولم ينكر عليه النبي عليه السلام وليس هذا من باب المجاز بل هو يتناول ما يضاف اليه وذلك لكل شامل لكن حلف لا ينعقد قدمه في دار فلان يتناول

الدخول بأي طريق كان كذا **هـ** **أَكْبَابُ الْخُدُودِ النَّفْيُ فِي الْبَكْرَةِ مَعَ الْجَلْدِ يَجِبُ**
وَالْعَقْرُ فِي الْكَرْهِ مَعَ الْحَدِّ يَجِبُ قال الشافعي رحمه الله غير المحصن إذا زني وهو حر جلد مائة
والعبد خمسين ويبنى سنة وعندنا النفي غير مشروع **هـ** قوله عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب
عام وفي حديث العسيف علي ابنك جلد مائة وتغريب عام وعن خلف الراشدين البكر جلد مائة والزناة وغربوا
ولأنه مقدم للزنا فيصلح حدًا كما جلد **لنا** قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الله تعالى
جعل الجلد جزاء للزنا لأنه ذكر بحرف الجزاء وهو الفاء والجزاء هو الكافي فينبغي وجوب شيء آخر وقد عرف في طريقة
الخلافة وأما الحديث فهي من الأخبار لا يحد فلا يجوز إيجاب الحد بها للشبهة وأما في الخلاف الزناة كان بطريق
السياسة كيف وإن علقنا رضي الله عنه خالفهم فإنه نفي واحدًا فالتحقق بالزوم وأردت فرجع عن ذلك وقال كفي
بالنفي فتنة قال المطاوع إذا زني مكرهية حد الرجل دويضا وعليه العقر وعندنا لا عقرب عليه **له** أنه وجد
الزنا واستيفاء منافع البضع بغير رضا المرأة فيشترط على كل واحد منهما موجب **لنا** أن منافع البضع في هذه
الحالة تقوم حقًا للشرع فلا يجب الضمان حقًا لها وهو نظير القطع مع الضمان وقد عرف تمامه في طريقة
الخلاف **هـ** **وَيَرْجَمُ الذَّيْئِيُّ أَيْضًا فِي الزَّانَاةِ وَهُوَ مَعَ الْكَفْرِ يَكُونُ حُصْنًا**
قال الإسلام ليس بشرط لاحصان الرجم وعندنا هو شرط **له** ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي عليه السلام
رجم يهوديتين زنيا والمعنى أن البكر الكافر يساوي البكر المسلم في حق تكميل الجلد فالثيب الكافر يساوي الثيب
المسلم أيضًا **لنا** أن زنا الثيب الكافر لا يساوي زنا الثيب المسلم في كونه جناية من حيث هو وضع الكفران في
موضع الشكر أعني به الشكر على نعمة الإسلام فلا يساويه في الرجم وأما حديث ابن عمر روي أن النبي عليه السلام رجمها
بحكم شريعتهم ثم نسخ ذلك وأما تكميل الجلد في حق البكر فلان الشرع اكتفى بذلك القدر في حق الجلد والرجم فوقه في
حق العقوبة فلا يكفي الإكمال الجناية ولو أطاعت في الزنا مجنونًا **هـ** **عَاقِلَةٌ حَدَّتْ بِهِ بَقِيَّةً**
قال العاقلة البالغة إذا مكنت صبيًا أو مجنونًا ففعل بها يجب عليها الحد وهو قول زفر وعندنا لا يجب **له** أنها
زانية لأن الزنا قضاء شهوة الفرج بماسة ظاهر فرجه باطن فرجها وقد وجد دخلت تحت قوله تعالى الزانية
والزاني الآية وامتناع وجوب الحد على الرجل لا يوجب الامتناع على المرأة كالعاقلة البالغ إذا زني بصبيته أو مجنونة
لنا أن التمكن من فعل الصبي والمجنون لا يساوي التمكن من فعل العاقل البالغ في كونه جناية وقبحا لأن ذلك
سبب أو شرط لفعل هو زنا وهو حرام حرمة توجب الامتناع عنه وليست في الأثم والعقاب به وهذا ليس بهذه الصفة
لأن فعل الصبي والمجنون لا يوصف بهذه الصفات فلا يساويه في الموجب وقوله أنه زنا قلنا لا نسلم أن الزنا يتصور
منها حقيقة والله تعالى بماها زانية **هـ** **أَجْلَدُ فِي الْأَظْهَرِ لِأَكْلِ الْبَدَنِ إِلَّا الْفَرْجَ وَالْوُجُوهَ فَأَعْلَى**
قال لا يضرب جلدات الحد الأعلى الظهر وعندنا يفرق على البدن **له** قوله عليه السلام لعل ابن أمية شهودك
أو جلد ظهرك **لنا** أنه أمر جلد الزاني مطلقا وهوام للحد وحديث هلال ليس فيه الجلد على غير الظهر والله أعلم

هـ **وَمَنْ أَقْرَمَرَّةً بِهِ تَحَدُّ بِلاَ اسْتِزْاطٍ أَرْبَعٌ مِنَ الْعَدَدِ**

قال الزنا الموجب الحد يظهر بالاقترار مرة واحدة وعندنا يشترط الاقرار أربع مرات في أربع مجالس فإذا أقر
أربع مرات يستغنى عن الزنا فإذا اقر مرة واحدة قوله عليه السلام في حديث عسيف أعديا أنيس على امرأة هذا
فان اعترفت فالجرها ولم يشترط العدد ولا أن العدد ليس بشرط في الاقرار في موضع ما فكذا هذا والجامع أن تكرار الاقرار
لا يوجب زيادة الصدق **لنا** حديث ما عر رضي الله عنه أن رسول الله عليه السلام أقرأ قامة الحد عنه إلى الاقرار
أربع مرات في أربع جهات ولو ظهر الاقرار مرة كان هذا تائيدا للخبر الواجب ولا يظن تأييد النبي عليه السلام ذلك وأما حديث
عسيف قلنا ذلك يصرف إلى الاعتراف المهود في هذا الباب وهو ما ذكرنا **هـ**

هـ **وَالْمَوْلَى أَنْ يَقْمُوا فِي الزَّانَا وَخَوْفُ حَدِّ الْعَبْدِ وَالْإِمَاةِ**

قال للمولى إقامة الحد على ماله كما بالاقترار بالزنا وعندنا ليس له ذلك **له** قوله عليه السلام أقيموا الحد على ما ملكت
إيمانكم وقوله عليه السلام إذا زنت امرأة أحدكم فليجلدها ولأنه صيانة ملكه فملكه كالنحو ولأنه من باب الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر فملكه إلا أنه لا يفرض على الجانب الآخر لأنه يودي إلى التزام فيفرض على المولى لأنه لا يودي
إلى ذلك **لنا** أن الحد حق الله تعالى لأنه شرع لا عدم القباح وهو حق الله تعالى ولأنه يوجب الإهانة بالجناية على خالص
حق الله وهو الزنا فكان موجبه حق الله تعالى ولأنه منصف بالزني وهذا أية كونه حق الله تعالى لأن حقوق العباد يستوي
فيها الحر والعبد وإذا كان حق الله تعالى لا يملك المولى إقامته لأنه اجنبي من حقوق الله وأما الحديث محمول على التسليم
بدليل ما روي وقوله بأنه أصل ملكه وهو من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قلنا كل ذلك يحصل بالمرافعة إلى الإمام
والتسليم للإقامة **هـ** **وَالرَّاجِعُونَ بَعْدَ رَجْمِ الرَّجُلِ أَوْ الْقِصَاصُ يَنْتَقِلُونَ فَأَعْلَى**
قال أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجم ثم رجع واحد منهم يقتل وعندنا لا يقتل لكن يغرم ربع الدية وهو نظير
شهود القصاص إذا جاز المشهود بقتله جاز على ما ذكر في الديات أن شاء الله تعالى **هـ**

هـ **وَجَائِزٌ أَنْ يَشْهَدَ وَاسْتَفْرَقَهُ وَقَدْ فُؤُنَ شَاهِدُهُ الْفُسْقَةُ**

قال شهود الزنا إذا جازوا متفرقين تقبل شهادتهم وعندنا لا تقبل ويحدون حد القذف **له** أن قول كل واحد
منهم شهادة فلا تقف على احصاء غير لأنه لا يمكنه ذلك **لنا** قول عمر رضي الله عنه لو جاءوا مثل ربيعة ومضر فزاد
حد ذنوبهم لأن قول الواحد قبل قول غيره فرادي وقع قد فؤا وكذا الثاني والثالث فلا ينقلب شهادة ولو جاءوا
معًا ولكن شهد واحد بعد واحد متفرقين يقبل لأنه لا يمكن الشهادة جملة قال لو شهد أربعة فشقوا على الزنا حدوا
وعندنا لا يحدون لأن الفاسق له شهادة عندنا خلافا له وقد مر في النكاح والله أعلم **هـ**

هـ **وَمَنْ رَمَى جَمَاعَةً بِوَاحِدَةٍ حَدٌّ لِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حَدِّ**

هـ **وَالْقَذْفُ تَجْرِي الْإِرْثُ فِي ذَا الْحَدِّ وَالْعَفْوُ أَيْضًا فَيُحَقُّ الْعَبْدُ**

قال من قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف امرأة أو زني مرارا أو شرب مرارا يحد لكل واحد منهم وعندنا

يكتفي بحد واحد فقد القذف عند لا يجري فيه التدخل ولا يجري الارث فيه ولا يسقط بالاسقاط وعفو المقدور
وهذه المسائل على اصل وهو ان المغلب في حد القذف حق الشرع عندنا وعند حق العبد ان القذف جناية على
حق العبد لانه يهتك عزه وعرضه فكل من وجبه حقه ايضا دل عليه انه لا يسقط بالتقادم وبقيمه القاضي
بعلمه ولا يصح الرجوع عنه بعد الاقرار وحق العبد لا يجري فيه التدخل ولا يجري فيه العفو والارث **لنا** ان المغلب
فيه حق الشرع لما مر من وجهين في مسألة المولي هل ملك اقامة الحد على مملوكه والوجه الثالث وهو ان سببه القذف
والقذف جناية من حيث هو اشاعة الفاحشة لانها حرام بالنصوص ومن حيث هو هتك حرمة العرض فمن حيث
انه اشاعة الفاحشة جناية على خالص حق الله تعالى لانه حرام حق الله تعالى على سبيل الخلوص ولهذا لا يسقط حرمة باسقاط
العبد ومن حيث انه هتك حرمة العرض جناية على حق الله تعالى وعلى حق العبد لان العرض والنفس حق الله تعالى وحق
العبد لان الله تعالى يحق محترما في النفوس فكان جناية على حق الله تعالى من وجهين وعلى حق العبد من وجه واحد فكان
المغلب في موجه حق الشرع واذا كان المغلب فيه حق الشرع تجري فيه التدخل ولا يجري فيه الارث والعفو
ولا يسقط باسقاط المقدور لان هذه احكام حقوق العباد والمغلوب والمرجوع يلحق بالعدم وما ذكر من الاحكام
لا يوجب تغليب حق العبد فيه وقد عرف في طريقة الخلاف **وليشهد المحدث في القذف اذا ه**
ما تاب والقاضي به بمضي القضاء قال المحدث في القذف اذا تاب ثم شهد تقبل شهادته عنده وعندنا
لا تقبل **له** قوله تعالى الا الذين تابوا اعقبهم الامر برقة الشهادة وحكم المستثنى خلاف حكم المستثنى منه **لنا** قوله
تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابد اذكر بلفظ التابيد فيتايد والتردد والاستثناء مصروف الى ما يليه وهو قوله تعالى
واولئك هم الفاسقون والله اعلم **واذ يبعون كل حد الشرب وشارب الذردي اهل الضرب**
قال حد الشرب اربعون سوطا وعندنا ثمانون سوطا **له** ما روي ان عثمان رضي الله عنه امر عليا باقامة حد
الشرب على الوليد بن عتبة فقال علي رضي الله عنه الحسن اقم عليه الحد فاخذ السوط وجلده وعلي رضي الله عنه
بعد فلما بلغ اربعين فقال حسبك جلد رسول الله عليه السلام اربعين وجلده ابو بكر رضي الله عنه اربعين **لنا**
ما روي ابو سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ضرب رجلا في الخمر بنعلين اربعين وكل نعل سوطا
فكان ثمانين وروي انس رضي الله عنه عن النبي عليه السلام اتي برجل شرب الخمر فضر به بجريدتين نحو من اربعين
ثم صنع ابو بكر رضي الله عنه مثل ذلك فلما كان زمن عمر رضي الله عنه استشار في ذلك فجعلوه ثمانين وقال علي
رضي الله عنه من شرب سكر ومن سكر هذي ومن هذي افترى وحد المفتري ثمانون واقاما رواه كان بنعلين او
جريدتين فكان ثمانين حقيقة واربعين صورا **له** ومن شرب دردي الخمر حد قال اصحابنا رحمهم الله
لا يجزئ يسكر **له** انه شرب اجزاء الخمر **لنا** ان الغالب فيه الغير فتعلق الحد بالسكر لا بنفس الشرب والله
اعلم **والخمر جازي تخليلها والمسكرات لترنج قليلها**
قال تخليل الخمر حرام وعندنا مباح والحد المقتض منه حرام وعندنا هو حلال **له** ان النبي عليه السلام امر ابا

غيره

طلحة با راقعة خمر الينامي ولم ياذن له في التخليل ولانه اقتران بالخمر فكان حراما **لنا** قوله عليه السلام انما
اهاب دبع فقد طهر كما خمر اذا تخلل فجل ولانه اصلاح لعين فاسد ويصير به داخل في جنس الطيبات فكان حلالا
كدخ الخمر وما روي منسوخ بما روي لانه كان في الابتداء قال المثلث والنيذ قليله حرام عند محمد والشافعية
رحمهما الله علي ما ذكر في كتاب الاشربة ويحد من قليلها عندنا وعندنا لا يجزئ ما لم يسكر **له** انه كما خمر **لنا** انه ما
دون السكر غير حرام عندنا وعند محمد حرام لكن فيه شبهة الاختلاف علي ما ذكر في كتاب الاشربة ه
كتاب السرقة وسارق المصحف في الثمار يقطع والزنج من الدينار
قال الشافعية رحمه الله يقطع سارق المصحف وعندنا لا يقطع وقد مر في باب ابي يوسف رحمه الله قال ويقطع
سارق ما يشترع اليه الفساد كالاطعمة والثمار والرطبة وعندنا لا يقطع **له** قوله عليه السلام لا قطع في ثمرة ولا
كثير الا ما اواه الجربين ولانه سرق ما لا يحترق **لنا** قوله عليه السلام لا قطع في الطعام ولانه يقلل رغبة الناس
فيه فلا حاجة الى الزجر عن اخذ ما روي قلنا انهم كانوا يؤوون اليابس منه وذلك مما يبيح قال يقطع سارق
ربع دينار خالص او ثلاثة دراهم نقرة خالصة وعندنا لا يقطع فيما دون عشرة دراهم نقرة ولا يحد ربان
عندنا فيقوم بما قلنا **له** ان النبي عليه السلام قطع سارقا في ربع دينار وروي في ثلاثة دراهم وروي في ثمن بجن وهو
مقدربا قلنا ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي عليه السلام انه قال لا تقطع اليد الا في ثمن الجن
وهو عشرة دراهم وروي انه لم يقطع يد علي عهد رسول الله عليه السلام الا في عشرة دراهم وما روي منسوخ
بما روي **ه** وقاطع الطريق بالنهار بين السوادين وفي الامصار
قال قطع الطريق يتحقق بالنهار في المصر والسواد وعندنا لا يتحقق والواجب به التعزير بدون حد قطع
الطريق **له** انه وجد حقيقة كما وجد في المفارقة **لنا** ان قطع الطريق ما ينقطع به الطريق ولا يوجد في
الامصار والعري لان اهلها يدعون ذلك **ه** وسارق من زوجة ومحرمه
ه والقطع غير مسقط لمخرمه قال السارق من بيت زوجته وذوي الارحام المحارم يقطع وعندنا
لا يقطع **له** انه وجد سرقة مال الغير من حرز كما مل **لنا** ان بينهم مخالطة ومباينة فكانت شبهة الاذن بالدخول
في بيته فلما فاشبه السرقة من المسجد والحمام قال القطع مع الضمان مجتمعان حكما للسرقة الواحدة وعندنا لا
تجتمعان **له** انه وجد اطلاق مال مملوك للغير بغير اذنه فيضمن كالغصب **لنا** ما روي عبد الرحمن بن العوف
عن النبي عليه السلام انه قال لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه ولان المال عند السرقة خرج من ان يكون مستقفا
به شرعا فصار بمنزلة الميتة والدم لانه لو لم يكن كذلك لما وجب القطع لانه تمكن فيه شبهة الاباحة في حق
السارق والحد وتندري بالشبهات واحذر ما له حاله لا يوجب القطع لما عرف ه
ه والمملك بعد الحكم بالقطع اذا صار له لم يسقط القطع **له**
قال السارق اذا ملك المسروق قبل القطع تقطع يده وعندنا لا يقطع **له** ان بالهبة لم يبين انه لم يسرق مملك

الغير لما انه ملك السرور قبل تمام الحجّة لان البيعة في باب الحدود تقصير حجة عند الاستيفاء لانها جعلت حجة
ضرورية ولا ضرورية الي جعلها حجة قبل الاستيفاء لان المستوفي هو الامام ويمكنه الاستيفاء لجعله حجة قبل
الاستيفاء بخلاف ما يراه الحق لان المستوفي عين فصار كما لو ملكه قبل القضاء وقامه عرف في المختلف
وَيَقْطَعُ الْأَطْرَافُ بِالْمَرَاتِ ۝ وَسَرَقَ عَيْنٌ وَاحِدٌ كَرَاتٍ ۝

قال السارق يؤتي علي أطرافه الأربعة بالسرقه أربع مرات وعندنا إذا سرق مرة تقطع يده اليمنى وإذا سرق
ثانياً يقطع به رجله اليسرى ثم لا يقطع بعد ذلك **له** قوله عليه السلام من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه
فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولانه تكرر الموجب فيتكرر الموجب **لنا** ما روي عن علي رضي الله عنه في السارق
تقطع يده اليمنى فان عاد قطعت رجله اليسرى فان عاد استودعته السجن لاني استحيي ان لا ادع له يد اياكل بها
ورجلًا يمشي عليها ولان القطع في المرة الثالثة آلاف النفس من وجه لانه تغويت منفعة البطش اصلاً وهو غير
مشروع اصلاً اماً لانه يحل بالزجر وفيه شبهة القتل وقد عرف تمامه في المختلف وما رواه بحول علي السيار
الايري انه قال في المرة الخامسة فان عاد فاقطعوه والقتل لا يشرع حداً قال اذا سرق عينا فقطع فيها ثم رده
العين ثم سرقه ثانياً يقطع قيساً وعندنا لا يقطع استحساناً **له** انه سرق نصاباً محزناً فصار كما لو سرقه
غيره او هو من غيره **لنا** ان القطع اوجب سقوط العصمة في هذا المال في حقه واثراً للقطع قائم فكان شبهة سقوط
العصمة قائمة بخلاف ما اذا سرقه غيره لانه لا شبهة في حقه وبخلاف ما اذا سرق من غيره لان بيد الملك
يوجب بيد العصمة وكل من يسرق من مستودع **؛** ونحوه وخاصاً لم يقطع **هـ**

قال لا يظهر السرقة محصورة المودع ومن يمثل حاله لا في حق القطع ولا في حق الاخذ وبيننا وبين من خلاف
 من وجه آخر وقد مر في باب **له** انه نايب في الحفظ لا في غير وهذا لا يجعل خصماً اذا ادعاه غير **لنا** انه خصم
 في اعادة يد الحفظ على ما عرفت في طريقة الخلاف **كتاب السير**

وَدَارُ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالْإِسْلَامِ ۖ وَاحِدَةٌ فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ ۖ

فَمِنْهُ لَا فَرْقَةَ لِلزَّوْجَيْنِ. تَحْدُثُ مِنْ تَبَايُنِ الدَّائِمِينَ

قال الشافعي رحمه الله لا تنق الفرقة بين الزوجين بتباين الدارين وعندنا يقع وقد مر في كتاب النكاح

وَمِنْهُ لَيْسَتْ رِجْلَةُ الْمُرْتَدِّ إِلَيْهِمْ مَكُوتِهِ وَالْفَقْدُ

فِي إِزْتِهٍ وَعَيْنِ أَمْرٍ وَلَيْسَ ۖ وَدَيْنُهُ دَائِي الْفَسَاحِ عُقْدَةٌ ۖ

قال المرتد اذا الحرب بدا يحبل ذللكوته حتى لا يورث ماله ولا يعتق امهات اولاده ولا تحل ديونه
الموجلة ولا تنسخ اجاراته وعندنا يجعل كوته وتثبت هذه الاحكام **له** قوله عليه السلام لا يرث المسلم من الكافر
ولانه في حقيقة الامر حكم الموت **لنا** اجماع الصحابة رضي الله عنهم فانهم قسموا اموال المرتدين على ورثتهم فلان
القاضي متى قضى لمحاقه بدا الحرب صار كالمرتد لانه لا يعود ظاهراً وبالموت يصير ماله لورثته المسلمين الا يرى

از علی

ان علياً رضي الله عنه قتل مرتدًا او قسم ميرواذه بين ورثته المسلمين واما الحديث الذي قلنا نحن نوثقه المسلم من المسلم لامن انكافونا جعلنا ردة كونه **وَمِنْهُ لَا عِصْمَةَ لِلْأَقْوَامِ بِالْأَدَارِ لَكِنْ هِيَ بِالْإِسْلَامِ** قال الحربي اذا اسلم في دار الحرب ولم يخرج اليها فقتله مسلم عدوا او خطايا حية وعندنا لا يجب الا الكفارة في الخطا **له** انه وجد العاصم وهو الاسلام لقوله عليه السلام فاذا قالوا هاعصموا مني دماءهم واموالهم لنا قوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فتحرير رقبته مومنة ودية مسئلة الي اهلها الي قوله فان كان من قوم عدو لكم وهو مومن فتحرير رقبته اوجب الدية والكفارة بقتل المومن المطلق والكفارة دون الدية يقتل مومن من قوم عدو لنا وهذا من قوم عدو لنا وقد عرف في المختلف واما الحديث فالمراد منه العصمة المؤتممة بدليل ما ذكرنا قال المسلم اذا دنا في دار الحرب يجب عليه الحد وعندنا لا يجب **له** انه وجد الزنا فيجب الحد بالنظر لنا ان الوجوب للاستيفار وليس ثمة احد يستوفي ولا ولاية لامنا علي تلك الدار ليقم الحد واذا خرج وثبت عليه الولاية لا يقيم لانه حين وجد لم يقع موجبا **وَمِنْهُ لَا يَبْعَثُ فِي دُخُولِ الدَّرَبِ** ذا فرس ان مات قبل الحرب **له**

قال الغاري اذا جاءوا الدرب فارسان ثم نفق فرسه وقالوا ما جلا استحق ستم الرحالة وعندنا يستحق ستم الغاري

له ان سبب الاسحقاق هو القتال والاستيلاء وقد وجد وهو راجل في ساحة "سهم الرحالة" كما اذاباء وسيد

وقاتل راجلاً لما ان سبب الاستحقاق وجد وهو فارس لان الحكم غير متعلق بحقيقة القتال لانه يتعدى اليه

عليه فيمعلق الحكم به وقد عرف في طريقة الخلاف خلاف ما اذا باع فرسه لانه تبين ان غرضه التجارة لا القتال فارسا

وَمِنْهُ كَانَتْ قِسْمَةُ الْغَيْمَةِ ۖ فِي ذٰلِكَ اٰيَةٌ لِّمُسْتَقِيمٍ ۝

وَإِذْ مَلَكُوا فَلَمْ يُشَارِكُوهُمْ مَدَدَهُ وَيَتَّبِعُ الْإِرْثَ وَالْإِرْثُ الْوَلَدُ

قال الغنائم تملك بالاستيلاء في دار الحرب وعندنا لا يملك ما لم تحوز به دار الاسلام وبنيي علي هذا ما سأل منها ان

شقة الغنائم في دار الحرب تجوز عند وعندنا لا تجوز ومنها انه لو مات واحد من الغنائم في دار الحرب يورث

نصيبه كما لو مات بعد الاحراز بالاسلام وعندنا لا يورث **ومنها** ان واحدا منهم لو وطئ جارية من المغنم فولدت

ولذا فادعاه ثبت نسبه منه وتقريراً ولم وعندنا لا يثبت ويحب العقر ولا يجب الجور لو سبب الملك

وتقسم الجارية والولد والعقربين الغانين **له** ما روي عن النبي عليه السلام انه قسم غنائم خيبر بخيبر وغنائم اوطاس

باوطاس وغنائم بني المصطلق بديارهم ولولم يثبت الملك لما قسم ولان سبب الملك قد وجد وهو القهر والاستيلاء

لنا ان سبب الملك هو الاستيلاء التام ولم يوجد ونفي بالاستيلاء التام القدرة على الانتفاع في الحال والا ففاد

الي الزمان الثاني ليتمكن به من دفع الحاجة المتهلكة والدليل على ان هذا شرط ان الاصل في الاموال هو الاباحة

وهذا ينبغي الملك لا انا عدلنا عن قضيتي الدليل في موضع وجد ما ذكرنا وهذا لم يوجد لان الكفار يتكلمون من الاستدلال

واما الاحاديث قلنا قم بعد ما صارت هذه المواضع دار الاسلام والله اعلم ولا يصير ما لنا بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحق
المحيط وهو
هو محيطه
لأنه لا يحيط
بما هو خارج
الخط الحرفي
من الخط الحرفي

لم يملكوها وعندنا ملكوها **له** حديث عصباء ناقة رسول الله عليه السلام ان الكفار ساقوها مع المسلمين
وفهم امرأة فانتهرت الفرصة وركبتها وندوت ان تحرها ان سلت من الكفار فلما بلغت رسول الله
عليه السلام وقفت القصة قال لا بد فيها لا يملكه ابن آدم ولو ملك الكفار لم يملك في منهم ولان هذا ما لم يعصو
حقا للمسلم فلا يملك بالاستيلاء كرقبة للمسلم **لنا** ان استيلاء الكفار على مال المسلم بعد الاحراز بدار الحرب استيلاء
على مال مباح باطلا اصلية لان الاصل في الاموال الاباحة وانما ثبتت العممة حقا للمسلم لتمكنه من الانتفاع
وقد فات التمكّن من الانتفاع في دار الحرب والاستيلاء على المباح سبب الملك كالصيد وغيره وقد عرف في المختلف
وحديث عصباء ناقة رسول الله عليه السلام قلنا انهم لم يحرزوها بدار الحرب والملك موقوف عليه

وَيُحْمَسُ الْمَأْخُذُ مِنْهُمْ خَفِيَةً ۖ وَاحْوَلُ شَرْطُ لَوْ جُوبِ اجْزِيَةٌ ۖ

قال المثلثون اذا اخذ مال من اهل الحرب ففيه الخمس وعندنا لا الخمس **له** انه غنيمة فيخمس كما لو دخل باذرا لاما
في قوم لهم منعة **لنا** ان الغنيمة انما تملك بالجهاد والفتور وهذا ليس كذلك فكان اكتساب المال كالاخطاب وغيره
قال اذا وضعت الجزية على اهل الذمة لا تؤخذ الحال حتى يتم الحول وعندنا يجب الحال وتؤخذ ثم لا تكرر حتى
يتم الحول **له** انه حق مالي فيشترط فيه الحول للتيسر كالزكاة **لنا** قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون من غير اشتراط الحول وهذا بخلاف الزكاة لانها عبادة فيراعى فيها اليسر وهذه عقوبة
لا تسقط الجزية بالاسلام والموت بل تؤخذ بالتام

قال الجزية الواجبة لا تسقط بالموت والاسلام حتى تؤخذ من تركته وبعد اسلامه وعندنا تسقط **له** ان هذا دين
كسائر الديون فلا يسقط بالموت والاسلام **لنا** ما روي ان ذميا طولب بالجزية على عهد عمر رضي الله عنه فاسلم فقيل
انك اسلمت منعوقا فقال عمر رضي الله عنه وان في الاسلام لمتعوذا واسقط عنه الجزية ولان الجزية وجبت
اعانة المسلمين على الجهاد ودفع الشر عنهم بدلا عن الجهاد بالنفس وبالاسلام قدر على الجهاد بالنفس وبعد الموت استغنى
عن دفع الشر **والجزية اثنا عشر وعندها توضع ايضا ثم ايضا بالغنائم**
قال الجزية دينار او اثني عشر درهما على كل راس من غير تفاوت وعندنا على التفاوت على الفقير المعقل اثنا
عشر درهما وعلى الوسط اربعة وعشرون وعلى كامل الغني ثمانية واربعون **له** قوله عليه السلام لمعاذ من مني الله عنه
خذ من كل حالم وحاملة دينارا او عتله معا **لنا** ان عمر رضي الله عنه امر عتاله بان ياخذوا كذلك وعمل به الصحابة
وما روي كان بطريق الصلح دون الجزية الا ترى انه قال وحاملة ولا جزية على النساء

وَالْتَرَكُ وَالذِّمِيُّ وَالْهُنُودُ ۖ قَبُولُنَا جَزِيَّتَهُمْ مَرْدُودٌ ۖ

قال قوم من الترك والذيم والهند طلبوا عقد الذمة وقبلوا الجزية لم يجز اجابتهم وعندنا يجوز لمان الله
تعالى جواز ذلك في حق اهل الكتاب لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد **لنا** انا الجزية
المجوس يجابون لذلك وان لم يكن لهم كتاب فان منع بعلق بقوله صلى الله عليه وسلم في مجوس مجوسوا بهم

اهل الكتاب وما نقل عن علي رضي الله عنه ان لهم كتابا لكنه رفع ليس بشايت وهو مخالف لقوله تعالى ان يقولوا انما
انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ولم يقل على ثلاث طوائف ولين ثبت فالمرجع كان لم يكن

وَمَنْ عَلَيْهِ الْقَتْلُ لَوْ جَاءَ احْرَمَهُ ۖ لَمْ يَنْقُطِ الْقَتْلُ وَجَارَ الْقَتْلُ شَرُّهُ ۖ

قال الاحرني او المرتد او من عليه القصاص اذ العتلي الاحرم لا يحرم قتله بل يؤخذ ويقتل وعندنا لا يتعرض له ولكن
لا يطعم ولا يسقي حتى يخرج فيقتل **له** قوله عليه السلام احرم لا يبعد عاصيا ولا فارقا ابايهم ولان هذا ابطال حق ثابت للعبد
حقا للحرم وانه لا يجوز **لنا** قوله تعالى ولا تقتلوا نساءكم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوا فيكم وفيه كلمة عند المحض وقوله تعالى
ومن دخله كان امنا وقوله عليه السلام في صفة احرم لا يسفك فيها دم وما روي قلنا معناه انه لا يسقط وهذا تاخير
وليس باسقاط **وما مال اهل الارزاد في ۖ وليس للوارث منه شيء ۖ**

قال المرتد اذا قتل لجمع امواله في ولا يورث منه وبين علمائنا الثلاثة خلافا اخر من وجد في كسب الاسلام والردة
والجح قد مر في باب ابي حنيفة **وَجِيلُ اَهْلِ الْبَغْيِ وَالسَّلَاحِ ۖ لَنَا بِهَا قَتْلُهُمْ جَنَاحٌ ۖ**
قال ما اصاب اهل العدل من كراع اهل البغي وسلاحهم لا يجوز لهم استعمالها وعندنا لهم ذلك فاذا فرغوا من القتال
ردوها عليهم **له** انه استعمال مال الغير بغير اذنه فلا يجوز **لنا** ما روي ان عليا رضي الله عنه فعل كذلك باموال اهل
الحمل واهل صفين ثم ردها عليهم بعد تفريق شملهم ولان الحاجة مست اليه لدفع الشر فيجوز

وَكُلُّ مَقْتُولٍ مِنَ الْبَغَاةِ ۖ يَلْزَمُ قَبْلَ الدَّفْنِ بِالصَّلَاةِ ۖ

قال الباغي اذا قتل يقتل عليه وعندنا لا يصلي عليه **له** انه مسلم **لنا** انه يقتل حق المسلمين فلا يبقى مستحقا لهدن
الكرامة **وفي اليهودي اذا انتصرا ۖ حبس وقتل وعلى العكس كذا ۖ**
ۖ فملك ان داودا ولا يري ۖ ارضا ولا تسالما بينهما ۖ

قال اليهودي اذا انتصرا او النصراني اذا تقوى او نجس احدهما يجبر على العود الى دينه فان لم يفعل قتل وعندنا لا يجبر
ولا يقتل **له** انه ارتد وبذلك دينه ولان من ملل متعة فلهذا قال الشافعي لا يرث بعضهم من بعض ولا يجوز المنا
بينهم وحكم الردة وتبديل الدين ما ذكرنا **لنا** ان الكفر كله ملّة واحدة ولان الكفر كلهم متفقون على الكفر بالله تعالى
وانكار حقيقته الاسلام فيجمعون في الآخرة في النار فلا فائدة في تبديل احدهما بالآخر

ۖ وَقَالَ اِسْلَامُ الصَّبِيِّ بَاطِلٌ ۖ وَاَهْلُ اَسْلَابِ الْقَبِيلِ الْقَاتِلُ ۖ

قال الصبي العاقل اذا اسلم لا يصح ولا يترتب عليه الاحكام وعندنا يصح **له** انه مؤثر عليه في باب الاسلام حتى يحكم باملا
تبع الاوبه وهذا دليل انه ليس باقل نفسه ولان عقله ناقص فلا يكتفى للاسلام الذي هو ادق الاشياء معرفة **لنا**
حديث اسلام علي رضي الله عنه ولان الاسلام وجد حقيقة لوجوده كنيته وهو الاقرار والاعتقاد فيترتب عليه احكامه
كالبايع وقامه عرف في طريقة الخلاف **قال** القاتل يستحق سلب القول وعندنا لا يستحق الاقتيل الامام **له** قوله
عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وروى ان ابا قتادة قتل عشرين نفسا واحدا اخل بهم **لنا** ان هذا مال اخذ بقوه

منقول من كتاب
علامات النبوة
والاخبار
والاخبار
والاخبار

الكل فضا وغنيمة للكل واما الحديث قلنا ذلك تنفيلاً من النبي عليه السلام وابو قتادة اخذ بتفيله ايضاً قال
يجوز للامام ان ينقل واحداً شيئاً بعد الاصابة وعندنا لا يجوز **لنا** ان النبي عليه السلام كان ينقل في البدأة الرنح
وفي الرجعة الثلث والتنفيل بعد الرجعة تنفيل بعد الاصابة **لنا** ان هذا حق الكل فلا يجوز تخصيص البعض به
واما الحديث فالمراد به التنفيل فيما يصيبه وهو حال رجوع الغزاة والله اعلم

وَالرَّضْخُ لِلْعَبْدِ وَهَذَا الْجَنْسُ فِي الْجَنْسِ كَمَا فِيهِمَا وَرَأَى الْجَنْسُ

قال يرضخ العبد ونحوه من الجنس وعندنا من اربعة الاخلاص **لنا** ان ورا الجنس صار للغائبين فلا يجوز مزاحمتهم
لنا انه استحق الرضخ بسبب القتال وهو من جملة الغائبين فصار كالسهم المعلومه الا انه انقص منها
ومن أسرونا من ذوي الطغيان، يطلق بالمال وبالمجان،

قال اذا اسرونا كافراً فطلبوا مفا داته متاً بالمال جاز وعندنا لا يجوز الا بحاجه **له** قوله تعالى فإمّا مئباً بعدوا إمّا
فدأؤا ولانه يجوز المفاداة بأسير مسلم فكذلك بالمال **لنا** قوله تعالى ما كان لبي ان تكون له اسري حتى يخرج الارض
تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ولان فيه تقوية لاهل الحرب فلا يجوز كره اسلمتهم بل فوق ذلك وماتلان
الآية فذاك في حال قيام الحرب قال الله تعالى حتى تضع الحرب اوزارها واما المفاداة بأسير مسلم انما يجوز ضرورة
تخليص المسلم **وشروط رد من أتنا مسلمي، منهم اليهم جاز ليغلبا،**

قال اهل الحرب اذا اذعنونا وشرطوا ان نرد اليهم من جانا مسلماً جاز الوفا به وعندنا لا يجوز هذا الشرط ولا يجب
الوفا به **له** ان النبي عليه السلام وادع وصالح اهل مكة علي ان لا يقتلوا عشرة من بني قريظة وان يرد اليهم من جاليه
مسلم **لنا** قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار فكان شرطاً مخالفاً للكتاب وما روي منسوخ مما تلوناه والله اعلم
هو المن في المفتوح فخر لا يصح، وإنا مكة بالصلي فتح

قال اذا افتتح الامام بلد عنوة وفتحاً ثم ادان يمين عليهم ويتركها في ايديهم على ملكهم لا يجوز وعندنا لا يجوز **له** انها
صار للغانمين فلا يجوز اعطاها اهل البلد **لنا** ان النبي عليه السلام فعل ذلك باهل مكة وقد فتحها عنوة وشرطوا
والشافعي يقول ان مكة فتحت صلحاً فلم يضر للغانمين دل عليه انه لم يبرأوا منهم قاتلوا دل عليه قوله تعالى لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله امنين الا انا نقول انها فتحت عنوة وفتحاً بديل قوله تعالى وهو الذي كف ايديهم عنكم
وايديكم عنهم بطن مكة من بعد ان اظفركم عليهم وقال النبي عليه السلام من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن تعلق
بأسار الكعبة فهو آمن وروي انه دخلها وعلي راسه معقولة وهذا دخول المقاتلين الا ان اهل مكة لم يكونوا رغباً
بعد ذلك وانهم موافقوا قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين كان قبل فتح مكة في عمرة القضاء بديل قوله
تعالى محلقين روسكم ومقصرين وثابت سهم ذوي القرباة وتقتل المرتدة الكذابة
قال سهم قربة الرسول عليه السلام في الجنس قائم وعندنا ساقط **له** ظاهر قوله تعالى ولذي القربى والام للاستحقاق
لنا ان الجنس حق الله تعالى لقوله عليه السلام الجنس لله تعالى واربعة احاسه لكم فلا يستحق الا الفقير كالزكاة وعندنا لا

يستحق بعلة القرباة واما يستحق بعلة الفقر دل عليه ان خلفاً الراشدين قسموا الخمس على ثلاثة اشهر لليتامي
والمساكين وابناء السبيل واما الآية قلنا يحتمل ان المراد قرب البصير والملازمة التي هي سبب الفقر النص على ما
قال النبي عليه السلام في ذلك الحديث انه لمن يز الواعى هكذا او شيئاً بين اصابعه وقد عرف تمامه في المختلف
قال المرتبة تقتل وعندنا لا تقتل **له** قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه **لنا** ما روي عن النبي عليه السلام
انه نهي عن قتل النساء ولم يفصل وعن ابن عباس رضي الله عنه انه قال لا تقتل المرتبة ولان كفر المرأة لا يساوي كفر
الرجل في كونه داعياً ومفضياً الى الحرب فلا يساوي به في استحقاق القتل لما عرف واجد محمول على الرجال بديل ما
ذكرنا والله اعلم بالصواب واليه يرجع المآب **كتاب الاستحسان شهادة الواحد بالهلاك**
يجوز في الصوم بلا اعتدال قال مسند غسل الزوج على الزوجة ذكرنا في كتاب الصلاة قال شهادة

ولما لا يجوز
كأمره
مجد العبد

الواحد العول على روية هلال رمضان مقبولة وان لم يكن في السماء علة وعندنا اذا كانت السماء مصحبة لا تقبل الا بشهادة
جماعة يعلم انهم لم يتوافقوا على الكذب **له** ان النبي عليه السلام قبل شهادة الاعرابي على روية هلال رمضان وليس فيه
ان السماء كانت متغيمة **لنا** ان هذا امر ظاهر به البلوى فلا يكتفي بخبر الواحد كما خبر الواحد عن وقوع واقعة

بعرفات يوم عرفة او يوم الجمعة في المسجد الجامع كتاب التحريم

ولا يجوز بيع دهن سقطت نجاسة في وسطه فاختلطت،
وفي الآواني والأقل طاهره فرض التحريم للوضوء ظاهر

قال الشافعي رحمه الله الدهن اذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز بيعه وعندنا لا يجوز **له** انه نجس فصار كودل الميتة
لنا انه مال منتفع في نفسه لانه جازع النجاسة فصار معيباً فجاز بيعه ويدين العيب قال اذا اختلطت الآواني
النجس والاقل طاهر ولا يجد غيرها فعليه التحريم ولا يجوز التيمم وعندنا لا يجوز التيمم ولا يجوز التحريم **له** انه واحد
لما حقيقة فصار كالثياب والمسايح **لنا** ان الغالب هو النجس والحكم للغالب فيجوز كان كله نجس بخلاف الثياب
لان غير لا يقوم مقامه في ستر العورة وهنا يقوم التراب مقامه **كتاب اللقيط**
وتحكم القاييف في اللقيط، إذا ادعاه اثنان عن تحليطه

قال الشافعي رحمه الله اذا ادعى نسب اللقيط رجلان واقاما البيئة يرجع الى القاييف المذنب فيلحقه باحدهما فان لم يكن
مذنباً فقايف آخر وعندنا ثبتت نسبته منهما جميعاً **له** حديث ورد في مثل ذلك **لنا** انه لا علم للقاييف بذلك
قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقد روي في ذلك حديث عمر رضي الله عنه هو ابنهما وبرثما وهو للباقي

كتاب اللقطة وللقني الاكل مما يلتقط

من بعد ما عرفه كما بشرط، قال الشافعي رحمه الله اللقطة اذا عرفت مرق التعريف ولم يظهر المالك
فان شأ بقدر ما على فقير او على نفسه ان كان فقيراً او غنياً وعندنا اذا كان غنياً ليس له ذلك **له** قوله عليه السلام
لا يبي ابن كعب رضي الله في مائة دينار ووجدتها وعرفتها ثلاث سنون اخطأها بالملك فان جاسها فادفعها اليه والا

فانتفع بها فافاض رزقها الله اليك لانا ان الواجب هو التصديق والغني ليس محله واما الحديث قلنا ان كان فقيرا
وماله الذي امر بالخلط به كان دوز النصاب **كتاب جعل الأبق** وليس بالواجب جعل الأبق بالرد إلا بائنا سابق
قال الشافعي رحمه الله لا جعل لرد الأبق من مسيرقة سفر من غير شرط وهو القياس وعندنا يجب اربعون درهما له
انه عمل لغيب من غير عقد وشرط **لنا** اجماع الصحابة فقد روي عن عمرو بن علي وابن مسعود وعطاء رضي الله عنهم ايجابه
ولم يرو عن غيرهم خلافة ولكن اختلفوا في المقدار فقد روه عمرو بن علي رضي الله عنهما بدينار وعشرة دراهم وقد روي
ابن مسعود باربعةين درهما ولا بد لولم يجب يودي الي ضياع اموال الناس لانه لا يرد بغير شيء **كتاب الغصب**
روايد المغصوب في الضمان وهكذا منافع الأعيان

قال الشافعي رحمه الله زوايد الغصب متصلة كانت او منفصلة مضمونة وعندنا امانة **له** ان الغصب
سبب الزمان ^ط كما في الاصل وقد وجد في الزيادة لانه اثبات اليد على مال الغير بغير اذن مالكه وقد وجد ولا
المضمونة صفة شرعية للام فيسري اليه لو لم يسيروا لوصاف الشرعية **لنا** ان سبب الضمان اخراج العين من
ان يكون منتفعاً به في حق المالك ولم يوجد هنا لوجهين احدهما ان الزيادة ما كانت منتفعاً بها في حق المالك فلا يتصور
اخراجها من ان يكون منتفعاً في حق المالك والثاني ان ذلك باثبات يد المانعة والعقل والدين يمنعانه عن ذلك
الا اذا وجد دليل فوقع كما في الام ولم يوجد هنا وتامة عرف في طريقة الخلاف قال المنافع تضمن بالغصب
والاتلاف باجر المثل وعندنا لا تضمن **له** انه مال متقوم ولهذا ايضا بالعقود الجائزة والقاسية جميعاً فصار
كالعين **لنا** ان للنافع المجاذبة في يد الغاصب حدثت على ملكه لا هنا حدثت بكسبه والمغني به بما شرع سبب
متعين لحصوله في يده وهو سبب الملك كنصب الشبكة والافسان لا يتضمن باتلاف ملك نفسه لما عرفت

وَالطَّيْنُ لَا يَقْطَعُ حَقَّ الْأَوَّلِ ۚ كَذَٰلِكَ جَعَلُ السَّاجِدِ جِذْعَ الْمَنْزِلِ

قال اذا غضب حنطة وطحنها اوزعها لا ينقطع عنه حق المالك وعندنا ينقطع ويصير ملكا للغاصب بالصّمان
وعلي هذا اذا دفع شاة غنم وشواها وعلي هذا اذا غضب ساجة وادخلها في بنايه وعلي هذا اذا غضب نالة فغرمها
له ان عين ماله قليم لان الدقيق اجرا الحنطة والحنطة ملكة والساجة عينها ملكه ولم الشاة عينها كان في الشاة
وهي ملكه وقد قال عليه السلام من وجد من عين ماله فهو آحق به **لنا** انه استهلك مالكية الحنطة واكتب مالكية
الدقيق فيزول حق المالك لانها كانت في الحنطة بوصف للمالكية وبقيت ملك الغاصب في الدقيق لانه حدث بكسبه
والكسب مسبب للملك واما الشاة والساجة فالمالكية الحادثة بالشيء وبالتركيب حصل بكسبه وذات الهم والساجة
ملك المالك فلا بد من انقطاع حق احد ما صيانة للاخر وقطع حق المالك اولى لانه بعوض وهو الضمان وقطع حق
الغاصب بعوض وتحمل اذي الضررين اولى وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف هـ

وَلَا يَصِيرُ بِالْإِيمَانِ مَاضِيْنَ ۚ مَلَكًا لِّمَنَ أَدَّى الضَّمَانَ فَاسْتَبِينَ ۚ

قال المضمونات لا تملك بالغصب واداء اليتمان وعندنا تملك بالغصب عند اداء اليتمان بالقضاء او بالتراضي

له ان الغصب عدوانٌ محضٌ والملك نعمةٌ فلا يصح سببه **لهنا** ان القول بثبوت ملك المالك في الضمان هـ
 وثبوت ملك الغاصب في المضمون دفع الضرر من الجانبين فيجب المصير اليه ببيان ان الغاصب اضر بالملك هـ
 بتفويت منافع ملكه فيجب دفعه بملك الضمان واذا ملك بالضمان فقد تضرر به فيجب اثبات ملكه في المضمون
 دفعا للضرر عنه والله اعلم **و** غاصب الشيء الذي اطعمه **هـ** ما اكله وليس يدري غرمه **هـ**
 قال من غصب من اخر طعاما فاطعمه صاحبه حتى اكله وهو لا يعلم به او كان ثوبا فكساه حتى تحرق لا يبرأ الغاصب
 عن الضمان وعندنا يبرأ **له** انه ضمن بالغصب فلا يبرأ الا بآداء الضمان او البراءة ولم يوجد **لهنا** انه ارتفع سبب
 الضمان وانفسخ فسقط الضمان كما اذا ردته والله اعلم **هـ** وماعلي المستلزم غرم اذا ذبح **هـ**

وَحَنْزِيرِيٍّ أَوْ أَحْمَرٍ سَفَحَ. قَالَ الْمُسْلِمُ إِذَا أَتَلَفَ حُمْرَ الذِّي أَوْ الذِّي أَتَلَفَ خُمْرًا وَخَنْزِيرَةً لَا يَضْمَنُ وَعِنْدَ نَائِضِ الْمُسْلِمِ قِيَمَةُ الْحُمْرِ وَالَّذِي مِثْلُهُ وَقِيَمَةُ الْخَنْزِيرِ **لَهُ** إِنْ أَحْمَرَ لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ أَصْلًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُرِّمَتْ أَحْمَرُ لَعِينِهَا وَلَا يَمْلِكُ لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَكَذَا فِي حَقِّ الذِّي لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَصَرِّ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَاعِي الْمُسْلِمِينَ **لَهَا** إِنْ أَحْمَرَ مَالٍ مُتَقَوِّمٍ فِي حَقِّ الذِّي لِأَنَّهُ مُنْتَفَعٌ بِهَا حَقِيقَةً وَهَذَا يَقْتَضِي إِطْلَاقَ الِاتِّفَاعِ بِهَا شَرْعًا تَمَكِينًا لَهُ مِنْ إِقَامَةِ الْمَصْلَحَةِ إِلَّا أَنْ الشَّرْعَ أَبْطَلَ هَذِهِ الْمَالِيَّةَ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ كَرَامَةِ لَهُ وَالَّذِي لَا يَسَاوِي لِلْمُسْلِمِ فِي حَقِّ اسْتِحْقَاقِ الْكَرَامَةِ فَبَقِيَ مَالًا فِي حَقِّهِ فَمَا الْحَدِيثُ فَمَعْنَاهُ حُرِّمَتْ أَحْمَرُ فِي حَقِّ مَنْ حُرِّمَتْ لَعِينُهَا وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي فَالْمُرَادُ مِنْهُ الْعَصْمَةُ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ وَقَدْ عُرِفَ **كِتَابُ الْوَدِيعَةِ**
وَكُلُّ مَنْ سَافَرَ بِالْوَدِيعَةِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ بِالشَّرِيعَةِ

قال الشافعي رحمه الله المودع اذا سافر بماله الوديعة ضمن كيف ما كان وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر ذكرنا من قبله ان بالسفر عرض المال للتلف لان المفازة مهلكة قال النبي عليه السلام المسافر وماله على تلف الاما وقاه الله **لنا** ما مر في باب أبي حنيفة رحمه الله والحديث كان في ابتداء الاسلام ثم ظهر الامن ٥

وَمُودَعٌ خَالَفَ فِي السِّيَاقِ ۝ لَمْ يُغْنِهِ الْعَوْدُ إِلَى الْإِيْقَاقِ ۝

قال المودع اذا خالت في الموديعة ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان وعندنا يبرأ **له** انه صار غاصبا بالخلاف
فصار كما لو حذرنا ان الضمان انما واجب دفعا للضرر الواقع باعجاز المالك وقد ارتفع الإعجاز بالعود الى الوفاق
وقد عرفنا تمامه في طريقة الخلاف والله اعلم **كتاب العارية** والمستعار عينه مضمون
يغرم في هلاكه المأمون قال الشافعي رحمه الله ليس للمستعير ان يعير غيره املا وعندنا له
ذلك فيما لا يخلط الانتفاع به بنا على اصل وهو ان الاعارة اباحة المنفعة عنده ولهذا ينعقد بلفظة الاباحة
وينعقد موقتا وعندنا هو تمليك المنفعة وقد وجد التمليك والمحل قابل للملك وقد عرف في موضعه قال
العارية هي مضمونة وعندنا هي امانة **له** قوله عليه السلام في حديث دروع صفوان فقال اغصبنا باعجا قال
العارية مضمونة مودة ولان هذا قبض مال الغير لنفسه فكان سببا للضمان كالغصب **لنا** ان الضمان انما

يجب باخراج العين من ان يكون منتفعا به في حق المالك باثبات يد المانعة ولم توجد امر في مسائل الفصيح وشد
صفوان قلنا لاخذ كان بغير اذنه حاجة المسلمين **كتاب الشركة**
وَتَبْطُلُ الْمَفَاوِضَاتُ فَاغْفِلْ وَشِرْكَةُ الْوُجُوهِ وَالتَّقَبُّلُ

قال الشافعي رحمه الله لا ادري ما المفاوضة ولوجازت المفاوضة لما قد عقدت ما وعندنا شركة المفاوضة جائزة
وهي ان يشترك اثنان في كل قليل او كثير على ان يشتريا ويبيعا جميعا وشتي بالنقد والنسيئة وكل واحد منهما
يعمل برأيه فيه على ان الربح بينهما نصفان والوضيعة كذلك ويقتضي تساوي الحالين وما اشتراه احدهما فلهما
ويقتضي التوكيل الكفالة من الجانبين ولم يكن احدهما من اهل الكفالة كالصبي والعبد لم يقصر مفاوضة وصارت
عنانا وليشترط ان يتلفظا بلفظة المفاوضة وان لا يكون لاحدهما من المال الذي يجوز عليه الشركة سوى هذا
للمال ان هذا العقد انما يجوز عندكم بشرط المساواة من كل وجه وهو غير ممكن لانه لا بد ان يكون لاحدهما طعام اهله
وثياب نفسه وغير ذلك فلا يمكن تصحيحه **لنا** ان هذا اعتد اشتمل على انواع من العقود التي ذكرنا وكل واحد منهما
بانفراد جاز فنجوز عند الاجتماع جميع انواع مال وما ذكر من عدم التساوي قلنا نحن نشترط المساواة في مال التجار
دون غيرهما وهو ممكن قال وشركة الوجوه غير جائزة وهو ان يشترك اثنان بغير مال على ان يشتريا بوجوهما
ويبيعا والوضيعة والربح بينهما على السواء او كلاهما على الثلث او الاربع وعندنا هي جائزة **لنا** ان الشركة للربح
ولا ربح بغير مال ولو اشترى بالنسيئة وباعا بالنقد ولم يرتحبا فلا يفيد ولان الشركة هي الخلطة وهذا لا يتصور
بدون مال **لنا** ان شركة العنان جائزة وهي توكيل من كل واحد منهما صاحبه بالشرا والبيع على ان الحاصل من تصرفهما
بينهما وهذا يتحقق بدون مال بان يكون لهما بصارة وتجربة يمكنهما ان يشتريا بالنسيئة بمثل ما يشتري غيرهما نقدا
او ينقلان الى موضع اخر فيبيعان بالربح واما الاختلاط فهو واقع في العمل فيجوز قال وشركة التقبل وهو ان يشترك
على ان يتقبل الاعمال من الناس ويعملان جميعا ويشترط على ان ما رزق الله تعالى فهو بينهما نصفان غير جائز قياسا
وهو قول الشافعي وبشر بن غياث المرشي رحمه الله وعندنا جائزة استحسانا **لنا** ان الشركة بغير مال لا يجوز لما
مر **لنا** انه توكيل بقبول العمل فاذا قبل كان عليهما واذا عملا او عمل احدهما استحقا الاجر وكان العامل وحده معينا
للاخر وهو جائز لان الشروط مطلق العمل لا عمل العامل بنفسه والله اعلم **وشروط فضل الربح والمالان**
عَلَى السَّوَاءِ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ قال لا يجوز اشتراط فضل الربح مع تساوي المالكين وعلى القلب وقد مر في

باب زفر رحمه الله **كتاب الصيد** متروك ذكر الله عند النخبة

عَمْدٌ أَحْلَالَ وَصِيْدَ الْبَحْرِ قال الشافعي رحمه الله متروك التسمية عامدا يحل اكله وعندنا لا يحل له قوله
عليه السلام حين سئل عن تركها كونه فان تسمية الله تعالى في كل امر في ميثم وقوله عليه السلام للسم يذبح على اسم الله
تعالى سمى اوله **لنا** قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه نهى والنهي للتحريم والحديث محمول على الترك
ناسيا وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف قال جميع حيوان الله ما كوله اللحم عند وعندنا لا يصح الا السمك

له قوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه والحل لميته وعن ابي بكر الصديق رضي الله عنه قال كل دابة في البحر
مذكرة بذكاة الله تعالى **لنا** ان النبي عليه السلام نهي عن بيع السوطان وقيل الضفدع وعن الادوية التي يصنع فيها
الضفدع ولان الكلب البري والحنزير البري لا يؤكل فكذا البحري لانهما واحد والله اعلم

وَهَكَذَا الطَّامِي وَصَيْدُ الْكَلْبِ يَأْكُلُ بَعْضُ حِمِّهِ بِالسَّلْبِ

قال السمك الطامي حل وعندنا لا يحل **له** قوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وروي عن ابي بكر
الصديق رضي الله عنه انه كان لا يري باكل الطامي باسا ولانه لا يشترط فيه الذكاة فيحل كيف ما كان كالجراد **لنا**
قوله صلى الله عليه وسلم ما لفظه البحر فكل وما نصب عنه الماء وما طفا فوق الماء فلا تأكل واما الآية قلنا الصيد هو
الاصطياد والطعام ما لفظه البحر قال الكلب المعلم اذا اخذ الصيد بارسال صاحبه ثم اكل بعضه حالة الا
لا يحرم وهو قول مالك وعندنا يحرم **له** قول بعض الصحابة وان بقي منه رجل فكل ولانه الا اصطيدا فلا يحرم
باكله كالبازي **لنا** قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم شرط الامساك علينا ولم يوجد قول ابن عباس رضي الله عنهما
في الكلب يقتل الصيد فيأكل منه لا تأكل منه وهذا خلاف البازي لانه لا يقبل الضرب والتغليم على وجه يسك
على صاحبه والكلب يحمي ذلك والضَّبُّ وَالتَّغْلِبُ وَالتَّضْبَاعُ **كَذَا أَحْلَالَ طَيْبٌ مَتَاعٌ**

قال الضبع والتغلب يؤكلان وعندنا لا يؤكلان **له** قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما الاية وهذا ليس
بمذكور في الآية فكان حلالا وعن جابر رضي الله عنه انه سئل عن الضبع اُصَيْدَ هو قال نعم قيل احلال هو قال نعم
قيل اُغْنَى رَحُولُ الله عليه السلام قال نعم **لنا** ان النبي عليه السلام نهي عن كل ذي ناب من السباع وذي مخالب
من الطيور واما الآية قلنا زيد فيها سباع البر وهذا من حديث جابر منسوخ بما روينا قال الضَّبُّ يؤكل
وعندنا لا يؤكل **له** ما تلونا من النص ولما روينا ان اعرابيا اهدي الي النبي عليه السلام كلبا وانا اعافه لانه ليس
من طعام قوي وقال جابر رضي الله عنه اكلنا ضبيا في بيت ميمونة عند النبي عليه السلام **لنا** انه من الجبايث
وهي حرام بالنص وهو قوله تعالى محل لهم الطيبات وتحرم عليهم الجبايث وروي ان النبي عليه السلام نزل مع اصحابه
بارض كثيرة الصباب والقدر وتعلي بها فالنبي عليه السلام امرنا بالكفار بما في القدر وقال انها امة منسوخة وقيل
لعايشة رضي الله عنها حين تصدقت بعتن اطعمين بالاناكسين واما الآية فجوابها ما مر في الحديث منسوخ
والله اعلم **هـ وَمَا ابْنُ ثَلْثَةِ الْمُؤَخَّرَةِ فَاتِ حَلِّ الثَّلَاثِ اَيْضًا فَادْكُرُوا**

قال لو ابين من الصيد ابي اقل من النصف غير التراس محل المبان وعندنا لا يحل المبان وحل البيا **له** ان الكلب
صار مذكاة **لنا** قوله عليه السلام ما ابين من ابي فهو ميتة وما تواري عنك اذ رأيتة **هـ**
وَأَنْتَ تَقْفُوهُ فَقَدْ أُنْمِيتَهُ قال اذ ادري صيدا فاقاب عن بصم فابتعد ولم يشتغل بشي آخر
حتى وجد قدماته لا يحل وهو القياس وعندنا يحل وهو الاستحسان **له** قول ابن عباس رضي الله عنهما كذا ما اميب
ودع ما انميت والاما لغة هذا ولانه يحتمل انه مات بالترذي وغيره **لنا** ان بالقرم في مثل هذا خرج لان الاصطيد

غالباً يكون في الشاجر فكان الثواري غالباً فاحلناه اذا لم يتعد عن طلبه للضرورة ولا ضرورة فيما اذا اشتغل
بغيره **والكلب ان صاد سوي ما عينه** **مُرْسِلُهُ فحرمة ميتة**

قال اذا ارسل كلبه على صيد فلم ياخذ واخذ غيره ان عدل بمنه او يسرق لا يحل له اخذ من غير ارماله وان
ذهب على سننه لا يحل ايضا عندنا وعندنا وعند مالك تحل له ان الارمال شرط وقد اخذ غير ما ارسله اليه لنا
ان الشرط هو ارسال المطلق بالنظر دون التعيين فلا يجوز الزيادة عليه والتعيين زيادة عليه

وابن الدنين ذاك كافي وذو **غير كافي حرام صيد ذاه**

قال الولد المولود بين ابوين احدهما كافي والاخر غير كافي لا يحل صيده وعندنا يحل له انه اجتمع المبيع والمحرم
فيحلب المحرم لنا ان الكافي اقرب الى الاسلام والولد يتبع خير الابوين ديناً ولهذا كان مسلماً باسلام احدهما
ولا يجوز الذبح بالظفر ولا **بالسنن بعد التزج ايضا فاعقله**

قال ما جرح من الحديد والعود والقصب والحجر اذا كان محدداً جاز الذبح وجرح الصيد به لقوله عليه السلام
كل ما انقهر الدم واقرى الوداج ما خلا السن والظفر والعظم فانها مدي الحبشة فان كان السن والظفر
منزوعاً لا يجوز عنده ايضا وعندنا يجوز وتحل به له ظاهر اخر ما روينا من الحديث من غير فصل لنا اول هذا
الحديث وهذا يغري الوداج وينهر الدم والمراد من اخر غير منزوع لانه يموت به حنقاً لا جرحاً ولانه سماء
مدي الحبشة ولم لا يقولون الاظفار ويحدثون الاسنان ويقاثلون ياخذون والعصر واسم

وليس قطع الودجين شرطاً للحل ان قط سواه قطاه

قال اذا ترك قطع الودجين وقطع غيرهما يحل ويدين علمنا الثلاثة خلاف من وجه اخر على ما مر له ان ازالة
الحياة وانهار الدم يحصل بدهونا ان الحكم يتعلق بقطع عروق الدم لا بحقيقة الانهار والودجان اصل في
ذلك **وما للكلب الصيد من تقويمه** **في حكم عقد او ضمان فاعقله**

قال الكلب المعلم لا قيمة له ولا يجوز بيعه ولا يضمن متلفه وعندنا له قيمة له نهي النبي عليه السلام عن ثمن
الكلب لنا انه حيوان منتفع به فاشبه الحمار والحديث يجوز على غير المعلم والله اعلم

وعنده لا تجب الاضحية **في الشرع وفي سنة مرضية**

قال الاضحية سنة غير واجبة وعندنا هي واجبة **له** قوله عليه السلام ثلاث كتب الله علي ولم يكتب عليكم
الاضحية والوتر وقيام الليل وعن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما انهما كانا لا يفتحيان سنة او سنتين مخافة ان يراها
الناس واجبة لنا قوله عليه السلام من ذبح قبل الصلاة فليعد وانما في شاة لم امرنا بالاعادة والامر للوجوب
وقوله عليه السلام ضحوا فانما سنة ايكم ابراهيم وقوله عليه السلام من وجد سعة ولم يضغ فلا يحضرمضلاً لنا
هذا والوعيد لا يستحق الا بترك الواجب وما روي معناه انه لم يفرض عليكم وعندنا هي واجبة وليست بفرض وانما
حديث ابي بكر وعمر رضي الله عنهما قلنا كانا لا يفتحيان حال عدم الغنا وقد كان رزقهما من بيت المال على قدر

الكفاف لانه يظن بهما ترل السنة من غير عذر **كتاب الوقف**
قال يصير الوقف مملوكاً لمن يكون موقوفاً عليه فاعلم

قال الشافعي رحمه الله الموقوف عليه يملك الوقف وعندنا لا يملكه لكن يصرف اليه غلته **له** انه ذاك عن
ملك الواقف فلو لم يدخل في ملك الموقوف عليه بقي الاضاياعا وانه لا يجوز لنا انه ازالة ملك لا تملك كالاتاق
وما ذكر باطل بالمسجد وبشر أعيد كخدمة الكعبة والله اعلم

لا يرجع الواهب فيما قد وهب **الا الذي يحله للابن اب**

قال الشافعي رحمه الله ان الهبة من الاجاب تقع لازمة وليس للواهب ان يرجع فيها وعندنا لا تقع لازمة وللواهب
الرجوع الا بما منع خواتم التبرير والزيادة ووقوعه من المحارم وغير ذلك واذا وهب الوالد لولد فالحلاف على عكس هذا

له قوله عليه السلام العايد في الهبة كالعايد في قبضه وفي رواية كالكلب يقي ثم يعود وذلك فيبيع فكذا هذا
ولانه ابطال ملك ثابت حقاً للغير من غير رضاه فلا يجوز لنا قوله عليه السلام الواهب احق بهبته مالم يثب
منها ولان هذا عقد قابل للمفسخ وقد فات غرض الواهب منه لان رجوعه دليل عليه فيثبت له حق الفسخ رعاية
لحقه وقد عرف في طريقة الخلاف واما الحديث الذي يقول به ليس له ان يرجع فيها لكنه يرفع الي القاضي عند فوات
غرضه ليبيح الي ملكه والله اعلم **وان وهبت بعض شيء تقسم** **اصبت والله تعالى اعلم**

قال هبة المشاع فيما يقسم لشريكه وغير شريكه يجوز وعندنا لا يجوز لغير شريكه **له** انه نوع تمليك فيجوز في
المشاع كالباع لنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا بحقوق مقبوضة والقبض والحيازة على الكمال لا تحقق في المشاع
بدون القسمة ولانها لو افادت الملك لا وجبت القسمة والواهب لم يلتزم ذلك والله اعلم بالصواب **كتاب البيوع**

الحسن لا يكفي لتحريم النساء **وهو مع الطهر التحريم الزباه**

قال الشافعي علة الزباني الاشياء الاربعة وهي الخنثى والشعير والمخ والمذكورات في حديث الترمذي الطعم
والجنس شرط محض وعدي هذا الحكم الى كل المأكولات والمشروبات حتى قال يفسد بيع التفاح بالثناخين والحفنة
بالحنثيين ولم يبعد الي غير المطعومات حتى جوز بيع قفيز جقر بقفيزي جقر وغير ذلك وله في الفضة والذهب قولان
في قولهما غير معللين والحكم مقصور عليهما وفي قول معلل بعله الثمنية وقيل بالثمنية المطلقة حتى لا يتعد

الي الغلوس والقطارفة وعندنا العلة في ذلك كله القدر مع الجنس اعني بالقدر الكيل في المكيلات والوزن في الموزون
وعدينا الي كل مكيل جنس كالحص والنوق وغير ذلك والي كل موزون جنس كالحد يد والتحاسر ونحو ذلك **له** قوله عليه
السلام لا يبيعوا الطعام بالطعام الا سوا سوا شرط الممانلة وعلقه بوصف الطعم فكان غلة ولان تحريم البيع متناً
يشعر بتضييق طريق الوصول اليه وذلك يشعر بالعزلة والخطر وكون الشيء مطعوماً ومناشعراً لعزلة البقاء
به فاما كونه مكيلاً فلا اثر له في ذلك لنا ما روي ان عامر بن خبير اهدى النبي عليه السلام تمرا جذاً فقال النبي عليه السلام
من اين لك هذا او كل تمر خبير هكذا فقال اعطيت صاعين واخذت صاعاً فقال النبي عليه السلام اؤتيت هلاً بعت

بسلة ثم ابتعت بسلتك ثم اثم قال وكذلك كل ما ياكل او يوزن يتن ان العلة هي الكيل والوزن لان العلة
ما هو الموثر والموثر هو الكيل مع الجنس لانها يستويان حقيقة في الكيل قدر او الجنس ذاتا واذا ثبت التسوي يظهر
الفضل وهو حرام لانه ربا ولان المفسد للبيع في الحقيقة المنازعة والمنازعة انما ثبت عند الفضل على المساواة
قدرا وجنسا فكان موثرا وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف وما روي من الحديث قلنا الوصف المذكور قبل الحكم
انما يكون علة اذا كان موثرا فلم قلتم بانه موثر واما المعنى قلنا الامر على العكس لان كون الشيء متعلقا بشئ يتوسع
طريق الوصول اليه لما عرف ثم الربا نوعان احدهما حقيقة الربا وقد ذكرنا علته والثاني شبهة الربا وهو الفضل
من حيث التجيل بان يباع احدهما نقدا والاخرى بسية وهذا يثبت شبهة العلة وهو احد وصفي العلة فيثبت
عندنا بالكيل وحده وبالوزن وحده وعنده بالطعم وحده حتى لو اسلم خنطة في شعير او سمسم او ارز لا يجوز بالاجماع
ولو اسلم خنطة في جنس لا يجوز عندنا خلافا له ولو اسلم نقاحا او سفرجل في خنطة جاز عندنا لعدم الكيل وعنده لا يجوز
لوجود الطعم واختلفوا في الوصف الاخر وهو الجنس فعندنا هو بانفراد محرم بالفساد وعندنا لا يحرم حتى لو اسلم ثوبا
هرويا في هروي او روميا في رومي لا يجوز عندنا وعندنا يجوز له ما روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه
ان النبي عليه السلام جهر جبهشا وامرني ان اشترى بعيرا بغيرين لاجل ولان الجنس ليس احد وصفي العلة لانه ليس
موثرا بل هو شرط لما ذكرنا **لنا** ان النبي عليه السلام نهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسبية ولان الخبز احد وصفي علة
الربا النقد فيكون علة للربا النسبا كما لو صف الآخر وبيان انه علة ما مر وما روي من الحديث قيل انه كان في دار الخبز
وقيل انه كان قبل تحريم الربا **وبيع دينار له ودينار لهم بالضعف عينا لا يجوز فا علم**
قال اذا باع درهما ودينارا بدرهم ودينارا بدينار لا يجوز وهو قول زفر وعندنا يجوز ويصرف الجنس في خلاف الجنس
وعلى هذا اذا باع قفيز خنطة وقفيز شعير بقفيز خنطة او قفيز شعير وعلى هذا بيع سيف محلي بالفضة
سيف محلي بفضة ولم يدري كمر حليم **له** ان هذه مقابلة مطلقة اشتملت على مقابلة الجنس بالجنس وخلاف الجنس
بالجنس وقصبتها انقسام البدل على المبدل على الشيوخ فيحقق فيه الربا من حيث انه مقابلة الجنس بالجنس بخلاف
الجنس فيعمل على مقابلة الجنس بخلاف الجنس حلا لا مرها على الصحة والصالح وعند ذلك لا يتحقق الربا لما عرف والله اعلم
والشرط في بيع طعام عينا بمثله تقابض المائتين
قال التقابض في بيع الطعام بالطعام عينا في المجلس شرط وعندنا ليس بشرط **له** قوله عليه السلام في الحديث المعروف
الخنطة بالخنطة الى قوله يد ايدها والمراد منه القبض كما في الذهب والفضة ولانه مال عزيز فيشترط التقابض فيه
كما في الذهب والفضة **لنا** ان القبض لا يقف عليه ركن البيع لا المصلحة المطلوبة من البيع وهو التمكن من الانتفاع فلا
يقف عليه صحة البيع وقد عرف والمراد من الحديث التعيين كذا روي عبادة ابن الصامت عينا بعين والله اعلم
والتمر في الخيل يتردد فضل ولم يكن خمسة اوساق تحل
قال بيع التمر على روس الخيل يتردد وبيع الزرع المستخص بالخنطة يجوز خرصا من غير كيل فمادون من

خمسة اوسق ولا يجوز فيها فوقها وله في الخمسة الاوسق قولان وعندنا لا يجوز اصلا **له** ما روي عن النبي عليه السلام
انه رخص في العرايا فمادون خمسة اوسق وهو بيع التمر على روس الخيل يتردد كذا افسر اهل اللغة **لنا** قوله
عليه السلام التمر بالتمر مثل مثل وهذا لا يعرف المماثلة واما الحديث قلنا العرية هي العطية وكان الغني يعري
الفقير خلة فياكل من تمرها ثم يبدوله في ان لا يدخل في عوضه يتردد وكان ذلك كالباع ظاهرا فسماه به مجازا
والنقد في مائة وون خمسة اوسق لان الاعرا كان منهم بجري هذا القدر **ولكن الشاة بالبان البقرة**
وفيه وفي الخمر التساوي يغير قال بيع لحم الابل لحم البقر والغنم اولهنها بلبشها متفاضلا لا يجوز نقدا ولا
نسبة وعندنا لا يجوز نقدا ولا يجوز نسبية **له** انها من جنس واحد فصارت كاتواع التمر والعنب **لنا** ان اصولها
مختلفة الجنس فكذا في غيرها قال اذا اشترى حيوانا بغيره بخلاف جنسه لا يجوز اذا كان مأكولا لم وله في غير
مأكول اللحم قولان وعندنا لا يجوز **له** ما روي عن النبي عليه السلام انه نهي عن بيع اللحم بالحيوان **لنا** انه باع الشيء بخلاف
جنسه فيجوز والمراد من الحديث البيع نسبية كذا رواه الطحاوي انه نهي عن بيع اللحم بالحيوان نسبية
هـ وجاز في الحالب والمنقطع هـ والحيوان سلم فاستمع هـ
قال سلم الحال يجوز وعندنا لا يجوز **له** اطلاق قوله عليه السلام ورخص في السلم **لنا** انه لا يخلو اما ان كان قادرا
على تسليمه في الحال او عاجزا فان كان قادرا لا يجوز السلم فيه لانه لا ضرورة والسلم عقد جواز ضرورة وان لم يكن
قادرا لا يجوز لانه لا يفيد غرضه ومقصوده دل عليه قوله عليه السلام من اسلم منكم فليسلم في كيل معلوم او وزن
معلوم الى اجل معلوم واما الحديث فذلك دليلنا لانه يقتضي جوازه بطريق الرخصة والضرورة وقد عرف
قال سلم في المنقطع يجوز اذا كان يوجد عند التسليم وعندنا لا يجوز **له** ما روي من الحديث ولانه يقدر على
تسليمه حال وجوب التسليم فيجوز **لنا** ان القدر على التسليم انما تحصل بالقدرة على الاكتساب في مدة الاجل
وفي زمان الانقطاع من المدة لا يقدر على الاكتساب فلا يجوز وقد عرف قال السلم في الحيوان يجوز وعندنا لا يجوز
له ما روي في الحديث ولانه اسلم في معلوم لانه اذا بين جنسه ونوعه وسنه ووصفه صار معلوما كالحنطة
وغيرها **لنا** انه اسلم في مجهول جماله لا يعرف بالوصف لان الحيوان يختص باوصاف وخصايص يميز في القيمة ولا
يمكن العبارة عنها وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف **ثم المصترات ترد والكلب هـ**
فان يكن فات فصاع من طيب قال من اشترى مصرة اي شاة مشدودة الضرع ليجمع لبنها فحب
انها غريم اللبن فحب فوجدتها فقليلة اللبن له ان يرد لها ويرد اللبن ان كان قائما وصاعا من تمر ان كان
هاكا وعندنا ليس له ان يرد لها قوله عليه السلام من اشترى شاة محفلة فهو باخر النظرين وفي رواية غير
النظرين الى ثلاثة ايام ان شاة امسكها وان شاة ردة هارئة معها صاعا من تمر ولانه مغرور من جهة البائع
لنا انه مغرور وليس مغرور وما روي من الحديث محمول على انه شرط الخيار فيها ابدان كان له ابطال الخيار
في الثلاث فيجوز وقوله ان شاة امسكها وان شاة ردة هارئة غير ثابتة ولا يجب العمل بها لانها

مخالفة للاصول وهي تضمين اللبن بالتمر **ولا يفيد الملك بيع يعقد**

على الفساد عند قبض يوجب فساد البيع الفاسد لا يفيد الملك وان انصلبه القبض وعندنا يفيد الملك بعد القبض **له** انه منهي عنه فكان حراما واحرام لا يصلح سببا للملك الذي هو نعمة **لنا** انه بيع حقيقة وبيع سبب الملك لقوله تعالى واجل الله البيع ولانه سبب الصلاح وابقا النفس والنهي ورد عن غير محاوره وهو الفساد وقد عرف والله اعلم **قال** **الاجل المحلول في البيع اذا** انشط لم يرفع فساد العقد **قال** اذا باع بتمن موجه الى الحصاد ونحوه ثم اسقط الاجل لا ينقلب جائزا وقد مر في باب زفر رحمه الله

وباطل شرائي لم يره **وجاز شرطك ان تحرره**

قال اذا اشترى شيئا لم يره لا يجوز وعندنا يجوز وله الخيار اذا ارى **له** ان المبيع مجهول ولهذا لا يلزم وجهالة المبيع تمنع جواز البيع **لنا** قوله عليه السلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه والمعنى فيه انه باع مالا مملوكا معلوما الاصل مقدور التسليم فيجوز وجهالة الوصف لا توجب المنازعة لان من له الخيار لان من له الخيار ان رضي به يقبله والا يردده وعلي هذا الخلاف شر الا عني **قال** اذا اشترى عبدا او جارية بشرط ان يعتقه جاز وعندنا لا يجوز **له** ان بيع العبد نسمة جائز وهو العقد بشرط ان يعتقه ولانه شرط يقتضيه البيع لان البيع يقتضي الاعناق وسائر التصرفات **لنا** انه شرط لا يقتضيه العقد لان البيع يقتضي ملك العتق ولا نفس العتق وفيه منفعة للبائع وهو امتناع الرد بالعيب ومثل هذا الشرط يفسد البيع واماي بيع النسمة فهو ممن يعتقه لا بيع بشرط العتق **وفي خيار المشتري اذا عطب** **في يد قيمة المال تحجب**

قال اذا اشترى عبدا اعلى انه بالخيار وقبضه فهلك في الثلاث فعليه القيمة وعندنا لزم البيع وتحجب الثمن **له** انه يحجز عن الرد قبل تمام الملك لانه لا يمكن اتمام الملك بعد الهلاك فيلزمه القيمة **لنا** انه لما اشرف على الهلاك يحجز عن رده قبل الهلاك فلزم البيع والله اعلم **وفي خيار الشرط ان شرط فاعلم**

ولا يجوز ان يرد في الثمن **قال** اذا مات من له الخيار في مدة الخيار يصير الخيار لورثته وعندنا لزم البيع ولا يورث الخيار **له** انه حق من حقوق العبد فيجري فيه الارث كخيار العيب والروية **لنا** ان الغرض من الخيار ان يتامل من له الخيار ويرى المصلحة فيعمل بحسب المصلحة وقد بطلت اهلية التامل بموته فيثبت الملك لازما لان البيع يقتضي ذلك الا ان المانع هو الخيار لغرض التامل وقد مر ان المانع وقد عرف ولما خيار العيب وخيار الروية لا يثبت بطريق الارث بل يثبت للوارث ابتداء لانه ملك بالارث عينا سليما وقد وجد معيبا او ملك معيبا ولم يره فكان له الخيار **قال** في الزيادة في الثمن والمثمن حال قيام المبيع لا يجوز وعندنا يجوز ويلحق باصل البيع **له** ان المبيع كله صار ملكا للمشتري بالثمن الاول فلو صارت الزيادة ثمنا كان هذا اجلا ملكه عوضا عن ملكه وانه لا يجوز لنا انما قصد اجعل هذه الزيادة كالوجود عند البيع وانه ممكن في الجملة كالزيادة المتولدة قبل القبض فيعمل كذلك تعجيبا للضد لها وتحقيرها لتصرفها وقد عرف والله اعلم

ولا يجوز بيع دهن النخس **ويدخل البيع خيار المجلس**

قال بيع دهن النخس لا يجوز وعندنا يجوز **له** انه نخس فصار كودك الميتة **لنا** انه مال منتفع في نفسه الا انه جازوه النخاسة فصار ميعبا وجاز بيعه ويترتب **قال** اذا تبايعا بيعا بائنا فلما اخيا رمالا يتفرقا **لنا** ان تمام البيع بالايجاب والقبول وقد وجد وبعد ذلك يكون فسخا لعقد تام تعلق به حق كل واحد منهما وانه لا يجوز بدون التراخي واما الحديث محمول على ما قبل القبول يعني ان شاء اتما وان شاء تركا والله اعلم

وباطل ان يتبر العاقد عن كل عيب وهو بيع فاسد

قال اذا اشترى بشرط البراءة عن كل عيب فالبيع فاسد وعندنا جائز **له** انه شرط لا يقتضيه العقد لانه يقتضي حق الرد وجوابه ما مر في باب زفر رحمه الله عليه **والوطي في الثيب ليس يمنع**

عن ردها بعينها بل يرجع **قال** وطى الثيب لا يمنع الرد بالعيب وهو قول زفر رحمه الله وعندنا يمنع الا برضا البائع **له** ان الوطي في الثيب لا يوجب نقصانا فلا يمنع الرد كالا ستخدام **لنا** انه بالوطي استوفى ماها وهو جزء فيمنع الرد بالعيب وقد عرف **لو باع بالعشروا بالثمن اشترى قبل انتقاد صح هذا واستوي** **قال** شرا ما باع باقلا ما باع قبل نقد الثمن من الذي اشتراه جائز وعندنا لا يجوز **له** انه لو اشترى من غير من باعه تجوز لوجود شرائطه فكذا هذا **لنا** انه متى لم يقدر الثمن كان حكم الاصطلاح الاول قايما وهو اصطلاحها على ان ماليتها مقدرة بالثمن الاول فاذا اشتراه باقلا منه مع بقا ذلك التقدير فقد اشترى مالا مقدرا بالف تحسما فيكون ردها فلا يجوز وقد عرف والله اعلم **وبطل العقد على الثمار**

من قبل ادراك علي الاشجار **قال** لا يجوز بيع التمر على الشجر قبل الادراك وعندنا يجوز اذا صار حال ينتفع به **له** انه نهي النبي عليه السلام عن بيع تمر على النخل حتى يرمي وعن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحبة حتى يشند **لنا** انه مال متقوم مقدور التسليم فيجوز بيعه والحديث محمول على البيع بشرط التملك والله اعلم

ومشتري اقلس كان المشتري لبائع السلعة دون الغرماء

قال اذا اشترى عبدا ولم يقبض العبد حتى مات مفلسا فالبايع احق ببيعه واخذ ثمنه من ساير الغرماء ولانه كالمهر من عند ابيهم اما اذا قبضه ثم مات مفلسا فالبايع احق به ايضا عند وعندنا هو من جملة الغرماء **له** ان الثمن احد البدلين في البيع فاذا تعذر تسليمه يثبت له خيار الفسخ كما في جانب المبيع اذا بق ونحو ذلك **لنا** ما روي الجساس باسناده عن النبي عليه السلام انه قال المشتري اذا مات مفلسا فوجد البائع متاعه بعينه فهو اسوة الغرماء ولان حق البائع انقطع عن المبيع بالبائع من كل وجه الا انه يثبت له حق يتعلق بالمبيع عند افلاسه وكما يثبت له هذا الحق فثبت لسائر الغرماء فلا يختص به وقد عرف **وكا فرب يتاع عند امسك**

او مضحفا لريك بيعا فاعلم **قال** الذي اذا اشترى عبدا امسك او مضحفا فهو باطل وعندنا يجوز ويجوز على بيعه ان لم يعتقه **له** ان فيه ادلالا بالمسلم من جهة الكافر وذلك لا يجوز ولهذا لا يقر هذا الملك فيفسد

كالبيع وعندنا تنفس لانها تنفس شيئا فشيئا لانه لم يرض بثبوت الحكم مع العذر ومنها لا ينفك بموت احد العاقلين
 كالبيع وعندنا ينفك لان المنافع والاجرة صارت ملكا للورثة والعقد السابق لم يوجد منهم ومنها ان الاجرة تملك بنفس
 العقد عند لان المبدل ملك في الحال وعندنا يملك شيئا فشيئا على حسب ثبوت الملك في المبدل ومنها ان المستاجر اذا
 اجر ما استاجر بالكثر مما استاجر ولم يزد فيه شيئا يجوز عندنا لانه ربح ما قد ضمن بالقبض حكما وعندنا لا يجوز لانه ربح
 ما لم يضمن ومنها ان المستاجر اذا اتعدى وضمن لا يسقط الاجر عنده كمن البيع لا يسقط باحيائه من المشتري على مال
 آخر للبايع لا يجب الاجر لانه ائلاف المنافع بطريق الغصب لا بقضية العقد فلا يجب بدلها ومنها ان اجارة
 الدار باجارة الدار يجوز عندنا لانه بيع الجنس بالجنس يد ايد وعندنا لا يجوز لانه بيع الجنس بالجنس نسبة
وشرطه الخيار فيها مفسد وان اضيف لم تجز ما يعقد
وما جئت يد الاجير المشترك فليس فيه مغرم ما فيه شك
 قال اذا شرط الخيار في الاجارة ثلاثة ايام لا يجوز وعندنا يجوز ويعتبر اول المدع من وقت سقوط الخيار
 لان منافع الحال لم تدخل تحت العقد وانما دخل بالعقد ما بعد سقوط الخيار له ان شرط الخيار عرف بخلاف
 القياس في بيع العين فلا يتعدى الى غيره **لنا** ان هذا نوع بيع فدخل تحت الحديث ولانه يثبت في البيع لدفع الغبن
 وانه يحتاج اليه ما هنا وقيل ان مسألة الخيار فرع مسألة اضافة الاجارة الى وقت في المستقبل فانه لو اضاف الاجارة
 الى رمضان وهو في شعبان لا يجوز عندنا وعندنا يجوز **لنا** انه بيع فلا يجوز اضافته الى وقت كبيع العين **لنا** ان الاجارة
 المطلقة تنعقد في المستقبل شيئا فشيئا والاضافة تفيد ذلك بخلاف بيع العين ومسألة جناية الاجير المشترك
 مرت في باب زفر والشافعي رحمه الله معه **وشرطه الاجر كحل مطعم** فيه له شرك يصح فاعلم
 قال اذا استاجر دابة يحمل طعامه مشتركاً بينه وبين الاخر الى موضع كذا اباجر معلوم فله استحقاق الاجرة وعندنا
 لا يستحق شيئا **لنا** انه اوفى العمل المشروط عليه **لنا** انه عامل لنفسه ولانه لا يميز عمله لنفسه من عمله لشريكه فلا
 يمكن ايجاب الشيء من الاجر لان الانسان لا يستحق الاجر بالعمل لنفسه والله اعلم

وَجَازَانِ يَسْتَأْجِرُ الْعَرَسَ أَحَدَهُ لِلْخَبْزِ وَالطَّبْخِ وَارِضَاعِ الْوَلَدِ

قال اذا استاجر امرأة للخبز والطبخ وارضاع الولد صح ووجب الاجر اذا تحملت وعندنا لا يصح ولا يجب شيء له
 انها اجرت نفسها على عمل ليس عليها ولا تجبر عليه فيصح كارضاع ولد لامنها وكما بعد الابانة **لنا** ان هذا استيجار
 على فعل واجب عليها في الشرع والعرف انما الشرع قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن وعن النبي عليه السلام انه
 جعل اموال د اهل البيت على فاطمة واعمال خارج البيت على علي رضي الله عنه واما العرف فلان كل من تزوج امرأة كان
 طالبا منها ذلك وهي ملتزمة لذلك الا انها لا تجبر لانه لا تعرف قدر ثمنها عليه فاذا اقدمت على الاجارة عرفت القدر
وبيع البان بنات ادم يجوز ومن يرفقها يغرم
 قال ابن ادميات ملا متقوم بجوز بيعه ويضمن متلفه وعندنا ليس بمال متقوم **لنا** انه مشروب طاهر منتفع به

كتاب ادب القاضي قال ويقضي بين المدعي في موضعين فاجتهد في ان يفي
عند نكول المنكر المعاند **وحين يأتي المدعي بشاهد**

قال الشافعي رحمه الله يقضي بين المدعي في موضعين احدهما اذا نكل المدعي عليه عن الحلف بخلف المدعي فاذا حلف
 يقضي بما ادعى والثاني اذا اقام المدعي شاهدا واحدا ولم يكن له شاهد آخر وحلف قضي له وعندنا لا يقضي بين المدعي
 اصلا في الفصل الاول يقضي بنكول المدعي عليه وفي الثاني تحلف المدعى عليه فان نكل يقضي له **لنا** في الفصل الاول
 ان الظاهر صار شاهد المدعي عليه عند نكول خصمه فيعتبر بينه كما في بين المدعي عليه وفي الفصل الثاني ما روي
 ان النبي عليه السلام قضي بشاهد وعين **لنا** قوله عليه السلام البيعة على المدعي واليمين على من انكر وهذا يقطع الشركة
 وما روي من الحديث رده يحيى بن معين ولو ثبت فهو محمول على ان المدعي اقام شاهدا واحدا وقال ليس له شاهد آخر
 تحلف خصمه وقضي بنكوله فظن الراوي انه يقضي بهما جميعا لوجوده بعدهما

وَبَطُلَ اسْتِقْضَا غَيْرِ الْعَالِمِ وَيَلْزَمُ الْغَائِبُ حَكْمُ الْحَاكِمِ

قال لا يجوز تقليد الجاهل القضا وعندنا يجوز اذا كان عدلا **لنا** قوله عليه السلام القضا ثلاثة قاضيان في النار
 وقاضيان في الجنة واما اللذان في النار فاجاهل وجاهل واما الذي في الجنة فالعالم العادل **لنا** ان العلم انما يحتاج اليه
 للعمل وامكنه بناء عمله على فتوى العالم والخبر محمول على الجاهل الذي يعمل بجهله ولا يرجع الى العلم **لنا** القضا على
 الغائب تجوز وعندنا لا يجوز الا اذا قضى على حاضر وتضمن ذلك القضا على الغائب **لنا** ان البيعة حجة مطلقة وقد
 وجدت حال خفاء الحق فيجوز القضا **لنا** ان انكار المدعي عليه شرط جواز القضا وبالبيعة ليقع قاطعا للمضومة
 ولم يوجد الانكارها هنا لان الظاهر موالاته وقد عرفت تمامه في طريقة الخلاف **كتاب الشهادات**
وليس للأنثى مع الرجال **شهادة فيما سوى الأموال**

قال الشافعي رحمه الله شهادة الرجال مع النساء في غير الاموال والحقوق المتعلقة بالاموال كالنكاح والطلاق
 والعناق لا تقبل وقد مر في كتاب النكاح ويشهد الزوج لها وفي **لنا** ويلزم القاضي ان يقبله
 قال شهادة احد الزوجين لصاحبه مقبولة وعندنا غير مقبولة **لنا** انه عدل شهد لغيره فيقبل كالاخوين **لنا**
 انه متم لان كل واحد منهما ينتفع بمال صاحبه عادة وقد قال عليه السلام لا شهادة للمتهم
وليس للكافر من شهادة **لفسقه عقيدة وعادة**
 قال شهادة بعض اهل الذمة على البعض غير مقبولة وعندنا مقبولة **لنا** ان الشهادة من باب الولاية والكرامة
 وهو مستحق للاهانة فصار كالكافر **لنا** ان شهادته موثقة في تغليب الظن لوجود العقل والدين الداعيين الى
 الصدق والصادقين عن الكذب فيجب القضا وقد عرفت في موضعه **وحيث لا يطلع المذكور**
يشهدون والازبع شرط يذكر قال فيما لا يطلع عليه الرجال بشرط شهادة اربع نسوة وعندنا الواحد

يكفي والثنتان احوط **له** ان الشهادة المطلقة شهادة رجلين والمثني منهن بمنزلة رجل واحد **لنا** ان هذا خبر وليس بشهادة وهذا لا يشترط لفظ الشهادة وخبر الواحد في الديانات مقبولة **هـ**

هـ وشاهد افرغ علي اصل اذا **هـ** كانا علي الثاني فلا يصلح **ذا** **هـ**

قال رجلان شهدا علي شهادة رجل ثم شهد هذا الفرعان علي شهادة رجل اخري من هذه الحادثة لا تقبل وعندنا تقبل **له** ان هذين الفرعين قائما مقام اصل واحد فصار كما صل واحد شهد بنفسه وشهد علي شهادة غيره **لنا** ان نقل شهادة الاصول الي مجلس القضاء ضرب حق فيما اذا شهد الحق ثم شهد الحق اخر قبلنا جيبا كما لو شهد ابدن ثم بدن ثم بدن ثم بدن وليس هذا شهادة علي المال كما قال الخصم بل هذا شهادة علي شهادة غيره علي ما مر والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **كتاب الدعوي والحكم في المدعين دارا**

بفرعية تظهرها اظهرا **هـ** قال الشافعي رحمه الله دار في يد رجل ادعاها رجلان كل واحد منهما يدعي لها وصاحب اليد منكر واقاما البيينة يقضي لمن خرجت الفرعة وعندنا يقضي بينهما نصفان وقد مر في كتاب العتاق في بابيه ومسئلة دعوي اثنين دارا واحد مرفي كتاب اللقيط في بابيه **هـ**

هـ والحكم في المدعين ولدا **هـ** بقايف يلحق ذاك مفردا **هـ**

هـ وفي شهود خارج وذوي اليد **هـ** ذوا اليد اولي بالقضاء فاشهد **هـ**

قال الخارج وذو اليد اذا اقاما البيينة علي الملك المطلق قضى به لذوي اليد وعندنا للخارج **له** ان البيينة ذي اليد لا بدت باليد فكان اولي بالقبول **لنا** ان بيينة الخارج اكثر اثباتا لانه ثبتت الملك من كل وجه وبيينة ذي اليد تثبت الملك من وجه لان الملك من وجه ثابت له باليد والبيينات ترجح بكثرة الاثبات وقد عرف والله اعلم **هـ**

هـ واخذه خلاف جسر ماله **هـ** علي الغريم جابر ان ناله **هـ**

قال الغريم اذا ظفر بمال غريمه خلاف جسر حقه له اخذ بغير رضاه وعندنا ليس له ذلك **له** انه مثل حقه في المائنة فله ان ياخذ بحقه كما اذا ظفر بجسره **لنا** انه لو سلم اليه خلاف جسر حقه لم يلزمه الا برضاه فلا يكون له اخذ الا برضاه والفقهاء فيه ان هذا نوع معاوضة فلا يجوز بدون التراضي بخلاف ما اذا كان جسر حقه له لو سلم اليه بغير رضاه فله ان ياخذ بحقه والله اعلم **هـ** ومن اقتربا فتراش أمته **هـ** يلزمه الابن بغير دعوتيه **هـ**

قال مولي الامة اذا اقربوا عليها فولدت ثبت نسبها بغير دعواه الا ان يقول استبرأنا منها بحضه بعد الوطى وحلف عليه وعندنا لا يثبت الا بدعواه **له** ما روي جابر ان عمر رضي الله عنه راي جارية تستقي مع رجل غيب فقال عمر رضي الله عنه لمن هذه قال لفلان قال لعنه يطاها فقال نعم قال لما انها لو ولدت الزمت ولدها **لنا** ما روي عن عمر رضي الله عنه انه كان له جارية يطاها فولدت ولد الا يشبهه ال عمر رضي الله عنه فنفاه وقال اللهم اني اعوذ بك ان يلحق بال عمر من ليس منهم وعن ابن عباس رضي الله عنه انه كان يطا جارية له ولدت بولد فلم يلزمه نسبها وقال لما اتى كنت اطاه ولا اريد ولدها ومارواه فهو علي سبيل الدلالة في الامر بالتخصيص دل عليه انه لم يلزم ولد جارية نفسه فيما

روينا **هـ** ويوجب العقر علي المستولد **هـ** جارية لابن فاحفظ واجمه **هـ**

قال الاب اذا استولد جارية ابنه فعليه العقر وهو قول من فر وعندهنا لا عقوله **له** انه ملكها بالاعلاق فاسبق الاعلاق من الوطى خلا عن الملك فيجب العقر اذا لم يجب الحد للشبهة **لنا** انه ملكها سابقا علي الوطى صيانة لما به عن الضياع ولفعله عن الحرمة لما عرفه والحمل فكتبت سنين اربع **هـ** في رحم الام ولدته فاسمعا **هـ** قال المعتز اذا لم تقربا بقضاء العرق حتى ولدت الي اربع سنين يثبت نسبها من الزوج وعندنا لا يثبت

لاكثر من سنتين **له** انه يتصور بقا الولد في البطن الي اربع سنين فقد روي ان الصحاح بقي في بطن امه قريبا من اربع سنين وقد ثبت اسما له وهو يضحك ولهذا سمي الصحاح **لنا** ما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لا يبقى الولد في البطن اكثر من سنتين ولو نظر مغزل ومارواه غير ثابت ولو ثبت فهو نادر والله اعلم **كتاب الاقرار**

هـ قال ومن في مرض الموت اقر **هـ** لو اقرت بالعين او بالدين فز **هـ** قال الشافعي رحمه الله في احد قوليه يجوز اقرار المريض لو اقرت به يدين او عين وعندنا لا يجوز **له** انه ملكه وقد اقر غيره فيصح كافي حالة الصحة **لنا** قوله عليه السلام لا وصية للوارث ولا اقرار له يدين ولان المريض مجبور عليه في هذا الاقرار لتعلق حق غيره من الورثة بماله ولهذا لا يملك الهبة والوصية له بشي واقرار المجبور عليه باطل بخلاف حالة الصحة لانه لا يجبر عليه **هـ** وانما اقراره للغرما **هـ** في مرض الموت ومن قبل سوا **هـ**

قال المريض اذا كان عليه دين الصحة فاقرب يدين في مرضه فالدائن سوا وهو قول ابن ابي ليلى وعندنا دين الصحة مقدم **له** انه اقرار لا تقمة فيه فكل الثابت به كالثابت في حالة الصحة ولهذا يقضي من كل المال فكان سوا **لنا** ان حق غرما الصحة تعلق بمال المريض مرض الموت في اول مرضه لانه محجز عن قضائه من مال اخر فلا اقرار الثاني صادف حق غرما الصحة فكان مجورا عنه ومدفوعا به ويلزم المقر بالدين **هـ**

مورثه بقسطه لا كلا **هـ** قال اذا ادعي رجل دينا علي الميت فله ان يصدق احداهما وكذا به الآخر علي المصدق نصف الدين وعندنا يؤخذ كل الدين متاقي **هـ** يد **له** انه يقربه في التركة وفي يدها نصفها فيصح بقدر نصيبه **لنا** انه اقرار بالدين وهو مقدم علي الميراث فمال يقض جميع الدين لا يكون له شي **هـ**

هـ مقر الف قال الا قد ذكر **هـ** ما ليس مثليا فهذا يعتبر **هـ**

قال ولو قال رجل لفلان علي الف درهم الا ثوبا او قال الاشاة صح الاستئنا ويسقط قدر قيمة الثوب وعندنا يلزمه كل الف **له** انه استثنى ما لا من مال فيصح كما اذا كان من جنسه **لنا** انه ليس من جنسه لاصوغ ولا معني ولا وجه لتصححه بخلاف استثناء كوحظ او عدد ذي متقاوت لانه جنسه معني فانه مقدرا كالمستثنى منه وهذا يكفي للاستئنا لما مر في باب محرمه **هـ** ولو اقر الابن بابن الثاني **هـ** لم يشركا في الارث والوجد **هـ** وكل من في مجلس القاضى اقر **هـ** علي الذي وكله لا يعتبر **هـ**

قال الابن اذا اخذ ميراث الاب ثم اقر بابن آخر لم يشركا في الميراث وعندنا ياخذ نصف ما ورثه **له** ان

الارث لا يستحق الا بثبوت النسب وباقرار هذا الاثر لا يثبت النسب لانه حمل النسب على غير **لنا** انه
اقرار بنصف ما في يد فيصح اقراره في استحقاق المال ان لم يصح في حق النسب لانها متغايران في الجملة واقرار
الوكيل على موكله قد ذكرنا في باب كتاب الوكالة في باب زفر رحمه الله **كتاب الوكالة**
و باطل بيع الوكيل بالنساء والعزل في الغيبة ماضي في القضاء
قال الشافعي رحمه الله الوكيل بالبيع مطلقا اذا باع بالنسيئة لا يجوز وعندنا يجوز **له** ان الاصل في الثمن ان يكون
حالا فانصرف التوكيل اليه فاذا باع نسيئة صار مخالفا **لنا** ان التوكيل يقع على البيع المطلق عندنا في حيفه رحمه
الله وعندنا على المتعارف في الجملة وهذا مطلق متعارف بين التجار قال الموكل اذا عزل وكيله حال
غيبته صح وعندنا يتوقف على علمه **له** انه لا يشترط رضاه فلا يشترط حضرته كما لطلاق **لنا** انه يفي بعد الامر
فلا يعمل بدون العلم وفقه مامران الزام الوكيل اضرا **كتاب الكفالة والحوالة**
و باطل كفالة بالانفس ولا يعيد الدين موت المفلس
قال الشافعي رحمه الله الكفالة بالنفس والاعيان المضمونة باطلة وعندنا صحيحة **له** انه كفيل بما لا يقدر
على تسليمه لان نفس الغير وماله في يد الغير يقابل به ويد افعه فلا يجوز **لنا** ان ركن الكفالة قد وجد معني
الكفالة وقد تحقق وهو انضمام الذمة الى الذمة في حق وجوب التسليم فيجب تصحيحه دفعا للحاجة المطاوعة
من الكفالة وقد عرفت تمامه في طريقة الخلاف قال المحتال عليه اذ اقامت مفلسا لا يعود الدين لادمية المحيل
وعندنا يعود **له** ان الدين انتقل من ذمته فبرئت ذمته فلا يعود كما في الابراء **لنا** ان المحتال له رضي بهذا
النقل بشرط وصول الدين من جهة المحتال عليه بدلالة العادة وقد فات هذا الشرط فيعود حقه الى ذمة المحيل
وقد عرفت **كتاب الصلح** **ويبطل الصلح على الإنكار** **وذاك كالرشوة في اغتياره**
قال الشافعي رحمه الله الصلح على الإنكار باطل وعندنا جائز **له** قوله عليه السلام كل صلح جائز بين المسلمين الا صلحا
حل حراما او حرم حلالا وهذا كذلك ولانه اخذ المال بغير حق في زعم المدعي عليه فكان رشوة وهو باطل **لنا** قوله تعالى
والصلح خير على العموم ولانه اخذ المال بطريق العوض في حق المدعي وبذل المال لدفع الشغب في حق المدعي عليه وكل ذلك
جائز وقد عرفت تمامه في طريقة الخلاف **كتاب الرهن** **والرهن لاستحقاق بيع العين**
لا ملك جنس دأيم بالدين **وانه امانة فلو ملك لم يسقط الدين الذي عليه**
وليس يسري حكمه الى الولد **وفي المشاع جائز ويسترد**
وجائز للرهن ارفاقه بعينه وباطل اغتاقه
قال الشافعي رحمه الله حكم الرهن صيرورة المرهن احق ثمنه عند البيع وثبوت حق المطالبة ببيعه وعندنا ملك
اليد والجنس بحجة الاستيفاء ايد في كالحا وجه يصير حقيقة الاستيفاء عند الهلاك فيسقط الدين بهلاكه **له** ان
الرهن شرع وثيقة للدين فصار كالكفالة وبالكفالة لا يسقط الدين ولا يصير مستوفيا له لكنه يلزم ايضا الدين

من ذمة الكفيل كما يلزم ايضا ومن ذمة الاصيل فكذا هنا لا يصير ملكا ومحبوسا للمرهن لكن يلزم ايضا
الدين من ثمنه حقيقة المعنى الوثيقة **لنا** ان الرهن يثبتي عن الحبس والذم لغة فيجب جعله حكما للمرهن ولا يصير
الحبس والذم حكما ملزما للرهن الا باثبات ملك الحبس واليد فيثبت ان حكمه ملك اليد والحبس وهذا اليد ثبت
بحصة الاستيفاء للدين حقيقة المعنى الوثيقة على ما عرفت واذا صار مستوفيا دينه يدا فبعد الهلاك لا يمكن من استيفائه
لانه يودي الى الاستيفاء من حيث ملك اليد من ثمنه على ما عرفت واذا ثبت يثبتي على هذا امثاله **منها** ان الرهن
امانة عندنا واذا هلك لا يسقط الدين وعندنا يسقط لما مر **ومنها** ان حكم الرهن لا يسري الى الولد عندنا لان تعيين
عين لقضا الدين لا يوجب تعيين عين آخر وعندنا يسري لانه صفة شرعية فيسري الى الولد كذلك الرقبة **ومنها**
ان رهن المشاع يجوز عندنا لان رهن المشاع قابل للبيع واستيفاء الدين من ثمنه وعندنا لا يجوز لان ملك الحبس يقتضي
تصوير الحبس وحبس للمشاع وحده لا يتحقق **ومنها** ان الرهن يملك استرداده لانه ملكه وتعيينه لقضا الدين من ثمنه
لا يبطل استرداده وعندنا لا يملك لان فيه ابطال ملك اليد والحبس عليه **ومنها** ان للماهن ان ينتفع بالمرهون
ويشرب لبنها عندنا لانه باق على ملكه وعندنا ليس له ذلك لان فيه ابطال ملك اليد عليه قال الداهن اذا اعتق
المرهون بطل اعتاقه وعندنا ينفذ ويضمن قيمته ان كان مؤمرا او يكون رهنا مكانه وان كان معسرا استسعى
العبد في قيمته **له** ان الاعتاق لا يفي حق الغير بالابطال فلا ينفذ كبيع الرهن المرهون **لنا** انه اعتق ملك نفسه
لان حكم الرهن ملك اليد فبقي ملك الرقبة له والاعتاق بصادف ملك الرقبة الا انه يبطل حق المرهن ضمنيا وتبعها
فلا يمنع نفاذه بل يجب جبر حقه بالضممان وقد عرفت في موضعه والله اعلم بالصواب **كتاب الاكراه**
ويقتل القاتل بالاكراه **ايضا مع المكرم ذي السفاه**
ولا يجوز النذر والعناق كرها ولا اليمين والطلاق
قال الشافعي رحمه الله اذا اكره انسان على قتل انسان فقتله يجب القصاص عليهما وعندنا لا قصاص على المكرم
له ان المكره قاتل حقيقة والمكره قاتل معني كما ذكرتم فيجب عليهما **لنا** ان المكره الله وهو مسلوب الاختياره
ولا قصاص على الآلة ومسئلة طلاق المكرم ونذر مرفي كتاب الطلاق **كتاب الماذون**
والاذن في نوع من الانواع **لا يشمل الانواع باستجماع**
وما سكوت سيد العبد اذا رآه باع واشتري اذا نأبذ
قال الشافعي رحمه الله مسئلة الاذن في النوع ومسئلة سكوت المولي مرفي في باب زفر رحمه الله
ولا يباع عبد الماذون **بالدين حين استغرق الذئ**
قال ربيعة العبد الماذون اذا صار مستغرقا بالديون لا يباع فيها ولا يطالب المولي به فتاخر المطالبة الى ما
بعد العتق وعندنا يباع في ديون التجارة **له** ان رقبته لم تدخل في الاذن ولهذا لا يملك المقرن فيها فلا يتعلق بدين
التجارة بها استيفاء كسائر اموال المولي بخلاف الكسب لانه دخل في الاذن **لنا** ان في بيع رقبته بدين التجارة دفع أعلا

الضربين يتحمل الاذي لان فيه دفع ضرر الغريم بازالة ملكه مقابل ما لا يتفقد وهو حصول ملك بدل المبيع وقد عرف
 والله اعلم **وَنَفْسُهُ لَا تَقْبَلُ الْإِجَارَةَ مِنْهُ فَلَيْسَتْ بِهَا لِلتَّجَارَةِ** **هـ**
 قاله فلو اجر الماذون نفسه لا يجوز وعندنا يجوز له ان الاذن له في التصرف في غيره لا في نفسه ولهذا لا يملك بيع
 نفسه **لنا** ان هذا نوع تجارة وهو تصرف في منفعه وهي غيره وانما لا يجوز بيع نفسه لانه يصير مجوراً به فيعود
 بابطال اصله والله اعلم **وَبَاطِلُ تَصَرُّفِ الصَّبِيِّ بِحُكْمِ إِذْنِ الْآبِ وَالْوَصِيِّ** **هـ**
 قاله ابن الاب والوصي للصبي العاقل لا يصح وعندنا يصح ونصح بصر فاته بعد الاذن **له** انه حجور عن التصرفات
 لنقصان عقله وضعف حاله وهذا لا يرتفع باذن المولى **لنا** انه اهل للتصرف حقيقة واقف على مضمونه واقدام المولى
 على الاذن دلالة على ذلك فوجب اعتبار تصرفه شرعاً كالبالغ الا انه لا ينفذ بعض التصرفات منه لانه ضرر محض
 وهذا ليس كذلك فينفذ وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف **كتاب الدييات**
وَالْقَتْلُ عَمْدًا مُوجِبُ التَّكْفِيرِ وَالْقَتْلُ وَالْمَالُ عَلَى الْخَيْرِ **هـ**
 قال الشافعي رحمه الله القتل العمد يوجب الكفارة وعندنا لا يوجب **له** انه لو قتل خطأ يوجب الكفارة فكذلك اذا
 قتل عمداً واجامع بينهما ان في النفس حقين حق العبد وهو مضمون بالدية او العاص وحق الشرع وهو مضمون
 بالكفارة **لنا** ان هذه جناية مكفرة بالتوبة بالنصوص الواردة في باب التوبة فلا توجب الكفارة كسائر الجنايات
 المكفرة بالتوبة بخلاف القتل الخطأ لانه مخصوص وهذا ليس كذلك لان الكفارة ثمة تجب بجناية التقصير ولا يوجد
 هنا وقد عرف قاله موجب قتل العمد هو العصاص او الدية والولي بالخيار وفي قول الواجب هو العصاص عينا وله حق
 اسقاط العصاص والمصير الى المال من غير رضا القاتل وعندنا موجه العصاص عينا ولا يكون له المصير الى المال
 الا برضا القاتل **له** ان نفس الادمي مضمون بالمال وهو الدية بدليل انه تجب الدية في القتل الخطأ وهذا ينبغي كون
 العصاص موجبا لانه لا يقوم مقام الفايته الا اننا عرفنا وجوب العصاص بالنظر فتبقى الدية واجبة فيتخير في
 ذلك **لنا** ان موجب القتل العمد شرع اعد لما للضرر الواقع بالقتل العمد والعصاص ابلغ في اعدام هذا الضرر
 من المال بدليل انه شرع العصاص ولو كان المال مثله لما شرع العصاص لانه متى امكن دفع الضرر يتحمل اذني الضرر
 لا يصار اليه تحمل اعلاهما فتعين موجبا دفعا للضرر بقدر الامكان وقد عرف والله اعلم **هـ**

هـ **وَفِي شَرِيكَ الْآبِ وَالْمَجْنُونِ أَوْ الصَّبِيِّ الْقَتْلُ بِالتَّغْيِينِ**
وَمَقْتَضِي عَمْدِ الصَّبِيِّ دِيَّتُهُ **هـ** **فِي مَالِهِ وَلَا يَدِي عَاقِلَتُهُ**
وَفِيهِ تَكْفِيرٌ وَمَنْعُ الْإِرْثِ **هـ** **وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ عِنْدَ الْحَبَشِ**

قاله الاب والاجني اذا اشترك في قتل الابن يجب العصاص على الشريك وعندنا لا يجب وعلى هذا الخلاف شريك
 الصبي والمجنون وشريك المولى وشريك السبع **له** انه قتل ادمي معصوم على جهة التعمد فيوجب العصاص
 كلاجنين **لنا** ان فعل كل واحد منهما ليس يقتل على الكمال لان القتل حصل بفعلها جميعا لا بكل واحد منهما فلا يجب عليه

العصاص لقوله عليه السلام لا يجزى دم امري مسلم الا باحدى معا في ثلاث الحديث واما الاجنبيات خصاصا عن هذا
 الحديث وهذا ليس بمعناه لانه يندرج وجوده وعن الايندز وجوده **قال** الصبي او المجنون اذا قتل انسانا عمدا
 لا قصاص عليهما بالاجماع واما في حق احكام اخر له حكم القتل العمد وعندنا له حكم الخطأ **له** انه قتل عمدا حقيقة **لنا**
 انه ليس من اهل القصد على الكمال فكان بمنزلة الخطأ ولانه ليس من اهل العقوبة واحكام قتل العمد ثبت بطريق العقوبة
 دل عليه ما روي عن علي رضي الله عنه ان مجنونا قتل رجلا بالسيف فاوجب علي عاقبته الدية وقال عمر وخطأه سواء
 وتبينني على هذه امسايل منها ان الصبي اذا قتل مورثه عمدا او خطأ لا يحرم عن الميراث خلافا له **ومنه** ان الدية على عاقبته
 عندنا وعندنا في ماله **ومنه** انه لا كفارة عليه عندنا وعندنا عليه الكفارة لان الخطأ والعمد عندنا في الكفارة سواء
 وعندنا الكفارة حكم الجناية وكذا حرمان الميراث وهو ليس من اهل الجناية **هـ**

وَالْفَرْدُ لَا يَقْتُلُ بِاجْمَعِ الْكُفَّاءِ **هـ** **فَالْيَدُ بِالْأَيْدِي كَذَلِكَ فَاعْرِفَا**
فَالْأَوَّلُ الْمُقْتَصِّرُ وَالْمَالُ لَدَا **هـ** **هَذَا إِذَا رُتِبَ فِيمَا قَدْ جَنِيَ**
هـ **أَمَّا إِذَا كَانَ مَعًا تَقَارَعًا** **هـ** **فِيهِ وَفِي قَوْلِهِمَا بَيْنَهُمَا**

قال الواصف لا يقتل بالجماعة الكفارة غير انه ان قتل على التعاقب يقتل فيه بالاول وتجب الديات للباقيين وان
 قتلهم معا يقتل بالواحد ويتعين ذلك بالقرعة وتجب الديات للباقيين وعندنا يكتفي بقتله ولا تجب الدية
له ان اليد الواحدة لا تقطع بالايدي اكتفا فكذلك النفس الواحدة واجامع بينهما عدم المماثلة **لنا** ان قتل
 الواحد بالجماعة في معنى قتل الواحد بالواحد في معنى الجبر والزجر فيكتفي به ولا يجب المال كقتل الواحد بالواحد وقد
 عرف **ثم** **اليدان يقطعان باليد** **هـ** **وسائر الأطراف وأخف وأجهد**
 قاله الايدي تقطع بيد واحدة وعندنا لا تقطع **له** قوله علي رضي الله عنه في شامدي السرقه حين رجعا ورجعا بالآخر
 وقالوا ههنا ان السارق هذا فقال علي رضي الله عنه لا احد قدامي هذا واعزكم ادية الاول ولوعت انكما تعدتما
 لقطع ايديكما اخبر بقطع الايدي بيد واحدة ولان النفس تقتل بالنفس الواحد فكذلك الايدي بيد واحدة لان الايدي
 تبع النفس **لنا** انه لا مماثلة بين الايدي واليد الواحدة فلا يجري العصاص بينهما لان المماثلة شرط على ما عرف واما
 الحديث فالمراد منه القطع بطريق السياسة وقوله الايدي تبع النفس قلنا في حق العصاص لا نسلم وقد عرف **هـ**

وَلَيْسَ فِي الْجَنَةِ وَأَحْوَا جِبْ **هـ** **بِأَحْلَقَ مَالُ دِيَةِ بَوَاجِبِ**

قاله اذ احلق حية احر او حاجبيه او شفا عيينه في هذا كله حكومة عدل وعندنا فيه دية كاملة **له** ان في
 حق العبد لا يجب كمال الدية فكذلك في الحر واجامع انه ليس فيه تقويت المنفعة من كل وجه ولهذا لا يجب نصف الدية
 بحلق نصفها **لنا** انه تقويت جنس منفعة مقصودة وهي منفعة الجمال واما العبد فقد روي الكرخي عن ابن خنيفة
 رضي الله عنه انه يجب القيمة كاملة والعبد لما هو ولين سلما فلان هذا النوع من المنفعة غير مطلوبة من المالك
 وهي مقصودة في الحر واما حلق نصف الحية فقد قيل فيه نصف الدية وقيل فيه دية كاملة لانه شين كامل وقد

قيل فيه حكومة عدل كما في نصف الارنبه والله اعلم **وَدِيَّةٌ فِي ذِكْرِ الْخَصِي**
لَا حَكْمُ عَدْلٍ قِيمٍ سَوِيٍّ قال في ذكر الخصى والعنتين دية كاملة وعندنا فيه حكومة عدل له
قوله عليه السلام وفي الذكر الدية من غير فصل ولان هذا نوع مرض فلا يوجب نقصان الدية كمرض النفس لانه ناقص
المنفعة على التام فلا يجب فيه كمال الدية كالعين القائمة التي لا تبصر والرجل العرجاء واليد المشللة بخلاف الموضع
لانه مزيل والله اعلم **وَمَا بِهِ الْقَتْلُ الْجَرِي يُقْتَصَّرُ بِمِثْلِهِ وَالسَّيْفُ لَا يُخْتَصَرُ**
قال القصاص يستوفي مما قتل به الاول حتى لو قطع يده فمات منه تقطع يده في مثل تلك المدة والاقول
بحرقته ولو احرقه بالنار يوقد مثل ما كان له قوله عليه السلام من غرق غرقناه ومن احرق احرقناه ولان
المساواة شرط وذلك فيما قلنا قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف واما المماثلة ففيما قاله عدول عن
المماثلة لانه وما لا يموت فيستوفي في الزيادة واما الحديث فالمراد منه السياسة

وَالْقَتْلُ بِالسَّوْطِ الصَّغِيرِ فَاَنْتَبِهْ بِهِ قَصَاصُ اِنْ تَوَالِي الضَّرْبُ
قال اذا ضرب انسانا بالسوط الصغير ووالي بالضربات حتى مات يجب عليه القصاص وعندنا لا يجب له
انه قتله عدا فصار كالقتل بالسيف لنا انه قتل تمكن اخلل في عديته لان احتمال حصول القتل بالضربة
والضربتين قائم وهما لا يقصد بهما القتل فلا يوجب القصاص وقد عرف **وَبَيْنَ عَبْدَيْنِ قَصَاصُ فِي الْيَدِ**
وَاحِرٌ وَاحِرَةٌ اَيْضًا فَاشْهَدْ قال العبد اذا قطع يده بعد عدا او الرجل اكر اذا قطع يده امرأة حرة
عدا ففيه القصاص وعندنا يجب الدية دون القصاص لان القصاص يجري بين نفس العبد وكر ونفس المرأة
والرجل فكذا بين اطرافها لانها تابعة للنفس لنا ان الاطراف يسلك فيها مسلك الاموال فكانت المماثلة
فيها شرطا ولا مماثلة هنا بدليل اختلاف الدية والقيمة بخلاف النفس والله اعلم

وَاحِرٌ لَا يَقْتُلُ بِالْمَسْنِي **عَبْدٌ اَوْ لَا الْمُسْلِمُ بِالذِّمِّي**
قال احرا لا يقتل بالعبد وعندنا يقتل له ان بينهما تفاوتا في كمال الادمية وشرف الحرية لان العبد مال
من وجه والمماثلة شرط لنا انه قتل ادمي معصوم على جهة التمدد لان دليل العمة قائم وهو التكليف فيوجب
القصاص بالنصوص وقد عرف تمامه في طريقة الخلاف قال المسلم لا يقتل بالذمي وعندنا يقتل له ان بينهما
تفاوتا في العصمة لوجود الكفر المبيح للدم لنا ما مر في المسئلة المتقدمة

وَالْمُدَّعِي لِلْقَتْلِ فِي مُحَلَّةٍ **تَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا جُمْلَةً**
ثُمَّ لَهُ الْقَتْلُ فَاِمَّا لَوْ نَكَلَ **حَلْفُهُمْ وَاحِقٌ بِالْحَلْفِ بَطْلٌ**
وَالزَّمُوا عَقْلًا اِذَا مَنَكُوا **وَعِنْدَنَا مَنَ حَلَفُوا وَعَقَلُوا**
وَقَالَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ عَدَاوَةٌ فِيهِمْ وَلَا الْمَقْتُولُ ذُو طَرَاوَةٍ
فَقَوْكَ نَوَاحِ الدَّعَاوِي عَرَفَ **اِنَّ الْقَصَا شُهُودٌ وَحَلْفٌ**

قال اذا

قال اذا وجد الرجل قتيلا في محلة قوم ان كان بين القتيل وبين اهل المحلة عداوة ظاهرة او هناك كون بالدم
على رجل يقتربه او يحضر رجل عدل او جماعة غير عدول عند القاضي انهم قتلوه تحلف المدعي فان حلف انهم
قتلوه خطأ فله الدية عليهم وان حلف انهم قتلوه عدا فعليه القصاص في قول والدية في قول وان نكل المدعي عن
اليمين تحلف المدعي عليهم فان حلفوا بريوا فان نكلوا فعليه القصاص في قول والدية في قول فان عدت هذه
المعا في الثلاثة تحلف اهل المحلة خمسون رجلا بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتله ثم يغرمون الدية وعندنا الحكم فيه
في جميع الاحوال ان تحلف خمسون رجلا منهم على ما مر ويغرمون الدية فالاختلاف هنا في موضعين احدهما ان المدعي
لا يحلف عندنا وعندنا يحلف وقد مر في كتاب الدعوي والثاني في براءة اهل المحلة باليمين له ما روي ان عبد الله
ابن سهيل وجد قتيلا خنجر فحاصم اوليا عبد الرحمن اخوه وخويصة وخويصة ابنا عمه فقال عليه السلام ائخذوني
وتستحقون دم صاحبكم فقالوا كيف نخلف على امر لم نعاين فقال عليه السلام تحلف لكم اليهود خمسين يمينا بالله
ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فقالوا انا لا نرضي بايمان قوم كفار فكتب النبي عليه السلام لي يهود خيبر انه قد وجد
قتيل بين اظهركم فاما ان تدنا واما ان تاذنوا بحرب من الله ورسوله فكتبوا اليه ان لا علم لنا بذلك فوداه
رسول الله عليه السلام بمائة من الابل لنا ما روي ابو سعيد الخدري رضي الله عنه ان قبلا وجد بين قريتين فامر
النبي عليه السلام بان تذرع فوجد الي احدى قريتين اقرب بشبر فجعل عليهم القسامة والدية وهكذا قضى عمر رضي
الله عنه في القتيل الموجود بين قاديعة واربج وجعل على اهل وادعة القسامة والدية فقالوا ايما نكادفع
عن اموالنا ولا اموالنا تدفع عن ايماننا فقال عمر رضي الله عنه اما ايمانكم فلحقن دماكم واما اموالكم فلو جود
القتيل بين اظهركم واما حديث خيبر فقد روي انه قال لا وليا له انا تون بالبيعة على ما ادعيت فقالوا لو كانت
لنا ما قتلوه فقال النبي عليه السلام تحلف لكم اليهود خمسين يمينا بالله ما قتلوه وما علموا له قاتلا فتعارضا ثم قوله
ائخذوني على وجه الانكار ومن الاستحجار كقوله تعالى انا تون الذكران وكذا قوله عليه السلام وتستحقون
عطف عليه ايضا **وَقَالَ فِي مُضْطَمِّينَ هَكَذَا** **نِصْفُ الصَّمَانِ سَاقِطٌ اِذَا سَرَدَا**
قال اذا اضطدما الفارسان او الرماحان فقتل كل واحد منهما صاحبه فعلى عاقله كل واحد منهما نصف دية
صاحبه وعندنا عليهم كل دية صاحبه له ان كل واحد منهما صار مقتولا بفعل نفسه وفعل صاحبه لان الاصطدام
منهما فاحصل بفعله مدرو فعل صاحبه معتبر لنا ان صدمة كل واحد منهما علة تلف الآخر وشرط تلف نفسه
فاضيف كله الي صاحب العلة لانه جاني والله اعلم **اِذَا الْوَلِيُّ وَالشَّهَادَةُ اَعْتَرَفُوا**
مَكْنُ يَهْمُ لِلْقَتْلِ عَدَا اَتَلَفُوا قال شهود القصاص والولي المستوفي للقصاص اذا رجعوا وقالوا اتعدنا
ذلك يجب القصاص عليهم وعندنا لا يجب له ان الولي قاتل حقيقة والشهود قاتلون معني لا يجازيهم القاضي في
القضا والولي الى الاستيفاء كالمكره فيجب عليهم القصاص لنا ان الولي قتل عن حجة ظاهرة ومستحقون للقتل لانه
لا يماثل القتل بطريق المباشرة والمماثلة مرعية في هذا الباب **وَدِيَّةُ احْرَا خَنِيفٍ مُسْلِمٍ**

هي اثنتا عشرة ألف درهم قال الدية اثني عشرة ألف درهم وعندنا عشرة آلاف درهم له ما روي عن
عمر رضي الله عنه انه جعل الدية من الدراهم اثني عشرة الف درهم ما روي ان النبي عليه السلام اوجب في قطع اليد على الناحية
خمس الاف درهم وهو نصف الدية وعن عمر رضي الله عنه انه جعل حين دون الدواوين على اهل الذهب الف دينار
وعن علي رضي الله عنه كذا وما رواه كان في ابتداء الاسلام حين كانت القيمة كذلك هـ

وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ثَلَاثًا ۖ وَالْمَجُوسُ ثَلَاثُ خُمْسٍ كُلُّ ذَا ۖ

قال دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم وهي اربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وكذا قاري
المستامن وعندنا مثل دية المسلم له ما روي البراء بن عازب ان النبي عليه السلام جعل دية النصراني اربعة آلاف
درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم لنا قوله عليه السلام دية كل ذي عهد في عهد الف دينار والمشهور والموافق
للأصول ما رويناه فكان اولى وغرة الجنتين للآدم ولم يورث وافي ذلك تكفير بعمده
قال غرة الجنتين للآدم وعندنا ميراث لورثته له انه طرف من اطرافنا انه بدل نفسه وهي نفس على جرة فكان
لورثته كالدية قال وفيه كفارة وعندنا لا كفارة بجمه له انه قتل نفس بغير حق لنا انه تسبب الى القتل ولا
كفارة فيه وفي جنين الرق قد رغرته يؤخذ من قيمتها لا قيمته هـ

قال في جنين الامة عشر قيمة الام كيف ما كان وعندنا في الذكر نصف عشر قيمته وفي الانثى عشر قيمتها له
انه كطرف من اطرافنا اعتباره بجنين الحر انه يجب خمسمية وهو نصف عشر دية الذكر وعشر دية الانثى
وَيُعْقَلُ الْعَاقِلَةُ الْأَنْثَى وَإِنَّ لِمَرْيَكٍ نِصْفَ الْعَشْرِ فَأَعْلَمُ وَأَسْتَبْرَهُ

قال ويجب الارش في الخطا على العاقلة وان كان اقل من خمسمية وعندنا لا يجب عليهم له انه بعض ما يعقله العاقلة
فكان عليهم كارش الموضحة وما فوقها لنا حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً الى النبي عليه السلام
لا يعقل العاقلة عدلاً ولا عفواً ولا صلحاً ولا اعتراً ولا مادون امرش الموضحة ولان الوجوب على العاقلة للتخفيف
على الجاني واذا قل لا حاجة الى التخفيف واجمل الصائيل من ذاقته دفعا فلا غرم بما قد فعله
قال اجل اذا صلح على انسان فقتله المصول عليه لا يجب عليه الضمان وعندنا يجب له انه قتله دفعا للملاك
عن نفسه فصار كاحز الصائيل او العبد الصائيل لنا انه اتلف ما لا منقوماً معصوماً حتماً لانه في الضمان عليه

كَأَقْبَلِ الصَّيَالِ وَأَمَّا دَفْعُ الْمَلَائِكِ فَحَصْلٌ بِالْإِتْلَافِ بِشَرطِ الضَّمَانِ كِتَابُ الْوَصَايَا ۖ
وَلَوْ قَضِيَ بَعْضُ الدُّيُونِ فِي الْمَرْضِ لَمْ يَشْرِكِ الْبَاقُونَ فِيمَا قَدْ قَضِيَ ۖ

قال الشافعي رحمه الله المريض مرض الموت اذا قضي دين بعض الغرماء دون البعض ثم مات مختص به ولا يشاركه سائر
الغرماء وعندنا يشاركه الباقيون له انه قضى الدين من مال نفسه ومالك الغريم يختص به كما في حالة الصحة لنا ان حق
كل الغرماء تعلق بماله في مرضه فالتخصيص بطل حتى الباقيين فلا يجوز ولا يجوز للوصي القسيم
ايضاؤه الى سواه فأعلم له قال ليس للوصي ان يوصي لا غير وهو قول ابن ابي ليلى وعندنا له ذلك له انه

يتصرف بامره فلا يملك امر غير كالكيل لنا انه متى اعتمد عليه بعد موته مع علمه انه قد عجز عن الصرافات باسباب
كان اذ ناله منه باقامة غيب مقامه دالة بخلاف التوكيل لان الموكل يقدر على اقامة غيب عند عجزه هـ

مُوصِي بِكُلِّ مَالِهِ ذَوَاتُ رِثٍ ۖ يَبْطُلُ مِنْهُ مَا وَرَأَى الثَّلَاثُ ۖ

قال اذا وصي بكل ماله لا لسان ولا وارث له لا يصح الا بقدر الثلث وعندنا يصح في الكل ان محل الوصية الثلث لنا
انه لولا الوصية كان لعامة المسلمين وهذا من جملة المسلمين وقد ترجح على غير بايصا به له فكان له هـ

وَجَائِزُ وَصِيَّةِ الصَّبِيِّانِ فِي الْبِرِّ وَالطَّاعَةِ وَالْإِحْسَانِ ۖ

قال وصية الصبي بالقرب صحيحة وعندنا باطلة في كل له انه نفع في حقه لانه لا يزول ملكه قبل موته وبعد
موته يزول بغرض لا يحصل به وهو الثواب لنا انه تبرع والصبي ليس من اهله واما الثواب فحصل بتركه على
الورثه قال عليه السلام ان تدع ورثتك اغنياً خير لك من ان تدعهم عالة يتكففون الناس الله اعلم
وَجَائِزٌ بِإِصْطِاقٍ وَلِقَاتِلِهِ ۖ فَاسْمَعُ وَمَيِّزُ حَقِّهِ مِنْ بَاطِلِهِ ۖ

قال الوصية لقاتله جائزة وعندنا باطلة له ان القتل لا يخرج القاتل من ان يكون اهلاً للتبرع من جهة المقتول
وغيبم والوصية نوع تبرع لنا قوله عليه السلام لا وصية للقاتل ولان الوصية اختار الميراث وهو لا يستحق
الميراث فلا يستحق الوصية والله اعلم وان تمت موصاله بمنفعة فهي على ورثته موزعة
قال الموصي له بالمنفعة اذا مات صارت المنفعة بين ورثته وعندنا يبطل وصيته وتصير بالمنفعة هـ
لصاحب العين له انها كانت مملوكة له فتنتقل لورثته كالعين لنا ان الارث تجري في الاعيان لاني المنافع ولهذا
لا تجري فيها الاجارة والاعارة والفقهاء فيه ان المنافع التي تحدث بعد موته لم تكن ملكاً هـ

وَالرَّمْزُ فِي مُعْتَقِلِ الْإِنْسَانِ ۖ يَكُونُ فِي الْإِصْبَاقِ كَالْبَيَانِ ۖ

قال من اعتقل لسانه واوصي بشي بالايما تعتبر اشارته وعندنا لا تعتبر له انها قايمة مقام العبارة في حق
الآخرين عجزم وهو قائم هنا لنا ان الاشارة لا تنبي عن المراد الا بطول المدق والتجربة كالاخرى ولم يوجد هنا
حيث لو تطاولت الدقة وصارت اشاراته معهودة معروفة قالوا يصح ذلك كتاب الفرائض

لَا رَدُّ لِلْفَضْلِ عَلَى الْبَتَّامِ ۖ وَلَا تَرَاثُ لِذَوِي الْأَرْحَامِ ۖ

وَلَا لِمَنْ وَآلٍ مِنَ الْأَقْوَامِ ۖ وَهُوَ لَيْتَ الْمَالِ بِالْتِمَامِ ۖ

قال الشافعي رحمه الله اذا بقي بعد موتهم اصحاب الفرائض ولا عصبه الميت لا يرث عليهم ويوضع ذلك في بيت
المال وعندنا يرث عليهم على قدر سهمهم له ان الشرع جعل لاصحاب الفرائض سهماً معدودة مقدرة وفي الرد
عليهم زيادة على ذلك وبغير حكم الشرع ولهذا لا يرث على الزوجين لنا ان هذا مال تركه الميت ولا مستحق له وهو
قريب وغيره ليس بقريب فكان اولى به كما في زوج هو ابن عمه بخلاف الزوجين لانه قرابة بينهما وقد بطلت بالموت
الزوجية وقوله بانه تغيير قلنا ليس كذلك لانا لا نعطهم الزيادة على الفرض بل يستحقون الباقي بحكم التعصيب

والقراءة قال ذؤوالارحام لا يرثون أصلاً وهو قول مالك وعندنا يرثون إذا لم يكن للميت صاحب فرض
او عصبه **له** ان النبي عليه السلام لم يرث المال ولان الميراث اما صاحب فرض او عصبه وهذا ليس من أحدهما
فلا يرث كالأجنبي **لنا** قوله تعالى وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض وهذا يوجب كونه أولى بماله بعد موته دل عليه
السلام الخاله وارث من لا وارث له ولأنه قريب وسائر الناس إجماع فكان هو أولى بماله وما روي من الحديث يحمل
انه لم يرثه لوجود من يتجبه وما ذكر من المعنى قلنا هم يرثون بالقراءة المطلقة وهو نوع آخر على انهم يرثون
بالتعصيب عند عدم وارث آخر والله اعلم **وفي المجوس وجوه القرني لا يرث بالجملة بل بالأقوي**
قال المجوسي اذا اجتمعت فيه قرابتان او أكثر يرث بأقواهما وسقط اعتبار الاضعف وعندنا اذا كان يمكن الجمع
بينهما في الميراث يرث بهما فان لم يكن سقط الأبعد **له** ان الشخص الواحد لا يرث الاميراثا واحداً **لنا** ان الاستحقاق
بالقرابة فاذا اجتمع سببان صار كتحصيل كالأخ لا يرث من صورته اذا تزوج المجوسي ابنته فولدت منه
ابناً فهذا الابن ابن المجوسي وابن بنته فيرث منه بالبنوة لا ببنوة البنت لان ابن البنت لا يرث مع الابن
والمنكوحه أم هذا الولد واخوته فلها الثلث منه حصة الأمية والنصف بالاختية عندنا يرث بالأمية لا غير
لنا الأقوي والله اعلم **والأخوان لأب وأُم مع ابني الأم شريكاً قسمه**
حين موت امرأة عن أمه وذو زوجها وأول القوم
قال امرأه ماتت وترك زوجاً وأماً وأخوين لأب وأخوين لأم وللزوج النصف وللأم السدس والثلث الباقي
بين كل أخوة وهو قول مالك رحمه الله وعندنا الثلث الباقي للأخوين لأم ولا شيء للأخوين لأب وأمر وهو قول عامة الصحابة
رضي الله عنهم وفي مسألة الحمازية وتسمى مسألة المشتركة **لنا** ما وقعت في زمن عمر رضي الله عنه فقال لأخوه لأب وأُم
هبت ان ابانا كان حماً رأ الكنت امتنا واحق **له** ان قرابة الاب ان كان لا يزيد بها خيراً فلا يزيد بها شراً **لنا**
ان قوم الاب عصبه والعصبه تستحق الباقي بعد الفرائض قال النبي عليه السلام ألقوا الفرائض بأهلها فما بقى
فأولاً ولي رجل ذكر ولم يبق لها من الفرائض شيء **كتاب الكراهية**
واللعب بالشطرنج لا بأس به ولا يباع الروث في مذهبه
قال الشافعي رحمه الله لا بأس باللعب بالشطرنج بغير القمار وعندنا يكره **له** ان فيه تشبيهاً بالخاطر وهو موجود
لنا قوله عليه السلام من لعب بالشطرنج والشرذ شير فكانما غس بر في دم خنزير ولأنه لعب وقال عليه السلام ما
انا من قد ولا الدومي **له** لا يجوز بيع الروث وعندنا يجوز **له** انه يحبس العين كالعذيق **لنا** انه مال منتفع به
كالشوب المصنوع بخلاف العذيق لانه لا ينتفع بها وحدها عادة **وتمنع الذمي ذؤوالإجرام**
عن اقتراب المسجد الحرام قال منع الذي عن دخول المسجد الحرام وعندنا لا يمنع **له** قوله تعالى انما
المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا **لنا** ما روي ان سفيان دخل مسجد النبي عليه السلام وهو مشرك
يومئذ وروي ان النبي عليه السلام انزل وقد ثقيف في المسجد وضرب لم خيمة فقالت الصحابة رضي الله عنهم انما نجس

هذا الحديث يدل على ان اللعب بالشطرنج لا بأس به ولا يباع الروث في مذهبه

هذا الحديث يدل على ان اللعب بالشطرنج لا بأس به ولا يباع الروث في مذهبه

فقالوا

فقال النبي عليه السلام ليس على الارض من نجاستهم شيء انما نجسهم على انفسهم واما الآية فمحمول على الدخول على ولاية
علي وجه الغلبة والاستعلاء **وسنة في الولد الحقيقة** **وربنا اعلم بالحقيقة**
قال الحقيقة وهي التي تدخ لولادة الولد وهي سنة وعندنا ليس سنة **له** ان النبي عليه السلام علق عن الحسن والحسين
رضي الله عنهما كبشاً كبشاً وقال النبي عليه السلام تدخ عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة **لنا** قوله عليه السلام من
ولد له ولد فاجت ان يذهبك فليذهبك عن الغلام شاتين وعن الجارية شاتاً والتعليق بالاختيار ينبغي كونه سنة
او واجباً وما روي ليس فيه بيان الوجوب والسنة والله اعلم **باب قول مالك على خلاف قول أصحابنا لا حرمهم**
كتاب الصلاة **ومسح كل الرأس فرض في الوضوء كذا الولد فاسمعه وأحفظوا**
قال مالك رحمه الله مسح كل الرأس في الوضوء فرض وبين علمائنا والشافعي خلاف من وجه آخر وقد مر نحوه في باب
الشافعي رحمه الله **له** ان الله تعالى ذكر الرأس مطلقاً فيقع على كله كما في الوجه واجواب انه لم يقل واسحوا رؤسكم بل
قرنه بالبا وهو للتبسيط لقوله اخذت بالزمان خلاف قوله اخذت الزمان لانه لكل قال الولد في الوضوء شرط
وعندنا ليس بشرط **له** ان الواو للجمع فينفي التفريق **لنا** ان الله تعالى امر بغسل هذه الاعضاء لم يشترط الولد
فالزيادة عليه يكون نسخ للنص وقوله الواو للجمع قلنا المعنى بالجمع تطهير كلها لا تحصيله في مكان واحد وزمان
واحد **ويفترع الإمام إذا أقامه وقيل ان الصف قد أقامه**
قال لا يشرع الامام في الصلاة حتى يفرغ المؤذن عن الإقامة وينادي قد استوت الصفوف وبين علمائنا الثلاثة
اختلاف من وجه آخر وقد مر نحوه في باب ابي يوسف **له** ما روي عن عثمان رضي الله عنه انه كان يفعل ذلك واجاباً
يتمثل انه فعل ذلك في بعض الايام بعارض رجة الناس وغيره **ولا شروع لسوي ما يعرف**
من لفظ تكبير ولا يعرف قال لا يجوز افتتاح الصلاة باللفظ واحد وهو قوله الله اكبر وبين
علمائنا اختلاف من وجه آخر وقد مر نحوه في باب ابي يوسف رحمه الله **له** ان قوله عليه السلام لا يقبل الله تعالى صلاة
أمره حتى يصنع الطهور مواضعه ويستقبل القبلة ويقول الله اكبر واجواب ان المراد به نفي الفضيلة وهو المفهوم
من لفظة القبول والله اعلم **ويبدأ الإمام بالحد بلا تسمية منه وعود وثنا**
قال اذا كبر الامام الحق به قراءة الفاتحة ولا يشتغل بالشاء والنعوذ والتسمية ثم يقرأ **له** ما روي انس رضي الله
عنه ان النبي عليه السلام كان يفتح الصلاة بالحد لله رب العالمين وكذلك ابو بكر وعمر رضي الله عنهم **لنا**
الاخبار المشهورة في هذا الباب واما حديث انس رضي الله عنه معناه كانوا يفتحون القراءة في الصلاة بها قوله
تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها اي بقراتك في الصلاة **له** ويرسل اليد ان اذ يقام
وَأَمَّنَّ الْمَأْمُورَ لَا الْإِمَامَ قال يرسل المصلي يده في حالة القيام وعندنا يضع يمينه على شماله
تحت الشرة **له** ما روي ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه في تكبيرة الافتتاح ثم يرسل **لنا** قوله عليه السلام ان من السنة

الله

وضع اليدين على الشمال تحت السرة في الصلاة وما روي معناه انه يرسل عن رفع ثم يأخذه به فنقول **قال يؤمن**
المقتدي دون الامام وعندنا يؤمن الامام ايضا **له** قوله عليه السلام اذا قال الامام ولا الصلواتين فقولوا آمين قسم والقسمة
تقطع الشراكة **لنا** انه زاد عليه قوله وان الامام يقولها والزيادة على الرواية مقبولة
١٠. وليس في الركوع ذكر مستند. وتزل تسبيح السجود مفصل.
قال لا تسبيح في الركوع اصلا والتسبيح في السجود فرض وعندنا فيما سئل **له** ان الله تعالى ذكر التسبيح مع ذكر السجود دون
الركوع لقوله تعالى ومن الليل فاسجد له وسبحه ليلا طويلا والفريضة ما ثبت بامر الله **لنا** ما روي انه لما نزل قوله تعالى
فسبح باسم ربك العظيم قال اجعلوها في ركوعكم ولما نزل قوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم وقال النبي
عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه وفي سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك
ادناه وانما امر به بطريق الثبوت في الاجاب فانه قال للاعرابي حين خفف الصلاة ثم فصل فانك لم تصل ثم علم الصلاة
ولم يذكر فيه التسبيحات والله اعلم **وفي ابتداء يديه وركبتيه: خير الواضع عند سجدة.**
قال اذا سجدان شأ وضع يديه اولاً ثم ركبتيه وان شأ ركبتيه ثم يديه وعندنا يضع ركبتيه اولاً **له** ان المشروع
هو اخذ الركوع وذلك حاصل لكل واحد منهما **لنا** ما روي وايل ابن حجر ان النبي عليه السلام كان يفعل ذلك فكان هو السنة
وامه اعلم
١١. والقعدتان فيما التورك: وفاسق يوم لغوي ترك.
قال يفقد القعدة الاولى والاخرة متوكة كاو بين علمائنا والشافعي خلاف من وجه آخر وتفسير التورك والجمع ما ذكرنا
في باب الشافعي **له** ان ابا حميد سعيد الساعدي حكى تعود النبي عليه السلام على الوجه الذي ذكرنا **قال** امامة الفاسق
لا تجوز وعندنا يجوز **له** ان هذا امانة شرعية فلا يؤهل لها من لا يؤمن عليها **لنا** قوله عليه السلام صلوا خلف كل بر وفاجر
ولانه اهل الكرامات بايمانهم وهذا نوع كرامة **فوما فعود اخبر فرض يلزم: ومرة تلقاه يسلم.**
قال قعدة الاخيرة ليست بفرض وعندنا قعدة التشهد فرض **له** قوله عليه السلام لا ين مسعود رضي الله عنه لما علمه التشهد
في القعدة اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك والتحيز بينا في الوجوب **لنا** قوله عليه السلام لعبد الله بن عمرو
ابن العاص اذا رقت راسك من السجدة الاخيرة وقعدت قدر التشهد فقد تمت صلاتك علق تمام الصلاة وما رواه معناه
اذ قلت هذا قاعدا او قعدت ولم تقل لا جماعا علي انه لا يقول هذا الا في القعود **قال** يسلم في آخر الصلاة مرة تلقا
وجهه وعندنا تسليمتين بمينا وشمالا **له** ما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي عليه السلام انه فعل ذلك **لنا** حديث ابن
مسعود رضي الله عنه وفيه تسليمتان بمينا وشمالا وما رواه غريب وانما المشهور حديث ابن مسعود رضي الله عنه وغيره
من الصحابة رضي الله عنهم **والفرض ان يقرأ في الثلاث: وما استجاضت من الاحداث.**
قال القراءة في ثلاث ركعات فرض في ذوات الاربع وعندنا في ركعتين **له** ان الثلاث اكثر وللأكثر حكم **لنا** ما روي جابر
وابوقنادة وعائشة رضي الله عنهم عن النبي عليه السلام مثل هذا **قال** دم الاستحاضة ليس بحدث وعندنا حدث **له** قوله
عليه السلام للاستحاضة صلي وان قطر الدم على الحصى فاما هو دم عرق **لنا** انه صلى الله عليه وسلم قال في هذا الحديث توضأي

وصلي الحديث ولانه خارج نجس فيتنقض وضوهما فصار كالبول اما قوله عليه السلام وان قطر الدم على الحصى واراد به
في الوقت لان طهارتها باقية ما بقي الوقت **وصاحب العذر لكل فرض: وكل نفل تحدث التوضي.**
قال صاحب العذر يتوضا لكل فرض وكل نفل وبين علمائنا والشافعي خلاف من وجه آخر وقد مر نفيه في باب الشافعي رضي
له قوله عليه السلام المستحاضة تتوضا لكل صلاة ولان من طهارة ضرورية فيتقيد بقدر الضرورة فاذا سلم زالت الضرورة
وجوابه ما مر في باب الشافعي رحمه الله والله اعلم **لا ينحس الماء القليل بالقدر: ما لم يكن فيه له نوع أثر.**
قال الماء القليل لا ينحس بوقوع النجاسة اذا لم يظهر اثرها فيه وعندنا ينحس **له** قوله عليه السلام الما بطور لا ينحس في الا
ما غير لونه او طعمه او ريحه ولان النجاسة اذا لم تغير لون الماء او طعمه او ريحه كان الماء تابا والنجاسة مغلوقة واذا غير
كانت النجاسة غالبة والماء مغلوبا والعبرة للغالب في الشرع **لنا** قوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا
يفتسلن فيه عن اجابة ولولم يكن منجسا لم يكن للنهي معنى وفايد ولان النجاسة اذا امتزجت بالماء القليل لا يمكن استعمال
جزء من الماء الا واحتمل جزء من النجاسة فيه فقام فلا يحصل الطهارة به بالشك والاحتمال الا اذا صار في معنى الماء الجاري
وهو ان لا يخلص بعضه الى بعض وما روي من حديث قلنا المراد منه الماء الكثير بدليل ما ذكرناه
١٢. وليس سؤر الكلب واخنزير: بن ايل الظاهر ولا التطهير.
قال سؤر الكلب واخنزير ليس نجس وعندنا نجس ان الكلب من الطوائف علينا فكان سورة طاهر كالهرة واخنزير
كان نجسا عينا لكن لعابه لا يورث في الماء اياه شرط عندنا **لنا** ان اخنزير و الكلب نجس العين واللحاة متولد منه فكان
نجسا فاذا امتزج بالماء نجس الماء لان طهوره الاثر ليس بشرط على امره **ويلزم الغسل ليوم الجمعة.**
له ولا يحل تركه في الشريعة **قال** غسل يوم الجمعة واجب وعندنا ليس بواجب **له** قوله عليه السلام من اتي
منكم الجمعة فليغتسل والامر للوجوب **لنا** ما روي سمر بن جندب عن النبي عليه السلام انه قال من توضأ يوم الجمعة
فيها وبقيت ومن اغتسل والغسل افضل وهذا في الوجوب وما روي بحمول على الذب والاستحباب بدليل ما رويناه
١٣. وناقض نوم القعود ان يطل: ومسنها ان اشبهى ذاك الرجل.
قال النوم قاعد اذا طال حدث وبين علمائنا والشافعي خلاف اخر ذكرناه في باب الشافعي رحمه الله ان
النوم اذا طالت استرخت مفاصله فصار كالمنطجع وجوابه ما مر في تحتنا في باب الشافعي رحمه الله قال من الرجل المرأة
عن شهوة حدث وبيننا وبين الشافعي خلاف من وجه آخر وقد مر في باب **له** والاعتسال شرطه ذلك البدن
وقرأ القرآن في الحيض غلظ: **قال** ذلك شرط في الوضوء وعندنا ليس بشرط **لنا** ان الواجب عليه الغسل لقوله
تعالى فاعسلوا ولانه فعل والفعل لا يتحقق الا بالذلك فصار كغسل الثوب **لنا** ان الماء مطهر بالنقص فاذا صادف محلا
قابلا للطهارة عمل عمله كالنار في الاحراق وغيره واذا حصلت الطهارة جازا الصلاة به لما عرفت بخلاف الثوب لان النجاسة
تم حقيقة وقد تخللت اجزا الثوب فلا يزول الا بالذلك والعصر وقوله بان الواجب هو الفعل قلنا بلي ولكنه غير مقصود
بنفسه بل المقصود هو الطهارة وقد حصل ولين كان مقصودا فتمكين البدن من الماء وتقريبه من الماء فعل فيخرج عن العهد

بدون ذلك قال يجوز قراءة القرآن في الحيض وعندنا لا يجوز **لأنها** تحتاج إليها ولا يمكنها رفع الحيض فذكرت في ذلك
 بخلاف الجنابة لأنه يمكن إزالتها بالغسل **لأن** أن الحيض غلط عن الجنابة وكونها نجاسة لما ذكرنا أنه لا يمكن إزالته فيمنع من
 القراءة كالمسح للمصنف والجامع بينهما ترك التعظيم ولا ضرر ولا ضلالة فلا صلاة عليها ولا قراءة خارج الصلاة لأن القراءة
 ليست بفرض ولا واجب **والحيض ما يوجد قل أو كثره والطهر ما يحصل جل أو صغره** **في**
بين قال الحيض ما يوجد قل أو كثره والطهر كذلك وبين علمنا والشافعي رحمه الله خلاف من وجه آخر ذكرناه نحوه في باب الشا
 رحمه الله **له** قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض من غير فصل ولا تقربوهن حتى يطهرن من غير فصل وجوابه أن هذا
 يحمل من حيث المقدار وبيان في حديث أبي أمامة علي ماري وينا والله أعلم **والطهر في استمرار ذات العادة**
بعد الثلاث من دف الزيادة قال صاحب العادة إذا استمر بها الدم ثلثة من الزيادة على العادة تلحق بإياها
 ثم ما بعد طهر وعندنا معروفها في الحيض وكل الزيادة استحاضة إذا جاوزت العشرة **له** أن الحيض ما تزداد وما تنقص فإذا
 كثرت الزيادة لم يمكن جعله كله حيضا لعلمنا أنه عن آفة لكن لا بد لها من الحاق زياتها والثلثة عدد معتبر وهو جمع صحيح
 فيتبع هذا إياها ثم يحكم بطهر **لأنه** لا يمكن الحاق كله بما قبله لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة على ما مر فيلحق الزيادة بالدم
 الزائد على العشرة وهو استحاضة وفي هذا جواب عما قاله **وأكثر الناس سبعون وافي**
مسح الحفاف نوع ضعيف عرف قال أكثر الناس سبعون يوما وبيننا وبين الشافعي خلاف من وجه آخر وقدم نحوه
 في باب الشافعي رحمه الله **له** أنه روي في بعض الأخبار كذلك وأجوابه أن هذا حديث غريب والمشهور ما رويناه من جماعة
 الصحابة رضي الله عنهم قال مسح على الحفين فيه شربة وعندنا هو متيقن **به** أنه ليس في كتاب الله تعالى وكان ابن عباس
 رضي الله عنه يقول سلوا هؤلاء يعني الذين يرون المسح هل مسح رسول الله عليه خفيه بعد نزول سورة المائدة لما روي عن
 أبي حنيفة رحمه الله أنه قال كنت لم أره حتى صارت عندي أضواء من الشمس وقد روي ذلك قريب من أربعين من أصحاب
 النبي عليه السلام فصار في حديث التواتر ولأن قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم على قرآنه الحفص دليل عليه
ولا يجوز للمقيم صنعة **وليس في الحرق الكثير منعة**
 قال لا يجوز للمقيم أن يمسح على خفيه وعندنا يمسح يوما وليلة **له** أنه من رخصة فيحضر به المسافر في كل عصر ولا يفطار
لأنه ما دوت عايشته وغيرها أن النبي عليه السلام قال مسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ولأن الميث
 لهذا الحكم هو الحاجة إلى قطع المسافة بالحفاف والمقيم والمسافر سواء إلا أن المقيم ينزع في كل يوم وليلة طاهرا فقه ربه
 بخلاف المسافر **لأن** الحرق الكثير لا يمنع جواز المسح وعندنا يمنع **لأن** المشرع هو المسح على الحف وقد بقي اسم الحف
لأنه إذا ظهر بعض القدم انتقض المسح بذلك القدر فينتقض الباقي ضرورة لأنه لا تجزئ خلاف القليل لما مر في باب
 الشافعي رحمه الله **والحف بعد الطهر ولو لبسته** **تمسح فوق ظهره وتحت**
 قال يمسح ظهره الحف وتحت مئيل الأرض وعندنا لا يمسح **له** ما روي عن النبي عليه السلام أنه مسح أعلى الحف وأسفله ولأن
 المسح يقوم مقام الغسل وموضع الغسل الظاهر والباطن جميعا **لأن** ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال لو كان الذين يقرأون

لرايت المسح بباطن الحف أو من المسح على ظاهره لكني رايت رسول الله عليه السلام مسح على ظاهره لا على باطنها وهذا
 حكاية فعل النبي عليه السلام بطريق العادة ولأن الأكمال بالسنة بتمام في محل الغرض لا في غير محل الغرض ومحل فرض المسح
 ظاهر القدم لا باطنه بدليل أنه لو مسح على الظاهر دون الباطن لجوز ولومسح على الباطن دون الظاهر لا يجوز وما روي من
 الحديث رده يحيى بن معين ولو ثبت فعنه ما يلي الساق وما يلي الأصابع **وموضع التيمم الألف**
يتبعها من الذراع نصف **قال** التيمم اليد على الكعب ونصف الذراع وبيننا وبين الشافعي رحمه الله خلاف
 من وجه آخر وقد مر نحوه في باب الشافعي رحمه الله **له** أن العلماء اختلفوا فيه منهم من أوجه إلى المرفقين ومنهم من أوج
 إلى الدرع ولا نص في مقداره فقلنا قولنا لا يميزها وأجواب أن التيمم على المرفقين في الوضوء تنصيص في التيمم لأنه بد
 عنه والله أعلم **وفعله يندب وسط الوقت** **لا عاجلا ولا يقرب الوقت**
 قال تيمم عادم الماء في السفر في وسط الوقت وعندنا إذا كان يرجو وجود الماء أقر إلى آخر الوقت وإذا لم يرجع تيمم
 في الوقت المستحب **له** أن في هذا انتظار لأجل الطهارة وتبين مقدار الممكن والتحرر عن تأخير الصلاة بقدر الممكن كما
 أولي **لأن** التأخير لا بد أن يكون مفيدا وذلك فيما قلنا **وفي الأذان إن المشرع المشرع**
تثنية التكبير لا التثنية **قال** أول الأذان الله أكبر الله أكبر وعندنا يقول الله أكبر الله أكبر ويقف
 ثم يقول الله أكبر الله أكبر **له** أن سائر الأذان مثني مثني فلا يجوز أن يكون هذا أمر بـ **لأن** أن المأثور والمتواتر ما
 ذكرناه فلا يترك بما ذكر من القياس ولأنه روي أن الأذان النازل من السماء على الوجه الذي ذكرناه
ولا أذان للصلي وحده في بيته **ولا البراري عند**
 قال إذا صلي وحده في بيته أو في الصحراء لم يؤذن وعندنا يؤذن أن الأذان والاقامة شعار الجماعة فلا يقام بدو
 أن من ستة الصلاة هكذا نقل من فعل النبي عليه السلام فيحتاج إليه كل مصلي إلا أن من صلي وحده في المسجد بعد الجماعة
 لم يؤذن لأن أذان القوم يكفي **ومرة بقاء للفوائت** **بلا أذان فهو غير ثابت**
 قال الجماعة إذا فاتتهم صلوات قضاها جماعة بأقامة واحدة وعندنا كل صلاة بأذان واقامة على حد **له** ما روي أن
 الكفار شغلوا رسول الله عليه السلام عن أربع صلوات فقضاها مع خطبة بجماعة بأقامة واحدة **لأن** ما روي أبو يوسف
 رحمه الله في الأمالي أن النبي عليه السلام صلي تلك الصلوات على الولا والترتيب كل صلاة منها بأذان واقامة وهذا مشهور
 والأول غريب والزيادة من الثقات مقبولة **والنفل خلف من يصلي فرضا يبطل والعكس كذلك أيضا**
 قال لا يجوز اقتداء المنتقل بالمفترض ولا اقتداء المفترض بالمنتقل ولا عند مغايقة الفرضين وبيننا وبين الشافعي
 رحمه الله خلاف من وجه آخر وقد ذكرناه في باب **له** أن الاقتداء موافقة فلا تتحقق مع المخالفة وأجواب أنه وجدت
 الموافقة في أصل الصلاة في اقتداء المنتقل بالمفترض والتولية ليست بصفة زائدة بل هي عبارة عن عدم الوجوب
 فلا يوجب المخالفة **لا يسقط الترتيب بالتسليان** **ولا يصيب الوقت والضمان**
 قال الترتيب لا يسقط بالتسليان وضيق الوقت وعندنا يسقط **له** عموم قوله عليه السلام من نام عن صلاة أو نسيها

فليصليها اذا ذكرها فان ذلك وقتها **لنا** ان قوله اذا ذكرها دلالة السقوط عند النسيان وضيق الوقت عند لاندنو
بداء بالفايتة يودي الي تقويت الوقت وذلك لا يجوز **وهو يرى كراهة السجود**
على المسوح وعلى الجلود قال يكن السجود على المسوح والجلود وعندنا لا يكره له قوله عليه السلام
مكن جهنمك من الارض حتى تجد حجه **لنا** ان حقيقة السجود تحقق بكامله وما ذكرتم من جمل الارض قلنا انما يجوز ذلك
عندنا اذا لم يمنع وجود الحج **والسهر عن ثلاث تكبيرات** وفيه سجود سهو في الحالات
قال اذا سهر عن ثلاث تكبيرات فعليه سجود السهو وعندنا لا يجب له ان الثلاث تجمع صحيح وهذا كمرشوع في الصلاة
فاشبه دعا القنوت **لنا** ان التكبير سنة وترك السنة لا يوجب سجود السهو بخلاف القنوت لانه واجب
ويستجد الساهي الذي مراد اذا سلم والنقص على خلاف ذلك
قال اذا كان السهو عن نقصان سجده قبل السلام واذا كان عن الزيادة سجدة بعد السلام وبيننا وبين الشافعي خلاف
من وجه آخر ذكرناه بحجة في باب **له** ان الاول وجب للجبر فيجب في موضع النقصان والثاني وجب لترغيم الشيطان فيجب
بعد الفراغ وجوابه انهما جميعا وجبا بغير النقصان في الصلاة لان ادخال الزيادة في الصلاة تاخير بعض الاعمال وان
نقصان لكن مع ادائه وان للنقصان بعد السلام لما روي في باب الشافعي وروي ان ابا يوسف الزمه اذا سهر عنهما فانقطع
والبرد الاربع من اذني سفر وان اُميا ليريد اثني عشر
قال اقبل من السفر اربعة يريد كل يريد اثني عشر ميلا وهو احد قول الشافعي وقد ذكرنا قول اصحابنا بحجة في باب الشافعي
رحمه الله ما روي عن النبي عليه السلام انه قد نزل ذلك واجواب ان المشهور ما روينا وهذا غريب
مسافر اذ ركع دون ركعة خلف مقيم لم يجاوز شفعه
قال المسافر اذا اقتدي بالمقيم في ذوات الاربع في الشفع الاخير فعليه ركعتان لا غير وعندنا عليه الاربع **لنا** ان فرضه
ركعتان وانما يصير اربعا اذا كان يودي الى مخالفة الامام حقيقة وها هنا لا يودي **لنا** انه لا يقتد بالاربع التزام متابعتة
فيما انعقد له الاحرام واحرام الامام انعقد له الاربع فلزمه الاربع وليس في السبع الاخير سجدة
وهن عشر ثم اخرى عنده قال لا سجدة في سورة النجم واذا السما انشقت والعلق وعندنا واجب له
رواية زيد ابن ثابت ان النبي عليه السلام قرأ النجم ولم يسجد وروي مثله في العلق واذا السما انشقت **لنا** ما روي ان
عمر رضي الله عنه ان النبي عليه السلام سجد في آخر سورة النجم وقال ابو هريرة رضي الله عنه سجدنا مع النبي عليه السلام في اذا
السما انشقت واقرأ باسم ربك وما رواه محمول على انه آخر ولم يسجد للحال والله اعلم **ولو تلاها من يصلي وسمع**
غير المصلي فالوجوب مندفع قال اذا قرأ المصلي آية السجدة وسمعها من لا يصلي لا يجب على السامع
وعندنا يجب عليه **لنا** انها صلاة يتيه فلا تودي خارج الصلاة **لنا** انها تلزمه بسماعه والسمع خارج الصلاة فلا تكون
صلاة في حقه والله اعلم **ورجل يسمعها من تاليه فلا وجوب فاحفظوا مقاليه**
قال اذا قرأت المرأة آية العجوة فسمعها رجل لم يلزمه شي وعندنا يلزمه **لنا** ان النبي عليه السلام قال للتالي كنت

امامنا ولو سجدت لسجدتنا والمرأة لا تصلح اماما **لنا** قوله عليه السلام السجدة علي من سمعها وعلي من تلاها واما الحديث
الذي روي قلنا لم يرد به حقيقة الامام بل مراده انه هو الذي سجد اولاد عليه ان الحديث اذا تلا وسمعه المتوضي يجب عليه
وان لم يصلح اماما له **لنا** وختمه الجمعة وقت العصر **والافتتاح جابر ان فاديه**
قال اذا افتتح الجمعة فخرج وقت الظهر انما الجمعة في وقت العصر وكذا الوقتان في وقت العصر وبيننا وبين الشافعي
خلاف من وجه آخر مرته بحجة في باب الشافعي رحمه الله ولازم سجودها من موضع **بعد اُميا لثلاث فاسمع**
قال الجمعة تلزم اهل قرية بينها وبين المصر فرخ وبين اصحابنا الثلاثة خلاف من وجه آخر ذكرناه في باب الثلاثة
ان هذا القدر قريب فيتبع المصر وما زاد عليه بعيد وجوابه مر في باب الثلاثة وفي صلاة الخوف مما اسع
فاكملت من قبله فرجعت واقبلت طائفة فشرعت **وركعة مع الامام تركت**
وادله ثم قضت ما ضيعت
قال صلاة الخوف تودي كما مر في باب الشافعي لكن عنده الطائفة الثانية يصلون الركعة التي ادركوها مع الامام
ويتمون بعد سلام كذلك يرويه عن النبي عليه السلام وعندنا يفعل كما قلنا في باب الشافعي رحمه الله والله اعلم
ومطلق خروج اهل الذمة في حال ما استسقا خيارا لامة
قال اذا خرج اهل المصر للاستسقا فلا بأس بخروج اهل الذمة وعندنا لا يخرجون **لنا** ان الكفار اذا دعوا في الشك فقد
يزول عنهم العذاب قال الله تعالى فاذا ذكره في الفلك دعوا لله مخلصين له الدين فلما نجا هو الي البر **لنا** انهم اهل الخط
واللعنة فلا يصلح حضورهم عند احتفال الرحمة **ويقلب الامام والقوم البراءة**
وليس يختص بذلك المقتدي قال يقلب الامام رداءه في الاستسقا اذا مضى صدر الخطبة وكذلك
يفعل القوم للمتابعة وبين علمائنا الثلاثة خلاف من وجه آخر في حق الامام ذكرناه بحجة في باب محمد رحمه الله
والفرض في الكعبة غير معتبر ومطلق النفل يجوز باخبر
قال لا يجوز اذا الفرض في جوف الكعبة ويجوز النفل وعندنا يجوز كلاهما **لنا** انه ما مور باستقبال الكعبة والمصلي
فيها مستقبل للجهة مستد برجحة الا انما يجوزنا النفل لانه روي ان النبي عليه السلام صلى فيها ركعتين **لنا** انه استقبال
بعض الكعبة والمصلي خارجها كذلك يفعل والاستد بارنا يضرب اذا انقضت ترك الاستقبال ولم يوجد
كتاب الزكاة عرض تجار نضر الدين قبض **بعد سنين** فلول يفترض
قال مالك رحمه الله اذا كانت له عروض التجارة مرت عليها سنين ثم بيعت بالدارام او الدنانير او كانت له ديون دار
او دنانير على الناس ثم قبضها بعد سنين فعليه زكاة هذه السنة لا غير وعندنا عليه زكاة السنين الماضية **لنا** ان
الدين ليس مال حقيقة وانما يصير مالا عينيا عند القبض لانه **لنا** انه مال عرفا وشرعا ولهذا يجوز الشرا به فاذا خرج
ويمكن من الاداء يجب ادائها وجب ذلك والله اعلم **واجب في البقر العوامل زكاة والابل الحوامل**
قال تجب الزكاة في الابل الحوامل والبقر العوامل وعندنا لا تجب **لنا** قوله عليه السلام في خمس من الابل زكاة ولان تمام الحيوان

١٠٠

بزيادة سنة وحكمه بالإسامة إنما بالإسامة المحقة المؤنة **لنا** قوله عليه السلام ليس في الإبل الحول صدقة وزوي في العول والبهيمة ولان الزكاة تتعلق بوصف النماء على ما عرفناه من تكرير الحول فعمله أنه يتعلق بما يتجدد عند تجدد الحول وذلك هو الذر والنسل والله أعلم **لو تجل الزكاة في الحول بطل**

وبعد ما حال بعيد ما فعل قال تجدد الزكاة قبل تمام الحول بعد كمال النصاب لا يجوز وعندنا يجوز لقوله عليه السلام لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول فإذا لم يكن المؤدي قبل الحول زكاة يجب عليه إعادتها بعد الحول كالصلاة قبل الوقت **لنا** ما روي أن النبي عليه السلام استسلف من العباس رضي الله عنه زكاة سنين ولأنه أدى بعد وجوب سببه وهو ملك النصاب المغني بخلاف الصلاة قبل الوقت لأن سببها الوقت **ولو اشتري الذي أرض العشر** **كلت بيع ما اشتري بالجبر** قال الذي إذا اشتري أرضاً عشرية أجبر على بيعها وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر بيننا في باب الثلاثة **له** أنه لا يمكن أخذ العشر منه لأنه قربة ولا أخذ الخراج لأنه ليس بوظيفة فتعين البيع كما إذا اشتري مضمناً وجوابه ما مر في باب الثلاثة **وليس في المعدن شيء إلا**

زكاة ما ترم نصاباً أصلاً قال لا شيء في المعدن إلا إذا خلص نصاباً ففيه الزكاة إذا حال عليها الحول وبين علمائنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر وقد مر في باب أبي حنيفة رحمه الله أنه من أجزا الأرض ولا شيء في الأرض فكذا ما هو من أجزائها وجوابه ما مر في باب أبي حنيفة رحمه الله **وإن يقل مالي وملي صدقة يلزمه في ثلثه ما أطلقه** قال إذا قل جميع ملي صدقة أو جميع ما أملكه صدقة يلزمه ذلك في الثلث وعندنا في المال يقع على كل ماله الزكاة والعشر وفي الملك كذلك عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند أبي يوسف رحمه الله يعقر جميع ما ملكه **له** أن في إيجاب الكل اختفاً وأضراراً وأنه غير مشروع فلا بد من التقدير بما دون الكل فقد رآنا بالثلث اعتباراً بالوصية **لنا** في المال أن المال المطلق عرف في الشرع هذا قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة وفيه أموالهم حق معلوم ولا يتناول جميع الأموال لا ييوسف في لفظة الملك أنه أعم من المال ولها أنه في معناه ولا فرق بينهما في باب النذوبية تمامه يعرف في الأموال **كتاب الصوم** **وإن هلال رمضان يشترط** **شهادة العدلين لأعدل فقط** قال مالك رحمه الله شهادة الواحد على هلال رمضان لا تقبل وعندنا تقبل **لنا** أن هذا نوع شهادة فيشترط فيها العدد كسائر الأنواع **لنا** ما روي أن النبي عليه السلام قبل شهادة الأعرابي على رؤيته هلال رمضان وحسنه ولأن هذا خبر في باب الديانة ولهذا لا يشترط فيها لفظة الشهادة

ونية واحدة يكفي **لصوم كل رمضان فيه**

قال صوم رمضان يتأدى كله بنية واحدة في أوله وعندنا لكل يوم يشترط نية على حكم **له** أن صوم كل الشهر عبادة واحدة وجبت بخلاف ما روي أنه من شهد منكم الشهر فليصمه في تأدي بنية واحدة كما إذا نذر أن يعتكف شهراً به بنية واحدة كذا هذا **لنا** أن صوم كل يوم عبادة على وجه واحد ولذا لا تتعلق صحته بفرضه فصارت الصلوات الخمس في يوم ليلة وأما الآية فالمراد من الشهر أيامه والأيام متعددة **وإن يصوم عن غير فيه أعتبر**

وإن طئه شهراً سواه فادكر قال إذا أصام في رمضان عن واجب آخر وهو لا يعلم أنه رمضان جازماً نوي وغدنا هو عن رمضان **له** قوله عليه السلام لكل امرئ ما نوي إلا إذا علم أنه من رمضان صار عبثاً لا يغني عنه طئه الشهر عن قصد **لنا** أن المأمور به مطلق الصوم وقد وجدوا ما أحدث قلنا أنه نوي الصوم فيحصل له الصوم **والنفل بالنية من نهار** **لغو وما فيه من اعتبار** **وإن يبالغ نظراً فأنزله** **قضي الصيام فاستعاه وأعقله**

قال إذا نظر إلى امرأة بشهوة وأدام النظر حتى أنزل فسد صومه وعندنا لا يفسد **له** قوله عليه السلام لا تتبع النظر النظر فان الأولى لك والثانية عليك وإنما يكون عليه إذا كان مغتبراً شرعاً ولأنه قضاء الشهوة فصار كالمنزلة **لنا** المفسد للصوم هو الجماع أو ما هو في معناه وهو قضاء الشهوة بفعل في المحل كاللس والنظر ليس بفعل فصار كالفكرة وأما الحديث فالمراد منه الإثم **وليس في كفارة الإفطار** **ترتب بالعسر واليسار** **بل هو في الجحالة بالحيار** قال إذا أفطد بصومه بالجماع ولزمته الكفارة فإن شأه اعتق رقبة وإن شأه أطعم ستين مسكيناً وإن شأه أصام شهرين متتابعين وعندنا أن كان يجدر رقبة فعليه تحرير رقبة وإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً **له** أن الخيار ثابت في كفارة اليمين وجزا الصيد فكذا هذا لأن الكفارة **لنا** أن المنصوص عليه في حديث الأعرابي تحوم علينا خلاف ما ذكرنا لأن ثمة ذكر بكلة أو وهي للتخيير والله أعلم **ويوجب التكفير وطئ الناسي** **وأكل ما ليس غذا الناس** قال يجب الكفارة باكل ما لا يؤكل عادة وعندنا لا يجب **له** أن الكفار حكم متعلق بالإفطار وهو قد وجد فصارت الكفارة **لنا** أنه إفطار ناقص لأنه لا يفوت معنى الصوم وهو قهر النفس بالتجوع فلا يوجب الكفارة

ه وصوم يوم هو فيه يسلمه يلزمه قضاء ذاك فأعلموا

قال إذا سلم الكافر في بعض نهار رمضان فعليه صوم ذلك اليوم وعندنا لا يلزمه **له** أنه تناوله الخطأ وأنه أهل **له** فلا يجوز أخلاؤه عن الوجوب فإذا وجب ما بقي منه وجب ما مضى لأنه لا يجزي ولأن ما بقي ليس بصوم فلا يدخل تحت الخطاب بالصوم والله أعلم **وأكل ذي النسيان فطر وكره** **رطب السواك في الصيام فأنه** قال أكل الصيام ناسياً يفطر وهو قياس وعندنا لا يفطره وهو الاستحسان **له** أن الأكل ضد الصوم لأنه كلف فلا يجامعه ككلام الناسي في الصلاة **لنا** قوله عليه السلام لذكر الرجل تم على صومك فأما أطعمك الله وسقاك قطع نسبة الأكل والشرب عنه فلا يكون منافقاً للصوم قال يكره للصائم أن يستاك بالسواك الرطبة وعندنا لا يكره لما نهى عن الرطبة على الفساد **لنا** أن الأحاديث الواردة في الترغيب في السؤال من غير فصل وما ذكر من التعريض باطل لأن تلك الرطوبة أثر لا عين فلا يضركه كالمضمضة والمجاءه أعلم **وليس في جنون كل الشهر سقوط صوم الشهر فأعلموا وأدبره** قال يجوز إذا استوعب الشهر لم يمنع من وجوب الصوم وعندنا منع **له** أنه لا ينافي أهلية الوجوب كغير المستوعب فلا يمنع الوجوب كالأغلا **لنا** أن الممتد من الجنون يمنع الوجوب لعدة الحجج فجعلنا استيعاب الشهر حجة فاصلاً بين الممتد وغير الممتد

مخلاف الأغنياء لأنه لا يمتد شهرًا غالبًا كالنوم والله أعلم **وَمَا عَلَى الشَّيْخِ الْكَبِيرِ فِذِيَّةٌ**
فِي قَوْلِهِ فَلَا تَكُنْ فِي مَرْيَةٍ قال الشيخ الفاني إذا عجز عن الصوم ولم يصم فلا فدية عليه وعندنا
عليه الفدية له أنه عجز لا يزول فيمنع الوجوب فإذا ترك ما ليس عليه لا يضمن شيئًا كالصبي **لَنَا** قوله تعالى وعلى الذين
يطيقونه فدية طعام مسكين جاني التفسير وعلى الذين يطوقونه فلا يطيقونه وهو الشيخ الفاني بالاجماع من الصحابة
رضي الله عنهم قوله بأنه عاجز عن الصوم قلنا بلي ولكن العجز عن الصوم لا يمنع وجوب ما يقوم مقامه وهو الفداء
وَهُوَ يُؤَدِّي الْفِطْرَ عَنْ مَكَاتِبِهِ وليس عبد عبد في واجبه

قال يجب على المولى صدقة الفطر عن مكاتبه وعندنا لا يجب عليه ذلك لأنه عبد لعقوله عليه السلام المكاتب عبد
وان بقي عليه درهم **لَنَا** أنه أخضع نفسه وأكسبه من مولاه فخرج عن ولايته وموته وهما شرط قال إذا كان للمو
عبد ولعبد عبد لا يجب على المولى صدقة فطر عبد العبد عند وعندنا يجب له أنه يضاف إلى العبد عرفًا لا إلى
المولى **لَنَا** أنه ملكه من كل وجه داخل في ولايته وموته والله أعلم **وَجَائِزٌ فِي ذَاكَ صَاعٌ مِنْ أَقْطِهِ**
بَلَا اخْتِبَارٍ قِيمَةٍ فِيهِ شَرْطٌ قال صاع من أقط يجوز في صدقة الفطر ولا يعتبر فيه القيمة وعندنا
لا يجوز إلا على اعتبار القيمة له ما روي في بعض الأخبار وأيضًا عما من أقط بعد ذكر صاع من شعير وصاع من تمر
لَنَا أن المشهور في الحديث الأشياء الثلاثة الخطة والشعير والتمر فأما غيرها فلا باعتبار القيمة بوقوعها في الثوب
والفانسخ فلا يجوز رواية غير مشهورة **وَبَعْدَ صَوْمٍ رَمَضَانَ يَكْرَهُ** إرتباع سنت فيهم تشبهت
قال يكره للصائم صوم سنة من شوال متصلًا بيوم الفطر وعندنا لا يكره وإن اختلف مشايخنا في الأفضلية له أنه
تشبه بأهل الكتاب في زيادتهم على المفروض **لَنَا** قوله عليه السلام من صام رمضان واتبعه بسنت من شوال فكأنما
صام سنة وفي رواية فكأنما صام الدهر كله وأما التشبه قلنا الفصل وقع بيوم العيد فلا يقع التشبه والله أعلم

كِتَابُ الْحَجَّةِ وَقَادِرُ الْمَشْيِ عَلَيْهِ حَجَّةٌ وفقد المركب ليس حجة

قال مالك رحمه الله يجب الحج على كل من قدر على المشي وإن لم يجد راحلة وعندنا لا يجب عليه له ظاهر قوله تعالى والله على
الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً **لَنَا** أن الاستطاعة مفسرة بالزاد والراحلة ولا ينبغي على المكتم الميئس
في باب العبادات كما في الزكاة وغيرها وذلك أنها ثبت بالزاد والراحلة **وَأَشْهُرُ الْحَجِّ مِنَ الْفِطْرِ إِلَى**
آخِرِ ذِي الْحِجَّةِ لَا الْعَشْرِ بَلَى قال أشهر الحج ثلاثة شوال وذو القعدة وذو الحجة بتمامه وعندنا الشوال وذو
القعدة وعشرون من ذي الحجة له قوله تعالى الحج أشهر معلومات والشهرام للكمال كما في العقد **لَنَا** أنه جاني التفسير أنه
شوال وذو القعدة وعشرون من ذي الحجة ومنع ذلك إنما يظهر فيما يطلق وما يكره في أشهر الحج وحكم الأحرار بالحج والعمر فيها
ومسائلها كثيرة **عَلَى الْمَكِّيِّ الْقَطْعُ عِنْدَ عَرَفَةَ** وعندنا عند جمار العقبة

قال الحاج يقطع التلبية إذا رجع من عرفات وعندنا يقطع عند أول حصاة يرمىها عند جمر العقبة له رواية أنما
ابن زيد عن النبي عليه السلام **لَنَا** رواية علي والفضل ابن عباس رضي الله عنهما وما روي أنه قطع في الكاه ثم عاد والله أعلم

وَأَنَّمَا يَقْطَعُهَا مَنْ اغْتَمَرَ وعندنا البيت لا ميس الحج

قال وفي العمرة إذا حرم عند الميقات قطعها إذا دخل الحرم وإذا حرم في الحرم قطع إذا رأى البيت وعندنا يقطعها
إذا استلم الحجر الأسود من أول شوط له رواية عمر عن النبي عليه السلام **لَنَا** رواية عبد الله ابن عباس وعبد الله ابن عمرو
ابن العاص رضي الله عنهم والله أعلم **ثُمَّ الْوُقُوفُ بِالْمَنَازِلِ لَوْ حَصَلَ** بدون بعض ليلة النحر بطل
قال إذا وقت بعوفات يوم عرفة ولم يقف شيئًا من ليلة النحر لم يجز وعندنا يجوز **لَنَا** أنها جميعًا وقت الوقوف
فلا يجوز إخلالها عنه **لَنَا** أن الأصل هو الوقوف نهارًا والليل للثبوت قال عليه السلام من أدرك عرفة بليل
فقد أدرك الحج **وَلَا يَجُوزُ رَمِي جَمْرٍ قَدْرِي** به سؤال قبل ذاك فأعلم

قال إذا أخذ جمرًا وماها غيب فري بها لم تجزه وعندنا تجزيه له أنه استعمل مرة فلا يستعمل ثانية كالماء في
الوضوء والغسل **لَنَا** أنه لم يتغير بالاستعمال بخلاف الماء لأن النجاسة انتقلت إليه والله أعلم
طَوَافُ الْقُدُومِ وَاجِبٌ لَأَسَنَةٍ والأفضل المتعة فأعلم

قال طواف النجاسة واجب وعندنا هو سنة له قوله عليه السلام من أتى البيت فليحجه بالطواف والأمر للوجوب
لَنَا أن الحج عبارة عن أركانه وواجباته وقد ثبت ذلك بالنص يقينا فلا يجعل فعلًا من الأفعال ركناً أو واجباً فيه إلا
بمدلول يوجب العلم ولم يوجد هنا ولا نسمته حجة قرينة يدل على كونه سنة قال التمتع أفضل من الأفراد
وهو قول عامة أصحابنا الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله أن الأفراد أفضل وقد مر في باب أبي حنيفة رحمه الله والله أعلم
هَمِّنْ بَعَثْ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ حَلَّ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَبَاحَ أَهْلَهُ فَإِنَّهُ تَمَنَعَ مِمَّنْ فَعَلَهُ
قال إذا أهل بالتمتع في رمضان ثم فرغ منها في شوال ثم أحرم حجة في هذه السنة كان متمتعاً **لَنَا** أن تمام العمرة كان في
أشهر الحج **لَنَا** أن للآثر حكم الكل والله أعلم **وَبَاحَ أَهْلَهُ** أي أهلكه **لَنَا** معهم لمن يليهم شركه
قال التمتع غير مشروع في حق أهل مكة وهو مشروع في حق من يليهم من أهل الحرم كالأفاقي وعندنا غير مشروع في أهل
مكة ومن يليهم من أهل الحرم له قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام وهم أهل مكة حقيقة لا غير **لَنَا**
أن من يليهم من أهل الحرم اتباعهم فيلحق بهم **وَالْمُفْسِدَانِ الْحَجَّ بِالْوُطِيِّ كَمَا تَعْدِيَا مَضْرُوعًا تَفَرَّقَا**
قال الزوجان إذا افسد أحدهما بالجماع ثم جاءا يقضيان فترقان من وقت خروجهما من مصرهما إلى أن يفرغا ويبتلئا
وبين الشافعي خلاف من وجه آخر ذكرناه في باب الشافعي له ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه كذلك وجوابه ما مر في
باب الشافعي والله أعلم **وَيَكْرَهُ اسْتِظْلَالَ مَنْ قَدْ أَخْرَمَا** بالنطع والفسطاط والثوب أعلم

قال الحرم إذا استظل بنطع أو فسطاط أو ثوب مرفوع على عود يكره وعندنا لا يكره له أنه يشبه تغطية الرأس **لَنَا**
أن الحرم هو اللبس ولم يوجد فصار كدخل المسجد والبيت **وَقَاتِلِ الْحَمَامَةَ الْمَسْرُورَةَ**
لَيْسَ عَلَيْهِ الْغَرْمُ فِيمَا فَعَلَهُ قال إذا قتل حمامة مسرورة لم يكره شي وعندنا يلزمه الجزاء لأنه ليس
بصيد فإنه لا يمتنع بجنائحه بطوره في طيرانه **لَنَا** أنه صيد حقيقة لا من أجله نجائحه وإن كان فيه بطوره ولكن

التفاوت في ذلك لا يعتبر والله اعلم **وهكذا يكره شد منطقة** فيها لإنسان سواء نفقة
قال إذا شهد الهيمان على حقونه وفيه دنانير غيب يكره ولو كان فيه دنانير نفسه لا يكره وعندنا لا يكره بخلاف
يشبه اللبس إلا أن في دراهم النفقة ضرر لأن فيه ليس بالنفس والموت هو النفس والله اعلم هـ

وما على قاطع أشجار الحرم غرم وفيه ما ثم لما اجترمه

قال لا جزاء في قطع شجر الحرم ويأثم فيه وعندنا فيه جزاء القيمة له أن قطع شجر الحلال لا يوجب الجزاء على المحرم فكذا قطع
شجر الحرم لأن ما حرم بالأحرام لا يتأوت كالصيد لنا أن شجر الحرم أشد كالصيد قال النبي عليه السلام إلا لا تحتل حلالها ولا
تعتد شوكتها ولا ينقص صيدها ما اضطاده الحلال ثم بعده **أخرم لمن يرسل صيوداً عنده**
قال الحلال إذا أخذ صيداً ثم أحرم لم يلزمه إرساله وعندنا عليه ذلك أنه ملكه فلا يلزمه إبطال ملكه لأنه منهى
عن التعرض للصيد والأمسك تعرض له ولا يزول ملكه بالإنزال بل إذا حل ثم وجع وقد اخذ غيره فله استرداده

من لم يصم ثلاثة تمتع حتى أتى الأضحية فيين الأربع

قال الممتع إذا لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام في الحج فإن لم يصم حتى جاء يوم النحر يصوم ذلك في هذه الأيام وعندنا لا يجوز هـ
صوم هذه الأيام عنه ولا ما بعده **قوله** تعالى فضيام ثلاثة أيام في الحج وهذا نص فيه وكذا روي عن عائشة رضي الله عنها
لأن صوم هذه الأيام منهي عنه فلا يجوز عن واجب عليه كقضاء رمضان والله اعلم **وجايز بعد الرجوع أيضاً**
تلك الثلاث قبل سبع تقضي قال فإن لم يصم في هذه الأيام جلد له أن يصوم هذه الثلاثة بعد هذه
الأيام وعندنا لا يجوز وقد مر في باب الشافعي رحمه الله والله اعلم **والبذل تلك إن لم ندر**

وما يدون العجز تجزئ البقرة قال إذا أوجب على نفسه بدنة فهو من الأبل فإن لم يوجد من البقر وعند
الشافعي رحمه الله من الأبل لا غير وعندنا أن شأ جعلها من الأبل وأن شأ جعلها من البقر وقد مر في باب الشافعي رحمه الله

والله اعلم **كتاب النكاح** لو نكحاً وشرطاً إعلانه **صح وإن لم يشهد أمكانه**

قال مالك رحمه الله إذا تزوج امرأة بغير مهر أو بشرط أن يعلنه جاز وعندنا لا يجوز **أن هذا عقد من العقود**
فلا يقف انعقاده وصحته على الشهادة كغير من العقود والجامع بينهما أن ركن العقد وحكمه لا يقف على الشهادة لنا
قوله عليه السلام لا نكح إلا بشهود والله اعلم **وإن مما تناكحوا وأشهدوا وشرطاً كتمان هذا فساد**
قال لو تزوجها بشهادة شاهدين بشرط الكتمان لا يجوز **لأن النبي عليه السلام نهي عن نكاح البتور**
لأن النكاح يخص بالشهود لا يكون نكاح السر وإنما النكحة الكفارة **بأطلة ساقطة اعتبار**

قال النكحة الكفارة فاسدة وعندنا صحيحة **له أن الكافر ليس من أهل الولاية ولا نكاح الأبوي** **لأن قوله** تعالى وأمراته
جمالة الخطب فلم يكن نكاحاً صحيحاً لم تكن امراته وقوله عليه السلام ولدت من نكاح ولم أولدت من سقاج

ومنكح الابن الصغير يغرم صدقة حين الصبي مغموم
قال الأب إذا زوج ابنه الصغير امرأة صغيرة بمهر معلوم ولا مانع للابن فالمهر على الأب وعندنا يلزمه المهر إلا إذا

ضمن أنه ضامن للمهر بدلالة إقراره عليه على النكاح الابن مع علمه أنه لا مال له ومع علمه أن لا نكاح بدون المهر لنا أنه لم يؤد
منه التزام الضمان لأننا ولد لالة أمنا نصاً فظاهر وأما دلالة فلان النكاح لا ينفك عن لزوم المهر فإني نفك عن
إيفاء المهر في الحال بل ربما يؤتي في الثاني من الحال إذا ملك الابن ما لا فم يكن من ضرورته ضمان المهر والله اعلم هـ

ولا يضرب الفقير والدانة فيه ولا تعتبر الكفاه

قال إذا تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف ليس للأولياء حق الاعتراض وعندنا لمهر ذلك بناء على أن الكفاه عند وعند
سفيان الثوري ليست بمعتبرة وعندنا هي معتبرة **قوله** تعالى يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ليلا قوله تعالى إن
أكرمكم عند الله اتقاكم وهذا ينفي الفضل إلا بالتقوى وقوله عليه السلام لأفضل لعربي على عجمي **لأن قوله** عليه السلام لا يزوج
النساء إلا بالأولياء ولا يزوجن إلا من الأكفأ ولأن مقاصد النكاح لأحصل الأبالغة والسكن وذو الأيتام لا عند

الكفاه **ولا يلي الحد الصغير فأعلم** **وتملك العبد النكاح فأفهم**
قال الحد لا يملك تزويج الصغير والصغيرة حال عدم الأب وعندنا يملك له قوله عليه السلام لا تلح اليتيم حتى

تستأمر لنا أن ولاية الأب معلولة بعله الحاجة وصلاح المولي فقد وجد الأثران هنا والمراد من الحديث الكبير التي
لا أب لها قال العبد إذا تزوج بغير إذن مولاه صح وعندنا لا يصح **له أنه يملك الطلاق بغير إذن المولي** فملك النكاح

بغير إذن أيضاً والجامع بينهما أن الطلاق والنكاح تختص بالأدي لا بالمال وهو مملوك للمولي من حيث هو مال لا من حيث
هو أدي **لأن** هذه تصرف في ملك المولي وهو رقبة العبد على وجه لا يعري عن الضرر به بأشغال رقبته بالمهر

والنفقة فلا ينفذ إلا برضاه كييع عين من أعيان المولي **والعفو عن نصف الصداق للأب**
إذا منه عقد النكاح فأكث قال إذا تزوج امرأة وسمى لها مهرأ ثم طلقها قبل الدخول بها يجب نصف

المهر إلا أن تعفو المرأة أو يعفو الأب المزوج لها وعندنا لا يملك الأب إسقاطه وهذا بناء على اختلاف في تفسير
قوله تعالى فنصف ما فرضتم إلا أن يعفوا أو يعفو الذي بيده عقد النكاح هو العاقدة وهو الأب وعندنا هو الزو

معناه أن لا تطلب المرأة النصف الواجب أو يعطي الزوج كل المهر عفواً أي سهلاً والصحيح مذهبنا لأن عقدة النكاح هـ
بيد الزوج لأنه أن شأ أمسكها وأن شأ فارقها **وفي التي تطلق قبل الوقعة ولا مسمى تستحب المتعة**

ولا يبري وجوبها في الشرعة قال إذا طلقها قبل الدخول بها ولم يسم المهر لها فالمتعة مستحبة غير واجبة
وعندنا واجبة **له** قوله تعالى وعلى المفترق قدر متاعاً بما المعروف حقاً على الحسنيين جعله تفضلاً واحساناً وهو آية

عدم الوجوب لنا قوله تعالى ولا جناح عليكم أن تطلقتم النساء ما لم تنصوهن ليا قوله ومتعهن والأمر للوجوب وما تطلقن
الآية المراد منه التي لها مهر أو نصف مهر فيستحب المتعة مع ذلك والله اعلم **وفي المتاع اختلاف الزوجان**

فكله بينهما نصفان قال إذا اختلف الزوجان في متاع البيت بعد الفراق فكله بينهما نصفان لا سواء **لها**
في اليد عليه وبين علمنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر مر في باب علمنا الثلاثة والله اعلم هـ

وتجبر الأقرع على أن ترضعه **وإن لم تكن شريفة مرتفعة**
في اليد عليه وبين علمنا الثلاثة اختلاف من وجه آخر مر في باب علمنا الثلاثة والله اعلم هـ

قال والدك تجبر على ارضاع الولد اذا لم تكن شريفة وعندنا لا تجبر له ان في الامتناع عن الارضاع اضرا بالولد
فوجب دفعه لنا ان في الجبر على ذلك اضرا باله وذل منعي لقوله تعالى لا تضاروا ولدكم ولا مولودكم بولكن
واما ضرر الابن يدفع بارضاع الطير من جهة الاب **كتاب الطلاق**
وليس تفريق الثلاث سنة بل واحد لا غير فاعلمته
قال مالك رحمه الله طلاق المسنون هو لا قصار على واحد وعندنا احسن الطلاق هذا واحسن تفريق الثلاث في ثلاث
اطهار له قوله تعالى فطلقوهن جاني التفسير قبل عدتهن ولو زاد على الاول وقع بعضها في العدة لا قبلها لقوله تعالى
الطلاق مرتان ثم قال اولس ترج باحسن وهو الثالث وقال عليه السلام لا ينقض عنتها من السنة ان تستقبل
الطهر فيطهرها لكل مرة تطليقة والله اعلم **لو قال ان نكحتا فمكنا** وحصتها صح وان عم لغناه
قال ايضا في الطلاق والعاقبة الى الملك والى سبب الملك اذا عم لا يصح واذا خضر مضرا او قبيلة يصح وعند الشافعي
لا يصح اصلا وعندنا يصح مطلقا عند ما لك المانع هو الجمالة واذا خضر قلت الجمالة وعند الشافعي تطليق في الحال
فلا يصح بدون الملك وعندنا يمين في الحال فيصح بدون الملك والله اعلم **والوصل بالطلاق ان شاء الله**
لا يقتضي تعطيل حكم العدة قال اذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله يقع الطلاق وعندنا لا يقع له انه
لوم يشاء الله طلاقا لما اجري على لسانه كناية التعلق **لنا** انه علق الطلاق بمشيئة الله تعالى وذلك غير معلوم فصار
كالتعليق بمشيئة رجل غائب لا يوقف عليه وقوله لوم يشاء الله طلاقا لما اجري على لسانه كناية التعلق قلنا هذا
تعليق وليس بتطليق والله اعلم **وعدة الإيماء بالشهور** ثلاثة منها بلا قصور
قال عدة المطلقة المرقوقة بالاشهر ثلاثة وعندنا شهر ونصف وعموم قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض ليقولن
تعالى فقد قهرن ثلاثة اشهر **لنا** ان للرق اثر في التنصيف قال عليه السلام عدة الامة حيضتان واصله حيضة
ونصف الا ان الحيضة تتفاوت في نفسها فلا يمكن تنصيفها والشهر يمكن تنصيفه
لو طلقت من طهرها تمتد فالاشر التسعة مكث بعد وبالشهور بعد
قال المطلقة الممتد طهرها تربع تسعة اشهر فاذا لم يظهر بها الحمل اعتدت بعد ذلك ثلاثة اشهر وعندنا ما لم
تبلغ حد الإيماء لا تعتد بالاشهر لما فيها في معنى من لا تحيض لعلمنا بفراغ رحمها في هذا الوقت **لنا** انها ليست بصغيرة
ولا اكسبة فكانت عدتها بالاشهر بالتصريح **لو عتقت في معصع الطلاق لم تزد العدة بالعاق**
قال الامة المطلقة طلاقا رجعيًا اذا اعتقت في العدة لا تزداد عدتها وعندنا تزداد **لنا** ان عدتها وجبت على
وجه الوقف فلا تبدل بالعق ان ملك النكاح قائم من كل وجه بعد الطلاق الرجعي فاذا اعتقت نالت شرف
للملك فلا يزول الامضي ثلاث حيض **وفي اختيار النفس للخيرة** وفي الكنايات ثلاث نثره
قال اذا قال لها اختاري فاخترت نفسها في ثلاث وكذا الكنايات كلها ثلاث عنده وهو مذموم على رضي الله عنه
وعندنا اذا نوى الواحد ولم ينو عدد فهي واحدة **لنا** ان هذا يوجب التحريم والتحريم من كل وجه بالثلاث **لنا** ان الواحد

الثانية توجب الحزمة مطلقا وهي ادني فابقاعه اولى **ونية الواحد لا يعتبر**
الا الذي قبل الدخول يذكرك قال نية الواحدة في الكنايات يصح قبل الدخول وبعد الدخول يقع الثلاث
وعندنا يصح مطلقا **لنا** انه لو وقع الثلاث مرتبة قبل الدخول بها كانت واحدة وبعد الدخول تكون ثلاثة فكذا
الكنايات التي يعمل عملها وجوابه مائة **وفي قرار الزوج ارث عند** قبل نكاح الغير بعد العدة
قال امرأه الفار تراث بعد العدة قبل ان تزوج بزوج آخر وعندنا لا تراث بعد العدة **له** قول عثمان رضي الله عنه
في امرأه عبد الرحمن بن عوف من فوم من كتاب الله تعالى يرد عليه زجر من غير فصل بين حالة العدة وانقضائها الا انها
اذا تزوجت فقد رضيت باسقاط حقها **لنا** ان عمر رضي الله عنه كتب الى شريح ورث امرأه الفار ما دامت في العدة
ولان الارث يعتمد قيام النكاح وامكن القول ببقاء النكاح في حق بعض الاحكام في العدة ولا يمكن بعد انقضائها
من مس من ظاهر منها قبل ان كفر بالاطعام حل فاعلم
قال وحل مس التي ظاهر منها قبل ان يكفر اذا كان التكفير باطعام ستين مسكينا وعندنا لا يحل **له** ان الله تعالى لم يقل
في الاطعام من قبل ان يما ساء اما قال ذلك في التحريم والصوم **لنا** ان الظاهر لا وجب حرمة مؤقتة الى غاية التكفير بالحيث
المعروف وهو قوله صلى الله عليه وسلم ولا تعتد حتى تكفر فلا يحل قبله والله اعلم **لو قال انك كظهر ابي**
فحسبه كفارة في الحكم قال اذا قال لاربعة نسوة له انك كظهر ابي فحسبه كفارة واحدة وعندنا
يلزمه اربع كفارات **لنا** انه ايجاب واحد فلا يوجب اكثر من كفارة واحدة **لنا** ان الظاهر قد تعدد وكل ظهرا ينتمي
بكفارة واحدة **والحكم ان يملك ان الفرقة** حكما على الزوجين بين الفرقة
قال الزوجان اذا انصبا حكيم عند المشاجرة فتكلا ورايا المصلحة في الفرقة وفرقا صح وعندنا لا يصح **لنا** انهما رضيا
به دلالة **لنا** انهما رضيا بالاصلاح وهذا ليس باصلاح والله الهادي اعلم **كتاب الإيمان**
وتحمل اللفاظ في الإيمان على معاني كبر القرآن
والشافعي اعتبر الحقيقة وعندنا العرف هو الطريقة
قال مالك رحمه الله الاصل في الكلمات المستعملة في الإيمان انها تحمل على معاني كلمات القرآن وعند الشافعي تحمل على الحقيقة
وعندنا تحمل على المتعارف حتى لو حلف لا يستضي بالستر اج فاستضاء بالشمس بحث عند مالك رحمه الله لان الله تعالى
قال وجعل الشمس سراجا ومن حلف لا يدخل دار فلان فعند مالك والشافعي لا يثبت الابدخل داوم ملكها مالك رحمه الله
ان القرآن على اصح اللغات واضمحها فكان اولى بالاعتبار وللشافعي رحمه الله ان الاصل هو الوضع وهو الحقيقة
له ان المتبع عرض الحالف ومقصوده وذلك هو المتعارف ظاهرا وباطنا **كتاب الحدود**
لو حملت بعير زوج حدث وان هي ادعت نكاحا ردت
قال مالك رحمه الله امرأة حملت ولا زوج لها تحد ولو ادعت انه من نكاح لا تقبل عنده لانه خلاف الظاهر وعندنا لا
تحد **لنا** ان الحمل من الزنا غالبا **لنا** ان الحدة لا يجب بغالب فيه احتمال واحتمال النكاح الفاسد والصحيح قائم

وَلَوْ أَقْرَبَ بِالزَّانِيَةِ فَأُخِذَ مِنْهُ زَائِلٌ مَنِفِيٌّ

قال الذي لا يجد باقراره بالزنا وعندنا لا يجلد ان قوله لا يصلح لاجاب شي على القاضي فلا يجب عليه الاقامة
لنا ان هذا اقرار لا قيمة فيه فتقبل وقوله انه لا يوجب شيئا على القاضي قلنا وجوب الاقامة على القاضي بتقبله
القضا لا بقوله ولهذا يجب عليه اقامته بشهادة اهل الذمة عليه وقوله ما انا بالزاني ولا
اي زنت قد فُتِفَ اذا تقاولا قال رجلان شجار فقال احدهما للآخر ما انا باني ولا اتي زنت فهو قد
وجب عليه حد القذف وعندنا لا يجب وجه قوله ان هذا قذف بطريق التعريض ويراد به ذلك وانا نقول
هذا تزكية نفسه وامه وليس فيه ذكر غيره والثرماد في الباب انه يحتمل قذف غيره ولكن احدا لا يجب مع الاحتمال
بقوله هذا بطريق التعريض قلنا هذا محتمل محتمل غير ذلك فلا يجب احدا **كتاب السرقة**
لو سرق القوم رضابا قطعوا وهو ثلاث درهما فاسمعوا

قال مالك رحمه الله جماعة سرقوا ثلاثة دراهم قطعوا به وعندنا ما لم يبلغ نصيب كل واحد منهم عشرة لا يقطعون
له ان ثلاثة دراهم كامل لما مر للشافي فهو لا جماعة سرقوا رضابا عيننا فقتلنا ولهم النصيب ان النصاب عشرة لما مر
فكان كل واحد منهم سارقا ما دون النصاب فلا يقطع والقسط والغرم على من وجداه
مالا والا لطلاب ابداه قال السارق اذا قطعت يده وقد استهلك المال ان كان يملك
قيمته للمالك يضمن لقدرته عليه وان لم يملك لا يضمن للمالك ولا بعد لعجزه منه وبيننا وبين الشافي خلاف من وجه
اخر على ما مر وما قاله مالك بعيد لانه ان وجد سبب الضمان يضمن عند العجز وينظر الى ميسر والا لا يجب أصلا
والله اعلم **ويقطع السارق من نسوانه من منزل كزريك من سكرانه**
قال رجل دخل دار امراته وهما لا يسكنانها فسرق منه يقطع وعندنا لا يقطع لانه لا تاويل في مثل هذا الموضع
خلاف بيت يسكن معهما ان لكل واحد منهما ولاية الانتفاع بماله صاحبه عادة فكان الاذن بالاختصاص عادة

والحد في القطاع بالتغلب ذاك على التحجير لا الترتيب

قال الامام في قطع الطريق بالخنزير والقتل والصلب وقطع الايدي والارجل من خلاف النفي وعندنا كل عقوبة مختصة
بحالة اي ان اخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله لا غير وان قتل ولم يأخذ المال يقتل لا غير وان اخذ المال وقتل عند اي خيفة
رحمته بخير الامام انما التني بالقتل وان شاق قطع يده ورجله من خلاف ثم قتل وعندنا يقتل لا غير وان حرق وقطع الطريق
ولم يأخذ المال ولم يقتل يجرس ويعزرو وهو المترادف النفي لان هذه الاشياء سبق بعضها على البعض بكلمة او فصولا ككفارة اليمين
لنا ان الصحابة رضي الله عنهم فسرروا الآية على هذا الوجه فجعل عليه **كتاب السيرة**

لو شق اخراج المواشي عقرت ونحن قلنا ذبحت وسعرت

قال مالك رحمه الله اذا عقر اخراج المواشي عقرت عليه المسلمون من اموال الكفار من دار الحرب عقرت الدواب وتربت
كاتبه سائر الاموال ليلايعدو اليهم فيلتفوا بها وعندنا نذبح وتحرق بالنار بعد ذلك ولا تحرق قبل الذبح لقوله عليه

السلام لا يعتدب بالنار الارهاق ولا يهاولم تحرق ينتفعون بها بالاكل لا يضرهم ولو لم يمتات
كتاب اللقيط لو شهد اللقيط حين يدرك على الزنا رده ويترك

قال مالك رحمه الله اذا ذكر اللقيط فشهد على انسان بالزنا لا تقبل شهادته وعندنا تقبل له انهم يمتد
ان يجعل لنفسه شيئا وهو ولد لا اب له لنا انه عدل شهد لغيره فتقبل لغير اللقيط **كتاب اللقطة**
ما التقط العبد واوثاه وما عرقه فقيه دفع او فدا
وهو عليه دون مولاه اذا ما كان بعد مدة التعريف

قال مالك رحمه الله اذا التقط العبد لقطة فخرها ثم اتلفها ثم جاءها لكانها لا يطالبه للمالك وانما يطالبه بعد
التحقق فان لم يعرفها يظهر الضمان في حق المولى فيؤمر بالدفع او الفداء وعندنا في الفضلين جميعا يطالب المولى
بقضا الدين والبيع فيه ان الشرع اذن له في ذلك فكان حتما لا يحضه فلا يظهر في حق المولى لنا انه ضمان
استهلاك والحكم فيه ما ذكرنا **كتاب المفقود** وامرأة المفقود بعد الاربع
من السنين عنه بانت فاسمع وبعد قدر عدة الوفاة تنكح من شئت من الوفا
لو عاد بعد عدة المكنه ان نكحت بانت والا فهي له

قال مالك رحمه الله امرأة المفقود بعد اربع سنين يفرق القاضي بينهما وتعتد باربعة اشهر وعشرة ايام
ثم تزوج من شئت فاذا عاد زوجها بعد مضي المدة فوافقها وان تزوجت فلا يسبيل له عليها وعندنا لا يفرق
بينهما وتصبح حتى يستبين موت او طلاق ان عمر رضي الله عنه قضى بذلك في الذي استهواه الحق بالمدينة لنا
ان النكاح ثابت فلا يزول بالشك وعن علي رضي الله عنه انه قال في هذا امر المرأة التي تطلق حتى يستبين موت
او طلاق وعن عمر رضي الله عنه انه رجع الى قوله **كتاب الغصب** وقال في غصب الثياب والنعم
مؤخوها أمثالها دون القيمة قال مالك رحمه الله اذا غصب حيوانا او ثوبا او شيئا لا مثله من جنسه
يضمن مثله صورة من جنسه وعندنا يضمن قيمته له قوله تعالى فمن اعتدي عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدي
عليكم وذلك فيما قلنا وقال عليه السلام من كسر عصفرا فغلبه مثله لنا ان القيمة في المثل العدل فيما لا مثله فيجب
الصير اليه دفعا للضرر وخيرا للفايت اما المثل صورة لا بماثله في وصف المائنة واما الحديث قلنا روي في روا

اخرى فعليه قيمته او نقول المراد منه القيمة على ما مر **كتاب الوديعة**
لو سرق بغير مال المؤمن امانة ضمن ذاك فاعلم

قال مالك رحمه الله اذا سرق الوديعة ولم يسرق معها مال آخر للودع لا يصدق ويضمن وان سرق معه مالا آخر
لا يضمن وعندنا لا يضمن أصلا انه ممتهم باعتبار الظاهر وقول المتهم غير مقبول لنا انه امين ادعي الخرج عن
عقد الامانة فكان القول قوله كما لو ادعي الزد والله اعلم ومنفق البعض من الوديعة
بغير اذن صان من جميعه قال المودع اذا اخذ بعض الوديعة وانفق ثم هلك الباقي

ضمن الكل وعندنا لا يضمن الباقي له انه صار خائبا فلا يبيح اميننا انه لم يوجد منه امانة والتعدي فلاه
يضمن والله اعلم **كتاب الصيد** وتركه بعض عروق تقطع

في الذبح تحريم وهن أربع قال مالك رحمه الله اذا ترك شيئا من العروق الاربعة ولم يقطعها في الذبح
لا يحل ومن علمنا الثلاثة خلاف من وجد آخر فتركه له الكحل اصل في ذلك وجوابه مأمور

والسهم عن تسمية الله اذا ذكركي وذبح ماله التخركت له
قال مترون التسمية ناسيا لا يحل وعندنا يحل ما نزلنا من النصير لنا قوله عليه السلام كونه فكان تسمية

الله تعالى في قلب كل امرئ مسلم وهذا في حق الناسي بالجماع الصحابة رضي الله عنهم قال اذا ذبح ما يخر او يخر
ما يذبح حرم وعندنا يحل انه جرح بخلاف المشروع فلا يوجب الحل كالجرح في موضع آخر لنا قوله عليه السلام

ما انصري الدم واقرى الاوداج فكل الاية يكره فعله لمخالفة السنة والله اعلم
والسبع والاكثر تجزئهم بقرة في اهل بيت واحد لا في نفره

قال تجوز البقرة الواحدة عن اهل بيت واحد سبعة كانوا والاكثر ولا يجوز اذا كانوا متفرقين وعندنا يجوز عن
سبعة ولا يجوز عن اكثر كيفما كان له ان البقرة شخص واحد حقيقة واشخاص من حيث التضامه فيجوز عن الاشخاص

المتحدة معني وهم اهل بيت واحد لا عن اشخاص صورة ومعني وهم المتفرقون لنا ظاهر قوله عليه السلام البدنة
عن سبعة والبقرة عن سبعة وما ذكره اجتهاد بخلاف النص فلا يعتبر **كتاب الهبة**

تغير الموهوب عن حالته لا يمنع الرجوع في قيمته
قال مالك رحمه الله اذا تغير الموهوب عند الموهوب له بزيادة متصلة او نحوها لم تبطل حق الرجوع في قيمته وعندنا

تبطل له ان حق الواهب متعلق بالعين فلا تبطل بالتغير كما في الغصب لنا ان حق الرجوع متعلق بالعين لا بالقيمة
وقد تعدد الرجوع في العين لما عرفت بخلاف الغصب لانه اخذ بغير حق فيجب رده وعند العجز يجب رد قيمته اما

ها هنا قبض ملك نفسه وحقه فلا يلزمه شي **والمالك في الموهوب للموهوب له**
يثبت قبل قبضه اذ قبله قال اذا قال وهبت هذا العين فقبل ملكه قبل القبض وعندنا لا

ملكه ما لم يقبض له انه وجب التملك والقول فصار كالبيع لنا انه لو افاد الملك قبل القبض لزم على الواهب تسليمه
وهو لم يلزم ذلك **كتاب البيوع** وعلة الربا في الجنس اذا

كان اقنيات واذا خار مع ذاه قال علة الربا في الاشياء المذكورة في الحديث الاقنيات والادخار بشرط
المجانسة في شئ وبيننا في خلاف من وجه آخر انه تحريم الربا لصيانة المصلحة العامة عن الفوات وذلك فيما

يقتات ويذخر وجوابه مأمور في باب الشافعي **والبر والشعير جنس واحد**
ويبيع ذاهك فضلا فاسد قال البر والشعير جنس واحد لا يجوز التفاضل بينهما وعندنا جنسان

مختلفان **لانهما طعام للناس وهو جنس واحد** **لانهما مختلفان اسما ومعني** فكانا مختلفين والله اعلم

دور

وتترك قبض راس مال السلم يوم او يومين تجوز فاعلم
قال تترك قبض راس مال السلم يوما او يومين جاز وعنده لا يجوز له ان الشرط هو التجاز في السلم لتمييزه عن

مطلق البيع وبهذا القدر لا يصير اجلا لنا انه يصير كالكالي بالكالي والبيعي عليه السلام في عذر الله ولا يقطع
يبيعي عن التسليم فيشترط وجوبه عنده ولا يجوز فتح بعض السلم واخذ بعض الحق فاشمع وافهم

قال لا يجوز في السلم اخذ بعض راس مال السلم وبعض السلم فيه وعندنا يجوز له ان العقد واحد فاذا انتقض في بعضه
انتقض في كله لنا انه اذا انتقض في بعضه جعل كان العقد كله وروى علي الباقي فيجوز

وفي رؤس الحيوانات السلم وفي الجلود جاز كذا عزم
قال السلم في رؤس الحيوانات وجلودها عدا يجوز وعندنا لا يجوز الا ان يباع الرؤس وزنا ولا في الجلود

ما لم يمتن طولها وعرضها وصفها **لانهما متقاربة لنا** ان فيها تفاوتا معتبرا
ودواخييار ان يمت او انقرض او انه قبل الاجازة انتقض

قال اذا مات من له الخيار قبل الاجازة او مضت المدق قبل الاجازة انفسح البيع وعندنا يلزم له ان البيع
وجد مع الخيار وتعد رابقا وه كذلك فينفسخ لنا ان المانع من لزوم البيع الخيار وقد بطل الخيار والله اعلم

ما عاب عند المشتري ثم علمه عيبا قد مراد والنقص عزم
قال اذا اشترى شيئا وقبضه وتعتب عندك بعيب اخرم اطلع على عيب كان له ان يردّه ويغرم للبائع نقضا

العيب الحادث الذي في يد وعندنا يمنع حق الرد الا ان يرضي البائع ان ياخذ بعيبه لان شرط الرد ان يردّه على
الوجه الذي اخذ ولم يوجد ويرجع بنقصان العيب **لانه فيه توفير الحقين جميعا لنا** انه لا يمكن رده كما

قبض فيرجع على البائع بقيمة النقصان جبر الحق **وجاز بيع المبيع قبل ان**
يقبض في غير الطعام فاعلم قال بيع المبيع قبل القبض في غير الطعام جاز وعندنا بيع المنقول

قبل القبض لا يجوز وفي العقار خلاف بين اصحابنا الثلاثة على ما مر **لانه ملكه بنفس العقد فجاز تصرفه فيه**
بخلاف الطعام لانه شرط فيه يد بيد بالحديث وجوابه مأمور في باب محم رحمه الله

لو هلك المبيع قبل القبض لم يك ذاك موجبا للنقض
قال اذا هلك المبيع قبل القبض لا يبطل البيع وعندنا يبطل **لانه في ضمان البائع فيجب عليه ضمانه ويقوم مقام**

المبيع كما اذا تلفه غيره لنا انه لا يمكن تضمين البائع لان اليد له فلو وجب عليه القمان يجب حقه في حق البعد ففات
المبيع لا يخلو فلا يبيح البيع **وجاز تملكك دين يلزمه من غير من عليه ذاك فاعلموا**

قال تملكك الدين من غير من عليه الدين جاز وعندنا لا يجوز **لانه مال قابل للتمليك فيجوز كالموكله من عليه**
لانه تملكك ما لا تقدر على تسليمه فلا يجوز خلاف من عليه الدين لانه في قبضه والله اعلم
وان اراد بيعها واطيها فوضعي الوجوب يستبرها

قال اذا اراد بيع جاريته وجب عليه ان يستبرأها وعندنا يستحب له ذلك **له** ان احتمال انها علفت من مائه
قائم فجب عليه صيانته **لنا** ان ملك البائع وحقه قائم فلا يمنع من وطئها بخلاف المشتري لانه لا يملك الوطي الا ان
والشرع لم يثبت له الا عند تعرف برأه الرحم وما ذكر من الصيانة يحصل باستبرأ المشتري

ويكفر الوالي ان يسعرا على الذي عام الغلاء احتكرا

قال علي الوالي تسعير عام الغلاء وعندنا لا يفعل ذلك الا اذا كان ارباب الطعام يتعدون القيمة تعديا فاحشا وعجز
التاضي عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعير فلا بأس به بمشورة اهل الرأي والبصيرة ان فيه نظرا للعامّة ودفع
ضرر المحتكرين عنهم **لنا** قوله عليه السلام حين قيل له ألا تسعير يا رسول الله فقال المسعروا الله ولانه حجر على الحر
وحل على البيع بغير رضاه فلا يجوز **وبعد ما يظهر في الفاليز** بعض فيبيع الكل ذو وجور

قال اذا ظهر في الفاليز شي جازي بعه ويستتبع القيام ما يحدث منه وعندنا لا يجوز لانه بيع معدوم والله اعلم
ه **وعند مجوز في القرض الاجل** كما يجوز ذاك في الدين اجل

قال التاجيل في القرض لازم وعندنا لا يجوز **له** انه نوع دين فيجوز التاجيل فيه كسائر الديون **لنا** ان القرض اعارة
والتاجيل فيها ليس بلامر لانها تبرع والله اعلم

كتاب الصرف

ه **فرد بعض بدل الصرف بان** يوجد زيفا فسخ كل فاعلم **ه**
قال مالك رحمه الله اذا وجد في الصرف بعض الدرهم زيفا فرد بطل كل العقد وعندنا يبقى في الباقي وقد مر
المسئلة في السلم والله اعلم **كتاب الشفعة** وثبتت الشفعة فيما قد وهب
ه **بمثل ما عوض وهو لم يجب** قال مالك رحمه الله اذا وهب لافسان دارا فعوضه منها شيئا ولم يكن شرطا
في العقد ذلك فليس فيه شفعة وعندنا لا شفعة فيها **له** انه بمنزلة البيع لانه صار معاوضة **لنا** انه هبة من
الجانبيين لانهم يشترط العوض في العقد ولا شفعة في الهبة **ه** اذا الشفيع لم يؤد فضل ما

ه **بني الذي ابتاع حق الاخذ** قال المشتري اذا احدث في الدار المشتراة ابنية ثم حضر الشفيع فان
اعطى الشفيع المشتري قيمة ما بنا مع الثمن كان له حق الاخذ والا فلا وعندنا له ان يامر بنقض بنايته ويأخذ **له**
ان في الاخذ بدون القيمة ونقض البناء اذا بدأ وهو غير مشروع

ه **لنا** انه بني في محل للغير فيه حق الاخذ فكان راضيا بنقصه كالغاصب اذا بني في
الدار المنصوبة والله اعلم **ه** **والاجل الثابت في المبيع** للمشتري يثبت للشفيع
قال ابو اشري دأب ثمن موجل ياخذ الشفيع ثمن موجل الى ذلك الاجل وعندنا يلزمه الثمن حال **له** ان الشفيع
ياخذ مثل ما وقع به الشراء والشرا وقع بثلث موجل **لنا** ان الامر في الثمن ان يكون حالا وانما ياخذ المشتري ثمن
موجل بالشرط ولا شرط في حق الشفيع **ه** **لنا** ثبتت الشفعة في الابار بل هي في الارضين والديار
قال لا شفعة في الابار وعندنا فيها شفعة **له** ان النص ورد في العقار دون غيرها **لنا** ان هذا من جملة العقار

كتاب الاجارات ومكثري عدا مكاذا كراه

قال مالك رحمه الله اذا استأجر دابة الى مكان معلوم فجاوزها فسلكت فالمالك باختيار ان شأتمته قيمتها ولا
يطلب فضل الاجر وان شأ اخذ فضل الاجر ولم يضمنه وعندنا ليس له الا الثمن **له** انه توجه له وجهان
فينتخير في ذلك **لنا** انه صار ضمانا والاجر لا يجمع الثمن على ما مر والله اعلم بالصواب **كتاب الشهادة**
ه **وجئت لا اطلاع للذكر ان** يشهد ثنتان من النسوان

قال مالك رحمه الله فيما لا يباح للرجال النظر اليه تقبل شهادة النساء ويشترط امرتان لان المرأة في هذا ك الرجل
وفي الرجل يشترط المشي فكذا هذا وجوابه ما مر في باب الشافعي رحمه الله والله اعلم **ه**
ه **وجازر شهادة العميان** ولا يضرب عدا العميان

قال شهادة الاعمي مقبولة فيما لا يحتاج فيه الى الاشارة لان العلم يقع له بالسمع وجوابه ما مر في باب الشافعي رحمه
الله اعلم **ه** **ويشهد الصبيان فيما يقع** من الجراح بينهم فيسمع **ه**
قال اذا شهد الصبيان على جراحة وقعت بينهم قبلت وقضي بها وعندنا لا تقبل **له** انه لو لم تقبل وهذا موطن
لا يحضر غيرهم يودي الى تعطيل هذه الحقوق **لنا** ان الحاجة انما تدفع بشهادة من هو اهل الشهادة والصبي

ليس من اهلها **كتاب الدعوي** وخارجان ادعيا وزهنا
ه **فاعدل الزهطين اولى بالقضا** قال مالك رحمه الله رجلا ادعيا دارا في يد ثالث واقاما البيعة
يقضي بشهادة اعدل الفريقين وعندنا يقضي بينهما نصفان **له** ان هذا يصلح للترجيح عند التعارض فيترجح

لنا انه لا يترجح لان كل فريق لو انفرد وهو عدل يقضي به فعند الاجتماع لا يتعطل احدهما **ه**
كتاب الكفالة وببر الاصيل بالكفالة **ه** **وحكمها كحكم في الحوالة**
قال مالك رحمه الله الاصيل ببراءة من الدين بالكفالة وعندنا لا يبرأ **له** ان الدين واحد فاذ وجب على
الكفيل لا يبقى على الاصيل كالحوالة **لنا** ان الكفالة ضم الذمة الى الذمة فتعفي قيام الدين في الاصيل بخلاف

الحوالة لانها نقل **كتاب الرهن** لو أثمر الكرم الذي كان رهنا **ه**
ه **لم تكن الثمار رهنا فاعلم** **ه** **وقيمة الرهن على المرتهن** اذا ادعى الهلاك ولم يبرهن
قال مالك رحمه الله زوايد الرهن لا يدخل في الرهن وقد مر في باب الشافعي رحمه الله قال اذا هلك الرهن **ه**
عند المرتهن وادعى هلاكه ولم يقر عليه بيعة فعليه قيمته لانه امانة والامين اذا ادعى هلاك الامانة عنده ولم يهلك

معه شي آخر من ماله لم يصدق وعليه قيمته للمر في الوديعة وعندنا اذا كان فيه وقا بالدين سقط وقد مر في باب
الشافعي رحمه الله والله اعلم بالصواب **كتاب المضاربة** مضارب يتناع ما عنه **ه**
ه **ثم يبيع ذاك كيف يشتهي** فان اجاز فهو كالدين به **ه** **فان ابي غرمه فانتبه**

وَهَكَذَا الْوَخَالَفُ الْمُسْتَبْذِعُ: فَدَافِعُ الْمَالِ كَذَاكَ يَصْنَعُ:

قال مالك رحمه الله المضارب اذا اشترى فانها عن شرايته رب المال ثم باعه وتصرف فيه تصرفات ثم اجاز المالك ذلك كله فالمال على المضاربة والرجح والوصيعة على ما شوطا فان لم يجز منه ماله والرجح المضارب لانه كالغاصب وعندنا لا اثر لاجازته ويضمن والمضمون كله له **له** ان الاجارة في الانتهاء كالاذن في الابتداء **لنا** انه متى اشترى بغير اذنه نفذ على المضارب وحصل تصرفه بعد ذلك في مال نفسه فلا يتوقف على اجازة غيره والمستبضع اذا خالف فهو على هذا الخلاف **كتاب المزارعة** واشترط عليك النفقات كاملة **لكن يصح اخذك المعاملة** قال مالك رحمه الله المعاملة انما يصح عندك اذا اشترطت النفقات كلها على العامل لانه من تمام العمل وعندنا عليه العمل وما هو من ضروراته ومونة المالك على المالك

والارض لا تدفع الا بتعاقب لضعفها كرمًا وخلقًا فاسمعوا:

قال لا يجوز دفع الارض مزارعة الا بتعاقب للمكرم ولا شجار وشرط التبعية عند ان يكون الاصل ضعف التبعية لانه به تحقق وعند ابي حنيفة رحمه الله المعاملة والمزارعة فاسدتان وعندنا كلاهما جائزتان وقد مر في باب ابي حنيفة رحمه الله **كتاب الدييات** والقتل في الاحكام عمداً وخطأً:

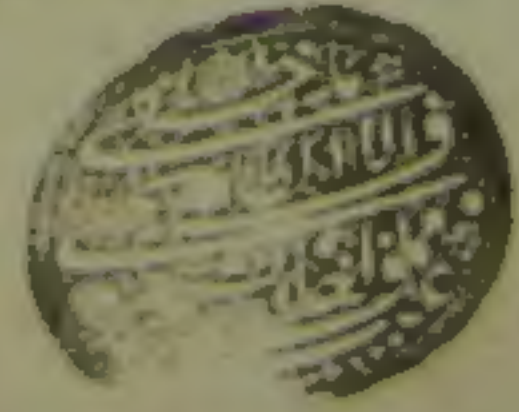
وليس شبهة العمد شي غير ذاك قال مالك رحمه الله القتل نوعان عمد وخطا واما شبهة العمد فليس بنوع ثالث في حق الحكم وعندنا هو ثلاثة انواع **له** انه لا واسطة بين العمد والخطا **لنا** انه قسم ضروري اجمع عليه الصحابة رضوان الله عنهم اجمعين وعمل به الامم وتفرعت عنه احكام مختلفة وقد عرف في موضعه

وفي دييات المسلمين اثنا عشره الفأوفي الذي نصف ما ذكر

قال دية المسلم عند اثنا عشر الف درهم وقد مر في باب الشافي رحمه الله قال دية الذي نصفها وعندنا مثلها **له** ما روي ابو سعيد في جامع عن النبي عليه السلام انه قال عقل الكافر نصف عقل المسلم **لنا** ما مر في باب الشافي رحمه الله **وذايح الابن به يقتصر** وضربه بالسيف فيه نقص **له**

قال الاب اذا قتل ابنه ضرباً بالسيف لا قصاص عليه ولو قتله ذكراً عليه القصاص وعندنا لا قصاص عليه بحال **له** انه قتل عمداً شبهة فيه فلا دخل تحت قوله عليه السلام للعمد قود الا انه اذا قتله ضرباً عتله انه ضربه للتأديب فأورث الشبهة **لنا** قوله عليه السلام لا يقاتل الولد بولده ولا السيد بعبده ولانه سبب لوجوده فلا يجوز ان يصير سبباً لفنايه والله اعلم **وليس للزوجة ارث دية** ولا للزوج ارثها من زوجته **له**

قال لا يرث احد الزوجين من دية الاخر وعندنا يرث **له** انما يبدل النفس والحق لاحداهما في نفس الاخر بعد زوال الزوجة بخلاف التركة لانه ماله **لنا** ما روي عن النبي عليه السلام انه ورث امرأة من مائة زوجا وان الدية من تركته ولمذا يقضي ديونه وتنفذ وصاياه وترثها اقراره فكذلك الزوج **وابن قتيل فزيرة قال حصل** قتل أبي من ذاب اللوث استدلت **اقسم حمسين ميمنا وقتل**



قال اذا وجد قتيلا في محلة وادعي وارثه على واحد من اهل المحلة انه قتل عمداً وقد وجد به لوث دم فلو ارشاه تخلف خمسين ميمناً ويقتله قضا صاعداً وعندنا ليس له ذلك وجوابنا ما مر والله اعلم **كتاب الفرائض** **ابن اقربا يخ وحمده** **اخوه اعطي ثلث ما قد وجن**

قال مالك رحمه الله اذا اقر بعض الورثة بوارث آخر وكذبه الباقيون يقسم نصيب المقر بينهما على قدر نصيبه وعلى ما هو نصيب المقر له من نصيب المقر خاضة وهو قول ابن ابي ليلى وعندنا يقسم نصيب المقر على قدر نصيبه ونصيب المقر له ان من زعم المقر ان حق المقر له بعضه في نصيبه وبعضه في نصيب شركائه وهو لا يقوله بان حقه وحق علي السوا فلا يقسمان كذلك بل على قدر نصيبه وقد رما هو نصيب المقر له من نصيب المقر **لنا** ان في زعم المقر ان حق المقر له سوا وسائر الورثة بالتكذيب ظلمونا فهو كالتاوي فيكون عليهم جميعاً فيقسم الباقي بينهم على قدر حقوقهم ببيان رجل مات وترك ابنتين فاقرا احداهما باخ لهما من ابنتها وصدقه المقر له وكذبه الابن الاخر فعندنا يقسم نصيب المقر بين المقر والمقر له نصفان وعندنا اثلاثا ثلثاه المقر وثلثه المقر له والله اعلم

وان يكن اقرب بالاخت وذو **انكر اعطي خمس ما قد اخذ**

وعندنا النصف فكان الثلث **والثلث لا الخمس لها من ارث**

قال ولو اقر بنت وصدقه وكذبه الابن الاخر فعندنا يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر لها اثلاثا ثلثاه المقر وثلثه المقر لها وعندنا اربعة اقسام المقر وخمس المقر لها **له**

وابن وبنت باخ اقرا **وابن وبنت كذا وقر**

فالربع مما ناله هذان **كذلك لا من خمسة الشهان**

قال ولو مات عن ابنتين وابنتين فاقرا ابن وبنت باخ لهما ومعهما المقر له وكذبه الباقيون فعندنا يقسم نصيب المقر بينهم اقسام الكل اربع سمان وعندنا ارباعا للاخ المقر سمان وللأخت سهم وللأخت سهم والله اعلم **كتاب الوصايا** وبعد نصف احول مندحت كحال سقم الموت فيما

فعلت

قال مالك رحمه الله احكاما بعد ستة اشهر حكمها حكم المريض مرض الموت وعندنا حكمها حكم الاصحاحي يعتبر بها **الطلاق** **له** انه يتوهم ولا تما بعد ستة اشهر ساعة فباعت قد اشرفت على الهلاك **لنا** انها صحيحة حقيقة وما ذكره وهم لا عبرة له **وما اجاز الوارثون في المرض** **لم يملكوا انطاله اذا انقض**

قال الورثة اذا اجازوا تبرع المورث في مرضه ليس لهم ابطاله بعد موته وعندنا لهم ذلك **له** انهم ابطالوا حقهم فيبطل ولا يعود **لنا** انه ليس لهم ولاية التصرف في حال حياته فلا يكون لهم ابطال التصرف فلا يعتبر اجازتهم والله

كتاب الكراهية وقال في الميتة قولاً يلتبس

الشعر لا يجس والعظم يجن **وعن طهرناهما والشافي** **يثبت تجسهما ما يدعي**

قال شعر الميتة طاهر وعظمها نجس لان الشعر لاحياة فيه لانه لا يتألم بقطعه بخلاف العظم وعندنا الشافي

كلاما نجس وعندنا طاهر وقد مر في باب الشافعي رحمه الله وما لذي دخول المسجد
لكنه يمنع فاحفظ واجهد. ونحن لا نرضي بك الجواب. وورثنا أعلم بالصواب
قال منع الذي عن دخول المسجد لان النفس الذي تلونا وان كان في المسجد احرام لكنه مغلل بانهم نجس وصيانة
كل مسجد عن النجاسة واجب وبيننا وبين الشافعي خلافا في دخول المسجد احراما ونجتنا والجواب عن التعلق بالنفس

بلغ مقابلة من
اوله الى اخره
بحمد الله وعونه

قد مر في باب الشافعي رحمه الله واعلم بالصواب
قد انتهى نظم الاختلافات. والحمد لله على الحلات
ثم الصلاة والسلام أبدا. على النبي الهاشمي سري مدام
وصاحب النظم أبو حفص عمر. من تسف ثم هذا من صفر
للنصف يوم السبت وقت التفتة في سنة الأربعمائة وألحمسماية
قال الشيخ الإمام لأجل الأستاذ ركن الدين المختار رحمه الله
مخلة الأنبيات بأصد ر الفية ألفان والستون والستماية
وتسعة والله يحجز ناظمه جنات عدن وقصورا ناعمة
قد وقع الفراغ من كتاب هذا الكتاب بعون الملك الوهاب

قال النبي عليه السلام
من تقفه في دين الله هناه
والاخرة ما أهله من غير الدنيا
محسب

قال أبو يوسف رحمه الله
انا عبد من عبدك عبدك عبدك
وانا عبد من عبدك عبدك عبدك
لان حياة العامة تتعلق
بالجائدين جميعا

علي يد العبد الفقير الى الله تعالى محمد بن علي بن عثمان الجزري الأزهر
وقت الضحى يوم الثلاثاء الثامن عشر من رمضان المعظم قد
سنة ثمانين فثمان مائة واحمد لله رب العالمين
والصلاة على محمد وآله وصحبه اجمعين الطيبين
الطاهرين وسلم تسليما كثيرا
وما ابدأ الى يوم الدين وحسبنا الله
ونعم الوكيل والحمد لله

الحسن البصري قال النبي عليه السلام
من غلبت عليه خلقه لا يخلق
الكلب لا في الكلب خسة اخلاق اولها
ان يكون جافا ابدا والثاني ان لا ينام
بالليل والثالث ان لا يكون لماوي
والرابع ان لا يفارق باب صاحبه وان
طرده في اليوم مائة مرة وان كان مسرنا
ما لا يبقى له ميسر

وقد دلت العين على صحة الصلاة والسلام
ونسأل الله ان يوفقنا الى كل خير
وجنت الدنيا والآخرة آمين
صدق رسول الله

قال الجليل رحمه الله
معنى هذا اني متى
تقلوبنا اليك وانفقت
فمننا بين يديك
وكن دليلا لنا على الله

قال الواحد من العرفاء لما دام استعمل الفقه
بين الاثنين حرام بالنفس قال له تعالى وان يحرم
الاخرة فلا اجتماع بينهما ومن كاد الطلاق ان يطلق
النبي عليه السلام لا يجوز نكاحها بالنفس قال له تعالى
ولا تنكحوا ما نكح الله تعالى
مطلقة النبي عليه السلام ولا يجوز ان تزوجها ومن
كاد البيوع المحظرة بالنفس لا يجوز ان تزوجها ومن
فقلت الصاع من العرم بضاع من الرزق والفضل
حرام وقيل هذه اسرار علوم الاولين والآخرين

الرجاءات في السنية فانه يغسل ويكفن ويصلى
عليه ويحرق في البحر في غير ما روي
وقد احدث ان كان الثوب ملك الحيوان لم يمسسه
ولا يمس به الميت لانه يحتاج اليه وان كان
الميت واحدا في الجسد لا يمس به الميت ولا يمس
لان الكفن مقدم على البراءة وهو رزق الايتام
على حال الجنائز وحضر القبر وغسل الميت على الام
وادا وجد طهرت انسانا لم يمس او جده لم يمس
في خرفة ويدفون كذا ان عظامه ولا يغسل
ولا يغسل عليه كذا لو وجد نصفه مشهورا
طولا لا يغسل ولا يغسل عليه ولكن يدفن في ثوب
واحد ويدفن كذا ان اذا وجد النصف وليس
معه الرأس وان وجد النصف ومعه الرأس او
الرجل من النصف فانه يغسل ويكفن ويصلى عليه